



مجموعة

القواعد القانونية التي ترميها محكمة النقض

في خمسين عامًا

الدوائر الجنائية

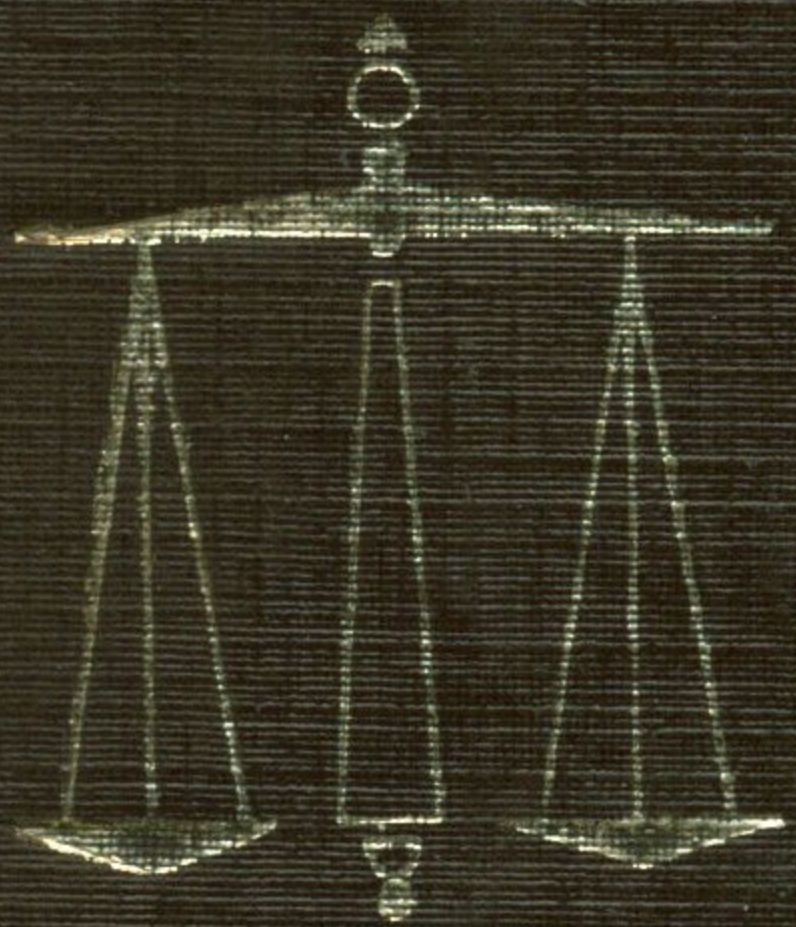
القسم الأول

في قانون العقوبات والقوانين الجزائية الخاصة

إعداد المستشار

الصباوي يوسف القبان

محكمة النقض



الجزء الثاني : من حرف التاء الى حرف الراء . ١٩٨٩

مجموعة
القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض

في خمسين عاما
من أول إنشائها في سنة ١٩٣١ حتى ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٨٠

الدوائر الجنائية

إعداد

المستشار الصاوي يوسف القباني
مستشار بمحكمة النقض

القسم الأول

فى قانون العقوبات والقوانين الجزائية الخاصة

الجزء الثانى : من حرف التاء إلى حرف الراء

« ت »

تاجر . تأديب ، تأمين ، تأمينات اجتماعية ، تأمين ، تبديد ، تبغ ، تبليغ عن
 الجرائم ، تجمهر وتظاهر . تجنيد اجبارى . تحريض على الفسق والفجور .
 تحريض على بغض طائفة من الناس . تحريض على قلب نظام الحكم . تحصيل
 رسوم زيادة عن المستحق . تدابير احترازية . تداخل فى وظيفة عمومية .
 ترصد . ترويج . تزوير . تزييف . تسبب فى حصول حادث لحدى وسائل النقل
 العامة . تسجيل النماذج الصناعية . تسعير جبرى . تسلل . تسول . تسهيل
 البغاء . تشرد . تصدير . تصرف فى سلعة قبل سداد اقساطها . تضامن .
 تظاهر . تعدد الجرائم . تعدى على اراضى الحكومة . تعدى على الموظفين .
 تعذيب . تعذيب متهم بقصد حمله على الاعتراف . تعرض لانتى على وجه يחדش
 حيائها . تعطيل المواصلات . تعليم . تعويض . تفالس . تقسيم . تقليد . تقليد
 اختام الحكومة . تقليد العلامات التجارية . تقليد المصنفات . تموين . تنظيم .
 تنفيذ . تهديد . تهريب . جمركى . توافق . توقف عن الاتجار والانتاج . توقيع
 على سند بالاكراه .

تاجر

موجز القاعدة :

(ب) من يتخذ من الأعمال التجارية حرفة معتادة له فهو تاجر .

القاعدة القانونية :

- التاجر كما عرفه الشارع في المادة الأولى من قانون التجارة هو من يتخذ الأعمال التجارية - والبيع كذلك - حرفة معتادة له ، أى يمارسها على وجه الاعتياد ، ولا كذلك من يتولى من غير المتجرين فى السلعة القيام بعملية بيع فردية عرضية إسداء لخدمة لا ممارسة لحرفة .

(الطعن رقم ١٨٩٥ سنة ٣٧ ق . جلسة ١٣/٢/١٩٦٨ س ١٩ ق ٣٩ ص ٢٢٠)

تأديب

راجع أسباب الإباحة وموانع العقاب :

تأميم

موجز القواعد :

- لم يشأ المشرع انقضاء المشروع المؤمم بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . اتجاهه الى الإبقاء على شكله القانونى واستمرار ممارسته لنشاطه مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التى يرى الحاقه بها . هذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤمم - بقاء شخصيته الاعتبارية التى كانت له قبل التأميم . أيلولة أسهم الشركات ورءوس أموال المنشآت المؤممة الى الدولة ، لا يمس شكلها القانونى ... ١

- شركة النصر لتعبئة زجاجات «الكوكاكولا» لم تفقد شخصيتها المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة التأميم . موظفوها وعمالها لا يعتبرون فى حكم الموظفين العامين إلا بالنسبة لجرائم معينة حددها الشارع فى قانون العقوبات . عدم مجاوزة ذلك الى مجال المادة ٦٣/٣ إجراءات فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام ٢

- أحكام المادة ٦٣ عقوبات . لا يستفيد منها إلا الموظف والمستخدم العام . عدم سريان أحكامها على موظفى وعمال الشركات التابعة لمؤسسات القطن ٣

- شركة النيل العامة لنقل البضائع . موظفوها وعمالها . عدم اعتبارهم فى حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين . إلا حيثما ينص الشارع على ذلك كالشأن فى الجرائم التى حددها فى قانون العقوبات . إعتبار المشرع العامل بشركة من شركات القطاع العام فى حكم الموظف أو المستخدم العام فى مجال معين . عدم مجاوزته الى مجال المادة ٣/٦٣ اجراءات فيما أضفته من حماية خاصة على الموظف العام . تأمين الشركات وفق القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ لم يغير من نظام الشركات المؤممة أو فى طبيعة العلاقة العقدية التى تربطها بالعاملين فيها ٤

- للمحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة الى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب فى جريمتى تبديد ونصب . صدور قرار بتأمين شركة . أثره على صفة ملاكها السابقين ٥

- الموظفون والمستخدمون فى الشركات المؤممة لا يعتبرون فى حكم الموظفين أو المستخدمين العموميين فى انطباق الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات عليهم . تعليل ذلك . قضاء الحكم المطعون فيه بانعطاف تلك الحماية عليهم بتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضى بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . خطأ فى تطبيق القانون ٦

القواعد القانونية :

١ - مؤدى نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ - بتأمين بعض الشركات والمنشآت - ومذكرته الايضاحية ان الشارع لم يشأ انقضاء المشروع المؤم بمقتضى هذا القانون بل رأى الابقاء على شكله القانونى واستمرار ممارسته لنشاطه مع اخضاعه لاشراف الجهة الادارية التى يرى الحاقه بها ، وهذا الاشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤم بل تظل له الشخصية الاعتبارية التى كانت له قبل التأمين ، كما أن أيلولة أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة الى الدولة - مع تحديد مسئوليتها عن التزاماتها السابقة فى حدود ما ال اليها من أموالها وحقوقها فى تاريخ التأمين - لا يمس الشكل القانونى الذى كان لها . ولما كانت الشركة - مالكة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض - من بين الشركات المؤممة بمقتضى القانون المذكور ، وقد ألحقت بمؤسسة النقل والمواصلات ثم بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى ، وكان من بين أغراض المؤسسة الأخيرة الاشراف على الشركات الملحقه بها التى تتكون منها

أموالها ذلك الاشراف المخول للمؤسسات العامة على الشركات التى الحقت بمقتضى القانون سالف الذكر ، وهو ما لا يفقد هذه الشركات شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها فى التقاضى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى لرفعها على غير ذى صفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، بما يتعين معه نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المذكورة .

(الطعن رقم ٧١١ سنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤ س ١٤ ص ٥٦٥)

٢ - المشروعات المؤممة . تأميما كليا التى كانت تتمتع بالشخصية المعنوية لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم . وتلك قاعدة التزامها المشرع المصرى فى كل ما أجرى من تأميم رأى أن يحتفظ فيه للمشروع المؤمم بشخصيته القانونية . ويتضح الأخذ بهذا المبدأ فيما تنص عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من أن تظل الشركات والبنوك المؤممة محتفظة بشكلها القانونى واستمرار ممارستها لنشاطها مع إخضاعها لأشراف الجهة الادارية التى يرى إلحاقها بها . ولاشك أن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الذى أمت بمقتضاه شركة النصر لتعبئة زجاجات «الكوكاكولا» تجمعه مع القانون الأول وحدة الروح والهدف ولهذا أشار اليه صراحة فى صدره ، وأحكامه لا تتضمن ما يؤدى الى زوال شخصية المشروع المؤمم نتيجة للتأميم بل الابقاء على نظامها القانونى السابق من حيث خضوعها للقانون الخاص فيما لا يتعارض مع التأميم . وقد أفصح الشارع عن إتجاهه الى عدم اعتبار موظفى وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين العاملين بما كان عليه نص المادة الأولى من لائحة نظام موظفى وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفى وعمال الشركات المذكورة واعتبار هذا النظام جزءا متما لعقد العمل . وقد عاد المشرع الى تأكيد هذا الحكم بإيراده إياه فى المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان أحكامها بالنسبة الى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذى حل محله فيما بعد القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام

العاملين بالقطاع العام . وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين العاملين فى موطن ما أورد به نصا كالمشأن فى جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم فى الحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى بقانون العقوبات حيث أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص الجرائم المشار اليها مستخدموا الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت - فجعل هؤلاء العاملين فى حكم أولئك الموظفين العاملين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواه ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام .

(الطعن رقم ١٨٤٣ سنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/١/٣٠ س ١٨ ق ١٧ ص ٩٦)
٣ - الأحكام التى تتضمنها المادة ٦٣ من قانون العقوبات خاصة بالموظف العام . ومن ثم لا يستفيد منها من لم تكن له هذه الصفة وإن كانت العلاقة بينه وبين من أصدر الأمر تفرض عليه طاعته ، وإذا كان ذلك وكان الواضح من سياق نصوص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم منشآت تصدير القطن وكذلك محالج القطن الموجودة فى الجمهورية العربية المتحدة واخضاعها لاشراف المؤسسة المصرية العامة للقطن وما دل عليه قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن إعادة تنظيم الشركات التابعة للمؤسسات المصرية العامة للقطن وما تلاها من قرارات جمهورية ، أن الشارع احتفظ لهذه الشركات بشكلها القانونى واستمرارها فى مزاولة نشاطها ، مما مؤداه عدم اعتبار موظفى وعمال هذه الشركات من الموظفين والمستخدمين العاملين فى حكم المادة ١/٦٣ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٩٠٧ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٢ ص ١٠٨٦)

٤ - إن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ الصادر فى ١٩٦١/٧/٢٠ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وإن قضى بتأميم شركتى الشمال للنقل وشركة الميناء والبحيرة لنقل البضائع - اللتين أطلق عليهما فيما بعد اسم شركة المنيا لنقل البضائع بالاسكندرية وشركة النيل العامة لنقل البضائع بالاسكندرية ثم أدمجتا تحت اسم شركة النيل العامة لنقل البضائع - وهى التى يعمل بها المتهم المطعون ضده ، إلا أن هذا القانون قد نص على احتفاظ الشركات المؤممة بشكلها القانونى

وعلى استمرارها فى مزاولة نشاطها مع إخضاعه لاشراف الجهة الادارية التى يرى الحاقه بها . وقد أفصح الشارع عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفى وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين أو المستخدمين العاملين بما نص عليه فى المادة الأولى من لائحة نظام موظفى وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفى وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لعقد العمل . وقد عاد المشرع الى تأكيد هذا الحكم بايراده فى المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان أحكامها بالنسبة الى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذى حل محله فيما بعد القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، وفى ذلك كله اية بينة على أن تأميم تلك الشركات وما ترتب عليه من ايلولة ملكيتها للدولة لم يغير من نظامها القانونى أو طبيعة العلاقة العقدية التى تربطها بالعاملين فيها ، وكلما رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات فى حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين فى موطن ما أورد به نصا ، كالشأن فى جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم فى إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى بمقتضى قانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أن يعد فى حكم الموظفين العموميين - فى تطبيق نصوص الجرائم المشار اليها - مستخدموا الشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت . فجعل هؤلاء العاملين فى حكم أولئك الموظفين العاملين فى هذا المجال المعين فحسب دون سواه ، فلا يجاوزه الى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف العام . لما كان ما تقدم ، فإن المطعون ضده فى علاقته بالشركة لا يكون قد اكتسب صفة الموظف العام أو المستخدم العام وبالتالي لا تنطبق عليه الحماية المنصوص عليها فى المادة ٦٣ من قانون

الاجراءات ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك - وقد حجب الخطأ الذي تردى فيه عن نظر الموضوع - أن يكون مع النقض الاحالة .

(الطعن رقم ١٩٧٣ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ س ٢٠ ق ٨٥ ص ٣٩٢) ٥ - من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة الى المتهم أو بعدم كفاية أدلة الثبوت ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . ولما كان يبين من المفردات المضمومة ان الطاعنة لم توقع أى حجز من جانبها على السيارة تحت يد المطعون ضدهم في تهمة التهديد وإنما الحجز جميعها وقعت تحت يدها بناء على طلبهم ، كما يبين منها أن المطعون ضدهم في تهمة النصب استمروا في اتخاذ الاجراءات القانونية ضد الطاعنة بصفته مالكين للسيارة وبعد صدور القرار بتأميم شركتهم في يولييه سنة ١٩٦١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم في تهمة التبيد على خلاف الثابت في الأوراق وقبل المطعون ضدهم في جريمة النصب تأسيسا على أن صفتهم كانت صحيحة وقت شراء الطاعنة للسيارة دون أن يتناول قرار تأميم الشركة المالكة الذى صدر بعد ذلك ومدى تأثيره على صفة ملاكها السابقين وعما إذا كان يجوز لهم بعد صدوره أن يستمروا في التصرف كملاك وأن يوقعوا الحجز على السيارة ويستلموا جزءا من متأخر ثمنها ، فإن ذلك ينبىء عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون تمحيص الدعوى والاحاطة بظروفها وأدلة الثبوت فيها بما يعيب الحكم ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة . (الطعن رقم ٩٦٣ سنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٢/٦ س ٢١ ق ٢٨٠ ص ١١٦١) ٦ - جرى قضاء محكمة النقض بأن المشروعات المؤممة تأميما كليا التي كانت تتمتع بالشخصية المعنوية لا تفقد الشخصية المستقلة عن شخصية الدولة نتيجة للتأميم ، وتلك قاعدة عامة التزمها المشرع المصرى فى كل ما أجرى من تأميم رأى أن يحتفظ فيه للمشروع المؤمم بشخصيته القانونية . ويتضح الأخذ بهذا المبدأ فيما تنص عليه المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ من أن تظل الشركات والبنوك المؤممة محتفظة بشكلها القانونى واستمرار ممارستها لنشاطها مع اخضاعه لاشراف الجهة الادارية التى يرى الحاقه بها . ولاشك أن

القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الذي أمت بمقتضاه شركة النصر لتعبئة الزجاجات تجمعه مع القانون الأول وحدة الروح والهدف ، ولهذا أشار إليه صراحة في صدره، وأحكامه لا تتضمن ما يؤدي الى زوال شخصية المشروع المؤمم نتيجة للتأميم بل الإبقاء على نظامها القانوني السابق فيما لا يتعارض مع التأميم ، وقد أفصح الشارع عن اتجاهه الى عدم اعتبار موظفي وعمال مثل تلك الشركات من الموظفين العامين بما كان عليه نص المادة الأولى من لائحة نظام موظفي الدولة وعمال الشركات التي تتبع المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفي وعمال هذه الشركات واعتبار هذا النظام جزءا متما لعقد العمل ، وقد عاد المشرع الى تأكيد هذا الحكم بإيراده اياه في المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٣ التي حلت محل اللائحة السابقة وامتد سريان أحكامها بالنسبة الى العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ سنة ١٩٦٣ بإصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة والذي حل محله فيما بعد القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر تنفيذا للقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٦ في شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام . وكلما رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات في حكم الموظفين العامين في موطن ما أورد به نصا كالشأن في جرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والتسبب بالخطأ الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بالأموال وغيرها من الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني بقانون العقوبات حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد في حكم الموظفين العموميين في تطبيق نصوص الجرائم المشار اليها مستخدمو الشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، فجعل هؤلاء العاملين في حكم أولئك الموظفين العامين في هذا المجال المعين فحسب دون سواه ، فلا يجاوزه إلى مجال الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فيما أسبغته من حماية خاصة على الموظف أو المستخدم العام . لما كان ما تقدم ، فإن المطعون ضدهما في علاقتهما بالشركة لا يكونان قد اكتسبا صفة الموظف أو المستخدم العام وبالتالي لا تنطبق عليهما الحصانة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ المشار اليها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى اعتبارهما من الموظفين

أو المستخدمين العموميين ورتب على ذلك انعطاف تلك الحماية عليهما بتأييده
 لحكم محكمة أول درجة القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة
 يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ..
 (الطعن رقم ١٠٠٦ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧ س ٢٣ ق ٣٠٩ ص ١٣٧٤)

تأمينات اجتماعية

موجز القواعد :

- وقوع الالتزامات التي فرضها قانون التأمينات الاجتماعية في المواد ١٨ و ٤٥ و ٧٣ و ١٠٨ على عاتق صاحب العمل . هذا الوصف في المخاطب به ركن في الجريمة التي قد تنسب اليه . سكوت الحكم عن بيان هذا الوصف . قصور ١
- جريمة عدم تقديم صاحب العمل الاستثمارات لهيئة التأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال ... ٢
- الالتزام الملقى على صاحب العمل بتعليق الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في محل العمل . خلو قانون التأمينات الاجتماعية من النص على تجريمه ٣
- جريمة عدم أداء صاحب العمل الاشتراكات الشهرية للعاملين لديه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تتعدد فيها عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال ٤
- عدم سريان قانون التأمينات الاجتماعية على العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة إلا بالنسبة لتأمين إصابات العمل فحسب . المقصود بالأعمال العرضية المؤقتة ؟ هي الأعمال التي ليست لها صفة الدوام بالنسبة لرب العمل ولا تدخل بطبيعتها في العمل الذي يزاوله . مثال ٥
- سريان قانون التأمينات الاجتماعية على جميع العاملين في الدولة عدا من استثنى منهم ومن بينهم نوى المهن الحرة . عدم سريان هذا القانون على الفئات المستثناة لا يرفع عن كاهلهم وجوب الاشتراك في الهيئة عن العمال الذين يستخدمونهم ويؤدون لهم أجرا ويخضعون لسلطتهم وإشرافهم : شرط سريان القانون المذكور على تلك الفئات ؟ صدور قرار جمهوري بذلك ٦
- جريمة عدم اشتراك صاحب العمل في هيئة التأمينات الاجتماعية عن أى من عماله . طبيعتها : مخالفة ٧

- مؤدى نص المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية أن المشرع فوض وزير العمل فى إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ٨
- كل عمل يقوم به العامل ويكون من طبيعته داخلا فى الأعمال التى يزاولها رب العمل لا يعتبر عملا عرضيا ولو كان موسميا . خلو القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من نص يستثنى العمال الموسمين من تطبيق أحكامه أسوة بما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية . خلط الحكم بين العمل الموسمى والعمل العرضى كما عرفهما القانون واختلال فكرته عن عناصر التهمة المسندة الى المتهم . يعيبه بالبطلان ويوجب نقضه ٩
- وجوب إمساك صاحب العمل سجلا لقيد أجور العاملين لديه . قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ ١٠
- إعتبار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمينات الاجتماعية - بما جاء فى نصوصه من عقوبات أخف من العقوبات الواردة بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التأمينات الاجتماعية - قانونا أصلا للمتهم ١١
- عدم تعدد العقوبة بقدر عدد العمال فى جريمة عدم إمساك صاحب العمل السجلات المقررة ١٢
- إصابات العمل التى تلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم فى مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم ؟ ليس للمصاب فيما يتعلق بتلك الإصابات التمسك قبل الهيئة بأحكام أى قانون آخر ، ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة الى صاحب العمل إلا إذا كانت إصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . المادتان (١ / د) ، ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مثال بدفاع جوهرى فى هذا الصدد ١٣
- طبيعة جرائم عدم الاشتراك فى هيئة التأمينات الاجتماعية ، وعدم إمساك سجلات لقيد أجور العمال ، وعدم تقديم الاستثمارات التى يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحى ؟ عمدية . لا ارتباط بين هذه الجرائم . انتهاء الحكم الى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله فى هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الأخرين وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز للمتهم استئنافها . صحيح فى القانون ١٤
- انتهاء الحكم الى أن عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله لدى الهيئة العامة

للتأمينات الاجتماعية يجعله غير مسئول عن سائر الالتزامات التي يفرضها قانون التأمينات الاجتماعية . خطأ في تطبيق القانون ١٠

- لا ارتباط بين جرائم عدم التأمين على العمال وعدم استيفاء سجل الأجور و عدم تقديم البيان السنوى الخاص بالأجور ١٦

- جريمة عدم تقديم الكشوف والبيانات والاضطرابات والاستثمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية . طبيعة كل منهما : جنحة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها ١٧

- استقلال قعود صاحب العمل عن الاشتراك عن عماله عن إخلاله بواجب الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر . لا ارتباط بينهما في حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات . القيام بالواجب في شأن أحدهما لا يجزئ عن القيام بالآخرى ١٨

- مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ؟ تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم وفقا لنص المادة ٣٢ من القانون المذكور ؟ العقوبة المقررة لجريمة عدم تقديم الاستثمارات والبيانات المنصوص عليها في المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الاشتراك في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المنصوص عليها في المادة ١٣٥ من القانون المذكور . لا ارتباط بين هاتين الجريمتين وجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ القانون سالف الذكر ١٩ و ٢٠

- جريمة عدم التأمين على العمال . مخالفة . جواز الطعن في الحكم الصادر فيها متى كان قد اعتبرها مرتبطة بجريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وهى جنحة ٢١

- لا ارتباط بين جريمة عدم التأمين على العمال وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات ٢٢

- دفع الطاعن في جريمتي - عدم الاحتفاظ بسجلات تنفيذ لقانون التأمينات الاجتماعية وعدم اشتراكه عن عماله في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - بأنه لا مزارع ولا مصانع له بالبلدة التي اتهم بدائرتها وأن أحد العمال يعمل بجهة حكومية . دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إغفال الحكم له ايرادا أو ردا يعيبه بالقصور الموجب للنقض ٢٣

عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات مردد الطعن الموجه الى المخالفة وحدها . جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الجنحة والمخالفة معا وإن تميزت الواقعة في كل منهما إذا كان الدفاع يقوم فيهما على أساس واحد . حسن العدالة يقتضى نفض الحكم كله والاحاله بالنسبة للتهمتين . مثال لحكم صادر في جنحة ومخالفة طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية..... ٢٤

- تنفيذ هيئة التأمينات الاجتماعية التزاماتها . الخاصة بتأمين اصابات العمل . عدم إخلاله بحقوق المؤمن له قبل المسئول . المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ٢٥

- مسئولية المتبوع عن تابعه . ليست ذاتية . هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن . مصدرها القانون . المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . مجال اعمالها : مسئولية رب العمل الذاتية . لا بوصفه متبوعا..... ٢٦

- جمع العامل . بين حقه في التعويض قبل هيئة التأمينات . وبين حقه في التعويض قبل المسئولية عن الفعل الضار . جائز . مثال..... ٢٧

- ثبوت علاقة العمل بين رب العمل وأحد العمال كفايته لادانته في جريمة عدم إخطار مكتب التأمينات الاجتماعية بعدد العمال . منازعة رب العمل . من بعد في عدد العمال العاملين لديه . عدم جدواها..... ٢٨

القواعد القانونية :

١ - القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الصادر في شأن التأمينات الاجتماعية قد وضع ما افترضه من الالتزامات المنصوص عليها في المواد ١٨ و ٤٥ و ٧٣ و ١٠٨ منه على عاتق صاحب العمل ، وبمثله جرت.نصوص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي حل محله ، وهذا الوصف في المخاطب به ركن في الجريمة التي قد تنسب اليه . ومن ثم فإن سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت انطباق قانون التأمينات الاجتماعية عليه ، يعيبه بالقصور .

(الطعن رقم ٦٩٣ سنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/٦ س ١٧ ق ١٣٩ ص ٧٥١)

٢ - نصت الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية على أنه « على كل صاحب عمل أن يقدم للهيئة الكشف

والبيانات والاختارات والاستثمارات وان يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون وذلك وفقا للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الادارة» وأوجبت المادة ١٣ من القانون المذكور على صاحب العمل تقديم البيانات التي أشارت اليها الى الهيئة العامة للتأمينات وذلك على الاستثمارات التي تعدها الهيئة في المواعيد المبينة بالمادة . كما نصت المادة ١٣٤ من القانون المشار اليه على أنه : «يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألف قرش من يخالف أحكام المواد ١٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٦١ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ١٠٤ ، ١٢٦» . وقد فرض الشارع عقوبة الغرامة بغير تعدد في الحدود المبينة بالمادة ١٣٤ على من يخالف أحكام المادتين ١٣ ، ١٢٦ - موضوع التهمة الثانية التي أسندت الى المطعون ضده . ولما كان من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بمواد الاتهام التي تطلب النيابة العامة تطبيقها بل عليها تطبيق نصوص القانون على الواقعة التي فصل فيها الحكم تطبيقا صحيحا ، فإنه كان يتعين تطبيق المادة ١٣٤ سالفه البيان على التهمة الثانية والقضاء بالغرامة دون تعددها بقدر عدد العمال . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالنسبة الى ما قضى به في التهمة الثانية والحكم بمقتضى المواد ١٣ ، ١٢٦ ، ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وذلك بالغاء ما قضى به من تعدد الغرامة بقدر عدد العمال بالنسبة الى التهمة المشار اليها .

(الطعن رقم ٦٥٣ سنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/٦ س ١٧ ق ١٤٣ ص ٧٦٨)

٣ - أوجبت المادة ١١٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية على كل صاحب عمل أن يعلق في محل العمل الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - إلا أن هذا القانون لم ينص على عقوبة ما جزاء على مخالفة ذلك . فمتى كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن الاخلال بذلك الالتزام ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتبرئة المطعون ضده .

(الطعن رقم ١٠٢٥ سنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ س ١٧ ق ١٨٢ ص ٩٨٢)

٤ - نصت المادة ١٣٤ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - والمطبقة على تهمة عدم أداء صاحب العمل الاشتراكات الشهرية

للعاملين لديه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - على عقوبة الغرامة دون تعددها بقدر عدد العمال . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعدد الغرامة ، فإنه يتعين نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعدد العقوبة . (الطعن رقم ١٠٢٥ سنة ٣٦ ق . جلسة ١٨/١٠/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٨٢ ص ٩٨٢)

٥ - نصت المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقرار بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أنه : «تسرى أحكام هذا القانون على جميع العمال وكذلك المتدرجين منهم ولا يسرى على (١) (٢) العمال الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة وعلى الأخص عمال المقاولات وعمال التراحيل والعمال الموسميين وعمال الشحن والتفريغ إلا فيما يرد به نص خاص» . وقصر القانون في المادة ١٩ منه حق هؤلاء العمال في التأمينات على تأمين إصابات العمل وحده ولم يسلكهم في عداد من يفيدون من تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة الذين خصهم بالذكر في المادتين ٥٥ و ٦٥ . والأعمال العرضية المؤقتة في تطبيق الاستثناء الوارد في الفقرة الثانية من المادة الثانية المذكورة هي الأعمال التي ليست لها بالنسبة لرب العمل صفة الدوام ولا تدخل بطبيعتها في العمل الذي يزاوله . ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن العمل الذي يمارسه العمال لديه هو عمل موقوت بفترة زمنية محددة هو إعداد الفطيرة فقط لمديرية التربية والتعليم في فترة الدراسة مما يدخله في عداد الأعمال المؤقتة التي تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ، واستند الطاعن في تأييد دفاعه الى عقود العمل المبرمة بينه وبين هؤلاء العمال والى شهادة صادرة من مديرية التربية والتعليم . وكان الحكم المطعون فيه قد تجاوز هذا الدفاع ولم يستبين مدلول عقود العمل والشهادة المقدمة من الطاعن ، واكتفى بمجرد القول أن عمل العمال الذين يستخدمهم هو إعداد الخبز وأن عقود توريد الفطيرة الى مديرية التعليم تؤكد طبيعة هذا العمل وهو ما لا يصلح ردا على ما أثاره الطاعن من دفاع لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى . فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا ويتعين لذلك نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٢٠٨ سنة ٣٦ ق . جلسة ٣١/١٠/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٩٢ ص

٦ - البين من استقراء نصوص المادتين ٢ ، ٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية أن الأصل أن قانون التأمينات الاجتماعية إنما يسرى بوجه عام على جميع العاملين في الدولة على مختلف فئاتهم عدا من استثنى منهم وعددهم القانون على سبيل الحصر ، ومن هؤلاء ذوى المهن الحرة والمشتغلين لحسابهم - ممن لا يندرجون في عداد العاملين طبقاً لأحكام قانون العمل - وأصحاب الحرف والمشتغلين في منازلهم لحساب صاحب العمل وأصحاب الأعمال أنفسهم . وقد تطلب القانون لخضوع هذه الفئات لقانون التأمينات الاجتماعية صدور قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل وبعد موافقة مجلس الإدارة بسريان أحكام القانون عليهم . وعدم صدور قرار رئيس الجمهورية وإن حال بين هذه الفئات وبين الانتفاع بمزايا القانون - لأنهم لا يعتبرون عمالاً في مجال تطبيق قانون العمل - إلا أنه لا يرفع عن كاهلهم - بوصف كونهم أصحاب عمل - واجباً ألزمهم القانون به وهو الاشتراك في الهيئة عن العمال الذين يستخدمونهم ويؤدون لهم أجراً ويخضعون لسلطتهم وإشرافهم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالبراءة على أساس أن قراراً لم يصدر بسريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على ذوى المهن الحرة (ومنهم المطعون ضده) فإنه يكون قد خلط بين انتفاع المطعون ضده بمزايا القانون - وهو لا يتأتى إلا بصدور قرار من رئيس الجمهورية - وبين الواجب الذى ألزمه القانون به (بصفته رب عمل) وهو اشتراكه فى الهيئة لصالح من يستخدمهم من عمال .

(الطعن رقم ١٩٨٦ سنة ٣٦ ق . جلسة ١٤/٣/١٩٦٧ س ١٨ ق ٨٠ ص ٤٢٥)

٧ - إن القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمينات الاجتماعية الذى حل محل القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - إذ نص فى المادة ١٣٥ منه على أن «يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون و يقم بالاشتراك فى الهيئة عن أى من عماله» . ثم اتبع ذلك بالنص على أن : «وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ ج عن المخالفة الواحدة» . بعد أن كانت العقوبة المقرر لذلك فى المادة ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ هى الغرامة التى لا تقل عن مائة قرش ، فقد دل على أنه قد اتجه الى اعتبار تلك الجريمة مخالفة وليست جنحة

لأن العقوبة التي قررها لها هي الغرامة التي لا تزيد على مائة قرش . ولا يغير من ذلك ما نص عليه من تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة ، لأن هذا مرجعه حالة تعدد استثناءها المشرع من مبدأ عدم تعدد العقوبات لغاية ارتاها هي كفالة حقوق العمال والحرص على صوالحهم . ومهما ارتفع مقدار الغرامة في حالة التعدد ، فإن ذلك لا يغير من نوع الجريمة التي حددها المشرع والذي لا عبرة فيه - على مقتضى التعريف الذي أورده القانون لأنواع الجرائم - إلا بالعقوبات الأصلية المقررة لها . ولا يقدح في هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٣٨ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من حظر وقف التنفيذ في العقوبات المالية المحكوم بها تطبيقاً لهذا القانون ، لأن القانون المشار إليه لم يقتصر في نصوصه على عقوبة المخالفة فحسب بل أورد عقوبات لجرائم أخرى مقررة للجنة .

(الطعن رقم ٢٠١٣ سنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ س ١٨ ق ١٤٦ ص ٧٣٤)

٨ - البين من نص المادة ١٢٦ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية أنه فوض وزير العمل إصدار القرارات التي يتطلبها تنفيذه ومن بينها إلزام رب العمل أن يحتفظ لديه بالسجلات اللازمة لهذا التنفيذ وفقاً للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها واضع القرار - ولا يعدو قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ أن يكون مبيناً لمضمون السجلات المطلوبة وفقاً لما أورده الشارع وبينه في صريح نصه ، وهو واقع حتماً في نطاق التفويض التشريعي لقانون التأمينات الاجتماعية .

(الطعن رقم ١١٤٥ سنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٩١ ص ٩٤٦)

(والطعن رقم ٢٠٠٤ سنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ س ١٩ ق ٢١ ص ١١٥)

٩ - مؤدى ما نصت عليه المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من استثناء الأشخاص الذين يستخدمون في أعمال عرضية مؤقتة لا تدخل بطبيعتها فيما يزاوله صاحب العمل ولا تستغرق أكثر من ستة أشهر - من تطبيق أحكام عقد العمل الفردي - أن كل عمل يقوم به العامل ويكون من طبيعته داخلاً في الأعمال التي يزاولها رب العمل لا يعتبر عملاً عرضياً ولو كان موسمياً ، فإذا كان القانون المذكور قد جاء خلواً من أي نص يشير إلى استثناء العمال الموسمين من تطبيق

أحكامه أسوة بما ذهب إليه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية في مادته الثانية ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان ما إذا كان المطعون ضده يزاول حرفته «صناعة الأقفاص» بصفة أصلية أو بصورة عرضية ، كما أنه خلط بين العمل الموسمي والعمل العرضي كما عرفهما القانون ، فضلا عما اعتراه من تناقض فيما أورده من أن صناعة المتهم المذكورة عمل موسمي مرتبط بموسم الجريد ، ثم قوله في موضع آخر إن العمل بها يعتبر عملا عرضيا دون أن يبين سند هذا القول أو ذاك سواء من الواقع أو القانون ، مما يجعل أسبابه مشوبة بالاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدته ، ويعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، فإنه يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٠٢ سنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٢٦٦ ص ١٢٥٦)

١٠ - إذا كان قوام التهمة موضوع الطعن ليس إمساك سجل مخالف للنموذج المقرر ، وإنما قوامها عدم إمساك المتهم سجلا لقيد أجور العاملين لديه وهو ما أوجب قرار وزير العمل رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ إمساكه مبينا مضمونه في حدود التفويض التشريعي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المتهم من التهمة موضوع الاتهام المسند إليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٠٤ سنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ س ١٩ ق ٢١ ص ١١٥)

١١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضدهما بجريمة عدم التأمين في المؤسسة على عمالهما وفقا لأحكام المادتين ١٨ و ١١١ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الذي وقعت الجريمة في ظله في حين أنه صدر - قبل الحكم نهائيا في الدعوى - القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية وحل محل القانون الأول ونص في المادة ١٣٥ منه على أن «يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش كل صاحب عمل يخضع لأحكام هذا القانون ولم يقيم بالاشتراك في الهيئة عن أي من عماله . وتتعدد الغرامة في جميع الأحوال

بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة بشرط ألا يجاوز مجموعها ٥٠٠ ج عن المخالفة الواحدة» وبه أصبحت الجريمة موضوع التهمة المذكورة من مواد المخالفات بعد أن كانت وفقا للمادة ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ من مواد الجناح وعقوبتها من مائة قرش الى ألفي قرش مع التعدد . ومن ثم يكون القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هو القانون الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٦٥٠ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٧ ص ٦٣٥)

١٢ - تكفلت المادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية ببيان الجزاء على ما أوجبه المادة ١٢٦ من إلزام صاحب العمل بإعداد السجلات التي أشارت إليها وهي الجريمة موضوع التهمة الثانية المسندة الى المطعون ضدهما بأن نصت على أنه «يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تجاوز ألفي قرش كل من يخالف أحكام المواد ١٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٦١ و ٦٩ و ٧٤ و ١٠٤ و ١٢٦ دون أن تقضى بتعدد عقوبة الغرامة بقدر عدد العمال الذين أوجفت المخالفة بحقوقهم وهو بذاته ما كانت تقضى به أحكام المادتين ٤٥ و ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الجريمة المذكورة بتعدد الغرامة بقدر عدد العمال يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٦٥٠ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٧ ص ٦٣٥)

١٣ - تقضى الفقرة (د) من المادة الأولى الواردة في الباب الأول من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية بأنه يعد ضمن إصابات العمل التي يلتزم هيئة التأمينات الاجتماعية بعلاجها وإعانة المصابين المؤمن عليهم في مدة العجز أو أداء تعويض أو ترتيب معاش لهم - وفقا للشروط والقواعد المنصوص عليها في الفصلين الثاني والثالث من الباب الرابع من القانون المذكور - أية إصابات نتيجة حادث أثناء تأدية العمل أو بسببه وكل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون الذهاب والاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعي . كما تنص المادة ٤٢ من الفصل

الرابع من الباب الثانى على أنه لا يجوز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا يجوز له ذلك أيضا بالنسبة الى صاحب العمل إلا إذا كانت اصابته قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه . وإذا كان الطاعن بصفته صاحب العمل قد تمسك فى دفاعه بحكم هذه المادة استنادا الى أن المصابين والمتهم من عماله وأن الحادث من حوادث العمل ، فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغا الى غاية الامر فيه لأنه هو دفاع جوهرى قد ينبى عليه لو صح تغير وجه الرأى فى الدعوى ، أما وهى لم تفعل ولم تعرض إطلاقا - على ما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه - لهذا الدفاع ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى البيان والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٣٦٩ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ق ٢٧ ص ١٢٩)

١٤ - إن جرائم عدم الاشتراك فى هيئة التأمينات الاجتماعية وعدم تقديم الاستثمارات التى يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحى وعدم إمساك سجلات لقيد أجور العمال هى من جرائم العمد التى تتحقق فى صورة سلبية تتمثل فى مخالفة أمر الشارع أو القعود عن تنفيذه ، وهى بطبيعتها غير متلازمة إذ يمكن تصور وقوع احداها دون الأخرى ، كما أن القيام بتنفيذ احداها لا يجزىء عن القيام بالآخر . وهذا النظر يتمشى مع روح التشريع الصادر فى شأن التأمينات الاجتماعية الذى وإن تضمن أنواعا مختلفة من الالتزامات المستقلة التى استهدف ببعضها رعاية مصالح العمال عامة وضمان حقوقهم الفردية ، وترسم فى البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التى تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة بتنفيذ أحكامه . إلا أن الواقع من الأمر أن تلك الالتزامات تدور فى مجموعها حول تحقيق الرعاية الاجتماعية للعمال كما تصورها الشارع ، ومن ثم فهى تأتلف مع الاتجاه العام الذى دل عليه الشارع حيث نص فى المادتين ١٣٥ و ١٣٦ من ذلك القانون على تعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة ، الأمر الذى يباعد بين أحكامه وبين القاعدة الواردة فى الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويتأدى عقلا الى التضيق فى تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة حيث تتعدد الالتزامات المختلفة وتتعدد الجرائم بتعدد الجرائم .

ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله في هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الثانية والثالثة سالفتي البيان وقضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز للمتهم استئنافها، لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(الطعن رقم ٢٢٣٦ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١١٥ ص ٥٥١)
(والطعن رقم ٢٢١٣ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ق ٣٠٠ ص ١٤٤٧)

١٥ - إن قعود صاحب العمل عن اشتراكه في هيئة التأمينات مستقل تماما عن جريمتي اخلاله بتقديم الكشوف وعدم احتفاظه بالدفاتر والسجلات التي يستلزمها القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد تأدى من عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الى أنه غير مسئول عن سائر الالتزامات التي يفرضها قانون التأمينات الاجتماعية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٣٦ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١١٥ ص ٥٥١)

١٦ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جرائم عدم التأمين على العمال وعدم استيفاء سجل الأجور وعدم تقديم البيان، السنوى الخاص بأجور العاملين ، لا يجمع بينها وحدة الغرض وليست مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٤٩ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٦ ص ٦٧٠)

١٧ - إن كلا من تهمتي عدم تقديم الكشوف والبيانات والاضطرابات والاستثمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية ، تعد جنحة طبقا للمادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على مقتضى التعريف الذي أورده قانون العقوبات لأنواع الجرائم ويجوز استئناف الحكم الصادر فيهما وفقا للمادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة .

(الطعن رقم ٢١٩٦ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٥/٥ س ٢٠ ق ١٢٧ ص ٦٢٧)

١٨ - إن قعود صاحب العمل عن الاشتراك عن عماله أمر مستقل تماما عن إخلاله بواجب الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر وغير مرتبط به ارتباطا لا يقبل التجزئة فلا يجزىء القيام بالواجب في شأن أحدها عن الأخرى وينتفى عنها بحسب الأصل الوحدة الاجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢١٣ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ق ٣٠٠ ص (١٤٤٧)

١٩ - تقضى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأنه إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم والعبرة فى تحديد العقوبة المقررة لأشد الجرائم التى يقضى بها على الجانى هى بتقدير القانون للعقوبة الأصلية وفقا لترتيبها فى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى (هى عدم الاشتراك فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) والمنصوص عليها فى المادة ١٣٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ هى غرامة قدرها مائة قرش تتعدد بتعدد العمال الذين وقعت المخالفة فى شأنهم ، وكانت عقوبة الجريمة الثالثة - وهى عدم تقديم الاستمارات والبيانات الى يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية - المنصوص عليها فى المادة ١٣٤ من القانون المذكور هى غرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على عشرة جنيهاً ، فإن الجريمة الثالثة تكون هى صاحبة العقوبة الأشد المتعين القضاء بها والتى لا تتعدد بها العقوبة بقدر عدد العمال ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاقبة المطعون ضده بعقوبة المخالفة المقررة للجريمة الأولى قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء التعدد الذى قضى به فى الجريمتين الأولى والثالثة ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد انتهت على خلاف حكم القانون الى قيام ارتباط بين هاتين الجريمتين مع أنه لا ارتباط بينهما .

(الطعن رقم ١٦٦٨ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/١٨ س ٢١ ق ٢٩ ص ١٢٠)

٢٠ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات تلازم

عنصرين هما وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجرائم المرتكبة قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال متكاملة تكون مجموعا إجراميا لا ينقسم ، فإن تخلف أحد العنصرين انتفت الوحدة الاجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد فى تلك الفقرة . ولما كان لا تلازم بين جريمة عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التى يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية (الجريمة الثانية) وجريمة عدم الاشتراك فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (الجريمة الأولى) إذ يمكن تصور وقوع إحداهما دون الأخرى ، كما أن القيام بأحد الواجبين لا يجزئ عن القيام بالآخر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى عدم وجود ارتباط بين الجريمة الثانية وما عداها يكون صحيحا فى القانون .

(الطعن رقم ١٦٦٨ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/١/١٨ س ٢١ ق ٢٩ ص ١٢٠)

٢١ - إنه وإن كانت تهمة عدم التأمين على العمال موضوع التهمة الأولى تعتبر مخالفة طبقا للقانون ، إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبرها مرتبطة بتهمة الجنحة موضوع التهمة الثانية وهى عدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وأنزل بالمحكوم عليه عقوبة واحدة عنهما وهى عقوبة الجنحة . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه صادرا فى جنحة وبالتالي يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا .

(الطعن رقم ١٤٧٣ سنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١ س ٢١ ق ٢٩٩ ص ١٢٣٦)

٢٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمتى عدم التأمين على العمال وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات لا تجمع بينهما وحدة الغرض وليستا مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يلتزم هذا النظر ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وذلك بتوقيع عقوبة مستقلة على المطعون ضده عن كل جريمة على حدة .

(الطعن رقم ١٤٧٣ سنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٢/٢١ س ٢١ ق ٢٩٩ ص ١٢٣٦)

٢٣ - إذا كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن الحاضر عن الطاعن دفع أمامها بأنه ليس له مزارع أو مصانع ولا

أرض بالبلدة التي اتهم بأنه فى دائرتها لم يحتفظ بالسجلات التى يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية حالة كونه صاحب عمل ويستخدم عمالا لديه وبأنه لم يقيم بالاشتراك فى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن عماله القائمين بالعمل لديه - كما دفع بأن أحد العمال يعمل خفيرا نظاميا فى الحكومة وقدم بطاقة هذا العامل وانتهى الى طلب البراءة وإذ كان هذا الدفاع الذى تمسك به الطاعن هو دفاع جوهرى قد ينبى عليه - إذ صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى ، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه فإنه يكون معيبا بالقصور فى البيان بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٧١ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥ س ٢٣ ق ٢١٢ ص ٩٤٩)

٢٤ - النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض فى أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه الى المخالفة وحدها ، فإذا كان الطعن منصبا على الحكم الصادر فى الجنحة والمخالفة معا وكانت الجريمتان المنسوبتان الى الطاعن - وإن تميزت الواقعة فى كل منهما عن الأخرى إلا أن الدفاع يقوم فيهما على أساس واحد هو أن الطاعن لا يمارس نشاطا زراعيا ولا يعتبر صاحب عمل ولا يخضع لقانون التأمينات الاجتماعية ، فإن حسن العدالة يقتضى نقض الحكم كله والاحالة بالنسبة الى التهمتين موضوع الدعوى لكى تستظهر محكمة الاحالة الحقيقة الكاملة فيما نسب إلى الطاعن .

(الطعن رقم ٤٧١ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٦/٢٥ س ٢٣ ق ٢١٢ ص ٩٤٩)

٢٥ - نص المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية قد حرى بأنه «تلتزم الهيئة بتنفيذ أحكام هذا الباب حتى ولو كانت الاصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ولا يخل ذلك بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول» ، ولما كان مقتضى ذلك أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه فى الباب الرابع فى تأمين إصابة العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له - للعامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول فإن الحكم إذ قضى بالحق قبل العمال الذين دانهم بجريمة القتل الخطأ يكون سديدا فى القانون .

(الطعن رقم ١٥٠٧ سنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/٣ س ٢٦ ق ٢٧ ص ١١٧)

٢٦- تنص المادة ١٧٤ من القانون المدنى على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وكانت مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية وإنما هى فى حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالتة ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون ، فإنه لا يجدى التحدى فى هذه الحالة بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي لا تجيز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل أن يتمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضا بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ جسيم ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد التزم هذا النظر ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٥٠٧ سنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/٣ س ٢٦ ق ٢٧ ص ١١٧)

٢٧- إن العامل إنما يقتضى حقه فى التعويض من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فى مقابل الاشتراكات التى شارك هو ورب العمل فى دفعها بينما يتقاضى حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذى ارتكبه المسئول فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد على ما دفع به الطاعنون من أن ما تقاضته المجنى عليها - فى جريمة الاصابة الخطأ - من هيئة التأمينات الاجتماعية له أثره فى تقدير التعويض قبلهم ، وذلك لما هو مقرر من أن الدفاع القانونى ظاهر البطلان لا يستأهل ردا .

(الطعن رقم ١٥٠٧ سنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٥/٢/٣ س ٢٦ ق ٢٧ ص ١١٧)

٢٨ - لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها ودلل عليها بما يؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة لم تدفع التهمة المسندة اليها بدفاع ما إلا أنها قدمت مذكرة نفت بها علاقتها باثنين من العمال الثلاثة الواردة أسماؤهم بالمحضر ولم تضمن مذكرتها طلبا بتمكينها من الطعن بالتزوير على محضر مفتش التأمينات الاجتماعية ولا طلب سؤاله لما كان ذلك وكانت التهمة المسندة الى الطاعنة هى عن عدم الاخطار عن العمال الذين لديها

فلا جدوى مما تثيره الطاعنة ما دام وجود عامل واحد لديها كافيا وحده لتبرير العقوبة المحكوم بها .

(الطعن رقم ٢٥ سنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/٦/١١ س ٣٠ ق ١٤٤ ص ٦٧٦)

تأمين

موجز القاعدة :

- مسئولية عضو مجلس ادارة شركة التأمين أو مديرها - طبقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - عن عقد عمليات تأمين بغير الاسعاد أو الشروط المقررة .. مسئولية شخصية .

القاعدة القانونية :

إن المستفاد من عبارة المادة ٢٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات - فى وضوح وجلاء - أن مناط مسئولية كل من عضو مجلس الادارة أو مدير الهيئة عند مخالفة حكم المادة ١٤ من القانون انف البيان هو «إذا قام بعقد عمليات تأمين بغير الأسعار أو الشروط المقررة» مما مفاده أن المسئولية هنا مسئولية شخصية وليست مسئولية مفترضة وبالتالي فإنه لا يسأل إلا عن التعاقد الذى يثبت أنه أبرمه بنفسه أو أجازة صراحة أو ضمنا ، ومن ثم لا يكون مسئولا عن تعاقد غيره من الوكلاء أو المندوبين إذا تجاوز حدود وكالته فى عقد عمليات التأمين الى إبرام عقود هذه العمليات بصورة مخالفة للقانون .

(الطعن رقم ١٩٠٥ سنة ٣٨ ١/٢٠/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٣٠ ص ١٤١)

تبديد

موجز القواعد :

- تتحقق جريمة التبديد بحصول العبث بملكية الشئ المسلم الى الجانى بمقتضى عقد من عقود المادة ٣٤١ عقوبات . من بينها الوكالة بأجر أو مجانا . ناظر الوقف أمين على مال الوقف ووكيل عن المستحقين ١ - ٢

- ارتباط جريمتي الفاعل والشريك في التبييد . أثره : استفادة الشريك بالتبعية من الدفاع الجوهري للفاعل الذي لو صح لا نتفت مسؤوليته . عدم الرد على هذا الدفاع . قصور . مثال ٣
- التزام الجنائي قواعد الاثبات المدنية عند بحث جريمة التبييد . ذلك قاصر على اثبات عقد الأمانة دون واقعة الاختلاس التي تثبت بكافة الطرق . اقرار المتهم . جواز تجربته بصدد اثبات واقعة الاختلاس ٤
- طبيعة عقد الأمانة . تفسيره . هل هو عقد بيع أم وكالة بالعمولة . سلطة القاضي الجنائي في الفصل في هذه العلاقة القانونية . قول الحكم ان العقد وكالة يتضمن ردا على دفاع المتهم من أنه عقد بيع ٥
- طلب الدفاع ضم دفاتر لاثبات حصول جرد سابق على تاريخ الاتهام . متى لا يستلزم ردا صريحا ؟ إذا كان الدليل المستمد منه - بفرض صحته - لا ينفي حصول التبييد اللاحق لهذا الجرد ٦
- القصد الجنائي في جريمة التبييد : هو انصراف نية المتهم الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه او اختلاسه لنفسه ادانة المتهم بجريمة التبييد . نون اثبات قيام القصد الجنائي لديه . قصور يعيب الحكم ٧
- الادانة في جريمة التبييد . من شروطها : أن يقتنع القاضي بأن المتهم تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ عقوبات . القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب . العبرة فيه بالواقع . تأثيم انسان بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته . لا يصح : متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ٨
- جريمة خيانة الأمانة . ما يوفرها بعناصرها القانونية : حصول الاختلاس حال قيام علاقة الوكالة بالعمولة بين المتهم وبين الشركة المجنى عليها . حصول تسوية بين المتهم والمجنى عليه بعد اكتشاف الاختلاس لا أثر له على قيام الجريمة ٩
- علاقة المتهم بالمجنى عليه في جريمة التبييد . العبرة فيها بحقيقة الواقع ، البحث في ذلك موضوعي . لا رقابة لمحكمة النقض عليه ١٠
- اثبات الحكم في حق الطاعن أنه تسلم مبالغ من بعض العملاء على نعمة توصيلها الى المجنى عليه فاحتجزها لنفسه بغير مقتضى دون أن يزعم لنفسه حقا في احتباسها . كفايته لتوافر سوء القصد في حقه وتوافر أركان جريمة خيانة الأمانة . لا جدوى

للطاعن من النعى على المحكمة التفاتها عن بحث ما إذا كان الثمن الذى ورد للمجنى عليه يعادل قيمة النقص فى البضاعة . النعى على الحكم بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون . على غير أساس ١١

- ايراد الحكم استلام الطاعن لصديري المجنى عليه وما يحويه من نقود للمحافظة على هذه النقود خشية ضياعها ، و اقرار الطاعن لهذه الواقعة . مفاده . قيام عقد الوديعة . ما دام أن مبلغ النقود كان مقصودا بذاته بالايدياع . قصر الطاعن دفاعه على أن المبلغ سرق منه أثناء نومه . اطراح الحكم هذا بأسباب سائغة ومعاقبته بمقتضى المادة ٣٤١ عقوبات . تطبيع للقانون على وجهه الصحيح ١٢

مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم - من ايداع الثمن خزانة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبيد . لا بد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاها عليه سوء القصد ونجم عنها ضرر بالمجنى عليه . مثال ١٣

- الحراسة فى الحجز لا تنتهى إلا بانتهاء الحجز لأى سبب من الأسباب القانونية . نقل المحجوزات من مكان حجزها - ولو كان بأمر من المحكمة - لا يترتب عليه انتهاء الحراسة . امتناع الحارس عن تقديم الشئ المحجوز عليه يوم البيع أو الارشاد عنه يكفى لاعتباره مبددا ١٤

- جريمة التبيد . ركنها المادى : التأخير فى رد الشئ المسلم أو الامتناع عن رده . لا يكفى لتحقيقه . ضرورة اقترانه بانصراف نية الجانى الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرا را بصاحبه . مثال ١٥

- عدم تقيد المحكمة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة . من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون . شرط ذلك : ألا يتعدى الأمر الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبنائها القانونى والاستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف الى تلك التى أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات . هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . مثال فى تبديد وسرقة ١٦

- ركن العلم فى جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة . مسألة نفسية . للمحكمة تبينها من ظروف الدعوى ١٧

الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ، سقوطه إذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود طلب المتهم سماع شهودي الاثبات في جريمة السرقة المسندة اليه وسماع احدهما بالفعل . لا يعدو أن يكون دفاعا في تهمة السرقة . تعديل المحكمة وصف التهمة وتوجيهها اليه تهمة التبديد . مبادرة المتهم قبل ابداء أى دفاع موضوعي الى الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة . قبول المحكمة لهذا الدفع . سديد ١٨

- جريمة تبديد المخجوزات . وقوعها من الحارس ، متى قصد اخفاء المنقولات المحجوزة عن أصحاب الحقوق فيها . من هم أصحاب الحقوق فيها : الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه ومالك المنقولات إذا حكم له بأحققتها ١٩

- إنتهاء الخبز بإبراء ذمة المحجوز عليه من الالتزام ، بالوفاء بالمبلغ المنفذ من أجله قبل ثبوت التبديد إثارة المتهم هذا الدفاع في جلسات المحاكمة أما محكمتي الدرجتين الأولى والثانية دون أن يعرض له أى من الحكمين الابتدائي أو المطعون فيه . قصور ٢٠

- حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ مدنى . إباحته للمتهم بجريمة التبديد الاستناع عن رد الشئ موضوع الجريمة حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر إصلاحه ٢١

- اعتبار الشريك الذى يأخذ لنفسه شيئا من مال الشركة والمسلم إليه بصفته - مبددا ٢٢

- حق محكمة الموضوع فى تفسير المحررات بما لا يخرج عما تحتمله ٢٣

- النص فى العقد على دفع قيمة الشئ محل التعاقد فى حالة عدم رده . لا ينفى أن نية المتعاقدين قد انصرفت الى اعتبار العقد ايجارا . استخلاص هذه النية بما يسوغها . تقديرى لمحكمة الموضوع ٢٤

- تقدير توافر ركنى الضرر والقصد الجنائى فى جريمة التبديد . موضوعى ... ٢٥

- جريمة تبديد المحجوزات . شرط العقاب عليها ؟ علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم تعمدته عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . استنادا فى اثبات علم المتهم بيوم البيع الى مجرد إعلانه به فى مواجهة تابع له . غير كاف ٢٦

- الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفع الموضوعية الجوهرية . على المحكمة تناوله

- بالرد وإلا كان حكمها قاصرا ٢٧
- عدم تطلب القانون لقيام جريمة التبديد . حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها ٢٨
- القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم لزوم التحدث عنه استقلالا ٢٩
- الوفاء اللاحق لارتكاب جريمة خيانة الأمانة . لا يؤثر عليها . عدم دلالة على انتفاء القصد الجنائي ٣٠
- قيام الطاعن بإيداع قيمة المنقولات . لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة . ٣١
- البحث في حصول الضرر من عدمه . موكل الى محكمة الموضوع . عدم امتداد رقابة محكمة النقض اليه ٣٢
- حق محكمة الموضوع في استمداد عقيدتها في حصول التبديد من أى عنصر من عناصر الدعوى ٣٣
- اعتبار الحكم أن المال المختلس سلم للطاعن على سبيل عارية الاستعمال لا على سبيل الايجار لا يؤثر في صحته . علة ذلك ٣٤
- قول الطاعن أن عدم بيان المنقولات بيانا كافيا : يجعلها من المثليات التي يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها في نهاية مدة العقد . غير معقول . ما دام لا ينازع في أن العقد يلزمه برد المنقولات الى المؤجرة في نهاية مدته وأنه لا يتضمن نصا يعطيه حق التصرف فيها ٣٥
- تحديد تاريخ وقوع جريمة التبديد . لا يؤثر في ثبوت الواقعة . شرط ذلك ؟ .. ٣٦
- مثال للخطأ الذى يعيب الحكم ٣٧
- ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة . متى يبدأ ؟ ٣٨
- ✓ الدفاع بوجود حساب بين المدعى بالحقوق المدنية والمتهم . متى يكون جوهريا يوجب على المحكمة تصفية الحساب حتى يمكنها القضاء فى الموضوع ؟ مجرد الامتناع عن رد المال المدعى اختلاسه . لا يكفي لتحقيق جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين القصد الجنائي في جريمة التبديد . ماهيته ؟ ٣٩
- إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة . رهن باقتناع القاضى بتسلمه المال المختلس بعقد

- من عقود الأمانة الواردة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات . العبرة في قيام عقد الأمانة . بحقيقة الواقع تأثيم إنسان بناء على إقراره شفاهة أو كتابة . غير جائز . إذا كان يخالف الحقيقة ٤٠
- جريمة تبديد المحجوزات . شرط العقاب عليها . علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم تعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . مثال لتسبب معيب على توافر العلم ٤١
- تسلم المتهم منقولات لبيعها لحساب المجنى عليه ودفع ثمنها له أو ردها عند عدم بيعها . اختلاس المتهم لها . خيانة أمانة عدم جدوى السعي على الحكم خطؤه في وصف جريمة خيانة الأمانة بأنها نصب . ما دام أنه قد عاقب المتهم بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة خيانة الأمانة ٤٢
- جهاز الزوجية من القيميات . اشتراط رد قيمته عند هلاكه . عدم كفايته للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة . تصرف الزوج في هذا الجهاز . خيانة أمانة ٤٣
- إقامة الحكم قضاءه على أن التزام الزوج برد منقولات الزوجية ليس تخييريا استنادا الى قائمة قدمت في الدعوى وليس على أساس حكم محكمة الاحوال الشخصية . سديد ٤٤
- جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال للمتهم قد تم بمقتضى عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات . مثال .. ٤٥
- تعيين تاريخ الجرائم . أمر موضوعي ٤٦
- ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية في جريمة خيانة الأمانة . بدؤه من تاريخ طلب الشيء المختلس والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه . إلا إذا قام الدليل على خلافه . مثال ٤٧
- جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال قد تم بمقتضى عقد من عقود الأمانة الواردة حصرا في المادة ٣٤١ عقوبات .
- العبرة في تحديد ما هية العقد بحقيقة الواقع ٤٨
- انتهاء الحكم الى أن التعويض المؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر حاصل من جريمة تبديدها . التي دين بها المتهم . دون بيان أساس

ذلك . قصور ٤٩

- تعيين حارس على الأشياء المحجوزة . شرط لانعقاد الحجز حضور المدين أو الحائز وقت الحجز تكليف أيهما بحراسة الأشياء المحجوزة . عدم الاعتداد برفضه الحراسة خلو الحكم من سند يفيد اعتبار المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة . قصور ٥٠

- حكم الأدانة . بياناته ؟ مثال لتسبيب معيب في جريمة تبديد محجوزات ٥١

- مثال لاخلال بدفاع جوهرى تنتفى به المسؤولية الجنائية في جريمة تبديد ٥٢

- وجوب بناء الحكم الصادر بالأدانة على حجج قطعية الثبوت تفيد الجرم واليقين .

مثال في جريمة تبديد ٥٣

- مثال لاخلال بدفاع جوهرى في جريمة تبديد ٥٤

الدفاع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اجراء البيع خلال ستة شهور من تاريخ توقيعه . دفع جوهرى . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بأسباب سائغة و إلا كان حكمها معيبا . وجوب بناء الأحكام على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته صادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو بنفسه لا يشاركه فيها غيره ٥٥

- جريمة التبديد . مجرد احتمال حصول الضرر كاف لتوافرها ٥٦

- البحث فى حصول الضرر من عدمه . أمر موضوعى ٥٧

- للمحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت . شرط ذلك ؟ مثال لتسبيب معيب فى جريمة تبديد ونصب صدور قرار بتأميم شركة . أثره على صفة ملاكها السابقين ٥٨

- اختلاس الأشياء المحجوزة . جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الاختلاس والذى تبدأ من يوم وقوعه مدة سقوط الدعوى العمومية . اعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة . محله : ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها فى تاريخ سابق . الدفع لدى محكمة الموضوع بأن الاختلاس حصل فى تاريخ معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت . على المحكمة تحقيق هذا الدفع وإلا كان حكمها قاصر البيان مخلا بحق الدفاع ٥٩

- جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . أركانها ؟ مثال لتسبيب غير معيب على توافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة ٦٠

- التزام الحارس قانونا بتقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع بمحل الحجز ٦١
- السداد اللاحق لوقوع الجريمة لا أثر له على قيامها ٦٢
- استهلاك المتهم لوقود السيارة المسلمة إليه . باستعمالها في نقل الركاب لحسابه .
دون إذن المالك . تبديد ٦٣
- مجرد الامتناع عن رد المال المختلس أو التأخير في الوفاء به . لا تتحقق به جريمة
خيانة الأمانة . إلا إذا كانت نية الجاني قد انصرفت الى اضافته الى ملكه اضرارا
بصاحبه دفاع المتهم بملكيتة لبعض المنقولات المختلسة وانتفاء القصد الجنائي لديه
بالنسبة للبعض الآخر . متى يكون جوهريا . إذا كانت الأوراق تشهد له خلو الورقة
العرفية من التوقيع . صيرورتها ولا قيمة لها في الاثبات ٦٤
- جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم
بمقتضى من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ عقوبات جحد المتهم استلام المبلغ
موضوع الجريمة استنادا الى تزوير المستند المقدم من المجنى عليه لاثبات ذلك .
دفاع جوهري . على المحكمة أن تعرض له في حكمها الصادر بالادانة بما يفنده وإلا
كان مشوبا بالقصور ٦٥
- جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . أركانها ؟ ٦٦
- توقيع الحجز . يوجب احترامه . ولو كان مشوبا بالبطلان . ما دام لم يصدر حكم
ببطلانه . ادعاء الحارس بأنه غير مدين . لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي
أوقعت الحجز أو عرقلة التنفيذ . مثال ٦٧
- كفاية إحالة الحكم - في شأن التاريخ المحدد للبيع - على أوراق الحجز والتبديد .
ما دامت قد اشتملت فعلا عليه . مثال ٦٨
- الدفع بعدم العلم بيوم البيع . محله : أن تكون المحجوزات موجودة لم تبدد ... ٦٩
- تحرير محضر بواقعة تبديد الأشياء المحجوز عليها يوم حصولها . غير لازم .
اقتناع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم إليها . كفايته . مثال ... ٧٠
- حضور المحجوز عليه عند توقيع الحجز وامتناعه عن التوقيع على محضر
الحجز . تعيينه حارسا دون الاعتداد برفضه الحراسة . دليل على علمه اليقيني
بالحجز . المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل ٧١
- عقوبة الحبس في جريمة التبديد . وجوبية . جواز الحكم بالغرامة معها . توقيع

- عقوبة الغرامة . دون الحبس . خطأ . المادة ٣٤١ عقوبات ٧٢
- وضع الحكم بصيغة عامة مبهمه . قصور . مثال الدفع بانعدام محضرى الحجز والتبديد . وجوب تمحيصه والرد عليه . مثال لرد قاصر ٧٣
- الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع ، وبعدم تعيين الطاعن حارسا ، وبوجود المحجوزات . من الدفع الموضوعية . وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع . اثارها أمام النقض . لأول مرة . لا تقبل ٧٤
- جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون التسليم بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة حصرا فى المادة ٣٤١ عقوبات . العبرة فى ثبوت قيام هذه العقود هى بحقيقة الواقع ٧٥
- التحدث استقلالا عن القصد الجنائى فى جريمة التبديد . غير لازم . كفاية ايراد الوقائع الكافية لاستظهاره . مثال ٧٦
- تزيد الحكم باتخاذ من أسلوب الطاعن فى التداعى باشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد دليلا على سوء القصد فى جريمة تبديد . لا يعيبه . ما دام قد أورد الوقائع التى تكفى لاستظهار القصد الجنائى ٧٧
- التناقض الذى يعيب الحكم : ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت به البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة . مثال ٧٨
- اثبات الحكم لو كالة الحارس على المحجوزات عن المسئول عن الحقوق المدنية ، تتحقق به علاقة الوكالة بما يتبعها من سلطة الاشراف والرقابة ونتحقق به مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية عن فعل الحارس على المحجوزات ٧٩
- وجوب علم المتهم علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع . وتعده عدم تقديم المحجوزات فى ذلك اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . انتقال القائم على التنفيذ لبيع المحجوزات فى غير اليوم الذى كان محددا للبيع . مساءلة الحارس عن جريمة تبديد المحجوزات لعدم تقديمها رغم ذلك . خطأ ٨٠
- إقامة الحكم قضاءه استنادا الى محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التى يبلغ عنها الصيارفة . يعيب الحكم . علة ذلك

الدليل السليم المتعلق بشهادة الشهود . يجب أن يقوم على معلومات يديها الشاهد

عندما يسأل عنها فتثبت كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه اليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتتوافر به أركان الجريمة ثم يورد ذلك كله في محضر مطبوع ٨١

- المادة ١١ من قانون الحجز الإداري ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . أجازت لمندوب الحجز أن يعين حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها . جواز تعيينه المدين أو الحائز حارسا إذا لم يوجد من يقبل الحراسة . جواز تكليفه أيهما بالحراسة إذا كان حاضرا دون اعتداد برفضه إياها . في حالة عدم حضوره يمهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين امتناع الطاعن المدين من الحراسة وإثبات مندوب الحجز ترك المحجوزات في حراسته . منعاه على الحكم تعويله على محضر الحجز رغم عدم حضوره وقت إجراءاته وعدم توقيعه على محضره غير سديد ٨٢

- تبديد الحارس للأشياء المحجوزة لا يشترط . يكفي الامتناع عن تقديمها أو الارشاد عنها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز ٨٣

- حق الحبس طبقا للمادة ٢٤٦ مدني يبيح الامتناع عن رد الشيء حتى استيفاء ما هو مستحق من أجر إصلاحه . الدفع به من شأنه إن صح وحسنت النية إنعدام المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ٦٠ عقوبات . دفاع جوهري . إغفاله وعدم الرد عليه بما يدفعه . قصور . مثال في تبديد ٨٤

- القصد الجنائي في جريمة التبديد . هو انصراف نية الجاني الى إضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه إقتصار الحكم الصادر بالادانة في جريمة التبديد على القول بأن المتهم تسلم الماشية موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة «الفصال» بشأنها ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه . لا تتوافر به أركان جريمة التبديد ٨٥

- لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة التبديد بمجرد قعود الجاني عن الرد إنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه وحرمان صاحبه منه . قعود الحكم عن استظهار هذا الركن وعدم الرد على دفاع الطاعن بعرض المنقولات على زوجته المجنى عليها بالطريق الرسمي . قصور ٨٦

- التفات الحكم عن المستندات التي قدمها الطاعن تمسكا بدلالاتها على انتفاء مسؤوليته

- فى جريمة التبيد فى أمر بنقل المجوزات وإخطار الى الدائن بتوقيع حجز من آخر
وصورة محضر إيقاف بيع لوجود أمر نقل . قصور يوجب النقض والاحالة ٨٧
- الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إتمام البيع خلال الثلاثة أشهر التالية لتوقيعه .
دفع جوهري . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . إغفال ذلك . يعيب الحكم ٨٨
- مجرد الامناع عن رد المال المختلس . بسبب وجود حساب معلق . لا تتحقق به
أركان جريمة الاختلاس على المحكمة فحص الحساب وتصفيته . بلوغا الى غاية
الأمر فيه ٨٩
- تقدير المحكمة الاستئنافية جدية طلب الطاعن الزام المدعى المدني ضم دفتر
الأجور الحقيقي واستجابتها له . عدولها عن ذلك . بغير مبرر . وقضاؤها بالادانة .
إخلال بحق الدفاع ٩٠
- العبرة فى الاثبات هى باقتناع القاضى بناء على التحقيقات التى يجريها بنفسه
واطمئنانه الى الأدلة التى عول عليها . ما لم يقيد القانون بدليل معين وجوب التزام
القواعد المقررة فى القانون المدني بالنسبة لاثبات عقد الأمانة حصول واقعة الاختلاس
أو نفيها . واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة رجوعا الى
الأصل ٩١
- الدفاع الجوهري هو الذى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . إغفال ذلك . أثره :
اعتبار الحكم مشوبا بالاخلال بحق الدفاع . مثال لتسبب معيب فى جريمة تبديد . ٩٢
- سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد أحد الزوجين مال الآخر تنازل
الزوجة المجنى عليها فى جريمة التبيد عن دعواها أثره : انقضاء الدعوى الجنائية
قبل الزوج المتهم ٩٣
- اتخاذ اجراءات قضائية ركنا الى صفة وكالة زالت قبل اتخاذها . أثره . عدم قبول
تلك الاجراءات لرفعها من غير ذى صفة . القول بأن ذلك يشكل جريمة نصب . غير
صحيح ٩٤
- ثبوت أن السيارة موضوع الاتهام كانت معطلة وقت تسليمها للمتهمين نفاذا لأمر
حجز تحفظى استحقاقى . اكتشاف فقد بعض أجزائها عند استلامها بعد ذلك . عدم
جواز مساءلة المتهمين عنه ٩٥
- التفات الحكم عن تناول دفاع غير منتج . لا إخلال . مثال ٩٦

- ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في جريمة خيانة الأمانة بدوئه . من تاريخ طلب الشيء المختلس والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن ذلك ... ٩٧
- مجرد الامتناع عن الرد لا يتحقق به وقوع جريمة خيانة الأمانة . متى كان سبب الامتناع راجعا الى وجوب تسوية الحساب بين الطرفين . شرط ذلك أن يكون هناك حساب حقيقى مطلوب ٩٨
- لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبيد بأي عنصر من عناصر الدعوى . «مثال لتسبيب غير معيب» ٩٩
- جريمة تبديد المحجوزات قوامها . أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع وأن يعتمد عدم تقديم المحجوزات فيه بقصد عرقلة التنفيذ ١٠٠
- الدفاع الموضوعى أمام محكمة النقض . عدم جوازه - ولو كان مبدية قد تخلف عن الحضور أمام محكمة الموضوع بدرجتها . أساس ذلك ؟ ١٠١
- السداد اللاحق لوقوع التبيد . لا يعفى من المسؤولية ١٠٢
- لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد مبنى الاتهام بالتبيد ١٠٣
- مجرد تصرف المتهم فى الشيء المسلم إليه أو خلطه بما له . عدم كفايته لتحقيق القصد الجنائي فى جريمة التبيد ، مالم يتوافر فى حقه فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ١٠٤
- إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة . رهن بالاقتناع بتسلمه المال بعقد من العقود المبينة حصرا بالمادة ٣٤١ عقوبات ١٠٥
- تأثيم انسان بناء على اعترافه شفاهة أو كتابة . لا يصح . إذا كان مخالفا للحقيقة . دفاع المتهم بمدنية العلاقة . جوهرى . يوجب تحقيقه . بلوغا الى غاية الأمر فيه ١٠٥
- الدفع بخلو محضر التبيد من بيان ساعة انتقال مندوب الحجز . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . أساس ذلك ؟ ١٠٦
- أركان جريمة خيانة الأمانة . عدم تدليل الحكم على توافرها . يصمه بالقصور . المناط فى اعتبار العقد وديعة . هو التزام المودع لديه برد الوديعة عينا ١٠٧
- تجهيل الحكم . لأدلة الثبوت فى الدعوى . غير جائز عدم بيان الحكم لمضمون السند المتخذ كدليل على التبيد . يعيب الحكم بالقصور ١٠٨

- إستلام شخص مبلغا من المال . من آخر لشراء بضاعة شركة بينهما . اعتباره وكيلًا لاستعمال المبلغ في الغرض المتفق عليه . عدم شراء البضاعة والتصرف في المبلغ تصرف المالك في ملكه . تبديد . مخالفة هذا النظر . خطأ في القانون .. ١٠٩
- تحقق جريمة خيانة الأمانة . رهن بارتكاب الفعل المكون لها اضرارًا بالمجنى عليه . بقصد حرمانه منه ثبوت عدم استلام الوكيل . لثمن الشيء الذي باعه . لحساب الموكل . عدم قيام جريمة التبديد في حقه ١١٠
- تقدير حصول التبديد . في جريمة خيانة الأمانة . موضوعي ١١١
- كون الدليل صريحا دالا بذاته على الواقعة المراد اثباتها . غير لازم . كفاية استخلاص ثبوتها استنتاجا من الظروف والقرائن . مثال ١١٢
- اقتناع القاضي أن تسليم المال كان بعقد من عقود الأمانة شرط لادانة المتهم في جريمة خيانة الأمانة العبرة بأن العقد من عقود الائتمان . هو بحقيقة الواقع ١١٣
- التسليم الحقيقي ليس يلزم في الوديعة . كفاية التسليم الاعتباري متى كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل ١١٤
- تعيين تاريخ وقوع الجريمة . من اطلاقات محكمة الموضوع متى يتم الاختلاس . في جريمة خيانة الأمانة ؟ ١١٥
- عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التبديد إلا بانصراف نية المتهم الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ١١٦
- النفات الحكم الاستثنائي عن مستندات الطاعن التي قدمها أثناء نظر معارضته الابتدائية . لنفي مسئولية عن الجريمة . قصور ١١٧
- حكم المادة ٣٤١ عقوبات . لا ينصرف الى عقد الوكالة حسبما هو معرف في القانون المدني فحسب . انصرافه أيضا الى كل من يكلف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره . متى يبدد الشيء تسليم العامل اخشابا لتصنيعها لحساب مالكها . امتناعه عن رد ما تبقى منها . تبديد ١١٨
- عقد الاستصناع من عقود الأمانة التي حددتها المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر . الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها . المادة ٤٥٧ اجراءات جنائية اختصاص للمحاكم الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف

عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك المادة ٢٢١ اجراءات جنائية مطالبة المدعى بالحقوق المدنية برد كمية الذهب المسلمة منه للطاعن أمام المحاكم المدنية لا يحول دون حقه في مداعاته بعد ذلك بالطريق المباشر أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض عن تبديدها . أساس ذلك ١١٩

- ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في جريمة خيانة الأمانة . بدوئه من تاريخ الامتناع عن رد الشيء موضوع الجريمة أو ظهور عجز المتهم عن ذلك ما لم يقدّم الدليل على عكسه ١٢٠

- استحالة التنفيذ العيني بالنسبة لرد كمية الذهب موضوع الجريمة . لا يحول دون حق المضرور في التنفيذ بطريق التعويض عن تبديدها ١٢١

- حق محكمة الموضوع في استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها . شرطه أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها قائما في الأوراق . مثال في تبديد ١٢٢

- التفات الحكم عن تمحيص مستند قومه الطاعن تليلا على انتفاء مسئوليته . قصور ١٢٣

- تحقق القصد الجنائي في التبديد بانصراف نية الجاني الى اضافة المال الذي تسلمه وائتمن عليه الى ملكه واختلاسه لنفسه . بحث توافر هذا القصد . موضوعي .. ١٢٤

- منازعة الطاعن في توافر القصد الجنائي . جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام النقض . عدم جدوى إثارة قصور الدليل بالنسبة لتبديد بعض الاشياء . من ثبت يقينا تبديد الباقي منها ١٢٥

- تمسك الطاعن بأن المنقولات موضوع الاتهام بيعت جبريا وفاء لدين له وأخرى على المجنى عليه . وتقديمه صورة محضر حجز تساند ذلك . التفات الحكم عن هذا المستند وعن تحقيق مؤداه . إخلال بحق الدفاع ١٢٦

- النعي على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها . غير جائز ١٢٧

- عدم التزام المحكمة بمنح المتهم أجلا لتقديم دليل دفاعه . متى كان في استطاعته تجهيزه من قبل السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد . لا يعفى من المسئولية الجنائية ١٢٨

- عدم جواز الدفع الموضوعية . لأول مرة أمام محكمة النقض ١٢٩

- النعي على المحكمة إغفالها الرد على دفاع لم يثر أمامها . غير مقبول . السداد

- اللاحق لوقوع جريمة تبديد المحجوزات . لا يؤثر في قيامها ١٣٠
- التحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ليس بلازم . ما دام فيما أورده الحكم من وقائع ما يكفي لاستظهاره ١٣١
- احتجاز المنقولات دون مقتض ودون حق في احتباسها يكفي لتوافر سوء القصد وتحقق به أركان جريمة خيانة الأمانة ١٣١
- المنازعة في مدى صحة استخلاص المحكمة لدليل معين . جدل في تقدير الدليل . لا تجوز إثارته أمام النقض ١٣٢
- القول بأن ما قدمه الطاعن من مستندات لا يؤدي إلى نفي إقراره بملكية المجنى عليها للمنقولات . تستقل به محكمة الموضوع ١٣٢
- سقوط الدعوى الجنائية في جريمة التبديد . بدؤه من يوم ظهور التبديد . ما لم يثبت وقوعها قبل ذلك ١٣٣
- الدفع بسقوط الدعوى الجنائية . جوهرى يستوجب التمهيص . تأييد الحكم الابتدائي الذى لم يرد على هذا الدفع . خطأ ١٣٤
- إدانة المتهم لمجرد تصرفه فيما لديه . دون الفصل فى النزاع على ملكيته وانتفاء القصد الجنائي لديه وما يظاھر من مستندات قصور وإخلال بحق الدفاع مجرد الإخلال بعقد الوديعة . لا يفيد وقوع جريمة التبديد ١٣٥
- كون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس . شرط لوقوع جريمة التبديد جريمة المادة ٣٤٢ عقوبات . استثناء من هذا الأصل . عدم جواز القياس عليه . أساس ذلك . لا جريمة ولا عقوبة بغير نص ١٣٦
- التفات الحكم عن المستندات التى قدمها الطاعن تمسكا بدلالاتها على انتفاء مسئوليته فى جريمة التبديد . قصور . وإخلال بحق الدفاع ١٣٧
- حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبراءة للشك فى صحة إسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . شرطه : الإحاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة ١٣٨
- تبرئة المتهم أخذا بأقوال شهوده من أن الطاعنة تسلمت منقولاتها مع إغفال ما أقرب به بمحضر الشرطة من أنها فى حوزته . قصور ١٣٨
- إثبات الحكم . اختلاس المتهم للشيء المسلم إليه لاصلاحه . تتحقق به جريمة التبديد ١٣٩

- التفات المحكمة عن تمحيص دفاع جوهرى . اخلال بحق الدفاع عدم تعرض المحكمة لمستندات مقدمة من المتهم إثباتا لبراءة ذمته فى جريمة تبديد . رغم تمسكه بدلالة هذه المستندات . إخلال بحق الدفاع ١٤٠
- جريمة اختلاس المحجوزات . قوامها : الاعتداء على السلطة العامة التى أوقعت الحجز قضائية كانت أو إدارية استخلاص حصول التبديد من عناصر الدعوى . موضوعى تمسك الحارس بانتفاء مسؤوليته عن تهمة تبديد محجوزات تأسيسا على حقه فى حبسها وفقا للمادة ٢٤٦ مدنى . عدم جدواه . متى ثبت تبديدها ١٤١
- عدم جواز ابداء موجبات الرأفة لأول مرة أمام النقض . أساس ذلك ؟ مثال ١٤٢
- كبر سن المتهم . والسداد اللاحق على تمام التبديد . لا أثر لهما على المسؤولية الجنائية ١٤٢
- تسلم الشيء بموجب عقد من عقود الائتمان المبينة فى المادة ٣٤١ عقوبات شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة إدانة المتهم فى تبديد . استنادا الى أنه تاجر يتسلم مقررات مواد البناء لحساب المصروح له بها من الحكومة . دون التعرض لدفاعه بأن العلاقة بينه وبين المصروح له علاقة بيع . قصور ١٤٣
- سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد أحد الزوجين مال الآخر ١٤٣
- تنازل الزوجة المجنى عليها فى جريمة التبديد عن دعواها . أثره . انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم ١٤٤

راجع أيضا :

اختلاس أشياء محجوزة . وامتناع عن تسليم أموال القاصر . وحجز . وخيانة أمانة .

القواعد القانونية :

- ١ - تتحقق جريمة التبديد بحصول العبث بملكية الشيء المسلم الى الجانى بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومن بين هذه العقود الوكالة سواء كانت بأجر أو مجانا .

(الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١/١٠ س ١٢ ص ٦٩)

- ٢ - ناظر الوقف الذى يتسلم أعيانه وغلته انما يتسلم ذلك بأمر من الواقف الذى

عينه ناظرا أو باذن القاضى الذى ولاه وهو أمين على ما يتسلمه من مال ، ويعتبر شرعا وكيعلا عن الواقف فى حياته وفى منصب الوصى بعد موته . وفى الحالين هو محاسب عن ذلك المال الذى يقبضه فإذا بدده ففعله خيانة يستوى أن يكون المال موصودا على أفراد مستحقين أو على جهات البر . وقد حسم المشرع الخلاف بشأن التكيف القانونى لنظارة الوقف بما نص عليه فى المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف من أن الناظر يعتبر أمينا على مال الوقف ووكيعلا عن المستحقين ، كما نص فى المادة ٥٦ منه على سريان أحكامه - فيما عدا ما استثنى منها - على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به وليس حكم المادة ٥٠ المذكورة من بين ما استثناه الشارع .

(الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١/١٠ س ١٢ ص ٦٩)

٣ - إذا كان الطاعن - وهو المتهم بالاشتراك فى تبديد سيارته المحجوز عليها - لم يبد أمام محكمة الموضوع ما أبداه الفاعل الأصى من أن السيارة التى حجز عليها فى الطريق العام كانت موجودة بالجراج ولم تبدد - إلا أنه نظرا لارتباط جريمته بجريمة الفاعل الأصى (الحارس على السيارة المحجوزة) فإنه أى الشريك يستفيد حتما بالتبعية من دفاع هذا الأخير الذى لو صح لانتفت مسئوليته وبالتالي تنتفى مسئولية الطاعن . إذا كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لم تعرض لهذا الدفاع الجوهرى ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه بالنسبة للطاعن دون الحارس الذى لم يستأنف الحكم الابتدائى الصادر ضده .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٤/٣ س ١٢ ص ٤١١)

٤ - من المقرر قانونا أن ما يتعين التزام قواعد الاثبات المدنية فيه عند بحث جريمة التبديد هو عقد الأمانة فى ذاته أما الاختلاس فهو واقعة مستقلة يصح للمحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الاثبات دون أن تقف فى سبيلها القاعدة المدنية القاضية بعدم تجزئة الاقرار .

(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ص ٧٩٧)

٥ - إذا كانت المحكمة وهى فى صدد بحث تهمة التبديد المنسوبة للمتهم ، قد فسرت العقد المقدم فى الدعوى على أنه عقد وكالة بالعمولة ، فإن ذلك منها

يعتبر فصلا في العلاقة القانونية القائمة بينه وبين المجنى عليها ، وردا سائغا على ما ذهب اليه في دفاعه من أنه عقد بيع لا عقد وكالة .

(الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٥ س ١٣ ص ١٢٠)

٦ - إذا كان الظاهر أن ما طلبه الدفاع من ضم الدفاتر إنما كان الغرض منه اثبات حصول جرد سابق لعهددة المتهم في ١٩٢٥/٢/٢٥ ، فإن هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا ما دام الدليل الذى قد يستمد منه - ان صح - ليس من شأنه أن ينفى حصول التبيد في تاريخ لاحق وهو تاريخ الحادث أو يهدر القوة التدليلية للأدلة الأخرى القائمة في الدعوى والتي أفصح الحكم عن أنها أكدت لديه حصول العجز في عهددة المتهم .

(الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/٢/٥ س ١٣ ص ١٢٠)

٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى عليه أجزاء السيارة ولم يردّها اضرازا به ، وبنى على ذلك ادانته بجريمة التبيد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبيد كما هي معرفة به في القانون ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/٦ س ١٣ ص ٧١١)

٨ - من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . والعبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع ، بحيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

(الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٢/١٨ س ١٣ ص ٨٦٣)

٩ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه اختلس المبلغ الوارد بتقرير الخبير الحسابي حال قيام علاقة الوكالة بالعمولة بينه وبين الشركة

المدعية بالحق المدنى مما يوفر جريمة خيانة الأمانة فى حقه بعناصرها القانونية ، وكان الحكم قد استظهر أن الاقرار المأخوذ على الطاعن المثبت لحصوله تسوية بينه وبين الشركة لاحق على ظهور العجز فى عهده فإنه لا أثر له على قيام الجريمة فى حقه ، وطالما أن ضررا لحق الشركة من هذه الجريمة فإنه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدنى عملا بالمادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يؤثر فى ذلك حصول التسوية بينه وبين الشركة بعد ثبوت اختلاسه .

(الطعن رقم ٢٧٤٨ سنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ س ١٤ ص ٢٠٢)

١٠ - متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى صريحة فى ثبوت علاقة المتهم بالمجنى عليه كوكيل بالأجر ، وتأييدت هذه العلاقة بقرائن الدعوى فإن مثل هذه العلاقة تعتبر أساسا لجريمة الاختلاس . ولا يقدح فى ذلك قول المجنى عليه بجلسة المحاكمة أن الطاعن كان عاملا لديه بالأجر ، ذلك بأن العبرة فى هذا الصدد بحقيقة الواقع . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون سوى مناقشة فى موضوع الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠٥٠ سنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ س ١٤ ص ٦٦٢)

١١ - لا جدوى مما ينعاه الطاعن على المحكمة من أنها لم تبحث فيما إذا كان الثمن الذى ورد للمجنى عليه يعادل قيمة النقص فى البضاعة ما دام الحكم قد أثبت فى حقه أنه تسلم مبالغ من بعض العملاء على ذمة توصيلها الى المجنى عليه ولكنه احتجزها لنفسه بغير مقتضى ودون أن يزعم لنفسه حقا فى احتباسها مما يكفى لتوافر سوء القصد فى حقه وتتوافر به أركان جريمة خيانة الأمانة على ما هى معرفة به قانونا وهو ما لا يجادل الطاعن فى صحته . ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٠٥٠ سنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ س ١٤ ص ٦٦٢)

١٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد استلام الطاعن صدىرى المجنى عليه وما كان يحويه من نقود للمحافظة على هذا المبلغ خشية ضياعه ، واقرار

الطاعن لهذه الواقعة وقصر دفاعه على أن المبلغ سرق منه أثناء نومه ، وهو ما أطرحه الحكم للأسباب السائغة التي أوردها - مما مفاده قيام عقد الوديعة إذ أن مبلغ النقود كان مقصودا بذاته بالايدياع - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ عاقب الطاعن بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يكون قد أجرى تطبيق القانون على وجهه الصحيح . ويكون ما يثيره الطاعن من عدم توافر أركان جريمة التبيد لعدم استلامه المبلغ المبدد عينا على غير أساس .

(الطعن رقم ١٠٦٦ سنة ق . جلسة ١٩٦٣/١١/١١ س ١٤ ص ٨٠٤)

١٣ - مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على الطاعن - من ايداع الثمن خزانة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبيد ، بل لابد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاها عليه سوء القصد سوء القصد ونجم عنها ضرر بالمجنى عليه فإذا كان الطاعن قد تمسك بأنه صرف جزءا من ثمن القصب المحجوز عليه فى وجوه لا مفر منها وسدد لشريكى المجنى عليه نصيبهما وفقا لحكم الأحقية وأودع الباقي من الثمن خزانة المحكمة على ذمة المجنى عليه بعد عرضه عليه عرضا قانونيا ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحققه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل وقصرت ردها على القول بأن المستندات المقدمة ليست لها طابع الجدية واصطنعت لخدمة الدعوى فى حين أن تقدير مدى جدية هذه المستندات إنما يكون بعد تحقيق مضمونها ، فإن حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور .

(الطعن رقم ٩٢٥ سنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٢/٤ س ١٥ ص ١١٨)

١٤ - الحراسة فى الحجز انما تنتهى بانتهاء الحجز لأى سبب من الأسباب كبيع الأشياء المحجوزة أو الحكم فى دعوى الاسترداد بملكية الأشياء المحجوزة للمسترد ، أو بحكم قاضى محكمة المواد الجزئية بناء على طلب الحارس والحاجز أو المدين لأسباب توجب ذلك طبقا للمادة ٥١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . أما نقل المحجوزات من مكان حجزها لأى سبب من الأسباب - ولو كان بموجب امر من المحكمة - فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس ارشاد المحضر فى يوم البيع الى مكان وجود

المحجوزات اذا لم يستطع احضارها الى المكان الذى توقع فيه الحجز عليها ، وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك ، فامتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الارشاد عنه يكفى لاعتباره مبددا .

(الطعن رقم ١٦٩٣ سنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٢/٤ س ١٥ ص ١٢٢)

١٥ - التأخير فى رد الشيء أو الامتناع عن رده الى حين ، لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبيد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجانى الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه . ولما كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن الطاعن برر امتناعه عن رد المنقولات منذ البداية بما تمسك به من حقه فى حبسها الى أن يفصل فى دعوى فسخ الخطبة - المسلم برفعها ضده - لما يتوقف على الفصل فيها من تحديد للعلاقة بين الطرفين بصدد استرداد ما قدمه من شبكة وهدايا - فضلا عما أنفقه من مصروفات أخرى ، وكان هذا الذى قام عليه اعتقاد الطاعن سائغا ودالا على انتفاء القصد الجنائى لديه وأنه ما هدف بقعوده عن الرد فترة - قام بعدها بتسليم المنقولات - إلا حفظ حق له ما يبرره قانونا - فإن الحكم إزدانه بجريمة التبيد يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين معه نقضه وتبرئة الطاعن مما أسند اليه .

(الطعن رقم ١٧٦ سنة ١٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ س ١٥ ص ٢٠٢)

(والطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ س ١٦ ص ٩٤٥)

١٦ - الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة - كما وردت بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل ان من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم ، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبنياتها القانونى والاستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف الى تلك التى أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملت التحقيقات - كتعديل التهمة من اشتراك فى تبيد الى فعل أصلى فى

سرقة ، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم الى هذا التغيير فى التهمة فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع ويكون حكمها معيبا ببطلان الاجراءات بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٤ سنة ٢٠٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ص ٤٠٤)

١٧ - ركن العلم فى جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة خيانة الأمانة مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب بل للمحكمة أن تتبينها من ظروف الدعوى .

(الطعن رقم ٥٠ سنة ٢٠٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٢٤)

١٨ - لما كان طلب المطعون ضده (المتهم) سماع شهودى الأثبات فى جريمة السرقة المسندة اليه وسماع أحدهما بالفعل هو أمر مقطوع الصلة بجريمة التبيد موضوع الطعن ، ذلك بأنه لا يعدو أن يكون دفاعا فى تهمة السرقة التى اقتصر عليها طلب التكليف بالحضور حتى إذا ما عدلت المحكمة وصف التهمة ووجهت اليه تهمة التبيد فقد طلب التأجيل للاستعداد فيها ثم تخلف عن الحضور فلم يسمع له قول الى أن مثل أمام المحكمة الاستئنافية فى المعارضة فبادر قبل ابداء أى دفاع موضوعى الى الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة . ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه حين قبل الدفع لم يراع ما هو مقرر قانونا من أن هذا الدفع يسقط إذا لم يدفع به لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١١٥٦ سنة ٢٠٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ س ١٦ ص ٨٤٨)

١٩ - من المقرر قانونا أن جريمة تبديد المحجوزات تقع من الحارس متى قصد اخفاء المنقولات المحجوزة عن أصحاب الحقوق فيها وهم الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه ومالك المنقولات إذا حكم له بأحقيتها .

(الطعن رقم ٨٨٦ سنة ٢٠٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ س ١٧ ق ١٥٣ ص ٨١٢)

٢٠ - ينتهى الحجز بإبراء ذمة المحجوز عليه من الالتزام بالمبلغ المنفذ من أجله قبل ثبوت التبديد . ولما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أثار أمام محكمتى أول وثانى درجة أنه سدد قبل تاريخ التبديد ما يربو على قيمة المحجوزات ، غير أن أيا من الحكمين الابتدائى أو المطعون فيه لم يعرض لذلك الدفاع . فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن الدفاع المشار اليه دون أن يعنى بالرد عليه - مع أنه لو ثبتت صحته تغير وجه الفصل فى الدعوى - يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه بما يبطله ويتعين لذلك نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٩٧ سنة ٣٧ ق . جلسة ١٣/٣/١٩٦٧ س ١٨ ق ٧٢ ص ٣٩٠)

٢١ - يبيح حق الحبس المقرر بمقتضى أحكام المادة ٢٤٦ من القانون المدنى للطاعن الامتناع عن رد الشيء (المذيع موضوع جريمة التبديد المنسوبة اليه) حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر إصلاحه وهو ما من شأنه - إن صح وحسنت نية الطاعن - إنعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الصدد واجتزأ فى إدانته بمجرد القول بأنه تسلم المذيع لإصلاحه ثم لم يردده ، يكون قاصرا عن بيان أركان جريمة التبديد ، لأن مجرد الامتناع عن رد المذيع أو التأخير فى رده مع ما أبداه الطاعن تبريرا لذلك لا يكفى لاعتباره مبددا والقول بقيام القصد الجنائى لديه ، وهو إنصراف نيته الى إضافة المذيع الى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بمالكته .

(الطعن رقم ٥٠٤ سنة ٣٧ ق . جلسة ٨/٥/١٩٦٧ س ١٨ ق ١١٧ ص ٦١٧)

٢٢ - الشريك الذى يأخذ شيئا من مال الشركة المسلم إليه بصفته هذه ليستخدمه فى شئونها ثم ينكره على شركائه ويأبى رده إليهم يعتبر مبددا . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الوجه لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٠١٧ سنة ٣٧ ق . جلسة ١٢/٦/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨)

٢٣ - لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود والقرارات على الوجه الذى تراه مفهوما منها ، وبما لا يخرج عما تحتمله عباراتها ، ولا معقب عليها فى ذلك ما

دامت عبارات المحرر تحتل التفسير الذى أخذت به .

(الطن رقم ٥٤٧ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٥/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩٠ ص ٤٦٤)

٢٤ - متى كانت عبارات العقد كما أوردها الحكم المطعون فيه تؤيد ما استظهرته المحكمة منها ، ولم يخرج الحكم فى تفسيره للعقد عما تحتمله نصوصه ، فاستخلص أن نية المتعاقدين قد انصرفت فى وضوح وفى دلالة قاطعة الى اعتبار العقد عقد ايجار ، وأن تقديرهما لقيمة الأخشاب والنص على التزام المتهم بدفعها فى حالة عدم رد الأخشاب ، لم يقصد به سوى حفظ حق المدعى المدنى وذلك بتقدير تلك القيمة سلفا ، قطعا لكل نزاع قد يثار فى شأنها مستقبلا ، وكان هذا الذى خلص إليه الحكم هو استخلاص سائغ حصلته محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية مما تستقل به ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد .

(الطن رقم ٥٤٧ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٥/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٩٠ ص ٤٦٤)

٢٥ - تقدير توافر ركنى الضرر والقصد الجنائى فى جريمة التبيد مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى تتأى عن رقابة محكمة النقض ، متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى .

(الطن رقم ٢٨٠ سنة ٣٨ ق . جلسة ٢٠/٥/١٩٦٨ س ١٩ ق ١١ ص ٥٦٢)

٢٦ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ .

(الطن رقم ٦٠٤ سنة ٣٨ ق . جلسة ٢٠/٥/١٩٦٨ س ١٩ ق ١١٦ ص ٥٨٥)

٢٧ - يعد الدفع بعدم العلم بيوم البيع من الدفوع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ، ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالرد وإلا كان حكمها قاصرا . ولا يكفى فى إثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم الى اعلان المتهم به فى مواجهة تابع له دون التدليل على

ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين ، إذ أن مثل هذه الاعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجهة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها .

(الطعن رقم ٦٠٤ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ ق ١١٦ ص ٥٨٥)

٢٨ - لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٢٩ - لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستفادا - من ظروف الواقعة المبينة به - أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم إضرارا به .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٣٠ - إن الوفاء اللاحق لارتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يمحوها ولا يدل بذاته على انتفاء القصد الجنائي .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٣١ - من المقرر أنه لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة قيام الطاعن بإيداع قيمة المنقولات ، لأنه ملزم أصلا بردها بعينها .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٣٢ - إن البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٣٣ - لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وأن تستدل على ذلك بأي عنصر من عناصر الدعوى .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٣٤ - متى كان الحكم قد استظهر استلام الطاعن للمنقولات بمقتضى عقد ايجار وقائمة تخوله استعمالها مقابل الأجرة المتفق عليها ، فإنه لا يؤثر فى صحته أن يكون قد اعتبر المال المختلس قد سلم للطاعن على سبيل عارية الاستعمال لا على سبيل الايجار لأن كلا من هذين العقدين هو من عقود الأمانة ويتوافر به ركن الانتماء .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٣٥ - متى كان الطاعن لا ينازع فى أن العقد يلزمه برد المنقولات الى المؤجرة فى نهاية مدته وأنه لا يتضمن نصا يعطيه حق التصرف فيها فلا يقبل منه القول بأن عدم بيان المنقولات بيانا كافيا يجعلها من المثليات التى يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها فى نهاية مدة العقد .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٣٦ - إن تحديد التاريخ الذى تمت فيه جريمة التبديد لا تأثير له فى ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التى أوردتها الى حصول الحادث فى التاريخ الذى ورد فى وصف التهمة .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٣٧ - متى كان الحكم لم يقتنع بدفاع الطاعن ولم يعول عليه فى إدانته وإنما حصله وأطرحه بما يسوغ اطراحه ودلل على أنه تصرف فى المنقولات ، وكانت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة أثرا فى الادانة وكان حكمها مقاما على أدلة مؤدية الى ما رتبته عليها ، فإن خطأ الحكم فى فهم عبارة وردت بمحضر الجلسة بأنها تفيد اعتراف الطاعن ببقاء المنقولات فى المسكن مع أن المقصود منها هو بقاؤها فيها - بفرض حصوله - لا يؤثر فى سلامة الحكم .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٣٨ - من المقرر أن ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة يبدأ من تاريخ طلب رد الشيء أو الامتناع عن الرد أو ظهور عجز المتهم عن ذلك إلا إذا قام الدليل على خلافه إذ يغلب فى جريمة التبديد أن يغير الجانى حيازته دون أن يكون هناك من

الأعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك .

(الطعن رقم ٥٢٢ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٣٩ - متى كان دفاع الطاعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه إنما يقوم على وجود حساب لم يصف بعد بينه وبين المدعيات بالحقوق المدنية وهو دفاع جدى تشهد به الأوراق ويظهره تقرير الخبير المنتدب حسبما أورد الحكم ، وكان مجرد الامتناع عن رد المال المختلس فى هذه الحالة لا تتحقق به جريمة الاختلاس ما دام أن سبب الامتناع راجع الى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين ، إذ لا يكفى فى جريمة التبيد مجرد التأخير فى الوفاء بل يجب أن يقرن ذلك بانصراف نية الجانى الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تقوم هى بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة بالادانة أو البراءة أو تعيد المأمورية للخبير وتكلفه بمباشرة تصفية الحساب فى جميع سننى النزاع المتداخلة وتقديم تقرير لها يخضع رأيه لتقديرها ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٧٠٩ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢٠ ق ١٨٤ ص ٩٣٣)

٤٠ - من المقرر أنه لا يصح ادانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة ، إلا إذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود ، فى صدد توقيع العقاب ، إنما هى بالواقع ، إذ لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو كتابته ، متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

(الطعن رقم ١٤٣٥ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٣٢ ص

(١١٧٦)

٤١ - يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى اطراحه دفاع الطاعن بعدم علمه بيوم البيع على أنه أعلن به فى ذات العنوان الذى أعلن فيه بالحكم المنفذ أن يعرض لما هو ثابت بالأوراق من أن إعلان يوم البيع قد سلم لجهة

الادارة ، وما قرره صهر الطاعن للمحضر فى يوم البيع من أن الطاعن لا يديم معه فى ذلك العنوان ودون أن يجرى تحقيقا للتثبت من قيام الطاعن باستلام الاخطار الذى أرسله اليه المحضر بطريق البريد . فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٧٦ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ س ٢٠ ق ٢٤٥ ص ١٢٢٦)

٤٢ - إذا كان الحكم الابتدائى الغيابى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أن المجنى عليه سلمه منقولاته لبيعها لحسابه ويوفى ثمنها له قد أثبت على الطاعن أن المجنى عليه سلمه منقولاته لبيعها لحسابه ويوفى ثمنها له أو يردها عينا إذا لم يتم البيع ، ولكنه لم يف بالتزامه واختلس تلك المنقولات ، وكانت الواقعة على هذا النحو تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإنه وإن كانت محكمة الموضوع قد أخطأت إذ وصفتها بأنها جريمة نصب ، إلا أن الطاعن لا مصلحة له فى الطعن ما دامت العقوبة المقررة لها عليه تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة .

(الطعن رقم ١٥٦٥ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٧ ص ١٣٦٤)

٤٣ - متى كان جهاز الزوجية من القيميات وليس من المثليات التى يقوم بعضها مقام بعض ، فإن اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العينى بسبب الهلاك ، لا يكفى وحده للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة ، ويكون ما خلص إليه الحكم من أن تصرف الطاعن فى جهاز زوجته الذى سلم إليه بمقتضى قائمة ، ينطوى على جريمة خيانة أمانة صحيحا فى القانون .

(الطعن رقم ٩٥٣ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ق ٢٩٦ ص ١٤٣٤)

٤٤ - إذا كانت المحكمة قد انتهت الى أن التزام الطاعن برد المنقولات الى المطعون ضدها ، لم يكن التزاما تخييريا استنادا الى قائمة الجهاز التى اطلعت عليها ، ولم تستند فى ذلك الى حكم محكمة الاحوال الشخصية ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بالفساد فى الاستدلال لأنه استدل بحكم محكمة الاحوال الشخصية على أن التزام الطاعن برد منقولات زوجته هو اجبارى وليس اختياريا ، يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٩٥٣ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ق ٢٩٦ ص ١٤٣٤)

٤٥ - متى كان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه أن جمعية تكونت من ثلاثة عشر شخصا يدفع كل منهم خمسين قرشا يوميا على أن يحصل على مائة وخمسين جنيها كل عشرين يوما وقد عهد الى المتهم (المطعون ضده) بأمانة صندوقها ، إلا أنه لم يقم بسداد ما يستحقه أحد الأعضاء عند حلول ميعاده ، وكانت الوقائع على النحو السالف بيانه دالة على قيام علاقة وكالة بالأجربين أعضاء الجمعية وبين المطعون ضده يقوم بموجبها بالتحصيل والتوزيع ، هذا فضلا عن أنه يعتبر بهذه المثابة مودعا لديه يحتفظ بالمال المتحصل خلال الفترة المقررة لحساب من يستحقه من أعضاء الجمعية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى ببراءته تأسيسا على أن المال لم يسلم اليه بمقتضى عقد من عقود الامانة ، يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢١٢ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ق ٢٩٩ ص ١٤٤٤)

٤٦ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ، ومنها جريمة خيانة الأمانة ، مما يستقل به قاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٣٢ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٧ ص ١٤٨٨)

٤٧ - لا يبدأ ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة من تاريخ إيداع الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه ، إلا إذا قام الدليل على خلافه . ومن ثم فإنه لا تثريب على المحكمة أن هي اعتبرت تاريخ اعلان عريضة الدعوى من جانب المدعى بالحق المدنى مبدأ لسريان المدة المقررة فى القانون لانقضاء الحق فى إقامة الدعوى الجنائية طالما أن الطاعن لم يثبت أسبقية الحادث عن تلك التاريخ كما لم يتبين القاضى من تلقاء نفسه هذه الأسبقية .

(الطعن رقم ١٢٣٢ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٧ ص ١٤٨٨)

٤٨ - لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .
والعبرة في تحديد ماهية العقد هي بحقيقة الواقع . ولما كان الثابت من الأوراق أن حقيقة العلاقة بين الطاعن والمدعى المدنى علاقة منفية بحت ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة خيانة الأمانة قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والحكم ببراءة الطاعن مما أسند إليه .

(الطعن رقم ١٥٦١ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/٢ س ٢١ ق ٨١ ص ٣٢٥)

٤٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه ، لم يبين كيف انتهى إلى أن حق الهيئة العامة للبريد في التعويض - المطالب به مؤقتا - والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة لها والتي دين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل من جريمة التبيد المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة أمام المحكمة مما حجبها عن تمحيص عناصر التعويض المقامة بشأنه الدعوى المدنية . وإذا كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٦٨٨ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/١٦ س ٢١ ق ٩٣ ص ٣٧٦)

٥٠ - إن مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه يشترط لاتعقاد الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة ، إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحراسة ، فلا يعتد برفضه إياها . وإذا كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن المحجوز عليها غير المتهم ، وقد خلا الحكم من بيان سنده فى اعتبار هذا المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٩٣٥ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ س ٢١ ق ١٠٤ ص ٢٢٤)

٥١ - أوجب قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم

بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان قاصرا . ولما كان الحكم المطعون فيه الصادر بالادانة في جريمة تبديد محجوزات لم يبين نوع الأشياء التي وقع عليها الحجز وتاريخه واليوم الذي حدده المحضر لاجراء البيع ، واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضرى الحجز والتبديد ولم يورد مضمونهما ولم يبين وجه استدلاله بهما على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٨٦ سنة ١٩٥٨ ق ٣٩ . جلسة ١٩٧٠/٣/٢٣ س ٢١ ق ١٠٨ ص ٤٤٧)

٥٢ - متى كانت الثابت أن المحكمة قد دانت الطاعن في جريمة التبديد استنادا الى ما أثبتته المحضر في محضره من عدم وجود الأشياء المحجوز عليها التي كان يراد تسليمها الى المتهم الأول رئيس مجلس ادارة الشركة الجديد - والذي عين حارسا بدلا من الطاعن - وذلك دون أن تبحث المحكمة دفاع الطاعن بوجود المحجوزات بالشركة التي كان يديرها قبل تأميمها وتستظهر ما إذا كان هذا الدفاع صحيحا أم غير صحيح رغم جوهريته ، إذ من شأنه أن يؤثر في مسئولية الطاعن ويغير وجه الرأي الذي انتهت اليه المحكمة ، فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يجعل حكمها المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٩٥٨ سنة ١٩٥٨ ق ٣٩ . جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ق ١٤٤ ص ٦٠٧)

٥٣ - يجب ألا يبنى الحكم الصادر بالادانة إلا على حجج قطعية الثبوت تفيد الجرم واليقين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استدل على عدم صحة إيصال الأمانة وتزويره على المتهم من عجز المدعى المدنى الطاعن عن بيان مصدر النقود الذهبية موضوع الايصال المذكور وعدم مبادرته بإبلاغ الشرطة والنيابة بحصول الاختلاس وعدم تعليله ما يدعو المتهم وولديها الى اقتراح الجريمة بعد أن كانت تربطه بهم علاقات طيبة وكانت لهم أياد بيضاء عليه في تربيته وتنشئته وترسيخ قدمه في ميدان الأعمال ، ومن عدم تصور أن تقبل المتهم وابنها

الوديعة مع ما قد يترتب عليها من مسئولية ضياعها أو سرقتها ، وكانت هذه القرائن جميعها لا تصلح بذاتها أساسا يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم ، فإنه يكون استدلالا فاسدا وتدللا غير سائغ لا تسانده الماديات الثابتة في الدعوى ولا يحمل قضاء الحكم بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٤٤٧ سنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ س ٢١ ق ١٦١ ص ٦٨٣)

٥٤ - متى كان البين من المفردات المنظمة تحقيقا لوجه الطعن أن الجهة الحاجزة أرسلت خطابا رسميا للمحكمة تخطر بها فيه أن محضر التبيد المحرر ضد الطاعن قد أصبح منتهى المفعول حيث ثبت عدم وجود « قمينة طوب » باسم الطاعن وهي موضوع المبلغ المطلوب منه المحجوز به ، وترجو إيقاف الاجراءات المتخذة ضده نهائيا ، وكانت محكمة الموضوع قد التفتت كلية عن هذا المستند وما يحمله من دفاع جوهرى بحيث إن صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، وإذ لم تظن المحكمة الى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه بل سكنت عنه إيرادا له وردا عليه ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى الاسناد بما يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٥٣١ سنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ ق ١٦٦ ص ٧٠٤)

٥٥ - متى كان دفاع الطاعن باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اجراء البيع خلال ستة شهور من تاريخ توقيعه يعد من الدفوع الجوهرية التي كان يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائغة ، لأنه يتجه الى نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة ولا يكفى لإطراحه استناد الحكم الى ما شهد به المجنى عليه فى محضر ضبط الواقعة من أن البيع أوقف بسبب دعوى استرداد رفعها ابن شقيق الطاعن ذلك أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته صادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو بما يجريه من التحقيق مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه . ولما كان الثابت أن المحكمة لم تتحقق بنفسها من واقعة وقف البيع بسبب رفع دعوى استرداد واعتمد فى ذلك كلية على ما قرره

المجنى عليه في محضر ضبط الواقعة الذي لا يعدو في حقيقته أن يكون مجرد قول مرسل لصاحبه يخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب الى أن يتحدد كنهه ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فسادة وانتاجه في الدعوى أو عدم انتاجه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يتعين نقضه .

(الطعن رقم ٧٤٥ سنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/٦/١٤ س ٢١ ق ٢٠٤ ص ٨٦٨)

٥٦ - يكفي لتوافر جريمة التبديد احتمال حصول الضرر ، وتنفيذ الوصية لا يدل بذاته على انتفاء الضرر المترتب على تبديد سند الايصاء لأنه هو المثبت لأحقية المدعية بالحق المدني لكامل تركة والدتها .

(الطعن رقم ١١٧٥ سنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١١/١٦ س ٢١ ق ٢٦٤ ص ١٠٩١)

٥٧ - إن مسألة البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٧٥ سنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١١/١٦ س ٢١ ق ٢٦٤ ص ١٠٩١)

٥٨ - من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن نقض بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة الى المتهم أو بعدم كفاية أدلة الثبوت ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن الطاعنة لم توقع أى حيز من جانبها على السيارة تحت يد المطعون ضدهم في تهمة التبديد وإنما الحجز جميعها وقعت تحت يدها بناء على طلبهم ، كما يبين منها أن المطعون ضدهم في تهمة النصب استمروا في اتخاذ الاجراءات القانونية ضد الطاعنة بصفتهم مالكين للسيارة بعد صدور القرار بتأميم شركتهم في يولييه سنة ١٩٦١ وكان الحكم المطعون فيه قد

أسس قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهم في تهمة التبيد على خلاف الثابت في الأوراق وقبل المطعون ضدهم في جريمة النصب تأسيسا على أن صفتهم كانت صحيحة وقت شراء الطاعنة للسيارة دون أن يتناول قرار تأميم الشركة المالكة الذي صدر بعد ذلك ومدى تأثيره على صفة ملاكها السابقين واما إذا كان يجوز لهم بعد صدوره أن يستمروا في التصرف كملاك وأن يوقعوا الحجز على السيارة ويستلموا جزءا من متأخر ثمنها ، فإن ذلك ينبىء عن أن المحكمة أصدرت حكما دون تمحيص الدعوى والاحاطة بظروفها وأدلة الثبوت فيها بما يعيب الحكم ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاحالة .

(الطعن رقم ٩٦٣ سنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١٢/٦ س ٢١ ق ٢٨٠ ص ١١٦١)

٥٩ - من المقرر أن اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الاختلاس ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، وأنه إذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن اختلاس المحجوزات حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما ظهر لها النتيجة التي تقتضيها . وإذا كانت المحكمة المطعون في حكمها لم تجر تحقيقا في هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة من عدمه على الرغم من أن ظروف الحال ونوع المحجوزات من أنها حاصلات زراعية من محصول سنة ١٩٦٢ التي وقع فيها الحجز يشهد بجدية هذا الدفع - في خصوصية هذه الدعوى - فإن حكمها يكون قاصر البيان مخلا بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٥٢٣ سنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧١/١/٤ س ٢٢ ق ٥ ص ٢٠)

٦٠ - من المقرر أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتحقق باختلاس المحجوزات أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم البيع بمحل الحجز ، أو عدم الارشاد عنها بنية الغش أى بقصد الاعتداء على أوامر السلطة العامة والمساس بحقوق الدائن الحاجز . ولما كان يبين من مطالعة المفردات أن أمر الضم قد أوجب إيداع ناتج القطن المحجوز عليه بمركز التسويق التعاوني

حتى ينتهى النزاع بين طرفى الخصومة ، فإن الطاعن بإيداعه اياه لحساب نفسه يكون قد تصرف فيه تصرف المالك بخصم ثمنه من الدين المستحق عليه وأخل بأمر الضم ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه عندما استدل بهذا الاخلال على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن يكون استدلاله كافيا وسائغا .

(الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٥/١٦ س ٢٢ ق ٩٩ ص ٤٠٦)

٦١ - من المقرر أن الحارس ملزم قانونا بتقديم الأشياء المحجوزة يوم البيع بمحل الحجز ، ولما كان الأمر الصادر للطاعن بضم المحصول لم يصرح له بأن يودع بمنزله الحطب الناتج من زراعة القطن المحجوز عليها ، وكان البين من محضر التبديد أنه لم يرشد المحضر الى مكان وجود الحطب بمنزله كما يدعى ، بل إن المحضر قد أثبت أنه لم بحث عن الحطب بمحل الحجز فلم يجده وطالب به الطاعن فعجز عن تقديمه . ومن ثم فإن ما ساقه الحكم فى خصوص تبديد الحطب يكون سديدا .

(الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٥/١٦ س ٢٢ ق ٩٩ ص ٤٠٦)

٦٢ - من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع الجريمة لا يؤثر فى قيامها .

(الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٥/١٦ س ٢٢ ق ٩٩ ص ٤٠٦)

٦٣ - متى كان يبين من المفردات أن المجنى عليه قرر بمحضر ضبط الواقعة أن السيارة حينما سلمت للمطعون ضده لتنظيفها ، كانت مزودة بأربعين لترا من السولار استهلكها بغير إذنه ، فى نقل بعض الركاب لقاء أجر لحسابه الخاص ، فإن هذا التصرف فى الوقود يعتبر بمثابة تصرف المالك فى ملكه ، وبه تتحقق جريمة خيانة الأمانة كما هى محددة فى القانون .

(الطعن رقم ٢٢٥ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٦/٢١ س ٢٢ ق ١٢٠ ص ٤٩٤)

٦٤ - إن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس ، لا تتحقق به جريمة الاختلاس ، ما دام أن سبب الامتناع راجع الى منازعة الطاعن فى ملكية المطعون ضدها لبعض المنقولات ، ولا يكفى فى تلك الجريمة مجرد التأخير فى الوفاء ، بل يجب

ان يقتدرن ذلك بانصراف نية الجانى الى اضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه . واذ كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن تشهد به الأوراق التي قدمها والتي تمسك بدلائلها على ملكيته لبعض المنقولات المتنازع عليها ، وعلى انتفاء القصد الجنائي لديه للبعض الآخر منها . وقد التفت الحكم عن هذا الدفاع ، كما لم يتحدث عن خلو قائمة المنقولات أو عدم خلوها من توقيع الطاعن ، مع ما قد يكون لذلك من أثر في اثبات عقد الأمانة ، ذلك أن المحرر العرفي لا تكون له قيمة في الإثبات إلا بعد التوقيع عليه ، كما لم يعن ببحث وتمحيص الإقرار المقدم من المدعية بالحق المدني والتي تقر فيه بملكية الطاعن لكافة المنقولات الموجودة بمنزل الزوجية وأنه اشتراها من ماله الخاص ، وأن المدعية تملك فقط بعض المنقولات التي قام بعرضها عليها رسميا بمقتضى انذارين وكذلك الانذارات الموجهة اليها بعرض بعض تلك المنقولات عليها ، مع ما قد يكون لها من الدلالة في انتفاء القصد الجنائي لدى الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد ذلك الدفاع - وهو دفاع يعد هاما ومؤثرا في مصير الدعوى - ولم يرد عليه بما يفنده ، وقصر في استظهار القصد الجنائي وهو ركن أساسي من أركان الجريمة التي دان الطاعن بها ، يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٥٠٢ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ س ٢٢ ق ١٢٢ ص ٥٠٣)

٦٥ - يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولما كان الطاعن قد جحد استلام المبلغ موضوع الجريمة دافعا التهمة بتزوير السند المقدم من المطعون ضده كدليل على ذلك ، ولما كان الحكم قد نقل عن تقرير أبحاث التزييف والتزوير أن ورقة السند المشار اليه كانت موقعة من الطاعن على بياض ، ورغم ذلك قد اعتمد في ادانة الطاعن على ما تضمنته تلك الورقة من أن استلام الطاعن للمبلغ المنسوب اليه تبديده كان على سبيل الوكالة لتوصيله الى اخر دون أن يرد على ما أثير حول تزوير أو صحة هذا السند الذي انتهى تقرير المضاهاة إلى أنه موقع على بياض، وكان دفاع الطاعن هذا جوهريا لاتصاله بتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة المسندة اليه ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له بما يفنده ، أما وهي لم تفعل وقصرت ردها على القول باطمئنانها الى قول المطعون ضده على نحو ما تقدم ، فإن حكمها المطعون فيه

يكون مشوبا بالقصور ، متعينا نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٤٩٣ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١١/١ س ٢٢ ق ١٤٢ ص ٥٩٧)

٦٦ - من المقرر قانونا أن جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده إلى المكلفين بها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

٦٧ - إن توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ، ويظل منتجا لاثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه . ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة أو لبيع المحجوزات ، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

٦٨ - لئن كان ذكر التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها من البيانات الجوهرية إلا أنه متى كان الحكم قد أحال في شأنه إلى أوراق الحجز والتبديد التي اشتملت فعلا عليه - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فلا يعيب الحكم إن هو جاء خلوا من بيان هذا التاريخ .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

٦٩ - من المقرر أن محل الدفع بعدم العلم باليوم المحدد للبيع أن تكون المحجوزات موجودة ولم تبدد .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

٧٠ - لا يشترط في إثبات جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها أن يحرر مندوب الحجز محضرا يثبت فيه واقعة التبديد يوم حصولها بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم إليها .

فمتمى أثبتت على المتهم مقارفته جريمة التبديد وذكرت الأدلة التي استخلصت منها ذلك وكانت أدلة سائغة تؤدي الى ما انتهت اليه ، كما هو الشأن في الدعوى الماثلة ، فإن عدم تحرير محضر بالتبديد لا يجدى الطاعن ولا يقدر في سلامة الحكم .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

٧١ - متى كان يبين من مذكرة أسباب الطعن فضلا عن محضر الحجز أن الطاعن كان حاضرا وامتنع عن التوقيع على محضر الحجز وأنه عين حارسا دون اعتداد برفضه الحراسة وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ مما يدل على علمه اليقيني بالحجز ، فإن كل ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

٧٢ - إن العقوبة المقررة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات هي الحبس وجوبا ويجوز أن يزداد عليها غرامة لا تتجاوز مائة جنيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عدل عقوبة الحبس المقضى بها في الحكم الابتدائي الى عقوبة الغرامة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٧٤ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ق ١٩٨ ص ٨٢٦)

٧٣ - من المقرر أن وضع الحكم بصيغة عامة ومبهمة لا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من تسبيب الأحكام ، ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . ولما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن مذكرة الطاعن التي عناها الحكم (المطعون فيه) قد حوت دفعا بانعدام محضرى الحجز والتبديد مما كان على المحكمة أن تقسطة حقه فتمحص عناصره وتستهزم مدى جديته وأن ترد عليه بما يدفعه ، أما وهي لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة المبهمة التي أوردتها «من أن المحكمة لا ترى أن هناك ثمة بطلان قد شاب محضر الحجز» والتي لا يستطاع منها الوقوف على مسوغات ما قضت به في شأن ما أثاره الطاعن من دفوع قانونية ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور بما

يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٥٠٧ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/١/١٠ س ٢٣ ق ١٦ ص ٥٧)

٧٤ - متى كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره في طعنه من عدم تعيينه حارسا على المحجوزات أو عدم علمه باليوم المحدد لبيعها لعدم اعلانه به أو أنها لا تزال موجودة ولم تبدد ، وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو دفوعا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٤٤٣ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/١/١٧ س ٢٣ ق ٢٤ ص ٨٩)

٧٥ - لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة في ثبوت قيام عقد من هذه العقود هي بحقيقة الواقع . فمتى كان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأنه تسلم السيارة بصفته مالكا لها - لا حارسا قضائيا عليها - وكان ثبوت صحة هذا الدفاع القانوني يتغير به وجه الفصل في الدعوى لما ينبني عليه من انتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تعنى باستظهار حقيقة الواقعة وذلك بالرجوع إلى أصل قرار رئيس محكمة الجنايات الخاص بتسليم السيارة ، أما وهي لم تفعل وخلت مدونات حكمها مما يفيد اطلاعها على هذا القرار - الذي خلّت أوراق الدعوى منه - وتحققها من الأساس القانوني لواقعة التسليم على الرغم من أن مذكرة النيابة العامة التي استند إليها الحكم في ادانة الطاعن قد أحالت في بيان وصف التسليم الى ذلك القرار ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٤٧٥ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ ق ٣٥ ص ١٣٠)

٧٦ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها ما دام فيما أوردته من وقائع ما يكفي لاستظهاره كما هو

معرف به فى القانون . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص قصد الطاعن فى الاضرار بالمطعون ضدها من عدم محافظته على المحصول المحجوز عليه والمعين حارسا عليه وعدم تقديمه للبيع فى اليوم المحدد لذلك ، ملتفتا عن دفاعه بتلف المحصول باطراحه الشهادة الادارية لعدم اطمئنانه اليها واستخلص سوء نية الطاعن من وقوفه عند حد استصدار الأمر القضائى بجنى المحصول وقيامه بجنيه دون استصناعه مع إمكانية القيام بذلك فى المصنع الذى يديره ويستأجره من المسئول عن الحقوق المدنية - المدين المحجوز عليه - للمحافظة عليه وانتهى فى استخلاص سانغ إلى مساءلته عن عرقلة تنفيذ البيع فإن ما أثبتته الحكم كاف فى الرد على دفاع الطاعن بتلف المحصول وفى استظهار القصد الجنائى فى جريمة التبيد .

(الطعن رقم ١٦٤١ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٤٣ ص ١٧٧)

٧٧ - لا يعيب الحكم اتخاذه من أسلوب التداعى الذى لجأ اليه الطاعن عن طريق رفع الاشكالات فى التنفيذ ودعوى الاسترداد دليلا على سوء القصد فى جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها بعد أن أورد من الوقائع ما يكفى لاستظهار القصد الجنائى فى جريمة التبيد إذ لا يعدو أن يكون ذلك تزييدا أو تقريرا قانونيا خاطئا .

(الطعن رقم ١٦٤١ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٤٣ ص ١٧٧)

٧٨ - التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أهدر عقد بيع زهور الياسمين المحجوز عليها الصادر للطاعن الحارس على محجوزات من المحجوز عليه من الطاعن الآخر المسئول عن الحقوق المدنية واعتد فى الوقت نفسه بعقد تأجير مصنع التقطير له فلا يقبل من الطاعن الحارس ما يثيره من قالة التناقض إذ لا تعارض بين قيام العقدين المشار اليهما ولا أثر لهما فى نفي مسئولية الطاعن الحارس عن التبيد بما لا يعيب استدلال الحكم .

(الطعن رقم ١٦٤١ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٤٣ ص ١٧٧)

٧٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مدوناته أن الطاعن الأول المحكوم

عليه الحارس على المحجوزات وكيل رسمي عن الطاعن الثانى المسئول عن الحقوق المدنية بمقتضى توكيل رسمي وباقرار الأخير فى مذكرته المقدمة منه خلال حجز الدعوى للحكم وباقرار الطاعن الأول نفسه فى تحقيقات شكوى إدارية فإن هذا الذى أثبتته الحكم تتحقق به علاقة الوكالة بما يتبعها من سلطة الاشراف والرقابة وتتحقق به مسئولية الطاعن الثانى المسئول عن الحقوق المدنية عن فعل الطاعن الأول الحارس على المحجوزات .

(الطعن رقم ١٦٤١ سنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٤٣ ص ١٧٧)

٨٠ - من المقرر أنه يلزم لمساءلة المتهم عن جريمة التبيد أن يكون عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع وتعمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ومتى كان الثابت أنه كان قد حدد لاجراء البيع يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٦٩ ، وأن القائم على التنفيذ انتقل لمباشرته يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦٩ وأثبت وقوع التبيد استنادا الى أنه لم يجد الطاعن الحارس ولا المحجوزات ، فإن الحكم يكون قد أخطأ - بقضائه بالادانة - فى تطبيق القانون ، نظرا لانتقال القائم بالتنفيذ لمباشرته فى غير اليوم المحدد له والذى ما كان يعلم به الطاعن من قبل .

(الطعن رقم ١٢٥ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/٢١ س ٢٣ ق ١٠٠ ص ٤٥٧)

٨١ - متى كان الحكم قد أقام قضاءه على ما حصله من محضر جمع استدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التى يبلغ عنها الصيارفة وكان هذا الاجراء لا يحمل مسحة الجد ولا يصلح مأخذا لدليل سليم يجب - عندما يكون الأمر متعلقا بشهادة شهود - أن يقوم على معلومات يبيدها الشاهد عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه اليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتتوافر به كافة أركان الجريمة ثم يورد هذا كله فى محضر مطبوع . ولما كانت المحكمة قد أخذت فى الادانة بهذه العناصر وحدها دون أن تتدارك هذا العيب ولم تجب الطاعن الى طلب سماع شهادة الصراف بعد أن أنكر واقعة التبيد ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مخلا بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٤/١٧ س ٢٣ ق ١٢٩ ص ٥٨٣)

٨٢ - نصت المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الحجز الادارى على أنه يعين المدين أو الحائز حارسا وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا الى أحد رجال الادارة المحليين . وإذا كان الثابت من محضر الحجز أن مندوب الحجز خاطب الطاعن حالة توقيع الحجز بوصفه المدين وأنه ترك المحجوزات فى حراسته كما أشار فى نهاية المحضر الى أن الطاعن امتنع عن الحراسة فتركها مندوب الحجز فى حراسته ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم من أنه عول فى قضائه على محضر الحجز مع أنه لم يكن حاضرا وقت اجرائه ولم يوقع على محضره باعتباره حارسا يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٤٤٦ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ق ١٩٧ ص ٨٧٩)

٨٣ - لما كان القانون لا يشترط فى اختلاس الأشياء المحجوزة أن يبدها الحارس . بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الارشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ اضرارا بالدائن الحاجز فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص الى أن الطاعن لم يقدم الأشياء المحجوز عليها للبيع بقصد عرقلة التنفيذ يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٤٦ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ق ١٩٧ ص ٨٧٩)

٨٤ - إذا قام دفاع الطاعن على أن الآلة المسلمة إليه موجودة ولم تبدد وأنه طلب أولا مهلة لاستكمال اصلاحها ثم أبدى بعد ذلك استعداده لتسليمها للشركة المجنى عليها بعد ان يتقاضى باقى أجره المتفق عليه لاصلاحها ، وإذا كان حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح للطاعن الامتناع عن رد الشيء (الآلة موضوع الجريمة) حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر اصلاحه وهو ما من شأنه - إن صح وحسنت نيته - إنعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الصدد وهو دفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى - ولم يستظهر مدى جديته ولم يرد عليه بما يدفعه واجتزا فى إدانته بمجرم القول بأنه تسلم الآلة لاصلاحها ثم لم يرد لها ، يكون

معيبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٠٥٦ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ س ٢٣ ق ٢٣٨ ص ١٠٦٧)

٨٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعن تسلم من المجنى عليه البقرة موضوع النزاع وامتنع عن ردها بحجة «الفصال» بشأنها ، وبنى على ذلك إدانته بجريمة التبيد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، وكان ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به أركان جريمة التبيد كما هي معرفة به فى القانون ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(الطعن رقم ٩٣٥ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ س ٢٣ ق ٢٨٠ ص ١٢٥٣)

٨٦ - لا يتحقق الركن المادى لجريمة التبيد بالتأخير فى رد الشيء أو بالامتناع عن رده الى حين مالم يكن مقرونا بانصراف نية الجانى الى اضافة المال الذى تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرار بصاحبه ، إذ من المقرر أن القصد الجنائي فى هذه الجريمة لا يتحقق بمجرد قعود الجانى عن الرد ، وأن يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر هذا الركن الأساسى ولم يرد على دفاع الطاعن فى شأن طلبه من محكمة أول درجة عرض المنقولات على (زوجته) المجنى عليها بالطريق الرسمى بما يفنده فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه .

(الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٤٢ ق ص ١١/٢/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٣٩ ص ١٧٦)

٨٧ - لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن قدم بإحدى جلسات المحاكمة حافظة مستندات اشتملت على صورة أمر نقل المحجوزات وصورة من الخطاب وايصال التسجيل المرسل منه الى الدائن يخطره فيه بأن المحجوزات المعين عليها حارسا قد حجز عليها من اخر وعين عليها حارس جديد قام باستصدار أمر بنقل هذه المحجوزات وصورة محضر ايقاف بيع لوجود أمر النقل وقد تمسك الطاعن بدلالة هذه المستندات على انتفاء مسئوليته ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن تلك المستندات ولم يقل كلمته ولم يعن ببحثها

وتمحيص الدفاع المؤسس عليها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٠٧ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ س ٢٤ ق ١٣ ص ٤٩)

٨٨ - من المقرر أن الدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتعام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه من الدفوع الجوهرية التي يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائغة ، لأنه يتجه الى نفي عنصر أساسي من عناصر الجريمة . ولما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الحاضر مع الطاعن دفع باعتبار الحجز كأن لم يكن للسبب المشار اليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق أسباب الحكم الابتدائي الذي قضى بادانة الطاعن ، دون أن يعرض لهذا الدفاع ايراداً له ورداً عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً .

(الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٧ س ٢٤ ق ١٢٥ ص ٦١٤)

٨٩ - من المقرر أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لوجود حساب معلق لا يتحقق به جريمة الاختلاس . ومتى كان الامتناع عن رد المال المختلس راجعاً الى وجود حساب بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم بفحص هذا الحساب وتصفيته وأن تستجلى حقيقة كل ما قد يتقدم به المتهم من أدلة أو براهين على عدم انشغال ذمته ، وذلك حتى تستطيع أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالادانة أو بالبراءة .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ ق ١٣٦ ص ٦٦١)

٩٠ - من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائغ يبرر هذا العدول . ولما كان الطاعن قد بنى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية في المذكرة المصرح له بتقديمها على أن أجر الطاعن الشهري هو عشرة جنيهاً لا خمسة كما أثبت في دفتر الأجور الزائف الذي قدمه المدعى بالحق المدني للخبير ، وأن المبلغ المعزى إليه تبديده لا يغدو أن يكون الفارق بين الأجرين ، وطلب اثباتاً لصحة دعواه الزام المطعون ضده بتقديم دفتر الأجور الحقيقي الذي يحتفظ به . وقد استجابت

المحكمة الى طلبه ، وأجلت الدعوى أكثر من مرة لهذا الغرض ، مما يبين منه أنها قدرت جدية هذا الطلب لتعلقه بواقعة لها أثرها فى الدعوى وقد ينبنى على تحقيقها تغير وجه الرأى فيها . إلا أنها عادت ونظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون اجابة الدفاع الى طلبه . ولما كانت مدونات الحكم قد خلت مما يبرر عدول المحكمة عن تنفيذ قرارها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بدفاع الطاعن .

(الطعن رقم ١٦٨ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ ق ١٣٦ ص ٦٦١)

٩١ - الأصل فى المحاكمات الجنائية أن العبرة فى الاثبات هى باقتناع القاضى بناء على التحقيقات التى يجريها بنفسه واطمئنانه الى الأدلة التى عول عليها فى قضائه بإدانة المتهم أو براءته ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أية بيينة أو قرينة يرتاح لها دليلا لحكمه ، إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه كما هو الشأن بالنسبة لاثبات عقد الأمانة فى جريمة خيانة الأمانة حيث يتعين التزام قواعد الاثبات المقررة فى القانون المدنى . أما واقعة الاختلاس أو نفى حصوله فإنها واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات بما فيها البيينة رجوعا الى الأصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضى الجنائى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن مناقشة أقوال شاهد الطاعن وبيان دلالتها فى نفى جريمة خيانة الأمانة المسندة اليه بدعوى أنه لا يجوز للطاعن أن يثبت بشهادة الشهود ما يخالف الاقرار الموقع عليه منه بوجود عجز فى عهده والمقدم من المجنى عليه ورتب على ذلك قبول الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيينة - لتجاوز قيمة العجز موضوع الدعوى لنصاب الاثبات بها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطاعن رقم ١٢٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/ط٤ س ٢٥ ق ٤٠ ص ١٨٣)

٩٢ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم مستندات تمسك بدلالتها على نفى حصول الاختلاس وطلب ندب خبير لفحصها ، فإن الدفاع على هذه الصورة يكون جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . وإذا التفت الحكم عنه ولم

يقسّطه حقه ولم يعنى بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه ، فإنه يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع .

(الطاعن رقم ١٢٧ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ س ٢٥ ق ٤٠ ص ١٨٣)

٩٣ - إن المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تضع قيّدا على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها الحكم النهائى على الجانى بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم فى أى وقت يشاء ، وإذ كانت الغاية من كل من هذا الحد وذاك القيد الواردين فى باب السرقة هى الحفاظ على الأواصر العائلية التى تربط بين المجنى عليه والجانى ، فلزم أن ينبسط أثرهما الى جريمة التبيد - مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة اضرارا بمال من ورد ذكرهم بذلك النص ، وكانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت الى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر عليه الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن ، وكان هذا النزول - الذى أثارته النيابة العامة - يتسع له ذلك الوجه من الطعن ، وقد ترتب عليه أثر قانونى ، هو إنقضاء الدعوى الجنائية عملا بالمادة ٣١٢ سالفه الذكر ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة .

(الطعن رقم ٦١١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/١٦ س ٢٥ ق ١٢٧ ص ٥٩٦)

٩٤ - لما كان الثابت من التحقيقات ومن المستندات المقدمة أن صفة الوكالة عن شركة مصر للتجارة الخارجية كانت ثابتة للمدعى عليه الأول ولأخيه المرحوم .. وقت أن أبرما عقد بيع السيارة مع المدعية بالحق المدنى وهو ما لم تجحده هذه الأخيرة . وكان مباشرة المدعى عليه الأول وورثة أخيه للأجراءات القضائية بعد زوال تلك الصفة لا يوفر بذاته جريمة وأن ترتب عليه قانونا عدم قبول تلك الاجراءات شكلا لرفعها من ذى صفة فإن جريمة النصب المدعى بها تكون منتفية .

(الطعن رقم ١٥٦ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٦ ق ١٠ ص ٤١)

٩٥ - لما كان الثابت من الاطلاع على المستندات المقدمة أن حجزا تحفظيا استحقاقيا قد توقع من المدعى عليهم تحت يد المدعية بالحق المدنى بتاريخ ١٦

٩٦ - لما كان الثابت من مراجعة الأوراق والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها للطعن أنه لما قدمت المدعية بالحقوق المدنية عقد الوكالة - متضمنا اسمها بين المشتريين من البائعة موكلة الطاعن في اجراءات تسجيل عقود البيع الصادرة منها - طعن عليه الطاعن بالتزوير وانتهت في مذكرتها المؤرخة ١٥ من أغسطس سنة ١٩٧٢ الى أنه لا محل ولا وجه للطعن لأنه قدم طلب للمساحة تضمن اسم المطعون ضدها (المدعية بالحقوق المدنية) بصفتها مشتريه . ومع ذلك ظل الطاعن متمسكا بتعيب التوكيل . ثم راح ينعى على الحكم المطعون فيه التفاته عن دفاعه بهذا الشأن - لما كان ذلك - وكان كل ما تغياه الطاعن بهذا الدفاع هو اهدار التوكيل حتى لا يقوم سنداً في ثبوت التهمة عليه بتبديد عقد البيع وكان الحكم المطعون فيه لم يتساند الى هذا التوكيل في ثبوت الواقعة بل قام اقتناعه بها على أقوال الشهود فقط - فلا عليه إن هو التفت عن كل ما يتصل به لأنه بات غير منتج في الدعوى وخارج عن نطاق استدلال المحكمة على إدانة الطاعن .

(الطاعن رقم ١٠٠٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٦ ق ١١ ص ٤٦)

٩٧ - لما كان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض وكان ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن ده أو ظهور عجز

نوفمبر سنة ١٩٦٤ أثبت فى محضره أن السيارة وجدت غير صالحة للاستعمال وأنها معطلة وقد سلمت للمدعى عليهم على تلك الحال فإن القول بعد ذلك بأن فقد بعض أجزاء السيارة الذى اكتشف عند استلام المدعية لها تنفيذا لحكم الحراسة الصادر فى الدعوى رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٥ إنما يرجع الى اختلاس المدعى عليهم لها يكون عار عن دليله ويكون الحكم المستأنف إذ التزم هذا النظر وانتهى - بعد قضائه ببراءة المدعى عليهم - الى أن الدعوى المدنية فى غير محلها يكون قد أصاب محجة الصواب بما يتعين معه القضاء بتأييده مع الزام المدعية المصاريف المدنية الاستئنافية .

(الطعن رقم ١٥٦ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٦ ق ١٠ ص ٤١)

المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه فإنه لا تثريب على المحكمة إن هي اعتبرت يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٩ - تاريخ شراء الطاعن للمساحة المتنازع عليها موضوع عقد البيع المبدد - مبدأ لسريان المدة المقررة في القانون لانقضاء الحق في الدعوى الجنائية باعتبار أنه في هذا التاريخ انكشفت نية الطاعن في تبديد العقد المسلم إليه بما مفاده أن المدة المقررة للتقادم لم تنقض - ومن ثم يكون ما أثاره الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

(الطاعن رقم ١٠٠٤ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٦ ق ١٤ ص ٤٦)

٩٨ - من المقرر أن مجرد الامتناع عن الرد وإن صح أنه لا يترتب عليه تحقق وقوع جريمة خيانة الأمانة متى كان سبب الامتناع راجعاً إلى وجوب تسوية الحساب بين الطرفين إلا أن محل ذلك أن يكون هناك حساب حقيقي مطلوب تصفيته لإثبات وقوع مقاصة تبرأ بها الذمة . أما إذا كان الحساب بينهما قد صفى بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ محدد فامتناعه عن رده يعتبر اختلاساً .

(الطعن رقم ١٧٩٠ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٦ ق ١٤ ص ٦١)

٩٩ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد أثبت أن الحساب بين الطرفين قد صفى بما يفيد مديونية الطاعن للمجنى عليها بالمبلغ موضوع الدعوى وأنه امتنع عن رده رغم مطالبته به فإنه بذلك يكون قد بين الواقعة بما تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وهو في ذلك لم يركن إلى الحكم الصادر في الدعوى المدنية ولكنه أقام قضاءه أساساً على ما أطمأن إليه من تقرير الخبير المقدم في تلك الدعوى ولا يضيره إشارته إلى ما انتهى إليه الحكم الصادر في الدعوى المدنية لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وأن تستدل على ذلك بأي عنصر من عناصر الدعوى .

(الطعن رقم ١٧٩٠ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٦ ق ١٤ ص ٦١)

المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اقتصر في أطراح دفاع الطاعنة بعدم علمها بيوم البيع على أن إعلانها به قد سلم لجهة الإدارة لغلق

مسكنها دون أن يجرى تحقيقا للتثبت من قيام الطاعنة باستلام الأخطار الذي أرسله اليها المحضر بطريق البريد فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٦ س ٢٦ ق ٣٢ ص ١٤٨)

١٠١ - من المسلمات في القانون أن مثول المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع بدرجتيها لبدء دفاعه الأمر فيه مرجعه اليه إلا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين ابداء دفاعه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه ذلك من تحقيق يخرج عن وظيفتها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بدعوى انتفاء القصد الجنائي لديه بعرضه المحجوزات لبيعها في اليوم المحدد وبالسوق المعينة لذلك وقيامه بسداد الدين المحجوز من أجله لا يقبل منه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٦٩٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١١ س ٢٦ ق ٩١ ص ٣٩٦)

١٠٢ - السداد اللاحق على تمام جريمة التبيد - بفرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

(الطعن رقم ١٦٩٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١١ س ٢٦ ق ٩١ ص ٣٩٦)

(والطعن رقم ٩٦٤ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ ق ٢٣ ص ١١١)

(والطعن رقم ٨٥٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٣٠ س ٢٩ ق ١٧٥ ص ٨٤٧)

(والطعن رقم ١٣٤٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١١ س ٢٩ ق ١٩٢ ص ٩٣١)

١٠٣ - لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد وكانت المحكمة قد انتهت في استخلاص سائغ الى أن العين المؤجرة وفقا لعقد الايجار القائم بين الطاعنة والمستأجر (المطعون ضده) تتبعها ماكينة الري موضوع النزاع فلا يجدى الطاعنة قولها أن عقد الايجار لا يشمل هذه الماكينة .

(الطعن رقم ٨٠٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥ س ٢٦ ق ١٠٦ ص ٤٥٤)

١٠٤ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت

نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر في منطق سائغ عدم انصراف نية المطعون ضده الى تملك الأجزاء المدعى بتبديدها من الماكينة وأنه إنما قام بفك تلك الأجزاء لتصليحها وعجز عن ذلك وأن جوهر النزاع يدور حول عدم قيام المطعون ضده بالتزامه المنصوص عليه في عقد الايجار باصلاح الأجزاء التالفة فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستتباط معتقدها مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٠٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/٢٥ س ٢٦ ق ١٠٦ ص ٤٥٤)

١٠٥ - من المقرر أنه لا تصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة في القول بثبوت عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بالواقع ، بحيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى دفاع الطاعن أن العلاقة التي تربطه بالمجنى عليه هي علاقة مدنية وليس مبناهما الايصال المقدم ، وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغير به الرأي في الدعوى ، فإن المحكمة إذا لم تظن لفحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، يكون حكمها معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٦١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٨ س ٢٦ ق ١١٦ ص ٤٩٧)

١٠٦ - لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يثر في دفاعه خلو محضر التبديد من بيان ساعة انتقال مندوب الحجز أو أية مطاعن أخرى عليه فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تتحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

(الطعن رقم ١٤٩٠ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٥ س ٢٧ ق ٨ ص ٤٩)

١٠٧ - من المقرر أن الاختلاس لا يمكن ان يعد تبديدا معاقبا عليه إلا إذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه

الأمانة باختلاس الشيء الذي أؤتمن عليه وأن الشرط الأساسي في عقد الوديعة كما هو معروف، في القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع وأنه إذا انتفى هذا الشرط انتفى معه معنى الوديعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر أركان الجريمة في حق الطاعنة بما أثبتته من أقرارها بوجود منقولات المدعية بالحق المدني في الحجرة التي تقطنها وزوجها والملحقة بمنزلها ، ومن أنها لم تمكن المدعية من دخول الحجرة ولا من جرد محتوياتها ومما أبدته من استعدادها لحراسة ما بها من منقولات وذلك دون أن يدل على ثبوت قيام عقد الوديعة بالمعنى المعروف به قانونا وانتقال حيازة المنقولات الى الطاعنة على نحو يجعل يدها عليها يد أمانة ويستظهر ثبوت نية تملكها إياها وحرمان صاحبيتها منها بما يتوافر به ركن القصد الجنائي في حقها ، فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٦٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٥ س ٢٧ ق ٢١ ص ٩٧)

١٠٨ - من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يورد مؤداها في بيان مفصل يتحقق به الغرض الذي قصده الشارع من تسبيب الأحكام وتتمكن معه محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه عول في قضائه على السند المنسوب الى الطاعن استلامه بموجب البضاعة التي دين بتبديدها دون أن يبين مضمونه ، فإنه يكون معيبا بقصور في البيان يستوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٩٧٩ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٨ س ٢٧ ق ٧٨ ص ٣٦٦)

١٠٩ - من المقرر أنه إذا اتفق شخص مع آخر على شراء بضاعة شركة بينهما للتجار فيها وتسلم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ولم يشتر هذه البضاعة ولم يرد المبلغ الى صاحبه عند طلبه عد مبددا لأن تسلمه المبلغ من شريكه انما كان بصفته وكيفا عنه لاستعماله في الغرض الذي اتفق كلاهما عليه فيده تعتبر يد أمين فإذا تصرف في المبلغ المسلم اليه بهذه الصفة وأضافه الى ملكه فهو مبدد خائن للأمانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر - إذا أقام قضاؤه - بالبراءة ورفض

الدعوى المدنية - على أن استلام المطعون ضده المبلغ الذى أسهمت به الطاعنة فى الشركة لم يكن على وجه من أوجه الائتمان التى عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون بما يعيبه ويوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ ق ١٤٠ ص ٦٣٢)

١١٠ - إن جريمة خيانة الأمانة لا تتحقق إلا إذا كان الجانى قد ارتكب الفعل المكون لها اضراراً بالمجنى عليه وبنية حرمانه من الشيء المسلم ، وهذه العناصر لا يوجد ثمة دليل فى الأوراق على توافرها فى حق المتهم . ذلك بأن البضائع موضوع التهمة قد بيعت وسلمت بالفعل الى المشتري الذى لم يثبت أنه سدد للمتهم شيئاً ، إذ زعم أن الثمن يدفع عادة فور استلام البضاعة فى حين تبين - على نقيض ذلك - من شهادة والد المجنى عليه أن الثمن لم يدفع للمتهم يوم الاستلام وإلا لما وعدت زوجة المشتري المتهم أمام هذا الشاهد - بعد خمسة أو ستة أيام من ذلك الاستلام - بسداد الثمن بعد يومين ، وهو ما يظهر دفاع المتهم بأن المقابلة التى تمت بينه وبين زوجة المشتري فى المحل العام - قبل مضي أسبوعين على استلام البضاعة - إنما اتفق عليها لانجاز ذلك الوعد بل إن سلامة طوية المتهم قد تكشف مما تبين من شهادة شاهد الايصال من أنه بالرغم من أن هذا الايصال لم يكن قد حرر وقت استلام البضائع ، فإن المتهم هو الذى أبدى استعداداً للتوقيع عليه كى يضمن المجنى عليه حقه معتذراً بتخلف المشتري عن سداد الثمن . وحيث إنه لما تقدم ، تكون التهمة المسندة الى المعارض على غير سند بما يوجب القضاء فى الموضوع بالغاء الحكم الغيابى الاستثنافى المعارض فيه وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٩٧٩ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ س ٢٧ ق ١٤٦ ص ٦٥٣)

١١١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها فى حصول التبديد وأن تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى وأن نستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً الى النتيجة التى انتهت اليها .

(الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣ س ٢٧ ق ١٥٤ ص ٦٨٥)

١١٢ - لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها ، بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتنع من الوقائع التي ثبتت لديه والقرائن التي استخلصها بطريق الاستنتاج والاستقراء وترتيب النتائج على المقدمات ، أن الطاعن وقد أؤتمن على الأشياء موضوع الاتهام وكانت له الهيمنة التامة عليها من حيث إدخالها الى المخازن واخراجها منها والاحتفاظ بمفاتيح تلك المخازن وأن العبث بتلك الأشياء لم يكن نتيجة إهمال منه أو بعيدا عن بصره وعلمه ، وأنه قد استقر في يقينها حصول التبيد من جانب الطاعن بأن تصرف في المنقولات التي أثبت الجرد عدم وجودها طرف المالك وذلك أخذا بأقوال الشهود الذين اطمأنت المحكمة الى أقوالهم وبما جاء بمحضر الجرد وما أوردته المعاينة التي أجرتها المحكمة . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من جدل موضوعي في شأن تقدير المحكمة لأدلة الدعوى لا يكون له محل إذ لا شأن لمحكمة النقض به .

(الطعن رقم ٤٤٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣ س ٢٧ ق ١٥٤ ص ٦٨٥)

١١٣ - من المقرر أنه لا يصح إدانة متهم بجريمة خيانة الأمانة إلا إذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة في ثبوت قيام هذه العقود في صدد توقيع العقاب إنما هي بحقيقة الواقع .

(الطعن رقم ٦٢٥ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١ س ٢٧ ق ١٩٠ ص ٨٣٥)

١١٤ - لا يلزم في الوديعة أن يكون التسلم حقيقيا بل يكفي التسلم الاعتباري إذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل ، وإذا كان ذلك وكان ما استخلصته المحكمة على نحو ما سلف بيانه من أن العلاقة القائمة بين الطاعن والمجنى عليها يحكمها عقد الوديعة هو استخلاص سائغ ويلتزم مع حقيقة الواقع في الدعوى فإن قضاءها بإدانة الطاعن عن جريمة التبيد يكون صحيحا في القانون .

(الطعن رقم ٦٢٥ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١ س ٢٧ ق ١٩٠ ص ٨٣٥)

١١٥ - لما كان تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ، هو من الأمور الداخلة في

اختصاص قاضى الموضوع ، ولا رقابة عليه. فى ذلك لمحكمة النقض ، وكان الاختلاس فى جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ، وكان يغلب فى هذه الجريمة أن يغير الحائز نية حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية أو المظاهر ما يدل على ذلك فلا تثريب على الحكم فى اعتبار تاريخ امتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد المطالبة بذلك تاريخا لارتكاب الجريمة .

(الطعن رقم ٨٥٣ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٩ س ٢٧ ق ٢١٦ ص ٩٥٢)

(والطعن رقم ١١١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٧ س ٣٠ ق ١٣٧ ص ٦٤٠)

١١٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بأن الطاعنين تسلما من المجنى عليه انبوبة البوتاجاز لتوصيلها الى أحد المصانع فلم يفعلوا ، وبنى على ذلك إدانتهم بجريمة التبيد ، ودون أن يثبت قيام القصد الجنائى لديهما وهو انصراف نيتهما الى اضافة المال الذى تسلماه الى ملكيتهما واختلاسه لفسيهما ، فإن ما أورده الحكم على ما سلف بيانه لا تتوافر به جريمة التبيد كما هي معرفة به فى القانون .

(الطعن رقم ١٢٣ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ق ١١١ ص ٥٢٦)

١١٧ - إن التفات الحكم عن المستندات التى قدمها الطاعن الثانى - لمحكمة أول درجة أثناء نظر معارضته - تمسكا بدلالاتها على انتفاء مسئوليته فى جريمة التبيد بسبب إصابته يوم الحادث بكسر فى ظهره أثناء تحميله السيارة ودخوله المستشفى ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٢٣ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ق ١١١ ص ٥٢٦)

١١٨ - لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن المتهم تسلم الأخشاب من المدعية بالحق المدنى بموجب عقد اتفاق مؤرخ فى الخامس من نوفمبر سنة ١٩٧١ لتصنيعها وتركيبها فى عمارتها إلا أنه لم يقم بتصنيعها كلها وامتنع عن رد ما تبقى منها ثم عرض

الحكم لدفاع الطاعن في شأن تكييف العقد ورد عليه بقوله «وحيث أنه لما كان لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود على الوجه الذي تراه مفهوما منها فإن عقد الاتفاق المبرم بين المدعيه والمتهم هو عقد من عقود الأمانة التي حصرتها المادة ٣٤١ ع». لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ نصت على تجريم اختلاس أو تبديد الأشياء التي تسلم على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن وذكرت في نهاية عقود الأمانة حالة من «... كانت (الأشياء) سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو لغيره ..» فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا ينصرف الى حالة عقد الوكالة - حسبما هو معرف في المادة ٦٩٩ من القانون المدني - الذي بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل فحسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضا حالة الشخص الذي يكلف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره . يؤكد ذلك أنه في النص الفرنسي للمادة ٣٤١ وضعت كلمة «عامل» بعد كلمة «وكيل» بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانوني أو بعمل مادي لمنفعة المالك أو غيره ومن ثم فإن اختلاس أو تبديد العامل للأشياء المسلمة اليه لتصنيعها أو اصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثما في حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في أنه قد تسلم الأخشاب من المدعية بالحق المدني لتصنيعها لحسابها مقابل أجر ، فإن امتناعه عن رد ما تبقى منها يكون مؤثما وفق نص المادة ٣٤١ سالفه الذكر . ولا مصلحة للطاعن من تعيب الحكم فيما أخطأ فيه - في موضع منه - من تكييفه عقد الاتفاق المبرم بين الطاعن والمدعية بالحق المدني بأنه عقد وديعة طالما أن الوصف القانوني الصحيح للواقعة حسبما تقدم - تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات التي عامل الحكم الطاعن بها وأوقع عليه العقوبة المنصوص عليها فيها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٢٩٢ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١ س ٢٨ ق ١١٣ ص ٥٣٢)

١١٩ - من المقرر أن عقد الاستصناع يدخل في عداد عقود الأمانة التي عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ، ولا محل لما يتحدى به الطاعن في هذا الصدد من صدور حكم في دعوى تجارية حائز لقوة الشيء

المحكوم به بتكليف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مدنية بحت - وذلك لما هو
 مقرر وفقا للمادة ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه لا تكون للأحكام
 الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما
 يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص
 بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها
 الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف
 ذلك ، وهى فى محاكمة المتهمين عن الجرائم التى يعرض عليها الفصل فيها لا
 يمكن أن تتقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . لما كان ذلك ،
 وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى رفضه دفعى الطاعن الأولين المشار اليهما
 فى أوجه النعى الى قوله : « وحيث إنه بالنسبة للدفعين الأول والثانى المبدئين
 من المتهم - الطاعن - وهما عدم قبول الدعوى المدنية لسابقة اختيار الطريق
 المدنى ولسابقة الفصل فيها فمردود عليهما بأن الدعوى ٥٨٢ لسنة ١٩٦٧
 تجارى كلى القاهرة لم ترفع بطلب تعويض عما أصاب المدعى المدنى من ضرر
 وإنما رفعت بطلب أحقية المدعى الى كمية الذهب المملوكة له وفسخ الاقرار
 المؤرخ ١٩٦٧/٣/١٣ وقد قضى الحكم الصادر فى الدعوى المذكورة بفسخ
 الاقرار المذكور وإلزام المدعى عليه فيها - بأن يرد كمية الذهب عيار ٢١
 وقدرها ٢٨٨٤ جراما وبالتالي فتكون الدعويان مختلفين سببا وموضوعا . وإذا
 كان هذا الذى رد به الحكم على الدفعين صحيحا فى القانون ، ذلك بأنه متى كان
 البين من الحكم أن المدعى بالحقوق المدنية قد أقام دعواه التجارية من قبل بطلب
 رد كمية لذهب المسلمة منه للطاعن ، بينما أسس دعواه الماثلة المرفوعة
 بطريق الادعاء المباشر على التبديد مطالبا - بعد توقيع العقوبة على الطاعن -
 إلزامه بتعويض الضرر الفعلى الناشئ عن هذه الجريمة ، فى خصوص ما لم يحم
 للطاعن برده من تلك الكمية تنفيذا لحكم الرد الصادر فى الدعوى التجارية المشار
 إليها ، فإن الدعويين - والحال كذلك تختلفان سببا وموضوعا ، ولا يكون ثمة
 محل للدفع بعدم قبول الدعوى الماثلة - استنادا الى سقوط حق المدعى بالحقوق
 المدنية فى المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائى لسبق اختياره الطريق
 المدنى ، أو الى عدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها .

١٢٠ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس رفضه دفع الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على قوله : وحيث أنه عن الدفع الثالث المبدى من المتهم - الطاعن - وهو انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فمردود عليه بأن واقعة التبديد لم تتأكد إلا من تاريخ تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى ٥٨٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى وهو ١٩٧٢/٦/٢١ . وإذا كان من المقرر أن ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية فى جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ ايداع الشئء المختلس لدى من أوتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن الرد إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك ، وكان الحكم قد أبان أن الامتناع وظهور العجز عن الرد لم يتحققا إلا من يوم ٢١ يونيه سنة ١٩٧٢ - تاريخ محضر تنفيذ الحكم التجارى الذى قضى بالرد - وكان الثابت أن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية لم تمض من ذلك اليوم حتى تاريخ رفع الدعوى المائلة فإن الحكم إذ رفض الدفع سالف الذكر يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ٥٣٩ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٩ س ٢٨ ق ١٧٠ ص ٨١٨)

١٢١ - لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التى دان بها الطاعن ، وكان ما يثيره من أنه أضحى عرضه للتنفيذ عليه - فى الشق المدنى - بالحكمين التجارى والمطعون فيه معا ، غير سديد لما هو ثابت من الحكم المطعون فيه من أن الحكم التجارى قد سبق تنفيذه بالفعل وتبين من محضر هذا التنفيذ - المحرر فى ٢١ من يونيه سنة ١٩٧٢ - استحالة التنفيذ العينى بالنسبة لكمية الذهب موضوع الدعوى المائلة لتبديدها ، ومن ثم لم يبق سوى التنفيذ بطريق التعويض بموجب الحكم المطعون فيه ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٥٣٩ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٩ س ٢٨ ق ١٧٠ ص ٨١٨)

١٢٢ - من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما فى أوراق الدعوى لأن الأصل أن تبني المحكمة حكمها على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه

بنى قضاءه على اعتبار أن المحرر الصادر من الطاعن هو بمثابة اعتراف مع مخالفة ذلك لعباراته التي لا تنطوي على اعتراف منه باختلاس قيمة العجز وإنما على مجرد إقرار بمسئوليته المدنية بسداد العجز الذي قد يظهر في حسابات فرع المؤسسة المدعية بالحقوق المدنية بعد تمكينه من تقديم مستنداته وفحصها وتصفية الحساب بينهما وهو ما لا ينطوي على أى اعتراف بالجريمة لما كان ذلك - فإن الحكم يكون قد استند الى دعامة غير صحيحة مما يبطله .

(الطعن رقم ٦٧٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٤ س ٢٨ ق ١٩٨ ص ٩١٣)

١٢٣ - لما كان يبين من الحكم الابتدائي أنه برر قضاءه بالادانة بقوله : «وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر الحجز التحفظي ..» ومن محضر التبديد المؤرخ ١٩٧٣/٤/١٨ ولم يدفع المتهم التهمة بدفاع ما مما يتعين معه إدانته بمادتي الاتهام عملاً بالمادة ٣٠٤/أ . ج لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعن قدم لمحكمة ثانياً درجة حافظة مستندات اشتملت على صورة رسمية من اللجنة رقم ٢٢٠ سنة ١٩٧٢ أمن دولة الازبكية وقد تمسك الطاعن بدلالة المستند الذي قدمه على انتفاء مسئوليته فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه والتفت عن هذا المستند ولم يقل كلمته فيه ولم يعن بتمحيض دفاع الطاعن المؤسس عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٧٢٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ س ٢٨ ق ٢٠٩ ص ١٠٢١)

١٢٤ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التبديد يتحقق بانصراف نية الجاني الى إضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه ، والبحث في توفره مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى .

(الطعن رقم ٦٩٩ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٦ س ٢٩ ق ١٢ ص ٦٦)

١٢٥ - لما كان الحكم قد استظهر بالأدلة السائغة التي استند اليها وبما يتفق مع الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تسلم كافة المستندات بصفته أميناً لصندوق الجمعية المذكورة مما يتحقق به تسليمها اليه على سبيل الوكالة عنها وأنه قد

اودع بعضا منها فى القضية التى رفعها على المطعون ضدها فاستبعدها ولم يدنه
إلا عن الباقي من المستندات التى كان قد تسلمها بتلك الصفة ولا تتعلق بالنزاع
المذكور ، وكان مفاد ذلك أن الطاعن وقد امتنع عن رد هذا الباقي دون وجه حق
فإنه يكون قد أضافه الى ملكه بنية اختلاسه وحرمان الجمعية المطعون ضدها
منه وهو ما يتوفر به القصد الجنائى في جريمة التبيد على النحو الذى يتطلبه
القانون . لما كان ذلك ، فإن معنى الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص ينحل الى
جدل موضوعى فى وزن عناصر الدعوى واستنباط محكمة الموضوع لمعتقداتها
وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . ولا جدوى من بعد مما يثيره
الطاعن بشأن سجل الجمعية وخاتمها ما دام قد ثبت فى حقه تبديد تلك المستندات
الأخرى التى تكفى لحمل العقوبة المحكوم بها عليه .

(الطعن رقم ٦٩٩ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/١٦ س ٢٩ ق ١٢ ص ٦٦)

١٢٦ - لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لحافظة
المستندات المقدمة من الطاعن باحدى جلسات المعارضة الاستئنافية بقوله :
«ومن حيث إن المتهم تقدم بحافظة مستندات طويت على صورة عريضة الدعوى
٥٢٣٩ سنة ١٩٦٧ مدنى مستعجل اسكندرية عن الحكم الصادر فيها بطرد المجنى
عليها من الأرض الموضحة بالصحيفة وعقد الايجار المؤرخ ١٩٦١/١/١٦
وتسليمها خالية وكذا محضر الطرد والتسليم وثابت به استلام المتهم للشاليه وما
وجد بداخله ، ثم محضر جرد وإشهار مزايدة وبيع بالنسبة للمنقولات ولم يأت
ذكر للشاليه ومخلفاته والثابت بمحضر الطرد المؤرخ ١٩٦٨/١/٢٨ أوصافه
الواردة بالمحضر المذكور والمسلمة للمتهم على سبيل الوديعة كما لم يثبت هذه
الأشياء ضمن محضر الجرد المؤرخ ١٩٦٩/٢/٣ ومن ثم يضحى الاتهام ثابتا قبل
المتهم » ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات
المعارضة الاستئنافية وعلى المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن
قدم أثناء نظر المعارضة حافظتى مستندات اشتملت أولاها على المستندات التى
أشار اليها الحكم المطعون فيه ، كما كان من بين ما اشتملت عليه الحافظة الثانية
التى لم يعرض لها الحكم ، صورة من محضر الحجز التحفظى المؤرخ
١٩٦٩/١/١١ الموقع بناء على طلب الطاعن وأخرى على أنقاض الشاليه من
الأخشاب ضد المجنى عليها وفاء لمبلغ ٣٠ ج و ٥٢٠ م ، وكان هذا

لمستند مسعفا بدشاع حوهرى للطاعن قد يترتب على تحقيقه نفي وجه الراى فى الدعوى فانه كان يتعين على المحكمة أن تعنى بتحقيقه وتقسطه حقه من البحث والتمحيص . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٢ س ٢٩ ق ١٣ ص ٧٠)

١٢٧ - لما كان يبين من مطالعة محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن المتهم قدم للمحكمة مخالصة أشّر عليها بالنظر والارفاق ، وسلم الطاعن فى أسباب طعنه بأنها غير خاصة بالدين موضوع الدعوى ولم يطلب الطاعن من المحكمة أجلا ليقدم دليل السداد الصحيح للدين المحجوز عليه . فإنه لا يقبل منه النعى على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها .

(الطعن رقم ٩٩١ سنة ٩٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٣٠ س ٢٩ ق ٢٢ ص ١٢٣)

١٢٨ - إن المحكمة لا تلتزم بمنح المتهم أجلا لتقديم مخالصة عن الدين موضوع الدعوى ، ما دام قد كان فى استطاعته تقديمها . هذا فضلا عن أن السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - بغرض حصوله - لا يعفى من المسؤولية الجنائية .

(الطعن رقم ٩٩١ سنة ٩٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٣٠ س ٢٩ ق ٢٢ ص ١٢٣)

١٢٩ - يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند إليه بما يثيره فى طعنه من عدم علمه بمحضر الحجز أو بطلانه ، وكانت هذه الأمور التى ينازع فيها لا تعدو دفوعا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقا ، ولا يسوغ إثارة الجدل فى شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٩٩١ سنة ٩٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٣٠ س ٢٩ ق ٢٢ ص ١٢٣)

١٣٠ - لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمتى أول وثانى درجة أن الطاعن لم يثر أى منازعة فى شأن الحجز أو سداد الدين المحجوز من أجله من قبل توقيع الحجز فكان من المقرر انه لا يقبل من الطاعن

النص فمع المحكمة بأنها أنتت أثره على دفاع لم يتمسك به أمامها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير سديد - هذا فضلا عن أن ما يثيره الطاعن عن السداد اللاحق فهو مَرُود بأن السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها (الطعن رقم ٩٩٦ سنة ٩٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٥ س ٢٩ ق ٤٠ ص ٢٢٠)

١٣١ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ما دام فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره كما هو معروف به في القانون من انصراف نية الجاني الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضراراً بمالكة ، وكان توافر القصد الجنائي مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التي تتأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص مما له معينه الصحيح من الأوراق أن المتهم تسلم المنقولات الموضحة بالقائمة على سبيل الوديعة فاختلسها لنفسه بنية تملكها اضراراً بالمجنى عليها ، فقد ظل الطاعن ممتنعاً عن تسليم تلك المنقولات الى المجنى عليها منذ طلاقها في ١٩٧٠/٧/١٢ والى ما بعد صدور الحكم الابتدائي بمعاقبته ، وإذ حضر بجلسة ٣ من مارس سنة ١٩٧٦ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قرر بقيامه بالتسليم وقد اقترن ذلك بطلبه الطعن على الصفحة الأولى من قائمة المنقولات بالتزوير ، ومن ثم فقد أفصحت مدونات الحكم عن أنه تسلم المنقولات المبينة بالقائمة كوديعة ولكنه احتجزها لنفسه بغير مقتض ودون أن ينهض له حق في احتباسها ، مما يكفي لتوافر سوء القصد في حقه وتتوافر به أركان جريمة خيانة الأمانة على ما هي معرفة به قانوناً ، ويكون النعي لذلك في غير محله .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٩٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٠ س ٢٩ ق ٧٥ ص ٣٩٣)

١٣٢ - لما كان تقدير الدليل موكولاً لمحكمة الموضوع ومتى اقتنعت به واطمأنت اليه فلا معقب عليها في ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض للمستندات المقدمة من الطاعن فأورد أنها لا تؤدي الى نفي إقرار الطاعن بملكية المجنى عليها للمنقولات واستلامه لها على سبيل

الوديعة ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته أمام النقض .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٠ س ٢٩ ق ٧٥ ص ٣٩٣)

١٣٣ - إن جريمة التبديد جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل التبديد . وبذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت . واعتبار يوم ظهور التبديد تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق .

(الطعن رقم ١٠٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ق ٨٥ ص ٤٤٧)

١٣٤ - الدفع أمام محكمة الموضوع بأن جريمة التبديد قد وقعت في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت يوجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها . وإذا كانت المحكمة المطعون في حكمها لم تجر تحقيقا في هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة من عدمه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان محلا بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن الحكم الابتدائي صحيح رغم أنه لم يعرض لدفع الطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة كما سايره في اعتبار بداية السقوط في وهو تاريخ إبلاغ المجنى عليه . دون أن يحقق دفع الطاعن بأن الجريمة وقعت قبل حتى يتبين له وجه الحقيقة ، فإنه يكون معيبا بما يبطله .

(الطاعن رقم ١٠٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ق ٨٥ ص ٤٤٧)

١٣٥ - لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعنة قدمت مستندات تمسكت بدلائلها على ملكيتها للانقاض موضوع التهمة وانتفاء القصد الجنائي لديها ، وتمسكت في دفاعها بأن المدعية بالحق المدني - المطعون ضدها - لم تقدم سند ملكيتها وأن المحامي العام سلم الانقاض للطاعنة ، كما تضمن محضر تلك الجلسة أن المدافع عن الطاعنة قدم حافظة بها عقد ايجار محرر بين الطاعنة والمطعون ضدها تدليلا على فساد دعوى هذه الأخيرة وبطلان منازعتها للطاعنة في الملكية . لما كان ذلك ، وكان يبين من

الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه دان الطاعنة لمجرد أنها تصرفت في الانقاض التي أودعت لديها على سبيل الأمانة للمحافظة عليها ، دون أن يفصل في النزاع على ملكيتها ، ودون أن يعرض لمستندات الطاعنة ولا دفاعها القائم عليها بدعوى انتفاء القصد الجنائي لديها ، وذلك بالرغم من أنه قد أشار إليه في مدوناته ، لما كان ذلك ، وكان مجرد إخلال الطاعنة بما فرضه عليها عقد الوديعة من التزامها بالمحافظة على الانقاض التي تركت في حوزتها لحين الفصل في النزاع على الملكية لا يفيد بذاته ارتكابها جريمة التبيد ، بل لابد أن يثبت أن مخالفتها لهذا الأمر قد أملاه عليها سوء القصد ونجم عنه ضرر بالمجنى عليها .

(الطعن رقم ٥٠٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ق ١٣٧ ص ٦٩٥)

١٣٦ - إن جريمة التبيد لا تتحقق إلا بتوافر شروط من بينها أن يكون الشيء المبدد غير مملوك لمرتكب الاختلاس ، فلا عقاب على من بدد ماله لأن مناط التأثيم هو المساس والعبث بملكية المال الذي يقع الاعتداء عليه من غير صاحبه ، ولم يستثن الشارع من ذلك إلا حالة اختلاس المال المحجوز عليه من مالكه ، فاعتبرها جريمة نص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات . وهو استثناء جاء على خلاف الأصل العام المقرر فلا يمتد حكه الى ما يجاوز نطاقه ، كما لا يصح القياس عليه إذ لا جريمة ولا عقوبة بغير نص في القانون .

(الطعن رقم ٥٠٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ق ١٣٧ ص ٦٩٥)

١٣٧ - لما كان البين من الاطلاع على الأوراق ومدونات الحكم أن الطاعنة تقدمت بمستندات تمسكت بدلائلها على نفى مسئوليتها عن جريمة التبيد وانتفاء القصد الجنائي لديها ، وكان الحكم قد التفت عن تلك المستندات ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعنة ولو أنه عنى ببحثها وفحص الدفاع المؤسسة عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوباً - فضلاً عن قصوره - بالاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٠٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ق ١٣٧ ص ٦٩٥)

١٣٨ - لما كان الحكم المطعون فيه أورد تبريرا لقضائه بالبراءة قوله : « إن الثابت بمحضر جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ أن العلاقة الزوجية بين المتهم والمجنى عليها كانت ما زالت قائمة عندما اتهمته وقد شهد الشهود بأن الزوجة وبعض أقاربها حضروا وأخذوا المنقولات المنسوب للمتهم الاستيلاء عليها الأمر الذي يقطع في الدلالة على أن المتهم لم يرتكب ما نسب إليه والمحكمة تظمن الى شهادة الشهود الذين عاصروا الواقعة » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليه إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنات بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات - لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن أمين التحقيقات بقسم شرطة النزهة قد أثبت في محضره أنه انتقل الى المطعم ضده وكلفه برد منقولات الطاعنة إليها بناء على أمر النيابة العامة فأقر له بوجودها في حوزته ورفض تسليمها اليها - وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى تبرئة المطعم ضده أخذا بأقوال شهوده من أن الطاعنة وبعض أقاربها أخذوا منقولاتها المنسوب إليه بتبنيدها ، دون أن يعرض للدليل المستمد مما أثبتته أمين التحقيقات بمحضره سالف الذكر بما يؤيد أقوال الطاعنة وشهودها وكان الحكم قد خلا مما يفيد أن المحكمة قد فطنت الى هذا الدليل ووزنته فإن ذلك مما ينبىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها مما يعيب الحكم ويوجب نقضه - في خصوص الدعوى المدنية - والاحالة والزام المطعم ضده المصروفات بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٥٢٤ سنة ٤٨ جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٢ س ٢٩ ق ١٤١ ص ٧١١)

١٣٩ - متى انتهى الحكم الى ثبوت استلام الطاعن للمحول من المجنى عليه لاصلاحه وأنه اختلسه لنفسه اضرارا بالمجنى عليه فإنه يكون قد بين الواقعة بما تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها .

(الطاعن رقم ٥٤٠ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣ س ٢٩ ق ١٤٥ ص ٧٢٤)

١٤٠ - متى كان يبين من الاطلاع على المفردات أن المحكمة الاستئنافية قررت حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٠ يونيه سنة ١٩٧٦ مع التصريح بتقديم مذكرات الى ما قبل الجلسة بأسبوع ، فقدم محامى الطاعن مذكرة فى الميعاد ضمنها الدفاع المشار إليه بوجه الطعن واستند فى تأييد صحته الى المستندات المرفقة بملف الدعوى والفاتورة رقم ٧٠٤٥٦ الخاصة بالعمل ... ، وتمسك بدلالة هذه المستندات على براءة ذمته من المبلغ المنسوب إليه اختلاسه ، فإن الدفاع على هذه الصورة يكون جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى مما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وإذ التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه . فإنه يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٥٧٣ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠ س ٢٩ ق ١٥٥ ص ٧٦٤)

١٤١ - لما كان الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - أورد واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن عين حارسا على ماشية محجوز عليها جزا تحفظيا وسلمت إليه بمقتضى هذه الصفة ثم صدر حكم باستبداله بحارس آخر وأقام الطاعن اشكالا فى تنفيذ هذا الحكم قضت المحكمة برفضه والاستمرار فى التنفيذ وعندما توجه المحضر لتنفيذ الحكم تبين عدم وجود المحجوزات واعترف الطاعن فى محضر الضبط بتبديدها بأن قام ببيعها ، واستدل الحكم من ذلك على سوء نية الطاعن وخلص الى توافر أركان جريمة التبديد فى حقه باعتبار أنه تسلم الماشية المحجوز عليها على سبيل الوديعة وهى عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الشارع إنما قصد من النصوص التى وضعها للعقاب على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التى أوقعت الحجز قضائية كانت أو إدارية والغرض من العقاب عليها وهو وجوب احترام أوامر السلطة المذكورة ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها فى حصول التبديد وأن تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى ، فإن ما انتهى اليه الحكم تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبديد التى دان الطاعن بها وقد أورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته

الحكم عليها ، لما كان ذلك . وكان ما يثيره الطاعن بدعوى انتفاء القصد الجنائي لديه استنادا الى حقه في الامتناع عن رد المحجوزات حتى يستوفى ما هو مستحق له مما أنفقه على الماشية ، مردودا بأنه وإن كان من المقرر أن حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح للطاعن الامتناع عن رد الشيء - الماشية موضوع الجريمة - حتى يستوفى ما هو مستحق له مما أنفقه عليها وهو ما من شأنه - إن صح وحسنت نيته - انعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، إلا أن محل هذا الدفع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلت تدليلا سائغا على سوء نية الطاعن وقصده الاضرار بالحاجز وعلى أنه بدد الماشية المحجوز عليها وأفصح الحكم عن عدم اطمئنانه الى الاجراءات اللاحقة التى قام بها الطاعن للتدليل على وجود المحجوزات - وهو ما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع - فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٩٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/١٩ س ٢٩ ق ١٦٣ ص ٧٩٣)

١٤٢ - إن ما يثيره الطاعن بشأن قيامه بسداد الدين ، المحجوز من أجله وتشفعه بكبر سنه مردود بأنه وإن كان من المسلمات فى القانون أن مثول المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع لبدء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعى أمامها ولو بيانا لموجبات الرأفة - عند ثبوت الادانة - يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه ذلك من تحقيق يخرج عن وظيفتها ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن اثاره هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا الى أن السداد اللاحق على تمام جريمة التبديد - بفرض - حصوله - وكون المتهم طاعن فى السن - بفرض ثبوته - لا يعفى من المسئولية الجنائية ولا أثر له على قيام الجريمة .

(الطعن رقم ١٩٦٨ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩ س ٣٠ ق ٨٤ ص ٤٠٥)

١٤٣ - من المقرر أنه يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أثبت واقعة الدعوى نقلا عن بلاغ المدعى بالحق المدنى وأقواله

بمحضر جمع الاستدلالات بما مؤداه أنه تصرّح له بصرف ١٧ طنا و ١٠٠ كيلو حديد وقد سلم إذن الصرف الى الطاعن بوصفه صاحب محل تجارة حديد ومبلغ ألف جنيه خصما من ثمن الحديد إلا أن الطاعن أخذ يماطله في التسليم فبادر بشكواه متهما إياه باختلاس كمية الحديد وقدم اقرارا منسوباً الى الطاعن يفيد أن هناك كمية من الحديد مقدارها ١١٠ طنا و ١٠٠ كيلو تصرّح بصرفها للمدعى بالحق المدني ، وأشار الحكم الى أن الطاعن نفى - عندسؤاله - أنه استلم أى نقود من المدعى بالحق المدني . وانتهى الى ثبوت جريمة التبيد في حق الطاعن تأسيسا على أن تسليم مقررات مواد البناء الى التجار يتم لحساب المستهلكين الذين يصرّح لهم بصرف هذه المقررات من الجهة الحكومية فتظل المقررات مودعة لدى التجار لحين طلبها من ذوى الشأن مما مفاده أن العلاقة بين الطاعن والمدعى بالحق المدني كانت على سبيل الوديعة بالنسبة لكمية الحديد المأذون له بصرفها مما يضحى معه الطاعن خائنا للامانة لامتناعه عن تسليمه إياها . وكان البين من الأوراق أن المتهم دفع تهمة التبيد بأن الواقعة ليست وديعة وأن كمية الحديد المدونة بالايصال قد استلمت ودفع ثمنها الى المحافظة وأصبح مالكا لها وأن العلاقة بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية علاقة بيع وشراء تسرى عليه القيود التموينية في كيفية توزيع الحديد بالسعر الرسمي مما يتنافى مع كون الحديد سلم اليه كوديعة لمصلحة المجنى عليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يعن باستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التي جعلت المجنى عليه يطالب المتهم بالحديد المصرّح له به مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة من أن المجنى عليه لم يثبت قيامه بدفع ثمن الحديد وأن الأذن المسلم له كان خاليا من اسم المتهم فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار بيانها مما يتعين معه نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر للطعن .

(الطعن رقم ٥٩٢ سنة ٤٩ ق جلسة ١٠/١/١٩٧٩ س ٣٠ ق ١٥٦ ص ٧٤٢)

١٤٤ - لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات على أنه «لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه . وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه في أية حال كانت عليها . كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى في أى وقت شاء . وكانت هذه المادة

تضع قيда على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها الحكم النهائي على الجانى بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم فى أى وقت شاء ، وإذ كانت الغاية من هذا الحد وذلك القيد الواردين فى باب السرقة هى الحفاظ على الأواصر العائلية التى تربط بين المجنى عليه والجانى فلزم أن ينبسط أثرهما الى جريمة التبديد مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة اضرارا بمال من ورد ذكرهم بالنص ، ولما كانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت الى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن وكان هذا النزول قد ترتب عليه أثر قانونى هو انقضاء الدعوى الجنائية عملا بحكم المادة ٣١٢ السالفة الذكر فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وانقضاء الدعوى الجنائية لتنازل المجنى عليها عن دعواها .

(الجلسة رقم ١٦٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٢ س ٣١ ق ١١٨ ص ٦١٥)

تبغ

موجز القواعد :

- المقصود بالدخان المغشوش : جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ١
- أساس جريمة خلط الدخان أن يضاف الى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت ٢
- إعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريبا ٣
- مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها فى حق الصانع ٤
- المناطق فى تقدير التعويض فى حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ فى ذاتها دون أن أى اعتبار للكمية المزروعة منه ٥ - ٦
- القصد الجنائى فى جريمة تهريب التبغ . تحققه بتعمد ارتكاب الفعل المادى المكون لها وهو استنبات التبغ أو زراعته محليا تحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم .
- مثال ٧

- حيازة المتهم لجسم الجريمة . غير لازم لاعتباره حائزا . كفاية انبساط سلطائه عليه ولو كان في حوزة اخر نانبا عنه . مثال حيازة دخان مهرب ٨
- تحقق جريمة تهريب الدخان الليبي بتداوله أو حيازته أو نقله أو تهريبه ٩
- إنشاء المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ حالة من حالات التهريب الاعتبارى لا يشترط فيها وقوع التهريب عند اجتياز الدائرة الجمركية اعتبار حيازة الدخان الليبى فى داخل الجمهورية . تهريبا . ولو كانت حيازته من غير المهرب له فاعلا أو شريكا وجوب القضاء على الفاعلين وشركائهم متضامنين بتعويض قدره عشرون جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من الدخان المهرب . فضلا عن العقوبة المقررة . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ١٠
- لا تناقض بين تبرئة المتهم من تهمة استيراد الدخان الليبى . وبين إدانته فى حيازته ولو مع آخرين بوصفهم فاعلين أصليين فى جريمة تهريبه ١١
- التفويض الصادر من وزير الخزانة برفع الدعوى واتخاذ الاجراءات فى جرائم تهريب التبغ قاصر على من يملكونه ومن بينهم مدير جمرك القاهرة فى دائرة اختصاصه . ليس للأخير أن ينيب غيره فى تقديم الطلب . المادة ١ من قرار وزير الخزانة رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ١٢
- حيازة الدخان المسحوق والمخلوط لصناعة العطوس على خلاف ما يسمح به القانون تعتبر تهريبا . المادة ٣ من القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ . التعويضات المشار اليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هى عقوبة تنطوى على عنصر التعويض . لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية تقضى به من تلقاء نفسها بلا ضرورة لدخول الخزانة فى الدعوى ودون التوقف على تحقق وقوع ضرر عليها قضاء الحكم بالتعويض لمصلحة الجمارك بغير تدخل منها فى الدعوى . صحيح فى القانون . ١٣
- التعويض المنصوص عليه فى المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، طبيعته ، عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به إلا من محكمة جنائية ومن تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم - عدم امتداده الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق المدنية وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يستتبع حتما الحكم بانقضائها إعمالا لنص المادة ١٤ اجراءات ١٤

- المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ في ذاتها دون اعتبار الكمية المزروعة منه سواء كانت شجيراته مزروعة أو مستنبطة على حدة أو ضمن زراعات أخرى . الفقرة (أ) من المادة الثالثة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ١٥

- المادة ٧ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان . جعلها مجرد إحراز دخان مخلوط أو مغشوش جريمة في حق الصانع . إنشاؤها نوعاً من المسؤولية الافتراضية بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف على ما يصنعه إثبات الحكم أخذ عينة الدخان من مصنع المتهم وأن تحليلها أوري أنها مخلوطة بمادة غريبة . قضاؤه بانتفاء القصد الجنائي . خطأ في القانون ١٦

- ركون المحكمة في تكوين عقيدتها الى ما ثبت لها في شأن تحليل عينة في دعوى أخرى مع احتمال اختلاف العينتين حجماً وصنعاً ووقت أخذهما . لا يتفق وأصول الاستدلال . يعيب الحكم بما يوجب نقضه ١٧

- التعويض الجمركي عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة . الحكم به لا يكون إلا من محكمة جنائية تقضى به من تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم . عدم امتداده الى الورثة أو المسؤولين عن الحقوق المدنية ١٨

- المقصود بالدخان المغشوش في حكم القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ : جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . أما الدخان المخلوط فهو الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة عدم إفصاح الشارع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش أو الخلط . وجوب الرجوع في ذلك الى القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذي أورده الشارع في ديباجة القانون الأول وأبقى عليه دون إلغاء تقديم المطعون ضده بوصف عرضه دخان (نشوق) للبيع يحتوى على رمل . هو في حقيقته خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وليس غشا حقيقياً أو حكماً الخلط المؤثم الذي يعتبر تهريباً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبغاً مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر : دخان النشوق لا يندرج في أي نوع منها . حيازته لا تشكل تهريباً وفق المادة المذكورة وبالتالي فلا حق لمصلحة الجمارك في

- المطالبة بالتعويض ١٩
- العبرة في تقدير التعويض بمجموع الكمية المنتجة التي يدخل فيها التبغ المهرب .
وليس بالكمية المهربة وحدها . المادة ٢/٣ (ب) من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ اثبات
الحكم أن ستمائة جرام من الدخان الطرابلسي استخدمت في تصنيع ستة كيلو جرامات
من الدخان المعسل . وجوب احتساب التعويض على أساس وزن الدخان المعسل ٢٠
- وجوب الحكم بمصادرة المواد موضوع جريمة تهريب التبغ أو بمثل قيمتها إن لم
تضبط . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ٢١
- تقدير التعويض المنصوص عليها بالمادة ٣/د - د من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .
العبرة فيه . بالمساحة المزروعة . إذا كانت الزراعة قائمة . وإلا فبوزن الشجيرات
المنزوعة وكذلك ورق التبغ الأخضر ٢٢
- عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . شرطه ؟ تمسك
المتهم . أمام المحكمة الاستئنافية . بتعذر التفرقة بين الدخان الأخضر المحلي
والمستورد . بغير فحوص معملية . وتقديمه مستندات تظاهر ذلك . دفاع جوهرى .
الالتفات عنه . قصور ٢٣
- القصد الجنائي . فى جريمة تهريب التبغ مثال لتسبيب سائغ ٢٤
- متى لا يكون هناك محل للنعي على الحكم اغفاله القضاء بالتعويض استنادا الى
أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ؟ ٢٥
- الدعوى المدنية التابعة . ترفع استثناء للمحكمة الجنائية شرط الحكم بالتعويض عن
الضرر المادى مثال لتدخل مصلحة الجمارك على غير سند من القانون ٢٦

راجع أيضا : تهريب جمركي

وجمارك ودخان

القواعد القانونية :

- ١ - البين من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة
وتجارة الدخان أنه يقصد بالدخان المغشوش جميع المواد المعدة للبيع أو
للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه .
(الطعن رقم ٧٥٣ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ س ١٩ ق ١٣٥ ص ٦٦٥)

٢ - أساس جريمة خلط الدخان أن يضاف الى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها - كالعسل والجلسرين - وفي حدود النسب والمواصفات التي يصرح بها ، وليس الرمل من تلك المواد .

(الطعن رقم ٧٥٣ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ س ١٩ ق ١٣٥ ص ٦٦٥)

٣ - نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريبا . وترتبا على ذلك فإن وجود نسبة من الرمال في الدخان وهي مادة غريبة لا يسمح القانون أن يخلط بها الدخان بأي نسبة كانت مهما ضلّت يعتبر خلطا معاقبا عليه ، كما يعد في حكم القانون تهريبا .

(الطعن رقم ٧٥٣ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ س ١٩ ق ١٣٥ ص ٦٦٥)

٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها في حق الصانع ، وأنشأ نوعا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذ كان صانعا ، فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلي على ما يصنعه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر القانوني المتقدم ، وكان خليقا بالمحكمة إذا رأت في تقرير التحليل قصورا أن تستجلى الأمر عن طريق سؤال المختص فنيا وتستظهر سبب وجود الرمل في الدخان وهل يرجح لفعل ايجابي يسأل المتهم عنه أو أن مرده أمر لا دخل له فيه ولا تأثيم عليه ، مما يعيب الحكم مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٥٣ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ س ١٩ ق ١٣٥ ص ٦٦٥)

٥ - نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ على أنه : «يحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي الى مصلحة الجمارك على النحو التالي : مائة وخمسون جنيها عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستتب فيه تبغا» . ويبين من صريح

النص أنه جعل المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ في ذاتها دون أي اعتبار للكمية المزروعة منه .

(الطعن رقم ٢٢٥٩ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ١٥٨ ص ٧٨٧)

٦ - يبين من صريح نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ أنه جعل المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ في ذاتها دون أي اعتبار للكمية المزروعة منه . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن شجيرات الدخان قد وجدت مزروعة في خطوط منتظمة في مساحة فدان ونصف من الأرض ، وكان الطاعن لا يجادل فيما أثبتته الحكم من ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على أساس هذه المساحة يكون صحيحا في القانون ولا ينال من ذلك أن تكون مزروعة أو مستنبطة تبغا على حدة أو ضمن زراعات أخرى .

(الطعن رقم ٢٢٦٠ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١٦/٢ س ٢٠ ق ١٥٩ ص ٧٩٥)

٧ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ من تعمد ارتكاب الفعل المادي المكون لها وهو استنبات التبغ أو زراعته محليا . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن أنه أقر أنه هو الذي يقوم بزراعة الأرض وأنه ثبت من محضر مأمور مركز شبين القناطر ومفتش الانتاج أنه بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يزرع تبغا بحقله في مساحة فدان ونصف بطريقة منتظمة وتحت بعض الأشجار كمية من السماد الكيماوي وأن المتهم الثاني اعترف باشتراكه مع الطاعن في زراعة هذه الأرض وأن العمدة أيد ذلك في أقواله ما أورده الحكم فيما تقدم يتحقق به توافر القصد الجنائي ، ولم يكن الحكم ملزما من بعد بالتحدث عنه استقلالا .

(الطعن رقم ٢٢٦٠ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/١٦/٢ س ٢٠ ق ١٥٩ ص ٧٩٥)

(و الطعن رقم ١٢٣٤ سنة ٤٥ ق . جلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ س ٢٦ ق ١٦٧ ص

(٧٥٥

٨ - من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا للدخان المكون لجسم الجريمة ، أن يكون محرزا له ماديا ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه

مبسوطا عليه ، ولو كان المحرز له شخصا اخر بالنيابة عنه .

(الطعن رقم ٩٦٠ سنة ٩٦٠ ق ٣٩ . جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦)

٩ - إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ ، على اعتبار تداول الدخان الليبى المعروف بالطرابلسى أو حيازته أو نقله تهريبا ، فقد أنشأت حالة من التهريب الاعتبارى لا يشترط فى توافرها ما توجبه المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن الجمارك ، من ضرورة وقوع التهريب الفعلى أو الحكمى عند اجتياز الدائرة الجمركية ، وعلى ذلك تعتبر حيازة الدخان الليبى فى داخل اقليم الجمهورية من أى شخص ، تهريبا معاقبا عليه ولو كانت حيازة الدخان من غير المهرب له فاعلا كان أو شريكا .

(الطعن رقم ٩٦٠ سنة ٩٦٠ ق ٣٩ . جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦)

١٠ - أوجبت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ - فضلا عن العقوبة الواردة فيها - الحكم على الفاعلين والشركاء بطريق التضامن بتعويض يؤدى الى مصلحة الخزانة بواقع عشرين جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه ، وإذ قضى الحكم بذلك ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ٩٦٠ سنة ٩٦٠ ق ٣٩ . جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦)

١١ - لا تناقض بين تبرئة الطاعن من تهمة استيراد الدخان الليبى وبين إدانته فى حيازته باعتبار هذا الفعل تهريبا بنص الشارع حسبما تقدم ، ولا تناقض كذلك بين إدانة غير المتهم فى حيازة الدخان المهرب ، وبين إدانته هو معهم فى حيازة ذات القدر المهرب منه باعتبارهم جميعا فاعلين أصليين فى جريمة التهريب ، لما أثبتته من تواطنهم جملة على الحيازة وانبساط سلطانهم جميعا على الدخان المحرز بناء على ما ساقه من إلهشواهد والبيانات التى أوردها .

(الطعن رقم ٩٦٠ سنة ٩٦٠ ق ٣٩ . جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦)

١٢ - إن التفويض برفع الدعوى واتخاذ الإجراءات فى جرائم تهريب التبغ المنصوص عليه فى المادة الأولى من القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ - الصادر من

وزير الخزانة استنادا الى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ -
 قاصر على من يملكونه ومن بينهم مدير جمرك القاهرة - فى دائرة اختصاصه -
 وليس للأخير أن ينيب غيره فى تقديم الطلب . ولما كان يبين من الاطلاع على
 محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة آثار فيها
 الدفع بعدم قبول الدعوى لأن من طلب اقامتها هو وكيل جمرك القاهرة وهو غير
 مختص باصدار الطلب ، وكان يبين من مطالعة أصل الطلب الصادر من مصلحة
 الجمارك أنه لا يحمل توقيعاً لمصدره تحت عبارة «مدير جمرك القاهرة»
 المطبوعة وإنما الى جوار تلك العبارة توقيع غير مقروء ، وكان الحكم قد دان
 الطاعن دون أن يفى بتحقيق ما أثاره من منازعة فى اسم وصفة مصدر الطلب
 واقتصر على القول «بأنه صدر من مدير جمرك القاهرة رغم ظروف التوقيع
 وغموضه ومنازعة الطاعن فيها» مما يعد فى خصوص الدعوى المطروحة
 دفاعاً جوهرياً ومؤثراً فى مصيرها ، إذ ينبى على صحته أو عدم صحته قبول أو
 عدم قبول الدعوى الجنائية ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على
 مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه على سبيل القطع واليقين، أما وهى لم
 تفعل مكتفية بالعبارة القاصرة السالف الإشارة إليها ، فإن حكمها يكون مشوباً
 بالاخلال بحق الدفاع والقصور بما يتعين معه نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٧٧ سنة ٤٠ ق . جلسة ١٩٧٠/١١/١٦ س ٢١ ق ٢٦٥ ص
 (١٠٦٥)

١٣ - لما كانت حيازة الدخان المسحوق والمخلوط لصناعة العطوس (النشوق)
 على خلاف ما يسمح به القانون تعتبر تهريباً معاقباً عليه بمقتضى المادة الثالثة
 من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ التى تنص على أنه «يعاقب
 على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل
 عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ويحكم بطريق
 التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدى الى مصلحة الجمارك على
 النحو التالى (أ) (ب) عشرون جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه من
 التبغ الجاف أو منتجاته» . وكان قضاء النقض قد جرى على أن التعويضات
 المشار إليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هى عقوبة تنطوى على
 عنصر التعويض فلا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتمى

تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها بلا ضرورة لدخول الخزائنة فى الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقيق وقوع ضرر عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض لمصلحة الجمارك وبغير تدخل منها فى الدعوى يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١١٩٢ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/١/٧ س ٢٤ ق ١٠ ص ٤٠)

١٤ - استقر قضاء محكمة النقض على أن التعويض المنصوص عليه فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته فى حالة العود ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم ، فلا يمتد الى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة فى تقديره الحدود التى رسمها القانون ، وأخيرا فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثنا نظر الدعوى تستتبع حتما عدم الاستمرار فى الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية اعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز فى العمل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك أن تتدخل فى الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض ، والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ، ذلك بأن هذا التدخل وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو فى الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة ، كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج فى طبيعة خصائصه عن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية .

(الطعن رقم ١٠٨٨ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥ س ٢٤ ق ١٦٣ ص ٧٨١)

١٥ - اعتبرت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ استتبات التبغ أو زراعته محليا تهريبا معاقبا عليه ، وقد نصت المادة الثالثة من ذات القانون على أنه : «يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤول الى مصلحة الجمارك على النحو التالى : (أ) مائة وخمسون جنيها عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه تبغ . (ب) ... (ج) ... (د) خمسة جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه عن الشجيرات المنزوعة من الأرض سواء كانت كاملة النمو مورقة أو منزوعة الأوراق وكذلك ورق التبغ الأخضر» . لما كان ذلك ، وكان البين من نص المادة الثالثة سالفه البيان فى صريح عبارته وواضح دلالته أن الفقرة (أ) قد تناولت حالة ضبط التبغ مزروعا أو مستنبتا بينما عرضت الفقرة (د) لحالة ضبط التبغ منزوعا من الأرض ، وأن الشارع قد اتخذ من المساحة المزروعة أساسا لتقدير التعويض فى الحالة الأولى ، بينما اعتبر الوزن أساسا له فى الحالة الثانية . لما كان ما تقدم ، وكان المستفاد من نص الفقرة (أ) المشار إليها أن الشارع جعل المناط فى تقدير التعويض فى حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ فى ذاتها دون اعتبار للكمية المزروعة منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن شجيرات التبغ المضبوطة قد وجدت مزروعة فى مساحة فدان من الأرض ، فقد كان يتعين عليه أن يقضى بالتعويض على أساس هذه المساحة ولا ينال من ذلك أن تكون الشجيرات مزروعة أو مستنبتة تبغا على حدة أو ضمن زراعات أخرى ، وإذا خالف الحكم هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ٧٢٧ سنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/١١ س ٢٤ ق ١٩٦ ص ٩٤٧)

(والطعن رقم ٨٤٠ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢ س ٢٦ ق ١١٢ ص ٤٨٤)

١٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بالنص فى المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها فى حق الصانع ، فأنشأ نوعا من المسئولية الافتراضية مبنية على افتراض قانونى بتوافر القصد الجنائى لدى

الفاعل إذا كان صانعا ، فلا يستطيع هذا دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلى على ما يصنعه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن العينة أخذت من مصنع المطعون ضده الأول وأن تحليلها أورى أنها مخلوطة بمادة غريبة هي مادة أكسيد الحديد ، فإنه إذ بنى قضاءه على انتفاء القصد الجنائى لديه يكون مخطئا فى القانون .

(الطعن رقم ٦٧١ سنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ س ٢٤ ق ٢٠٥ ص ٩٨٤)

١٧ - إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت مما بأن لها من الاطلاع على أوراق قضية أخرى مماثلة من حيث نتيجة التحليل أن مادة أكسيد الحديد إنما تدخل فى مكونات الدخان فقد كان عليها أن تستجلى ذلك عن طريق سؤال المختص فنيا فى شأن العينة المأخوذة بالذات من الدخان موضوع التهمة فى الدعوى الماثلة وتستظهر سبب وجود تلك المادة فى الدخان وهل يرجع لفعل ايجابى يسأل الصانع عنه أو أن مرده لا دخل له فيه ولا تأثيم عليه ، أما وقد ركنت فى تكوين عقيدتها الى ما ثبت لها فى شأن تحليل عينة فى دعوى أخرى مع احتمال اختلاف العينتين حجما وصنعا ووقت أخذهما ، فإن ذلك مما لا يتفق وأصول الاستدلال بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٧١ سنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ س ٢٤ ق ٢٠٥ ص ٩٨٤)

١٨ - لما كان التعويض الذى تطالب به الطاعنة - مصلحة الجمارك - يعتبر - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى ولا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية ، والحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسئولين عن الحقوق المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدعوى المدنية قبلهم يكون سليما بما يضحى الطعن بالنسبة اليهم على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٦٧١ سنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ س ٢٤ ق ٢٠٥ ص ٩٨٤)

١٩ - يبين من استقراء نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣

بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - أن الشارع قد أبان في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المغشوش بأنه جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . وأبان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة ، بيد أن المشرع لم يفصح في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش ، واجتزأ في مجال بيان ما يعتبر من الغش على إعداد التبغ من الفضلات ، كما لم يفصح عن مقصوده بالخلط . ولما كان الشارع وقد أشار في ديباجة القانون الأخير إلى القانون الأول ولم يلغ كما ألغى غيره من قوانين آخر ألمع إليها في الديباجة نفسها ، فإنه يلزم الرجوع في تعريف مقصوده بكل من الغش والخلط إلى ذلك القانون الذي أشار إليه وأبقى عليه . وكانت الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده عرض للبيع دخانا (نشوقا) يحتوي على مادة غريبة (رمل) فإنه على النظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها أنها خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر - وليست غشا بأعداد مواد للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، ولا هي في حكم الغش بعرض دخان باسم غير صحيح ، أو بأعداده من الفضلات . وكان الخلط المؤثم الذي يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستنبت أو المزروع محليا والتبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشا بأعداده من الفضلات . ولما كان الدخان مثار الطعن لا يندرج في أي نوع منها وإنما هو دخان مسحوق لصناعة العطوس (نشوق) فإن جنوح الطاعة (مصلحة الجمارك) إلى تخطئه الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من رفض دعواها بالتعويض قولاً منها بأن الواقعة تعتبر تهريبا وفق المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، يكون قولاً غير سديد ، ويكون طعنهما متعين الرفض .

(الطعن رقم ٧٣٥ سنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ س ٢٤ ق ٢٠٦ ص ١٨٩)

- هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٣ ق بذات الجلسة والطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق بجلسته ١٩٧٤/٣/١٨ «لم ينشرا»

٢٠ - العبرة في تقديم التعويض إعمالاً لنص المادة ٢/٣ (ب) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ، بمجموع الكمية التي يدخل فيها التبغ المهرب وليس بالكمية المهربة وحدها . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن كمية الدخان الطرابلسي البالغ وزنها ٦٠٠ جرام دخلت في تصنيع علب الدخان المعسل المضبوطة والبالغ وزنها ستة كيلو جرامات وكانت المادة المشار إليها تنص على أنه « يحكم بتعويض مقداره عشرون جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته » فيكون التعويض الواجب أدائه لمصلحة الجمارك هو ١٢٠ جنيهاً لا ٢٠ جنيهاً كما ذهب إليه الحكم المطعون .

(الطعن رقم ٦٩٥ سنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ س ٢٤ ق ٢١٥ ص ١٠٣٦)

٢١ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه : « في جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة المواد موضوع الجريمة فإذا لم تضبط يحكم بما يعادل مثلي قيمتها » . وإذا كان الحكم قد أغفل أعمال هذه الفقرة ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٦٩٥ سنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ س ٢٤ ق ٢١٥ ص ١٠٣٦)

٢٢ - لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه « يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي : (أ) مائة وخمسون جنيهاً عن كل قيراط أو جز منه مزروع أو مستنبت فيه التبغ (ب) (ج) (د) خمسة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه من الشجيرات المنزوعة من الأرض سواء كانت كاملة النمو مورقة أو منزوعة الأوراق وكذلك ورقة التبغ الأخضر » .

لما كان ذلك ، وكان البين من نص المادة الثالثة سالف البيان في صريح عبارته وواضح دلالاته أن الفقرة (أ) قد تناولت حالة ضبط التبغ مزروعا أو مستنبتا بينما عرضت الفقرة (د) لحالة ضبط التبغ منزوعاً من الأرض وأن الشارع قد اتخذ من المساحة المزروعة أساساً لتقدير التعويض في الحالة الأولى ، بينما اعتبر الوزن أساساً له في الحالة الثانية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه

والمكمل بالحكم المطعون فيه وقد قضى بالزام الطاعن بتعويض قدره ٥١٣١٤ جنيها لم يبين أساس قضائه بالتعويض المساحة أم الوزن الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على وجه الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا - في شقه الخاص بالتعويض - بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة ومتى تقرر نقض الحكم وإعادة محاكمة الطاعن من جديد عن الشق الخاص بالتعويض فإن حسن سير العدالة يقتضى نقضه أيضا في شقه الجنائي حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى كاملة .

(الطعن رقم ٢٩٣ سنة ٤٨ ق . جلسة ١٩٧٨/١١/٥ س ٢٩ ق ١٥٧ ص ٧٧١)

٢٣ - الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المدافع عن الطاعن تقدم الى محكمة ثانى درجة بحافظتى مستندات تمسك في مذكرته - المصرح له بتقديمها - بدلالاتها على استحالة التمييز بين الدخان المستورد والدخان المستنبت محليا (لا باستعمال فحوص فنية معينة لم يقم معمل الدخان باجرائها على العينة المأخوذة من مصنعه مما لا يعتد معه بما انتهى اليه تقرير هذا المعمل من أن الدخان الأخضر الموجود بها من زراعة محلية ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي الصادر بالادانة لأسبابه دون أن يعرض لدفاع الطاعن ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته - لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها ، ولو أنه عنى ببحثه وتمحيصه وفحص المستندات التي ارتكز عليها بلوغا الى غاية الأمر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ولكنه إذ أسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة احاطت به والسطته حقه فإنه يكون مشوبا بالقصور ..

(الطعن رقم ٦٣٣ سنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٧٩/١١/٥ س ٣٠ ق ١٦٧ ص ٧٨٩)

٢٤ - لما كان القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ يتحقق بتعمد ارتكاب الفعل

المادى المكون لها وهو يدخل فى سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى تتأى عن رقابة محكمة النقض ، متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما تضمنه محضر ضبط الواقعة من أن الطاعن هو زارع المساحة التى ضبطت بها شجيرات الدخان ومن اعتراف الطاعن بمحضر الضبط ومما ورد بتقرير المعامل وهى كلها أدلة سائغة لها أصلها الصحيح فى الأوراق ويسوغ بها استظهار القصد الجنائى للجريمة التى دان الطاعن بها فإن النعى عليه باغفاله استظهار هذا القصد ردا على دفاع الطاعن بتخلفه يكون غير صحيح .

(الطعن رقم ٢٠٠٩ سنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٠/٣/٣ س ٣١ ق ٦١ ص ٣٢٢)

٢٥ - لما كانت الواقعة - كما أوردها الحكم المطعون فيه - أن المطعون ضده خلط دخانا بعسل بنسبة تزيد عن المسموح به طبقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ والقرارات الوزارية المنفذة له وكان المدعى بالحق المدنى - بصفته قد أسس دعواه على أن التعويض المطالب به مقرر فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى حين أن الخلط المؤثم الذى يعتبر تهريبا فى الفقرة الرابعة من المادة الثانية من هذا القانون الأخير وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك الذى يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستنبت أو المزروع محليا والتبغ السودانى والتبغ الليبي المعروف بالطرابلسى والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشا بأعداده من الفضلات وكان الطاعن لا يدعى أن الدخان موضوع الدعوى يندرج فى أى نوع منها فإن نعيه على الحكم أنه أغفل القضاء له بالتعويض استنادا إلى أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٩٠٤ سنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ س ٣١ ق ١٥١ ص ٧٨٤)

٢٦ - الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور وإذ كان البين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - المنطبق وحده

على الواقعة - أنه ليس فيها ما يعطى لمصلحة الجمارك الحق في الحصول على تعويض ما كما ان الطاعن لم يسند الى المطعون ضده عدم سداد الرسوم الجمركية على الأذخنة المضبوطة واقتصر في نعيه على ما جاء بتقرير التحليل من أنها خلطت بنسبة من العسل تزيد عما حدده القرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المنفذ للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ فإن تدخله في الدعوى ومطالبة المطعون ضده بتعويض عن الواقعة موضوع الاتهام يكون على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ٩٠٤ سنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ س ٣١ ق ١٥١ ص ٧٨٤)

تبليغ عن الجرائم

موجز القاعدة :

- عدم الاختصاص المكاني لأشأن له بواجب التبليغ عن الجرائم ، المادة ٢٦ أ ، ج .

القاعدة القانونية :

عدم الاختصاص المكاني لأشأن له بالاخلال بالواجب العام للتبليغ عن الجرائم ..
(الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ س ١٢ ص ٢٤١)

تجمهر وتظاهر

رقم القاعدة

الفصل الأول : تجمهر ٢٤ ١

الفصل الثاني : تظاهر ٢٦ ٢٥

موجز القواعد :

الفصل الأول

تجمهر

- دستورية قانون التجمهر رقم ١٠ سنة ١٩١٤ ٢

- انطباق أحكامه على التجمهر اطلاقاً ولو لم يكن موجهاً ضد الحكومة ١

- مناط تطبيق أحكام المادتين ١ و ٢ من قانون التجمهر ٣ - ٥
- عدم اشتراط حصول التجمهر في طريق أو محل عام وإنما يكفي أن يكون على مرأى من الناس ٦
- كفاية حصول التجمهر عرضاً ومن غير اتفاق سابق ٧
- شرط تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون التجمهر ٨
- لا محل للجدل في كون التجمهر الجنائي متوافراً أم لا متى استخلص الحكم أن بجمهراً غير مشروع وقع أعقاب تجمهر مشروع وكان الغرض منه الأخذ بالتأثر وارتكاب الجرائم ٩
- التجمهر . جواز توفره عرضاً من غير اتفاق سابق ١٠
- مساءلة الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب الجريمة بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر ١١
- مناط مسئولية المشتركين في التجمهر غير المشروع عن الجرائم التي وقعت حال حصوله تنفيذاً للغرض منه : إذا كانت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم يستقل بها أحد المتهمين لحسابه ، ويؤدي إليها السير الطبيعي للأمور بصرف النظر عن إسنادها إلى شخص بعينه . لازم ذلك . تدليل الحكم على توافر نية القتل في حق أحد المشتركين في تجمهر غير مشروع مما ينعطف حكمه على الباقيين ١٢-١٣-١٤
- شروط قيام التجمهر : أن يكون مؤلفاً من خمسة أشخاص على الأقل ، وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها مناط العقاب على التجمهر وتضامن المتجمهرين في المسئولية عما يقع من جرائم تنفيذاً للغرض منه : هو ثبوت علمهم بهذا الغرض ١٥
- جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين ٢ و ٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ . شروط قيامها : اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت نصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور . وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ، لا جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه

دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للآمور . وأن تقع جميعها حال التجمهر ١٦

- شرط تطبيق المادة ٢٤٣ عقوبات : توارد خواطر الجناه على الاعداء واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا الى ما تتجه اليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد ايقاع الأذى ١٧

شروط قيام التجمهر قانونا ؟ مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن من المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه : هو ثبوت علمهم بهذا الغرض ، وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للآمور ، وأن تقع جميعها حال التجمهر ١٨

- من غير المجدي النعى على الحكم إغفاله بيان عناصر اشتراك المتهمين في جريمتي التجمهر والاتفاق على ارتكاب القتل ، ما دام أنه أخذهم بجريمة الشروع في القتل المتيقنة في حقهم وأنزل عليهم عقوبتها ١٩

- شروط قيام جريمة التجمهر المؤثمة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ٢٠

- تقدير توافر قصد التجمهر . موضوعي . مثال لتسبيب سائغ في نفى قيامه ... ٢١

- جريمة التجمهر . أركانها . المادتان ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ . عدم اشتراط قيام اتفاق بين المتجمهرين لتوافرها . مثال ٢٢

- مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية الجنائية . ٢٣

- شروط قيام التجمهر : أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل ، وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ٢٤

مناط العقاب على التجمهر وتضامن المتجمهرين في المسؤولية عما يقع من جرائم تنفيذ للغرض منه : هو ثبوت علمهم بهذا الغرض ٢٥

الفصل الثانى

تظاهر

- عصيان المتظاهرين الأمر بالتفرق ركن جوهري من أركان جريمة المظاهرة المحظورة المنصوص عليها فى المادة ٣/١١ من القانون ١٤ سنة ١٩٢٣ ٢٥
- متى تتوافر جريمة مظاهرة وقيادتها ٢٦

القواعد القانونية :

الفصل الأول

تجمهر

- ١ - إن القول بعدم دستورية قانون التجمهر لأن هذا القانون صدر فى ظل الحماية البريطانية من سلطة غير شرعية ، وأن هذا القانون يتعارض مع الدستور الذى يكفل حرية الرأى والاجتماع والخطابة مردود بأن هذا القانون - كما تدل عليه ديباجته - قد صدر فى ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٤ من ولى الأمر الشرعى فى ذلك العهد وهو الخديوى الذى كان له حق التشريع بأن هذا القانون وإن صدر قبل دستور سنة ١٩٢٣ إلا أن هذا الدستور قد نص فى المادة ١٦٧ منه على أن «كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذاً بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور» - لما كان ذلك وكان الدستور الآنف الذكر وإن كفل فى المادتين ١٤ و ٢٠ منه حرية الرأى والاجتماع والخطابة ، إلا أنه جعل مناط هذه الحرية أن يكون فى حدود القانون ، لأن حرية الأعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة لجميع الأفراد إلا فى حدود احترام كل منهم لحريات غيره فمن حق المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمالها اعتداء على حريات الغير .
(جلسة ١٩٥٤/١/٥ طعن رقم ٩١٤ سنة ٢٢ ق)

- ٢ - ان قانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ليس فيه ما يمكن أن يستفاد منه أن يكون التجمهر موجهاً لشخصية الحكومة لمقاومتها أو للاحتجاج على أعمالها

بصفة عامة أو للاخلال بالأمن أو أن يكون من شأنه قلبها بل إن المادة الأولى منه تنطبق على المتجمهرين كلما لم يذعنوا للأمر الصادر لهم بالتفرق من رجال السلطة على أساس ما يرونه من أن التجمهر من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر ، وذلك حتى إذا لم يكن لدى المتجمهرين أي قصد إجرامي . كما أن المادة الثانية تعاقب على التجمهر الذي يحصل لأي غرض غير مشروع مما نص عليه فيها من ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح ، أو استعمال القوة والتهديد في التأثير على السلطات في أعمالها ، أو حرمان شخص من حرية العمل . فهذا القانون يعاقب على التجمهر اطلاقاً ولو لم يكن موجهاً ضد الحكومة . فيدخل تحت طائلته التجمهر الذي يحصل لمجرد مقاومة عمل معين من أعمال موظفيها . وبناءً على ذلك فإذا كان الثابت بالحكم أن المتجمهرين لم ينصاعوا للأمر الصادر لهم من حكامدار المديرية بالتفرق وأن نيتهم كانت مبيتة على تعطيل تنفيذ الأمر الصادر من تفتيش الري - بايقاف طلمبة وابور الري المملوك لأحدهم وأنهم في سبيل تنفيذ هذا الغرض استعملوا القوة والعنف مع مهندس الري ليحولوا بينه وبين الوصول الى الوابور للقيام بالمهمة التي كان مكلفاً بها ، فإن معاقبتهم بمقتضى هذا القانون تكون صحيحة .

(جلسة ١٩٤٠/١١/١٨ طعن رقم ١٨٦٤ سنة ١٠ ق)

٣ - كل تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ولو حصل بغير قصد سيء محظور بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ متى كان من شأنه أنه يجعل السلم العام في خطر . ويجب على المتجمهرين التفرق متى أمرهم البوليس بذلك فإذا عصوا أمره بالتفرق فقد حقت على كل منهم العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون ؛ فإذا ثبت أن المتهمين تجمهروا للاجرام فالمادة الثانية من ذلك القانون تنطبق هي أيضاً عليهم ؛ ثم إذا ثبت كذلك أنهم تعدوا على رجال البوليس وأتلفوا أموالاً ثابتة أو منقولة غير مملوكة لهم فهذا يجعل المادة الثالثة من ذلك القانون واجبة التطبيق مع المادتين ١١٨ و ٣١٦ عقوبات .

(جلسة ١٩٣٠/١/٢٠ طعن رقم ٢١٩٨ سنة ٢ ق)

٤ - أنه للعقاب بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاصة بالتجمهر يكفي أن يكون التجمهر بقصد ارتكاب جريمة من الجرائم وأن يكون

المشتركون فيه عالمين بذلك فلا يلزم اذن أن يكون التجمهر من شأنه تكدير السلم أو أن يكون قد صدر للمتجمهرين أمر بالتفوق ولم يتفرقوا .

(جلسة ١٩٢٩/١٢/٢٥ طعن رقم ٧١ سنة ١٠ ق)

٥ - القانون لا يشترط للعقاب في جريمة التجمهر سبق صدور أمر من رجال السلطة العامة للمتجمهرين بالتفرق متى كان الغرض من التجمهر ارتكاب الجرائم .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١ طعن رقم ١٨٨٨ سنة ١٨ ق)

٦ - لا يجب للعقاب على التجمهر أن يكون حصوله في طريق أو محل عام وإنما يجب فقط أن يكون على مرأى من الناس ولو لم يكن في ذات الطريق أو المحل العام : فإذا حصل التجمهر في حقل على مقربة من الطرق العمومية معرضا لأنظار المارة فقد حق العقاب على المتجمهرين . والقول بأنه يجب للعقاب على التجمهر أن يكون علنيا أن صح الأخذ به في تخصيص النص الذي جاء في القانون عاما مطلقا وعلى غرار القوانين الأجنبية التي أخذ عنها والتي لا تعرف هذا القيد فلا يمكن أن يكون القائل به قد قصد أن العلانية لا تكون إلا إذا كان التجمع في ذات الطريق أو المحل العام . وإنما القصد أن يحصل التجمع في أي مكان يمكن الناس أن يروا المتجمعين فيه فينزعجوا ، أو يمكن العامة بمجرد مشيئتهم أن - ينضموا اليهم فيزداد خطره على السلم العام ، إذ الشخص في زمرة المتجمهرين ، يختلف عنه خارج التجمهر ، من حيث استهتاره بالمسئولية وانقياده الى أهواء الغير . أما القول بغير ذلك فإنما يؤدي الى تعطيل حكم القانون ، إذ بناء عليه يكفي للافلات من العقاب أن يعمل المتجمهرون على أن يكون تجمعهم في غير الطريق العام ولو على قيد شبر منه ، وهذا لا يمكن قوله لا في العقل ولا في القانون

(جلسة ١٩٤٣/٦/٧ طعن رقم ١٣٦٦ سنة ١٣ ق)

٧ - ان التجمع قد يكون بريئا مسموحا به في بدء تكوينه ثم ينقلب الى تجمهر معاقب عليه . ويكفي حصول التجمهر عرضا ومن غير اتفاق سابق لاستحقاق المتجمهرين للعقاب .

(جلسة ١٩٤٤/١٠/١٦ رقم طعن ٩٤٧ سنة ١٤ ق)

٨ - إن الفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر قد نصت على أنه «إذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر فجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائيا بصفاتهم شركاء إذ اثبت علمهم بالغرض المنكور» ، فيجب لأخذ المشتركين في التجمهر بهذه المادة ، فضلا عن ثبوت علمهم بالغرض الممنوع ووقوع الجريمة أثناء اشتراكهم في التجمهر ، أن يثبت أن وقوعها كان بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر ، فإن كانت وقعت تنفيذا لقصد آخر سواء أكان بيته مقارفا أم كان قد نبت عند أحد المتجمهرين فجأة فلا يسأل عنها باقي المشتركين في التجمهر ، كما لا يسألون عنها إذا ارتكبها مقارفا بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر في رأيه متى تبين أن الالتجاء اليها لتنفيذ ذلك الغرض كان بعيدا عن المألوف الذي يصح أن يفترض معه أن غيره من المشتركين في التجمهر قد توقعوه بحيث تصح لذلك محاسبتهم عليه باعتباره من النتائج المحتملة من الاشتراك في تجمهر محظور عن ارادة وعلم بغرضه . فإذا كان الحكم قد أثبت أن الاحتشاد كان أول أمره مظاهرة سارت لمناسبة معينة (يوم الاضراب من أجل عرب فلسطين) فتصدى لها البوليس بالتفريق والمطاردة فتخلفت عنها شرائم أفلتت من المطاردة وسارت في جهات مختلفة وقام أفراد من بعض الشرائم باتلاف المحلات أو اختلاس ما فيها فلا تكون هذه الواقعة محلا لتطبيق المادة ٣ من قانون التجمهر ، إذ لا يمكن ربط هذه الشرائم المتفرقة بقله المظاهرة ولا ربط ما وقع من حوادث الاتلاف والسرقة بالغرض الذي قامت من أجله قبل تفريقها أو تشتيتها ولا يكفي لمحاسبة المتهم عن النهب أن يثبت أنه ارتكب اتلافا في أعقاب المظاهرة ما دام لم يثبت أنه كان ضمن شرنمة معينة من تلك الشرائم التي اتخذت الاجرام السافر غرضا لها وأن ما حصل من الاتلاف والسرقة كان بقصد تنفيذ هذا الغرض الاجرامى .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٢ طعن رقم ١٨٩٠ سنة ١٦ ق)

٩ - متى استخلصت المحكمة أن تجمهرا غير مشروع وعلى رأسه الطاعنان وقع في أعقاب التجمع المشروع للانتخاب ، وكان الغرض من ذلك التجمهر هو الأخذ بالنار وارتكاب الجرائم وأن الطاعنين كانا يعلمان الغرض من ذلك التجمهر وأن المتجمهرين في سبيل تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر اقتحموا باب

المدرسة بعد أن كسروا واعتدوا على رجال الضبط الذين وقفوا في سبيلهم ثم اقتحموا حجرة الانتخاب وقتلوا المجنى عليه ووقع هذا القتل تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر . فالجدل في كون التجمهر الجنائي متوافرا أم لا ، لا محل له .

(جلسة ١٩٥١/٥/٢١ طعن رقم ٢٣٨ سنة ٢١ ق)

١٠ - ان التجمع - وان كان بريئا في بدء تكوينه - إلا أنه قد يقع فيه ما يجعله مهددا للسلم العام فيأمر رجال السلطة بتفريقه ، ففي هذه الحالة ينقلب الى تجمهر معاقب عليه ويكفى في حكم القانون حصول التجمهر ولو عرضا من غير اتفاق سابق - وكل من بلغه الأمر من المتجمهرين بالتفرقة ورفض طاعته أو لم يعمل به يكون مستحقا للعقاب .

(الطعن رقم ٣٧٥ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٢ س ٨ ص ٨٠٣)

١١ - مسئولية الجريمة التي تقع بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر لا يتحملها جنائيا إلا الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكابها .

(الطعن رقم ١٢٥٥ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/٣ س ٩ ص ٢٠٩)

١٢ - لا يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين ، ذلك أن التجمع وان كان بريئا في بدء تكوينه إلا أنه قد يطرأ عليه ما يجعله معاقبا عليه عندما تتجه نية المشتركين فيه إلى تحقيق الغرض الاجرامى الذى يهدفون إليه مع علمهم بذلك .

(الطعن رقم ١٧٩١ سنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ص ١٤٨)

١٣ - إذا دلل الحكم تدليلا سليما على اشتراك المتهمين في التجمهر غير المشروع الذى يزيد أفراداه على خمسة أشخاص واتجاه غرضهم الى مقارفة الجرائم التى وقعت لهذا الغرض ، وقد جمعتهم نية الاعتداء وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وكانت تلك الجرائم نتيجة نشاط اجرامى من طبيعة واحدة - ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدى اليها السير الطبيعى للأمور وقد وقعت جميعها حال التجمهر ، فإن هذا البيان تتوافر به

جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .

(الطعن رقم ١٧٩١ سنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ص ١٤٨)

١٤ - تدليل الحكم على توافر نية القتل في حق أحد المشتركين في التجمهر غير المشروع كما هي معرفة به في القانون مما ينعطف حكمه على كل من اشترك في هذا التجمهر مع علمه بالغرض منه بصرف النظر عن مقارفته هذا الفعل بالذات أو عدم مقارفته - ما دام الحكم قد دلل تدليلا سليما على توافر أركان التجمهر في حق المتجمهرين جميعا .

(الطعن رقم ١٧٩١ سنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ص ١٤٨)

١٥ - حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ شروط قيام التجمهر قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وأن مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض . وما دامت المحكمة قد خلصت - في حدود سلطتها التقديرية - الى عدم قيام الدليل على توافر العناصر القانونية لجريمة التجمهر ، واستندت في ذلك الى أن المجنى عليه الأول أصيب قبل اكتمال النصاب العددي اللازم لتوافر حالة التجمهر ، وأن من قدم بعد ذلك من الأهلين إنما كان مدفوعا بعامل الفضول وحب الاستطلاع دون أن يتوافر الدليل على أن حضورهم كان مقرونا بأي غرض غير مشروع مما تنص المادة الثانية من قانون التجمهر على وجوب توافره وعلم المتجمهرين به أو قيام التوافق بينهم على تنفيذه ، فإن ما انتهى اليه الحكم في هذا الصدد يكون صحيحا .

(الطعن رقم ٢١١٠ سنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٢/٤ س ١٤ ص ٧٢)

١٦ - يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون

رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ - اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص الى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض ، وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ، ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي اليها السير الطبيعي للأمور ، وقد وقعت جميعها حال التجمهر . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر هذه العناصر الجوهرية في حق الطاعنين ، وكان ما أورده في مجموعته لا يكشف عن توافرها ، فإنه يكون مشوبا بالقصور ، مما يعيبه ويوجب نقضه بالنسبة لهم .

(الطعن رقم ٢٨٣٥ سنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ س ١٤ ص ٤٩٦)

١٧ - ان كل ما تتطلبه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات هو توارد خواطر الجناه على الاعتداء واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا الى ما تتجه اليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد ايقاع الأذى وفقا لما عبرت عنه المذكرة الايضاحية لمشروع قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣٧ .

(الطعن رقم ١٧١١ سنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٢ س ١٥ ص ٨٥٧)

١٨ - حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر شروط قيام التجمهر قانونا في أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة والتهديد باستعمالها . ومناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض . فيشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين سالفتي الذكر اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص الى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة ، نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها أحد

المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمور ، وقد وقعت جميعها حال التجمهر .

(الطعن رقم ٨٣٢ سنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/٩ س ١٧ ق ١٠٦ ص ٥٩٥)

١٩ - من غير المجدى النعى على الحكم إغفاله بيان عناصر اشتراك المتهمين فى جريمتى التجمهر والاتفاق على ارتكاب القتل ما دام أن الثابت من الأدلة التى أوردها أن القدر المتيقن فى حقهم هو أن كلا منهم شرع فى قتل المجنى عليهم : وكانت العقوبة المقررة بها وهى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة مبررة لتلك الجريمة .

(الطعن رقم ١٢٢٣ سنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٠/٢ س ١٨ ق ١٨٢ ص ٩٠٤)

٢٠ - يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص الى مقارفة الجرائم التى وقعت تنفيذا لهذا الغرض ، وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم وأن تكون الجرائم التى ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط اجرامى من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمور وقد وقعت جميعا حال التجمهر .

(الطعن رقم ٣٣٨ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٣ ق ١٦٣ ص ٧٢٤)

٢١ - متى كانت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية قد خلصت الى عدم قيام الدليل على توافر قصد التجمهر لدى المطعون ضدهم الثمانية الأول إذ أثبتت أن وجودهم بمكان الحادث لم يحصل لأى غرض غير مشروع وعللته بأدلة سائغة ، فلا يكون للطاعنين بعد ذلك أن يصادرا المحكمة فى معتقدها .

(الطعن رقم ٣٣٨ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٣ ق ١٦٣ ص ٧٢٤)

٢٢ - حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ - بشأن التجمهر - شروط قيام التجمهر قانونا فى أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص

على الأقل وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها . ولما كان يشترط إذن لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون سالف البيان اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص الى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط اجرامى من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدى اليها السير الطبيعى للأمور وقد وقعت جميعها حال التجمهر ، ولا يشترط لتوافر جريمة التجمهر وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين إذ أن التجمع قد يبدأ بريئا ثم يطرأ عليه ما يجعله معاقبا عليه تتجه نية المشتركين فيه الى تحقيق الغرض الاجرامى الذى يهدفون اليه مع علمهم بذلك . ولما كان الحكم قد دلل بوضوح على توافر العناصر الجوهرية السالف بيانها فى حق الطاعنين وكان ما أورده الحكم فى مجموعته ينبىء بجلاء على ثبوتها فى حقهم ، وكانت دلالة ما استظهره الحكم فى مدوناته كافية لبيان أركان جريمة التجمهر على ما هى معرفة به فى القانون ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ فى شيء ، وإذا كان ما أورده المحكمة فى حكمها يستفاد منه الرد على ما أثاره الدفاع بدعوى عدم توافر الجريمة فى حق الطاعنين ، فإن النعى عليها بقالة القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٨٠٩ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/٩ س ٢٣ ق ٢٢٥ ص ١٠١٥)

٢٣ - مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين فى المسؤولية عن الجرائم التى تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض .

(الطعن رقم ٨٠٩ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/٩ س ٢٣ ق ٢٢٥ ص ١٠١٥)

٢٤ - متى كانت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ فى شأن التجمهر حددتا شروط قيام التجمهر قانونا فى أن يكون مؤلفا من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ

القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات فى أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها وأن مناط العقاب على التجمهر وشرط تضامن المتجمهرين فى المسئولية عن الجرائم التى تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض ، وكان يشترط إذن لقيام جريمة التجمهر المؤتم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون سالف البيان اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص الى مقارفة الجرائم التى وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التى ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط اجرامى من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يودى اليها السير الطبيعى للأمور وقد وقعت جميعها حال التجمهر . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بوضوح على توافر تلك العناصر الجوهرية السالف بيانها فى حق الطاعنين - واخرين - وكان ما أورده الحكم فى مجموعته ينبىء بجلاء عن ثبوتها فى حقهما وكانت دلالة ما استظهره الحكم فى مدوناتهما على نحو ما سلف كافية لبيان أركان التجمهر على ما هو معرف به فى القانون وعلى ثبوتها فى حق الطاعنين وإذ ما كانت جنابة السرقة باكراه التى دانهما الحكم بها بوصفها الجريمة ذات العقوبة الأشد إعمالا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد وقعت نتيجة نشاط اجرامى من طبيعة واحدة وحال التجمهر ولم يستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه وكان وقوعها يقصد بتنفيذ الغرض من التجمهر ولم تقع تنفيذا لقصد سواه ولم يكن الالتجاء اليها بعيدا عن المألوف الذى يصح أن يفترض معه أن غيره من المشتركين فى التجمهر قد توقعوه بحيث تسوغ محاسبتهم عليه باعتباره من النتائج المحتملة من الاشتراك فى تجمهر محظور عن ارادة وعلم بغرضه وكان لا تثريب على الحكم إن هو ربط جنابة السرقة باكراه تلك بالغرض الذى قام من أجله هذا الحشد واجتمع افراده متجمهرين لتنفيذ مقتضاه . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون وما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد إنما ينحل الى منازعة موضوعية فى العناصر السائغة التى اشتقت منها المحكمة معتقدها فى الدعوى ويرتد فى حقيقته الى جدل موضوعى فى تقديرها للأدلة المقبولة التى أوردها وفى مبلغ اطمئنانها اليها وهو ما لا يجوز مصادرة المحكمة فى عقيدتها بشأنه ولا الخوض

فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٣٠٢ سنة ٤٩ ق . جلسة ١٩٨٠/٤/٩ س ٣١ ق ٩١ ص ٤٨٧)

الفصل الثانى

تظاهر

٢٥ - التنبيه على المتظاهرين بالتفرق وعصيانهم هذا الأمر هو ركن جوهري من أركان جريمة المظاهرة المحظورة كما هو مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ . فإذا كانت الوقائع المثبتة بالحكم الصادر بالادانة لا تفيد حصول هذا التنبيه تعين نقض هذا الحكم وتبرئة المتهم .

(جلسة ١٩٣٢/٣/١٤ طعن رقم ١١٩٩ سنة ٢ ق)

٢٦ - يكفى تسبباً للحكم القاضى بادانة المتهم فى جريمة تنظيم مظاهرة وقيادتها قوله « إن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال الشهود الذين أجمعوا على أنه كان يقود المظاهرة ولم يمثل لأوامر رجال الحفظ الصادرة له بالتفرق » فإن فى ذلك البيان ما يدل على ثبوت توافر أركان الجريمة التى أدين المتهم فيها .

(جلسة ١٩٣٩/١٢/٤ طعن رقم ٦ سنة ١٠ ق)

تجديد اجبارى

موجز القواعد :

- الاخطارات الخاصة بالاعفاءات من القرعة العسكرية السابقة على صدور القرار رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . عدم زوال الصفة الرسمية عنها ١
- جريمة المادة ٥٥ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية توفرها دون اشتراط حصول الاعلان ٢
- حذف القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ حظر وقف التنفيذ الوارد بنص المادة ٦٦ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ . حصول الواقعة ظل القانون ٦١ لسنة ١٩٦٢ . تطبيق الحكم القاعدة العامة فى إيقاف التنفيذ المقررة

بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ عقوبات . لا مخالفة للقانون ٣

- حظر المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية المعدل استبقاء أى عامل من المواطنين سنه ما بين الحادية والعشرين والثلاثين دون تقديم إحدى الشهادات المبينة في المادة ٦٤ منه ٤

- تقدير المهلة التي تمنح للعامل من غير خريجى الجامعات والأزهر والمعاهد العليا لتقديم الشهادة المنصوص عليها في المادة ٦٤ من قانون الخدمة العسكرية . موضوعى ٥

- استخدام أى مواطن فيما بين الحادية والعشرين والثلاثين من العمر فى أى عمل أو وظيفة . شرطه ؟ ٦

- دخول العقوبة المقضى بها عن التهمتين المسندتين للمتهم فى حدود العقوبة المقررة لاجتماعهما . عدم جدوى النعى على الحكم خطؤه فى التهمة الأخرى ٧

- جريمة التخلف عن التجنيد . طبيعتها : جريمة مستمرة استمرارا متجددا . بقاء حق الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين ٨

- دلالة عبارات الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٨ سنة ١٩٥٨ والفقرة الثالثة من المادة ٧١ وما جاء بالمذكرة الايضاحية عن تعديل النص الأول أن جريمة عدم التقدم للجهة الادارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد جريمة مستمرة استمرارا متجددا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين . علة ذلك ؟ أخذاً بمقومات الجريمة السلبية التي تتجدد بتداخل إرادة الجانى تداخلا متتابعاً وإيجابياً وللتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى الذى أطال الشارع مداه للحكمة التشريعية الواردة بالمذكرة الايضاحية حتى يبادر كل من يطلب للخدمة العسكرية بتقديم نفسه حتى لا يكون الشخص الفار فى مركز أحسن ممن يسعى الى تقديم نفسه قبل انتهاء السن التي لا يجوز أن يطلب فيها الخدمة ٩

- جريمة التخلف عن التجنيد حتى بلوغ سن الثلاثين . من الجرائم المستمرة . المدة المسقطه للدعوى الجنائية عنها . بدؤها عند بلوغ المتخلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال . احتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم سن

الثلاثين . رغم سريان هذين التعديلين فى حقه . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب النقض والاحالة . ما دام الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى ... ١٠

راجع أيضا : خدمة عسكرية :

القواعد القانونية :

١ - إن المادة ٧٧ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ أبقت الاعفاءات من القرعة العسكرية السابقة على صدوره قائمة ولا تزول الصفة الرسمية عن الاخطارات الخاصة بها .

(الطعن رقم ١٣٣٨ سنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٧ س ٨ ص ٧)

٢ - قضت المادة ٦٩ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ - فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية - بمعاقبة من خالف أحكام المادة ٥٥ بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٦٨ ، ولم تشترط للعقاب حصول الاعلان - خلافا لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه - لما كان ذلك ، وكانت الحاجة قد دعت الى سن هذا الحكم - كما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون «لما لوحظ من كثرة عدد المتخلفين عن أداء الخدمة الالزامية وغالبيتهم من ذوى المهن الذين ينتشرون فى البلاد دون أن تربطهم المهنة بمكان أو بلد معين» ، مما يمتنع معه القول بوجوب الاعلان فى خصوص هذه الحالة وكان الحكم المطعون فيه قد أوجب للعقاب شرطا لم يتطلبه القانون ، وقضى بالبراءة استنادا الى تخلفه - والحال أنه غير لازم - فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٦٥ سنة ١٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٩ س ١٠ ص ٦٣٦)

٣ - يبين من الرجوع الى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية - الذى تمت الواقعة وصدر الحكم المطعون فيه فى ظله - أنه حذف حظر وقف التنفيذ الوارد بنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ - الذى أعمله الحكم المطعون فيه فى حق المطعون ضده - ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه حين طبق القاعدة العامة فى ايقاف التنفيذ

المقررة بالمادتين ٥٥، ٥٦ من قانون العقوبات لا يكون قد خالف القانون .
(الطعن رقم ١٩٢٤ سنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٢/٢١ س ١٧ ق ٢٩ ص ١٦٣)

٤ - مقتضى نص المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٩٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدلة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ ، أن استبقاء أى عامل يبلغ سنه ما بين الحادية والعشرين وبين الثلاثين دون أن يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها فى المادة ٦٤ منه ، محظور .

(الطعن رقم ١٩٠٧ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٢ ص ١٠٨٦)

٥ - لم يحدد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية أمدا معينا يقدم فيه العامل الشهادة المنصوص عليها فى المادة ٦٤ منه ، ومن ثم فإن تقدير المهلة التى تمنح له مما يدخل فى تقدير محكمة الموضوع بغير معقب ، ولا محل للتحدى بأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ بمنح خريجى الجامعات والأزهر والمعاهد العليا مهلة لا تجاوز سنة لتقديم الشهادة المذكورة ، لأن أحكامه لا تسرى إلا على هؤلاء الخريجين .

(الطعن رقم ١٩٠٧ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٢ ص ١٠٨٦)

٦ - لم يفرق القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية بين من يشتغل بعمل دائم أو عمل موسمى ، ذلك بأن المادة ٥٨ منه قد حظرت استخدام أى مواطن فيما بين الحادية والعشرين والثلاثين من العمر ما لم يقدم إحدى الشهادات المنصوص عليها فى المادة ٦٤ من ذات القانون ، وهو حظر عام لا محل لتخصيصه بعمل دون آخر أو وظيفة دون أخرى .

(الطعن رقم ١٩٠٧ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٢ ص ١٠٨٦)

٧ - إذا كان البين من مدونات الحكم أنه قضى بإدانة المتهم عن التهمتين

المسندتين إليه وهما استخدامه عاملا يتراوح عمره بين الحادية والعشرين والثلاثين دون أن يكون حاصلًا على شهادة معاملة عسكرية واستبقاؤه هذا العامل في عمله رغم عدم حصوله على تلك الشهادة ، وأوقع عليه عقوبة واحدة تطبيقًا للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لارتباطهما وكانت هذه العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة موضوع التهمة الثانية وهي عقوبة مساوية لعقوبة الجريمة موضوع التهمة الأولى ، فإن مصلحة المتهم في هذه الحالة تكون منتفية ويكون ما يثيره من جدل عن استخدام العامل في الشركة إدارته قبل أن يعمل مديرا لها لا جدوى منه ، وبالتالي لا محل لبحث إن كان هو الذي ألحق العامل بالعمل في المحلج إبان إدارته له أم لا .

(الطعن رقم ١٩٠٧ سنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٢ ص ١٠٨٦)

٨ - إن دلالة عبارات نصوص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ والفقرة الثالثة من المادة ٧١ من القانون المذكور ، وما جاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقًا على تعديل النص الأول هي أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لتحويل الفرد لأحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارًا متجددًا بيبقى حتى رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين وذلك أخذًا من جهة بمقومات هذه الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتدخل إرادة الجاني تداخلًا متتابعًا ، وإيجابيًا من جهة أخرى للتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى الذي أطال الشارع مداه وللحكمة التشريعية التي وردت في المذكرة الإيضاحية وهي حتى يبادر كل من يطلب للخدمة العسكرية والوطنية إلى تقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص الفار من الخدمة العسكرية في مركز أحسن من هذا الذي يسعى إلى تقديم نفسه قبل انتهاء السن الذي لا يجوز أن يطلب فيها للخدمة العسكرية والوطنية ، فيظل الفرد مرتكبًا للجريمة في كل وقت لم يتقدم فيه للتجنيد حتى يبلغ الثانية والأربعين من سنه ثم تبدأ في السقوط .

(الطعن رقم ١٨٩٣ سنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ق ٥٤ ص ٢١٨)

٩ - تنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة

بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ على أنه « لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية على الملزمين بالخدمة الإلزامية إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين » وتنص الفقرة الثالثة من المادة ٧١ على أنه : « .. ويجوز إذا كان الشخص لائقا للخدمة بعد أدائه العقوبة تجنيده فور أدائها بناء على طلب إدارة التجنيد » . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن دلالة عبارات النصوص المتقدمة وما جاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقا على تعديل النص الأول ، هي أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا متجددا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين ، وذلك أخذا من جهة بمقومات هذه الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد يتداخل إرادة الجاني تداخلا متتابعًا وإيجابيًا ومن جهة أخرى للتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى الذي أطال الشارع مداه وللحكمة التشريعية التي وردت في المذكرة الإيضاحية وهي حتى يبادر كل من يطلب للخدمة العسكرية والوطنية الى تقديم نفسه وحتى لا يكون الشخص الفار من الخدمة العسكرية في مركز أحسن من هذا الذي يسعى الى تقديم نفسه قبل انتهاء السن الذي لا يجوز أن يطلب فيها للخدمة العسكرية والوطنية ، فيظل الفرد مرتكبًا للجريمة في كل وقت لم يتقدم فيه للتجنيد حتى يبلغ الثانية والأربعين من سنه ، ثم تبدأ في السقوط وتقع الجريمة تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته .

(الطعن رقم ١١٦٤ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١١/٥ س ٢٣ ق ٢٦١ ص ١١٥١)

١٠ - من المقرر أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا متجددا وتقع تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته . وقد كان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية بنص في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ على أن المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية في جرائم التخلف عن التجنيد لا تبدأ إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثلاثين إلا أن الشارع أصدر القانون رقم ٩ سنة ١٩٥٨ في شأن تعديل بعض مواد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وأصبح النص المعدل للفقرة الثانية من المادة ٧٤ كالآتي : « لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية على الملزمين بالخدمة الإلزامية

إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين» . ولما كان الثابت - على ما حصله الحكم المطعون فيه - أن بلوغ المطعون ضده سن الثلاثين واكتمال الثلاث سنوات المسقطه للدعوى الجنائية في الجرح - وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ قبل تعديلها بعد - صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ومن ثم فإنه يسرى في شأنه التعديل الذي أدخله هذا القانون ولا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية إلا منذ بلوغه سن الثانية والأربعين . ولما كان القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ قد رفع السن التي يبدأ منها احتساب المدة المسقطه للدعوى الى السابعة والأربعين وكان صدوره قبل أن يبدأ سريان المدة المسقطه للدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وقبل اكتمال هذه المدة فإنه يسرى بالتالى في حقه . ومن ثم لا تبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية إلا من تاريخ بلوغه سن السابعة والأربعين الذي لم يحل بعد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد احتسب مدة الثلاثين خلافا للأحكام المتقدمة ، فإنه يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاخالة .

(الطعن رقم ١٨٣ سنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٥/٧ س ٢٤ ق ١٢٤ ص ٦١٠)

راجع أيضا : الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٢ ق . س ٢٣ ع ٣ ص ١١٥١ .

تحريض على الفسق والفجور

راجع : دعارة

تحريض على الطعن طائفة من الناس

موجز القواعد :

- متى يتوفر القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في السادة ١٧٦ عقوبات
- متى تتحقق العلانية في الجريمة

القواعد القانونية :

- ١ - بحسب الحكم أن يثبت على المتهم كتابة المقال الإمتضمن للتحريض والاثارة

وتقديمه للنشر ثم حصول النشر فعلا ليكون ذلك بذاته شاهدا على قيام القصد الجنائي لديه . إذ القانون يكتفى في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٧٦ عقوبات بالقصد الجنائي العام الذي يستفاد من اتيان الفعل المادى المكون للجريمة عن علم واختيار ، ولا يشترط أن يقصد المتهم الى تكدير السلم العمومى بل يكفى أن يكون ذلك من شأن التحريض الذى صدر منه .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢١ طعن رقم ٤٣ سنة ١٧ ق)

٢ - إن من عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات أن يقع التحريض بإحدى طرق العلانية المذكورة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات . وليس من أركان هذه الجريمة وقوع جنائية أو جنحة بالفعل .

(جلسة ١٩٥٤/٤/١٢ طعن رقم ٤٤ سنة ٢٢ ق)

٣ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات تتطلب تحقيق العلانية بإحدى الطرق المبيئة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على خلاف ما يتطلبه القانون لقيام جريمة الترويج والتجنيد من الاكتفاء بمخاطبة شخص واحد أو فى جمعية خاصة أو فى مكان خاص .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٨ طعن رقم ١٦١ سنة ٢٤ ق)

تحريض على قلب نظام الحكم

موجز القواعد :

- ١ - معنى الحكومة
- ١ - معنى الحكومة
- ٢ - المقصود بعبارة «نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى»
- ٣ - متى يتوفر عنصر الجريمة المادى والأدب ؟
- ٨ - ٤ - أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢/٧٤ عقوبات
- ٩ - الشروع فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢/٧٤ عقوبات
- ١٠ - صورة واقعة يتوفر معها جريمة التحريض والترويج

القواعد القانونية :

١ - الحكومة (Gouvernement) فى ماهيتها القانونية هى السيادة فى مظهرها العملى (de souveraineté mise en œuvre) أى السيادة فعالة مجرية ما تقتضيه طبيعتها من تحقيق سلطانها فى الناس ، فكل الضوابط والأحكام الكلية التى تحدد سير السيادة فى تحقيق سلطانها فى الناس هى التى يتكون منها فى مجموعها معنى الحكومة . وتلك الضوابط والأحكام متغيرة متقلبة على صور ووجوه شتى فكلما تحددت فى بلد على أى وجه من الوجوه وبأى كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقررة لذلك البلد هى ذلك الوجه المحدد ، وأطلق على ذلك الوجه أنه نظام الحكومة المقرر . والدساتير هى الوثائق الأساسية التى تتكفل ببيان ذلك النظام وتقريره ، وهى لا غرض من وضعها إلا هذا البيان والتقرير ، فكل ما ورد فيها مما عدا بيان السيادة من جهة مصدرها ومستقرها ومستودعها هو نظام الحكومة المقرر ، حتى الحقوق المدنية العامة التى تقرر عادة فى أوائل الدساتير ليست على التحقيق إلا ضوابط تحدد مدى السيادة وإلى أى حد يجب وقوف سلطانها .

(جلسة ١٩٣٢/٣/١٤ طعن رقم ٦٦ سنة ٢ ق)

٢ - إن عبارة «نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى» الواردة فى المادة ١٥١ المعدلة من قانون العقوبات كما تصدق لغة على نظام الحكم فى نوعه أى فى أساسه الإجمالى المقرر بالمادة الأولى من الدستور من أن حكومة مصر تكون ملكية . وراثية . نيابية تصدق لغة أيضا على هذا النظام فى صورته التفصيلية المقررة بباقى مواد الدستور .

(جلسة ١٩٣٢/٣/١٤ طعن رقم ٦٦ سنة ٢ ق)

٣ - ان الشارع إذ نص فى الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من قانون العقوبات على عقاب من يحرض بطريقة من طرق العلانية على «قلب نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى أو على كراهته أو الازدراء به» إنما عنى الطعن الذى يكون المقصود به تعريض الدستور وكل ما كان الدستور مصدرا له من النظم الأساسية المختلفة المرسومة فيه لضبط شئون الحكم فى البلاد وتحديد وإدارتها وإلى ما أراد حمايتها منه وهو الحض على قلبها أو كراهيتها أو الازدراء بها . ولم يعن

الطعن في حكومة بعينها أو وزارة بذاتها أو حكام باشخاصهم إذ أن القانون - قد حرر لحماية هؤلاء من الطعن فيهم عقوبات خاصة في نصوص خاصة لا تنطبق على النظم الدستورية التي هي باعتبارها ذوات معنوية بحثا تحتاج لحمايتها الى نص خاص بها هو الذي وردت به المادة المذكورة كما هو مدلول عليه بمعناها لغة وبمفهومها فقها وبما هو مستفاد من مذكرتها - الايضاحية في جملتها . وإذا كان القانون لا يتطلب في عبارات التحريض عن كراهية نظام الحكومة أن تكون على صورة معينة لا تقع الجريمة إلا بها فإنه لا نزاع في أنه يجب على كل حال - لكي يتوافر في الجريمة عنصراها المادى والأدبى - أن تكون العبارات من شأنها أن تؤدي الى ما نهى القانون عنه من ذلك التحريض وأن تتوجه نية من صدرت عنه الى تحقيق ذلك من ورائها . ثم أنه إذا جاز أن يكون الطعن المعنى في هذه المادة موجهها في الظاهر الى هيئة معينة أو أشخاص معينين ومسددافى الواقع الى ذات النظام للنيل منه إلا أنه يشترط للقول بذلك أن يكون هذا مستفادا من العبارات في ذاتها على حسب المقصود منها .

(جلس ١٣/٥/١٩٤٠ طعن رقم ٩٩١ سنة ١٠ ق)

٤ - ان التعديل الذى أدخل على المادة ١٥١ ع بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ قد غير حكم الفقرة الثانية منها تغييرا جوهريا إذ فضلا عن أنه أدمج الفقرة الثانية بالفقرة الثالثة من المادة فإنه أدخل على الجريمة التى كانت تعاقب عليها الفقرة الثانية قيودا حدثت من واسع مداها . فبعد أن كان النص القديم يعاقب على مجرد «نشر الأفكار الثورية المغايرة لمبادئ الدستور الأساسية» أصبح النشر وحده غير كاف لايجاب العقاب إلا : (١) إذا تضمن تحبيذا أو ترويجا (٢) وكان الأمر المحبذ أو المروج مذهبيا (لا مجرد أفكار كما كان يقول النص القديم) ، (٣) وكان المذهب من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية (فلا يكفى فيها أن تكون بذاتها مغايرة لتلك المبادئ كما كان يقول النص القديم) ، (٤) وأهم من كل ما تقدم أن النص الجديد يشترط أن يكون المبدأ الذى يقوم عليه المذهب المدعوى له هو حصول التغيير المرغوب فيه بالقوة أو الارهاب أو بأى وسيلة أخرى غير مشروعة له ولم يكن لهذا الشرط وجود فى النص القديم فى الفقرة الثانية منه) . وهذه القيود قد تجعل النص الجديد أصح فى التطبيق فى بعض الأحوال لأنها قد تخرج من حكم الفقرة الثانية أشخاصا كان ينطبق عليهم النص القديم .

(جلسة ١٦/١٢/١٩٣٥ طعن رقم ٢١٢٤ سنة ٥ ق) .

٥ - إن وصف الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٥١ ع المعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ ثم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٥ لا يقتصر بحسب صيغة المادة الجديدة على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية بل يتناول كذلك من ينشر أو يحبذ المذاهب التي ترمى الى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها ولا يكفي لتبرئة متهم في مثل هذه الحالة القول بأنه لم يشتر باستعمال القوة ما دام المذهب الذى يحبذه فى منشوره يقوم على أساس التذرع بالقوة والارهاب .

(جلسة ١٩٣٥/١٢/١٦ طعن رقم ٢١٢٤ سنة ٥ ق)

٦ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من مجموع عبارات المنشور محل الدعوى أن الوسائل الوارد ذكرها فيه لا تتصل بنظام الحكومة المقرر بالقطر المصرى ولا بمبادئ الدستور أو النظم الأساسية للبيئة الاجتماعية ، وإنما تتصل بغرض آخر بينته ، وأن ما جاء بتلك العبارات بصدد النظم المذكورة قد خلا من أية إشارة الى اللجوء الى القوة أو الارهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ، الأمر الواجب توافره للعقاب على جريمة التحبيذ والترويج علنا لمذهب يرمى الى تغيير مبادئ الدستور المصرى الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة ، وكان ما قالته المحكمة فى ذلك له ما يبرره فلا يصح الطعن على حكمها بالخطأ ، ما دامت هى قد انتهت الى أن المتهم لم يصل ولم يقصد أن يصل من قريب أو من بعيد ، صراحة أو ضمنا ، بين الوسائل التى ذكرها وبين النظم المرادة حمايتها بالمادتين ١٧١ و ١٧٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٤٨/٦/١٥ طعن رقم ١١٥٣ سنة ١٢ ق)

٧ - ما دام الحكم قد استظهر أن الطاعن عضو عامل فى جمعية بالمملكة المصرية ترمى الى سيطرة طبقة العمال على غيرها من الطبقات والى محو الرأسمالية والملكية الفردية والقضاء على الأسس الاجتماعية المصرية وقلب نظام الحكم من ملكية الى جمهورية ، وذلك باستعمال القوة والعنف عن طريق تسليح العمال والقيام بثورة مسلحة لتحقيق تلك الأغراض غير المشروعة وإن

الطاعن يروج تلك المبادئ بكتابة نشرات وتقارير شهرية ، فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها إذ القانون لا يشترط أن يكون الجاني قد قام بالفعل بعمل من أعمال القوة أو العنف أو أن تكون المؤسسة المنظمة اليها قد قامت فعلا بشيء من ذلك بل يكفي في القانون أن يكون استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظ في تحقيق تلك الأغراض .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٦ طعن رقم ١٨٢٧ سنة ٢٠ ق)

٨ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات تتطلب تحقق العلانية بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على خلاف ما يتطلبه القانون لقيام جريمة الترويج والتحييد من الاكتفاء بمخاطبة شخص واحد أو في جمعية خاصة أو في مكان خاص .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٨ طعن رقم ١٦١ سنة ٢٤ ق)

٩ - إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وزملاءه أعدوا منشورا يستفاد من عباراته أنه يتضمن تحبيذا لنظام الحكم السوفيتي ودعاية للمذهب الشيوعي وحضا للعمال على اعتناقه ثم طبعوه وعهدوا الى فريق منهم بعملية نشره فخرج هذا الفريق بسيارة الى الشوارع ومعهم نسخ المنشور وزجاجة الغراء يبيعون بها الصاق تلك النسخ على الجدران ولكن فعلهم أوقف لأسباب لا دخل لارادتهم فيها وهي ضبطهم بواسطة البوليس ومعهم نسخ المنشور وزجاجة الغراء فإن ما وقع منهم الى حين الضبط يعتبر ولاشك شروعا في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥١ ع .

(جلسة ١٩٣٥/١٢/١٦ طعن رقم ٢١٢٤ سنة ٥ ق)

١٠ - إذا كان الحكم قد استخلص استخلاصا سائغا من مطابقة بعض النشرات التي ضبطت مع الطاعن مع النشرات التي ضبطت عند المتهم الثاني ، ومن اعتراف المتهم الثاني بأن الطاعن كلن يرسل له خطابات على غير معرفة ، ومما إنتهت اليه المحكمة من أن الطاعن أرسل للمتهم الثاني الخطاب المتضمن نشرات بعنوان «المقاومة الشعبية» ومطبوعات بهذا العنوان عن تاريخ الثورة

الروسية ، استخلص أن الطاعن هو الذى أرسل للمتهم الثانى النشرات التى ضبطت عنه - فإن ما انتهت إليه المحكمة فى هذا الشأن يتوافر معه التحبيذ والترويج .

(جلسة ١٨/٥/١٩٥٤ طعن رقم ١٦١ سنة ٢٤ ق)

تحصيل رسوم زيادة عن المستحق

موجز القاعدة :

- استيلاء المحصل حال تحصيله للرسوم المستحقة للبلدية على مبلغ يزيد عن قيمة الرسوم تتحقق به الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٤ عقوبات

القاعدة القانونية :

- متى كانت الواقعة التى اثبتتها محكمة الموضوع فى حكمها هى أن المتهم بصفته محصلا بسوق صفت الملوك قد استولى حال تحصيله الرسوم المستحقة للبلدية على مبلغ يزيد عن قيمة هذه الرسوم - فإن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١١٤ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان .

(جلسة ١٩/٤/١٩٥٤ طعن رقم ٢٤١ سنة ٢٤ ق)

تدابير احترازية

موجز القاعدتين :

- الجزاء الجنائى المنصوص عليه فى المادة ٢/٤٨، ٣ مكرر من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . هو تدبير وقائى رتبته القانون لفئة خاصة من الجناة . ليس من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القانون . وجوب ايداع الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عند الطعن بالنقض فى الحكم القاضى بهذه التدابير . تخلف الايداع يوجب الحكم بعدم قبول الطعن شكلا ١

- دفاع الطاغنة فى شأن موطنها . بصدد طلب اتخاذ تدبير إعادتها إليه . عملا بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات المعدل . يوجب

تمحيصه . وإلا كان الحكم قاصرا . علة ذلك ؟ إغفال الحكم تحديد مدة الاعادة الى
الموطن . عملا بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . خطأ في
القانون ٢

القاعدتان القانونيتان :

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة اعتباره مشتبه فيها
لوجود أسباب مقبولة تدعو الى الاعتقاد على اعتياده ارتكاب جرائم الاتجار في
المخدرات وقضى بمنعه من الاقامة بجهة مركز البرلس عملا بالمادة ٤٨ مكررا ٢
و ٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ -
وكان الجزاء الجنائي المقضى به هو من التدابير الوقائية التي رتبها القانون لفئة
خاصة من الجناة بيد أنه ليس من العقوبات السالبة أو المقيدة للحرية التي نص
عليها القانون ، ومن ثم فقد أوجب المشرع حينئذ لقبول الطعن شكلا ايداع الكفالة
المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ في شأن حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان الطاعن لم يودع خزانة المحكمة
التي أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة في القانون ولم يحصل على قرار من
لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن
شكلا .

(الطعن رقم ٦٢٦ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٢ س ٢٤ ق ١٩٩ ص ٩٥٨)

٢ - إن المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ تنص على
أنه تحكم المحكمة الجزئية المختصة باتخاذ أحد التدابير الاتية على كل من سبق
الحكم عليه أكثر من مرة أو اتهم لأسباب جدية أكثر من مرة في إحدى الجنايات
المنصوص عليها في هذا القانون . وبعد أن عدت المادة التدابير الستة التي
يجوز الحكم باحداها ومن بينها إعادة المحكوم عليه الى موطنه الأصلي نصت
على أنه «ولا يجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ولا تزيد عن عشر
سنوات» . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة
أن الدفاع عن الطاعنة قرر أنها تقيم بالقاهرة منذ أكثر من ثلاثين عاما وأن جميع
أولادها قد ولدوا بهذه المدينة وقدم شهادات ميلادهم ووثيقة زواج ابنتها تدليلا

على قوله . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنة يعد في صورة هذه الدعوى دفاعا جوهريا إذ يترتب عليه لو صح تغير وجه الرأي فيها ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي الى اطراحه ، أما وهي لم تفعل مكتفية في حكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، مع أن هذه الأسباب ليس فيها تفنيد لدفاع الطاعنة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فضلا عما تقدم قد أغفل تحديد مدة التدبير الذي قضى به - على خلاف ما توجه المادة ٤٨ المذكورة - فإنه يكون معيبا أيضا بالخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٧٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ ق ١٣٦ ص ٦١٧)

تداخل في وظيفة عمومية

موجز القواعد :

- ١ - جريمة المادة ١٥٥ عقوبات . مثال تتحقق به أركانها
- حكم الادانة . بياناته ؟ وجوب بيان الحكم الصادر بالادانة في جريمة النصب علاقة السببية بين اتخاذ الصفة غير الصحيحة وبين تسليم المجنى عليه النقود للمتهم .
- مجرد انتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلا في الوظيفة - مثال لتسبب معيب في جريمتي تداخل في وظيفة عمومية ونصب ٢
- عدم التزام المحكمة متابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . حده ؟ إدانة المتهم بجريمة التداخل في وظيفة عمومية . دون التعرض لدفاعه الذي تمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . في مذكرة معلاة بالملف . قصور ٣

القواعد القانونية :

- ١ - إذا كان الثابت من الحكم أن المجنى عليه رجل قروى من الريف متقدم في السن وأن المتهم اعترض سبيله وانحرف به الى طريق فرعى وزعم له أنه مخبر ثم أمره بإبراز بطاقته الشخصية واخراج ما يحمله في جيوبه من نقود وأوراق فانصاع المجنى عليه لهذا الأمر اعتقادا منه بأن المتهم من رجال البوليس الذين

لهم اتخاذ هذا الاجراء قانونا ، فإن هذه الافعال والمظاهر مما تتحقق بها جريمة التداخل فى الوظيفة المنصوص عليها فى المادة ١٥٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٦/١٠/١٩٦١ س ١٢ ص ٨١٥)

٢ - أوجب القانون أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ وإلا كان الحكم قاصرا . ولما كان الحكم الابتدائى الذى اعتنق اسبابه الحكم المطعون فيه لم يبين مؤدى شهادة المجنى عليهما وفحوى الايصال المقدم من أحدهما ولم يستظهر الحكم فى جريمة التداخل فى وظيفة عمومية الأعمال الايجابية التى صدرت من الطاعن والتى تعتبر افتئاتا على الوظيفة إذ أن انتحال صفة الموظف لا يعتبر لذاته تداخلا فى الوظيفة ، كما لم يبين الحكم فى جريمة النصب علاقة السببية بين اتخاذ الصفة الصحيحة وبين تسليم المجنى عليهما النقود للطاعن الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى التى صار اثباتها فى الحكم مما يعيبه بالقصور المستوجب لنقضه .

(الطعن رقم ١٨٧٣ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٠٢ ص ٤١٧)

٣ - الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين أنكرا التهمة ونفيا صلتها بالحادث وأثار المدافع عنهما - فى مذكرتيه المقدمتين الى المحكمة الاستئنافية والمعلاتين بالملف - فيما أثاره من أوجه دفاع أن الطاعنين أقحما فى الدعوى على غير أساس وإن المتهم الثالث والمجنى عليه وهما من جنسية عربية واحدة كانا فى حالة سكر وإن لكمة المتهم المذكور كفيلا بفضح زعمه بأنه ضابط شرطة - وكانت المحكمة قد التفتت كلية عن التعرض لدفاع الطاعنين وموقفهما من التهمة التى وجهت اليهما بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت

هذا الدفاع وهى على بينة من أمره ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه .

(الطعن رقم ١٤٨٦ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩ س ٣٠ ق ٨٢ ص ٣٩٩)

ترصد

موجز القواعد :

- متى يتحقق ظرف الترصد ١ - ٣
- الترصد ظرف مستقل عن سبق الاصرار ٤ - ٦
- سلطة محكمة الموضوع فى تقدير توافره ٧
- لا تلازم بين التربص وبين اعتياد المرور من طريق ما ٨
- اثبات الحكم ظرف الترصد يجعل الكلام فى ظرف سبق الاصرار غير منتج ٩ -
- ١٠

- اثبات الحكم أن المتهم تربص للمجنى عليه فى الطريق للفتك به كاف فى بيان توافر ظروف الترصد ١١ - ١٤
- حصول الترصد فى مكان خاص بالجاني ؛ لا ينفى توافره ١٥
- مغايرة الشارع بين ظرف سبق الاصرار وظرف الترصد . لا يلزم - لتوقيع العقوبة المغلظة بالمادة ٢٣٠ عقوبات - اجتماع الظرفين معاً . ادانة المتهم بجناية القتل العمد مع الترصد . مجادلته فى عدم قيام ظرف سبق الاصرار . لا جدوى منه ١٦

- استخلاص الحكم تربص المتهم بالمجنى عليه ، وانتظاره اياه على مقربة من الدار التى يعلم بوجوده بها . وترقبه مغابرتة لها للاعتداء عليه ، ومباغتة بضربه بالعصا عندما ظفر به . توافر ظرف الترصد فى حق المتهم بعنصريه الزمنى والمكانى . لا عبرة بحالة المتهم الذهنية وقت مقارفته الجريمة . الاعتداد بهذه الحالة لا يكون إلا فى صدد التدليل على ظرف سبق الاصرار ١٧

- ظرف الترصد : تحققه بمجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالأت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه اليه ، ليتوصل بذلك الى مفاجأته بالاعتداء عليه . لا

- يؤثر في ذلك : أن يكون التردد بغير استخفاء ١٨
- خطأ الحكم في بيان أوصاف المكان الذي اتخذته المتهم مكمنا لترقب المجنى عليه .
لا يقدح في سلامته . طالما أنه غير مؤثر في منطقه أو النتيجة التي انتهى إليها .. ١٩
- التردد : ماهيته : ظرف عيني مشدد . وصفة لاصقة بذات الفعل المادى المكون للجريمة ٢٠
- جمع الحكم بين ظرفي سبق الاصرار والترصد عند تحدته عنهما لا يضره ما دام قد دلل على نفيهما تدليلاً سائغاً ٢١
- جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد . مسئولية الجانى عنها . سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ٢٢
- مسئولية الجانى عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافر ظرف سبق الاصرار أو التردد . قل نصيبه من الأفعال المكونة لها أو أكثر ٢٣
- التردد . ماهيته ؟ جواز حصوله بغير استخفاء ٢٤
- ظرف التردد : ظرف مشدد للعقوبة وليس عنصراً يدخل في تكوين الجريمة . استبعاد المحكمة نية القتل وظرف التردد لا يترتب عليه انتفاء ثبوت اقتراف الطاعن لجريمة الضرب المفضى الى الموت ٢٥
- توافر سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين يرتب تضامناً بينهما في المسئولية الجنائية . كل منهما مسئول عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذاً لقصدهما المشترك باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً للمادة ٣٩ عقوبات سواء كان محدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم ٢٦
- لا مصلحة في النعى تخلف ظرفي سبق الاصرار والترصد في جريمة احداث العاهة المستديمة طالما أن العقوبة الموقعة - مع استعمال المادة ١٧ عقوبات - تدخل في الحدود المقررة لجريمة العاهة مجردة عن أى ظرف مشدد ٢٧
- قصور الحكم في استظهار ظرف التردد . لا مصلحة للطاعن في النعى به ما دامت العقوبة الموقعة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة من أى ظرف مشدد ٢٨
- سبق الاصرار حكمه في تشديد العقوبة كحكم التردد . لا جدوى من التمسك

- بتخلف ظرف الترصد . عند توافر سبق الاصرار ٢٩
- ابقاء الحكم لظرف سبق الاصرار واستبعاد الترصد . لا عيب ٣٠
- ورود الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها ليس بلام . كفاية أن يرد على وقائع تستنتج منها المحكمة ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية
- اقتراح الجانى للجريمة ٣١
- توافر ظرف الاصرار والترصد . استقلال قاضى الموضوع بتقديره ٣٢

القواعد القانونية :

١ - إن ظرف الترصد يتحقق بانتظار الجانى للمجنى عليه فى الطريق الذى يعرف أنه سوف يأتى منه سواء كان ذلك بالتربص له فى مكان معين منه أو بالسير فى بعض الطرق انتظارا لقدم المجنى عليه من حقله ما دام الجانى كان مترقبا فى الطريق مجيئه للفتك به .

(جلسة ١٩٠٢/١٢/٢٠ طعن رقم ١١٢٨ سنة ٢٣ ق)

(و الطعن رقم ٢٠٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٩ س ١٢٣ ص ٥٥٩)

(والطعن رقم ١٨٨٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٨ س ٣٠ ق ٧٤ ص ٣٦٠)

٢ - إن العبرة فى قيام الترصد هى فى تربص الجانى وترقبه للمجنى عليه مدة من الزمن قصيرة أو طويلة فى مكان يتوقع قدومه إليه ليتوسل بذلك الى الاعتداء عليه بالقتل أو الابداء ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الترصد فى مكان خاص بالجانى نفسه .

(جلسة ١٩٥٣/٩/١٥ طعن رقم ٨٢٩ سنة ٢٣ ق)

٣ - إن العبرة فى قيام الترصد هى . يتربص الجانى وترقبه المجنى عليه مدة من الزمن قصرت أم طالت فى مكان يتوقع قدومه اليه ليتوسل بذلك الى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر فى ذلك أن يكون الترصد فى مكان خاص بالجانى نفسه .

(جلسة ١٩٥٥/٢/٥ طعن رقم ٢٤٦٤ سنة ٢٤ ق)

٤ - الترصد ظرف مستقل . حكمه فى تشديد عقوبة القتل العمد حكم سبق الاصرار تماما ، فإذا أثبت حكم توافر ظرف الترصد ، وقصر عن بيان توافر ظرف سبق

الاصرار ، فلا ينقض ، وذلك لأن القانون ، إذ نص في المادة ١٩٤ عقوبات على عقاب من يقتل نفساً عمداً مع سبق الاصرار أو الترصد ، فقد غاير بين الطرفين وافاد أنه لا يعلق أهمية على ضرورة وجود سبق الاصرار مع الظرف الثانى وهو الترصد ، بل يكفى فى نظره ثبوت مجرد الترصد ماديا على من يقتل متعمدا ، بقطع النظر عن كل اعتبار اخر .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ طعن رقم ٢٤٢١ سنة ٣ ق)

٥ - ثبوت ظرف الترصد يكفى وحده لتطبيق حكم المادة ١٩٤ ع فإذا كان فى الوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على أن المتهمين ارتكبوا الجريمة التى اقترفوها مع الترصد فإن استبعاد الظروف الدالة على سبق الاصرار من ذلك الحكم لا يؤثر فى سلامته .

(جلسة ١٩٣٦/١/١٣ طعن رقم ٣١٤١ سنة ٥ ق)

٦ - إن القانون إذ نص فى المادة ٢٣٠ عقوبات على العقاب على جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار أو الترصد فقد غاير بين الطرفين وافاد أنه لا يشترط لوجود الترصد أن يكون مقتربا بسبق الاصرار بل يكتفى بمجرد ترصد الجانى للمجنى عليه بقطع النظر عن كل اعتبار اخر .

(جلسة ١٩٤٢/٥/١٨ طعن رقم ١٤٠٣ سنة ١٢ ق)

٧ - الترصد وسبق الاصرار هما من الظروف المشددة . والبحث فى وجود أيهما أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضى الموضوع ، مثلهما مثل العناصر الأساسية التى تتكون منها الجريمة تماما ، وللقاضى أن يستنتج توافر أى منهما مما يحصل به من ظروف الدعوى وقرائنها ، ومتى قال بوجوده فلا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك اللهم إلا إذا كانت تلك الظروف والقرائن التى يثبتها لا تصح عقلا لهذا الاستنتاج .

(جلسة ١٩٣٢/١٠/٢٤ طعن رقم ٢٣٩٣ سنة ٢ ق)

٨ - لا تلازم بين التربص وبين اعتياد المرور من طريق ما ، ولا بين سبق الاصرار وبين هذا الاعتياد ، ولا تنافى بين أيهما وبين عدم الاعتياد ، فسواء

أكان المجنى عليه معتادا سلوك هذا الطريق ، أم كان غير معتاد سلوكها فما ذلك بضار شيئا فيما يقوم من الأدلة على توافر أى من هذين الظرفين .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٢١ طعن رقم ٢٧٢ سنة ٣ ق)

٩ - متى أثبت الحكم على الطاعن ظرف الترصد فالكلام فى سبق الاصرار غير منتج .

(جلسة ١٩٣٣/٦/١٩ طعن رقم ١٩٦٧ سنة ٣ ق)

١٠ - حكم ظرف الترصد فى تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الاصرار فإثبات توافر أولهما يغنى عن اثبات توافر الظرف الثانى .

(جلسة ١٩٣٤/٢/٢٩ طعن رقم ٥٦١ سنة ٤ ق)

(و الطعن رقم ٧٢١ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ ص ٧٢١)
(و الطعن رقم ١٣٥٤ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ ق ٢٣٧ ص ١٢٤٢)

(و الطعن رقم ١٩٣٠ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ق ١٤ ص ٨١)
(و الطعن رقم ٧٦٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٣١ س ٢٢ ق ١٤٢ ص ٥٩٠)

١١ - متى أثبت الحكم أن المتهم تربص للمجنى عليه فى الطريق للفتك به فذلك يكفى فى بيان توافر ظرف الترصد ، ولا يغير من ذلك قصر مدة الانتظار . وإذا كان الترصد ظرفا قائما بذاته حكمه فى تشديد عقوبة القتل العمد بمقتضى المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات حكم سبق الاصرار تماما فإن قيامه وحده يبرر توقيع العقوبة المنصوص عليها فى المادة المذكورة . وإن فتمت أثبت الحكم توافره فلا تكون للمتهم مصلحة فى أن يتمسك بعدم توافر ظرف سبق الاصرار أيضا .

(جلسة ١٩٤٢/١١/٢٣ طعن رقم ١٠٨٨ سنة ١٢ ق)

١٢ - يكفى فى بيان ظرف الترصد ، كما عرفا القانون ، أن يثبت الحكم أن المتهمين انتظروا المجنى عليه خلف جدار ليفتكوا به . ولا تأثير لقصر مدة هذا الانتظار ، فإن المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات صريحة فى أن «الترصد هو التربص لشخص فى جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن ، طويلة كانت أو

قصيرة ، للتوصل الى قتله أو الى ايذائه » . وإذا كان الترصد ظرفا مستقلا حكمه في تشديد العقوبة حكم سبق الاصرار فإن قيامه وحده يكفي ولو لم يتوفر ظرف سبق الاصرار .

(جلسة ١٩٤٣/٥/١٠ طعن رقم ٢٤٠ سنة ١٣ ق)

١٣ - إذا كانت المحكمة ، بعد أن أثبتت على المتهم قيام العداة بينه وبين المجنى عليه وتوقع هذا الأخير انتقام المتهم منه ، قد استخلصت من ذلك ، ومن وجود المتهم مختبئا بسلاحه بجوار نخيل في طريق المجنى عليه دون أن يكون لذلك أى مبرر ، أن هذا المتهم لابد كان يعلم أن المجنى عليه سيمر من مكان الحادث - سواء أكان هذا العلم عن طريق الرؤية أو السماع - وأنه ينتظره فيه ليفتك به ، فهذا منها استخلاص سائق تبرره المقدمات التى ذكرتها .

(جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠ طعن رقم ١٤٨٣ سنة ١٤ ق)

١٤ - يكفي لاستظهار ظرف الترصد أن يقول الحكم إنه متوفر من تربص المتهم للمجنى عليه فى طريقه المعتاد الى زراعته حتى إذا ما اقترب من مكمنه أطلق النار عليه فخر صريعا .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١٣ طعن رقم ١٠٧٤ سنة ٢١ ق)

١٥ - العبرة فى قيام الترصد هى بتربص الجانى وترقبه للمجنى عليه فترة من الزمن طاللت أم قصرت فى مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر فى ذلك أن يكون الترصد فى مكان خاص بالجانى نفسه .

(الطعن رقم ١٩٥٧ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٧٤)

١٦ - غاير الشارع بين ظرف سبق الاصرار وظرف الترصد ، ولم يستلزم اجتماعهما لتوقيع العقوبة المغلظة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات . فإذا كان الحكم قد استخلص توافر نية القتل وظرف الترصد استخلاصا سليما يتفق مع ماهما معرفان به فى القانون ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره فى شأن عدم قيام ظرف سبق الاصرار .

(الطعن رقم ٧٩٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ س ١٢ ص ٩٨٥)

١٧ - يكفي لتوافر ظرف الترصد - كما هو معرف به في القانون - في حق المتهم ما استخلصه الحكم من تربصه بالمجنى عليه وانتظاره اياه على مقربة من الدار التي يعلم بوجوده بها وترقبه مغادرته لها للاعتداء عليه ومباغتته بضربه بالعصا عندما ظفر به ، وذلك بصرف النظر عن حالة المتهم الذهنية وقت مقارفته الجريمة إذ أن هذه الحالة لا يعتد بها إلا في صدد التدليل على ظرف سبق الاصرار .

(الطعن رقم ٢١٩٢ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ س ١٤ ص ٢٤٥)

١٨ - يكفي لتحقيق ظرف الترصد مجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى مفاجأته بالاعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصد بغير استخفاء .

(الطعن رقم ٧٢١ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ ص ٧٢١)

١٩ - خطأ الحكم في بيان أوصاف المكان الذي اتخذهُ الطاعنون مكننا لترقبهم المجنى عليه لا يقدح في سلامته ، طالما أن هذا الخطأ غير مؤثر في منطقه أو النتيجة التي انتهى اليها .

(الطعن رقم ٧٢١ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ ص ٧٢١)

٢٠ - الترصد ظرف عيني مشدد ، وصفة لاصقة بذات الفعل المكون للجريمة .

(الطعن رقم ٨٧٥ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٩ س ١٦ ص ٨٣٢)

٢١ - لا يضير الحكم أن يكون قد جمع بين ظرفي سبق الاصرار والترصد عند تحدّثه عنهما مادام قد دلل على نفيهما تدليلا سليما .

(الطعن رقم ٨٧٥ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٩ س ١٦ ص ٨٣٣)

٢٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهما اقترفا جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد فقد وجبت مساءلتهما عنها سواء ارتكباها وحدهما أو مع غيرهما - ويكون ما انتهى اليه الحكم في حدود سلطته التقديرية

من مساءلتها وحدهما عن النتيجة صحيحة في القانون ، ولا يعيبه أن نسب اليهما استعمال الات راضة خلافا لما جاء بأمر الاحالة - من استعمالهما أسلحة نارية - مادام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل - وهي تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد - وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها ، وكان كل من الطاعنين لم يسأل إلا عن جريمة القتل - بغض النظر عن الوسيلة - وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث .

(الطعن رقم ١٦٤١ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٤ س ١٧ ق ٥ ص ٢٥)

٢٣ - الأصل أن الجاني يسأل عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره متى توافر ظرف سبق الاصرار أو الترصد وإن قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها . ولا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أو في من هذه الأفعال - وهو ما ثبت في حق الطاعنين - ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع الى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى .

(الطعن رقم ١٦٤١ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/١٤ س ١٧ ق ٥ ص ٢٥)

٢٤ - الترصد هو تربص الجاني للمجنى عليه فترة من الزمن طالت أو قصرت في مكان يتوقع قدومه اليه ليتوسل بذلك الى مفاجأته بالاعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصد بغير استخفاف ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من تربص الطاعنين للقتيل في طريق مروره اليومي لا يستقيم مع القول بأنهم تبعوه مسافة طويلة قبل اقدامهم على قتله ، لأن هذا التتبع يرشح الى القول بوقوع الفعل بغير مفاجأة أو غدر وهما من عناصر الترصد . ومن ثم يكون الحكم معيبا بالفساد في استدلاله على ظرف الترصد .

(الطعن رقم ٤ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٨ س ١٨ ق ١٠٦ ص ٥٤٤)

٢٥ - ظرف الترصد لا يقصد به إلا أن يكون ظرفا مشددا للعقوبة وليس عنصرا يدخل في تكوين الجريمة بحيث يؤثر في المسؤولية وجودا أو عدما .. ومن ثم فإن ما قصده المحكمة من استبعاد نية القتل وظرف الترصد هو انتفاء مقتضيات

تشديد العقوبة دون أن يترتب على ذلك انتفاء ثبوت اقتراف الطاعن لجريمة الضرب المفضى الى الموت التى دين بها .

(الطعن رقم ١٧٩٠ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٩ س ٢١ ق ٦٣ ص ٢٥٥)

٢٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد فى حق الطاعنين مما يرتب فى صحيح القانون تضامنا بينهما فى المسؤولية الجنائية فإن كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل التى وقعت تنفيذا لقصدتهما المشترك الذى بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى فى هذا أن يكون محدث الاصابة التى أدت الى الوفاة معلوماً ومعيناً من بينهما أو غير معلوم .

(الطعن رقم ٢٠٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣ ق ١٢٣ ص ٥٥٩)

٢٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى فى جريمة إحداث عاهة مع سبق الاصرار والترصد - مع استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات - بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ، وكانت هذه العقوبة تدخل فى الحدود المقررة لجريمة احداث العاهة مجردة عن أى ظرف فلا مصلحة للطاعن فيما أثاره من تخلف ظرفى سبق الاصرار والترصد .

(الطعن رقم ٦٧٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١ س ٢٣ ق ٢١٦ ص ٩٧٢)

٢٨ - لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة عن أى ظروف مشددة ، فإنه لا يكون لهما مصلحة فيما أثاراه من قصور الحكم فى استظهار ظرف الترصد .

(الطعن رقم ٨٧ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣)

٢٩ - لما كان حكم ظرف سبق الاصرار فى تشديد العقوبة محكم ظرف الترصد واثبات توافر أحدهما يغنى عن اثبات توافر الآخر ، فإنه لا يكون للطاعنين

مصلحة فيما أثاراه من تخلف ظرف الترصد .

(الطعن رقم ٧٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٩ س ٢٧ ق ٩٦ ص ٤٩٣)

٣٠ - لما كانت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات إذ نصت على العقاب على جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار أو الترصد ، فقد غايرت بذلك بين الطرفين ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم إذ استبقى ظرف سبق الاصرار مع استبعاد ظرف الترصد .

(الطعن رقم ٥٠٥ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٧ س ٢٧ ق ١٦٨ ص ٧٣٨)

٣١ - استظهار الحكم في قضائه أن الاعتراف الذي أخذ به الطاعن ورد نصا في الاعتراف بالجريمة واطمأنت المحكمة الى مطابقته للحقيقة والواقع فلا يغير من إنتاجه عدم اشتماله على توافر نية القتل أو ظرفي سبق الاصرار والترصد ، ذلك أنه لا يلتزم أن يرد الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراف الجاني للجاني - وهو ما لم يخطئ فيه الحكم .

(الطعن رقم ٢٢١ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ س ٢٨ ق ١٥٠ ص ٧١٣)

٣٢ - البحث في توافر ظرف سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

(الطعن رقم ٩٥٧ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦ س ١٨ ق ١٧٦ ص ٨٧٥)

(والطعن رقم ٣٠٧ سنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ ق ٨٢ ص ٤٣٠)

(والطعن رقم ١٤٨١ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ س ٢١ ق ٢٧٢ ص ١١٢٤)

(والطعن رقم ٧٦٦ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٣١ س ٢٢ ق ١٤٢ ص ٥٩٠)

(والطعن رقم ٢٠٥ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣ ق ١٢٣ ص ٥٥٩)

(والطعن رقم ١٥٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٨ س ٢٩ ق ٩١ ص ٤٩٣)

(والطعن رقم ٨٨٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٨ س ٣٠ ق ٧٤ ص ٣٦٠)

ترويج

موجز القواعد :

١ - استقلال جريمة الترويج عن جريمة التقليد

- تقسيم القانون أحوال الاعفاء في المادة ٢٠٥ عقوبات الى حالتين مختلفتين :
(الأولى) تستلزم فضلا عن المبادرة بالاخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة أن يصدر الاخبار قبل الشروع في التحقيق . و (الثانية) لم تستلزم المبادرة بالاخبار قبل الشروع في التحقيق ، إلا أنها تتطلب أن يكون اخبار الجاني هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناه أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها فى النوع والخطورة . موضوع الاخبار فى الحالة الأخيرة يجاوز مجرد التعريف بالجناه الى الافضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها الى القبض على مرتكبى الجريمة ٢

- الاتهام بترويج عملة أجنبية متداولة قانونا فى الخارج . انطواؤه فى مدلوله على عنصر حيازتها . حق المحكمة عند عدم ثبوت الوصف الأول أن تعدله الى الوصف الثانى . دون لفت نظر الدفاع : أساس ذلك ؟ ٣

القواعد القانونية :

- جرى قضاء محكمة النقض على أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل فى اعداد العملة الزائفة التى لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج فى المعاملة هو فى نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن المطعون ضده الثانى قد أسفر عن ضبط قوالب للتزييف وعدد من العملات المعدنية المزيفة وبعض السبائك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل فى التزييف وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزييف أمر المطعون ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لعملاتهم المزيفة ، فانهم يكونوا قد تعدوا مرحلة التقليد والتحضير وانتقلوا الى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لامت الجريمة فى أعقاب ذلك مباشرة

ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم استنادا الى ان الواقعة لا تعدو شروعا في تقليد بالرغم من ضبط هذه الأدوات التي أعدت لهذا الغرض قد اخطأ في القانون .

(الطعن رقم ٣٣١ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ من ١٥ ص ٧٩٥)

٢ - قسم القانون أحوال الاعفاء في المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات الى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة خاصة ، واشترط في الحالة الأولى - فضلا عن المبادرة بالاخبار قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة - أن يصدر الاخبار قبل الشروع في التحقيق . أما الحالة الثانية من حالتى الاعفاء فهي وإن لم تستلزم المبادرة بالاخبار قبل الشروع في التحقيق إلا أن القانون اشترط في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الاخبار أن يكون اخباره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبى جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ، فموضوع الاخبار في هذه الحالة يجاوز مجرد التعريف بالجناة الى الافضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها الى القبض على مرتكبى الجريمة حتى يصبح الجاني جديرا بالاعفاء المنصوص عليه . ولما كان الطاعن يسوق في أسباب الطاعن بأنه أدلى باقراره بعد القبض عليه والتحقيق معه ، فقد دل بذلك على صدور الاخبار بعد الشروع في التحقيق وكان مؤدى ما حصله الحكم المطعون فيه أن الشخصين اللذين ادعى الطاعن أنه أخذ العملة الورقية المقلدة منهما قد انكرا ذلك ولم يسند اليهما أى اتهام وأن الأقوال التى أدلى بها الطاعن في هذا الصدد لا تغير من الحقيقة والواقع ولم يكن الهدف منها الافضاء بمعلومات صحيحة تؤدي الى القبض على مرتكبى الجريمة بل استهدف منها التنصل من الاتهام والقاء عبء المسؤولية على عاتق غيره دون وجه حق ، فهي بذلك لا تعد اخبارا عن مرتكبى الجريمة بالمعنى القانونى الذى اشترطه الشارع . ومن ثم فقد تخلفت شرائط الاعفاء بحالتيه ، ويكون الحكم قد أصاب فيما انتهى اليه من عدم تمتع الطاعن بالاعفاء لانعدام مسوغه ، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

(الطعن رقم ١٢٥٢ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ ق ٢٠٤ ص ١٠٠٤)

٣ - متى كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة كانت مطروحة بالجلسة ،

وهي ذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد ، وكان مرد التعديل هو أن الواقعة بالنسبة الى الطاعن تكون جريمة حيازة أوراق مالية مقلدة متداولة قانونا في الخارج بقصد ترويجها ، ولم يتعد التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة الأولى ، ذلك بأن الترويج في واقع الأمر لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الترويج ، فهو في مدلوله القانوني الدقيق ينطوي ضمنا على عنصر الحيازة الى جانب دلالة الظاهرة عليها ، فإن التعديل في الوصف الذي أجرته المحكمة لا يجافي التطبيق السليم في شيء ولا يخول للطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع ، ولا تلتزم المحكمة في هذه الحالة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل الوصف .

(الطعن رقم ٨٢٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١ س ٢٦ ق ١٠٩ ص ٤٧١)

تزوير

الفصل الأول : أركان جريمة التزوير وطبيعتها

- الفرع الأول : تغيير الحقيقة في محرر ١ - ٧٢
- الفرع الثاني : الضرر ٧٣ - ١١٩
- الفرع الثالث : القصد الجنائي والباعث
 (أ) القصد الجنائي ١٢٠ - ١٦٥
 (ب) الباعث ١٦٦ - ١٦٩
- الفرع الرابع : طبيعة الجريمة ١٧٠
- الفرع الخامس : تسبب الأحكام في جرائم التزوير ١٧١ - ٢٢١
- الفصل الثاني : الاشتراك في التزوير ٢٢٢ - ٢٢٥
- الفصل الثالث : التزوير في المحررات الرسمية
 الفرع الأول : ماهية المحرر الرسمي ٢٢٦ - ٢٧٣
- الفرع الثاني : صور مختلفة من المحررات الرسمية ٢٧٤ - ٣٩١
- الفرع الثالث : التزوير في المحررات الرسمية المعتبر جنحة ٣٩٢ - ٤٠٠

٤٢١	٤٠١	الفصل الرابع : التزوير فى المحررات العرفية
٤٢٨	الفصل الخامس : صور خاصة من التزوير
٤٢٩	الفصل السادس : تزوير المحررات الباطلة
٤٩١ - ٤٣٠	الفصل السابع : اثبات التزوير
.....	الفصل الثامن : استعمال المحرر المزور
٥٢٤ - ٤٩٣	الفرع الأول : اركان الجريمة
٥٣٧ - ٥٢٥	الفرع الثانى : طبيعة الجريمة
٥٤٠ - ٥٣٨	الفرع الثالث : تسبب الاحكام فى الجريمة
.....	الفصل التاسع : مسائل متنوعة .
٥٦٢ - ٥٤١	الفرع الأول : الطعن بالتزوير
٥٧٢ - ٥٦٣	الفرع الثانى : الاطلاع على المحرر المزور
.....	الفرع الثالث : ماهية غرامة التزوير المنصوص عليها فى
٥٧٤ - ٥٧٣	المادة ٢٩٨ اجراءات
٥٩٦ - ٥٧٥	الفرع الرابع : مسائل عامة
٦١٦ - ٥٩٧	الفصل العاشر : تزيف النقود وتزوير الاوراق المالية
.....	موجز القواعد :

الفصل الأول

أركان جريمة التزوير وطبيعتها

الفرع الأول : تغيير الحقيقة فى محرر

- وجوب وقوع التغيير فى نفس المحرر مباشرة وبإحدى الطرق المبينة على سبيل الحصر ١
- عدم اشتراط وقوع التغيير بيد المتهم ٢ - ٤
- عدم تمييز الشارع فى العقاب بين طريقة وأخرى من طرق التزوير ٥

- عدم اشتراط تعمد المزور تقليد امضاء المزور عليه ٦ - ١٠
- توفر جريمة التزوير بطمس الامضاءات الصحيحة ووضع أختام بدلا منها لتمتنع مضاهاة الامضاءات على ورقة أخرى ١١
- التوقيع بالختم الحقيقي للمجنى عليه بعد الحصول عليه خلسة تزوير بطريق التوقيع بختم مزور ١٢
- انتزاع امضاء صحيح موقع به على محرر ولصقه بمحرر اخر هو تزوير بطريقة تغيير المحرر ١٣
- اصطناع المتهم ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة غيره لا يعتبر تزويرا ١٤
- ✓ - تسمى امرأة باسم أخرى يراد عقد زواجها أمام طبيب لاعطائها شهادة بسنها وتوقيعها على الشهادة المطلوبة لا يعد تزويرا ١٥
- وضع بصمة أصبع شخص ما على أحد المحررات بقصد نسبتها لشخص اخر لا يعد تزويرا ١٦
- وضع بصمة أصبع شخص ما على أحد المحررات بقصد نسبتها لشخص اخر هو تزوير بطريق الاصطناع ١٧
- ✓ - اثبات الموظف في الورقة واقعة مزورة اختلقها هو وجعلها في صورة واقعة صحيحة تزوير ١٨ - ٢٠
- التزوير بطريق الترك معاقب عليه إذا ترتب عليه تغيير في مؤدى المحرر ... ٢١
- ✓ - عدم بيان الحكم القاضى بالادانة فى جريمة التزوير الطريقة التى تم بها . قصور ٢٢ - ٢٤
- ✓ - اكتفاء المحكمة فى جريمة التزوير بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك فقط بدون أن تتحرى بنفسها أدلة الادانة قصور ٢٥
- استخلاص المحكمة تزوير عقد استنادا الى تزوير ورقة قدمها المتهم ليستدل بها على صحة العقد . قصور ٢٩
- عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع المتهم ما دام قد ثبت لديها أنه وقع باسم شخص

وهمى ٢٧

- عدم رد الحكم بالادانة على دفاع المتهم بجريمة التزوير من أن التغيير كان بمعرفة

المجنى عليه وبخطه . قصور ٢٨

- إصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف المختص بتحرير

الورقة . إعتباره تزويرا في ورقة رسمية ٢٩

- وضع أسماء مزورة على صور الاخطارات الموقع عليها بامضاء الموظف

المختص بعد محو الاسماء الصحيحة . اعتباره تغييرا للحقيقة في محرر رسمي ٣٠

- انخداع بعض الناس بالمحرر المزور رغم امكان كشف التزوير لمن يكون لديهم

دراية خاصة . عدم انتفاء صفة الجريمة ٣١

- تغيير الحقيقة في قيمة الاموال المستحقة على الممول أو مقدارها في ورد المال

تزوير معاقب عليه ٣٢

- صورة واقعة لا تتحقق فيها جريمة التزوير ٣٣

- البيان المتعلق بمحل اقامة المعلن اليه هو من قبيل الاقرار الفردي . مغايرة هذا

البيان للحقيقة . لا عقاب متى كان هذا البيان لا يعدو أن يكون خبرا يحتمل الصدق

والكذب أو كان من ضروب الدفاع ٣٤

- ما أثبتته المأذون - نقلا عن الزوج - من عدم دخوله بزوجه من قبيل الاقرارات

الفردية ٣٥

- إشهاد الطلاق معد لاثبات وقوع الطلاق بالحالة التي وقع بها . البيان الخاص باثبات

حالة الزوجة من حيث الدخول بها من عدمه . عدم لزومه في اشهاد الطلاق . لائحة

المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل ٤ - ١ - ١٩٥٩ ٣٦ - ٣٧

- مناط توافر جريمة التزوير وقوع تغيير الحقيقة على جزء من اجزاء المحرر

الجوهرية التي من أجلها أعد المحرر لاثباته ٣٨

- أوراق الحساب - كشوفا كانت أو دفاتر - المخصصة لاثبات عملية صرف أجور

العمال بطريق الوكالة هي في حكم الدفاتر التجارية وقد تصلح في باب الاستدلال قبل

كل من يعنيه أمر هذه البيانات . أثر ذلك ؟ كل تغيير فيها يوفر جريمة تزويرها . ٣٩

- تغيير الحقيقة في البيان الذي اثبته المحضر الأول بشأن تقدير قيمة الدعوى يحقق

جريمة التزوير في ورقة رسمية : ٤٠

- وقوع التزوير على شيء مما أعد المحرر لاثباته ، تاريخ المحرر بيان هام مما يجب اثباته في محاضر أعمال المأموريات المكلف بها معاون محكمة الاحوال الشخصية ٤١

- طرق التزوير المادى : تغيير الحقيقة في بيانات المحرر تغييرا ماديا . مثال في تزوير قسيمة دفع رسم مستخرج رسمى عن شهادة ميلاد ٤٢

- اغفال المتهم التعليمات بشأن طريقة التصحيح المسموح به . متى لا ينفي مسئوليته . إذا كان مقصودا منه تحقيق ما رمى اليه بشأن تغيير الحقيقة . مثال في دفاتر توزيع اراضى طرح البحر ٤٣

- اصطناع ورقة واعطاؤها مظهر الأوراق الرسمية . توافر الجريمة ولو كانت مذيلة بتوقعات لأشخاص لم يكونوا فعلا من الموظفين العموميين متى كان الجانى قد قصد أن يوهم بذلك ٤٤

- جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية . شروطها . متى تتحقق ؟ لا يشترط أن تصدر فعلا من الموظف العمومى المختص بتحرير الورقة . بل يكفى : أن تعطى هذه الأوراق شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ، وأن ينسب صدورها كذبا الى موظف عام ٤٥

- تغيير الحقيقة فى محرر بوضع امضاء مزور . متى يعد تزويرا ماديا : إذا كان المحرر صالحا لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو مطالبة بحق . وكان من الممكن أن يترتب عليه ضرر بالغير ٤٦

- مجرد تغيير الحقيقة فى محرر عرفى بوضع امضاء مزور . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير . مثال ٤٧

- وقوع التغيير فى المحرر المزور بيد شخص اخر خلاف المتهم . لا تأثير له على مسئوليته . ما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم فى اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا فى جريمة التزوير . لا جدوى منه . ما دامت العقوبة التى قضى بها عليه مقرررة فى القانون للاشتراك فى تلك الجريمة ٤٨

- التزوير المعاقب عليه . تمامه خفية أو استلزام دراية خاصة لكشفه . غير لازم .

يستوى أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن . ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ٤٩

- انتحال المتهم اسما غير اسمه في محضر البوليس متى يكون تزويرا ومتى لا يكون ؟ إذا انتحل المتهم اسم شخص معروف لديه : تزوير . إذا انتحل اسما وهميا لا وجود له في اعتقاده : لا تزوير . ولو تبين أن ثمة شخصا بهذا الاسم ، ما دام المتهم لا يعرفه . علة هذه التفرقة : ان القصد الجنائي للمتهم يجب أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتملا ، وهو ما يمتنع القول به في حالة انتحال اسم وهمي ٥٠

- التزوير في المحررات لا تكتمل أركانه إلا إذا وقع تغيير الحقيقة على بيان مما أعد المحرر لإثباته مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج . يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقا يحل به العقد الجديد . الأمران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد . إبرام العقد في وقت كان قد صدر فيه حكم نهائي بطلاق الزوجة لعدم الطعن عليه . انعقاده صحيحا . لجوء الطاعن بعد ذلك الى الطعن على حكم الطلاق . لا يغير من الأمر . العبرة بوقت توثيق العقد ٥١

- اثبات أن الزوجة بكر على خلاف الحقيقة بعقد الزواج . عدم انطوائه على جريمة تزوير . علة ذلك : عقد الزواج لم يعد لإثبات هذه الصفة . اشتراط بكاراة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج . بقاء العقد صحيحا وبطلان هذا الشرط ٥٢

- التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية . لا أثر له على وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال ٥٣

- وقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية طبقا للمادة ٢٨١ مرافعات . لا أثر له على جرمية التزوير والاستعمال ٥٤

- مثول المتهم أمام المحكمة المدنية وإدعائه كذبا الوكالة عن المدعى عليهم ، إثبات كاتب الجلسة حضوره بهذه الصفة ؛ يتوافر به أركان جريمة الاشتراك في تزوير الأوراق الرسمية ٥٥

- جريمة التزوير . أركانها ؟ مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بوضع امضاء

مزور . كفايته لتوافر جريمة التزوير . متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير ٥٦

- الاصطناع . ماهيته ؟ هو إنشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق ما دام المحرر في أى من الحالين متضمنا لواقعة تترتب عليها آثار قانونية وصالحا لأن يحتج به في إثباتها ٥٧

- مستوى في التزوير المعاقب عليه أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ٥٨

- كون البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس . وجوب العقاب على التزوير في هذه الصورة ٥٩

- لا شأن لبيان عدد الأوراق المزورة في توافر أركان جريمة التزوير ٦٠

- قيام التزوير على إسناد أمر لم يقع ممن أسند إليه . في محرر أعد لإثباته . باحدى الطرق المنصوص عليها قانونا . بشرط أن يكون الاسناد قد ترتب عليه ضرر أو يحتمل أن يترتب عليه . انتفاء الاسناد الكاذب في المحرر . لا تزوير ٦١

- انتحال شخصية الغير في محرر . صورة من صور التزوير ٦٢

- كفاية أن يكون تغيير الحقيقة . في التزوير المعاقب عليه . من شأنه أن ينخدع به بعض الناس ٦٣

- ثبوت وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال . نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ، ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور ، لا أثر له على وقوع الجريمة ٦٤

- التزوير في المحررات . لا عقاب عليه . إلا إذا وقع في بيان جوهرى أعد المحرر لإثباته ٦٥

- تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . وقوع التغيير ممن حصل عليها بأى طريق خلال التسليم الاختيارى . يعد تزويرا ٦٦

- ثبوت عدم صحة الشيكات وردها دون صرف . في جريمة تصدير نقد أجنبى -

- عدم ضياع نقد أجنبي على الدولة . انتفاء الجريمة لتخلف أحد عناصرها ٦٧
- محضر جمع الاستدلالات . جواز الاحتجاج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه .
تغيير المتهم لاسمه فيه . عدم كفايته . مجردا . لتوافر جريمة التزوير . سواء وقعه
بالاسم المنتحل أم لا . تحقق التزوير في هذه الحالة . شرطه أن يكون الاسم المنتحل
لشخص معروف للمتهم لحقه أو يحتمل أن يلحقه ضرر . مثال ٦٨
- تحقق التزوير . ولو كان تغيير الحقيقة واضحا . ما دام يجوز أن ينخدع به بعض
الناس ٦٩
- تغيير الحقيقة بطريق الغش . باحدى الوسائل المحددة قانونا كفايته لتحقيق جريمة
التزوير في الأوراق الرسمية . حدوث ضرر لشخص معين . غير لازم . علة
ذلك ؟ ٧٠
- التسمي باسم غير حقيقى فى محضر رسمى - عدا محاضر التحقيق - تزوير ولو
كان الاسم المنتحل لشخص غير حقيقى - ما دام المحرر يصلح حجة فى إثبات
شخصية من نسب اليه إستنادا الحكم لتبرئة المتهم من تهمة الاشتراك فى تزوير ورقة
الفيش إلى أن الاسم الذى تسمى به فيها لشخص مجهول . خطأ فى تطبيق القانون
مجرد تغيير الحقيقة فى المحرر الرسمى . بطريق الغش . بوسيلة مما نص عليه
القانون تتحقق به جريمة التزوير فى المحررات الرسمية . توقيع المتهم باسم الغير
على المحرر الرسمى . تتوافر به جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية . لا يغير من
ذلك قول المتهم أن المجنى عليهما قاصران وأنه يستوى أن يوقع هو عنهما أو
والديهما . إذ لا سند له من القانون ٧١
- التزوير المعاقب عليه . عدم اشتراط أن يكون قد تم خفية أو أن يستلزم لكشفه
دراية خاصة . يستوى أن يكون تزويرا واضحا لا يستلزم جهدا فى كشفه أو أنه
متقن . ما دام أن تغيير الحقيقة فى كلا الحالتين يجوز أن ينخدع فيه بعض الناس ٧٢

الفرع الثانى : الضرر

- تقدير توافر الضرر أو احتمال له يكون عند مقارفة الجريمة لا بعدها ٧٣ - ٧٥
- توفر ركن الضرر ولو وقع الضرر على أى شخص غير من وقع عليه
التزوير ٧٦ - ٧٧

- احتمال حصول الضرر يكفي في جريمة التزوير سواء أكان المحرر رسميا أم عرفيا ٧٨ - ٨٠
- تنازل المتهم بعد تقديم الورقة المزورة لا يحول دون عقابه ٨١
- تغيير الحقيقة في الاقارير الفردية لا يعد تزويرا إلا إذا كان المحرر رسميا ... ٨٢
- عدم توفر ركن الصرر إذا كان التغيير الحاصل في ورقة عرفية من شأنه أن يعدم ذاتية الورقة وقبمتها ٨٣
- انعدام الضرر إذا كان التزوير في المحرر ظاهرا بحيث لا يخدع به أحد وكان فوق هذا واقعا على جزء من اجزاء المحرر غير الجوهرية ٨٤
- التوقيع على شكوى في حق انسان بامضاء لغير مقدمها كاف لتوفر ركن الضرر ٨٥
- مجرد تعبير الحقيقة في الورقة الرسمية يتحقق به ركن الضرر بصرف النظر عن الباعث ٨٦ - ٩١
- تغيير المتهم لاسمه في محضر تحقيق جنائي لا يعد تزويرا إلا إذا ترتب عليه اضرارا بالغير ٩٢ - ٩٣
- تقدير توفر ركن الضرر في جريمة التزوير موضوعي ٩٤ - ٩٥
- عدم بيان الحكم بالادانة في جريمة التزوير توافر ركن الضرر . قصور ٩٦-٩٨
- ذكر الحكم أن الورقة التي حصل فيها التزوير من الأوراق الأميرية كاف في بيان ركن الضرر ٩٩
- عدم تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر لا يعيبه ما دام قيامه مستقادا من مجموع عباراته ١٠٠ - ١٠١
- مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث وبدون اشتراط حصول ضرر خاص يلحق شخصا بعينه ١٠٢
- تغيير الحقيقة بطريق الغش بانتحال شخصية الغير تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير وبفصد استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله يعد من صور التزوير

- المعوى ١٠٣
- يهدف الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية بمحرد تغيير الحقيقة . ١٠٤
- جريمة تقديم أوراق غير صحيحة الى السلطة المختصة بهدف تسهيل الدخول الى البلاد أو الإقامة فيها . نلازم الضرر مع الفعل المادى فى هذه الجريمة عدم لزوم البحت عن هذا الركن صراحة ١٠٥
- عدم لزوم تحدث الحكم صراحة عن ركن الضرر . يكفى أن يكون مستفادا من الحكم ١٠٦
- الضرر . نوافره . بوضوح التزوير ما دام أن تغيير الحقيقة بجور أن ينخدع به بعض الأفراد ١٠٧
- الضرر فى جريمة تزوير الأوراق الرسمية . مفترض . علة ذلك ١٠٨
- وقوع ضرر بالفعل . غير لازم فى جريمة التزوير . كفاية احتمال وقوعه . البحت فى وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه الى الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة ١٠٩
- جريمة تزوير المحرر العرفى . مجرد تغيير الحقيقة فى المحرر بأحدى الطرق القانونية كاف لتوافرها . متى كان من الممكن أن يترتب عليه فى الوقت الذى وقع فيه ضرر للغير ، سواء كان المزور عليه أم خلافه . ولو كان هذا الضرر محتملا ١١٠
- تحقق جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية ولو لم ينتج عنها ضرر يلحق شخصا بعينه ١١١
- جريمة تزوير المحرر الرسمى أو العرفى . احتمال حصول ضرر كاف لقيامها ١١٢
- تحدث الحكم الصادر بالادانة فى جرائم التزوير عن ركن الضرر صراحة واستقلالاً . غير لازم ١١٣
- افتراض الضرر فى تزوير الأوراق الرسمية لما فيه من إخلال بالثقة فيها .. ١١٤
- كفاية تغيير الحقيقة فى محرر عرفى بأحدى الطرق المنصوص عليها قانونا لقيام جريمة تزويره متى كان من الممكن أن يترتب عليه فى الوقت الذى وقع فيه ضرر للغير أيا كان ، ولو كان الضرر احتماليا . تقدير الضرر فى جريمة التزوير .

موصوعى ١١٥

- محرم - تعبير الحقيقة فى الأوراق الرسمية بطريق الخش بالوسائل التى نص عليها القانون ، بتحقيق به تزويرها ، وينتج عنه حتما ضرر بالمصلحة العامة ١١٦
- كفاية احتمال حدوث الضرر فى تزوير المحرر الرسمى أو العرفى . تحدث الحكم عن ركن الضرر فى جريمة التزوير صراحة غير لازم ١١٧
- وقوع الضرر بالفعل . ليس شرطا لقيام جريمة التزوير . كفاية احتمال وقوعه . انتهاء الحكم الى توافق ركن الضرر فى جريمة تزوير المحرر العرفى . قوله بعد ذلك فى معرض تبريره لوقف تنفيذ العقوبة أن التزوير كشف فى مهده ولم يترتب ضرر للمدعية بالحق المدنى . لا تناقض ١١٨
- وقوع الضرر بالفعل فى تزوير ورقة عرفية . غير لازم . كفاية احتمال وقوعه . مناطق البحث فى وجود أو احتمال الضرر ، يكون عند وقوع التغيير ١١٩

الفرع الثالث : القصد الجنائى والباعث

(أ) القصد الجنائى

- متى يتحقق القصد الجنائى فى جريمة التزوير ١٢٠ - ١٢٤
- عدم اشتراط علم المتهم علما واقعيا بحصول أو باحتمال حصول الضرر لتوفر القصد الجنائى ١٢٥
- ✓ - مجرد الإهمال فى تحرى الحقيقة مهما كانت درجته لا يتحقق به القصد الجنائى ١٢٦
- توافق القصد الجنائى فى جريمة التزوير . موضوعى ١٢٧
- وجوب بيان الحكم بالادانة فى جريمة التزوير توفر القصد الجنائى لدى المتهم ١٢٨ - ١٤٠
- عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن توفر القصد الجنائى لدى المتهم لا يعيبه ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ١٤١ - ١٤٤
- لا يتحقق القصد الجنائى فى جريمة التزوير إلا إذا قصد الجانى تغيير الحقيقة فى محرر بإثبات واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مما مقتضاه أن يكون عالما

- بحقيقه الواقعه المروره وأن يعصد تغييرها ١٤٥
- نية العرش بنوافر مى اجهت نيه الحانى الى استعمال المحرر فيما انشئ من
أجله ١٤٦
- عدم نوفر القصد الجنائى لدى الفاعل لا يمنع قيام الاشتراك فى جريمة التزوير منى
تحقق القصد الجنائى لدى الشريك ١٤٧
- توافر القصد الجنائى بنعمد تغيير الحقيقه تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية
استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقه فيه ١٤٨
- ✓ - مجرد الاهمال فى تحرى الحقيقه مهما بلغت درجته لا يتحقق به القصد
الجنائى ١٤٩
- القصد الجنائى فى جريمة التزوير . توافره . لا عبرة بالباعث ١٥٠
- ارتكاب التزوير بقصد التخلص من الضريبة . سقوط الضريبة بالتقادم لا يؤثر فى
قيام الجريمة ١٥١
- القصد الجنائى فى التزوير . انتفاؤه إذا كانت علة تقرير الزوج بانه مسيحى هى
سابقة اعترافه بارتداده الى الدين المسيحى وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد
الزواج بيومين ١٥٢
- ما يعدم القصد الجنائى . الجهل بالواقع المختلط بالجهل بقاعدة مقررة فى غير
قانون العقوبات . اعتبار الجهل فى جملته جهلا بالواقع ينتفى به القصد الجنائى ، مثال
فى الجهل بأحكام قانون الاحوال الشخصية فى شأن موانع الزواج ١٥٣
- القصد الجنائى فى جريمة التزوير : تحققه بتعمد تغيير الحقيقه فى محرر تغييرا
من شأنه أن يسبب ضررا ، وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقه فيه
تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن . لا يلزم . ما دام قد أورد من الوقائع
ما يدل على قيامه ١٥٤
- إهمال المتهم فى تحرى الحقيقه مهما كانت درجته ، لا يتحقق به القصد الجنائى فى
جريمة التزوير ١٥٥
- عزو طفل زورا الى غير والديه ، يتحقق به القصد الجنائى فى الجريمة المنصوص
عليها فى المادة ٢٨٣/١ عقوبات ١٥٦

- عدم جدوى النعى على الحكم لعدم توافر القصد الجنائي فى جريمة عزو طفل حديث العهد بالولادة لغير والدته ما دام أنه قضى على المتهم بعقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك فى تزوير بيانات السجل المدنى المسندة اليه ١٥٧
- عدم التزام الحكم بالتحدث استقلالا عن القصد الجنائي فى جريمة التزوير ، ما دام أن ما أورده فى بيانه لواقعة الدعوى وفى رده على دفاع الطاعن ما يتحقق به نوافره ١٥٨
- القصد الجنائي فى جريمة التزوير . متى يتحقق ؟ ١٥٩
- التحدث صراحة واستقلالا فى الحكم عن توافر ركن القصد الجنائي فى جريمة التزوير . غير لازم ١٦٠
- بعدم تغيير الحقيقة فى محرر نخيرا من شأنه أن يسبب ضررا وبينة استعماله فيما عيرت من أجله الحقيقة . ينحقق به القصد الجنائي فى جريمة التزوير .
- كفاية ايراد الحكم لوقائع تدل على توافر القصد الجنائي ١٦١
- القصد الجنائي فى جريمة التزوير . شروط نوافره ؟ مجرد توقيع المتهم كشاهد على بوكيل مزور . لا يقطع بعلمه بحقيقة شخصية المهمة صاحبة هذا التوكيل . إهماله تحرى الحقيقة قبل التوقيع مهما بلغت درجته . لا يتحقق به ركن العلم .. ١٦٢
- عدم تحقق القصد الجنائي فى جريمة التزوير . إلا بتعمد تغيير الحقيقة . مع العلم بذلك . إدانة الطاعن بالاشتراك فى التزوير . من مجرد شهادته على شخصية منتحلة . دون أن يبين علمه بحقيقة هذه الشخصية . فصور ١٦٣
- التحدث عن كل ركن من أركان جريمة التزوير . منى لا يلزم . متى يتحقق القصد الجنائي فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية ؟ ١٦٤
- توافر القصد الجنائي فى التزوير . رهن بحصوله عن علم . الإهمال فى تحرى حقيقة مهما كانت درجته لا يتوافر به هذا القصد . مثال ١٦٥

(ب) الباعث

- المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة . الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وإيراد الأدلة على نوافره ١٦٦

- المصلحة في الجريمة لا تعدو أن تكون الباعث عليها ١٦٧
- الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير . عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً ١٦٨
- الباعث عن الجريمة . ليس ركنا فيها . عدم تحقيق المحكمة له . لا ينال من سلامة الحكم ١٦٩

الفرع الرابع : طبيعة الجريمة

- جريمة التزوير . طبيعتها : جريمة وقتية جريمة الاستعمال . طبيعتها : جريمة مستمرة . تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها . استمرارها ما دام مقدم الورقة متمسكاً بها .
- القضاء ابتدائياً برز وبطلان الورقة المطعون عليها - استئناف المتمسك بها هذا الحكم طالبا الناءه والحكم بصحتها . مدة انقضاء الدعوى لا تبدأ إلا من تاريخ النازل عن التمسك بالورقة أو القضاء نهائياً بتزويرها ١٧٠

الفرع الخامس : تسبيب الأحكام في جرائم التزوير

- تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير غير لازم . ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ١٧١
- عدم تقيد القاضى الجنائى بحكم المحكمة المدنية ولو كان هذا الحكم نهائياً . جواز اعتماده على أسباب متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى المدنى ١٧٢
- إدانة المتهم فى جريمة الم ٢٣ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٥٢ لا تقتضى بيان أركان التزوير . كفاية إثبات عدم صحة محتويات الأوراق المقدمة وان بعضها موقع عليها بتوقيعات مزورة . تلازم الضرر مع الفعل المادى فى هذه الجريمة . عدم لزوم التحدث عن هذا الركن صراحة ١٧٣
- قول الخبير أنه لا يتيسر - لأسباب فنية - معرفة محدث الكشط والتغيير . اطمئنان المحكمة إلى ما قرره الشهود من أن المتهم هو محدثهما . لا قصور ولا تناقض ١٧٤
- الحكم ببراءة المتهم لثبوت تزوير السند موضوع عقد الأمانة . رفع الدعوى بالتزوير والاستعمال على مقدم ذلك السند . اختلاف الدعيين فى السبب والخصوم .

- محكمة التزوير غير مقيدة بحكم البراءة فيما يختص بواقعة التزوير ١٧٥
- القصد الجنائي في التزوير . متى لا يلزم التحدث عنه استقلا . إذا كان الحكم قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه ١٧٦
- طريقة التزوير . قول الحكم أن المحرر المزور لم يكتب صلبا وتوقيعا بخط من نسب إليه . مؤدى ذلك : أن التزوير بالاصطناع . النعى على الحكم بالقصور لعدم بيان طريقة التزوير . لا محل له ١٧٧
- ركن الضرر في جريمة التزوير . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم . يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم ١٧٨
- تزوير محرر واستعماله . ثبوت التزوير . لا يلزم معه تحدث الحكم عن ركن العلم في تهمة الاستعمال ١٧٩
- قصور الحكم في اسنظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به . اكتفاؤه بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة . عدم عنايته ببحث الموضوع من وجهة الجنائية . مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم . ضرورة اقامته الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك فى ارتكابه ... ١٨٠
- الحكم بالادانة في جريمة التزوير : لا يشترط لصحته أن يتحدث استقلا عن ركن الضرر . يكفي أن يكون قيام هذا الركن مستفادا من مجموع عبارات الحكم ١٨١
- شرط الادانة في جرائم تزوير المحررات ؟ أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات وإلا كان باطلا . علة ذلك : الكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه ١٨٢
- اثبات وقوع التزوير من المتهم فاعلا أم شريكا . كفايته لاثبات توافر ركن العلم بتزوير المحرر الذى أسند اليه استعماله ١٨٣
- حكم الادانة . بياناته ؟ مثال لتسبيب معيب في دعوى تزوير محرر عرفي واستعماله الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ١٨٤
- على المحكمة الجنائية بحث جميع الأدلة التى تبني عليها عقيدتها في الدعوى اكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها

أدلة الادانة . قصور ١٨٥

- مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بتزويرها . مادام الحكم لم
يقم الدليل على ان المتهم هو الذى قارف التزوير او اشتراك فيه ١٨٦

- قصور الحكم . فى التدليل على جريمة الاشتراك فى التزوير لا يوجب نقضه .
مادامت المحكمة قد طبقت عن الطاعن المادة ٣٢ عقوبات وعاقبته بالعقوبة الاشد
المقررة لجريمة الاختلاس التى اثبتتها فى حقه ١٨٧

- تطبيق الحكم المادة ٢/٣٢ عقوبات على الجرائم المسندة إلى الطاعن وتوقيعه عليه
عقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة قانونا لاحدى هذه الجرائم . لامصلحة للطاعن
فى النعى على الحكم بالنسبة لجريمة اخرى من الجرائم المسندة اليه ١٨٨

- وجوب ايراد الحكم الادلة التى أسس عليها قضاءه ١٨٩

- الفاعل الاصلى فى الجريمة ١٩٠

- ثبوت اشتراك الطاعن فى جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال . لامصلحة له
فى المجادلة فى معاقبته على أساس انه فاعل اصلى ١٩١

- مثال لتسبب غير معيب فى تزوير ١٩٢

- وجوب اشتغال الحكم على الاسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا . المراد
بالتسبب المعبر ؟ مثال لتسبب معيب فى اختلاس وتزوير ١٩٣

- إحالة المحكمة فى بيان الاوراق المزورة الى ما جاء بتقرير الخبير المقدم فى
الدعوى كدليل . لا عيب ١٩٤

- ايراد أدلة الثبوت التى تسوغ القضاء بالادانة وبيان مدى تأييدها لواقعة الدعوى .
واجب . دفاع المتهم يحقه فى تظهير الكمبيالة - المسلمة اليه موقعة على بياض -
تظهيراً ناقلاً للملكية . متى يكون جوهريا فى تهمة تزوير صيغة التحويل المتروكة
على بياض : اذا كان ذا اثر فى انتفاء او ثبوت هذه التهمة ١٩٥

- فساد استدلال الحكم كله . لا يبرره تطبيقه للمادة ٣٢ عقوبات وايقاع عقوبة مقررة
لاى من التهمتين المستدتين الى المتهم . توافر مصلحة المتهم فى الطعن على هذا
الحكم . مثال ١٩٦

- كفاية تدليل الحكم بأسباب سائغة على توافر الاشتراك في الجريمة . المجادلة في ذلك امام النقض . غير جائزة ١٩٧

- اسناد الحكم خطأ الى المتهم واقعة تزوير لم ترد بامر الإحالة يبرره ان العقوبة المقضى بها مقرررة لجريمة التزوير الواردة بذاك الامر . مادام قد ثبت تحققها قبله دون تأثر بالتهمة المسندة خطأ ١٩٨

- عدم التزام المحكمة بالتحدث الا عن الادلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها ١٩٩

- مثال لقصور في التسبيب واخلال بدفاع جوهرى قصد به نفي الركن المادى في جريمة التزوير ٢٠٠

- مثال لتسبيب غير معيب في جريمة تزوير ٢٠١

- مجرد ثبوت التزوير دون إيراد الدليل على ان الطاعن هو الذى قام به بنفسه او بواسطة غيره . قصور ٢٠٢

- الرد على دفاع الطاعن باستبدال السند المطعون عليه بالتزوير بان الثابت من أقوال المجنى عليه وتقرير مصلحة تحقيق الشخصية ان المتهم ساهم في اصطناع السند المضبوط هو رد لا يواجه ولم يناقش دفاع الطاعن الجوهرى ، وجوب مناقشة محكمة الموضوع لهذا الدفاع . اغفالها الرد عليه . قصور ٢٠٣

- مثال لتسبيب سليم في بيان توافر عناصر جريمة استعمال محرر مزور ٢٠٤

- إنعدام مصلحة الطاعن في النعى على الحكم في خصوص جريمتى الاشتراك في تزوير ورقة رسمية - استمارة طلب الحصول على بطاقة شخصية واستعمال هذه البطاقة المزورة - مادام الحكم قد اثبت في حقه توافر جريمتى الادلاء ببيانات غير صحيحة في استمارتى طلب الحصول على بطاقة شخصية واخرى بدل فاقد طبقا للمادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال المدنية ولم يقع عليه سوى عقوبة واحدة وهى الحبس مع الشغل لمدة سنة - عن جميع الجرائم تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات ٢٠٥

- عدم جدوى النعى على الحكم عدم تمحيص دفاع الطاعن الخاض بجريمة الاستحصال بغير حق على خاتم احد المصالح الحكومية واستعماله . مادام الحكم قد اوقع عليه العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في تزوير محرر (سمى عملا بالمادة

٣٢ عقوبات ٢٠٦

- تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير . غير لازم مادام قد اورد من الوقائع مايدل عليه مثال لتسبب سائق ٢٠٧

- التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته ؟ مثال لتسبب سائق فى تزوير ٢٠٨

- بيانات حكم الادانة فى جرائم تزوير المحررات . مثال لتسبب قاصر على صيرورة محرر عرفى محرراً رسمياً بتدخل موظف عام فيه ٢٠٩

- جريمة تزوير اوراق رسمية . اركانها تسمى شخص بغير اسمه فى محرر رسمى يعد تزوير اسواء اكان الاسم المنتحل معلوم او كان اسماً خياليا مادام المحرر صالحاً لاتخاذ حجة فى اثبات شخصية من نسب اليه . تسمى شخص باسم غير معلوم فى اوراق الحصول على البطاقة الشخصية هو تزوير ، مغايرة ذلك لتغيير اسم المتهم فى محضر تحقيق . انتهاء مستشار الاحالة الى عدم توافر جريمة التزوير على أساس ان الاسم المنتحل لشخص غير معلوم . خطأ فى تطبيق القانون يوجب النقض والاعادة ٢١٠

- ادانة الطاعن بجرائم البلاغ الكاذب والاشتراك فى تزوير ورقة عرفية واستعمالها مع علمه بذلك وتطبيق المادة ٢/٣١٢ عقوبات فى حقه ومعاقبته بالعقوبة المقررة لاي من الجريمتين الاخيرتين . لامصلحة له فى النعى على الحكم بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب مادام انه اوقع عليه عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث مما يدخل فى حدود العقوبة المقررة لكل من الجريمتين الاخيرتين ٢١١

- قصور الحكم فى التدليل على ثبوت جريمة الاشتراك فى التزوير فى حق الطاعنين . عدم جدواه مادام قد طبق المادة ٢/٣٢ عقوبات ووقع عليهما عقوبة تدخل فى العقوبة المقررة للجريمة الاشد التى دانها بها عدم جوار . اضرار الطاعن بطعنه ٢١٢

- بيانات حكم الادانة ؟ مثال لتسبب قاصر فى جريمتى تزوير سند عرفى واستعماله ٢١٣

- كفاية اقتناع المحكمة بحصول التزوير فى صحيفة اعلان الدعوى والاشتراك فيه بما يسوغه . الدفاع الظاهر البطلان . لايتوجب الرد عليه ٢١٤

- التفات الحكم عن الدفاع غير المنتج . لا يعيبه ٢١٥
- ادانة المتهم بتزوير شيك واستعماله . استنادا الى تمسكه به وانه محرر بياناته وكونه صاحب المصلحة في تزويره . عدم كفايته مادام قد انكر توقيعه عليه ولم يثبت ان التوقيع له . مجرد التمسك بالورقة المزورة من غير الفاعل او الشريك . لا يكفي لثبوت العلم بتزويرها ٢١٦
- تقدير الارتباط بين الجرائم . موضوعي اغفال تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات رغم وجوب ذلك . خطأ قانوني يستوجب تدخل محكمة النقض . مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟ ٢١٧
- وجوب إيراد الحكم الادلة التي يستند إليها ومؤداها بيانا كافيا . مجرد الاستناد . اثباتا لجريمة التزوير . الى التحقيق وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . دون إيراد مضمون كل منها . قصور . علة ذلك ؟ ٢١٨
- اكتفاء الحكم . في دعوى تزوير سند قضى مدنيا برده وبطلانه . بسرد وقائع الدعوى المدنية . قصور ٢١٩
- القضاء بالبراءة للشك في صحة إسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . مشروط بتمحيص ظروف الدعوى وأدلتها . تبرئة المتهم من نهمه تزوير بيانات اسمايرة استخراج بطاقة عائلية استنادا إلى أن اسمه المثبت فيها صحيح - دون بحث باقى البيانات المدعى تزويره لها . قصور ٢٢٠
- مثال لتسبيب سائغ لحكم بالادانة . في واقعة اخلاس أموال أميرية . وتزوير . مؤاخذه الطاعن عن القدر الذى تيقنت المحكمة من اخلاسه . يعويلا على ما جرم به أعضاء لجنة الجرد . من ارتكابه فعل الاخلاس . وعلى تقدير خبير الدعوى لقيمه المال المختلس . لا تناقص ٢٢١

الفصل الثانى : الاشتراك فى التزوير

- تعديل الوصف . منى يجب تنبيه المنهم إليه ؟ إذا نعدى الأمر الى نعيير النهمه ذاتها بتخوير كيان الواقعة المادية . مخالفة ذلك : اخلال بحق الدفاع . مثال . تعديل النهمه من اشتراك فى تزوير الى فعل أصلى ٢٢٢
- الاشتراك فى جرائم التزوير . قيامه غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية

- محسوسة يكفي اعتقاد المحكمة حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . شرط ذلك : أن يكون هذا الاعتقاد سائنا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم . مثال ٢٢٣
- الاشتراك في ارتكاب جرائم التزوير ينم غالبا وأن مظاهر وأعمال مادية محسوبة يمكن الاسندلال بها عليه . يكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها اعتقادا سائنا ٢٢٤
- جريمة الاشتراك في تزوير المحررات العرفية بمقتضى المواد ٤٠ ، ٤١ ، و ٢١٥ عقوبات ، أشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ المعدل ٢٢٥

الفصل الثالث : تزوير المحررات الرسمية

الفرع الأول : ماهية المحرر الرسمى

- متى يعد المحرر رسميا ٢٢٦ - ٢٣٨
- إعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبة إنشائها الى الموظف المختص . اعتباره تزويرا في محرر رسمى ٢٣٩
- اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمده من القوانين واللوائح فحسب . بل يستمده من أوامر رؤسائه ٢٤٠
- تتحقق رسمية الورقة متى كان محررها موظفا عموميا مخصا . تحرير منطوق الحكم بالرول قبل النطق به . لا يوجب القانون التوقيع عليه من الفاضى . تغيير الحقيقة فيه يعتبر تزويرا ٢٤١
- اعطاء الورقة المصطنعة شكل الورقة الرسمية ومظهرها . توفر الجريمة ولو لم تصدر فعلا من الموظف المختص يكفي نسبة صدورها الى موظف للايهام برسميتها ٢٤٢
- مناط رسمية الورقة أن يحضرها موظف عمومى مختص بمقتضى وظيفته أو يتدخل في تحريرها أو التأشير عليها وفقا لما تفضى به القوانين واللوائح أو التعليمات التي تصدر إليه من جهته الرئيسية ٢٤٣
- مناط رسمية المحرر صدوره من موظف رسمى مكلف بتحريره ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لاثباته أو فى بيان جوهرى متعلق بها ٢٤٤

- مناط رسمية المحرر . يكفى أن يكون تحريره طبعا لمقتضيات العمل أو بناء على أمر الرئيس وتعليماته ٢٤٥
- اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية . مم يستمده ؟ ٢٤٦
- البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية . والذي تفوت ملاحظته على كثير من الناس . لا يحول دون معافاة المتهم على تزويرها ٢٤٧
- الموظف العمومي في باب التزوير . هو من نعهد اليه احدى السلطات الثلاث بنصيب من السلطة في أداء العمل الذي نيظ به أدائه . عدم تسوية الشارع بين القائم بخدمة عامة وبين الموظف العمومي في باب التزوير ٢٤٨
- مناط رسمية المحرر . تحريره من موظف عمومي مكلف بمقتضى وظيفته بتحريره ٢٤٩
- المحرر الرسمي . تعريفه : الرجوع في ذلك إلى نص م ٢١١ و ٢١٣ ع . مناط رسميته : تحريره من موظف عمومي مختص بمقتضى وظيفته بتحريره . مثال في ترخيص استيراد موقع عليه من بنك ولم يندخل في تحريره موظف عمومي ... ٢٥٠
- المحرر الرسمي . تعريفه . الرجوع في ذلك الى نص م ٢١ و ٢١٣ ع دون نص م ٣٩٠ مدني . مناط رسميته . تحريره من موظف عمومي مكلف بمقتضى وظيفته بتحريره ٢٥١
- الضرر افتراضه عند العبث بالأوراق الرسمية . أثر ذلك : عدم صحة القول بأن التزوير مفضوح يبدو للنظرة الأولى ما دام قد انخدع به المجنى عليه ٢٥٢
- مناط رسمية المحرر ؟ صدوره من موظف عمومي مكلف بتحريره ووقوع التغيير فيما أعدت الورقة لاثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها ٢٥٣
- يستمد الموظف اختصاصه من القوانين واللوائح ومن أوامر رؤسائه . فيما لهم أن يكلفوه به ٢٥٤
- المحرر الرسمي ماهيته : عدم اشتراط صدوره من موظف عمومي من أول الأمر . انسحاب رسمية المحرر عند تدخل الموظف العمومي في حدود وظيفته على ما سبق ذلك من اجراءات ٢٥٥

- كفاية صدور الورقة من موظف عمومي مخنص بتحريرها وحصول تغيير الحقيقة في بياناتها . عدم اتصال هذا التغيير بالغرض الذي حررت القسيمة من أجله غير مؤثر ٢٥٦

- صحيفة افتتاح الدعوى . البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه . مجرد خبر يحتمل الصدق أو الكذب صادر من غير موظف عمومي . متى تتوافر بشأنه جريمة التزوير : عند تداخل المحضر بتأييد هذا البيان . تكتسب الصحيفة صفة الرسمية باعلانها على يد المحضر ٢٥٧

- الرسمية . ماهيتها : صفة يسبغها محررها على الورقة . لاطبعها على نموذج خاص . اختصاص الموظف بتحريرها : أساسه ؟ ٢٥٨

- نسخة الحكم الأصلية . ورقة رسمية منوط بكاتب الجلسة تحريرها . تكليف الكاتب غيره بتحرير تلك النسخة وتعتمد هذا الأخير اضافة عبارات الى أسباب الحكم لم تصدر من القاضي . متى تتوافر بشأنه جريمة التزوير ؟ عند تداخل الكاتب وتوقيعه على الورقة . صفة الرسمية تنسحب في هذه الحالة على الورقة منذ بدء تحريرها ٢٥٩

- جريمة تزوير الأوراق الرسمية . صدورها فعلا من الموظف العمومي المختص لتحريرها . غير لازم . كفاية اعطاء الورقة المصطنعة شكل المحررات الرسمية ومظهرها ونسبة صدورها كذبا الى موظف عام للإيهام برسميتها ٢٦٠

- لا يشترط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عمومي من أول الأمر . قد يكون عرفيا ثم ينقلب الى محرر رسمي إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته . انسحاب رسميته على ما سبق من الاجراءات . مثال بالنسبة لصورة حكم مدني معلنة ٢٦١

- انقلاب المحرر العرفي الى محرر رسمي إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته . اعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد اكساب الصفة الرسمية بهذا التدخل . انسحاب رسميته على ما سبق من اجراءات ٢٦٢

- مناط رسمية الورقة ؟ أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته ٢٦٣

- مناط رسمه الورقة . صدورها من موظف عام مخنص . تغيير الحقيقة فيما أعدت

- الورقة لاثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها . تزوير فى ورقة رسمية ٢٦٤
- متى يعتبر المحرر رسميا ؟ ٢٦٥
- يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح ومن أوامر رؤسائه أو من طلبات الجهات الرسمية الأخرى ٢٦٦
- صدور الورقة فعلا عن الموظف المختص بتحريرها ليس شرطا فى جريمة التزوير فى الورقة الرسمية . اعطاء الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها كاف لتحقيق الجريمة ولو نسب صدورها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها ٢٦٧
- تأثيم التزوير فى المحرر الرسمى ولو كان المحرر باطلا شكلا ٢٦٨
- مناط اعتبار الورقة الرسمية أو أنها محرر لاحدى الشركات المساهمة ؟ خلو المحرر من علامة تشهد أو تشير الى أنه من محررات المؤسسة العامة لا يؤثر فى اعتباره كذلك مادام يحمل توقيعاً لمفوض المؤسسة ٢٦٩
- دفع المتهم جريمة الرشوة المسندة اليه تأسيسا على أن النقود التى قبضها من المبلغ عن بضاعة ردها . دفاع جوهرى . يوجب تحقيقه والرد عليه . متى كانت شواهد الحال تظاهره . مثال . وجوب تحقيق المحكمة للدفع بأن الشهادة كانت وليدة اكراه . عدم التعويل على الشهادة . متى كانت وليدة اكراه بالغاً ما بلغ قدره من الضالة . ردا الدفاع يحدث فى وجدان القاضى ما يحدثه دليل الثبوت . وجوب بيان الاختصاص الحقيقى للموظف فى جريمة تزوير الأوراق الرسمية علة ذلك : أن التزوير فى الأوراق الرسمية لا يتحقق إلا إذا كان اثبات البيان المزور من اختصاص الموظف ٢٧٠
- الاختصاص الفعلى للموظف ركن فى جريمة التزوير فى المحرر الرسمى . ٢٧١
- العبرة فى اعتبار المحرر رسميا . هى بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه أول الأمر . صدور المحرر ابتداء من موظف عمومى . ليس بشرط لاعتبار التزوير فيه واقعا فى محرر رسمى . جواز أن يكون المحرر عرفيا . أول الأمر . ثم ينقلب الى محرر رسمى بتداخل الموظف العام فيه . انسحاب الرسمية الى ما سبق من اجراءات ٢٧٢
- جريمة التزوير فى محرر رسمى . تحققها بمجرد اعطاء الورقة شكل الورقة

الرسمية ومظهرها ولو نسبت زورا الى موظف لاليهام برسميتها . صدور المحرر
بداية من موظف عام . غير لازم . كفاية أن يتدخل فيه موظف عام فى حدود وظيفته
أو ينسب اليه ذلك لاليهام برسميته ٢٧٣

الفرع الثانى : صور مختلفة من المحررات الرسمية

- الاستمارة (أ س) بعد التوقيع عليها من أعضاء اللجنة الفرعية ٢٧٤ - ٢٧٨
- عقود الزواج فيما خلا البيان الخاص بالسن ٢٧٩ - ٢٨٦
- أمر توصيل المجارى الى منزل حرر بمعرفة كاتب بقسم المجارى ٢٨٧
- محضر التصديق على الأمضاء ٢٨٨ - ٢٨٩
- عريضة الدعوى بعد اعلانها ٢٩٠ - ٣٠٦
- الشهادة الادارية التى يحررها العمدة أو شيخ البلد لاثبات وفاة شخص قبل سنة
١٩٢٤ ٣٠٧ - ٣١٩
- الشهادة التى يحررها حلاق الصحة ليثبت فيها أنه كشف على الميت ٣٢٠
- الصور الشمسية لعقود البيع المسجلة ٣٢١
- محضر الجلسة ٣٢٣
- النموذج رقم ٤٤ وزارة الداخلية ٣٢٤
- دفتر المواليد ٣٢٥ - ٣٢٨
- عقود البيع بعد مراجعتها من المساحة واعتمادها ٣٢٩
- دفاتر الأحوال فى مركز البوليس ٣٣٠ - ٣٣١
- دفاتر الصراف ٣٣٢
- حوافظ التوريد التى أعدتها بلدية الاسكندرية ليحرر فيها المحصلون مع كتاب
الحسابات البيانات الواجب ادراجها بها ٣٣٣
- الرسوم المستحقة المثبتة على هامش الصورة المستخرجة من محاضر أعمال
الخبير ٣٣٤
- تذكرة السفر بقطارات السكك الحديدية ٣٣٥

- دفتر الاشتراك الكيلو مئري الخاص بقطارات مصلحة السكة الحديد ٣٣٦
- التذكرة التي تسلمها ادارة الجيش للعساكر بالرفقت من الخدمة ٣٣٧
- الأورنيك رقم ٥ مرور ٣٣٨
- شهادة تحقيق الشخصية ٣٣٩ - ٣٤٠
- دفتر الشاليش ودفتر يومية المقاول المعروف بالاستمارة رقم ٤١ زراعة ... ٣٤١
- الاستمارة رقم ٢٠ سكرتارية (وزارة الزراعة) ٣٤٢
- إذن البريد ٣٤٣ - ٣٤٤
- انتحال شخصية اخر امام الطبيب الموظف المختص بتوقيع الكشف الطبي ٣٤٥ - ٣٤٦
- المحضر الذى يحرره معاون الادارة لتحقيق وضع يد مرشح للعمودية على الأطيان التى يملكها ٣٤٧
- الاخطار الذى أعدته مراقبة تسوية الديون العقارية متى وقع عليه من رئيس هذه المصلحة وختم بختمها ٣٤٨
- اذن تموين بصرف سكر ٣٤٩
- بطاقات التموين ٣٥٠
- استمارة الصرف رقم ٥٠ ع . ج ٣٥١
- المحضر الذى يحرره العسكرى المنتدب للعمل فى مباحث مصلحة السكك الحديدية المكلف من قبل الضابط القضائى بتحري أمر شخص اشتبه فيه ٣٥٢
- رخصة القيادة ٣٥٣
- الاستثمارات رقم ١٥٥ ع . ح (قوائم التوريد) ٣٥٤
- تذكرة الاشتراك بالمسافة . هى ورقة رسمية ٣٥٥
- الشهادة التى يحررها أعضاء اللجنة القروية بصرف كميات خيش من بنك التسليف هى ورقة رسمية . الأمر رقم ١٩٣ الصادر فى ١٩٤١/١٠/٢٩ ٣٥٦
- ورقة الفيش التى يندب أحد عساكر البوليس لأخذ البصمات عليها . هى ورقة رسمية ٣٥٧

- الاخطارات الخاصة بالاعفاءات من القرعة العسكرية السابقة على صدور ق. ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . عدم زوال الصفة الرسمية عنها ٣٥٨
- تحرير صحيفة السوابق المزورة بمعرفة موظف عام مختص بتحريرها . توفر الجريمة ولو لم تسلم لصاحب الشأن أو تختم بخاتم الادارة ٣٥٩
- اعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبة إنشائها الى الموظف المختص ، اعتباره تزويرا في محرر رسمي ٣٦٠
- ✓ - ملخص شهادة الوفاة . هو ورقة رسمية أعدت لاثبات تاريخ الوفاة ٣٦١
- تغيير الحقيقة في قيمة الأموال المستحقة على الممول أو مقدارها في ورد المال . تزوير معاقب عليه ٣٦٢
- صورة واقعة لا تتحقق فيها جريمة التزوير في محرر رسمي «دفتر خزانة المجلس البلدي» ٣٦٣
- اعلام شرعى . القول بأن م ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط في الاعلام . غير صحيح . لا شأن لحكم هذه المادة بالتزوير في الاعلام بسوء قصد ٣٦٤
- تغيير تاريخ وفاة المورث في الاعلام الشرعى . تزوير في ورقة رسمية ... ٣٦٥
- اختصاص بتحرير محاضر الجلسات . التزوير الحاصل منه في محضر الجلسة معاقب عليه كتزوير في محرر رسمي ٣٦٦
- اصطناع الورقة يوفر تزويرها بصرف النظر عن الوقت الذي تم فيه . أثر ذلك بالنسبة لتزوير محضر جلسة بطريق الاصطناع ٣٦٧
- حوالة البريد . التزوير الحاصل في بيانات تحويلها للغير . هو تزوير في محرر عرفى . علة ذلك : لا تلزم تعليمات مصلحة البريد موظفيها بتحرير عبارة التحويل أو توثيقها ٣٦٨
- حوالة البريد . التزوير الحاصل في بياناتها المختلفة . ما يعتبر منها تزويرا في ورقة رسمية وما يعتبر تزويرا في ورقة عرفية . اختصاص موظف البريد بتوثيق الصرف على نوع ما مما يجعل من عملية الصرف ورقة رسمية مستقلة بذاتها . ٣٦٩
- اختصاص العمدة عملا بمنشور الداخلية بتحرير الشهادة الادارية باثبات وفاة من

- يتوفى من أصحاب التكاليف قبل سنة ١٩٢٤ . اعتبار تغيير الحقيقة فيها تزويرا في
 محرر رسمي ٣٧٠
- الصور العامة لتزوير المحررات . صحيفة الدعوى . متى تكتب الصفة الرسمية ؟
 عند اتخاذ اجراءات الاعلان ٣٧١
- البيان الجوهرى بدفاتر قيد المواليد . مثال . بيان اسم المولود واسم الوالدين
 المنتسب اليهما حقيقة . تغيير الحقيقة في هذا البيان يوفر جناية التزوير في محرر
 رسمي ٣٧٢
- يعد محررا رسميا استمارة طلب صرف نقود لمتعهد من السلفة المستديمة رقم ٦٢
 مكرر ع . ح . و وكذلك كشف توريد اللحوم نتيجة تداخل الموظف بمراجعته
 واعتماده ٣٧٣
- قيام المرءوس باجراءات الاستدلال عند تغيب مأمور الضبط القضائي عن مقر
 عمله لقيامه بعمل اخر . يكفى أن يكون تكليف المرءوس بذلك تكليفا عاما . أثر ذلك :
 المحضر الذى يحرره المرءوس بناء على هذا التكليف هو محرر رسمي ٣٧٤
- المحرر الرسمى : مناط رسميته : يكفى أن يكون تحريره طبقا لمقتضيات العمل
 بناء على أمر رئيس مختص . دفتر تسلم معاونى محكمة الأحوال الشخصية
 المأموريات المندوبين لتنفيذها هو من الأوراق الرسمية ٣٧٥
- محضر البوليس . صلاحينه أصلا للاحتجاج به ضد صاحب الاسم الوارد به ولو
 كان منحللا ٣٧٦
- كشف العائلة الذى يحرر للاعفاء من الخدمة العسكرية . اعتباره ورقة رسمية .
 متى كان قد وقع من شيخ الحارة واعتمده مأمور القسم وختم بخاتم الجمهورية . لا
 يؤثر فى ذلك : أن يكون شيخ الحارة غير مختص مكانيا بتحرير ذلك الكشف متى كان
 هذا العيب قد فاتت ملاحظته على الموظفين المختصين فصدرت على أساسه شهادة
 الاعفاء من الخدمة العسكرية ٣٧٧
- التعبير فى السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة
 بنهيد القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية يعتبر تزويرا فى أوراق
 رسميه . انحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها . خضوعه للقواعد
 العامة فى قانون العقوبات ٣٧٨

- جريمة تزوير أو استعمال محررات الجمعيات التعاونية - أيا كانت - جنائية في كل الأحوال وعقوبتها السجن ٣٧٩
- دفتر الاشتراك الكيلو مترى الصادر من هيئة السكك الحديدية من الأوراق الرسمية ٣٨٠
- محضر التصديق على التوقيع . محرر رسمى . أثر ذلك ؟ ٣٨١
- السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون . ٢٦ لسنة ١٩٦٠ للأحوال المدنية أوراق رسمية . التغيير فيها تزوير فى أوراق رسمية . استعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات . خروجه عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ وضع الطاعن بصفة إصبعه على استمارة طلب حصول على بطاقة باسم شخص آخر . تزوير فى محرر رسمى اتفاق الطاعن مع الموظف المختص بتحرير البطاقات الشخصية على إثبات اسمه بالبطاقة خلافا للاسم المدون باستمارة طلب استخراجها . اشتراك مع الموظف فى تزوير ورقة رسمية ٣٨٢
- كشف العائلة الذى يحرره للأعضاء من الخدمة العسكرية - ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور القسم ويختتم بخاتم الجمهورية يكتسب حقيقة الأوراق الرسمية ويخرج عن نطاق ما جرمته المادة ٦٦ من قانون الخدمة العسكرية وينحصر عنه تطبيق المادة ٢٣٤ عقوبات . التزوير فيه تزوير فى ورقة رسمية يطبق عليه أحكام التزوير العامة انتهاء الحكم المطعون فيه الى اعتبار تزوير هذا الكشف جنحة وترتيبه على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة . خطأ فى تطبيق القانون حجب المحكمة عن فحص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقض الإحالة ٣٨٣
- جواز أن يكون المحرر رسميا . ابتداء . أو عرفيا أول الأمر . ثم تحول الى محرر رسمى بتدخل موظف مختص . فيه العبرة بما يؤول اليه المحرر . لا بما كان عليه . أول الأمر صيرورة صحيفة الدعوى محررا رسميا بتدخل الموظف المختص لتحصيل الرسوم عليها توقيع المتهم صحيفة الدعوى ، بدلا من المحامى اللازم توقيعها عليها قانونا . تزوير ٣٨٤
- مجرد تغيير الحقيقة فى المحرر الرسمى . بطريق الغش . بوسيلة مما نص عليه القانون تتحقق به جريمة التزوير فى المحررات الرسمية توقيع المتهم باسم الغير على

- المحرر الرسمي . تتوافر به جريمة التزوير في الأوراق الرسمية . ولو ثبت أن الغير فوضه في التوقيع باسمه . علة ذلك . الدفاع الظاهر البطان . لا يستلزم ردا . ٣٨٥
- تغيير الحقيقة في السجلات والبطاقات وكافة المستندات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ : تزوير في أوراق رسمية . إنتحال شخصية الغير واستعمال الشخص بطاقة ليست له . خروجهما عن نطاق المادة ٥٩ من ذلك القانون ٣٨٦
- عقد الزواج وثيقة رسمية . إثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية في وثيقة الزواج مع العلم بمخالفة ذلك للحقيقة . تزوير ٣٨٧
- ✓ - ما يكفي لاعتبار الورقة من محررات الجمعيات التعاونية في حكم المادة ٢١٤ مكررا عقوبات : احتواء الورقة على ما يفيد تدخل الموظف المختص في تحريرها ووقوع تغيير فيما أعدت الورقة لاثباته . كونها لا تتعلق بمال الجمعية أو حساباتها لا يقدح في ذلك ٣٨٨
- مناط العقاب على موجب حكم المادة ٢٢٦ عقوبات . أن تكون الأقوال غير الصحيحة قد أدلى بها أمام السلطة المختصة بضبط الاعلام . دون سواها . أيا كان مبدى هذه الأقوال . إدانة المتهم دون التحقق من ذلك قصور ٣٨٩
- سندات الشحن والفواتير الصادرة من الجمعية التعاونية للبترول . من محررات إحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب .. التزوير فيها . معاقب بالمادة ٢١٤ مكررا عقوبات ٣٩٠
- اثبات المتهم بيانات لأحد العاملين ببنك على جواز سفر ووضع بصمة خاتم مقلد للبنك المذكور عليها . تزوير في أوراق إحدى الشركات المملوكة للدولة . بالمادتين . المادة ٣٠٦/١ مكررا ، ٢١٤ عقوبات ٣٩١

الفرع الثالث : التزوير في المحررات الرسمية المعتبر جنحة :

- تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية يعتبر جنائية إلا إذا وجد نص يعاقب على هذا التغيير بعقوبة الجنحة ٣٩٢
- عدم جواز التوسع في جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة ٣٩٣
- تزوير تذاكر توزيع الكيوسين جنحة ٣٩٤
- التزوير في طلبات صرف الأقمشة في حالات الزواج والوفاة جنحة ٣٩٥

- تزوير البطاقات الشخصية جنحة ٣٩٦
- تزوير استمارات طلب الأسمدة جنحة ٣٩٧
- التزوير المعاقب عليه بعقوبة الجنحة في اسمارة الاكثار رقم ٦ الخاصة بطلب
تقاوى القطن قصره : على الاقرارات التى أشير اليها فى م ١٠ قرار وزارى ٧١٢
لسنة ١٩٤٨ على سبيل الحصر ٣٩٨
- تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو الجهات الملحقة بها حكما . جناية المواد
٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ، ٢٠٨ عقوبات . المراد بالعلامة فى هذا المقام ؟ شارات الأندية
الرياضية لا تعتبر من تلك العلامات . علة ذلك ؟ بفنيد علامة النادى الأولمبى لا
تعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة فى قانون العقوبات . تغيير الحقيقة فى نذاكر
الدخول فى النادى الأولمبى أو أى محرر صادر من هذا النادى جنحة معاقب عليها
بالمادة ٢١٥ عقوبات . صفة النفع العام لا تنسب على الجمعية الخاصة إلا بقرار
جمهورى ولا تزول إلا به . تقليد علامات الجمعيات الخاصة ذات النفع العام أو تزوير
محرراتها . جناية . الأندية الرياضية لا تعتبر من قبيل الجمعيات ٣٩٩
- عقوبة الجنحة المقررة فى المادة ٢٢٢ عقوبات للطبيب الذى يعطى بطريق
المجاملة شهادة مزورة فى الحالات التى عدتها . فصد بها الشارع التزوير المعنوى
دون التزوير المادى ٤٠٠

الفصل الرابع

التزوير فى المحررات العرفية

- صور مختلفة للتزوير فى المحررات العرفية ٤٠١ - ٤٢١
- حوالة البريد . التزوير الحاصل فى بيان تحويلها للغير . هو تزوير فى محرر
عرفى ٤٢٢
- لا تكتسب صحيفة الدعوى الصفة الرسمية إلا بساخذ احراءات الاعلان ٤٢٣
- تحرير ترخيص الاستيراد على نموذج خاص بالبنك وحلوه مما يعيد رسميته أو
تداخل موظف عمومى فى تحريره أو اعتماده بجعل التزوير المدعى به واقعا فى
محرر عرفى ٤٢٤

- ايصالات توريد القمح لشونة بنك التسليف ودفتر الشونة . هما من قبيل المحررات العرفية ٤٢٥

- قضاء الحكم بمعاقبة الطاعن بعقوبة مفررة في المادة ٢١١ عقوبات التي طبقتها المحكمة عن التهمة الاولى الخاصة بالتزوير . لا مصلحة للطاعن فيما ينيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس في التهمة الثانية الخاصة بالشروع في سرقة : طالما ان المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وقضت بمعاقبة الطاعن بالعقوبة الاشد المفتره للتهمة الاولى ٤٢٦

- انعدام اركان التزوير في المحرر العرفي . متى كان مضمون المحرر مطابقا لارادة من نسب اليه معبرا عن مشيئته . ولو لم يوقع عليه . الدفع بالوكالة في جرائم التزوير الذي تندفع به هذه الجرائم . قيام القضاء في الدعوى المدنية على نبوت جميع جرائم التزوير المسندة للمتهم . قصور الحكم في احدى هذه الجرائم . موجب لنقضه . لا يبرر هذا القصور اعمال الحكم المادة ٣٢/٢ عقوبات ٤٢٧

الفصل الخامس : صور خاصة من التزوير

- عدم جواز التوسع في جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة . المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات ٤٢٨

الفصل السادس : تزوير المحررات الباطلة

المحررات الباطلة والقابلة للإبطال . تعبير الحققة فيها تزوير . مثال : اتصال منسوب صدوره الى قاصر . احتمال الصرر ٤٢٩

الفصل السابع اثبات التزوير

- عدم تحديد القانون الجنائي طريقة معينة في اثبات دعوى التزوير . ٤٣٠ - ٤٣٣
- سلطة المحكمة الجنائية في الاعتماد على الأدلة التي استنتجتها المحكمة المدنية والأخذ بها ٤٣٤ - ٤٣٥
- عجز الخبير عن اجراء عملية المضاهاة في جريمة التزوير لا يمنع المحكمة من تحقيق وقوع التزوير ٤٣٦

- فقد الورقة المزورة أو اتلافها لا يترتب عليه حتما انعدام جريمة التزوير ولا الدعوى بها ٤٣٧ - ٤٣٩
- عدم وجود المحرر المزور لا يمنع من اثبات تزويره ٤٤٠ - ٤٤١
- الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها في التزوير رسمية أو عرفية يجب بحسب الأصل أن يكون معترفا بها ٤٤٢
- عدم التزام القاضى بأن يقبل للمضاهاة ورقة رسمية أو ورقة عرفية معترف بها ٤٤٣
- وجوب اتباع القاعدة المقررة في المادة ٢٦١ مرافعات قديم بشأن بيان الأوراق التي تصح المضاهاة عليها في التحقيقات الجنائية ٤٤٤
- جواز اتخاذ الصور الشمسية أساسا للمضاهاة ٤٤٥
- سلطة المحكمة في اجراء المضاهاة بنفسها ٤٤٦
- عدم التزام القاضى الجنائى باتباع القواعد التى نص عليها قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاهاة ٤٤٧
- اعتراف المتهم بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بمحله أو البصمة الصحيحة للختم المقلد . غير لازم لاجراء المضاهاة ٤٤٨
- استناد الحكم الى قضاء المحكمة المدنية بالرد والبطالان للتدليل على أن السند مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال قصور ٤٤٩
- مجرد التمسك بالورقة المزورة . غير كاف فى ثبوت العلم بالتزوير ٤٥٠
- اعتماد الحكم على مضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها . لا بطلان ٤٥١
- اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها . بطلان الاجراءات ٤٥٢
- محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه . عدم جواز القول بعكس ما جاء بمحضر الجلسة إلا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته م ٢٩٦ أ . ج ٤٥٣
- سلطة المحكمة فى حالة الطعن بالتزوير فى أى ورقة من أوراق القضية . م ٢٩٧ أ . ج ٤٥٤

- جواز إدعاء المتهم بتزوير ورقة مقدمة فى الدعوى ولم لم يسلك طريق الطعن بالتزوير ٤٥٥
- القول بأن م ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لإثبات ما يخالف ما انضبط فى الاعلام الشرعى . غير صحيح ٤٥٦
- قصور الحكم بادانة المدهم بجريمة تزوير شهادتى ميلاد ركوبا الى اعترافه بتحريره بياناتهما دون اثبات أن المدهم - بنفسه او بواسطة غيره - هو الذى زور توقيعى نائب العمدة والقابلة ٤٥٧
- حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها محله الاجراءات المدنية والتجارية فحسب . جواز التفات المحكمة عن تاريخ شهادة ميلاد ابنة القتيل عند اقتناعها بأن هذا التاريخ مخالف للواقع ٤٥٨
- عدم تنظيم المضاهاة فى نصوص امره يترتب على مخالفتها البطلان . وحرية قاضى الموضوع فى الاقتناع بصحة اتخاذ اجراء أساسا لكشف الحفيفة . مثال فى أوراق مضاهاة ٤٥٩
- عدم تنظيم المضاهاة فى نصوص امره يترتب على مخالفتها البطلان ٤٦٠
- للنياحة وسائر الخصوم فى أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير فى أية ورقة من أوراق القضية المقدمة فيها . وهو ليس شأن دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية ٤٦١
- عدم تنظيم المضاهاة فى نصوص امره يترتب على مخالفتها البطلان . أثر ذلك : صحة اتخاذ ورقة استكتاب تم أمام موثق قضائى بدولة اجنبية أساسا للمضاهاة عند اطمئنان المحكمة الى صحة صدور توقيع المستكتب على الورقة المذكورة ٤٦٢
- لم يحدد القانون الجنائى طريقة اثبات معينة فى دعاوى التزوير . للقاضى الجنائى أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين ٤٦٣
- ادانة الحكم الطاعن - فى جريمة تزوير - استنادا الى أدلة من بينها تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . انتهاء هذا التقرير الى أن العبارة المزورة حررت بخط الطاعن . اعتماده فى ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بخطه فى ظروف طبيعية . استبعاد المحكمة الورقة الأخيرة من التقرير لما وجه إليها من شبهات .

اكتفاؤها بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب . اخذ عنصرى المضاهاة فى
الرأى الذى انتهى إليه الخبير . عدم مضاهاة المحكمة بنفسها العبارة المزورة على
أوراق الاستكتاب وابداء رأيها فيها . فساد فى الاستدلال يعيب الحكم ويوجب

نقضه ٤٦٤

- عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . الأمر
فى هذا مرجعه الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم .
للمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الاثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية
للورقة كدليل فى الدعوى إذا ما اطمأنت الى صحتها . مثال ٤٦٥

- اثبات التزوير واستعماله . ليس له طريق خاص : العبرة بما تطمئن إليه المحكمة
من الأدلة السانغة . لا محل للاحتجاج بأن المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية قد
رسمت طريقا وحيدا لاثبات عكس ما ورد فى اعلام الوراثة ٤٦٦

- جريمة التزوير . عدم رسم القانون طريقة اثبات خاصة لها تلتزم المحاكم الجنائية
بانتهاجها . للمحكمة الأخذ فى ادانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة
المدنية ٤٦٧

- المضاهاة : عدم تنظيمها فى قانون الاجراءات الجنائية بنصوص امرة يترتب
البطلان على مخالفتها ٤٦٨

- ليس لأحكام المحاكم المدنية قوة الشئ المقضى أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق
بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها . على المحكمة الجنائية بحث أدلة الجريمة
بنفسها ٤٦٩

- اثبات التزوير ليس له طريق خاص ٤٧٠

- تزوير المتهم فى الأوراق الممضاة على بياض المسلمة اليه . اثباته بطرق الاثبات
كافة ٤٧١

- عدم تقيد المحكمة الجنائية بقواعد الاثبات المدنية إلا عند الفصل فى مسأله مدنية
تعد عنصرا من عناصر الجريمة المطروحة . مطالبة صاحب الامضاء على بياض أن
يثبت كتابة ما يخالف المدون بالبياض . غير صحيحة فى القانون ٤٧٢

- تقدير المانع الأدبى الذى يجيز الاثبات بالبينة . موضوعى ٤٧٣

- لم يعين القانون طريقا معيناً لاثبات التزوير ٤٧٤

- اثبات التزوير . ليس له طريق خاص ، مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة ٤٧٥
- اثبات التزوير . بكافة طرق الاثبات ٤٧٦
- تقدير الدليل . حق لمحكمة الموضوع . عدم التزام المحكمة الجنائية باتباع قواعد الاثبات المدنية والتجارية . تعيينها خبيراً في دعوى التزوير وغير لازم . متى أقامت حكمها على ما يسوغه . حق محكمة الموضوع استخلاص صحة السند المدعى تزويره . من فحصها للسند ، ومن اقرار الطاعنة ٤٧٧
- اطراح الحكم لدفاع المتهمه وأقوال شهودها وعدم اعتداده بشكواها للشرطة للتدليل على أنها وقعت ببصمتها على بياض على السند المدعى تزويره . تقدير موضوعي . ما دام له ما يؤيده ٤٧٨
- على المحكمة الجنائية . متى رفعت اليها دعوى التزوير بناء على قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره . أن تبحث بنفسها جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها . اكتفاؤها بسر وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك . قصور ٤٧٩
- لا يعيب الحكم اغفاله طلب الطاعن ارسال الورقة محل الطعن بالتزوير الى قسم أبحاث التزييف لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب صلب الاقرار بخطه أو رده على الطلب رداً صريحاً . ما دامت المحكمة قد اقتنعت واستخلصت في منطق سليم أن الطاعن حصل على توقيع المجنى عليها غفلة على ورقة منفصلة ثم قام بلصقها بالسند المتضمن الاقرار المزور بما تتوافر به جريمة التزوير المادى بطريقة تغيير المحرر وأنه المقدم للسند والتمسك به وصاحب المصلحة فيه بما يصح معه أن يكون قد قارف التزوير بنفسه أو بواسطة غيره ٤٨٠
- الاثبات في المواد الجنائية العبرة فيه ' باقتناع القاضى واطمئنانه الى الأدلة المطروحة . له الأخذ بأى دليل إلا إذا قيده القانون . اثبات التزوير واستعماله ليس له طريقاً خاصاً ٤٨١
- حق القاضى في تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها . ما لم يقيد القانون بدليل معين . جرائم التزوير . لم يجعل القانون لاثباتها طريقاً خاصاً . الأدلة التي يعتمد عليها الحكم . يكفي أن تكون في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانه الى ما انتهت اليه . الجدل

الموضوعى فى تقدير أدلة الدعوى . لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ٤٨٢

- اقتناع المحكمة بما لها من سلطة استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة . بأن التزوير تم باضافة كلمة قبل المبلغ مقدار الدين المثبت اصلا بالمحرر . لا يعيب الحكم . من بعد . خطؤه فى ذكر مقدار الدين الاصلى الذى لم يشمله التغيير ... ٤٨٣

- لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها . لها استنباطها من كافة الأدلة المباشرة وغير المباشرة المطروحة عليها . مثال ٤٨٤

- جواز اثبات الجرائم بكافة طرق اثبات إلا ما استثنى منها بنص خاص . اثبات جريمتى تزوير المحررات واستعمالها . بطرق الاثبات كافة ٤٨٥

- عدم تقييد القاضى الجنائى . بالحكم الصادر فى الدعوى المدنية . ولو كان نهائيا . صدور حكم من المحكمة المدنية بصحة سند . لا يمنع القاضى الجنائى عند نظر دعوى تزوير هذا السند أن يبحث بكامل الحرية . صحته أو بطلانه ٤٨٦

- العبرة فى المسائل الجنائية . باقتناع القاضى أن اجراء يصح أو لا يصح أساسا لكشف الحقيقة . حق القاضى التعويل على الدليل المستمد من اجراء المضاهاة بين حروف عربية وأخرى لاتينية . وعلى جزء من توقيع . عدم التزام محكمة الموضوع . بالرد على الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل ٤٨٧

- عدم ترتب البطلان على مخالفة النصوص المنظمة للمضاهاة . أساس ذلك . حق المحكمة الجنائية فى تكوين عقيدتها بكافة طرق الاثبات . لها الأخذ بالصورة كدليل . متى اطمأنت إلى مطابقتها للأصل ٤٨٨

- استخلاص تاريخ وقوع التزوير . موضوعى . الأخذ بتاريخ الورقة المزورة . غير لازم ٤٨٩

- الحكم المدنى . لا يقيد القاضى الجنائى . حق القاضى الجنائى فى الفصل فى الدعوى الجنائية . دون انتظار الفصل فى نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة . قواعد حجية المحررات واثبات صحتها . الواردة فى قانون الاثبات . خاصة بالمواد المدنية والتجارية عدم التزام القاضى الجنائى باتباع الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية . أساس ذلك ؟ ٤٩٠

- عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . للمحكمة أن تكون عقيدتها فى شأن ثبوتها بكل طرق الاثبات ٤٩١

- حق القاضي في تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها . ما لم يقيد القانون بدليل معين . جرائم التزوير . لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا . الأدلة التي يعتمد عليها ، الحكم . يكفي أن تكون في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها . علة ذلك ؟ الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى . لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ٤٩٢

الفصل الثامن

استعمال المحرر المزور

الفرع الأول : أركان الجريمة

- استعمال الورقة المزورة هو استخدامها فيما أعدت له ٤٩٣
- تحقق جريمة الاستعمال بمجرد تقديم الورقة والتمسك بها ٤٩٤ - ٤٩٦
- استخراج صورة مطابقة للأصل المزور من الدفاتر الرسمية واستعمالها يعد استعمالا لورقة رسمية مزورة ٤٩٧
- الاستعمال المعاقب عليه قانونا هو استعمال ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون ٤٩٨
- العلم بالتزوير ركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة ٤٩٩
- ✓ - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير ... ٥٠٠ - ٥٠٤
- اعتبار المتهم ضالعا في التزوير يدل بذاته على أنه حين استعمال الورقة كان يعلم بتزويدها ٥٠٥ - ٥٠٦
- استناد الحكم في إدانة المتهم باستعمال ورقة مزورة مع علمه بتزويرها الى قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة . قصور ٥٠٧
- عدم تحدث الحكم عن جريمة استعمال ورقة مزورة لا يعيبه ما دام قد نفى التزوير فيها ٥٠٨
- إدانة المتهم في جريمة التزوير . عدم ذكر مؤدى الأدلة . قصور . إدانة المتهم أيضا في جريمة استعمال الورقة المزورة . اعتماد المحكمة على ذلك ضمن ما اعتمدت عليه في ثبوت جريمة التزوير المذكورة . فساد في الاستدلال ٥٠٩

- ركن العلم فى جريمة الاستعمال . مثال لكفاية استظهاره ٥١٠
- طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتة . مثال فى تسبب حكم صدر فى قضية اشتراك فى تزوير واستعمال ورقة مزورة ٥١١
- استخراج صور لأصل عقد مزور دس فى ملف الشهر العقارى مع مخالفة ذلك للحقيقة واستعمالها . اعتبار ذلك استعمالا لورقة رسمية مزورة ٥١٢
- جريمة استعمال أوراق مزورة . وجوب نبوت علم من استعمالها أنها مزورة ٥١٣
- اثبات الحكم اشتراك المتهم فى تزوير الورقة التى استعملتها . تحدته استقلالاً عن ركن العلم فى جريمة الاستعمال . غير لازم ٥١٤
- يكفى لتوافره مباشرة الاستعمال فى معاملات الأفراد ٥١٥
- جريمة استعمال المحرر المزور . عنصرها المادى . يتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله . لا عبء بتحقيق النتيجة المرجوة . مثال ٥١٦
- جريمة استعمال الورقة المزورة . عدم قيامها إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة . مجرد التمسك بها أمام الجهة التى قدمت لها . لا يكفى . ما دام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها أو شارك فى هذا الفعل ٥١٧
- اثبات الحكم تقديم المتهم الاعلام الشرعى المزور الى البلدية مع علمه بتزويره . تحقق العناصر القانونية لجريمة استعمال محرر مزور . وكالته عن زوجته لا تنفى مقارفته الجريمة التى دين من أجلها ٥١٨
- عدم كفاية التمسك بالورقة المزورة كدليل على ثبوت العلم بتزويرها ما لم يكن المتهم قد قارف التزوير أو اشترك فيه ٥١٩
- توافر علم المتهم بتزوير المحرر من اقترافه أفعال التزوير ٥٢٠
- اثبات وقوع تزوير المحرر من المتهم يلزم عنه أن يتوفر فى حقه ركن العلم بتزويره واستعماله ٥٢١
- استفادة العلم بتزوير الورقة . من الاشتراك فى تزويرها . التحدث عن ركن العلم فى جريمة استعمال ورقة مزورة . غير لازم . بالنسبة للمشارك فى تزويرها ٥٢٢
- جريمة استعمال المحرر المزور تقوم باستعماله فيما زور من أجله مع علم من استعمله بتزويره ٥٢٣

- الركن المادى فى جريمة استعمال الأوراق المزورة قيامه باستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله . تمامه بمجرد تقديم الورقة ٥٢٤

الفرع الثانى : طبيعة جريمة استعمال ورقة مزورة

- جريمة الاستعمال هى بطبيعتها جريمة مستمرة ٥٢٥ - ٥٢٦
- انقطاع استمرار الجريمة بالتنازل عن التمسك بالورقة المزورة أو بصدر حكم نهائى فى الدعوى التى قدمت فيها ٥٢٧ - ٥٣٢
- عدم سقوط جريمة الاستعمال تبعا لجريمة التزوير ٥٣٣
- استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . متى تبدء مدة سقوط الدعوى العمومية فيها ؟ من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ الحكم بتزويرها ٥٣٤
- جريمة استعمال محرر مزور . طبيعتها . جريمة مستمرة ٥٣٥
- استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . بدؤها بتقديم الورقة والتمسك بها . بقاؤها مستمرة ما بقى مقدمها متمسكا بها . مدة سقوط الدعوى فيها تبدأ من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ٥٣٦
- جريمة استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . تبدأ بتقديمها والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقى ذلك التمسك . سقوط الدعوى الجنائية عنها بدؤه من تاريخ الكف عن التمسك بها . أو التنازل عنها أو الحكم بتزويرها ٥٣٧

الفرع الثالث : تسبيب الاحكام فى الجريمة

- تحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم فى جريمة استعمال الأوراق المزورة . غير لازم ٥٣٨
- عدم الالتزام بالتحدث عن ركن العلم فى جريمة استعمال محرر مزور . ما دامت مدونات الحكم تدل على قيام هذا الركن . متى تتحقق عناصر جريمة استعمال المحرر المزور ؟ ٥٣٩
- اثبات الحكم تمسك المتهم بالبطاقة المزورة إثر ضبطه فى سرقة . كفايته تدليلاً على جريمة استعمالها ٥٤٠

الفصل التاسع : مسائل متنوعة

الفرع الأول : الطعن بالتزوير

- الدفع بتزوير ورقة . دفاع موضوعى . لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ٥٤١ ، ٥٤٢

- الخطأ المادى فى تدوين محاضر الجلسات . لا يستلزم الالتجاء الى طريق الطعن بالتزوير على الوجه الذى رسمه القانون للطعن على الاجراءات المثبتة بمحاضر الجلسات والأحكام . ما دام هذا الخطأ واضحاً ٥٤٣
- الطعن بالتزوير فى ورقة من الأوراق المقدمة فى الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزام هذه المحكمة باجابته . المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية . مثال ٥٤٤ - ٥٤٥
- الطعن بالتزوير فى ورقة مقدمة فى الدعوى من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . للمحكمة ألا تحقق الطعن بنفسها وألا تحيله الى النيابة العامة وألا توقف الفصل فى الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدى ٥٤٦ - ٥٤٧
- للطاعن بالتزوير التنازل عن طعنه فى أى وقت . له التقدم بهذا التنازل الى المحكمة التى كانت الدعوى منظورة أمامها قبل ايقافها . عدم التزام المحكمة بالسير فى تحقيق الطعن بالتزوير بعد التنازل عنه ٥٤٨
- اعلان محامى الطاعن بالتزوير عن تنازل موكله عن الطعن فى حضوره بالجلسة ودون اعتراض منه . ليس للطاعن التنصل من هذا التنازل ٥٤٩
- عدم التزام المحاكم الجنائية بترسم الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية . وعدم تقييد القاضى الجنائى بسلوك طريق خاص فى تحرى الأدلة . الطريق المرسوم للطعن أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها . ليس فى القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه . حريتها فى انتهاج السبيل الموصل الى اقتناعها ٥٥٠
- الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . مثال فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد ٥٥١
- عدم التزام المحكمة باجابة طلب ندب خبير فى الدعوى . ما دامت الواقعة قد وضحت لديها . وكانت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة ٥٥٢
- الحكم برفض الادعاء بتزوير المخالصة . لا حجية له فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية . ما دام الفصل فيه لم يكن لازماً للفصل فى وقوع الفعل المكون لجريمة اصدار الشيك بدون رصيد أو فى وصفه القانونى وفى نسبته الى المتهم . أثر ذلك : انتفاء مصلحة الطاعن فى الطعن بالنقض فى الحكم الفرعى ٥٥٣
- الطعن بالتزوير . من وسائل الدفاع التى تخضع . فى الأصل لتقدير محكمة

الموضوع . رفض المحكمة طلب الطاعن تمكينه من الطعن بتزوير الشيك . مشروط باستخلاصها عدم الحاجة إليه . مثال ٥٥٤

- توقيع المعارض على تقرير المعارضة . المحدد به تاريخ الجلسة . مفاده : علمه . بالجلسة . لا يلزم إعلانه بها . عدم جواز جحد ما تضمنه تقرير المعارضة إلا بالطعن بالتزوير ٥٥٥

- متى يحق للمحكمة الاعتراض عما يبيده المتهم من دفاع ؟ . الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ٥٥٦

- ورقة الحكم تكمل محضر الجلسة في إثبات اجراءات المحاكمة الأصل في الاجراءات . أنها روعبت . ثبوت تلاوة تقرير التلخيص . بالحكم . عدم جواز جحده . إلا بثبوت تزوير هذا البيان . عن طريق الطعن . بالتزوير . خلو بيان تلاوة تقرير التلخيص . من أسم القاضي المقرر . لا بطلان ٥٥٧

- إيقاف المحكمة الدعوى وإحالة الادعاء بتزوير احدى أوراقها الى النيابة العامة لتحقيقه عدم جواز عدولها عن هذا الايقاف . حتى يفصل في الادعاء بالتزوير نهائيا . من الجهة المختصة ٥٥٨

- عدم جواز الادعاء بتزوير تقرير المعارضة . لأول مرة أمام النقض . لأنه يتطلب تحقيقا موضوعيا ٥٥٩

- الأصل في الاجراءات أنها روعيت . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . اثبات عكس ما أثبت بمحضر الجلسة . أو بالحكم . لا يكون إلا بالطعن بالتزوير . استناد الطاعن . تدليلا على عدم صحة ما أثبت بمحضر الجلسة والحكم . الى تحقیقات أجزتها النيابة بناء على شكواه . غير مقبول . ما دام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير ٥٦٠

- الادعاء بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة ٥٦١

- الطعن بالتزوير . وسيلة دفاع . خضوعها لتقدير المحكمة . حد ذلك ؟ تقدير القوة التدليلة لعناصر الدعوى . موضوعي . المحكمة هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو الاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . طالب التأجيل لاتخاذ اجراء . عدم التزام المحكمة باجابته . رهن بعدم الحاجة اليه ٥٦٢

الفرع الثاني : الاطلاع على المحرر المزور

- اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها . أثره . تعيب إجراءات المحاكمة ٥٦٣

- اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير . أثره : تعيب إجراءات المحاكمة . وجوب نقض الحكم ٥٦٤

- عدم جدوى النعى على المحكمة إغفالها الاطلاع على المحرر المزور - مادام أنها أعملت المادة ٣٢ عقوبات في حق المتهم وأخذته بعقوبة جريمة الاختلاس المسندة إليه والمنصوص عليها في المادتين ١١٢ ، ١١٨ من قانون العقوبات ، باعتبار عقوبتها هي العقوبة الأشد ٥٦٥

- النعى على المحكمة خطؤها في عدم الاطلاع على المحررات محل جريمة التزوير . عدم جدواه . ما دامت المحكمة قد أعملت في حق المتهم المادة ٢/٣٢ عقوبات وأخذته بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال جمعية تساهم الدولة في مالها بنصيب المسندة إليه وهي ذات العقوبة الأشد . متى تنفى المصلحة في الطعن ؟ ٥٦٦

- اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة في جرائم التزوير . غير كاف . وجوب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ٥٦٧

- اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة . إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير . يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى . إغفال ذلك يعيب الإجراءات . علة ذلك ٥٦٨

- تقديم العقد المطعون عليه بالتزوير في حافظة للطاعن بين مرفقاتها . اعتباره معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وليس مودعا في حرز مغلق لم يفض ٥٦٩

- إغفال المحكمة الاطلاع على المحرر موضوع الاتهام بالتزوير في حضور الطاعن والمدافع عنه . النعى عليها بعدم تمكنه من الاطلاع على ذلك السند . لا محل له ٥٧٠
- فض المحكمة المظروف المحتوى على السند المزور في حضور الطاعة والمدافع عنه . النص عليها بعدم تمكنه من الاطلاع على ذلك السند لا محل له ٥٧١
- انعدام مصلحة الطاعن في النعى على الحكم بعدم اطلاع المحكمة على الورقة المزورة أو عدم بيان مواد العقاب . طالما قضى بادانته عن تهمة اصدار شيك بدون رصيد وأوقع عليه عقوبة واحدة تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة . ٥٧٢

الفرع الثالث : ماهية غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ اجراءات :

- غرامة التزوير التي يقضى بها اعمالا لنص المادة ٢٩٨ اجراءات على مدعى التزوير في حالة الحكم أو التقرير بعدم وجود تزوير . غرامة مدنية محضة . هي ليست من قبيل الغرامات المنصوص عليها في قانون العقوبات . على القاضي أن يحكم بها كاملة دون الالتفات الى الظروف المخففة ٥٧٣
- غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ اجراءات . غرامة مدنية . عدم اعتبارها من الغرامات الجنائية . أساس ذلك . القضاء في الادعاء بالتزوير برفضه وتخريم المدعى عملا بالمادة ٢٩٨ المذكورة هو قضاء في مسألة فرعية أولية . الطعن فيه بطريق النقض غير جائز ٥٧٤

الفرع الرابع : مسائل عامة

- لا مسئولية على مقدم الشهادة الطبية المزورة للمأنون عند عقد الزواج ما دامت صادرة من طبيب واحد ٥٧٥
- لا تأثير لتاريخ حصول التزوير على ثبوت الواقعة ٥٧٦ - ٥٧٧
- لا وجه لقياس جريمة التزوير على جريمة السرقة بالنسبة للادعاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ عقوبات قديم ٥٧٨
- مناط العقاب في جريمة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٢٦

- عقوبات ٥٧٩ - ٥٨٢
- استخلاص تاريخ وقوع التزوير من شأن قاضى الموضوع ٥٨٣
- كشف تزوير المحرر لمن تصادف اطلاعهم عليه لا ينفى صفة الجريمة ٥٨٤
- القضاء ببطلان محضر الحجز لا يمحو ما يكون قد وقع فيه من تزوير ٥٨٥
- استبعاد المحكمة بعض الأوراق المزورة الواردة بوصف التهمة لا ينفى الجريمة ٥٨٦
- عدم اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات لاعلان صورة تنفيذية لحكم لا يمنع من العقاب على التزوير الذى يقع من المحضر ٥٨٧
- ادانة المتهم بعقوبة جنائية الاختلاس المسندة اليه باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد .
اثارة المتهم عدم توافر أركان بعض جرائم التزوير والاستعمال المسندة اليه وعدم
اطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها . غير مجد ٥٨٨
- دفاع الطاعن بأن توقيعه على الشيك مزور لم يأذن به أو يجيزه بعد حصوله .
جوهرى . وجوب تحقيقه . أساس ذلك ؟ افتراض انابة المتهم لغيره بالتوقيع عنه على
الشيك من مجرد سكوته بعد علمه بهذا التوقيع . دون تدليل على هذا العلم .
فصور ٨٨٩
- عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة . شرطه : أن تورد
فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها . الدفع بتزوير صور
الأوراق التى تم الجرد على أساسها . دفاع جوهرى . من شأنه أن يتغير به وجه
الرأى فى الدعوى . عدم تحقيق الحكم له أو الرد عليه يعيبه بالقصور والاخلال بحق
الدفاع ٥٩٠
- طلب الطاعن . أمام ثانى درجه . استكتاب الجاويش الذى أشر على السند الحقيقى
بالنظر . تدليلاً على سلخ هذا السند من الملف . أو استبداله بالسند المزور . الذى دين

بتزويره . دفاع جوهري . إغفال التصدي له . يعيب الحكم ٥٩١

- قبول الدفع بقوة الأمر المقضى به رهن بوحدة الخصوم والموضوع والسبب ٥٩٢

- اختلاف جريمة إصدار شيك بدون رصيد عن جريمة تزويره واستعماله . القضاء

بالبراءة في التهمة الأولى لتزوير الشيك لا يحوز قوة الأمر المقضى به بالنسبة للثانية .

تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الأمر المقضى به في دعوى أخرى ٥٩٢

- بيان الحكم لواقعة التزوير بما ينطبق عليه . نص المادة ٢١٤ مكررا عقوبات .

ايراده نص المادة ٢١٣ عقوبات على أنها مادة العقاب . خطأ مادي . لا يعيب

الحكم ٥٩٣

- عدم جدوى إثارة الطاعن أنه شريك وليس بفاعل . مادامت العقوبة لكل منهما

واحدة ٥٩٤

- إقامة دعوى الطرد للغصب أمام القضاء المدني . لا يسقط الحق في إقامة دعوى

التعويض عن تزوير عقد ايجار العين المغتصبة أمام القضاء الجنائي . علة ذلك .

اختلاف موضوع الدعويين ٥٩٥

- جنايات الرشوة والاختلاس والغدر والتزوير وغيرها الواردة في الأبواب الثالث

والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . رفع الدعوى فيها

والجرائم المرتبطة بها - لمحكمة الجنايات - مباشرة من النيابة العامة - المادة ٣٦٦

مكرر اجراءات جنائية - مضافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ . القضاء في جنابة

تزوير بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة . بغير طريقة

مستشار الاحالة - خطأ - جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم - علة ذلك ؟ ... ٥٩٦

الفصل العاشر

تزيف النقود وتزوير الأوراق المالية

- متى يعتبر المتهم شارعا في التزيف أو تقليد الأوراق المالية ٥٩٧ - ٥٩٩
- نوع المعدن الذى استخدم فى التزيف لا تأثير له على قيام الجريمة ٦٠٠
- متى يعفى المتهم بالتزيف من العقاب ٦٠١ - ٦٠٣
- عدم تعرض الحكم لنوع المعدن الذى صنعت منه المسكوكات المزيفة لا يؤثر فى سلامته ٦٠٤
- إدانة المتهم فى جريمة تزوير المسكوكات المزورة بعقوبة الجنائية دون رد على دفاعه بأنه يجهل أنها مزورة . قصور ٦٠٥
- عدم اشتراط حصول التقليد بمهارة وحذق بل يكفى أن يكون على نحو يمكن به خدع الجمهور ٦٠٦ - ٦٠٩
- متى تتحقق جريمة الشروع فى تقليد الأوراق المالية ٦١١
- أوراق العملة الرسمية الصادرة من الحكومة تندرج ضمن الأوراق التى يقع عليها التقليد أو التزوير المنصوص عليه فى المادة ٢٠٦ ع ٦١٠ - ٦١٢
- متى تتم جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة ٦١٣ - ٦١٤
- شرط الاعفاء من العقوبة فى جريمة تقليد أوراق العملة ٦١٥ - ٦١٦

راجع أيضا :

استعمال أوراق مزورة

القواعد القانونية :

الفصل الأول

جريمة التزوير وطبيعتها

الفرع الأول : تغيير الحقيقة فى محرر :

- ١ - يجب لا اعتبار المحرر مزورا أن يقع التغيير فى نفس المحرر مباشرة وباحدى

الطرق المبينة على سبيل الحصر في قانون العقوبات . فإذا وضع شخص صورته الشمسية على رخصة رسمية ليست له محل صورة صاحب الرخصة الحقيقي فهذا الفعل وإن كان يترتب عليه تغيير ضمني في معنى الرخصة إلا أنه تغيير غير مباشر لم يقع على نفس السطور ولم يحصل باحدى الطرق المبينة في القانون للتزوير المادى إذ ان المتهم لم يمس كتابة الرخصة ولم يدخل عليها أى تغيير مادى فهو إذن تغيير من نوع خاص بعيد عما رسمه القانون فى باب التزوير ولذلك لا يمكن اعتباره تزويرا جنائيا لعدم جواز التوسع فى تأويل أحكام قانون العقوبات ، ولا يصح أن يقاس التغيير الذى يحصل بوضع صورة شمسية مكان آخر بالتغيير الذى يحصل فى علامة واردة بالمحرر أو فى رقم أو ترقيم فيه إذ العلامات والأرقام والترقيم ليست إلا أجزاء من المحرر فالتغيير فيها تغيير فى ذات المحرر أما الصورة الشمسية فلا يمكن اعتبارها جزءا من المحرر لأنها ليست من نوع الكتابة المعروفة ولا يمكن ادخالها تحت نص من نصوص التزوير .

(جلسة ١٩٣٤/١/١٥ طعن رقم ١٨٩ سنة ٤ ق)

٢ - إذا كانت المحكمة لم تقم أدانة المتهم فى التزوير على أساس أنه هو الذى كتب بخطه الرقم المزور ، بل أقامت على أساس ما اقتنعت به واستخلصته فى منطق سليم من الأدلة التى ذكرتها من أن التزوير إنما حصل بمعرفة مما يصح معه أن يكون بنفسه أو بواسطة غيره ، فإن عدم تحدثها عن طلب المتهم إليها تعيين خبير لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب العبارة التى وقع فيها التزوير ويكون معناه أنها رأت أن الدعوى ليست فى حاجة الى تعيين خبير ، ولا يكون حكمها معيبا لعدم اجابتها هذا الطلب وعدم ردها عليه ردا صريحا .

(جلسة ١٩٤٣/٥/١٠ طعن رقم ١١٥٢ سنة ١٣ ق)

٣ - متى كان الحكم قد أقيم على أساس أن المتهم ارتكب التزوير لمصلحة بواسطة غيره ولم يقم على أنه هو الذى غير الحقيقة بخط يده فلا يجدى المتهم ما هو ثابت بتقرير الطبيب الشرعى من أنه لا يمكن نسبة الخط المكتوبة به الكلمة المزورة إليه أو نفيها عنه ولا يقدح فى صحة الحكم عدم رده على تمسك المتهم بذلك .

(جلسة ١٩٤٥/١١/٥ طعن رقم ١٤٤٢ سنة ١٥ ق)

٤ - متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردها أن المتهم لابد ضالع في التغيير الذي وقع في الورقة ، فإن وقوع التغيير بيد شخص آخر ليس من شأنه أن يؤثر في مسئوليته ، إذ لا يجب لمعاقبة المتهم على التزوير أن يكون تغيير الحقيقة في الورقة قد وقع بيده هو .

(جلسة ١٩٤٦/١/٢٦ طعن رقم ١٦٥٢ سنة ١٨ ق)

٥ - إن طرق التزوير التي نص عليها القانون تدرج كلها تحت مطلق التعبير بتغيير الحقيقة الذي يعاقب عليه القانون ولم يميز الشارع في العقاب بين طريقة وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعا في الحكم ولا يسوغ في العقل أن يكون ارتكاب التزوير بإحدى هذه الطرق جنائية فإذا وقع بغيرها كان جنحة مادام يتحقق باى منها معنى تغيير الحقيقة المعاقب عليه .

(جلسة ١٩٥٥/٣/٣١ طعن رقم ٢٩ سنة ٢٥ ق)

٦ - لا يشترط في جريمة التزوير أن يتعمد المزور تقليد إمضاء المزور عليه بل يكفي لتوفر هذه الجريمة أن يضع المزور اسم المزور عليه على المحرر ولو بطريقة عادية لا تقليد فيها ما دام قصده الإيهام بأن ذلك المحرر صادر عن ذلك الشخص المزور عليه .

(جلسة ١٩٣٥/٤/١٨ طعن رقم ٤٢٢ سنة ٥ ق)

٧ - التزوير بوضع اسم مزور ويتم ولو لم يحصل تقليد إمضاء صاحب ذلك الاسم أو محاولة تقليده .

(جلسة ١٩٣٦/٣/٢ طعن رقم ٦٢١ سنة ٦ ق)

٨ - إن مجرد وضع وكيل المحامى اسم المحامى على بطاقات مكتبه في مكان التوقيع منها على المحرر فيها يعتبر تزويرا بوضع امضاء مزور للمحامى ولو لم يكن في ذلك تقليد للامضاء الصحيح لأن القانون لم يشترط التقليد بل نص على وضع الامضاء المزور . ثم ان عدم علم المحامى بوضع اسمه على البطاقات المتضمنة تكليفه عملاء المكتب بدفع ما عليهم للوكيل فيه ما يكفي لتوافر ركنى احتمال الضرر وسوء القصد .

(جلسة ١٩٤٦/١/١٣ القضية رقم ٤٠٧ سنة ١١ ق)

٩ - ان القانون لا يشترط فى تزوير الامضاءات أن تكون عن طريق تقليد الامضاءات الحقيقية . فيكفى التوقيع باسم صاحب الامضاء ولو كان رسمه مخالفا للامضاء الحقيقى .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٣ طعن رقم ١٠٥٨ سنة ١٣ ق)

١٠ - لا يشترط فى التزوير بطريقة وضع امضاء مزور أن يقلد المزور امضاء المزور عليه ، بل يكفى وضع الاسم المزور ولو بطريقة لا تقليد فيها ، مادام ذلك من شأنه أن يوهم بصدور المحرر عن شخص المزور عليه .

(جلسة ١٩٤٤/٤/١٠ طعن رقم ٤٣٥ سنة ١٤ ق)

١١ - ان طمس الامضاءات الصحيحة الموضوعه على العقد ووضع أختام بدلا منها لتمتنع مضاهاة الامضاءات على ورقة أخرى - ذلك عبث ماذى فى العقد يتوافر به التزوير لما فيه من تغيير لحقيقة الطريقة التى تم بها التوقيع عند التعاقد .

(جلسة ١٩٤٥/١١/١١ طعن رقم ١٨٣ سنة ١٠ ق)

١٢ - متى كانت المحكمة قد ذكرت فى حكمها أن جريمة التزوير التى أدانت المتهم فيها وقعت بطريق التوقيع بختم مزور فلا يهم أن يكون التوقيع قد حصل بختم اصطنع خصيصا لهذا الغرض أو أنه كان خلصة بالختم الحقيقى للمجنى عليه . لأن المؤدى واحد . وليس على المحكمة فى الحالة الأخيرة أن تحقق كيفية حصول المتهم على الختم مادامت هى قد اقتنعت من وقائع الدعوى وأدلتها بتزوير التوقيع .

(جلسة ١٩٤٥/١/١ طعن رقم ٧ سنة ١٥ ق)

١٣ - من ينتزع امضاء صحيحا موقع به على محرر ويلصقه بمحرر اخر فإنه يرتكب تزويرا ماديا بطريقة تغيير المحرر ، لأنه بفعلته إنما ينسب الى صاحب الامضاء واقعة مكنوبة هى توقيعه على المحرر الثانى .

(جلسة ١٩٣٧/١/٢٥ طعن رقم ٢٠٢ سنة ٧ ق)

١٤ - إذا قام خلاف فيما إذا كانت الأسماء المدلول عليها بالامضاءات الموقع بها على العقود أو السندات المزورة هي لأشخاص وهميين لا وجود لهم في الواقع أو أنها لأشخاص موجودين في حقيقة الواقع وممكن قانوناً أن تصدر منهم تعهدات للغير وأن يلتزموا له بالتزامات ، ولم تبحث المحكمة هذه النقطة بل قضت بادانة المتهم قائلة إن التزوير معاقب عليه على كل حال «سواء أكان هناك أشخاص بالأسماء المزورة أم لا» كان حكمها باطلاً واجبا نقضه ، لأن القاعدة التي أسست عليها حكمها ليست على إطلاقها صحيحة ، بل هي في صورة ما إذا كانت الأوراق عرفية وكانت سندات دين أو عقود التزام لا تصح إلا إذا كان الشخص نفسه الصادر منه السند أو العقد يمضيه باسم لا وجود له سواء أكان هذا الاسم الخيالي مذكوراً في صلب الورقة أو كان غير مذكور فيه أسم ما بل كان الاسم مذكوراً في الامضاء فقط أو كان الاسم الحقيقي مذكوراً في الصلب والوهى هو المذكور في الامضاء ، في هذه الأحوال يكون من صدرت منه الورقة قد غش في المعاملة وأضر بعمله إذ انتحل لنفسه اسماً غير اسمه الحقيقي وغير الواقع في الامضاء ليفر من الدين أو الالتزام . أما إذا اصطنع انسان ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة غيره وأمضى هذه الورقة المصطنعة باسم خيالي لا وجود له سواء أكان هذا الاسم الخيالي مذكوراً في صلب الورقة أم غير مذكور فيه فإن مثل هذه الورقة المصطنعة قد خلقت معدومة لأن كل تعهد أو التزام يقتضى حتماً وبطبيعة الحال وجود تعاقد تكون الورقة دليلاً عليه ووجود متعهد هو أحد طرفي العقد ، فإذا كان العقد لا وجود له في الواقع وكان المتعهد شخصاً لا وجود له في الواقع فالورقة ، وهي الأداة الدالة على وجود هذا العقد وعلى التزام هذا الملتزم - هي ورقة يستحيل أن ينشأ عنها بذاتها وبمجرد اصطناعها ضرر لأي انسان ولا يمكن عقلاً أن يكون اصطناعها جريمة يعاقب عليها القانون . كل ما في الأمر أن هذه الورقة المخترعة إذا ادعى صانعها أنها حقيقية وقدمها للغير موهما إياه بصحتها وابتز منه شيئاً من ثروته أو حاول بهذا الإيهام أن يبتز شيئاً من ثروته كان هذا الابتزاز أو محاولة الابتزاز نصب أو شروعا في نصب وسيلته الإيهام بواقعة مكدوبة . أما الورقة ذاتها فلا يمكن قطعاً اعتبارها ورقة مزورة .

١٥ - اذا حضرت امرأة أمام طبيب وعرضت نفسها عليه متسمية باسم أخرى يراد عقد زواجها وطلبت إليه اعطائها شهادة بسنها توصلا لاثبات أن سن المرأة المنتحل اسمها أكثر من ست عشرة سنة حتى يمكن عقد زواجها وانخدع الطبيب وأعطاهما الشهادة المطلوبة ووقعت هي على هذه الشهادة ببصمة أصبعها فهذه الشهادة لا تزوير فيها مطلقا لا ماديا ولا معنويا ، لأنها ليست سنداً على أحد ولا تضر أحداً ، فهي لا تضر الطبيب لأنه أثبت فيها ما شاهده تماماً ولا المرأة التي كان مرادها عقد زواجها لأن التزوير كان لمصلحتها .

(جلسة ١٩٣١/١١/٩ طعن رقم ١٤ سنة ١٩٣٢ ق)

١٦ - لا يصح تأسيس جريمة تزوير على وضع بصمة أصبع شخص ما على أحد المحررات بقصد نسبتها لشخص آخر .

(جلسة ١٩٣٣/١٢/٥ طعن رقم ٥٥٢ سنة ١٩٣٣ ق)

١٧ - للبصمة حرمة وللمحرر المنzil بها حجية فيما سطر من أجله والعبث بها عبث بالثقة العامة التي وضعت فيه مستوجب للعقاب فالمحرر الذي يسند فيه للغير أى تعهد أو التزام ويذيل ببصمة تنسب كذبا لهذا الغير يكتسب فى الظاهر شكل الورقة الصحيحة المثبتة لذلك التعهد أو الالتزام ويمكن أن يخدع من يتعامل به كما تخدع الورقة المنذلة بامضاء أو بختم مزور من يتعامل بها . ذلك لأن البصمات تتشابه وهي لا تقرأ إلا بعد تحقيق فنى فيمكن للمزور أن يقدم ذلك المحرر للقضاء ويحصل منه على ما يحصل عليه لو قدم له ورقة عليها ختم أو امضاء مزور فهو إذن محرر يصلح مبدئياً أن يكون أساساً للمطالبة بحق ويمكن أن ينشأ عنه ضرر للغير . ومن يبصم بأصبعه أو أصبع غيره على محرر وينسب كذبا تلك البصمة لشخص آخر إنما ينتحل شخصية ذلك الشخص الآخر والانتحال طريقة مستقلة من طرق التزوير المادى التي نصت عليها المادة ١٧٩ ع وهذا فضلا عن أن من ينشئ محرراً مثبتاً لتعهد أو التزام وينسبه الى غير محرره بأن يبصم عليه ببصمة ينسبها كذبا الى هذا الغير يصح من جهة أخرى أن يعد مزوراً بطريق الاصطناع وهو من طرق التزوير المنصوص عليها قانوناً .

(جلسة ١٩٣٥/٣/٢٥ طعن رقم ٧٩٣ سنة ١٩٣٥ ق)

١٨ - إذا كان الواضح مما أثبتته الحكم أن المتهم (وهو وكيل مكتب بريد) لكى

يستر الاختلاس الواقع منه لفق في البيانات التي دونها في الأوراق والدفاتر الخاصة بعملية ، فزاد في بيان عدد الطوابع والأذون وأوراق التمغة على ما هو موجود لديه بالفعل منها ، وأنقص من بيان النقدية المتحصلة ما يقابل تلك الزيادة التي أثبتتها ، فإنه لا يقبل منه القول بأن عدم اثباته ما باعه هو عمل سلبي لا يقع به تزوير ، إذ أنه بما وقع منه جملة يكون قد أثبت في الأوراق والدفاتر الواجب عليه أن يدون بها ، على صحة النقدية المتحصلة والباقي لديه من الطوابع والأذون وأوراق التمغة لا مكان مراجعة عمله ومراقبته ، فيه واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وهذا من طرق التزوير التي نص عليها القانون .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٣١ طعن رقم ١١٣٨ سنة ١٣ ق)

١٩ - إن المادة ٢١٣ من قانون العقوبات تعاقب كل موظف عمومي ، غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات إدراجه بها ، أو بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، أو بجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها ، وواضح أن عبارة «جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة» ليست مرادفة لعبارة «تغيير اقرار أولى الشأن» وإذن فليس من الضروري أن يكون هناك صاحب شأن صدرت عنه أقرارات أمام موظف رسمي فغيرها ، بل يتحقق التزوير - بمقتضى هذا النص - ولو أثبت الموظف في الورقة واقعة مزورة اختلقها هو وجعلها في صورة واقعة صحيحة فحصل بذلك تغيير في موضوع الورقة أو أحوالها من شأنه أحداث ضرر بأحد الأفراد أو بالمصلحة العامة . فإذا كان المتهم (وهو موظف بمصلحة التموين مختص بامساك كشوفات الحديد التي تبين ما يكون عند التجار منه وخصم ما يرخص في صرفه وتحرير أوامر الصرف وعرضها على رئيسه المباشر .. الخ) قد أنشأ أمر صرف كمية من الحديد باسم مندوب تفتيش رى أول بالزقازيق حضرة فلان المقاول ووقع بامضائه عليه بعد ان حرر بياناته ، ثم استوفى الاجراءات الخاصة به ، وحصل على توقيع المراقب العام للوزارة عليه . وكان الواقع أن وزارة الأشغال لم تطلب شيئا من الحديد المشار إليه فيه ، وأن ليس من المقاولين المدرجة أسماؤهم في سجلاتها من يدعى بالاسم الوارد في الأمر ، فلا شك في أن ما ورد في الأمر من أن فلانا

المقتضى تسليم الحديد إليه هو مندوب تفتيش رى قسم أول بالزقازيق هو واقعة مزورة جعلها المتهم فى صورة واقعة صحيحة . وهذا منه مع علمه بتزويره واقتران هذا العلم بنية استعمال الأمر فيما زور من أجله ، تزوير معنوى مما تنطبق عليه المادة ٢١٣ عقوبات . والقول فى هذه الصورة بأن المراقب العام للوزارة هو المختص باصدار أمر الصرف دون المتهم المذكور لا يجدى المتهم لأن كل ما يمكن أن يترتب عليه هو اعتبار المتهم شريكا فى جريمة تزوير لفاعل حسن النية هو المراقب العام الذى وقع الأمر دون أن يعلم بما فيه من تغيير للحقيقة وأنه وإن كان أمر الصرف هذا لم يعد لاثبات أن فلانا الذى صدر باسمه هو مندوب وزارة الأشغال إلا أنه لاشك فى أن هذه الواقعة المزورة تصلح لإيجاد عقيدة مخالفة للحقيقة من شأنها أن تحمل مراقب وزارة التموين على اصدار أوامره بالصرف . وذلك لأن هذه الوزارة انما انشئت لتنظيم التموين فى البلاد وضمان توزيع الحاصلات والبضائع على الأفراد والهيئات توزيعا عادلا قائما على الأولوية والاستحقاق . فذكر المتهم - على خلاف الحقيقة - ان الحديد يقتضى تسليمه لمندوب وزارة الأشغال حتى يطمئن رئيسه مراقب التموين الذى هو بحكم نظام توزيع العمل لا يتسع وقته للاحاطة بكل شئ الى أنه سيسلم لمن هو أولى من غيره بالحصول عليه ذلك منه تقرير لغير الحقيقة فى محرر رسمى من واجبه تحريره وعليه بحكم وظيفته أن يثبت فيه كل الوقائع الصحيحة التى يهم رئيسه - الاطلاع عليها قبل إصداره أمره . وعلى أن القانون لا يشترط أن يكون المحرر قد أعد من وقت تحريره لأن يتخذ سنداً أو حجة بالمعنى القانونى ، بل يكفى للعقاب على التزوير أن يقع تغيير الحقيقة فى محرر يمكن أن يولد عند من يقدم له عقيدة مخالفة للحقيقة .

(جلسة ١٩٤٤/٥/١٠ طعن رقم ٤٣٥ سنة ١٤ ق)

٢٠ - إذا كانت التهمة المسندة الى المتهم هى أنه بوصف كونه موظفا عموميا (معاوناً بوزارة الزراعة) ارتكب تزويراً فى أوراق رسمية هى محاضر اعمال فى مقاومة دودة القطن والتبليغ عنها وذلك بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت أنه استجوب المتهمين فى هذه المحاضر ، وأنهم وقعوا عليها أمامه ببصمات نسبها إليهم ، وثبت لدى المحكمة صحة هذه التهمة فطبقت عليه المادتين ٢٢٥ و ٢١١ من قانون العقوبات ، فإنها لا تكون قد

أخطأت إذ المادة الأولى تنص على أن بصمة الأصبع تعتبر كالامضاء في تطبيق أحكام التزوير . فضلا عن ذلك فإن التزوير المعنوي يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة يتم ولو لم يحصل التوقيع على المحاضر بأختام أو امضاءات مزورة .

(جلسة ١٩٥٤/٤/٢٤ طعن رقم ٤٢١ سنة ١٤ ق)

٢١ - إن الرأي القائل بأن التزوير بطريق الترك لا عقاب عليه لأن الترك لا يعد تغييرا للحقيقة إذ التغيير يقتضى عملا ايجابيا من جانب مرتكبه والذي يترك شيئا كان يجب إثباته لا يأتى عملا ايجابيا هذا الرأي على اطلاقه غير سديد إذ يجب ألا يقصر النظر على الجزء الذى حصل تركه بل ينظر الى ما كان يجب أن يتضمنه المحرر فى مجموعه فإذا ترتب على الترك تغيير فى مؤدى هذا المجموع اعتبر الترك تغييرا للحقيقة وبالتالي تزويرا معاقبا عليه .

(جلسة ١٩٣٥/٢/٤ طعن رقم ٢٠٤٣ سنة ٤ ق)

٢٢ - يكفى لاعتبار واقعة التزوير مبينة فى الحكم بجميع ظروفها بيانا كافيا أن تذكر المحكمة بحكمها فى صدد تحديد تاريخ التزوير «أن التوقيع على ذلك السند مادام لم يكشف التحقيق تاريخ حصوله يعتبر حاصلا فى يوم كذا وهو تاريخ ظهور السند بعمل بروتستو عنه» وأن تقول بصدد بيان كيفية حصول المتهم على ختم المجنى عليه الموقع به على السند «وحيث أن ما جاء بحكم محكمة أول درجة من أنه ثبت لها وجود معاملات بين المتهم الثانى والمجنى عليه وصهره فإن ذلك مع باقى ظروف الدعوى يؤيد التهمة قبل المتهمين إذ أنه يغلب أن تكون هذه المعاملات هى التى هیأت الفرصة لهما للحصول على ختم المجنى عليه والتوقيع به على السند المطعون فيه بدون علمه .

(جلسة ١٩٣٣/١١/٢٧ طعن رقم ١ سنة ٤ ق)

٢٣ - إن من أركان جريمة التزوير تغيير الحقيقة فى المحرر بإحدى الطرق التى نص عليها القانون ، فإذا خلا الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة عن بيان ذلك أو قصر فيه كان معينا عيبا جوهريا موجبا لنقضه .

(جلسة ١٩٣٧/١/٨ طعن رقم ١٠٣٦ سنة ٧ ق)

٢٤ - أنه لما كان القانون قد أورد على سبيل الحصر الطرق التي تقع بها جريمة التزوير بحيث لا يصح توقيع عقاب فيها على أى تغيير للحقيقة بغير هذه الطرق فإنه يجب أن يبين الحكم بجلاء الطريقة التي ارتكب بها التزوير الذى قال به . فإذا هو لم يعن ببيان هذا الطريقة أكانت تغييرا ماديا احدث فى أوراق كانت صحيحة فى الأصل ، أم توقيعها بامضاءات أو أختام مزورة على أصحابها أم غير ذلك فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٨/١٢/١٩٣٩ طعن رقم ٥٤ سنة ١٠ ق)

٢٥ - إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ، ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة أن تقوم هى ببحث جميع الأدلة التى تبني عليها عقيدتها فى الدعوى من تقرير الخبير والأوراق الأخرى ومن إجراء ما ترى اجراءه من التحقيقات الموصلة الى ظهور الحقيقة . أما إذا هى اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك فقط بدون أن تتحرى بنفسها أدلة الادانة فذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب ويعيبه عيبا جوهريا يبطله .

(جلسة ١٥/١١/١٩٣٧ طعن رقم ١٩٥٤ سنة ٧ ق)

٢٦ - إذا كان المتهم قد قدم ورقة ليستدل بها على صحة عقد بيع مدعى بتزويره ، فاكتفت المحكمة فى القول بتزوير هذه الورقة بقرائن ذكرتها دون أن تعرض للورقة وتبحث الكتابة ذاتها المدونة فيها بنفسها أو بواسطة رجال الفن ، ثم بنت بصفة أصلية قولها بتزوير الورقة على ما قالت إنه رأيها فى صدد عقد البيع ، وبناء على ذلك حكمت بتزوير الورقة وعقد البيع ، فحكمها هذا يكون معيبا لقصوره وفساد منطقته .

(جلسة ١٤/١٠/١٩٤٦ طعن رقم ١٠٣٩ سنة ١٦ ق)

٢٧ - إذا كان المتهم بتزوير إذن بريد قد تمسك أمام المحكمة بأنه إنما وقع على الاذن بامضاء زيد لأن زيدا هذا حضر إليه وكلفه صرف الاذن ، فأدانت المحكمة وذهبت فى حكمها الى أن زيدا هذا شخص وهمى فلا يقدح فى حكمها أنها لم تحقق هذا الدفع مع ثبوت وجود شخص بهذا الاسم . ذلك لأن قولها إن المتهم وقع باسم شخص وهمى ليس مغناه أنه لا يوجد على الاطلاق شخص بالاسم

المزور لا سبيل الى استقصائه ، بل معناه أن المتهم حين وقع بهذا الاسم لم يكن في ذهنه شخص معروف لديه مسمى به ولكنه اختلقه ووقع به .

(جلسة ١٩٤٢/١١/٢٤ طعن رقم ١٨٥٠ سنة ١٧ ق)

٢٨ - إذا كان دفاع المتهم مبنيًا على أن التغيير الذي وقع في صلب السند وأجرى في غير مجلس العقد إنما كان بمعرفة المجنى عليه وبخطه تصحيحًا لخطأ أدركه المتهم وأقره عليه المجنى عليه فالرد على هذا الدفاع بمجرد قول المحكمة أن التغيير لم يحصل في مجلس العقد مع ذكرها أن الخبير قرر أن التغيير حصل بخط المجنى عليه - ذلك لا يستقيم ولا يكفي بل كان الواجب إقامة الدليل على أن هذا التغيير حصل على غير علم المجنى عليه .

(جلسة ١٩٤٨/٣/١ طعن رقم ٢٧٤ سنة ١٨ ق)

٢٩ - مجرد اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بامضاء مزور للموظف المختص بتحرير الورقة هو تزوير معاقب عليه ، وذلك على أساس أن تغيير الحقيقة في هذه الحالة يكون بنسبتها الى الموظف الذي قلد توقيعه .

(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧ س ٨ ص ٧)

٣٠ - متى كان الثابت بالحكم أن الأسماء المزورة التي وضعت على صور الاخطارات الموقع عليها بامضاء الموظف المختص قد أضيفت إليها على هذه الصور بعد محو الأسماء الصحيحة التي كانت مدونة بها بحيث يفهم المطلع على الصورة أن الأسماء موجودة بأصل الاخطار فإنه يعتبر تغييرًا للحقيقة في محرر رسمي بمحو وإضافة كلمات ، وتتحقق به جريمة التزوير .

(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧ س ٨ ص ٧)

٣١ - إمكان كشف التزوير لمن يكون لديهم دراية خاصة تسهل لهم أدراك هذه الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة ما دام المحرر ذاته يجوز أن ينخدع به بعض الناس .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ س ٨ ص ٥١٧)

(والطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ق ٧٩ ص ٣٦٦)

٣٢ - أعدت أوراد الأموال الصادرة من الصيارفة لاثبات قيمة الأموال المستحقة على الممول كما أعدت لاثبات مقدارها وهذا مقتضاه أن كل تغيير للحقيقة بها تزويرا يعاقب عليه القانون .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ س ٨ ص ٥١٧)

٣٣ - لا تتحقق جريمة التزوير في المحرر الرسمي (دفتر خزانة المجلس البلدى) لمجرد قيام المتهم بلسق ورقة عرفية مزورة (الاىصال المنسوب صدوره من بنك مصر) على الصفحة المقابلة للورقة الرسمية المدون بها ايراد اليوم في دفتر الخزينة للايهام بأن هذا الايراد قد تم ايداعه في أحد البنوك .

(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨ ص ٧٤٧)

٣٤ - ليس كل تغيير للحقيقة في محرر يعتبر تزويرا ، فهو إذا ما تعلق ببيان صادر من طرف واحد ومن غير موظف مختص مما يمكن أن يأخذ حكم الاقرارات الفردية فإنه لا عقاب إذا ما كان هذا البيان لا يعدو أن يكون خبرا يحتمل الصدق أو الكذب ، أو كان من ضروب الدفاع التى يلجأ اليها الخصوم مما يكون عرضه للفحص بحيث يتوقف مصيره على نتيجته - والبيان الخاص بمحل اقامة المدعى عليه هو مما تصدق عليه هذه الأوصاف . ✓

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ س ١٠ ص ٤٦٢)

٣٥ - ما أثبتته المأذون في اشهاد الطلاق - على لسان الزوج - من أنه لم يدخل بزوجته ولم يختل بما أنما هو من قبيل الاقرارات الفردية التى تصدر من طرف واحد ولا تصلح بذاتها لأن تكون أساسا للمطالبة بحق ما .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥١٢)

٣٦ - اشهاد الطلاق معد أصلا لاثبات وقوع الطلاق بالحالة التى وقع بها كم أثبتته المطلق وبنفس الألفاظ التى صدرت منه ، ولم يكن معدا لاثبات حالة الزوجة من حيث الدخول أو عدم الدخول ، وهذا البيان غير لازم فى الاشهاد لأن الطلاق يصح شرعا بدونها ، فهو ادعاء مستقل خاضع للتمحيص والتثبت وليس - حتى ان نكر فى الاشهار - حجة على الزوجة ولا يؤثر فى حقوقها الشرعية التى لها

أن تطالب بها أمام القضاء .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥١٢)

٣٧ - لم توجب لائحة المأذونين - التي صدر بها قرار وزير العدل المؤرخ ٤ من يناير ١٩٥٥ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٠ منه - بالفصل الثالث منها بشأن بيان واجبات المأذونين الخاصة بأشهاديات الطلاق ، ولا في الفصل الأول بشأن الواجبات العامة للمأذونين - إثبات شيء يتعلق بحالة الزوجة من حيث الدخول أو الخلوة .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥١٢)

٣٨ - لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر ؛ بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أعد المحرر لإثباته .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥١٢)

٣٩ - كشوف الحساب المخصصة لإثبات عملية صرف أجور العمال هي في حكم الدفاتر التجارية ولها قوة في الإثبات ، وكل تغيير للحقيقة في البيانات التي أعدت لإثباتها يعتبر تزويرا ، ما دامت هذه الكشوف المتلاحقة قد أعدت أصلا لإثبات حقيقة العمليات التي تدون فيها لتكون أساسا للمحاسبة بمقتضاها بين أطرافها ، ولضبط العلاقات المالية التي تربط بعضهم ببعض ، وقد اتفقوا فيما بينهم على تحريرها لضبط العمليات التي يقوم بها بعضهم بطريق الوكالة في صرف أجور العمال وسائر نفقات العمل - كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه - وهي عمليات تجرى دوريا ، فلا ريب أن هذه الأوراق - كشوفا كانت أو دفاتر تكون مما يصلح في باب الاستدلال ، فيحتج بها كاتبها أو غيره قبل كل من يعنيه أمر هذه البيانات ، وهي بهذه المثابة مما يجوز الاستناد إليه أمام القضاء ، وكل تغيير في هذه الأوراق هو تزوير معاقب عليه - كما انتهى إليه بحق رأى محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ س ١٠ ص ٦٥٧)

٤٠ - إذا كان الحكم قد أثبت أن الورقة المزورة عبارة عن عريضة دعوى

استرداد أشر عليها كاتب اول المحكمة الجزئية المختصة قانونا - عملا بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق فى المواد المدنية والقوانين المعدلة له بتقدير قيمة الدعاوى وتحصيل الرسوم القضائية عليها - بطلب معلومات قلم المحضرين - تنفيذاً لمنشور وزارة العدل المؤرخ فى ٢ فبراير سنة ١٩٣٩ - الذى لا ينزع المتهم فى أنه تضمن ما يفيد رجوع أقلام الكتاب الى تقرير المحضر الذى أوقع الحجز للاسترشاد برأيه فى تقدير الدعوى فى مثل الحالة المطروحة - وكان اتصال المحضر الأول بهذه العريضة قد تم وفقاً لأحكام هذا المنشور - وهو الموظف المختص الذى لا يتم تخاير قلم الكتاب مع المحضر الذى أوقع الحجز إلا عن طريقه ، وكان التقدير الذى أثبتته المحضر الأول - وهو البيان الذى وقع فيه التزوير - قد جاء نقلاً عن محضر الحجز طبقاً لما قدره المحضر الذى أوقعه ، فإنه يعد مختصاً بتحريره ، ولا جدوى للمتهم من النعى على «المحضر الأول» بعدم اختصاصه بهذا الأمر ، ذلك أنه بفرض قصر هذا الاختصاص على المحضر الذى أوقع الحجز فإن تدخل المحضر الأول فى اثبات هذا البيان مفروض فيه أنه تم بعد استيفاء الاجراءات التى ناط المنشور سالف الذكر قلم المحضرين بها .

(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ س ١٠ ص ٦٧٤)

٤١ - تاريخ المحرر هو من البيانات الهامة التى يجب اثباتها فى محاضر الأعمال الخاصة بالمأموريات التى يكلف بها معاون محكمة الأحوال الشخصية باعتبار أن هذا البيان هو عنصر أساسى لاثبات ما يدرج فى هذه المحاضر من البيانات .

(الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ س ١١ ص ٦١٥)

٤٢ - يكفى لتوافر جريمة تزوير المحرر الرسمى أن تكون الورقة صادرة من موظف عمومى مختص بتحريرها ولا يغير من هذا النظر أن القسيمة كانت عن دفع مستخرج رسمى من مديرية معينة والتزوير الذى طرأ عليها يتصل بنشاط المنطقة التعليمية عليها ، أو أن هذا المحرر يختلف عن القسائم التى تحصل بها المصروفات المدرسية مادام الحكم قد أثبت أن القسيمة محل التزوير قد غيرت الحقيقة فى بياناتها تغييراً مادياً شمل تاريخها والامضاء المنسوب الى الصراف والمبلغ الذى كان مدرجاً بها أصلاً .

(الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٩ س ١٢ ص ٦٤)

٤٣ - إذا كان الثابت من الحكم أن ما حدث لا يعد تصحيحا بالمعنى الذى نجيزه التعليمات - إنما هو تغيير أساسى استقل به المتهم بعد انتهاء مهمة اللجنة المشكلة لتوزيع أراضى طرح البحر على مستحقها ، وترتبت عليه نتائج ، وكان اغفال المتهم للتعليمات عن طريقة التصحيح المسموح به ليس يرجع الى مجرد التراخى فى تنفيذ هذه التعليمات - بل كان مبعثه انفراده بالأمر على غير علم من اللجنة تحقيقا للأهداف التى رمت اليها - وهى تعديل التوزيع الذى تم ، فيكون غير سديد ما ينعاه المتهم على الحكم من خطأ فى القانون إذ دانه بجريمة التزوير فى محرر رسمى .

(الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ من ١٢ ص ٢٢٩)

٤٤ - من المقرر أنه يدخل فى حكم المحررات الرسمية ، فيما يتعلق بجريمة التزوير ، المحررات المصطنعة التى تنسب زورا الى موظف عمومى مختص وتعطى شكل المحررات الرسمية الصادرة عنه ، ويلحق بها الأوراق المزورة التى تتخذ مظهر الأوراق الرسمية وتذيل بتوقيعات لأشخاص لم يكونوا فعلا من الموظفين العموميين متى كان الجانى قد قصد أن يوهم بذلك ، وكانت الورقة بالصورة التى اتخذتها يمكن أن ينخدع بها الناس خصوصا من أريد خدعه .

(الطعن رقم ١٤٠٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٤ من ١٢ ص ٣٥٦)

٤٥ - لا يشترط فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومى المختص بتحرير الورقة بل يكفى أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا الى موظف عام للإيهام برسميتها ولو أنها لم تصدر فى الحقيقة عنه . كما لا يشترط لتحقيق رسمية المحرر أنه يشتمل على توقيع الموظف المختص المنسوب اليه انشاؤه بل يكفى أن يتضمن ما يفيد تداخله فى تحريره واعداده وأن يحتوى من البيانات ، على ما يوهم بأنه هو الذى باشر اجراءاته فى حدود اختصاصه بحيث يتوفر له من المظهر والشكل ما يكفى لأن ينخدع به الناس .

(الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٣ من ١٣ ص ٣٠٠)

(والطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ من ١٥ ص ٦٩٧)

(والطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ من ٢٨ ق ٧٩ ص ٣٦٦)

٤٦ - تغيير الحقيقة في محرر بوضع امضاء مزور يعد تزويرا ماديا ، متى كان المحرر صالحا لأن يتخذ أساسا لرفع دعوى أو مطالبة بحق ، ومتى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر بالغير .

(الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ من ١٥ ص ٢٠٦)

٤٧ - ان مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفى بوضع امضاء مزور يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه ضرر للغير . فاذا كان الحكم قد أثبت أن العقد المصطنع ذيل بتوقيعين مزورين تخالف كل منهما الامضاء الصحيحة للمتعاقدين مما من شأنه أن يلحق بهما ضررا أن لم يكن محققا فهو على الأقل محتمل . فإن جريمة التزوير تكون متوافرة في حق المتهم .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ من ١٥ ص ٢٣٤)

٤٨ - ان وقوع التغيير في المحرر المزور بيد شخص اخر خلاف المتهم لا يؤثر في مسئوليته . ومن ثم فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة التزوير ما دامت عقوبة الحبس التى قضى بها عليه مقرررة فى القانون للاشتراك فى هذه الجريمة .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ من ١٥ ص ٢٣٤)

٤٩ - لا يشترط فى التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم خفية او ان يستلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى فى توفر صفة الجريمة فى التزوير واضحا لا يستلزم جهدا فى كشفه أو أنه متقن ما دام أن تغيير الحقيقة فى كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس . ولما كان يبين من الأوراق أن التزوير الذى ارتكبه المطعون ضده فى رخصة القيادة قد انخدع به صاحب السيارة التى كان المطعون ضده يعمل سائقا لها إذ قرر أنه اطلع على هذه الرخصة فلم يلحظ ما بها من تزوير ، كما أن الضابط الذى ضبط الواقعة لم يقطع بحصول تزوير فى الرخصة بل اشتبه فقط فى أمرها فأرسلها الى قلم المرور للتأكد من صحة البيانات المدونة فيها - فان القرار المطعون فيه إذ انتهى الى الأمر بعدم وجود لاقامة الدعوى على المتهم استنادا الى افتضاح التزوير يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه واعادة القضية الى مستشار الاحالة لاحالتها الى محكمة الجنايات .

(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ من ١٥ ص ٨٧٣)

٥٠ - أنه وإن كان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه ، إلا أن مجرد تغيير المتهم لأسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المنتحل أو لم يوقع ، إلا أن يكون قد انتحل أسم شخص معروف لديه الحق أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال أسمه . فإذا كان الجاني لم يقصد انتحال أسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمي باسم شخص وهمي امتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق ضررا بالغير في اعتقاده - ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتمل الوقوع .

(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ س ١٣ ص ٤٨٩)

٥١ - من المقرر أن التزوير في المحررات لا تكتمل أركانه إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع في بيان مما أعد المحرر لإثباته ، وأن مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . ولما كان القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج كما جاء بوثيقة الزواج يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقا يحل به العقد الجديد ما دام الأمران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد ، وكان الثابت أن عقد الزواج قد انعقد في وقت كان قد صدر فيه حكم بطلاق الزوجة وأصبح نهائيا بعدم الطعن فيه ، مما يجعل البيان مطابقا للواقع في نتيجته ويجعل بالتالي انعقاد العقد صحيحا ، ولا يغير من الأمر أن يكون الطاعن قد لجأ بعد ذلك الى المعارضة في حكم الطلاق لأن العبرة إنما تكون بوقت توثيق العقد .

(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٩ س ١٤ ص ٣١٣)

٥٢ - لما كان ما أسنده المتهم الى الطاعنين من أنهم أثبتوا في عقد زواجه بالطاعنة الأولى على غير الحقيقة أنها بكر لا ينطوي على جريمة تزوير ، إذ لم يعد عقد الزواج لإثبات هذه الصفة . كما أنه من المقرر شرعا أن اشتراط بكارة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج بل يبقى العقد صحيحا ويبطل هذا الشرط . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى الى أن ما أسنده المتهم الى الطاعنين لا

يستوجب معاقبتهم جنائيا أو تأديبيا لا يكون معيبا في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٩ س ١٥ ص ١٧٦)

٥٣ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال فإن التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية المرددة بين طرفيها لا أثر له على وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/١٥ س ١٧ ق ٦٠ ص ٣٠٣)

(والطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١ س ٢٢ ق ١٤٤ ص ٦٠٠)

(والطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

(والطعن رقم ١٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦ س ٣١ ق ١٧٣ ص ٨٩٥)

٥٤ - لا أثر لوقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية - طبقا للمادة ٢٩٨ من قانون المرافعات باقرار الخصم بعدم تمسكه بالسند - على جريمتي التزوير والاستعمال واستحقاق مقارفهما للعقاب .

(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/١٥ س ١٧ ق ٦٠ ص ٣٠٣)

٥٥ - يدخل ضمن طرق التزوير المؤثمة بالمادة ٢١٣ من قانون العقوبات جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وتشمل هذه الصورة كل تقرير لواقعة على غير حقيقتها ومن ثم فإنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه مثل أمام المحكمة المدنية وانتحل صفة ليست له بادعائه كذبا الوكالة عن المدعى عليهم بموجب توكيلات ذكر أرقامها وتبين أنها منقطعة الصلة تماما بموضوع النزاع ولا تخوله الحضور أمام المحكمة وتمثيلهم في الدعوى فأثبت كاتب الجلسة حضوره بتلك الصفة بمحضر الجلسة ، فإن في هذا ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاشتراك في ارتكاب تزوير في محرر رسمي التي دين بها المتهم .

(الطعن رقم ٧٤٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ق ٥٧ ص ٧٨١)

٥٦ - لا يشترط في جريمة التزوير أن يتعمد المزور تقليد أمضاء المجنى عليه بل يكفي لتوفر هذه الجريمة أن يضع المزور أسم المزور عليه المحرر ولو بطريقة عادية لا تقليد فيها مادام قد قصد الإيهام بأن ذلك المحرر صادر من

✓ ١٢٣ - إن القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .

(جلسة ١٩٥٣/١/١٢ طعن رقم ١٠٤٠ سنة ٢٢ ق)

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ق ٣٢٢ ص ١٤٣١)

✓ ١٢٤ - القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أنه يسبب ضررا وبنية استعماله فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه .

(جلسة ١٩٥٥/١١/٢٥ طعن رقم ٧٢٥ سنة ٢٥ ق)

١٢٥ - العلم المشروط توافره مبدئيا لتحقيق الركن الأدبي لجريمة التزوير والذي يتطلب فيه الاحاطة بجميع أركان الجريمة يكفي فيه في بعض الأحوال أن يكون علما فرضيا وبخاصة فيما يتعلق بالاحاطة بركن الضرر فإنه لا يشترط أن يعلم المتهم علما واقعا فعليا بأن تغيير الحقيقة الذي ارتكبه من شأنه أن يحدث ضررا بل من المتفق عليه أنه يكفي أن يكون في وسعه ومن واجبه أن يعلم ذلك . ويستوى في هذا أن يكون عدم علمه ناشئا عن جهل بالقانون أو جهل بحقيقة الواقع إذ أنه يجب أن يتحمل جميع النتائج المترتبة على تغييره للحقيقة والتي كان من واجبه وفي وسعه أن يتحرى احتمال حصولها .

(جلسة ١٩٣٣/٥/١ طعن رقم ١٢٨١ سنة ٣ ق)

✓ ١٢٦ - يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة للاحتجاج بها على اعتبار أنها صحيحة . فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتا بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريها ، مهما كانت درجته ، لا يتحقق به هذا الركن . وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن شيخ البلد الذي وقع على الشهادة المحرر عن تاريخ وفاه ليس هو شيخ حصة المتوفى ولا قريبا له ، وأنه وقع على الشهادة المذكورة

لثقتة بشيخ الحصة وأخيه الموقعين عليها قبله فلا تصح إدانته في جريمة التزوير على أساس مجرد القول بأنه لم يعن بتعرف تاريخ الوفاة والتحرى عن حقيقته مع ما كان لديه من الوسائل التي توصله إلى ذلك وأن هذا منه إهمال متعمد يجعل التزوير داخلا في قصده الاحتمالي .

(جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣ طعن رقم ٩٥٠ سنة ١٢ ق)

١٢٧ - إن توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع على ضوء الظروف المطروحة عليها . وليس من اللازم أن يذكر بالحكم صراحة بيان سوء نية المتهم بل يكفي أن يكون في الوقائع الواردة به ما يدل على ذلك .

(جلسة ١٩٤١/٢/٢٤ طعن رقم ٢٤٧ سنة ١١ ق)

١٢٨ - إذا ادانت المحكمة شخصا في تزوير ما دون بوثيقة زواج خاصا بخلو الزوجة من الحمل وغيره من الموانع الشرعية فلا بد بها من أن تبين في حكمها بيانا صريحا وجه اقتناعها بتوفر القصد الجنائي في فعلته هذه . ذلك بأن الحمل أمر متعلق بذات الزوجة ومن الجائز أن يجهله الزوج وقت تحرير الوثيقة . فعدم اشتغال الحكم على الدليل المثبت لتوفر هذا العلم لدى الزوج عيب جوهري يوجب نقض الحكم .

(جلسة ١٩٣٤/٦/٤ طعن رقم ١٣٨٥ سنة ٤ ق)

١٢٩ - القصد الجنائي في جريمة التزوير ليس إلا علم الجاني بأنه ارتكب الجريمة بجميع الأركان المكونة لها قانونا مع اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر فيما غيرت فيه الحقيقة من أجله . فمتى كان الثابت بالحكم يفيد أن المتهم قد غير الحقيقة في محرر (حافضة تصدير بضاعة) بوضع أمضاء مزور عليه وأن من شأن هذا التغيير إلحاق ضرر بالمجنى عليه وأن ذلك اقترن بنية استعمال المحرر ، ففي ذلك ما يكفي لبيا ما يتطلبه القانون خاصا بالقصد الجنائي .

(جلسة ١٩٣٨/٤/٤ طعن رقم ١٢٧٧ سنة ٨ ق)

المجنى عليه .

(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٥٧ - الاصطناع باعتباره طريقا من طرق التزوير المادى هو انشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق ما دام المحرر فى أى من الحالين متضمنا لواقعة تترتب عليها اثار قانونية وصالحا لأن يحتج به فى اثباتها .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠٥ ص ٥٣٦)
(والطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ق ٢٠٠ ص ٨٣٣)

٥٨ - لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يستلزم لكشفه دراية خاصة ، بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا فى كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ، ما دام أن تغيير الحقيقة فى كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠٥ ص ٥٣٦)
(والطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ق ٧٩ ص ٣٦٦)
٥٩ - إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس ، فإن العقاب على التزوير واجب فى هذه الصورة لأن مجرد الاخلال بالثقة الملازمة للورقة الرسمية يترتب عليه ضرر ، وتغيير الحقيقة فيها من شأنه أن يزعزع هذه الثقة .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠٥ ص ٥٣٦) .
٦٠ - بيان عدد الأوراق المزورة لا شأن له فى توفر أركان جريمة التزوير .
(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٦١٢)

٦١ - إن التزوير أيا كان نوعه يقوم على اسناد أمر لم يقع ممن أسند إليه ، فى محرر أعد لاثباته ، بإحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون بشرط أن يكون الاسناد قد ترتب عليه ضرر أو يحتمل أن يترتب عليه ، أما إذا انتفى الاسناد الكاذب فى المحرر ، لم يصح القول بوقوع التزوير .

(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢٣ ص ١١٣٣)

٦٢ - انتحال شخصية الغير هو صورة من صور التزوير المعنوي الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨٥ ص ١٣٩١)

٦٣ - من المقرر أنه لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه برأية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس .

(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ س ٢٣ ق ٢١٠ ص ٩٤٠)

٦٤ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال فإن نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ س ٢٤ ق ١٧٩ ص ٨٦٣)

(والطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

٦٥ - من المقرر أنه لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر ، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أعد المحرر لإثباته ، وكان القرار المطعون فيه قد التزم هذا النظر إذ اعتبر أن العبارة الواردة بالاعلان المدعى تزويره بشأن إقامة المطعون ضده الأول - التابع - مع الطاعن بفرض عدم صحتها ليست بيانا جوهريا في خصوص هذا الاعلان ، بل هي من نافلة القول لا يترتب علي ورودها أو إغفالها صحتها أو بطلانها ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون ، يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٨ س ٢٥ ق ١٧٨ ص ٨٣٠)

٦٦ - الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ويخرج عن هذا الأصل حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلصة . أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلال التسليم الاختياري فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا .

(الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٥ س ٢٧ ق ٢٢ ص ١٠٠)

٦٧ - وحيث إنه عن التهمة الثانية المسندة الى المتهم وهي تصدير نقد أجنبي الى الخارج على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا ، فإنه قد ثبت من الأوراق أن الشيكات موضوع هذا التعامل مزورة على صاحبها مما حدى بالبنك بالخارج الى ردها الى المتهم ، وبالتالي فليس لها أى قيمة مادية ، وليس من شأن التعامل بها أن تؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر الى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحيل عليه ، ذلك الحق الذى تحميه قوانين النقد ومن ثم تضمن هذه الجريمة مفتقدة لعنصر من عناصرها .

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ س ٢٨ ق ٨٤ ص ٣٩٣)

٦٨ - متى كان من المقرر أن محضر الاستدلالات يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه وأن مجرد تغيير المتهم لأسمه لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المنتحل أو لم يوقع ، إلا أن يكون قد انتحل أسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه انتحل بمحضر التحقيق أسم شخص معروف لديه كان يعمل معه فى مركب صيد وأنه سرق بطاقته الشخصية بقصد استعمالها فى مثل هذه الأغراض حتى لا ينكشف أمره فإن الحكم يكون قد أثبت فى حقه توافر أركان جريمة التزوير ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد على غير أساس من القانون .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٦ س ٣٠ ق ١٠٦ ص ٥٠٢)

() راجع أيضا مجموعة أحكام النقض السنة ١٣ ص ٤٨٩ . وقارن السنة ٣٤ ص ١٧٠ .

٦٩ - من المقرر أنه لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا فى كشفه أو متقنا يتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة فى الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تغيير الحقيقة الذى تناول الاسم واللقب فى البطاقة العائلية المزورة يجوز أن ينخدع به بعض الناس فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ س ٣٠ ق ١٠٧ ص ٥٠٦)

٧٠ - من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور وينبني على ذلك أن تسمى شخص يغير اسمه في محرر رسمي يعد تزويرا سواء أكان الاسم المنتحل لشخص حقيقي معلوم أم كان أسما خياليا لا وجود له في الحقيقة والواقع مادام المحرر صالحا لأن يتخذ حجة في اثبات شخصية من نسب إليه ، وليس من هذا القبيل تغيير اسم في محضر تحقيق ذلك أن مثل هذا المحضر لم يعد لاثبات حقيقة المتهم ثم أن هذا التغيير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٤ س ٣١ ق ٢٠٩ ص ٩٧٤)

٧١ ✓ - المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة ، يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغض مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيها وكان الثابت من تقرير قسم أبحاث التزييف التزوير - سالف الذكر - أن التوقيع المنسوب للمجنى عليهما هو للطاعن ، فإن ما يثيره الأخير من أن المجنى عليهما قاصران وأنه يستوى أن يوقع هو أو والدهما نيابة عنهما لا سند له من القانون .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ س ٣١ ق ١٣٣ ص ٦٨٣)

٧٢ - قول الطاعن بأن ما حدث من تزوير في الاستثمارات موضوع التهمة الثانية بتغيير الأرقام هو من قبيل التزوير المفضوح مردود بما هو مقرر من أنه لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون واضحا ولا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن ، مادام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد مما يكون معه هذا الدفاع بشقيه ظاهر البطلان لا

يستلزم ردا خاصا من الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٨ س ٣١ ق ١٣٣ ص ٦٨٣)

الفرع الثانى

الضرر

٧٣ - عند البحث فى توافر أركان جريمة معينة يجب أن يقصر النظر على الوقت الذى ارتكبت فيه الجريمة فإذا رأى أن الضرر الذى هو ركن فى جريمة التزوير مثلا قد كان وقت مقارفة الجريمة محتمل الوقوع ولم يكن مستحيل التصور وكانت الأركان الأخرى متوافرة فى ذلك الوقت كان فعل التزوير مستحق العقاب مهما طرأ بعد ذلك من الظروف التى يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمنع احتمال وقوعه لأنها إما أن تكون قد وقعت بأسباب خارجة عن إرادة الجانى فلا يمكن أن يكون لها أثر فى محو جريمته وإما أن يكون الجانى نفسه هو الذى أراد أن يتلافى الأمر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح ما أفسده بسابق فعله . والمتفق عليه فى هذه الصورة أن فعل الجانى اللاحق لا يمكن أن يمحو سابق جرمه وبخاصة فى جريمة التزوير حيث يكفى فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل الوقوع مجرد احتمال .

(جلسة ١٩٣٣/٥/١٢ طعن رقم ١٦٤٣ سنة ٣ ق)

٧٤ - تقدير توافر الضرر أو احتماله يكون عند مقارفة الجريمة لابعدها فإذا اتهم شخص بأنه ارتكب تزويرا فى ورقة عرفية (سند دين) بأن غير تاريخ الاستحقاق من سنة ١٩٣١ مثلا الى سنة ١٩٣٩ ثم سدد مبلغ الدين للمجنى عليه قبل تقديم القضية للجلسة فلا أهمية لهذا التسديد بعد ارتكاب جريمة التزوير فعلا .

(جلسة ١٩٣٣/٦/١٩ طعن رقم ١٨٦٨ سنة ٣ ق)

٧٥ - ان البحث فى وجود الضرر واحتماله فى جريمة التزوير إنما يرجع الى الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات الى ما قد يطرأ فيما بعد . فالتزوير يعاقب عليه ولو وافق صاحب الامضاء بعد تزوير امضائه على ما جاء بالشكوى .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٣ طعن رقم ١٠٥٨ سنة ١٣ ق)

٧٦ - ليس من الضروري لتوفر ركن الضرر في جريمة التزوير أن يقع الضرر مباشرة على من أسندت إليه الورقة المزورة بل يكفي لذلك وقوع الضرر على أى شخص آخر ولو كان غير من وقع التزوير عليه .

(جلسة ١٩٣٦/٢/١٠ طعن رقم ٧٢٠ سنة ٦ ق)

٧٧ - لا يشترط لتوفر ركن الضرر في جريمة التزوير أن يحل ذلك الضرر بمن زور عليه المحرر بل يتوفر هذا الركن ولو كان ضرر التزوير قد حل أو كان محتمل الحلول بأى شخص آخر .

(جلسة ١٩٣٦/٣/٢ طعن رقم ٦٢١ سنة ٦ ق)

٧٨ - ان احتمال حصول الضرر يكفي في جريمة التزوير سواء أكان المحرر رسمياً أم عرفياً .

(جلسة ١٩٤٤/٣/١٣ طعن رقم ٤٧ سنة ١٤ ق)

(والطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

٧٩ - القانون لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي باحتمال وقوعه .

(جلسة ١٩٤٥/١٠/١٠ طعن رقم ١٩٨٧ سنة ١٥ ق)

٨٠ - إنه لما كان العقاب على جريمة التزوير يكفي فيه أن يعلم الجانى أن عمله من شأنه أحداث ضرر بالغير سواء أكان الضرر حالاً أم محتمل الوقوع ، وكان محضر البوليس صالحاً لأن يحتج به ضد من ينتحل اسمه فيه ، فإن تبرئة من ينتحل اسم شخص معروف له في محضر تحقيق على أساس عدم حصول ضرر بالفعل للشخص المنتحل اسمه اعتباراً بأنه لا يكفي في هذه الحالة احتمال حصول الضرر - هذا يكون خطأ في القانون .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٧ طعن رقم ٢٣٥١ سنة ١٨ ق)

٨١ - أنه متى تمت جريمة التزوير بتحقيق أركانها فتنازل المتهم عن الورقة المزورة لا تأثير له . إذ لا يشترط تحقق الضرر بل يكفي أن يكون محتملاً وقت ارتكاب الجريمة . وكذلك الحال في جريمة الاستعمال فإن تنازل المتهم بعد تقديم

الورقة لا يحول دون عقابه . ولا يقدح في ذلك أن المادة ٢٨١ من قانون المرافعات تخول المدعى عليه أن يوقف المرافعة في دعوى التزوير بإقراره بعدم تمسكه بالورقة المدعى التزوير فيها ، إذ هذا متعلق بالسير في دعوى التزوير المدنية أو عدم السير فيها . ولا شأن له بالعقاب عن التزوير أو الاستعمال .

(جلسة ١٩٤٤/٤/٣ طعن رقم ٨١١ سنة ١٤ ق)

٨٢ - تحرير المدين على نفسه سنداً بالدين الذي في نعمته لدائنه لا يعدو أن يكون إقراراً فردياً من جانب محرره (déclaration unilatérale) وهو خاضع في كل الأحوال لرقابة من حرر لمصلحته وهو الدائن وفي هذه الرقابة الضمانة الكافية للمحافظة على حقوق ذلك الدائن . فإن قصر هو في حق نفسه بأن أهمل مراقبة مدينه عند تحرير سند المديونية فلا يجوز له أن يستعدي القانون عليه بحجة أنه ارتكب تزويراً في سند الدين بتغيير الحقيقة فيه ، إذ ليس فيما يقع من المدين من هذا القبيل شيء من معنى التزوير . ذلك بأن تغيير الحقيقة في الأقارير الفردية لا يعد تزويراً إلا في أحوال خاصة كأن يكون المحرر رسمياً ويكون مركز المقر فيه كمركز الشاهد لأن الحقيقة المراد اثباتها في ذلك المحرر الرسمي لا يمكن اثباتها فيه على وجهها الصحيح إلا من طريق ذلك المقر - في مثل هذه الأحوال يفرض القانون على المقر التزام الصديق فيما يثبت في المحرر الرسمي فإذا غير الحقيقة في إقراره حق عليه العقاب باعتباره مزوراً . ومثال ذلك ما يقع من الأقارير في دفاتر قيد المواليد والوفيات وقبائم الزواج والطلاق . فمن يقرر كذباً في دفتر المواليد أن طفلاً ولد من امرأة وهي ليست أمه الحقيقية عد مزوراً ووجب عقابه على ما اقترفه من تغيير الحقيقة . أما في المحررات العرفية المعدة لاثبات ما يقع من المعاملات بين الأفراد فليس لما يثبت فيها من الأقارير الفردية من الأهمية ما تقتضى استعداد القانون على المقر الذي يغير الحقيقة فيها ، إذ المفروض فيها أنها خاضعة في كل الأحوال لرقابة ذوي الشأن فإذا قصر صاحب الشأن في تلك الرقابة فعليه وحده تقع مغبة ذلك التقصير . وإن فلا جريمة إذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن المتهم كتب على نفسه بحضور دائنه سنداً بمديونيته له بمبلغ ٣٣٠٠٠ قرش وأثناء تحريره جعل المبلغ بالأرقام على صحته في أعلى السند ولكنه عند اثبات قيمته كتابة كتبه ثلاث آلاف وثلاثمائة قرش فقط لعلمه بأن دائنه لا يستطيع أن يدرك هذا التغيير في الكتابة لأنه لا يعرف من اللغة العربية

سوى مجرد الأرقام . ولا يغير من وجه المسألة أن يكون الدائن عاجزا عن مراقبة صحة ما يسطره المدين إما لجهله القراءة والكتابة وإما لجهله اللغة التي حرر بها سند المديونية فإن عليه في مثل هذه الأحوال أن يستعين بغيره على تحقيق تلك الرقابة صونا لحقوقه لا أن يترك الأمر إلى المدين وحده ثم يشكو من أن هذا المدين لم يسطر الحقيقة في المحرر الذي وكل إليه تحريره ، والقانون لا يتولى بحمايته سوى الشخص اليقظ الحريص على حقوقه .

(جلسة ١٩٣٢/٦/٢٢ طعن رقم ١٩٩١ سنة ٢ ق)

٨٣ - إذا كان التغيير الحاصل في ورقة عرفية مدعى بتزويرها من شأنه أن يعدم ذاتية الورقة وقيمتها فهذا التغيير لا يصح اعتباره تزويرا مستوجبا للعقاب إذ لا يمكن أن يترتب عليه ضرر ما .

(جلسة ١٩٣٣/٢/٢٧ طعن رقم ٢٧٠ سنة ٣ ق)

٨٤ - من المقرر أن التزوير في المحررات إذا كان ظاهرا بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد وكان فوق هذا واقعا على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية فلا عقاب عليه لاتعدام الضرر في هذه الحالة . فإذا اتهم شخص بتزوير في عقد بيع باضافة عبارة اليه وكانت العبارة المزیدة ظاهرا تزويرها بحيث لا يمكن أن يجوز على من أراد خدعهم بها وكانت هذه العبارة المضافة عديمة الجدوى في الواقع إذا لم يكن في الامكان أن تزيد في قيمة العقد شيئا من حيث جعله صالحا لاثبات الواقعة المزورة فمثل هذا التزوير المفضوح من جهة والعديم الجدوى من جهة أخرى لا عقاب عليه .

(جلسة ١٩٣٣/١١/١٣ طعن رقم ١٨٦١ سنة ٣ ق)

٨٥ - ان القانون لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سندا مثبتا لحق أو لصفة أو حالة قانونية ، بل كل ما يشترطه لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر من المحررات باحدى الطرق التي نص عليها ، وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضررا للغير . فكل محرر تغير الحقيقة فيه يصح أن يكون موضوعا لجريمة التزوير متى كان التغير الذي حصل فيه ينشأ عنه ضرر أو احتمال ضرر للغير . والتوقيع على شكوى في حق انسان بامضاء لغير مقدمها للايهام بأنها مقدمة من صاحب

التوقيع من شأنه الاضرار بصاحب التوقيع وبالمشكو . ذلك لأن الشكوى الخالية من التوقيع ليس لها أثر الشكوى الموقع عليها بامضاء شخص معين . والشكوى الموقع عليها يختلف تأثيرها عند من يطلع عليها باختلاف صاحب التوقيع ، والشكوى المقدمة من شاك واحد اقل تأثيرا من الشكوى التى تقدم من شاكين عديدين ثم أنه وان كان لكل انسان الحق فى أن يتقدم بباية شكوى الى السلطات العامة إلا أن هذا الحق يقابله واجب عليه هو أن يتوخى الحقيقة فى شكواه مما مقتضاه أن كل شكوى يجب أن يكون موقعا عليها ممن أراد أن يستعمل حقه فى تقديمها لكى يتحمل المسؤولية عما جاء فيها .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٣ طعن رقم ١٠٥٨ سنة ١٣ ق)

٨٦ - إن العلم فيما يتعلق بعنصر الضرر على الخصوص لا يشترط فيه أن يكون علما واقعيا فعليا بل من المتفق عليه أنه يكفى لامكان القول بتوافر هذا العنصر أن يكون فى وسع الجانى أن يعلم أنه من شأن تغييره للحقيقة أن يترتب عليه ضرر سواء علم ذلك فعلا وتصور الضرر شخصا أمام بصيرته أم لا . ولا يقبل من الجانى أن يعتذر بعدم ادراكه وجه الضرر بل إن من واجبه عند مقارفته تغيير الحقيقة أن يقلب الأمر على كل وجوهه وأن يتروى ويستبصر فيما قد يمكن أن يحدث من الضرر من أثر فعله فإن قصر فى هذا الواجب فإن تقصيره لا يدفع عنه المسؤولية فالشخص الذى يؤدى شهادته لدى المحكمة الشرعية منتحلا أسم رجل معلوم من بلده يعتبر مزورا لأن أقل ما يجب عليه أن يتصوره ان انتحال هذا الاسم فيه تقويل صاحب الاسم الحقيقى لما لم يقله وهو ضرر أدنى لا يستهان به . على أنه بقطع النظر عن هذا الضرر فإن ما ارتكبه الجانى من التزوير قد حصل فى محضر رسمى . ومثل هذا النوع من التزوير يتوافر فيه الضرر بالصالح العام لما للاجراءات الرسمية من حرمة واجبة مراعاتها . ولا أهمية لما يستتبعه المتهم مسئوليته من أنه لم يقصد من تأدية هذه الشهادة الاضرار بأحد بل كان قصده الوحيد مساعدة رافعة الدعوى الشرعية ضد زوجها فإن هذه المساعدة هى الباعث على ارتكاب التزوير والبواعث على ارتكاب الجرائم لا اعتداد بها شريفة كانت أم ممقوته ما دامت الأركان القانونية لتلك الجرائم تكون مستوفاة .

(جلسة ١٩٣٣/٦/٢٦ طعن رقم ١٨٦٥ سنة ٣ ق)

٨٧ - مجرد تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية يتحقق به ركن الضرر ، فإن كل عبث بها يقلل من الثقة والاحترام الواجبين لها قانونا .

(جلسة ١٩٢٧/١/٤ طعن رقم ٢٤٥٦ سنة ٦ ق)

٨٨ - لا يمنع من توافر أركان جريمة التزوير أن المتهمين بالاهمال في مقاومة بودة القطن كانوا في الواقع زارعين قطناً ، وأن زراعتهم كانت مصابة بالدودة حقيقة ، لأن ركن تغيير الحقيقة متحقق بإثبات الموقف كذبا في المحاضر التي حررها ضدهم أنهم حضروا أمامه واستجوبهم ووقعوا ببصمات أصابعهم . وهذا التغيير من شأنه أن يترتب عليه ضرر اجتماعي هو تقليل الثقة في الأوراق الرسمية .

(جلسة ١٩٤٤/٤/٢٤ طعن رقم ٤٢١ سنة ١٤ ق)

٨٩ - إن مجرد تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية بالطرق التي نص عليها القانون يكفي لتحقيق جريمة التزوير فيها بصرف النظر عن الباعث على ذلك وعما إذا كان لحق من تزويرها ضرر بأحد . وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من الثقة والتعويل عليها .

(جلسة ١٩٥٠/٥/١٩ طعن رقم ٥٦٣ سنة ٢٠ ق)

٩٠ - ان مجرد العبث بالأوراق الرسمية يتوافر به ركن الضرر في جريمة التزوير لما فيه من تقليل الثقة بها باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه .

(جلسة ١٩٥١/٥/٨ طعن رقم ١١٧ سنة ٢١ ق)

٩١ - إن الضرر في جريمة التزوير في الورقة الرسمية يتحقق بمجرد تغيير الحقيقة فيها لما في ذلك من العبث بحجيتها وقيمتها التليلية .

(جلسة ١٩٥٣/١/١٢ طعن رقم ١٠٤٥ سنة ٢٢ ق)

٩٢ - تغيير المتهم لاسمه في محضر تحقيق جنائي لا يعد وحده تزويرا سواء كان مصحوبا بامضاء أم غير مصحوب لأن هذا المحضر لم يعد لاثبات حقيقة أسم

المتهم ولأن هذا التغيير يعد من ضروب الدفاع المباح إنما يشترط ألا يترتب على فعل المتهم اضرار بالغير وإلا كان تزويرا مستوجبا للعقاب على كل حال . أما في غير ذلك من المحررات الرسمية فالأصل أن كل تغيير للحقيقة ينتج عنه حتما حصول الضرر أو احتمال حصوله ذلك بأنه يترتب عليه على أقل الفروض العبث بما لهذه الأوراق من القيمة في نظر الجمهور والتقليل من ثقة الناس بها . وإذن فإذا تسمى شخص في وثيقة زواج بأسم غير اسمه الحقيقي ثم وقع على ائهاد الطلاق بالاسم المنتحل فقد ارتكب جريمة التزوير في محرر رسمي .

(جلسة ط٤/٥/١٩٣٤ طعن رقم ١١٩٥ سنة ٤ ف)

٩٣ - محاضر التحقيق قد تصلح دليلا يحتج به في اثبات شخصية من يسألون فيها ، فإن أسماء هؤلاء تعد من البيانات الجوهرية في المحضر ، فإذا ما حصل التغيير فيه بانتحال الشخصية صح عد ذلك تزويرا في ورقة رسمية . وما قد يقال في هذا الصدد من أن تغيير المتهم اسمه في محضر التحقيق يدخل في عداد وسائل الدفاع التي له ، بوصف كونه متهما ، أن يختارها لنفسه - ذلك لا يصح إذا كان المتهم قد انتحل اسم شخص معروف لديه ، لأنه في هذه الحالة كان ولا بد يتوقع أن هذا من شأنه إلحاق الضرر بصاحب الاسم المنتحل بتعريضه إياه لاتخاذ الاجراءات الجنائية قبله . كذلك لا يقبل في هذه الحالة التمسك بانتفاء القصد الجنائي قولا بأن المتهم إنما كان همه التخلص من الجريمة المنسوبة إليه ، فإنه لا يشترط في التزوير أن يقصد الجاني اضرار بالغير بل يصح العقاب ولو كان لا يرمى إلا الى منفعة نفسه ، وكذلك لا يجدى المتهم أن يكون قد عدل وذكر الحقيقة قبل انتهاء التحقيق فإن العدول لا يجدى في رفع المسؤولية بعد وقوع الجريمة وتتمامها ، ويكفى في التزوير احتمال وقوع الضرر وقت ارتكاب الفعل .

(جلسة ١٩٤٨/١١/٣ طعن رقم ١٦٠١ سنة ١٨ ف)

٩٤ - لا يشترط في جريمة التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي أن يكون محتملا . وتقدير توافر هذا الركن لا شأن لمحكمة النقض به لتعلقه بمحكمة الموضوع وحدها تقدره بحسب ما تراه من ظروف كل دعوى . ولا يشترط في صحة الحكم بالادانة في هذه الجريمة ان يكون صريحا في بيان توافر هذا الركن بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من مجموع عباراته .

(جلسة ١٩٤٠/٥/٢٧ طعن رقم ١٢٩٧ سنة ١٠ ف)

٩٥ - تقدير توافر ركن الضرر في جريمة تزوير في المحرر العرفي متروكة لمحكمة الموضوع وحدنا حسب تراه من ظروف كل دعوى ولا شأن لمحكمة النقض به .

(جلسة ١٩٥٥/١١/٢٩ طعن رقم ٥٣٥ سنة ٢٥ ق)

٩٦ - الحكم القاضي بادانة متهم في تزوير عقود وسندات دين يجب أن توضح فيه ماهية تلك العقود وخلاصة موضوع الالتزامات التي حوتها وقيمة المبالغ المدونة في سندات الدين ، لأن هذه الأوراق هي جسم الجريمة التي أُوخذ بها المتهم فيجب تلخيصها ببيان موضوعها ليتمكن بهذا التلخيص أن يتعرف ما إذا كان لتلك الأوراق قيمة قانونية أم هي لا يمكن - بحسب موضوعها - أن يترتب عليها أي أثر قانوني أو أي ضرر لأحد . والقصور في هذا البيان هو من العيوب الجوهرية في الحكم .

(جلسة ١٩٣٢/٥/٢٣ طعن رقم ١٢٣٣ سنة ٢ ق)

٩٧ - إذا كان اعتراض الطاعن على حكم في صدد إثباته ركن احتمال الضرر في جريمة تزوير ليس من شأنه أن يهدم عبارة الحكم من أساسها ، بل كان صحيحا بالنسبة لبعض الصور الواردة بالحكم ، وكان في عبارة الحكم متسع لصور أخرى يمكن أن يتصور من ورائها احتمال الضرر ، كان في هذا القدر ما يكفي لبقاء ركن الضرر قائما ، وتعين رفض الطعن المبني على هذا الاعتراض .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/١٩ طعن رقم ١٢ سنة ٣ ق)

٩٨ - إنه لما كانت ورقة البيع معدة لأن تستخدم كسند لإثبات ملكية المشتري للمبيع ، وكان تغيير الحقيقة فيها يلزم عنه بطبيعة الحال حصول ضرر للغير ، ثم لما كان التوقيع على ورقة البيع بأختام مزورة لشهود عليها من شأنه أن يلحق بالشهود ضررا لأن توقيع الشاهد على الورقة يجعله مسئولا عن صحتها ويعرضه للمسئولية الجنائية في حالة ثبوت تزويرها . لما كان ذلك كان من غير الضروري أن يشتمل الحكم الذي يعاقب على هذا التزوير على بيان خاص صريح بشأن توافر ركن الضرر مادام ذلك مستفادا من ذات الواقعة الواردة في الحكم .

(جلسة ١٩٤٤/٣/٦ طعن رقم ٧٠٩ سنة ١٤ ق)

٩٩ - يكفى فى بيان ركن الضرر فى جريمة التزوير أن يبين الحكم أن الورقة التى حصل فيها التزوير من الأوراق الأميرية فإن هذه الأوراق من شأن كل تغيير للحقيقة فيما أعدت لاثباته حصول الضرر باضعاف الثقة بها وبقوتها التدليلية باعتبارها ذات طابع خاص تحمل بذاتها الدليل على صدق ما دون فيها من جانب الموظف العمومى الذى حررها .

(جلسة ١٩٤٥/١١/٥ طعن رقم ١٤٤٢ سنة ١٥ ق)

١٠٠ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم قد اصطنع اقرارات بديون نسبها الى المجنى عليه فإن هذه الاقرارات لما كان من شأنها انشاء التزامات كان هذا التزوير بطبيعته منظويا على الاضرار ، ولا يكون محل للطعن على هذا الحكم بأنه لم يتحدث عن ركن الضرر استقلالا .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٧ طعن رقم ٧١٥ سنة ٢٠ ق)

١٠١ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة فى جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر بل يكفى أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم .

(جلسة ١٩٥٥/١١/٢٩ طعن رقم ٥٣٥ سنة ٢٥ ق)

١٠٢ - مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون فى الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية كما صدرت من الموظف الرسمى المختص باصداره وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة ، إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغض مما لها من القيمة فى نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه .

(والطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ س ٧ ص ٩١)

(والطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٦ س ٩ ص ٦٦٢)

(والطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ س ١٠ ص ٨٠٦)

١٠٣ - متى كان التزوير قد وقع بانتحال شخصية الغير وهى صورة من صور التزوير المعنوى الذى يقع بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة وكان المتهم قد غير الحقيقة فى المحرر بطريق الغش تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير وبقصد استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله ، فإن جنائية التزوير تكون قد توافرت أركانها كما هى معرفة به فى القانون .

(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ ص ٧ ص ٧٣٦)

١٠٤ - يتحقق الضرر فى جريمة التزوير فى الورقة الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة لما فى ذلك من العبث بحجيتها وقيمتها التدليلية .

(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١ ص ٧ ص ٩٤١)

١٠٥ - لا يعيب الحكم عدم تحدّثه صراحة عن ركن الضرر مادام الحكم قد دان المتهم بجريمة تقديم أوراق غير صحيحة تمكن بها من الحصول على إقامة دائمة فى البلاد - إذ الضرر متلازم مع فعلة المتهم وباقي المتهمين الذين أدينوا معه .

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/١١ ص ١١ ص ٣٣٣)

١٠٦ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة فى جريمة التزوير أن يتحدّث صراحة عن ركن الضرر بل يكفى أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم .

(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ ص ١١ ص ٦٠٠)

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ ص ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

١٠٧ - لا يشترط فى التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة - بل يستوى فى توفير صفة الجريمة فى التزوير أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا فى كشفه ، أو أنه متقن - مادام أن تغيير الحقيقة فى كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد .

(الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٩ ص ١٢ ص ٦٤)

١٠٨ - لا يلزم لصحة الحكم بالادانة فى جريمة التزوير أن يتحدّث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفى أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته من الوقائع ما يدل على تعمد الطاعن

تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه ان يسبب ضررا وبنية استعماله فيما أعد له فليس بلازم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الزكن . وكذلك فإنه إذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فإن الضرر يفترض لمجرد تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التي يعتمد عليها في اثبات ما فيها .

(الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٣ س ١٣ ص ٣٠٠)

١٠٩ - لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفي احتمال وقوعه ، والبحث في وجود الضرر واحتماله انما يرجع فيه الى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات الى ما يطرأ فيما بعد .

(الطعن رقم ١٨١٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ س ١٦ ص ١٢٩)

١١٠ - من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملاً .

(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ س ١٧ ق ٢٢٧ ص ١١٩٩)

(والطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ق ٣٢٢ ص ١٤٣١)

(والطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

١١١ - من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً بعينه ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من قيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ به .

(الطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩ س ١٧ ق ٢٤٣ ص ١٢٦٧)

(والطعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ س ٣٠ ق ١٠٧ ص ٥٠٦)

١١٢ - ان احتمال حصول الضرر يكفي في جريمة التزوير سواء كان المحرر

رسميا أو عرفيا .

(الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٣ س ١٨ ق ١٦ ص ٩١)

١١٣ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جرائم التزوير أن يتحدث الحكم عن ركن الضرر صراحة واستقلالاً ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عباراته .

(الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٣ س ١٨ ق ١٦ ص ٩١)

(والطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠٥ ص ٥٢٦)

(والطعن رقم ٨١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١١ س ٢٢ ق ١٢ ص ٤٥)

(والطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦ س ٢٥ ق ١٨٨ ص ٨٦٦)

١١٤ - الضرر في تزوير الأوراق الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها ، على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في اثبات ما فيها .

(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٦٧ ص ٨٣٣)

١١٥ - مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملاً ، وتقدير ذلك من اطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائغاً ، وهو ما لا يحتاج الى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره .

(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ق ١٢٣ ص ٦١٥)

(والطعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/١١ س ٢١ ق ٢٣٠ ص ٩٦٩)

١١٦ - تحقق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من قيمة في نظر الجمهور باعتبارها

مما يجب بمقتضى القانون تصديقه وأخذ به .

(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ س ١٩ ق ١٣٧ ص ٦٧٣)

(والطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ ق ٦٧ ص ٣٥٨)

١١٧ - احتمال حصول الضرر يكفى فى جريمة التزوير سواء كان المحرر رسميا أو عرفيا ولا يشترط لصحة الحكم بالادانة فى جرائم التزوير أن يتحدث عن ركن الضرر صراحة واستقلالاً بل يكفى أن يكون مستفاداً من مجموع عباراته .

(الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ق ٢٠٠ ص ٨٣٣)

(والطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

١١٨ - إذا كان الحكم الابتدائى الذى أيدىه الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد خلاص الى توافر ركن الضرر لجريمة التزوير التى دين بها الطاعن بقوله : «وأما عن الركن الثانى الضرر فتحقق توافره من جراء تلك العلاقة الايجارية التى فرضت على المجنى عليها بينها وبين المتهم الثانى بحالة قد لا يكون مناسبة لها كما استحال عليها ايداع العقد الصحيح بالجمعية والمحرر بينها وبين المتهم الأول بما حال بينها وبين اقتضاء الأجرة المستحقة عنه اعمالاً لنص المادة ٣٦ مكرراً (ب) من المرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ » فإنه لا يغير من توافر ركن الضرر ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لقضائه بوقف تنفيذ العقوبة من أن واقعة التزوير قد كشفت فى مهدها ولم يترتب ضرر للمدعية بالحق المدنى ، ذلك أنه من المقرر أنه لا يشترط فى التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفى احتمال وقوعه ، على أن البحث فى وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه الى الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات الى ما يطرأ فيما بعد .

(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ س ٢٨ ق ٩٧ ص ٤٦٧)

١١٩ - لا يشترط فى التزوير فى ورقة عرفية وقوع الضرر بالفعل بل يكفى احتمال وقوعه ، والبحث فى وجود الضرر واحتماله إنما يرجع فيه الى الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة بغير التفات الى ما يطرأ فيما بعد .

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ ق ١٥٤ ص ٧٣٧)

الفرع الثالث : القصد الجنائي

١٢٠ - القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر مبدئياً في أمرين : الأول علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع أركانها التي تتكون منها أي إدراكه أنه يغير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً وأن من شأن هذا التغيير للحقيقة - لو أن المحرر استعمل أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدبي حال أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو بالصالح العام ، والثاني اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله .

(جلسة ١٩٣٣/٦/٢٦ طعن رثم ١٨٦٥ سنة ٣ ق)

١٢١ - القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر في علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع الأركان التي تتكون منها واقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله . فإذا كان المستفاد مما أورده الحكم أن المتهم زور امضاء شخص على ظهر أمر الصرف وهو عالم بأنه يغير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً ، وإن من شأن هذا التغيير أن يترتب عليه ضرر مادي لهذا الشخص الذي زور امضاءه عليه ، واقترن هذا العلم بنية استعمال الأمر فيما زور من أجله . بل استعمله فعلاً في هذا الغرض ، فإن أركان جريمتي التزوير والاستعمال تكون متوافرة ، ولا يجدى المتهم قوله أنه لم يحصل على فائدة ما من التزوير الذي ارتكب . لأن هذا ليس من الأركان المكونة للجريمة .

(جلسة ١٩٤٤/٤/١٠ طعن رقم ٤٣٥ سنة ١٤ ق)

١٢٢ - القصد الخاص في جريمة التزوير هو نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث الأخرى . فإذا كان الحكم قد استخلص عدم توافر القصد الخاص لدى المتهم بتزوير محرر عرفي من أنه لم يقصد الاضرار بصاحب الاسم الذي انتحلته لنفسه وبني على ذلك براءة المتهم فإنه يكون قد اخطأ في تفسير القانون ويتعين نقضه .

(جلسة ١٩٥٠/٣/٧ طعن رقم ٤٤ سنة ٢٠ ق)

١٣٠ - ركن العمد في جريمة التزوير يتحقق بتعمد الجاني تغيير الحقيقة في محرر باحدى الطرق المنصوص عليها في القانون منتويا في ذات الوقت استعمال هذا المجرر بما فيه من تغيير استعمالا من شأنه الاضرار بالغير . فإذا تسمى شخص كذبا باسم المدعى عليه في دعوى مدنية أمام المحكمة وانتحل شخصيته في محضر الجلسة ، وهو من الأوراق الرسمية التي من شأن كل عبث بما فيها تحقق الضرر بتقويض الثقة المقررة لحجيتها القانونية ، وكان ذلك بقصد اعادة القضية الى الرول فأعادتها المحكمة إليه وعدلت عن الحكم الذي كانت أصدرته فيها ، وما كانت لتعدل عنه لولا فعلة هذا الشخص ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يدل على توافر القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون في جريمة التزوير .

(جلسة ١٩٣٩/١/٩ طعن رقم ١٨ سنة ٩ ق)

١٣١ - إن المادة الثانية من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ (٢٢٧ من قانون العقوبات الحالي) تقضى بمعاقبة كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد اثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج اقوالا يعلم أنها غير صحيحة أو حرر أو قدم أوراقا كذلك ، متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأوراق . فإذا كان كل ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى وما جاء في أسبابه ليس فيهما ما يكفى بيانا لثبوت علم المتهم (الزوج) بعدم صحة ما جاء في الشهادة الطبية وفي الأقوال التي أبدت للمأذون في صدد سن الزوجة ، بل كان كل ما جاء الحكم ببيانه في هذا الصدد هو أن - والد الزوجة عرض بنتا غير ابنته على الطبيب لتقدير سنها دون أن يعنى ببيان علم الزوج بذلك أو بحقيقة سن الزوجة ، فإن هذا الحكم يكون مشوبا بالقصور لعدم تحدثه عن توفر ركن العلم لدى الزوج بعدم صحة ما احتوت عليه الشهادة الطبية أو الأقوال التي أبدت للمأذون ، وهذا القصور يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

(جلسة ١٩٣٩/٢/٦ طعن رقم ٣٦٣ سنة ٩ ق)

١٣٢ - إذا كان الحكم قد تضمن فيما أثبتته أن المتهم قد تعمد تغيير الحقيقة في ورقة رسمية بقصد الاستدلال بها في الشأن الذي وضعت له فإن ذلك يعتبر بذاته ردا على ما تمسك به الدفاع من عدم توافر ركني الضرر والقصد الجنائي في الدعوى . ذلك لأن مجرد العبث بالأوراق الرسمية يتوافر به ركن الضرر في

جريمة التزوير لما فيه من تقليل للثقة بها باعتبارها مما يجب - بمقتضى القانون - تصديقه والأخذ بما فيه ، ولأن العبث بالورقة متى كان متعمدا مقصودا به استخدامها بعد تغيير الحقيقة فيها فهو يدل على توافر القصد الجنائي فى التزوير .

(جلسة ١٩٤٢/١/٥ طعن رقم ١١١ سنة ١٢ ق)

١٣٣ - إذا كان الحكم حين قضي بإدانة المتهم (شيخ بلد) فى جنائية تزوير شهادة إدارية بتاريخ وفاة لم يبين أن المتهم كلن يعلم أن تاريخ الوفاة الذى أثبتته فيها لا يطابق الواقع فإنه يكون قد قصر فى اثبات ركن ضرورى اثباته لتوقيع العقاب .

(جلسة ١٩٤٢/٦/١ طعن رقم ١٤٣٣ سنة ١٢ ق)

١٣٤ - ان القصد الجنائي فى جريمة التزوير هو علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع عناصرها المكونة لها مع اقتران هذا العلم بنية الانتفاع بالورقة بعد تغييره الحقيقة فيها . فإذا كان الثابت بالحكم يفيد أن المتهم غير الحقيقة فى الشكوى بوضع امضاءات مزورة عليها ، وأن هذا التغيير من شأنه الحاق ضرر بالمبلغ فى حقه وبمن زورت امضاءاتهم ، وأن المتهم قد عمد الى ارسال هذه الشكوى الى الجهة المختصة للنكاية بالمشكو فى حقه ، ففى ذلك ما يكفى لبيان ما يتطلبه القانون خاصا بالقصد الجنائي .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٤ طعن رقم ١٠٥٨ سنة ١٣ ق)

١٣٥ - إن القصد الجنائي فى التزوير ينحصر فى أمرين : (الأول) - وهو عام فى سائر الجرائم - علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع عناصرها التى تتكون منها طبقا للقانون أى إدراكه أنه يغير الحقيقة فى محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا وأن من شأن هذا التغيير أن يترتب عليه ضرر (والثانى) - وهو خاص بجريمة التزوير - اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر فيما غير من أجله . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم غير الحقيقة فى محرر هو محضر فرز انفار تنقية دودة القطن بطريقة جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها ، وان علمه هذا قد اقترن بنية استعمال المحرر فى الحصول على نقود من الحكومة ، فإن فى ذلك ما يكفى لبيان توافر

القصد الجنائي في جريمة التزوير التي ادين من أجلها .

(جلسة ١٣/٣/١٩٤٤ طعن رقم ٤٧٠ سنة ١٤ ق)

١٣٦ - القصد الجنائي في جريمة التزوير هو علم الجاني بأنه يرتكب التزوير بجميع الأركان التي يتكون منها . وإرادته استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله . فإذا كان المستفاد من الحكم أن المتهم اصطنع الشهادة الإدارية وهو عالم بأنه يغير الحقيقة وبأن من شأن هذا التغيير أحداث ضرر ، وكان قصده من تزويرها تقديمها الى مصلحة المساحة مع عقد البيع للاستعانة بها على تسجيله ، فإن هذا الحكم يكون قد بين القصد الجنائي بما فيه الكفاية .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢ طعن رقم ٧١٤ سنة ١٥ ق)

١٣٧ - يشترط في التزوير أن يثبت علم المتهم بأنه يغير الحقيقة ، فإذا كان ما قالته المحكمة في هذا الصدد لا يفيد ثبوت هذا العلم على وجه اليقين كان الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٢١ طعن رقم ١٩٠ سنة ١٩ ق)

١٣٨ - إنه لما كان يلزم في التزوير توفر علم المتهم بأنه يغير الحقيقة ، وكانت الحقائق القانونية في المواد الجنائية لا يصح أخذها بالظنون والفروض ، بل يجب أن تكون قائمة على يقين فعلى ، فإن الحكم الذي يقام على القول بأن المتهم كان من واجبه أن يعرف الحقيقة أو أنه كان في وسعه أن يعرفها فيعتبر بذلك عالما بها وإن كان لم يعلمها بالفعل ، يكون معيبا واجبا نقضه .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٢٨ طعن رقم ٣٤٥ سنة ١٩ ق)

١٣٩ - القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر باثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وذلك مقتضاه أن يكون عالما بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر . وإن فإذا كان الحكم قد أسس إدانة الطاعن في الاشتراك في التزوير على مجرد تقدمه للشهادة على شخصية امرأة وهو لا يعلم بحقيقة هذه الشخصية . فإنه

يكون قاصرا ومبنيا على خطأ فى تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٥٠/١/٨ طعن رقم ١٦٠ سنة ٢٢ ق)

١٤٠ - إذا كان الحكم إذ دان المتهم بالاشتراك فى جريمة التزوير بطريق المساعدة على ارتكابها ، لم يبين علم المتهم بتغيير الحقيقة فى المحرر ، ولم يورد الأدلة على ذلك ، فإنه يكون قاصر البيان مما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٥/١/١١ طعن رقم ١٩٥٢ سنة ٢٤ ق)

١٤١ - إذا كان الحكم الذى ادان المتهم فى الاشتراك فى تزوير ورقة رسمية (حوالة بريد) وفى النصب قد بين بما أثبتته من الوقائع وذكره من الأدلة أن المتهم تعمد النقل والتغيير فى هذه الورقة بقصد الحصول على مبلغ الحوالة وأنه توصل إلى هذا القصد فهذا يكفى ولا يلزم بعد هذا أن يتحدث صراحة وعلى استقلال عن كل ركن بذاته ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٠ طعن رقم ١٢٣٨ سنة ١٩ ق)

١٤٢ - إن القصد الجنائى فى جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة فى محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعماله فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، وليس أمرا لازما التحدث صراحة واستقلالاً فى الحكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

(جلسة ١٩٥٤/٢/٨ طعن رقم ٢٤٠٤ سنة ٢٣ ق)

١٤٣ - إن القصد الجنائى فى جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة فى المحرر مع انتواء استعماله فى الغرض الذى زور من أجله ومادامت الوقائع التى أثبتتها الحكم تتضمن هذا المعنى فليس من الضرورى بعد ذلك التحدث عن الركن المنكور صراحة .

(جلسة ١٩٥٠/١١/١ طعن رقم ٦٢٤ سنة ٢٥ ق)

١٤٤ - إذا كان الحكم قد أورد فى الوقائع ما يدل على قيام القصد الجنائى فى جريمة التزوير فإن التحدث عنه استقلالاً يكون غير لازم .

(جلسة ١٩٥٥/١١/٢٨ طعن رقم ٧٢٥ سنة ٢٥ ق)

١٤٥ - القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر باثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما مقتضاه أن يكون عالما بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر . وإذن فإذا كان الحكم وهو بسبيل إقامة الدليل على تهمة الاشتراك في التزوير المسندة الى الطاعن قد قال «وحيث أن المتهمين الثالث (الطاعن) والرابع قد وقعا على عقد البيع المزور بصفتها شاهدين وعالمين بحقيقة تزويره إذ أصرا على أن التي وقعت بصفتها بائعة هي المجنى عليها في حين أنها لم تتبع ولم تضع الختم المزور الموقع به على عقدى البيع والتنازل ولم توقع به أمامهما كما ذكرت» فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يؤدي الى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهم التي وقعت على العقد بصفتها بائعة .

(الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ص ١٩٨)

١٤٦ - نية الغش التي يتطلبها القانون في جريمة التزوير تتوفر متى اتجهت نية الجاني إلى استعمال المحرر فيما انشئ من أجله .

(الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ ص ٢٥٤)

١٤٧ - عدم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل لا يحول دون قيام الاشتراك في جريمة التزوير المعنوي متى تحقق القصد الجنائي لدى الشريك .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ س ٧ ص ٧٩٧)

١٤٨ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير بتعمد تغيير الحقيقة في الورقة تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا ويكون بنية استعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .

(الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١ س ٧ ص ٩٤٧)

(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١١ س ٨ ص ٦٥١)

١٤٩ - مجرد اهمال العمدة أو شيخ البلد في تحري الحقيقة في الورقة المزورة مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير .

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١ س ٧ ص ٩٦٠)

١٥٠ - مجرد تغيير الحقيقة بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها وذلك لما يجب أن يتوافر لهذه الأوراق من الثقة .

(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ س ٩ ص ٦٦٢)

١٥١ - متى كان الحكم قد أثبت أن القصد من التزوير هو التخلص من أداء الضريبة أو من تقديم الشهادة الدالة على الاعفاء منها ، فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة أن تكون هذه الضريبة سقطت بالتقادم .

(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧٣٦)

١٥٢ - ما انتهى اليه الأمر الصادر من غرفة الاتهام من تأييد قرار النيابة العامة بحفظ أوراق الشكوى المقدمة من الزوجة ضد الزوج لارتكابه تزويرا في عقد زواجها المحرر بمعرفة القس بتقريره أنه مسيحي بينما هو مسلم لخلو المحرر من تغيير الحقيقة في البيانات المتصلة بخلو الزوج من الموانع الشرعية التي خلا المحرر من الإشارة اليها يعد سديدا ، كما أن المستفاد من مدونات الأمر المطعون فيه أن القصد الجنائي لم يكن متوافرا لدى الزوج وقت إبرام عقد الزواج إذا اعتنق الأمر المذكور الأسانيد التي تقدمت بها النيابة العامة تبريرا لتصرفها ، ومنها أن الزوج حينما قرر أنه مسيحي وقت الزواج فقد كان ذلك لارتداده الى الدين المسيحي فعلا لسابقة اعترافه وتقدمه بطلب الارتداد السابق على عقد الزواج بيومين ، ولا يعيب الأمر بعد أن أستوفى دليله بما أورده من اعتبارات قانونية صحيحة أن يتزايد فيخطيء في ذكر بعض تقارير قانونية لم يكن لها شأن فيه كقوله أنه « لا ضرورة للشكليات لاعتناق دين معين إذ أن الدين صلة بين المرء وربه ... كما أن عقد الزواج لم يشرع لاثبات ملة طرفيه » - طالما ان ما أورده الأمر من اعتبارات سليمة يكفى لحمل النتيجة التي انتهى اليها .

(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٢ س ٩ ص ١١١٤)

١٥٣ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو مشروع في ذاته - قررا بسلامة نية أمام المأذون - وهو يثبت

لهما - عدم وجود مانع من موانعه كانا في الواقع يجهلان وجوده ، وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المعروضة عليها - قد أطمأنت الى هذا الدفاع وعدتهما معذورين يجهلان وجود ذلك المانع ، وأن جهلهما في هذه الحالة لم يكن لعدم علمهما بحكم من أحكام قانون العقوبات ، وإنما هو جهل بقاعدة مقررة في قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالوقائع في وقت واحد مما يجب قانونا - في المسائل الجنائية - اعتباره في جملته جهلا بالوقائع ، وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملابسات التي احاطت بهذا دليلا قاطعا على صحة ما اعتقده من أنهما كانا يباشران عملا مشروعاً - للأسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد - مما ينتفى معه القصد الجنائي الواجب توافره في جريمة التزوير ، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٣ س ١٠ ص ٨٤٤)

١٥٤ - القصد الجنائي في جريمة التزوير انما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٤ س ١٢ ص ٩٥٠)

(الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٣٠ س ١٤ ص ١٠١٨)

١٥٥ - يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة بنية استعمالها فيما زورت من أجله والاحتجاج بها على اعتبار أنها صحيحة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل ، فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن .

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ق ٥١ ص ٢٨٠)

١٥٦ - ليس من شأن تسليم الطفل حديث العهد بالولادة من ذويه الى المتهمة بقصد تولى شئونه نهائياً - بفرض صحته - أن ينفي القصد الجنائي في جريمة

عزو الطفل زورا الى غير والدته ، ذلك أن القصد الجنائي في تلك الجريمة يتحقق لعزو الطفل زورا الى غير والديه .

(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ س ١٩ ق ٦٣ ص ٣٤٠)

١٥٧ - لا جدوى مما تثيره الطاعنة بشأن عدم توافر القصد الجنائي لديها في جريمة عزوها طفلا حديث العهد بالولادة الى غير والدته والمسندة اليها ، ما دام الحكم قد أدانها كذلك بجريمة الاشتراك في تزوير بيانات السجل المدني المنسوبة اليها ايضا وأعمل في حقها المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى عليها بالحبس ستة أشهر وهي عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة .

(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ س ١٩ ق ٦٣ ص ٣٤٠)

١٥٨ - إذا كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن يتحقق به توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير من تعدد تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، فإنه لا يكون ملزما من بعد بالتحدث عنه استقلالاً .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ ق ٦٧ ص ٣٥٨)

١٥٩ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير متى تعدد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠٥ ق ١٠٥ ص

(٥٣٦

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ ق ١٥٤ ص ٧٣٧)

١٦٠ - لا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر ركن القصد الجنائي في جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠٥ ص ٥٣٦)

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١١ س ٢٢ ق ١٢ ص ٤٥)

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٢ ق ١٥٤ ص ٧٣٧)

١٦١ - القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ س ١٩ ق ١٣٧ ص ٦٧٣)

١٦٢ - يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريرها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن . ولما كان الحكم قد خلا مما يبرر اقتناعه بأن الطاعن اتفق مع المتهم الأصلية على التزوير وبالتالي على ما يدل على علمه بتزوير المحرر ، ذلك بأن ما أورده لا يؤدي إلى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهمه صاحبة التوكيل ولا هو كاف للرد على دفاع الطاعن في هذه الخصوصية من أنه كان حسن النية حين صادق على شخصيتها إذ أن مجرد توقيعه على التوكيل لا يقطع بعلمه بالحقيقة وإهماله تحريرها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ س ٢١ ق ٢٧٠ ص ١١١٥)

١٦٣ - إن القصد الجنائي في جريمة التزوير ، لا يتحقق إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر ، بآليات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وذلك مقتضاه أن يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة ، وأن يقصد تغييرها في المحرر ، وإن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أسس إدانة الطاعن بالاشتراك في التزوير على مجرد تقديمه للشهادة على شخصية مجهول دون أن يبين أنه عالم بحقيقة هذه الشخصية ، فإنه يكون قاصر البيان ، بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨ س ٢١ ق ٣٠٧ ص ١٢٧٦)

راجع السنة ١٩ ص ٢٨٠ والطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢١

١٦٤ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من

أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . ويتحقق القصد الجنائي فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية متى تعدد الجانى تغيير الحقيقة فى المحرر مع انتواء استعماله فى الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وليس أمر لازما التحدث صراحة واستقلالاً فى الحكم عن توافر هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه .

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ س ٢٨ ق ١٢٩ ص ٦٠٩)

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ١٢ ص ٣٢٨)

١٦٥ - لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعن الذى قام على أنه كان حسن النية حين وقع على وثيقة الزواج المزورة بلوغاً الى قيام القصد الجنائي فى حقه بما حصله أن المأنون حرر العقد فى مدينة امبابة بعد استدعائه من بلدته نوبة مركز بلبيس وأن الطاعن شقيق لأحد المتهمين وأن التحقيقات قد انتهت الى عدم اقامة الورثة بالقاهرة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يكفى لتوافر القصد الجنائي فى جريمة التزوير ، إذ يجب لتوافر هذا القصد فى تلك الجريمة أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة فى الورقة المزورة فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد اهماله فى تحريرها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلا مما يبرر اقتناعه بأن الطاعن اتفق مع المتهمين الأصليين على التزوير وبالتالي على علمه بتزوير المحرر ذلك بأن ما أورده لا يؤدى الى علم الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها ولا هو كاف للرد على دفاعه فى هذه الخصوصية من أنه كان حسن النية حين وقع كشاهد على عقد الزواج المزور ، إذ ليس فى استقدام مأنون غير مختص أو وجود قرابة مع متهم آخر أو عدم اقامة الورثة بالقاهرة ما يدل دلالة قاطعة على قيام علم الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها وأهماله فى تحريرها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم ومن ثم يكون الحكم فيه قد تعيب بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة

(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/١ س ٢٩ ق ١٢٤ ص ٦٤١)

(ب) الباعث .

١٦٦ - المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة والباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير حتى تلتزم المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وإيراد الأدلة على توافره .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ س ١٥ ص ٤٣٤)
(والطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

١٦٧ - المصلحة في الجريمة لا تعدو أن تكون الباعث عليها .
(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢٠٥ ص ١٠٠٨)

١٦٨ - ليس الباعث في جريمة التزوير ركنا من أركانها حتى تلتزم المحكمة بالتحدث عنه استقلالا .

(الطعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢٠٥ ص ١٠٠٨)

١٦٩ - إن دفاع الطاعن من عدم وجود مصلحة له في الاشتراك في التزوير ، إنما يتصل بالباعث على ارتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها ، ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة الحكم عدم تحقيق المحكمة له ، وما أورده في شأنه هو مما يسوغ به الرد عليه .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ س ٢٦ ق ٦٨ ص ٢٩٢)

الفرع الرابع : طبيعة الجريمة

١٧٠ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، بعكس جريمة استعمال الورقة المزورة فإنها مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكا بها . فإذا كان المتمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها طالبا الغاءه والحكم بصحتها - كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه - فإن الجريمة تظل

مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من هذا التاريخ .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ س ١٤ ص ٥٠١)

الفرع الخامس : تسبيب الأحكام فى جرائم التزوير

١٧١ - لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٨ س ٧ ص ٧٩٧)

١٧٢ - القاضى الجنائى لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائيا ، وعدم تقيّد القاضى الجنائى بحكم القاضى المدنى ليس مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التى اقتنع بها هذا الأخير إذ لا يضيره مطلقاً أن تكون الأسباب التى يعتمد عليها متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى المدنى .

(الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١ س ٧ ص ٩٥٢)

١٧٣ - لا حاجة بالمحكمة أن تبين أركان التزوير مادام الحكم قد دانه عن تقديم أوراق غير صحيحة لإدارة الجوازات والجنسية وأثبت الحكم أن بعض هذه الأوراق موقع عليها بتوقيعات مزورة وأن ما حوته غير صحيح .

(الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/١١ س ١١ ص ٣٣٣)

١٧٤ - متى كان لا يوجد تناقض بين ما قرره الشاهدان من أن المتهم هو الذى أحدث الكشط والتغيير فى المستند وبين ما جاء فى تقرير قسم أبحاث التزوير من أنه لا يتيسر معرفة محدثهما لأسباب فنية ، وكانت المحكمة قد اطمأنت فى حدود سلطتها الموضوعية الى أقوال الشاهدين فى هذا الخصوص ، فإن ما ينعاه المتهم على الحكم من القصور والتخاذل يكون لا محل له .

(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ص ١٧٩٧)

١٧٥ - تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الشيء المقضى في دعوى أخرى ، إذ أن للمحكمة في المواد الجنائية أن تتصدى - وهي تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسئولية المتهم فيها - الى أية واقعة أخرى ، ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما تتعلق به الدعوى المقامة أمامها ، ويكون قولها صحيحا في هذا الخصوص دون أن يكون ملزما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة . فإذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قضى ببراءته من تهمة تبديد مبلغ قيل بأنه تسلمه من الطاعن على سبيل الأمانة استنادا الى ثبوت تزوير السند المقدم كدليل على تسلمه المبلغ فأقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة تزوير هذا السند واستعماله وأدانة الحكم المطعون فيه عن هاتين التهمتين مستندا الى ما أثبتته تقرير قسم أبحاث التزوير في دعوى التبديد ، ومستندا كذلك الى أن الحكم بالبراءة في تلك الدعوى

قد حاز قوة الشيء المقضى فيما يختص بواقعة التزوير وأصبح مانعا من العود الى مناقشتها عند بحث تهمة التزوير والاستعمال . إذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع في خطأ قانوني ، ذلك أن قوة الشيء المحكوم فيه مشروطة باتحاد الموضوع والسبب والخصوم في الدعويين ، وهي في دعوى التبديد المشار اليها تختلف في السبب والخصوم عن دعوى التزوير موضوع المحاكمة ، كما أن السند الكتابي في الدعوى الأولى لا يخرج عن كونه دليلا فيها .

(الطعن رقم ٣٩٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٧ س ١٢ ص ٨٨٨)

١٧٦ - القصد الجنائي في جريمة التزوير انما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنيّة استعمال المحرر فيما غيرت من اجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٤ س ١٢ ص ٩٥٠)

١٧٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الايصال المزور لم يكتب صلبا وتوقيعا بخط من نسب صدوره اليه ، فإن مؤدى ذلك أن التزوير حدث بطريق الاصطناع - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن (المتهم) على الحكم من أنه لم يبين

الطريقة التي حصل بها فعل التزوير يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ س ١٣ ص ١٠٧)

١٧٨ - لا يلزم لصحة الحكم بالادانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته من الوقائع ما يدل على تعمد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعماله فيما أعد له فليس بلام أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا الركن وكذلك فإنه إذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فإن الضرر يفترض لمجرد تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التي يعتمد عليها في اثبات ما فيها .

(الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٣ س ١٣ ص ٣٠٠)

١٧٩ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم مادامت مدوناته تغني عن ذلك ، وكان اثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي اسند اليه استعماله .

(الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨ س ١٣ ص ٤٩٥)

١٨٠ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائي القاضي برد وبطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من أثر هام في تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية ، كما فات الحكم ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التي انقضت بين الحكم النهائي وبدء تلك المحاكمة مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، هذا بالإضافة الى قصوره في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به واكتفائه في هذا الخصوص بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المطعون عليها بالتزوير ، دون العناية ببحث الموضوع من وجهته الجنائية ، إذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم ، ما دام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه ، فضلا عما انطوى عليه الحكم من إخلال بحق الطاعن في الدفاع بالتفاتة عن تحقيق ما أثاره في صدد تحويل المحرر اليه من

الغير وهو دفاع له أهميته لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئوليته الجنائية .
فإن هذا العوار الذى أصاب الحكم يكفى لنقضه .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ س ١٤ ص ٥٠١) -

١٨١ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة فى جريمة التزوير ان يتحدث استقلالاً عن ركن الضرر بل يكفى أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ س ١٥ ص ٤٣٤)

✓ ١٨٢ - من المقرر أنه يجب للادانة فى جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهية الحقيقة فيه وإلا كان باطلاً .

(الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٤ س ١٦ ص ٨)

✓ ١٨٣ - إن اثبات وقوع التزوير من المتهم - فاعلاً كان أو شريكاً - يلزم عنه أن يتوفر فى حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذى اسند اليه استعماله .

(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٩ س ١٨ ق ٦ ص ٦٣)

١٨٤ - أوجب القانون فى كل حكم بالادانة أن يورد أدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ومبلغ اتفاقه مع سائر الأدلة التى أقرها . ولما كانت المادة ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشئء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، وكان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه وقد قضى بالادانة أشار الى أخذه بما جاء بمحضر التحقيق وما ثبت فى الحكم القاضى برد وبطلان السند مثار الاتهام ، مستدلاً بذلك على أنه مزور وعلى ثبوت جريمتى تزويره واستعماله فى حق الطاعن ، دون أن يورد مؤدى ما جاء بذلك المحضر ووجه اتخاذه دليلاً ضد الطاعن ، ودون أن تقوم المحكمة بنفسها بتمحيص عناصر الدعوى وإجراء ما تراه من تحقيق موصل الى ظهور الحقيقة لديها فى شأن الجريمتين المسندتين

الى الطاعن، اجتزاء منها بمجرد سرد وقائع الدعوى المدنية نقلا عن الحكم الصادر فيها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا متعين النقض مع الاحالة .

(الطعن رقم ٢١٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٦ س ١٨ ق ٦٥ ص ٣٢٢)

١٨٥ - من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعلى المحكمة الأخيرة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى ، أما إذا اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أدلة الأدانة ، فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٣ س ١٨ ق ٧٧ ص ٤١٢)

١٨٦ - إن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بتزويرها ، مادام الحكم لم يقم الدليل على أن المتهم هو الذي قارف التزوير أو اشترك فيه .

(الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٣ س ١٨ ق ٧٧ ص ٤١٢)

١٨٧ - ان قصور الحكم في التدليل على جريمة الاشتراك في التزوير لا يوجب نقضه ، مادامت المحكمة قد طبقت على الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لجريمة الاختلاس التي أثبتتها في حقه .

(الطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٥ ص ١٠٥٠)

١٨٨ - متى كان الحكم قد اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جميعا - وهي جنابة تزوير محرر رسمي واستعماله وجنابة تقليد أختام للحكومة واستعمالها - مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأنها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه العقوبة التي تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانونا لجنابة تقليد أختام الحكومة واستعمالها المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بالنسبة لجنابة تزوير المحرر الرسمي واستعماله لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٥٠ س ١٩ ق ٣١ ص ١٨١)

١٨٩ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يورد الأدلة التي استخلص منها مخالفة البيانات الواردة في الأوراق المقول بتزويرها للحقيقة أو ما يستفاد منه وقوع الضرر أو احتمال وقوعه وقت مقارفة جريمة تزوير المحرر العرفي المسندة إليه ، فإنه يكون معيبا بالقصور المستوجب لنقضه .

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ق ٥١ ص ٢٨٠)

١٩٠ - إذ نصت المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعتبر فاعلا في الجريمة من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتي عمدا عملا من الأعمال المكونة لها ، فقد دلت على أن الجريمة إذا تركبت من عدة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، فإن كل من تدخل في هذا التنفيذ بقدر ما ولو لم يبلغ حد الشروع يعد فاعلا مع غيره فيها ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها متى وجد لدى الجاني نية التدخل تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، بحيث يكون كل منهم قصد قصد الفاعل معه في إيقاع تلك الجريمة المعينة . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن كلا من الطاعنين له شأن في إيقاع بيع السيارة المحجوز عليها وتحصيل ثمنها وتحرير الأوراق المثبتة للمزايدة وأنهما تلاقيا معا في زمان معين ومكان معين وقاما بإجراء مزايدة وهمية حرر ثانيهما الأوراق الخاصة بها وحصل أولهما حصيلة البيع نتيجة تواطؤ وتدبير بينهما فتقاسما أفعال الجرائم المسندة إليهما وأسهم كل منهما بدور فيها ، فإن ذلك حسب الحكم لا اعتبار كل منهما فاعلا أصليا في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال التي دانهما بها .

(الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٦ ص ٢١٢)

١٩١ - أنه بفرض أن الطاعن الثاني هو وحده المختص بكل العمل وأنه هو وحده الفاعل الأصلي في جرائم الاختلاس والتزوير والاستعمال ، فإن الطاعن الأول يعد حتما شريكا فيها فلا مصلحة لأيهما من وراء ما أثاره في شأن اختصاصه بتحرير المحررين المزورين لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٦ ص ٢١٢)

١٩٢ - متى كان الطاعن - على ما أثبتته الحكم المطعون فيه - قد اعترف بالتحقيقات وبالجلسة بأن صلب الوصلين المزورين قد حرر بيده - وهو مالا يمارى فيه الطاعن فى أسباب الطعن - وكان ما أثبتته الحكم من وقوع التزوير من الطاعن بمحو عبارات كانت مدونة على الورقتين وتحرير عبارات أخرى محلها مغايرة للحقيقة ، يلزم عنه أن يتوافر فى حقه ركن العلم بتزوير المحررين اللذين أسند إليه تزويرهما على تلك الصورة ، فإن ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم فى تطبيق القانون يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩٠ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ق ١١٠ ص ٥٢٢)

١٩٣ - يوجب الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا . والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون . ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به . إما إفراغ الحكم فى عبارات عامة معماة أو وضعه فى صورة مجملة مجهلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات المبالغ المقول باختلاسها والمنتجة لمجموع المبلغ المختلس وكذلك القسائم التى جرى فيها التزوير المؤدى للاختلاس وإفرازها من غيرها ووجه هذا الاختلاس وهل وقع بتحصيل المال من كل ممول مرتين فى كل حال أم بتحصيله من أكثر من ممول ، وهل أضاف المتهم ما حصله كله إلى نعمته أو بعضه فيكون فعله اختلاسا أو أضافه كله عمدا إلى جانب الدولة مما يعتبر تحصيل مال غير مستحق معاقب عليه بالمادة ١١٤ دون المادة ١١٢ من قانون العقوبات التى طبقها فى حقه ، أو أن ما وقع منه كان باهماله فيكون أمرا لا جريمة فيه ، وما هى العلاقة بين شهادته كذبا لصالح بعض المدنيين المتهمين بالتبديد بأنهم أوفوا ما لم يوفوا به وبين اختلاس المبالغ التى قرر على غير صحة أنهم أوفوا بها لأن هذا الاقرار الكاذب لا ينتج عنه الاختلاس بالضرورة ، ولم يورد الأدلة المنتجة على وقوعه سواء من تقرير لجنة الفحص أو أقوال الممولين حتى يبين وجه

استدلالة على ما جهله . ومن ثم فإنه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٤٢ ص ٧٠٦)

١٩٤ - ليس ما يمنع المحكمة من أن تكتفى بحكمها في صدد بيان عدد الأوراق المزورة إلى مجرد الإحالة إلى ما جاء في تقرير الخبير في شأنها متى كان هذا التقرير مقما في ذات الدعوى كدليل .

(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٦١٢)

١٩٥ - إن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يورد أدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى . وإذا كان ذلك ، وكان النزاع المراد بين طرفي الخصومة يدور حول وجود السبب المبرر للتظهير الناقل للملكية ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تتقصى سبب التظهير وأن تتحدث بشيء عنه ، وتدلى برأيها في هذا الشأن ، لما يترتب عليه من أثر في انتفاء الجريمة أو ثبوتها ، أما وهي لم تمحص هذا الدفاع الجوهرى وتقول كلمتها فيه ، وكان ما أورده الحكم من أن المدعى بالحق المدنى لو قصد نقل ملكية السندين لمأى بيانات التظهير ، لا يكفى للرد على هذا الدفاع ولا يعتبر من قبيل الأسباب السائغة التي من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه قضاؤه من أن سبب التظهير لا يدل بطريق اللزوم على أنه ضالع فيما نسب إليه من التزوير - بفرض وقوعه - خصوصا إذا كان المحامى قد أضاف عبارة التظهير من عنده في غيبة موكله وبغير مشورته ، لما وقر في نفسه من ثبوت حقه في التظهير الكامل الناقل للملك ، بناء على اجتهاده هو في تفهم نص المادة ١٣٥ من قانون التجارة ، ومن ثم فإن الحكم يكون قاصرا بما يعيبه .

(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢٠ ص ١١٢٠)

١٩٦ - متى كان الحكم المطعون فيه فاسد الاستدلال في جريمة التزوير التي نسب إلى الطاعن ارتكابها ، وكان قد استدلى في خصوص جريمة استعمال المحرر المزور على علم الطاعن بالتزوير من كونه الفاعل له ، فإن الخطأ يشمل استدلال الحكم كله بما يعيبه ، ويوفر المصلحة في التمسك بهذا الطعن ، دون أن يحاج بتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهمتين معا وإيقاع

عقوبة واحدة مقررة لأيهما .

(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢٠ ص ١١٢٠)

١٩٧ - إذا كان الحكم قد دلل بأسباب معقولة على ما استنتجه من قيام اشتراك الطاعن بطريق الاتفاق والمساعدة - مع فاعل أصلى مجهول - فى ارتكاب جريمة التزوير وأطرحت المحكمة فى حدود سلطتها دفاعه فى شأن وجود فاصل زمنى بين توقيعه وتوقيع من انتحل شخصية البائع أمام الموثق ، فإن ما يثيره الطاعن من هذه الناحية هو من قبيل الجدل فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨٥ ص ١٣٩١)

١٩٨ - لئن كان الثابت من الأوراق أن الطاعن الثانى أحيل من مستشار الاحالة لمحاكمته عن جرائم التزوير بالدفتريين رقمى ٧ و ٢٨ جمعيات واستعمالهما مع علمه بتزويرهما واتجاره فى الكسب بغير ترخيص ، دون تهمة التزوير فى الاستثمار «رقم ١ تأمين» التى لم ترد بأمر الإحالة والتى دانه الحكم المطعون فيه عنها وعن باقى الجرائم سائلة الذكر بعد أن طبق فى حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات ودون أن يلفت نظر الدفاع إلى هذه الاضافة ، إلا أنه لا جدوى للطاعن فيما يثيره فى هذا الشأن ، لأن العقوبة المقررة لها عليه وهى السجن لمدة ثلاث سنوات ، مقررة لجريمة التزوير بالدفتريين ٧ و ٢٨ جمعيات التى وردت بأمر الاحالة وشملها الدفاع ، وقد أثبت الحكم قيامها وتوافر كافة عناصرها القانونية فى حقه بما أثبتته فى الدفتريين من أسماء أشخاص وهمية وذكر عنهم أنهم سددوا رسم التأمين على مواشيهم المؤمن عليها وأحقيتهم بالتالى فى صرف كميات الكسب ، على خلاف الحقيقة ، ونسب إليهم توقيعات مزورة بالدفتريين الأخير قرين أسمائهم بتسليمهم مقرراتهم من الكسب ، ثم استعمل هذين المحررين المزورين سالفى البيان بأن قدمهما إلى مفتش الزراعة مع علمه بالتزوير ، وانبنى على ذلك استيلاؤه مع باقى المحكوم عليهم على مقادير الكسب هذه واتجاره فيها بغير ترخيص ، ولم يكن عماد الحكم فيما أثبتته من هذه الجرائم فى حق الطاعن أنه نقل البيانات المزورة بالدفتريين عن الاستثمار «رقم ١ تأمين» المختص بتحريرها باقى الجناة أعضاء اللجنة القائمة بالأمر فى

الجمعية ، وإنما كان ذلك من الطاعن عن تعمد وقصد ودراية بحقيقة الواقع وبنية تغيير تلك الحقيقة ، مما مؤداه أن واقعة تزوير الاستمارة « رقم ١ تأمين » لم يكن لها من ترابط فى تسلسل وقائع التزوير وبالتالي فليس لها من تأثير على فهم المحكمة للواقعة ، ومنطق الحكم فيما انتهى إليه من إدانة الطاعن لصدور وقوع التزوير فى أى من هذه الأوراق دون الأخرى ، ولأن الحكم أقام الحجة فى ثبوت كل واقعة على حدة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ، لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠ س ٢١ ق ١١٩ ص ٤٩٤)

١٩٩ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن أدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ولا عليها إن هى التفتت عن أى دليل آخر من الأوراق لأن فى عدم إيرادها له أو التحدث عنه ما يفيد إطراره وعدم التعويل عليه .

(الطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١١ س ٢٢ ق ١٢ ص ٤٥)

٢٠٠ - متى كان الدفاع الذى أبداه الطاعن بطلب تعيين خبير آخر لفحص عمر الحبرين الموقع بهما بامضاء الطاعن والمجنى عليه هو دفاع جوهري قصد به نفي الركن المادى فى جريمة التزوير واستهدف به استبعاد الدليل المستمد من تقرير الخبير الذى انتهى الى تزوير العقد ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الإحالة إلى حكم محكمة أول درجة الذى أخذ بتقرير الخبير وحده دليلا على وقوع جريمة التزوير ونسبتها إلى الطاعن دون أن يرد على دفاع الطاعن الجوهري الذى تضمنته مذكرته المكتوبة المصرح له بتقديمها وإتماما لدفاعه الشفوي أمام المحكمة . فإن إغفال الحكم المطعون فيه ، إذا الدفاع إيرادا له وردا عليه رغم جوهريته فى خصوص هذه الدعوى - لما يبنى على ثبوته أو عدم ثبوته من تغير وجه الرأى فى الدعوى والصورة التى اعتتها الحكم بشأنها - يجعله معيبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٧ س ٢٢ ق ١١٠ ص ٤٥٢)

٢٠١ - متى كان ما نقلته مذكرة أسباب الطعن من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير يدل على أن ما حدث بالسند المطعون فيه من تعديل وطمس وإعادة

واضافة قد تم بعد تحرير السند إلا أنه لا يستطيع تحديد الفترة التي حدث خلالها وما إذا كانت فترة وجيزة أو فترة طويلة ، وكان ما أثبتته الحكم إستخلاصا من اطلاع المحكمة على السند موضوع الاتهام يدل على أن فرق الزمن قد بدا واضحا بين وقت كتابة المحرر الأصلي قبل الاعادة وبعده ، فإنه لا تعارض بين هذين الدليلين ، ذاك أن وضوح فرق الزمن بين وقت كتابة المحرر الأصلي قبل الاعادة وبعده لا يدل على أن هذا الفرق يمثل فترة وجيزة أو فترة طويلة . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١ س ٢٢ ق ١٤٤ ص ٦٠٠)

٢٠٢ - إن مجرد ثبوت تزوير التوقيعات المنسوبة إلى المجنى عليه على إيصال سداد الأجرة دون استظهار أركان جريمة التزوير وإيراد الدليل على أن الطاعن زور هذه الامضاءات بنفسه أو بواسطة غيره لا يفيد ثبوت جريمة التزوير في حقه ما دام أنه ينكر ارتكابه لها وخلا تقرير المضاهاة من أنها محررة بخطه مما يعيب الحكم بالقصور .

(الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ق ١٥٣ ص ٦٣٦)

٢٠٣ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن استبدال السند - المطعون عليه بالتزوير - بقوله : «إن الدفاع عن المتهم قدم مذكرتين .. ذهب في الثانية إلى أن الايصال المطعون عليه ليس هو المقدم لاستصدار أمر الحجز بمقتضاه إذ لا يحمل توقيعاً للقاضي الأمر بالحجز .. وأن القول بأن الايصال المضبوط ليس هو المقدم لاستصدار أمر الحجز بمقتضاه تلتفت عنه المحكمة إذ كان الثابت لها من أقوال المجنى عليه ومن تقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن المتهم ساهم في اصطناع الايصال المضبوط ووقع عليه ببصمة أصبع وبصمة خاتم ناسبا صدوره للمدعى بالحق المدني على خلاف الواقع» . وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق أسباب الحكم الابتدائي بالرغم من أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بدفاعه السابق ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يواجه دفاع الطاعن إذ أنه لم يناقش دفاعه الجوهري ولم يقم الدليل اليقيني على أن السند المزور المضبوط هو بعينه السند

الذى صدر بموجبه أمر الحجز ومدى صلة الطاعن به ، وإذ كان هذا الدفاع قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فكان يتعين على محكمة الموضوع أن تناقشه وتقول كلمتها فيه إثباتاً أو نفيًا له أما وأنها اغفلت الرد عليه فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب مما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٠ س ٢٣ ق ١٤ ص ٤٩)

٢٠٤ - متى كان الحكم قد أثبت جريمة استعمال البطاقة المزورة فى حق الطاعن بقوله : «إن استعمال البطاقة الشخصية المزورة ثابت قبل المتهم الثانى (الطاعن) من تقديمها إلى الشاهد الأول لتوثيق عقد زواجه مع علمه بأنها مزورة من قيامه بالتوقيع بإمضائه على الاستمارات السالفة البيان وعلى النحو السابق التحدث عنه» فإن هذا حسبه ليبراً من قالة القصور فى بيان توافر عناصر جريمة الاستعمال .

(الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٤٠ ص ١٦١)

٢٠٥ - لا يجدى الطاعن ما أثاره فى طعنه بالنسبة إلى جريمتى الاشتراك فى ارتكاب تزوير فى ورقة رسمية - استمارة طلب الحصول على بطاقة شخصية - واستعمال هذه البطاقة المزورة ، مادام الحكم قد أثبت فى حقه توافر جريمتى الإدلاء ببيانات غير صحيحة فى استمارتى طلب الحصول على بطاقة شخصية وأخرى يدل فاقد المعاقب عليها بالمادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية ولم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة هى الحبس مع الشغل لمدة سنة عن جميع الجرائم موضوع الاتهام والتي دارت عليها المحاكمة . وذلك بالتطبيق للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وهى عقوبة مقررة لأى من تلك الجرائم فيبقى الحكم محمولاً على الجريمتين الأخيرتين مما تنعدم معه مصلحة الطاعن فيما نعاه على الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٤٠ ص ١٦١)

٢٠٦ - لا يجدى الطاعن ما ينعاه على الحكم من أنه لم يمحص دفاعه فى شأن جريمة الاستحصال بغير حق على خاتم إحدى المصالح الحكومية واستعماله مادام الحكم قد دانه بالجرائم الثلاث مطبقاً للارتباط المادة ٣٢ من قانون العقوبات

وقضى بمعاقبته بعقوبة الجريمة الأشد وهي الاشتراك في تزوير محرر رسمي موضوع الجريمة الأولى .

(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ س ٢٣ ق ٢١٠ ص ٩٤٠)
(والطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ س ٢٣ ق ٤٨٤ ص ١٢٦٥)

(والطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣ س ٢٩ ق ٧٨ ص ٤٠٩)

٢٠٧ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . ولما كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى واستعراضه لأدلتها وفي رده على دفاع الطاعن أن ما ثبت في حقه هو أنه أجرى لصالحه وبخطه تعديلات وإضافات في محضرى جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة العامة في الشكوى رقم ... وذلك عندما تسلمها من الموظف المختص بالنيابة لنسخ صورة منها - تمهيدا لحصوله على صورة رسمية منها - مما يتوافق به تغيير الحقيقة في المحرر الرسمي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٣ ق ٣٢٩ ص ١٤٦٧)
(والطعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ س ٢٤ ق ٦١٧ ص ٨٦٦)
(والطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

٢٠٨ - التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، فلا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها إلى أن الطاعن وحده هو محدث التزوير ودلت على ذلك بما لا تناقض فيه وخلصت إلى تبرئة المتهمين الثانى والثالث من تهمة الاشتراك مع الطاعن في تزوير المحرر لانتفاء الدليل الذى يقيم اقتناعها بذلك ، وكان لا تعارض بين ما انتهى إليه الحكم في شأنهما وبين ثبوت الاتهام في حق الطاعن إذ يصح في منطق العقل أن يكون الطاعن قد أحدث التغيير في المحرر في غفلة من البائع وشاهد العقد أسوة بما فعل مع المشتري الحقيقى

المدعى بالحق المدني ، وبغير اتفاق بينه وبينهما وبلا تحريض او مساعدة منهما ، ومن ثم تكون دعوى الطاعن بالتناقض فى التسبب فى غير محلها .
(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ق ٣٢٢ ص ١٤٣١)

٢٠٩ - يجب للإدانة فى جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف ماهية تغيير الحقيقة وإلا كان باطلا . ولما كان الحكم المطعون عند إثباته ما تبين من الاطلاع على المحرر المزور وإبراد أقوال المدعى بالحقوق المدنية ، لم يكشف إلا عن المحرر عندما كان عرقيا فى أول الأمر وذلك باصطناع الطاعن محررا نسب صدوره زورا إلى المدعى بالحقوق المدنية عن إقراره بأن مقدم الطلب (الخفير الخصوصى) مستمر فى العمل بالدائرة التى ورث المدعى بالحقوق المدنية بعض الأطياف التى تتكون منها وأنه يوافق على تجديد الترخيص له بحيازة السلاح النارى ، وأما ما جاء تاليا لذلك فلم يفصح عنه الحكم ، فلم يبين الحكم الصورة التى تداخل بها أحد الموظفين العموميين فيه ، ومدى اتصال هذا التداخل بالبيان الخاص بالإقرار والموافقة المنسوبين كذبا إلى المدعى بالحقوق المدنية ، سواء بالتحقق من صحة هذه البيانات أو بالموافقة على صحتها أو تمهيدا لتوقيع الموظف العمومى عليها حتى تتسحب رسمية تلك الورقة على جميع ما دون بها قبل تقديمها إلى الموظف أو الموظفين العموميين الذين تداخلوا فى المحرر ، واختصاص كل منهم فى هذا التداخل ومداه وسنده حتى يكون الحكم كاشفا عن أن المحرر الذى كان عرقيا فى أول الأمر قد انقلب إلى محرر رسمى بهذا التداخل وأن رسميته تتسحب إلى البيانات التى حررت به منذ وقت تحريره . أما وقد خلا الحكم من ذلك ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى ويحول بينها وبين أن تقول كامتها فى شأن انقضاء أو عدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٨ س ٢٤ ق ١٧ ص ٧٢)

٢١٠ - تتحقق جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية لمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب

عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور وينبني على ذلك أن تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي يعد تزويرا سواء أكان الاسم المنتحل لشخص حقيقي معلوم أم كان أسما خياليا لا وجود له في الحقيقة والواقع ، مادام المحرر صالحا لأن يتخذ حجة في اثبات شخصية من نسب إليه . وليس من هذا القبيل تغيير أسم المتهم في محضر تحقيق ، ذلك أن مثل هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة أسم المتهم ثم إن هذا التغيير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أثبتتها الأمور المطعون فيه أن المطعون ضده اشترك بطريق المساعدة مع آخرين حسن النية في تزوير البطاقة الشخصية والطلب المقدم لاستخراجها بأن تسمى أمامهما بأسم آخر فقاما بالتصديق على طلب الحصول على البطاقة وتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة ، فإن الأمر المطعون فيه ، وإذ انتهى إلى عدم توافر أركان جريمة التزوير تأسيسا على أن الاسم الذي انتحله المطعون ضده هو أسم لشخص غير معلوم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها .

(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٣٧ ص ١٧٠)

٢١١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرائم البلاغ الكاذب والاشتراك في تزوير ورقة عرفية واستعمالها مع علمه بذلك وطبق في حقه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة لأي من هاتين الجريمتين الأخيرتين ، فإنه لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم قصوره أو إخلاله بحق الدفاع بالنسبة لجريمة البلاغ الكاذب مادام أنه أوقع عليه عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث مما يدخل في حدود العقوبة المقررة لكل من الجريمتين الأخيرتين .

(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ س ٢٤ ق ١٧٩ ص ٨٦٣)

٢١٢ - قصور الحكم في التدليل على ثبوت جريمة الاشتراك في التزوير في حق الطاعنين لا يوجب نقضه مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ولئن كانت قد أخطأت في ذلك لأن العقوبة الأشد التي كان يتعين توقيعها هي المقررة لجريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون

العقوبات - والتي كانت من بين المواد التي طبقها الحكم ، إلا أنه لا محل لتصحيحه لأن النياية العامة لم تطعن عليه ولا يصح أن يضار الطاعنان بطعنهما .

(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ س ٢٤ ق ١٤٥ ص ٦٧٤)

٢١٣ - الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة - ولما كان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - اكتفى في بيانه لواقعة الدعوى والتلليل على مقارفة الطاعن لما أسند إليه منها ، بقوله : «وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي الذي انتهى إلى ان الايصال المقدم من المتهم في الدعوى مزور على المجنى عليه الأمر المعاقب عليه عملا بمواد الاتهام ، وإذا كانت التهمتان مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ومن ثم وجب عملا بنص المادة ٣٢ عقوبات توقيع العقوبة المقررة لأشدهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد واقعتي تزوير السند العرفي واستعماله المسندتين إلى الطاعن وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن .

(الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ س ٢٦ ق ٢١ ص ٩٠)

٢١٤ - متى كانت المحكمة قد أقامت قضاؤها على ما اقتضت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق ، والتي استخلصت منها أن الطاعن الأول بوصفه محضرا قد أثبت على خلاف الحقيقة في إعلان الدعوى أنه قد تمت مخاطبة المراد إعلانه حالة كونه قد خاطب المتهم الثاني الذي وقع على الاعلان بأسم المخاطب معها ، فإن هذا استخلاص سائغ وفيه الرد الضمني برفض ما يخالفها ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم . ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على دفاع الطاعن الأول من أنه غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ، مادام البادى أنه دفاع ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ س ٢٦ ق ٦٨ ص ٢٩٢)

٢١٥ - إذا كانت المحكمة قد رأت أن دفاع الطاعن بأن حالته البصرية لا تمكنه من التمييز بين مخاطبيه ، هو دفاع غير منتج ، فإنه لا يعيب الحكم التفات المحكمة عن تحقيقه أو الرد عليه .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ س ٢٦ ق ٦٨ ص ٢٩٢)

٢١٦ - لما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بتهمتي تزوير شيك واستعماله استنادا إلى مجرد تمسك الطاعن بالشيك وإقراره بأنه هو الذى حرر بياناته وأنه صاحب المصلحة الوحيد فى تزوير التوقيع المنسوب إلى المدعى بالحق المدنى ، دون أن يستظهر أركان جريمة التزوير ويورد الدليل على أن الطاعن زور هذا التوقيع بنفسه بخطه كما لم يعن الحكم باستظهار علم الطاعن بالتزوير ، ومن المقرر أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت هذا العلم مادام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك فى ارتكابه ، ولما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يتعين معه نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٥١٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٣١ س ٢٧ ق ١٨٠ ص ٧٩٢)

٢١٧ - من المقرر أنه وإن كان الأمر فى تقدير الارتباط بين الجرائم مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم توجب تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء القانونية التى تقتضى تدخل محكمة النقض لانتزاع حكم القانون على وجهه الصحيح ، وإذا كان مناط تطبيق المادة المذكورة أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عناها الشارع بالحكم الوارد فى هذه المادة ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن قد اقترف جريمة إصدار شيك بدون رصيد ثم اقترف جريمة تزوير محرر عرقى - يتضمن تخالسه بقيمة الشيك - واستعمال ذلك المحرر المزور ، فإن فى ذلك ما يتحقق به معنى الارتباط بين هذه الجرائم جميعا مما كان لازمه أن يصدر حكم الادانة فيها بعقوبة الجريمة الأشد ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الذى أوقع على الطاعن عقوبتين مستقلتين عن الجرائم

الثلاث المسندة إليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١ س ٢٨ ق ١٨٦ ص ٨٩٧)

٢١٨ - من المقرر أنه يجب ايراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في حكمها بيانا كافيا ، فلا تكفى الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقى الأدلة ، وإذا كان ذلك ، فإن مجرد استناد محكمة الموضوع في حكمها - إلى التحقيقات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير في القول بتزوير السندين ، دون العناية بسرد مضمون تلك التحقيقات وبذكر مؤدى هذا التقرير والأسانيد التي أقيم عليها ، لا يكفى لتحقيق الغاية التي تفيهاها الشارع من تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة - كما صار إثباتها في الحكم - الأمر الذى يصم الحكم بقصور يتسع له وجه النعى .

(الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٨ س ٣٠ ق ٤٦ ص ٢٣١)

٢١٩ - من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية ، فعلى المحكمة أن تقوم هي ببحت جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى ، أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الادانة - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استعرض وقائع الدعوى المدنية التي أقامها الطاعن وما انتهت إليه من القضاء برد وبطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير ثم أشار الى ما انتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وعول عليه في اثبات جريمتى التزوير والاستعمال المسندتين الى الطاعن - لما كان ذلك وكان هذا الذى أورده الحكم يعد قاصرا في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن ، ولم يعن ببحت موضوعه من الوجهة الجنائية ، إذ لا يكفى في هذا الشأن سرد الحكم للأجراءات التي تمت أمام المحكمة المدنية وبيان مضمون

تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومؤداه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه القصور .

(الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٩ س ٣٠ ق ٨٥ ص ٤٠٨)

٢٢٠ - متى كان الثابت أن المحكمة وإن خلصت الى تبرئة المطعون ضده مما هو منسوب إليه استنادا الى انتفاء ركن تغيير الحقيقة في جريمة التزوير واستعمال المحرر المزور محل الاتهام وذلك لما ثبت للمحكمة من الاطلاع على وثيقة زواج شقيقة المطعون ضده والبطاقتين العائليتين الخاصتين لشقيقه من أن حقيقة أسم عائلة المتهم هو «...» وليس «...» وأن الاسم الذي دونه في استمارة طلب البطاقة العائلية هو أسمه الحقيقي - إلا أن المحكمة لم تعرض لوقائع التزوير الأخرى المطروحة عليها وهي تغيير الحقيقة في البيان الخاص بتاريخ ميلاد المطعون ضده وهو من البيانات الجوهرية التي يلزم ادراجها في استمارة طلب البطاقة المشار إليها وكذلك تزوير توقيع شيخ الناحية على هذه الاستمارة ولم تعن بتحقيق ما اسند الى المطعون ضده في هذا الشأن وصولا الى وجه الحق ولم تدل برأيها في الأدلة القائمة قبله خصوص وقائع التزوير المشار إليها بما يفيد أنها - على الأقل - فطنت إليها ومن ثم فإن حكمها يكون معيبا ذلك أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها . وهو ما جاء الحكم المطعون فيه قاصرا في بيانه . على نحو ما تقدم بما ينبىء بأن المحكمة أصدرته دون أن تحيط بالدعوى عن بصر وبصيرة بما يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٠ س ٣٠ ق ١٩٦ ص ٩١٦)

٢٢١ - متى بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى ... وساق على ثبوت الواقعة لديه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها مستمدة من أقوال أعضاء اللجنة الادارية التي شكلت لفحص أعمال الطاعن وما جاء بتقرير الخبير المعين في الدعوى ومن أقوال الطاعن بالتحقيقات وأورد مؤدى كل منها في بيان

واف كما استند الحكم الى ما أسفر عنه اطلاع المحكمة على الاستثمارات ١١١ ع ح والدفتر ١١٨ ع ح بالوحدات الطبية التي ثبت وجود اختلاس بها وأورده في بيان تفصيلي تضمن حصرا لكافة الأدوية والمهمات الطبية التي توصل الطاعن الى اختلاسها مع بيان الكمية المختلصة من كل صنف على حدة وذلك بما يتفق والحصص الذي أجراه خبير الدعوى بعد مقارنة بيانات صرف الأدوية التي أثبتتها الطاعن بالدفتر ١١٨ ع ح على البيانات التي أثبتتها في أصول الاستثمارات ١١١ ع ح وصورها التي حررها الطاعن جميعها وانتهى - بعد أن أفصح عن اطمئنائه لأدلة الثبوت التي ساقها - الى مؤاخذه الطاعن عن اختلاسه للأدوية والمهمات الطبية المشار إليها والتي قدرها الخبير بمبلغ ٥٦٢ ج و ٨٠٨ م وعن التزوير في الاستثمارات والدفتر المشار إليهما والذي أتاه الطاعن سترا للاختلاس ، وعرض الحكم لدفاع الطاعن المشار إليه في وجه الطعن ورد عليه . ثم خلص الحكم الى معاقبة الطاعن عملا بمواد الاتهام وتوقيع عقوبة واحدة عليه هي العقوبة المقررة لأشد الجريمتين اللتين دانه بهما للارتباط عملا بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، وكان البين مما أورده الحكم المطعون فيه سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو في تحصيله لأدلة الثبوت - أنه إنما أخذ الطاعن عن إختلاسه ما قيمته ٥٦٢ جنيها و ٨٠٨ مليمات من الأدوية والمهمات الطبية فقط باعتبار أن هذا هو القدر الذي تيقنت المحكمة من إختلاسه وفقا لما ظهر من تمحيصها لأعمال الخبير ومراجعة أعماله بنفسها باطلاعها على استثمارات الصرف ودفتر العهدة الخاصة بالطاعن وحصر الأصناف التي أدرجها الطاعن بالزيادة في أصول الاستثمارات وفي الدفتر سترا لاختلاسه بما يدل على أن المحكمة واجهت عناصر الدعوى وألمت بها واعتبرت الواقعة التي اخذت الطاعن عنها في حكم الحقيقة الثابتة لديها ، عول الحكم المطعون فيه على شهادة أعضاء لجنة الجرد وتقرير الخبير دون تناقض إذ بين في مدوناته أنه إنما قصد الاجتزاء من أقوال أعضاء اللجنة على القدر الذي جزموا به وهو ارتكاب الطاعن لفعل الاختلاس دون أن يعول في تقدير قيمة المال المختلس على تقديرهم باعتباره تقديرا مبدئيا غير دقيق وأفصح صراحة عن أخذه بتقدير خبير الدعوى في هذا الشأن ، فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم من دعوى التناقض .

الفصل الثانى : الاشتراك فى التزوير

٢٢٢ - إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى وبنيانها القانونى والاستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات - كتعديل التهمة من اشتراك فى تزوير إلى فعل أصلى ، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملا بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية . ولا يعترض بأن العقوبة مبررة للجريمتين الآخرين المسندتين للمتهم (وهما استعمال محرر عرقى مزور ونصب) مادامت جريمة التزوير هى أساس هاتين الجريمتين الآخرين اللتين تتصلان به صلة الفرع بالأصل - فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التعديل فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا ببطلان الاجراءات بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/٣ س ١٢ ص ٤١٥)

٢٢٣ - الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإنه يكفى أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم - ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب معقولة على ما استنتجه من قيام الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع فاعل أصلى مجهول فى ارتكاب جريمة التزوير ، فإن النعى عليه بالقصور والفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ س ١٤ ص ٥٤٣)

(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٦ س ١٦ ص ١٤٠)

٢٢٤ - من المقرر أن الاشتراك فى ارتكاب جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ويكفى أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا

سائفا تبرره الوقائع التي أثبتتها المحكم .

- (الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٩ س ١٨ ق ٩ ص ٦٣)
- (الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ق ١٢٣ ص ٦١٥)
- (الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨٥ ص ١٣٩١)
- (الطعن رقم ١٢٢٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٥ س ٢١ ق ٣٤ ص ١٤٤)
- (الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ق ٢٠٠ ص ٨٣٣)
- (الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٤٠ ص ١٦١)
- (الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠ س ٢٥ ق ١٠٨ ص ٥٠٤)
- (الطعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٣ س ٢٥ ق ١١٧ ص ٥٤٦)
- (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ س ٢٦ ق ٦٨ ص ٢٩٢)
- (الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

٢٢٥ - جريمة الاشتراك في تزوير المحررات العرفية والمعاقب عليها بمقتضى المواد ٤٠ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات ، هي في حقيقة الواقع ووصف القانون أشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل .

- (الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ق ١٢٣ ص ٦١٥)

الفصل الثالث

التزوير فى المحررات الرسمية

الفرع الأول

ماهية المحرر الرسمى

٢٢٦ - لا يعد المحرر رسميا إلا إذا حرره موظف عمومى مختص بمقتضى وظيفته بتحريره وإعطائه الصيغة الرسمية . ويعطى حكم المحرر الرسمى فى باب التزوير المحرر الذى يصطنع على صورة المحررات العمومية أو الرسمية وينسب زورا إلى الموظف العمومى المختص بتحرير أشباهه ولو أنه لم يصدر فى الحقيقة عن الموظف المذكور . أما إذا كان الموظف المنسوب إليه المحرر المزور غير مختص بتحرير أمثاله لا يمكن إعطاء هذا المحرر حكم المحررات الرسمية إلا إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تفوت ملاحظته على كثير من الناس . ففى هذه الصورة يجب العقاب على التزوير الحاصل فيه باعتباره محررا رسميا لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال . وإن فالتزوير الذى يقع فى إشارة تليفونية منسوب صدورها إلى رئيس مصلحة ما تتضمن سؤال موظف عن سبب تخلفه عن الاشتراك فى الانتخاب لا يعتبر تزويرا فى أوراق رسميا وإنما هو تزوير فى ورقة عرفية .

(جلسة ١٩٣٢/٤/٢٥ طعن رقم ١١٩٧ سنة ٣ ق)

٢٢٧ - ان اصطناع المحرر طريقة من طرق التزوير المادى . والورقة التى تعطى شكل الأوراق الرسمية وينسب كذبا انشاؤها إلى موظف عمومى مختص تعتبر فى حكم الأوراق الأميرية المنصوص عليها فى المادة ١٧٩ عقوبات . فمن يصطنع حكما على أنه صدر من محكمة معينة ويضع عليه ختم جهة أميرية يعاقب بالمادة المذكورة .

(جلسة ١٩٣٧/٣/٢٣ طعن رقم ٦٧١ سنة ٧ ق)

٢٢٨ - إن إنشاء خطابات عليها علامة وزارة الأوقاف تتضمن - على خلاف الحقيقة - تكليف شخص معين بإجراء عمل من الأعمال التى للوزارة أن تكلف الغير بإجرائها لحسابها مقابل رجوعه عليها بما يستحقه قبلها عما قام به ، ثم

التوقيع على هذه الخطابات بإمضاءات مزورة لبعض موظفي تلك الوزارة ، مما جعلها تأخذ في مظهرها شكل الأوراق الأميرية حتى انخدع الناس بها واعتبروها صادرة من جهة الحكومة - ذلك يعتبر تغييرا للحقيقة في أوراق رسمية ويعاقب القانون عليه متى توافرت سائر العناصر القانونية التي يتطلبها القانون في جريمة التزوير .

(جلسة ١٩٤٢/١٠/٢٦ طعن رقم ١٤٧٥ سنة ١٢ ق)

٢٢٩ - إن مجرد اصطناع ورقة رسمية والتوقيع عليها بإمضاء مزور للموظف المختص بتحرير الورقة هو تزوير معاقب عليه ولو كان ما أثبت بها مطابقا للواقع . وذلك على أساس أن تغيير الحقيقة في هذه الحالة يكون بنسبتها زورا إلى الموظف الذي قلد توقيعه عليها .

(جلسة ١٩٤٥/٤/٢ طعن رقم ٢١٤ سنة ١٥ ق)

٢٣٠ - متى كان المتهم قد اصطنع أوراقا لها مظهر الأوراق الرسمية وذيها بتوقيعات لأشخاص على أنهم من الموظفين العموميين للإيهام برسميتها وقدم هذه الأوراق فعلا لجهة رسمية فإنه يكون قد ارتكب جريمة التزوير والاستعمال المنصوص عليهما في المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/١ طعن رقم ٢١٤٤ سنة ١٧ ق)

٢٣١ - إن أي أثبات أو إضافة إلى أية عبارة أو بيان مخالف للحقيقة على ورقة ونسبتها إلى موظف مختص لا يصدر مثل هذا البيان إلا منه ، يعد تغييرا للحقيقة في محرر رسمي ويكفي لتكوين جريمة التزوير ولو كانت هذه الإضافة غير موقع عليها من الموظف المختص إذ لا يشترط أن تكون العبارة المضافة موقعا عليها ممن قصد المتهم نسبتها إليه ، بل يكفي أن تكون موهمة بذلك .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ طعن رقم ١٠٢٣ سنة ٢٠ ق)

٢٣٢ - إن رسمية الورقة تتحقق متى كان محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٧ طعن رقم ١١٨٩ سنة ٢١ ق)

٢٣٣ - إن القانون لا يشترط فى الورقة الرسمية موضوع جريمة التزوير أن تصدر فعلا من مأمور رسمى ، بل يكفى أن تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب انشاؤها إلى موظف من شأنه أن يصدرها ، ولا فرق بين أن تصدر منه فعلا ثم يحدث فيها التغيير أو ألا تصدر منه وتنسب إليه زورا يجعلها على مثال ما يحرره شكلا وصورة . وإن فإذا رغب شخص فى استخراج شهادة رسمية بتاريخ ميلاد ابنه فكلف عامل تليفون البلدة باستخراج هذه الشهادة فاستحضر نسخة من الأورنيك المعد لمثل هذه الشهادات ودون فى صلبها بخطه البيانات اللازمة ووقع عليها بخطه بإمضاءين مزورين نسبهما إلى العمدة وإلى مفتش الصحة ، فهذا تزوير فى ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤ طعن رقم ٥٠٦ سنة ٢١ ق)

٢٣٤ - المحرر الذى يصطنع فى صورة المحررات الرسمية وينسب زورا إلى الموظف العمومى المختص بتحرير أشباهه ولو أنه لم يصدر فى الحقيقة عن الموظف المذكور ، يعطى حكم المحرر الرسمى فى باب التزوير .

(جلسة ١٩٥٢/٦/٢ طعن رقم ٥٠٥ سنة ٢٢ ق)

٢٣٥ - إذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهمين (مهندس وكاتب رى الأقصر) هى أنهما حررا شهادتين إداريتين لاستبدال محضر إثبات الحالة الذى حرر أولا بتاريخ وصول رسالة البنزين ناقصة من مخزن رى قنا إلى هندسة الأقصر بهما ولتقوما مقامه فى إجراءات التحرى والخصم من العهدة ، وأن المتهمين أثبتا بالشهادتين ما يفيد حصول العجز عن طريق التبخر بعد وصول البنزين إلى الأقصر على خلاف الحقيقة التى سبق إثباتها فى محضر إثبات الحالة الأولى من وصول عدد من صفائح البنزين إلى مخزن الأقصر وهى خالية منه وناقصة وذلك سترًا للعجز الذى سبق أن لوحظ على البنزين عند وصوله ، وكان إجراء التحرى عن فقد الأصناف بالمخزن لمعرفة سببه من اختصاص أمينه أو الموظف التابع له بالمخزن طبقا للمادة ١٥ من لائحة المخازن المعمول بها وقت الحادث ، وكان ما يثبتته الموظف أثناء إجراء هذا التحرى فى محضر على خلاف الواقع الذى يعلمه يعتبر منه تغييرا للحقيقة فى هذا المحرر ، ولا عبرة بعد ذلك بأن نتيجة التحرى لم تحرر على الاستمارة رقم ١٨٦ حسابات ، وكان تفتيش الرى وهى الجهة

الرئيسيه لهندسة الأقصر كان يطلب إليها بإشارات تليفونية لمناسبة الجرد السنوى إرسال الشهادات الادارية من أربع صور موضح بها أسباب استهلاك البنزين المطلوب خصمه للنظر فى اعتمادها ، لما كان ذلك وكان اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فقط بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف إنشائه أو من جهة مصدره أو النظر إلى البيانات التى تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لإقرارها ، فإنه إذا كانت المحكمة لم تمحص هذه الواقعة ولم تبحث أمر ما أسند إلى المتهمين على الأسس المتقدمة ارتكانا على القول بأن الشهادة الادارية لا تعتبر من الأوراق الرسمية لأن تحريرها غير داخل فى أعمال وظيفة المتهمين ، وأنه لا يخرج عن أن يكون دعوى من جانبها بأن نقص البنزين كان عن طريق التبخر وأن الشهادة لا يمكن أن تتخذ مصدرا يعتمد عليه فى إثبات النقص والتبخر وأنها لغو لا يتأدى به الواجب من التحرى ولا قيمة لها من الوجهة القانونية ، ولا يترتب على عدم الصدق فيها أى مسئولية جنائية إذا اكتفت المحكمة بذلك وأسست عليه قضاءها بالبراءة ، فإن حكمها يكون مبنيا على الخطأ فى تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٥٣/٢/١٠ طعن رقم ٢٣٣ سنة ٢٢ ق)

٢٣٦ - إذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هى أن الطاعن وزملاءه قد اتفقوا مع مجهول على اصطناع قرار هدم منزل والتوقيع عليه بإمضاء مزور لمهندس التنظيم ، وأن مهندس التنظيم الذى زورت إمضاءه كان قد ندب للخدمة فى دائرة القسم التى يقع فيها المنزل الذى زور القرار بهدمه ، وأن مظهر قرار الهدم يدل على أنه اصطنع على غرار القرارات الصحيحة ، هذا يعد تزويرا فى ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٥٣/٤/١٣ طعن رقم ٦٢٠ سنة ٢٢ ق)

٢٣٧ - مادامت الخطابات التى أسند إلى المتهم بصفته كبيرا لكتاب القسم الطبى البيطرى بالجيش المصرى ، تزويرها . أثناء تأدية وظيفته هى محررات رسمية ، لأنها صادرة من جهة أميرية وهى القسم الطبى المذكور عليها توقيعات منسوبة لرئيس القسم فى حدود السلطة المخولة له قانونا بمقتضى أعمال

وظيفته ، فالتزوير فيها يعتبر تزويرا في أوراق رسمية تنطبق عليها المادة ٢١١ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٥١/١٠/٢٦ طعن رقم ١٠٣١ سنة ٢٤ ق)

٢٣٨ - إن توقيع الكاتب المختص بتحرير صور الأحكام ومراجعتها على صورة تنفيذية قدمها إليه المتهم واعتماده لتلك الصورة يجعلها ورقة رسمية ولا يهم بعد ذلك إن كان ذلك الموظف قد حزن تلك الصورة بيده أو استعان في تحريرها بغيره ، أو عهد بكتابتها ما دام الأصل فيها أن تصدر عنه وما دام توقيعها على الصورة المذكورة قد أعطاه صفتها الرسمية مما يجعل التزوير فيها معاقبا عليه .

(جلسة ١٩٥٥/٣/٥ طعن رقم ٢٤٦١ سنة ٢١ ق)

٢٣٩ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب انشاؤها إلى موظف مختص بتحريرها ولا فرق بين أن تصدر منه أو تنسب إليه زورا بجعلها على مثال ما يحرره شكلا وصورة .

(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ ص ٤٥٢)

٢٤٠ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين والنوائح فحسب بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لقرارها .

(الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١١ س ٨ ص ٦٥١)

٢٤١ - تتحقق رسمية الورقة متى كان محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها . فإذا كان الثابت أن القاضي يحرر منطوق الحكم في الرول قبل النطق به وكان القانون ، لا يوجب التوقيع عليه منه فإن تغيير الحقيقة فيه باصطناعه برمته وتضمينه بيانات غير صحيحة أو بتعمد أحداث تغيير فيه على خلاف الواقع تتوافر معه جميع أركان القانونية لجريمة التزوير في المحررات

الرسمية .

(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ س ٩ ص ٦٦٢)

٢٤٢ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة - بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه .

(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ س ٧ ص ٦٦٨)

٢٤٣ - إن قانون العقوبات وإن كان لم يضع تعريفا محددا للورقة الرسمية ، إلا أنه أورد في المادة ٢١١ منه على سبيل المثال بعض أنواع من هذه المحررات ، وقد جرى قضاء محكمة النقض - على هدى الأمثلة التي ضربها القانون - بأن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها واعطائها الصيغة الرسمية أو يتدخل في تحريرها أو التأشير عليها وفقا لما تقتضى به القوانين واللوائح أو التعليمات التي تصدر إليه من جهته الرئيسية، وقد قنن المشرع هذه القاعدة القانونية في المادة « ٣٩٠ » من القانون المدني الصادر به القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، فعرف الورقة الرسمية بأنها هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوي الشأن وذلك طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود سلطته واختصاصه .

(الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ص ١٠١١)

٢٤٤ - مناط رسمية المحرر أن يكون صادرا من موظف رسمي مكلف بتحريره وأن يقع التغيير فيما أعدت الورقة لاثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها .

(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ س ١٠ ص ٢٤٥)

٢٤٥ - لا يشترط في المحرر كى يسبغ عليه وصف المحرر الرسمى أن يكون تحريره بناء على قانون أو لائحة بل يصح أن يكون بناء على أمر الرئيس

المختص أو طبقا لمقتضيات العمل وتعليمات الرؤساء .

(الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ س ١٠ ص ٤٤٦)

٢٤٦ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، أو من طلبات الجهات الرسمية الأخرى التي تستلزم ممارسة اختصاصه الوظيفي تحقيقا لهذه الطلبات ، كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف انشائه ، أو من جهة مصدره ، أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لإقرارها .

(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ س ١٠ ص ٦٧٤)

٢٤٧ - من المقرر أنه إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر - بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره - مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس - فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة ، على اعتبار أن المحرر رسمي لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال .

(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٣ س ١٠ ص ٦٧٤)

٢٤٨ - الموظف العمومي المشار إليه في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات هو كل من يعهد إليه بنصيب من السلطة يزاوله في أداء العمل الذي نيظ به أداؤه سواء كان هذا النصيب قد أسبغ عليه من السلطة التشريعية في الدولة أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية - يستوى في ذلك أن يكون تابعا مباشرة إلى هذه السلطات أو أن يكون موظفا بمصلحة تابعة لاحداها ، ولم ينص الشارع في باب التزوير على الشخص المكلف بخدمة عامة - وهو الذي يكلف ممن يملك التكليف بالقيام بعمل عارض من الأعمال العامة ولو أراد الشارع التسوية بين القائم بخدمة عامة وبين الموظف العمومي في باب التزوير لنص على ذلك صراحة كما فعل في المادتين ١١١ ، ١١٩ من قانون العقوبات المعدلتين بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١٦ س ١١ ص ١٦٨)

٢٤٩ - دل التبرع بم نص عليه فى المادتين ٢١١، ٢١٣ من قانون العقوبات - ن
مناط العقاب على تغيير الحقيقة فى الورقة الرسمية هو أن يكون محررها موظفا
عموميا مكلفا بمقتضى وظيفته بتحريرها - وعبرة الشارع واضحة المعنى لا
غموض فيها ومراد الشارع لا يحتل التأويل .

(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١٦ س ١١ ص ١٦٨)

٢٥٠ - لم يذكر قانون العقوبات تعريفا للورقة الرسمية ولا للموظف العمومى إلا
أنه يشترط صراحة لرسمية المحرر فى المادتين ٢١١، ٢١٣ أن يكون محرر
الورقة الرسمية موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها أو بالتدخل فى
هذا التحرير - فإذا كان يبين من الاطلاع على ترخيص الاستيراد المدعى
بتزويره أنه محرر على نموذج خاص ببنك الجمهورية عن ترخيص باستيراد
بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان «بنك الجمهورية - المركز
الرئيسى» بامضاءين وعليه ثلاثة أختام بختم بنك القاهرة وليس فيه ما يفيد
رسميته أو تدخل موظف عمومى فى تحريره أو اعتماده ، فيكون الترخيص
موضوع الاتهام ورقة عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من
قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١٦ س ١١ ص ١٦٨)

٢٥١ - لا محل فى تعريف الورقة الرسمية للاستناد إلى المادة ٣٩٠ من القانون
المدنى لأنها وردت فى الفصل الخاص بإثبات الالتزام بالكتابة ، ولأن موظفى بنك
الجمهورية هم مستخدمون فى مؤسسة خاصة يقومون بخدمات خاصة لعملاء
البنك ولحسابه ، فضلا عن ذلك فإن هذا الاستناد فيه توسعة نطاق الجريمة
الذى حدده الشارع فى المادتين ٢١١، ٢١٣ من قانون العقوبات ومخالفة
لصريح نصهما وما أوجبه الشارع فى الورقة الرسمية من أن يكون محررها
موظفا عموميا وهى صفة لا بد أن تلازم مرتكب التزوير بحكم القانون - وإدخال
غير الموظف العمومى فى حيز هذين النصين فيه مخالفة للقواعد الأولية فى
المسئولية الجنائية .

(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١٦ س ١١ ص ١٦٨)

٢٥٢ - إذا كانت المحررات المزورة هي من الأوراق الرسمية المفروض حصول الضرر من تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها - وقد انخدع فعلا من التزوير الحادث بها المجنى عليه وشقيقه ، فيكون ما يقوله المتهم من أن تزويرها مفضوح يبدو للنظرة الأولى غير سديد .

(الطعن رقم ١٨٣٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٢ س ١١ ص ٣٩٤)

(والطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/٣١)

٢٥٣ - مناط رسمية المحرر أن يكون صادرا من موظف عمومي مكلف بتحريره ، وأن يقع التغيير فيما أعدت الورقة لاثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ س ١١ ص ٤٥٧)

٢٥٤ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ س ١١ ص ٤٥٧)

٢٥٥ - ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عمومي من أول الأمر ، ذلك أن المحرر قد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقلب إلى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ، ففي هذه الحال يعتبر التزوير واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتسحب رسميته على ما سبق ذلك من الاجراءات .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ س ١١ ص ٤٥٧)

٢٥٦ - يكفي لتوافر جريمة تزوير المحرر الرسمي أن تكون الورقة صادرة من موظف عمومي مختص بتحريرها ، ولا يغير من هذا النثر أن القسيمة كانت عن

دفع رسم مستخرج رسمي من مديرية معينة والتزوير الذي طرأ عليها يتصل بنشاط المنطقة التعليمية بها ، أو أن هذا المحرر يختلف عن القسائم التي تحصل بها المصروفات المدرسية مادام الحكم قد أثبت أن القسيمة محل التزوير قد غيرت الحقيقة في بياناتها تغييرا ماديا يشمل تاريخها والامضاء المنسوب إلى الصراف والمبلغ الذي كان مدرجا بها أصلا .

(الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٦/٩ س ١٢ ص ٦٤)

٢٥٧ - البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه وإن كان في الأصل لا يعدو أن يكون خبرا يحتمل الصدق أو الكذب يصدر عن طرف واحد ومن غير موظف مختص ، إلا أنه إذا جاوز الأمر هذا النطاق بتدخل المحضر - وهو الموظف المنوط به عملية الاعلان - بتأييد البيان المغاير للحقيقة عن علم أو بحسن نية بأن يثبت ما يخالف الواقع من حيث إقامة المعلن إليها بالمحل الذي يوجه الاعلان إليه وعلاقتها بمن يصح قانونا اعلانها مخاطبا معه فيه ، توافرت بذلك جريمة التزوير في المحرر الرسمي وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأصلي ، فإذا انعدم القصد الجنائي لديه حقت مساءلة الشريك وحده عن فعل الاشتراك في هذا التزوير في المحرر الرسمي ، إذ تكتسب صحيفة افتتاح الدعوى صفة الرسمية باتخاذ اجراءات الاعلان على يد المحضر المكلف بهذه المأمورية .

(الطعن رقم ٢٦٢٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/١٣ س ١٢ ص ٣٤٠)

٢٥٨ - لا يشترط في القانون - كما تسبغ الرسمية على الورقة - أن تكون محررة على نموذج خاص ، ذلك أن الصفة انما يسبغها محررها لا طبعتها على نموذج خاص . والرسمية تتحقق حتما متى كانت الورقة صادرة أو منسوبة صدورها إلى موظف مختص بتحريرها ، سواء كان أساس الاختصاص قانونا أو مرسوما أو لائحة أو تعليمات أو بناء على أمر رئيس مختص أو طبقاً لمقتضيات العمل .

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/٣ س ١٢ ص ٤١٩)

٢٥٩ - من المقرر أن نسخة الحكم الأصلية هي من الأوراق الرسمية وأن كاتب

الجلسة هو المنوط بتحريرها أصلاً نقلاً عن ذات النص الذي دونه القاضي في مسودة الحكم . ولا يغير من رسميتها أن يخالف هذا الكاتب واجبه ويعهد إلى غيره بتحرير تلك النسخة ، لأن صفة الرسمية إنما تتسحب على الورقة في هذه الحالة منذ بدء تحريرها وذلك بمجرد تداخل الكاتب المختص وتوقيعه عليها ، إذ العبرة في هذا الصدد هي بما يؤول إليه المحرر بما كان عليه في أول الأمر . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على المتهم أنه عند تحريره النسخة الأصلية أضاف عامداً إلى أسباب الحكم التي كتبها القاضي في المسودة عبارات لم تصدر منه فجعل بذلك واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، فإن ما انتهى إليه الحكم من اعتبار المتهم شريكاً لكاتب المحكمة الحسن النية في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية يكون تطبيقاً سليماً للقانون على الفعل الذي وقع منه .

(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٤ س ١٢ ص ٩٥٠)

٢٦٠ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الورقة المصطنعة شكل المحررات الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذباً إلى موظف عام تلايها برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه . ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر لها من المظهر والشكل ما يكفي لأن ينخدع به الناس .

(الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ س ١٧ ق ١٥٠ ص ٧٩٤)

(والطعن رقم ١٨١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/١١ س ٢٢ ق ١٢ ص ٤٥)

٢٦١ - من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عمومي من أول الأمر ، فقد يكون عرفياً في أول الأمر ثم ينقلب إلى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تداخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ، ففي هذه الحالة يعتبر التزوير واقعاً في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتتسحب رسميته على ما سبق من الإجراءات ، إذ العبرة بما يؤول إليه لا بما كان عليه . ولا محل بعد ذلك

للتحدى بعدم صلاحية صورة الحكم المعلنة كأداة للتنفيذ لأن صفة المحرر من حيث رسميته أو عرفيته أمر يختلف عن صلاحيته واعتباره أداة تنفيذ جبرى . ولما كانت علة استلزام إعلان السند التنفيذى للمحكوم عليه هي إحاطته علما به ليتسنى له من بعد مراقبة استيفائه شروط التنفيذ الجبرى وما هو مطلوب منه حتى يفسح له المجال لأدائه اختيارا فيتحاشى عنت التنفيذ الجبرى أو يبادر بالاعتراض عليه بالوسائل التى شرعها القانون له ، فإنه يلزم عن ذلك أن تكون الصورة المعلنة مطابقة لأصلها من بيانات أعدت لاثباتها وأى عبث متعمد فيها تتوافر به جريمة التزوير فى المحرر الرسمى لما ينبنى عليه من احتمال مبادرة المدين بوفاء ما لم يحكم عليه به بناء على هذا البيان المزور .

(الطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٩ س ١٨ ق ٩ ص ٦٣)

٢٦٢ - من المقرر أن المحرر العرفى ينقلب إلى محرر رسمى اذا ما تدخل فيه موظف عمومى فى حدود وظيفته ، وعندئذ يعتبر التزوير واقعا فى محرر رسمى بمجرد أن يكتسب الصفة الرسمية بهذا التدخل وتنسحب رسميته على ما سبق ذلك من إجراءات .

(الطعن رقم ١٩٩٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٧ س ١٨ ق ٣٣ ص ١٧١)

٢٦٣ - مناط رسمية الورقة أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بمقتضى وظيفته .

(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٤ س ١٨ ق ١١٠ ص ٥٥٩)

٢٦٤ - مناط رسمية الورقة هو صدورها من موظف عام مختص بتحريرها - ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لاثباته أو فى بيان جوهرى متعلق بها .

(الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٦٧ ص ٨٣٣)

٢٦٥ - يعتبر المحرر رسميا فى حكم المادتين ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر من موظف عام مختص بمقتضى وظيفته بتحريره أو التداخل فى هذا التحرير . كما قد يستمد المحرر رسميته من ظروف إنشائه أو من جهة مصدره

أو بالنظر إلى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لقرارها .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠٥ ص ٥٣٦)

(والطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٦ ص ٢١٢)

٢٦٦ - لا يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستمده كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به أو من طلبات الجهات الرسمية الأخرى التي تستلزم ممارسة اختصاصه الوظيفي تحقيقاً لهذه الطلبات .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠٥ ص ٥٣٦)

٢٦٧ - لا يشترط في جريمة التزوير في الورقة الرسمية أن تكون قد صدرت فعلاً من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقيق الجريمة - وهو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها . ويكفي في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذى باشر إجراءاته في حدود اختصاصه .

(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠٥ ص ٥٣٦)

٢٦٨ - التزوير في الأوراق الرسمية يعاقب عليه ولو كان حاصله في محرر باطل شكلاً لاحتمال حصول الضرر منه للغير أو للجميع إذ أن المحرر الباطل وإن جرده القانون من كل أثر فإنه قد تتعلق به ثقة الغير ممن لا يتضح أمامهم ما يشوبه من عيوب ويصح أن يخدع فيه كثير من الناس الذين يفوتهم ملاحظة ما فيه من نقص ، وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب هذا المحرر .

(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٠ س ١٩ ق ١٣٧ ص ٦٧٣)

٢٦٩ - من المقرر أن مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لأحدى الشركات المساهمة هو صدورها من موظف مختص بتحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لاثباته . ولما كان الحكم قد أثبت على لسان الطاعنين تسليمه بأن

المحررين هما من محررات المؤسسة ، بما قرره من أنه حرر الوصولين مقابل مبالغ تسلمها المفوض منه لصرفها في شئون المطحن ريثما يقدم له مستندات وجوه الصرف ، فإنه لا يقدح في اعتبار المحررين من محررات المؤسسة العامة خلوهما في ذاتهما كورقتين من علامة تشهد أو تشير أنهما كذلك ، بعد أن أثبت الحكم توقيع المفوض عليهما قبل أن ينال مضمون صليهما التغيير الذي دين به الطاعن على سند صحيح من أعمال نص المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ق ١١٠ ص ٥٢٢)

٢٧٠ - إذا كانت المحكمة قد جمعت في نطاق التسيب بين الاختصاص الحقيقي والمزعوم للمتهم في مقام الرد على ما تذرعه به من انتفاء اختصاصه كلية بتقدير الضريبة وربطها ، وكان المتهم قد دفع جريمة الرشوة المسندة إليه بأن المبلغ الذي قبضه من المبلغ في حقيقته ثمن بضاعة كان قد اشتراها من محل والدته المبلغ المذكور وأراد ردها لما بها من عيوب ، وأن هذا الثمن مرصود بتمامه في سجل المحل المملوك لزوجته ، وكانت علاقة المعاملة بين المحل المملوك لزوجته المتهم وذلك المملوك لوالدة المبلغ غير مجحودة من طرفيها ، وإنما الخلاف على رقم المبلغ المثبت لهذه المعاملة ، كما دفع أن الرقابة الإدارية قبضت على شاهد النفي حتى أكرهته على الإدلاء بما يناقض صحة دعواه ، وأن عمله انقطع بتحرير محضر مناقشة المبلغ بناء على أمر مراجع الضرائب ، مستدلا بذلك على أن المبلغ لم يدفع في مقابل شراء بضاعة من اختصاصه ، وكان هذا الدفاع جوهريا ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تجيبه إلى تحقيقه وأن ترد على ما دفع به من أن شاهد النفي أكره على الشهادة بالقبض عليه وبقائه مقبوضا عليه بغير حق حتى أدلى بشهادته على النحو الذي ينقض دعوى المتهم ، ذلك أن رد الدفع يحدث في وجدان القاضي ما يحدثه دليل الثبوت ، ولأنه لا يصح الأخذ بقول الشاهد إذا كان وليد إكراه بالغ ما بلغ قدره من الضلالة ، كما كان عليها أن تبين أولا اختصاص الطاعن الحقيقي توصلا لاستظهار الواقعة على حقيقتها وهل كلفه مراجع الضرائب بتحرير محضر مناقشة فقط أو كلفه فوق ذلك بمعاينة المحل وتقدير الضريبة ، فإذا كانت الأولى ، كان ما أثبتته الطاعن في محضر المناقشة استطرادا إلى معاينة المحل ، نافلة لا شأن لها بجوهر المحضر ، ولا يعتبر تغيير

الحقيقة بشأنها تزويرا ، لما هو مقرر من أن التزوير فى الأوراق الرسمية لا يتحقق إلا إذا كان اثبات البيان المزور من اختصاص الموظف على مقتضى وظيفته وفى حدود اختصاصه أيا كان سنده من القانون أو تكليف رؤسائه ، أما ان كانت الثانية صحت مساءلة الطاعن عن جنائية التزوير فى المحرر الرسمى .

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٦٢ ص ١٢٨٨)

٢٧١ - الاختصاص الفعلى للموظف ركن فى جنائية التزوير فى المحرر الرسمى .

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٦٢ ص ١٢٨٨)

٢٧٢ - من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا فى محرر رسمى أن يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومى من أول الأمر ، فقد يكون عرفيا فى أول الأمر ثم ينقلب إلى محرر رسمى بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومى فى حدود وظيفته ، ففي هذه الحالة يعتبر واقعا فى محرر رسمى بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتتسحب رسميته على ما سبق من الاجراءات ، إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه فى أول الأمر .

(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٨ س ٢٤ ق ١٧ ص ٧٢)

٢٧٣ - لما كان لا يشترط فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها بل يكفى لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن فى حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها ويكفى فى هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف فى تحريرها بما يوهم أنه هو الذى باشر إجراءاته فى حدود اختصاصه . وكان من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا فى محرر رسمى أن يكون هذا المحرر قد صدر بداءة من موظف عمومى ، فقد يكون عرفيا فى أول الأمر ثم ينقلب إلى محرر رسمى بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومى فى حدود وظيفته أو نسب إليه التدخل فاتخذ المحرر الشكل الرسمى ، ففي هذه الحالة يعتبر التزوير واقعا فى

محرم رسمي بمجرد أن يكتسب هذه الصفة وتنسحب رسميته إلى ما سبق من الإجراءات إذ العبرة بما يؤول إليه المحرم وليس بما كان عليه في أول الأمر ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣ س ٢٩ ق ٧٨ ص ٤٠٩)

الفرع الثاني

صور مختلفة من الأوراق الرسمية

٢٧٤ - إن الاستمارة (١ س) هي في الأصل ورقة عرفية يتداولها الأفراد ويحررون فيها ما يشاءون وهي تبقى هكذا حتى تقدم للجنة القرية للموافقة على صحة البيانات الواردة فيها . فإذا ما توقع عليها من أعضاء اللجنة أصبحت ورقة رسمية ككل ورقة يحررها موظف عمومي مختص بتحريرها ، فإثبات بيانات فيها غير مطابقة للحقيقة يعتبر تزويرا معاقبا عليه بمقتضى المادة ١٨١ ع .

(جلسة ١٩٣٢/١/٤ طعن رقم ٨٠ سنة ١ ق)

٢٧٥ - أنشئت لجنة القرية بمقتضى تعليمات وزارة المالية الصادرة تنفيذا للمادة ١١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٢٩ الخاص بتسليف المزارعين لحاجات الزراعة . وهذه التعليمات تدل صراحة على أن الأعمال التي يباشرها أعضاء هذه اللجنة - وهم من الموظفين العموميين في جميع الشئون الخاصة بالسلفيات الزراعية وتوقيعهم على الاستمارات هي من أعمال وظائفهم وأنهم مكلفون بها رسميا وفي حدود القانون وأن تقريرهم بصحة البيانات الواردة بالاستمارة (١ س) التي عملت خصيصا للسلفيات ليس مجرد تزكية لا يترتب عليه أي أثر بل هو عمل نهائي يكفي مجرد تحقيقه لوجوب تنفيذ مقتضاه فورا بصرف السداد والبذرة بإن من الصراف ثم لاعتماد المدير صرف باقي السلفية ، فهو إذن بمجرد وقوعه منشئ لوضع قانوني تترتب عليه عهود وواجبات متباعدة .

(جلسة ١٩٣٢/١/٤ طعن رقم ٨٠ سنة ١ ق)

٢٧٦ - الأقرار الذي يكتبه المستخدم في حدود ما له من اختصاص على خلاف

الحقيقة اضرارا بمخدومه بالتزامه بأمر يعد تزويرا . فإذا أثبت المتهم وهو وكيل فرع - لبنك التسليف الزراعى - بتواطئه مع آخر - فى استمارة من استمارات البنك المعدة لأقراض المزارعين نقودا مقابل رهن محصولاتهم عنده أنه استلم منه - على خلاف الحقيقة - مقدارا من القمح وأدخله شونة البنك ليتمكن من قبض سلفة عليها فهذه جريمة تزوير منهما . ولا يجدى هذا المتهم القول بأن ما وقع منه ليس إلا من قبيل الصورية التى لا عقاب عليها فإن ما وقع إنما هو تزوير يجوز فيه كسائر الجرائم الاثبات بالطرق القانونية كافة .

(جلسة ١٩٤١/١/١٠ طعن رقم ١٨٨١ سنة ١٠ ق)

٢٧٧ - الاستمارة التى يحررها أعضاء اللجنة القروية للتسليف الزراعى هى شهادة رسمية لصدورها من لجنة مختصة بتحريرها ولضرورتها فى الحصول على السلفة المرغوبة . فالتزوير فيها معاقب عليه بمقتضى المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم (المادة ٢١٣ من قانون العقوبات الحالى) . وإن فإذا اتصف شخص كذبا أمام هذه اللجنة بأنه الناظر على الأرض الموقوفة الضامنة للسلفة المطلوبة ، وبأنه هو الواضع اليد عليها ، فأثبت أعضاء اللجنة هذه البيانات بسلامة نية فى الاستمارة ، فإنه بذلك يصح عقابه على اعتبار أنه اشترك بالاتفاق أو بالتحريض فى فعل التزوير الذى وقع من اللجنة .

(جلسة ١٩٤١/٦/٢ طعن رقم ١٠١٩ سنة ١١ ق)

٢٧٨ - إن أعضاء اللجنة القروية للتسليف الزراعى - وهم من الموظفين العموميين - مطلوب منهم أن يشهدوا فى الاستمارة المعدة لذلك بأن طالب السلفة يمتلك أو يضع يده على الأقطان المحددة التى يدعى وضع يده عليها فأقرارهم بملكيته أو وضع يده على هذه الأقطان إنما هو شهادة منهم بصفتهم عن واقعة معينة ، فإذا هم غيروا الحقيقة عن عمد فى ذلك الذى هو مطلوب منهم الشهادة عليه فى الاستمارة . فإنهم يعاقبون عن جريمة التزوير فى ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٤٣/١/٤ طعن رقم ١٦٧ سنة ١٣ ق)

٢٧٩ - عقد الزواج الذى يحصل على يد المأذون حتى لو كان فيه تغيير للسن عن

حقيقتها أو كانت فيه السن على حقيقتها ولكنها أقل من المقرر هو عقد رسمي صحيح على الرغم من أن المأذون لم يكن مصرحاً له بتحريره ، إذ الواقع أن الغرض من العقد إنما هو وجود دليل كتابي خاص بالزوجية يحرره موظف حكومي مختص ويكون له أثر ثابت يرجع إليه في أوراق الحكومة حتى لا يدعى الناس الزوجية بعضهم على بعض . وهذا الدليل يستفاد يقيناً حتى من مثل هذا العقد ، وإن تكون مخالفة المأذون للنهي المنصوص عليه بالمادة ٣٦٤ من اللائحة القديمة وبالمادة ٣٦٧ من اللائحة الجديدة سواء أكان متعمداً لها أم كان مخدوعاً فيها هي مخالفة لا تمس جوهر عقد الزواج من جهة موضوعه ولا تمسه من جهة الاحتجاج برسميته على وجود الزوجية . وكل ما قد يخشى منها هو أن يكون مظهرها مضللاً للمحكمة فتقبل الدعوى والزوجان أو أحدهما غير بالغ السن . على أن هذا تخوف وهمي غالباً فإن الالتجاء للوثيقة الرسمية لا يكون إلا عند إنكار الزوجية ، وفي هذه الحالة يجتهد كل خصم في عرقلة مسعى خصمه ، فمن تقم الوثيقة حجة عليه لا يتردد في الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم بلوغه هو أو خصمه السن وقت الدعوى وفي إقامة الدليل على عدم صحة السن الواردة بتلك الوثيقة . وعلى ذلك تكون مسألة إثبات السن على غير حقيقتها في وثيقة الزواج هي مسألة ضئيلة الأثر . فالغش الذي يقع من الزوجين وذويهما لا يمكن أن يكون الشارع أراد العقاب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وإن كان عقاب فالمأذون وحده هو العامل الحكومي المكلف بتحري السن هو الذي يعاقب لاخلاله بوظيفته متى تعمد إثبات السن على غير حقيقتها . أما غيره من ذوي الشأن فلا يعاقبون إلا إذ أثبت أنهم تواطؤوا معه على هذا الإخلال ، وفي هذه الصورة لا يمكن عقاب أحد منهم مهما خدعوا المأذون حتى ولو أتوا له بشهادة طبية مزورة لأن المأذون هو المكلف بالتحري فعليه أن لا يعتمد في تحريه على مثل هذه الشهادة التي لا تفيد أن الذي كشف عليه الطبيب وقدر سنه هو هو بنفسه العاقد الذي يحضر هو أو ذووه لديه لتحرير العقد بل عليه أن يحضر بنفسه الكشف على الشخص الذي يريد الزواج حتى يكون متيقناً أنه هو الذي يحرر له العقد فإذا تقدم له شخص غير العاقد متسمياً باسم هذا العاقد فحضر الكشف الطبي عليه وحرر له العقد كان هناك تزوير صريح بانتحال شخصية الغير في عقد رسمي .

٢٨٠ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين حين باشروا عقد النكاح ، وهو عمل مشروع في ذاته ، قرروا أمام المأذون وهو يثبت له عدم وجود مانع من موافقه ، وكانوا في الواقع يجهلون أن ثمة مانعا ، فإن جهلهم - وهذه هي الحال - لا يعتبر جهلا بقانون العقوبات لا يقبل الاحتجاج به لسلامة نيتهم ، بل هو جهل بواقعة حال هي ركن من أركان جنائية التزوير المرفوعة بها الدعوى عليهم أساسه عدم علمهم بحكم من أحكام قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، فهو خليط مركب من جهل بالواقع ومن عدم علم بحكم ليس من أحكام قانون العقوبات يجب قانونا - في صدد المساءلة الجنائية - اعتباره في جملته جهلا بالواقع ، ومعاملة المتهمين به إلا إذا أقام المتهم الدليل القاطع على أنه تحرى كافيا ، وأنه إذ اعتقد بأنه إنما كان يباشر عملا مشروعاً كان لا اعتقاده هذا أسباب معقولة . فإن هذا هو المعول عليه في القوانين التي أخذ عنها الشارع أسس المسؤولية الجنائية وهو هو المستفاد من مجموع نصوص القانون ، إذ أنه مع تقريره قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون قال ، مثلا في المادة ٦٣ عقوبات : « لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميري إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو أعتقد أنها واجبة عليه ، أو إذا حسنت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد إن إجراءه من اختصاصه . وأنه على كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري ، وأنه كان يعتقد مشروعيته ، وأن اعتقاده كان مبنيا على أسباب معقولة » كما قال في المادة ٦٠ أن أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة (أى القانون)

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٠ طعن رقم ١٠٦٨ سنة ١٣ ق)

٢٨١ - أنه لما كان المستفاد من كتب الحنفية أن أرجح الأقوال في إسلام أهل الكتاب أنه لا يحكم بإسلامهم بالنطق بالشهادتين لا غير بل لابد مع ذلك من النطق بالتبلى من كل دين يخالف دين الإسلام ، وإن هذا التبلى شرط لإجراء أحكام الإسلام عليهم ، لا لثبوت الإيمان فيما بينهم وبين الله ، ولما كان ذلك هو الجارى عليه العمل فى المحاكم الشرعية فى ضبط الأشهاد بالإسلام ، فإنه إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم لم ينطق أمام المأذون إلا بالشهادتين لا غير ، فاعتبره الحكم

غير مسلم ، وبالتالي اعتبره كاذبا فيما قرره للمأذون من عدم وجود مانع شرعى من زواجه بالمسلمة التى كان زواجها موضوع العقد ، وفيما قرره أيضا من أن اسمه هو الاسم الذى تسمى به حالة كونه مسيحيا ، مما يكون جريمة الاشتراك بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو المأذون فى ارتكاب تزوير فى وثيقة عقد زواج وبناء على ذلك عاقبه بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢٣ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ، فهذا الحكم لا يكون قد أخطأ .

(جلسة ١٩٤٤/٢/٢٨ طعن رقم ١٤٤٩ لسنة ١٣ ق)

٢٨٢ - إنه لما كان المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية قد نص فى المادة ٣ للاعتبارات التى قدرها المشرع على أن «الطلاق المقترن بعدد لفظا أو إشارة لا يقع إلا واحدة» وفى المادة ٥ على أن «كل طلاق يقع رجعيا إلا المكمل للثلاث .. الخ» كان لا محل للاستشهاد بما يفاير ذلك من اراء الفقهاء لنفى جريمة من أثبت فى وثيقة الطلاق ، على خلاف الحقيقة ، أن الطلاق وقع مكمل للثلاث لا ثلاثا بعبارة واحدة .

(جلسة ١٩٤٦/٢/١٦ طعن رقم ٢٢٢ لسنة ١٧ ق)

٢٨٣ - إن عقد الزواج هو وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعى وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها ومناط هذه الورقة هو إثبات خلو الزوجين من الموانع الشرعية عند تحرير العقد ، فكل عبث يرمى إلى اثبات غير الحقيقة فى هذا الصدد يعتبر تزويرا فى الصميم وإن كان الحكم إذ دان المتهم بإرتكابه تزويرا فى محرر رسمى على أساس أنه حضر أمام المأذون مع متهمة أخرى ، وهى الزوجة ، على أنه وكيلها وتسمت بأسم غير أسمها الحقيقى ووافق على قولها بأنها بكر ليست متزوجة ، والواقع أنها كانت متزوجة فعلا فحرر المأذون بناء على هذا عقد الزواج فإن الحكم يكون صحيحا ويكون ما يثيره الطاعن من أن هذه الواقعة لا يعاقب عليها القانون الذى لم تتضمن نصوصه إلا العقاب على واقعة التقرير كذبا بأن سن أحد الزوجين هى السن المقررة لصحة الزواج طبقا للقانون فى غير محله ، إذ أن ما تضمنه نص المادة ٢٢٧ من قانون

العقوبات من توقيع عقوبة الحبس أو الغرامة على تغيير الحقيقة في البيانات الخاصة بسن أحد الزوجين في عقد الزواج لم يقصد به إلى إباحة تغييرها في البيانات الجوهرية الأخرى وإنما قصد به إلى مجرد تخفيف العقوبة على أمر كان بحسب الأصل واقعاً تحت طائلة المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم (٢١٣ من القانون الحالي) .

(جلسة ١٩٥١/١/٨ طعن رقم ١٦٧٧ سنة ٢٠ ق)

٢٨٤ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه مع علمه بالقاعدة الشرعية المجمع عليها من الفقهاء والتي تقضى بأن اسلام الزوجة الذمية لا يترتب عليه بذاته فسخ عرى الزوجية بينها وبين زوجها الذمي بل يجب أن يصدر حكم القاضي بتطليقها عليه إذا لم يسلم وحتى صدور هذا الحكم لا تعتبر الزوجة مطلقة يحل لها أن تتكح زوجها غيره - مع علمه بذلك كذب على المأنون في أن من يريد الزواج منها بكر لم يسبق لها أن تزوجت وأنها مصرية الجنسية فوثق المأنون الزواج بناء على ذلك وحرر وثيقته وأثبت فيها أن الزوجة خالية من الموانع الشرعية وأنها مصرية الجنسية وضبط عقد الزواج على هذا الأساس . فإن ما أثبتته المأنون في العقد المختص هو بتحريره من خلوة الزوجة من الموانع الشرعية هو إثبات لواقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة يعفى هو من العقاب عليها لحسن نيته ولكن لا يستفيد المتهم من هذا الاعفاء بصفته شريكاً له فيعاقب على اشتراكه في هذا التزوير .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٠ طعن رقم ١٦٧٨ سنة ٢٠ ق)

٢٨٥ - إن دفع المتهم بأن عقد الزواج الذي أجراه المأنون لم يكن في الواقع ورقة رسمية صادرة من موظف مختص بتحريرها استناداً إلى المادة ٢٧ من لائحة المأنوين التي تحظر على المأنون أن يوثق عقد زواج إذا كان أحد طرفيه أجنبياً - ذلك دفع غير سديد إذا كان المأنون قد حرر عقد الزواج لأن الزوجين وشاهديهما قرروا أمامه أن الزوجة مصرية الجنسية وهو في هذه الحالة يكون مختصاً بتحريره . على أن هذا العقد لم يقع باطلاً بطلاناً جوهرياً إذ اتفق المتعاقدان على الزواج وإنما طرأ عليه البطلان بما اتضح من أن الزوجة أجنبية وأنه لم تتبع الإجراءات الخاصة بالشكل التي أوجب القانون اتباعها وهو أن يقوم

القاضي الشرعي بتحرير عقد الزواج ، وفي هذه الحالة يكون التزوير معاقبا عليه
لاحتتمال الضرر .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٠ طعن رقم ١٦٧٨ سنة ٢٠ ق)

٢٨٦ - إذا كان المتهم المسيحي قد تسمى أمام المأذون بأسم من أسماء
المسلمين وأدعى أنه خال من الموانع الشرعية وقد أدانته المحكمة بالاشتراك مع
المأذون حسن النية في تزوير وثيقة الزواج وأسس ذلك على أن المتهم أدعى أنه
مسلم وأظهر استعدادا لاتخاذ إجراءات شهر إسلامه وقدم بالفعل طلبا للمحكمة
الشرعية لهذا الغرض ولكنه حين دعى لاتمام تلك الاجراءات رفض وتمسك بأنه
على دينه المسيحي . دون أن يورد أنه نطق فعلا بالشهادتين فإنه يكون سليما ،
ولا يصح النعي عليه بعدم جواز البحث في حقيقة دخيلة نفس من يسلم بحسب
الظاهر وينطق بالشهادتين .

(جلسة ١٩٥٢/١/٢٨ طعن رقم ١١٧٤ سنة ٢١ ق)

٢٨٧ - إذا كان الثابت في الحكم أن المتهم - وهو كاتب بقسم المجارى بإحدى
البلديات - حرر أمرا بتوصيل المجارى إلى منزل ونكر به نمرة حافظة توريد
مفتعلة كيما يطمئن رئيسه الباشمهندس إلى أن رسم التوصيل قد ورد للخزانة
فعلا فيصدر أمر التوصيل ، كان هذا الفعل تزويرا في محرر رسمي من واجبه
تحريره وعليه بحكم وظيفته أن يثبت فيه كل البيانات الصحيحة التي يهم رئيسه
الاطلاع عليها قبل اصدار أمره بتنفيذ العمل المطلوب ، ولا عبرة بأن هذا المحرر
ليس معدا لاثبات توريد الرسم المستحق وأن إثباته إنما يكون بقسيمة التوريد
مادام أن نكر نمرة حافظة التوريد بالمحرر إنما كان الغرض منه أن يعلم
الباشمهندس واقعة جوهرية هي شرط أساسي لاصدار أمره بالتوصيل ، وهذه
الواقعة من اختصاص الموظف إثباتها بعد التأكد من صحتها بناء على التحريات
المطلوب منه عملها قبل هذا الاثبات ومن واجب وظيفته أنه إن ذكرها في المحرر
فلا يذكرها إلا على وجهها الصحيح .

(جلسة ١٩٣٢/١/٦ طعن رقم ١٦٨٧ سنة ٢٠ ق)

٢٨٨ - إذا تقدم شخص إلى كاتب محكمة أهلية وتسمى له باسم شخص آخر وقدم

إليه ورقة عرفية تتضمن تنازلا معزوا إلى هذا الشخص الآخر عن حجز موقع على أشياء بناء على طلبه ، ووقع أمام الكاتب على هذه الورقة بالاسم المنتحل ، وطلب إليه التصديق على هذا التوقيع ، فصدقه الكاتب وحرر محضر التصديق فإن هذه الواقعة لا تنتج إلا جريمة واحدة هي جنائية الاشتراك في تزوير ورقة أميرية (محضر التصديق) ، أما توقيع المتهم على الورقة العرفية أمام كاتب التصديق فلا يكون جريمة تزوير في ورقة عرفية ، لأنه إنما يعتبر جزءا متما لجريمة تسمية أمام الكاتب بأسم المجنى عليه وانتحال شخصيته ، بل هو الغرض الأساسي من انتحال تلك الشخصية ، فلا يجوز مع هذا تجنب هذه الواقعة واستخلاص صحة التزوير العرفي منها .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٧ طعن رقم ١٤٣٦ سنة ٢ ق)

٢٨٩ - إذا تقدم شخص إلى كاتب التصديقات ووقع بختم كان معه على عقد بيع باعتبار أنه البائع وأن الختم ختمه ، وتم التصديق على العقد رسميا على أساس أن البائع نفسه هو الذي حضر وبصم بختمه ، فهذه الواقعة تعد تزويرا في أوراق رسمية تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمة بما في ذلك القصد الجنائي كما هو معرف به في القانون .

(جلسة ١٩٤٨/١٠/١١ طعن رقم ١٥٦٣ سنة ١٨ ق)

٢٩٠ - إذا أضاف شخص في طلب عريضة دعوى استئنافية أسم شخص آخر بصفته مستأنفا ثانيا في القضية فهذه الاضافة تعتبر تغييرا للحقيقة في محرر رسمي مستوجبا للعقاب بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع «قديم» ولو كان موضوع القضية المستأنفة غير قابل للتجزئة وفيه تضامن جبري بين المستأنف الحقيقي والشخص الذي أضيف أسمه في عريضة الاستئناف .

(جلسة ١٩٣٣/٦/١٩ طعن رقم ١٨٠٦ سنة ٣ ق)

٢٩١ - تغيير الحقيقة بالزيادة في عدد الأشياء المطلوب استردادها في عريضة دعوى استرداد بعد تقدير الرسم عليها وبعد التأشير بذلك على هامش العريضة من الموظف المختص ودفع هذا الرسم فعلا هو تزوير في ورقة رسمية لا عرفية . ذلك بأن عريضة الدعوى إذا كانت ملكا لصاحبها إلى حين إعلانها وله

أن يمحو ويثبت فيها في هذه الفترة ما يشاء فإن إيراد هذه الحقيقة إنما يكون في معرض الكلام على العلاقة بين المعلن والمعلن إليه لأن الورقة قبل الإعلان لم تتعلق بها حق ما للمعلن إليه فهي من هذه الوجهة ملك لصاحبها يغير فيها ما يشاء ولا وجه للمعلن إليه في الاعتراض لأنه لا شأن له إلا فيما يحصل من التغيير في ورقة تكون صورتها سلمت له من قبل وأصبحت رسمية بعد إعلانها أما إذا كان قد تعلق بذلك الورقة ولو قبل إعلانها حق لغير المعلن إليه كالحق الذي يثبت للحكومة فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الأشياء المطلوب استردادها فلا شك في أن كل عبث بالعريضة بزيادة الأشياء الواردة بها عن أصلها وجعل التقدير الذي سبق التأشير به كأنه منسحب على هذه الريادة . مثل هذا العبث بالبيان الوارد في صلب العريضة يكون بذاته عبثاً بالتأشير الرسمي المؤشر به من الموظف المختص على هامش العريضة ويكون بغير شك تزويراً في محرر رسمي .

(جلسة ١٩٣٤/٦/٤ طعن رقم ٢٠٦٨ سنة ٤ ق)

٢٩٢ - التوقيع بإمضاء مزور على عريضة دعوى قبل إعلانها هو من قبيل التزوير في الأوراق العرفية . لكن هذا التزوير العرفي ينقلب تزويراً رسمياً بعد قيام المحضر بإعلان العريضة لأن العبرة هي بما تؤول إليه هذه العريضة وقد اكتسبت صفة المحررات الرسمية بفعل مرتكب التزوير وسعيه لدى قلم المحضرين لإعلانها وحصول ذلك لإعلان فعلاً بناء على طلبه . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم هو الذي قدم العريضة المزورة لإعلانها وهو الذي أستردها بعد إعلانها فهو إذن الذي سعى لإعطائها الصفة الرسمية وهو الذي أراد أن يتم الإعلان بناء على طلب ذلك الشخص الوهمي الذي زور إمضاءه وأن يجرى على لسانه كذبا ما ورد في العريضة ويكون ما أتاه تزويراً في ورقة رسمية معاقباً عليه بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع «قديم» .

(جلسة ١٩٣٤/١٢/٣١ طعن رقم ٣١ سنة ٥ ق)

٢٩٣ - إذا كان التزوير في عريضة دعوى بوضع إمضاء مزور عليها قبل إعلانها يعد تزويراً في ورقة عرفية فلا نزاع في أن هذا التزوير العرفي ينقلب

إلى تزوير رسمي بعد إعلان العريضة بواسطة المحضر بناء على طلب مرتكب التزوير . واختار المتهم السعى من جانبه لاكتساب العريضة الصفة الرسمية التي اكتسبتها أمر موضوعي لا يلتفت إليه بعد أن أثبتته الحكم . وليس يفيد المتهم عدم استرداد العريضة من قلم المحضرين وعدم تقديم القضية للجلسة إذ التزوير يتم بالتوقيع ويكتسب الصفة الرسمية بالإعلان وكل ما يجوز أن يتلو ذلك من الإجراءات فهو زائد على التهمة .

(جلسة ١٩٣٥/١٢/٢ طعن رقم ١٧ سنة ٦ ق)

٢٩٤ - إثبات واقعة أن إعلان العريضة بما احتوتها تم بناء على طلب شخص معين مع أنه لا وجود لهذا الشخص بعد تزويرا معنويا في ورقة رسمية بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة .

(جلسة ١٩٣٦/١/٦ طعن رقم ٣٨٢ سنة ٦ ق)

٢٩٥ - التوقيع على عريضة دعوى باسم مزور بعد تزويرا ماديا بوضع امضاء مزور ولو كان هذا الامضاء لشخص مجهول . وهذا التزوير بعد تزويرا في ورقة رسمية بمجرد إعلان العريضة .

(جلسة ١٩٣٦/١/٦ طعن رقم ٣٨٢ سنة ٦ ق)

٢٩٦ - إن التوقيع على المحرر بامضاء مزور بعد تزويرا معاقبا عليه ، ولو كان الامضاء لشخص لا وجود له في الواقع . فمن اصطنع عريضة دعوى حجز للمدين لدى الغير ناسبا صدورها إلى شخص موهوم وقدمها ، بعد التوقيع عليها باسم ذلك الشخص ، إلى قلم المحضرين لإعلائها فأعلنها ، فإنه يكون قد اقترف جريمة التزوير المعاقب عليها بالمادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات « قديم » .

(جلسة ١٩٣٦/١١/٢٨ طعن رقم ٢٢١٠ سنة ٦ ق)

٢٩٧ - إن اتخاذ شخصية كاذبة في محرر رسمي بعد تزويرا بانتحال شخصية الغير وهو (supposition des personnes) صورة خاصة من التزوير المعنوي الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، على أنه يشترط للعقاب على التزوير في هذه الحالة أن يكون المحرر صالحا للاحتجاج به في إثبات

شخصية من نسب إليه . وإذن فهذا التزوير إذا وقع فى عريضة دعوى ثم حصل إعلانها فإنه يكون مستحق العقاب ، لأن هذه العريضة بعد إعلانها تكون محررا رسميا أعد لاثبات ما جاء به على العموم ولاثبات شخصية طالب الاعلان على الخصوص .

(جلسة ١٩٣٧/٣/٨ طعن رقم ٧٤٠ سنة ٧ ق)

٢٩٨ - التوقيع بإمضاء مزور على عريضة دعوى يعتبر تزويرا فى أوراق أميرية إذا اكتسبت العريضة صفة المحررات الرسمية بإعلاناتها . وتصح معاقبة المتهم على هذا الأساس متى ثبت أنه عمل على إعلانها وهو عالم بحقيقة أمرها .

(جلسة ١٩٣٨/٤/١٨ طعن رقم ٩٥١ سنة ٨ ق)

٢٩٩ - ورقة إعلان الدعوى من الأوراق الرسمية ، وقد أعدت لاثبات ما جاء بها وعلى الخصوص شخصية طالب الاعلان . فتغيير الحقيقة فيها ، فضلا عن أنه يزعزع الثقة الواجبة للأوراق الرسمية بوجه عام فيه إهدار لقوتها ولكل ما يترتب عليها من الاجراءات فهذا التغيير يجب العقاب عليه ولو لم يترتب عليه وقوع ضرر بالفعل على شخص معين أو احتمال وقوعه .

(جلسة ١٩٣٨/٦/٢٠ طعن رقم ١٥١٣ سنة ٨ ق)

٣٠٠ - إن تغيير الحقيقة فى عريضة الدعوى المدنية بطريق زيادة قيمة وعدد الأشياء موضوع الدعوى بعد تقدير الرسم عليها والتأشير بذلك على هامشها من الموظف العمومي ، ودفع الرسم المقرر فعلا هو تزوير فى أوراق رسمية سواء أحصل إعلان العريضة بعد ذلك أم لم يحصل . لأن عريضة الدعوى وإن كانت ملكا لصاحبها قبل إعلانها يمحو ويثبت فيها ما يشاء إلا أن حريته فى ذلك مقصورة على علاقته مع الشخص المطلوب إعلانه ذلك الشخص الذى لا يتعلق حقه بهذه الورقة إلا بعد إعلانه بها . أما إذا كان قد تعلق بالعريضة قبل الاعلان حق لغير هذا الشخص كحق الحكومة الذى يثبت لها فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الدعوى فإن كل عبث بالعريضة من مقتضاه زيادة قيمة هذه الدعوى يعد

تزويرا في ورقة رسمية متى توافرت العناصر الأخرى المكونة للجريمة . ذلك لأن من شأن هذا التغيير أن يجعل التأشير الرسمية التي حررها الموظف العمومي على العريضة في صدد قيمة الدعوى والرسم الذي قدره واقتضاه عليها منسحبة على أشياء وقيمة أخرى ما كانت لتنسحب عليها لولا هذا التغيير الذي يقتضى رسوما أكثر مما أثبت فيها . وهذا عبث بذات التأشير الرسمي الوارد على العريضة .

(جلسة ١٩٣٩/٣/١٣ طعن رقم ٦٤٩ سنة ٩ ق)

٣٠١ - إنه فضلا عن الضرر الاحتمالي الذي قد يلحق بالمجنى عليه من التزوير في عريضة الدعوى المعلنة إليه فإن تغيير الحقيقة في هذه العريضة باعتبارها من الأوراق الرسمية من شأنه أن يزعزع الثقة الواجبة لهذه الأوراق مما يتوافر به ركن الضرر على كل حال .

(جلسة ١٩٤٢/٥/٤ طعن رقم ١٢٠٦ سنة ١٢ ق)

٣٠٢ - التسمي باسم شخص وهمي ، وطلب إعلان عريضة دعوى بهذا الاسم ، ثم حصول الاعلان فعلا بناء على ذلك ، هو تزوير في ورقة رسمية بطريقة إثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بالتسمي باسم الغير .

(جلسة ١٩٤٢/٥/٤ طعن رقم ١٢٠٦ سنة ١٢ ق)

٣٠٣ - إذا كان الثابت بالحكم أن العبارتين موضوع التزوير قد أضيفتا على هامش الصورة الرسمية المستخرجة من عريضة الدعوى الموقع عليها بإمضاء الكاتب المختص وختم المحكمة ، بحيث يفهم المطلع على الصورة أن هاتين العبارتين موجودتان في هامش العريضة الأصلية ، فإن هذه الإضافة تعد تغييرا للحقيقة في محرر رسمي بزيادة كلمات عليه ، مما تتحقق به جريمة التزوير . ولا يشترط لذلك أن تكون الزيادة موقعا عليها بالاعتماد بل يكفي أن تكون موهمة بذلك .

(جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥ طعن رقم ١٦٣٦ سنة ١٣ ق)

٣٠٤ - ان التسمي باسم شخص وهمي ، وطلب اعلان عريضة دعوى بهذا

الاسم ، ثم حصول الاعلان فعلا بناء على ذلك ، يعتبر تزويرا في ورقة رسمية بطريق إثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بالتسمى بأسم الغير . ومثل ذلك تغيير الحقيقة في محرر رسمي هو محضر الجلسة بحضور أحد المتخاصمين أمام المحكمة وانتحاله أسما غير اسمه ، ولو كان وهميا . وتغيير الحقيقة في العريضة وفي المحضر ، باعتبارهما من الأوراق الرسمية ، من شأنه العبث بما لهذه الأوراق من القيمة والانتفاص من ثقة الناس بها مما يتوافر معه ركن الضرر على كل حال .

(جلسة ١٩٤٤/٥/٢٩ طعن رقم ١٠٧٤ سنة ١٤ ق)

٣٠٥ - إن صحيفة الدعوى وإن كانت تظل ورقة عرفية طالما هي في يد صاحبها تتقلب إلى محرر رسمي بمجرد قيام المحضر بإعلانها ، ويصبح ما فيها من تغيير للحقيقة تزويرا في ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٥٢/٤/١٤ طعن رقم ١٩٢ سنة ٢٢ ق)

٣٠٦ - إن مناط رسمية الورقة هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بتحريرها بحكم وظيفته وعلى موجب ما تقضى به القوانين واللوائح . فالشهادة الإدارية التي يحررها العد لا تثبات وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ لتقديمها إلى أقلام التسجيل هي ورقة رسمية . ومن يصطنع مثل هذه الشهادة وينسبها زورا إلى العدة ويصدق عليها من المركز ثم يقدمها لقلم التسجيل يعتبر مزورا ينطبق عقابه على المادة ١٧٩ ع .

(جلسة ١٩٣٥/٢/٤ طعن رقم ٣٨٤ سنة ٥ ق)

٣٠٧ - الشهادة الإدارية المخبرة من العدة لتقديمها إلى مكتب المساحة من الأشخاص الذين تكون ملكيتهم للعقار غير ثابتة رسميا هي من المحررات الرسمية لأن الذي يقوم بتحريرها هو العدة وهو موظف عمومي مختص بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها الصبغة الرسمية . فمن يرتكب تزويرا في هذه الشهادة يحق عقابه بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٣٧/١/٤ طعن رقم ٢٤٥٦ سنة ٦ ق)

٣٠٨ - لوزارة الداخلية باعتبارها الجهة الرئيسية للعمد والمشايخ . أن تتدبهم للقيام بما ترى تكليفهم به ، وهذا التكليف من قبلها يجعلهم مختصين بأداء العمل الذي كلفوا به ويسبغ على هذا العمل الصفة الرسمية . فالشهادة الإدارية التي يحررها العمدة أو شيخ البلد بتاريخ الوفاة وبيان أسماء ورثة المتوفى هي شهادة صادرة من موظف مختص بتحريرها ، فهي ورقة رسمية ، والعبث فيها بتغيير تاريخ الوفاة ، وهو مما أعدت لاثباته ، يعد تزويرا في ورقة أميرية .

(جلسة ١٩٣٧/١٠/٢٥ طعن رقم ١٨٩٠ سنة ٧ ق)

٣٠٩ - الشهادة الإدارية التي يحررها العمدة أو شيخ البلد لاثبات وفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ لتقديمها إلى قلم التسجيل هي ورقة رسمية . فالتزوير الذي يقع فيها هو تزوير في ورقة أميرية .

(جلسة ١٩٣٨/١/٢٤ طعن رقم ٢٨٧ سنة ٨ ق)

٣١٠ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أثبت على خلاف الحقيقة تاريخا لوفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ في شهادة إدارية ، وقدمها للعمدة والمشايخ لتوقيعها فوقعوها لاعتقادهم صحة ما جاء فيها ، ثم قدم هذه الشهادة إلى المحكمة المختلطة مع عقد بيع صادر له من المتوفى المذكور لتسجيله فسجل - فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع الأركان التي يتطلبها القانون في جريمة تزوير المحررات الرسمية إذ هي تدل على أن المتهم قد تعدد تغيير الحقيقة بإيراد واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة في ورقة رسمية من شأن كل تغيير فيها تحقق الضرر وأنه قصد من ذلك كله استعمال هذه الورقة واستعملها فعلا .

(جلسة ١٩٣٨/١١/٢١ طعن رقم ٢٣٤٩ سنة ٨ ق)

٣١١ - إنه وإن كانت الورقة التي حصل فيها تغيير الحقيقة لا تصير شهادة ولا ورقة رسمية إلا بتوقيع العمدة والشيخ عليها بعد كتابتها إلا أنه مادام تحريرها بما تضمنته من تغيير للحقيقة لم يكن إلا تمهيدا لتوقيع العمدة والشيخ عليها فإن توقيعهما عليها يجعل منها ورقة رسمية وأثره هذا ينسحب إلى وقت تحريرها المنسوب إليهما فيه واقعة الشهادة . ومتى كان من ساهموا في تحريرها يصح وصفهم قانونا بالفاعلين أو الشركاء في التزوير فإنهم يكونون مستحقين للعقاب

ولو كان الموظفون الذين وقعوا عليها لا يستحقون العقاب لاتعدام القصد الجنائي لديهم ، فإن براءة أحد الفاعلين أو الشركاء لا يلزم عنه - على مقتضى الأحكام المقررة بقانون العقوبات لمسئولية الفاعلين والشركاء في الجريمة - براءة باقى من ساهموا معه عن قصد فيها .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ١٢٠٩ سنة ١١ ق)

٣١٢ - الشهادة الادارية التى يحررها العمد والمشايخ بناء على طلب أصحاب الشأن لاثبات وفاة مورث البائع قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ بقصد تقديمها لمصلحة المساحة توطئه لتسجيل عقود البيع إنما هى ورقة رسمية أعدتها الحكومة لاثبات الحقيقة فيها ، وكلف العمد والمشايخ تحريرها وتسليمها لأولى الشأن بناء على طلبهم لتكون حجة بما جاء فيها لدى مصلحة المساحة . وذلك بمقتضى منشور وزارة الداخلية الرقم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٧ رقم ٢٠ . فإذا جعل أحد العمد والمشايخ فى هذه الورقة الرسمية واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها . فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٨١ من قانون العقوبات القديم المطابقة للمادة ٢١٣ من قانون العقوبات الحالى .

(جلسة ١٩٤٤/٦/١٢ طعن رقم ٨٣٠ سنة ١٤ ق)

٢١٣ - إن مناط العقاب على تغيير الحقيقة فى الورقة الرسمية هو أن يكون محررها موظفا عموميا مكلفا بحكم وظيفته بتحريرها على موجب ما تقضى به القوانين واللوائح وأن يكون التغيير حاصلًا فيما أعدت الورقة لاثباته أو فى بيان جوهرى آخر متعلق بها . فالشهادة التى يحررها عمدة لاثبات وفاة مورث قبل سنة ١٩٢٤ يكون تغيير الحقيقة فيها تزويرا معاقبا عليه .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٢ طعن رقم ١٠١ سنة ١٥ ق)

٣١٤ - إن الاستفادة من القرارات والمنشورات الخاصة بالتسجيل أنه فى حال أيلولة الملكية للبائع بطريق الميراث قبل أول يناير سنة ١٩٢٤ يكتفى بتقديم شهادة إدارية بوفاة المورث قبل سنة ١٩٢٤ وليس يشترط أن يكون قد نص فى العقد على أن البائع توفى قبل هذا التاريخ .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٢ طعن رقم ١٠١ سنة ١٥ ق)

٣١٥ - إن مجرد اصطناع شهادة إدارية والتوقيع عليها بإمضاءين مزورين للعمدة وشيخ البلد المختصين بحكم وظيفتهما بتحرير الشهادات الإدارية لتقديمها إلى أقلام التسجيل - ذلك يعد تزويراً في أوراق أميرية . ولا يغير من ذلك أن تكون الواقعة التي أثبتت في الشهادة صحيحة إذ لا تزال ثمة واقعة غير صحيحة هي نسبة الشهادة كذبا إلى الموظف المختص بتحريرها وإعطائها بذلك الصفة الرسمية .

(جلسة ١٩٤٥/٢/٥ طعن رقم ٣٤٨ سنة ١٥ ق)

٣١٦ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن تغيير الحقيقة في الشهادة الإدارية التي يحررها العمدة بوفاة شخص قبل سنة ١٩٢٤ يعتبر تزويراً في ورقة رسمية مادامت قد حررت لتسجيل عقد من عقود التصرف ولم تحرر في صدد تحقيق وفاة أو وراثته أو ضبط عقد زواج مما ورد ذكره في المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون العقوبات اللتين تنصان على عقوبة الجثة بالنسبة إلى ما يقع من تغيير الحقيقة في أوراق رسمية معينة بناء على اعتبارات خاصة . وهذا النص استثنائي لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه .

(جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٢ طعن رقم ١٣٨٤ سنة ١٥ ق)

٣١٧ - الشهادة الإدارية بإثبات وفاة شخص المنسوب إلى العمدة أو شيخ البلد التوقيع عليها هي ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٩ طعن رقم ٥٦٣ سنة ٢٠ ق)

٣١٨ - إن الشهادة الإدارية المتضمنة إثبات وفاة من يتوفى من أصحاب التكاليف قبل سنة ١٩٢٤ تحرر بمعرفة العمدة وهو موظف عمومي يختص بتحريرها وإعطائها الصفة الرسمية بقصد الاستعانة بها على تسجيل بعض العقود العرفية دون حاجة إلى إجراءات التوثيق ، وتغيير الحقيقة في هذه الشهادة باصطناعها برمتها وتضمينها بيانات غير صحيحة عن تاريخ وفاة صاحب التكليف وإسناد تحريرها على خلاف الواقع إلى العمدة والتوقيع عليها

بإمضاء مزورة منسوبة له تتوافر فيه جميع الأركان القانونية لجريمة التزوير في المحررات الرسمية .

(جلسة ١٩٥٣/١٠/٢٦ طعن رقم ٨٦٨ سنة ٢٣ ق)

٣١٩ - الشهادة التي يحررها حلاق الصحة ليثبت فيها أنه كشف على الميت وأن هذا الميت توفي بمرض العادة في تاريخ كذا هي ورقة معاينة مما يختص هو بتحريرها بمقتضى المادة السادسة عشر من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد الوفيات . فكل تزوير يقع فيها منه يعد تزويرا في ورقة رسمية معاقبا عليه بمقتضى أحكام قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٣٥/٥/١٣ طعن رقم ١١٣٠ سنة ٥ ق)

٣٢٠ - التغيير في بعض أرقام الرسوم الموجودة بهامش صورة شمسية لعقد بيع مسجل يعتبر تزويرا في ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٣٥/٦/١٠ طعن رقم ١٣٦٧ سنة ٥ ق)

٣٢١ - الحافظة التي تقدم لمصلحة السكة الحديد لنقل البضائع بمقتضاها هي استمارة حاوية لبيانات عدة خاصة بنوع البضاعة المطلوب نقلها ومقاديرها يحررها صاحب الشأن ويضع عليها توقيع ثم يقدمها للمصلحة لاعتمادها . وهذه الحافظة وإن كانت ورقة عرفية وهي في يد الأفراد فإنها بعد تسليمها للموظف العمومي المختص للتحقق من صحة البيانات المدونة بها واستيفاء الاجراءات المتعلقة بها من جانبه هو وغيره من الموظفين المختصين لاستخراج بوليصة النقل على مقتضاها تكون ورقة رسمية . وتنسحب رسميتها على جميع مادونه فيها صاحب الشأن قبل تقديمها ويكون التزوير فيها تزويرا في ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٣٧/٣/١ طعن رقم ٢٥٤ سنة ٧ ق)

٣٢٢ - إن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية بطريق انتحال شخصية الغير تتحقق متى تقدم شخص أمام المحكمة بصفة شاهد وتسمى بأسم شخص آخر وأدلى بشهادته في محضر الجلسة بالأسم المنتحل . ولا يغير من ذلك عدم وجود

ما يمنع قانوننا من أن يؤدي هذا الشخص شهادته بأسمه الحقيقي . لأن القاضي الذي يسمع الشهادة يجب أن يكون ملما بعلاقة الشاهد بالخصوم . وقد قضت لائحة المحاكم الشرعية بأن يسأل كل شاهد عن اسمه ولقبه وصنعتة ووظيفته ومحلّه ونسبة وجهه اتصاله بالخصوم بالقرابة أو الاستخدام أو غيرهما ، وأن تكتب الشهادة وما يتعلق بها بالتفصيل في محضر الجلسة . وما ذلك إلا لكي يقف القاضي على علاقة الشاهد بالمشهود له أو عليه حتى يتسنى له أن يزن الشهادة ويقدرها قدرها . فإذا تسمى الأخ بأسم الغير ليخفى عن القاضي في دعوى شرعية علاقته باختة المشهود لها تحقق التزوير لما في ذلك من إدخال الغش على القاضي عند تقديره للقوة التدللية للشهادة .

(جلسة ١٩٣٨/٦/٢٠ طعن رقم ١٨٣١ سنة ٨ ق)

٣٢٣ - الانموذج رقم ٤٤ وزارة الداخلية الخاص ببيان أسماء الأشخاص الواجب تشغيلهم تنفيذا لغرامات محكوم بها عليهم هو من الأوراق الرسمية التي من شأن كل تغيير فيها الضرر بالمصلحة العامة . ومندوب التشغيل الذي يعهد إليه بتشغيل هؤلاء الأشخاص هو بحكم وظيفته مختص بإثبات حضورهم أو انقطاعهم في هذا النموذج . فإذا تقدم إليه شخص متسميا بأسم أخيه المحكوم عليه بالغرامة للتنفيذ عليه بدله بالتشغيل عنها وتم له مقصده فإنه يكون قد ارتكب جناية تزوير في ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٣٩/٢/١٣ طعن رقم ٥٨ سنة ٩ ق)

٣٢٤ - إن دفتر المواليد معد لبيان أسم المبلغ ويوم الولادة وساعتها ومحلها ونوع الطفل ذكرًا كان أم أنثى والأسم واللقب الذين وضعوا له وأسم الوالد وأسم الوالدة ولقب كل منهما وصنعتة وجنسيته وديانته ومحل إقامته . فإذا حصل تغيير الحقيقة في أحد هذه البيانات حق العقاب على المتهم متى توافرت باقي عناصر جريمة التزوير . ومن ثم فإذا عمد شخص إلى تغيير الحقيقة في دفتره المواليد في بيان لا يتصل بنسب المولود فإنه - بصرف النظر عن حقيقة نسب الطفل - يعاقب على جريمة التزوير مادام البيان الذي غيرت الحقيقة فيه مما أعد الدفتر لإثباته .

(جلسة ١٩٤٠/١/٢٩ طعن رقم ٢٢ سنة ١٠ ق)

٣٢٥ - إن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات وإن كان قد نص إجمالاً في المادة الأولى منه على وجوب التبليغ عن المواليد وقيدتها في الدفاتر المخصصة لذلك إلا أنه قد أوجب صراحة في مواده الأخرى أن يكون هذا التبليغ متضمناً أسم ولقب وصناعة وجنسية وديانة ومحل إقامة الوالد والوالدة أو الوالدة فقط إذا كان الوالد غير معروف .. الخ . كما أنه عين من وكل إليه القيام بالتبليغ وفرض عليه أن يوقع بإمضائه أو بختمه أو بإبهام يده اليمنى على القيد وعلى كل ما يحصل في أثناء القيد من إضافة أو شطب أو تصحيح . ثم أجاز له أن يحصل مجاناً على صورة من القيد مصدق عليها ممن في عهده الدفتر بمطابقتها للأصل ، كما رخص لكل شخص أن يأخذ صورة رسمية من القيد . وفي هذا كله ما يدل على أن دفاتر المواليد ليست معدة لقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود ووالديه المنتسب في الحقيقة إليهما إذ أن إثبات الولادة وحدها بغير تعيين المولود ووالديه لا يمكن بداهة أن يكون وافياً بالغرض المقصود من القيد وهو استخراج صور منه لاستخدامها في مواد الإثبات المختلفة . وبناء على ذلك إذا تعدد المبلغ تغيير الحقيقة في شيء مما هو مطلوب منه وأجرى القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به فإنه يعد مرتكباً لجناية التزوير في أوراق أميرية . ولا يمكن أن يغير من ذلك ما جاء بلائحة المحاكم الشرعية من أحكام خاصة بمواد ثبوت النسب التي ترفع إلى هذه المحاكم فإن الحكم بثبوت النسب من هذه الجهة على مقتضى قواعد وأصول معينة لا ينفي إمكان الاستشهاد بالنسب من واقع القيد على قدر ما لهذا القيد في الدفاتر الرسمية من احترام وثقة . على أن هذا القيد إن لم يكن بذاته دليلاً على الحقيقة فهو قرينة ولو في الظاهر على صحة النسب الوارد فيه . ثم إن كانت قوته لدى المحاكم الشرعية في الإثبات في مواد النسب محدودة أو حتى معدومة فإن مجرد إمكان الاستشهاد به لدى غيرها من الجهات في سائر المواد المختلفة يستوجب العمل على ما يكفل سلامته من العبث به بمعاقبة من يقوم على إفساده بتغيير الحقيقة فيه .

(جلسة ١٩٤١/٢/٣ طعن رقم ٦٥ سنة ١١ ق)

٣٢٦ - إن تغيير الحقيقة في دفتره المواليد في أسم الطفل وتاريخ ميلاده والجهة التي ولد فيها وأسمى والديه يكون جنائية تزوير في أوراق رسمية مادام التغيير

قد وقع فى بيانات مما أعد دفتر المواليد لإثباتها فيه ، إذ ذلك يكفى بغض النظر عن مبلغ قوة الدفتر التدليلية فى شأن إثبات النسب أو غيره مما يراد الاستدلال به عليه . فإن وجوب إثبات بيانات معينة فى ورقة رسمية معينة لاعتبارات ملحوظة شىء ومبلغ قوة الورقة فى الإثبات فى شأن من الشئون شىء آخر .

(جلسة ١٩٤٦/٤/٨ طعن رقم ٣٩٧ سنة ١٦ ق)

٣٢٧ - إن تغيير الحقيقة فى دفتر المواليد فى أسمى والذى الطفل أو أحدهما يعد فى القانون تزويرا فى ورقة رسمية لوروده على بيان مما أعد دفتر المواليد لتدوينه فيه مهما يكن مدى حجية هذا الدفتر فى إثبات نسب الطفل .

(جلسة ١٩٥٣/٦/٨ طعن رقم ٨٠٦ سنة ٢٢ ق)

٣٢٨ - التغيير الذى يحصل فى ورقة عقد البيع بعد مراجعته من المساحة وإعتمادها من هذه الجهة الرسمية يعتبر منصبا على جميع ما تضمنه العقد من البيانات التى من شأن الموظف المختص مراجعتها وإقرارها . فالتغيير فى إحدى هذه البيانات تنسحب عليه المراجعة ، فمجريه يعتبر أنه غير فى إشارة المراجعة نفسها . ولا يهم بعد ذلك أن يكون ذلك التغيير قد حصل باتفاق طرفى العقد .

(جلسة ١٩٤١/١٢/٢٢ طعن رقم ١٥٨ سنة ١٢ ق)

٣٢٩ - إن دفاتر الأحوال فى مركز البوليس إنما أعدت لقيد الشكاوى التى تبلغ إليه ، فهى إذن من الدفاتر الأميرية المنصوص عليها فى المادة ٢١١ من قانون العقوبات . وبما أن قانون تحقيق الجنايات قد نص فى المادتين ٣ و ١٠ على أن جمع الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى تؤدى بواسطة مأمورى الضبطية القضائية وبواسطة مرعوسيههم ، وإذا كان تحرير مذكرة فى دفتر الأحوال عن شكوى فى جريمة هو من قبيل الاستدلالات والتحريات الخاصة بالجرائم كان تغيير الحقيقة الذى يقع أثناء تحريرها فى تلك الدفاتر من أومباشى البوليس وهو من مرعوسى رجال الضبطية القضائية تزويرا فى أوراق رسمية .

(جلسة ١٩٤١/١٢/١ طعن رقم ١٦٣ سنة ١٢ ق)

٣٣٠ - إن حصول واقعة الدعوى بالكيفية المبينة بالحكم وهى أن الطاعن أعد

الورقة المنقولة عنها صورة المذكرة المطعون بتزويرها وقدمها لنسخ صورة منها باعتبارها مطابقة للأصل الثابت بدفتر أحوال القسم - ذلك لا يعنى أن التزوير لم يرتكب حال تحرير الصورة المطعون بتزويرها لأنه ما دامت الصورة الرسمية قد جاءت بمخالفة للأصل الثابت بدفتر الأحوال فقد وقع تزويرها حتما حال تحريرها ولا يغير من ذلك كونها نقلت من أصل آخر مزور من قبل تحريرها .

(جلسة ١٩٥١/٥/٨ طعن رقم ١١٧ سنة ٢١ ق)

٣٣١ - إن مما أعدت دفاتر الصراف لإثباته تاريخ تحصيل المبالغ من الممولين . وهذا مقتضاه أن كل تغيير للحقيقة فى هذه التواريخ يعاقب عليه .

(جلسة ١٩٤٢/١٢/٢ طعن رقم ٣ سنة ١٣ ق)

٣٣٢ - إن حوافظ التوريد التى أعدتها بلدية الاسكندرية ليحرر فيها المحصلون مع كتاب الحسابات البيانات الواجب إدراجها بها عن المبالغ التى تنتج عن التحصيل عند توريدها الخزانة هى أوراق رسمية لانطباق التعريف الذى وضعه القانون للأوراق الرسمية عليها . هذا ، وما دام الغرض من توقيع كتاب الحسابات على الحوافظ المذكورة هو أثبات مراجعتهم لتواريخ تحصيل المبالغ أمقتضى توريدها حتى لا تبقى لدى المحصلين أكثر من المدة المعقولة ، فإنه متى وقع كاتب الحسابات على البيانات الواردة فى حافظة من هذه الحوافظ فذلك يتضمن بذاته الإقرار منه بأن المبالغ المذكورة بها لم تبقى فى يد المحصل إلا المدة اللازمة ، فالتغيير فى هذه البيانات بأدراج مبالغ أخرى غير التى تناولتها المراجعة التى عملت وفقا للتعليمات الموضوعة لذلك ، يعتبر بلا شك تغييرا للحقيقة فى ورقة رسمية ويعاقب عليه كتزوير فى أوراق رسمية .

(جلسة ١٩٤٣/١/٤ طعن رقم ٢٢٧٦ سنة ١٢ ق)

٣٣٣ - ما دام بيان الرسوم المستحقة على هامش الصورة المستخرجة من محاضر أعمال الخبير هو مما يجب أن يدونه الموظف المختص بمقتضى وظيفته فى هذه الورقة الرسمية ، فإنه يكون بيانا جوهريا يعد تغيير الحقيقة فيه تزويرا

(جلسة ١٩٤٣/٥/١٠ طعن رقم ١٥٧ سنة ١٣ ق)

٣٣٤ - إن قانون العقوبات إذ بدأ في باب التزوير بالأوراق الرسمية وعد التزوير فيها جنائية قرر لها عقوبة الأشغال الشاقة والسجن (المواد ٢١١ - ٢١٤) ثم بالتزوير في الأوراق العرفية وعده جنحة جعل عقوبتها الحبس مع الشغل (المادة ٢١٥) ، وإذ نص بعد هذا في المواد ٢١٦ وما يليها على التزوير في حالات معينة وحدد له ، لاعتبارات قدرها الشارع ، عقوبة مخففة ، من ذلك ما جاء بالمادة ٢١٧ من أن «كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة (Fausse feuille de ou farmis de route eu passeport) أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا» إذ أفصح في المادة ٢١٤ عن أنه «لا تسرى أحكام المواد ٢١١ - ٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ - ٢٢٢ وعلى أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة» فقد دل على أن الحالات التي أوردها في المواد ٢١٦ وما يليها إنما هي استثناء من الأصل لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه كما دل في ذات الوقت ، في غير ما لبس ولا غموض ، على أن حكم المادة ٢١٧ المذكورة لا يسرى إلا على أوراق المرور وجوازات السفر أى الأوراق الخاصة برفع ما يكون عالقا من القيود بحرية الأشخاص في التنقل من مكان إلى آخر بغض النظر عن الأسماء التي اصطلح على تسمية هذه الأوراق بها، ولا يتناول الأوراق التي تعطىها مصلحة السكك الحديدية بالترخيص باستخدام قطاراتها في الأسفار بأجر أو بغير أجر ، وذلك أيضا بغض النظر عن الأسماء التي تطلق عليها . وإن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم زور تذكرة سفر بقطارات السكك الحديدية بطريقة تغيير التاريخ الموضوع عليها ، فإن عقابه على ذلك لا يصح أن يكون بمقتضى المادة ٢١٧ ع بل يجب أن يكون بمقتضى المادتين ٢١١ و ٢١٢ على أساس أنه يكون جنائية تزوير في أوراق رسمية ولا يدخل في الاستثناء سالف الذكر .

(جلسة ١٢/٣/١٩٤٥ طعن رقم ٦٥٣ سنة ١٥ ق)

٣٣٥ - إذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم على الطاعن هي أنه ارتكب تزويرا في دفتر اشتراك كيلو مترى خول السفر بقطارات مصلحة السكك الحديدية ويحرره موظفون بتلك المصلحة مختصة بـ ستضى وظائفهم بتحريره ، فإن ما انتهى إليه

الحكم من أن هذا التزوير وقع في محرر رسمي مما يعد جنابة معاقبا عليها طبقا للمادة ٢١١ من قانون العقوبات ، هو التكييف القانوني الصحيح للواقعة ، أما ما يقوله الطاعن من أن تزوير دفتر الاشتراك الكيلو مترى يعتبر جنحة منطبقة على المادة ٢١٧ من قانون العقوبات ، فهو مردود بأن هذا الدفتر ليس من قبيل المحررات التى وردت فى هذه المادة استثناء من الأصل ، فلا يصح التوسع فيها أو القياس عليها بادخال محررات لا يتناولها هذا النص .

(جلسة ١٩٥٣/٦/٢٩ طعن رقم ١١٨ سنة ٢٣ ق)

٣٣٦ - إن ما يدون بالتذكرة التى تسلمها إدارة الجيش للعساكر بالرفقت من الخدمة خاصة بدرجة أخلاق صاحب التذكرة مدة وجوده بالخدمة هو من البيانات التى أعدت هذه التذكرة لاثباتها ، فتعمد تغيير الحقيقة فيه يعد جنابة تزوير فى ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٤ طعن رقم ١٠٤ سنة ١٦ ق)

٣٣٧ - إن الأورنيك رقم ٥ مرور ، إذ كان معدا لاثبات نتيجة اختبار من يطلب رخصة لقيادة سيارة . وإذ يوقعه ضابط المرور ومهندس السيارات بقلم المرور اللذان يختبران الطالب فهو ورقة تحوى جميع العناصر التى تجعلها بمقتضى القانون ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٤٦/٢/٤ طعن رقم ٢١٩ سنة ١٦ ق)

٣٣٨ - الأصل أن كل تغيير للحقيقة فى محرر رسمي ينتج عنه حتما حصول الضرر أو احتمال حصوله ، إذ أنه يترتب عليه على الأقل العبث بما لهذه الأوراق من القيمة فى نظر الجمهور ويقلل من ثقة الناس بها . وينبنى على ذلك أن تسمى شخص بغير اسمه فى محرر رسمي يعتبر تزويرا ، سواء أكان الاسم المنتحل لشخص حقيقى معلوم أم كان أسما خياليا لا وجود لصاحبه فى الحقيقة والواقع ، مادام المحرر صالحا لأن يتخذ حجة فى إثبات شخصية من نسب إليه . فالتسمى بأسم منتحل فى شهادة تحقيق الشخصية (الأورنيك رقم ٥٦ داخلية) هو تزوير فى ورقة رسمية . وليس هذا من قبيل تغيير أسم المتهم فى محضر تحقيق جنائى الذى قالوا إنه لا عقاب عليه مادام لم يترتب عليه إضرار بالغير ، فإن مثل هذا

المحضر لم يعد لاثبات حقيقة أسم المتهم ، ثم إن هذا التغيير يصح أنم يعد من ضروب الدفاع المباح .

(جلسة ١٣/٥/١٩٤٦ طعن رقم ٩٤٠ سنة ١٦ ق)

٣٣٩ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأقام الدليل على ثبوتها فى حق المتهم وأنه ارتكب جريمة التزوير فى الورقة الرسمية (شهادة تحقيق الشخصية) عن قصد وعلم وبنية استعمال هذه الورقة باعتباره هو صاحب الاسم المنتحل الثابت فيها ، وبين احتمال الضرر لصاحب الاسم الحقيقى (أخيه) فضلا عن العبث بهذه الورقة الرسمية بما يعدم الثقة فيها ، فلا يجدى هذا المتهم قوله إنه إنما انتحل أسم أخيه قصدا إلى مصلحته إذ أنه يعوله .

(جلسة ١٩/١١/١٩٥١ طعن رقم ١٠٣٩ سنة ٢١ ق)

٣٤٠ - إن دفتر الشاليش ودفتر يومية المقاول المعروف بالاستمارة رقم ٤١ (زراعة) هما من الدفاتر التى اقتضى نظام العمل وضعها لضبط عدد العمال الذين يشتغلون يوميا فى كل مزرعة وفئات أجورهم وما يجرى فيها من أعمال ، فهما من الأوراق الأميرية فى معنى المادة ٢١١ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٣/٥/١٩٤٦ طعن رقم ٩٣٦ سنة ١٦ ق)

٣٤١ - الاستمارة رقم ٢٠ سكرتارية (وزارة الزراعة) هى ورقة رسمية ، فالتزوير فيها مما يتناوله حكم المادتين ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩/٥/١٩٤٧ طعن رقم ٩٤٣ سنة ١٧ ق)

٣٤٢ - متى كان صاحب الحق فى إذن البريد - مرسله أو من أرسل إليه - قد أثبت فيه أسم المكتب الذى يجب أن يصرف منه ، فإن محو هذا الاسم ووضع اسم مكتب آخر يكون تزويرا فى محرر رسمى .

(جلسة ٢٥/١١/١٩٤٧ طعن رقم ١٨٥٠ سنة ١٧ ق)

٣٤٣ - إذن البريد - ورقة رسمية ، فإذا وقع التغيير فيه فى اسم من سحب الاذن

له فذلك يعد تزويرا في ورقة رسمية بغض النظر عن مبلغ اتصاليه بالجزء الخاص بالبيانات التي من شأن الموظف تحريرها بنفسه .

(جلسة ١٩٤٨/١١/١٢ طعن رقم ١١٩٧ سنة ١٨ ق)

٣٤٤ - إذا كانت الواقعة ، كما هي ثابتة بالحكم أن المتهم تقدم بشكوى لإدارة القرعة لإعفاء ابنه من الخدمة العسكرية بعد تجنيده بمقوله إنه شيخ طاعن في السن لا يقوى على كسب قوته وقوت عياله وأنه يعول على المجند بوصفه ابنه الأكبر ، فلما طلب للكشف عليه طبيا اتفق مع رجل متقدم في السن مهتم لا يقوى على العمل على التقدم للكشف الطبي فتقدم متسميا باسم والد المجند منتحلا شخصيته أمام الطبيب المختص ، وساعده المتهم بأن أزره وسافر معه إلى القاهرة حيث وقعت الواقعة ، وحصل الاثنان بذلك على إعفاء المجند فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية في جنابة التزوير قبل الاثنين .

(جلسة ١٩٤٨/١/١٢ طعن رقم ٢٢٦٤ سنة ١٧ ق)

٣٤٥ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت واقعة الدعوى اشتراكا في تزوير معنوي تم بتقديم امرأة مجهولة باتفاقها مع أخرى إلى الطبيب الشرعي منتحلة شخصية هذه الأخرى لتوقيع الكشف الطبي عليها فكشف عليها هذا الطبيب باعتبار أنها هي المرأة الأخرى وأثبت نتيجة الكشف في تقريره فإن ادانته للمرأة الأخرى في هذه الجريمة تكون صحيحة سواء أكانت المرأة المجهولة قد وقعت ببصمتها أم لم توقع .

(جلسة ١٩٥٠/٣/٢٢ طعن رقم ٨٩ سنة ٢٠ ق)

٣٤٦ - المحضر الذي يحرره معاون الإدارة لتحقيق وضع يد مرشح للعمودية على الأظيان التي قدم عقود ملكيته إياها لاثبات توافر النصاب القانوني عنده هو من المحررات الرسمية بالمعنى الوارد في المادة ٢١١ من قانون العقوبات وما بعدها . وإذا كان القصد الجنائي في التزوير يتحقق بعلم المتهم أنه يغير الحقيقة بغض النظر عن البواعث التي دفعته إلى ذلك . وكان تغيير الحقيقة في المحررات الرسمية يتحقق فيه دائما الضرر لما في ذلك من إخلال بالثقة الواجب توافرها لتلك

الأوراق ، فإنه إذا تقدم شخص الى هذا المعاون منتحلاً شخصية دلال المساحة وتسمى باسمه وقرر ذلك في محضر التحقيق الذي حرر وقرر أن المرشح يملك النصاب ووقع على المحضر بأسم دلال المساحة ، فهذا يكون جنابة التزوير .

(جلسة ١٩٤٨/٤/٢٦ طعن رقم ٦٥٥ سنة ١٨ ق)

٣٤٧ - الاخطار الذي أعدته مراقبة تسوية الديون انعقارية لأخبار الدائن الذي قدم طلبا بتسوية ديون مدينه بالقرار الذي تصدره اللجنة المشكلة قانونا لهذا الغرض متى وقع عليه من رئيس هذه المصلحة وختم بختمها فإنه يكون محررا رسميا والتزوير فيه تزوير في ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٤٨/١١/١٥ طعن رقم ١١٢٩ سنة ١٨ ق)

٣٤٨ - إذا كان الفعل كما هو مبين بالحكم - وهو تزوير إن تموين بصرف سكر- تتوافر فيه الأركان القانونية لجنابة التزوير في الأوراق الرسمية فلا يقدح في اعتباره كذلك كون هذا الفعل يعد في الوقت ذاته جنحة لمخالفته للأمر العسكرى والقرارات الوزارية الخاصة بشئون التموين .

(جلسة ١٩٤٨/١١/١٢ طعن رقم ١٢٠٧ سنة ١٨ ق)

٣٤٩ - إن بطاقات التموين بوصف كونها أوراقا تحمل بيانات يوقع عليها موظفون مختصون في حدود وظائفهم تعتبر أوراقا رسمية ، فتغيير الحقيقة فيها وتقليد إمضاءات الموظفين بتوقيعها يعد جنابة تزوير .

(جلسة ١٩٤٩/١/١٠ طعن رقم ٢٣٧١ سنة ١٨ ق)

٣٥٠ - إذا كان الثابت أن استمارة الصرف رقم ٥٠ ع . ح . محل الدعوى قد وقع عليها زيد باسم شخص متوفى في خانة إمضاء طالب الصرف أو كاتب التصدير ، وقدمها للموظف المختص وأن بكرا الذي كان معه قد أيده في ذلك ووقع بإمضائه على الاستمارة بصفته شاهدا على أن زيدا هذا هو صاحب الاسم الموقع به ، فإن إدانة بكر بالاشتراك في وضع إمضاء مزورة في استمارة الصرف المشار إليها بقصد التزوير تكون صحيحة .

(جلسة ١٩٥١/١/٢ طعن رقم ١٢١٦ سنة ١٩ ق)

٣٥١ - العسكري المنتدب للعمل في مباحث مصلحة السكك الحديدية المكلف من قبل الضابط القضائي بتحري أمر شخص اشتبه فيه هو من رؤوس الضبطية القضائية فله بهذه الصفة إجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة لكشف الجرائم وتحريير محضر بما يجريه في هذا الشأن كما هو صريح نص المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات . فالمحضر الذي يحرره في هذا النطاق يعتبر في القانون محررا رسميا يجريه موظف مختص بتحريره . وتغيير الحقيقة الذي يقع أثناء تحرير هذا المحضر يعتبر تزويرا في ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٥٠/٤/٤ طعن رقم ٢٣٤ سنة ٢٠ ق)

٣٥٢ - إن المادة ١٧ من لائحة السيارات المعدلة بالقرار الصادر في سبتمبر سنة ١٩٣٠ تنص على أنه لا يجوز لأحد أن يقود سيارة ما لم يكن حائزا لرخصة . كما تنص المادة ٤٠ من اللائحة المذكورة على أنه لا يجوز لأحد أن يقود سيارة معدة للأجرة أو لنقل البضائع أو لأي استعمال صناعي أو زراعي أو تجاري آخر إلا بتصريح خاص يرفق بالرخصة المنصوص عليها في المادة ١٧ ، وأن هذا التصريح الخاص لا يعطى إلا إذا كان الطالب بالغا من العمر ٢١ سنة كاملة وأثبت لإدارة السيارات كفاءة فنية وعملية خاصة . وهذا وذلك مفاده أن التغيير الذي يحصل في رخصة قيادة سيارة بمحو كلمة أجرة بعد عبارة «رخصة سواق عمومي» ومحو نفس الكلمة بعد كلمة «سائق» في خانة صناعة المتهم ، وذلك حتى لا تكون الرخصة مقصورة على قيادة سيارات ركوب التاكسي ، هذا يكون تزويرا حاصلا في البيانات التي أعدت هذه الورقة لاثباتها معاقبا عليه بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٥١/٥/٢٩ طعن رقم ٣٦٩ سنة ٢١ ق)

٣٥٣ - متى كان واضحا بالحكم أن التغيير الذي حصل في الاستثمارات رقم ١٥٥ ع . ح (قسائم التوريد) قد وقع من المتهم في قيمة المبالغ المثبتة في الوصول المحررة بمعرفة كاتب المحكمة عن مقدار الرسوم المدفوعة للخزانة ، وهو الموظف المختص بحكم وظيفته بتحريرها فإن التغيير يكون حاصلا فيما أعدت هذه المحررات لاثباته وتكون المحكمة إذ دانت بالتزوير في أوراق رسمية قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا . ولا قيمة في هذا الشأن للبائع الذي دفع المتهم

على ارتكاب التزوير .

(جلسة ١٩٥١/١٠/٢٢ طعن رقم ٨٦٤ سنة ٢١ ق)

٣٥٤ - متى عرض الحكم لماهية الاشتراك بالمسافة واعتبرها ورقة رسمية بما قاله من أن تذكرة الاشتراك الكيلو مترى هي ورقة رسمية تقوم بإعدادها جهة حكومية هي مصلحة السكة الحديد ، ويختص بمراجعتها موظفون عموميون من نظار ومعاونى المحطات مختصون بمقتضى وظائفهم باثبات البيانات التى فيها عن مدى السفرىات والمسافة الباقية من تذكرة الاشتراك فذلك صحيح فى القانون .

(الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ س ٧ ص ٧٣٩)

٣٥٥ - يبين من المادة الثانية من الأمر رقم ١٩٣ الصادر فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٤١ بإحصاء المساحات الزراعية والمحاصيل ومن المادتين الثالثة والثامنة من القرار الصادر من وزير الزراعة بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٤١ بتنفيذ هذا الأمر ، أن الصراف بصفته من المندوبين للاحصاء وعضوا فى اللجنة القروية هو موظف عام مكلف رسميا بتحرير الشهادة الخاصة بصرف كميات خيش من بنك التسليف وفى حدود القانون ، وأن عمله فى ذلك هو عمل نهائى يتم به مقتضى الطلب المقدم الى البنك لصرف الكميات المطلوبة من الأكياس ، وأن صفته هذه تجعل من هذه الشهادة ورقة رسمية ككل الأوراق التى يحررها موظف عام مختص بتحريرها .

(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢٢ س ٧ ص ٧٦٢)

٣٥٦ - اختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، ومن ظروف انشائه ، أو بالنظر الى طبيعة البيانات التى تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها . ومن ثم فإن ورقة الفيش التى يندب أحد عساكر البوليس لأخذ البصمات عليها هي ورقة رسمية .

(الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٨ س ٧ ص ١٢٧٩)

(والطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١١ س ٨ ص ٦٥١)

(والطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٥/٢٠ س ١٠ ص ٤٤٦)

٣٥٧ - إن المادة ٧٧ من القانون ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ أبقت الإعفاءات من القرعة العسكرية السابقة على صدورهم قائمة ولا تزول الصفة الرسمية عن الاخطارات الخاصة بها .

(الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧ س ٨ ص ٧)

٣٥٨ - متى كان مؤدى ما أثبتته الحكم أن صحيفة السوابق المزورة قد حررت بمعرفة موظف عام مختص بتحريرها بمقتضى القوانين واللوائح وأنها صدرت فعلا خالية من السوابق ولم يكتشف أمرها إلا عند فرز الصحف ، فإن ذلك يفيد أن الجريمة قد تمت وأن الصفة الرسمية قد توفرت للورقة ولا يغير من ذلك عدم تسليمها لصاحب الشأن أو ما قيل من عدم توقيعها بخاتم الإدارة .

(الطعن رقم ١٥٤٥ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ س ٨ ص ٣٣٩)

٣٥٩ - لا يشترط في جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من الموظف المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى شكل الأوراق العمومية وينسب انشاؤها إلى موظف مختص بتحريرها ولا فرق بين أن تصدر منه أو تنسب إليه زورا بجعلها على مثال ما يحرره شكلا وصورة .

(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ ص ٤٥٢)

٣٦٠ - ملخص شهادة الوفاة هو ورقة رسمية أعدت لاثبات تاريخ الوفاة .

(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ ص ٤٥٢)

٣٦١ - أعدت أورايد الأموال الصادرة من الصيارفة لاثبات قيمة الأموال المستحقة على الممول كما أعدت لاثبات مقدارها وهذا مقتضاه أن كل تغيير للحقيقة بها يعتبر تزويرا يعاقب عليه القانون .

(الطعن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٠ س ٨ ص ٥١٧)

٣٦٢ - لا تتحقق جريمة التزوير في المحرر الرسمي (دفتر خزانة المجلس البلدى) لمجرد قيام المتهم بلصق ورقة عرفية مزورة (الأیصال المنسوب صدوره من بنك مصر) على الصفحة المقابلة للورقة الرسمية المدون بها إيراد اليوم في دفتر الخزينة للإيهام بأن هذا الإيراد قد تم إيداعه في أحد البنوك .

(الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨ ص ٧٤٧)

٣٦٣ - إذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم هي التزوير في اعلام شرعى ، فإنه لا محل للقول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط في الاعلام ، ذلك أن حكم هذه المادة ان هو الاستدراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة سهو أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين بإضافة غير وارث إليهم أو اغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذى أثبت الحكم الجنائى أنه قد زور بسوء قصد وتغيرت فيه الحقيقة التى تضمنها الاعلام الشرعى الصحيح .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ س ٩ ص ٤٦١)

٣٦٤ - إن البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث فى الاعلام الشرعى هو لاشك من البيانات الجوهرية التى لها علاقة وثيقة بأمر الوفاة والوراثة اللتين أعد المحرر فى الأصل لاثباتهما ، ومن ثم فإن تغيير الحقيقة فيه يعتبر تزويرا فى محرر رسمى .

(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧٣٦)

٣٦٥ - إن كاتب الجلسة مختص بمقتضى المادة « ٧١ » من قانون نظام القضاء بتحرير محاضر الجلسات ، فيكون التزوير الحاصل منه فى محضر الجلسة معاقبا عليه باعتباره تزويرا فى محرر رسمى .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١١ س ٩ ص ٩٠٢)

٣٦٦ - اصطناع الورقة يعتبر تزويرا معاقبا عليه بصرف النظر عن الوقت الذى تم فيه ، فلا محل لما يقوله الطاعن من أن جريمة التزوير فى محضر الجلسة لا

تقع إلا إذا تم التزوير منه أثناء انعقاد الجلسة .

(الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١١/١١ س ٩ ص ٩٠٢)

٣٦٧ - لا تلزم تعليمات مصلحة البريد موظفيها بتحرير عبارة التحويل أو توثيقها إذ نصت المادة « ٥٧ » من تلك التعليمات « الجزء الثانى » على أنه يمكن نقل ملكية الحوالات بواسطة تحويلها من المرسلة إليه للغير ، وفى هذه الحالة ليس لمستخدم الصرف أن يتأكد من صحة توقيع المحيل « المرسلة إليه الحوالة » وإن كان عليه أن يتحقق فقط من أن التوقيع هو بإسم المرسل إليه ، وأن ليس فيه أى أثر ظاهر للتزوير وإذا كانت تعليمات مصلحة البريد صريحة فى أن الموظف غير مسئول عن صحة التوقيع إلا إذا كان الأسم الموقع به على عبارة التحويل يغير أسم المرسل إليه أو كان ظاهر التزوير ، فإن التزوير الذى يقع فى هذا البيان إنما هو تزوير ولا يؤثر على ذلك كونه مسطورا مع المحرر الرسمى فى ورقة واحدة .

(الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ص ١٠١١)

٣٦٨ - حوالة البريد تشتمل أصلا فى أحد وجهيها على جزئين أولهما يحرره الموظف المختص بمكتب التصدير ويشهد فيه بصحة ما أثبتته مما عمله بنفسه من قبض قيمة الحوالة وتحصيل رسمها وما تلقاه عن المرسل من تعريف باسمه وأسم المرسل إليه ومكتب الصرف وهذا الجزء لا شبهة فى رسميته ، والجزء الثانى يحرره من صرفت له الحوالة وهو المرسل إليه بمكتب ورودها يقر فيه باستلام قيمتها ، وهو وإن اختلف عن الجزء الأول فى قوة الدليل ، إلا أنه يعتبر ورقة رسمية ، ذلك لأن العامل المختص بالسرف مكلف بالتوقيع عليه بإمضائه وبختم المكتب شهادة منه بقيامه بما تفرضه عليه تعليمات مصلحة البريد من وجوب الاستيثاق من شخصية طالب الصرف بإحدى الطرق المبينة بالبند « ٢٢٩ » من هذه التعليمات إلا إذا كان يعرفه شخصا . كما أن الموظف مكلف أيضا بأن يأخذ توقيع مستلم قيمة الحوالة عليها نفسها ، وعلى الدفتر رقم « ١٦ » وهذا يدل على أن الموظف إنما يقوم بتوثيق الصرف على نوع ما مما يجعل من عملية الصرف ورقة رسمية مستقلة بذاتها ، أما الوجه الآخر من ورقة الحوالة فهو يشتمل فى أعلاه كلمة « تحويل » وتحتها عبارة « ادفعوا للسيد » ثم

ترك حيز من الورقة على بياض لكي يكتب فيه المرسل إليه الحوالة باسم من يريد أن يقبض قيمتها بدلا منه وتاريخ التحويل يوقع عليه بامضائه .

(الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ص ١٠١١)

٣٦٩ - الشهادة الادارية المتضمنة اثبات وفاة من يتوفى من أصحاب التكاليف قبل سنة ١٩٢٤ تحرر بمعرفة العمدة وهو - موظف عمومي - تابع لوزارة الداخلية التي صدر منها منشور ينظم تحريرها - ومختص بتحريرها واعطائها الصفة الرسمية بقصد الاستعانة بها على تسجيل بعض العقود العرفية دون حاجة إلى اجراءات التوثيق ، فتغيير الحقيقة في هذه الشهادة بتضمينها بيانات غير صحيحة عن تاريخ وفاة صاحب التكاليف يعتبر تزويرا في محرر رسمي .

(الطعن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ س ١٠ ص ٤٤٦)

٣٧٠ - إذا كان محصل ما وقع هو أن المتهمه عندما أنشأت عريضة دعواها وضعت للمعلن إليه عنوانا لا يقيم به ، ثم قدمت العريضة للاعلان فلما انتقل المحضر لمباشرة الاعلان أثبت على لسان شيخ الحارة أنه « لا سكن للمطلوب اعلانه وعلى الطالبة الارشاد » وإذ دل ما أثبتته المحضر على عدم صحة البيان الخاص بمحل اقامة المدعى عليه ، فقد تكشف الحقيقة منذ اللحظة التي اكتسبت فيها الورقة الصفة الرسمية - وهي صفة لا تكتسب في مثلها إلا باتخاذ اجراءات الاعلان ، أما قبل ذلك فإن الورقة تظل عرفية في ملك المتهمه ، مما مؤداه أن الصفة الرسمية عندما انعطفت على الورقة كانت تحمل معها ما يحى به أثر البيان المطعون فيه ، فهي إذن قد انسحبت في خصوصه على ما هو في حكم العدم . ولما كان المحضر - طبقا للوصف - هو الفاعل الأصلي للتزوير الذي نسب إلى المتهمه الاشتراك فيه ، وكان هذا المحضر لم يثبت غير الحقيقة فقد امتنع القول بوقوع تزوير منه في البيان الخاص بمحل اقامة المعلن إليه ، وامتنع القول تبعا لذلك بحصول اشتراك في تزوير أو استعمال محرر مزور .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٢١ س ١٠ ص ٤٦٢)

٣٧١ - نصوص المواد الأولى والسادسة والسابعة والثانية عشرة والثالثة

عشرة من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانونين ٦٣٧ لسنة ١٩٥٣ ، ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمواليد والوفيات يؤخذ منها مجتمعة أن دفاتر المواليد ليست معدة لقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود وأسمى الوالدين المنتسب إليهما حقيقة ، ذلك بأن مجرد إثبات الميلاد دون بيان اسم المولود ووالديه لا يمكن أن يجرى في بيان واقعة الميلاد على وجه واضح لا تعتريه شبهة وحتى يكون صالحا للاستشهاد به في مقام إثبات النسب - فإذا تعمد المبلغ تغيير الحقيقة في شيء مما هو مطلوب منه وأجرى القيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به ، فإنه يعد مرتكبا لجناية التزوير في محضر رسمي .

(الطعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ س ١٠ ص ٨٠٦)

٣٧٢ - إذا كان الحكم قد خلص من الألة السائغة التي أوردتها إلى أن استمارتي طلب صرف نقود لمتعهد من السلفة المستنظمة رقم ٦٢ مكرر ع . ح . هي من المحضرات الرسمية بطبيعتها والتمهم هو المختص بتحريرهما وقد تم التزوير بهما حال تحريرهما بمعرفة المتهم ، كذلك كشفى توريد اللحوم بما يسيغه عليهما تداخل معاون المستشفى في أمرهما بالمراجعة والاعتماد وهو مختص بهذه المراجعة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٥/١٦ س ١١ ص ٤٥٧)

٣٧٣ - قد يقتضى العمل من مأمور الضبط القضائي إذا ما تغيب عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر أن يصدر أمرا عاما لمساعدته باتخاذ ما يلزم من إجراءات الاستدلال في غيبته ، وذلك حرصا على حريات الناس التي أراد القانون المحافظة عليها - فإذا ذهب القرار إلى أن محضر التحري الذي حرره «البلوكاتيين» بناء على مقتضيات العمل - ليس ورقة رسمية وأن تغيير الحقيقة فيه لا يكون جريمة معاقبا عليها بقوله أن تكليف المساعد بجمع الاستدلالات مشروط بالألا يكون التكليف عاما ومقدما ، فإن القرار يكون مخطئا في القانون متعينا نقضه .

(الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٦/١٤ س ١١ ص ٥٧٩)

٣٧٤ - الدفتر المعد لتسلم المأموريات التي يندب لتنفيذها معاون محكمة الأحوال الشخصية هو من الأوراق الرسمية - إذ العبرة في رسمية المحرر ليست بصدر قانون أو لائحة تسبغ عليه هذه الصفة ، بل إن الرسمية تستمد كذلك من أمر رئيس مختص طبقا لمقتضيات العمل .

(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ من ١١ ص ٦١٥)

٣٧٥ - إنه وإن كان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه ، إلا أن مجرد تغيير المتهم لاسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المنتحل أو لم يقع ، إلا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه الحق أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه . فإذا كان الجاني لم يقصد انتحال اسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمي باسم شخص وهمي امتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق ضررا بالغير مادام لا وجود لهذا الغير في اعتقاده - ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في التزوير أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتمل الوقوع .

(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ من ١٣ ص ٤٨٩)

٣٧٦ - مفاد نصوص المواد ٧ و ١٦ و ١٧ و ١٩ و ٣٤ و ٣٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية - أنه إذ حرر الطاعن كشفا بعائلة المتهم الذي أريد اعفاؤه من الخدمة العسكرية بدون وجه حق ووقع عليه بوصفه شيخ الحارة واعتمده مأمور القسم وختم بخاتم الجمهورية فإنه يكون قد اكتسب بذلك صفة الأوراق الرسمية ، ولا يقدح في هذا أن يكون الطاعن غير مختص مكانيا بتحرير ذلك الكشف أو يكون شيخ القسم لم يوقع مع الطاعن على الكشف المذكور . ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره معا تفوت ملاحظته على كثير من الناس فإن العقاب واجب على اعتبار أن المحرر رسمي لتوقع حصول الضرر بسببه على كل حال ولما كان هذا العيب يفرض قيامه قد فانت ملاحظته على الموظفين المختصين قصدت على أساسه شهادة

اعفاء المتهم من الخدمة العسكرية بدون وجه حق فإن الحكم إذ اعتبر التغيير في الحقيقة الذي حصل في الورقة الرسمية سالفه البيان تزويرا رسميا يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح .

(الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٣٠ س ١٤ ص ١٠١٨)

٣٧٧ - السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعتبر أوراقا رسمية . فكل تغيير فيها تزويرا في أوراق رسمية وانتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ، ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار ما وقع من الطاعن من تغيير بالمحو والاضافة في البطاقة العائلية تزويرا في ورقة رسمية فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩ س ١٦ ق ١٧٢ ص ٨٩٥)

٣٧٨ - البين من نص المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أن كل تزوير أو استعمال يقع في محررات الجمعيات التعاونية أيا كانت ، عقوبته السجن ، وهي عقوبة مقررة للجناية بحسب التعريف الوارد في المادة العاشرة من قانون العقوبات . ومن ثم فالجريمة في كل أحوالها جنائية لا جنحة .

(الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٣ س ١٨ ق ١٦ ص ٩١)

٣٧٩ - يعتبر دفتر الاشتراك الكيلو مترى الذي يخول السفر بقطارات هيئة السكك الحديدية من المحررات الرسمية ، والتزوير فيه يعد جنائية معاقبا عليها طبقا للمادة ٢١١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ص ٣١ (١٨١))

٣٨٠ - إن تغيير الحقيقة في محضر التصديق على التوقيع بطريق الغش وبقصد

استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله ، يتوافر به أركان جنائية التزوير كما هي معرفة به فى القانون .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨٥ ص ١٣٩١)

٣٨١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية تعد أوراقا رسمية ، فكل تغيير فيها يعتبر تزويرا فى أوراق رسمية وانتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى اعتبار ما وقع من المحكوم عليه الأول - واشترك فيه الطاعن بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة - من وضعه بصمة إصبعه على استمارة طلب حصول على بطاقة باسم شخص آخر تزويرا فى محرر رسمى ، وإلى أن اتفاق الطاعن مع الموظف المختص بتحرير البطاقات الشخصية على إثبات اسمه بالبطاقة خلافا للإسم المدون باستمارة طلب استخراجها يعد اشتراكا مع هذا الموظف فى ارتكاب تزوير ورقة رسمية ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٤٠ ص ١٦١)

٣٨٢ - مفاد نصوص المواد ٧ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل للقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية - والذي وقع فى ظله الفعل موضوع الدعوى - أن كشف العائلة الذى يحرر للاعفاء من الخدمة العسكرية ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور المركز أو البندر أو القسم ويختتم بخاتم الجمهورية يكتسب صفة الأوراق الرسمية ، وإذ كانت المادة ٦٦ من القانون المذكور قد نصت على أنه «يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من جنب أو حاول عمدا تجنيب فرد الخدمة الانزامية أو تأجيل تجنيده بغير حق سواء باغفال ادراج أسمه فى الكشوف أو حذفه منها أو إضافته إليها بغير حق أو بإحداث اصابة به أو المساعدة على ذلك أو بالأدلاء ببيانات كاذبة أو بالتسمى أمام أحد المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون باسم شخص آخر أو بغير ذلك من

الطرق» ، وكان ما نسب إلى المطعون ضدهما من تزوير أولهما كشف العائلة الخاص بالثاني واشتراك هذا الأخير معه في هذا التزوير واستعمال المحرر المزور - يخرج عن نطاق هذه المادة ومن ثم ينحصر عنه تطبيق المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات فإن الحكم إذ انتهى - تطبيقاً لهذه المادة - إلى اعتبار واقعة التزوير مكونة لجريمة جنحة ورتب على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة يكون قد خالف صحيح القانون ، إذ أن ما وقع من تغيير للحقيقة في كشف العائلة بمحو بياناته وإثبات بيانات أخرى مخالفة للحقيقة إنما كان من بعد صدوره واكتساب الصفة الرسمية ، ومن ثم يعد تزويراً في ورقة رسمية يطبق عليه أحكام التزوير العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات بما يجعل من الواقعة جنائية تنقضي الدعوى الجنائية فيها بالمدة المقررة لانقضائها في مواد الجنائيات وهي عشر سنوات ، أما وقد خالف الحكم هذا النظر واعتبر الواقعة جنحة وقضى بانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضي المدة ، فإنه يكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠ س ٢٣ ق ٩٦ ص ٤٤٠)

٣٨٣ - من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعا في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي من أول الأمر - إذ قد يكون عرفيا في أول الأمر ثم ينقلب إلى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ففي هذه الحالة يعتبر واقعا في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف ، وتنسحب رسميته على ما سبق في الاجراءات ، إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه في أول الأمر . فإن عريضة الدعوى رقم مدنى كلى وقد الت إلى ورقة رسمية بتدخل الموظف المختص بقلم الكتاب بتحصيل رسمها والتوقيع عليها ، تنسحب رسميتها على الاجراءات السابقة ، لما كان لذلك ، وكان ما قام به الطاعن - على ما أثبتته الحكم - هو نسبته التوقيع الذي جرت به يده إلى المحامى الذى استلزم القانون توقيعه على عريضة الدعوى ، مما ترتب عليه مخالفة الحقيقة القانونية التى كان يتعين إثباتها كما تطلبها القانون فى المحرر الرسمى ، ليكون حجة على الكافة مما أثبت فيه .

(الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ س ٢٧ ق ٦٩ ص ٣٢٩)

٣٨٤ - من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بنوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق به جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقة النسبية وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة ، إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن قصور الحكم عن تمحيص دفاعه بقيام التفويض من المحامي بالتوقيع باسمه على عريضة الدعوى ، وكذا التفاته عن طلب مناقشة بعض الشهود إثباتا لذلك ، لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، لا تلتزم المحكمة بالرد عليه طالما أن ثبوت قيام التفويض ليس من شأنه - بعد ما سلف إيراده - أن تنتفى به جريمة التزوير في المحرر الرسمي المسندة إليه .

(الطعن رقم ١٦١٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ س ٢٧ ق ٦٩ ص ٣٢٩)

٣٨٥ - جرى قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعد أوراقا رسمية وأن كل تغيير فيها يعتبر تزويرا في أوراق رسمية وانتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار ما وقع من الطاعن من تقديمه إلى مجهول بطاقة عائلية قام بتغيير الحقيقة بوضع اسم الطاعن ولقبه بدلا من أسم ولقب صاحبها ، اشتراكا مع مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ س ٣٠ ق ١٠٧ ص ٥٠٦)

٣٨٦ - عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعي وهذه الورقة أسبغ عليها القا : الصفة الرسمية لأنه بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتم للآثار المترتبة عليها - متى تمت

صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها ، ومناط العقاب على التزوير فيها هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى إلى إثبات الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويرا ، ومن ثم فإن حضور المتهم امام المأذون وتقريره أن زوجته خالية من الموانع الشرعية على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك يعد تزويرا . ويكون الحكم المطعون فيه إذ دانه بارتكاب جريمة الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج صحيحا .

(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٧ س ١٩ ق ١٤٨ ص ٧٤٠)

٣٨٧ - يكفي لاعتبار المحرر لاحدى الجمعيات التعاونية في حكم المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف المختص في تحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لإثباته . وإذا كان الحكم قد أثبت أن التزوير قد تم في بيان يتعلق بمركز الطاعن الوظيفي لدى الجمعية بما يلزم تدخل الموظف لإثباته وإقراره ومن ثم فلا يقدح في اعتبار هذا المحرر من محررات الجمعية التعاونية كونه لا يتعلق بمال الجمعية أو بعض حساباتها .

(الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ق ٢٠٠ ص ٨٣٣)

٣٨٨ - من المقرر أن المشرع إذ قضى في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات بعقاب «كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الوراثة والوصية الواجبة أمام السلطة المختصة بأخذ الاعلام أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الاعلام على أساس هذه الأقوال» وإذ قضى في الفقرة الثانية من تلك المادة «بعقاب كل من استعمل أعلاما بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ضبط على الوجه المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك» قد قصد بالعقاب - على ما يبين من عبارات النص وأعماله التحضيرية - كل شخص سواء أكان هو طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أم كان شاهدا في ذلك التحقيق ، على شريطة أن تكون الأقوال غير الصحيحة قد قرر بها أمام السلطة المختصة نفسها بأخذ الاعلام وليس أمام سواها ، فلا يمتد التأثيم إلى ما يدلى به الطالب أو الشاهد في تحقيق إداري تمهيدى لاعطاء معلومات ، أو إلى ما

يورده طالب التحقيق في طلبه لأن هذا منه من قبيل الكذب في الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يستظهر ما إذا كان كل من الطاعنين قد مثل فعلا أمام قاضي الأحوال الشخصية الذي ضبط الأعلام ، وقرر أمامه أقوالا غير صحيحة وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ، أم أن ما كان منهما قد وقع في ورقة طلب التحقيق أو أمام جهة الإدارة ، فإن الحكم بذلك يكون معيبا متعين النقض .

(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/١٦ س ٢٦ ق ٥٢ ص ٦٩٢)

٣٨٩ - إن سندات الشحن والفواتير الصادرة من الجمعية التعاونية للبترول هي محررات إحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب وقد قام الطاعن بوصفه موظفا عاما بالمصنع الحربى ٨١ بالتوقيع عليها بما يفيد - على خلاف الحقيقة - ورود كميات الوقود المبينة بتلك السندات إلى المصنع الأمر الذى يشكل إحدى صور التزوير التي أوضحتها المادة ٢١٣ من قانون العقوبات والمعاقب عليها بالمادة ٢١٤ مكررا منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن تلك الجريمة على هذا النحو فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ س ٢٨ ق ١ ص ٥)

٣٩٠ - إن مقتضى نص المادة ٢/٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أن الشارع غلظ العقاب لكل تقليد أو تزوير لختم أو علامة لأحدى الشركات المساهمة إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، كما أنه بمقتضى نص المادة ٢/٢١٤ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون المذكور ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ غلظ الشارع العقاب على كل تزوير يقع في محرر لأحدى الشركات المساهمة إذا كان للدولة أو لأحدى الهيئات العامة نصيب فيها بأية صفة كانت ، وذلك - على ما أفصح المشرع في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٦٢ لأسباب الحماية اللازمة على أختام وعلامات ومحررات تلك الجهات أسوة بالحماية اللازمة لأختام الحكومة وعلاماتها ومحرراتها . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه والمحكوم عليه الأول قد قلدا خاتم بنك مصر المملوك للدولة ووضعا بصمة هذا الخاتم وأثبتا صدور بيانات لأحد العاملين بالبنك على جوازات السفر المضبوطة بما يفيد - خلافا للحقيقة - أن أصحابها قد

حول كل منهم ثلاثين دينارا ليبيا ، مما تقوم معه في حق الطاعن والمتهم الآخر الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢/٢٠٦ مكررا و ٢/٢١٤ مكررا من قانون العقوبات بون جريمة التزوير المبينة بالمادة ٢١٧ من قانون العقوبات .
(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ق ٧٩ ص ٣٦٦)

الفرع الثالث

التزوير في المحررات الرسمية المعتبر جنحة

٣٩١ - إنه وإن كان تغيير الحقيقة في الأوراق الرسمية يعتبر جناية وفقا لنصوص القانون العام ، إلا أنه إذا وجد نص يعاقب على هذا التغيير بعقوبة الجنح فإنه يتعين اعتبار هذا التزوير جنحة بالتطبيق للمادة ٢٢٤ من قانون العقوبات التي تمنع بصريح نصها سريان أحكام التزوير العامة على الجرائم المنصوص عليها فيها أو في قوانين عقوبات خاصة .

(جلسة ١٩٥٥/٣/٢١ طعن رقم ٢٩ سنة ٢٥ ق)

٣٩٢ - إن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد بإدخال وقائع لا تتناولها نصوصها .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠ طعن رقم ١٤٨٧ سنة ١٥ ق)

(ر الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠ س ٢٣ ق ٩٦ ص ٤٤٠)

(و الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ س ٢٣ ق ٢١٠ ص ٩٤٠)

٣٩٣ - تذاكر توزيع الكيوسين هي أوراق أميرية لصورها من وزارة التموين بمقتضى القرار الوزاري رقم ٢٤ المؤرخ في ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٠ بناء على الأمر العسكري رقم ٧٦ الصادر في ٨ من الشهر المذكور من السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية فتغيير الحقيقة فيها يكون جناية تزوير في أوراق أميرية ما لم يكن هناك نص يعاقب عليه بعقوبة الجنحة ، فعندئذ يجب عده جنحة بناء على المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات . والمسفاد من نص المادتين الأولى والثانية من الأمر العسكري رقم ٧٦ المذكور ومن المواد ١١ و ١٤ و ١٧ من

القرار الوزاري رقم ٢٤ سالف الذكر أن تغيير الحقيقة في هذه التذاكر يعاقب عليه في جميع الأحوال بعقوبة الجنحة فهو يعتبر جنحة .

(جلسة ١٩٤٦/٢/٢٥ طعن رقم ٤٠٤ سنة ١٦ ق)

٣٩٤ - إن القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتموين نص في المادة ٣١ منه على أن يكون صرف الأقمشة في حالات الزواج والوفاة وغيرهما من الحالات الاستثنائية بموجب تراخيص تصرفها مراقبة التموين المختصة . وتصرف هذه التراخيص بناء على طلب صاحب الشأن ، ويكون الطلب مشتملا على البيانات ومشفوعا بالمستندات التي تقررها وكالة وزارة التجارة والصناعة لشئون التموين ، كما نص في المادة ٣٢ على أن لمراقبات التموين أن تطلب من كل رب عائلة ومن كل صاحب محل أو مصنع يستخدم الأقمشة في تجارته أو صناعته جميع البيانات والمعلومات والاحصائيات والأوراق التي يكون لها شأن في تحديد الأقمشة التي يرخص في صرفها أو مراقبة الصرف طبقا للأوضاع والكميات المقررة ، وأن على هؤلاء الأشخاص أن يقدموا ما يطلب إليهم تقديمه في المواعيد والأوضاع التي تحدد لهذا الغرض . وأن تكون هذه البيانات والمعلومات مطابقة للحقيقة ؛ ثم نص في المادة ٣ من القرار الوزاري رقم ٤١٢ لسنة ٩٤ على أن كل مخالفة لأحكام المادة ٣٢ من القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها . فإذا كانت الواقعة المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها من البيانات التي طلبت من رب العائلة لصرف أقمشة في حالات الزواج طبقا للمادة ٣٢ المشار إليها ، فإن تقديمه هذه البيانات غير مطابقة للحقيقة لا يكون جناية تزوير معاقبا عليه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات بل يعاقب عليه فقط - بناء على حكم المادة ٢٢٤ عقوبات بالمادة ٣٢ من القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ والمادة ٣ من القرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٤٨ ، وتكون العقوبة هي الغرامة فقط .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١ طعن رقم ١٨٩٦ سنة ١٨ ق)

٣٩٥ - إنه لما كانت البطاقة الشخصية بطبيعتها أوراقا أميرية لصدورها من جهة أميرية هي وزارة الشئون الاجتماعية فإن تغيير الحقيقة فيها يكون جناية تزوير في أوراق أميرية ما لم يكن هناك نص يعاقب عليه بعقوبة الجنحة فإنه في

هذه الحالة يجب عده جنحة بناء على المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات . ولما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات الشخصية قد نصت على أن «كل من ذكر بيانات غير صحيحة في الطلب الذي يقدم للحصول على بطاقة شخصية وهو يعلم بعدم صحتها أو أحدث كذلك تغييرا في بيانات هذه البطاقة أو انتحل شخصية غيره أو استعمل بطاقة ليست له يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها أو بإحدى هاتين العقوبتين» ، فذلك مفاده أن تغيير الحقيقة في هذه البطاقة يعاقب عليه في جميع الأحوال بعقوبة الجنحة - ولا يقدح في ذلك أن النص على العقوبة جاء في صدد تغيير البيانات المثبتة من قبل وأنه لا يشمل حالة الاصطناع إذ لا فرق في الواقع ولا في القانون بين هذا النوع من التغيير وبين اصطناع البطاقة الشخصية على غرار البطاقة الصحيحة فإن كلا النوعين تزوير مادي حكمه واحد ولا يقبل عقلا أن يعد أحدهما جنائية والآخر جنحة . وإن الحكم الذي يقضى باعتبار جريمة اصطناع البطاقة الشخصية التي قارفها الطاعن جنائية تزوير وقضى عليه بعقوبتها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٥٣/٥/٩ طعن رقم ٢٧٦ سنة ١٣ ق)

٣٩٦ - يستفاد من المواد ١٣ من القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤١ و ١ من الأمر العسكري رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٤٢ و ٧ من قرار وزير التموين رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٤٥ أن الشارع فرض لتغيير الحقيقة في استمارات طلب الأسمدة منذ صدور القرار رقم ٣ لسنة ١٩٤١ عقوبة الجنحة ولم يخرج جريمة التزوير في هذه الاستمارات من مصاف الجناح حتى بعد أن رفع الأمر رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٤٢ حد عقوبتي الحبس والغرامة المقررتين لها مما يستقرأ منه أن الشارع حدد نوع هذه الجريمة واعتبرها جنحة في كل الأحوال .

(جلسة ١٩٥٥/٣/٢١ طعن رقم ٢٩ سنة ٢٥ ق)

٣٩٧ - إن ما نصت عليه المادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧١٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم الاتجار في بذرة التكاوي من اعتبار بعض صور التزوير جنحة وقد تكرت على سبيل الحصر لا يمنع من مؤاخذة الجاني على ما يكون قد وقع منه من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانون العام ، ولم يقصد بهذا القرار

تقرير عقوبة الجنحة إلا استثناء في أحوال خاصة ولا يصح التوسع في تطبيقه أو امتداد حكمه إلى نوع آخر من أنواع التزوير غير منصوص عليه فيه ، ومن ثم فإن ما يقع من تزوير باستمارة الاكثار رقم ٦ الخاصة بطلب تقاوى القطن تسرى عليه أحكام قانون العقوبات فيما تجاوز نطاق الاقرارات التي أشير إليها في المادة المنكورة .

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧٠٤)

٣٩٨ - - البين من استقراء نصوص المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ، ٢٠٨ من قانون العقوبات أن هذا القانون إنما عاقب بعقوبة الجنابة على تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو إحدى الجهات الملحقة بها حكما والواردة على سبيل الحصر على تدرج ملحوظ فيه جسامة الجريمة ، وأن العقوبة تقدر بقدرها فلا تنطبق المادتان ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا من القانون المنكور إلا إذا كان التقليد منصبا على رمز مخصوص مما يصدق عليه كونه علامة دالة على جهة معينة دلالة مخصوصة وأن تكون العلامة لأحدى الجهات المحددة على وجه لا يقبل القياس مهما توافرت حكمته ، لأن الأحكام تدور معه مناطها لا مع الحكمة منها ، ولأن النصوص المبينة للجرائم والمرتبة للعقوبات من القانون الضيق . والمراد بالعلامة في هذا المقام سواء كانت الآلة الطابعة أو أثرها المنطوق ما دل بحسب السياق على الجهة مالكة العلامة لادلالة أفراد وتمييز فحسب ، بل دلالة توثيق أيضا ، الأمر المستفاد من ورود حكمها في باب التزوير - وهو يتعلق بالحجية في الإثبات وفي النصوص الخاصة بالتزوير في الأحكام والأوراق الرسمية بالذات - وكذا أخذنا من دلالة العلامة في اللغة عموما على الأمانة أو الشاهد أو الدليل ، فضلا عن سياق النصوص وترادفها في مجموعها على تحديد المعنى المقصود . ولا كذلك شارات الأندية الرياضية - ومنها النادي الأولمبي - التي تعتبر حلية أو زينة يتميز بها كل ناد عن غيره في حلبة المنافسة والمباهاة أسوة بأعلامه وملابسه المخصوصة . وإنما أطلق عليها لفظ العلامة لغة من قبيل الاشتراك في الاسم فقط دون المعنى الاصطلاحي المنضبط في القانون ، هذا إلى أن الأندية الرياضية ليست من الجهات المبينة على سبيل الحصر في المادتين سالفتي الفكر ، ولا وجه لاعتبارها من قبيل الجمعيات ، لأن القانون أفرد الأندية بعامة بالقانون رقم ١٥٢ سنة ١٩٤٩ في شأن الأندية والأندية الرياضية بخاصة

بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب ، ولا تسري عليها قوانين الجمعيات أيا كانت ومنها القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . ولا تتسبغ صفة النفع العام على الجمعيات إلا بقرار جمهوري ولا تزول إلا به ، على غير ما استنته المشرع بالنسبة إلى الأندية الرياضية التي تكتسب تلك الصفة بمجرد الشهر . وهذا الفارق يدل على أن المشرع أراد المقارنة بينهما في الأحكام واعتبر الجمعيات ذات النفع العام وحدها هيئات لها من الأهمية ما يقتضي إفرادها بوضع مستقل وحياطة علاماتها وممتلكاتها بقدر أكبر من الحماية يجعل تقليدها أو تزويرها من الجنايات . ولا يصح اعتبار الأندية منظمات تسهم الحكومة في مالها بنصيب عن طريق ما تمنحه لها من معونات ، وما تضيفه عليها من ميزات لأن تلك الأندية ليست منظمات مالية لها رأس مال يقبل المشاطرة والإسهام ، بل هي بنص المشرع وبحكم طبيعتها التي لا تنفك عنها نشاط خالص لا يستلزم استثمار ولا ينحو نحو الاستثمار وتوظيف الأموال ، على النقيض من شركات المساهمة أو المؤسسات مثلا مما عدته المادة ٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات وعلى ذلك فإن تقليد علامة النادي الأولمبي لا يعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة في قانون العقوبات والتي ربط لها المشرع عقوبة الجنائية ، فإذا وضعت على المحررات الصادرة منه كانت العبرة بفحوى المحرر ، فإذا غير فيما هو من جوهره بإسناد إليه كان تغيير الحقيقة في المحرر تزويرا عرفيا معاقبا عليه بعقوبة الجنحة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا جنائية طبقا للمادة ٢١٤ مكررا منه ، لما سلف ، ولأن المشرع إنما اعتبر مال الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب - ومنها الأندية الرياضية - مالا عاما في حكم قانون العقوبات ، ولم يعتبرها من الهيئات ذات النفع العام في أحكام التزوير ، ولا هو جعل القائمين بالعمل فيها موظفين عموميين في هذا الباب ، وعبارة المشرع واضحة المعنى لا غموض فيها ، ومراده لا يحتمل التأويل ، ولا تصح مصادرته فيما أراد . وعلى ذلك فإن تذاكر الدخول في النادي الأولمبي محررات عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

٣٩٩ - إن المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات إذ قررت عقوبة اللجنة للطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزوير ذلك ، لم تعن التزوير النادى وإنما التزوير المعنوى الذى يقع بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ، حال تحرير الطبيب الشهادة .

(الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ س ٢٣ ق ٢١٠ ص ٩٤٠)

الفصل الرابع تزوير المحررات العرفية

٤٠٠ - إذا كتب شخص على نفسه إقرارا بشئ لاخر وغير الحقيقة فى هذا الإقرار بانقاص قيمة الدين عن حقيقته فليس فيما فعل معنى التزوير المستوجب للعقاب بل هو ضرب من النكس لا عقاب عليه . أما إذا وثل الدائن إلى المدين تحرير إيصال بمبلغ قبضته الدائن من ذلك المدين أى أنه يحرر على لسان الدائن إقرارا بقيمة ما قبضه من الدين فغير المدين فى هذا الإقرار بأن أثبت فيه واقعة على غير حقيقتها ووقع الدائن الإقرار أو الإيصال بشئ أن يلحظ ما فيه من مخالفته للحقيقة فهذا تزوير بطريق تغيير إقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير هذا السند إدراجه به ويحق العقاب عليه بمقتضى المادة ١٨٣ عقوبات . والخارق بين هاتين الواقعتين هو أن التوقيع فى الواقعة الأولى حصل والموقع عائم بما يفعل منعه له فلم يغشه أحد فى التوقيع ولم يسلبه منه رغم إرادته أما فى الواقعة الثانية فالموقع قد أنكس ولو علم بما كتب فى السند لما رضى به ولما وقع عليه .

(جلسة ١٩٣٠/١٢/٢١ طعن رقم ٥٤٦ سنة ٣ ق)

٤٠١ - إن المادة ٤٧٠ من قانون المرافعات توجب أن يكون تصديق كاتب المحكمة حاصلا على إمضاء صاحب المطبعة الموقعة على إحدى نسخ الصحيفة المنشور بها الاعلان ، لا على ورقة الصحيفة نفسها مع خلوها من إمضاء صاحبها فإذا لم تستوف الضمانة التى فرضها القانون ، ولم توجد على نسخة الجريدة المنشور فيها الاعلان إمضاء ذلك الشخص المسئول عن عملية النشر لم يبق لنسخة الجريدة الواقع فيها النشر أية قيمة قانونية ، وحق لمن يهمل الأمر أن يطلب من قاضى البيوع ابطال النشر ، لأنه لم يستوف شرائطه القانونية بل وجب

على قاضى البيوع أن يبطل هذا النشر من تلقاء نفسه إذا غاب من له مصلحة فى إبطاله . ومن أثر فقدان هذه النسخة لقيمتها القانونية أن أى تزوير يقع فيها لا يكون مستحق العقاب لانعدام الضرر منه باعتبار أنه وقع فى محرر باطل قانونا بطلاناً أصلياً .

(جلسة ١٩٣٣/٣/٢٢ طعن رقم ٢٧١ سنة ٣ ق)

٤٠٢ - كل إضافة على صك عرفى من شأنها تغيير مركز الطرفين هى تزوير يستوجب العقاب .

(جلسة ١٩٣٢/٥/١٥ طعن رقم ٦٢٤ سنة ٣ ق)

٤٠٣ - إذا استبدل شخص بورقة مخالصة صادرة منه (بخطه وإمضائه وتوقيع شاهدين) ورقة أخرى فهذا الاستبدال لا يكون فيه أمر جنائى لو أن الورقة الثانية حررت بخطه هو نفسه وتوقيعه وأمضى عليها الشاهدان الموقعان على المخالصة الأولى فعلا بنفسيهما إذ فى هذه الصورة ينتفى كل ضرر يحصل من هذا الاستبدال مهما يكن استبدالاً متعمداً وذلك لأن قوة الدليل المستفاد من الورقة الثانية هى قوة الدليل المستفاد من الورقة الأولى بلا أدنى فرق . أما إذا كانت المخالصة الثانية صورة مطابقة فى نصها للمخالصة الأولى ولكن بينهما فرق هو أن توقيع الشاهدين بخط هذا الشخص لا بخط الشاهدين ، كما أن صليها وتوقيعه عليها ، وإن كانا بخطه هو ، إلا أن فيهما تلاعباً يعمى الأمر ، فمهما يقل من أن صلب هذه المخالصة ، وكذلك إمضاء الشخص الموقع به عليها محرران بخط هذا الشخص نفسه ، وأن لا تأثير لتلاعبه فى خطه مادام الخبير أثبت أنه هو كاتب ذلك الخط ، ومادام هو نفسه انتهى به الأمر إلى الاعتراف بذلك الخط ، ومهما يقل من أن ثبوت كون المخالصة فى صليها وفى توقيعها عليها هى مخالصة ملزمة له حتى مع عدم شهادة أحد عليها - مهما يقل من كل ذلك فإن صاحب المخالصة له فى الواقع مصلحة كبرى فى زيادة التوثيق عليها بشهادة الشهود الذين يمكنه الاعتماد عليهم لاثبات صحة توقيع الموقع على المخالصة لو أنكر التوقيع . فالاستبدال فى هذه الصورة هو فى ذاته تزوير واقعة وضع إمضاءات مزورة بقصد تشويه دليل صحتها المخالصة وإيقاع الضرر له . وتحقيق الضرر

بهذه المثابرة كاف . ولا يضير من بعد أن يكون هناك ضرر محتمل يصيب الشاهدين أو لا يكون .

(جلسة ١٩٣٣/٥/٢٢ طعن رقم ١٠٦٣ سنة ٣ ق)

٤٠٤ - إن الاحتجاج بقول بعض علماء القانون بانعدام الضرر في جريمة تزوير المحرر العرفي متى كان هذا المحرر قد زور بغية الوصول إلى حق ثابت شرعا ، هذا الاحتجاج لا يجدى إلا إذا كان الحق الذي اصطنع المحرر لاثباته ثابتا بطريق قاطع يوم أن اصطنع هذا المحرر ولم يكن ثم نزاع بشأنه .

(جلسة ١٩٣٣/٥/٢٢ طعن رقم ١٠٦٨ سنة ٣ ق)

٤٠٥ - اختطاف ورقة ممضاة على بياض وملؤها بسند دين أو مخالسته أو بغير ذلك من الالتزامات التي يترتب عليها ضرر لصاحب الامضاء يعد بحكم المادة ٢٩٥ ع تزويرا مما يعاقب عليه بالمادة ١٨٢ ع .

(جلسة ١٩٣٥/١/٢٨ طعن رقم ٤١٤ سنة ٥ ق)

٤٠٦ - إن الشارع إذا كان رأى أن يلغى نصا خاصا في المادة ١٨٦ ع على عقاب من يقيدون في دفاترهم من أصحاب اللوكاندات وما يشابهها الأشخاص الساكنين عندهم بأسماء مزورة وهم يعلمون ذلك فليس معنى هذا أنه أراد إعفاء أصحاب الدفاتر التجارية الأخرى وهي أهم بكثير من دفاتر اللوكاندات من العقاب على ما يرتكبونه في دفاترهم من التزوير بل إن هذا التزوير يدخل تحت أحكام المادة ١٨٣ ع التي نصت على عقاب التزوير الحاصل في المحررات العرفية إطلاقا ومما لا شك فيه أن المحررات العرفية تشمل الدفاتر التجارية .

(جلسة ١٩٣٥/٢/٤ طعن رقم ٢٠٤٣ سنة ٤ ق)

٤٠٧ - التأشير على سند الدين بخط المدين لا يكون حجة على الدائن الذي يكون حجة عليه التأشير الحاصل بخطه هو أو بخط وكيله فإذا سلم الدائن سند الدين إلى المدين ليؤشر على ظهره بسداد المبلغ الذي دفعه من مقدار الدين فإنه يكون قد وكله في إجراء هذا التأشير نيابة عنه ويكون تأشير المدين في هذه الحالة

حجة على الدائن . ومن هنا يأتي الضرر لأن كل ما يحرره المدين بطريق الوكالة عن الدائن يلتزم به الدائن نفسه باعتباره حاصلًا بإذنه فإذا أشر بأكثر مما أراد الدائن التأشير به فإن هذا يعد تزويرا معنويا من المدين بتغيير إقرار أولى الشأن منطبقا على السادتين ١٨١ و ١٨٣ ع .

(جلسة ١٩٣٦/٥/١٨ طعن رقم ١٠٢٣ سنة ٦ ق)

٤٠٨ - لا عقاب على التزوير لانتفاء الضرر إذا كان ما أثبت بالمحرر حاصلًا لإثبات التخلص من أمر مسلم بالخلوص منه . ولكن هذا لا يجيز بحال أن يخلق الشخص لنفسه سندًا كتابيا يمهد له إثبات ما يدعيه على خصمه . فإذا غير شخص في إيصال التسديد المعطى له من دائنه أرقام المبلغ الذي سدده فجعله أزيد من حقيقته وكان ذلك بقصد تخلصه من قوائد ربوية متنازع عليها بينه هو والدائن ، فهذا تزوير معاقب عليه .

(جلسة ١٩٣٧/٥/١٧ طعن رقم ٩٤٧ سنة ٧ ق)

٤٠٩ - ان العقود العرفية ، متى كانت ثابتة التاريخ ، يتعلق بها قانونا حق الغير لجواز الاحتجاج بها عليه أو احتجاج الغير بها ، فإذا وقع فيها تغيير للحقيقة بقصد الاضرار به عد ذلك تزويرا في أوراق عرفية ووجب عقاب المزور . وإن لم يكن عمدا صاحب عقد شراء ، لمناسبة تسجيله ، إلى تغيير الثمن بتخفيضه بعد ثبوت تاريخ العقد رسميا ، وكان ذلك بقصد الاضرار بالخزانة عد ما وقع منه تزويرا في ورقة عرفية لاحتمال وقوع الضرر في هذا التغيير . ولا يغير في ورقة عرفية لاحتمال وقوع الضرر في هذا التغيير . ولا يغير من ذلك القول بأن رسوم التسجيل تحصل على أساس ضريبة الأطنان التي يرجع إليها عند تقدير هذه الرسوم ، لأن قلم الكتاب غير مقيد عند التقدير بتأسيسه على الضريبة ، بل له أن يعدل عنها ويأخذ بالثمن الوارد في العقد إذا كان ذلك في مصلحة الخزانة ، كما له أن يطلب نذب خبير لتقدير الثمن .

(جلسة ١٩٣٨/١٢/٥ طعن رقم ٤٥ سنة ٩ ق)

٤١٠ - إذا كتب شخص ورقة تدل على أن آخر مدين له بمبلغ من النقود ، ثم

دسها عليه فى أوراق أخرى فوقع عليها بإمضائه ضمن هذه الأوراق دون أن ينتبه لما فيها ، فهذا تزوير عن طريق المباغته للحصول على إمضاء المجنى عليه .

(جلسة ١٩٤٠/١/١٠ طعن رقم ٣٩١ سنة ١٠ ق)

٤١١ - إن دفاتر بنك التسليف الزراعى المخصصة لإثبات بيان عمليات وزن الغلال التى تودع شئون البنك هى بحكم القانون دفاتر تجارية فلها إذن قوة فى الإثبات وإن فتغير الحقيقة فى البيانات التى أعدت لإثباتها يعد تزويرا فى أوراق عرفية .

(جلسة ١٩٤٠/٣/٥ طعن رقم ٨٧١ سنة ١٠ ق)

٤١٢ - إن إيجار ملك الغير يقع صحيحا نافذا فيما بين المتعاقدين ولو كان المستأجر يعلم أن المؤجر غير مالك وذلك متى كان لا يوجد من جانب المؤجر غير مالك وذلك متى كان لا يوجد من جانب المؤجر ما يمنعه من القيام بالتزامه بتسليم العين المؤجرة ليتمكن المستأجر من الانتفاع بها مدة الإيجار . وإن فكل تغيير فى ورقة العقد من شأنه التأثير فى القيمة القانونية له يكون تزويرا معاقبا عليه .

(جلسة ١٩٤٠/٤/١ طعن رقم ٩٠٨ سنة ١٠ ق)

٤١٣ - ان أوراق البنوك الأمريكية ليست من الأوراق الرسمية التى وضعت المادتان ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات لحمايتها من التزوير ، فإن تزويرها ليس تقليدا لورقة صادرة من الحكومة أو من أية جهة من جهاتها إذ هى صادرة من أحد البنوك التجارية الأمريكية التى لا يمكن اعتبار الأوراق الصادرة منها من الأوراق الرسمية التى يشترط فيها أن يكون محررها موظفا عموميا مختصا بتحريرها . وإنما شأن تلك الورقة فى بلادها هو شأن أوراق البنوك المرخص للبنك الأهلى بإصدارها فى مصر . وهذه لا يعاقب على التزوير فيها على اعتبار أنه واقع فى أوراق رسمية بل يعاقب عليه القانون بنص آخر هو المادة ٢٠٦ ع . على أساس أنها من أوراق البنوك المالية التى أنن فى إصدارها قانونا . على أن هذه المادة لا تنطبق على التزوير فى أوراق البنوك الأجنبية ، لأن

عبارتها وما ورد في المذكرة الايضاحية الخاصة بها والاشارة إليها مع ما أشير إليه في المادة ٢ من قانون العقوبات الخاصة بحماية الصوالمح العمومية المصرية وحدها - كل ذلك يدل على أن المقصود من المادة ٢٠٦ المذكورة إنما هو حماية أوراق البنكنوت التي أذن بإصدارها في مصر دون غيرها من البلاد . وإن فتزوير تلك الأوراق أو استعمالها تنطبق عليه المادة ٢١٥ ع على أساس أنها أوراق عرفية .

(جلسة ١٩٤٠/٦/٢٠ طعن رقم ١٢٩ سنة ١٠ ق)

٤١٤ - إن مجرد اصطناع المتهم سندا بدين له على آخر بعد تزويرا متى توافرت باقى أركان الجريمة ولا يغير من ذلك أن يكون الدين الوارد بالسند صحيحا في الواقع إذ أن ذلك فيه تغيير للحقيقة من ناحية الطريقة انقانونية التي تثبت الحقوق بها .

(جلسة ١٩٤١/٣/٢٤ طعن رقم ٧٤٠ سنة ١١ ق)

٤١٥ - إذا زور الدائن سندا لاثبات الدين الذى له فى ذمة مدينه فإنه يكون مرتكبا لجريمة التزوير لأنه بفعلته هذه إنما يخلق لاثبات دينه دليلا لم يكن له وجود ، الأمر الذى يسهل له الوصول إلى حقه ، ويجعل هذا الحق أقل عرضة للمنازعة وهذا من شأن الأضرار بالمدين .

(جلسة ١٩٤١/١١/٢٤ طعن رقم ١٧ سنة ١٢ ق)

٤١٦ - ان دفتر يومية حركة المبيعات الذى تسلمه الجمعية الزراعية إلى من يبيع لها كوكيل عنها منتجاتها من أسمدة وبذور وغيرها بالأثمان التي تحددها له على أن يرصد فيه يوميا ، أولا فأولا ، عمليات البيع التي يجريها لحسابها ، هو من المحررات التي يعاقب القانون على تغيير الحقيقة فيها مادام قد أعد باتفاق الطرفين لاثبات حقيقة العمليات التي تدون فيه ليكون أساسا للمحاسبة بينهما .

(جلسة ١٩٤٢/١٠/٢١ طعن رقم ١٤٥٥ سنة ١٢ ق)

٤١٧ - ان وضع امضاء مزور على شكوى قدمت فى حق إنسان إلى جهة ذات اختصاص يعد تزويرا لأن التوقيع هو بذاته تغيير للحقيقة فى الكتابة بطريق

وضع أمضاء مزور . وذلك بغض النظر عن كون ما دون بالورقة صحيحا أو غير صحيح .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٢ طعن رقم ١٠٥٨ سنة ١٣ ق)

٤١٨ - أنه وإن كان تقدير التعويض في حانة وجود شرط جزائي في العقد من شأن المحكمة المرفوعة إليها الدعوى به تفصل فيه على أساس الضرر الذي أصاب المدعى بالفعل من جراء عدم قيام المدعى عليه بالتزامه غير مقيدة بالشرط ، إلا أنه لا شك في أن التغيير في حقيقة المبلغ يرفع مقداره بعد تزويرا لاحتمال حصول ضرر منه ، إذ المحكمة قد تتأثر في تقديرها للتعويض بتقدير الطرفين أنفسهما له .

(جلسة ١٩٤٠/٤/٣ طعن رقم ٨١١ سنة ١٤ ق)

٤١٩ - البطاقة التي تصدرها شركة الترام بتحويل حاملها الركوب خمس عشرة مرة في قطاراتها تثبت اتفاقا بالكتابة بين حاملها وبين الشركة بخولة ركوب القطارات التي تسيورها الشركة . فهي إذن من المحررات العرفية التي يعتبر تغيير الحقيقة فيها تزويرا معاقبا عليه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات متى توافرت سائر أركانها .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠ طعن رقم ١٤٨٧ سنة ١٥ ق)

٤٢٠ - إن التصريح بدخول المعسكرات البريطانية ليس من تذاكر المرور المقصودة في نص المادتين ٢١٦ و ٢١٧ من قانون العقوبات . فإذا كانت الواقعة موضوع الدعوى محصلها أن إدارة الجيش البريطاني قد أصدرت تصريحاً بدخول المعسكرات البريطانية باسم زيد ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها لا بمقتضى المادتين ٢١٦ و ٢١٧ لأنها ليست من تذاكر المرور ولا بمقتضى المادة ٢١٥ باعتبارها ورقة عرفية مادام أنه ليست هناك إقرارات قد أثبتت على غير الحقيقة في أوراق أعدت لهذا الغرض .

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٨ طعن رقم ١١٩٨ سنة ٢١ ق)

٤٢١ - لا تنظم تعليمات مصلحة البريد موظفيها بتحرير عبارة التحويل أو توثيقها إذ نصت المادة « ٥٧ » من تلك التعليمات « الجزء الثاني » على أنه يمكن نقل ملكية الحوالات بواسطة تحويلها من المرسلة إليه للغير ، وفي هذه الحالة ليس لمستخدم الصرف أن يتأكد من صحة توقيع المحيل « المرسلة إليه الحوالة » وإن كان عليه أن يتحقق فقط من أن التوقيع هو باسم المرسل إليه ، وأن ليس فيه أي أثر ظاهر للتزوير وإذا كانت تعليمات مصلحة البريد صريحة في أن الموظف غير مسئول عن صحة التوقيع إلا إذا كان الاسم الموقع به على عبارة التحويل يغير أسم المرسل إليه أو كان ظاهر التزوير ، وغير خاف أن ذلك لدرء مسئولية مصلحة البريد المدنية ، فإن التزوير الذي يقع في هذا البيان إنما هو تزوير في محرر عرفي وقع بعيدا عن الموظف ودون تدخل منه ، ولا يؤثر على ذلك كونه مسطورا مع المحرر الرسمي في ورقة واحدة .

(الطعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ص ١٠١١)

٤٢٢ - إذا كان محصل ما وقع هو أن المتهمه عندما أنشأت عريضة دعواها وضعت للمعلن إليه عنوانا لا يقيم به ، ثم قدمت العريضة للاعلان فلما انتقل المحضر لمباشرة الاعلان أثبت على لسان شيخ الحارة أنه « لا سكن للمطلوب إعلانه وعلى الطالبة الارشاد » ، وإذ دل ما أثبتته المحضر على عدم صحة البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه ، فقد تكشفت الحقيقة منذ اللحظة التي اكتسبت فيها الورقة الصفة الرسمية - وهي صفة لا تكتسب في مثلها إلا باتخاذ إجراءات الاعلان ، أما قبل ذلك فإن الورقة تظل عرشفية في ملك المتهمه ، مما مؤداه أن الصفة الرسمية عندما انعطفت على الورقة كانت تحمل معها ما يحى به أثر البيان المطعون فيه ، فهي إذن قد انسحبت في خصوصه على ما هو في حكم العدم . ولما كان المحضر - طبقا للوصف - هو الفاعل الأصلي للتزوير الذي نسب إلى المتهمه الاشتراك فيه ، وكان هذا المحضر لم يثبت غير الحقيقة فقد امتنع القول بوقوع تزوير عنه في البيان الخاص بمحل إقامة المعلن إليه ، وامتنع القول تبعا لذلك بحصول اشتراك في تزوير أو استعمال محرر مزور .

(الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ س ١٠ ص ٤٦٢)

٤٢٣ - لم يذكر قانون العقوبات تعريفا للورقة الرسمية ولا للموظف العمومي إلا

أنه يشترط صراحة لرسمية المحرر في المادتين ٢١١ ، ٢١٣- أن يكون محرر الورقة الرسمية موظفا عموميا مختصا بمقتضى وظيفته بتحريرها أو بالتدخل في هذا التحرير - فإذا كان يبين من الاطلاع على ترخيص الاستيراد المدعى بتزويره أنه محرر على نموذج خاص ببنك الجمهورية عن ترخيص باستيراد بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان «بنك الجمهورية - المركز الرئيسى» بامضاءين وعليه ثلاثة أختام بختم بنك القاهرة وليس فيه ما يفيد رسميته أو تدخل موظف عمومى فى تحريره أو اعتماده ، فيكون الترخيص موضوع الاتهام ورقة عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٢/١٦ س ١١ ص ١٦٨)

٤٢٤ - لا جدال فى أن أمين الشونة المختص بتحرير ايصالات توريد كميات القمح المطلوبة للحكومة واثبات بيان هذه الايصالات بدفتر الشونة ليس موظفا عموميا لأنه يتبع بنك التسليف الزراعى وهو ليس هيئة حكومية - فإذا كان الحكم قد اعتبر تزوير هذه الايصالات وهذا الدفتر جنائية تزوير فى أوراق رسمية فإنه يكون مخطئا فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/١٤ س ١١ ص ٢٣٦)

٤٢٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بالحبس شهرا ، وكانت هذه العقوبة مقررة فى المادة ٢١٥ من قانون العقوبات التى طبقها المحكمة عن التهمة الأولى الخاصة بالتزوير ، فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر ركن الاختلاس فى التهمة الثانية الخاصة بالشروع فى سرقة طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبة الطاعن بالعقوبة الأشد وهى العقوبة المقررة للتهمة الأولى .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ س ١٥ ص ٤٣٤)

٤٢٦ - إذا كان المحرر عرفيا وكان مضمونه مطابقا لارادة من نسب إليه ، معبرا عن مشيئته ، انتفى التزوير بأركانه ومنها ركن الضرر ، ولو كان هو لم يوقع

على المحرر ، مادام التوقيع حاصلًا في حدود التعبير عن إرادته ، سواء كان هذا التعبير ظاهراً جلياً أو مضمراً مفترضاً تدل عليه شواهد الحال . وإذا كان ذلك ، وكان الدفع بقيام الوكالة في صورة الدعوى دفعاً جوهرياً من شأنه - إذا صح - أن تدفع به جرائم التزوير المسندة إلى المتهمين ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع البتة ، أبراداً له أو رداً عليه ، فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض . ولا يعترض على ذلك بأن الحكم أعمل في حق الطاعنين المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهم عقوبة مقررة لأى من الجرائم الأخرى التى دأبهم بها ، لأن التبرير لا يرد حيث يوجد قضاء في الدعوى المدنية مؤسس على ثبوت جميع جرائم التزوير .

(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢٣ ص ١١٣٣)

الفصل الخامس : صور خاصة من التزوير

٤٢٧ - من المقرر أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات قد جاءت على سبيل الاستثناء ، فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد باسخال وقائع لا تتناولها نصوصها .

(الطعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٩ س ١٦ ص ٨٩٥)

(و الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠ س ٢٣ ق ٩٦ ص ٤٤٠)

(و الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ س ٢٣ ق ٢١٠ ص ٩٤٠)

الفصل السادس : تزوير المحررات الباطلة

٤٢٨ - من المقرر أن تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة أو القابلة للإبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه ، لأنه لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التى يحصل التغيير فيها سنداً لحق أو لصفة أو حالة قانونية ، بل كل ما يشترطه القانون لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر من المحررات باحدى الطرق التى نص عليها وأن يكون هذا الإيصال موضوع الدعوى - وإن نسب صدوه إلى قاصر - يكون معاقباً عليه لاحتمال الضرر .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ س ١٣ ص ١٠٧)

الفصل السابع

اثبات التزوير

٤٢٩ - إن القانون الجنائي لم يحدد طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير فللقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين . ولا يجدى في هذا الصدد التحدى بقضاء النقض المدني انذى جرى بأن المتعاقد الذى ينكر التوقيع بالختم مع الاعتراف بصحة بصمته يجب عليه هو - للتوصل مما تثبته عليه الورقة - أن يبين كيف وصل ختمه هذا الصحيح إلى الورقة التى عليها التوقيع .

(جلسة ١٩٣٦/١/٣٠ طعن رقم ٢١٤٣ سنة ٥ ق)

٤٣٠ - إنه لما كان القانون يجيز للمحكمة أن تحكم بتزوير أية ورقة متى كان التزوير ثابتا لديها من مشاهدتها هي أو مما يكون قائما في الدعوى من ادلة أخرى ، فإنه لا يصح أن ينعى عليها أنها اعتمدت في إثبات التزوير على تقرير مصلحة الطب الشرعى ، فضلا عما تبينته هي أيضا من عملية المضاهاة التى أجرتها .

(جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥ طعن رقم ١٦٣٦ سنة ١٣ ق)

٤٣١ - إذا كانت المحكمة حين قضت بإدانة المتهم في دعوى التزوير المرفوعة عليه قد اعتمدت في ذلك على أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما أنتهت إليه غير مكثفية بأسباب الحكم المدني القاضى برد وبطلان الورقة المزورة ، فإنه لا يكون ثمة محل في هذا المقام للتفرقة بين أن يكون النزاع حول صحة الورقة مثاره إنكار التوقيع عليها أو الطعن فيها بالتزوير ، إذ العبرة في هذا المقام هي باطمئنان المحكمة لا بطلبات الخصوم ولا بمن منهم يقع عليه عبء الإثبات ، فإن الإدانة في الدعاوى الجنائية تقوم على أساس العقيدة التى تتكون لدى المحكمة وتطمئن إليها بناء على ماتجربه هي من تحقيقات ، غير مقيدة - كما هي في الدعاوى المدنية - بأقوال الخصوم أو طلباتهم .

(جلسة ١٩٤٥/١/١٠ طعن رقم ١٤٠ سنة ١٥ ق)

٤٣٢ - إذا كان الحكم حين أدان المتهم بالتزوير لم يبين قضاءه بذلك على صدور

حكم من القضاء المدني بعدم صحة العقد بل ذكر الأدلة والاعتبارات التي استمدت المحكمة الجنائية منها ثبوت الادانة ، وكانت هذه الأدلة والاعتبارات من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فالجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة التقض .

(جلسة ١٩٤٩/١/٣ طعن رقم ٢٣٠٧ سنة ١٨ ق)

٤٣٣ - إذا كان الحكم القاضي بالادانة في جريمة تزوير عقد قد ذكر الأدلة التي استندت إليها المحكمة المدنية في قضائها برد العقد وبطلانه ثم أخذ بها واعتمد عليها ، وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى الادانة فذلك لا يضره ، إذ أن من حق القاضي الجنائي أن يعتمد في تكوين عقيدته على أى مصدر في الدعوى .

(جلسة ١٩٤٩/٣/٢٥ طعن رقم ٥٣٥ سنة ١٩ ق)

٤٣٤ - متى كان الحكم ليس فيه ما يعيبه من ناحية الأسباب التي بنى عليها وانتهى منها إلى ادانة المتهم فلا يضره أن تكون الأسباب التي اعتمد عليها في ادانة المتهم في التزوير متفقة مع تلك التي اعتمد عليها القاضي المدني في رد الورقة المزورة وبطلانها .

(جلسة ١٩٥٢/٥/١٥ طعن رقم ٤٥٨ سنة ٢٠ ق)

٤٣٥ - عجز الخبير عن إجراء عملية المضاهاة في جريمة التزوير لعدم صلاحية استكتاب المتهم لإجرائها لا يمنع المحكمة من تحقيق وقوع التزوير من المتهم بكافة الأدلة الأخرى .

(جلسة ١٩٥١/٥/٣ طعن رقم ٤١٠ سنة ٢٤ ق)

٤٣٦ - أن إتلاف الورقة أو انعدامها لأي سبب كان لا يبرر في حد ذاته القول بصفة عامة باستحالة تحقيق التزوير المدعى به فيها إذ التزوير ممكن إثباته ولو كانت الورقة لم يعد لها وجود . ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن ترفض تحقيق الوقائع التي يرتكن عليها مدعى التزوير لمجرد عدم وجود الورقة المطعون عليها بالتزوير . وإن كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله على أساس ما قاله من عدم ثبوت واقعة النصب لأن السند الذي هو أساس هذه الورقة والمدعى بتزويره غير موجود ولا يمكن لذلك تحقيق التزوير

المدعى به فيه ، فإنه يكون قد أخطأ وكان على المحكمة رغم عدم وجود السند أمامها -- أن تعرض إلى أدلة التزوير التى قدمها المدعى وتحققها ثم تقول كلمتها فى الدعوى بعد ذلك بناء على ما يظهر لها . أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا .

(جلسة ١٩٤١/٥/٥ طعن رقم ١٠٧ سنة ١١ ق)

٤٣٧ - إن فقد الأوراق المزورة لا يترتب عليه حتما انعدام جريمة التزوير. ولا الدعوى بها ، بل يتوقف الأمر على إمكان إقامة الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى متهم معين . وإن فإذا ما أثبتت المحكمة حصول التزوير وارتكاب المتهم إياه ، وذكرت على ذلك أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهت إليه فحكمها بذلك لا غبار عليه .

(جلسة ١٩٤٩/٣/١٤ طعن رقم ٢٠١ سنة ١٩ ق)

٤٣٨ - إن عدم العثور على الورقة المزورة لا يمنع من قيام جريمة التزوير والعقاب عليها ما دام الحكم قد أثبت وجود الورقة وتزويرها .

(جلسة ١٩٥٢/٤/٢٩ طعن رقم ١٤٢٩ سنة ٢١ ق)

٤٣٩ - إن عدم وجود المحرر المزور لا يمنع من إثبات تزويره بشهادة الشهود .

(جلسة ١٩٤١/١٢/١٧ طعن رقم ٢٠٢٠ سنة ١٣ ق)

٤٤٠ - إن فقد الورقة المزورة لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . إذ الأمر فى ذلك مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم .

(جلسة ١٩٥٢/٦/٥ طعن رقم ٣٧١ سنة ٢٢ ق)

٤٤١ - يجب بحسب الأصل أن تكون الأوراق التى تحصل المضاعاة عليها فى التزوير رسمية أو عرفية معترفا بها . فإذا كان عقد الإيجار الذى أجرى الخبير عملية المضاهاة عليه لا يوجد فى أوراق الدعوى ما يدل على الاعتراف به ، فإن

الحكم الذي يعتمد في قضائه على تقرير الخبير الذي أقيم على هذه العملية يكون معيبا .

(جلسة ١٩٤٩/٣/٢٢ طعن رقم ١٩٥ سنة ١٩ ق)

٤٤٢ - إن القاضي ليس ملزما بأن يقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها أو كل ورقة عرفية معترف بها بل أن له أن يستبعد من هذه الأوراق ما لا يرى من ورائه فائدة في اظهار الحقيقة ، فكما له أن يقصر المضاهاة على الأوراق المعاصرة للورقة المطعون فيها سواء أكانت هذه الأوراق رسمية أم عرفية ، له أن يستبعد لأي سبب من الأسباب أية ورقة ولو كانت رسمية ، خصوصا إذا كانت هناك أوراق أخرى مقدمة للمضاهاة عليها . وإذا كان هذا مقرر في المواد المدنية فإنه يكون أولى بالاتباع في المواد الجنائية حيث لا يصح بحال مطالبة القاضي بأن يقبل للمضاهاة أية ورقة عرفية لمجرد اعتراف الخصوم بها ولا أية ورقة رسمية مهما كانت ، أو مطالبته بأن لا يجري المضاهاة إلا على الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها ، كما هي الحال في المسائل المدنية . فإن مطالبته بذلك لا تتفق والقواعد المقررة للأحكام الجنائية من أنها - سواء أكانت بالعقوبة أم بالبراءة - يجب ألا يكون صدورها إلا بناء على العقيدة التي تتكون لدى القاضي بكامل الحرية ، مما يقتضاه تخويل المحكمة اجراء المضاهاة على أية ورقة تقتنع بصورها من شخص معين ولو كان ينكر صورها منه ، أو استبعاد أية ورقة ولو كانت رسمية أي معترفا بها متى ساورها الشك في أمرها . والقول بغير ذلك يترتب عليه إما إلزام المحكمة الجنائية بأن تأخذ بدليل وهي غير مطمئة إليه ، وإما أن تسير في اجراءات وهي عالمة بأنها غير مجدية ، ولا يعترض على ذلك النظر بالمادة ٧٢ من قانون تحقيق الجنايات الواردة في باب قاضي التحقيق ، فإن نصها بأن « الأصول المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التي تحصل عليها المضاهاة في مواد التزوير والأقرار بصحتها تتبع أيضا في التحقيقات الجنائية » - نصها هذا مهما كانت دلالاته لا يمكن أن يكون مقصودا به مخالفة تلك القواعد الأساسية المقررة للأحكام الجنائية وإنما هو نص لم يقصد به إلا ارشاد القاضي إلى ما يحسن اتباعه عند اجراء عملية المضاهاة ، ولا يترتب على مخالفته أي بطلان ، فإن الغرض منه يتحقق كلما اتخذ القاضي الاحتياطات الكفيلة بمنع تسرب الشكوك إلى الدليل

المستمد من عملية المضاهاة .

(جلسة ١٩٤٣/٢/١ طعن رقم ٣٢٧ سنة ١٠ ق)

٤٤٣ - إن القاعدة التي قررتها المادة ٢٦١ من قانون المرافعات بشأن بيان الأوراق التي تصح المضاهاة عليها هي قاعدة أساسية عامة تجب مراعاتها في التحقيقات الجنائية كما تجب مراعاتها في التحقيقات المدنية ولا يصح التوسع فيها ولا القياس عليها ، على أنه إذا كانت المحكمة لا تملك إجراء المضاهاة على ورقة غير مستوفاة للشروط المنصوص عليها في تلك المادة فإن لها بمقتضى حقها المطلق في تكوين اعتقادها من أية ورقة تقدم في الدعوى أن تعتمد في تقديرها الموضوعي على مثل تلك الورقة . وإن كان طلب المتهم ضم قضية لإجراء المضاهاة على ورقة موجودة فيها ومدعى باعتراقه المجنى عليه بها وقررت المحكمة ضمها ثم عدلت عن ذلك بحجة أن هذه الورقة ليست صالحة للمضاهاة ولم تبين أسباب عدولها عن هذا الضم من جهة ما عساه يكون للورقة المطلوب ضم القضية للاطلاع عليها من أثر في تقدير المحكمة لموضوع التهمة المعروضة عليها فإن ذلك يعتبر إخلالا بحق الدفاع موجبا لنقض حكمها .

(جلسة ١٩٣٤/١١/٢٦ طعن رقم ٢٠٤٤ سنة ٤ ق)

✓ ٤٤٤ - ليس في القانون ما يمنع من اتخاذ الصور الشمسية أساسا للمضاهاة .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٩ طعن رقم ٥٦٣ سنة ٢٠ ق)

٤٤٥ - إن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذي تراه إليه على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها . فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق قد فحصت الشهادة موضوع التزوير وضاهت بنفسها بين الامضاء المنسوبة لنائب العمدة عليها وبين امضاءاته على أوراق الاستكتاب مستعينة بمنظار مكبر ، وانتهت إلى الجزم بتزوير امضاء نائب العمدة على الشهادة ودلت على ذلك بأوجه الخلاف التي فصلتها في حكمها بين الامضاء الموجودة على الشهادة وبين الامضاءات الموجودة في أوراق الاستكتاب - فإن عملها هذا يدخل ضمن حقها

في فحص الدليل وتقديره مما تستقل به ولا معقب عليها فيه .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٦ طعن رقم ٨٦٨ ، سنة ٢٣ ق)

٤٤٦ - القاضي الجنائي بما له من الحرية في تكوين عقيدته في الدعوى غير ملزم باتباع قواعد معينة مما نص عليه قانون المرافعات فيما يتعلق بأوراق المضاهاة ، بل له أن يعول على مضاهاة تجرى على أى ورقة يقتنع هو بصورها من شخص معين ولو كان ينكر بصورها منه .

(جلسة ١٩٥٥/٤/٢٥ طعن رقم ١٢٤ سنة ٢٥ ق)

٤٤٧ - لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا فليس يشترط لأجراء المضاهاة أن يكون المتهم معترفا بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بحظه أو البصمة الصحيحة للختم المقلد لادامة المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائغة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة في حقه .

(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١٤ س ١ ص ٧١٥)

٤٤٨ - متى اتخذ الحكم من قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان السند المدعى بتزويره دليلا على أنه مزور وعلى ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم ، فإن هذا الذي أورده الحكم قاصر عن التليل على توفر ركن العلم بالتزوير لدى المتهم .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨٢٤)

٤٤٩ - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن جوهري من أركان جريمة الاستعمال المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة إلا بثبوته .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨٢٤)

٤٥٠ - لم ينظم المشرع المضاهاة سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات في نصوص امره يترتب على مخالفتها البطلان ، ومن ثم فلا

محل للنفي على الحكم بأن المضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها .

(الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٤ س ٧ ص ١٢٣٤)

٤٥١ - اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب اجراءات المحاكمة ، لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

(الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٩ س ٨ ص ٣٨١)

٤٥٢ - يعتبر محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به إلا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته المادة ٢٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يغنى عن ذلك ابلاغ النيابة بأمر هذا التزوير .

(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ س ٨ ص ٦٢٥)

٤٥٣ - للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى بمقتضى المادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أن تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ان رأت وجها للسير في تحقيق التزوير ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها .

(الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ س ٨ ص ٦٢٥)

٤٥٤ - إن المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبته - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير وإلا اعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص كالحالة المنصوص عنها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ س ٩ ص ٢٥٣)

٤٥٥ - إذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم هي التزوير في اعلام شرعى ، فإنه لا محل للقول بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط في الاعلام ، ذلك أن حكم هذه المادة ان هو الا استدراك لما عسى أن يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة سهو أو خطأ تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين باضافة غير وارث إليهم أو اغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذى أثبت الحكم الجنائى أنه قد زور بسوء قصد وتغيرت فيه الحقيقة التى تضمنها الاعلام الشرعى الصحيح .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ ش ٩ ص ٤٦١)

٤٥٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه - حين دان المتهم بتهمة تزوير شهادتى الميلاد - قد استند إلى مجرد اعترافه بتحرير البيانات الواردة بهما وما ثبت من تزوير التوقيعين المنسوبين إلى نائب العمدة والقابلة دون أن يثبت فى حقه أنه هو الذى زور هذين التوقيعين - أما بنفسه أو بواسطة غيره - فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٢٤ س ١٠ ص ٢٤٥)

٤٥٧ - ما جاء فى القانون من حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها محله الاجراءات المدنية والتجارية فحسب ، حيث عينت الأدلة ووضعت لها الأحكام وألزم القاضى بأن يجرى فى قضائه على مقتضاها ، فلا تثريب على المحكمة إذا هى لم تأخذ بتاريخ شهادة ميلاد «ابنة القتيل» لاقتناعها من الأدلة التى أوردتها بأن هذا التاريخ مخالف للواقع .

(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ س ١٠ ص ٤٨٣)

٤٥٨ - العبرة فى المسائل الجنائية انما تكون باقتناع قاضى الموضوع بأن اجراء يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة - فإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستكتاب التى اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة هى أوراق تؤدى هذا الغرض ، وأن المضاهاة التى تمت كانت صحيحة - اطمأنت إليها المحكمة للأسباب المقبولة الواردة فى تقرير الخبير ، فإن ما ينعاه المتهم على

الحكم من قصور يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/١٣ س ١١ ص ٥٥٢)

٤٥٩ - لم يفرض القانون طريقاً معيناً تجرى عليه المضاهاة إلا ما تناوله الشارع في بعض نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية وقصد به مجرد الإرشاد والتوجيه دون أن يفرض ذلك فرضاً تستوجب مخالفته البطلان .

(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/١٣ س ١١ ص ٥٥٢)

(والطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٧)

٤٦٠ - مؤدى القواعد التي نص عليها قانون الاجراءات الجنائية في خصوص دعوى التزوير الفرعية أن للنياية العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أمام القضاء الجنائي أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية بشرط أن تكون قد قدمت فيها فعلاً ، وهو غير الشأن في دعوى التزوير الفرعية التي نظم قانون المرافعات المدنية والتجارية اجراءاتها .

(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ س ١١ ص ٦٠٠)

٤٦١ - لم تنظم المضاهاة - سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية - في نصوص امره يترتب البطلان على مخالفتها ، ومن ثم يكون اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط بين استكتاب المجنى عليها الذي تم أمام الموثق القضائي بدولة أجنبية وبين التوقيع المنسوب إليها على الأوراق المزورة - صحيحاً ولا مخالفة فيه للقانون ، ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة صدور التوقيع على ورقة الاستكتاب من المجنى عليها أمام الموثق القضائي .

(الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/١٢ س ١١ ص ٨٩١)

٤٦٢ - لم يحدد القانون الجنائي طريقة اثبات معينة في دعاوى التزوير ، فللقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين . فإذا كان الحكم

المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة التزوير التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن النعى على الحكم بأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع حين لم تجبه إلى طلب عرض الأوراق المطعون فيها على الجهات الفنية لتبدى رأيها الفني فيها ، يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤ س ١٣ ص ٨٦٦)

(و الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ س ١٤ ص ١٠٧)

(و الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ «لم ينشر»)

(و الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٥ ق جلسة ١٩٣٦/١/١٣ مجموعة الربع قرن جزء أول ص ٣٦٤ ق ٢٠٣)

٤٦٣ - متى كان الحكم قد استند - ضمن ما عول عليه في ادانة الطاعن - على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصنحة الطب الشرعي ، وكان يبين مما أورده الحكم عن هذا التقرير أنه انتهى إلى أن العبارة المزورة حررت بخط الطاعن ، واعتمد في ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بخطه في ظروف طبيعية وقد استبعدت المحكمة هذه الورقة من التقرير لما وجه إليها من شبهات واكتفت بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب . وكانت المحكمة رغم استبعاد أحد عنصرى المضاهاة قد أخذت بنتيجة التقرير على علته دون أن تجرى في هذا الشأن تحقيقا لتبيان مبلغ أثر استبعاد هذا العنصر في الرأي الذي انتهى إليه الخبير ، وما إذا كانت أوراق الاستكتاب وحدها تكفى للوصول إلى النتيجة التي خلص إليها ، ومن غير أن تباشر المحكمة بنفسها مضاهاة العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وتبدى رأيها فيها ، مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٨ س ١٤ ص ٣٠٩)

٤٦٤ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير

إذ الأمر في هذا مرجعه إلى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الأثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . فإذا كان الحكم قد انتهى في استخلاص سائغ إلى سابقة وجود أصل الخطاب المزور وإلى أن الطاعن قد اصطنعه وأرسله إلى المجنى عليها بطريق البريد على أنه وارد لها من هيئة قناة السويس ثم عمد إلى الاستيلاء عليه بعد أن استنفذ الغرض الذي أعدّه من أجله إخفاء لجسم جريمة التزوير التي قارفها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو المجادلة في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضي الموضوع ولا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ ص ٦٩٧)

٤٦٥ - لم يجعل القانون الجنائي لاثبات التزوير واستعماله طريقا خاصا وما دامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائغة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة في حق الطاعنين . فإنه لا محل إذن للاحتجاج بأن المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت طريقا وحيدا لاثبات عكس ما ورد في أعلام الوراثة . ذلك لأن ما نص عليه في المادة المذكورة من حكم إن هو في الحقيقة (لا استدراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالأعلام نتيجة السهو أو الخطأ مما تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين بإضافة غير وارث إليهم أو إغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعا ولا شأن لحكم هذه المادة بالأعلام الذي يكون الحكم الجنائي قد أثبت أنه زور بسوء القصد وتغيرت فيه الحقيقة التي كان يجب أن يتضمنها الاعلام الشرعي الصحيح .

(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١ س ١٧ ق ١٣ ص ٦٩)

٤٦٦ - لم يرسم القانون لجريمة التزوير طريقة إثبات خاصة يتعين على المحاكم الجنائية انتهاجها ، ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ في إدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى اطمأنت إليه واقتنعت به .

(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/١٥ س ١٧ ق ٦٠ ص ٣٠٣)

(والطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٩ س ١٨ ق ٩ ص ٦٣)

(والطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١ س ٢٢ ق ٤٤ ص ٦٠٠)*

٤٦٧ - لم ينظم القانون المضاهاة في قانون الاجراءات الجنائية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها .

(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/١٥ س ١٧ ق ٦٠ ص ٣٠٣)

٤٦٨ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء المقضى أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها - فإذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ، ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعليها أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى ، أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أدلة الأدانة ، فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٣٦ ص ١١٣٠)

(و الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨)

٤٦٩ - لم يجعل القانون الجنائي لاثبات التزوير طريقا خاصا . ومن ثم فإن النعى على الحكم لاخذه بما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير واللجنة المشكلة لفحص الاشتراك المزور ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٣١ ص ١٨١)

٤٧٠ - تسليم الورقة الممضاة على بياض هو واقعة مادية لا تقتضى من صاحب الامضاء إلا إعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالاتفاق الصحيح المعقود بين المسلم وأمينه على ما يكتب بعد في تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الامضاء وهذا الاتفاق هو الذى يجوز أن يخضع لقواعد الاثبات المدنية كشفا عن حقيقته ، أما ما يكتب زورا

فوق الامضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائيا متى ثبت للمحكمة أنه قارفه .

(انظعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٦ س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨)
(والظعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢ س ٣٠ ق ١٦٤ ص ٧٧٧)
٤٧١ - لا تنفيذ المحكمة وهي تفصل في الدعوى الجنائية بقواعد الاثبات المقررة في القانون المدني إلا إذا كان قضاؤها في الدعوى يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، فإذا كانت المحكمة ليست في مقام اثبات عقد مدني بين المتهم وصاحب الامضاء - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وإنما هي تواجه واقعة مادية هي مجرد تسليم الورقة واتصال المتهم بها عن طريق تغيير الحقيقة فيها افتئاتا على ما اجتمع اتفاقهما عليه ، فلا يقبل من المتهم أن يطالب صاحب الامضاء بأن يثبت بالكتابة ما يخالف ما دونه هو زورا قولا منه بأن المستند المدعى بتزويره تزيد قيمته على عشرة جنيها ، إذ أن مثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولا إذ لا رمة أن يترك الأمر في الاثبات لمشينة مرتكب التزوير وهو لا يقصد إلا نفي التهمة عن نفسه الأمر الممتنع قانونا لما فيه من خروج بقواعد الاثبات عن وضعها .

(الظعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨)

٤٧٢ - المادة ٤٠٣ من القانون المدني تجيز للاثبات بالبينة في حالة وجود مانع أبى يحول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها ، ومتى أقام قضاءه بذلك - كما هو الحال في الدعوى - على أسباب مؤدية إليه ، فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الظعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨)

٤٧٣ - لم يجعل القانون الجنائي طريقا معينا لاثبات التزوير .

(الظعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ١٤ ص ٦٩)

٤٧٤ - لم يجعل القانون لاثبات التزوير طريقا خاصا مهما كانت قيمة المال

موضوع الجريمة . ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ، على فرض التسليم بأنه قد أبدى هذا الدفع في مذكرته المصرح له بتقديمها .

(الطعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ق ٣٥ ص ٦٤)

٤٧٥ - من المقرر أن إثبات التزوير واستعماله ليس له طريق خاص ، إذ العبرة فيها بما تظمن إليه المحكمة من الأدلة السائغة .

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠ س ٢١ ق ١١٩ ص ٤٩٤)

٤٧٦ - إن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها ، تفصل فيه على الوجه الذي ترتاح إليه ، على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود ، وما تشاهده بنفسها ، وهي في سبيل تكوين عقيدتها ، غير ملزمة باتباع قواعد معينة مما نص عليها قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية ، ومن ذلك تعيين خبير في دعاوى التزوير ، متى كان الأجر ثابتاً لديها للاعتبارات الشائعة التي أخذت بها . وإذا كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع في حدود هذا الحق قد قامت بفحص السند المطعون عليه بالتزوير وانتهت في حكمها المطعون فيه ، إلى أنه ثبت لها من الاطلاع على ذلك السند ، أنه قد كتب كتابة طبيعية وأنه لا خلاف في المراد بين بصمة الأصبع وبصمة الختم ، وإنه إزاء إقرار الطاعنة بصحة بصمتها على الاتصال منذ الوهلة الأولى وعدم إنكارها لها ، فإنها تستخلص من ذلك صحة الاتصال فإن ما ذهبت إليه المحكمة ، يدخل ضمن حقها في فحص الدليل وتقديره ، مما تستقل به ولا معقب عليها فيه .

(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٤ س ٢١ ق ٢٢٢ ص ٩٤٢)

٤٧٧ - إطراح الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعنة وأقوال شهودها وعدم اعتداده بالشكوى التي تقدمت بها إلى الشرطة بعد إقامة الدعوى ، مستشهده فيها بهؤلاء الشهود ، للتدليل على أنها وقعت ببصمتها على بياض على السند الذي تحرر عليه إيصال الأمانة - المدعى تزويره - من الأمور الموضوعية التي تستقل

بتقديرها محكمة الموضوع بلا معقب عليها ، ما دامت الأسباب التي قام عليها استخلاصها تؤدي إلى ما انتهت إليه .

(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٤ س ٢١ ق ٢٢٢ ص ٩٤٢)

٤٧٨ - من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية ، فعلى المحكمة أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى ، أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الادانة - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة ، إذ يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استعرض وقائع الدعوى المدنية التي أقامها الطاعن وما انتهى إليه من القضاء برد وبطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير ثم أشار إلى ما انتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وعول عليه في إثبات جرمي التزوير والاستعمال المسندتين إلى الطاعن - فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب ويكون قد ران عليه القصور الذي يتسع له وجه الطعن مما يعيبه .

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٢ س ٢٣ ق ٧٧ ص ٣٣٧)

(و الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٣ س ٢٥ ق ١٧٤ ص ٨١٥)

٤٧٩ - إذا كان الحكم لم يرقم قضاءه بإدانة الطاعن بالتزوير على أساس أنه هو الذي حرر بخطه صلب الاقرار موضوع الدعوى بل على أساس ما اقتنعت به المحكمة واستخلصته في منطق سليم من أن الطاعن حصل على توقيع المجنى عليها غفلة على ورقة منفصلة ثم قام بصلقها بالسند المتضمن للاقرار المزور بما تتوافر به جريمة التزوير المادى بطريقة تغيير المحرر ومن أنه المقدم للسند والتمسك به وصاحب المصلحة فيه بما يصح معه أن يكون قد قارف التزوير بنفسه أو بواسطة غيره فإنه لا يقدح في سلامة الحكم اغفال المحكمة لطلب الطاعن إليها ارسال الورقة محل الطعن إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لتحقيق ما يدعيه من أنه لم يكتب صلب الاقرار بخطه أو رده على الطلب ردا صريحا .

(الطعن رقم ٩٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ س ٢٣ ق ٢٦٧ ص ١١٧٩)

٤٨٠ - العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضى واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، وله أن يأخذ بأى دليل يرتاح إليه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، وإثبات التزوير واستعماله ليس له طريق خاص والعبرة فيه بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ق ٣٢٢ ص ١٤٣١)

٤٨١ - من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائى لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانه إلى ما اتهمت إليه - كما هو الحال فى الدعوى الحالية - ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن فى شأن استناد الحكم فى إدانة الطاعن على أقوال شهود الإثبات أو تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، إذ أنه لا يعدو جدلا موضوعيا فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٣ ق ٣٢٩ ص ١٤٦٧)

٤٨٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها ما دام استخلاصها سائغا متفقا مع العقل والمنطق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد حصل من أقوال المجنى عليه أنه قرر فى الشكوى رقم ... إدارى بأن ذمته مشغولة بمبلغ خمسين جنيها للطاعن وأنه فوجئ بتزوير هذا الرقم فأصبح خمسمائة وخمسين جنيها ، كما حصل من أقوال الشاهد الثانى - وهو رجل الشرطة الذى تولى جمع الاستدلالات فى الشكوى - أن المجنى عليه أقر أمامه بأن قيمة الدين خمسون أو ستون جنيها ،

ثم نقل الحكم عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى أن نتيجة الفحص أسفرت عن أن أصل المبلغ الوارد فى الشكوى على لسان المجنى عليه هو خمسون جنيها ثم عدل إلى خمسمائة وخمسين بإضافة كلمة «خمسمائة» وأنه يتعذر نسبة أو نفى هذا التعديل إلى أى من الطرفين أو إلى شخص آخر ، وخلص الحكم إلى أن الطاعن هو الذى أجرى التزوير عن طريق شخص مجهول ليحصل على سند بالمبلغ المعدل بدلالة إقامته دعوى مدنية ضد المجنى عليه مطالبا بهذا المبلغ الأخير - ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت بأدلة سائغة ومنطق سليم أن الطاعن ارتكب جريمة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى واستعماله ، وكان مقدار الدين الأصلى فى أوراق الشكوى سواء كان خمسين أو ستين جنيها لا أثر له فى ثبوت الجريمتين اللتين دين الطاعن بارتكابهما ، إذ أن موضوع التزوير هو الكلمة المضافة وهى خمسمائة جنية ، وقد اقتنعت المحكمة استنادا إلى الأدلة التى ساققتها بتزوير هذه الكلمة بطريق الإضافة فلا يؤثر فى ذلك حقيقة الدين الأصلى الخارج عن نطاق التزوير والذى لم يشمل التغيير فى المحرر ويضحي الخطأ فى ذكر مقداره - بفرض حصوله - غير مؤثر فى سلامة الحتم .

(الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠ س ٢٥ ق ١٠٨ ص ٥٠٤)

٤٨٣ - من حق محكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن تردّها إلى صورتها الصحيحة من مجموعة الأدلة المطروحة عليها دون التقيد فى ذلك بالأدلة المباشرة ولها أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا إلى النتيجة التى انتهت إليها ومتى أقامت قضاها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت بالأوراق فإن ما تخلص إليه فى هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع فى الدعوى مما يدخل فى نطاق سلطتها ، والأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها مؤديه إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه - لما كان ذلك - وكان الواضح من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد تأدى من أقوال المجنى عليه والشهود التى عول عليها فى قضائه إلى أن المجنى عليه لم يسلم الورقة التى وقعها على بياض باختياره

إلى الطاعن وأن له عدة توقيعات على أوراق قضائية وقد حصل الطاعن على الورقة الموقعة على بياض بطريقة ما واستعان بمجهول اتفق معه على انتحال شخصية المجنى عليه وقدمه للأستاذ ... المحامي وأقر أمامه بصحة توقيعه على الورقة وتخالصه فأثبت المحامي فيها إقرار التخالص ، والواقعة على هذه الصورة توفر في حق الطاعن جريمة الاشتراك في تزوير محرر عرفى بطريقة الاصطناع وبجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية وهو ما خلص إليه الحكم ولا يعيبه بعد ذلك أن هو أغفل بيان الظروف التى حرر فيها التوقيع الصحيح على الإقرار المزور أو عدم استظهار كيفية حصول الطاعن على الورقة المشار إليها ما دامت المحكمة قد اقتنعت من وقائع الدعوى وأدلتها بحصول الطاعن عليها بطريقة ما بتزويرها ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله وكذلك الحال بالنسبة لما ينعاه الطاعن خاصا باعتماد الحكم - من بين ما اعتمد عليه - فى قضائه على ما استخلصه من شهادة الأستاذ ... المحامي ومن عدم الحصول على دليل كتابى مؤيد بشهادة شاهد على أداء الثمانية آلاف جنيه إلى المدعى بالحقوق المدنية .

(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠ س ٢٥ ق ١٤٧ ص ٦٨٤)

٤٨٤ - لما كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه قصوره عن بيان صورة التزوير الذى دانه به بأن لم يكشف عن الظروف التى وصلت إليه فيها الورقة المقول بتزويرها خاصة وأن أمرها يختلف بين ما إذا كانت قد سلمت اختيارا للطاعن فلا يجوز حينذاك إثبات عكس ما حوته بغير الكتابة أو أن التوقيع الذى حملته قد اختلس وبذلك يجوز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن وكان الحكم قد عرض لهذا الدفاع وأطرحه فى قوله «وهذا الذى مردود بأن الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها عدا ما استثنى منها بنص خاص جائزة الثبوت بكافة الطرق ومنها البينة والقرائن ، وإذا كانت جريمة الاشتراك فى التزوير المسندة إلى المتهم لا يشملها الاستثناء فإنه يجرى عليها ما يجرى على سائل المسائل الجنائية من طرق الإثبات ... كذلك فإن أثبات التزوير ليس له طريق خاص والعبرة بما تظمن إليه المحكمة بالأدلة السائغة ولا يلزم فى هذا الصدد التزام القواعد المتعلقة بإثبات صحة المحررات والنص عليها قانون الإثبات فى

المواد ٢٨ وما بعدها . لما كان ذلك . وكانت الأدلة المطروحة في الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة في شأن جريمة الاشتراك والاستعمال فإنه لا على المحكمة ان هي لم تلتزم قواعد الاثبات في المواد المدنية وتبين كيف وصل توقيع المدعى المدني الصحيح إلى المخالصة المدعى بتزويرها» وما أورده الحكم صحيح في القانون مجزىء في الرد على ما أثاره الطاعن في أوجه طعنه .

(الطعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٢٠ من ٢٥ ق ١٤٧ ص ٦٨٤)

٤٨٥ - إن الحكم الصادر في دعوى مدنية لا أثر له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضى الجنائى عند نظره الدعوى ، بل له رغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائيا .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ من ٢٦ ق ٦٦ ص ٢٨٥)

٤٨٦ - إن العبرة في المسائل الجنائية هي باقتناع قاضى الموضوع بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ، وكانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستكتاب التى اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة ، هى أوراق تؤدي هذا الغرض ، وأن المضاهاة التى تمت كانت صحيحة واطمأنت إليها المحكمة للأسباب الواردة بتقرير الخبير ، فإن تعيب الطاعنين لأوراق المضاهاة ولاجزائها بين حروف عربية وأخرى لاتينية وعلى جزء من التوقيع دون مضاهاته بأكمله ، ورمى تقرير الخبير بالبطلان بناء على ذلك لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل المستمد من التقرير ، لا تلتزم المحكمة بمتابعته والرد عليه . واطمأنانها إليه يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ من ٢٦ ق ٦٨ ص ٢٩٢)

٤٨٧ - الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء فى قانون الإجراءات الجنائية أو فى

قانون المرافعات المدنية بنصوص امرة يترتب البطلان على مخالفتها إذ العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع القاضي بأن إجراء من الاجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الاثبات غير مقيدة بقواعد الاثبات في القانون المدني فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية ، كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى مطابقتها للأصل . وإذا كانت المحكمة قد رأت أن الأوراق التي اتخذها الخبير الاستشاري أساسا للمضاهاة هي أوراق تصلح لذلك واطمأنت إلى صحة المضاهاة عليها فلا يقبل من الطاعن أن يعود إلى مجادلته فيما خلصت إليه من ذلك .

(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٧ س ٢٧ ق ١٩٢ ص ٨٤٨)

٤٨٨ - من المقرر أن استخلاص تاريخ وقوع التزوير من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها هو من شأن قاضي الموضوع وحده ، وهو غير ملزم في ذلك بالأخذ بالتاريخ الوارد على الورقة المزورة .

(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ س ٢٨ ق ٩٧ ص ٤٦٧)

٤٨٩ - إن القاضي الجنائي لا يتقيد بما يصدره القاضي المدني من أحكام ، ولا يعلق قضاءه على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر أن ضررا لحق المجنى عليها من جريمة التزوير التي أثبتت مقارفة الطاعن إياها ، فإنه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الادعاء المدني عملا بالمادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية ويكون دفاع الطاعن برفعها قبل الأوان ، على غير سند من القانون . أما عما يتحدى به الطاعن من أنه نزل عن التمسك بالورقة المزورة وأن المحكمة لم تتقيد بأحكام قانون الاثبات الذي يرتب على هذا التنازل إنهاء اجراءات دعوى التزوير وانتهاء كل أثر قانوني للورقة ، فإن ذلك مردود بأن ما جاء في القانون من حجية المحررات وإثبات صحتها إنما محله أحكام الاثبات في المواد المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت أحكام لها وألزم القاضي بأن يجرى في أحكامه على مقتضاها والطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس في القانون ما يجبر المحاكم

الجنائية على ترسمه لأنها فى الأصل حرة فى انتهاج السبيل الموصول إلى اقتناعها ، ولم يرسم القانون فى المواد الجنائية طريقا خاصا يسلكه القاضى فى تحرى الأدلة ، ومن المقرر أنه متى وقع التزوير أو الاستعمال فإن نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ ق ١٥٤ ص ٧٣٧)

١٧٤٩٠ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر فى هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم وللمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الإثبات .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

١٧٤٩١ - من المقرر أن الأصل فى المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائى لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

(الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

الفصل الثامن

استعمال المحرر المزور

الفرع الأول

أركان الجريمة

٤٩٢ - استعمال الورقة المزورة هو استخدامها فيما أعدت له ، فإذا كان المتهم قد زور إذن بريد وأرسله إلى والده لصرفه فنفذ الوالد الأمر وقبض القيمة فمعاقبته عن الاستعمال صحيحة .

(جلسة ١٩٤٨/١١/٢٣ طعن رقم ١١٩٧ سنة ١٨ ق)

٤٩٣ - إن في تقديم عقد البيع المزور للتسجيل استعمالاً له ، لأن التسجيل يتحقق به الاستفادة من العقد بنقل الملكية وشهر البيع ونقل التكليف إلى المشتري .

(جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣ طعن رقم ٩٥٩ سنة ١٢ ق)

٤٩٤ - يتحقق فعل الاستعمال في جريمة استعمال الأوراق المزورة بمجرد تقديم الورقة والتمسك بها فما قد يحصل بعد ذلك من تنازل عن الورقة لا يكون له أثر في الجريمة التي وقعت .

(جلسة ١٩٤٣/١/٢٥ طعن رقم ٢١١ سنة ١ ق)

٤٩٥ - متى كان الثابت أن المتهم تقدم بالآورنيك المزور لكاتب الضبط لرفاقه في ملف طلب الرخصة لاصدارها ، فذلك يكفي في جريمة استعمال الورقة المزورة ، إذ الاستعمال يتم بصرف النظر عن تحقق النتيجة المرجوة .

(جلسة ١٩٤٦/٢/٤ طعن رقم ٢١٩ سنة ١٦ ق)

٤٩٦ - أن استخراج صورة مطابقة للأصل المزور من الدفاتر الرسمية لاستعمالها ، واستعمالها فعلاً مع العلم بالتزوير الحاصل في الأصل ، يعد في القانون استعمالاً لورقة رسمية مزورة لا على أساس أن هناك تزويراً في الصورة بل على أساس أن البيانات المستشهد عليها بالصورة والواردة في

الدفتري الرسمي مزورة . فاستعمال الصورة هو في الواقع وحقيقة الأمر استعمال للدفتري ذاته ، والصور لم تجعل الاكشهادات بما هو ثابت به .

(جلسة ١٩٤٣/٦/١ طعن رقم ١٤٣٥ سنة ١٣ ق)

٤٩٧ - الاستعمال المعاقب عليه قانونا هو استعمال ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون . اما تغيير الحقيقة في ورقة هي من صنع من غير فيها وليس لها من الحجية ما يجعلها صالحة لأن تكون أساسا للمطالبة بحق واستعمال هذه الورقة بعد ذلك فلا عقاب عليه . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم كان مستخدما في شركة (كذا) يكلف بالتخليص على البضائع وكان يكتب فواتير (بونات) يبين فيها البضائع التي كان يخلص عليها وقيمة ما صرفه في هذا الشأن ثم يقدمها لرئيسه فيعتمدها وبهذا الاعتماد كان يصرف المبالغ المدونة بها من خزينة الشركة وثبت أن البيانات التي كان يدونها المتهم في هذه الفواتير كلها وهمية لا حقيقة لها فهذه الواقعة لا عقاب عليها .

(جلسة ١٩٣٥/٦/٢٤ طعن رقم ١٥٨٧ سنة ٥ ق)

٤٩٨ - العلم بالتزوير ركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم هذه الجريمة إلا بثبوته .

(جلسة ١٩٥٠/١/٩ طعن رقم ١٨٧٨ سنة ١٩ ق)

٤٩٩ - إذا كانت المحكمة حين قضت بادانة المتهم في جريمة استعمال أوراق مزورة (تذاكر توزيع الكيروسين) مع علمه بتزويرها قد استدلت على ثبوت علمه بالتزوير من توقيع على ظهر التذكرة المزورة وتوكيد صحتها ، فإن هذا منها لا يكفي ، لأنه ليس من شأنه في ذاته أن يدل على علمه بتزويرها . وخصوصا إذا كانت المحكمة قد قالت في مكان آخر من حكمها إن الاختلاف بين الأوراق المزورة والأوراق الصحيحة يدق على النظر العادي ، وكان دفاع المتهم قائما على أنه لا يقرأ ولا يكتب .

(جلسة ١٩٤٥/٤/١٦ طعن رقم ٨٧٣ سنة ١٥ ق)

٥٠٠ - العلم بالتزوير ركن من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة

المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم هذه الجريمة إلا بثبوته ، فالحكم بالادانة فيها يجب أن يقيم الدليل على توفر هذا العلم لدى المتهم . ولما كان مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم ما دام المتهم ليس هو الذي قام بتزويرها أو اشترك في التزوير ، فإن الحكم الذي يقضى بادانة امرأة في هذه الجريمة على أساس مجرد تمسكها بالورقة المزورة التي قدمها زوجها في قضية مدنية يكون قاصر البيان .

(جلسة ١٩٥٠/١/٩ طعن رقم ١٨٧٨ سنة ١٩ ق)

٥٠١ - إن جريمة استعمال الورقة المزورة لا تقوم إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ، ولا يكفي في ذلك مجرد تمسكه بها أمام المحكمة ما دام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها . فإذا كان الحكم حين أدان الطاعن في هذه الجريمة لم يعتمد في ذلك إلا على ما قاله من أنه يقيم الدليل على هذا العلم فإنه يكون قاصرا في بيان عناصر الجريمة متعينا نقضه .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٢ طعن رقم ٤٤٢ سنة ٢٣ ق)

٥٠٢ - إن جريمة استعمال الورقة المزورة لا تقوم إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ، ولا يكفي في ذلك مجرد تمسكه بها أمام المحكمة ما دام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٢ طعن رقم ٤٤٢ سنة ٢٣ ق)

٥٠٣ - إن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بالتزوير وهو ركن جوهري من أركان جريمة استعمال الأوراق المزورة المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا تقوم تلك الجريمة إلا بثبوته ، وإن كان الحكم قد استظهر حصول التزوير ونفى عن المتهم أنه هو مرتكبه ، ثم دانه بجريمة استعمال سند مزور مفترضا علمه بالتزوير من مجرد تقديم السند في القضية المدنية التي رفعها على المجنى عليه وتمسكه به ، دون أن يبين الحكم الدليل على توفر ركن العلم بالتزوير لديه ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(جلسة ١٩٥٤/١١/٢٣ طعن رقم ١١٢٧ سنة ٢٤ ق)

٥٠٤ - مادام الحكم فى جريمة استعمال المحرر المزور قد بين أن المتهم هو الذى عمل على تزوير المحرر قبل استعماله فذلك كاف فى بيان علمه بالتزوير .

(جلسة ١٩٤٥/١١/٥ طعن رقم ١٤٤٢ سنة ١٥ ق)

٥٠٥ - متى كان المتهم قد أدين باعتباره ضالعا فى التزوير فهذا بذاته يتضمن أنه حين استعمال الورقة المزورة كان لابد يعلم بأنها مزورة .

(جلسة ١٩٤٦/٢/٤ طعن رقم ٢١٩ سنة ١٦ ق)

٥٠٦ - إذا استند الحكم فى إدانة المتهم باستعمال ورقة مزورة مع علمه بتزويرها إلى قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المطعون فيها بالتزوير ولم يعن ببحث الموضوع من وجهته الجنائية ولا ببيان ما إذا كانت أركان جريمة التزوير متوافرة أو غير متوافرة حتى يتسنى له الانتقال من ذلك إلى بحث أركان جريمة الاستعمال التى أدين فيها المتهم إذ لا يصح القول بثبوت جريمة الاستعمال إلا بعد التدليل على ثبوت جريمة التزوير وتوافر أركانها فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(جلسة ١٩٣٤/٤/٣٠ طعن رقم ١٠١٠ سنة ٤ ق)

٥٠٧ - لا تثريب على المحكمة إذا هى لم تتحدث فى حكمها عن جريمة استعمال ورقة مزورة ما دامت قد نفت التزوير فيها .

(جلسة ١٩٥٣/٢/١٠ طعن رقم ٢٣٣ سنة ٢٢ ق)

٥٠٨ - إذا كانت المحكمة حين دانت المتهم فى جريمة التزوير لم تورد مؤدى الأدلة التى أخذت بها واستندت إليها فى ثبوتها فى حقه فإن هذا يجعل حكمها من هذه الناحية مشوبا بالقصور ، ولا يرد على ذلك بأن المحكمة وقد دانتها فى جريمة استعمال الورقة المزورة فإن العقوبة تكون مبررة ، مادامت قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه فى ثبوت جريمة الاستعمال فى حق المتهم وفى توافر أركانها على ثبوت جريمة التزوير وهى لا تصلح بذاتها أساسا صالحا لإقامة الأدانة

لقصور الدليل عليها مما يجعل الحكم مشوباً بالفساد في الاستدلال بالنسبة لجريمة استعمال .

(الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٨ س ٧ ص ٢٧١)

٥٠٩ - إذا كان الحكم إذ عرض لعلم المتهم بتزوير السند قال «وحيث أنه بالنسبة لجريمة استعمال فإن علم المتهم بتزوير الرخصة واضح من أن المتهم لم يقصد به إجراء غير استخراج الرخصة فضلاً عن علمه بعدم لياقته طبياً للحصول على الرخصة ، كما أن المستفاد من ظروف الدعوى هو أنه المحرض على التزوير كما سبق» - فإن في هذا الذي أورده الحكم ما يكفي لاستظهار ركن القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة استعمال المحرر المزور .

(الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٢ س ٧ ص ٣٢٠)

٥١٠ - لا مصلحة للمتهم من النعى على الحكم بأنه جاء قاصر البيان في استظهار ركن القصد الجنائي في جريمة استعمال السند المزور مادامت أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة الاشتراك في التزوير التي عوقب من أجلها .

(الطعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٢ س ٧ ص ٣٢٠)

٥١١ - استخراج صور مطابقة - لأصل عقد مزور دس في ملفات الشهر العقاري مع مخالفة للحقيقة ثم استعمالها فعلاً مع العلم بالتزوير الحاصل في الأصل - يعد في القانون استعمالاً لأوراق رسمية مزورة لا على أساس أن هناك تزويراً في صورة العقد ذاتها - بل على أساس أن البيانات المستشهد عليها بالصورة والواردة في الحافظة مزورة فاستعمال الصورة في الواقع وحقيقة الأمر استعمال لأصل العقد وما عليهما من تأشيريات رسمية لا تتفق والواقع مما يعتبر تزويراً في أوراق رسمية .

(الطعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٣٦ س ٧ ص ٩١٠)

٥١٢ - لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم من استعمالها

بأنها مزورة ، ولا يكفي مجرد تمسكه بها أمام الجهة التي قدمت لها ، ما دام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها .

(الطعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٥ س ٨ ص ١٦٧)

٥١٣ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه اشترك مع مجهول في تزوير شهادة ميلاده وأورد على ذلك أدلة كافية ، وكان اشتراكه في التزوير يفيد حتما علمه بأن الورقة التي استعمالها مزورة ، فلا يعيب الحكم عدم تحدّثه عن ركن العلم في جريمة استعمال الورقة المزورة .

(الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ س ٩ ص ٦٩٣)

٥١٤ - استعمال المحرر له معنى عام يندرج فيه كل فعل ايجابي يستخدم به المحرر المزور والاستناد إلى ما دون فيه - يستوى في ذلك أن يكون هذا الاستعمال قد بوشر مع جهة رسمية أو مع موظف عام أو كان حاصلًا في معاملات الأفراد .

(الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٩ س ١٣ ص ٦٤)

٥١٥ - العنصر المادي لجريمة استعمال المحرر المزور يقوم ويتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله بغض النظر عن النتيجة المرجوة . فإذا كانت الواقعة التي استخلصها الحكم المطعون فيه واطمأن إليها في خصوص جريمة الاستعمال أن الطاعن قدم لموظفي مكتب البريد التوكيل المزور لكنهم اشتبهوا في أمره ولم يصرفوا له المبلغ موضوع التوكيل فإن العنصر المادي للجريمة يكون قد تم بالفعل . أما الحصول على المبلغ فهو أثر من آثار الاستعمال لا يلزم تحققه لتمام الجريمة وإنما قد يشكل جريمة أخرى هي جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ عقوبات .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ س ١٣ ص ٥٥٩)

٥١٦ - من المقرر أنه لا تقوم جريمة استعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم من استعمالها بأنها مزورة ولا يكفي مجرد تمسكه بها أمام الجهة التي قدمت لها ما

دام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها أو شارك فى هذا الفعل .

(الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٦ س ١٦ ص ١٤٠)

٥١٧ - إذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن استعمل الاعلام الشرعى المزور مع علمه بذلك بأن قدمه إلى بلدية الاسكندرية - وهو ما تتحقق به العناصر القانونية لجريمة استعمال المحرر المزور التى دانه بها فإنه يكون مسنولا عنها ويحق عقابه عليها ذلك بأن وكالته عن زوجته لا تنفى أنه هو الذى قارف الجريمة التى بين من أجلها .

(الطعن رقم ١١٦٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١ س ١٧ ق ١٣ ص ٦٩)

٥١٨ - مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت العلم بتزويرها مادام الحكم لم يقدّم الدليل على أن المتهم هو الذى قارف التزوير أو اشترك فيه .

(الطعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ١٣ ص ٦٩)

(و الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ق ١٥٣ ص ٦٣٦)

✓ ٥١٩ - إثبات الحكم مقارفة المتهم لجريمة التزوير فى محرر ، يفيد حتما توافر علمه بتزوير هذا المحرر الذى أسند إليه استعماله .

(الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ س ١٨ ق ٢٦٧ ص ١٢٥٩)

✓ ٥٢٠ - إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر فى حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذى أسند إليه تزويره وإستعماله .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٣١ ص ١٨١)

(و الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣٠ س ٢١ ق ١١٩ ص ٤٩٤)

✓ ٥٢١ - الاشتراك فى التزوير يفيد حتما علم المتهم بالاشتراك بأن الورقة التى يستعملها مزورة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحدّثه عن ركن العلم فى جريمة استعمال الورقة المزورة بالنسبة للمشارك فى تزويرها .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨٥ ص ١٣٩١)

✓ ٥٢٢ - تقوم جريمة استعمال المحرر المزور باستعماله فيما زور من أجله مع علم من استعمله بتزويره .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ق ٣٢٢ ص ١٤٣١)

✓ ٥٢٣ - يقوم الركن المادي في جريمة استعمال الأوراق المزورة باستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن تقديم الورقة المزورة سنداً لدفاعه في الدعوى المدنية وذل في عبارات سائغة على علمه بتزويرها بما يكفي لحمله وتحقق به العناصر القانونية لجريمة استعمال المحرر المزور التي دانه بها ، فإنه يكون قد أصاب محجة الصواب في تقرير مسئولية الطاعن .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٤ س ٢٤ ق ١٨٥ ص ٨٩٧)

الفرع الثاني

طبيعة الجريمة

✓ ٥٢٤ - جريمة استعمال الورقة المزورة هي جريمة مستمرة. طوال زمن التمسك بالورقة فلا تبدأ المدة المسقطه للدعوى العمومية من تاريخ تقديم الورقة للمحكمة المدنية بل تبدأ من تاريخ الحكم نهائيا بردها وبطلانها . ولا يؤثر في ذلك أن تكون النيابة في الوصف الذي رفعت به الدعوى العمومية قد اقتضت على قولها « إن فلانا استعمل مخالصة مزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها في القضية المدنية رقم كذا » إذ أن عبارة « قدمها في القضية » هي باجمالها تتناول بطبيعة الحال معنى استمرار التمسك بالورقة المقدمة إذا كانت هذه الورقة مما تقتضى طبيعتها ضرورة التمسك بها مدة من الوقت فعدم ذكر مدة هذا التمسك في صيغة التهمة لا يفيد حتما أنه كان وقتيا .

(جلسة ١٩٣٣/٥/٢٢ طعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٣ ق)

✓ ٥٢٥ - جريمة استعمال الورقة المزورة هي بطبيعتها مستمرة لا تسقط تبعا

لجريمة التزوير .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٩ طعن رقم ٥٦٣ سنة ٢٠ ق)

٥٢٦ - جريمة استعمال المحرر المزور من الجرائم التي تنشأ وتنتهي تبعا للغرض الذي يستخدم فيه المحرر . وفي كل مرة يستعمل فيها تعتبر جريمة استعماله مستمرة بمقدار مدة التمسك به للغرض الذي بدأ الاستعمال من أجله . فإذا قدمت ورقة مزورة في دعوى مدنية للاستشهاد بها على ثبوت حق ، فلا ينقطع استمرار الجريمة (إلا بالتنازل عن التمسك بالورقة فيها أو بصدور الحكم النهائي في الدعوى التي قدمت فيها .

(جلسة ١٩٣٨/١١/١٤ طعن رقم ٢٣٤٣ سنة ٨ ق)

٥٢٧ - ان استعمال المحرر المزور جريمة مستمرة لا حد لها إلا الحكم نهائيا في الدعوى الحاصل فيها الاستعمال أو الحكم نهائيا بتزوير المحرر أو حصول التنازل عن التمسك بالمحرر قبل الحكم في الدعوى التي استعمل فيها ، فإذا كان الظاهر من الحكم أن السند المطعون فيه بالتزوير والذي استعمله المتهم حكم بتزويره من المحكمة المدنية في تاريخ معين ، والظاهر من محضر جلسة المحاكمة الجنائية أن الجلسة الأولى التي أعلن بها المتهم وحضرها فعلا كانت في يوم معين كذلك ، وأنه لم يكن قد انقضى من تاريخ الحكم مدنيا بالتزوير حتى المحاكمة مدة الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى ، فإن اغفال الحكم ذكر تاريخ الطعن بالتزوير وتاريخ رفع الدعوى العمومية لا أهمية له .

(جلسة ١٩٣٨/٥/٣٠ طعن رقم ١٢٩٣ سنة ٨ ق)

٥٢٨ - إن استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله جريمة مستمرة لا ينقطع استمرارها إلا عند صدور الحكم نهائيا بتزوير المحرر أو التنازل عنه قبل الحكم في الدعوى ، فما دام الظاهر من الحكم أن السند المطعون فيه بالتزوير قد حكم نهائيا برده وبطلانه من المحكمة المدنية بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٤ (مثلا) وإن المتهمين قد أعلنوا للمحاكمة الجنائية لجلسة ٢١ أغسطس سنة ١٩٣٥ لمحاکمتهم عن تهمة الاستعمال ، وحضروا الجلسة الثانية التي كان محددًا لها ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥ فإن ذلك يكفي في الدلالة على أن دعوى الاستعمال لم يسقط الحق في إقامتها ، وإذا أيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم لأسبابه فإنها

تكون قد قضت برفض كل ما دفع به المتهمون من الدفوع الموضوعية أو المتعلقة بسقوط الحق في إقامة الدعوى بتهمة الاستعمال وحملت قضاءها بذلك على ما تضمنه حكم محكمة الدرجة الأولى ، وإن كان المتهمون لم يتمسكوا بهذه الدفوع أمامها .

(جلسة ١٩٣٩/١١/٢٧ طعن رقم ١٧١٣ سنة ٩ ق)

٥٢٩ - إن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها وتظل مستمرة مادام التمسك بها قائما ، فإذا كان المتمسك بها قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها طالبا إلغاءه والحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بها أو يقضى نهائيا بتزويرها ، ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى بمضى المدة إلا من هذا التاريخ .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٢١ طعن رقم ٤٨٩ سنة ٢٢ ق)

٥٣٠ - إن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ من تقديم الورقة والتمسك بها وتظل مستمرة ما بقى مقدمها متمسكا بها . ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الحكم بتزويرها .

(جلسة ١٩٥٤/٣/١ طعن رقم ٤٤ سنة ٢٤ ق)

٥٣١ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة استعمال الورقة المزورة ، جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكا بها ، فإذا كان المتمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها طالبا إلغاءه والحكم بصحتها فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من ذلك التاريخ .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٦ طعن رقم ١٠٠٩ سنة ٢٤ ق)

٥٣٢ - إن جريمة استعمال الورقة المزورة تتحقق بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وهي بطبيعتها جريمة مستمرة لا تسقط تبعا

لجريمة التزوير .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٩ طعن رقم ٥٦٣ سنة ٢٠ ق)

٥٣٣ - من المقرر أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة المتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، ومن ثم فإذا ظل المتهم متمسكا بالسند المزور إلى أن حكم نهائيا بتزويره في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضى أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحا ، ولا يغير من ذلك أن وصنف التهمة الذي رفعت به الدعوى على المتهم أن جريمة الاستعمال بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧

(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٢٤ س ٩ ص ٣٢٢)

٥٣٤ - جريمة استعمال محرر مزور ، هي جريمة مستمرة .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥ س ١٣ ص ١٠٧)

٥٣٥ - جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٤ س ٢٤ ق ١٨٥ ص ٨٩٧)

(و الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤ س ٢٠ ق ٦٩ ص ٢٦٩)

٥٣٦ - جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ الحكم بتزويرها . لما كان ذلك ، وكان الثابت أنه لم تمض ثلاث سنين من تاريخ صدور الحكم النهائي ببطلان تزوير السند موضوع الجريمة في ١٩٧٠/٥/٢٧ لحين رفع

الدعوى الجنائية خطأ على المجنى عليها حيث ناقشتها المحكمة بجلستى ١٩٧٢/١٠/١٠ ، ١٩٧٣/٥/٦ فى التهمة المسندة إليها ثم قضت ببراءتها بالجلسة الأخيرة ، وكانت اجراءات محاكمة المتهم الحقيقى - المطعون ضده - التى بدأت بالاعلان فى ١٩٧٣/٨/١٣ جاءت متلاحقة وقبل أن تتكامل مدة السقوط بين أحدهما والاخر حتى صدور الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم إذ قضى بما يخالف ذلك يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٥ س ٢٩ ق ٤١ ص ٢٢٤)

الفرع الثالث :

تسبيب الأحكام فى جريمة استعمال ورقه مزورة

٥٣٧ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم فى جريمة استعمال الأوراق المزورة ، مادامت مدوناته تكفى لبيانه . ولما كان إثبات مساهمة الطاعن فى مقارفة جريمة التزوير يفيد حتما توافر علمه بتزوير المحرر الذى أسند إليه استعماله ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ س ١٧ ق ٢٢٧ ص ١١٩٩)

(والطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/٩ س ١٨ ق ٩ ص ٦٣).

٥٣٨ - الأصل أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم فى جريمة استعمال المحرر المزور ، مادامت مدوناته تغنى عن ذلك ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد أبان فى وضوح ، ودلل فى عبارات سائغة على قيام ركن العلم فى حق الطاعن بما يكفى لحمله ، وأثبت أن الطاعن استعمل المحرر المزور مع علمه بذلك بأن قدمه فى القضايا المشار إليها فيه ، فإنه بذلك تتحقق العناصر القانونية لجريمة استعمال المحرر المزور الذى أدان الطاعن بها .

(الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤ س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ١٣٢١)

٥٣٩ - لما كان الحكم قد أثبت جريمة استعمال البطاقة المزورة في حق الطاعن بقوله « وتمكن المتهم بذلك من استعمال البطاقة المزورة بأن احتج بها بتقديمها في المحضر رقم ٤٩٥ سنة ١٩٧٤ جنح إيتاي البارود الذي حرره النقيب ... رئيس وحدة مباحث المحمودية يوم ١٧/٣/١٩٧٤ بعد أن ضبط المتهم في السوق يعرض البيع بكرة تبين أنها مسروقة ». فإن هذا حسبه ليبراً من قالة القصور في بيان توافر عناصر جريمة الاستعمال .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩ س ٣٠ ق ١٠٧ ص ٥٠٦)

الفصل التاسع : مسائل متنوعة

الفرع الأول : الطعن بالتزوير

٥٤٠ - الدفع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعي ، فإذا كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد رد على الدفع رداً سائفاً بما مؤداه أن المحكمة اعتبرته غير مجد لعدم تمسك المتهم به طوال مراحل الدعوى واطمأنت ، في حدود سلطتها التقديرية ، إلى صحة العقد المقول بتزويره فإن ما ينعاه المتهم من قالة الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ س ١٣ ص ٤٦٩)

٥٤١ - إذا كان المتهم (الطاعن) لم يتمسك بالدفاع الموضوعي - الخاص بالادعاء بتزوير الورقة - أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه لا يجوز له بعد ذلك إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢١ س ١٣ ص ٤٦٩)

٥٤٢ - الخطأ المادي في تدوين محاضر الجلسات لا يستلزم الالتجاء إلى طريق الطعن بالتزوير على الوجه الذي رسمه القانون للطعن على الاجراءات المثبتة بمحاضر الجلسات والأحكام ، مادام هذا الخطأ واضحاً .

(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ س ١٤ ص ٤٥٦)

٥٤٣ - نظمت المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية أحكام الطعن بالتزوير بطريق التبعة للدعوى الأصلية ، وقد توخى الشارع تبسيط الاجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية وبيّن من هذه المواد والمنكرة الايضاحية المصاحبة لمشروع قانون الاجراءات الجنائية أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ولا تلتزم هذه المحكمة باجابته ، لأن الأصل أن لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لبدء رأى فيها . ولما كانت المحكمة قد قدرت أن الطاعن وقع على كشوف الجرد المقدمة في الدعوى ، فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا اشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يدعو ما طلبه الدفاع من تمكينه من الطعن بالتزوير في امضائه على الكشوف سائلة الذكر أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ إجراء لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليه ، فلا يصح أن يعاب على المحكمة التفاتها عنه ، ويكون ما ينعاه الطاعن على الحكم بالاخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، في غير محله .

(الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ س ١٤ ص ٦٦٢)

٥٤٤ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم باجابته . لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لبدء رأى فيها . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى صدور الشيك موضوع الدعوى من الطاعن فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا اشراف لمحكمة النقض عليه ، ولا يدعو ما طلبه الطاعن بشأن تمكينه من الطعن بالتزوير في هذا الشيك أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ إجراء لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليه طالما أنها

استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه فلا يصح أن يعاب على المحكمة التفاتها عنه .

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ س ١٦ ص ٦٩)

(والطعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١٨ س ١٦ ص ٧٩)

٥٤٥ - مؤدى نصوص المواد ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية والمنكرة الايضاحية لمشروع الحكومة - أن الطعن بالتزوير فى ورقة من الأوراق المقدمة فى الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا تلقى الفصل فى الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية .

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢١ س ١٧ ق ١٦٢ ص ٨٦٢)

(والطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٥ س ٢٨ ق ١٤١ ص ٦٦٦)

(والطعن رقم ٨٢٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٦ س ٢٨ ق ٢٢٠ ص ١٠٨١)

(والطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٦١٢)

٥٤٦ - الطعن بالتزوير فى ورقة من الأوراق المقدمة فى الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير المحكمة . فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير ، وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل فى الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية . ولما كان ما أثاره الطاعن فى وجه الطعن - من أنه لم يعلن بالحكم الغيابى الاستئنافى ، ولم يقرر فيه بالطعن بطريق المعارضة ، وقد وقع مجهول على ورقة إعلان الحكم وعلى التقرير بالمعارضة بامضاء نسبها زورا إليه - لم يقدم عليه ما يظاھر ، وليس فى الأوراق ما يسانده ، وكان البادى من الاطلاع على المفردات المضمومة أنه أعلن لشخصه بالحكم الغيابى الاستئنافى وفى محل إقامته الثابت بالتوكيل الرسمى الصادر منه لوكيله ، كما أن توقيع الطاعن على الطلب المقدم منه لمحكمة النقض يشابه فى ظاھرہ التوقيع الثابت على ورقة إعلان الحكم

وعلى التقرير بالمعارضة مما ينبىء عن عدم جدية دفاعه . فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ س ١٩ ق ٥٣ ص ٢٨٨)

٥٤٧ - إن الطعن بالتزوير لا يمنع الطاعن من التنازل عنه فى أى وقت وله أن يتقدم بهذا التنازل إلى المحكمة التى كانت الدعوى منظورة أمامها قبل إيقافها ، وهى ليست ملزمة بالسير فى تحقيق الطعن بالتزوير بعد تنازل الطاعن عن طعنه .

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢٠ ق ١٨٨ ص ٩٥١)

٥٤٨ - متى كان محامى الطاعن الثالث بعد أن أعلن تنازل موكله عن الطعن بالتزوير قد ترفع فى موضوع الدعوى فى حضور هذا الطاعن الذى لم يبد اعتراضا على تصرف محاميه ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم جواز الاعتداد بالتنازل عن طعنه وأن محاميه لم يكن لديه توكيل يخوله هذا التنازل لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢٠ ق ١٨٨ ص ٩٥١)

٥٤٩ - إن ما جاء فى القانون عن حجية الأوراق والأحكام المقررة للطعن فيها إنما محله قانون الاثبات فى انمواد المدنية والتجارية حيث عينت الألة ووضعت أحكام لها وألزم القاضى بأن يجرى فى قضائه على مقتضاها ، وأن الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس فى القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسيمه لأنها فى الأصل حرة فى انتهاج السبيل الموصول إلى اقتناعها ولم يرسم القانون فى المواد الجنائية طريقا خاصا للقاضى يسلكه فى تحرى الألة . ومن ثم فلا محل لما يتحدى به الطاعن من أن المجنى عليه لم يطعن على الإيصال بالتزوير المادى ولم يزعم أن التوقيع مقلد بالكتابة أو النقل من توقيع آخر وما يترتب على ذلك من وجوب اعتبار الورقة صحيحة وصابرة منه .

(الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٨ س ٢١ ق ٦٠ ص ٢٤٤)

٥٥٠ - متى كانت المحكمة قد استخلصت للأسباب السانغة التي أوردتها أن التوقيع المنسوب إلى المجنى عليها على عقد الزواج المقدم من الطاعن هو توقيع مزور عليها ، ورتب على ذلك ثبوت واقعة الاشتراك في التزوير في حقه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يعد من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض . أما ما يتحدى به الطاعن من أن المجنى عليها نزلت عن حقوقها المدنية وعن الطعن بالتزوير ونزل هو عن التمسك بالورقة ، وما يترتب على ذلك من وجوب اعتبارها صحيحة ، فإن ذلك مردود بأن ما جاء في القانون من حجية المحررات وإثبات صحتها إنما محله أحكام الإثبات في المواد المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت أحكام لها وألزم القاضي بأن يجرى في فضائه على مقتضاها والطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه لأنها في الأصل حرة في انتهاج السبيل الموصّل إلى اقتناعها ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقا خاصا يسلكه القاضي في تحري الأدلة .

(الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ س ٢٤ ق ١٧٩ ص ٨٦٣)

٥٥١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن - من أن الشيك موضوع الدعوى قد حرر في تاريخ سابق على تاريخ استحقاقه المدون به وكان تاريخ إصداره مثبتا تحت توقيع الطاعن على ذات الشيك ثم قام المدعى بالحقوق المدنية بمحو ذلك التاريخ حتى يبدو الشيك كأنه أداة وفاء مما دعا الطاعن إلى اتخاذ طريق الادعاء بالتزوير وطلب نذب أحد الخبراء لتحقيق ما ادعاه - واطرحه تأسيسا على أن المحكمة لم تتبين من اطلاعها على ورقة الشيك الصادر من الطاعن للمدعى بالحق المدني ثمة ما ينم عن أنها تحمل تاريخا آخر أسفل امضاء الطاعن على نحو ما زعم واستتلت المحكمة من ذلك ومن ابداء الطاعن لادعائه بالتزوير في مرحلة متأخرة من مراحل المحاكمة على فساد ذلك الادعاء ، وكان ما أورده الحكم سائغا وكافيا في الرد على دفاع الطاعن في صورة الدعوى ولا معقب على محكمة الموضوع فيه لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ولما هو

مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب نديب خبير في الدعوى مادامت الواقعة قد وضحت لديها وما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها .
(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣ س ٢٤ ق ٢٣٣ ص ١١٣٦)

٥٥٢ - متى كان الثابت أن قضاء الحكم المطعون فيه برفض الادعاء بتزوير المخالصة موضوع الادعاء بالتزوير لم يكن لازماً للفصل في وقوع الفعل المكون لجريمة إصدار شيك بدون رصيد - الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية - أو في الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، بل هو أمر ارتأت المحكمة تحقيقه كظرف مخفف في تقدير العقوبة ، ومن ثم فليس للقضاء في هذا الشق حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية - فإن مصلحة الطاعن في الطعن فيه تكون منعمة .

(الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٣ س ٢٥ ق ١٠٠ ص ٤٧٠)

٥٥٣ - لئن كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها وأنه وإن كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى تلك الاجراء ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن وجاء مقصوراً على تأييد الحكم الغيابي الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءه على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك موقع من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك - وهو دفاع جوهري لتطهيه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه

الرأى فيها ، فكان على المحكمة أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة فى عدم إجابته إن هى رأت إطراحه أما وأنها لم تفعل والتفتت عنه كلية فإن حكمها يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ٩٤٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ س ٢٥ ق ١٦٧ ص ٧٧٣)

٥٥٤ - إذا كان الثابت أن الطاعن قرر بنفسه بالمعارضة ونكر بتقريرها أنه حدد لنظرها جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ ووقع الطاعن على ذات التقرير ، فإن لزوم ذلك أنه علم بالجلسة التى تحدثت لنظر معارضته ، ومن ثم يعتبر هذا اعلاتا صحيحا بيوم الجلسة ، ولا ضرورة معه لاعلانه على يد محضر . ولا يجوز للطاعن أن يحدد هذا الذى أثبت بتقرير المعارضة إلا بطريق الطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٩ س ٢٧ ق ١٥ ص ٧٦)

٥٥٥ - لما كان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبدية المتهم من أوجه دفاع إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب ، وكان الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتى لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة عرضت لطلب الطاعن تكليف المدعى بالحق المدنى تقديم أصل الشيك لاتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير ورتبت عليه بالرفض تأسيسا على أن الطاعن كان قد طلب أجلا للسداد ثم عاد وقرر أنه يطعن بالتزوير مما يدل على التسويف وعدم جدية دفاعه فإنها بذلك تكون قد فصلت فى أمر موضوعى لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٨ س ٢٧ ق ٩٤ ص ٤٣٦)

٥٥٦ - من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن إثبات

إجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة التقرير فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبتته من تمام هذا الاجراء إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ولا يقدح في ذلك أن يكون إثبات هذا البيان قد خلا من الإشارة إلى من تلا التقرير من أعضاء المحكمة مادام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا ويكون النعى على الحكم بالبطلان في هذا الخصوص في غير محله .

- (الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٦ س ٢٧ ق ١٣٤ ص ٦٠٦)
 (والطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٠ س ٢٧ ق ١٦٣ ص ٨١٨)
 (والطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٨ س ٢٧ ق ١٩٦ ص ٨٦٩)
 (والطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٩ س ٢٧ ق ٢١٦ ص ٩٥٢)
 (والطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٠ س ٢٨ ق ١١ ص ٥٢)
 (والطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢ س ٢٨ ق ١١٤ ص ٥٣٨)
 (والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٧ س ٢٨ ق ١٩٢ ص ٩٢١)

٥٥٧ - لما كانت المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه «إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسير في تحقيق التزوير تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها ، يتوقف على الورقة المطعون عليها ، وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجها للسير في تحقيقه فأحالته إلى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الغرض فإنه ينبغي على المحكمة أن تتربص للفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدر أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بصدر حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وضرورة كليهما انتهائيا وعندئذ يكون للمحكمة أن تمضي في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها .

- (الطعن رقم ١٢١٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٧ س ٢٨ ق ١٠١ ص ٤٨٥)

٥٥٨ - الادعاء بحصول تزوير في تقرير المعارضة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج إلى تحقيق فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٨ س ٢٨ ق ١١٩ ص ٥٦٥)

٥٥٩ - الأصل طبقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة الطعن ، أن الإجراءات قد روعيت فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما ثبت بمحضر الجلسة وما أثبتته الحكم أيضاً من صدوره بجلسته ١٩٧٥/٦/٩ إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله فإنه لا يقبل منه ما يثيره في هذا الخصوص والاستناد فيه إلى التحقيقات التي يقول أن النيابة قد أجرتها في شكواه التي تقدم بها في هذا الشأن .

(الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٠ س ٢٩ ق ٥٩ ص ٣١٥)

٥٦٠ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وكان ما قاله الحكم من أن القائمة كتبت بخط الطاعن ومن أوراق ومداد واحد سائفاً ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه من إطراح دفاعه بالتزوير وطلبه التقرير بالطعن به والسير في إجراءات تحقيق الطعن ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه من قالة الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/١٠ س ٢٩ ق ٧٥ ص ٣٩٣)

٥٦١ - من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لبدء رأي فيها ، وأنه لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما من

قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ اجراء مما لا تلتزم المحكمة فى الأصل بالاستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الاجراء .

(الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٣٠ س ٢٩ ق ١٥٣ ص ٧٥٧)

الفرع الثانى : الاطلاع على المحرر المزور

٥٦٢ - من المقرر أن اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم ، لأن تلك الأوراق هى أدلة الجريمة التى ينبغى عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٣٠ س ١٢ ص ٨٤٧)

(والطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١ س ١٦ ص ١٩٤)

٥٦٣ - من المقرر أن اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة ، لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير يقتضيه واجبها فى تمحيص الدليل الأساسى فى الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هى التى دارت مرافعته عليها - الأمر الذى فات محكمة أول درجة اجراءه وغاب على محكمة ثانى درجة تداركه مما يعيب حكمها بما يبطله ويوجب نقضه . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أشار إلى اطلاع المحكمة على الصورة الشمسية للسند المدعى بتزويره لأن اطلاع المحكمة على تلك الصورة لا يكفى إلا فى حالة فقد أصل السند المزور .

(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٤ س ١٨ ق ١١٢ ص ٥٦٦)

(و الطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

(هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٤ لم ينشر)

(وفي الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١ س ١٦٠ ص ١٩٤)

٥٦٤ - لن اغفلت المحكمة الاطلاع على الاوراق المدعى بتزويرها وهو مسئلك يؤن بتعيب إجراءات المحاكمة - (لا أن مايرد هذا العيب عن الحكم هو إنعدام جدواه ، ذلك بأن العقوبة التي أوقعتها المحكمة على المتهم عن مجموع الجرائم المسندة إليه ، هي العقوبة المقررة في المادتين ١١٢ ، ١١٨ من قانون العقوبات المصلتين بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي طبقتها المحكمة عن جريمة الاختلاس - ومن ثم فلا مصلحة له في النعي على الحكم بأوجه طعن تتصل بجريمتي تزوير المحررات الرسمية واستعمالها طالما أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس المسندة إليه .

(الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١٢ س ١٨ ق ٢٦٧ ص ١٢٥٩)

٥٦٥ - إذا كان صحيحا على ما ثبت من مراجعة محاضر الجلسات ومدونات الحكم كان يؤن بتعيب إجراءات المحاكمة (لا أن مايرد هذا العيب عن الحكم - في صورة الطعن الحالي - هو إنعدام جدواه ، ذلك بأن العقوبة المقررة التي أوقعتها المحكمة على الطاعن عن مجموع الجرائم المسندة إليه هي العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات التي طبقتها المحكمة عن جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال الجمعية التعاونية للبتروك التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بأوجه طعن تتصل بجريمة التزوير في محررات الجمعية ، طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة للجريمة الأولى .

(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٩١٢)

٥٦٦ - لا يكفي اطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة بل يجب كإجراء من

إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن إلى أن هذه الورقة - موضوع الدعوى - هي التي دارت مرافعته عليها ، وهو ما فات محكمة أول درجة إجراءاته وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٣٩٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٣١ ص ١١٧٤)

٥٦٧ - لئن كان من المقرر أن إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها ، إلا أنه لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه أثبت بها أن المحكمة فضت الظروف الذي يحوى الشكوى (موضوع جريمة التزوير) والصورة المنسوخة من محضرها والمحتوى كذلك على أوراق متعلقة بهذه الشكوى واستكتاب المتهم (الطاعن) وقد ترفع بعد ذلك الحاضر معه ثم صدر الحكم المطعون فيه الذي ورد بين مدوناته ما تبين من الاطلاع على تلك الأوراق ، وكان لم يفت المحكمة في هذه الدعوى - على نحو ما سلف - القيام بهذا الاجراء ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٣ ق ٣٢٩ ص ١٤٦٧)

٥٦٨ - إذا كان العقد المطعون عليه بالتزوير مقدم في حافظة للطاعن بين مرفقاتها فإنه بذلك كان معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم بجلسة المحاكمة الاستئنافية ولم يكن مودعا في حرز مغلق لم يفض لدى نظر الدعوى أمامها - على حد ما نعى به الطاعن - فإن النعى في هذا الشأن لا يكون صحيحا .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٣ ق ٣٢٢ ص ١٤٣١)

٥٦٩ - إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند نظرها يعيب إجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تحييص الدليل الأساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل أدلة التزوير . ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها - ولا يغير من ذلك ما هو مبين على حرز الورقة من اطلاع المحكمة عليها لأن الاطلاع يتعين أن يقع في حضرة الخصوم - لما كان ذلك - وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أو الاستئنافية ولا من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة قد اطلعت على المحرر موضوع الدعوى في حضور الخصوم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ س ٢٥ ق ١٠٥ ص ٤٩١)

٥٧٠ - إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه وفي محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة فضت المظروف المحتوى على السند المزور في حضور الطاعن والمدافع عنه بجلسة المحاكمة ومن ثم كان معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وكان في مكنة الطاعن الاطلاع عليه إذا ما طلب من المحكمة ذلك فإن ما يثيره من عدم إطلاعه على ذلك السند لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ س ٢٦ ق ١٠٠ ص ٤٣١)

٥٧١ - لا مصلحة للطاعن من النعى على الحكم بعدم إطلاع المحكمة على الورقة المزورة أو عدم بيانها مواد العقاب بالنسبة لتهمتي التزوير والاستعمال طالما أنه قضى بإدانتته عن تهمة إصدار شيك بدون رصيد وأوقع عليه عقوبة واحدة مما دخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

(الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٣١ س ٢٨ ق ١٨٦ ص ٨٩٧)

الفرع الثالث : ماهية غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ اجراءات .

٥٧٢ - أنه وإن نصت المادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه في حالة ايقاف الدعوى يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها ، إلا أنه من المقرر أن هذه الغرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات المنصوص عليها في قانون العقوبات ذلك أن الغرامة التي تقصدها المادة ٢٢ من هذا القانون هي الغرامة الجنائية وهي عقوبة تخضع لكل خصائص العقوبات ومنها أن يصدر بها الحكم من محكمة جنائية بناء على طلب سلطة الاتهام وتتعدد بتعدد المتهمين وبعد الحكم بها سابقة في العود وتنقضى الدعوى بشأنها حتى بعد صدور الحكم الابتدائي بها بكل أسباب انقضاء الدعاوى الجنائية كالتقادم الجنائي والعفو الشامل والوفاة وينفذ بها بالاكراه البدني . وهي في هذا كله تختلف عن الغرامة المدنية التي تتميز بخصائص أخرى عكسية . وقد أراد الشارع بتوقيع غرامة التزوير أن يضع حدا لانتكار الناس ما سطرته أيديهم فقرر الزام مدعى التزوير بدفعها لتسببه في عرقلة سير القضية بغير حق أو على ايجاده نزاعا كان في الامكان حسمه لو أقر بالكتابة المدعى بتزويرها فهي غرامة مدنية محضة يحكم بها القاضي كاملة . ولا محل للالتفات فيها إلى الظروف المخففة ، ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المذكرة الايضاحية للفصل الثامن من قانون الاجراءات الجنائية في شأن دعوى التزوير الفرعية من أن المادة ٢٩٨ منه توجب توقيع جزاء على مدعى التزوير إذا ترتب على طعنه ايقاف الدعوى الأصلية ثم ثبت عدم صحة دعواه ، أو ما جرى عليه قضاء محكمة النقض المدنية من أن غرامة التزوير هي جزاء أوجبه القانون على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن اثباتها وأن ايقاعها بوصفها جزاء هو أمر يتعلق بالنظام العام ولمحكمة النقض أن تتعرض له من تلقاء نفسها . ذلك أن هذه الغرامة مقررة كرادع يردع المنصرم عن التمادى في الانتكار وتأخير الفصل في الدعوى وليست عقابا على جريمة لأن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعا في الدعوى لا يوجب وقفها دتما وليس فعلا مجرما . ولأن ليس هناك ما يمنع من أن يكون الجزاء مدنيا كالتعويض وغيره . وقانون العقوبات حين يؤثم فعلا فإنه ينص على مساءلة مقترفه بلفظ

العقاب أو الحكم ، وكذلك الحال فى قانون الاجراءات الجنائية فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكامه كجرائم الامتناع عن الحلف أو تأدية الشهادة أو غيرها . ومن ثم فإن وصف غرامة التزوير بأنها جزاء يلزم به مدعى التزوير هو أدنى إلى مراد الشارع فى التمييز بينها كغرامة مدنية وبين الغرامات الجنائية .

(الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٣ س ١٦ ص ٢٩٣)

٥٧٣ - من المقرر أن غرامة التزوير المنصوص عليها فى المادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية هى غرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من قانون العقوبات ، إذ هى مقررة كرادع يردع الخصوم عن التمدادى فى الانتكار وتأخير الفصل فى الدعوى وليست عقابا على جريمة لأن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعا فى الدعوى لا يوجب وقفها حتما وليس فعلا مجرما . ولما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة بطريق النقض من النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة من مواد الجنائيات والجنح دون غيرها ، كما نصت المادة ٣١ من ذات القانون على عدم جواز الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى خصوص الدعوى المدنية بطلبات الطاعن وكان قضاؤه برفض الادعاء بالتزوير وتغريم الطاعن ٢٥ جنيها هو قضاء فى مسألة فرعية أولية ، فإنه لا يجوز الطعن فيه .

(الطعن رقم ٦٩١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٣ س ٢٥ ق ١٠٠ ص ٤٧٠)

الفرع الرابع

مسائل عامة

٥٧٤ - قد استقر قضاء محكمة النقض على وجوب أن تكون الشهادة الطبية التى تقدم للمأذون عند عقد الزواج صادرة من طبيبين موظفين بالحكومة حتى يصح له أن يعتمد عليها فى تحريه تقدير السن ، فإن كانت صادرة من طبيب واحد فإنها لا تصلح لأن تكون سندا يعتمد عليه ، فإن قبلها المأذون واعتمد عليها فهو

المعلوم لتقصيره فيما يجب عليه ، ولا جناح على من قدمها له ولا مسئولية جنائية عليه .

(جلسة ١٩٣١/١١/٩ طعن رقم ١٤ سنة ٢ ق)

٥٧٥ - إذا كانت جريمة التزوير مقطوعا بسقوطها والمحاكمة مقصورة على جريمة الاستعمال فإنه يكفي أن يكون الحكم الصادر بالأدانة في جريمة الاستعمال قد عني بإثبات توافر الأركان الخاصة بجريمة التزوير ولا يفيض من قيمة الحكم أن يكون لم يحدد تاريخ التزوير أو يكون الخطأ في تحديد تاريخه وما دامت جريمة الاستعمال مقطوعا بأنها ما تزال قائمة . إنما يهم تحديد تاريخ التزوير إذا كانت المحاكمة دائرة على جريمة التزوير نفسها ليعلم ما إذا كانت قائمة أم سقطت بمضي المدة .

(جلسة ١٩٣٣/٥/١ طعن رقم ١٤٣٥ سنة ٣ ق)

٥٧٦ - إن عدم توصل المحكمة إلى معرفة اليوم والشهر الذي حصل فيه التزوير على سبيل التحديد لا يعيب حكمها ، إذ لا تأثير لهذا التحديد على ثبوت الواقعة مادامت لم تمض عليها المدة المسقطه للدعوى .

(جلسة ١٩٥٣/٧/٢ طعن رقم ٨٨٤ سنة ٢٢ ق)

٥٧٧ - إنه إذا جاز أن يشمل حكم المادة ٢٦٩ ع بعض الجرائم غير المنصوص عليها فيه كالنصب وخيانة الأمانة لمماثلتها لجريمة السرقة من حيث إنه يجمعها كلها كونها جرائم تقع على المال فلا وجه لقياس جريمة التزوير عليها لأنها من قبيل آخر وشتان ما بينها وبين جريمة السرقة والجرائم الأخرى المقيمة عليها .

(جلسة ١٩٣٤/٣/١٩ طعن رقم ٥٧١ سنة ٤ ق)

٥٧٨ - إنه لما كان القانون قد نص بالمادة ٢٢٦ ع على معاقبة من يقرر في إجراءات تحقيق الوفاة والورثة أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها « وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة » متى ضبط الأعلام على أساسها ، فإنه قد دل بوضوح على أن هذه الجريمة عمدية في جميع الصور

المذكورة فيها وإنه فهي لا تتحقق إلا إذا كان الجاني قد قرر أقواله وهو عالم بأن الواقعة موضوع أقواله غير صحيحة أو وهو عالم بأنه لا يدري حقيقة الأمر في تلك الواقعة هل هي كقوله عنها أو لا . أما إذا كان قرر أقواله وهو معتقد بأن الواقعة كما يقررها صحيحة فإنه لا يكون متعمدا ارتكاب الجريمة ولا تجوز إذن معاقبته عنها . فإذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم قد اكتفت في ردها على ما دفع به من أنه إذ لم يذكر أسم أخيه ضمن الورثة إنما كان ساهيا بقولها إن جهله حقيقة ما قرره لا يجديه فإنها تكون قد أخطأت وكان عليها إذا رأت أن تدينه أن تقيم الدليل على أنه حين لم يذكر أسم أخيه كان يعلم أنه من ضمن الورثة أو كان يعلم أنه لا يحصى الوارثين ، إذ السهو عن ذكر أحد الورثة ليس من شأنه أن يؤدي بذاته إلى القول بذلك .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٢٤ طعن رقم ١٢٣٦ سنة ١٣ ق)

٥٧٩ - إن جريمة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات لا تقتضى نية خاصة فيكفى لتحقيق القصد الجنائي فيها ان يكون المتهم قد قرر أقوالا عن ورثة المتوفى وهو يجهل حقيقتها أو يعلم عدم صحتها ، فمتى كان الحكم قد اثبت على المتهم أنه هو الذى استخرج الاعلام الشرعى ، وأنه وقت ضبط هذا الاعلام قرر أنه هو وأولاده دون غيرهم هم ورثة زوجته ، وذلك مع علمه أن والدة زوجته تراث أيضا فإنه بهذا يكون قد تضمن توافر جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة .

(جلسة ١٩٤٩/١/٣ طعن رقم ١٩٧٧ سنة ١٨ ق)

٥٨٠ - ان مناط العقاب بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات هو أن يكون الشاهد قد أدلى بمعلومات يعلم أنها غير صحيحة أمام جهة القضاء المختصة بضبط الاشهاد . هذا هو الواضح من نص المادة المذكورة ويزيد فى إيضاحه ما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون من أن هذه المادة إنما أتمت الشهود الذين يؤيدون الشهادة أمام القاضى الشرعى أو أمام إحدى جهات القضاء الملى عند ما يراد تحقيق الوفاة أو الوراثة . أما الأشخاص الذين يطلبون فى تحقيق إدارى تمهيدى بقصد الادلاء بمعلومات فلا عقاب عليهم بموجب هذا القانون مادامت هذه التحريات التمهيدية لا بد ان يعقبها سماع شاهدين

على الأقل أمام القضاء الشرعي أو القضاء الملى ، وإقرارات هؤلاء الشهود الأخيرة هي التي تعتبر على وجه ما أساسا في الموضوع وهي التي أراد القانون المعاقبة عليها إذا كانت غير صادقة .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢ طعن رقم ١٣٦٥ سنة ١٩ ق)

٥٨١ - أنه لما كان القانون قد نص في المادة ٢٢٦ عقوبات على معاقبة من يقرر في إجراءات تحقيق الوفاة أو الوراثة أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المطلوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة متى ضبط الاشهاد على أساسها ، فقد دل بوضوح على أن هذه الجريمة عمدية في جميع الصور المذكورة فيها فهي لا تتحقق إلا إذا كان الجاني قد قرر أقوالا غير صحيحة أو وهو عالم بأنه لا يدري حقيقة الأمر فيها . وإذا كان المفروض قانونا أن هذه المعلومات تعتبر صحيحة حتى يصدر حكم من المحكمة الشرعية دال على عدم صحتها وهو الدليل الوحيد الذي يقبل في اثبات ذلك فلا خطأ إذا قضى الحكم ببراءة المتهم في هذه الجريمة تأسيسا على أن الأوراق المقدمة من المدعى بالحق المدعى أيا كانت البيانات الواردة بها لا تصح لاثبات عكس الثابت في اعلان الوراثة محل الدعوى الذي يعتبر ما ورد فيه حجة لا يصح اثبات عكسه (لا بحكم شرعي يصدر في دعوى ترفع بالطريق الشرعي أمام محكمة الأحوال الشخصية عملا بنص المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢ طعن رقم ١٣٦٥ سنة ١٩ ق)

٥٨٢ - ان استخلاص تاريخ وقوع التزوير في ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها هو من شأن قاضي الموضوع وحده ، وهو غير ملزم في ذلك بالأخذ بالتاريخ الوارد على الورقة المزورة .

(جلسة ١٩٤٧/١١/١٠ طعن رقم ١٤٨٠ سنة ١٧ ق)

٥٨٣ - إن كشف تزوير المحرر لمن تصادف اطلاعهم عليه ممن كانت لديهم معلومات خاصة سهلت لهم ادراك هذه الحقيقة لا ينفي صفة الجريمة مادام المحرر ذاته يجوز أن ينخدع به بعض الناس ..

(جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤ طعن رقم ٢٠٤٩ سنة ١٧ ق)

٥٨٤ - إن القضاء ببطلان محاضر الحجز الذي توقع طبقا للمادة ٤ من الأمر العالى الصادر فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ المعدل بذكرنيو ٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٥ (لعدم التنبيه بالدفع والاذار بالحجز قبل توقيعه بثمانية أيام) وتبرئة من قدموا للمحاكمة بناء عليها - ذلك لا يمحو ما يكون قد وقع فيها من تزوير .
(جلسة ١٤/٣/١٩٤٩ طعن رقم ٢٠١ سنة ١٩ ق)

٥٨٥ - متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم وقائع التزوير التى عاقبته عليها فإن استبعادها لبعض الأوراق المزورة الواردة بوصف الاتهام لا ينفى عنه الجريمة .
(جلسة ٤/٤/١٩٥٠ طعن رقم ١٧٨ سنة ٢٠ ق)

٥٨٦ - التزوير الذى يقع من المحضر فى إعلان صورة تنفيذية لحكم لا يمنع من العقاب عليه كون المحضر لم يتبع فى هذا الاعلان الاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات .
(جلسة ٢٢/١٠/١٩٥١ طعن رقم ٨٦٥ سنة ٢١ ق)

٥٨٧ - إذا كان الحكم قد دان المتهم بجناية الاختلاس وجرائم التزوير فى المحررات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة فى القانون للاختلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط ، فإنه لا يجدى المتهم ما يثيره فى بعض جرائم التزوير والاستعمال من عدم توافر أركانها ، أو عدم إطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها .
(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ٤/١١/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٨٦ ص ٩٣٠)

٥٨٨ - متى كان دفاع الطاعن - أساسا - يقوم على أن توقيعه على الشيكين مزورين عليه ، فلم يأنن بهما لوالده من قبل السحب أو يجيزه عليه من بعده ، مما لازمه أنه لم يتخل عن حيازة الشيكين بمحض إرادته ، وكانت المحكمة قد اقترضت انابة المتهم الطاعن لوالده بالتوقيع اقتراضا من مجرد سكوته بعد علمه به دون تدليل على هذا العلم ، وقعدت عن تحقيق عناصر هذا الدفاع الذى تأيد

بشهادة نجل الطاعن ، بلوغا من المحكمة إلى حقيقته أو فساد ، على الرغم من أنه دفاع جوهري في خصوصية هذه الدعوى ، إذ يترتب عليه قيام أو عدم قيام الجريمة . فلا يجرىء فيه مجرد الافتراض بالسكوت وترتيب العلم به دون التلليل عليه ، وإذا كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ومن ثم يتعين نقضه .

(الطعن رقم ١٨٣٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/١ س ٢٢ ق ٤٤ ص ١٨٣)

٥٨٩ - الأصل أن المحكمة وإن كانت لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة (لا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، وإذا كان ما أثاره الدفاع من تزوير في صور الأوراق التي حصلت عليها لجنة الجرد من المخزن الرئيسي والتي تم الفحص على أساسها هو دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة تحقيقه تحقيقا يبين منه مدى اتصال ذلك التزوير بالجرائم المسندة إلى الطاعن سواء بالنسبة إلى الاختلاس أو بالنسبة إلى التعديلات التي جرت في الاستمارة والدفتر ما وقع عليها من الطاعن وما لم يقع ، وكذلك مدى اتصالها بالتزوير الحاصل في الاستمارات ، وإذا كان من شأن هذا الدفاع - إن صح - أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيقه أو الرد عليه فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٢ س ٢٣ ق ٢٦٨ ص ١١٨٤)

٥٩٠ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الذي ثبت من المفردات المضمومة أنه قد أورده في منكرته التي قفمها إلى محكمة ثانية درجة ومفاده طلب استكتاب جاويش الاستيفاء الذي أشر على السند الحقيقي بالنظر ليتبين أن هذا السند قد سلخ من ملف الدعوى ووضع بدلا منه السند المزور الذي دين عنه ، وهو دفاع جوهري في واقعة الدعوى ، إذ يترتب عليه لو صح انتفاء الجريمتين المسندتين إلى الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بما يعيبه .

(الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ س ٢٦ ق ٢١ ص ٩٠)

٥٩١ - لما كانت قوة الشيء المقضي به مشروطة باتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، وكانت دعوى إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للمسحب تختلف موضوعا وسببا عن دعوى تزوير الشيك واستعماله مع العلم بتزويره . فإن الحكم الصادر في الدعوى الأولى لا يحوز قوة الشيء المقضي به بالنسبة للدعوى الثانية . ولا يغير من ذلك أن ورقة الشيك التي اتخذت دليلا على تهمة إصدار شيك بدون رصيد هي بذاتها أساس تهمة تزوير الشيك واستعماله ، ذلك أن تلك الورقة لا تخرج عن كونها دليل من أدلة الإثبات في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات وأن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضي للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ، ومن ثم فإن قضاء محكمة برد وبطلان الشيك بقالة تزويره وببراءة المطعون ضده من جريمة إعطائه بدون رصيد لا يلزم المحكمة التي نظرت جريمة تزوير الشيك واستعماله ، ولها أن تتصدى هي لواقعة التزوير والاستعمال لتقدير بنفسها مدى صحة التزوير من عدمه .

(الطعن رقم ٢٤١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٣٠ س ٢٧ ق ١٢٤ ص ٥٥٨)

٥٩٢ - إذا كان الحكم قد وصف فعل التزوير الذي دان به الطاعن وبين واقعة الدعوى في شأنه بما ينطبق على حكم المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات فإن إيراد الحكم لنص المادة ٢١٣ من قانون العقوبات وإدانة الطاعن بها ليس إلا من قبيل الخطأ في رقم المادة المطبقة مما لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢ س ٢٨ ق ١ ص ٥)

٥٩٣ - إن ما يثيره الطاعن من أن المحكوم عليه الأول هو الذي قلد خاتم بنك مصر واستعمله في إضافة البيانات المزورة مردود بأنه بفرض أن المتهم الآخر هو الفاعل الأصلي في الجرائم المذكورة فإن الطاعن يعد حتما شريكا فيها فلا مصلحة له من وراء ما أثاره في هذا الشأن لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من اشترك في جريمة فعليه

عقوبتها طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ق ٧٩ ص ٣٦٦)

٥٩٤ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى في قوله : « حيث إن وقائع الدعوى حسبما تبين من أوراقها حاصلها أن المدعى بالحق المدني .. أقام الدعوى الماثلة بطريق الجنحة المباشرة بعريضة أعلنت قانونا للمدعى عليها في ١٩٧١/١٠/١٩ طلب في ختامها الحكم على المدعى عليه الأول - الطاعن بالعقوبة المقررة بالمادة ٢١٥ ع بوصف أنه زور عقد الايجار المؤرخ ١٩٧١/١٠/٦ بأن وقع على العقد المذكور بتوقيعين مزورين نسب صدورهما للمدعى وزور عليه العقد جملة وتفصيلا بأن ادعى صدوره من المدعى واستعمل العقد المذكور بأن قدمه في الشكوى ٣١٩٠ إدارى سنة ١٩٧١ وبإلزام المدعى عليه الأول بأن يدفع مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت وإلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه مع النفاذ المعجل وبلا كفالة » وقال شرحا لدعواه أن المدعى عليه الأول .. كان قد تأخر عليه قيمة إيجار دكان من ملكه بشارع سعد زغلول بنذر بلبيس وأنه حكم لصالح المدعى في الدعوى رقم ١٠٨ سنة ١٣ ق المنصورة بجلسة ١٩٧٠/١/٩ بإخلاء الدكان وتسليمه للمدعى ولما أراد المدعى التنفيذ بالإخلاء والتسليم بعد عدة إشكالات قضى فيها بالرفض وبالاستمرار في التنفيذ وبعد الإخلاء والتسليم نفاذا للحكم سالف الذكر اغتصب المدعى عليه الأول العين مع شقيقه وآخرين فقدم المدعى شكوى عن ذلك . وفي تحقيقات الشكوى تقدم المدعى عليه الأول بعقد إيجار مؤرخ ١٩٧١/١٠/٦ نسب صدوره للمدعى مدعيا أنه بعد أن تسلم الدكان أجره إليه بالعقد الذي تقدم به وأنه استلم منه مبلغ ٥٠ ج مقدم إيجار وذلك في الشكوى رقم ٣١٩٠ إدارى سنة ١٩٧١ بلبيس ، وأنه لما كان قد أصيب بأضرار جسيمة من جراء فعل المدعى عليه الأول فهو يقيم الدعوى وطلب في ختام صحيفة الحكم بالطلبات سالف الذكر « ، عرض إلى الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى واطرحه على أساس أن المدعى بالحق المدني لم يطلب في الدعوى المستعجلة المرفوعة منه أمام المحكمة المدنية إلا طرد الطاعن وهي تختلف في موضوعها عن دعواه المباشرة أمام محكمة الجنح بطلب تعويض الضرر الناشء عن تزوير عقد الايجار واستعماله . لما كان ذلك ، وكان ما أورده

الحكم وأسس عليه قضاءه صحيحا في القانون إذ دل الحكم على أن موضوع الدعوى أمام القضاء المستعجل هي طرد أساسه الغصب فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار ولو كان هذا العقد مرتبطا بدعوى الغصب لاختلاف موضوع الدعويين ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٣ س ٢٨ ق ١٩٤ ص ٩٣٥)

٥٩٥ - إن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ بتعديل بعض أحكام قانون الاجراءات الجنائية - المعمول به من تاريخ نشره في أول مارس سنة ١٩٧٣ - قد أضاف مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكررا جرى نصها على أن «تخصص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنایات الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والغدر والتزوير وغيرها من الجنایات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها وترفع الدعوى إلى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ويفصل في هذه الدعاوى على وجه السرعة ، ولما كانت الدعوى الجنائية في جنایة التزوير الماثلة قد رفعت في ظل العمل بحكم المادة ٣٦٦ مكررا سالف البيان فإن إحالتها من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنايات بأمر الإحالة الصادر من رئيس النيابة تكون قد تمت صحيحة وفقا للطريق الذي رسمه القانون ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنايات من غير طريق مستشار الإحالة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان هذا الحكم وإن قضى خاطئا بعدم قبول الدعوى فإنه يعد في الواقع - على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى - منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتما من مستشار الإحالة فيما لو أحيلت إليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها إلى المحكمة المختصة وخروجها من ولايته ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون صالحا لورود الطعن عليه بالنقض . ولما كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون ، فإنه يتعين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى الجنائية

والاحالة إلى محكمة الجنايات لنظر الموضوع .

(الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٠ س ٣١ ق ٩٧ ص ٥١٣)

(والطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٨ س ٣١ ق ٢٠٨ ص ١٠٨٥)

الفصل العاشر

تزيف النقود وتزوير الأوراق المالية

٥٩٦ - مادام الثابت بالحكم أن المتهمين لم يقتصروا فقط على وضع الكليشيات وقص الأوراق وأعداد المعدات لعملية التقليد ، بل أنهم وضعوا الحبر والورق المقصوص وأداروا الماكينة وابتدأوا في الطبع ولولا مفاجأة البوليس لهم لأتموا جريمتهم ، فهذا العمل يعتبر شروعا في تقليد الأوراق المالية .

(جلسة ١٩٣٨/١/١٣ طعن رقم ١٩١٨ سنة ٧ ق)

٥٩٧ - إن تحضير الآلات والعدد والآبوات اللازمة لتزيف النقود ثم استعمال المتهم إياها بالفعل في إعداد المعدن بقطعة على قدر العملة الأصلية التي أريد تقليدها - ذلك يجب - في نظر القانون - عده شروعا في جنابة التزيف ، إن أن المتهم بفعله هذا قد تعدى التفكير والتحضير وانتقل إلى نور التنفيذ بحيث لو ترك شأنه لتمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة . .

(جلسة ١٩٤٧/٤/٧ طعن رقم ٩٧٦ سنة ١٧ ق)

٥٩٨ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي أدان المتهم فيها وهي الشروع في تقليد مسكوكات فضية (قطع من ذات القرشين) مستندا في ذلك إلى أبلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ومفندا ما أثاره المتهم من قصور أدوات التزيف ورداءة التزيف بناء على اعتبارات مسوغة - متى وكان الثابت بالحكم ان المتهم لم يعدل عن ارتكاب الجريمة بمحض اختياره فلا تجوز إعادة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥٠/٣/٢٧ طعن رقم ٩٠ سنة ٢٠ ق)

٥٩٩ - إنه وإن كان القانون قد فرق في توزيع العقاب الذي حدده لجناية تزيف المسكوكات تبعا لنوع معدن العملة التي حصل تقليدها إلا أن هذا لا يقتضى سوى أن تكون تلك المسكوكات التي تحصلت عن الجريمة قد عملت تقليدا للنوع الوارد في النص القانوني الذي عوقب الجاني على مقتضاه . أما نوع المعدن الذي استخدم في عملية التزيف نفسها فلا تهم معرفته ، ولا تتأثر به عناصر الجريمة ولا موجبات العقاب عليها .

(جلسة ١٩٣٩/١/١٦ طعن رقم ٩٠ سنة ٩ ق)

٦٠٠ - إن المادة ١٧٣ ع نصت على أن الأشخاص المرتكبين للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ ع يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل اتمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور . والفصل في أمر تسهيل القبض المشار إليه باخر المادة المتقدمة الذكر هو من خصائص قاضي الموضوع وله في ذلك التقدير المطلق .

(جلسة ١٩٣٦/٢/١٧ طعن رقم ٧٩٤ سنة ٦ ق)

٦٠١ - إذا عدل المعترف عن اعترافه بعد تسهيل القبض على باقي المجرمين فهذا العدول لا تأثير له إذ ليس من مستلزمات الاعتراف في مثل هذه الحالة أن يصر عليه المعترف إلى النهاية بل يكفي أن ينتج ثمرته وهي تسهيل القبض على باقي الجناة حتى ولو عدل عنه بعد ذلك .

(جلسة ١٩٣٦/٢/١٧ طعن رقم ٧٩٤ سنة ٦ ق)

٦٠٢ - إن مفهوم حكم القانون الوارد في المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات هو أن المشرع إنما أراد إعفاء المتهم بجناية من الجنايات المذكورة في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ الخاصتين بالمسكوكات إذا هو أخبر الحكومة بتلك الجنايات قبل اتمامها وقبل انشروع في البحث عن مرتكبيها أو إذا سهل القبض على باقي المتهمين معه فيها ولو بعد وقوعها وانشروع في البحث عن المتهم . فإذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم وقت أن قبض عليه يروج مسكوكات مزيفة قد قدم كل ما عنده من النقود المزيفة ودل على ارتكب جناية التزيف وشريكه في الترويج

وسهل القبض عليه فإنه يكون مستحقاً للأعفاء .

(جلسة ١٩٤٨/٦/٨ طعن رقم ٣٤٢ سنة ١٨ ق)

٦٠٣ - إذا كان الحكم قد بين أن المسكوكات التي تعامل بها المتهم أنه صنعت تقليداً لمسكوكات فضية فهذا يكفي في بيان الواقعة الجنائية التي يقع العقاب على مقتضاها ؛ وعدم تعرض الحكم لنوع المعنى الذي صنعت هذه المسكوكات لا يؤثر في سلامته لأن إدانة المحكوم عليه لا تكون أن تطار بأختلاف نوع هذا المعدن .

(جلسة ١٩٣٩/١/١٦ طعن رقم ١٠ سنة ١٨ ق)

٦٠٤ - إنه وإن كانت المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات قد نصت على عدم العقاب بعقوبة الجنائية على الاشتغال بالتعامل بالمسكوكات التي أر تزويرها مع العلم بتزويرها فإن المادة ٢٠٤ قد نصت على عقوبة مخففة لمن يعامل بالمسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها إذا كان قد أخذها من رجل مجهول تزويرها . إن هذا فإنه يجب لسلامة الحكم الذي يصدر بالادانة على أساس الجنائية طبقاً للمادة ٢٠٢ أن يتضمن أن المتهم لم يكن قد أخذ المسكوكات التي تعامل بها من رجل مجهول تزويرها . وإن كان الحكم قد دان المتهم في جريمة تزوير المسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها وعاقبه بعقوبة الجنائية مع استك المتهم بأنه كان وقت أخذها مجهول أنها مزورة ودون أن يتعرض لنفي ذلك المجهول فإنه يكون قد جاء قاصر البيان متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٣ طعن رقم ١٨٣٢ سنة ١١ ق)

٦٠٥ - إن القانون حين نص في المادة ٢٠٦ عقوبات على عقاب من فاد الأوراق المالية المأذون للبنوك في إصدارها قانوناً ، أو من استعمل الأوراق مع علمه بتقليدها ، لا يشترط أن يكون التقليد متقناً بحيث ينخدع به من يمدق ، بل يكفي بأن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل . فإذا كان الحكم قد أثبت - نقلاً عن تقرير الطبيب الشرعي - أن الورقة التي عوقب المتهم من أجل استعمالها مزورة . وأنها وإن كانت ربيبة الصنع والتقليد ، تشبه ورقة البنك نوت من فئة العشرة الجنيهات فإنه يكون

صحيحاً . ولا يقدح في صحته كون التقليد ظاهراً مادامت المحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع الناس .

(جلسة ١٩٤٤/٤/٣ طعن رقم ٨٠٩ سنة ١٤ ق)

٦٠٦ - يكفي للعقاب على تقليد أوراق العملة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح . ولا يقدح في ذلك أن يكون التقليد ظاهراً مادامت المحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع الناس وأنه قد خدعهم فعلاً .

(جلسة ١٩٥١/٥/٢٢ طعن رقم ٣٣٥ سنة ٢١ ق)

٦٠٧ - لا يشترط في جريمة تقليد أوراق البنكنوت المأنون بإصدارها قانوناً ، أن يكون التقليد قد تم بمهارة وحنق ، بل يكفي أن يكون على نحو يمكن به خدع الجمهور .

(جلسة ١٩٥٥/١/١١ طعن رقم ١٩٥٠ سنة ٢٤ ق)

٦٠٨ - يكفي للعقاب على جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح من الأوراق المالية ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهراً مادامت المحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع الناس .

(جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤ طعن رقم ٧٠٧ سنة ٢٥ ق)

٦٠٩ - جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية تتحقق بقيام المتهمين بطبع هذه الأوراق بما استعملوه من آلة الطباعة وبعض المواد والأدوات الأخرى المضبوطة ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٢٤ طعن رقم ١٧٥٣ سنة ٢٣ ق)

٦١٠ - أوراق العملة الرسمية الصادرة من الحكومة تندرج ضمن الأوراق التي يقع عليها التقليد أو التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٢٤ طعن رقم ١٧٥٣ سنة ٢٣ ق)

٦١١ - إذا كانت الأوراق المضبوطة قصد من صنعها تزوير الأوراق المالية من فئة العشرة قروش الصادرة من خزانة الحكومة المصرية فإن الحكم إذ يطبق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى ولم يطبق المادة ٢٠٤ من القانون المشار إليه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .
(جلسة ١٩٥٤/٥/٢٥ طعن رقم ١٣٩ سنة ٢٤ ق) .

٦١٢ - إن تقديم المتهم بعض الأوراق المقلدة لشخص وعرضها عليه ليشتريها منه يعد استعمالاً لها مما يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ ع .
(جلسة ١٩٤٤/١٠/٢٣ طعن رقم ١٥٣٤ سنة ١٤ ق)

٦١٣ - جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة تتم بتقديمها إلى الغير ولو لم يقبلها أو كان يعلم بأنها مزيفة .
(جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤ طعن رقم ٧٠٧ سنة ٢٥ ق)

٦١٤ - أن شرط الاعفاء من العقوبة في جريمة تقليد أوراق العملة أن يكون الجاني قد أرشد عمن يعرفه من باقى الجناة .
(جلسة ١٩٥١/٥/٢٢ طعن رقم ٢٣٥ سنة ٢١ ق)

٦١٥ - إن المادة ٢١٠ من قانون العقوبات تقضى بأن الأشخاص المرتكبين لجنايات التزوير المذكورة بالمواد السابقة عليها ومن بينها المادة ٢٠٦ يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجناية قبل تمامها وقبل الشروع فى البحث عنهم وعرفوا بها عليها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع فى البحث المذكور وهذه المادة مطابقة فى نصها ومعناها للمادة ٢٠٥ ولا يغير من هذا المعنى شيئاً إضافة عبارة « وعرفوا بالفاعلين الآخرين » فى المادة ٢١٠ .
والمادتان مستمدتان من قانون العقوبات الفرنسى ، فالمادة ٢٠٥ تقابل المادة ١٣٨ والمادة ٢١٠ تقابل المادة ١٤٤ . وقد اكتفى الشارع الفرنسى فى المادة ١٤٤ بالنص على أن تسرى أحكام المادة ١٣٨ على الجرائم الخاصة بتقليد الأوراق المالية دون تكرار النص كما فعل الشارع المصرى . وكلتا المادتين إنما تتحدثان عن حالتين مستقلتين لا عن شرطين يجب اجتماعهما فى حالة واحدة ،

الحالة الأولى هي إخبار الحكومة قبل تمام الجريمة وقبل البحث عن الجناة والثانية تسهيل القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث عنهم وليست العلة في الإعفاء مقصورة على الحيلولة دون تمام هذه الجرائم وضبطها قبل وقوعها ، بل لقد رأى المشرع أن يتوسع في الإعفاء فيتغاضى عن العقاب في الحالة الثانية أيضا في سبيل الوصول إلى معاقبة باقى الجناة .

(جملة ١٤/١٠/١٩٥٢ طعن رقم ٨٠١ سنة ٢٢ ق)

تزيف

موجز القواعد :

- تحضير الأدوات والسبائك اللازمة ، واستعمالها بالفعل فى أعداد العملة الزائفة . هذه الأعمال تعد شروعا معاقبا عليه ، علة ذلك ١
- تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل فى أعداد العملة الزائفة التى لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج فى المعاملة . اعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ٢
- استقلال جريمة الترويج عن جريمة التقليد ٣
- عدم بلوغ المتهمين غايتهم من اتقان التزيف لا يجعل جناية التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من اتحاد ارادتهم على ارتكاب تلك الجناية . كفاية ذلك لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائى . سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائى أمر لاحق على قيام الجريمة وليس ركنا من أركانها ٤
- توافر جريمة الاتفاق الجنائى سواء كانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينة او غير معينة او على الأعمال المجهزة والمسهلة لها سواء وقعت الجريمة المقصودة او لم تقع . مثال فى تزيف ٥
- تقسيم القانون أحوال الاعفاء فى المادة ٢٠٥ عقوبات المعدلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٦ إلى حالتين مختلفتين : (الأولى) وتشترط فضلا عن المبادرة بالأخبار قبل استعمال العملة المقلدة او المزيفة او المزورة - أن يصدر الأخبار قبل الشروع فى التحقيق و (الثانية) فهى وان لم سلتزم المبادرة بالأخبار قبل الشروع فى التحقيق إلا

ان القانون اشترط - فى مقابل الفسحة التى منحها للجانى فى الأخبار - أن يكون
اخباره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة او على مرتكبى
جريمة اخرى معاملة لها فى النوع والخطورة . موضوع الأخبار فى هذه الحالة
يجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى الأفضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض
على مرتكبى الجريمة . تمكن السلطات من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير هذا
الطريق . لا عفاء ٦

- جريمة التزييف استلزامها - فضلا عن القصد الجنائى العام - قصدا خاصا هو نية
دفع العملة الزائفة إلى التداول . على المحكمة استظهار القصد الخاص . عدم التزامها
بإثباته فى حكمها على استقلال ما لم يكن محل منازعة من الجانى ٧

- جريمة تقليد العملة . وهن يكون العملة المزورة تشابه العملة الصحيحة . بما
يجعلها قابلة للتعامل ٨

- تحضير أدوات التزييف واستعمالها فى اعداد العملة . شروع فى جريمة
تقليدها . متى كانت هذه الأدوات صالحة لصنع ورقة تشبه الورقة الصحيحة . عدم
صلاحية الأدوات لتحقيق الغرض المقصود منها . اعتبار الجريمة والشروع فيها
مستحيلين ٩

راجع أيضا :

ترويج . ونزوير (تزييف النقود والأوراق المالية) :

القواعد القانونية :

١ - تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل فى اعداد
العملة الزائفة التى لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج فى المعاملة
هى فى نظر القانون من اعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ، اذ المتهمين بهذا
قد تعدوا مرحلة التفكير والتحضير وانتقلا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركا وشأنهما
لتمت الجريمة فى أعقاب ذلك مباشرة .

(الطعن رقم ١٧٣٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٤٦٣)

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على ان تحضير الأدوات والسبائك اللازمة

للتزيف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هو في نظر القانون من اعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ولما كان الثابت ان تفتيش مسكن المطعون ضده الثاني قد أسفر عن ضبط قوالب للتزيف وعدد من العملات المعدنية المزيفة وبعض السبائك المعدنية وادوات اخرى مختلفة مما تستعمل في التزيف وذلك بعد ان انكشف لرجال مكتب مكافحة التزيف امر المطعون ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لعملاتهم المزيفة ، فانهم يكونوا قد تعدوا مرحلة التقليد والتحضير وانتقلوا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لتمت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهم استنادا إلى ان الواقعة لا تعد شروعا في تقليد بالرغم من ضبط هذه الأدوات التي أعدت لهذا الغرض قد أخطأ في القانون .

(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٧٩٥)

(والطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ س ١٦ ص ٤٤١)

(والطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٣٢)

٣ - جريمة تزوير العملة مستقلة عن جريمة تقليدها .

(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٧٩٥)

٤ - عدم بلوغ المتهمين - وقت الضبط غايتهم من اتقان التزيف - لا يجعل جنابة التزيف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من ان ارادة المطعون ضدهم قد اتحدت على ارتكاب تلك الجنابة وهو ما يكفي لتوافر اركان جريمة الاتفاق الجنائي - أما سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي وتعره لأمر ما هو لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنا من اركانه او شرطا لانعقاده .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ س ١٦ ص ٤٤١)

٥ - لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات اكثر من اتحاد ارادة شخصين او اكثر على ارتكاب جنابة أو جنحة سواء كانت معينة ام غير معينة او على الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع ، فان الحكم المطعون فيه

بتبرئة المطعون ضدهم في جريمة الاتفاق الجاني بقالة انها - بسبب ان التزيف كان مفضوحا - جريمة مستحيلة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ س ١٦ ص ٤٤١)

٦ - تنص المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٦ على انه « يعفى من العقوبات المقررة في المادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ كل من بادر من الجناة باخبار الحكومة بتلك الجنايات قبل استعمال العملة المقلدة أو المزيفة أو المزورة وقبل الشروع في التحقيق . ويجوز للمحكمة اعفاء الجاني من العقوبة اذا حصل الاخبار بعد الشروع في التحقيق متى مكن السلطات من القبض على غيره من مرتكبي الجريمة او على مرتكبي جريمة اخرى مماثلة لها في النوع والخطورة » . فالقانون قد قسم احوال الاعفاء في هذه المادة إلى حالتين مختلفتين تتميز كل منها بعناصر مستقلة وافرد لكل حالة فقرة خاصة ، واشترط في الحالة الأولى - فضلا عن المبادرة بالأخبار قبل استعمال العملة المقلدة او المزيفة ١ والمزورة - ان يصدر الاخبار قبل الشروع في التحقيق . أما الحالة الثانية من حالتى الاعفاء فهي وان تستلزم المبادرة بالأخبار قبل الشروع في التحقيق ، إلا أن القانون اشترط - في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الاخبار - ان يكون اخطاره هو الذى مكن السلطات من القبض على غيره من الجناة أو على مرتكبي جريمة اخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ، فموضوع الاخبار - في هذه الحالة - يجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى الافضاء بمعلومات صحيحة تؤدي بذاتها إلى القبض على مرتكبي الجريمة ، فان كانت السلطات قد تمكنت من معرفة الجناة والقبض عليهم من غير هذا الطريق فلا اعفاء . ولما كان الطاعن يسلم في أسباب الطعن بأنه أدلى باقراره عقب القبض عليه وتفتيش مسكنه بانن من النيابة العامة فقد دل بذلك على صدور الاخبار بعد الشروع في التحقيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم عن اقرار الطاعن - وهو مالا ينزع الطاعن في صحته - أن المتهم الثانى حضر إلى مسكنه في فترة غيابه عنه وترك العملة المزيفة المضبوطة وان الشرطة داهمت منزله عقب عودته وأثناء امساكه بالمضبوطات ، وكان يبين مما أورده الحكم عن واقعة الدعوى ان تحريرات الشرطة التى سبقت صدور اذن النيابة العامة بالتفتيش قد دلت على قيام المتهم الثانى والطاعن بتزيف العملة المعدنية بمنزل ثانيها . ولما كان الواضح مما

تقدم ان امر المتهم الثانى كان قد تكشف قبل القبض على الطاعن وادلائه باقراره وان الأقرار لم يضاف جديدا إلى المعلومات السابقة عليه من شأنه تمكين السلطات من القبض على المتهم الثانى حتى يتحقق بذلك مناط الاعفاء الوارد فى الفقرة الثانية المشار اليها ، فضلا عن ان قالة الطاعن لا يتحقق فيها معنى الأخبار فى هذه الحالة والذي يجاوز مجرد التعريف بالجناة إلى تسهيل القبض عليهم ومن ثم فقد تخلفت شرائط الاعفاء بحالته .

(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ س ١٦ ص ٧١٠)
(والطعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢٧ س ١٨ ق ٨١ ص ٤٣٠)

٧ - جريمة التزيف وان استلزممت - فضلا عن القصد الجنائى العام - قصدا خاصا ، هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول مما يتعين على الحكم استظهاره إلا ان المحكمة لا تلتزم باثباته فى حكمها على استقلال متى كان ما اوردته عن تحقق الفعل المادى يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التى يتطلبها القانون وذلك مالم تكن محل منازعة من الجانى فانه يكون متعينا حينئذ على الحكم ببيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها .

(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ س ١٦ ص ٧١٠)

٨ - لا يشترط لقيام جريمة تقليد العملة الورقية ان يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع به حتى المدقق بل يكفى بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة فى التعامل .

(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٤ س ٢٧ ق ٨٢ ص ٣٨٦)

٩ - من المقرر ان مجرد تحديث الانوات اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل فى اعداد العملة الورقية الزائفة التى لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج فى المعاملة هى فى نظر القانون من اعمال الشروع المعاقب عليها قانونا إلا ان شرط ذلك بداهة ان تكون الوسائل المستعملة فى التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة ، أما اذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها ولا تؤدى مهما أتقن استعمالها -

الى انتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة ، فان جريمة التقليد في هذه الحالة تكون مستحيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤثم .

(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٤ س ٢٧ ق ٨٢ ص ٣٨٦)

تسبب في حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة :

موجز القواعد :

- إدانة الطاعن بجرائم التسبب بغير عمد في حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة من شأنه تعريض الأشخاص الذين بها للخطر ، والأصابة الخطأ ، وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات والحكم عليه بعقوبة الغرامة . خطأ . وجوب القضاء بعقوبة الحبس المقررة للجريمة الأولى . مثال ١

- جريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لحدى وسائل النقل البرية طبقا للمادة ١٦٩ عقوبات ، عقوبتها الحبس . جريمة الاصابة الخطأ طبقا للمادة ١/٢٤٤ عقوبات عقوبتها الحبس مدة لا تزيد عن سنة والغرامة التي لا تجاوز خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين . قيام الارتباط بين الجريمتين إعمالا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات مقتضاه ، الحكم بالعقوبة المقررة للجريمة الأولى ٢

- مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات نشوء الجرائم المسندة إلى المتهم عن فعل واحد ووقوعها لغرض واحد وارتباطها ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة . تقدير قيام الارتباط موضوعي . إيراد الحكم وقائع الدعوى بما لا يتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تستوجب تدخل محكمة النقض ٣

- جريمتا ممارسة حرفة « عربجي » بدون رخصة وعدم قيد البيانات المقررة عن عربات النقل والصندوق لا ارتباط بينهما وبين جريمتي التسبب بغير عمد في حصول حادث لحدى وسائل النقل البرية والتسبب خطأ في اصابة شخص . اعمال حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات خطأ في تطبيق القانون يستوجب النقض والتصحيح ٤

- مناط انطباق المادة ١٦٩ عقوبات . حصول الحادث لحدى وسائل النقل العام من

شأنه تعريض حياة الموجودين بها للخطر أو حصول وفاة أو إصابة بالفعل .

العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات اشد من تلك المقررة بالمادة ١/١٦٩
عقوبات ، ازال الحكم بالطاعن عقوبة الجريمة الاولى عند الارتباط . صحته ٥
- عدم اشتراط حدوث اصابة للقضاء بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من
المادة ١٦٩ عقوبات ٦

القواعد القانونية :

١ - لما كانت العقوبة المقررة لجريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لاحدى
وسائل النقل العامة البرية أو المانية أو الجوية من شأنه تعويض الأشخاص الذين
بها للخطر طبقا للمادة ١٦٩ من قانون العقوبات هي الحبس ، بينما العقوبة
المقررة لجريمة الاصابة الخطأ طبقا للمادة ١/٢٤٤ من قانون العقوبات هي
الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التي لا تجاوز خمسين جنيها أو احدى
هاتين العقوبتين ، والعقوبة المقررة لجريمة قيادة سيارة بحالة تعرض حياة
الأشخاص والأموال للخطر هي الغرامة التي لا تقل عن جنيه ولا تزيد على عشرة
جنيها والحبس مدة لا تزيد عن شهر أو إحدى هاتين العقوبتين فإنه يتعين على
المحكمة اذا دانت المتهم بالجرائم الثلاث واعملت في حقه حكم الفقرة الثانية من
المادة ٣٢ من قانون العقوبات نظرا إلى ما ارتأته من قيام الارتباط بين الجرائم
الثلاث سالفه البيان ان تحكم بالعقوبة المقررة لأشدها وهي الجريمة الاولى . فاذا
كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واكتفى بتغريم المتهم خمسة جنيها
عن الجرائم الثلاث فإنه يكون أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه
وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ١٣٧٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٣ س ٢٣ ق ٧ ص ٢٣)

٢ - لما كانت العقوبة المقررة لجريمة التسبب بغير عمد في حصول حادث لاحدى
وسائل النقل البرية التي دين المطعون ضده بها طبقا للمادة ١٦٩ من قانون
العقوبات هي الحبس في حين ان العقوبة المقررة لجريمة التسبب خطأ في اصابة
شخص طبقا للمادة ١/٢٤٤ من القانون المذكور هي الحبس مدة لا تزيد عن سنة
والغرامة التي لا تجاوز خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين فإنه كان يتعين

على المحكمة الاستئنافية وقد أيدت الحكم الابتدائي واعتنقت اسبابه واعملت في حق المطعون ضده حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات نظرا إلى ما ارتأته من قيام الارتباط بين الجريمتين سالفى الذكر - ان تحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما وهى الجريمة الاولى .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ س ٢٤ ق ٢٢٩ ص ١١١٧)

٣ - لما كان مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ان تكون الجرائم المسندة إلى المتهم ناشئة عن فعل واحد وان تكون هذه الجرائم قد وقعت لغرض واحد وارتبطت ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على انه وان كان الأصل ان تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم الا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها فان ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكيف علاقة الارتباط التي تحدت عناصرها في الحكم والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لا نزال حكم القانون الصحيح عليها .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ س ٢٤ ق ٢٢٩ ص ١١١٧)

٤ - لما كانت تهمة ممارسة حرفة عرجى بدون رخصة وتهمة عدم قيد البيانات المقررة عن عربات النقل والصندوق بالمديرية أو المحافظة لارتبطان بهتمتى التسبب بغير عمد في حصول حادث لحدى وسائل النقل البرية والتسبب خطأ في اصابة شخص المسندتين إلى المطعون ضده لأن كل منهما لا تمثل ركن الخطأ فيها ولم تنشأ الجريمتان عن فعل واحد ولا ترتبط أى منهما بالأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة فان اعمال حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات في خصوصهما لا يكون صحيحا في القانون . لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واكتفى بتغريم المطعون ضده خمسة جنيهاً عن الجرائم الأربع فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه (بتأييد الحكم المستأنف) .

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ س ٢٤ ق ٢٢٩ ص ١١١٧)

٥ - من المقرر أن المادة ١٦٩ عقوبات لا تنطبق إلا على الحوادث التي من شأنها تعريض الأشخاص الموجودين في القطارات وغيرها من وسائل النقل العامة للخطر وأنه يشترط لاتطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة ان تنشأ عن الحادث وفاة أو إصابة احد الأشخاص الموجودين بوسيلة النقل - لما كان ذلك - وكان الحكم قد أورد أسبابا سائغة تفيد عدم اطمئنان المحكمة إلى ان اصابة المجنى عليه قد حدثت أثناء وجوده بالسيارة الآتوبيس لدى حصول الحادث وكانت اعنة لا تجادل في أن ما ذهبت إليه المحكمة له معينة بالأوراق - لما كان ذلك - فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق في حق الطعون ضده نص الفقرة الأولى من المادة سالفة البيان دون الفقرة الثانية منها واعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات في شأن الجرائم الثلاث التي دانه بها وكانت العقوبة التي أوقعها على المطعون ضده تدخل في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٤٤ من ذلك القانون باعتبارها الجريمة الأشد فانه يكون قد اصاب صحيح القانون ومن ثم فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٦ س ٣٣ ق ٢٦ ص ١٥١)

٦ - ان الفقرة الأولى من المادة ١٦٩ من قانون العقوبات التي دين بها الطاعن قد جرمت التسبب بغير عمد في حصول حادث لحدى وسائل النقل العام من شأنها تعريض الأشخاص الذين يعملون بها للخطر ولم تشترط حدوث اصابة احد .

(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ س ٣١ ق ٥٧ ص ٢٩٧)

تسجيل النماذج الصناعية :

راجع :

اختراع وبراءات اختراع وتقليد ونماذج صناعية .

تسعير جبرى

موجز القواعد :

- تحديد الأسعار واعلانها ١ - ٧
- جريمة عدم وضع بطاقات الأسعار على السلع المعروضة للبيع وعقوبتها .. ٨ - ١٢

- جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة وعقوبتها ١٣ - ٢٤
- مسئولية صاحب المحل ٢٥
- المصادرة ٢٦
- ادانة المتهم في جريمة بيع سلعة مسعرة دون رد على دفاعه الجوهري .
- قصور - ٢٧ - ٢٩
- عدم بيان الحكم الثمن الذي كان ينبغي ان يباع به الصنف والثمن الذي يبيع به فعلا - قصور - ٣٠ - ٣٣
- جريمة الامتناع عن البيع . توفرها ولو كان الامتناع جزئيا المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ٣٤
- عجز التريبة الحية . الامتناع عن بيعها بالسعر المعين وبيعها بسعر يزيد عليه . تلك جريمة معاقب عليها وفقا لاحكام المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ورسوم ١٩٥١/١٢/٣١ وقرار التموين ١١١ لسنة ١٩٥٢ ٣٥
- توافر الارتباط غير القابل للتجزئة بين جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعين وجريمة بيعها بسعر يزيد عليه . وجوب اعمال حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات ٣٦
- جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة قيامها : مادامت السلعة مسعرة وفي حوزة المتهم . سواء كانت في محله المعد للبيع فيه أو في مخزنه ، مادامت انها معدة للبيع ٣٧
- وجوب مصادرة السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع . المادة ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل ٣٨
- جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر الجبري لا تتطلب إلا القصد الجنائي العام ... ٣٩
- قيام جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها ، في حق كل من يبيعها كذلك ٤٠
- وقوع الالتزام بالأعلان عن الاسعار على عاتق صاحب المحل التجارى دون غيره ٤١
- عدم قبول الدفع بالجهل بالقانون الجنائي والقوانين العقابية المكملة له . اقتراض العلم بها في حق الكافة ٤٢
- قرار وزير التموين رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد الأرباح في بعض السلع لا يسرى إلا على المربيات المستوردة دون المربيات التي تصنع محليا ٤٣

- قرار اخراج السلعة من جدول السلع المسعرة والمحددة الربح اعتباره قانونا اصلح
للمتهم بتهمة بيعها بأكثر من السعر المحدد مادام لم يكن قد فصل في الدعوى
نهائيا ٤٤
- كفاية وجود السلعة في محل التجارة لاعتباره عرضا للبيع ٤٥
- تحديد سعر السلعة لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو انكار وجودها ٤٦
- لا محل لأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة في احدى
التهمتين ٤٧
- اعتبار الحكم المطعون فيه تعليق اللافتة ووجود « كتالوج » بالأسعار بديلا لما
اشترطه المشرع من أوضاع خاصة للإعلان عن الأسعار أو هما يقومان مقامه . خطأ
في تطبيق القانون ٤٨
- اخلاف جريمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو غير مسعر عن جريمة بيعها
بأكثر من السعر المقرر من حيث العناصر القانونية والعقوبة المقررة قانونا لكل
منهما ٤٩
- مثال لسبب معيب ٥٠
- وجوب القضاء بشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالأدانة في الجرائم التي
ترتكب بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك لمدة تعادل مدة الحبس
المحكوم بها ولمدة شهر اذا كان الحكم بالنزاهة ٥١
- مناط قيام جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها ؟ ٥٢
- لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون . عدم نفاذ القانون . قبل نشره . ٥٣
- توقيع عقوبة واحدة على الطاعن عن تهمتين معا . انتفاء مصلحته في النعى على
الحكم . ادانته عن إحدى التهمتين قبل نفاذ القانون الذي يعاقب عليها ، مادامت العقوبة
المقضى بها هي ذات العقوبة المقررة للتهمة الأخرى ٥٤
- كون السلعة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .
كفايته لسريان التنظيم المبين بالقرارين الوزاريين رقمي ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ و ٥٥ لسنة
١٩٥٣ دون اشتراط أن تكون السلعة مسعرة بالفعل بموجب قرار أو بادراجها في
جدول الأسعار ٥٥
- شهر ملخصات أحكام الأدانة طبقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة
١٩٥٠ . طبيعته : عقوبة تكميلية . وجوب القضاء بها إلى جانب العقوبة
الأصلية ٥٦

- لا جدوى مما يثيره الطاعن على الحكم فى شأن جريمة تصرفه فى زيت التموين لغير مستحقه . طالما أن الحكم محمول على تهمة بيعه سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر لها المسندة اليه والتي ثبتت فى حقه ٥٧
- انطباق قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ على جميع المخابز سواء أكانت تحصل على دقيق من التموين أم لا ٥٨
- معاقبة الشارع على انتاج الخبز ناقص الوزن أو بيعه بسعر يزيد على السعر المقرر سواء وقع من صاحب المخبز أو مديره أو العامل فيه ٥٩
- ما يثيره الطاعن من أن الواقعة التى يمكن ان تنسب إليه هى بيعه خبزا بأكثر من السعر المحدد . لا جدوى منه . طالما أن العقوبة المقضى بها مقرررة لهذه الجريمة ٦٠
- العقوبة المقررة لجريمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المحدد قانونا أشد من العقوبة المقررة لجريمة عدم الاعلان عن أسعار السلع المعروضة للبيع . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى عند تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون ٦١
- حق بيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأسبوعى . إعتبارا من اليوم التالى لانتهاء مدة العمل بذلك الجدول . ما لم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول . أو توجد للسلعة تسعيرة جديدة ٦٢
- وجود السلعة فى محل التجارة ولو لم تكن فى مكان ظاهر للعيان . صحة اعتباره عرضا للبيع . انكار وجودها أو اخفاؤها وحبسها عن التداول من جانب البانعة . صحة عده امتناعا عن البيع ٦٣ - ٦٤
- قيام ارتباط بين جريمتى عرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر . وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون ٦٥
- مسئولية صاحب المحل المفترضة فى القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . أساسها : افترض علم صاحب المحل بكل ما يحصل فى محله الذى يشرف عليه وأن الجريمة ترتكب باسمه ولحسابه . انحسار أساس هذا الافتراض . سقوط موجب المساءلة ٦٦

- عدم جواز دفع مسئولية صاحب المحل المخاطب بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الإشراف . اندفاع المسئولية المفترضة بالأسباب العامة المانعة للمسئولية . دفاع صاحب المحل بأن جريمة البيع بأزيد من التسعيرة قبلية نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه هو قيام المتهم الآخر بفتح المحل بغير علمه ورضاه وممارسته البيع فيه حال غيابه . دفاع جوهرى فى خصوص الدعوى يترتب عليه إن صح اندفاع مسئولية الجنائية . وجوب استظهار المحكمة لهذا الدفاع وتمحيصه كشفا عن مدى صدقه . النفاتها عنه اكتفاء منها بأنه مسئول باعتباره صاحب المحل . قصور وإخلال بحق الدفاع ٦٧

- القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩ بتحويل وزير الصناعة المركزى تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية لم يبلغ نصا من نصوص المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح أو قرارا من القرارات الصادرة بتنفيذه وإنما اقتصر على اضافة مادة جديدة خولت وزير الصناعة سلطة تحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر ٦٨

- تحميل المادة ١ من المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات . اثبات عدم تمكنه من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة . وجوب اقتصار العقوبة فى هذه الحالة على الغرامة دون الحبس . قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة تاسيسا على الشهادة المرضية المقدمة من صاحب المحل . خطأ فى تطبيق القانون ٦٩

- جريمة بيع سلعة مسعرة أزيد من السعر المقرر . ارتباطها بجريمة عدم الاعلان عن الأسعار . وجوب تطبيق عقوبة الجريمة الأولى الأشد وحدها . حق محكمة النقض فى تطبيقها لمصلحة المتهم عملا بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ٧٠

- جريمة عدم الاعلان عن الأسعار بقوائم مختومة من مصلحة السياحة وعدم اخطار تلك المصلحة بالأصناف وبأسعارها المقررة قانونا . عقوبة الغرامة المقررة لكل منهما : خمسة جنيهاً فى حدها الأدنى وخمسون جنيهاً فى حدها الأقصى المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٤ من قرار وزير التجارة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٣ من

المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ٧١

- جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر . المناط في قيامها بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين بغض النظر عن صلة البائع بالسلعة أو صفته في بيعها . يكتفى فيها بالقصد العام . اعتذار المتهم بالجهل بالسعر المقرر لا يقبل . علة ذلك . الجهل بالقانون العقابي والقوانين المكملة له ليس بعذر ولا يسقط المسؤولية ٧٢

- ادانة الطاعن بجريمتي بيع سلعة بأزيد من سعرها . وعدم الاعلان عن الاسعار وجوب توقيع عقوبة واحدة عنهما ، المادة ٢/٢٣ عقوبات . توقيع عقوبة مستقلة عن كل من التهمتين . خطأ . وجوب تصحيحه بالاكْتفاء بعقوبة الجريمة الأولى الأشد ٧٣

راجع ايضا: ارتباط وتموين وخبز ودقيق وردة

القواعد القانونية :

١ - إن المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ إنما نص على إنشاء لجنة للتسعير الجبرى وبين مهمة هذه اللجنة وهي تحديد الأسعار وإعلانها في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع لتكون سارية مدة الأسبوع ، ثم بين في المادة السابعة عقوبة من يبيع أو يعرض للبيع السلع المسعرة بسعر يزيد على السعر الذى تحدده اللجنة على الوجه المبين به . وإنّنا نقول بأن السلطة التى من حقها بمقتضى الدستور اصدار هذا المرسوم قد تنازلت لغيرها عن سلطتها في بيان العناصر القانونية للجريمة الواردة به ليس له من وجه ، إذ أن كل ما ترك للجنة التسعير الجبرى إنما هو تحديد الأسعار في كل أسبوع . وهذا بالبداية لا يمكن للسلطة التشريعية أن تباشره بنفسها مادامت الأسعار متقلبة بطبيعة الحال متغيرة دائما على حسب الزمان والمكان وظروف الأحوال .

(جلسة ١٩٤٦/٦/١٧ طعن رقم ١٤٨٤ سنة ١٦ ق)

٢ - البنزين خاضع لأحكام التسعير الجبرى سواء بيع بالتر أو بالجالون أو بغيرهما والنص على الجالون في كشف الأسعار إنما جاء في صدد بيان الوحدة

التي اتخذت أساسا لتحديد سعر البيع والشراء ، وليس معناه بالبداية عدم تقييد الثمن أو تحديده حين يكون التعامل بأى مكيال آخر يقل عن هذه الوحدة أو يزيد عليها .

(جلسة ١٩٤٧/١/٦ طعن رقم ٢٨٦ سنة ١٧ ق)

٣ - ان المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ تنص على ان تحديد الأسعار لا يكون ملزما إلا لمدة أسبوع ، وأنه لا يجوز تعديل المدة إلا بقرار من الوزير المختص ، فإذا كانت التسعيرة قد صدرت لأسبوعين دون ان يصدر بتعديل المدة قرار من الوزير وكان التاجر فى الأسبوع الثانى لم يعلن سعر السلع التى يبيعها بالتجزئة ، فإنه لا تجوز ادانته على أساس أن التسعيرة ملزمة فى الأسبوعين اذ ان له - مادام لم توجد تسعيرة فى أول يوم من الأسبوع الثانى - أن يضع أسعارا ولو كانت مخالفة أسعار اليوم السابق .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٢٢ طعن رقم ٢٣٩١ سنة ١٨ ق)

٤ - ان القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار فى بعض المحال العامة . المعدل بالقرار ٢٦١ لسنة ١٩٥١ قد نص فى المادة ١٢٥ منه على أنه (يجب على مديرى المحال المشار إليها فى المادة السادسة من هذا القرار ان يخطرُوا مصلحة السياحة بكتاب موصى عليه عن كل زيادة يراد ادخالها على الأسعار أو رسم الدخول أو الأجور قبل العمل بها بمدة شهر على الأقل ، فإذا رأت مصلحة السياحة فى خلال هذه المدة ان الأسعار المبلغة إليها مرتفعة اخطرت بذلك المحل المختص بخطاب موصى عليه مع نكر الحد الأقصى للأسعار أو رسم الدخول أو الأجور التى توافق عليها طبقا لما هو وارد فى المادة ٨ من هذا القرار ولا يجب العمل بأسعار أو رسم دخول أو أجور أعلى من التى توافق عليها الوزارة) وهذا النص قاطع فى عدم جواز زيادة الأسعار قبل انقضاء شهر على تاريخ الأخطار المشار اليه . ولا يؤثر فى ذلك ان تكون مصلحة السياحة قد تراخت فى الرد على الطاعن مادامت . المخالفة قد حصلت فى خلال الشهر المذكور ولا يدخل له القانون تنفيذ الزيادة التى أخطر بها .

(جلسة ١٩٥٣/٢/١٠ طعن رقم ١٠٦٠ سنة ٢٢ ق)

٥ - ان مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والفقرة الثالثة من المادة الثانية منه ان هذا القانون قد وكل إلى المحافظ أو المدير طريقة اذاعة الأسعار التي أوجب تحديدها في يوم الجمعة من كل اسبوع ولئن كانت المادتان ٢٦ ، ٢٧ من الدستور لا تحتملان النشر في الجريدة الرسمية إلا بالنسبة إلى القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية . وكانت القرارات - الوزارية التي تصدر تنفيذا لتلك القوانين تعتبر مكملة لها ولذلك يجب نشرها بالجريدة الرسمية أسوة بها إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى قرارات لجنة التسعير التي نص القانون على إصدارها في يوم يعينه من أيام كل اسبوع لكي يترقب صدورها في ذلك اليوم كل ذي شأن فهي ذات صبغة موقوتة ، فوق كونها ذات صبغة محلية تسرى في دائرة المحافظة أو المديرية ، مما حدا الشارع في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ سابق الذكر إلى ان ينص على تخويل المدير أو المحافظ إصدار مايراه كفيلا بتحقيق اذاعة تلك الجداول على ساكني مديريته أو محافظته متوخيا في ذلك ظروف الأقليم . واذن فان عدم نشر قرار المدير أو المحافظ في صدد كيفية اذاعة الأسعار الأسبوعية والجدول الأسبوعي بهذه الأسعار بالجريدة الرسمية لا يمنع عن عقاب من يبيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر .

(جلسة ١٩٥٠/٦/١٢ طعن رقم ٤٥٤ سنة ٢٠ ق)

٦ - ان المادة الثانية من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نصت في الفقرة الثالثة منها على ان يعلن المحافظ أو المدير جدول الأسعار التي تعينها اللجنة في مساء يوم الجمعة من كل اسبوع وان يكون الاعلان بالكيفية التي يصدر بها قرار المحافظ أو المدير ، لم توجب نشر قرارات المدير في هذا الشأن في الجريدة الرسمية ، كما هي الحال في القوانين والقرارات المكملة أو المنفذة لها لأن القرارات موضوع الطعن ذات صبغة موقوتة فوق كونها محلية مما خول المدير أو المحافظ بمقتضى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - اصدار مايراه كفيلا بتحقيق اذاعتها على ساكني المديرية أو المحافظة مراعيًا في ذلك ظروف كل اقليم وحدد لها يوما معينًا من كل اسبوع لكي يترقبها كل ذي شأن .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٩ طعن رقم ٦٢٣ سنة ٢٣ ق)

٧ - ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد ناط بمادته الأولى بلجنة تحديد

الأسعار فى المحافظة أو المديرية تعيين الأسعار وإعلائها ، ونص فى المادة الثانية على أن يكون تعيين الأسعار ملزماً لجميع الأشخاص الذين يبيعون الأصناف والمواد التى تتناولها التسعيرة مدى الأسبوع الذى وضعت له . وأن فمتى أعلن جدول الأسعار بالطريقة التى تراها اللجنة فقد افترض علم الكافة به فى حدود الأقليم .

(جلسة ١٧/٥/١٩٥٥ طعن رقم ٢٤٨٠ سنة ٢٤ ق)

٨ - إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه لم ينشر أسعار التجزئة بشكل واضح فى المكان المخصص لبيعها ، فالقانون الواجب التطبيق على هذه الواقعة هو المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ (المادتان ٤/٧ و ٨ منه) المادة ١٨ من القرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٦) لا المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (المادة ٥٦ منه) ولا المادتان ١٢ ، ٢٠ من القرار رقم ٥١٠ لسنة ١٩٤٥ . وإذا كانت المادة ٨ من ذلك المرسوم قد جعلت العقاب الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تزيد على خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين فإن المحكمة إذا عاملت المتهم بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وقضت عليه بالعقوبة الواردة به تكون قد أخطأت . إذ المستفاد من عبارة المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن الزام المتهم بشهر ملخص الحكم على واجهة محله لا يكون إلا فى حالة القضاء بالحبس .

(جلسة ٢٤/٢/١٩٤٨ طعن رقم ٧٤ سنة ١٨ ق)

٩ - أن القانون لا يوجب توفر قصد جنائى خاص فى جريمة عدم وضع بطاقات بالأسعار على السلع المعروضة للبيع .

(جلسة ١٢/٤/١٩٤٩ طعن رقم ٥٦٣ سنة ١٩ ق)

١٠ - أن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وأن كان أكثر ما عنى به أن يوفر الضروريات للجمهور ، وهى التى أدخلها فى التسعير الجبرى ، إلا أنه أورد أيضاً أحكاماً خاصة بتنظيم بعض نواحي الأتجار بالسلع كافة المسعر منها وغير المسعر ، بما ييسر للناس سبيل الحصول عليها كذلك ، فالزم فى الفقرة ٧ من المادة ٤ جميع تجار التجزئة بأن يعلنوا أسعار جميع سلعهم . أى المسعر منها

وغير المسعر ، وإلا حق عليهم العقاب الذى نص عليه فالساعات والجواهر يجب إعلان اثمانها .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٢ طعن رقم ٨١٩ سنة ١٨ ق)

١١ - أن القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ الصادر من وزير التموين تنفيذ المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى قد أوجب على مستوردى اصناف معينة ومنتجاتها والمتجرين فيها بيان أسم المنتج والصنف والمقدار وسعر البيع للمستهلك قبل بيعها أو عرضها للبيع ، وإذا كان هذا النص مطلقا وشاملا لجميع صور الاتجار سواء كان بالتجزئة ان بالجملة فانه يصح بمقتضاه عقاب صاحب المحل الذى يعرض للبيع أغذية محفوظة ليس عليها بطاقة ببيان سعرها ووزنها الصافى وجهة استيرادها .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٣ طعن رقم ٤٠١ سنة ٢٠ ق)

١٢ - ان المادة ٥٣ من القرار الوزارى رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ تعاقب كل تاجر ببيع بالتجزئة اية سلعة أو مادة دون ان يعلن سعر كل صنف منها بطريقة واضحة . وهذا نص عام مطبق يجرى حكمه على جميع التجار ماداموا يبيعون بالتجزئة فعلا .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ طعن رقم ٩٩٠ سنة ٢٠ ق)

١٣ - ان وجود السلعة فى محل التجارة ولو لم يكن فى محل ظاهر للعيان يصح اعتباره عرضا للبيع ، وإنكار وجودها من جانب البائع وتضارب أقواله فى شأنها ذلك يصح عده امتناعا عن البيع

(جلسة ١٩٤٨/١/١٩ طعن رقم ٢١٩٩ سنة ١٧ ق)

١٤ - ان المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ نصت على عقاب كل من باع سلعة مسعرة أو محددة الربح فى تجارته طبقا للمادتين ٢ و ١/٤ أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المحدد ، أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح ، ومفاد ذلك أنه متى كانت السلعة محددة السعر وعرض المشتري الثمن المحدد على البائع وجب على هذا الأخير ان يبيعه

أيها . ولا يحتمل هذا النص أن يباح للبائع أن يتعلل في الامتناع عن البيع بآية علة ثم يقول ان هذه العلة هي سبب امتناعه . ذلك لأن القانون أراد أن يخرج على الأصل في حرية التجارة لتدبير وسائل العيش الضرورية للناس لإحدد أثمان بعض الحاجيات والزم التجار ان يبيعوها بهذا السعر ولا يمتنعوا عن البيع به . وانن فما دام اللحم الخالي من العظم (المشفى) قد جعل له ثمن جبرى خاص به فالامتناع عن بيعه بهذا السعر يستوجب العقاب

(جلسة ١٩٤٨/٢/٢٣ طعن رقم ٢٣٨ سنة ١٨ ق)

١٥ - متى كان القانون قد حدد في سلعة الربح الذى لا يجوز لتاجر التجزئة ان يتجاوزه منسوباً إلى سعر الشراء ، وهو سعر يتحدد في كل حالة على اصول ثابتة في القانون . فان هذه السلعة تعتبر من السلع المسعرة . ومادام القانون حين حدد أقصى الربح في سلعة لم يشر اضافة شيء من المصروفات ، كما فعل بالنسبة إلى سلع أخرى ، فانه يكون قد دل على ان اضافة المصروفات مقصورة على الأحوال التى تناولها النص .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طعن رقم ١٦٣٦ سنة ١٨ ق)

١٦ - ان القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ يعاقب على الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المحدد قانوناً فتصح إدانة المتهم في هذا الامتناع ولو كان مجرد عامل بمخزن ادوية ، ولا يكون له ان يحتج بالمادة ٥٣ من قانون الصيدلة رقم ٥ لسنة ١٩٤٥ التى تقصر بيع الأدوية على صاحب المخزن وحده ، مادامت المحكمة قد استظهرت في حكمها ان امتناعه عن البيع لم يكن لان القانون يمنعه بل لأنه انما اراد الاحتفاظ بالسلعة المطلوبة لآخرين يعطيهم إياها رغم الحظر .

(جلسة ١٩٤٩/٥/٩ طعن رقم ١٣٧ سنة ١٩ ق)

١٧ - ان المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ جعلت تحديد الأسعار ملزماً للجميع بالنسبة إلى السلع الخاضعة للتسعير الجبرى بموجب القانون فيتحقق العقاب على مخالفة ذلك بمجرد وقوع المخالفة . ومقتضى ذلك أنه يجب على التاجر ألا يبيع إلا في حدود الأسعار المقررة . ولا يقبل منه الاعتذار بأنه لم يبع باكثر إلا لأنه كان يجهل السعر المقرر مادام في وسعه

الوقوف على السعر من المصادر المبينة بقرار المحافظ أو المدير عن الكيفية التي يعلن بها جدول التسعير .

(جلسة ١٩٤٩/٥/١٠ طعن رقم ٦٠١ سنة ١٩٩٠ ق)

١٨ - متى كانت الواقعة التي أدّين بها المتهم هي - كما أثبتتها الحكم - أن أشخاصا متعددين ذهبوا إلى حانوته وطلبوا منه شراء مادة من المواد المسعرة (دقيق) فانكر وجودها عنده ولما فتش حانوته اتضح أنه يحوز منه كميات تفوق بكثير ما كان يطلب هؤلاء شراءه ، فإنه يعتبر ممتعا عن بيع سلعة بالسعر المحدد لها جبرا ، وتكون إدانته بمقتضى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ متعينة إذ هذا القانون يفرض عليه بيع السلعة المسعرة متى توافرت له حيازتها ، وتحديد السعر لا يعرض بالبداية (لا بعد استعداده للبيع .

(جلسة ١٩٤٩/١/١٥ طعن رقم ١١٦٦ سنة ١٩٩٠ ق)

١٩ - ان المواد ٢ و ٧ و ٩ و ٢٣ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٤٨ قد جاء نصها عاما في وجوب العقاب كلما كان السعر البيع به يزيد على السعر المقرر بالقانون . ولم تستثن هذه المواد من حكمها حالة البيع بالمزاد العلني أو بطريق الجراف :

(جلسة ١٩٥٠/١/٣٠ طعن رقم ٩ سنة ٢٠٠٠ ق)

٢٠ - متى كان الثمن المحدد بجدول التسعير الذي يحاكم المتهم على مقتضاه خاصا بالعلبة كاملة (حقن مورفين) ولم يرد به شيء عن ثمن الوحدة فذلك مفادة ان واضع الجدول لم يرد اخضاع الوحدة لثمن مسعر - كما جرى عليه في بعض الأحوال من وضع ثمن العلبة وحدها دون الوحدة أو العكس أو وضع ثمن للعلبة وللوحدة كل على حدة . وبناء على ذلك فالحكم الذي يعاقب صاحب صيدلية على بيعه حقنة مورفين بثمن أعلى من سعر العلبة مقسوما على عدد الحقنات التي بداخلها يكون مبنيا على خطأ في تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٥١/٣/٢٠ طعن رقم ١٢٨٨ سنة ٢٠٠٠ ق)

٢١ - ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نص في المادة التاسعة منه

على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة أو معينة الربح بهذا السعر أو الربح ، فقد فرض بذلك على التجار بيع هذه السلعة التي توافرت لهم حيازتها بحيث اذا امتنعوا عن ذلك اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا مادام تحديد السعر لا يعرض بداهة إلا بعد ان يظهروا استعدادهم للبيع وإلا كانت النتيجة ان يعفوا من العقاب كلما انكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يطلبها من المشتريين الذين لا يأنسون فيهم ان يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو مالا يتصور ان يكون الشارع قد قصد اليه . وانن فمتى كان الثابت بالحكم ان القماش «صوف رجالي مستورد» كان معروضا بالمحل فعلا . وان العامل المكلف بالبيع قد امتنع عن بيعه لمن تقدم بطلب شرائه فان الحكم إذ دان الطاعن بجريمة الامتناع عن بيعه بالسعر المحدد لا يكون قد أخطأ في شيء .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٢٤ طعن رقم ٢١٨ سنة ٢٢ ق)

٢٢ - إنه لما كان التراضي على البيع والثلثن كافيا في الأصل لاتعقاد البيع وتماهه بقطع النظر عن أداء الثمن . وكان القانون من جهة أخرى يعاقب على مجرد العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد وهو ما لا يتطلب تمام البيع وكان عدم تقديم قائمة الأسعار ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة إذ كان للمحكمة أن تأمر بضمها وتطلع عليها مادام المتهم لم يدع أنها لم تعلن بالطريق المرسوم في القانون ، فإن الحكم الذي يقضى ببراءة المتهم ببيع برتقال بأكثر من السعر الجبري تأسيسا على أن البيع لم يتم لعدم قبض المتهم الثمن وأن النيابة لم تقدم قائمة الأسعار يكون مخطئا .

(جلسة ١٩٥٢/٤/١٤ طعن رقم ٣٤٧ سنة ٢٢ ق)

٢٣ - إذا كانت التهمة المسندة إلى الطاعن هي امتناعه عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء أكان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد أو لم يكن .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٩ طعن رقم ٦٢٣ سنة ٢٣ ق)

٢٤ - متى كانت واقعة الدعوى كما استظهرها الحكم المطعون فيه هي أن المطعون ضده باع سلعة مسعرة (برتقالا) بأزيد من السعر المحدد لها قانونا ،

فإن العقاب على هذه الواقعة يكون بالمادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لا بالمادة الثالثة عشرة منه .

(جلسة ١٩٥٣/٥/٢٥ طعن رقم ٦٤٩ سنة ٢٣ ق)

٢٥ - إن المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يقضى بأن «يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ٩ و ١٣ من القانون ، وإن كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر رغم دفاعه بأنه كان في يوم الحادث بعيداً عن متجره وملزماً بيته لمرضه فلم يكن ميسوراً له أن يراقب حركة البيع ، وكانت العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه على الطاعن هي تغريمه عشرين جنيهاً ، فإنه لا يكون للطاعن جدوى من وراء ما يثيره في طعنه ذلك أن ما يدعيه من استحالة المراقبة لا يعفيه من العقاب إطلاقاً وإنما يكون من شأنه أن يحكم عليه بالغرامة التي لا تقل عن عشرين جنيهاً على نحو ما حكم به فعلاً .

(جلسة ١٩٥٤/٢/٨ طعن رقم ٢٤٢١ سنة ٢٣ ق)

٢٦ - إنه لما كانت المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشنون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح تقضى «بضبط الأشياء موضوع الجريمة ومصادرتها» فإنه إذا كانت الجريمة التي بين الطاعن بها جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات في الفواتير التي تسلم للمشتري والسجلات التي أوجب القانون امساكها توصلًا لأحكام الرقابة على مراعاة قوانين التسعير الجبرى - فلا تجوز مصادرة الأقمشة التي لم تستكمل البيانات الخاصة بها إذ لا يمكن القول بأن هذه الأقمشة هي موضوع الجريمة .

(جلسة ١٩٥٢/٦/١٠ طعن رقم ٣٧٣ سنة ٢٢ ق)

٢٧ - إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة بيعه أقمشة بسعر أكثر من السعر المقرر لم يعن بالرد على ما تمسك به من أنه إنما أخطأ في تسلم ذات

القماش المبين لاختلاط الأمر عليه بسبب تشابه أنواع الأقمشة الموجودة لديه ، فإنه يكون معيبا بالقصور ، إذ هذا دفاع جوهرى لو صح فإنه يؤثر فى كيان الجريمة .

(جلسة ١٩٤٦/١١/١١ طعن رقم ١٧٨٩ سنة ١٦ ق)

٢٨ - إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه باع زيتا بثمن يزيد على الثمن المحدد فى جدول الأسعار الجبرى فتمسك أمام المحكمة بأن الزيت المضبوط هو زيت سمسم لا يسرى عليه التسعير الجبرى وأن التحليل الذى أجرى أمام محكمة الدرجة الأولى لا يصح التعويل عليه فى إدانته لأنه لم يحصل إلا بعد أن بيع الزيت إلى مشتر قرر فى التحقيقات أنه وضعه فى براميل كان بها زيت بذرة القطن فلا دليل جازما على أن الزيت الذى حلل هو الذى ضبط ، فضلا عن ذلك فإن التحليل أظهر أن الزيت الذى حلل وجد خليطا من زيت السمسم وزيت بذرة القطن ، ومع هذا فإن المحكمة إدانته بمقولة أن الواضح من أقوال الشهود أن الزيت الذى انعقد عليه الصفقة هو زيت بذرة قطن وأنه ثابت من الفواتير المقدمة من المتهم أنه يستورده وإن تقرير التحليل يتضمن أن الزيت المضبوط خليط من زيت بذرة القطن وزيت السمسم ، دون بيان لنسبة كل منهما إلى الآخر ، فهذا لا يكفى ، بل كان يجب لإدانته أن يثبت أن ما باعه هو بالفعل من زيت بذرة القطن المحدد ثمنه فى جدول الأسعار الجبرى .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢ طعن رقم ١٦٤٧ سنة ١٧ ق)

٢٩ - إن إيجاب وضع الأثمان على السلع محله أن تكون السلع معروضة للبيع . فإذا كان المتهم قد تمسك بأن الأحذية المقول بأن السعر لم يكن موضوعا عليها لم تكن معروضة للبيع بل كانت موجودة بمحله على نمة أصحابها ، وطلب تحقيق هذا الدفاع فأجابته المحكمة إلى طلبه واستدعت مفتش التموين فجاءت أقواله مؤيدة له ، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع أو تشير إلى شهادة هذا الشاهد فهذا قصور فى البيان يستوجب نقض الحكم .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٦ طعن رقم ١٦٣٠ سنة ١٨ ق)

٣٠ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم في مخالفة التسعير الجبرى ، ولم يذكر الثمن الذى كان ينبغى أن يباع به الصنف والثمن الذى بيع به فعلا ، فإنه يكون قد قصر فى بيان العناصر الواقعية التى بنى عليها قضاءه ، وهذا يبطله .

(جلسة ١٩٤٧/١١/١٧ طعن رقم ١٤٩٣ لسنة ١٧ ق)

٣١ - إذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة بيعه سلعة بأزيد من السعر الوارد بكشف التسعير الجبرى لم يبين مقدار الثمن الذى ثبت أنه باع به السلعة المسعرة فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(جلسة ١٩٤٨/٥/١٧ طعن رقم ٤٢٠ لسنة ١٨ ق)

٣٢ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم فى جريمة بيع أقمشة صوفية بأكثر من السعر الواجب ، ولم يبين الثمن الذى بيعت به الأقمشة ولا مقدار السعر الجبرى المحدد لها ولا مضمون المحضر الذى اعتمد على ما جاء فيه ووجه استدلاله به على الادانة ، فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

(جلسة ١٩٤٨/١١/٣ طعن رقم ٧٢٩ لسنة ١٨ ق)

٣٣ - بحسب الحكم أن يثبت السعر الذى باع به المتهم المادة المسعرة ، وأن يقرر أنه أكثر من السعر الرسمى ، دون حاجة إلى بيان هذا السعر الأخير مادام المرجع فى هذا البيان إلى جدول الأسعار الرسمى ، ومادام الطاعن لا يدعى أن السعر الذى باع به فى حدود السعر الجبرى .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/٣٠ طعن رقم ١٢ لسنة ٢٢ ق)

٣٤ - إن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئيا ولا محل للقول بأن المتهم عندما امتنع عن بيع كل الكمية المطلوبة كان يقصد من وراء ذلك تنظيم عمله والموازنة بين حاجيات الناس - فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده .

(الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ ص ٩ ص ٢٧٥)

٣٥ - نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى

وتحديد الأرباح في المادة الرابعة منه على أنه «يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعين بقرار منه الحد الأقصى للربح الذي يرخص به لأصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة والتجزئة بالنسبة إلى أية سلعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج إذا رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المألوف» ، كما نص في المادة التاسعة منه على عقاب من باع سلعة مسعرة أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح ، كما منح وزير التموين مباشرة الاختصاص المقرر لوزير التجارة والصناعة بموجب المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وذلك بعد صدور مرسوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة التموين ثم أصدر القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ وأضاف عجول التربية الحية (البقرى الصغيرة) إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ، فيكون ما يثيره الطاعن من أن امتناعه عن بيع «عجول التربية الحية» بالسعر المعين وبيعه إياها بسعر يزيد عليه لا يعاقب عليها القانون أو أن إحدى الجريمتين لم تستكمل أركانها القانونية لا محل له .

(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٦٧)

٣٦ - إذا كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعين وبيعه إياها بسعر يزيد عليه يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقعتا لغرض واحد وكانتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، فإن الحكم إذ قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إلى الطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٦٧)

٣٧ - إن عبارة نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لا تستلزم لقيام جريمة الامتناع عن البيع

أكثر من أن تكون السلعة مسعرة وفي حوزة المتهم - يستوى في ذلك أن تكون في محله المعد للبيع فيه أو في مخزنه - مادامت أنها معدة للبيع . ولقد وردت عبارة النص عامة في هذا الشأن ولا يمكن تخصيصها بغير مخصص ، بل إن القول بغير ذلك يفلت الغاية التي تغياها المشرع من هذا التشريع الذي غلظ فيه العقوبة - كما يبين من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ لردع كل من تحدته نفسه إتخاذ الظروف وسيلة للتلاعب بأسعار السلع . ومن ثم فإن وجود السلعة بالمخازن لا تأثير له على قيام الجريمة مادام أن الطاعن قد حازها بقصد البيع .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢١ س ١٧ ق ٦٦ ص ٣٣٦)

٣٨ - الواضح من عبارة نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ أن المشرع أوجب الحكم بمصادرة الأشياء موضوع الجريمة . ولما كانت «البطاطين» المضبوطة هي السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب حين قضى بمصادرتها .

(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢١ س ١٧ ق ٦٦ ص ٣٣٦)

٣٩ - جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر الجبرى تتحقق باقتراف الفعل المادى دون أن يتطلب القانون فيها قصدا جنائيا خاصا بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد تعدد الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون .

(الطعن رقم ١١٣٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٨٨ ص ٩٣٧)

٤٠ - مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشنون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ : أن جريمة بيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها تقوم فى حق كل من يبيعها كذلك ، بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته فى بيعها إذ المناط فى قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المقرر للسلعة .

(الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٣٣ ص ١١١٦)

٤١ - يقع الالتزام بالاعلان عن الأسعار على عاتق صاحب المحل التجارى دون من يكون قائما بالعمل فيه غير صاحبه .

(الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٣٣ ص ١١١٦)

٤٢ - الأصل أن العلم بالقانون الجنائى والقوانين العقابية المكملة له ، يفترض فى حق الكافة - فلا يقبل الدفع بالجهل بها أو الغلط فيها كذريعة لنفى القصد الجنائى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم على أساس أن بيعه السلعة بأكثر من السعر المقرر لها ، كان عن فضول لأته ليس بصاحبها وعن جهل بسعرها يكون قد أخطأ صحيح القانون ، ذلك أن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعتبر تشريعا مكملا لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقررة لها .

(الطعن رقم ١٥٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٣٣ ص ١١١٦)

٤٣ - لما كانت السلعة التى دين الطاعن من أجلها وهى سلعة غذائية - مربى تصنع محليا - لم تخضع حتى تاريخ الواقعة للتسعير الجبرى أو لقرار يفرض حدا أقصى للربح فى تجارتها ، وبذلك فلا تدخل تحت حكم قرار وزارة التموين رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٨ بتعديل القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد الأرباح فى بعض السلع وتقرير الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها الذى لا يحكم سوى المربيات المستوردة ، فإن الحكم المطعون فيه وقد غابت عنه هذه الحقيقة القانونية وأقام قضاءه بادانة الطاعن على قول شاهد بأن السلعة محددة الربح فى موطن يجب أن يرد الأمر فيه إلى حكم القانون وحده ، يكون قد جرم فعلا بغير نص يعاقب عليه مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ ق ٢٥٠ ص ١١٨٨)

٤٤ - مفاد القرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ الصادر من نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء والذى كان فى الوقت نفسه وزيرا للصناعة - أن الجبن الجاف « الرومى » موضوع جريمة البيع بأزيد من السعر المحدد التى دين بها المتهم قد أخرج من السلع المسعرة والمحددة الربح ، إعتبارا من يوم ٢٨

مارس سنة ١٩٦٦ تاريخ العمل بالقرار المذكور . الأمر الذى يستفيد منه المتهم باعتباره القانون الأصلح له - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى الذى عاقب الطاعن عن الجريمة سالفه الذكر على الرغم من صدور القرار المذكور والعمل به قبل أن تفصل المحكمة الاستئنافية فى الدعوى - فإنه يكون قد خالف القانون ، مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة الطاعن .

(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٣٥٨ ص ١٢٢٣)

٤٥ - إن وجود السلعة فى محل التجارة ولو لم يكن فى مكان ظاهر للعيان ، يصح اعتباره عرضا للبيع ، وإنكار وجودها من جانب البائع يصح عده امتناعا عن البيع .

(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٣٥٨ ص ١٢٢٣)

٤٦ - إذ نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ - فى المادة التاسعة منه باطلاق - على معاقبة من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فقد فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث إذا امتنعوا عن البيع منكرين أمر وجود السلعة أو مخفين لها حابسوها عن التداول اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا مادام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها .

(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٣٥٨ ص ١٢٢٣)

٤٧ - النعى على الحكم المطعون فيه - بقالة خطئه لعدم تطبيقه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات - بصدد ما قضى به عن جريمتى بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد والامتناع عن بيع سلعة أخرى مسعرة اللتين دان الطاعن بهما يضحى غير ذى موضوع بتبرئة الطاعن من التهمة الأولى .

(الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٣٥٨ ص ١٢٢٣)

٤٨ - نصت المادة ١٩ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠

المعدل بقرار وزير التموين رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ على أن «كل تاجر يبيع أية سلعة أو مادة يجب عليه أن يعلق سعر كل سلعة بالأوضاع الآتية : (١) يكون الاعلان بكتابة سعر السلعة أو المادة مع إيضاح صنفها ونوعها وذلك بشكل واضح غير قابل للشك وباللغة العربية ويجوز أن يكون البيان مصحوبا بترجمة له بإحدى اللغات الأجنبية . (٢) يكتب بيان السعر والصنف والنوع على السلعة ذاتها أو على أغلفتها أو على بطاقة توضع على المواد أو البضائع . (٣) يجوز أن يكتب ببطاقة واحدة للسلع المماثلة في صنفها ونوعها ووزنها حتى ولو تعددت الأمكنة التي تعرض فيها هذه السلع داخل المحل . (٤) المواد والبضائع التي تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس يكون الاعلان عنها ببيان وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس» . ومن ثم فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من إعتبار تعليق اللافتة ووجود «كتالوج» بالأسعار عديلا لما اشترطه المشرع من أوضاع خاصة للاعلان عن الأسعار أو هما يقومان مقامه - لا يوفر له سلامة التطبيق الصحيح لأحكام القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٦٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١٩ س ١٨ ق ٢٧٤ ص ١٢٨٦)

٤٩ - تختلف جرائم الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو غير مسعرة أو بيعها بأكثر من السعر المقرر قانونا كل منها عن الأخرى من حيث العناصر القانونية والعقوبة المقررة قانونا لكل بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٧ س ١٩ ق ١٥٦ ص ٧٩٩)

٥٠ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين إحداهما الامتناع عن بيع سلعة مسعرة والأخرى بيعها بأكثر من السعر المقرر قانونا وأخذ بهما معا ، فضلا عن مغايرة ذلك للواقعة التي اتخذتها النيابة أساسا لاقامة الدعوى الجنائية وهي الامتناع عن بيع سلعة غير مسعرة ، ودون إشارة إلى ما يشعر بأن المحكمة قد عدلت وصف التهمة ، الأمر الذي تكون معه الواقعة غير مستقرة في ذهن المحكمة ذلك الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، فإن ذلك يضم الحكم بالتناقض والتعارض فضلا عن الغموض الذي من شأنه أن يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها في إنزال حكم

القانون على واقعة الدعوى الصحيحة والتقرير برأى فيما تثيره النيابة الطاعنة بوجه الطعن مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٧ س ١٩ ق ١٥٦ ص ٧٩٩)

٥١ - توجب المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح شهر ملخصات الأحكام التى تصدر بالأدانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكامه طبقا للنماذج التى تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع عقوبة الغرامة على المطعون ضدهما دون شهر ملخص الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بشهر ملخص الحكم الصادر بالأدانة وتعليقه على واجهة المحل لمدة شهر بالاضافة إلى عقوبة الغرامة المقررة بها .

(الطعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢ ق ١٣ ص ٦٧)

المبدأ مقرر إيصافى الطعن رقم ١٩٠١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٥ (لم ينشر) .

٥٢ - مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقرار بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، أن جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم فى حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته فى بيعها إذ المناط فى قيام الجريمة بوقوع البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة .

(الطعن رقم ٢٠٢٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ س ٢٠ ق ٥٣ ص ٢٤٣)

٥٣ - من المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذى ينص عليها والذى لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره فى الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وليس للقانون الجنائى أثر رجعى ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه . وهى قاعدة

أساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب . ولما كان قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن إلزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أو لدى الآخرين - الذى بين الطاعن مقتضاه عن التهمة الأولى - وإن صدر فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ (لا أنه لم ينشر فى الوقائع المصرية إلا فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ أى بعد الواقعة المنسوبة إلى الطاعن ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عن هذه التهمة يكون قد أخطأ .

(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ق ٥٩ ص ٢٧١)

٥٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم الطاعن مائة جنيه عن التهمتين الأولى والثانية معا ، وهذه العقوبة هي العقوبة المقررة للتهمة الثانية فى المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ ، فإنه لا مصلحة للطاعن فى التشكى من إدانته فى التهمة الأولى قبل نفاذ القانون الذى يعاقب عليها .

(الضمر رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق جلسته ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ق ٥٩ ص ٢٧١)

٥٥ - إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ، وإن كان أكثر ما عنى به توفير الضروريات للجمهور وهى التى أدخلها فى التسعير الجبرى ، إلا أنه أورد أيضا أحكاما خاصة بتنظيم بعض نواحي الإتجار بالسلع كافة المسعر منها وغير المسعر بما ييسر على الناس سبيل الحصول عليها . يدل على ذلك أن الشارع عاقب فى المادة ١٣ من هذا المرسوم بقانون من أمتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح فى تجارتها . وكل من طالب عميلا بثمن أعلا من الثمن المعلن عن هذه السلعة . كما ألزم الباعة بالإعلان عن أسعار سلعهم المسعر منها وغير المسعر . وصدورا عن هذا المبدأ فوض المرسوم بقانون فى المادة الخامسة منه وزير الصناعة فى تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها . وقد صدر القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ بناء على هذا التفويض بإضافة المنتج محليا من الملابس الداخلية شغل السنارة (التركو) والجوارب إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وتقرير بعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها ونص فى المادة الثانية منه على أنه :

«على المصانع والشركات التى تنتج الملابس والجوارب المنصوص عليها فى المادة الأولى أن تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها بحروف وأرقام ظاهرة البيانات الآتية : ١ - اسم المصنع أو علامته التجارية . ٢ - اسم الصنف ومقاس القطعة . ٣ - سعر البيع للمستهلك» . كما نص القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ فى شأن تحديد الأرباح - والذى صدر بالإستناد الى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الذى حل محله المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ والذى استبقى العمل بأحكامه - فى المادة ٢٧ منه على أنه «يجب على كل من يتجر بالجملة أو نصف الجملة فى السلع المصنوعة محليا أو المستوردة من الخارج . كما يجب على أصحاب المصانع التى تنتج هذه السلع أو المسنولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل خاص تثبت فيه البيانات الآتية : ١ - مقادير السلع التى تكون فى حيازتهم .. ومايرد منها مستقبلا والجهات الواردة منها وأماكن تخزينها ومايبيعونه ومايستخدمونه منها فى تجارتهم أو صناعتهم . ٢ - تكاليف إنتاج هذه السلع أو تكاليف إستيرادها والمبالغ المدفوعة فى شأنها والمتحصلة من بيعها وسعر شراء وبيع الوحدة منها . ٣ - أسماء المشترين ورقم القيد فى السجل التجارى إن كان المشتري تاجرا والكميات المباعة لكل منهم» . والبين من ذلك أنه يكفى لسريان التنظيم المبين بالقرارين أن تكون السلعة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ولايشترط أن تكون مسعرة بالفعل سواء بموجب قرار أو بإدراجها فى جدول الأسعار .

الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٠/١٢ ص ٢٠ ق ١٣٤ ص ٦٦٥
٥٦ - شهر ملخصات الأحكام التى تصدر - بالإدانة - طبقا للمادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشنون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح - ليس مجرد إجراء إدارى لاشأن للقضاء به وإنما هو فى صحيح القانون عقوبة تكميلية يتعين القضاء بها إلى جانب العقوبة الأصلية ويصير تنفيذها طبقا للنماذج التى تعدها وزارة التجارة والصناعة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أوقع عقوبة الغرامة على المطعون ضده دون شهر ملخص الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بشهر ملخص الحكم الصادر بالإدانة وتعليقه على واجهة المحل لمدة شهر بالاضافة إلى عقوبة الغرامة المقضى بها .

الطعن رقم ٨٠٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ ص ٢٠ ق ٢٢٤ ص ١١٣٩

٥٧ - لاجدوى مما يثيره الطاعن فى شأن جريمة تصرفه فى زيت التموين لغير مستحقه موضوع التهمة الثانية المسندة إليه ، طالما أنه بفرض صحة ماينعاه على الحكم فى هذا الصدد ، فإنه يبقى محمولاً على تهمة بيعه سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر لها والتي ثبتت فى حقه .

الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٨ ص ١٤٩٣

٥٨ - يوجب قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى المادة ٢٤ منه على أصحاب المخازن العربية والمسئولين عن إدارتها بجميع أنحاء الإقليم المصرى بيع الرغيف من الخبز البلدى وفقاً للوزن المقرر وبالسعر المحدد . ومن ثم فإن القول بقصر خطاب الشارع على المخازن التى تحصل على دقيق من التموين يكون غير سديد .

الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣١٣ ص ١٥١١

٥٩ - مفاد نصوص المواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٨ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أن الشارع يعاقب على إنتاج أو بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه ذلك سواء كان صاحب مخبز أو مديراً له أو عاملاً فيه .

الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣١٣ ص ١٥١١

٦٠ - لاجدوى مما يثيره الطاعن من أن الواقعة التى يمكن أن تتسبب إليه هى أنه باع خبزاً بأكثر من السعر المحدد طالما أن العقوبة المقررة بها مقرره لهذه الجريمة .

الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣١٣ ص ١٥١١

٦١ - متى كانت العقوبة المقررة للجريمة الأولى التى دين المطعون ضده بها (بيع سلعة مسعرة بأكثر من السعر المحدد قانوناً) طبقاً للمادة ١/٩ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ هى الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنتين والغرامة التى لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين ، بينما العقوبة المقررة للجريمة الثانية (عدم الإعلان عن أسعار السلع المعروضة للبيع) طبقاً للمادة ١٣ من القانون سالف الذكر هى الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التى

لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد أعملت في حق المطعون ضده حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات نظراً للإرتباط القائم بين الجريمتين أن تحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي الجريمة الأولى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إكتفى بتغريم المتهم خمسة جنيهاً والمصادرة عن التهمتين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضى نقضه جزئياً وتصحيحه بتغريم المطعون ضده مائة جنيه عن التهمتين بالإضافة إلى عقوبة المصادرة المقضى بها .

(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١٤/٤ س ٢١ ق ٥ ص ٢٦)

٦٢ - إن مقتضى المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ، أنه يجوز للتاجر أن يبيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأسبوعى ، وذلك اعتباراً من اليوم التالى لانتهاى الأسبوع الذى وضع له الجدول السابق ، مادام أنه لم يصدر بتعديل المدة قرار من الوزير المختص ، ولم توجد تسعيرة جديدة لهذه السلعة فى أول يوم من الأسبوع التالى الذى تم البيع فيه . وإذا كان ماتقدم ، وكانت النيابة (الطاعنة) تسلم بأن السلعة وقت البيع لم تكن مدرجة بالكشف الأسبوعى لتعيين الأسعار ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون الطعن فيه فى غير محله مما يتعين معه رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٣ س ٢١ ق ٧٢ ص ٢٩٥)

٦٣ - إن وجود السلعة فى محل التجارة ولو لم يكن فى مكان ظاهر للعيان يصح إعتباره عرضاً للبيع ، وإنكار وجودها من جانب البائع يصح عده إمتناعاً عن البيع .

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣ س ٢١ ق ١٥١ ص ٦٤٠)

٦٤ - إن نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ فى المادة التاسعة منه بإطلاق على معاقبة من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فقد فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث إذا إمتنعوا عن البيع منكروا أمر وجود السلعة أو مخفين لها حابسيتها عن التداول إعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها

جبرا مادام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها البتة وإلا كانت النتيجة أن يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشتريين إلا الذين يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو ما لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه .
(الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣ من ٢١ ق ١٥١ ص ٦٤٠)

٦٥ - منى كان ما أورده الحكم في بيان الواقعة يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، لأن الجريمتين (عرض سلعة مسعرة للبيع بأكثر من السعر المقرر والامتناع عن بيعها بالسعر المقرر) وقعتا لغرض واحد وكانتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب إعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، وكان الحكم قد قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين إلى الطاعن ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك قبول هذا الوجه ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه وفق القانون وإعتبار الجريمتين جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وذلك بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الثانى الذى لم يقدم طعنا لاتصال هذا الوجه الذى بنى عليه النقض به ، وذلك عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الضعر رقم ٥١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣ من ٢١ ق ١٥١ ص ٦٤٠

٦٦ - البين من نص المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أن مساءلة صاحب المحل عن كل ما يقع فى محله من مخالفات لأحكام هذا القانون ، هى مسئولية تقوم على إفتراض علمه بكل ما يحصل فى محله الذى يشرف عليه ، فمسنوليته مفترضة نتيجة إفتراض هذا العلم ، وأن الجريمة إنما ترتكب باسمه ولحسابه . فإذا اندفع أساس هذا الإفتراض سقط موجب المساءلة .

الضعر رقم ٥٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ من ٢١ ق ١٦٥ ص ٧٠٠

٦٧ - لأن كان لا يجوز لصاحب المحل أن يدفع مسنوليته بسبب يرجع إلى عدم قيامه بواجبات الاشراف التى فرضها عليه القانون ، إلا أن له بطبيعة الحال أن يدفعها بالأسباب العامة المانعة للمسئولية . وإذا كان ما تقدم ، وكان مؤدى دفاع الطاعن الذى

أثبت الحكم تمسكه به ، من شأنه أن يعدم نسبة الخطأ إليه لتدخل سبب أجنبي لم يكن للطاعن يد فيه ، هو الفعل الذى قارفه المتهم الأول بفتحه المحل بغير علم الطاعن ورضاه ، وممارسته البيع فى غيابه ، وكان هذا الدفاع يعد فى خصوصية الدعوى المطروحة ، دفاعاً هاماً وجوهرياً لأنه يترتب عليه إذا صح أن تدفع به المسئولية الجنائية للطاعن بصفته صاحب المحل ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وأن تمحص عناصره كشفاً لمدى صدقه ، وأن ترد عليه بما يدفعه إن رأت الإلتفات عنه ، أما وقد سكتت عن ذلك مكتفية بالعبارة العامة القاصرة المشار إليها فى الحكم « وهى أن التهمة ثابتة قبله بإعتباره صاحب المحل والمسئول عما يقع فيه من جرائم تموينية » فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ ق ١٦٥ ص ٧٠٠

٦٨ - لم يلغ القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ - بتحويل وزير الصناعة المركزى تحديد أسعار المنتجات الصناعية المحلية - نصاً من نصوص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح أو قراراً من القرارات الصادرة بتنفيذه ، وإنما إقتصر على إضافة مادة جديدة برقم ٤ مكرر للمرسوم بقانون سالف الذكر خولت لوزير الصناعة سلطة تحديد أقصى الأسعار لمنتجات الصناعة المحلية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها فى المواد ١ ، ٢ ، ٣ من المرسوم بقانون المذكور . ولما كانت الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من هذا المرسوم بقانون قد أجازت لوزير التجارة والصناعة تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لأحكامه ، كما نص فى المادة التاسعة منه على أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام القرارات التى تصدر تنفيذاً للمادة الخامسة . وقد أصدر وزير التموين القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ ، وأضاف به إلى الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ما هو منتج محلياً من الملابس الداخلية شغل السنارة (التريكو) والجوارب ، وأوجب القرار فى مادته الثانية على المصانع والشركات التى تنتج تلك الملابس والجوارب أن تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها - بحروف وأرقام ظاهرة - اسم المصنع أو

علامته التجارية وإسم الصنف ومقاس القطعة وسعر البيع للمستهلك . ولما كان السيد نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء قد أصدر - إستناداً إلى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٩ - القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٦ وأوجب في مادته الرابعة على جميع المصانع والمؤسسات والشركات الصناعية طبع إسم المنتج والمواصفات الرئيسية وسعر البيع للمستهلك على السلعة أو الغلاف الخارجي لها ، وهو نص عام يجرى مطلقاً على جميع المصانع . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أنزل على الواقعة حكم المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير التموين رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح وأصاب محجة الصواب في تقرير مسئولية الطاعن .

الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٧/٧ س ٢١ ق ١٩٢ ص ٨١٨

٦٩ - مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المنطبق على واقعة الدعوى - أن القانون يحل صاحب المحل مسئولية كل مايقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتى الحبس والغرامة معاً أو بإحداهما مالم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوباً لاتخير فيه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بقضائه ببراءة المطعون ضده (المتهم الثانى) تأسيساً على أن مرضه الثابت بالشهادة المقدمة منه يحول دون إمكان مراقبة المتهم الأول المدير المسئول عن المحل ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون .

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ س ٢٣ ق ٤٨ ص ١٩٧

٧٠ - لما كانت جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قانوناً مرتبطة بجريمة عدم الإعلان عن الأسعار بقوائم مختومة من مصلحة السياحة وكانت عقوبة الجريمة الأولى أشد من الثانية فإن لمحكمة النقض الحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما عملاً بالحق المخول لهذه المحكمة بالمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم

لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون .

الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠ من ٢٣ ق ٤٨ ص ١٩٧

٧١ - تنص المادة ١٤ من قرار وزير التجارة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الأسعار في بعض المحال العمومية المعدل على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بحسب الأحكام بالعقوبات الواردة في المواد ٩ ، ١٠ ، ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ويجرى نص المادة ١٣ من المرسوم بقانون المذكور على أنه : « يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لاتقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين : (١) من خالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار والأجور ومقابل الدخول ... ولما كانت جريمة عدم الإعلان عن الأسعار بقوائم مختومة من مصلحة السياحة وعدم إخطار تلك المصلحة بالأصناف وبأسعارها المقررة قانوناً ينطبق عليهما نصوص المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من قرار وزير التجارة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغرامة قدرها مائة جنيه يكون قد جاوز الحد الأقصى المقرر لعقوبة الغرامة في المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ مما يتعين معه نقض الحكم وتصحيحه بتفريم كل من المطعون ضدهما خمسة وعشرين جنيهاً .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨ من ٢٣ ق ٥٨ ص ٢٤٢

٧٢ - تقوم جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر في حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته في بيعها ، إذ المناط في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة ، وتتحقق هذه الجريمة بإقتراف الفعل المادي دون أن يتطلب القانون قصداً جنائياً خاصاً ، بل يكفي بالقصد العام الذي يتوافر بمجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التي يعاقب عليها القانون ، ولا يقبل بعد ذلك من المتهم الاعتذار بالجهل بالسعر المقرر لأن الجهل بالقانون العقابي والقوانين المكمل له ليس بعذر ولا يسقط المسؤولية .

الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢١ من ٢٤ ق ١٨ ص ٧٨

٧٣ - إذ كانت جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد قانونا وعدم الإعلان عن الأسعار المسندتان إلى المطعون ضده مرتبطتين ببعضهما إرتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب إعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي الجريمة الأولى ، وذلك عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكان الحكم الابتدائي لم يلتزم هذا النظر وقضى بتوقيع العقوبة المقررة عن كل من الجريمتين اللتين دان المطعون ضده بهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه بحذف العقوبة التي أوقعها بالنسبة إلى التهمة الثانية إكتفاء بالعقوبة التي قضى بها من أجل جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر لموضوع التهمة الأولى بإعتبارها الجريمة الأشد عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

الطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١٨ من ٣١ ق ٥٠ ص ٢٥٥

تسلل

راجع :

توجد في منطقة ممنوعة

تسول

موجز القواعد :

- ١ - المقصود بعبارة «كل شخص صحيح البنية» ١ و ٢
- ٢ - توفر الجريمة سواء كان التسول ظاهراً أم مستتراً ٣
- ٣ - لمناداة بوفاء النيل وتقبل المنادى ما يقدمه الأهالي لا يعتبر تسولا ٤
- ٤ - فعل التسول لا يترتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الأوصاف . اقترانه بجريمة التشرد . هما يكونان معا جريمتين متميزتين ، ولكنهما مرتبطتان ببعضهما إرتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب إعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات ٥
- ٥ - شرط العقاب على التسول في الطرق والمحال العامة أن يكون مقصوداً لذاته ظاهراً أو مستتراً . المادة الأولى من القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول .
- ٦ - مثال ٦

- الاعتراف الذي يعول عليه : هو ما كان نصاً في إقرار الجرمية . تقدير الدليل المهتمد منه موكول إلى المحكمة . مثال في تسول ٧
- كفاية الشك في صحة إسناد التهمة سنداً للقضاء بالبراءة . متى أحاط الحكم بالدعوى من بصر وبصيرة . مثال على الإطمئنان إلى ما جاء بإفادة الملجأ لتضمنها وجود مكان واحد خال به في عدد من القضايا نظرت في جلسة واحدة .
- القول بوجوب التحقق من وجود مكان خال بالملجأ عند الشك في الإفادة الصادرة منه وبعدم صحة الحكم بالبراءة إستناداً إلى دليل مقدم في دعوى أخرى . غير سليم ٨
- تمام جريمة التسول من مجرد ضبط الشخص يرتكب فعل الاستجداء من الغير . الاحتراف ليس ركناً من أركانها ٩
- التشرد . معناه . متى يتحقق ؟؟ ١٠
- جريمة التشرد في صورتها القائمة على التسول . لا تقوم بمجرد قيام المتهم بفعل الاستجداء . بل يلزم . بالإضافة إلى شرطى السن والجنس - أن يحترف المتهم مهنة التسول . اقتران التسول بالتشرد . يجعل الجريمتين مرتبطتين ارتباطاً غير قابل للتجزئة يوجب أعمال المادة ٣٢ عقوبات ١١
- ضوابط معرفة العقوبة الأشد في نطاق تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس ماثلة لعقوبة الحبس . ارتباط جريمتى التشرد والتسول يوجب توقيع عقوبة الجريمة الأولى فحسب إعتبارها الأشد . مخالفة ذلك . خطأ ١٢

القواعد القانونية :

- ١ - إن الشارع لم يقصد من قوله «كل شخص صحيح البنية» في المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالتسول إلا من يكون عنده ما يفتقر منه ولو كان غير صحيح البنية . فكل متسول عنده قوته يحق عليه العقاب بمقتضى هذه المادة متى توافرت الشروط الأخرى التى نصت عليها .

(جلسة ١٩٤٠/١/٢٩ طعن رقم ٣٨٧ سنة ١٠ ق)

٢ - إن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ لم يقصد من صحة البنية أكثر من أن يكون الشخص ميسرا له سبيل العيش سواء من طريق عمله هو أو من أى طريق آخر . فمن ضبطت متسولة فى الطريق العام ، وكان لها من يعولها وينفق عليها . يحق عقابها بالمادة الأولى من القانون المذكور ولو كانت بنيتها غير سليمة .

(جلسته ٢٦ / ٤ / ١٩٤٩ طعن رقم ٤٧٤ سنة ١٩ ق)

٣ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بشأن منع التسول تنص على عقاب كل شخص صحيح البنية تبلغ سنه خمسة عشر سنة فأكثر يوجد متسولا فى الطريق العام أو المحال العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شئ ، ويظهر من صراحة هذا النص أن القانون يعاقب على التسول فى الطريق والمحال العمومية سواء أكان هذا التسول ظاهرا أو مستترا . فلا يحول دون اعتبار الشخص متسولا ما قد يتذرع به من الأعمال لكسب عطف الجمهور ومتى ثبت أن غرض المتهم الأول هو التسول والاستجداء وأن الأعمال الأخرى التى يأتىها إنما هى ستار لإخفاء التسول وجب توقيع العقاب . لذلك يتعين على قاضى الموضوع أن يبين فى حكمه أن هذه الأعمال غير مقصودة لذاتها وإنما تخفى وراءها غرضا آخر هو التسول أو أنها أعمال صادقة مقصودة لذاتها وليست ستارا للاستجداء كما يتعين عليه بيان الواقعة المعروضة عليه بيانا كاملا حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على وجه الصحيح ، فإذا اقتصر الحكم فى معرض بيان الواقعة على قوله أن بعض ركاب إحدى المراكب كانوا يلقون نقودا فى البحر إلى المتهمين مقابل أن يغوص الأخيرون فى المياه وينتشلونها لأنفسهم ولم يبين سبب وجود المتهمين فى البحر ولا حقيقة موقفهم من الركاب ولا طبيعة العمل الذى قاموا به وهل قصدوا به إلى إخفاء التسول أم لم يقصدوا ولم يرد على ما جاء بالحكم الابتدائى من اعترافهم فى محضر الواقعة بالتسول وما شهد به الشهود من ضبطهم يتسولون فهذا النقص فى بيان الوقائع يعيب الحكم . ولا يجدى مع هذا النقص أن يذكر الحكم أن المحكمة ترى أن الغوص فى البحر لالتقاط النقود هو من قبيل المهارة ونوع من

الرياضة وليس تسولا لأن هذا القول لا ينفى إمكان إتخاذ هذا العمل ستاراً للتسول .

(جلسة ١٢/٣/١٩٣٤ طعن رقم ٥٧٢ سنة ٤ ق)

٤ - المنادة بوفاء النيل وتقبل المنادى ما يقدمه له الأهالي بسبب هذه المنادة لا يعتبر تسولا .

(جلسة ٢٨/٢/١٩٣٥ طعن رقم ٢٠٦٦ سنة ٤ ق)

٥ - فعل التسول في ذاته لا يترتب عليه وحده نتائج قانونية متعددة الأوصاف بما يجعله يندرج تحت حكم التعدد المعنوي الناشئ عن النشاط الإجرامى الواحد الذى عنته الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات بل أنه إذا إقترن بجريمة التشرد يكونان معا جريمتين وإن تميزت كل منهما عن الأخرى إلا أنهما يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يوجب إعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات .

(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ٥/١٩٦٣ . س ٢٤ . ص ١٦٢)

٦ - المتسول في صحيح اللغة هو من يتكفف الناس فيمد كفه يسألهم الكفاف من الرزق والعون ، وهو في حكم القانون وعلى ما يبين من المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ بتحريم التسول - هو من وجد متسولاً في الطريق العام أو في المحال العمومية ولو ادعى أو تظاهر بأداء خدمة للغير أو عرض ألعاب أو بيع أى شيء . ويظهر من صراحة هذا النص أنه يشترط للعقاب على التسول في الطريق والمحال العامة أن يكون مقصوداً لذاته ظاهراً أو مستتراً . ولما كان الغناء الشعبى قد أضحى فناً أصيلاً ينبع من بيئة تغذيه بأحاسيسها ومشاعرها وتسعى إليه وتعمل من أجله فلم يعد لهواً أو ترفيهاً أو ترفاً ومجوناً بل سما إلى نوع من الثقافة والأدب الشعبى يتجاوب مع أهله فيعبر به الناس في شتى المناسبات القومية والأعياد الخاصة عما يجول بخواطرهم في مجالات الطبيعة في سياج أمين من الآداب العامة وعادات القوم وتقاليدهم والعرف المستقر بينهم وفى ظل من رعاية الدولة التى أفسحت آفاق تذوق الناس له بوسائلهم الخاصة ثم عن طريق أجهزة الإعلام المختلفة وسبل التشجيع المتباينة دون أن تفرض عليه من القيود ما يقف في وجه ازدهاره وإنتشاره ولما كان الحكم الابتدائى

المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دلل تدليلاً سائفاً على أن الأعمال التي قام المطعون ضدهم بها هي أعمال فنية صادقة مقصودة لذاتها وأنها وسيلة تعيش مشروعة وليست إستجداء مستوراً ، فإنه لا يقبل من الطاعنة ما تثيره في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها في عقيدتها .

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ في جلسة ١٩٦٥/٢/٩ س ١٦ ص ١١٤)

٧ - الاعتراف الذي يعول عليه هو ما كان نصاً في إقرار الجرمية ، وتقدير الدليل المستمد منه موكل إلى المحكمة . ولما كان ما قرره المطعون ضده الثاني من إحترافه الغناء طلباً للرزق لا يعد اعترافاً بالتسول بل بممارسة فن شعبي على ما يبين من دفاعه وتفهم المحكمة له فلا تثير عليها إن هي أطرحته ضمناً بعد أن أحاطت بظروف الدعوى وإنتهت إلى ما أرتأته بحق في شأنها .

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٤ ق . حله ١٩٦٥/٢/٩ . س ١٦ . ص ١١٤) .

٨ - متى كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أنه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة التسول المسندة إليه تأسيساً على القول « إن المحكمة لا تظمن إلى ما جاء بإفادة ملجأ العجزة خاصة وأنها تتضمن وجود مكان واحد في جميع القضايا التي نظرتها المحكمة بجلسة باليوم » وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يظمن إليه في تقدير الدليل ، مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه على عدم الإطمئنان إلى إفادة الملجأ للأسباب المار ذكرها وهي أسباب سائفة في العقل والمنطق ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها ، لأنها تدل على عدم جدية ماتضمنته الإفادة وعدم دقة محررها ما في تقصى حقيقة ماتضمنته ، ومن ثم فإن قول النيابة أنه كان على المحكمة أن تتأكد من وجود مكان خال بالملجأ - إن هي ساورها شك في الإفادة المقدمة في الدعوى - لأن تقضى بالبراءة استناداً إلى دليل مقدم في دعوى أخرى ، يكون على غير أساس ولا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما يتعين معه رفض الطعن .

(الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٠ في جلسة ١٩٧٠/١١/١٦ س ٢١ ق ٢٦٧ ص ١١٠٥)

٩ - تتم جريمة التسول من مجرد ضبط الشخص وهو يرتكب فعل الإستجداء من الغير ولم يجعل القانون الإحتراف ركناً من أركانها .

(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ ق ٢٢٣ ص ١٠٠٩)

١٠ - من المقرر أن التشرد في حكم المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو حالة واقعية تثبت للشخص كلما وجد مادياً بحالة ظاهرة للحس والعيان في وضع يستدل منه على إنتفاء الوسيلة المشروعة للتعيش وتحقق بقعود الشخص عن العمل إختياراً وإنصراف رغبته عن أبواب السعى الجائز لاكتساب الرزق أو بإحترافه وسيلة غير مشروعة للتعيش - مع إنتفاء أى مورد مالى مشروع يفي بحاجياته الضرورية في الحالتين كليهما - فهو حالة توجد وتتقطع بوجود موجبها المادى وإنقطاعه ، ولما كان التسول يعد في ذاته وسيلة غير مشروعة للتعيش فضلاً عن أنه جريمة يعاقب عليها طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ ، فإن تعاطى هذه الوسيلة المحرمة وإتخاذها مورداً للرزق تثبت به حالة التشرد .

(الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٠ س ٢٧ ق ١٦٤ ص ١٢٢)

١١ - إن جريمة التشرد في صورتها القائمة على التعويل في كسب الرزق على التسول لا تتم من مجرد ضبط الشخص وهو يرتكب فعل الإستجداء من الغير الذى يكون جريمة التسول بل أنها تستلزم - بالإضافة إلى توافر شرطى السن والجنس الذى يتطلبه القانون فيمن يوجد في هذه الحالة - أن تنصرف إرادة الجانى إلى إحتراف تلك المهنة غير المشروعة وممارستها بالفعل على وجه يتحقق به هذا المعنى . وإذا إقترن التسول بجريمة التشرد في نطاق الفهم سالف البيان يكونان معاً جريمتين وإن تميزت كل منهما عن الأخرى إلا أنهما يرتبطان ببعضهما البعض إرتباطاً لا يقبل التجزئة مما يوجب إعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات .

(الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٠ س ٢٧ ق ١٦٤ ص ١٢٢)

١٢ - من المقرر أن العبرة في جسامة العقوبة في حكم المادة ٣٢ عقوبات ، هي بالنظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الذى درج الشارع عليه في المواد من ١٠ إلى ١٢ من قانون العقوبات ولما كانت العقوبة المقررة لجريمة

التسول هي بحسب نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ هي الحبس مدة لا تتجاوز شهرين ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة التشرد هي طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات ، وكانت عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس التي يحكم بها طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات ، وقانون الإجراءات الجنائية أو أى قانون آخر طبقاً لما جرى به نص المادة العاشرة منه ، ومن ثم تكون عقوبة جريمة التشرد بالمقارنة إلى العقوبة المقررة لجريمة التسول هي الأشد مما يقتضى أعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات .

(الضلع رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٠/١٠/١٩٧٦ من ٢٧ ق ١٦٤ ص ٧٢٢)

تسهيل البغاء

راجع : دعارة

تشرد

موجز القواعد :

- معاقبة المرأة بجريمة التشرد إذا اتخذت الجريمة مرتزقها الوحيد فإن كان لها وسيلة أخرى مشروعة تكفى للتعيش فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التي قارفتها ١
- العقوبة الواجبة التطبيق على العائد إلى حالة التشرد بعد سبق الحكم عليه بإنذاره للتشرد ، هي عقوبة المراقبة ٢
- التشرد والاشتباه . الفارق بينهما ومبعث كل منهما . توافر الارتباط إذا ثبت أن التعطل دفع إلى الإجرام أو أن الإجرام أدى إلى التعطل ٣
- عقوبة الوضع تحت مراقبة «البوليس» المقررة لجريمة التشرد طبقاً لأحكام المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بأحكام قانون

العقوبات أو أى قانون آخر . المادة ١٠ من المرسوم بقانون المذكور .

- عقوبة التشرد أشد من العقوبة المقررة لجريمة العود للتسول . وجوب أعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات . لا يؤثر فى ذلك مانصت عليه المادة ١/٣ من المرسوم بقانون المشار إليه من جواز الحكم بالإنذار . علة ذلك : إجراء المقارنة بين العقوبات لإختيار أشدها مقصور على العقوبات الأصلية وحدها . الإنذار لا يعد عقوبة أصلية ، بل هو من التدابير الوقائية ٥، ٤

- مناط العقاب فى تشرد المرأة يكون بإتخاذها الجريمة دون غيرها مرتزقاً لها . المادة ٤ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ثبوت أن للمرأة وسيلة أخرى مشروعة . عدم إعتبارها متشردة . معاقبتها بعقوبة الجريمة التى قارفتها . مثال ٦

- تشرد الحدث ببيائه عادة فى الطرقات . من جرائم العادة . يلزم لتوافرها ثبوت تكرار فعل مبيت الحدث فى الطرقات . تعود الحكم عن إستظهار توافر العادة . قصور ٧

- عقوبة جريمة تحريض الحدث على إحدى حالات التشرد . الحبس مدة لا تقل على سنة . قضاء الحكم المطعون فيه . بناء على إستئناف المتهم وحده . بتعديل الحكم المستأنف القاضى بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل إلى عقوبة الغرامة طعن النيابة فى الحكم الإستئنافى بطريق النقض . أثره . نقض الحكم وتأييد الحكم المستأنف . رغم نزوله عن الحد الأدنى المقرر للجريمة التى دان المتهم بها ٨

- عدم إخصاص محكمة الأحداث ينظر قضايا الأحداث المشردين . فى الحالات المبينة فى الفقرات الأربع الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ ، إلا إذا عاد الحدث . بعد إنذار ولى أمره . إلى إرتكاب أمر من الأمور الواردة فى أى من تلك الفقرات . إغفال المحكمة الإستئنافية الرد على الدفع المبدى من المطعون ضدها بعدم الإختصاص لا يغيب حكمها لظهور بطلانه ٩

- ماهية الإشتباه فى حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فى شأن المشردين والمشتبه فيهم ؟ الإشتهار والسوابق . قسيما فى إبراز حالة الإشتباه . السوابق . تكشف عن الإنجاه الخطر . لانتشئه . جواز الإعتماد على الإتهامات المتكررة . لإثبات حالة الإشتباه . متى كانت قريبة البون نسبياً . ونكشف عن خطورة

- المتهم . قضاء الحكم بالبراءة في جريمة الاشتباه . لعدم وجود سوابق . دون أن يناقش باقى عناصر الإتهام . قصور فى البيان ١٠
- التشرد . معناه . متى يتحقق ؟ ١١
- جريمة التشرد فى صورتها القائمة على التسول . لا تقوم بمجرد قيام المتهم بفعل الإستجداء . بل يلزم . بالإضافة إلى شرطى السن والجنس - أن يحترف المتهم مهنة التسول . إقتران التسول بالتشرد . يجعل الجريمتين مرتبطتين ارتباطاً غير قابل للتجزئة يوجب أعمال المادة ٣٢ عقوبات ١٢
- ضوابط معرفة العقوبة الأشد فى نطاق تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس مماثلة لعقوبة الحبس . إرتباط جريمتى التشرد والتسول يوجب نوقيع عقوبة الجريمة الأولى فحسب بإعتبارها الأشد . مخالفة ذلك . خطأ ١٣

القواعد القانونية :

- ١ - المستفاد من نص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المرأة تعاقب بجريمة التشرد إذا اتخذت الجريمة مرتزقها الوحيد ، فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة تكفى للتعيش فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التى قارفتها وإذن فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهمه فى حالة تشرد ودانتها بهذه الجريمة لمجرد إحترافها الدعارة دون بحث لما قالت به من وجود وسيلة أخرى مشروعة للتعيش فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون وفى تأويله وتكون بهذا الخطأ حجت نفسها عن نظر الدعوى وتحقيق دفاع المتهمه .

(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٩ س ٧ س ١١)

- ٢ - متى كان الثابت بصحيفة سوابق المتهم التى كانت تحت نظر المحكمة الإستئنافية أن المتهم سبق الحكم عليه بإنذاره بالتشرد ثم عاد إلى حالة التشرد فى خلال الثلاث سنوات التالية لصدور الحكم بإنذاره فإنه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة والفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ يكون عقابه بالمراقبة فقط ويكون الحكم قد أخطأ حين قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضى بحبس المتهم شهرا واحداً مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة

البوليس لمدة سنة .

(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/١٥ س ٨ ص ٤٤)

٣ - التشرد حالة تعلق بالشخص إذا لم يزاوِل وسيلة مشروعة للتعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة في حين أن الاشتباه صفة تلحق بالشخص وينشئها مسلكه الإجرامى ، وكلا الحالين متميز عن الآخر مبعث الأول التعطل ومبعث الثانى الأحكام الدالة على المسلك الإجرامى ، وليس هناك ارتباط بينهما (لا أن يثبت أن التعطل دفع إلى الإجرام أو أن الإجرام أدى إلى التعطل .

(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٩ . س ٩ ص ١١٣٠)

٤ - العبرة فى جسامه العقوبة فى حكم المادة ٣٢ عقوبات هى بالنظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الذى درج الشارع عليه فى المواد من ١٠ إلى ١٢ من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المقررة للعود للتسول هى بحسب المادة السابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الحبس مدة لاتجاوز سنة ، وكانت العقوبة المقررة لجريمة التشرد هى طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ الوضع تحت مراقبة « البوليس » مدة لاتقل عن ستة أشهر ولاتزيد على خمس سنوات ، وكانت عقوبة الوضع تحت المراقبة التى يحكم بها طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون « تحقيق الجنايات » أو أى قانون آخر طبقاً لما جرى به نص المادة العاشرة منه ، ومن ثم تكون عقوبة جريمة التشرد بالمقارنة إلى العقوبة المقررة لجريمة العود للتسول هى الأشد مما يقتضى أعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ .

(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٣/٥ . س ١٤ ص ١٦٢) .

٥ - الإنذار المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا يعد عقوبة أصلية بل هو من التدابير الوقائية التى يقصد بها حث المحكوم عليه به على الإقلاع من حالة التشرد عن طريق تهديده بتوقيع العقاب عليه إذا تمادى فى غيه وذلك بغير تقييد لحريته أو فرض أية قيود عليه ، ومن ثم فلا وجه لمقارنته بالعقوبات الأصلية أو أعماله بوصفه بديلاً عن العقوبة

المقررة أصلاً للجريمة فى نطاق تطبيق المادة ٣٢ عقوبات .

(الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٣/٥ . س ١٤ . ص ١٦٢) .

٦ - تنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أنه لا تسرى أحكام التشرد على المرأة إلا إذا اتخذت للتعيش وسيلة غير مشروعة . وقد إستقر قضاء محكمة النقض فى تفسير هذا النص على أن مناط العقاب فى تشرد المرأة يكون بإتخاذها الجريمة دون غيرها مرتزقاً لها ، فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بعقوبة الجريمة التى قارفتها . ولما كانت الطاعنة قد دافعت بأنها تتقاضى نفقة شرعية من مطلقها وعونا من أهلها مما مؤداه أن لها وسيلة مشروعة للتعيش وهو دفاع جوهري كان لزاما على المحكمة أن تحققه لأنه لو صح لأمكن أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، أما وهى لم تفعل ولم تشر إليه فى حكمها أو تبدى رأيا فيها فإن حكمها يكون قاصرا متعيينا للنقض .

(الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٠/٢١ . س ١٤ . ص ٦٤٦) .

٧ - تنص الفقرة (و) من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ فى شأن الأحداث المشردين على أنه : «يعتبر الحدث مشرداً إذا كان يبيت عادة فى الطرقات» . ومقتضى ذلك أن الجريمة التى تقع بالمخالفة لهذا النص هى من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، بمعنى أنه يجب لتوافرها أن يثبت تكرار فعل مبيت الحدث فى الطرقات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بالجريمة المذكورة دون أن يستظهر توافر ركن العادة فيها ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ . س ١٧ ق ١٠٩ ص ٦١١)

٨ - متى كانت العقوبة المقررة لجريمة تحريض الحدث على إحدى حالات التشرد ، التى دين المطعون ضده بها ، هى الحبس مدة لا تقل عن سنة بالتطبيق لحكم المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ ، وكان الحكم المطعون فيه قد عدل الحكم الابتدائى الذى قضى بحبس المطعون ضده ثلاثة شهور مع الشغل وإكتفى بتوقيع عقوبة الغرامة عليه فى الاستئناف المرفوع منه وحده ، فإنه بدوره يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما

يوجب نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم الابتدائي - رغم نزوله عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة - طالما أن المطعون ضده هو الذي طعن فيه وحده بالمعارضة ثم بالاستئناف - دون النيابة العامة - إعمالاً للأصل العام بأنه لا يصح أن يضار طاعن بطعنه لأنه كان في مقدوره أن يقبل الحكم الابتدائي ولا يطعن عليه بالمعارضة أو الاستئناف .

(الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/١٠ س ٢٣ ق ١٠ ص ٣٥)

٩ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أن محكمة الأحداث تختص بالنظر في قضايا الأحداث المشردين . ولما كان البين من نصوص القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ أن المادة الأولى منه بينت الحالات التي يعد فيها الحدث مشرداً وأن المادة الثانية حددت الإجراء الذي يتبعه البوليس إذا ضبط الحدث في إحدى تلك الحالات وهو تسليم إنذار لمتولى أمره ، ثم بينت المادة الثالثة العقوبة التي يحكم بها القاضي إذا عاد الحدث إلى ارتكاب أمر من الأمور المبينة في الفقرات (أ ، ب ، ج ، د) من المادة الأولى بعد حصول الإنذار لولى أمره ، وكان مفاد هذه النصوص أن محكمة الأحداث لا تكون مختصة بنظر قضايا الأحداث المشردين في الحالات المبينة في الفقرات الأربع (أ ، ب ، ج ، د) من المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ إلا إذا عاد الحدث إلى ارتكاب أمر من الأمور الواردة في أي منها بعد إنذار لولى أمره . لما كان ذلك ، وكانت النيابة الطاعنة لا تدعى أن المطعون ضدها عادت إلى القيام بأعمال تتصل بالدعارة بعد إنذار لولى أمرها كما أنها لا تمارى في أن المطعون ضدها ليست من الأحداث الذين لم يبلغ سنهم خمس عشرة سنة كاملة وكانت التهمة التي أسندت إليها وأقيمت عنها الدعوى الجنائية هي الاعتداء على ممارسة الدعارة بالمخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة مما تختص به محكمة الآداب التي قدمت إليها الدعوى ابتداءً ، فإن هذه المحكمة إذ فصلت في الدعوى باعتبارها تدخل في اختصاصها النوعي لا تكون قد أخطأت في شيء ، كما أن المحكمة الاستئنافية إذ التفتت عن الدفع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى - الذي أبداه أمامها الحاضر مع المطعون ضدها - لا تكون بدورها قد خالفت القانون . ولا يعيب حكمها سكوته عن الرد على هذا الدفع لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/١ س ٢٤ ق ٢ ص ٧)

١٠. إن المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم تفيد أن الاشتباه حالة تقوم في نفس خطرة قابلة للإجرام ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس به من الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما يفترض الشارع بهذا الوصف كمن الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه . كما دلت على أن الاشتهار والسوابق . قسيما في إبراز هذه الحالة الواحدة متعادلان في إثبات وجودها وإن السوابق لا تنشئ بذاتها الإتجاه الخطر الذي هو مبنى الاشتباه وإنما تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالاشتهار ، ومن ثم جاز الاعتماد على الاتهامات المتكررة التي توجه إلى المتهم - ولو لم تصدر بشأنها أحكام ضده متى كانت قريبة البون نسبيا ، وكانت من الجسامة أو الخطورة بما يكفي لإقناع القاضي بأن صاحبها خطر يجب التحرز منه ، لما كان ذلك وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تقضى للمتهم بالبراءة إذا تشككت في إسناد التهمة إليه إلا أن ذلك مشروط بأن تكون قد أحاطت بعناصر الدعوى وألمت بها عن بصر وبصيرة وكان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن محضر ضبط الواقعة تضمن الاشتهار عن المتهم ارتكاب جرائم السرقات وإخفاء المسروقات وإتهامه في خمس جرائم سرقات أسلاك وإخفاء وأن شهادة رجل الحفظ رددت ذلك الاشتهار وأقرت بوجود تلك الاتهامات ، كما أن مذكرة النيابة تفيد أن المطعون ضده أتهم وآخرون في ثلاث جنایات سنة ١٩٧٣ بسرقة أسلاك تليفونية وأحيل المتهمون إلى المحاكمة ولم يفصل فيها بعد . كما يبين أن النيابة العامة قد قدمت المطعون ضده للمحاكمة بوصف أنه عد مشتبهاً فيه إذا إشتهر عنه لأسباب مقبولة إعتياده ارتكاب جرائم الاعتداء على المال وطلبت عقابه بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالبراءة استناداً إلى عدم وجود سوابق للمتهم دون أن تعرض المحكمة لشهادة رجل الحفظ وما ثبت في محضر جمع الاستدلالات ومذكرة النيابة وتبحث وقائع الاتهامات الواردة بها لتبين مدى الجدية فيها وأثرها في توافر حالة الاشتباه القائمة على الاشتهار ثم تقول كلمتها فيها فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض والإحالة .

(الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢١ س ٢٧ ق ١٥١ ص ٦٧٤)

١١ - من المقرر أن التشرد في حكم المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨

لسنة ١٩٤٥ هو حالة واقعية تثبت للشخص كلما وجد مادياً بحالة ظاهرة للحس والعيان في وضع يستقل منه على إنتفاء الوسيلة المشروعة للتعيش وتحقق بعود الشخص عن العمل اختياراً وانصراف رغبته عن أبواب السعى الجائز لاكتساب الرزق أو بإحترافه وسيلة غير مشروعة للتعيش - مع إنتفاء أى مورد مالى مشروع يفي بحاجياته الضرورية فى الحالتين كليهما - فهو حالة توجد وتتقطع بوجود موجبها المادى وإنقطاعه ، ولما كان التسول يعد فى ذاته وسيلة غير مشروعة للتعيش فضلاً عن أنه جريمة يعاقب عليها طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ ، فإن تعاطى هذه الوسيلة المحرمة وإتخاذها مورداً للرزق تثبت به حالة التشرد .

(الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٠ س ٢٧ ق ١٦٤ ص ٧٢٢)

١٢ - إن جريمة التشرد فى صورتها القائمة على التعويل فى كسب الرزق على التسول لا تتم من مجرد ضبط الشخص وهو يرتكب فعل الإستجداء من الغير الذى يكون جريمة التسول بل أنها تستلزم - بالإضافة إلى توافر شرطى السن والجنس الذى يتطلبه القانون فيمن يوجد فى هذه الحالة - أن تنصرف إرادة الجانى إلى إحتراف تلك المهنة غير المشروعة وممارستها بالفعل على وجه يتحقق به هذا المعنى . وإذا إقترن التسول بجريمة التشرد فى نطاق الفهم سالف البيان يكونان معاً جريمتين وإن تميزت كل منهما عن الأخرى إلا أنهما يرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة مما يوجب إعتبارهما معاً جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات .

(الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٠ س ٢٧ ق ١٩٤ ص ٧٢٢)

١٣ - من المقرر أن العبرة فى جسامة العقوبة فى حكم المادة ٣٢ عقوبات ، هى بالنظر إلى نوعها بحسب ترتيب العقوبات الأصلية الذى درج الشارع عليه فى المواد من ١٠ إلى ١٢ من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المقررة لجريمة التسول هى بحسب نص السادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ الحبس مدة لا تتجاوز شهرين وكانت العقوبة المقررة لجريمة التشرد هى طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الرضخ تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن خمس سنوات ، وكانت عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس التى يحكم بها طبقاً لأحكام هذا المرسوم

بقانون مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات ، وقانون الإجراءات الجنائية أو أى قانون آخر طبقاً لما جرى به نص المادة العاشرة منه ، ومن ثم تكون عقوبة جريمة التشرد بالمقارنة إلى العقوبة المقررة لجريمة التسول هي الأشد مما يقتضى أعمالها متى تحققت شروط المادة ٣٢ عقوبات .
(الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٠ س ٢٧ ق ١٦٤ ص ٧٢٢)

تصدير

موجز القاعدة :

- الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات : هو احكام الرقابة عليها ضمانا لرواجها فى الأسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادراتنا فى تلك الأسواق . الخروج على مقتضى الواجبات التى فرضت تحقيقا لهذا تتوافر به الجريمة التى يكفى لقيامها علم الجانى بالفعل المؤثم قانونا أو قعوده عن التحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة .

القاعدة القانونية :

يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية المصاحبة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن التصدير أن الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات هو أحكام الرقابة عليها ضمانا لرواجها فى الأسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادراتنا فى تلك الأسواق بحيث لا يصدر منها إلا ما يطابق الشروط والمواصفات التى تضعها الجهات المختلفة وتحقيقا لهذا الهدف أصدر وزير الاقتصاد القرار رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٥٩ بالرقابة على تصدير البطاطس متضمنا الشروط والمواصفات التى رؤى اخضاع محصول البطاطس لها عند تصديره . ومن ثم يكون الخروج على مقتضى الواجبات التى فرضت تحقيقا للهدف المشار إليه تتوافر به جريمة - محاولة تصدير بطاطس محظور تصديرها لمخالفتها للمواصفات القانونية - التى دين الطاعن بها ، والتى يكفى لقيامها علم الجانى بالفعل المؤثم قانونا أو قعوده عن التحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة .

(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٨ س ١٦ ص ٥٦٦)

تصرف فى سلعة قبل سداد أقساطها

موجز القاعدة :

- عدم الوفاء بكامل أقساط المبيع . ركن فى جريمة المادة ٤٢ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ . إدعاء الوفاء بها . دفاع جوهرى . مثال .

القاعدة القانونية :

لما كانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن بعض البيوع التجارية قد جرى نصها على أنه «يحظر على المشتري - بدون إذن سابق من البائع - أن يتصرف بأى نوع من أنواع التصرفات فى السلعة موضوع التقسيط قبل الوفاء بثمنها» . وكان مفاد نص هذه المادة أن مجرد التصرف فى السلعة موضوع التقسيط لا تتحقق به الجريمة المنصوص عليها والمؤثمة بمقتضى نص المادة ٤٥ من ذات القانون إلا إذا جرى هذا التصرف قبل الوفاء بثمن هذه السلعة ، ومن ثم فإنه يتعين على الحكم - حتى يستقيم قضاؤه بالأدانة أن يبين توافر هذا الركن فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة والمفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن قد بنى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية وفى المذكرة المصرح له بتقديمها على أن الطاعن قام بسداد باقى الأقساط المستحقة عليه من ثمن الآلة المباعة له بالتقسيط ضمن حساب بينه وبين المدعى بالحق المدنى لم يصف بعد وهو محل نزاع فى الدعوى رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧١ تجارى كلى شمال القاهرة ، ولما كان هذا الدفاع يتعلق بركن له أثره فى الدعوى وقد يبنى على تحقيقه تغير وجه الرأى فيها ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من الإشارة إلى هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه ، فإنه يكون معيبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٩/١٧ س ٣٠ ق ١٤٩ ص ٧٠٦)

تضامن

موجز القاعدتين :

- التضامن فى التعويض بين الفاعلين الذى أسهموا فى إحداث الضرر . واجب بنص

- القانون . مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالمجنى عليه ، ولو دين أحدهم بتهمة الضرب المفضى للموت ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط ١
- التوافق على التعدى لا يرتب تضامنا فى المسئولية الجنائية بين المتهمين ٢

القاعدتان القانونيتان :

- ١ - من المقرر أن التضامن فى التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا فى إحداث الضرر واجب بنص القانون ، مادام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالمجنى عليه ولو دين أحدهم بتهمة الضرب المفضى للموت ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط .

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٩ س ١٨ ق ١٤٣ ص ٧٢١)

- ٢ - مجرد التوافق لا يرتب فى صحيح القانون تضامنا بين المتهمين فى المسئولية الجنائية بل يجعل كلا منهما مسئولا عن نتيجة فعله الذى ارتكبه .

(الطعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٦ س ١٨ ق ٢٢٣ ص ١٠٨٢)

تظاهر

راجع تجمهر وتظاهر :

تعدد الجرائم

موجز القواعد :

- حكم التعدد المعنوى ١ - ٣
- حكم التعدد الحقيقى ٤ - ٦
- قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين جريمتين يوجب نظرهما أمام المحكمة المختصة بنظر الجريمة التى عقوبتها أشد ٧
- سلطة محكمة الحنايات فى فصل الجنابة عن الجنحة ٨ - ١٩
- وجوب توقيع العقوبة التكميلية المقررة للجريمة التى عقوبتها أخف عند توقيع

العقوبة المقررة للجريمة الأشد ٢٠ - ٢١

- تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ٢٢ - ٢٦

- اثبات الحكم قيام الارتباط وعدم اعماله حكم المادة ٣٢ عقوبات يقتضى تدخل محكمة النقض ٣٧ - ٣٩

القواعد القانونية :

١ - إن حكم تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد هو اعتبار المتهم إنما قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة فقط دون الجريمة أو الجرائم الأخف . فلا تصح مؤاخذه المتهم إلا على جريمة واحدة هي الأشد عقوبة وبصدور الحكم في هذه الجريمة تنتهي المسؤولية الجنائية عن ذلك الفعل هو وجميع نتائجه . وكذلك تكون الحال إذا كانت العقوبة المقررة قانوناً لتلك الجرائم واحدة . فإذا كان الثابت أن المتهم لم يطلق إلا عياراً نارياً واحداً قصد به إصابة شخص بعينه فأخطأه وأصاب غيره لم يقتل ، فجاءت محكمة الجنايات وأدانتته في تهمة شروعه في قتل من أخطأه وفي الوقت ذاته حفظت للنسبة الحق في أن تقيم عليه دعوى أخرى مستقلة لشروعه في قتل من أصيب فإنها تكون قد أخطأت . لأن محاكمة المتهم عن الفعل الذي وقع منه وهو إطلاق العيار الناري بنية القتل تحول دون إعادة محاكمته عن الفعل عينه وعن أية نتيجة من نتائجه ، على أنه مادام ظاهراً من وصف التهمة الذي أحيل به هذا المتهم من قاضي الاحالة ما يدل على أنه شرع في قتل المجنى عليهما الاثنان في وقت واحد بعيار ناري واحد ، فما كان يجوز لمحكمة الجنايات أن تجزئ الدعوى على نحو ما فعلت لأن في هذه التجزئة ما يفيد أنها تخلت عن الفصل في تهمة مطروحة عليها قانوناً .

(جلسة ١٩٣٥/٦/٦ طعن رقم ١٢٩٤ سنة ٨ ق)

٢ - إذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة في ثلاث قضايا باختلاس أشياء محجوزة ، وكان أساس الاختلاس في كل هذه القضايا واحداً ، وهو عدم تسليم المحجوزات في اليوم الذي كان محدداً لبيعها فيه واعتراف المتهم بالتصرف فيها ، فإن المحكمة المنظور أمامها هذه القضايا الثلاث في جلسة واحدة لا ينبغي لها أن

توقع على المتهم عقوبة فى كل قضية بل يتعين عليها أن تضم القضايا الثلاث بعضها الى بعض . وتحكم عليه فيها بعقوبة واحدة لأنه لم يقارف (لا واقعة جنائية واحدة لا يمكن أن تكون إلا جريمة واحدة .

(جلسته ١٩٥٢/١١/٢٣ الطعن أرقام ٨٠ ، ٨٠٩ ، ١٨٦٠ سنة ١٢ ق)

٣ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أنه ضبط بمسكن الطاعن بندقيتان احدهما مششخنة والآخرى من ذات الخرطوش ، من غير ترخيص فى حملها ، فإن هذه الواقعة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ويتعين توقيع عقوبة واحدة عليه هى عقوبة الجريمة الأشد ، فإذا قضى عليه بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين تعين نقض الحكم فيما قضى به من عقوبة عن التهمة التى عقوبتها أقل .

(جلسته ١٩٥٢/٣/٧ طعن رقم ١٠٨٤ سنة ٢١ ق)

٤ - إذا حكم على متهم (وهو ضابط بوليس) غيابيا عن تهمتين إحداهما ارتكاب جنائية تعذيب وحبس والآخرى ارتكاب جنحة ضرب واستعمال قسوة وأثبت الحكم الغيابى أن الجريمتين وقعتا من المتهم لغرض واحد وأنها مرتبطتان إحداهما بالآخرى بحيث لا تقبلان التجزئة وقضى على المتهم غيابيا بالعقوبة المقررة لجنائية الحبس والتعذيب عن الجريمتين عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ فإن جريمة الجنحة المذكورة لا يعود لها استقلال ذاتى بل هى تندمج فى الجنائية وتصبح الجريمتان جريمة واحدة هى جريمة الحبس والتعذيب وهذه باعتبارها جنائية تجرى عليها الأحكام والاجراءات المقررة للجنايات من ناحية سقوط العقوبة بمضى ائمدة ومن ناحية بطلان الحكم الغيابى إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه ، ولا يجوز فى هذه الصورة أن يستند المتهم فى الدفع بسقوط الجنحة وفى قيام حقه فى المعارضة فى الحكم الصادر فيها إلى نص المادة ٥٣ المعدلة من قانون تشكيل محاكم الجنايات لأن هذه المادة لا تنطبق إلا عند عدم تطبيق المادة ٢/٣٢ ع أى عند صدور حكم بعقوبة خاصة عن جنحة رفعت مع الجنائية لمحكمة الجنايات .

(جلسته ١٩٣٦/٦/١٥ طعن رقم ١٨٦ سنة ٦ ق)

٥ - إن عدم الفصل في واقعة زنا حصلت في بلد أجنبية (فرنسا) وحقت هناك لا يمنع من محاكمة المتهم عن واقعة أخرى حصلت في مصر متى كانت تكون وحدها - بغض النظر عن الواقعة الأخرى - جريمة الزنا .

(جلسة ١٩/٥/١٩٤٠ طعن رقم ٦٩٢ سنة ١ ق)

٦ - إذا كان الثابت بالحكم أن واقعة الدعوى تتلخص في أن المجنى عليه كان عائدا من حقله وبينما هو في طريقه الى بلدته أطلق عليه المتهم عيارا ناريا من فرد كان معه وأن هذا الفرد ضبط واعترف المتهم بالتحقيقات باحرازه له بدون ترخيص وتبين من فحصه أنه عبارة عن آلة نارية بخرطوش عيار ١٦ وأنه بدون ترخيص وكان المتهم قد دفع في المذكرة المقدمة منه للمحكمة الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى بناء على ان السلاح المسند إليه إحرازه بدون ترخيص اسند إليه أيضا أنه استعمله في واقعة شروع في قتل منظورة أمام محكمة الجنايات ولما يفصل فيها بعد ، وكانت واقعة الدعوى كما بينها الحكم توحى بالارتباط الذي يقول به الطاعن فقد كان لزاما على محكمة الجنح أن تقضى بعدم الاختصاص . أما وهي لم تفعل وقضت برفض الدفع وبتوقيع عقوبة على المتهم ، فإن حكمها يكون معيبا مما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى .

(جلسة ١٥/٣/١٩٥٠ طعن رقم ٦٠٩ سنة ٢١ ق)

٧ - إذا كان المتهم قد وجهت إليه تهمتان هما أنه ضرب شخصا فأحدث به إصابات أفضت الى موته وضرب اخر ضربا بسيطا ، وكانت الراقصتان الواقعتان قد وقعتا في زمن واحد ومكان واحد ولسبب واحد ، وفصلت النيابة بينهما فقدمت الجناية الى قاضى الاحالة ، فأحالها الى محكمة الجنايات والجنحة الى محكمة الجنح فأصدرت فيها حكما ، فهذا يكون خطأ ، إذ مادامت الجريمتان مرتبطتين إحداهما بالأخرى هذا الارتباط الذى لا يقبل التجزئة لكونهما قد انتظمهما فكر جنائى واحد وحصلتا في ثورة نفسية واحدة مما لا يجوز معه أن يوقع عنهما إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد فإنه يكون من المتعين ، متى كان كل من القضيتين لم يفصل فيه نهائيا ، العمل على أن تفصل فيهما

محكمة واحدة هي التي نملك الحكم في الجريمة التي عقوبتها أشد .

(جلسة ١٩٤٩/٣/٢ طعن رقم ١٦٨٧ سنة ١٨ ق)

٨ - إذا أحيل متهمون إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم ، بعضهم عن جنابة وبعضهم عن جنحة ، فلا جناح على محكمة الجنايات أن هي فصلت الجنحة عن الجنابة كما لا جناح ، عليها إذا هي سمعت المتهم في الجنحة بعد فصلها شاهدا في الجنابة ، فإنه لا شيء في كلا الأمرين مخالف للقانون .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٢٤ طعن رقم ٢١٨ سنة ٢٢ ق)

٩ - لمحكمة الجنايات إذا ما أحيل إليها بأمر إحالة واحد جنحة مع جنابة للفصل فيهما معا أن تقرر الفصل بينهما وتستبقى الجنابة وحدها إذا كان لا يوجد بينهما ارتباط وثيق يحول دون ذلك ، ولا يمنعها هذا من أن تسمع بعض المتهمين في الجنحة كشهود في الجنابة المنظورة أمامها .

(جلسة ١٩٣٩/١/٢ طعن رقم ١٩٢٤ سنة ٨ ق)

١٠ - إن حق محكمة الجنايات في أن تفصل أو لا تفصل عن الجنابة المرفوعة إليها ما رفع لها من جنح باعتبارها مرتبطة بها هو من اطلاقات القانون لقاضي الدعوى يستهدى فيه بما يرى أنه أجدى على قضية الجنابة فيفصل عنها ما أحيل معها من جنح أن خاف عليها التعطيل أو التشويش وكان له إلى هذا الفصل سبيل ، وإلا نظر الكل معا متى رأى في ذلك فضل كشف وتنوير تلك الجنابة . وتصرفه هذا يخرج - بحسب الأصل - عن رقابة محكمة النقض إلا إذا وقع على صورة فيها إخلال بحق الدفاع عن المتهم في الجنابة .

(جلسة ١٩٣٩/١٠/٣٠ طعن رقم ١٣٧٤ سنة ٦ ق)

١١ - إن الارتباط بين الجرائم الذي يستوجب نظرها معا امر متعلق بالموضوع . فلمحكمة الجنايات أن تفصل عن الجنابة ما يكون قد أحيل معها من جنح كلما خافت عليها التعطيل أو التشويش وكان لها إلى هذا الفصل سبيل . ولا يقبل من المتهم الاعتراض بأن من مصلحته أن تناقش أدلة الدعوى بأكملها وأن فصل

الجنحة عن الجناية يفوت عليه هذه المصلحة ويخل بحقه في الدفاع ، فإن الفصل لا يمنعه من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيها أدلة الجنحة .

(جلسة ١٣/١/١٩٤٣ طعن رقم ١٢٠ سنة ١٤ ق)

١٢ - لا تثريب على محكمة الجنايات إذا ما أمرت بفصل الجناية عن الجنحة واستبقت الجناية ثم حكمت فيها وحدها متى رأت أن الارتباط الذي أحيلت بسببه الجنحة إليها لا يستلزم لحسن سير العدالة أن تنظرها مع الجناية ، وخصوصا إذا كان الدفاع من جانبه لم يبد أى اعتراض على ذلك فى الجلسة .

(جلسة ٢٤/٢/١٩٤٦ طعن رقم ١٥٤ سنة ١٦ ق)

١٣ - الارتباط بين الجرائم الذى يسوغ نظرها معا أمر متعلق بالموضوع . فإذا فصلت المحكمة جنحة عن الجناية ولم يعترض الدفاع عن المتهم فلا يجوز له أن يثير هذا أمام محكمة النقض ، وخصوصا أن الفصل ليس فيه ما يفوت على المتهم مصلحته أو يخل بحقه فى الدفاع إذ هو لا يمنعه من مناقشة أدلة الدعوى بأكملها بما فيها واقعة الجنحة التى فصلت .

(جلسة ٣/٣/١٩٤٩ طعن رقم ١١٧١ سنة ١٨ ق)

١٤ - إن ارتباط الجنحة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير المحكمة ، فإذا كانت قد فصلت الجنحة المسندة إلى الطاعن عن الجناية فإنه لا يضر بذلك فى دفاعه مادام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما فى ذلك ما تعلق منها بالجنحة . كما يكون من حقه ألا توقع عليه محكمة الجنايات عقوبة عن الجنحة إذا تبين من التحقيق الذى تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية التى عوقب عليها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(جلسة ١٣/١٠/١٩٤٣ طعن رقم ١٠٣٨ سنة ٢٣ ق)

١٥ - ان الارتباط بين الجرائم من المسائل المتعلقة بالموضوع . فإذا كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن لاتهامه بجنائية شروع فى قتل وعلى متهمين آخرين بجنحة ضرب ، وكانت محكمة الجنايات قد قررت فصل تهمة الجنحة

المسندة إلى المتهمين الأخيرين ، ونظرت قضية الجناية بالنسبة إلى الطاعن ، فإن هذا الفصل ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى على الوجه الذى يكفل للطاعن استيفاء دفاعه ، وسماع المحكمة لشهود قضية الجناية لا يشوبه أنهم كانوا متهمين فى الجنحة التى تقرر فصلها مادامت المحكمة قد استعملت حقها فى تقرير هذا الفصل الذى أنهت به صفة اتهامهم أمام محكمة الجنايات فوجب بذلك أن يكون سماعها لهم كشهود فى قضية الجناية المنظورة أمامها .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٣ طعن رقم ١٠٤٥ سنة ٢٣ ق)

١٦ - الارتباط الذى يستوجب نظر القضايا معا أمر يتعلق بالموضوع ، فلمحكمة الجنايات أن تفصل عن الجناية المقدمة إليها ما يكون قد أحيل معها من جنح كلما رأت ذلك وقدرت أنه لا يؤثر فى حسن سير العدالة . وإذن فلا يحق للمتهم الاعتراض بأن من مصلحته أن تناقش أدلة الدعوى عن جميع الوقائع مادام الفصل لا يمنعه من تقديم دفاعه كاملا ولو من واقع ما جاء بالدعوى التى تقرر فصلها .

(جلسة ١٩٤٩/٦/٢ طعن رقم ٦٦٧ سنة ١٩ ق)

١٧ - إن قيام الارتباط بين الجناية والجنحة من الأمور الموضوعية التى تقرها محكمة الجنايات بناء على ما تراه من ظروف الواقعة ، ولا يقبل من الطاعن الاعتراض على ما تقررره المحكمة من فصل الجنحة عن الجناية مادام الفصل لم يكن ليمنعه من ابداء دفاعه كاملا فى الجناية ومناقشة أبلتها .

(جلسة ١٩٥٤/٤/١٠ طعن رقم ٢٢٥ سنة ٢٤ ق)

١٨ - إن المادة ٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية قد أجازت لمحكمة الجنايات إذا إحيلت إليها جنحة مرتبطة بجناية ورأت قبل تحقيقها أن لا وجه لهذا الارتباط أن تفصل الجنحة وتحيلها إلى المحكمة الجزئية والمحكمة غير ملزمة ببيان الأسباب التى بنت عليها أمرها بفصل الجنحة عن الجناية ، وإذن فمتى كانت المحكمة قد أثبتت فى محضر جلسة المحاكمة أنها قررت فصل جنحة الضرب المسندة إلى المتهمين عن جناية الشروع فى القتل المسندة اليهم ، وإعادة القضية إلى النيابة لاتخاذ اجراءاتها فيها ، ثم مضت المحكمة بعد ذلك فى نظر

الجناية دون أن يبدى الطاعنان اعتراضا على هذا الفصل ودون أن يثير ما يدعيانه في طعنهما من وجود ارتباط بين الجناية والجنحة قد يؤثر على الحكم فى الدعوى ، فإن ما يثيرانه لا يكون له محل .

(جلسة ١٩٥٤/٣/١ طعن رقم ٢٥ سنة ٢٤ ق)

١٩ - تقدير الارتباط المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من قانون العقوبات متعلق بموضوع الدعوى ، ولمحكمة الجنايات إذا ما أحيلت إليها جنحة مع جناية للفصل فيهما معا حق فصل الجناية عن الجنحة متى لم يكن بينهما ارتباط غير قابل للتجزئة وهذا الفصل لا يحول دون مناقشة المتهم لأدلة الدعوى بأكملها بما فيها واقعة الجنحة التى فصلت .

(جلسة ١٩٥٥/٦/٣٠ طعن رقم ٥٦٦ سنة ٢٤ ق)

٢٠ - لا مانع قانونا من الجمع بين عقوبة جناية التزوير وبين الغرامة النسبية فى جناية الاختلاس عند تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات التى توجب توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأشد فقط . وذلك لأن العقوبة المقصودة بالمادة ٣٢ المذكورة هى العقوبة الأصلية فقط .

(جلسة ١٩٤٧/٣/١١ طعن رقم ٢٩٨ سنة ١٧ ق)

٢١ - العقوبات التكميلية هى فى واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة . ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى . ولا يجوز أن تجب العقوبات التكميلية كما تجب العقوبة الأصلية التابعة هى لها بل يظل واجبا الحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد وإذا كان القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التلبس والغش يقضى علاوة على العقوبات الأصلية المقررة فيه بعقوبة تكميلية اقتضتها طبيعة الجرائم الواردة به . فإنه إذا كان الثابت من الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أن المتهم عائد فى حكم القانون المذكور يكون من المتعين القضاء على المتهم علاوة على عقوبة الجريمة الأشد بالعقوبة التكميلية المنصوص عليها فيه .

(جلسة ١٩٥٢/١/٨ طعن رقم ١١٦٧ سنة ٢١ ق)

٢٢ - إذا قررت المحكمة الفصل بين قضيتين قدمتا معا إليها لعدم وجود ارتباط بينهما ، وكان أحد المتهمين في احدهما متهما وحده في الأخرى ، وكان موجهة إليه في الأولى تهمة واحدة ، ثم أصدرت المحكمة في كل من القضيتين حكما مستقلا ولكنها جمعت التهم في القضيتين في حكم واحد ، وقصرت حكمها في القضية المتهم فيها آخر معه على تهمة هذا الآخر ، فلا جناح على المحكمة في تصرفها على هذا النحو ، إذ هي لم تخرج عن الفصل فيما كان مطروحا عليها ولم يتناول حكمها شيئا لم يعرض على الاتهام والدفاع .

(جلسة ١٩٣٧/٤/١٠ طعن رقم ٢٤٨٣ سنة ٦ ق)

٢٣ - إذا ارتكب متهم جرائم متعددة وطبقت عليه المحكمة المادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط هذه الجرائم بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة ، ولم تعين المحكمة في حكمها الجريمة ذات العقوبة الأشد التي أوقعتها عليها بل ذكرت جميع المواد المنطبقة على الجرائم التي اثبتتها عليه مع المادة ٣٢ ، فلا يجوز لهذا المتهم عند طعنه على هذا الحكم أن يعين إحدى هذه الجرائم ويدعى أنها هي الذات ، دون غيرها مما يتحد معها في نطاق العقوبة ، الجريمة التي وقعت عقوبتها عليه ليدخل من هذه الناحية إلى المناقشة في أمر ثبوتها قانونا قبله ليخرج بغير عقاب ، ولكن له في هذه الحالة أن يناقش في أمر هذه الجريمة وأن يطلب تبرئته منها .

(جلسة ١٩٣٨/٣/١ طعن رقم ٩٨٣ سنة ٧ ق)

٢٤ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن عدة جرائم قد ارتكبت في أماكن مختلفة ولم يكن ذلك إلا تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر الذي كان المتهم مشتركا فيه فإنه وإن كان الواجب قانونا ألا يوقع على كل من اشترك في التجمهر إلا عقوبة واحدة عن جميع هذه الجرائم إلا أنه لا يلزم عن ذلك أن الحكم بالبراءة في واحدة منها لسبب من الأسباب يقتضى البراءة في الجرائم الباقية مع ثبوتها . وإن فإن محاكمة المتهم عن بعض ما ارتكبه من الجرائم المقصودة من التجمهر لا يؤثر فيها سبق محاكمته عن واحدة أو أكثر منها إذا كانت قد انتهت بالبراءة .

(جلسة ١٩٤٠/٥/٢٠ طعن رقم ١١٥٦ سنة ١٠ ق)

٢٥ - ان الفصل فى وجود ارتباط بين دعوى وأخرى من سلطة محكمة الموضوع . فإذا ادعى الطاعن إنه صدرت ضده أربعة أحكام فى أربع دعاوى عن تهمة اختلاس أشياء محجوزة مع أن هذه الأشياء هى لا اختلاف بينها فى هذه الدعاوى الأربع فلا شأن لمحكمة النقض بذلك مادام هو لم يتقدم بهذا الدفاع إلى محكمة الموضوع وما دامت الأحكام المذكورة ليس فيها ما يفيد أن الواقعة واحدة فى الدعاوى الأربع .

(جلسة ١١/١١/١٩٤٠ طعن رقم ١٠٢٤ سنة ٢١ ق)

٢٦ - ان تقدير ارتباط الجرائم بعضها ببعض من سلطة محكمة الموضوع وحدها لتعلقه بموضوع الدعوى . فالمناقشة فى ذلك لدى محكمة النقض لا تقبل .

(جلسة ٥/٤/١٩٤٣ طعن رقم ٨٦٣ سنة ١٣ ق)

٢٧ - ان تقدير ارتباط الجرائم المسندة إلى المتهم ارتباطا لا يقبل التجزئة ويستوجب توقيع عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات متعلق بموضوع الدعوى فللمحكمة الموضوع أن تفصل فيه حسبما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيما تراه مادام قضاؤها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون . وإذن فإذا كان الحكم قد استخلص من الأدلة التى ساقها أن أحد المتهمين اشترك مع آخرين فى إحراز جوهر مخدر (حشيش) ثم اتفق معهم على التبليغ فى حق المجنى عليه كذبا بأنه يتجر فى المواد المخدرة ، ونفذ هذا الاتفاق بالفعل على الصورة التى بينها الحكم ، ثم قضت المحكمة على المتهم بعقوبة عن كل جريمة الجريمتين ، إحراز المخدر والبلاغ الكاذب على اعتبار أنهما لا تكونان مجموعا غير قابل للتجزئة ، فإنه إذ كان يجوز عقلا إن يحرز الإنسان المخدر ثم يبدو له بعد ذلك أن يدسه لغيره ويبلغ فى حقه كذبا باحرازه لا يكون ثمة تثريب على المحكمة إذا هى أوقعت عن كل من الجريمتين عقوبة .

(جلسة ١٩/٤/١٩٤٣ طعن رقم ٢١٣ سنة ١٣ ق)

٢٨ - أن تعرف وحدة الغرض فى الجرائم عند تعددها ، وتقدير مدى ارتباطها بعضها ببعض وقابلية الارتباط أو عدم قابليته للتجزئة فى صدد تطبيق المادة ٣٢

ع - كل ذلك من شأن محكمة الموضوع وحدها . فإذا ما هي حكمت بعقوبة لكل جريمة فإن ذلك منها معناه أنها لم تر أن هناك ارتباطا بالمعنى المقصود في المادة المذكورة . ومادام ما أرتأته من ذلك سائغا في حد ذاته فلا يصح أن يطلب إلى محكمة النقض أن تتدخل فيه .

(جلسة ١٩٤٥/١/١ طعن رقم ٨٧ سنة ١٥ ق)

٢٩ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمتين ولم يوقع عليه إلا عقوبة واحدة طبقا للمادة ٣٢ عقوبات على اعتبار أن هاتين الجريمتين مرتبطتان إحداهما بالأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فإنه إذا برىء هذا المتهم عن إحدى الجريمتين وكانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق النص الذي يعاقب على الجريمة التي ثبت وقوعها منه فهذه العقوبة تعتبر أنها وقعت عن الجريمة الباقية .

(جلسة ١٩٤٥/٤/٢ طعن رقم ٣١٠ سنة ١٥ ق)

٣٠ - متى كان الثابت من الحكم في قضية معينة وفي قضية أخرى أن الجناة أنفسهم ترصدوا في الطريق لمن يمر عليهم وارتكبوا جنايتين في وقتين مختلفين وعلى مجنى عليهم مختلفين ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إذا هي لم تطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبرت الحادثتين غير مرتبطتين إحداهما بالأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة ولو أنهما وقعتا في ليلة واحدة .

(جلسة ١٩٤٦/٢/٢ طعن رقم ٢٣٩ سنة ١٥ ق)

٣١ - مادام الدفاع عن المتهم لم يعترض أمام محكمة الموضوع على فصل تهمة الضرب البسيط / المسندة إلى متهمين آخرين عن الجناية المسندة إليه هو ، ويبين وجه الضرر الذي يلحق به من هذا ، فلا يكون ثمة من وجه لشكواه من ذلك لدى محكمة النقض ، مادام تقدير مبلغ الارتباط موضوعيا والمحكمة من جانبها لم تر في الفصل فيه أساسا بحقوق الدفاع ، ومادام الفصل لا يمنع من استكمال التحقيق في قضية الجناية ولو من واقع ما جاء في القضية المفصولة .

(جلسة ١٩٥٤/٤/١٨ طعن رقم ٦١٣ سنة ١٩ ق)

٣٢ - ان تقدير قيام الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات

أمر متعلق بموضوع الدعوى تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب ما نستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها بغير تعقيب عليها في ذلك مادام قضاؤها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون ، فإذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمتي التدخل في وظيفة من الوظائف العمومية والشروع في الحصول بالتهديد من المجنى عليه على مبلغ من المال وأوقع عليه عقوبة واحدة عنهما . كما أدانته في جنحة ضرب المجنى عليه وعاقبه من أجلها قائلًا في ذلك أن تهمة الضرب منفصلة عن نيتك التهمتين إذ المتهم لم يرتكب هذه الجرائم لغرض واحد كما أنها لم ينشأ عن عمل واحد فهذا الذي قاله الحكم من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه ولا سبيل لمحكمة النقض عليه .

(جلسة ١٣/١٠/١٩٥٠ طعن رقم ١٠٦٢ سنة ٢٠ ق)

٣٣ - متى كان الحكم قد قضى على المتهم بعقوبة واحدة عن الجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى العمومية عليه فإنه يكون قد أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ولا يؤثر في سلامته كونه قد أغفل الإشارة إلى هذه المادة .

(جلسة ٣/٣/١٩٥٢ طعن رقم ١٤٣٤ سنة ٢٠ ق)

٣٤ - الارتباط من المسائل التي تدخل في تقدير وقائع الدعوى فلا تسوغ إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جلسة ٤/٥/١٩٥٤ طعن رقم ١١٣٩ سنة ٢٣ ق)

٣٥ - إن رفض طلب ضم قضايا لم يفصل فيها بعد بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة هو من سلطة محكمة الموضوع لأن تقدير الارتباط بين الجرائم الموجب لنظرها معا هو من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع نون أن يكون ملزما ببيان علة رفض الطلب .

(جلسة ١٠/١/١٩٥٥ طعن رقم ٢٠٦٤ سنة ٢٤ ق)

٣٦ - إن تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر داخل في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه استنادا إلى

الأسباب التي من شأنها ان تؤدي الى ما انتهى إليه .

(جلسة ١٤/٣/١٩٥٥ طعن رقم ٢٤٦ سنة ١٤ ق)

٣٧ - إذا ارتكب الجاني عدة جرائم ووقعت عليه المحكمة من أجل كل جريمة فيها عقوبة خاصة بها وأثبتت بحكمها في الوقت ذاته أن هذه الجرائم مرتبطة بعضها ببعض لارتكابها لغرض واحد كان الحكم معيبا متعينا نقضه من جهة ما أوقعه من العقوبات عن سائر الجرائم الأخرى عدا الجريمة التي هي أشدها عقوبة . وذلك وفقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(جلسة ٢٨/١٠/١٩٣٨ طعن رقم ١٦ سنة ٩ ق)

٣٨ - إنه وإن كان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمرا داخلا في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه استنادا إلى الأسباب التي من شأنها أن تؤدي إلى ما ينتهي إليه إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى - كما أثبتها الحكم - توجب تطبيق المادة المذكورة عملا بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح وإذن فإذا كانت عبارة الحكم قاطعة في أن الجريمتين اللتين أدين فيهما المتهم إنما ارتكبتا لغرض واحد ومرتبطتان إحداهما بالأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة فإنه يكون من الواجب الحكم على المتهم بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هاتين الجريمتين .

(جلسة ١٨/١١/١٩٥٢ طعن رقم ٤٥٥ سنة ١٢ ق)

٣٩ - إذا كان ما أورده الحكم يفيد أن الجريمتين المسندتين إلى المتهم مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة ووقعتا لغرض واحد مما يقتضي وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ومع ذلك قضى الحكم بعقوبة عن كل منهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين تصحيحه بمعرفة محكمة النقض .

(جلسة ٢١/١١/١٩٥٥ طعن رقم ٧١٥ سنة ٢٥ ق)

تعدى على أراضى الحكومة

موجز القاعدة :

- المادة ٩٧٠ من القانون المدنى المعدلة بالقانون ٣٩ سنة ١٩٥٩ . حظرها التعدى على أراضى الحكومة وتخويلها الجهات المختصة حق ازالة التعديات بالطريق الادارى . قيام رجال الشرطة بالاشراف على ازالة رجال المجلس القروى للتعدى بناء على قرار من الجهة صاحبة الشأن لايبيح استعمال القوة ضدهم بدعوى اعتبار ما وقع منهم اعتداء يبيح استعمال القوة اللازمة لردّه .

القاعدة القانونية :

- قضى التعديل المدخل على المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بمقتضى القانون رقم ٣٩ سنة ١٩٥٩ . بحظر التعدى على أراضى الحكومة وتخويل الجهات المختصة حق ازالة التعديات بالطريق الادارى بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة . وإذا كان الحكم قد أثبت أن ما قام به رجال الشرطة بحكم وظيفتهم لم يتعد الاشراف على قيام رجال المجلس القروى بازالة التعدى الواقع على ارض مصلحة الأملاك تنفيذاً لقرار صادر بهذا الخصوص سلم به المدافع عن الطاعنين على ما هو ثابت بمحضر جلسة المحاكمة ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن ان مقالته الحكم من أن ازالة التعدى كانت تنفيذاً لأمر أصدرته النيابة العامة له مأخذ صحيح من الأوراق ، مما كان سنداً من واقع الدعوى قرار اتخذه تفتيش الأملاك المختص بإجراء تلك الازالة وفقاً للحق المخول له قانوناً بمقتضى المادة ٩٧٠ المعدلة سالفه البيان بحسب ما ارتاه بوصفه الجهة صاحبة الشأن بعد أن رفض تأجير الأرض للمعتدين عليها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعنون بقالة الخطأ فى الاسناد وبدعوى خطأ الحكم فى عدم اعتبار ما وقع من رجال الشرطة اعتداء يبيح استعمال القوة اللازمة لردّه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ق ١٩٥ ص ٨٦٦)

تعدى على الموظفين

موجز القواعد :

- تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١٣٧ عقوبات متى صاحب التعدى ضرب دون اشتراط جسامه معينه فى الاصابة - ١
- مناط تطبيق م ١٠٩ ع أن يكون الاكراه أو التهديد غايته حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ٢
- إعطاء المشرع حكم الرشوة لجريمة التعدى من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون العرامة . م ١٠٩ ع معدلة بق ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ٣
- اتحاد الركن المادى فى صورتى الاعتداء على الموظفين واختلاف الركن الأدبى فى كل منهما ٤
- توافر القصد الخاص فى جريمة م ١٠٩ ع . مناطه . إستعمال القوة أو التهديد أو العنف فى حق موظف عمومى أو مستخدم لغاية معينة هى حمله على قضاء أمر غير حق أو اجتنابه أداء عمل من الأعمال المكلف بها ٥
- الركن الأدبى فى جرائم الاعتداء المنصوص عليها بالمادتين ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات . توافر القصد الجنائى العام . كفايته ٦
- جريمة المادة ١٠٩ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . القصد الجنائى فيها . بصورة واقعة يتوافر بها القصد الخاص ٧
- جريمة المادة ١٠٩ عقوبات (الملغاه بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) . ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة . اختلاف عناصرها عن جريمة الرشوة . المقصود من اعطائها حكم الرشوة : هو من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون عقوبة الغرامة ... ٨
- القصد الجنائى فى جريمة المادة ١٠٩ عقوبات (الملغاه) تحققه بانصراف غرض المتهم إلى منع المجنى عليه من أداء وظيفته . مثال ٩
- التعدى على موظف عام . جريمته نوعان . النوع الأول . جنحة المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات . النوع الثانى . جناية المادة ١٠٩ عقوبات . أركانها . ما يجمعهما ، وما يفصل بينهما ١٠

- التعدى على موظف عام . أثناء تنفيذه أمرا صادرا إليه من رئيسه . مما هو مكلف بأدائه . هذا مما يدخل فى أعمال وظيفته . المادة ١٠٩ عقوبات . مثال ١١

- ما يدخل فى أعمال الوظيفة : كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، ولو كان بأمر شفوى ١١

- تشديد المادة ١٣٧ مكررا عقوبات العقاب على الجانى فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات . جعلها الحد الأدنى خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنيهاً بالنسبة إلى عقوبة الغرامة . شروط توافر مقومات العقاب المشدد المنصوص عليه فى تلك المادة . ان يكون المعتدى عليه موظفا بالسكة الحديد ، أو مكلفا بخدمة عامة بها أو بخيرها من وسائل النقل العام ، ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات . مثال ١٢

- جنح التعدى على الموظفين . ركنها الأدبى : توافره بمجرد قيام القصد الجنائى العام . الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكرر (١) ، (٢) عقوبات . ركنها الأدبى : ضرورة أن يتوافر لدى الجانى بالاضافة إلى القصد الجنائى العام نية خاصة تتمثل فى أنتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى أن يؤدى عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل مكلف بأدائه . اطلاق الشارع حكم المادة المذكورة لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومى أو الشخص المكلف بخدمة عامة . متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به . وقوع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى فى تنفيذه أو فى غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه فى المستقبل . سواء . طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد ١٣

- جريمة التعدى المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يلزم تعيها توافر قصدا جنائيا خاصا . كفاية توافر القصد الجنائى العام ١٤

- تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائى فى تلك الجريمة . غير لازم . طالما أن المتهم لم يجادل فى شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم تكشف عن توافره لديه ١٥

- مناط التفرقة بين جناح التعدى على الموظفين المنصوص عليها فى المادنين ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا « ١ » من القانون ذاته ١٦
- مثال لتسبيب معيب فى جناية تعدى على موظف عام ١٧
- جريمة إحداث عاهة مستديمة . تحققها ولو لم تقدر نسبة العاهة ١٨
- قضاء الحكم على الطاعن بعقوبة تدخل فى الحدود المقررة لجريمة إحراز مخدرات بقصد الاتجار - وهى الجريمة ذات العقوبة الأشد - وفى الحدود المقررة لجريمة المادة ١/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . عدم جدوى النعى عليه بقالة عدم انطباق المادة ٢/٤٠ من القانون المشار إليه ١٩
- أركان جناح التعدى على الموظفين المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا (١) ، (٢) من دات القانون ؟ ٢٠
- نطاق المادة ١٣٧ مكررا (١) ، (٢) عقوبات ؟ ٢١
- تحقق جريمة المادة ١٣٧ مكررا (١) (٢) عقوبات إذا كان ما وقع من المتهم قد انصرف إلى منع الموظف المعتدى عليه من أداء أعمال وظيفته ٢٢
- معاقبة المتهم عن جريمة المادة ١٣٧ مكررا (١) ، (٢) عقوبات . إنعدام مصلحته فى المجادلة فى توافر القصد فى جريمة السرقة المسندة إليه . علة ذلك ؟ ٢٣
- لا يلزم فى جريمة التعدى أن يترك الفعل أثرا بالمجنى عليه . مثال لتسبيب معيب فى حكم قضى بالبراءة فى جريمتى إحراز مخدر وتعدى ٢٤
- جناية التعدى مع حمل السلاح . على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات . عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف إلى عشرة الاف جنيه . م ٢/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ٢٥
- اعمال المحكمة حكم المادة ١٧ عقوبات . دون الاشارة إليها . لا يعيب الحكم . مادامت العقوبة التى أوقعتها تدخل فى الحدود التى رسمها القانون . اعمال المحكمة

حكم المادة ٣٢ عقوبات . فى جريمة الشروع فى القتل المقترن والتعدى مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات . وتوقيعها على المتهم عقوبة الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاثة الاف جنيه عن التهمة الثانية . مفاده : أن المحكمة أعملت المادة ١٧ عقوبات . النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون . غير سديد ٢٦

- تقدير قيام الارتباط فى الأصل موضوعى . كون وقائع الدعوى - حسبما أثبتتها الحكم - تستوجب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . أثره : وجوب تدخل محكمة النقض لتصحيح هذا الخطأ القانونى . ولو لم يرد هذا الوجه فى أسباب الطعن . م ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال ٢٧

- النعى حول الوصف القانونى للتهمة الأولى - الشروع فى القتل - لا يجدى . ما دام أن فعل الاعتداء هو بذاته قوام جناية التعدى مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ أحكام قانون المخدرات موضوع التهمة الثانية . وما دام أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبت المتهم بالعقوبة الأشد المقررة للتهمة الثانية ٢٨

- الركن الأدبى فى جناية المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات . تحققه بتوافر نية خاصة لدى الجانى . بالاضافة إلى القصد الجنائى العام . هى انتزاعه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة بأدائه عمل لا يحل له أدائه أو امتناعه عن أداء عمل كلف بأدائه ٢٩

- استظهار الحكم - بعد ايراده ما يكفى لثبوت العنصر المادى للجريمة - أن ما وقع من المتهمين من أفعال مادية كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم . وأنهم تمكنوا بما استعملوه من وسائل العنف والتعدى من بلوغ قصدهم . كفايته لتوافر أركان الجناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا ١ و ٢ عقوبات ٣٠

- إثبات الحكم أن الطاعن ألقى بجوال الخبز المضبوط من المخبر إلى الطريق العام . واستظهاره أن ذلك كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء عمل كلفوا به . كفايته لاعتباره فاعلا أصليا ٣١

- إدانة المتهم بجريمة التعدى على أحد الموظفين القائمين على تنفيذ قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .

معاقبة المتهم بالحبس إعمالاً للمادة ١٧ عقوبات . مع إغفال توقيع عقوبة الغرامة المقررة لهذه الجريمة . خطأ يوجب النقض والتصحيح حق محكمة النقض في وقف العقوبة في حالة التصحيح . مثال لوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ٣٢

- إثبات الحكم قيام الطاعن بتحريض الأهل ضد رجال القوة وإمساكه مفتش التموين لمنعه من ركوب السيارة . كفايته لتحقيق الركن المادي لجناية المادة ١٣٧ مكرراً أ عقوبات الركن الأدبي في هذه الجناية ، يكفي فيه استظهار الحكم أن الفرض من التعدي هو حمل المجنى عليهم . بنير حق . على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم ٣٣

- المادة ١٤٥ عقوبات . القصد منها العقاب على أفعال إعانة الجاني على الفرار لم تكن معاقبا عليها من قبل . «عبرة» . «إخفاء أدلة الجريمة» . الواردة فيها لا تنطبق على حالات الاختفاء المقرر لها عقاب خاص . ومنها جناية المادة ١٣٧ مكرراً أ عقوبات ٣٤

- النعي بأن الواقعة جنحة تعد على موظفين عموميين منطبقة على المادة ١٣٦ عقوبات دون جناية المادة ١٣٧ مكرراً منه لانتفاء القصد الخاص المتطلب فيها . لا يجدى مادام أن فعل التعدي قد نشأ عنه جرح بعض الموظفين وأن العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق تلك المقررة للجريمة الأخيرة بالمادة ١٣٧ عقوبات ٣٥

- الركن الأدبي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (أ) عقوبات قوامه : انتواء الجاني الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في وقت لاحق ٣٦

- مناط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ؟ تقدير قيام الارتباط . بين الجرائم . موضوعي . استعمال المتهم القوة ضد أحد الخفراء لمنعه من اقتياده إلى مخفر الشرطة . بعد ارتكابه جريمة شروع في سرقة باكراه . لا إرتباط بين الجريمتين ٣٧

- متى تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٧ - ٢ مكرراً «١» عقوبات ٣٨

- عدم استظهار الحكم وظيفة الضابط المجنى عليه وما إذا كان العمل الذي حال

المتهمان بينه وبين أدائه يدخل في أعمال وظيفته أم لا . قصور ٣٩

- إنتواء الحصول من الموظف على نتيجة معينة مشروعة كانت أو غير مشروعة يتحقق به القصد الجنائي في جريمة المادة ١٣٧ مكررا (أ) عقوبات . استعمال القوة أو التهديد مع موظف أو مكلف بخدمة عامة بقصد حمله على قضاء حق أو اجتناب عمل مكلف به . وجوب عقابه بالمادة المذكورة بصرف النظر عن توقع الجاني استجابة المجنى عليه من عدمه ٤٠

- عدم تطلب جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . سوى القصد الجنائي العام ٤١

- اعتبار السلاح ظرفا مشددا في جريمة المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ رهن بكونه سلاحا بحسب طبيعته معدا في الأصل للاعتداء أو سلاحا عرضيا تبين أن حمله كان لهذا الغرض . مثال ٤٢

القواعد القانونية :

١ - ان المادة ١/١٣٧ من قانون العقوبات لا تشترط جسامه معينة في الاصابة بل يكفي لتحقيقها أن يصحب التعدي ضرب أو ينشأ عنه أى جرح ، وإن فالنعي على المحكمة أنها لم تبين في الحكم ما أثبتته الكشف الطبي من اصابات وقعت على المجنى عليه لا محل له .

(جلسة ١٦/١٠/١٩٥٠ طعن رقم ٤٧١ سنة ٢٠ ق)

٢ - إن الشارع أطلق حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومي أو المستخدم متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو غير فترة قيامه به من أدائه مستقبلا طالما أن قضاء الموظف للأمر غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد

(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٤٩٣)

٣ - ان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وان كان المشرع قد أعطاها حكم الرشوة ألا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط وليس عقوبة الغرامة التي راعى المشرع عند وضعها في مواد الرشوة أن تكون مقابل الاتجار في الوظيفة أو افساد ذمة الموظف ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به .

(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ س ٩ ص ٤٩٣)

٤ - تتحد صورتا جريمة الاعتداء على الموظفين في الركن المادي وتفرقان في الركن الأدبي .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ س ١٠ ص ٧٢٢)

٥ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ جريمة خاصة يميزها عن جريمة التعدي على الموظفين العموميين ورجال الضبط ونحوهم من المكلفين بخدمات عامة والمنصوص عليها في المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات وجوب توافر قصد خاص يتمثل في انتواء الجاني الحصول من الموظف المعتدى عليه نتيجة معينة هي أن يؤدي له عملا لا يحل عليه أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف الموظف بأدائه ، وهذه النية - التي تنتسب إلى هذا الباعث الخاص - هي قوام القصد الجنائي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ المذكورة ، وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين جرائم الاعتداء واستعمال القوة ضد الموظفين العموميين والمعتبرة جنحا وفقا لنصوص المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ س ١٠ ص ٧٢٢)

٦ - لا يعتد بالباعث في جرائم الاعتداء على الموظفين ومقاومتهم الواردة في الباب السابع من قانون العقوبات ، وإنما يكفي لتوافر الركن الأدبي في تلك الجرائم أن يرتكب الجاني الاعتداء وهو مدرك لما يفعل عالم بشروط الجريمة التي

لا يلزم لوجودها غير توافر القصد الجنائي العام .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ من ١٠ ص ٧٢٢)

٧ - إذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائي لدى المتهم بما مفاده أن المتهم إنما قصد من الاعتداء الهرب بعد أن كان مقبوضا عليه ومودعا في حراسة اثنين من أفراد البوليس . والحيلولة بين المجنى عليه - وهو من رجال الضبط - وبين أدائه عملا كلف به بمقتضى وظيفته . فإن ما انتهت إليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تعديا على أحد رجال الضبط في أثناء تأدية وظيفته وبسببها هو وصف خاطيء لا يلتئم مع التفسير السليم للقانون .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ من ١٠ ص ٧٢٢)

٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة . وإذا كان الشارع قد أعطاها حكم الرشوة فإن مراده بأن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية دون عقوبة الغرامة التي قصد بها أن تكون مقابل الاتجار في الوظيفة أو افساد ذمة الموظف . ويؤكد هذا النظر ما تنص عليه المادة ١٠٣ من أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به - وهنا لا وعد ولا عطية .

(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ من ١٢ ص ٨٥٢)

٩ - إذا كان الحكم قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض التهم انصرف إلى منع المجنى عليها من أداء وظيفتهما وضبط أحد المهربين لبضائع جمركية . فإن الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات تكون متوافرة .

(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٠ من ١٢ ص ٨٥٢)

١٠ - من المقرر أن جناح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٧ عقوبات والجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من هذا القانون

يجمعهما ركن مادي واحد ويفصل بينها الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فإنه لا يتحقق في المادة ١٠٩ إلا إذا توفرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وهذه النية هي قوام القصد الجنائي في المادة ١٠٩ وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين الجرائم سالفه الذكر التي سلكها القانون في عداد الجناح . فإذا انهارت النية الخاصة كما يتطلبها القانون فإن الجنائية تنحل إلى جنحة تعدى متى توفرت مقاومتها .

توفرت مقاومتها .

(النظر رقم ١٧٤١ لسنة ٣١ ق حله ١٩٦٢/٤/٢ س ١٣ ص ٢٩٥)

١١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أوضح أن الخفير المجنى عليه إنما تلقى أمرا من رئيسه المباشر «وكيل شيخ الخفراء» بالقبض على أحد المتهمين بناء على أمر صادر من العمدة باحضاره لاثامه في جنحة ضرب ، وإن تعد الطاعنين عليه كان لمنعه من تنفيذ الأمر بأدائه وهو ما يدخل في أعمال وظيفته ، وكان من المقرر أنه يدخل في أعمال الوظيفة في هذا الخصوص كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ولو كان بأمر شفوي . وكلن الطاعنون لا ينازعون في وقوع التعدي على هذه الصورة وفي تلك الظروف فإن ما ينعونه على الحكم من قالة الخطأ في تطبيق القانون لتخلف شروط المادة ١٠٩ عقوبات يكون غير سليم .

(النظر رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق حله ١٩٦٢/٤/٢٣ س ١٣ ص ٤٠٤)

١٢ - شددت المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات العقاب على الجاني في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات إذا كان المعتدى عليه موظفا بالسكك الحديدية أو مكلفا بخدمة عامة بها أو بغيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات ،

فجعلت الحد الأدنى خمسة عشر يوما بالنسبة إلى عقوبة الحبس وعشرة جنيهاً بالنسبة إلى عقوبة الغرامة . ولما كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه وإن كان من رجال الشرطة إلا أنه كلف بخدمة عامة بالسكك الحديدية وهي حراسة أحد القطارات وأن المطعون ضده اعتدى عليه أثناء سير القطارات وإبان تأديته لعمله وبسببه ، فقد توافرت في حق الجاني مقومات العقاب المشدد المنصوص عليه في المادة ١٣٧ مكرراً عقوبات ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتفريم المطعون ضده خمسة جنيهاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون .

(الطعن رقم ٢٦٢٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٣/١٨ س ١٤ ص ١٨٧)

١٣ - من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٢٣ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٧ مكرراً من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً (١) من هذا القانون يجمعها ركن مادي واحد ويفصل بينها الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فإنه لا يتحقق في المادة ١٣٧ مكرراً (١) (٢) إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوانه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وأن الشارع قد أطلق حكم المادة ١٣٧ مكرراً (١) و (٢) من قانون العقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الإكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، مستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ س ١٦ ص ٥٩٠)

١٤ - لم يشترط المشرع لقيام جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، قصدا جنائيا خاصا ، بل يكفي أن يتوافر فيها القصد الجنائي العام وهو إبراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة .

(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ س ١٧ ق ١١٣ ص ٦٣٢)

١٥ - لا جناح على الحكم إن هو لم يتحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، طالما أن المتهم لم يجادل في شأنه ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم تكشف عن توافره لديه .

(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ س ١٧ ق ١١٣ ص ٦٣٢)

١٦ - من المقرر أن جناح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا « ١ » من هذا القانون يجمعها ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي فبينما يكفي لتوافر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو إبراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث ، فإنه يتحقق في المادة ١٣٧ مكررا « ١ » إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوانه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

(الطعن رقم ٢٢٥٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ س ٢٠ ق ٩٠ ص ٤٢٤)

١٧ - متى كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنه أمسك بملابس المحضر المجنى عليه أثناء توقيع الحجز واعتدى على الخفير النظامي المرافق له ليحول دون المضى في إجراءات الحجز وقد ترتب على فعله أن امتنع المحضر عن مباشرة تلك الاجراءات ولم يتمكن من توقيع الحجز إلا بعد أن توجه الى مركز الشرطة

وأخطر بالحادث . فإن الحكم يكون قد أثبت قيام الركن المصنوي للجناية المنصوص عليها من المادة ١٣٧ مكررا « ١ » من قانون العقوبات بعنصريه العام والخاص إذ استظهر أن نية المتهم من الاعتداء قد انصرفت الى منع المجنى عليه - المحضر بالمحكمة - من أداء عمل من أعمال وظيفته ، ومن ثم فإن محكمة الموضوع إذ انتهت - على الرغم من ذلك - الى ادانته بجنحة التعدي تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون وذلك بإعمال المادة ١٣٧ مكررا « ١ » من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٢٥٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ س ٢٠ ق ٩٠ ص ٤٢٤)

١٨ - لا يؤثر في قيام العاهة كونها لم تقدر بنسبة مئوية ، ومن ثم فإن الحكم إذ طبق الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٨٠ ص ٩٠٢)

١٩ - لا جدوى مما يثيره الطاعن بشأن عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، لأن العقوبة التي أوقعها الحكم على الطاعن وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وغرامة خمسة آلاف جنيه داخلية في حدود العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة لجريمة التعدي على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القانمين على تنفيذ القانون سالف الذكر أو مقاومته بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفته دون أن يتخلف عن التعدي أو المقاومة عاهة مستديمة ، كما أن العقوبة الموقعة على الطاعن ، مقررة أيضا لجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار التي دان الحكم الطاعن بها بعد أن طبق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار .

(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٨٠ ص ٩٠٢)

٢٠ - من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٧ مكررا (١) من قانون العقوبات والجناية المنصوص

عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١/ ، ٢ من هذا القانون بجمعهما ركن مادي واحد ، ويفصل بينهما الركن الأدبي ، فبينما يكفي لتوافر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة بون اعتداد بالباعث ، فإنه لا يتحقق في المادة ١٣٧ مكررا ١/ و ٢ إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة إلى القصد الجنائي العام ، تتمثل في انتوالة الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة ، هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه ، أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ق ٢١٢ ص ١٠٧٨)

٢١ - أطلق الشارع حكم المادة ١٣٧ مكررا ١/ و ٢ من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة والعنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو المكلف بالخدمة العامة ، لقضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى في تنفيذه ، أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة استعمال القوة أو التهديد .

(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ق ٢١٢ ص ١٠٧٨)

٢٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه - بعد أن أورد من وقائع المقاومة الحاصلة من الطاعن ورفاقه ما يكفي لتوافر العنصر المادي للجريمة - استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض الطاعن وباقي المتهمين مما وقع منهم من أفعال مادية قد انصرف إلى منع المجنى عليهما من أداء أعمال وظيفتهما لعدم تمكنهما من اقتياد المتهمين إلى مخفر الشرطة للكشف عن شخصيتهم ، وقد تمكنوا بما استعملوه في حقهما من وسائل العنف والتعدي من بلوغ مقاصدهم ، فإن الجنابة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١/ و ٢ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان .

(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ من ٢٠ ق ٢١٢ ص ١٠٧٨)

٢٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوقع عقوبة واحدة بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات ، وكانت هذه العقوبة تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة استعمال القوة أو العنف مع موظفين عموميين لحملهما بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهما ، فإن مصلحة الطاعن من المجادلة في توافر نية السرقة موضوع التهمة الثانية المسندة إليه تكون منعدمة .

(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٢ ص ١٠٧٨)

٢٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى براءة المطعون ضده من تهمة إحراز المخدر والتعدي على ضابط قسم مكافحة المخدرات ، واستند ضمن ما استند إليه في قضائه إلى أن المطعون ضده لم يضبط في المكان الذي عينه شاهداً للاثبات بل ضبط في مقهى عينه هو وشهوده وإلى مجرد أن التعدي بالضرب لم يترك أثراً بالضابط ، ورتب الحكم على ذلك عدم صحة التهمتين المذكورتين . وإذا كانت هاتان الدعامتان على فرض ثبوتهما اليقيني ليس من شأنهما أن تؤديا إلى ما رتبته الحكم عليهما من إطراح أقوال شاهدي الاثبات جملة من عداد الأدلة والجزم بتلقيق التهمتين على المطعون ضده في صورة الدعوى بحسبان أن مكان الضبط أياً كان شأنه لا أثر له على جوهر واقعة إحراز المخدر خصوصاً أن الضابط مأمون له من النيابة العامة بالقبض على المتهم وتفتيشه فليس من دافع للضابط أن يغير مكان الضبط كما أن أحداً من شهود النفي لم يجزم بأن المخدر لم يضبط مع المتهم عند القبض عليه وتفتيشه بل انصبت شهادتهم واقتصرت على تعيين مكان الضبط ليس إلا ، كما أنه ليس بلازم في العقل والمنطق حتى تثبت واقعة التعدي في حق المتهم أن يترك هذا التعدي على الضابط المجنى عليه أثراً. ولما كان الحكم المطعون فيه لم يدل في منطق سائغ وبيان مقبول على صحة ما انتهى إليه وأقام عليه قضاءه من أن التهمتين المذكورتين ملفقتان على المطعون ضده ، فإنه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٨٧٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٨ س ٢٢ ق ٥٢ ص ٢١٣)

٢٥ - إن العقوبة المقررة أصلاً لجناية التعدي مع حمل السلاح على الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام قانون مكافحة المخدرات طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠

لسنة ١٩٦٦ ، هي الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ق ٨٨ ص ٣٩٩)

٢٦ - إنزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون . ومتى كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لجريمة الضرب طبقاً للمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات وجناية التعدي مع حمل السلاح وعاقبت المطعون ضده بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه مفاده أن المحكمة انتهت إلى أخذ المطعون ضده بالرأفة ومعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ونزلت بالعقوبة إلى حد تسمح به هذه المادة ، فإن النعي بخطأ الحكم في تطبيق القانون يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ق ٨٨ ص ٣٩٩)

٢٧ - إنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه تستوجب قيام الارتباط بين هذه الجرائم وإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكيف علاقة الارتباط والتي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجه الصحيح عملاً بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات إجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولم لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن . ولما كان الحكم قد أورد في مدوناته - وهو في معرض نفى قصد القتل عن المطعون ضده - أنه لم يعتد على الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام قانون المخدرات حالة كونه يحمل سلاحاً ويحدث بهم الإصابات موضوع التهمتين الأولى والثانية إلا بقصد الخلاص من جريمة إحرار المخدر المضبوط - موضوع التهمة الثالثة - فإن مفاد ذلك أن الجرائم الثلاث تجمعها وحدة الغرض على نحو

يقتضى إعمال حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات والاكتفاء بالعقوبة المقررة لأشدها ، وهي العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه عن جريمة التعدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ أحكام قانون مكافحة المخدرات مما يؤذن لهذه المحكمة بأن تنقض الحكم لمصلحة المتهم نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبتي السجن والغرامة فقط عن جريمة إحراز المخدر موضوع التهمة الثالثة وتصحيحه بإلغائهما .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ق ٨٨ ص ٣٩٩)

٢٨ - لا جدوى من النعى حول حقيقة الوصف القانوني لتهمة الشروع في القتل مادام أن فعل الاعتداء فيها أيا ما كان وصفه هو بذاته قوام جناية التعدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات موضوع التهمة الثانية ، وطالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى الجريمتين وعاقبت المطعون ضده بالعقوبة الأشد وهي المقررة للجريمة الثانية .

(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ق ٨٨ ص ٣٩٩)

٢٩ - يتحقق الركن الأدبي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ ، ٢ من قانون العقوبات متى توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة إلى القصد الجنائي العام تتحصل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٤٨ ص ٦٥٦)

٣٠ - متى كان الحكم بعد أو أورد وقائع المقاومة بما يكفي لتوافر العنصر المادي للجريمة ، استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض الطاعن وباقي الجناة مما وقع منهم من أفعال مادية قد انصرف إلى منع المجنى عليهم من أداء أعمال وظيفتهم بعدم تمكينهم من ضبط الخبز ناقص الوزن واقتياد الفاعلين إلى مخفر الشرطة لاتخاذ الاجراءات القانونية قبلهم ، وقد تمكنوا بما استعملوه في

حقهم من وسائل العنف والتعدي من بلوغ قصدهم فإن الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا ١ ، ٢ من قانون العقوبات تكون متوافرة الأركان .

(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٤٨ ص ٦٥٦)

٣١ - متى كان يبين مما حصله الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن أنه ألقى بجوال الخبز المضبوط من المخبز إلى الطريق العام واستظهر استظهارا سليما أن ذلك منه كان بقصد منع المجنى عليهم من أداء عمل كلفوا بأدائه ، فإن الطاعن يكون قد ساهم في الجريمة باعتبار أنها تتكون من عدة أفعال وقارفها مع الباقيين بفعل من الأفعال المكونة لها ، وهو ما يكفي لاعتبار كل منهم فاعلا أصليا .

(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٤٨ ص ٦٥٦)

٣٢ - متى كانت العقوبة المقررة لأشد الجريمتين اللتين دين بهما المطعون ضدهما هي العقوبة المقررة للجريمة الثانية المعاقب عليها بالمادة ١/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ - وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على معاقبة كل من المطعون ضدهما بعقوبة الحبس لمدة ستة أشهر بعد أن أعمل - في مجال توقيع العقوبة المقيدة للحرية حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات - وأغفل القضاء عليهما بالغرامة المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لعدم توقيعه عقوبة الغرامة التي يجب الحكم بها بالاضافة إلى العقوبة المقيدة للحرية مما يقتضي نقضه جزئيا وتصحيحه بتغريم كل من المطعون ضدهما ثلاثة آلاف جنيه بالاضافة إلى عقوبة الحبس المقضى بها . ونظرا للظروف التي رأتها محكمة الموضوع مبررة لوقف تنفيذ عقوبة الحبس بالنسبة للمطعون ضده الأول تأمر هذه المحكمة كذلك بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة بالنسبة لهذا الأخير لمدة ثلاث سنوات على أن يكون الايقاف شاملا لكافة اثاره الجنائية عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ق ٨٨ ص ٤٢٢)

٣٣ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنة - بما لا تنازع في صحة إسناد

الحكم بشأنه - أنها قامت بتحريض الأهلالي المتجمعين ضد رجال القوة وأنها أمسكت بمفتش التموين محاولة منعه من ركوب السيارة ، فإن ذلك يكفى لتحقيق الركن المادى للجناية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات . ولما كان الحكم قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن غرض الطاعنة من تعديها قد انصرف إلى حمل المجنى عليهم بغير حق على الامتناع عن عمل من أعمال وظيفتهم هو ضبط الطاعنة وكمية الخبز اللازمة للتحقق من جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن الوزن المقرر ، فإن ذلك يتوافر به الركن الأدبى للجناية المذكورة .

(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ س ٢٤ ق ٢٦٧ ص ١٣٠٩)

٣٤ - إن الشارع لم يضع نص المادة ١٤٥ من قانون العقوبات إلا للعقاب على أفعال لم تكن من قبل معاقبا عليها ، فكافة الطرق التى بينتها هى أفعال إعانة للجانى على الفرار مما لم يكن فى ذاته مكونا لجريمة خاصة منصوص عليها فى القانون ومقرر لها عقاب معلوم . أما ما كان من هذه الأمور . يعاقب عليه القانون - مثل التعدى على موظف عمومى كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا تنطبق عليه هذه المادة ، ذلك بأن المراد من عبارة «وأما بإخفاء أدلة الجريمة» الواردة بها إنما هو الاخفاء الذى ما كان القانون يعاقب عليه ، أما إذا كان إخفاء أدلة الجريمة مكونا فى ذاته لجريمة أخرى معاقب عليها قانونا فإن مثل هذه الصورة التى يقرر لها القانون عقابا خاصا وإن كانت فى الواقع إخفاء لتلك الأدلة - لم يبعث عليه أولا وبالذات سوى إعانة الجانى على الفرار من وجه القضاء - ليست البتة مما قصده الشارع بعبارة «وأما بإخفاء أدلة الجريمة» بل إن كل صورة منها تأخذ حكمها بحسب النص القانونى الخاص بها ، وغاية ما يمكن القول به هو أن الفعل الواحد من أفعال الصور المتقدمة يكون الجريمة الخاصة المنصوص عليها فى القانون فى آن واحد يكون جريمة المادة ١٤٥ المشار إليها .

(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ س ٢٤ ق ٢٦٧ ص ١٣٠٩)

٣٥ - لا مصلحة للطاعنة فيما تثيره من أن ما قارفته لا يعدو أن يكون جنحة تعد

على موظفين عموميين منطبقاً على المادة ١٣٦ من قانون العقوبات لانتفاء القصد الجنائي لديها وهو إنتواء الحصول على الموظف على نتيجة معينة - لأنه بفرض صحة دعواها - وما دام أنه قد نشأ عن فعل التعدي الذي ساهمت فيه جرح بعض رجال القوة - فإن العقوبة الموقعة عليها وهي الحبس سنة مع الشغل تكون مبررة في القانون ، إذ تدخل في نطاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٣٧ من قانون العقوبات وهي المادة المنطبقة على الواقعة المسندة إليها لو جرت من القصد الخاص اللازم لأعمال المادة ١٣٧ مكرراً (أ) .

(الطعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ س ٢٤ ق ٢٦٧ ص ١٣٠٩)

٣٦ - من المقرر أن الركن الأدبي في الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً (أ) من قانون العقوبات لا يتحقق إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوانه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه ، وأن الشارع قد أطلق حكم هذه المادة لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الاعتداء أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد من وقائع الاعتداء الحاصلة من الطاعنين ما يكفي لتوافر الركن المادي للجنائية المنكورة ، قد استظهر استظهاراً سليماً من ظروف الواقعة أن نية الطاعنين مما وقع منهما من أفعال مادية قد انصرفت إلى منع رجال الشرطة المجنى عليهم من أداء عمل من أعمال وظيفتهم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أثبت قيام الركن الأدبي للجنائية التي دان الطاعنين بها - بعنصره العام والخاص .

(الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٣٠ س ٢٦ ق ١٧٤ ص ٧٩٢)

٣٧ - إن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون

الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها المشرع بالحكم الوارد بالفقرة المشار إليها ، كما أن الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكانت الوقائع كما أثبتها الحكم تفيد أن ما وقع من الطاعن من استعماله القوة ضد الخفير النظامي لمنعه من أداء واجبه في القبض عليه بعد ارتكابه جريمة الشروع في السرقة باكرهه واقتياده الى مخفر الشرطة للإبلاغ عن الواقعة مما لا يوفر وحده النشاط الإجرامي بين الجريمتين اللتين دين بهما ولا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بينهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذا أوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل من هاتين الجريمتين لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(الضمن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٣ من ٢٨ ق ٩٢ ص ٤٤٦)

٣٨ - من المقرر أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣٧/١ مكررا أ لا تتحقق إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا من أعمال وظيفته لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

(الضمن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ من ٢٨ ق ١٥٢ ص ٧٣٠)

٣٩ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ، وظيفة الضابط المجنى عليه وما إذا كان العمل الذي منعه الطاعنان من أدائه يدخل في أعمال وظيفته أم لا ، بالرغم من إثارة المدافع عن الطاعنين هذا الدفاع بالجلسة ، فإن الحكم يكون قاصرا في بيان هذا الركن من أركان الجريمة التي أدانها بها .

(الضمن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ من ٢٨ ق ١٥٢ ص ٧٣٠)

٤٠ - الركن الأدبي في الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات يتحقق بتوافر نية خاصة لدى الجاني بالإضافة إلى القصد العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن

يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يحمله على الامتناع عن أداء عمل كلف بأدائه وأن الشارع أطلق حكم المادة ١٣٧ مكررا عقوبات لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الاعتداء أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو إجتئاب أداء عمله المكلف به يستوى في ذلك أن يكون الجاني قد فكر فيما إذا كان الموظف أو المكلف بالخدمة العامة سيستجيب إلى رغبته أو لم يكن قد أدخل ذلك في اعتباره . وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه قاوم رجال الشرطة السريين وتعدى عليهم لمنعهم من أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو القبض عليه تنفيذا للحكم الصادر ضده لهروبه من الخدمة العسكرية وأنه تمكن بذلك فعلا من الهرب منهم فإن الحكم يكون بذلك قد أثبت قيام الركن المعنوي للجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ س ٢٩ ق ٣٦ ص ١٩٩)

٤١ - لم يشترط المشرع لقيام جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها . والاتجار فيها قصدا جنائيا خاصا بل يكفي أن يتوافر القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة . وإذا ما كان الحكم قد دلل على قيام هذا القصد تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافره لدى الطاعن في قوله « وقد تعدد المتهم التعدي بالسلاح الذي يحمله على ضابط الواقعة بعد معرفته لكنيته ، أنه من القائمين على تنفيذ قانون المخدرات وتحقيق المهمة التي كان يقوم بها ، من ثم يكون النعي على الحكم بالقصور في بيان القصد الجنائي غير مبرر »

(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٥ س ٣٠ ق ٦٣ ص ٤٣٦)

٤٢ - العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ليست بمخالفة حملة لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حملة إلا أنه لاستخدامه في هذا الغرض . أو

أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة التعدي وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة - في هذه الدعوى - في حدود حقها وطلبت عليه بالأدلة السانغة .

(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٥ س ٣٠ ق ٩٣ ص ٤٣٩)

تعذيب

موجز القواعد :

- ١ - من هو المتهم في حكم المادة ١٢٦ عقوبات
- ٢ - إيثاق يدي المجنى عليه وقيد رجليه بالحبال وإصابته من ذلك بسحجات وورم يعتبر تعذيباً بدنياً
- ٣ - التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها . تقديرها موضوعي
- ٤ - مثال لتسبيب غير معيب في جريمة قبض وحبس بدون وجه حق مفترن بتعذيبات بدنية
- ٥ - خلو الكشف الطبي الموقع على المجنى عليه عند دخول السجن من وجود إصابات به لا ينفي وجودها والجزم بسببها عند دخوله إياه متى استدل الحكم على ذلك بما ورد بشأنها بالتحقيق العسكري والكشف الطبي اللاحق وعن ظروف الدعوى وملابساتها . أساس ذلك : حق المحكمة في الأخذ بما نطمئن إليه من تقارير وإطراح ما عدها بجرم بما لم يجزم به الخبير في تقريره
- ٦ - تزيد الحكم فيما لا أثر له في عقيدته . لا يعيبه . مثال في تعذيب
- ٧ - تقدير المحكمة أن المكتوب الذي حرره المنهم اعترافاً بجناية نخابر وليد جريمة تعذيب من الطاعن لحمله على تحريره . موضوعي
- لا يلزم لمساءلة الطاعن عن موت المجنى عليه . أن يكون الموت قد ثبت بدليل

معين ٨

القواعد القانونية :

١ - إن القانون لم يعرف المتهم فى أى نص من نصوصه فيعتبر متهما كل من وجهت إليه تهمة من أية جهة كانت ولو كان هذا التوجيه حاصلًا من المدعى المبنى بغير تدخل النيابة ، وإن فلا مانع قانونًا من أن يعتبر الشخص متهما أثناء قيام رجال الضبطية القضائية بمهمة جمع الاستدلالات التى يجرونها طبقًا للمادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات مادامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعًا فى ارتكاب الجريمة التى يقوم أولئك الرجال بجمع الاستدلالات فيها ؛ ولا مانع قانونًا من وقوع أحد أولئك الرجال تحت طائلة المادة ١١٠ ع إذ حدثته نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف أيا كان الباعث له على ذلك ، أما التفرقة فى قيمة الحجية بين الاعتراف الذى يدلى به المتهم فى محضر تحقيق يجرى على يد السلطة المختصة والاعتراف الذى يدلى به فى محضر البوليس فلا عبرة به فى هذا المقام مادام القاضى الجنائى غير مقيد بحسب الأصل بالآخذ بنوع معين من الدليل ما دامت له الحرية المطلقة فى استمداد الدليل من أى مصدر فى الدعوى يكون مقتنعا بصحته ولا يمكن القول بأن الشارع إذ وضع نص المادة ١١٠ ع إنما أراد بها حماية نوع معين من الاعترافات لأن ذلك يكون تخصيصًا بغير مخصص ولا يتمشى مع عموم نص المادة المذكورة .

(جلسة ١٩٣٤/٦/١١ طعن رقم ١٠٠٩ سنة ٤ ق)

٢ - ان ايثاق يدى المجنى عليه وقيد رجليه بالحبال وإصابته من ذلك بسحجات وورم ، ذلك يصح إعتباره تعذيبًا بدنيًا .

(جلسة ١٩٤٨/١١/٢٢ طعن رقم ١١٧٨ ١٨ ق)

٣ - لا يشترط فى التعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة ، والأمر فى ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٣)

٤ - متى كان الحكم قد أثبت أن الطاعنين اقتادوا المجنى عليه إلى مبنى المدرسة حيث أنهالوا عليه ضرباً فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وأوثقوا يديه من خلفه ثم اقتادوه إلى مسكن الطاعن الثالث حيث احتجزوه بإحدى حجراته وأن قصدهم لم ينصرف إلى اقتياده إلى مقر الشرطة وهو ما تتوافر به أركان جريمة القبض بدون وجه حق المقترن بتعذيبات بدنية المنصوص عليها في المادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ من ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٣)

٥ - لما كان الحكم قد استدل على أن تعذيب المجنى عليه قد ترك أثراً بجسده مما أثبتته المحقق العسكرى بمحضره المؤرخ ١٩٦٨/٣/١٦ حين عدد شطراً من تلك الآثار ، كما ردد الكشف الطبى الموقع عليه فى ١٩٦٨/٤/٣ شطراً آخر منها وإن لم يجزم بسببها ، ومن ثم فلا تثريب عليه إذا هو التفت عن التقرير الطبى الموقع على المجنى عليه عند دخوله السجن فى ١٩٦٥/١٢/١ ، الذى صمت عن الإشارة إلى تلك الآثار ، لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . وإن لها أن تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكده لديها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقرير الظروف التى نودى فيها شهادته وتعديل القضاء على أقواله مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه . وهى متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطحرت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما لا يعيب الحكم تناقض أقوال الشاهد - على فرض حصوله - طالما أنه استخلص الأدانة من أقواله بما لا تناقض فيه . وكان لا مانع فى القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التى ينقلها شخص عن آخر متى اطمأنت إليها ورأت أنها صدرت حقيقة عن رواها وكانت تمثل الواقع فى الدعوى - وهو الحال فى الدعوى المطروحة . فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى سلامة استناد الحكم إلى أقوال المجنى عليه والشهود إنما ينحل فى حقيقته إلى جدل فى تقدير الدليل وهو ما لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان النعى بأن الحكم قد استدل على التعذيب كذلك برواية فريق

انصبت على تعذيبهم هم ، وبأقوال من توسطوا للافراج عن المطعون ضده ، وأنه أفاض دون حاجة في الحديث عن الحبس بمبنى جهاز المخابرات ومسلكه حينذاك في البطش والتعذيب وما حاق بغير المجنى عليه ، مردودا ، بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع الحق في أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إن الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وإذا كان ما ساقه الحكم المطعون فيه وعول عليه من أقوال سائر الشهود - على ما سلف بيانه - ليس إلا استنتاجا من المقدمات التي استظهرتها المحكمة ، وهو مما يدخل في سلطة القاضي الذي له أن يستخلص من وقائع الدعوى ، وظروفها ، ما يؤيد به اعتقاده في شأن حقيقة الواقعة مادام ما استخلصه سائغا متفقا مع الأدلة المطروحة وليس فيه إنشاء لواقعة جديدة أو دليل مبتدأ ليس له أصل في الأوراق مما يصح أن يوصف بأنه قضاء بعلم القاضي ويكون النعى لذلك غير سديد .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ق ٨٧ ص ٤٥٧)

٦ - لما كان حديث الحكم عن الحبس والتعذيب بمبنى جهاز المخابرات انذاك ليس إلا عن الدلالات والظروف التي لا يستلزم الحداث أو تلتته ومعالجة منه لما أثير في هذا الصدد وانبعثا منه في طلب الصورة الصحيحة لما حدث ، كما أن تزيد الحكم فيما استطرده إليه لا يعيبه طالما أنه لا أثر له في منطقه أو في النتيجة التي انتهى إليها .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ق ٨٧ ص ٤٥٧)

٧ - لما كان الحكم قد أشار إلى أن ما قرره المجنى عليه عند ضبطه في الدعوى

١٠ لسنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا ، بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢١ ، أو عند استجوابه لا يرقى إلى مرتبة الاعتراف بجريمة التخابر ، ولا يخرج في مجموعه عن إقراره بالتكليف الصادر له من المسؤولين بالاتصال بالسفارة الأمريكية وتبليغهم بما يحصل عليه من معلومات دون ثمة إشارة لما قدمه هو من معلومات إلى ضابط المخابرات الأمريكية حتى يمكن تقويمها من حيث مدى مساسها بمركز البلاد ، وذلك على نقيض إقراره الكتابي الذي تضمن باستفاضة كل ما دار بينه وبين الضابط الأمريكي مطابقا في ذلك فحوى التسجيلات الصوتية التي كانت في حوزة جهاز المخابرات وتراخى تقديمها إلى ما بعد تقديم هذا الاقرار لتحسينها من البطلان ، وهو ما يؤكد حالة المجنى عليه بأنه كان يدون ما يملأ عليه ، حتى أصبح هذا الاقرار لا يتفق سواء من حيث مظهره وطريقة كتابته وما حواه باطناب مع القول بأنه كان تسجيلا لتوبة أو التماسا لصفح ، وقد خلص الحكم مما أسلفه من الظروف والقرائن إلى قوله : « إن الالتماس المذكور ما هو في حقيقته الا اقرارا صريحا لا لبس فيه من المجنى عليه - المتهم في القضية ١٠ سنة ١٩٦٥ جنايات أمن دولة عليا - على نفسه باتصاله بأجنبي ومده بمعلومات اعتبرها الحكم الصادر في القضية المذكورة ضارة بالمركز السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والحربي للبلاد ، مما يعتبر نصا على اقتراح الجريمة وليس قاصرا على واقعة التكليف والعلم دون غيرهما ، وقد وصفه الحكم المذكور بأن المجنى عليه يعترف فيه صراحة بكل ما حدث بينه وبين وهذا دليل قد جاء على لسانه بأنه كان يتخابر ولا يعتد في هذا المقام بما قرره المجنى عليه من أن السبب في تعذيبه كان بقصد ألا يذكر علم المسؤولين باتصالاته طالما أنه قد ثبت للمحكمة أن فكرة تحرير الاقرار لم تنبع أصلا من المجنى عليه وإنما كانت بناء على طلب المتهم الأول « الطاعن » على أن يكون في صورة التماس إلى الرئيس السابق وأن المجنى عليه لم يحرره طواعية واختيارا بمطلق ارادته وإنما كان تحريره له رضوخا منه ودفعاً لما وقع عليه من تعذيب لم يطلقه تم بأمر المتهم الأول الذي يعلم بالاتهام المسند إلى المجنى عليه ، لما كان ذلك وكان توافر القصد الجنائي مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى وكان من المقرر ان للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه موديا عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها ، وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون

صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون ، للأسباب السائغة التي أوردها ، استخلاصا من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها قد أصاب صحيح القانون إذ دان الطاعن بجناية الأمر بتعذيب متهم لحمله على الاعتراف ، وهو ما لا محل معه من بعد للتحدي بأن ما اقترفه هو جنحة واستعمال القسوة التي سقطت بالتقادم .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ق ٨٧ ص ٤٥٧)

٨ - لا يلزم لمساءلة الطاعن عن موت المجنى عليه نتيجة التعذيب أن يكون الموت قد ثبت بدليل معين عن طريق الكشف على جثته وتشريحها .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٩ س ٣١ ق ١٣٤ ص ٦٩٢)

تعذيب متهم بقصد حملة على الاعتراف

موجز القواعد :

- المتهم في حكم المادة ١/١٢٦ عقوبات : هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجريمة ومرتكبها وجمع الاستدلالات مادامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعا في ارتكابها وقوع جريمة التعذيب أيا كان الباعث لمأمور الضبط القضائي عل حمل المتهم على الاعتراف ١

- لا يلزم لانطباق حكم المادة ١٢٦ عقوبات حصول الاعتراف فعلا . كفاية وقوع تعذيب المتهم بقصد حملة على الاعتراف ٢

- سكوت القانون عن تعريف معنى التعذيبات البدنية ، وعدم اشتراطه لها درجة معينة من الجسامة . تقدير ذلك ، موضوعي ٣

- مجادلة الطاعن حول الوصف القانوني لما اقترفه . لا جدوى منه . مادامت العقوبة

- المقضى بها مقرررة لجنة استعمال القسوة التى يقر بانطباقها عليه ٤
- علاقة السببية فى المواد الجنائية . مناط تحققها . تقديرها موضوعى . مثال لتسبب سائق على توافر رابطة السببية بين التعذيب والوفاة ٥
- إنعدام مصلحة الطاعن فى المجادلة فى توافر رابطة السببية بين التعذيب والوفاة ، مادامت العقوبة الموقعة عليه تدخل فى الحدود المقررة لجريمة تعذيب متهم بقصد حمله على الاعتراف مجردة من ظرف الوفاة ٦
- الفصد الجنائى فى جريمة تعذيب متهم بقصد حمله على الاعتراف . مناط تحققه . تقديره موضوعى ٧

القواعد القانونية :

١ - المتهم فى حكم الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات هو كل من وجه إليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأمورى الضبط القضائى بمهمة البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجميع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى على مقتضى المادتين ٢١ و ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية مادامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعا فى ارتكاب الجريمة التى يقوم أولئك انمامورون بجمع الاستدلالات فيها . ولا مانع من وقوع أحدهم تحت طائلة نص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات إذا ما حدثته نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف أيا ما كان الباعث له على ذلك . ولا وجه للتفرقة بين ما يدلى به المتهم فى محضر تحقيق تجريه سلطة التحقيق وما يدلى به فى محضر جمع الاستدلالات مادام القاضى الجنائى غير مقيد بحسب الأصل بنوع معين من الدليل وله الحرية المطلقة فى استمداده من أى مصدر فى الدعوى يكون مقتنعا بصحته . ولا محل للقول بأن الشارع قصد حماية نوع معين من الاعتراف لأن ذلك يكون تخصيصا بغير مخصص ولا يتسق مع إطلاق النص .

(الضعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ من ١٧ ق ٢١٩ ص ١١٦١)

٢ - لا يشترط لانطباق حكم المادة ١٢٦ من قانون العقوبات حصول الاعتراف

فعلا ، وإنما يكفي - وفق صريح نصها - أن يقع تعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف .

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ س ١٧ ق ٢١٩ ص ١١٦١)

٣ - لم يعرف القانون معنى التعذيبات البدنية ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة ، والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ س ١٧ ق ٢١٩ ص ١١٦١)

٤ - لا جدوى للطاعن مما يثيره حول الوصف القانوني لما اقترفه مادامت العقوبة المقررة لها عليه مقرررة لجنة استعمال القسوة المنصوص عليها في المادة ١٢٩ من ذلك القانون والتي يقول الطاعن بأنها هي التي تنطبق على ما أتاه .

(الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ س ١٧ ق ٢١٩ ص ١١٦١)

٥ - ٦ - لما كان من المقرر ان علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وإذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن توافر علاقة السببية بين أفعال التعذيب التي ارتكبها وبين النتيجة التي إنتهت إليها هذه الأفعال وهي وفاة المجنى عليه في قوله : « ولما كانت المحكمة ترى توافر علاقة السببية بين فعل التعذيب الذي اوقعه المتهم بالمجنى عليه وبين النتيجة التي إنتهت إليها هذا التعذيب وهي موت المجنى عليه غرقا فإن حكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات يكون قائما ومنطبقا على وقائع الدعوى ، ذلك أن فعل التعذيب الذي باشره المتهم على المجنى عليه منذ بداية وقائع التعذيب بالضرب والاسقاط في الماء الملوث مع التهديد بالالقاء في البحر وما أدى إليه ذلك مع استمرار الاعتداء بتلك الصورة

على غلام ضليل البنية ودفعه إلى حافة رصيف المياه في محاولة لانزاله بها مرة أخرى سبق للمجنى عليه التأذى من سابقتها ، كان فلك يستتبع أن يحاول المجنى عليه التخلص من قبضة المتهم جنبا كما يستتبع من المتهم دفعا في محاولة إنزال المجنى عليه إلى الماء أو حتى التهديد وهو غير متيقن من إجادة المجنى عليه للسباحة وقد جرى كل ذلك في بقعة على جانب الرصيف ضاقت بوجود مواسير البترول الممتدة بطوله ، هذا التتابع الذي انتهى إلى سقوط المجنى عليه في مياه البحر وهو متعلق بحزام المتهم ثم غرقه وموته يعتبر عاديا ومألوفا في الحياة وجاريا مع دوران الأمور المعتاد ولم يداخله عامل شاذ على خلاف السنة الكونية ولذا فلا يقبل ولا يسمع من المتهم أنه لم يتوقع حدوث تلك النتيجة الأخيرة وهي موت المجنى عليه غرقا» وهو تحليل سائغ يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم ويتفق وصحيح القانون فإن ما ينهض الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد هذا فضلا عن إنتفاء مصلحته في هذا النعى لأن العقوبة التي أنزلها الحكم به وهي السجن لمدة خمس سنوات تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة تعذيب متهم لحمله على الاعتراف المجردة عن ظرف وفاة المجنى عليه المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣/١١/١٩٨٠ س ٣١ ق ١٩٠ ص ٩٧٩)

٧ - القصد الجنائي المتطلب في الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٢٦ من قانون العقوبات يتحقق كلما عمد الموظف أو المستخدم العمومي إلى تعذيب متهم لحمله على الاعتراف أيا كان الباعث له على ذلك ، وكان توافر هذا القصد مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تتأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليما مستمدا من أوراق الدعوى .

(الطعن رقم ٢٤٦٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣/١١/١٩٨٠ س ٣١ ق ١٩٠ ص ٩٧٩)

تعرض لأنثى على وجه يחדش حيائها

موجز القاعدة :

- ملاحقة الطاعن للمجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال

تخدش حياة ما تتوافر به جريمة الفعل الفاضح العلني والتعرض لأنثى على وجه يخدش حياة ما . قيام الارتباط بين هاتين الجريمتين . وجوب تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات والحكم المقرر لأشدهما وهي عقوبة الجريمة الأولى . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون .

القاعدة القانونية :

- إن ملاحقة الطاعن للمجنى عليها على سلم المنزل وما صاحب ذلك من أقوال وأفعال حسبما استظهره الحكم المطعون فيه مما تتوافر به أركان جريمة الفعل الفاضح العلني ينطوي في ذاته على جريمة التعرض لأنثى على وجه يخدش حياة ما بالقول وبالفعل في مكان مطروق وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات مما يقتضي تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم على الطاعن بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي جريمة الفعل الفاضح العلني . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة عن كل من هاتين الجريمتين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٨ من ٢١ ق ٥٩ ص ٣٣٨)

تعطيل المواصلات

موجز القواعد :

- انطباق المادة ١٦٧ عقوبات على جميع وسائل النقل العامة سواء كانت مملوكة للحكومة أم لشركة - أم لفرد من الأفراد ١
- أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦٤ و ١٦٦ عقوبات ٢
- متى تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ عقوبات ٣
- جريمة المادة ١٦٧ عقوبات . تعميم الحماية لكل وسائل النقل العامة . متى تتحقق الجريمة . بمجرد تعطيل وسيلة النقل العامة بأية طريقة عمدية ٤
- إدانة المتهم في جريمة السرقة بالاكراه وتعطيل المواصلات مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . الحكم عليه بعقوبة الجريمة الأولى . لا جدوى له من النعي بعدم توافر

القواعد القانونية :

١ - إن المادة ١٦٧ من قانون العقوبات قد وردت في الباب الثالث عشر من الكتاب الثانى تحت عنوان تعطيل المواصلات وحلت محل المادة ١٤٥ من قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٠٤ التى كانت تنص على عقاب من يعطل عمدا سير قطار على السكة الحديد دون تفريق بين القطارات المملوكة للحكومة وبين القطارات المملوكة لشركة من الشركات التى التزمت القيام بمرفق النقل العام عن طريق قطارات تسير على سكك حديدية لها فى مناطق محددة من الجمهورية المصرية بمقتضى عقود التزام بينها وبين الحكومة ، وقد رأى المشرع فى النص الجديد أن تكون الحماية شاملة لكل وسائل النقل العام من مائية أو برية أو جوية ، فنص على عقوبة من يعرض سلامتها للخطر أو يعطل سيرها عمدا ، وكشف فى نص المادة ١٦٦ السابقة على هذه المادة بأن ما يعنيه من وصف وسائل النقل العامة هو ابراز ما يجب أن يحققه الملتزم بتلك الوسائل المشمولة بالحماية من خدمات للجمهور بلا تفريق وعلى اساس المساواة التامة بين الافراد بعض النظر عن يملك تلك الوسائل سواء أكانت الحكومة أم شركة أم فرد من الافراد ، ومما يوضح قصد الشارع ما جاء فى المادة ١٦٦ من قانون العقوبات فى شأن الخطوط التليفونية «تسرى أحكام المواد الثلاثة السابقة على الخطوط التليفونية التى تملكها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عامة» ، وهذا المعنى ذاته هو الذى أشار إليه المشرع المصرى فى المادتين ٦٦٨ و ٦٦٩ من القانون المدنى فى باب التزام المرافق العامة ، وإن فالقول بأنه يشترط لتطبيق المادة ١٦٧ من قانون العقوبات أن تكون وسائل النقل المعرضة للخطر مملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة يكون على غير أساس .

(١٩٥٤/٢/٢٣ طعن رقم ٢٣٩٢ سنة ٢٣ ق)

٢ - أنه لما كان القانون يوجب فى الجريمة المعاقب عليها فى المادتين ١٦٤ و ١٦٦ عقوبات توافر أمرين : انقطاع المواصلات بالفعل . وكون هذا الانقطاع نتيجة لتعمد المتهم ارتكاب الفعل الذى تسبب عنه حصونه . كان واجبا على

المحكمة - إذا ما رأت إدانة المتهم في تلك الجريمة - أن تذكر الدليل على تعمد ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصول انقطاع المواصلات وأن تتحدث عن مدى التعطيل الذي نتج عن ذلك ، وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٣٠ طعن رقم ١٨٧٣ سنة ١٦ ق)

٣ - تتحقق الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٤٥ عقوبات بمجرد تعطيل قطار السكة الحديدية بسبب القاء أشياء على الخط الحديدى سواء أوقع اصطدام القطار فعلاً بهذه الأشياء وكان التعطيل بسببه أم كان هذا التعطيل نتيجة إيقاف القطار خوف الاصطدام .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٩ طعن رقم ٢ سنة ٢ ق)

٤ - هدف الشارع من نص المادة ١٦٧ من قانون العقوبات - التى حلت محل المادة ١٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤ - إلى تعميم الحماية وشمولها لكل وسائل النقل العامة من مائية أو برية أو جوية . وتتحقق الجريمة بمجرد تعطيل وسيلة النقل العام بأية طريقة عمدية من شأنها أن تؤدي إلى التعطيل أو التعريض للخطر سواء أوقع اصطدام فعلى بالأشياء المستعملة فى هذا الغرض وترتب على ذلك التعطيل أو كان هذا التعطيل نتيجة إيقاف وسيلة النقل العام خوف الاصطدام بها .

(النظر رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ص ٨٠٧)

٥ - إذا كانت المحكمة قد دانت الطاعن بجنايتى السرقة بالاكراه وتعريض وسائل النقل العام البرية للخطر عمداً وتعطيل سيرها وطبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة داخلية فى نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة باعتبارها الأشد ، فلا جدوى له من النعى على الحكم فى صدد توافر الجريمة الأخرى .

(النظر رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ص ٨٠٧)

تعليم

موجز القاعدتين :

- خضوع المدارس الحرة والخاصة لإشراف وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود الواردة بقوانين تنظيمها . ذلك يحقق علاقة التبعية . مسئولية الوزارة عن الضرر الذي يحدث نتيجة خطأ تابعيها بإحدى هذه المدارس ١
- تأديب مدرسة بالتعليم الابتدائي لتلميذها بالضرب . محظور . المادة ١٨ من القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ . تطاير جزء من آلة الاعتداء أثناء الضرب . إصابته عين المجنى عليه بعاهة . وجوب مساءلة المدرسة بالمادة ٢٤٠ عقوبات . مخالفة القرار المطعون فيه لهذا النظر . وجوب نقضه وإعادة الدعوى إلى مستشار الاحالة للسير فيها على أساس ما تقدم . الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد . العبرة في القصد بالنظر إلى الجاني وليس المجنى عليه ٢

القاعدتان القانونيتان :

- ١ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ - بشأن تنظيم المدارس الحرة - المعدل بالقانون رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٥٣ - والمنطبق على واقعة الدعوى - على أن تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وزارة المعارف العمومية وتفتيشها في الحدود الواردة بهذا القانون ، مما تتحقق به علاقة التبعية طبقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدني ، وهو ما نصت عليه أيضاً المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر بعد ذلك - في شأن تنظيم المدارس الحرة - وكذلك المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ - في شأن تنظيم المدارس الخاصة - فتكون وزارة التربية والتعليم مسئولة عن الضرر الذي يحدث نتيجة خطأ تابعيها بإحدى هذه المدارس .

(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥٠٦)

- ٢ - إن المادة ١٨ من القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن التعليم الابتدائي - الذي حدثت الواقعة في ظله - تنص على أن (العقوبات البدنية ممنوعة) ومن ثم

فإنه لا يحق للمدرسة المطعون ضدها أن تؤدب أحدا بالضرب ، فإن فعلت كان فعلها مؤثما وتسال عن نتائجه . وإذا كان ما تقدم وكانت الواقعة كما حصلها القرار المطعون فيه تخلص في أن المطعون ضدهل تعمدت جرب أحد التلاميذ فتطاير جزء من آلة الاعتداء وأصاب عين المجنى عليه وتخلفت لديه من هذه الإصابة عاهة مستديمة ، هي فقد إبصار العين ، فإن ركن العمد يكون متوفرا . ذلك أنه من المقرر أن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد ، لأنه إنما قصد الضرب وتعمده ، والعمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه ، لما كان ما تقدم ، فإن الواقعة المسندة إلى المطعون ضدها تكون جنائية الضرب الذي تخلفت عنه عاهة مستديمة الأمر المعاقب عليه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، ويكون القرار المطعون فيه إذ خالف هذا النظر متعين النقض وإعادة القضية إلى مستشار الاحالة للسير فيها على هذا الأساس .

(الضرر رقم ٢٤١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٦ س ٢١ ق ٢٧٩ ص ١١٥٧)

تعويض

- (أ) ماهية التعويض ١ - ١٤
- (ب) حق المجنى عليه في التعويض ١٥ - ٣٢
- (ج) الضرر محل التعويض ٣٣ - ٥٣
- (د) تقدير التعويض ٥٤ - ٦٩
- (هـ) التضامن في التعويض ٧٠ - ٧٦
- (و) دعوى التعويض أمام المحكمة الجنائية ٧٧ - ٨٧
- (ز) الحكم بالتعويض ٨٨ - ١١٨

موجز القواعد :

(أ) ماهية التعويض

- الجزاء المقرر في الأمر العالى الرقم ٢٢ - ٦ - ١٨٩١ التى تختص لجنة الجمارك بتوقيعه على أعمال التهريب . هو تعويض مدنى ١

- ما كانت تقضى به اللجان الجمركية فى مسائل التهريب لا يعتبر من قبيل العقوبات الجنائية . بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة . أثر ذلك . جواز إدعاء مصلحة الجمارك بحقوق مدنية لاقتضاء مبلغ يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذى لحق بالخزنة العامة ٢

- التعويضات المنصوص عليها فى قانون رسم الانتاج . طبيعتها : تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون . وجوب الحكم بها فى جميع الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزنة فى الدعوى ٣

- للخزنة العامة التدخل فى الدعاوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها فى قانون رسم الانتاج ٤

- الغرامة التهديدية . طبيعتها : تهديدية وليست تعويضية . ورودها فى القيود الدفترية للمنشأة . لا يغير من طبيعتها . وجوب تثبيت الحكم من وقوع الضرر فى جريمة الاضرار العمد ٥

- التعويضات المنصوص عليها فى القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزنة فى الدعوى . الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به فى حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون بالبراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم صحة إسنادها للمتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها . علة ذلك ؟ إن المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . براءة المتهم تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائى لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبئت تلقائيا فى أرضه هو شك فى أن يكون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التى أسس طلب التعويض عليها دليل إسنادها

وصحة نسبتها إليه . المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض عنها ٦

- حيازة الدخان المسحوق والمخلوط لصناعة العطوس على خلاف ما يسمح به القانون تعتبر تهريبا . المادة ٣ من القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ . التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . لا يجوز الحكم بها من محكمة جنائية تقضى به من تلقاء نفسها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى ودون التوقف على تحقق وقوع ضرر عليها . قضاء الحكم بالتعويض لمصلحة الجمارك بغير تدخل منها في الدعوى . صحيح في القانون ... ٧

- التعويض المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . طبيعته ، عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به إلا من محكمة جنائية ومن تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم - عدم امتداده إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين على الحقوق المدنية . وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يستتبع حتما الحكم بانقضائها إعمالا لنص المادة ١٤ إجراءات ٨

- التعويض المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ . طبيعته : عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتمي تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على الجناة دون سواهم . عدم امتداده إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية . الادعاء مدنيا قبل الوارث أو المسؤول عن الحقوق المدنية غير مقبول ٩

- التعويض الجمركي عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة . الحكم به لا يكون إلا من محكمة جنائية تقضى به من تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم . عدم امتداده إلى الورثة أو المسؤولين عن الحقوق المدنية ١٠

الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢١ من القرار بقانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم تحصيل رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول . ماهيته عقوبة تكميلية فيها مسحة من التعويض . جواز القضاء به . ولو لم تدع الخزانية مدنيا أو يصيبها ضرر . حق الخزانة الادعاء بالتعويض المذكور . أمام مختلف درجات التقاضي . إدعاؤها به أمام محكمة أول درجة . القضاء برفضه . استئناف هذا القضاء . الحكم بعدم جواز الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة . خطأ في تطبيق القانون ١١

التعويضات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم
تحصيل رسم الانتاج والاستهلاك . حقيقتها . عقوبات تكميلية حددها الشارع تحكما .
بصرف النظر عن تحقق الضرر . توقيعها من محكمة جنائية . فحسب . دون توقف
على طلب الخزانة . عدم سريان حكم المادة ٢٦٣ إجراءات في شأن ترك الدعوى
المدنية التابعة عليها . أثر ذلك ؟ ١٢

- التعويض المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . طبيعته :
عقوبة تكميلية . تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به إلا من محكمة
جنائية ، ومن تلقاء نفسها دون توقف على تحقق وقوع ضرر ١٣ - ١٤

(ب) حق المجنى عليه في التعويض

- الحق في التعويض الذي يورث عن وقع عليه الفعل الضار مباشرة . شرطه : أن
يتحدد بمقتضى اتفاق أو يطالب به الدائن أمام القضاء . م ٢٢٢ مدني ١٥

- القضاء بالتعويض للزوج عن قتل زوجته التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم
يصدر حكم يدينها . لا مخالفة فيه للاداب والنظام العام ١٦

- حق المدعى المدني في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة
الجنائية منوط بأن يكون المدعى المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي
مباشر من الجريمة ١٧

- إنتقال التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء عليه
إلى الغير . شرطه أن يتحدد التعويض باتفاق أو أن يكون الدائن قد طالب به أمام
القضاء ١٨

- صحة الجمع بين التعويض عن الفعل الضار ومبلغ التأمين المستحق للمؤمن له
عملا بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات
لموظفي الدولة المدنيين وغيرهم . علة ذلك : اختلاف مصدر كل حق عن
الآخر ١٩

- عدم جواز الجمع بين التعويض الكامل عن الحادث وبين معاش استثنائي يرتبه
القانون على سبيل التعويض ٢٠

- انتقال التعويض عن الضرر المادي من المضرور - إذ ما ثبت له الحق فيه - إلى

خلفه . شروط إنتقال الضرر الأدبي من المصروع إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ مدنى :
إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء ٢١

- نطاق المادة ٢٢٢ من القانون المدنى ؟ . حق الأخت فى المطالبة بالتعويض عن
الضرر الأدبى الذى أصابها من جراء قتل أختها ٢٢

- التعويض عن الجرائم يعوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على
ثبوت حقه فى الارث حجب أو لم يحجب ٢٣

- إنحصار المصلحة المالية للخزانة العامة فى معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ فى
تحصيل رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول وما عسى أن يقضى به من مصادرة
الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل .
عدم استحقاق رسم على الشئ المضبوط وخروجه عن دائرة التعامل . لا أحقية
للخزانة فى طلب بديل نقدى عند عدم ضبطه . دعوى الخزانة المدنية بطلب هذا
البديل . غير مقبولة . خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطى الخزانة الحق
فى الحصول على بديل من مصادرة الشئ محل الجريمة . كون الشئ محل الجريمة
معشوشا . يخرج من دائرة التعامل . مصادرة الشئ الخارج عن دائرة التعامل .
تدبير عينى وقائى ٢٤

- التزام كل من ساهم فى ارتكاب جريمة الجرح العمدى الذى أقصى إلى وفاة المجنى
عليه بدفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه قانونا ٢٥

- التعويض عن الضرر الأدبى . شخصى . لا يتعدى المجنى عليه ولا ينتقل إلى
الغير . ومنهم ورثة المجنى عليه . إلا بموجب اتفاق أو مطالبة قضائية . المادة ٢٢٢
مدنى . إنهاء الحكم إلى أن ضررا أدبيا أصاب مورث المجنى عليه وانتقل إلى ورثة
الآخر . دون التدليل على توافر شروط المادة ٢٢٢ مدنى . خطأ فى تطبيق القانون
يوجب النقض والإحالة إذ لا يعرف مدى أثره فى تقدير المحكمة لمقدار
التعويض ٢٦

- المقصود بالدخان المغشوش فى حكم القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ جميع المواد المعدة
للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . أما الدخان المخلوط فهو الذى
سحط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة . غدم إقصاح الشارع فى القانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٦٤ عن المفصود بالعش أو الخلط . وجوب الرجوع فى ذلك إلى القانون ٧٤
لسنة ١٩٣٣ الذى أورده الشارع فى ديباجة القانون الأول وأبقى عليه دون إلغاء .

تقديم المطعون ضده بوصف عرضه دخانا (نشوق) للبيع يحتوى على رمال . هو فى حقيقته خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وليس غشا حقيقا أو حكما . الخلط المؤثم الذى يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذى يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر . دخان النشوق لا يندرج فى أى نوع منها . حيازته لا تشكل تهريبا وفق المادة المذكورة وبالتالي فلا حق لمصلحة الجمارك فى المطالبة بالتعويض ٢٧

- طالب التعويض . جواز أن يكون غير المجنى عليه . حق الضرر فى المطالبة به أمام المحاكم الجنائية . مادام الضرر ناشئا مباشرة عن العمل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . المطالبة بالتعويض الناشئ عن وفاة المجنى عليه نتيجة إصابته التى أحدثها به المتهم . اتساعه لطلب التعويض عن الاصابة ذاتها التى رفعت بها الدعوى الجنائية ٢٨

- جمع العامل : بين حقه فى التعويض قبل هيئة التأمينات . وبين حقه فى التعويض قبل المسئولة عن الفعل الضار . جائز . مثال ٢٩

- مبلغ التعويض . جواز القضاء به للمدعين . جملة . أو موزعا بينهم حسبما أصاب كلا منهم من ضرر ٣٠

- التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه ، لا على ثبوت حقه فى الارث ٣١

- الدعوى المدنية التابعة . ترفع استثناء للمحكمة الجنائية . شرط الحكم بالتعويض عن الضرر المادى مثال لتدخل مصلحة الجمارك على غير سند من القانون ٣٢

(ج) الضرر محل التعويض

- شرط الحكم بالتعويض لمن لم يقع الفعل الضار عليه مباشرة عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا ٣٣

- احتمال الضرر المستقبل لا يكفى للحكم بالتعويض ٣٤

- الضرر المادى سياتى فى إيجاب التعويض . كلاهما خاضع فى تقديره لسلطة محكمة الموضوع ٣٥

- وجوب تعويض صاحب الشيء الذي تسنولى عليه الدولة المحاربة عند قيام ضرورة
ملجنة لذلك ٣٦
- المطالبة بالتعويض أمام المحكمة الجنائية . شرط ذلك . أن يكون التعويض
المطلوب عن ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مثال .
تبديد ٣٧
- إقامة الدعوى المدنية على أساس المطالبة بتعويض الضرر الفعلى الناتج عن
جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، دون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك . توافر
أركان الدعوى من خطأ وضرر ورابطة سببية وقبولها ٣٨
- إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . كفايته
في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض ٣٩ و ٤٧
- شرط توافر الضرر المادى هو الاخلال بحق أو بمصلحة للمضروب . للمجنى عليه
الذى يموت عقب إصابته مباشرة الحق في التعويض عن الضرر الذى لحقه . انتقال
هذا الحق من بعده إلى ورثته . لهم مطالبة المسئول بجبر الضرر الذى لحق
بمورثهم ٤٠
- الضرران المادى والأدبى سيان فى إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما .
تقديره فى كل منهما . موضوعى ٤١
- إحاطة الحكم بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية . لا تثريب عليه إن هو لم يبين
مقدار التعويض الذى قضى به عن كل من الضررين على حدة ٤٢
- فى إثبات الحكم لوقوع الفعل الضار من المتهمين ما يتضمن بذاته الاحاطة بأركان
المسؤولية المدنية ويوجب الحكم على مقارفه بتعويض الضرر المادى والأدبى .. ٤٢
- تقدير محكمة أول درجة التعويض وإدخالها ما أصاب سيارة المدعى المدنى من
تلف ضمن عناصر التعويض . إستبعاد المدعى المدنى أمام محكمة ثانى درجة طلب
التعويض عما أصاب سيارته من تلف . إنشاء المحكمة الأخيرة لنفسها أسبابا جديدة
وتقديرها التعويض مقابل ما فات المدعى من كسب فى فترة مرضه وما أصابه من
الام مادية وأدبية وما تكبده من مصاريف العلاج وتعديل مبلغ التعويض تبعا لذلك ،
بعد تبيانها أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا مخالفة
للقانون ٤٣

- تقدير ثبوت الضرر الناشئ عن إساءة استعمال الحق . موضوعي ٤٤
- الضرر المحقق لا المحتمل هو أساس طلب التعويض ٤٥
- كون التعويض المقضى به لا يمثل قيمة الشيك أو جزءا منه . بل على جريمة إصداره بدون رصيد . لا خطأ ٤٦
- عدم بيان الحكم الضرر بنوعيه المادى والأبى . لا يعيبه . علة ذلك ؟ ٤٨
- عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض . لا ينال من سلامته . مادام قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ٤٩
- تقدير ثبوت الضرر موضوعي من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض مادام الحكم بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه ٥٠
- استخلاص الحكم فى حدود سلطة التقدير لكيفية إجراءات التقاضى وقصد الاضرار منها يكفى فى إثبات الخطأ التقصيرى الذى يؤدى إلى العسالة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ ٥١
- القضاء بالتعويض . يكفى فيه أن يكون مستفادا من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذى أثبت وقوعه على المتهم ٥٢
- لا محل لدعوى التعويض عن فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه ٥٣

(د) تقدير التعويض

- تقدير التعويض متروك لمحكمة الموضوع بدون معقب . ذكر موجبات التقدير . غير لازم ٥٤
- سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التعويض . كيفية هذا التقدير ٥٥
- تعدد المطالبين بالتعويض . الحكم لهم جملة أو تعيين نصيب كل منهم . جائز .. ٥٦
- استحقاق الرسوم على الكحول فى جميع الحالات على منتجاته ولو لم تضبط ثم تقدر التعويضات بنسبة الرسوم ٥٧
- تقدير التعويض إذا تعذر الرد أمر موضوعي . مادام الحكم قد اعتمد فى التقدير

- ٥٨ على أساس معقول
- ٥٩ - تقدير التعويض من اطلاقات محكمة الموضوع . مثال ٥٩
- ٦٠ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع . القضاء بمبلغ معين وفقاً لمختلف ظروف الدعوى . لا يقبل المناقشة . شرط ذلك : عدم اقحام المحكمة فى هذه الظروف ما لا يجوز الادعاء به مدنيا تبعا للدعوى الجنائية وإدخاله فى حساب التعويض عند تقديره . قضاؤها فى هذه الحالة يكون مخالفا للقانون . لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ . مثال ٦٠
- ٦١ - من سلطة محكمة الموضوع تقدير التعويض ما دامت قد بينت فى حكمها أركان المسؤولية التقصيرية ٦١ - ٦٢
- ٦٣ - مناط تقدير التعويض فى حالة زراعة التبغ أو استنباته : بالمساحة المزروعة ذاتها دون أى اعتبار للكمية المزروعة . مثال لتسبب غير معيب ٦٣
- ٦٤ - تقدير التعويض . من اطلاقات محكمة الموضوع . متى أحاطت فى حكمها بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . متى يصح للمحكوم عليه بالتعويض التحدى بنص المادة ٢١٦ مدنى ؟ ٦٤
- ٦٥ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن تحيط فى حكمها بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية . دفاع المدعى المدنى بعدم استقرار حالة الضرر لديه وتقديمه مستندات بذلك . دفاع جوهرى وهام ومؤثر فى مصير الدعوى المدنية . قعود المحكمة عن بحثه . قصور وفساد فى الاستدلال ٦٥
- ٦٦ - المناط فى تقدير التعويض فى حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروعة فيها التبغ فى ذاتها دون اعتبار الكمية المزروعة منه سواء كانت شجيرات مزروعة أو مستنبته على حدة أو ضمن زراعات أخرى . الفقرة (أ) من المادة الثالثة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ٦٦ و ٦٨ و ٦٩
- ٦٧ - العبرة فى تقدير التعويض بمجموع الكمية المنتجة التى يدخل فيها التبغ المهرب «وليس بالكمية المهربة وحدها» المادة ٢/٣ (ب) من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . اثبات الحكم أن ستمائة جرام من الدخان الطرابلسى استخدمت فى تصنيع ستة كيلو

جرامات من الدخان المعسل . وجوب احتساب التعويض على أساس وزن الدخان المعسل ٦٧

(هـ) التضامن في التعويض

- وجوب الحكم بالتضامن في التعويض بين الفاعلين الذين ساهموا في إحداث الضرر بالمجنى عليه في المسؤولية المدنية متى ثبت إتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث ٧٠

- التضامن في التعويض واجب سواء أكان الخطأ عمدياً أو غير عمدي ٧١

- تقيد محكمة الاحالة بعد نقض الحكم بالفصل فيما نقض فيه الحكم وإلا خرجت عن ولايتها . مثال في التضامن بين الفاعلين ٧٢

- التضامن في القانون معناه أن يكون كل من المطالبين بالتعويض ملزماً للطالب واحداً أو أكثر بكل المبلغ المطلوب ٧٣

- حظر تغيير المحكمة أساس الدعوى المدنية وإلزام الطاعن مع المتهمين بالتعويض على وجه التضامن ٧٤

- التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر . واجب بنص القانون . مادام قد ثبت إتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالمجنى عليه ، ولو دين أحدهم بتهمة الضرب المفضي للموت ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط ٧٥

- لا يشترط في الحكم بالتضامن على المسؤولين عن التعويض وقوع خطأ واحد منهم يكفي وقوع خطأ من كل منهم ولو كان غير الذي وقع من زملائهم متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضروب ضرراً واحداً ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد . بلاقى خطأ السارق مع خطأ المخفي للمسروق في النتيجة بحرمان المضروب من ماله . الحكم على المخفي بالتعويض بالتضامن مع السارق . صحيح ٧٦

(و) دعوى التعويض أمام المحكمة الجنائية :

- تقدير قيمة دعوى التعويض دائماً بمقدار التعويض المطلوب ولو وصف بأنه

- مؤقت ٧٧
- النزاع أمام المحكمة المدنية بشأن ملكية منزل لا يمنع من طلب التعويض عن اختلاس مستنداتها ولو كانت مرتبطة بدعوى الملكية ٧٨
- انتفاء ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتعويض عن الأفعال غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة محل المحاكمة . مثال . جريمة م ٣٣٧ ع .
- التفرقة بين قيمة الشيك والضرر الفعلي الناشئ عن الجريمة ٧٩
- وجوب الفصل في الدعوى المدنية رغم القضاء بالبراءة في الدعوى الجنائية . م ٣٠٩ أ . ج . مثال في قتل خطأ ٨٠
- القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية . المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - في حالة الحكم بالبراءة . شرطه : ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة نسبته إلى المتهم دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة . لا وجه لتقرير المسؤولية على أساس شبه الجنحة المدنية في حالة تخلف هذا الشرط ٨١
- الحكم بالتعويض غير مرتبط حتماً بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها ٨٢ - ٨٣
- شرطاً قبول الدعوى المدنية التابعة والحكم فيها بالتعويض ؟ ٨٤
- الدعوى المدنية : ترفع في الأصل إلى المحاكم المدنية . إباحة رفعها استثناء إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . مثال ٨٥
- حق اللجوء إلى القضاء من الحقوق العامة - لا مساءلة بالتعويض عنه . طالما لم ينحرف مباشرة عما وضع له ولم يستعمله استعمالاً كيدياً ٨٦
- سقوط دعوى التعويض عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . سقوطها على كل

حال بمضى خمسة عشر عاماً من يوم وقوع العمل غير المشروع . عدم سقوطها إذا كانت ناشئة عن جريمة إلا بسقوط الدعوى الجنائية ٨٧

(ز) الحكم بالتعويض

- تقديم المتهم محضر صلح بينه وبين المجنى عليه . القضاء للأخير بالتعويض دون بيان الأثر المترتب على محضر الصلح . قصور ٨٨

- إثبات الحكم المطعون فيه أن المحكوم له استلم مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تنفيذاً للحكم الاستثنائي الأول . تساوى هذا المبلغ مع قيمة التعويض الذى أنهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له . قضاء هذا الحكم برفض دعوى التعويض وإلزامه بمصروفاتها . لا خطأ ٨٩

- الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة . وجوب رفض طلب التعويض ٩٠ و ٩٥

- تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى يوجب مسئولية المتهم عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته ٩١

- التدليل على قيمة التعويض من شأن المدعى وحده . عدم التزام المحكمة بتوجيه أو تكليفه إثبات دعواه ٩٢

- تعديل قيمة التعويض التى قضى بها الحكم المستأنف . الاستناد فى ذلك إلى القول بأسهام المجنى عليه فى الخطأ ، على خلاف ما جرى به الحكم المستأنف مع الأخذ بأسبابه ، ودون بيان لمدى هذا الاشتراك فى الخطأ . قصور فى الحكم ، يستوجب نقضه ٩٣

- تبيان الحكم أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر ورابطة سببية . احاطته بعناصر المسئولية المدنية احاطة كافية . لا تثريب عليه بعد ذلك إذ لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به ٩٤

- تعويض مؤقت : قضاء المحكمة به بناء على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند إليه . كاف . بيان الضرر : يكون على المحكمة التى ترفع لها الدعوى بالتعويض الكامل ٩٦

- انقسام الالتزام بالتعويض على الدائنين بحسب الرؤوس عند عدم تعيين الحكم

نصيب كل منهم ما لم يعين الاتفاق أو القانون هذا النصيب ٩٧

- ليس فى القانون ما يمنع إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن جريمة ولو ارتكبها معه آخر ٩٨

- اقتصار قاعدة عدم جواز إضارة الطاعن بطعنه على العقوبة والتعويض . خروج أتعاب المحاماة عنها ٩٩

- نشوء الضرر عن خطأين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطأين ولو كان أحد هذين الخطأين صادرا من المضرور . مخالفة الحكم هذا النظر وإلزام المتهم والمسئول بالحقوق المدنية عنه بكامل التعويض دون إنتقاصه بمقدار ما يجب أن يتحمله المضرور بسبب خطئه الذى ساهم فى إحداث الضرر . مخالف للقانون ١٠٠

- إلزام المتهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة . دون إستظهار سوء القصد وتعمد التخلص من الضريبة . خطأ ١٠١

- جواز إيقاف التنفيذ عملا بالمادة ٥٥ عقوبات . قاصر على العقوبات الجنائية البحت . عدم جواز إيقاف التنفيذ بالنسبة للتعويضات وسائر أحوال الرد . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون . الرد بجميع صورته ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض المجنى عليه عن ماله الذى أضاعه المتهم عليه . وإن تضمن فى ظاهره معنى العقوبة ١٠٢

- إنتهاء الحكم إلى أن التعويض المؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المبددة . غير ناشئ من ضرر حاصل من جريمة تبديدها . التى دين بها المتهم . دون بيان أساس ذلك . قصور ١٠٣

- ثبوت وقوع جريمة هتك عرض المدعية بالحقوق المدنية . تضمنه بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ١٠٤

- على المحكمة عند قضائها بالتعويض إعمالا للمادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلو جرامات وإلا كان حكمها معيبا ١٠٥

- توقيع العقوبة المقررة لأشد الجرائم ، لا يجب إلا العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة . عدم إمتداده إلى العقوبات التكميلية أو التعويض المدنى . أساس ذلك ؟ وجوب القضاء بالتعويض المدنى عن جريمة تهريب المخدر المجلوب . إلى

جانب عقوبة جلبه . المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ١٠٦

- الزام المدعى المدني بالمصاريف المدنية الاستثنائية المناسبة إذا كانت المحكمة الاستثنائية قد قضت بتخفيض مبلغ التعويض المقضى به ابتدائيا للمدعى المدني والذي يقل عن المبلغ الذى طلب الحكم له به . الفقرة الثانية من المادة ٣٢٠ إجراءات ١٠٧٠٠

- سلطة محكمة الموضوع فى تقدير مبلغ التعويض حسبما تراه مناسبة من مختلف ظروف الدعوى . هى غير ملزمة ببيان تلك الظروف مادام قد اكتملت للتعويض عناصره القانونية ١٠٨

- تعديل المحكمة الاستثنائية لقيمة التعويض بالزيادة أو النقص . أمر موضوعى يدخل فى سلطتها التقديرية . عدم جواز مناقشته أمام النقص ١٠٩

- قضاء المحكمة للمدعية بالحقوق المدنية بالمبلغ المطلوب على سبيل التعويض المؤقت مع إنها ادعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل قضاء من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها . مخالفة للقانون . تستوجب نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به نهائيا ١١٠

- المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . إيجابها القضاء . إلى جانب الحبس والعرامة . الحكم بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة . أو بتعويض يعادل مثلى قيمة البضائع أو قيمة الضرائب الجمركية أيهما أكثر إذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة ١١١

العقوبة الأصلية لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة . جباها العقوبة الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . عدم امتداد الجب إلى العقوبات التكميلية التى تحمل فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدنى للخزانة . أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية . وجوب توقيعها دائما مع عقوبة الجريمة الأشد . إدانة المتهم بجريمتى الجلب والشروع فى التهريب الجمركى وتوقيعه العقوبة المقررة للجريمة الأولى عملا بالمادة ٣٢ عقوبات . وجوب القضاء بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك . إغفال ذلك . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم وتصحيحه ١١٢

- المطالبة بتعويض مؤقت لعدم استقرار الضرر . الحكم بالتعويض كاملا رغم عدم استقرار عنصر الضرر بما لا يتيسر معه تحديد مقدار التعويض . خطأ ١١٣

- المسؤولية المدنية . إيجابها تعويض كل من لحقه الضرر . سواء كان الضرر مادياً أم أدبياً ١١٤

- عدم بيان الحكم وجه الضرر المادى والأدبى . لا يقدح فى سلامة الحكم بالتعويض . مادام قد أثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية ١١٥

- تقدير محكمة ثانى درجة لمبلغ التعويض المؤقت . كطلب المدعى . مجاوزة فى ذلك ما ارتأته أول درجة من تعويض نهائى . لا عيب مادامت أنها رأت أنه يجاوزه . اعتبار التعويض النهائى فى هذه الحالة . متروك لحين التداعى بشأنه أمام القضاء المدنى ١١٦

- استقلال نص المادة ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول - عن نص المادة ٢٠ من ذات القانون . والمادة الأولى من القانون ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن العقوبات التى توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج . قصد المشرع من المادة ٢١ المشار إليها . تعويض الخزانة عما ضاع عليها من الرسوم أو كان عرضة للضياع . وجوب بيان الحكم إعماله لها . وما إذا كان الرسم قد أمكن تقديره . أم تعذر ذلك . وإلا كان قاصراً ١١٧

- متى لا يكون هناك محل للنعى على الحكم اغفاله القضاء بالتعويض استناداً إلى أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ؟ ١١٨

راجع أيضاً :

تبغ وتهريب جمركى وجمارك ودخان ودعوى مدنية

القواعد القانونية :

(أ) ماهية التعويض

١ - الجزاء الذى ربطه الشارع فى الأمر العالى الرقيم ٢٢ من يونيه سنة ١٨٩١ وخص لجنة الجمارك بتوقيعه هو بمثابة تعويض مدنى للخزانة العامة من الضرر الذى أصابها من إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش

باعتبارها تهريبا جمركيا

(الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ س ٧ ص ٩٧٢)

٢ - ما كانت تقضى به اللجان الجمركية في مواد التهريب من الغرامة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات - بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزنة ، والنص الوارد بالمادة ٣٣ بشأن حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به فيما لو قضى بالغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن - كل ذلك يدل على قصد المشرع في اقتضاء المبلغ المطالب به باعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزنة العامة ، أما ما نص عليه من جواز التنفيذ بطريق الإكراه البدني وكذلك ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية من جواز الحكم بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وأدوات التهريب ، فإن ذلك لا يغير من طبيعة الأفعال المشار إليها باللائحة باعتبارها أفعالا ذات صبغة مدنية - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيسا على أن التعويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية ليس لغير النيابة العامة طلب توقيعها فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ س ١١ ص ٨٣٠)

٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج الصادر به مرسوم ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ هي تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى .

(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ س ١٧ ق ١٣٣ ص ٧٢١)

٤ - للخزنة العامة التدخل في الدعاوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج الصادر به مرسوم ٧ يولييه

سنة ١٩٤٧ . ولما كان الثابت أن وزير الخزانة تدخل مدعيا بالحقوق المدنية أمام محكمة الدرجة الأولى طالبا القضاء له على المطعون ضده بالتعويض ، ولما لم يقض له بطلباته استأنف هذا الحكم إعمالا للمادة ٤٠٣ إجراءات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذي صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ س ١٧ ق ١٣٣ ص ٧٢١)

٥ - ان الغرامة التهديدية كما يدل عليه اسمها وتقتضيه طبيعتها هي - كالاكراه البدني - ليس فيها أى معنى من المعانى الملحوظة فى العقوبة . كما أنه ليس فيها معنى التعويض عن الضرر وإنما الغرض منها هو إجبار المدين على تنفيذ التزامه على الوجه الأكمل ، وهى لا تدور مع الضرر وجودا وعدما ولا يعتبر التجاوز عنها فى ذاته تجاوزا بالضرورة عن ضرر حاصل أو تنازلا عن تعويض الضرر بعد استحقاقه خصوصا إذا اقتضى عدم التمسك بها دواعى العدالة أو دوافع المصلحة كما أن ورودها فى القيود الدفترية الحسابية للمنشأة لا يغير من طبيعتها التهديدية لا التعويضية هذه ، وذلك للعلة المتقدمة ، ولأن من القيود الدفترية ما هو حسابات نظامية بحث لا تمثل ديونا حقيقية ، ومنها ما هو عن ديون تحت التسوية والمراجعة . وإذا كان ذلك ، وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم هى الاضرار بمصالح الجهة صاحبة الحق فى التمسك بالغرامة التهديدية ، تعين ابتداء أن يثبت الحكم وقوع الضرر بما ينحسم به أمره ، لأنه لا يستفاد بقوة الأشياء من مجرد عدم التمسك بإيقاع تلك الغرامة ، ولا يستفاد كذلك بإدراج مبلغها فى دفاتر المنشأة ، وذلك كله بفرض أن المتهم صاحب الشأن فى إيقاعها أو التنازل عن التمسك بها .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦)

٦ - إنه وإن كان قضاء النقض قد جرى على أن التعويضات المنصوص عليها فى القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ تضمنيات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبة المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون ويحكم بها فى كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة فى الدعوى وأن الأصل أن الحكم

بالتعويض وإن كان غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة فيجوز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة ، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم لأن المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . ولما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائيا في أرضه ، هو الشك في أن يكون المطعون ضده قد قام بزراعتها ، فتكون الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه ، فلا تملك المحكمة الحكم بالتعويض عنها .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣ ق ١٢٢ ص ٥٥٤)

٧ - لما كانت حيازة الدخان المسحوق والمخلوط لصناعة العطوس (النشوق) على خلاف ما يسمح به القانون تعتبر تهريبا معاقبا عليه بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ التي تنص على أنه «يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي (أ) (ب) عشرون جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته» . وكان قضاء النقض قد جرى على أن التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض فلا يجوز الحكم بها (إلا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزائن في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض لمصلحة الجمارك وبغير تدخل منها في الدعوى يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٧ س ٢٤ ق ١٠ ص ٤٠)

٨ - استقر قضاء محكمة النقض على أن التعويض المنصوص عليه في المادة

الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته فى حالة العود ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم ، فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة فى تقديره الحدود التى رسمها القانون ، وأخيرا فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض اثناء نظر الدعوى تستتبع حتما عدم الاستمرار فى الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية إعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز فى العمل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك أن تتدخل فى الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض ، والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ، ذلك بأن هذا التدخل وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو فى الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة ، كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج فى طبيعة خصائصه عن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية .

(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٢٥ س ٢٤ ق ١٦٣ ص ٧٨١)

٩ - استقر قضاء محكمة النقض على أن التعويض المنصوص عليه فى المادة ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع أو الزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع أى ضرر مع مضاعفته فى حالة العود ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية وأن الحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على الجناة دون

سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية . ومن ثم فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى المدنية قبل الطعون ضده الثالث بوصفه وريثا لملتهم الثالث وقبل المطعون ضده الرابع بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/١ س ٢٤ ق ١٦٨ ص ٨٠٨)

١٠ - لما كان التعويض الذى تطالب به الطاعنة - مصلحة الجمارك - يعتبر - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى ولا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية ، والحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المسؤولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدعوى المدنية قبلهم يكون سليماً بما يضحى الطعن بالنسبة إليهم على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ س ٢٤ ق ٢٠٥ ص ٩٨٤)

١١ - إن ما أورده الشارع فى المادة ٢١ من القرار بقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول ، من أنه «مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة ، وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه وفى حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض» إنما هو مستقل عن العقوبات الواردة بالمادة الأولى من المرسوم رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٠ من القرار بالقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، ذلك بأنه إذ جوز القضاء على المخالف بتعويض للخزانة العامة على النحو الذى أورده ، وإذ قضى فى حالة العود خلال الأجل المضروب ، بمضاعفة الحد الأقصى للتعويض ، إنما كان رائده فى ذلك - على ما هو ظاهر من عبارات النص - الضرب على أيدي المتهربين من أداء حق الخزانة ، بتأثير فعلهم والعمل فى الوقت نفسه على اقتضاها

تعويضاً عن الرسوم التي ضاعت عليها أو كانت عرضة للضياع بسبب مخالفة القانون ، ومن ثم كانت هذه المسحة المسماة تعويضاً ، غير رافعة عنه صفة العقوبة المكملة للعقوبات الأخرى المقررة في القانون ، وغير متطلبة لجواز الحكم بها ثمة إدعاء من الخزانة ، أو وقوع مضاررتها بالفعل كما لا يرفع عنه هذه الصفة ما أورده المادة ٢٢ من القرار بقانون انف الذكر عن رفع الدعوى الجنائية أو التصالح وأثره في القضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة ، لأن لهذه الأحكام مثيلاً في جريمة السرقة إضراراً بالزوج أو الأصول أو الفروع ، وفي غيرها من الجرائم ذات العقوبات الجنائية المحضة بلا جدال ، وإذا كان ما تقدم كذلك ، فإن تلك المسحة من التعويض تجيز للخزانة العامة مطالبة الجاني به أمام مختلف درجات القضاء الجنائي ولو قضى في الدعوى الجنائية لصالح المتهم - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ومن ثم فإن تدخل من يمثل الخزانة في الدعوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بهذا التعويض يكون جائزاً ، وإذا كان الطاعن قد تدخل مدعياً بالحقوق المدنية أمام محكمة الدرجة الأولى طالباً القضاء على المطعون ضدهم بمبلغ ٥٦٥ ج و ٦٩٠ م قيمة رسم الانتاج والتعويض المستحق ولم يقض له بطلباته ، فاستأنف هذا الحكم ، وكانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه «يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسنول عنها أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجنائي نهائياً» . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف لرفعه من غير صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجباً عن نظر الدعوى فيتعين نقضه وإعادة .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٩ من ٢٦ ق ٥٠ ص ٢٢٣)

١٢ - إن التعويضات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول - الذي يحكم واقعة الدعوى - وإن كانت تنطوي على تضمينات مدنية تجيز لمصلحة الجمارك التدخل في الدعوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بها والطعن فيما يصدر بشأن هذه المطالبة من أحكام ، إلا أنها في حقيقتها عقوبات تكميلية حدد الشارع قدرها

تحديدا تحكما غير مرتبط بتحقق وقوع أى ضرر على المصلحة فلا يجوز توقيعها إلا من محكمة جنائية ولا يتوقف قضاؤها لها بها على تدخل من جانبها فى الدعوى وتلتزم المحكمة فى هذا القضاء القدر المحدد فى القانون ، ومن ثم فإن أجازة هذا التدخل إنما هى على سبيل الاستثناء فلا يجرى عليه - وأن وصف بأنه دعوى مدنية - حكم اعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا للدعوى المدنية الوارد بالمادة ٢٦١ من قانون الاجراءات الجنائية لأن هذا الحكم ما وضع إلا للدعوى المدنية التى تقام بطريق التبعية ممن لحقه ضرر بالفعل من الجريمة للمطالبة بالتضمينات المدنية البحت - أى بالتعويض الذى تقدره المحكمة بنفسها بعد طلبه مقابل الضرر الواقع - والأصل فى هذه الدعوى أن ترفع أمام المحاكم المدنية وهى بذلك تختلف طبيعة وحكما عن ذلك التدخل من مصلحة الجمارك .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض استئناف الطاعن وتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه فيما قضى به من اعتباره تاركا للدعوى المدنية المقامة من المصلحة قبل المطعون ضدهما بالمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ وذلك لعدم حضوره بالجلسة ، فإنه يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه ولما كانت هذه المخالفة قد حجبته عن نظر الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة .

(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢١ س ٢٧ ق ٦٨ ص ٣٢٦)

١٣ - لما كان التعويض المنصوص عليه فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته فى حالة العود ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم به حتمى تقضى المحكمة به من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم ، فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة فى تقديره الحدود التى رسمها القانون ، وأخيرا فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى تستتبع حتما عدم الاستمرار فى الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية إعمالا

لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز في العمل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض ، والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ، ذلك بأن هذا التدخل - وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية - لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس مقابل ضرر نشأ من الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة . كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج في طبيعته وخصائصه عن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة بالفعل والتي يمكن توجيهها للجاني والمسئول عن الحقوق المدنية على السواء ويكون فيها التعويض متمشيا مع الضرر الواقع . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٣ س ٣١ ق ٦٨ ص ٣٦٨)

١٤ - من المقرر أن التعويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس والغرامة التي يحكم بها على الجاني تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته في حالة العود ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية وأن الحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى وبدون توقف على تحقق وقوع ضرر عليها .

(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ س ٣١ ق ١٥٧ ص ٨١٥)

(ب) حق المجنى عليه فى التعويض

١٥ - لا يمكن القول بأن المجنى عليه قد لحقه ضرر مادى يورث عنه إلا إذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر فى حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل فى نعمته ويتلقاه عنه ورثته كأن يكون قد أنفق مالا فى العلاج ، أما إذا كان الضرر الذى جعله المدعى بالحق المدنى أساسا لدعواه قد نشأ مباشرة عن موت المجنى عليه فإن هذا الضرر الألبى لا يمكن أن ينتقل إلى الورثة لعدم قيام الشرط المنصوص عليه فى المادة ٢٢٢ من القانون المدنى .

(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٣ س ٧ ص ٣٣٠)

١٦ - للزوج أن يبقى على الزوجة التى لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر ضدها حكم يدينها وليس فى القضاء له بالتعويض عن قتلها ما يخالف الآداب والنظام العام .

(الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٥ س ٧ ص ٣٦١)

١٧ - حق المدعى المدنى فى المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية هو استثناء قاصر على الحالة التى يتوافر فيها الشرط الذى قصد الشارع أن يجعل الالتجاء إليه منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدنى هو الشخص الذى أصابه ضرر شخصى مباشر من الجريمة .

(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ص ١٣٠)

١٨ - ان التعويض عن الضرر الألبى الذى يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذى يقع عليه لا ينتقل منه إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء .

(الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ س ٩ ص ٥١)

١٩ - يبين من استقراء نصوص المواد ١١ و ١٤ و ١٥ و ٢٧ و ٣٨ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة

المدنيين واخر لموظفى الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أن العلاقة بين صندوق التأمين وبين الموظف هي علاقة بين مؤمن ومؤمن له ينظمها القانون المذكور الذى يرتب التزامات وحقوقا لكل منهما قبل الاخر ، وأن المبالغ التى تؤدى تنفيذا لأحكامه هي تأمين فى مقابل الأقساط التى تستقطع من مرتب الموظف فى حياته ، اما مبلغ التعويض المقضى به فمصدره الفعل الضار الذى أثبت الحكم وقوعه من التابع فى أثناء تأدية وظيفته ورتب عليه مسئولية المتبوع ، وبذلك لا يكون الحكم قد أخطأ إذ هو لم يلتفت إلى حصول المدعى بالحقوق المدنية بصفته - على مبلغ التأمين ، ولم يلق اليهما بألا وهو بصدد تقدير التعويض المقضى به ، ولا يقدح فى ذلك القول بأن المضرور يكون بذلك قد جمع بين تعويضين عن ضرر واحد لاختلاف مصدر كل حق عن الاخر ، ومتى تقرر ذلك فإنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على ما تنعاه بطلاته .

(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ص ١٣١)

٢٠ - إذا كان الثابت أن المعاش المستحق لابن المجنى عليها القاصر قد سوى طبقا لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، ولم يكن من قبيل المعاشات الاستثنائية التى يتعين التصدى لها عند تقدير التعويض عن الفعل الضار ، فإنه لا يقبل النعى على الحكم عدم خصمه المعاش من مبلغ التعويض .

(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ص ١٣١)

٢١ - الأصل فى التعويض عن الضرر المادى أنه إذا ما ثبت الحق فيه للمضرور فإنه ينتقل إلى خلفه فيستطيع وارث المضرور أن يطالب بالتعويض الذى كان لمورثه أن يطالب به لو بقى حيا . أما التعويض عن الضرر الألبى الذى يصيب المجنى عليه فإنه شخصى مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء ، وإلا فإنه لا ينتقل إلى ورثته بل يزول بموته .

(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٩ س ١٩ ق ٨٠ ص ٤٢٠)

٢٢ - إذ نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدنى صراحة على أنه يجوز الحكم

بالتعويض للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لأختها القتيلة ، فإن هذه القرابة تتحقق بها المصلحة في رفع الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها وارثة للمجنى عليها أم لا ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى لأخت المجنى عليها بالتعويض المؤقت عن الضرر الألبى الذي أصابها من جراء فقد أختها لم يخطيء في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ س ٢٠ ق ٣٦ ص ١٦٨)

٢٣ - التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الارث حجب أو لم يحجب . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعى بالحقوق المدنية أخ شقيق للمجنى عليه الذي توفي مما لم يجده الطاعنان ، وكان ثبوت الارث له أو عدم ثبوته لا يقدح في صفته وكونه قد أصابه ضرر من جراء فقد أخيه نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه ، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصاب الأخ من ضرر مباشر لا على انتصابه مقام أخيه بعد أبولولة حقه في الدعوى إليه ، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينه ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ١٤٤١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٣٥ ص ١١٨٧)

٢٤ - إن البين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول ، أن المصلحة المالية لوزارة الخزانة تنحصر في تحصيل رسوم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول ، وذلك بما نص عليه من حق الخزانة في اقتضاء التعويض عما ضاع عليها من تلك الرسوم ، أو كان عرضة للضياع عليها نتيجة مخالفة القانون ، وكذا فيما عسى أن يقضى به من مصادرة للأشياء موضع الجريمة . التي يفترض ان تكون بطبيعتها غير خارجة عن دائرة التعامل ، وإلا كانت مصادرتها تدبيرا عينيا وقائيا ، مادام الشارع قد جعلها في نظره مصدر ضرر أو خطر عام ، فإذا لم يكن على الشيء موضوع الجريمة رسم مستحق وكان الشارع قد أخرجه في الوقت ذاته من دائرة التعامل ، فلا يحق للخزانة أن تطالب ببديل نقدي عند عدم ضبطه . وإذا كان ما تقدم ، وكانت واقعة الدعوى هي إنتاج مشروب كحلي غير مطابق

للمواصفات القياسية ، الأمر المنطبق على الفقرة ج من المادة ١٨ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ وقرار نائب رئيس الوزراء للصناعة الرقم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ ، وكان المدعى بالحق المدني (وزير الخزانة) بصفته قد أسس دعواه المدنية أن التعويض المطالب به هو بديل عن المصادرة ، ولم يدع أن الرسوم لم تحصل على الكحول المنتج والذي أخذت منه العينة المخالفة للمواصفات ، أو أن هناك رسوما عرضت للضياع ، بل على النقيض من ذلك سلم بأن الرسوم قد حصلت ، وكان السائل الكحولي داخله الغش ، فإنه يكون خارجا عن دائرة التعامل ، وكان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ لم ينص على الحكم بتعويض معين بديلا عن المصادرة في حالة عدم الضبط ، فإنه لا مصلحة للمدعى بالحق المدني بصفته في المطالبة بالتعويض الذي أسسه على أنه بديل عن المصادرة التي لم يقض بها الحكم بالنظر إلى عدم ضبط المنتجات موضوع الجريمة ، هذا بالإضافة إلى أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المنطبق على الواقعة قد خلت نصوصه كذلك مما يعطي الخزانة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . لما كان ما تقدم ، فإن تدخل وزير الخزانة بصفته في الدعوى ومطالبته المحكوم عليه بتعويض عن الواقعة موضوع الاتهام ، يكون على غير سند من القانون ، ويكون لا صفة له في الطعن في الحكم الصادر بإلغاء ما قضى به من تعويض ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول طعنه .

(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ س ٢١ ق ١٧٤ ص ٧٣٩)

٢٥ - كل من يساهم في ارتكاب جريمة الجرح العمدى الذي أفضى إلى وفاة المجنى عليها يكون مسئولاً عن دفع التعويض عن ذلك لمن يستحقه قانونا .

(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ س ٢١ ق ٣٠٢ ص ١٢٥٠)

٢٦ - من المقرر أن التعويض عن الضرر الانبى الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه شخص مقرر على المضرور نفسه لا يتعداه إلى سواه ، كما أنه لا ينتقل منه إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء مما لم يقل الحكم بتحقيق شيء منه في الدعوى المطروحة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن

مورث المجنى عليه قد ناله ضرر ادبى تلقاه عن المجنى عليه وانتقل بدوره إلى ورثته المدعين بالحقوق المدنية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وإذا كان لا يعرف مدى الأثر الذى ترتب على هذا التقرير القانونى الخاطيء الذى تردت فيه المحكمة - فى تقريرها لمبلغ التعويض الذى قضت به فإن حكمها يكون معيبا بما يتعين معه نقضه والاحالة فى خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/١/١٥ س ٢٥ ق ٨ ص ٣٦)

٢٧ - يبين من استقراء نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقمى ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ - أن الشارع قد أبان فى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المغشوش بأنه جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . وأبان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة ، بيد أن المشرع لم يفصح فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش ، واجتزأ فى مجال بيان ما يعتبر من الغش على إعداد التبغ من الفضلات ، كما لم يفصح عن مقصوده بالخلط . ولما كان الشارع وقد أشار فى ديباجة القانون الأخير إلى القانون الأول ولم يلغ كما ألقى غيره من قوانين آخر ألمع إليها فى الديباجة نفسها ، فإنه يلزم الرجوع فى تعريف مقصوده بكل من الغش والخلط إلى ذلك القانون الذى أشار إليه وأبقى عليه . وكانت الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده عرض للبيع دخانا (نشوقا) يحتوى على مادة غريبة (رمل) فإنه على النظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها أنها خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر - وليست غشا بأعداد مواد للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، ولا هى فى حكم الغش بعرض دخان باسم غير صحيح ، أو بأعداده من الفضلات . وكان الخلط المؤثم الذى يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذى يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستتبت أو المزروع محليا والتبغ السودانى أو التبغ الليبي

المعروف بالطربلسى والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشا باعداده من الفضلات .
ولما كان الدخان مثار الطعن لا يندرج فى أى نوع منها وإنما هو دخان مسحوق
لصناعة العطوس (نشوق) فإن جنوح الطاعنة (مصلحة الجمارك) إلى تخطئة
الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من رفض دعاواها بالتعويض قولا منها بأن
الواقعة تعتبر تهريبا وفق المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، يكون
قولا غير سديد ، ويكون طعنها متعين ائرفض .

(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ س ٢٤ ق ٢٠٦ ص ٩٨٩)

(والطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ س ٢٥ ق ٦٦ ص ٣٠٠)

٢٨ - الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية . وإنما
أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى
الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون
للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . ولما كان القانون لا يمنع أن يكون المضرور
أى شخص ولو كان غير المجنى عليه مادام قد ثبت قيام هذا الضرر الذى لحق
بهم نتيجة وفاة المجنى عليه المترتبة على إصابته التى تسبب فيها المتهم خطأ
يتسع لطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الاصابة الخطأ التى هى موضوع
الدعوى الجنائية فإن الدعوى المدنية تكون مقبولة أمام المحكمة الجنائية ،
ويكون الحكم إذ فصل فيها لم يخالف قواعد الاختصاص الولاى فى شيء .

(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٥ ق ٩٥ ص ٤٤٧)

٢٩ - إن العامل إنما يقتضى حقه فى التعويض من الهيئة العامة للتأمينات
الاجتماعية فى مقابل الاشتراكات التى شارك هو ورب العمل فى دفعها بينما
يتقاضى حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذى ارتكبه
المسئول فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين ولا يعيب الحكم التفاته عن
الرد على ما دفع به الطاعنون من أن ما تقاضته المجنى عليها - فى جريمة
الاصابة الخطأ - من هيئة التأمينات الاجتماعية له أثره فى تقدير التعويض
قبلهم ، وذلك لما هو مقرر من أن الدفاع القانونى ظاهر البطلان لا يستأهل ردا .

(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٣ س ٢٦ ق ٢٧ ص ١١٧)

٣٠ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض للمدعين بالحق المدني جملة أو تحدد نصيب كل منهم حسبما أصابه من ضرر ، ومن ثم فإنها لم تكن ملزمة بأن تحدد نصيب كل من المدعين بالحق المدني منه .

(الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ من ٢٦ ق ٨٥ ص ٣٦٧)

٣١ - من المقرر أن التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبيه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الارث حجب أو لم يحجب ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعين بالحقوق المدنية والدالمجنى عليها وأخ شقيق لها ، مما لم يججده الطاعن ، وكان ثبوت الارث لهما أو عدم ثبوته لا يقدح في صفتها وكونهما قد أصابهما ضرر من جراء فقدان ابنة أولهما وأخت ثانيهما نتيجة الاعتداء الذي وقع عليها ، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصابهما من ضرر مباشر لا على انتصابهما مقام المجنى عليها بعد ايلولة حقه في الدعوى إليهما ، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينه ، فإن ما ينشأه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير سليم .

(الطعن رقم ١٢١٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٣ من ٢٨ ق ٧٣ ص ٣٤٠)

٣٢ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية التي ترفع استثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور وإذا كان البين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - المنطبق وحده على الواقعة - أنه ليس فيها ما يعطى لمصلحة الجمارك الحق في الحصول على تعويض ما كما أن الطاعن لم يسند إلى المطعون ضده عدم سداد الرسوم الجمركية على الأبخنة المضبوطة واقتصر في نعيه على ما جاء بتقرير التفتيش من أنها خلطت بنسبة من العسل تزيد عما حدده القرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المنفذ للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ فإن تدخله في الدعوى ومطالبة

المطعون ضده بتعويض عن الواقعة موضوع الاتهام يكون على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ س ٣١ ق ١٥ ص ٧٨٤)

(ج) الضرر محل التعويض

٣٣ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون هذا الضرر محققا ، فإذا أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الاخلال به ضررا أصابه . وإن فالحبرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك فى المستقبل كانت محققة فيقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بتعويض على هذا الأساس .

(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٣ س ٧ ص ٢٣٠)

٣٤ - مجرد احتمال وقوع ضرر فى المستقبل لا يكفى للحكم بالتعويض .

(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٣ س ٧ ص ٣٣٠)

٣٥ - الضرر المادى والألمى سببان فى ايجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما وكلا الضررين خاضع لسلطة محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١)

٣٦ - الاستيلاء الذى تنظمه قواعد القانون الدولى العام إنما هو الذى تلجأ إليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملجئة لتسد حاجاتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب عليها تعويض صاحب الشيء الذى استولت عليه .

(الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٩ س ١٠ ص ١٦٩)

٣٧ - متى كانت عبارة الدفاع عن المدعى بالحقوق المدنية لا تتسع في جملتها لحمل مضمونها على أنها تغيير الأساس الذي تستند إليه دعواه ، غير أن المحكمة فهمتها على خلاف مؤداها وقضت - بناء على ذلك - بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى قولا منها بأن أساسها ليس الضرر الذي لحق المدعى من الجريمة ، فإن حكمها يكون معيبا فإذا كانت محكمة أول درجة قد أسست قضاءها في الدعوى المدنية بالتعويض على ما استبان لها من أن الضرر ناشئ عن جريمة التبديد المسندة إلى المتهم ، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية تأسيسا على أن التعويض المطلوب ليس ناشئا عن جريمة التبديد وأن المتهم إنما تسلم المبلغ المختلس من العملاء باعتباره وكلا عن البنك « المدعى بالحقوق المدنية » واستندت في ذلك إلى ما نكره الدفاع عن هذا الأخير - اجابة منه على استفسار المحكمة عن أساس دعواه - بأنه « المطالبة بقيمة المبالغ التي اختلسها المتهم والتي اضطر البنك إلى سدادها لعملائه » - فإن ما قاله الحكم المطعون فيه في هذا الصدد لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها مما يشوبه بالقصور ، ذلك انه لم يبين كيف انتهى إليها أن حق البنك المدعى به والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة له والتي دين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل عن جريمة التبديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة ، رغم أن الدفاع إنما أراد بعبارته سالفه الذكر - والتي قرنها بطلب تأييد الحكم المستأنف - مجرد تقييم المبلغ المطالب به وبيان سببه بأنه يمثل الضرر الذي أصابه فيما خسره من مال مختلس .

(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ س ١٣ ص ٣٤٢)

٣٨ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية لم يؤسس دعواه المدنية على المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك موضوع الدعوى ، وإنما أسسها على المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج من عدم قابلية الشيك للصرف ، وقد انتهى الحكم إلى القضاء بهذا التعويض باعتباره ناشئا عن الجريمة التي دان الطاعن بها . فإن ما يثيره الطاعن في طعنه من منازعة حول انتفاء الضرر الذي قضى به الحكم استنادا إلى اتفاق لاحق باستبدال

الدين الذى أعد الشيك للوفاء به وتقسيطه على اجال مختلفة بموجب سندات إننية لا يكون له محل طالما أن هذه المنازعة لا تدل بذاتها على انتفاء الضرر المترتب على عدم الوفاء بالشيك فى ميعاد استحقاقه ، ويكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية .

(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ س ١٧ ق ١٨٦ ص ٩٩٧)

٣٩ - من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله .

(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ س ١٧ ق ١٨٦ ص ٩٩٧)

٤٠ - إن شرط توافر الضرر المادى هو الاخلال بحق أو مصلحة للمضرور ، وفى اعتداء الجانى على المجنى عليه والقضاء على حياته إخلال جسيم بحقه فى سلامة جسمه وصون حياته ، وإذا كان الاعتداء يسبق بدهاءة الموت بلحظة فإن المجنى عليه يكون خلالها - مهما قصرت - أهلاً لكسب الحقوق ومن بينها الحق فى التعويض عن الضرر الذى لحقه وحسبما يتطور إليه هذا الضرر ويتفاقم ، ومتى ثبت له ذلك الحق قبل الموت فإنه ينتقل من بعده إلى ورثته فيحق لهم مطالبة المسئول بجرر الضرر الذى لحق مورثهم من جراء الجروح التى أحدثها به ومن جراء الموت الذى أتت إليه تلك الجروح باعتباره من مضاعفاتها . ولئن كان الموت حقاً على كل إنسان إلا أن التعجيل به بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بالمجنى عليه ضرراً مادياً محققاً بل هو ابلغ الضرر إذ يسلبه أئمن ما يمتلكه الانسان وهو الحياة ، والقول بغير ذلك وامتناع الحق فى التعويض على المجنى عليه الذى يموت عقب الاصابة مباشرة وبجواز ذلك الحق لمن يبقى على قيد الحياة مدة عقب الاصابة يؤدى إلى نتيجة تتأبى على المنطق ، وإلا كان الجانى الذى يصل فى اعتدائه إلى حد الاجهاز على ضحيته فوراً فى مركز بفضل ذلك الذى يقل عنه خطورة فيصيب المجنى عليه بأذى دون الموت .

(الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ س ١٨ ق ٧٨ ص ٤١٥)

٤١ - الضرران المادى والأدبى سيان فى إيجاب التعويض لمن أصابه شيء

منهما ، وتقديره في كل منهما خاضع لسلطة محكمة الموضوع بغير معقب عليها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية سببه المدين إحاطة كافية ، ولا تثريب عليه بعد ذلك إذ هو لم يبين مقدار التعويض الذي قضى به عن كل من الضررين على حدة .

(الطعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ س ١٨ ق ٧٨ ص ٤١٥)

٤٢ - لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادي والأدبي الذي يكون قد حاق بالمدعين بالحقوق المدنية ، ذلك أن في إثبات الحكم لوقوع الفعل الضار من المتهمين على المجنى عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية ، ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفه بالتعويض .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٢ ص ١٠٣٤)

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦ س ٣١ ق ١٧٤ ص ٨٩٩)

٤٣ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي فيما يتعلق بما قضى به في الدعوى الجنائية إلا أنه بالنسبة إلى الدعوى المدنية وبعد أن استبعد المدعى بالحقوق المدنية طلب التعويض عما أصاب سيارته من تلف محتفظاً بالحق في رفع الدعوى به على حدة ، فقد أنشأ الحكم المطعون فيه لنفسه أسباباً جديدة أرتأى فيها تقدير التعويض مقابل ما فات المدعى بالحقوق المدنية من كسب في فترة مرضه وما أصابه من إلام مادية وأدبية وما تكبدته من مصاريف العلاج وانتهى إلى تعديل مبلغ التعويض المقضى به إلى المبلغ الوارد بالمنطوق . وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه سنداً لقضائه في الدعوى المدنية لا يتضمن أنه قد أدخل ضمن عناصر التعويض الذي قضى به ما أصاب سيارة المدعى بالحقوق المدنية من تلف خلافاً لما جرى به قضاء محكمة الدرجة الأولى ، وكان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولم يخالف القانون في شيء .

(الطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ ق ٢٤٨ ص ١١٧٩)

٤٤ - تقرير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب .

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٨ س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢)

٤٥ - من المقرر في القانون أن احتمال الضرر لا يصلح أساسا لطلب التعويض بل يلزم أن يكون الضرر المدعى به محققا ، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة حين قضت برفض التعويض قد أسست قضاؤها على ما قالته من عدم ثبوت الضرر ، وهو ما تملكه في حدود سلطتها التقديرية ، فإنه لا معقب عليها .

(الطعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٢ س ١٩ ق ٢١١ ص ١٠٤٣)

٤٦ - إذا كان التعويض المؤقت قد قضى به عما أصاب المدعى المدني من ضرر مباشر من جريمة إصدار الشيك بدون رصيد - وهو لا يمثل قيمة الشيك أو جزءا منها - فإن الحكم تنحصر عنه دعوى الخطأ في القانون .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ ق ١٦٧ ص ٧٠٧)

٤٧ - من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤)

٤٨ - لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادي والأدبي ذلك بأن في إثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية ، ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفه بالتعويض .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤)

(والطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢ س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١)

(والطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ س ٢٦ ق ٨٥ ص ٣٦٧)

٤٩ - من المقرر أنه متى بين الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر

وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولا تثريب عليه بعد ذلك إذا هو لم يبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه التعويض .

(الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤)

٥٠ - تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض في ذلك مادام الحكم قد بين عناصر الضرر ووجه أحقية طالب التعويض فيه .

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ س ٢٣ ق ٢١٣ ص ٩٥٣)

٥١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطة المحكمة التقديرية وبالأدلة السانغة التي أوردها أن الاجراءات القضائية التي اتخذها الطاعن قبل المطعون ضدهما كانت اجراءات كيدية مشوبة بسوء القصد وقصد منها الاضرار بهما والنيل منهما وكان هذا الذي أورده الحكم كافيا في اثبات الخطأ التقصيري في جانب الطاعن ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من مساءلة الطاعن عن الضرر الذي لحق المطعون ضدهما بسبب هذا الخطأ فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ س ٢٣ ق ٢١٣ ص ٩٥٣)

٥٢ - يكفي في القضاء بالتعويض أن يكون مستفادا من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من المتهم ، وهو مالم يغيب أمره عن الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/١٤ س ٢٤ ق ١٧٤ ص ٨٤٣)

٥٣ - إن ما قضت به المحكمة من رفض الدعوى المدنية صحيح طالما برأت المطعون ضدها الأولى من تهمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوتها ، إذ يستلزم ذلك حتما رفض دعوى التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق

من نسب إليه .

(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٧ س ٢٨ ق ٢١ ص ٩٧)

(د) تقدير التعويض :

٥٤ - لا يعيب الحكم أنه لم يذكر موجبات ما حكمت به المحكمة ورأته مناسبة من التعويض إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .

(الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٤ س ٧ ص ١٧٨)

٥٥ - تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقدره حسبما تراه مناسبة وفق ما تتبينه هي من مختلف ظروف الدعوى دون حاجة لبيان تلك الظروف مادام قد اكتملت للحكم بالتعويض عناصره القانونية .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٦ س ٧ ص ٣١٥)

٥٦ - لمحكمة الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض للمدعين بالحق المدني جملة أو تحدد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر .

(الطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٣ س ٧ ص ٣٣٠)

٥٧ - ان نص المواد ٣ ، ١٦ ، ١٧ من المرسوم الصادر بتاريخ ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ الخاص برسم الانتاج والاستهلاك عن الكحول يدل بجلاء على أن تقدير الرسوم وتحصيلها يكون مستحقا في جميع الحالات على المنتجات ولو لم تضبط . ثم بعد ذلك تقدر التعويضات وهي لا تحتسب إلا بنسبة الرسوم .

(الطعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٨ س ٨ ص ١٥٥)

٥٨ - تقدير التعويض - إذا تعذر الرد - هو من المسائل التي تفصل فيها محكمة الموضوع دون معقب فلا يقبل من المتهم أن يجادل أمام محكمة النقض في مقدار المبلغ المحكوم برده ، مادامت المحكمة قد اعتمدت في ذلك على أساس معقول

مستمد من تقدير المتهم نفسه ، وتقديمه أخشابا بهذه القيمة بدل الأخشاب التي اختلسها .

(الطعن رقم ٨٨٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ س ١٠ ص ٧٠١)

٥٩ - تقدير التعويض من اطلاقات محكمة الموضوع تقديره حسبما يتبين لها من ظروف الدعوى . فإذا كان يبين من الأسباب التي أسس عليها الحكم المطعون فيه قضاءه بتعديل قيمة التعويض ومن اشارته إلى التقدير الذي قدرته محكمة أول درجة أن المحكمة قدرت التعويض ووزنته بعد أن أحاطت بظروف الدعوى ووجدته مناسبا للضرر الذي وقع نتيجة لخطأ المتهم فلا يقبل من الطاعن مجادلة المحكمة في هذا التقدير .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ س ١٥ ص ٥٢٨)

٦٠ - من المقرر أنه وإن كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى به بما تراه مناسبا وفقا لما تتبينه من مختلف ظروف الدعوى ، وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أنها إذا ما أقحمت في هذه الظروف ما لا يجوز الادعاء به مدنيا تبعا للدعوى الجنائية وأدخلته في حساب التعويض عند تقديره ، فإن قضاءها يكون في هذه الحالة مخالفا للقانون ويكون لمحكمة النقض وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح الخطأ وتحكم على مقتضى القانون . ولما كانت محكمة الموضوع وإن أصابت في قضائها بالتعويض عن الضرر الأول الذي أصاب المدعى من جراء مقتل أخيه المجنى عليه ، إلا أنها وقد أدخلت في تقدير عناصر الضرر المادى المصروفات التي تكبدها المدعى في فقد أخيه وهي ما لا يجوز القضاء بها من المحكمة الجنائية باعتبارها لم تنشأ مباشرة عن الفعل الجنائي ، فإن محكمة النقض تستبعد من التعويض المقتضى به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته في تقديره على ذلك الأساس الخاطيء .

(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٤ س ١٧ ق ٥ ص ٢٥)

٦١ - تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسبا وفق

ما تتبينه هي من مختلف عناصر الدعوى ، مادامت قد بينت في حكمها أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وعناصر الضرر الذي قدرت على أساسه مبلغ التعويض .

(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ ق ٢٤٤ ص ١١٦٣)

(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٣ س ٢٥ ق ١٩ ص ٨٠)

٦٢ - من المقرر أنه وإن كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسباً وفقاً لما تبينته من مختلف ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية وأن يكون ما أورده الحكم في هذا الخصوص مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها .

(الطعن رقم ١٨٤١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ س ١٩ ق ٤٠ ص ٢٢٣)

٦٣ - يبين من صريح نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ أنه جعل المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ في ذاتها دون أي اعتبار للكمية المزروعة منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن شجيرات الدخان قد وجدت مزروعة في خطوط منتظمة في مساحة فدان ونصف من الأرض ، وكان الطاعن لا يجادل فيما أثبتته الحكم من ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على أساس هذه المساحة يكون صحيحاً في القانون ولا ينال من ذلك أن تكون مزروعة أو مستتبته تبغاً على حدة أو ضمن زراعات أخرى .

(الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ١٥٩ ص ٧٩٥)

(والطعن رقم ٨٤٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢ س ٢٦ ق ١١٢ ص ٤٨١)

٦٤ - من المقرر أن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسباً وفقاً لما تبينته من مختلف ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه بشرط أن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية

المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أحاط بكل هذه العناصر وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان البادى من مدوناته أنه نفى عن المدعين بالحق المدنى أنهم اشتركوا بخطئهم فى إحداث الضرر وهو إصابة المجنى عليه التى أدت إلى وفاته بل قطع فى نسبة هذه الإصابة إلى الطاعن وحده ، فإنه لا يكون هناك محل لتحدى الطاعن بنص المادة ٢١٦ من القانون المدنى ، ويكون ما يثيره فى هذا الشأن على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ١٩٧٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٢ س ٢٢ ق ٦٨ ص ٢٨٧)

٦٥ - أنه وإن كان من المقرر أن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما تتبينه من ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية إحاطة كافية وأن يكون ما أورده فى هذا الخصوص مؤدبا إلى النتيجة التى إنتهى إليها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قعد عن بحث ركن الضرر كما تحدث عنه الطاعن (المدعى بالحقوق المدنية) ولم يعن بتحقيق ما أثاره الطاعن من عدم استقرار حالة الضرر لديه وهو دفاع حيوى يعد هاما ومؤثرا فى مصير الدعوى المدنية مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه وتقف على مبلغ صحته وأن تتحدث عن تلك المستندات التى قنمها الطاعن وتمسك بدلائلها على عدم استقرار حالة الضرر لديه ، ولو إنها عنيت ببحثها وتمحيص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، أما وهى لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة التى أوردتها وهى أنها ترى أن المبلغ المحكوم به مناسب ، فإن ذلك لما ينبىء بأنها لم تلم بعناصر الدعوى المدنية إماما شاملا ولم تحط بظروفها إحاطة كافية مما يعيب حكمها بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١١٤ ص ٥٥٢)

٦٦ - اعتبرت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ استتبات التبغ أو زراعته محليا تهريبا معاقبا عليه ، وقد نصت المادة

الثالثة من ذات القانون على أنه : « يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي : (أ) مائة وخمسون جنيها عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستتب فيه تبغ . (ب) ... (ج) ... (د) خمسة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه عن الشجيرات المنزوعة من الأرض سواء كانت كاملة النمو مورقة أو منزوعة الأوراق وكذلك ورق التبغ الأخضر » . لما كان ذلك ، وكان البين من نص المادة الثالثة سالفه البيان في صريح عبارته وواضح دلالاته أن الفقرة (أ) قد تناولت حالة ضبط التبغ مزروعا أو مستتبنا بينما عرضت الفقرة (د) لحالة ضبط التبغ منزوعا من الأرض ، وأن الشارع قد اتخذ من المساحة المزروعة أساسا لتقدير التعويض في الحالة الأولى ، بينما اعتبر الوزن أساسا له في الحالة الثانية . لما كان ما تقدم ، وكان المستفاد من نص الفقرة (أ) المشار إليها أن الشارع جعل المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استتبته بالمساحة المزروع فيها التبغ في ذاتها دون اعتبار للكمية المزروعة منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن شجيرات التبغ المضبوطة قد وجدت مزروعة في مساحة فدان من الأرض ، فقد كان يتعين عليه أن يقضى بالتعويض على أساس هذه المساحة ولا ينال من ذلك أن تكون الشجيرات مزروعة أو مستتبته تبغا على حدة أو ضمن زراعات أخرى ، وإذا خالف الحكم هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١١ س ٢٤ ق ١٩٦ ص ٩٤٧)

٦٧ - العبرة في تقديم التعويض إعمالا لنص المادة ٢/٣ (ب) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . بمجموع الكمية المنتجة التي يدخل فيها التبغ المهرب فيه وليس بالكمية المهربة وحدها . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن كمية الدخان الطرابلسي البالغ وزنها ٦٠٠ جرام دخلت في تصنيع علب الدخان المعسل المضبوطة والبالغ وزنها ستة كيلو جرامات وكانت المادة المشار إليها تنص على أنه « يحكم بتعويض مقداره عشرون جنيها عن كل

كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته» فيكون التعويض الواجب أدائه لمصلحة الجمارك هو ١٢٠ جنيها لا ٢٠ جنيها كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٠ س ٢٤ ق ٢١٥ ص ١٠٣٦)

٦٨ - فرق المشرع في التعويض بين زراعة التبغ القائمة فعلا والتي جعل المناطق في تقدير التعويض عنها بالمساحة المزروعة فيها التبغ ذاتها دون أي اعتبار للكمية المزروعة فيها منه ومدى كثافتها ، وبين شجيرات التبغ التي تضبط منزوعة من الأرض والتي قدر التعويض فيها بحسب وزنها . وإذا كان الحكم قد أثبت من واقع الأدلة التي اطمأن إليها أن شجيرات التبغ كانت مزروعة وقضى بالتعويض على أساس المساحة لا الوزن فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ق ٤٢ ص ١٨٨) .

٦٩ - لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه «يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وبحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي : (أ) مائة وخمسون جنيها عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستتب فيه التبغ (ب) (ج) (د) خمسة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه من الشجيرات المنزوعة من الأرض سواء كانت كاملة النمو مورقة أو منزوعة الأوراق وكذلك ورق التبغ الأخضر» . لما كان ذلك ، وكان البين من نص المادة الثالثة سالف البيان في صريح عبارته وواضح دلالاته أن الفقرة (أ) قد تناولت حالة ضبط التبغ مزروعا أو مستتباً بينما عرضت الفقرة (د) لحالة ضبط التبغ منزوعاً من الأرض وأن الشارع قد اتخذ من المساحة المزروعة أساساً لتقدير التعويض في الحالة الأولى ، بينما اعتبر الوزن أساساً له في الحالة الثانية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه وقد قضى بالزام الطاعن بتعويض قدره ٥١٣١٤ جنيهاً لم يبين أساس قضائه بالتعويض المساحة أم الوزن الأمر الذي يعجز هذه

المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون معيبا - في شقه الخاص بالتعويض - بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة ومتى تقرر نقض الحكم وإعادة محاكمة الطاعن من جديد عن الشق الخاص بالتعويض فإن حسن سير العدالة يقتضى نقضه أيضا في شقه الجنائي حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى كاملة .

(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٥ س ٢٩ ق ١٥٧ ص ٧٧١)

(٨) التضامن في التعويض

٧٠ - التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في احداث الضرر واجب بنص القانون ما دام قد ثبت اتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على ايقاع الضرب بالمجنى عليه ولو بين أحدهم بتهمة الضرب الذي خلفت عنه عاهة ودين الآخرون بتهمة الضرب والجرح فقط .

(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢٩ س ٧ ص ١٠٨٦)

(والطعن رقم ٦٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٦ س ٩ ص ٦٧٦)

٧١ - التضامن في التعويض بين المسؤولين عن العمل الضار واجب طبقا للمادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمديا أو غير عمدي .

(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ س ٨ ص ٨٨)

٧٢ - متى كانت محكمة النقض قد اعتبرت تقدير المحكمة للتعويض تقديرا نهائيا في حدود سلطتها التقديرية ولكنها نقضت الحكم لأنه أجرى خصم جزء من قيمة التعويض دون أن يبين ما إذا كانت الحكومة ملزمة بالتضامن مع المتهمين فيصح الخصم أو غير ملزمة به معهما فلا يصح الخصم ، وكانت محكمة الاحالة قد انتهت إلى أن الحكومة ملزمة مع المتهمين بالتضامن فإن ولايتها تقتصر على اجراء الخصم والحكم على المتهمين والحكومة بالمبلغ الذي قدرته المحكمة

الأولى ، فإن قضت بزيادة مبلغ التعويض فإنها تكون بهذه الزيادة خارجة عن ولايتها .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧٢٤)

٧٣ - التضامن في القانون معناه أن يكون كل من المطالبين به ملزما للطائب واحدا أو أكثر بكل المبلغ المطلوب .

(الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١)

٧٤ - إذا كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعى بالحق المدني هو والد المجنى عليه عن نفسه مع ما هو ثابت بمحضر الجلسة وصدر الحكم من أنه ادعى مدنيا بصفته وليا طبيعيا على ولده المجنى عليه ، فإن المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها فخالفت بذلك القانون مما يستوجب نقض الحكم بالنسبة للدعوى المدنية ، ولما كان الطعن يتصل بغير الطاعن من المتهمين معه إذ أن الحكم قضى بالزامهم جميعا بالتعويض متضامنين ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالنسبة إليهم جميعا عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/١١ س ١١ ص ٣٤٦)

٧٥ - من المقرر أن التضامن في التعويض بين الفاعلين الذين أسهموا في إحداث الضرر واجب بنص القانون ، ما دام قد ثبت إتحاد الفكرة والارادة لديهم وقت الحادث على إيقاع الضرب بالمجنى عليه ولو بين أحدهم بتهمة الضرب المفضى للموت وبين الآخرين بتهمة الضرب والجرح فقط .

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٩ س ١٨ ق ١٤٣ ص ٧٢١)

(و الطعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ س ٣٠ ق ٢١٤ ص ٩١٤)

٧٦ - لا يشترط قانونا في الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذي وقع منهم واحدا بل يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو

كان غير الذى وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضروب ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع فى وقت واحد وترتيباً على ذلك فإنه ما دام الخطأ الذى يقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى فى نتيجته مع الخطأ الذى يقع ممن يخفى المسروق بالنسبة للمال الذى يقع عليه فعل الاخفاء ويتلاقى معه فى الضرر الذى يصيب المضروب بحرمانه من ماله ، فإن الحكم إذ الزم الطاعن باعتباره مخفياً لجانب من الأموال المسروقة بأن يدفع مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب الحق ولم يخطئ فى شيء .

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٤٠ ض ١١٧٦)

(و) دعوى التعويض أمام المحكمة الجنائية

٧٧ - ان دعوى التعويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التعويض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت .

(الطعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ س ٩ ص ١٥٧)

٧٨ - إذا دل الحكم على أن موضوع الدعوى المطروحة أمام المحاكم المدنية هو ملكية منزل ، فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض عن اختلاس المستندات ، ولو كانت هذه المستندات مرتبطة بدعوى الملكية ، لاختلاف موضوع الدعويين .

(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ س ١٠ ص ٦٩٤)

٧٩ - الأصل أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ولا تتعداها إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة - ولو كانت متصلة بالواقعة التى تجرى المحاكمة عنها - لانتفاء علة التبعية التى تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية - ولما كانت قيمة الشيك ليست تعويضاً عن جريمة - اصدار أمر بعدم دفع قيمته - التى دين المتهم بها ، بل هى عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مرتب عليها -

مما تنتفى معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به - فإنه لا تعارض بين استبعاد قيمة الشيك من مبلغ التعويض وبين القضاء للمدعى بالحق المدني بما لحقه من ضرر فعلى نشأ مباشرة عن الجريمة .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ س ١٠ ص ٨٢٠)

٨٠ - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة في الدعوى الجنائية إذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية - فالفعل ولو لم يكن جريمة معاقبا عليها قانونا إلا أنه مع ذلك قد يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية يصح لمن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه - فإذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت على وجهها الصحيح وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لأدلة الدعوى الجنائية واستظهر عدم توافر ركن الخطأ الذي تنتسب إليه وفاة المجنى عليه ، فإنه كان متعينا على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته ، أما وقد قضت بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى فإن حكمها يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك نقضه .

(الطعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٣ س ١٠ ص ٨٤٩)

٨١ - الأصل ان اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة أمامها بطريق التبعية هو اختصاص استثنائي لا يقوم إلا إذا كان التعويض مبنيا على الفعل ذاته المرفوعة عنه الدعوى الجنائية ، فإذا تبين للمحكمة الجنائية أن الحق المدعى به عن الفعل الخاطئ المكون لهذه الجريمة لم يثبت وجود صلة للمتهم به ، سقطت هذه الدعوى التابعة بحالتها التي رفعت بها مهما يكن قد صح عندها أن الجريمة وقعت من غيره ، ما دام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

(الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٥ س ١٤ ص ١٦٩)

٨٢ - إنه وإن كان الأصل أن الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة فيجوز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة ، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم أو

على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها ، لأنه في هذه الحالة لا تملك المحكمة أن تحكم بالتعويض على أحد لأن المسنولين الجنائية والمدنية تتطلبان معا اثبات حصول الواقعة من جهة واثبات صحة اسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى .. ولما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهما تأسيسا على بطلان القبض والتفتيش الواقع عليهما أن المحكمة استبعدت الدليل المستمد من هذا الاجراء والذي لا يوجد في الدعوى دليل سواه فتكون الواقعة التى أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل اسنادها إلى المتهمين وصحة نسبتها اليهما - فلا تملك المحكمة الحكم عليهما بالتعويض عنها . ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون به لعدم قضائه للطاعنة بالتعويض المدنى المطلوب على غير أساس من القانون ويتعين رفضه .

(الطن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٦ س ١٧ ق ١١٥ ص ٦٣٩)

٨٣ - الأصل أن الحكم بالتعويض المدنى لا يرتبط حتما بالحكم بالعقوبة ، إذ يصح الحكم به ولو قضى بالبراءة ، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا ، أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت إسنادها إلى المتهم ، لأنه في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم أو على المسنول عنه لقيام المسنولين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة إسنادها إلى صاحبها . ولما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من تبرئة المتهم تأسيسا على بطلان محضر الضبط لحصوله قبل الطلب أنه استبعد الدليل المستمد من ذلك الاجراء والذي لا يوجد في الدعوى دليل سواه ، فإن الواقعة التى بنى عليها طلب التعويض تكون قد فقدت دليل إسنادها إلى المتهم ، فلا تملك المحكمة القضاء بالتعويض عنها لطالبته .

(الطن رقم ١٩٩٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ٤/٤/١٩٦٧ س ١٧ ق ٩٣ ص ٤٩٢)

٨٤ - الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور .

(الطن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٧٠ س ٢١ ق ٧٤ ص ٧٣٩)

٨٥ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، وإذ كان الثابت من الحكم أن الدعوى المدنية قد أقيمت على أساس المطالبة بتعويض الضرر الناتج عن الجريمة - وكان الحكم قد دلل على ملكية المدعين بالحقوق المدنية للسيارة موضوع الاتهام في تاريخ الواقعة محل الطعن كما دلل على أن المتهم الأول في الدعوى قام بسرقة هذه السيارة وأن المتهم الثاني (الطاعن) قام بإخفائها مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة ، وكان يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله ، وكان ما أثبتته الحكم في هذا الخصوص تتوافر به للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية ، فإن هذه الدعوى تكون مقبولة ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم قبولها وألزم الطاعن بالتعويض لم يخطيء في شيء .

(الطعن رقم ١٢٩٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٥ س ٢٣ ق ٦٣ ص ٢٦٢)

٨٦ - الأصل أن حق الالتجاء إلى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة وأنه لا يترتب عليه المساءلة بالتعويض إلا إذا ثبت أن من باشر هذا الحق قد انحرف به عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا وابتغاه مضارة سواء اقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقترن به تلك النية ، طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطة المحكمة التقديرية أن المطعون ضدهما قد رفعا دعواهما المباشرة في حدود استعمالهما المشروع لحقهما في التقاضي دون أن ينحرفا في استعمال هذا الحق ، وأنه لم يثبت أنهما تصدتا بذلك مضارة خصمهما . وكان هذا الذي أورده الحكم كافيا وسائفا في نفي الخطأ التقصيري في جانب المطعون ضدهما ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من رفض دعوى الطاعنة قبلهما ، فإن ما تثيره في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وعناصرها .

(الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٣ س ٢٧ ق ٥٥ ص ٢٦٧)

٨٧ - المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن «تقطع المدة (المدة المسقطه للدعوى الجنائية) - بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي ، أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم ، أو إذا أخطر بها بوجه رسمي ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع . وإذا تعددت .. الاجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ اخر إجراء كما تنص المادة ١٨ على أنه إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة» ومن ثم فإن أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يتم في الدعوى الجنائية بمعرفة السلطة المنوط بها القيام بها سواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته يقطع المدة ، وإن هذا الانقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الاجراءات .

(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٧ س ٢٨ ق ٤٧ ص ٢١٠)

(ز) الحكم بالتعويض

٨٨ - إذا كان الحكم قد قضى للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على محضر الصلح الذي قدم في مصير الدعوى فإنه يكون قاصرا .

(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٢ س ٧ ص ٣٤)

٨٩ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المحكوم له أقر باستلام مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تنفيذا للحكم الاستئنافي الأول وكان هذا المبلغ يوازي قيمة التعويض الذي انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له - فإن هذا الحكم إذ قضى برفض دعوى التعويض والزامه بمصروفاتها لهذا السبب لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ لا يهم أن يكون دفع التعويض للمضروب قد حصل تنفيذا للحكم السابق صدوره في ذات الدعوى مادام أن الحكم المطعون فيه أثبت أن المحكوم له استلم المصروفات المناسبة لما حكم له به .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٦ س ٧ ص ٣١٥)

٩٠ - الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائما رفض طلب التعويض .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ س ٧ ص ٨٨٦)

٩١ - متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي فإنه يكون مسئولا عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحا في القانون .

(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٦ س ١٠ ص ٤١٥)

٩٢ - المحكمة - في صدد بحثها الدعوى المدنية - غير ملزمة بتوجيه المدعى أو تكليفه اثبات دعواه أو تقديم المستندات الدالة عليها إذ أن الأمر في ذلك كله موكل إليه ليدلل على التعويض الذي يطالب به بالكيفية التي يراها .

(الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ص ٧٩٧)

٩٣ - متى كان الحكم الابتدائي - الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ في الطاعن وحده دون المجنى عليه ، فإن استطراد الحكم المطعون فيه - مع أخذه بأسباب الحكم المستأنف - إلى القول بإسهام المجنى عليه في الخطأ وتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض - فضلا عن قصوره في بيان مداه يكشف عن اضطراب في بيان الواقعة بحيث لا يستطيع استخلاص صورة واضحة لها مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ س ١٣ ص ٧٢٩)

٩٤ - إذا كان مؤدى ما أورده الحكم في مدوناته يفيد أن نشر المقال كان من شأنه خدش شرف المجنى عليه والمساس باعتباره والخط من قدره في أعين الناس لما تضمنه من التشهير به والسخرية من نشأته والطعن في نزاهته واستقامته وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض ، فلا تثريب على المحكمة أن هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض

المحكوم به إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ س ١٥ ص ٥٢٨)

(والطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ س ١٥ ص ٦٨٧)

٩٥ - المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم ، فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه .

(الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ س ١٦ ص ٧٢٤)

٩٦ - إذ كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذي طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذي سيطلب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل الضار المسند إليه فهذا يكفي لتبرير التعويض الذي قضت به . أما بيان مدى الضرر فإنما يستوجبه التعويض الذي قد يطالب به فيما بعد ، وهذا يكون على المحكمة التي ترفع أمامها الدعوى به .

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/١٣ س ١٦ ص ٩٢٥)

٩٧ - عدم تعيين الحكم لنصيب كل من المدعين بالحقوق المدنية في التعويض المقضى به لا يعيبه ، مادام أن الالتزام بالتعويض ينقسم على الدائنين بحسب الرؤوس «أى بأنصبة متساوية» ما لم يعين الاتفاق والقانون نصيب كل منهم .

(الطعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٢ ص ١٠٣٤)

٩٨ - ليس ما يمنع قانونا من إلزام متهم واحد بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو ارتكبها معه غيره .

(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ س ١٩ ق ٣٦ ص ٢٠٧)

٩٩ - قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطعنه لا تتعدى العقوبة المحكوم بها عليه أو التعويض المقضى بإلزامه به ، كما لا يجوز الحكم بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ عن الجريمة بالمبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنقوض ، أما أتعاب المحاماه فإن تقديرها يرجع إلى ما تبينته المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبده المحكوم عليه من أتعاب لمحاميه ، والأمر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها ، ومن ثم فلا تثريب عليها في تقديرها أتعابا للمحاماه تزيد عن تلك السابق تقديرها بالحكم السابق نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٦ س ٢٠ ق ٤ ص ٣٨)

١٠٠ - إن الحكم المطعون فيه إذ أسند وقوع الحادث إلى خطأ المتهم والمجنى عليه معا ثم ألزم المتهم والمسئول المدني عنه بكامل التعويض المقضى به إبتدائيا على الرغم من أن الحكم الأخير قد حصر الخطأ في جانب المتهم وحده ، يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المادة ١٦٣ من القانون المدني وإن نصت على أن «كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض» إلا أنه إذا كان المضرور قد أخطأ أيضا وساهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه ، فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير ، لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئا عن خطأتين : خطؤه وخطأ غيره ، يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما ، وبناء على عملية تشبه عملية المقاصة ولا يكون الغير ملزما إلا بمقدار التعويض عن كل الضرر منقوصا منه ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر والتفت عن استظهار ما قرره في أسبابه من خطأ المجنى عليه وبيان أثره في مقدار التعويض وقضى بإلزام المسئول المدني به كاملا دون أن ينقص منه ما يوازى نصيب المجنى عليه في هذا الخطأ ، فإنه يكون فضلا عن قصوره قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١١ س ٢٠ ق ٥٤ ص ٢٤٨)

١٠١ - إذا كان الحكم قد قضى بالزام المطعون ضدهم بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة دون أن يستظهر سوء القصد لديهم وتعمدهم التخلص من الضريبة المستحقة ، فإنه يكون معيبا واجب النقض .

(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٢ ص ١٤٦١)

١٠٢ - إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة بالحبس أو الغرامة ، إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي ، دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة ، حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ، فهو إنن لا يجوز في التعويضات ولا في سائر أحوال الرد ، لأن الرد بجميع صورته لم يشرع للعقاب أو الزجر ، إنما قصد به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة . وإذا كان ذلك ، وكان إلزام المطعون ضده برد قيمة ما استولى عليه بغير حق من مال الدولة لا يعتبر عقوبة بالمعنى المتقدم ، إذ المقصود منه إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة وتعويض الدولة عن مالها الذي أضاعه المتهم عليها وإن كان في ظاهره يتضمن معنى العقوبة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بوقف التنفيذ لجميع العقوبات دون تمييز بين الرد وبين سائر العقوبات الجنائية المقضى بها ، يكون قد أخطأ صحيح القانون ، بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما أمر به من وقف بالنسبة لجزاء الرد .

(الضع رقم ١٩٢٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١ س ٢١ ق ٨٠ ص ٣٢٢)

١٠٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه ، لم يبين كيف انتهى إلى أن حق الهيئة العامة للبريد في التعويض - المطالب به مؤقتا - والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة لها والتي دين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل من جريمة التهديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة أمام المحكمة مما حجبها عن تحييص عناصر التعويض المقامة بشأنه الدعوى المدنية . وإذا كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٦٨٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٦ س ٢١ ق ٩٣ ص ٣٧٦)

١٠٤ - إذا كان يبين من الحكم ان المحكمة أسست قضاءها بالتعويض المؤقت على قولها أن الطاعن قد ارتكب خطأ هو الاعتداء على عرض المجنى عليها وقد أصابته نتيجة هذا الخطأ اضرار مادية وأدبية تتمثل في استتالة عورته إلى موضع العفة منها وخدش عاطفة الحياء عندها وما نال من سمعتها منه ، فإن ما قاله الحكم من ذلك يكفي في القضاء بالتعويض بعد أن أثبت على النحو سالف البيان وقوع الفعل الضار ، وهو بيان يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض .

(الطعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٠ س ٢١ ق ٩٥ ص ٣٨٢)

١٠٥ - نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه : « يحكم بتعويض قدره عشرة جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته ، ويجوز مضاعفة التعويض في حالة العود » وهو ما يقتضي من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهربة مقبلة بالكيلو جرامات حتى يبين مطابقة التعويض لأحكام القانون وإلا كان حكمها معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٤١ ص ٥٩٣)

١٠٦ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم ، دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية ، التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة ، أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس ، والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وهو على ما يبين من المفردات المضمومة مبلغ ثلاثمائة جنيه ،

فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بذلك التعويض بالاضافة إلى العقوبات المقررة بها .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢١ س ٢٢ ق ٦٣ ص ٢٢٩)

١٠٧ - نصت المادة ٣٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية في الفقرة الثانية منها على أنه «إذا لم يحكم للمدعى بالحقوق المدنية بتعويضات تكون عليه المصاريف التي استلزمها دخوله في الدعوى . أما إذا قضى له ببعض التعويضات التي طلبها يجوز تقدير هذه المصاريف على نسبة تبين في الحكم ، وإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتخفيض مبلغ التعويض المقضى به إبتدائيا لكل من المدعين بالحقوق المدنية والذي يقل عن المبلغ الذي طلب كل منهما الحكم له به ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزامهما بالمصاريف المدنية الاستئنافية المناسبة لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ق ٩١ ص ٤١٦)

١٠٨ - تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسبما تراه مناسبة وفق ما تتبينه هي من مختلف ظروف الدعوى دون أن تكون ملزمة ببيان تلك الظروف مادام قد اكتملت للحكم بالتعويض عناصره القانونية .

(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ق ٩١ ص ٤١٦)

١٠٩ - تعديل قيمة التعويض من المحكمة الاستئنافية بالزيادة أو النقص إنما هو أمر موضوعي يدخل في سلطتها التقديرية مما لا يجوز مناقشته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ق ٩١ ص ٤١٦)

١١٠ - إذا كانت المحكمة قد قضت للمدعية بالحقوق المدنية بمبلغ ٢٥٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت مع ما هو ثابت من الأوراق إنها قد ادعت بذلك المبلغ على سبيل التعويض الشامل فإن المحكمة تكون قد قضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها وتكون بذلك قد خالفت القانون وهذا يعيب حكمها بما يستوجب

نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل مبلغ التعويض المقضى به نهائيا .

(الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٧ س ٢٣ ق ٣١٢ ص ١٣٨٩)

١١١ - أوجبت المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، إلى جانب الحكم بالحبس والغرامة القضاء بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة ، فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلا لمثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر .

(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ س ٢٤ ق ٧٠ ص ٣٢٥)

١١٢ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدنى للخرانة أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتى هى فى واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيفها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بذلك التعويض بالاضافة إلى العقوبات المقضى بها .

(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ س ٢٤ ق ٧٠ ص ٣٢٥) .

١١٣ - لما كان الثابت من التقارير الطبية المرفقة أن المدعى بالحق المدنى (المستأنف) أصيب بكسر فى عنق عظمة الفخذ الأيمن وكسر بأسفل الساعد الأيسر وجروح رضية بالرقبة والشفة السفلى والركبة اليمنى وأنه لا يزال تحت العلاج ، وهو ما رددته المستأنف أمام هذه المحكمة بجلسة اليوم وأضاف أن ذلك الضرر ينتجه نحو الصعود إلى حد العاهة المستديمة ، فإن الحكم المستأنف إذ التفت عما طالب به المستأنف من أن يكون التعويض البالغ قدره واحد وخمسون

جنيها تعويضا مؤقتا ، حتى يكون نواة للمطالبة بالتعويضات الكاملة - بعد استقرار حالته - أمام القضاء المدني ، وقضى بمبلغ خمسين جنيها تعويضا نهائيا له ، يكون قد أخطأ لعدم استقرار عنصر الضرر بما لا يتيسر معه تحديد مقدار التعويض في الدعوى لعدم تبين مدى ذلك الضرر حتى الان مما يتعين معه تعديل ذلك الحكم والقضاء بالزام المستأنف عليهما متضامنين بأن يدفعا للمستأنف مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢ س ٢٤ ق ٢٢٤ ص ١٠٩٣)

١١٤ - الأصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوى في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي . ولما كان مفاد ما أورده الحكم أنه قضى للمدعين بالحقوق المدنية بالتعويض عن الضرر المباشر الذي أصابهم من الجريمة موضوع الدعوى الجنائية وليس عن الضرر الذي أصاب المجنى عليه شخصا وانتقل لهم الحق في التعويض بصفقتهم ورثته ، وكان الحكم قد انتهى إلى تعويض المدعين بالحقوق المدنية - وهم زوجته وأولاده القصر - عما لحقهم من ضرر مادي وأدبي مباشر ، عن إصابة المجنى عليه لا من جراء موته ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٥ ق ٩٥ ص ٤٤٧)

١١٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وقوع الفعل الضار وهو بيان يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض ، فلا تثريب على المحكمة إن هي لم تبين الضرر بنوعيه المادي والأدبي الذي حاق بالمدعين بالحقوق المدنية لما هو مقرر من أنه إذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذي طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذي سيطلب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل الضار المسند إليه ، فهذا يكفي لتبرير التعويض الذي قضت به . أما بيان الضرر فإنما يستوجبه التعويض الذي يطالب به فيما بعد ، وهذا يكون على المحكمة التي ترفع أمامها الدعوى به . لما كان ذلك . فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من أنه لم يبين وجه الضرر

المادى والأدبى الذى أصاب المدعين بالحقوق المدنية لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٥ ق ٩٥ ص ٤٤٧)^{*}

١١٦ - إذا كانت المطعون ضدها قد طلبت الحكم لها بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت فقضت لها محكمة أول درجة بثلاثين جنيها تعويضا نهائيا ولما استأنفت قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل التعويض المقضى به إلى المبلغ المطالب به وقدره ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت مقرر أنها تترك تقدير قيمة التعويض للمحكمة المدنية ، فإن ما ينعاه الطاعن على هذا القضاء لا يكون مقبولا ، ذلك بأن كل ما جرى بالحكم المطعون فيه أنه استجاب - فى نطاق سلطة محكمة الموضوع - إلى طلب المطعون ضدها المقدم لمحكمة أول درجة بالقضاء لها بتعويض مؤقت ، فليس يعنيه من بعد أن تكون قيمة هذا التعويض بوصفها التوقيتى زائدة عما قدرته محكمة أول درجة من تعويض نهائى مادام أن تقدير قيمة التعويض قد باتت مرجأة إلى حين التداعى لدى المحكمة المدنية المختصة ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ، مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ س ٢٦ ق ١٢٧ ص ٥٦٧)

١١٧ - نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن العقوبات التى توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج على أن «كل مخالفة للقوانين أو المراسيم الخاصة بالانتاج أو اللوائح الصادرة بتنفيذها يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الاخلال بتوقيع الجزاءات الأخرى المنصوص عليها . ثم صدر القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول وأوجب فى المادة ٢٠ منه الحكم فضلا عن العقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ - أداء الرسم الذى يكون مستحقا فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات مع المصادرة وغلق المعمل أو المصنع أو المحل على التفصيل المبين فى المادة المذكورة . ثم نصت المادة ٢١ من هذا القانون على أنه «مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة يجوز

الحكم على المخالف بأداء تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه وفي حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض» وهو نص خاص يستقل عن العقوبات الواردة بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، قصد به الشارع على ما هو ظاهر من عبارته تعويض الخزانة العامة عما ضاع عليها من الرسوم أو ما كان عرضة للضياع عليها بسبب مخالفة القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعن مع المتهمين الآخرين بأن يؤدي إلى وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى للجمارك مبلغ ٨١٠ ج و ٢٤٩ م ، دون أن يستظهر في مدوناته مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها ، ولم يفصح إن كان المبلغ المحكوم به هو قدر الرسم المستحق على الكحول والذي أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ إلزام المخالف بأدائه ، أو أن المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون ، وفي الحالة الأخيرة لم يبين إن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود القانونية المنظمة له ، كما أن الحكم لم يبين دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذي اقتضى منها الحكم عليهم جميعا بالمبلغ المحكوم به . الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم فإن ذلك كله مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٤٥ و جلسته ١٩٧٦/٣/٧ س ٢٧ ق ٦٣ ص ٢٩٩)

١١٨ - لما كانت الواقعة - كما أوردها الحكم المطعون فيه - أن المطعون ضده خلط دخانا بعسل بنسبة تزيد عن المسموح به طبقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ والقرارات الوزارية المنفذة له وكان المدعى بالحق المدني - بصفته قد أسس دعواه على أن التعويض المطالب به مقرر في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في حين أن الخلط المؤثم الذي يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من هذا القانون الأخير وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو

ذلك الذى يكون موضوعه تبعا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستتبت أو المزروع محليا والتبغ السودانى والتبغ اللبى المعروف بالطرابلسى والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشا بإعداده من الفضلات وكان الطاعن لا يدعى أن الدخان موضوع الدعوى بدرجة فى أى نوع منها فإن نعيه على الحكم أنه أغفل القضاء له بالتعويض استنادا إلى أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ س ٣١ ق ١٥١ ص ٧٨٤)

تفالس

موجز القواعد :

- سلطة المحكمة الجنائية فى إدانة المتهم بجريمة الافلاس بالتدليس قبل صدور حكم بإشهار الافلاس من القضاء التجارى ١
- المطالبة الرسمية ليست شرطا فى اثبات حالة التوقف عن الدفع ٢
- أفعال التفالس بالتقصير الجوازى . من بينها : عدم تحرير التاجر الدفاتر المنصوص عليها فى المادة ١١ من قانون التجارة ، وعدم إعلانه التوقف عن الدفع فى الميعاد المحدد فى المادة ١٩٨ من القانون المذكور تقدير هذه الحالات موكل إلى المحكمة . لها على الرغم من توافر أركان الجريمة أن لا تقضى بالعقوبة ٣
- أفعال التفالس بالتقصير الجوازى . جرائم غير عمدية . قيام الركن المعنوى فيها على فكرة الخطأ المسبب للاخلال بالأحكام التى وضعها المشرع لضمان سير التفليسه وتصفية الأموال على صورة تحقق المساواة بين الدائنين . افتراض المشرع توافر عنصر الخطأ من مجرد وقوع فعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة ٣٣١ عقوبات . للمتهم نفى وجود هذا الفعل ٤
- مجرد تسجيل حكم إشهار الافلاس لا يصلح وحده دليلا على توفر العلم اليقينى بإشهار الافلاس فى الأحكام الجنائية ٥
- الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/٣٣٥ عقوبات . شرط توافرها : أن يقترب

المتهم الفعل وهو عالم بأن المال الذى يسرقه أو يخفيه أو يخبئه من أموال التفليسه . ٦

القواعد القانونية :

١ - ان القواعد القانونية العامة تبيح للمحكمة الجنائية أثناء نظر جريمة الافلاس بالتدليس أن تبحث بنفسها وتقدر ما إذا كان المتهم يعتبر بالنسبة للدعوى المطروحة أمامها فى حالة افلاس وما إذا كان متوقفا عن الدفع وهى تتولى هذا البحث بحكم أنها مكلفة باستظهار أركان الجريمة المطروحة أمامها وأهمها تحقق حالة الافلاس والتوقف عن دفع الديون وتاريخ هذا التوقف . على أن نص المادة ٢١٥ من قانون التجارة الاهلى صريح فى تخويل هذا الحق للمحاكم الجنائية . فلا محل للقول بأن قضاءها بالعقاب قبل صدور حكم بإشهار الافلاس من القضاء التجارى يعد افتئاتا على نصوص القانون ويترتب عليه العبث بحقوق المفلس وبضمانات الدائنين .

(جلسة ١٩٣٢/٤/٢٥ طعن رقم ١٤٤٢ سنة ٢ ق)

٢ - إن المطالبة الرسمية ليست شرطا فى اثبات حالة التوقف عن الدفع خصوصا متى تبين وجود تدليس من التاجر المتهم . وللمحكمة الجنائية الحق فى تقرير وجود حالة التوقف مسترشدة بظروف الواقعة وبكل وسائل الاثبات ، فالمطالبة فى المواد التجارية يجوز أن تكون بخطاب عادى أو برسالة تلغرافية كما يجوز أن تكون فى بعض الأحوال بطريق المشافهة .

(جلسة ١٩٣٢/٤/٢٥ طعن رقم ١٤٤٢ سنة ١ ق)

٣ - نص المشرع فى المادة ٣٣١ من قانون العقوبات على أفعال التفالس بالتقصير الجوازى فأورد حالات معينة على سبيل الحصر إذا ما توافرت إحداها فى تاجر اعتبر متفالساً بالتقصير ، وترك فيها للمحكمة حرية التقدير ، فأجاز لها على الرغم من توافر أركان الجريمة أن تقضى أو لا تقضى بالعقوبة كما يترأى لها ومن بين هذه الحالات حالتان هما عدم تحرير التاجر الدفاتر المنصوص عليها فى المادة ١١ من قانون التجارة وعدم إعلانه التوقف عن الدفع فى الميعاد

المحدد فى المادة ١٩٨ من قانون التجارة .

(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٤ س ١٧ ق ٦ ص ٣٧)

٤ - أفعال التفالس بالتقصير الجوازي الواردة بالمادة المذكورة - المادة ٣٣١ ع - تعتبر من الجرائم غير العمدية التى لا يشترط فيها توافر القصد الجنائى لدى المتهم وإنما يقوم الركن المعنوى فى الجريمة الناشئة عنها على فكرة الخطأ المسبب للاخلال بالأحكام التى وضعها المشرع لضمان سير التفليسة وتصفية الأموال على صورة تحقق المساواة بين الدائنين . يضاف إلى ذلك أن المشرع قد افترض توافر عنصر الخطأ من مجرد وقوع الفعل المنصوص عليه فى المادة ٣٣١ عقوبات غير أنه يجوز للمتهم أن ينفى وجود هذا الفعل . ولما كان الطاعن (المتهم) وهو بصدد تعيب الحكم بالخطأ فى القانون قد سلم فى طعنه بأنه لم يمسك دفاتر تجارية ولم يجادل فى أنه لم يعلن عن توقفه عن الدفع ، فإن الحكم إذ دانه على سند من توافر هاتين الحالتين يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٤ س ١٧ ق ٦ ص ٣٧)

٥ - إن تسجيل حكم إشهار الإفلاس وإن كان يعتبر قرينة قانونية قاطعة فى المسائل المدنية التجارية على علم الكافة به ، وهى قرينة تقوم على افتراض من جانب الشارع استقرار الحالة المعاملات ، إلا أنها لا تصلح - وحدها - دليلاً على توفر العلم اليقيني بإشهار الإفلاس . والأحكام الجنائية يجب أن تؤسس على التثبت واليقين لا على الفرض والاحتمال .

(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٧ س ١٧ ق ٢٠٢ ص ١٠٨١)

٦ - يشترط لتوافر الجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٣٥ من قانون العقوبات أن يقترب المتهم الفعل وهو عالم بأن المال الذى يسرقه أو يخفيه أو يخبئه من الأموال التى يتعلق بها حق الدائنين أى أنه من أموال التفليسة .

(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٧ س ١٧ ق ٢٠٢ ص ١٠٨١)

تقسيم

الفصل الأول : مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن التقسيم ١ - ٢

الفصل الثانى : عقوبة الجريمة ٣ - ٥

موجز القواعد :

الفصل الأول : مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن
التقسيم

- مجال تطبيق القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء : بالنسبة للمباني التى تقام على الأرض . لا انطباق له على المباني البعيدة عن الطابق الأرضى ١

- المقصود بكلمة (تقسيم) فى تطبيق أحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الأراضى المعدة للبناء ؟ المادتان ١ ، ٢ من القانون المذكور والمذكرة الايضاحية للمادة الأولى منه عدم استظهار الحكم - فى جريمة إقامة بناء على قطعة أرض غير مقسمة ولم يصدر قرار بتقسيمها - ما إذا كان هناك تقسيما بالمعنى الذى عناه القانون وصلة المتهم به . قصور ٢

الفصل الثانى : عقوبة الجريمة :

- إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . يشترط لصحة الحكم بالازالة توافر أحد أمرين : الأول - أن يكون المتهم هو الذى أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها فى القانون - والثانى - عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التى يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمنتفع بالحكر . بناء سور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وقبل الحصول على رخصة من الجهة المختصة . القضاء بتخريم المتهم وبأداء الرسوم المستحقة عن الترخيص دون الهدم . لا مخالفة للقانون ٣

- جريمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم . معاقب عليها طبقا للمادتين ٢٠ ، ٢/١٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بالغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش .

مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ١٣ من القانون المذكور توجب الحكم بإصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها عملاً بالمادة ٢/٣ من ذات القانون . القضاء ببراءة المتهم من تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم استناداً إلى أنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت التقسيم أو أنها لم تقم بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون . شرط لصحة الحكم بالازالة في تلك التهمة ٤

- قعود المشتري عن القيام بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون ٢ لسنة ١٩٥٢ يجعل البناء ممتنعاً عليه بحيث إذا أقامه حق الحكم بإزالته . بجانب الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون يعيبه ويستوجب نقضه ٥

راجع أيضاً : بناء وتنظيم

القواعد القانونية :

الفصل الأول : مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن التقسيم :

١ - مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء بحسب ما يشير إليه عنوانه وذات نصوصه قاصر - بالنسبة للمباني - على المباني التي تقام على الأرض - أي حين إقامة الطابق الأول الأرضي فلا انطباق له على واقعة الدعوى طالما أن مدار المحاكمة فيها قاصر على مبان بعيدة عن الطابق الأرضي وفي نور تال له .

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٢١/١٥ س ١٥ ص ٨٢٥)

٢ - تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة (تقسيم) على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمباينة أو للتأجير أو للتخجير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » وتنص المادة الثانية على أنه « لا يجوز إنشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول

على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم» . وجاء بالمشكرة
الايضاحية للقانون تعليقا على المادة الأولى منه «أنه لكي يكون هناك تقسيم
بالمعنى المقصود يجب أن يكون هناك تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع ، وليس
لعدداً للقطع حد أدنى فيكفى لوجود التقسيم تجزئة المساحة إلى ثلاث قطع مع توفر
باقي الشروط المقررة في المادة الأولى ، على أن المجال يتسع هنا لجانب من
الحرية في التقدير ، ويجب أن يلاحظ مع ذلك أنه مهما تعددت القطع فلا يكون ثمة
تقسيم بالمعنى المقصود في القانون إذا كانت كل القطع واقعة على حافة الطريق
العام إذ يفترض في هذه الحالة أن كافة المرافق العامة التي فرض القانون على
المقسم انشاءها موجودة فعلا ، ويشترط كذلك أن تكون القطع معدة بعد تقسيمها
للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير فلا تعتبر تجزئة قطعة أرض إلى عدة قطع
بين أفراد أسرة واحدة مثلا تقسيما بالمعنى المقصود في هذا القانون . وأخيرا
يشترط أن تكون التجزئة قد قصد بها اعداد القطع لإقامة مساكن فلا تنطبق أحكام
القانون على التقسيمات الزراعية أو تجزئة قطعة من الأرض إلى قطع تقام عليها
المخازن والمستودعات» . ولما كان الحكم لم يستظهر بداءة ما إذا كان هناك
تقسيم بالمعنى الذي عناه القانون - طبقا للفهم سالف البيان - وصلة المطعون
ضد به ، مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق
القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباته به .

(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ ص ٦ ص ٧٣٤)

الفصل الثاني : عقوبة الجريمة :

٣ - يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم
ولم تقسم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت الحكم في حق المتهم
أحد أمرين : الأول - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة
سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون .
والثاني - عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري
والمستأجر والمنتفع بالحكر . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين أن كل ما أجراه
المتهم هو أنه قام ببناء سور على أرض تقسيم قبل تقسيمها وقبل الحصول على

الرخصة من القائمين على أعمال التنظيم فإن قضاءه بالغاء الهدم وتأيد حكم محكمة أول درجة بالنسبة للغرامة مع إلزام المتهم بأداء الرسوم المستحقة عن الترخيص يكون سليماً ولا مخالفة فيه للقانون .

(الطعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٣/١٩ س ٤ ص ١٩٧)

٤ - نصت الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء على أنه يحظر إقامة مبان أو تنفيذ أعمال على الأراضي المقسمة قبل صدور المرسوم المشار إليه في الفقرة الأولى . ونصت المادة العشرين على عقاب من يخالف أحكام هذا القانون بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش ، وأوجب في فقرتها الثانية الحكم بإصلاح الأعمال موضوع المخالفة أو هدمها في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٢ ، ١٣ . وقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام هذا القانون أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : الأول - أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون . و (الثاني) عدم قيامه بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمنتفع بالحكر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدها مع ثبوت إقامتها بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقاً لأحكام القانون قولاً منه بأنه لم يثبت في حقها أنها هي التي أنشأت التقسيم أو أنها لم تقم بالأعمال والالتزامات التي فرضها القانون يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه وتأيد الحكم الاستئنافي المعارض فيه فيما قضى به من عقوبة الغرامة والغاؤه بالنسبة إلى الازالة .

(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ س ١٥ ص ٧٠)

٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع دل بما نص عليه في المواد ٢ ، ١٠ و ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ على أنه يشترط لصحة الحكم بالازالة في تهمة البناء على أرض معدة للتقسيم أن يثبت في حق المتهم أحد أمرين : أولهما - أن يكون هو الذي

أنشأ التقسيم بون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون . وثانيهما - عدم القيام بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ منه وهي المتعلقة بالالتزامات والأعمال التي يلزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمنفعة بالحكر . ومفاد ما تقدم أن يعود المشتري عن القياد بالالتزامات التي فرضتها المادتان ١٢ ، ١٣ من القانون سالف الذكر يجعل البناء ممتنعا عليه بحيث إذا أقامه حتى الحكم بإزالته . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين ذهب إلى ما يخالف هذا النظر بما قرر من أن المطعون ضده - لكونه مجرد مشتري - لا يلزم بما فرضته المادتان السابقتان فلا يقضى ضده بالازالة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١١ س ١٦ ص ٥٤)

راجع أيضا :

بناء .

تقليد

الفصل الأول : جرائم التقليد في قانون العقوبات ١ - ٣٥

الفصل الثاني : جرائم التقليد في القوانين الأخرى :

الفرع الأول : تقليد الرسم الصناعي ٣٦ - ٣٩

الفرع الثاني : تقليد العلامات التجارية ٤٠ - ٥٦

الفرع الثالث : تقليد المصنفات ٥٧ - ٥٨

موجز القواعد :

الفصل الأول : جرائم التقليد في قانون العقوبات .

- إمكان انخداع الجمهور ببصمة الختم المقلد يتوفر به ركن التقليد ١ - ٣

- العبرة في تقليد الأختام ليست بالجهة المأذونة باستعمال الختم وإنما هي بالختم المقلد

بنفسه ٤

- التسوية بين مرتكب التزوير أو التقليد بنفسه أو بواسطة غيره واعتبار كل منهما فاعلا ٥
- عدم بيان الحكم كيف قلد المتهم ختم الموظف ولا كيف قلد تذاكر توزيع الكيوسين . قصور ٦
- عدم بيان الحكم ماهية الختم الصحيح أو المزور وأن الختم المزور يشبه الختم الحقيقي . قصور ٧
- إعتزاف المتهم بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بمحله أو البصمة الصحيحة للختم المقلد غير لازم لأجراء المضاهاة ٨
- سلطة المحكمة في تقدير توافر ركن التقليد . عدم تقديمها برأى الخبير الفني ٩
- تقليد أختام أو علامات المصالح أو الجهات الحكومية . يتوافر كلما كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في المعاملات . ولا يشترط أن يكون التقليد متقنا إذ يكفي وجود التشابه بين العلامتين المقلدة والصحيحة بما قد يسمح بالتعامل بها ١٠
- ماهية تقليد الأختام المعاقب عليه . كفاية أن يكون هناك تشابه بين الختم الصحيح وغير الصحيح ولو كان التقليد ظاهرا مادام من شأنه خدع الناس . م ٢٠٦ ع ... ١١
- القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٠٦ ع . هو قصد خاص مفترض . على المتهم نفيه . اختلافه عن القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٧ من قانون الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، القصد فيها عام ١٢
- جريمة استعمال ختم مقلد مع العلم بتقليده . البيان الكافي لحكم الأدانة فيها . مثال في ختم مقلد على اللحوم ١٣
- العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ عقوبات : هي الاشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة ، والتي اصطلح على استعمالها لغرض من الأغراض أو الدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها . انطباق ذلك على الآلة المشتملة على أصل العلامة أو على الأثر الذي ينطبع عند استعمالها . مثال . ختم المجزر ١٤
- العبرة في التقليد . هي بأوجه الشبه وليس بأوجه الخلاف . متى تتحقق الجريمة : إذا كان التقليد من شأنه أن يخدع الجمهور في المعاملات . التقليد المتقن . لا يشترط . يكفي من التشابه ما تكون به العلامة المقلدة مقبولة في التعامل ١٥

- اثبات التقليد أو التزوير . لم يجعل له القانون طريقا خاصا . العبرة فيه بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السانغة ١٦
- عرض ورقة مالية مقلدة على شخص ليشتريها وقبول هذا العرض من جانبه . اعتباره استعمالا يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ عقوبات . حيازة الجاني بنفسه الأوراق التي يتعامل بها وقت ذلك . غير لازم . يكفي أن تكون الحيازة لغيره . مادام يعلم أن هذه الأوراق مقلدة . سواء كان علمه قبل أو أثناء العرض للتعامل ١٧
- اثبات الحكم اتفاق المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة التي كانت في حوزة أحدهم ، ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارفتها . واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت ، واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك . كفايته لتضامنهم في المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين . تحديد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حده . غير لازم ١٨
- عدم تحديث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها . لا يعيبه . مادامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توفر هذا العلم لديه . القول بتوافر العلم بالتقليد . من خصائص محكمة الموضوع . مثال ١٩
- تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في أعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة . اعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ٢٠
- استقلال جريمة الترويج عن جريمة التقليد ٢١
- جريمة الشروع في تقليد الأوراق المالية . تحققها : بقيام الجاني بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى . ولو كان هناك نقص أو عيوب في التقليد ٢٢
- جريمة حيازة الأدوات والمعدات التي تستعمل في تقليد العملة وترويجها . يكفي لقيامها أن تكون الحيازة بغير مسوغ . استعمال تلك الأدوات أو الآلات غير لازم لقيام الجريمة ٢٣
- تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو الجهات الملحقة بها حكما . جنائية . المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ، ٢٠٨ عقوبات . المراد بالعلامة في هذا المقام ؟ شارات الأندية

الرياضية لا تعتبر من تلك العلامات . علة ذلك ؟ تقليد علامة النادي الأولمبي لا تعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة في قانون العقوبات . تغيير الحقيقة في تذاكر الدخول في النادي الأولمبي أو أى محرر صادر من هذا النادي جنحة معاقب عليها بالمادة ٢١٥ عقوبات . صفة النفع العام لا تنسب على الجمعية الخاصة إلا بقرار جمهوري ولا تزول إلا به . تقليد علامات الجمعيات الخاصة ذات النفع العام أو تزوير محرراتها . جنائية . الأندية الرياضية لا تعتبر من قبيل الجمعيات ٢٤

- العبرة في جرائم تقليد الأختام أو العلامات المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ عقوبات ، بأوجه الشبهة بينها وبين الأختام أو العلامات الصحيحة . تحقق جريمة تقليد الأختام أو العلامات . متى كان من شأن التقليد . ولو كان ظاهرا خدع الجمهور في المعاملات . ولو لم يكن متقنا يندفع به الفاحص المدقق ٢٥

- جريمة تقليد العملة . رهن بكون العملة المزورة تشابه العملة الصحيحة . بما يجعلها قابلة للتعامل ٢٦

- تحضير أدوات التزييف واستعمالها في إعداد العملة . شروع في جريمة تقليدها . متى كانت هذه الأدوات صالحة لصنع ورقة تشبه الورقة الصحيحة . عدم صلاحية الأدوات لتحقيق الغرض المقصود منها . اعتبار الجريمة والشروع فيها مستحيلين ٢٧

- اعتبار الشخص فاعلا أصليا في جريمة تقليد علامات الحكومة إذا ارتكب التقليد بنفسه أو تم بواسطة غيره . متى ساهم معه فيه ٢٨

- العبرة في التقليد بأوجه الشبه . متى كان من شأنها أن تخدع الجمهور . ولو لم يحصل انخداع بالفعل ٢٩

- شرط صحة القضاء بالبراءة : أن يكون بعد الإحاطة بظروف الدعوى وأدلة الثبوت فيها . مثال على تسبیب معيب في جريمة تقليد علامات الحكومة ٣٠

- إثبات المتهم بيانات لأحد العاملين ببنك على جواز سفر ووضع بصمة خاتم مقلد للبنك المذكور عليها . تزوير في أوراق إحدى الشركات المملوكة للدولة . المادتين

- المادة ١/٣٠٦ مكررا ، ٢١٤ عقوبات ٣١
- عدم حدوى إنبارة الطاعن أنه شريك ولبس بفاعل . مادامت العقوبة لكل منهما
- واحدة ٣٢
- القصد الجناني في جريمة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات . قصد خاص . استنفادة
- بوافره من ارتكاب التقليد . مثال ٣٣
- العبارة في جرائم التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . لا بشرط لتحقيق جريمة
- التقليد أن يكون متقنا مادام من شأنه أن يحدد الناس ٣٤
- جريمة التقليد المنصوص عليها بالمادة ١/٢٠٦ - ٦ ع لا يشترط فيها أن يكون
- الجاني قد قلد بنفسه ٣٥

الفصل الثاني : جرائم التقليد في القوانين الأخرى

الفرع الأول : تقليد الرسم الصناعي

- جريمة تقليد الرسم الصناعي . بكفى لتحقيقها وجود نشابه في الرسم والنموذج
- بحيث بخدع المتعاملين بالسلعة التي قلد رسمها أو نموذجها . بصرف النظر عما
- يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية . القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ٣٦
- معالجة القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أحكام نوعين من التقليد : هما : تقليد براءة
- الاختراع ، وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية . اخلاف الأحكام الخاصة بكل منهما .
- مثال ٣٧
- كفاية تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم للقضاء بالبراءة . مثال في
- جريمة تقليد نماذج قبعات ٣٨
- الأحكام الخاصة بكل من تقليد براءات الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج
- الصناعية ؟ مثال لنسبب معيب في تقليد براءة اختراع . وجوب استناد القاضي في
- المواد الجنائية في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده . ليس له أن
- يؤسس حكمه على رأى غيره ٣٩

الفرع الثانى : تقليد العلامة التجارية

- جريمة تقليد العلامة التجارية والنش . اختلافهما فى الركن المادى . هو فى الأولى اتيان فعل من أفعال التقليد أو الاستعمال لعلامة تجارية أو وضعها على منتجات بسوء نية أو بيعها أو عرضها للبيع وعليها العلامة المقلدة أو المزورة . الركن المادى فى جريمة النش هو فعل خداع المتعاقد أو الشروع فى ذلك ٤٠

- جرائم التقليد . العبرة فيها بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . أوجه الشبه . استظهار الحكم : أنها قاصرة على أساس العمليات الطبيعية والكيميائية المشتركة المقررة علميا والمعروفة للكافة . وأنها معدومة فيما يتميز به اختراع عن آخر من كيفية اجراء العمليات وتطبيقها . قضاؤه بالبراءة على هذا الأساس . صحيح فى القانون ٤١

- جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة فى حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . أركانها ؟ ٤٢

- تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التى أسبغها القانون على ملكيتها الأدبية . عدم استفادة مالك العلامة من تلك الحماية إلا إذا كانت مسجلة ٤٣

- تسجيل العلامة ركن فى جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد . على الحكم استظهاره وإلا كان قاصرا ٤٤

- المراد بالتقليد : المحاكاة التى تدعو إلى تضليل الجمهور . العبرة فى استظهاره هى بأوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف ٤٥

- الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . ماهية كل منها ؟ ٤٦

- براءة الاختراع . هى المناطق فى حماية ملكيته . عدم الحصول على هذه البراءة . لا جريمة فى تقليد الاختراع . الابتكار وحده هو الذى ينشئ ملكية الرسوم والنماذج وليس تسجيلها . التسجيل قرينة على هذه الملكية تقبل اثبات العكس ٤٧

- ليس من شأن تسجيل النموذج أن ينير من طبيعته . اقتصار المدعى المدنى على تسجيل القوالب المدعى تقليدها بوصفها نماذج صناعية مع أنها اختراع . تقليد هذه القوالب . غير مؤثم . مادام لم يحصل على براءة اختراع عنها ٤٨

- تحديد الابتكار . مسألة فنية . مردها لأهل الخبرة . إنزال حكم القانون على الوقائع المطروحة . مسألة قانونية . للمحكمة وحدها حق الفصل فيها ٤٩
- الشرط الأساسي في الاختراع أن يكون هناك إبتكار يستحق الحماية . ماهية الابتكار ؟ ٥٠
- مراد الشارع من نص المادة ٣ من القانون ١٣٢ سنة ١٩٤٩ : هو تشجيع طلب براءات في مصر عن الاختراعات الأجنبية حتى تستفيد منها البلاد في نهضتها الصناعية . متى يعتبر الاختراع جديدا ؟ ٥١
- نحدد الابتكار . مسألة فنية . العبرة في جرائم التقليد هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ٥٢
- الجديد في الابتكار هو التطبيق الجديد لوسيلة صناعية ولو كانت مقررة من قبل ٥٣
- صدور براءة الاختراع لجهاز قبل ظهور الجهاز المقلد يضمن على الأول الحماية القانونية لبراءة الاختراع ٥٤
- تسجيل الجهاز كنموذج صناعي ليس من شأنه أن ينير من الحماية التي يقررها القانون لبراءة الاختراع في قيام جريمة المادة ٤٨ من القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ٥٥
- العبرة في جرائم التقليد . هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . - قول الحكم بقيام تشابه بين النموذج المقلد والنموذج الخاص بالطاعن أخذا بقول مُحَرَّر المحضر . عدم كفايته . وجوب أن تحقق المحكمة هذا التشابه بنفسها أو بمعرفة خبير تنديه لذلك ٥٦

الفرع الثالث : تقليد المصنفات

- حق المؤلف في إستغلال مصنفه . يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريق غير مباشر . حق المؤلف في نقل حق إستغلال مصنفه إلى الغير . منازعة المتهم بجريمة تقليد مصنف . في توافر القصد الجنائي لديه . توجب على المحكمة إستظهار هذا القصد . مخالفة ذلك . قصور يوجب نقض الحكم ٥٧
- حق تقرير نشر المصنف واستغلاله . ثبونه للمؤلف وحده . لا يجوز لنيره

مباشرة دون إذن كتابي سابق منه حال حياته أو ممن يخلفه بعد وفاته.. الاعتداء على حق المؤلف في استغلال مصنفه ماليا يعد عملا غير مشروع مكون لجريمة التقليد المعاقب عليها بالمادة ٤٧ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف ٥٨

القواعد القانونية :

الفصل الأول : جرائم التقليد في قانون العقوبات

١ - في جريمة تقليد الاختتام يكفي لتوفر ركن التقليد إمكان انخداع الجمهور ببصمة الختم المقلد دون اقتضاء أى شرط آخر .

(جلسة ١٩٣٥/١١/١٨ طعن رقم ١٣٥٣ سنة ٥٠ ق)

٢ - أن جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في المعاملات إذ أن القانون لا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع به المدقق ، بل يكفي بأن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة لدى التعامل . فمتى أثبت الحكم أن التقليد كان بحيث ينخدع به الجمهور كان هذا كافيا لتوفر ركن التقليد في الجنائية المقترفة دون اقتضاء أى شرط آخر .

(جلسة ١٩٥١/١/١٥ طعن رقم ١٧٣٦ سنة ٢٠ ق)

٣ - لا يشترط في جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع به الفاحص المدقق بل يكفي أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه يسمح بالتعامل بالختم أو العلامة المقلدين .

(جلسة ١٩٥٥/١٠/٣ طعن رقم ٥٢٩ سنة ٢٥ ق)

٤ - ان العبرة في تقليد الاختتام وما مائلها مما نصت عليه المادة ١٧٤ ع ليست بالجهة المأذونة باستعمال الختم وإنما هي بالختم المقلد نفسه ، فمتى كان هذا الختم صادرا من جهة حكومية لأجل استعمال غرض معين سواء بواسطة رجال

الحكومة أنفسهم أم بواسطة غيرهم ممن تعهد إليه باستعماله كان تقليد هذا الختم جنائية تزوير معاقبا عليها بالمادة ١٧٤ المذكورة وكان استعماله جنائية كذلك طبقا لهذه المادة . فالختم الصادر من القسم البيطرى التابع لوزارة الزراعة لكى تستعمله شركة الأسواق فى سلخانة معينة يكون تقليده جنائية واقعة تحت حكم المادة ١٧٤ السابقة الذكر .

(جلسة ١٩٣٥/١١/١٨ طعن رقم ١٣٥٣ سنة ٥ ق)

٥ - لما كان الشارع فى المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات قد سوى بين من يزور أو يقلد علامة لاحدى جهات الحكومة أو امضاءات موظفيها بنفسه وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التزوير أو التقليد فى الحالين فاعلا للجريمة ، وكانت النيابة العمومية قد رفعت الدعوى على المتهم لأنه أولا : زور بواسطة غيره علامة إحدى جهات الحكومة « لجنة التموين » واستعملها بأن بصم بها على تصاريح مزورة بصرف أقمشة زواج بأسماء أشخاص آخرين ، وثانيا قلد بواسطة غيره امضاءات مفتشى التموين . وثالثا اشترك مع اخر مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى أوراق أميرية هى التصاريح السالف ذكرها ، ورابعا استعمل هذه التصاريح المزورة مع علمه بتزويرها بأن قدمها للمحلات التجارية المختصة وحصل على أقمشة تموينية لا حق له فيها . وطلبت عقابه بالمواد ٢٠٦ و ٢١١ و ٢١٤ و ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ من قانون العقوبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد أدانته بهذه التهم الأربع مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات - فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٧ طعن رقم ٥٥٢ سنة ٢٤ ق)

٦ - إذا كان الحكم مع إدانته المتهم بتهمة تقليد واستعمال ختم مراقب تموين وتذاكر توزيع كيروسين لم يبين كيف قلد المتهم ختم هذا الموظف ولا كيف قلد تذاكر توزيع الكيروسين وكان كل ما أورده من أدلة على ذلك إن دل على شيء فإنما يدل على أن بعض الكوبونات المذكورة وجدت عند المتهم وهى نظيفة لم تستعمل وأن إجاباته عما وجه إليه مضطربة ودفاعه غير مستساغ - فهذا من الحكم لا يؤدى فى العقل ولا فى المنطق، السليم إلى ان المتهم هو الذى زور

امضاء الموظف المذكور وقلد تذاكر توزيع الكيوسين ولا يقطع بأنه كان يعلم بتزويرها وبذا يكون الحكم قاصرا في بيان واقعة الدعوى واجبا نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٤/٢ طعن رقم ٢٤١ سنة ٢٠ ق)

٧ - إذا كان كل ما قاله الحكم في بيان واقعة الدعوى (تزوير ختم السلخانة) هو «ان الاختام الموجودة على اللحوم المضبوطة تغاير أختام السلخانة» فهذا الحكم يكون قاصرا في بيان واقعة الدعوى وعناصر الجريمة التي أدان الطاعن فيها ، إذ هو لم يبين ماهية الاختام الصحيحة أو المزورة وهل هي من أرقام أو حروف أو علامات ، كما لم يبين ما إذا كانت الاختام المزورة تشبه الاختام الحقيقية للسلخانة حتى يمكن القول بأن ما أحدثه الطاعن يعد تزويرا ، ومجرد قول الحكم بمغايرة الاختام الموجودة على اللحوم لأختام السلخانة لا يكفي ، إذ المغايرة قد توجد دون وقوع أى تقليد للختم الحقيقى فلا تتحقق جريمة التزوير .

(جلسة ١٩٥٢/٦/٩ طعن رقم ٤٢١ سنة ٢٢ ق)

٨ - لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا . فليس يشترط لاجراء المضاهاة أن يكون المتهم معترفا بالبصمة المأخوذة من اللحوم المضبوطة بمحله أو البصمة الصحيحة للختم المقلد مادامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائغة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة فى حقه .

(الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/١٤ س ٧ ص ٧١٥)

٩ - متى كانت المحكمة قد انتهت فى منطق سليم إلى عدم توافر ركن التقليد لأن العلامة التى وضعت على اللحوم لا يمكن أن ينخدع بها أحد سواء من يعرف القراءة والكتابة أو من لا يعرفها ، وهو من الواقع الذى استيقنته المحكمة بنفسها فى الدعوى بما لها من سلطة تقديره ، فإنه لا يقدح فى سلامة هذا التقدير أن يكون الخبير الفنى قد رأى غير ما رآته المحكمة .

(الطعن، رقم ٢٠٢٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٣ س ٩ ص ٢٢٢)

١٠ - تتحقق جنابة تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة

المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في العلامات ولا يشترط القانون أن يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع به الفاحص المدقق بل يكفي أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهرا ما دام من شأنه أن يخدع الناس .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٧ س ٩ ص ٣٥١)

١١ - لا يشترط في جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى جهات الحكومة المنصوص عنها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون التقليد متقنا بل يكفي أن يكون هناك مشابيه بين الختم الصحيح وغير الصحيح ولا يقدح في ذلك أن يكون التقليد ظاهرا ما دام من شأنه خدع الناس .

(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨ س ٩ ص ٤٠٢)

١٢ - يختلف القصد الجنائي الذي يتطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائي الذي تتطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، فالقصد الجنائي في المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتحريم الفعل ونية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد ، وهو مفترض من التقليد أو التزوير ، وعلى المتهم وحده اثبات عكس هذا القصد ، أما القصد الجنائي في المادة الأخرى الخاصة بعلامات الدمغة فقصد عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون إذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية ، مما لا يتوافر به القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٣ س ١٠ ص ١٥٥)

١٣ - إذا تعرض الحكم إلى جريمة استعمال المتهم ختما مقلدا مع علمه بتقليده - التي دانه بها - في قوله «أما تهمة استعمال الختم المقلد التي وجهتها النيابة إلى المتهم فهي ثابتة قبله من اعترافه بملكية اللحوم ومن ضبطها بمحله عقب ذبحها بفترة وجيزة وعليها الختم المقلد ، مما يؤيد علم المتهم بمكان الختم المزيف

ومبادرته إلى استعماله بوضع بصمته على اللحوم المضبوطة» فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية لجريمة استعمال الختم المقلد مع علمه بتقليده ، وفيما قاله الحكم عن هذه الجريمة ما يكفي في بيان علم المتهم بالتقليد .

(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٦ س ١٠ ص ٤٢٠)

١٤ - العلامات المعاقب على تقليدها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات هي الاشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الأميرية أو السلطات العامة والتي اصطلح على استعمالها لغرض من الأغراض أو للدلالة على معنى خاص أيا كان نوعها أو شكلها ، وهي تنطبق على الآلة التي تشتمل على أصل العلامة أو على الأثر الذي ينطبع عند استعمالها . ولما كانت الاشارات التي حصل تقليدها إنما هي شعارات خاصة بمجرر اسكندرية اصطلح على استعمالها لغرض معين وهو الختم بها على اللحوم التي تذبح فيه بحيث تتغير يوميا لدلالة خاصة فهي بهذه المثابة تعتبر علامة مميزة له ودالة عليه في يوم معين ، وتقليدها لا شك فعل مؤثم .

(الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ س ١٤ ص ١٠٧)

١٥ - القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد تقضى بأن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن الجريمة تتحقق متى كان التقليد من شأنه أن يخدع الجمهور في المعاملات لأن القانون لا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث يخدع المدقق ، بل يكفي أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل .

(الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ س ١٤ ص ١٠٧)

١٦ - لم يجعل القانون لاثبات التقليد أو التزوير طريقا خاصا .

(الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ س ١٤ ص ١٠٧)

(والطعن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٦ س ١٦ ص ٧٥٦)

١٧ - ان مجرد تقديم ورقة مالية مقلدة لشخص وعرضها ليشترها وقبول هذا العرض من جانبه يعد استعمالا يقع تحت طائلة المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات . ولا يلزم أن يكون الجاني وقت ذلك حائزا بنفسه الأوراق التي يتعامل بها إذ يكفي أن تكون الحيازة لغيره مادام هو يعلم أن هذه الأوراق مقلدة سواء كان علمه قبل أو أثناء العرض للتعامل .

(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١١ س ١٤ ص ٧٩٥)

١٨ - متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين اتفاقهم مع باقى المتهمين على استعمال أوراق النقد المقلدة - التي كانت في حوزة أحدهم - ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارفتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامى إلى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنهم فى المسؤولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصليين . وليس ب لازم أن يحدد الحكم الأفعال التي أتاها كل منهم على حدة .

(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١١ س ١٤ ص ٧٩٥)

١٩ - لا يعيب الحكم عدم تحدّثه صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بتقليد الأوراق المالية التي يتعامل بها ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد توفر هذا العلم لديه . ولما كان فيما أورده الحكم المطعون فيه من حضور الطاعن الاجتماعات المتعددة التي جرت فيها المساومة وعرض الأوراق المالية للبيع بثمن لا يعدو ثلث القيمة الحقيقية للأوراق الصحيحة ، ما يوفر علم الطاعن بتقليد هذه الأوراق ، وكان القول بتوافر علم المتهم بالتقليد هو من خصائص محكمة الموضوع تستقل به وتستخلصه من الوقائع والعناصر المطروحة عليها ، فإن النعى على الحكم بالقصور يكون غير سديد ويتعين رفضه .

(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١١ س ١٤ ص ٧٩٥)

٢٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل فى اعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج فى المعاملة هو فى نظر القانون من أعمال الشروع

المعاقب عليه قانونا . ولما كان الثابت أن تفتيش مسكن المطعون ضده الثانى قد أسفر عن ضبط قوالب التزييف وعدد من العملات المعدنية المزيفة وبعض السبائك المعدنية وأدوات أخرى مختلفة مما تستعمل فى التزييف وذلك بعد أن انكشف لرجال مكتب مكافحة التزييف أمر المطعون ضدهم وهم يبحثون عن مشتر لعملتهم المزيفة ، فإنهم يكونوا قد تعدوا مرحلة التقليد والتحضير وانتقلوا إلى دور التنفيذ بحيث لو تركوا وشأنهم لتمت الجريمة فى أعقاب ذلك مباشرة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم استنادا إلى أن الواقعة لا تعد شروعا فى تقليد بالرغم من ضبط هذه الأدوات التى أعدت لهذا الغرض قد أخطأ فى القانون .

(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٧٩٥)

٢١ - جريمة ترويج العملة مستقلة من جريمة تقليدها .

(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٧٩٥)

٢٢ - من المقرر أن جريمة الشروع فى تقليد الأوراق المالية تتحقق بقيام الجانى بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى ولو كان هناك نقص أو عيوب فى التقليد .

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٣٢)

٢٣ - لا تشترط المادة ٢٠٤ مكرر (٢) من قانون العقوبات للعقاب على جريمة حيازة الأدوات والآلات والمعدات التى تستعمل فى تقليد العملة وترويجها ضرورة استعمال تلك الأدوات أو الآلات وإنما تكفى بأن تكون حيازتها بغير مسوغ .

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٣٢)

٢٤ - البين من استقراء نصوص المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ، ٢٠٨ من قانون العقوبات أن هذا القانون إنما عاقب بعقوبة الجنائية على تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو إحدى الجهات الملحقة بها حكما والواردة على سبيل الحصر على تدرج ملحوظ فيه جسامة الجريمة ، وأن العقوبة تقدر بقدرها فلا تنطبق المادتان ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا من القانون المذكور إلا إذا كان التقليد منصبا على رمز

مخصوص مما يصدق عليه كونه علامة دالة على جهة معينة دلالة مخصوصة وأن تكون العلامة لاحدى الجهات المحددة على وجه لا يقبل القياس مهما توافرت حكمته ، لأن الأحكام تدور مع مناطها لا مع الحكمة منها ، ولأن النصوص المبينة للجرائم والمرتبة للعقوبات من القانون الضيق . والمراد بالعلامة فى هذا المقام سواء كانت الالة الطابعة أو أثرها المنطبق ما دل بحسب السياق على الجهة مالكة العلامة لا دلالة أفراد وتمييز فحسب ، بل دلالة توثيق أيضا ، الأمر المستفاد من ورود حكمها فى باب التزوير - وهو يتعلق بالحجية فى الإثبات وفى النصوص الخاصة بالتزوير فى الأحكام والأوراق الرسمية بالذات - وكذا أخذا من دلالة العلامة فى اللغة عموما على الأمانة أو الشاهد أو الدليل ، فضلا عن سياق النصوص وترادفها فى مجموعها على تحديد المعنى المقصود . ولا كذلك شارات الأندية الرياضية - ومنها النادى الأوليمبى - التى تعتبر حلية أو زينة يتميز بها كل ناد عن غيره فى حلية المنافسة والمباهاة أسوة بأعلامه وملابسه المخصوصة . وإنما أطلق عليها لفظ العلامة لغة من قبيل الاشتراك فى الاسم فقط دون المعنى الاصطلاحي المنضبط فى القانون ، هذا إلى أن الأندية الرياضية ليست من الجهات المبينة على سبيل الحصر فى المادتين سالفتي الذكر ، ولا وجه لاعتبارها من قبيل الجمعيات ، لأن القانون أفرد الأندية بعامة بالقانون رقم ١٥٢ سنة ١٩٤٩ فى شأن الأندية والأندية الرياضية بخاصة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ فى شأن الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب ، ولا تسرى عليها قوانين الجمعيات أيا كانت ومنها القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذى ألغى وحل محله القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولا تنسب صفة النفع العام على الجمعيات إلا بقرار جمهورى ولا تزول إلا به ، على غير ما استثنى الشارع بالنسبة إلى الأندية الرياضية التى تكتسب تلك الصفة بمجرد الشهر . وهذا الفارق يدل على أن المشرع أراد المغايرة بينهما فى الأحكام واعتبر الجمعيات ذات النفع العام وحدها هيئات لها من الأهمية ما يقتضى أفرادها بوضع مستقل وحياطة علاماتها ومحرراتها بقدر أكبر من الحماية يجعل تقليدها أو تزويرها من الجنايات . ولا يصح اعتبار الأندية منظمات تسهم الحكومة فى مالها بنصيب عن طريق ما تمنحه لها من معونات ، وما تضيفه عليها من ميزات لأن تلك الأندية ليست منظمات مالية لها رأس مال يقبل المشاطرة والاسهام ، بل هى بنص الشارع

وبحكم طبيعتها التي لا تنفك عنها نشاط خالص ولا يسعى إلى التربح ولا ينحو نحو الاستثمار وتوظيف الأموال ، على النقيض من شركات المساهمة أو المؤسسات مثلا مما عدته المادة ٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات وعلى ذلك فإن تقليد علامة النادى الأولمبى لا يعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة فى قانون العقوبات والتي ربط لها الشارع عقوبة الجنائية ، فإذا وضعت على المحررات الصادرة منه كانت العبرة بفحوى المحرر ، فإذا غير فيما هو من جوهره بإسناد إليه كان تغيير الحقيقة فى المحرر ، تزويرا عرفيا معاقبا عليه بعقوبة الجنحة المنصوص عليها فى المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا جنائية طبقا للمادة ٢١٤ مكررا منه . لما سلف ، ولأن الشارع إنما اعتبر مال الهيئات الخاصة العاملة فى ميدان رعاية الشباب - ومنها الأندية الرياضية - مالا عاما فى حكم قانون العقوبات ، ولم يعتبرها من الهيئات ذات النفع العام فى أحكام التزوير ، ولا هو جعل القائمين بالعمل فيها موظفين عموميين فى هذا الباب ، وعبرة الشارع واضحة المعنى لا غموض فيها ، ومراده لا يحتمل التأويل ، ولا تصح مصادرته فيما أراد . وعلى ذلك فإن تذاكر الدخول فى النادى الأولمبى محررات عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٣ ص ١٤٦٧)

٢٥ - إن القاعدة المقررة فى جرائم التقليد تقضى بأن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور فى العلامات ولا يشترط القانون أن يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع الفاحص المدقق ، بل يكفي أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها ، ولا يقدح فى ذلك كون التقليد ظاهرا ، مادام من شأنه أن يخدع الناس . وكان الأمر المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ أسس قراره على ما بين الطابعين الصحيح والمقلد من أوجه التباين دون وجوه التشابه بينهما ، والتفت فى نفس الوقت عما حصله تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن طوابع البريد المضبوطة مزيفة بدرجة لا بأس بها وأنها تتحد فى مظهرها العام مع الطابع الصحيح من نفس الفئة والطبعة فإنه يكون قد

أخذاً صحيح القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥ س ٢٥ ق ١٨٦ ص ٨٥٩)

٢٦ - لا يشترط لقيام جريمة تقليد العملة الورقية أن يكون التقليد متقناً بحيث يندفع به حتى المدقق بل يكفي أن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التعامل .

(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٤ س ٢٧ ق ٨٢ ص ٣٨٦)

٢٧ - من المقرر أن مجرد تحضير الأدوات اللازمة للزيف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليها قانوناً إلا أن شرط ذلك بداهة أن تكون الوسائل المستعملة في التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة ، أما إذا كانت هذه الوسائل غير صالحة للمرة لتحقيق الغرض المقصود منها ولا تؤدي مهما أتقن استعمالها - إلى إنتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة ، فإن جريمة التقليد في هذه الحالة تكون مستحيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤثم .

(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٤ س ٢٧ ق ٨٢ ص ٣٨٦)

٢٨ - لا يشترط في جريمة التقليد المنصوص عليها في المادة ١/٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد قلّد بنفسه علامة من علامات الحكومة بل يكفي أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره طالما أنه كان مساهماً معه فيما قارفه . فقد سوى المشرع بين من قلّد بنفسه إحدى تلك العلامات وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التقليد في الحالتين فاعلاً للجريمة .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ ق ١٣٩ ص ٦٢٨)

٢٩ - أن العبرة في التقليد بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف بحيث يكون من شأنه أن يندفع فيه الجمهور في المعاملات دون أن يشترط أن يكون الانخداع قد حصل وتم فعلاً بل يكفي أن يكون بين العلامتين المقلدة والصحيحة من التشابه ما تكون

به مقبولة فى التعامل ، ولما كانت المحكمة قد جانبت هذه الوجوه من النظر فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ ق ١٣٩ ص ٦٢٨)

٣٠ - من المقرر أنه وإن كانت لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها ، وكانت تلك الأخطاء القانونية التى قد تردت فيها المحكمة قد أسلمتها إلى فساد استدلال حكمها على عناصر الدعوى فضلا عن قصوره فى بحث مدى مساهمة المطعون ضده فى تقليد الختمين المضبوطين وفى تقرير أوجه الشبه بين هذين الختمين المقلدين بين الاختام الصحيحة لمجرى بلدية دمنهور وما إذا كان من شأن هذا التشابه أن ينخدع به الجمهور أم لا بصرف النظر عما إذا كان قد انخدع به أحد فعلا فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه مع الإحالة .

(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ ق ١٣٩ ص ٦٢٨)

٣١ - إن مقتضى نص المادة ٢/٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أن الشارع غلظ العقاب لكل تقليد أو تزوير لختم أو علامة لأحدى الشركات المساهمة إذ كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، كما أنه بمقتضى نص المادة ٢/٢١٤ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون المذكور ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ غلظ الشارع العقاب على كل تزوير يقع فى محرر لأحدى الشركات المساهمة إذا كان للدولة أو لأحدى الهيئات العامة نصيب فيها بأية صفة كانت ، وذلك - على ما أفصح المشرع فى المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٢٠ سنة ١٩٦٢ لأسباب الحماية اللازمة على اختام وعلامات ومحررات تلك الجهات أسوة بالحماية اللازمة لأختام الحكومة وعلاماتها ومحرراتها . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه والمحكوم عليه الأول قد قلدا خاتم بنك مصر المملوك للدولة ووضعوا بصمة هذا الخاتم وأثبتا صدور بيانات لأحد العاملين

بالبنك على جوازات السفر المضبوطة بما يفيد - خلافا للحقيقة - أن أصحابها قد حول كل منهم ثلاثين دينارا ليبييا ، مما تقوم معه في حق الطاعن والمتهم الآخر الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢/٢٠٦ مكررا و ٢/٢١٤ مكررا من قانون العقوبات دون جريمة التزوير المبينة بالمادة ٢١٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ق ٧٩ ص ٣٦٦)

٣٢ - إن ما يثيره الطاعن من أن المحكوم عليه الأول هو الذي قلد خاتم بنك مصر واستعمله في إضافة البيانات المزورة مردود بأنه يفرض أن المتهم الآخر هو الفاعل الأصلي في الجرائم المذكورة فإن الطاعن يعد حتما شريكا فيها فلا مصلحة له من وراء ما أثاره في هذا الشأن لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك لأن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١١٩١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ق ٧٩ ص ٣٦٦)

٣٣ - من المقرر أنه لما كانت المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تشترط توافر قصد خاص هو نية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة والأفراد الأمر الذي يستفاد من ارتكاب التقليد أو التزوير ويكون على المتهم في هذه الحالة عبء نفي توافره .

(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١١ س ٣٠ ق ١٤٣ ص ٦٦٩)

٣٤ - من المقرر في جرائم التقليد أن العبرة بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وأن جنائية تقليد ختم أو علامة إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة المنصوص عليها بالمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات تتحقق متى كان التقليد من شأنه خدع الجمهور في المعاملات ولا يشترط القانون أن يكون التقليد متقنا بحيث ينخدع به الفاحص الدقيق بل يكفي أن يكون بين الختمين أو العلامتين المقلدة والصحيحة تشابه قد يسمح بالتعامل بها ، ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهرا ، ما دام من شأنه أن يخدع الناس .

(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١١ س ٣٠ ق ١٤٣ ص ٦٦٩)

٣٥ - لا يشترط في جريمة التقليد المنصوص عليها في المادة ١/٢٠٦ ، ٦ أن يكون الجاني قد قلد بنفسه ختماً أو علامة من علامات الحكومة بل يكفي أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره طالما أنه كان مساهماً معه فيما قارفه . فقد سوى المشرع بين من قلد بنفسه إحدى تلك العلامات وبين من يرتكب ذلك بواسطة غيره مما يجعل مرتكب التقليد في الحالتين فاعلاً للجريمة .

(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٩ س ٣١ ق ١٤٣ ص ٧٤٢)

الفصل الثاني : جرائم التقليد في القوانين الأخرى الفرع الأول تقليد الرسم الصناعي

٣٦ - يكفي لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، أن يوجد تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة التي قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية .

(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ ص ٢٣٦)

٣٧ - عالج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ أحكام نوعين من التقليد ، هما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسوم والنماذج الصناعية ، وبينت نصوصه ماهية كل منهما . ولما كانت واقعة الدعوى هي تقليد نموذج صناعي مسجل وليست تقليد براءة اختراع ، فإن الحكم إذا أقام قضاءه على ما تحدث به عن تقليد براءة الاختراع يكون قد خلط بين نوعي التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة لكل منهما ، ويكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة مما يعيبه ويستوجب نقضه ، وذلك بالنسبة إلى الدعوى المدنية محل الطعن .

(الطعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٨ س ١٦ ص ٢٢٣)

٣٨ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى

المتهم لكي يقضى له بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يخلط بين أحكام تقليد الاختراع وأحكام تقليد الرسوم والنماذج الصناعة بل تشككت المحكمة في جدة الرسوم والنماذج المسجلة باسم الطاعن ورجحت سبق استعمالها من قبل ، وكانت المحكمة لم تفصل في الدعوى إلا بعد أن محصتها وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي ولم تكن قد اقتصرت على بحث ما إذا كانت رسوم ونماذج القبعات المسجلة باسم الطاعن مبتكرة من عدمه بل تعبت ذلك إلى بحث مدى جدتها فداخلتها الريبة في أن تكون تلك الرسوم والنماذج جديدة ورجحت سبق استعمالها في المجال الصناعي ، فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ١٦١٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧٥ ص ٨٨٦)

٣٩ - عالج القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ أحكام نوعين من التقليد هما تقليد براءة الاختراع وتقليد الرسم والنماذج الصناعية وبينت نصوصه ماهية كل منهما . ولما كانت واقعة الدعوى هي تقليد براءة الاختراع وليست تقليد نموذج صناعي مسجل ، فإن الحكم إذا أقام قضاءه على ما تحدث به عن تقليد نموذج صناعي مسجل يكون قد خلط بين نوعي التقليد رغم اختلاف الأحكام الخاصة بكل منهما ، ويكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة .

وفضلا عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد أستند في القول بعدم توافر ركن التقليد على رأى مدير إدارة الفحص الفني للاختراع من عدم وجود تشابه أو تطابق بين الاختراع الممنوح براءته للمجنى عليه وجهاز المطعون ضده دون أن يعنى الحكم بوصف كل منهما وبيان أوجه التشابه بينهما من حيث العناصر الجوهرية إثباتا ونفيا يكون مشوبا بالقصور لأن القاضى فى المواد الجنائية إنما يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذى يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٢ س ٢١ ق ١٣٦ ص ٥٦٩)

الفرع الثانى : تقليد العلامة التجارية :

٤٠ - تختلف عناصر كل من جريمتى تقليد العلامة التجارية والغش عن الأخرى ، فالركن فى الجريمة الأولى ينحصر فى اتيان فعل من أفعال التقليد أو التزوير أو الاستعمال لعلامة تجارية ، أو وضعها على منتجات بسوء نية ، أو بيعها أو عرضها للبيع وعليها هذه العلامة المقلدة والمزورة - وكل من هذه الأفعال يكون فى ذاته جرائم مستقلة ولها مميزاتها الخاصة - بينما الركن المادى فى جريمة المادة الأولى من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر فى فعل خداع المتعاقد أو الشروع فى ذلك وينصب على بضاعة معينة بذاتها .

(الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٢٩ ق.جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ س ١٠ ص ١٠٤٥)

٤١ - القاعدة القانونية المقررة فى جرائم التقليد تقضى بأن العبرة هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذه القاعدة واستند فى قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إلى أن أوجه الشبه مقصورة على أساس العمليات الطبيعية والكيميائية المشتركة علميا والمعروفة للكافة «فى صناعة تكرير الزيوت المعدنية» ، وأنها معدومة فيما يتميز به اختراع عن آخر من كيفية اجراء العمليات وتطبيقها ، فإن ما انتهى إليه الحكم يكون صحيحا فى القانون .

(الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٣٢ ق.جلسة ١٩٦٣/٥/٢١ س ١٤ ص ٤٣٨)

٤٢ - جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة والتي حددت المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف - عناصرها - هى جريمة عمدية لا تتحقق إلا بقيام الركن المعنوى المتمثلا فى القصد الجنائى لدى الجانى وهو علمه بأنه يبيع نمونجا مقلدا . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد اكتفى بالتدليل على ثبوت الفعل المادى وحده وهو تعامل الطاعن بالبيع فى نسخ المصلح المقلدة ، وأغفل التحيث عن علم الطاعن بهذا التقليد وهو الركن المعنوى الذى لا تقوم الجريمة بدونه ، فإن الحكم المطعون فيه

يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ س ١٥ ص ٨٤)

٤٣ - تسجيل العلامة التجارية هو مناط الحماية التي أسبغها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على ملكيتها الأدبية بتأثير تقليدها أو استعمالها من غير مالكيها ، وبذلك لا يفيد مالك العلامة من تلك الحماية إلا إذا كانت مسجلة .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ س ١٧ ق ١٢٦ ص ٦٨٦)

٤٤ - تسجيل العلامة ركن في جريمة تقليدها أو استعمالها بسوء قصد ، ومن ثم يتعين على الحكم استظهاره والا كان قاصرا في بيان الواقعة المستوجبة للعقاب .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ س ١٧ ق ١٢٦ ص ٦٨٦)

٤٥ - المراد بالتقليد هو المحاكاة التي تدعو إلى تضليل الجمهور ، والعبرة في استظهاره هي بأوجه الشبه بين العلامتين الصحيحة والمقلدة دون أوجه الخلاف .

(الطعن رقم ٨٨٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣ س ١٧ ق ١٢٦ ص ٦٨٦)

٤٦ - مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٦ بشأن براءات الاختراع والنماذج الصناعية ، أن الشرط الأساسي في الاختراع أن يكون هناك إبتكار يستحق الحماية ، وهذا الإبتكار قد يتمثل في فكرة أصلية جديدة فيخلق صاحبها ناتجا جديدا ، وقد تتخذ الفكرة الإبتكارية شكلا آخر ينحصر في الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة في نظر الفن الصناعي القائم قبل الإبتكار ، وقد يكون موضوع النشاط الإبتكاري مجرد التوصل إلى تطبيق جديد لوسيلة مقررّة من قبل ، وليس من الضروري أن تكون النتيجة جديدة ، بل الجديد هو الربط بين الوسيلة والنتيجة واستخدام الوسيلة في غرض جديد ، وتسمى البراءة في هذه الحالة براءة الوسيلة وهي تنصب على حماية التطبيق الجديد . أما الرسوم والنماذج فهي إبتكارات ذات طابع فني يكسب المنتجات الصناعية جمالا وذوقا أي أنها تتعلق بالفن التطبيقي أو الفن الصناعي

فحسب .

(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ق ١٠٢ ص ٤٨٧)

٤٧ - يحمى القانون الاختراع ، بالبراءة التى تحمى ملكيته ، بحيث إذا لم يحصل المخترع على براءة اختراعه ، فإن تقليد هذا الاختراع يكون غير مؤثم قانونا . أما الرسوم والنماذج فتنشأ الملكية فيها من ابتكارها وحده ، فالتسجيل لا ينشئ ملكيتها ولو أنه يعد قرينة على الملكية ، وعلى أن من قام بالتسجيل هو مبتكرها ، غير أن هذه القرينة قابلة لاثبات العكس ، كما أن تسجيل النموذج ليس من شأنه أن يغير من طبيعته .

(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ق ١٠٢ ص ٤٨٧)

٤٨ - متى كانت وسيلة حماية الاختراع هى الحصول على براءة اختراع على التفصيل الوارد فى الباب الأول من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ، وكان المستأنف لم يحصل على تلك البراءة واقتصر على مجرد لتسجيل القوالب بوصفها نماذج صناعية على الرغم من أنها لم تكن من هذا القبيل بل تتضمن ابتكارا جديدا لوسيلة الصنع ، فإن تقليد المتهم لهذه القوالب - على فرض حصوله - لا يكون مؤثما ، ويكون الحكم المستأنف حين قضى برفض الدعوى المدنية قد توافرت له السلامة ويتعين تأييده .

(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ق ١٠٢ ص ٤٨٧)

٤٩ - إذا كان تحديد الابتكار فى ذاته مسألة فنية وقد قنعت المحكمة بما أثبتته الخبير الاستشارى من أن القوالب المدعى تقليدها هى ابتكار لوسيلة صناعية وما انتهى إليه مراقب براءات الاختراعات من ذلك أيضا ، فإن انزال حكم القانون عليها هو مسألة قانونية للمحكمة وحدها حق الفصل فيها .

(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ق ١٠٢ ص ٤٨٧)

٥٠ - مفاد نص المادة الأولى من القانون ١٣٢ سنة ٢٩٤٩ أن الشرط الأساسى

في الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية وهذا الابتكار قد يتمثل في فكرة أصلية جديدة فيخلق صاحبها ناتجا جديدا وقد تتخذ الفكرة الابتكارية شكلا آخر ينحصر في الوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة في نظر الفن الصناعي القائم قبل الابتكار ، وقد يكون موضوع النشاط الابتكاري ، مجرد التوصل إلى تطبيق جديد لوسيلة مقررة من قبل ، وليس من الضروري أن تكون النتيجة جديدة ، بل الجديد هو الرابطة بين الوسيلة والنتيجة واستخدام الوسيلة في غرض جديد ، وتتصب البراءة في هذه الحالة على حماية التطبيق الجديد .

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ س ٢٣ ق ١١٠ ص ٤٩٩)

٥١ - أفصح القانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية في مذكرته الإيضاحية عن مراده بالمادة الثالثة منه بأن المقصود منها هو تشجيع طلب براءات في مصر عن الاختراعات ، الأجنبية حتى تستفيد البلاد في نهضتها الصناعية من هذه الاختراعات ، فجرى نص تلك المادة بأن الاختراع لا يعتبر جديدا إذا كان في خلال الخمسين سنة السابقة على تقديم طلب البراءة قد سبق استعماله بصفة علمية في مصر أو كان قد شهر عن وصفه أو عن رسمه في نشرات أنبعت في مصر ومن الواضح بحيث يكون في إمكان ذوي الخبرة استغلاله ، أو إذا كان خلال الخمسين سنة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق إصدار براءة عنه .

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ س ٢٣ ق ١١٠ ص ٤٩٩)

٥٢ - تحديد الابتكار في ذاته مسألة فنية والقاعدة القانونية في جرائم التقليد أن العبرة هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ س ٢٣ ق ١١٠ ص ٤٩٩)

٥٣ - لا يغير من اعتبار جهاز المجنى عليه (لماسة كهربائية) ابتكارا جديدا ما قال به المتهم من أن فكرة التسخين الكهربائي معروفة من قبل ، ذلك بأن الجديد

فى جهاز المجنى عليه - موضوع الدعوى - هو التطبيق الجديد لوسيلة صناعية ولو كانت مقررة من قبل .

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ س ٢٤ ق ٤٤ ص ٢٠٦)

٥٤ - لا محل لما يثيره المتهم من أن المجنى عليه حسن من جهازه بحيث أصبح مماثلاً لجهازه هو مادام أن المجنى عليه هو الذى صدرت له براءة الاختراع قبل أن يظهر جهاز المتهم (المقلد) فى الأسواق وقبل تسجيله إياه فاستحق الحماية التى يقررها القانون لبراءة الاختراع الممنوحة عن جهازه .

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ س ٢٤ ق ٤٤ ص ٢٠٦)

٥٥ - لا يشفع للمتهم بجريمتى تقليد اختراع منحت عنه براءة وعرض منتجات مقلدة للبيع المعاقب عليهما بالمادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية - أن يكون قد سجل جهازه كنموذج صناعى ذلك أن القانون يحمى الاختراع بالبراءة التى تحمى ملكيته وليس من شأن ذلك التسجيل أن يغير من الحماية التى يقررها القانون لبراءة الاختراع .

(الطعن رقم ١١٩٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ س ٢٤ ق ٤٤ ص ٢٠٦)

٥٦ - لما كانت القاعدة القانونية فى جرائم التقليد أن العبرة هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف ، وكان يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التى استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداها فى الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، ولما كان ما أورده الحكم من أن محرر المحضر أثبت فى محضره قيام تشابه بين النموذجين غير كاف فى الرد على دفاع الطاعن ، ذلك أنه كان يتعين على المحكمة إما أن تحقق هذا التشابه بنفسها أو تندب خبيراً لذلك وصولاً إلى تحقيق دفاع الطاعن الذى قد يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، ومن

ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٥ س ٢٨ ق ٢١٧ ص ١٠٧٠)

الفرع الثالث : تقليد المصنفات

٥٧ - لما كان قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر بمقتضى مادته الأولى الحماية لصالح مؤلفي « المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم » ويبين من البند ثانيا من المادة السادسة أن حق المؤلف في استغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون في متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافي أو الصب في قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافي أو السينمائي ويجيز بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه « للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة ١) و ٦ و ٧ (فقرة ١) » . وكان القصد الجنائي في جريمة تقليد مصنف منشور بالخارج التي دين الطاعن بها ، يقتضى علم الجاني وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر أركانها ، فإذا ما نازع المتهم في توافر هذا القصد ، كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا ، وإذا كان القانون يجيز للمؤلف نقل حقه في الاستغلال إلى الغير ، وكان الطاعن قد جادل في قيام ذلك القصد ، قائلا باعتقاده صحة ما قرره له المتهم السادس أن مؤسسته هي ممثلة لدار النشر المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه طلب إليه مباشرة العمل على مسئولية ذلك المتهم ، فإن قول الحكم للتدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن « أن القصد الجنائي متوافر مما قرره المتهمون الأول - الطاعن وباقي المتهمين - من علمهم بأن تلك الكتب خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وإن عللوا أقوالهم بطبعها على القول بأنهم اعتقلوا في صحة ما قرره المتهم السادس من أن مؤسسة الوطن العربي السعودي تمثل دار النشر التي تحتكر تلك المؤلفات وهذا الدفاع من جانبهم هو من قبيل دفع الاتهام عنهم إذ لا يثنأى من القائمين بعمليات الطبع وهي مهمتهم الاستناد إلى مجرد قول لا يعززه دليل للقيام بطبع كتب ثابت على النسخ التي قاموا بطبع مثلها أنها خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وبأنها طبعت

في هونج كونج» . لا يكفى لتوافره وقد كان على المحكمة تحقيق ذلك الدفاع بلوغا لغاية الأمر فيه ، هذا إلى أن ما أورده الحكم من أنه ثابت على المصنف طبعه في هونج كونج ، لا يجدى في توافر القصد ، إزاء ما هو ثابت بالحكم نفسه من أن الفعل مثار الاتهام قد تم بطريق التصوير وليس بطريق الطباعة .

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ س ٢٨ ق ٣١ ص ١٤٤)

٥٨ - لما كانت المادة الخامسة من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٤ قد نصت على أنه للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر . وله وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه» . كما نصت المادة ٣٧ من ذات القانون على أنه «للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد . (فقرة ١) ، ٦ ، ٧ (فقرة ١) من هذا القانون على أن نقل أحد الحقوق لا يترتب عليه مباشرة حق آخر - ويشترط لتتمام التصرف أن يكون مكتوبا وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه» . فإن مفاد ذلك أن المشرع قد حرص على أن يكون للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه على أية صورة بأية طريقة ، وعلى ألا يكون لغيره مباشرة حقه في الاستغلال على أية صورة دون الحصول على إذن كتابي سابق منه حال حياته أو ممن يخلفه بعد وفاته ، وتعاقب المادة ٤٧ من ذات القانون على مخالفة ذلك بما نصت عليه من أن «يعتبر مكونا لجريمة التقليد ويعاقب عليه بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية : (أولا) من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد ٥ ، ٦ ، ٧ فقرة أولى وثالثة من هذا القانون . (ثانيا) من باع مصنف مقلد .. إلخ . (ثالثا) من قلد في مصر مصنفات .. إلخ .

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦ س ٣١ ق ١٧٤ ص ٨٩٩)

تقليد أختام الحكومة

راجع : تقليد .

تموين

رقم القاعدة

- الفصل الأول: القيود المفروضة على مواد التموين والبطاقات والاختارات ١ - ٦٠
 الفصل الثاني : الامتناع والتوقف عن النشاط ٦١ - ٦٦
 الفصل الثالث : المسؤولية والعقاب في جرائم التموين ٦٧ - ٨٨
 الفصل الرابع : مسؤولية صاحب المحل عن المخالفات التموينية ٨٩ - ١٢١
 الفصل الخامس : السكر ١٢٢ - ١٣١
 الفصل السادس : أثر صدور منشور بحفظ قضايا التموين ١٣٢ - ١٣١
 الفصل السابع : مسائل متنوعة ١٣٨ - ١٤٨

موجز القواعد :

الفصل الأول

القيود المفروضة على مواد التموين والبطاقات والاختارات

- مدلول حظر البيع المنصوص عليه في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ ١٠٠ ١
 - إمساك الدفتر الخاص بإثبات مقادير الأصناف التي ترد وتاريخ ورودها قاصر على
 أصحاب المصانع والمحال العامة ٢
 - عدم إمساك صاحب المقهى الدفتر الذي يثبت فيه مقادير الأصناف التموينية وكيفية
 إستخدامه لها مخالف النص المادة ٢/٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ ٣
 - متى تقوم الدفاتر التجارية القانونية مقام الدفتر الخاص الواجب إمساكه تنفيذاً للمادة ٢
 من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ ٤
 - عدم أخذ المحكمة بالدفتر الذي قدمه التاجر إستناداً إلى أنه غير شامل للبيانات
 المنصوص عليها وغير منتظم دون بيان وجه مخالفة ما هو مدون بهذا الدفتر للقانون .
 قصور ٥
 - حظر التصرف في مواد التموين بأي نوع من أنواع التصرفات في غير ما خصصت
 له هذه المواد ٦ و ٧
 - غلق المحل بصفة مؤقتة لسبب طارئ لا يترتب عليه تخفيض مقرارات التموين إلا
 مدة الإغلاق فقط إعمالاً لنص المادتين ٥ و ١٠ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ - ٨
 - مجرد عدم إخطار تاجر التجزئة مراقبة التموين بالوفورات المتبقية لديه مخالف لنص
 المادة ٥ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ ٩

- عدم إلتزام التاجر بالإخطار عن الوفورات إذا لم توجد هذه الوفورات ١٠
- إدانة المتهم بعدم إرساله بيانات بما أنتجه وما تبقى لديه من الزيت دون رد على دفاعه بأنه إنما يدير مصنعاً تابعاً لشركة ولا شأن له بإدارة الشركة ذاتها. قصور ١١
- رد البطاقة عند الوفاة إنما يسرى على بطاقة العائلات دون البطاقة الخاصة بأصحاب المصانع والمحال العمومية ١٢
- مقتضى القول بأن بطاقات التموين شخصية عملاً بنص م ٨ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ ؟ ١٣
- عدم إخطار صاحب البطاقة مكتب التموين عن أى نقص فى عدد الافراد المعينين معه كاف لمعاقبته بمقتضى م ١٠ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ١٤
- خلو الحكم بإدانة متهم فى نهمه عدم إخطاره عن النقص الطارئ على عدد من صرفت من أجلهم البطاقة من البيان الذى يمكن معه التحقق من وقوع تلك المخالفة . قصور ١٥
- عدم الإخطار عن نقل المحل من مكان إلى مكان معاقب عليه مادام ذلك من شأنه تخفيض الإستهلاك ١٦
- عدم شمول التعديل المنصوص عليه فى المادة ١ من القرار رقم ١١٥ سنة ١٩٤٩ حكم المادة ١٢ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ ١٧
- إعادة المتهمين كمية من السكر المقرر تصنيعها الى مصنع آخر لاستهلاكها بغير ترخيص منهى عنه بحكم المادة ١٢ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ١٨
- عدم إشتراط قصد جنائى خاص فى جريمة إستخدام مواد التموين فى غير النرض الذى صرفت من أجله ١٩
- تناول حكم المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ تجار الجملة ٢٠
- إستناد المحكمة فى إدانة المتهم بموجب المادة ١٢ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ إلى تأجيريه مصنعه ثم بيعه وأن هذا البيع إشتمل على بيع كميات مواد التموين دون بيان الأدلة التى إستخلصت منها ذلك . قصور ٢١
- إمساك أصحاب المصابن أى دفتر آخر مخالف للنموذج الخاص المرفق بالقرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ لا يبنى ٢٢
- بيع تاجر الجملة لشخص بيده ترخيص فى الشراء من غيره من التجار توجب معاقبته بالمادة ٥٤ من القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ والمادة ٥٦ من المرسوم سنة ١٩٤٥ ٢٣
- معاقبة تاجر التجزئة لإتجاره فى بعض مواد التموين دون أن يكون مرخصاً له بذلك بموجب نصوص القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ ٢٤

- إرسال التاجر كوبونات الكيروسين بطريق البريد في نفس اليوم الذي يجب وصولها فيه إلى اللجنة هو مخالف لما نص عليه في المرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والأوامر التي كان معمولاً بها قبل صدوره ٢٥
- العقوبة الواجبة التطبيق على عدم تقديم الكشوف المطلوبة لمراقبة التموين طبقاً لأحكام القرار الوزاري رقم ٢١٠ سنة ١٩٤٦ ٢٦
- إمساك صاحب محل ترزى سجلاً غير شامل لجميع البيانات التي يتطلبها القانون مخالف للمرسوم ٩٦ سنة ١٩٤٥ وتعديلاته ٢٧
- وجوب إخطار تاجر التجزئة بإستلام مواد التموين من تاجر الجملة ٢٨
- إدانة المتهم لعدم سحبه كمية السكر المقررة له في الميعاد دون رد على ما تمسك به من أنه لم يخطر بموعد التسليم . قصور ٢٩
- صدور القرار الوزاري رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التموين هو في حدود الرخصة المخولة له بالقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ٣٠
- جريمة عدم اعلان تاجر التجزئة عن وصول مواد التموين إليه بمكان ظاهر لا يتطلب قصداً جنائياً خاصاً ٣١
- لا عقاب على حيازة الصودا غير الواردة عن طريق الجمارك مادامت حاصلة قبل صدور القرار رقم ٢٥ سنة ١٩٥١ ٣٢
- ماهية الأخطار الذي يعتد به طبقاً للمادة الثالثة من القرار رقم ١٠٤ سنة ١٩٤٩ ... ٣٣
- حصر الأشخاص الذين أراد القرار رقم ٢٦٨ سنة ١٩٥٠ أن يخضعهم لأحكامه في فئات معينة نص عليها القانون ٣٤
- إدانة المتهم لعدم تقديمه بياناً عن مواد التموين التي لديه دون إستظهار الأصناف التي يحوزها أو يتجر فيها وما إذا كانت من الأصناف الواردة بالجدول المرفق بالقرار ٢٦٨ سنة ١٩٥٠ قصور ٣٥
- وجوب موافقة لجنة التموين العليا على القرارات التي يصدرها وزير التموين إعمالاً لنص المادة ١ من المرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ٣٦
- إعفاء تاجر التجزئة من كتابة فاتورة بالمبيع عملاً بنص م ٢٦ من القرار ١٨٠ سنة ١٩٥٠ ٣٧
- شرط العقاب لمخالفة أحكام المادة ٢٦ من القرار ١٨٠ سنة ١٩٥٠ يختلف تبعاً لصفة البائع ٣٨
- عدم تقديم التاجر للمشتري الفاتورة أصلاً أو عدم إستيفائها البيانات التي يتطلبها القانون مستوجب للعقاب ٣٩

- مسئولية صاحب المحل عن الفاتورة التي صدرت ممن عهد إليه بإدارة محله ٤٠
- عدم سريان حكم المادتين ١ و ٢ من القرار رقم ٤٤ لسنة ٥٠ إلا بالنسبة إلى من عينهم الشارع بالنص دون غيرهم ٤١
- لا يعفى المتهم من وجوب الإخطار عن البيانات المطلوبة بموجب قرار ٥٤ لسنة ١٩٥٦ إلا عن الشهور التي يكون فيها الصنف نافداً ولم يتم خلالها أى تعاقد على الإستيراد بشرط أن يشير إلى ذلك صاحب الشأن فى آخر بيان يرسله ٤٢
- مخالفة المتهم لأحكام القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بعدم إرسال البيانات الخاصة بالكاوتشوك . صدور القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بمد أجل إرسال البيانات . إستفادة المتهم من ذلك . م ٥ ع ٤٣
- صدور القرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بمد أجل الاخطار عن البيانات المطلوبة . وجوب إستفادة المتهم منه . .. ٤٤
- حكم الادانة : وجوب إشماله على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة على ثبوت وقوع الفعل من المتهم ومؤداها . عدم إستظهار الحكم ما إذا كان المتهم من المكلفين بمسك السجلات طبقاً لأحكام قرار وزير التموين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ أو طبقاً للقرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ رغم إختلاف العقوبة فى كلا القرارين عيب يوجب نقضه ٤٥
- أداء المتهم نقداً لقيمة العجز فى كوبونات الكيروسين المتبقية لديه بعد التوزيع منسوباً إلى عددها محسوباً بواقع ثمانية مليمات للتر الواحد إذا وقع فى الميعاد الذى ضربه القانون يدرأ عنه المسؤولية ٤٦
- الزيت المحظور نقله وفقاً لقرار وزير التموين رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ هو زيت بذرة القطن وحده ٤٧
- معاقبة من يتصرف فى مواد التموين لخير المستهلكين لها بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ٤٨
- نطاق سريان المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ فى شأن نقل الفول البلدى الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات ؟ مثال لتسيب غير معيب ٤٩
- شرط إخلاء مسئولية المتهم من جريمة إمتناعه عن إعادة كوبونات الكيروسين

المتبقية لديه بعد التوزيع المنصوص عليها في قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل : هو قيامه بأداء قيمة العجز في موعد أقصاه اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع . نطاق تطبيق قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ : لأعلاقة لهذا القرار بجريمة الإمتناع عن إعادة كوبونات الكيروسين المتبقية بعد التوزيع ٥٠

- لاجدوى مما يثيره الطاعن على الحكم في شأن جريمة تصرفه في زيت التموين لنير مستحقه . طالما أن الحكم محمول على تهمة بيعه سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر لها المسندة إليه والتي ثبتت في حقه ٥١

- عدم إلتزام الحكم بالتحدث إستقلالاً عن القصد الجنائي . مثال في جريمة التصرف في المواد التموينية لنير مستحقها . مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو المجادلة فيها . غير مقبولة ٥٢

- مناط التأثيم في قرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ هو نقل قش الكتان وبذرتة خلال الفترة التي حددها . عدم إمتداد أثره إلى مجرد البيع ٥٣

- وجوب إثبات البيانات المنصوص عليها في المادة ١٤ من قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ . فور صرف المواد التموينية ٥٤

- الاخطار الذي يعتد به طبقاً للمادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل هو الإخطار بخطاب موصى عليه خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر . الإخطار التليفوني . غير كاف ٥٥

- تأثيم نقل قش الكتان وبذرتة خارج الاجران ومراكز التجميع بالمحافظات . في الفترة المحددة قانوناً ، إلا بتصريح من مدير الزراعة . إقتصاره على فعل النقل دون سواء . قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ . عدم إيراد الحكم لواقعة الدعوى وأدلة الثبوت عليها . قصور . القصور الذي يتسع له وجه الطعن . تصدره أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون ٥٦

- قرار وزير التموين رقم ٣٥٢ سنة ١٩٦٢ بتنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن المادة ٦ منه حظرها خلط الشاي والبن بقصد الاتجار أو الشروع في ذلك ، حظرها كذلك حيازة الشاي أو البن المخلوط بقصد الاتجار أو بيعه أو عرضه للبيع . المادة ٩ من القرار . تحديدها العقوبة ٥٧

- إقتصار الحكم الاستئنافي على تأييد الحكم المسأنف فيما قضى به من غش الشاي

- بخلطه وتعديله العقوبة دون النظر في مدى إنطباق القرار الوزاري رقم ٣٥٢ سنة ١٩٦٢ الذي يجرم خلط الشاي على الواقعة . رغم نصه على عقوبة تزيد في حدها الأدنى على العقوبة الموقعة . خطأ في تطبيق القانون ٥٨
- إغفال الحكم تمحيص الواقعة وبيان مدى إنطباق القرار الوزاري عليها . قصور له الصدارة على مخالفة القانون ، يوجب النقض والإحالة ٥٩
- عدم تقيد محكمة الموضوع بالوصف الذي ترفع به الدعوى ، عليها تبين حقيقة الواقعة الجنائية . إدانة الطاعن بصفته صاحب مصنع تصرف في سلعة صرفت له من إحدى شركات القطاع العام بنير الكيفية ولغير النرض المنصرفه من أجله عملاً بالقرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الغير منطبق عليها خطأ حجب المحكمة عن بحث مدى إنطباق القرار ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة المادية ذاتها . وجوب النقض والإحالة مادامت العقوبة المقضى بها أشد من تلك المقررة بالقرار الأخير ٦٠

الفصل الثاني : الامتناع والتوقف عن النشاط

- على التاجر إثبات قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد حتى يكون إمتناعه بعيداً عن دائرة التجريم . تعبير الشارع عن إفساحه في مجال العذر بما يتسع لنير القوة القاهرة من الاعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة . من أمثلة الاعذار قيام العجز الشخصى بالتاجر أو الخسارة تصيبه من الاستمرار في عمله . تقديم العذر الجدى إلى وزارة التموين وإنتهائها إلى سلامته . إلزامها بقبوله . الدفع به أمام محكمة الموضوع . عليها النظر فيه وتحقيقه . أن صح وجب عليها تبرئة الممتنع . المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة بالقانون ١٣٩ لسنة ١٩٥١ والمعدلة بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ٦١
- إشتراط الشارع في المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ الوقف في المصانع . عدم إشتراطه وقوع الإمتناع في المتاجر . لزوم جريان حكمه في شأن الإمتناع مطلقاً بحيث ينتظم التجار كافة سواء أكانوا مرخصاً لهم أم غير مرخص لهم في مزاولة تجارتهم . وسواء أكانوا من أرباب المجال التجارية أم لم يكونوا كذلك ٦٢
- مخالفة حكم المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير

الجبرى وتحبيد الارباح الذى حل محل المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ . رفع اللحوم من الجدول الملحق بهذا التشريع بمقتضى القرار الوزارى ٣٧٢ لسنة ١٩٦٣ مقصور على هذا النطاق . عدم مجاوزته إلى رفعها من القرار الوزارى ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذى عين السلع التموينية التى يحظر الإمتناع عن ممارسة الاتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين ومن بينها اللحوم والصادر نفاذاً للمادة الثالثة مكرراً من المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين ٦٣

- يبين من المقارنة بين نص المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ونصها المستبدل بالقانون ٢٥٠ سنة ١٩٥٢ . أن المشرع قصد بمعاقبة الامتناع عن التجارة تقييد حرية من يمارسها وليس القضاء على حرية التجارة . المشرع كان يستلزم فى النص القديم أن يكون مقصوداً بالامتناع عرقلة التموين . عبء إثبات هذا القصد كان يقع على سلطة الاتهام . نص القانون ٢٥٠ سنة ١٩٥٢ أوجب أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع للتوقف عن الاتجار . أمثله للعذر . العذر الجدى لا يرقى إلى القوة القاهرة . قيام العذر الجدى يجعل الامتناع عن الاتجار بعيداً عن دائرة التجريم . تقديم العذر الجدى إلى وزارة التموين . عليها قبوله إذا إنتهت إلى سلامته الدفع بقيام العذر أمام محكمة الموضوع يوجب عليها تحقيقه . وجوب تبرئة المتهم إذا صح قيامه ٦٤

- دفع الطاعن - فى جريمة توقف عن إنتاج خبز - بعدم كفاية طاقة مخبزه لإنتاج خبز المدارس - المتعاقد على إنتاجه مع مديرية التربية والتعليم - والخبز العادى . دفاع جوهرى تندفع به التهمة . على المحكمة تحقيقه . عدم تفتننها لدلالته وردها عليه بما لا ينفيه . عيب ٦٥

- التوقف عن إنتاج الخبز البلدى بدون ترخيص . إثبات التاجر قيام عذر جدى أو مبرر مشروع لتوقفه . لاجريمة . المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مثال ٦٦

الفصل الثالث - المسئولية والعقاب فى جرائم التموين

- مسئولية صاحب المحل . الغياب الذى يصلح بذاته عذراً يسوغ توقيع العقوبة المخففة ٦٧

- عقوبة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ . النص فيها على عقوبة الحبس والغرامة مع حظر وقف التنفيذ . تفويضها وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض كل أو بعض عقوبات تلك المادة . مؤداه : تقيد هذه القرارات الوزارية بالأصل التشريعي الذي خول إصدارها . أثر ذلك : عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات الوزارية ٦٨

- ورود القيد الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدل على العقوبات المنصوص عليها في قرار التموين الرقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز من جهة عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها . علة ذلك : ورود هذا القيد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين إستناداً إليه بناءً على التفويض المحدد فيه ٦٩

- على التاجر عرض السلع المسعرة للبيع متى توافرت له حيازتها . إنكاره أمر وجودها أو إخفائه لها . إعتباره ممتنعاً عن بيعها بالسعر المحدد لها جبراً ، مادام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها البتة ٧٠

- البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة أو في إنتفاء القصد الجنائي لقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في إلزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب . لا محل له إلا إذا إنتفى من جانب الحبس السلعة عن التداول أصلاً ولم يمتنع عن البيع لذات الإمتناع قصداً ٧١

- لكل من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته وقرار وزير التموين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع مجاله وغايته . لا يمنع من أعمال القرار الأخير مانصت عليه المادة السادسة من القانون الأول من جعل تطبيق عقوبة أشد مما قرره رهن بالنص عليها في قانون آخر وما رتبته على ذلك من إستبعاد مايرد من عقوبات أشد في أى قرار آخر ، ذلك لأن القرار ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ صدر من وزير التموين بمقتضى التفويض التشريعي المخول له بموجب المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ٧٢

- على المحكمة القضاء بمعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون ، متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتكون فعلاً معاقباً عليه . عليها تمحيص

- الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة . مثال ٧٣
- الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو محددة الربح معاقب عليه سواء كان مقصوداً به طلب سعر يزيد عن السعر المحدد أو لم يكن ٧٤
- الأشياء التي تضبط ويحكم بمصادرتها في مجال تطبيق الماد ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل : هي الأشياء موضوع الجريمة ٧٥
- المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٠ تعاقب كل من إمتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح في تجارتها وكل من طالب عميلاً بثمن أعلى من المعلن عن هذه السلعة . قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم عن تهمة تخالف تلك التي رفعت بها الدعوى مع كونها مؤثمة . خطأ في تطبيق القانون ٧٦
- جريمة عدم إحتفاظ المشتري بفاتورة شراء سلعة محددة الربح . طبيعتها : جريمة تنظيمية . السلعة التي لم يحتفظ المشتري بفاتورة شرائها ليست هي موضوع الجريمة . عدم جواز الحكم بمصادرتها إعمالاً للماد ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ٧٧
- إصدار وزير التموين قرار أصبح بمقتضاه الفعل المسند إلى المتهم مباحاً غير مؤثم . إستفادة المتهم من هذا القرار بإعتباره قانوناً أصح . لا يؤثر في ذلك إصدار الوزير قراراً آخر قبل الحكم النهائي في الدعوى بإعادة أحكام القرار الأول المؤثم ٧٨
- عقوبة المادة ١٤٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أخف من عقوبة المادة ٢٠ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وجوب مصادرة اللحوم المذبوحة خارج السلخانة والمعدة للأكل . المواد ١٤٣ ، ١٤٩ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ٧٩
- إلغاء قرار التموين رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بالقرار رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها القرار الملغى . بقاء باقى المواد والسلع خاضعة لأحكام القرارات المدرجة بها ٨٠
- ثبوت أن الموقد موضوع الجريمة من السلع المحددة الربح طبقاً للقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الذي نص القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الإخلال به . عدم إحتفاظ الطاعن بفاتورة شراء هذا الموقد يعتبر عملاً مؤثماً ٨١

- وقف تنفيذ العقوبات في الجرائم التموينية . غير جائز . سواء كانت هذه الجرائم مؤثمة طبقاً للقانون أو لقرار وزير التموين . أساس ذلك : المادة ٥٦ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل . وقف التنفيذ ليس عقوبة . هو قيد لها ٨٢

- جريمة عدم الإعلان عن الاسعار بقوائم مختومة من مصلحة السياحة وعدم إخطار تلك المصلحة بالاصناف وبأسعارها المقررة قانوناً . عقوبة النرامة المقررة لكل منهما : خمسة جنيهاً في حدها الأدنى وخمسون جنيهاً في حدها الأقصى . المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٤ من قرار وزير التجارة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ٨٣

- عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٢/٣٠ عقوبات . عقوبة تكميلية . المادة ١٤٩ من قانون الزراعة . نصها على عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر . إدانة المتهم عن جريمة عرضه للبيع لحوماً مذبوحة خارج السلخانة . وجوب القضاء بمصادرتها عملاً بالمادة ٢/٣٠ عقوبات . ولو كانت تلك اللحوم صالحة للاستهلاك . مجانبية الحكم هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه ٨٤

- إدانة الطاعن عن جريمة عرضه للبيع لحوماً مذبوحة خارج السلخانة . والقضاء بمصادرة اللحوم إستناداً إلى نصوص المواد ١٣٧ بند أ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ و ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ٤٥ . خطأ . وجوب القضاء بالمصادرة وفقاً للمادة ٢/٣٠ عقوبات ٨٥

- إحراز الكسب بقصد الإتجار . واقعة مادية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع . ٨٦

- جريمة الاتجار فى الكسب بغير ترخيص . العقوبة المقررة لها بموجب المادتين ١٣ و ٣٤١ من قرار وزير الزراعة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٧ الصادرة نفاذاً لقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . أخف من تلك التى كانت مقررة لها بالقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل . صدور القانون قبل الحكم نهائياً فى الدعوى يوجب إعماله عملاً بالمادة ٢/٥ عقوبات ٨٧

- حظر خلط الشاى الاسود بأية مواد أخرى . قرار وزير التموين رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ عدم بيان نوع الشاى الذى شابه الخلط . قصور . الذى له وجه الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ٨٨

الفصل الرابع

مسئولية صاحب المحل مع مديره عن المخالفات التموينية

- متى تقتصر عقوبة صاحب المحل عن المخالفات التموينية على الغرامة دون الحبس ٨٩ - ٩٦
- تأخر كاتب التاجر عن تقديم الكشف المطلوبة لمراقبة التموين في الميعاد لا يخلو مسؤولية التاجر ٩٧
- سلطة المحكمة في إستخلاص أن التوكيل الذي يتمسك به المتهم في أن الوكيل هو القائم بإدارة المخبز لم يقصد به إلا الإفلات من العقاب - ٩٨
- القول بإنعدام مسؤولية صاحب المحل عن المخالفة إذا إنعدمت مسؤولية المدير غير صحيح ٩٩
- غياب صاحب المخبز عن محله وقت خبز العيش أو وقت الوزن قبل الخبز لا أثر له في مسؤوليته عن حيازته خبزاً أقل من الوزن المقرر ١٠٠
- مجرد تعيين مدير للمحل لا يعفى صاحبه من المسؤولية عما يقع فيه من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ ١٠١
- لاتعارض بين إدانة صاحب المخبز ومديره المسئول عن إنتاجهما خبزاً ينقص عن الوزن المقرر وبراءة العامل الذي يتولى تقطيع الخبز ١٠٢
- مسؤولية مدير المحل وصاحبه في ظل أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التموين والقوانين المعدلة له : مسؤولية المدير . طبيعتها : فعلية مقررة طبقاً للقواعد العامة . مسؤولية صاحب المحل . طبيعتها : فرضية . قيامها على إفتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة بإسمه ولحسابه . عقوبتها الحبس والغرامة معاً إلا إذا أثبت أنه كان غائباً أو إستحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة فتكون العقوبة الغرامة فحسب . المراد بالغياب : إنقطاعه بالكلية عن الإشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة ١٠٣
- مساءلة صاحب المحل عما يقع فيه من مخالفات تموينية . مغاقبته بالحبس والغرامة معاً أو بإحدهما . ثبوت غيابه أو إستحالة مراقبته لمنع وقوع المخالفة . إقتصار العقوبة على الغرامة . المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ١٠٤
- المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يزاوج بين مسؤولية صاحب المحل وبين

مسئولية مديره . إستقلال كليهما فى المسئولية التى تقوم على إفتراض قانونى مبناه
الإشراف على المحل ١٠٥

- إستحقاق صاحب المحل المتهم فى جريمة من جرائم القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥
عقوبتى الحبس والغرامة معاً ، إذا تعذر عليه منع وقوع الجريمة بسبب الغياب أو
إستحالة المراقبة ، فتسقط عقوبة الحبس عنه دون الغرامة ١٠٦

- تقدير توافر عذر الغياب من عدمه . موضوعى ١٠٧

- مناط مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته فى مجال تطبيق
المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو تحقيق الملك أو ثبوت الإدارة للشخص . إنتفاء
مسئولية المدير متى إنتفى فى جانبه القيام بإدارة المحل فى الوقت المعين الذى وقعت
فيه المخالفة ١٠٨

- مسئولية صاحب المحل عن مخالفة أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .
فرضية . قيامها فى حقه على الدوام ما لم يدحضها بسبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب
والمسئولية . متى يستحق كل من مدير المحل وصاحبه عقوبتى الحبس والغرامة معاً
أو عقوبة الغرامة وحدها ؟ ١٠٩

- المراد بالغياب فى حكم المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ ؟ ١١٠

- تقدير غياب صاحب المخبز الذى يبرر توقيع العقوبة المخففة .
موضوعى ١١١

- مسئولية مدير المخبز عما يقع فيه من جرائم . نطاقها ؟ ١١٢

- ملكية صاحب المحل ، كاملة أو مشتركة . كفايتها لمساءلته عما يقع فى المحل من
جرائم التموين ١١٣

- مسئولية صاحب المحل عما يقع فيه من جرائم القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مسئولية
فرضية . إستحقاقه عقوبتى الحبس والغرامة معاً . إثبات صاحب المحل غيابه أو
إستحالة مراقبته للمحل . جواز إسقاط عقوبة الحبس دون الغرامة فى هذه
الحالة ١١٤

- مناط مسئولية متولى إدارة المحل هو ثبوت إدارته للمحل فعلاً وقت وقوع
المخالفة . مجرد إعتبار الطاعن وكيلاً للمخبز لا يفيد بذاته قيامه بالإدارة الفعلية . عدم

- ١١٥ إستظهار الحكم ذلك . قصور .
- مناط المسؤولية عما يقع في المحل من مخالفات القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين . هو تحقق الملك أو ثبوت الإدارة . إنتفاء إدارة الشخص للمحل أو الإشراف عليه . إنحسار المسؤولية عنه ١١٦
- قيام مسؤولية صاحب المحل في جرائم التموين . رهن بثبوت ملكية هذا المحل ١١٧
- مسؤولية صاحب المحل ومديره . عن الجرائم التموينية . فرضية . إفتراض القانون إشراف صاحب المحل عليه . وقوع الجريمة التموينية بإسمه ولحسابه ١١٨
- تقرير المحكمة لأسباب سائنة . أن عقد الإيجار المقدم من المتهم اصطنع لخدمة الدعوى . صحيح ١١٩
- المادة ٥٨ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مسؤولية صاحب المحل عن جرائم التموين مسؤولية فرضية أساسها إفتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة بإسمه ولحسابه . يكفي لقيامها أن تثبت ملكيته للمحل كاملة أو مشتركة ١٢٠
- مسؤولية صاحب المحل عن جرائم القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . فرضية قيامها على الدوام . وإستحقاقه عقوبتي الحبس والنرامة معاً . إلا إذا إندفعت بسبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب والمسؤولية . إثبات صاحب المحل غيابه أو إستحالة المراقبة عليه . بما يتعذر معه منع وقوع المخالفة . يسقط عنه عقوبة الحبس . دون النرامة . معاقبة صاحب المحل بالحبس والنرامة . دون تحقيق ماأثاره من عدم مسؤوليته لانقطاع صلته بالمخبز لمرضه وإقامته بعيداً عنه . قصور . موجب النقض . . ١٢١

الفصل الخامس

السكر

- شرط إدانة المتهم بنقل سكر من مكان إلى آخر بدون ترخيص ١٢٢
- شرط اباحة نقل مقررات التموين بدون ترخيص -- ١٢٣
- القيد بالسجل الخاص بتاريخ إستلام تجار التجزئة لمقرراتهم من السكر يجب أن يكون باليوم ١٢٤

- وجوب العقاب على بيع سكر بسعر يزيد على السعر المحدد مهما كانت الطريقة التي حصل بها عليه ومهما تكن صفة الشخص الذي تصرف إليه فيه ١٢٥
- مد أجل تنفيذ أحكام القرار رقم ١٠٠ سنة ١٩٥١ يقتضى عدم العقاب على مخالفته إلا بعد إنتهاء الاجل ١٢٦
- تصرف المتهم فى جانب من كمية السكر المنصرف لمصنعه بإستعماله فى مصنع آخر غير المبين ببطاقة التموين كاف لعقابه ١٢٧
- عدم خضوع السكر المعد للمصانع والمحال العامة لأحكام القرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ بعد صدور القرار ١١٣ سنة ١٩٥٢ ١٢٨
- عدم مسئولية صاحب المحل الذى لم يخطر مراقبة التموين فى الميعاد عما تسلمه من السكر بعد صدور القرار ١١٣ سنة ١٩٥٢ ١٢٩ - ١٣١

الفصل السادس

أثر صدور منشور بحفظ قضايا التموين

- صدور منشور بحفظ قضايا التموين لا يمنع من توفر الجريمة
- (١) فى رغب الخبز على ردة غير مطابقة للمواصفات ١٣٢
- (٢) فى عدم تسلم تاجر الجملة مقطوعيته فى مادة التموين فى الميعاد ١٣٣
- صدور قرار بمد أجل التوريد . عدم قيام المتهم بالتوريد حتى حلول السيعاد المحدد فيه . إعادة تقديمه للمحاكمة . صحيح ١٣٤
- تعليمات وزارة التموين إلى موظفيها بالتناضى عن بعض المخالفات التموينية . لا تفيد النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية ١٣٥
- قانون ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ . متى تبدأ مسئولية المتهم الذى أعفى من توريد القمح طبقاً لأحكامه ؟ ١٣٦
- إعتبار قرار وزير التموين رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ -- الصادر بعد وقوع الجريمة وقبل الحكم فيها نهائياً بإلغاء القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ الذى كان يحظر نقل العدس خارج المحافظات -- قانوناً أصح . وجوب إتباعه دون غيره ١٣٧

الفصل السابع

مسائل متنوعة

- توفير صفة مأمور الضبط القضائي لموظف التموين بصدد الجرائم الخاصة بالمرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ١٣٨
- سريان قرار الاستيلاء على الشعير من يوم نشره في الجريدة الرسمية ١٣٩
- سلطة مأمور الضبط القضائي بموجب أحكام المادة ٤٩ من المرسوم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ١٤٠
- عدم تعديل عقوبة النرامة الواردة بالقرار ٢٤٨ سنة ١٩٤٧ بالنسبة لبعض الجرائم ومنها المستخرجات من واقع السجل الاجمالي لحركة النزل مشتملة على حساب الرسوم المستحقة ١٤١
- على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد النارية الضارة ، أما المواد الخريبة غير الضارة فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح قبل طحنها عن ٢٪ . ليس لهم إضافة الزوائد (الردة بنوعيتها) إلى حبوب القمح الجارى طحنها بالقواديس . عدم إفصاح الحكم فى مدوناتة عن ماهية الشوائب الضارة التى كشف عنها التحليل قصور ١٤٢
- تعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ سواء بالحذف أو بالاضافة يكون بقرار يصدر من وزير التموين . مجرد إغفال لجنة التسعير تعيين أقصى السعر لصنف معين أو عدم إدراجه فى الجدول الأسبوعى الذى تصدره لا ينفى عن ذلك ١٤٣
- إعتبار القرار الوزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ قانوناً أصلح من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ لتركه للقاضى الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة النرامة بعد أن كان القرار القديم يوجب القضاء بالعقوبتين معاً بحد أدنى . لا ينفى من ذلك قضاء المحكمة بعقوبة تدخل فى حدود العقوبة المقررة فى القانون الجديد ، طالما أنها إلترزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة فى القرار القديم مما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ١٤٤
- وجود السلعة فى محل التجارة ولو لم تكن فى مكان ظاهر للعيان . صحة إعتباره عرضاً للبيع . إنكار وجودها أو إخفاؤها وحبسها عن التداول من جانب البائع . صحة عده إمتناعاً عن البيع ١٤٥ ، ١٤٦

- مجرد حيازة الكسب أو مواد العلف المصنوعة . لاجريمة فيه . تحقق جريمة المادة الاولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ المعدل . بحيازة الكسب أو مواد العلف المصنوع بقصد الاتجار أو البيع . أو طرحها للبيع فعلاً .

- دفاع المتهم أن الكسب لغذاء ماشيته . جوهرى . ثبوت هذا الدفاع . إنتفاء الركن المعنوى لجريمة حيازة الكسب بقصد الاتجار . الدفاع الجوهرى . يوجب على المحكمة تحقيقه . أو الرد عليه ١٤٧

- المادة الاولى من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ التى تلزم أصحاب محال الجملة والجزبة بأن يعرضوا للبيع بمحالهم كميات مناسبة من السلع باختلاف أنواعها الموجودة بمخازنهم أو مودعة لحسابهم بمخازن آخرين . نصها عام لايسنلزم لتحقيق الجريمة فترة معينة أو بعلق تنفيذ أحكامه على شروط خاصة . دفع الطاعن تهمة عدم عرضه تقاوى البرسيم للبيع بقاله إن موعده زراعته لم يكن قد حل وقت الضبط . دفاع ظاهر البطلان ١٤٨

راجع أيضا :

تسجير جبرى - دقيق - ردة .

القواعد القانونية :

الفصل الاول

القيود المفروضة على مواد التموين والبطاقات والاختارات

١ - - إن المادة الثانية من القرار الرزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وإن نصت على حظر البيع فإن مدلولها ينسحب على كل تصرف بعوض يقوم به التاجر فى السلع التى يتجر فيها سواء أكان يبيعاً أم مقايضة أم قرضاً أم عارية . يؤيد ذلك أن واضع القرار المشار إليه لم يستقر فى صدد ذلك على تعبير واحد ، فهو فى المادة ٢ يستعمل لفظ (البيع) وفى المادة ٤ لفظ (التصرف) وفى المادتين ١١ ، ١٢ يستعمل اللفظين معاً وهو فى كل ذلك إنما يقصد أن يمنع من يتسلم مواد التموين من أن يسلمها لغير من خصصت له وفى غير الواجه التى رسمها القانون .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٦ طعن رقم ١٦٢٣ سنة ٢١ ق)

٢ - إن القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وهو الخاص بأحكام البطاقات وتداول السكر قد نص في المادة الثانية منه على أن أصحاب المصانع والمحال العامة يجب أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه منها مع بيان أسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإدانة الطاعن على افتراض أنه مدير المقهى وأنه مسئول بغض النظر عن مسئولية صاحب المحل ، مع إقتصار النص على أصحاب المحال ، دون أن يحقق ما عسى أن يكون للطاعن من صلة أخرى بالمحل بوصفه صاحباً له أصلاً أو بصفته مستغلاً له طبقاً لأحكام قانون المحال العامة فيعتبر صاحباً له كذلك ، فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٥/٤/١٩٥٢ طعن رقم ٨ سنة ٢٢ ق.)

٣ - أن نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ يجري بأنه «على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العمومية أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الأصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها مع بيان أسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع» . وإذن فإذا كان الحكم قد أدان المتهم ، بصفة كونه صاحب مقهى ومديره ؛ لم يمك ذلك هذا الدفتر ليثبت فيه مقادير الأصناف التموينية التي ترد له وكيفية استخدامه لها ؛ فإنه لا يكون قد أخطأ ؛ إذ المقهى يدخل بداهة في عداد المحال العمومية المتصوص عليها في الفقرة المذكورة .

(جلسة ١٥/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٤١١ سنة ٢٠ ق.)

٤ - إن القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ قد إشتراط لكي تقوم الدفاتر التجارية القانونية أو السجلات المنتظمة مقام الدفتر الخاص الواجب إمساكه تنفيذاً للمادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أن تكون البيانات المدونة فيها بحيث يمكن أن تؤدي إلى إعطاء البيانات المنصوص عليها في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . وإذن فمتى كان المتهم بعدم إمساك سجل لقيد حركة استخدام الزيت بمحله العمومي ، قد قدم أمام المحكمة الاستئنافية دفترًا لا يحتوي على حد وصفه له إلا على بيانات خاصة بالسكر المستهلك في أعمال أصناف الحلوى وكميات الحلوى المصنوعة منه وأصنافها ولم يرد فيه شيء عن كميات الزيت

المستعملة ، وكان القرار رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ لم يتعرض لمادة الزيت وإجراءات قيدها واقتصرت أحكامه على السكر فأوجبته مادته الأولى على أصحاب المصانع التي تستخدم السكر في صناعتها والمستولين عن إدارتها أن يتخذوا سجلاً خاصاً .. فيثبتون فيه كمية السكر المقررة للمصنع شهرياً ومكان تخزينها والكمية المصنوعة يومياً من كل صنف من الحلوى وما استخدم من السكر في صناعته والكمية المباعة يومياً من كل صنف من الحلوى ، ثم جاءت المادة الثالثة منه وأعفت أصحاب هذه المصانع من سريان أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ إكتفاء بالسجل المبين في المادة الأولى ، متى كان ذلك وكان محضر جلسة المحكمة الاستئنافية قد خلا مما يقوله الطاعن من أنه طلب إليها نديب خبير لمراجعة أصناف الحلوى المصنوعة وكمية السكر المستعملة فيها وإستخراج كمية الزيت المستعملة فيها ، وكان هذا الذي يقوله الطاعن على فرض حصوله لا يغير شيئاً من وجه النظر في الدعوى مادامت البيانات الواردة في الدفتر المقدم من الطاعن لا تختص بحركة الزيت ولا تؤدي بذاتها إلى إعطاء البيانات المنصوص عنها في المادة ٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن يكون صحيحاً .

(جلسة ١٩٥٣/٣/١٧ طعن رقم ١٣٧٢ سنة ٢٢ ق)

٥ - إذا كان الدتهم المقدم للمحاكمة لآته بصفته صاحب مصنع حلوى لم يثبت في السجل الخاص بحركة السكر المقادير الواردة إليه وما استخدمه منها ، قد تمسك بأن الدفاتر التي يمسكها تعفيه من إمساك هذا السجل فأدانتته المحكمة واكتفت في الرد على دفاعه هذا بقولها إن الدفترين اللذين قدمهما لا يمكن الأخذ بهما طبقاً للقرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ لأنهما لا يعطيان البيانات المنصوص عليها وغير منتظمين -- فهذا الحكم يكون قاصراً ، إذ لم تبين المحكمة وجه مد غة ماهو مدون بهذين الدفترين للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع المطروحة على المحكمة .

(جلسة ١٩٥١/١٠/٨ طعن رقم ٣٣٣ سنة ٢١ ق)

٦ -- إن المادة ١/٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على أنه تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة عدداً من المستهلكين ولا يجوز لتجار التجزئة أن يتصرفوا في مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك إذ نصت على ذلك فقد أفادت حظر التصرف

فى مواد التموين بأى نوع من أنواع التصرفات غير ما خصصت له هذه المواد .

(جلسة ١٩٥٢/٥/١٢ طعن رقم ٤٠٩ سنة ٢٢ ق)

٧ - - إن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على أن «تخصص وزارة التموين لكل تاجر تجزئة عدداً من المستهلكين وأنه لايجوز لتجار التجزئة أن يتصرفوا فى مواد التموين لغير المستهلكين المخصصين لكل منهم وبالمقادير المقررة لكل مستهلك» إذ نصت على ذلك إنما قصدت حظر التصرف فى مواد التموين بأى نوع من أنواع التصرفات فى غير ما خصصت له هذه المواد . وإذن فمتى كان الطاعن من تجار التجزئة الذين خصص لهم عدد من المستهلكين يصرف لكل منهم المقدار المعين له من السكر الذى أعدته وزارة التموين للإستهلاك العائلى ، فإن تصرفه فى هذا السكر بإقراضه إلى آخر ، يكون غير جائز قانوناً .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/٨ طعن رقم ١٠٤٠ سنة ٢٢ ق)

٨ - - إن القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المستند من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وإن نص فى المادة ١٠ على وجوب إخطار مكتب التموين عن كل تغيير فى أحوال المحل إذا كان من شأنه تخفيض الإستهلاك فى خلال ثلاثين يوماً من حصول التغيير ، قد أوجب فى المادة الخامسة منه على صاحب المحل أن يخطر مراقبة التموين عن المقررات المتبقية لديه من مواد التموين وحدد لذلك ميعاداً فى كل ثلاثة شهور فجعله فى آخر شهور مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل سنة ، وبذلك قد دل على أن حكم المادة ١٠ لايجرى إلا فى صدد التغييرات التى يترتب عليها نقص المقررات بصفة دائمة . وإذن فمتى كان المحل قد أغلق بصفة مؤقتة لسبب طارئ فلا تصح معاقبة صاحبه لإستمراره فى صرف مواد التموين المقررة له بالبطاقة الصادرة بإسمه ، إذ هذا الإغلاق لا يترتب عليه تخفيض مقررات التموين إلا مدة الإغلاق فقط .

(جلسة ١٩٤٧/١١/٤ طعن رقم ١٤٠٩ سنة ١٧ ق)

٩ - - إن القانون إذ نص فى المادة الخامسة من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على أنه يجب على تجار التجزئة أن يخطروا مراقبة التموين المختصة فى آخر شهور مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين قد أوجب على التجار هذا الإخطار فى المواعيد التى

ذكرها بصفة عامة مطلقة ، ولم يقيد ذلك بجهل الجهة التي أوجب التبليغ إليها أو بعلمها بوجود هذه الوفورات أو بمقدارها ، وسواء أكان سببها راجعاً إلى نقص المراقبة ذاتها للمقادير المقرر توزيعها من قبل على المستهلكين أم إلى قعود بعض المستهلكين أنفسهم عن إقتضاء مقرراتهم أم إلى غير ذلك من أسباب .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٠ طعن رقم ١١٦٦ لسنة ٢١ ق)

١٠ -- إن المادة ٥ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ تقضى بأنه «يجب على تجار التجزئة أن يخطرُوا مراقبة التموين في آخر شهور مارس ويونيه وسبتمبر وديسمبر من كل سنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين» . ومؤدى هذا النص أن الإخطار لايلزم إلا عند وجود «الوفورات المتبقية» فإذا لم توجد هذه الوفورات فلا يكون ثمة مايجب الإخطار عنه . فإذا قضى الحكم بإدانة المتهم في جريمة عدم التبليغ عن وفورات التموين الباقية لديه مع أنه كان قد دافع عن نفسه بعدم وجود وفورات لديه ودون أن يحقق هذا الدفاع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٧ طعن رقم ١١٥٣ لسنة ٢١ ق)

١١ -- إذا كان المتهم بأنه لم يرسل لوزارة التموين ومكتب توزيع الزيوت في الميعاد المقرر بياناً صحيحاً بما أنتجه من الصناعات وما تبقى لديه من الزيت المعطى له ، وبأنه إستعمل هذا الزيت في غير الغرض الذي حصل من أجله على الترخيص له فيه ، قد تمسك بأنه إنما يدير مصنعاً تابعاً لشركة ولاشأن له بإدارة الشركة ذاتها فهو لايسأل عن عدم إرسال البيانات المذكورة ولا عن كيفية إستعمال الزيت المسلم للشركة ، فبرأته محكمة الدرجة الاولى ، ثم لما إستأنفت النيابة تمسك بهذا الدفاع أيضاً أمام المحكمة الإستئنافية ، ولكنها لم ترد عليه وأدانتته بمقولة إن التهمتين ثابتتان قبله من أنه كان يدير المصنع في الوقت الذي وقعت فيه الجريمتان ، فحكمها بذلك يكون قاصر البيان ، إذا أن ما قالته من ذلك لايصح معه إعتبار المتهم مسئولاً -- إذا ماصح دفاعه -- بأنه لا شأن له في إدارة الشركة وأنه إنما نفذ ما أصدرته إليه من التعليمات عن كيفية إستعمال الزيت .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢ طعن رقم ٢١٢٨ لسنة ١٧ ق)

١٢ -- إن المادة ٨ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي نصت على وجوب رد البطاقة عند الوفاة إنما تسرى على بطاقة العائلات ، أما البطاقة

الخاصة بأصحاب المصانع والمحال العمومية فأمرها مختلف ، إذا لم تنص المادة ١٠ من القرار على وجوب ردها عند الوفاة بل كل ما إستوجبته هو إخطار مكتب التموين عن كل تغيير فى أحوال المحل أو العمل إذا كان التغيير من شأنه تخفيض الإستهلاك . فإذا كان الثابت أن المتهم أدار المحل العمومى بعد وفاة والده ولم يكن هناك تغيير فى المحل من شأنه خفض الإستهلاك ، فهذه الواقعة لأعقاب عليها .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨ طعن رقم ١٩٢٢ لسنة ١٨ ق)

١٣ -- إن المادة ٨ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن بطاقات التموين شخصية ولايجوز التنازل عنها أو تحويلها أو إدخال أى تعديل فى البيانات المدونة بها إلا عن طريق مكتب التموين المختص وفى حالة الوفاة أو نقل محل التوطن أو الإقامة إلى دائرة غير دائرة المكتب أو اللجنة التى صرفت البطاقة تصبح البطاقة لاغية ، ويجب أن ترد إلى الجهة التى صرفتها ومقتضى القول بأن البطاقة شخصية أنه لايجوز لغير صاحبها أن ينتفع بالحقوق المخولة له فيها ، فكل من إستعمل لنفسه بطاقة ليست له يكون مخالفاً للمادة المذكورة . وإن كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه تسلم مقررات التموين لصاحبتى البطاقتين اللتين تركتا البلاد المصرية وأصبحت بطاقتهما ملغيتين . وأدانه على أساس أنه بذلك يكون قد حصل على أكثر من بطاقة واحدة فهذه الإدانة تكون صحيحة .

(جلسة ١٩٤٩/١/٢٤ طعن رقم ٣٠ لسنة ١٩ ق)

١٤ -- يكفى للعقاب بمقتضى المادة العاشرة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ألا يخطر صاحب البطاقة مكتب التموين المختص عن أى نقص فى عدد الافراد المقيمين معه بسبب الانفصال أو الوفاة أو لاي سبب آخر ولو كان ذلك عن فرد واحد .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٧ طعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٢١ ق)

١٥ -- إنه لما كانت المادة ١٠ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ الصادر فى ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . بناء على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، قد نصت على أن الإخطار عن التغيير الذى يقتضى تعديل بطاقة التموين يكون فى خلال ثلاثين يوماً من حصول التغيير ، وكان هذا الحكم ذاته وارداً فى الاوامر

والقرارات التي كان معمولاً بها وقت وقوع الجريمة (في ٢٥ إبريل سنة ١٩٤٥) في صدد بعض السلع ، ومنها ماهو محل المحاكمة ، فإن المحكمة إذا ما قضت بإدانة متهم في تهمة أنه لم يخطر مكتب التموين المختص عن النقص الطارئ على عدد من صرفت من أجلهم البطاقة مما من شأنه تخفيض الإستهلاك في السكر والشاي والزيت ، وكان حكمها خالياً من البيان الذي يمكن معه التحقق من وقوع تلك المخالفة من المتهم ، فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤٦/٥/٢٧ طعن رقم ٩٩٧ سنة ١٦ ق)

١٦ -- يكفي للعقاب بمقتضى المادة ١٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أن يثبت عدم الإخطار عن نقل المحل من مكان إلى آخر مادام ذلك من شأنه تخفيض الإستهلاك ، كما أنه يكفي للعقاب بمقتضى المادة ١٢ من القرار المشار إليه أن يستخدم صاحب المحل الاصناف المقررة في غير الغرض الذي صرفت من أجله . وحكم هاتين المادتين يجرى على أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة على السواء .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/١٩ طعن رقم ١٠٢٧ سنة ٢٠ ق)

١٧ -- أن المادة الأولى من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ لم يشمل حكم التعديل فيها مخالفة المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بل هذه المخالفة بقيت خاضعة للعقوبات الواردة بالفقرتين ١ ، ٢ من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/١٩ طعن رقم ١٠٢٧ سنة ٢٠ ق)

١٨ -- أن إعاره المتهمين كمية من السكر المقرر لمصنعهما إلى مصنع آخر لإستهلاكها بغير ترخيص من مكتب التموين ، ذلك ، يعد تصرفاً منهياً عنه بحكم المادة ١٢ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي تنص على إلزام أصحاب المصانع والمحال العامة أن يستخدموا الاصناف المقررة لهم للغرض الذي صرفت من أجله ، وحظرت عليهم بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص أن يبيعوا كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يتبادلوا عليها أو يتصرفوا فيها بأي نوع من أنواع التصرفات .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/٢٦ طعن رقم ١٣٨٧ سنة ٢٠ ق)

١٩ -- إن القانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة استخدام مواد التمويل في غير الغرض الذي صرفت من أجله أو استخدامها في مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه في البطاقة بل تتحقق الجريمةتان بمجرد وقوع الفعل المعاقب عليه والمتهم عالم به دون حاجة إلى البحث عن البواعث التي دفعت المخالف لإرتكاب الفعل المنهي عنه بمقتضى صريح نص المادتين ١٢ و ١٣ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

(جلسة ١٩٥١/٥/٧ طعن رقم ٣٤٨ سنة ٢١ ق)

٢٠ -- إن المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وإن إقتصر نصها على أصحاب المصانع والمحال العامة إلا أن المادة الثانية من نفس القرار يتناول حكمها تجار الجملة .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٦ طعن رقم ١٦٢٣ سنة ٢١ ق)

٢١ -- إن المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ إنما تحظر على أصحاب المصانع أن يستخدموا الاصناف المقررة لهم في غير الغرض الذي صرفت من أجله أو يستخدموا مقادير تتجاوز نصيبهم من هذه الاصناف بغير ترخيص سابق وتحظر عليهم كذلك بغير ترخيص سابق أن يبيعوا أية كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يتصرفوا فيها بأي نوع من أنواع التصرفات . فإذا كانت المحكمة قد استندت في إدانة الطاعن بموجب هذه المادة إلى ما قالته عن تأجير مصنعه ثم بيعه وإلى أن هذا البيع إشتمل على بيع كميات مواد التمويل وذلك دون أن تبين الأدلة التي استخلصت منها ذلك فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٠ طعن رقم ١٦٨١ سنة ٢٠ ق)

٢٢ -- إن المادة ٣٢ من قرار وزير التمويل رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ توجب أن يكون الدفتر الذي يمسكه أصحاب المصانين وفقاً لنموذج خاص أرفق بهذا القرار ، وإذن فإن إمساك أي دفتر آخر مخالف لا يغني .

(جلسة ١٩٤٨/٥/١٠ طعن رقم ٦٩٠ سنة ١٨ ق)

٢٣ -- إن المادة ٣ من قرار وزير التمويل رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر بتنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على أنه «يحظر على تجار الجملة

والجمعيات التعاونية المركزية أن يبيعوا المقادير المقررة لكل منهم من هذه الأصناف (الأصناف الواردة بالجدول ومنها الكيروسين) لغير من تعينهم وزارة التموين من تجار التجزئة أو الجمعيات التعاونية أو أصحاب المصانع التي تستخدم هذه المواد في صناعتها أو المحال العامة أو ممثلي الهيئات وبالمقادير المقررة لكل منهم -- إذ نصت على ذلك فقد أوجبت على كل تاجر من تجار الجملة ألا يبيع الصنف المستولى عليه إلا للأشخاص المعينين له بأسمائهم من الفئات المشار إليها ، فإذا هو باع لشخص بيده ترخيص في الشراء من غيره من التجار فتحق معاقبته بالمادة ٥٤ من ذلك القرار والمادة ٥٦ من المرسوم بالقانون المذكور .

(جلسة ١٩٤٦/١١/١٨ طعن رقم ١٨٧٦ لسنة ١٦ ق)

٢٤ -- إنه لما كان القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خول في المادة الأولى منه وزير التموين فرض قيود على إنتاج مواد التموين وتداولها وإستهلاكها وتوزيعها بموجب بطاقات وتراخيص يصدرها ، وكان الوزير في حدود السلطة التي خولها قد أصدر القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم التعامل بهذه المواد ، وكان مقتضى هذا القرار أنه حظر على تجار الجملة أو التجزئة أو أصحاب المصانع أو المحال العمومية أن يحصلوا على شيء منها إلا بترخيص من وزارة التموين وبالمقادير المحددة فيها ، وحظر على المستهلكين أن يحصلوا عليها إلا بمقتضى بطاقات شخصية وفي الحدود المبينة بها وأن يتصرفوا فيها لسواهم بأي كيفية كانت ، وأوجب حصر المستهلكين بحيث أصبحوا تابعين لتجار تجزئة مختلفين معينين حسب وجود محالهم لا يجوز لسواهم البيع لهم لما كان ذلك كذلك فإنه إذا كانت واقعة الدعوى هي أن ائمتهم بوصف كونه تاجر تجزئة (بدالا) أتجر في بعض سواد التموين (سكر وزيت وكيروسين) دون أن يكون مرخصاً له في ذلك من وزارة التموين وباعها لمن لا يحملون بطاقات تبيع لهم شراؤها فهي تدخل في نصوص القرار السالف الذكر ويعاقب عليها به .

(جلسة ١٩٤٩/١/١٧ طعن رقم ٢١٧١ لسنة ١٨ ق)

٢٥ -- إنه وإن كان القرار رقم ٥٠٤ الصادر من وزارة التموين والرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد صدرا في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ إلا أنهما -- في صدد عدم إرسال بيان بما يباع من الكيروسين والكوبونات المؤيدة لذلك إلى لجنة مراجعة كوبونات الكيروسين بالمركز الذي يوجد في دائرته التوكيل -- لم

يأتيا بحكم يخالف الاوامر العسكرية التي كان معمولاً بها من قبل صدورهما من حيث الواجبات المفروضة أو العقوبات المقررة . وإذن فالمخالفة التي من هذا القبيل الواقعة في خلال شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ تجرى عليها أحكامهما ، وإذا كان هذا القرار وذلك المرسوم بقانون هما والاوامر العسكرية السابقة عليهما كلها صريحة في إيجاب إرسال الكوبونات وإيصالات التسليم المجتمعة . إلخ الخاصة ببيع الكيروسين إلى لجنة المراجعة بحيث تصل إليها قبل انتهاء اليوم الأول من الشهر التالي ، فإن إرسال هذه الكوبونات بطريق البريد في نفس اليوم الذي يجب وصولها فيه إلى اللجنة هو مخالفة لما نص عليه في ذلك المرسوم وتلك الاوامر مستوجبة العقاب المنصوص عليه فيها .

(جلسة ١٩٤٧/٢/٢٤ طعن رقم ٦٩٤ سنة ١٧ ق)

٢٦ -- إن القرار الوزاري رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ قد استبدل بنصر المادة ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ نصاً آخر جعل عقوبة المخالفة على عدم تقديم الكشوف المطلوبة لمراقبة التموين الغرامة فقط على ألا تتجاوز الخمسين جنيهاً . فالقضاء بالحبس والغرامة على هذه المخالفة يكون مخالفاً للقانون .

(جلسة ١٩٤٨/١/٢٧ طعن رقم ٢٥٨٠ سنة ١٧ ق)

٢٧ -- إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم لاته بصفته صاحب محل ترزى لم يمسك سجلاً يدون فيه البيانات المطلوبة قانوناً ، ولم تكن قد رفعت عليه بشأن بيانات بذاتها دون أخرى مما أمر القانون بإستيفائها جميعاً ، وكان الدفتر الذي قدمه غير شامل لجميع البيانات التي يتطلبها القانون ، فإن إدانته بمقتضى المواد ٦/٤ و ٧ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ وبالمادتين ٤٨ و ٦٦ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٨ تكون صحيحة .

(جلسة ١٩٥٠/٢/٦ طعن رقم ١٨٦٥ سنة ١٩ ق)

٢٨ -- انه لما كان القرار الوزاري رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ الصادر بتنفيذ المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يقضى في المادة الثانية منه بأنه « يجب على تجار التجزئة والجمعيات التعاونية الفرعية إستلام مواد التموين من تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطارهم من

مكتب التموين المختص باستلام مقرراتهم من هذه المواد « مما مقتضاه عدم قيام الجريمة إلا إذا ثبت إخطار التاجر ومضى ثلاثة أيام دون تسلمه مادة التموين -- لما كان ذلك فإن الحكم الذي لم يستظهر إن كان المتهم قد أخطر أم لم يخطر يكون قاصر انبيان متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٣/١٩ طعن رقم ١١١ سنة ٢١ ق)

٢٩ -- إذا كان المتهم الذي دين باعتباره تاجراً لبيع مواد التموين بالتجزئة ، لم يسحب كميات السكر المقررة له من مخازن شركة السكر في المربعات المحدد لذلك ، قد تمسك بأنه لم يخطر بالموعد الذي كان ينبغي عليه أن يتسلم فيه مقرراته من السكر ، فإن الحكم إذ دان الطاعن وقال إنه أخطر بموعد التسليم دون أن يقيم الدليل على ذلك يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه . لأن المادة ١٩ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد أوجبت حصول هذا الإخطار حتى يسرى في حقه التقصير إذا ماتخلف عن التسلم .

(جلسة ١٩٥٢/١/٢١ طعن رقم ١٠٩٧ سنة ٢١ ق)

٣٠ -- إن القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ قد نص في المادة الأولى منه على أنه «يجوز لتوزيع التموين -- لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها -- أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا بعض التدابير الآتية : (١) فرض قيود على إنتاج هذه المواد وتداولها وإستهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض» إلخ . فهو بذلك قد رخص لتوزيع التموين فيما رخص له به أن ينظم بقرارات يصدرها تداول تلك المواد بين المنتجين لها والقائمين على صناعتها ومستهلكيها . وإذن فإذا هو أصدر القرار الوزاري رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ الذي يوجب على أصحاب المطاحن أن يميزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبوابة في مكان ظاهر وبحروف معينة على أن تجدد كلما حال لونها ويحظر عليهم استخدام أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها رقع من أي نوع كانت ، فهذا منه هو في حدود الرخصة المخولة له بالقانون .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٠ طعن رقم ١٣٠ سنة ٢١ ق)

٣١ -- إن عدم إعلان تاجر التجزئة المقيدة عليه بطاقات تموين عن وصول

مواد التموين إليه بمكان ظاهر فى محله ، تلك جريمة لا تتطلب توفر قصد جنائى خاص .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٤ طعن رقم ٥ سنة ٢٢ ق)

٣٢ -- إنه وإن كانت المادة الأولى من القرار رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على استمرار الاستيلاء إستيلاء عاماً على كميات الصودا من أى محل بالمملكة المصرية فإن المادة ٢ من القرار المذكور تنص على أن «تقوم وزارة التموين بتنظيم توزيع المواد المستولى عليها بمقتضى أحكام هذا القرار ويقوم المستولى لديهم بسحب هذه المواد المستولى عليها من الدوائر الجمركية ونقلها إلى مخازنهم وإبقائها فى حراستهم وتحت مسئوليتهم وتنفيذ نظام التوزيع الموضوع لها بمعرفة وزارة التموين» كما تنص المادة الثالثة على عقاب كل من يرفض الإذعان لأحكامه . ولم يفرض هذا القرار قيوداً على حيازة الصودا الواردة من غير طريق الجمارك ، بل هذه القيود فرضت بمقتضى القرارين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٤ من يناير سنة ١٩٥١ اللذين أوجب أولهما على «الحائز بأية صفة كانت» أن يرسل إلى وزارة التموين بياناً بمقدار ما يحوزة وأن يرسل إليها فى نهاية كل شهر بياناً بالكميات الواردة ومقدار المبيع منها ، وثانيهما أن يمسك سجلاً خاصاً لإثبات المقادير الموجودة ، ما يرد له منها وجهات الورود وما يبيعه أو يستخدمه وأسماء المشترين ومقدار المبيع لكل منهم . وإذن فلا عقاب على حيازة الصودا غير الواردة من طريق الجمارك مادامت حاصلة قبل صدور القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٥١ الذى أضاف مادة الصودا الكاوية إلى الجدول المرافق للقرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ .

(جلسة ١٩٥٢/٥/١٣ طعن رقم ١٤٣٦ سنة ٢١ ق)

٣٣ -- الإخطار الذى يعتد به طبقاً للمادة الثالثة من القرار الوزارى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ إنما هو الإخطار بخطاب مسجل فى الأسبوع الأول من الشهر .

(جلسة ١٩٥٢/٦/١٠ طعن رقم ٤٣٣ سنة ٢٢ ق)

٣٤ -- إن المادتين الأولى والثانية من قرار وزير التموين رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد أوجبتنا على طائفة معينة من الأشخاص «هم أصحاب البضائع والمقاولون والمستوردون وتجار الجملة» الذين يتعاملون فى كل أو بعض الأصناف المبينة فى الجدول الملحق به -- ومن بينها السمس -- أو الذين

يحوزونها بأية صفة كانت أن يرسلوا إلى وزارة التموين في مدى أسبوعين من تاريخ العمل بالقرار بياناً يشتمل على اسمهم وعنوانهم ورقم القيد بالسجل التجارى والمخازن التابعة لهم ومحال وجودها والمقادير التى لديهم منها فى تاريخ العمل بهذا القرار ، وأن يرسلوا لها كذلك فى نهاية كل شهر بياناً بانكميات الواردة إليهم منها خلال الشهر ومقدار ما باعوه وما تبقى لديهم منها ، وان يمسكوا سجلاً خاصاً يثبتون فيه مقادير الاصناف التى قدموا بياناً عنها وما يرد لهم منها بعد ذلك وجهات الورود وما باعوه أو استخدموه من هذه الاصناف وأسماء المشترين ومقدار المبيع لكل منهم . ويبين من كل هذا أن الشارع حين عين الأشخاص الذين أراد أن يخضعهم لأحكام هذا القرار قد حصرهم فى فئات معينة لا يمكن أن تنصرف إلى المزارع الذى يحوز مقادير من حاصلات زراعته الخاصة سواء قصد بيعها دفعة واحدة أو على دفعات .

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٩ طعن رقم ٦٦ سنة ٢٢ ق)

٣٥ -- متى كان الحكم قد دان الطاعن بصفته تاجر حبوب لم يخطر مراقبة التموين بالاصناف التى لديه فى الميعاد القانونى تطبيقاً للمادتين ١ و ٣ من القرار رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٥١ بشأن تقديم بيانات عن بعض مواد التموين والجدول المرفق به ، وكان الجدول الملحق بالقرار المشار إليه قد بين على سبيل الحصر أصنافاً معينة من الحبوب ، هى التى تسرى عليها أحكام القرار -- فإن مؤدى ذلك أن الجريمة المنصوص عليها فى تلك المواد لا تتحقق إلا إذا كانت الحبوب التى يتعامل فيها تاجر الجملة أو يحوزها بأى صفة كانت هى من أصناف الحبوب الواردة بالجدول . وإن فإذا كان الحكم قد أستند فى إدانة الطاعن إلى مجرد قيد اسمه بالسجل التجارى كتاجر حبوب ، دون أن يعنى بإستظهار أصناف الحبوب التى يحوزها أو يتجر فيها ، وما إذا كانت من الاصناف الواردة بالجدول حتى يمكن أن يفرض عليه تقديم بيانات عنها إلى مراقبة التموين ؛ وذلك بمقولة إن كلمة «حبوب» تشمل جميع أنواع الحبوب ، فإن هذا القول لا يصح تأسيس الحكم بالإدانة عليه . ويكون الحكم قاصراً عن بيان توافر أركان الجريمة التى دان الطاعن بها .

(جلسة ١٩٥٣/١/١ طعن رقم ٨٧٨ سنة ٢٢ ق)

٣٦ -- لما كانت المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على تخويل وزير التموين إصدار قرارات بالتدابير التى بينها هذه المادة

بعد موافقة لجنة التمويل العليا قد أطلقت نصها بحيث يجب في جميع القرارات التي تصدر بناء على ذلك المرسوم بقانون أن يكون صدرها بموافقة لجنة التمويل العليا متى كان الغرض منها إتخاذ كل أو بعض تلك التدابير سواء أكان مصدرها هو وزير التمويل أو أي وزير آخر تضاف إليه اختصاصاته ، وكان وزير التجارة بعد أن أضيفت إليه اختصاصات وزير التمويل قد أصدر القرارات رقمي ٩٦ لسنة ١٩٤٦ و ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ يفرض بهما على التجار إستلام الزيت وغيره من بعض مواد التمويل من المعاصر والمصانع والشركات في مواعيد محددة دون أن يعرضهما على لجنة التمويل العليا وتوافق عليهما ، لما كان ذلك فإن هذين القرارين يكونان قد صدرا باطلين لعيب في إجراءات إصدارهما وتخلف شرط من شروط صحتها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ طبق في حق المتهم القرارين المذكورين ودانته بالجريمة المنصوص عليها فيهما قد خالف القانون .

(جلسة ١٣/١٩٥٤ طعن رقم ١٣٠٢ سنة ٢٣ ق)

٣٧ -- إن تاجر التجزئة وهو معفى من كتابة فاتورة بالمبيع مادام لم يطلب إليه المشتري تحرير فاتورة لاعتقابه عليه من باب أولى إذا كتبها ناقصة البيانات التي يتطلبها القانون في المادة ٢٦ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ كلها أو بعضها لأن تحرير الفاتورة إنما يقصد منه في هذه الحال غرض خاص لتاجر التجزئة .

(جلسة ٢٨/٥/١٩٥١ طعن رقم ٣٠٩ سنة ٢١ ق)

٣٨ -- إن المادة ٢٦ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ قد نصت على أنه « يجب على كل صاحب مصنع أو مستورد أو تاجر جملة أو نصف جملة أن يقدم للمشتريين فاتورة معتمدة مبينة فيها (١) نوع السلعة المباعة - ومقدراها ورقم العينة إذا تعلق البيع بأقمشة صوفية مستوردة للرجال (٢) الثمن المدفوع ونسبة الربح للسلع المحددة الربح في تجارتها (٣) سعر البيع للمستهلك إذا حصل البيع مباشرة من المستورد أو تاجر الجملة أو تاجر التجزئة أو من أحدهم إلى المستهلك للسلع المحددة الربح في تجارتها (٤) تاريخ البيع (٥) ما إذا كان يبيع السلعة بصفته صاحب مصنع أو مستورداً أو تاجر جملة أو نصف جملة أو تاجر تجزئة . كما يجب على تاجر التجزئة أن يسلموا للمشتريين مثل تلك الفاتورة ، إذا طلبت منهم ، ويبين من هذا النص أن شرط العقاب يختلف تبعاً لما إذا كان البائع من أصحاب المصانع والمستوردين أو تاجر الجملة أو نصف

الجمنة أو هو من تجار التجزئة . وإذن فمتى كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة إصداره فاتورة غير مستوفاة البيانات القانونية المطلوبة ، دون أن يبين صفته التي إنطبق بها نص المادة سالفه الذكر عليه ، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٢٥ طعن رقم ١٤٣٠ سنة ٢١ ق)

٣٩ -- إن القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ، قد أوجب في المادة ٢٦ منه على تجار الجملة ونصف الجملة أن يقدموا للمشتري التاجر فاتورة وأن تكون هذه الفاتورة مستوفاة لبيانات حددها القانون فكلاً الأمرين -- عدم تقديم الفاتورة أصلاً وعدم إستيفائها البيانات التي يتطلبها القانون -- إذا أعطيت -- مستوجب للعقاب .

(جلسة ١٩٥٢/٤/١٥ طعن رقم ١٦٨ سنة ٢٢ ق)

٤٠ -- إنه لما كانت المادة ٢٦ من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ قد أوجبت على كل صاحب مصنع أو مستودع أو تاجر أن يقدم للمشتري فاتورة معتمدة منه مبيناً فيها نوع السلعة وثنمها وغير ذلك من البيانات الواردة بها ، وكانت المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبري قد جعلت صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ، وكان مقتضى ذلك أن يكون الطاعن مسئولاً عن الفاتورة التي صدرت ممن عهد إليه بإدارة محله -- فإن الحكم القاضي بمسئوليته عن تلك الفاتورة لا يكون مخطئاً .

(جلسة ١٩٥٣/٣/٢٤ طعن رقم ١٠٥٩ سنة ٢٢ ق)

٤١ -- إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٥٤ قد نصت على إنه « على تجار الجملة والجمعيات التعاونية المركزية ، كما يجب على أصحاب المصانع والمحال العامة أن يكون لديهم دفتر خاص يثبتون فيه مقادير الاصناف التي ترد لهم وتاريخ ورودها وما يبيعونه أو يستخدمونه منها مع بيان أسم المشتري وتوقيعه ومقدار المبيع وتاريخ البيع » كما أوجبت المادة الخامسة من القرار المذكور على هذه الطوائف . مع إستبدال تجار التجزئة بتجار الجملة ، إخطار مراقبة التموين عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين ، وخطاب الشارع في المادة الاولى من القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ موجه إلى

بعض من شملهم نص المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ وهم اصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة دون غيرهم ، وقد أختص الشارع بموجب المادة الثانية من هذا القرار اللاحق هاتين الطائفتين وحدهما بالإعفاء من هذا الإخطار ولم يذكر شيئاً عن باقى الطوائف التى أشارت إليها المادة الخامسة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، ويبين من ذلك أن الصلة بين القرارين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ورقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ هى صلة عموم وخصوص فالمادتان ١ ، ٢ من القرار الاخير لا يسرى حكمهما (إلا بالنسبة إلى من عينهم الشارع بالنص دون غيرهم مما قصد الشارع أن يبقى التزاماتهم على أصل الحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة الثانية من القرار رقم ٥٠٤ ومن هؤلاء طائفة تجار الجملة .

(جلسة ١٩٥٥/٤/٩ طعن رقم ٦٥ سنة ٢٥ ق)

٤٢ -- إن الفقرة الأخيرة من القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ قد أعفت من إرسال البيان المنصوص عليه فى هذا القرار عن الشهور التى يكون فيها الصنف نافداً ولم يتم خلالها أى تعاقد على استيراد بشرط أن يكون صاحب الشأن قد أشار إلى ذلك فى آخر بيان أرسله ، ومن ثم فإذا كان المتهم لم يشر إلى نفاذ الصنف فى آخر بيان أرسله فالجريمة تعتبر قائمة فى حقه .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ س ٩ ص ٣١٨)

(والطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٨ ق . بنفس الجلسة)

٤٣ -- إن القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد أتى بوجه لإباحة الفعل المنصوص على تجريمه فى المادة الاولى من هذا القرار المقابلة للمادة الاولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ إذ أطلأ أجل إرسال البيانات المطلوبة إلى ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٧ ومن ثم فإن المتهم يستفيد من ذلك بإعتباره قانوناً أصح طبقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات مادام قرار مد أجل إرسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائى فى الدعوى .

(الطعن رقم ١٨١٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/١٠ س ٩ ص ١٥٤)

٤٤ -- متى كان القرار الوزارى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزارى رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ والمعمول به فى ١٩٥٧/٥/٢٩ قد مد أجل الإخطار عن البيانات المطلوبة حتى ١٩٥٧/٦/٢٩ فإنه يكون قد رفع التأثيم عن الفعل فى تلك

الفترة، وإذا كان المتهم قد حوكم خلال تلك الفترة، فإنه يجب أن يستفيد من ذلك .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ س ٩ ص ٣١٨)

٤٥ -- الاصل أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة على ثبوت وقوع الفعل من المتهم ومؤداها كي يتضح وجه الاستدلال بها . ولما كان الحكم الابتدائي المكمل والمعدل بالحكم المطعون فيه لم يفصح بمدوناته عن ماهية التوكيل الذي لم يحتفظ فيه المطعون ضده بالسجلات للوقوف على ما إذا كان الأخير من وكلاء الشركات التي تتولى إنتاج المواد البترولية والزيوت المعدنية أو إستيرادها أو توزيعها الذين توجب عليهم المادة الثالثة من قرار وزير التموين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ مسك سجلات معينة والاحتفاظ بها بصفة مستمرة بمقار مستودعات ومخازن الشركات والوكلاء المعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى المادة العاشرة من هذا القرار ، أو أن المطعون ضده من المكلفين بمسك سجلات طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاضع بشئون التموين ، والذين أوجبت عليهم المادة الأولى من القرار رقم ١١ لسنة ١٩٥٣ الاحتفاظ بالسجلات في مقر العمل الذي أقتضى مسكها والمعاقب على مخالفة حكمها بمقتضى الفقرة الأولى من مادته الثالثة . ولما كانت العقوبة المنصوص عليها في القرار الأول تخالف تلك التي أوردها لقرار الثاني ، وكان نطاق تطبيق أى القرارين يتحدد بالوصف القانونى لمنشاء الجانى ، وهو مالم يستظهره الحكم المطعون فيه ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ويتعين معه نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٢١١٥ لسنة ٣٥ جلسة ١٩٦٦/٥/١٠ س ١٧ ق ١٠٧ ص ٦٠٤)

٤٦ -- أجازت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ للمخاطبين بأحكامه فى حالة وجود عجز فى عدد الكوبونات المتبقية لديهم بعد التوزيع -- الواجب إعادتها إلى رئيس إدارة التموين -- أداء قيمة هذا العجز فى موعد أقصاه اليوم السابع من الشهر التالى للتوزيع إلى أية خزائنة حكومية لحساب وزارة التموين على أساس الفرق بين سعر الكيروسين الحر وسعره بالكوبونات بواقع ثمانية مليمات عن كل كوبون فئة لتر وتسليم إيصال السداد لإدارة التموين المختصة لإرساله

إلى مديرية التموين التابع لها لتقوم بدورها بإرساله إلى مراقبة المحاسبة والمراجعة بوزارة التموين . ومفاد ذلك أن أداء المتهم نقداً للقيمة العجز في الكوبونات منسوبة إلى عدد من محسوبا بواقع ثمانية مئيمات للتر الواحد إذا وقع في الميعاد الذي ضربه القانون يدرأ عنه المسؤولية على اعتبار أن ذلك الأداء بديل عن رد الكوبونات المتبقية ذاتها إلى إدارة التموين .

(الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ س ١٨ ق ٥٦ ص ٢٨٧)

٤٧ -- تنص المادة ١١ من قرار وزير التموين رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٠ على أن : «يحظر نقل زيت بذرة القطن من محافظة إلى أخرى بالوجه القبلي إلا بتراخيص من مراقبة التموين التي توجد بدائرتها الكميات المطلوب نقلها» . ومن ثم فالزيت المحظور نقله وفقاً لهذا القرار هو زيت بذرة القطن وحده .

(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٢٢ س ١٨ ق ١٣٤ ص ٦٩٠)

٤٨ -- إذا كانت الجريمة التي دين المتهمان بها والمنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ هي من طائفة الجرائم التي ينسحب عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٥٤ من القرار المذكور ، فإن العقوبة المقررة لها تكون الحبس من ستة أشهر إلى سنتين والغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه عملاً بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ س ١٩ ق ٤٤ ص ٢٤٢)

٤٩ -- إن المادة الأولى من القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير التموين والتجارة الداخلية وقد نصت على أنه : «يحظر خلال الفترة من ٢٠ مارس سنة ١٩٦٧ حتى آخر يولييه سنة ١٩٦٧ نقل الفول البلدي الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات بغير ترخيص من مديرية التموين المختصة» . فقد دلت على أن حظر النقل لا يتحدد بوقت إنتاج المحصول بل بالفترة التي حددتها -- بالنسبة إلى فعل النقل ذاته ويسرى هذا الحظر على الزارع وغيره . لما كان ذلك ، وكان لا يوجد ثمة تداخل أو ارتباط بين أحكام القرارات الوزارية رقمي ٥٢ ، ٥٣ لسنة ١٩٦٧ ، فإن ما يثيره الطاعن من أن تنفيذ القرار الأخير منوط بتوافر النواصفات التي تضمنها القرار الأول يكون غير

سديد في القانون .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧ س ٢٠ ق ٩٩ ص ٤٧٣)

٥٠ -- أجازت الفقرة الثانية من المادة ٤٣ -- من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ -- للخاضعين لأحكامه في حالة وجود عجز في عدد كوبونات الكيروسين المتبقية لديهم بعد التوزيع والواجب إعادتها إلى رئيس إدارة التموين أداء قيمة هذا العجز في موعد أقصاه اليوم السابع من الشهر التالي للتوزيع . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن لم يقم بأداء العجز إلا بعد انتهاء الموعد المحدد ، فإنه لا يكون قد استعمل الرخصة الممنوحة له في مواعيد ولا بخليه من المسؤولية أدائه لقيمة هذا العجز ، أما المادة ١٥ من قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ التي أشار إليها الطاعن في دفاعه فهي تتناول إلزام جهات صرف المواد التموينية بإخطار إدارة التموين المختصة في الأسبوع الأول من شهور يناير وأبريل ويوليه وأكتوبر من كل سنة بالكميات المبيعة من هذه المواد في خلال الشهور السابقة والكميات المتبقية منها حتى نهاية الشهر السابق على الإخطار مما لا علاقة له بالجريمة المسندة إلى الطاعن وهي امتناعه عن إعادة كوبونات الكيروسين المتبقية بعد التوزيع .

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٣ س ٢٠ ق ٢٣٩ ص ١٢٠١)

٥١ -- لاجدوى مما يثيره الطاعن في شأن جريمة تصرفه في زيت التموين لغير مستحقيه موضوع التهمة الثانية المسندة إليه ، طالما أنه بفرض صحة ما ينعاه على الحكم في هذا الصدد ، فإنه يبقى محمولا على تهمة بيعه سلعة مسعرة بأكثر من السعر المقرر لها والتي ثبتت في حقه .

(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٨ ص ١٤٩٢)

٥٢ -- إذا كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن في شأن تهمة التصرف في المواد التموينية لغير مستحقيها ، يتحقق به توافر القصد الجنائي ، فإنه لا يكون ملزماً من بعد بالتحدث عنه استقلالاً . وإذا كان ذلك ، وكانت المحكمة في حدود ما هو مقرر لها من وزن عناصر الدعوى وأدلتها قد بينت الواقعة ودلت تدليلاً سافهاً على ثبوتها وعلى ثبوت تهمة حيازة الطاعن كمية من الزيت غير تلك المصرح له بالاتجار فيها ، فإنه لا يقبل من

الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر إطمئنانها .

(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٢ س ٢١ ق ٢١ ص ٨٣)

٥٣ -- إن التأثيم في قرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ لا ينصب إلا على نقل قش الكتان وبذرتة خلال الفترة التي حددها ولا يمتد أثره إلى مجرد البيع . ولما كانت لا توجد نصوص أخرى تحظر التعامل في الكتان في تاريخ التهمة المسندة للمطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دأبه عنها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٦٦٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ س ٢١ ق ١٠١ ص ٤١٣)

٥٤ -- مؤدى نص المادة ١٤ من قرار وزير التموين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التموين ، أن البيانات المشار إليها فيه : يجب إثباتها في السجل -- الخاص بتوزيع المواد التموينية -- فور إقتضاء موجبها ، ومن ثم فإن ما يدعيه الطاعن من أن حقه أن لا يستوفي البيانات إلا عند تقديم السجل لمكتب التموين في الأسبوع الأول من الشهر القاني للتوزيع ، يكون غير صحيح في القانون .

(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ س ٢١ ق ١٦٠ ص ٦٧٧)

٥٥ -- الإخطار الذي يعتد به طبقاً للمادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ والقرار رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٨ إنما هو الإخطار بخطاب موصى عليه خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر . ولما كان إخطار بهذا الطريق لم يحصل من المطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئته إستناداً إلى قيامه بالإبلاغ التليفوني يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤ س ٢١ ق ١٦٩ ص ٧١٨)

٥٦ -- البين من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ ، أنه حظر نقل قش الكتان وبذرتة خارج الأجران ومراكز التجميع بالمحافظات في الفترة التي حددها إلا بتصريح من مدير الزراعة ومؤدى ذلك أنه إقتصر على تأثيم الفعل المادى وهو النقل دون التصرف القانونى بالبيع الذى لا يترتب عليه فى كل الأحوال نقل المبيع من جهة إلى أخرى . وإذا كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه ،

أنه إكتفى بنقل وصف التهمة المسندة إلى المطعون ضده ، من أنه تصرف فى محصول الكتان بيعاً ، على النحو المبين بالمحضر ، بغير ترخيص من الجهة المختصة ، وإستطرد من ذلك مباشرة إلى القول بأن التهمة ثابتة قبله ، ويتعين عقابه طبقاً لمواد الإتهام ، دون أن يبين حقيقة الواقعة ، وهل إقتضت على التصرف القانونى بالبيع دون النقل المؤثم قانوناً أم إشتملت عليه ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعى والأدلة التى إستند إليها وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ، مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعى وتقول كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة فى وجه الطعن ، ومن ثم يتعين نقض الحكم .

(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٥ س ٢٢ ق ٢٥ ص ١٠٦)

٥٧ -- نص قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ ، فى شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن فى المادة السادسة منه على أن «يحظر بقصد الإتجار خلط الشاي الاسود بأنواعه بشاي أخضر أو بأية مادة أخرى أو الشروع فى ذلك ويحظر بقصد الإتجار خلط البن أخضراً كان أو مطحوناً بأية مادة أخرى أو الشروع فى ذلك . كما يحظر بقصد الإتجار حيازة الشاي أو البن مخلوطاً على النحو سالف الذكر أو بيعه أو عرضه للبيع» . كما تنص فى المادة التاسعة على معاقبة كل من يخالف أحكامه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٤ س ٢٤ ق ١٨٦ ص ٩٠٤)

٥٨ -- إذا كان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من ثبوت التهمة إستناداً إلى أن الشاي المضبوط لدى المتهم مغشوش بإضافة مواد غريبة إليه ، كما قضى بتعديل العقوبة إلى حبس المتهم شهراً مع الشغل ، دون أن ينظر فى مدى إنطباق القرار الوزارى رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ على الواقعة المادية ذاتها وهى عرضه للبيع شاياً مخلوطاً ، مع أنه ينص على عقوبة

تزيد في حدها الأدنى على العقوبة التي وقعت على المتهم -- فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٤ س ٢٤ ق ١٨٦ ص ٩٠٤)

٥٩ - لما كان مبنى الطعن هو مخالفة القانون لعدم توقيع الحكم للعقوبة حسبما حددها قرار وزير التموين رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم تعبئة وتجارة الشاي والبن ، وكان الحكم قد أغفل تمحيص الواقعة وبيان مدى انطباق ذلك القرار عليها وهو ما يعيبه بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن وله انصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٤ س ٢٤ ق ١٨٦ ص ٩٠٤)

٦٠ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند للمتهم وأن واجبها أن تمحص الواقعة المضروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل إنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة . وكل ما تلتزم به هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أعمل في حق الطاعن أحكام القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذي لا ينطبق على الواقعة دون أن ينظر في مدى انطباق أحكام القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ على الواقعة المادية ذاتها ، وهي أن الطاعن بصفته صاحب مصنع تصرف في سلعة صرفت له من إحدى شركات القطاع العام بغير الكيفية أو لغير الغرض المنصرفة من أجله وينزل عليها حكم القانون الصحيح . وكانت العقوبة المقررة بها أشد من العقوبة المنصوص عليها في القرار الوزاري الأخير ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تمحيص الواقعة وبيان مدى انطباق القرار الوزاري رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٧ عليها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٢ س ٢٥ ق ٢٠٢ ص ٩٦٧)

الفصل الثانى : الإمتناع والتوقف عن النشاط

٦١ -- الواضح من المقارنة بين نص المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل المضافة بمقتضى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ ونصها الوارد بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة لهما أن الشارع قصد بمعاقبة (الامتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار أيا ماكانت الطائفة التى ينتمى إليها -- والوكيل بالعمولة يصدق عليه وصف التاجر فى صحيح القانون -- وذلك توفيراً للاحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع إتخاذ الإمتناع وسيلة إلى تحقيق أرباح غير مشروعة مما يعرقل التمويل ، وأن الشارع لم يقصد إلى القضاء على حرية التجارة ، وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وقد كان يستلزم فى الإمتناع كما يكون صاحبه مستأهلاً للعقاب أن يكون مقصوداً به عرقلة التمويل ، ثم وجد أن هذا القصد يقع على عاتق سلطة الإتهام مؤونة إثباته ، وهو أمر فضلاً عن صعوبته لم تنسد به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار ، فأوجب فى نص القانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الإتجار على الوجه المعتاد . وضرب مثلاً لهذا العذر قيام العجز الشخصى بالتاجر أو الخسارة التى تصيبه من الإستمرار فى عمله ومن البين أن ماأشار إليه الشارع بخاصة أو ماأوجبه بعامة من الإعذار الجدية لايرقى إلى مرتبة القوة القاهرة . لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لاالوجه الشاذ الذى يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الإستمرار فى عمله ، ولأن الشارع عبر عن إفساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الإعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة . ومتى وجد أحدها بصورة جدية كان الإمتناع عن الإتجار بعيداً عن دائرة التجريم . وإذا قدم العذر الجدى إلى وزارة التمويل وإنتهت إلى سلامته يتعين عليها قبوله . وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه ، حتى إذا صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع ، لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التأثيم والعقاب . ولما كان الطاعن قد دفع التهمة المسندة إليه بأنه قدم إلى جهة الاختصاص طلباً بالتوقف عن مزاولة التجارة لأن العمولة التى يقتضيها من تجارته لا تفى بمصروفاته ، وأنه لم يتوقف تحقيقاً لكسب مادى ولكن المحكمة المطعون فى حكمها لم تفتن إلى دلالة دفاعه ولم تقسطة حقه فلم

تورده في حكمها ولم ترد عليه بما ينفيه ، أو تتولى تحقيقه بلوغاً لغاية الامر فيه وهو دفاع جوهرى إذ تندفع به التهمة المسندة إليه . فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ س ١٦ ص ٦٩٦)

٦٢ -- تنص المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه «يحظر على أصحاب المصانع والتجار الذين ينتجون أو يتجرون في السلع التموينية التي يصدر بتعيينها قرار من وزير التموين أن يوقفوا العمل في مصانعهم أو يمتنعوا عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد إلا بترخيص من وزير التموين» . كما تنص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون سالف الذكر على أنه يجوز الحكم بإلغاء رخصة المحل في حالة مخالفة أحكام المادة ٣ مكرراً، والشارع إذ حظر -- بمقتضى النص الاول .. على أصحاب المصانع وقف العمل في مصانعهم وحظر على التجار الامتناع عن ممارسة تجارتهم على الوجه المعتاد قد شرط الوقف في المصانع بيد أنه لم يشترط وقوع الامتناع في المتاجر . ومن ثم لزم أن يجرى حكمه في شأن الامتناع مطلقاً بحيث ينتظم التجار كافة سواء أكانوا مرخصاً لهم أم غير مرخص لهم في مزاولة تجارتهم ، وسواء أكانوا أرباب المحال التجارية أم لم يكونوا كذلك . فإذا كان الجانى ذا متجر جاز إعمال نص الفقرة الخامسة من المادة ٥٦ سالف الذكر في حقه بمعاقبته فضلاً عن عقوبتي الحبس والغرامة الاصليتين بعقوبة إلغاء رخصة المحل بمثابتها عقوبة تكميلية نوعية موضوعها المحل التجارى . أما إذا كان الجانى لا يمتلك متجراً فلا يسوغ توقيع هذه العقوبة لانها لاتصادف موضوعاً .

(الطعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ س ٩٨٦) .

٦٣ -- إن مخالفة حكم المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشئون التموين والمعدله بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تكون جريمة مختلفة عن الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح الذى حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ، إذ أن لكل من التشريعين غايته ومجاله . ومن ثم يكون رفع اللحوم من الجدول الملحق بهذا التشريع الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح بمقتضى

القرار الوزاري رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ مقصوراً على هذا النطاق ولا يجاوزه إلى رفعها من القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الذي عين السلع التموينية التي يحظر الإمتناع عن ممارسة الإتجار فيها على الوجه المعتاد بغير ترخيص من وزير التموين -- ومن بينها اللحوم -- والصادر نفاذاً للمادة الثالثة مكرراً من ذلك المرسوم بقانون الخاص بشئون التموين . ومن ثم يبقى فعل الطاعنين -- وهو إمتناعهم عن بيع اللحوم -- مؤثماً ويكون ما أثاروه من أن القرار الوزاري الرقم ٣٧٢ لسنة ١٩٦٤ برفع اللحوم من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح قد أزال عن اللحوم صفتها كأحدى السلع التموينية ورفع الوزر عمن يمتنع عن ممارسة الإتجار فيها على الوجه المعتاد قبل الحصول على ترخيص -- على غير سند ويتعين لذلك رفض الطعن .

(الطعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٨ س ١٦ ص ٩٨٦)

٦٤ -- الواضح من المقارنة بين نص المادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة إليه بمقتضى القانون ١٣٩ لسنة ١٩٥١ وبين نصها المستبدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ ومن الأعمال التشريعية والمذكرات التفسيرية المصاحبة للنصين ، أن الشارع قصد بمعاقبة الإمتناع عن التجارة على الوجه المعتاد تقييد حرية من يمارسها من التجار ، أيما كانت الطائفة التي ينتمى إليها ، وذلك توفيراً للإحتياجات الأساسية للجمهور من المواد التموينية ، ومحاربة الغلاء المصطنع ومنع إتخاذ الإمتناع وسيلة إلى تحقيق أرباح غير مشروعة مما يعرقل التموين ، وأن الشارع لم يقصد إلى القضاء على حرية التجارة وإنما قصد تحقيق غايات مشروعة من تقييدها ، وأنه كان يستلزم في الإمتناع كما يكون صاحبه مستأهلاً للعقاب أن يكون مقصوداً به عرقلة التموين ، ثم وجد أن هذا القصد يقع على عاتق سلطة الإتهام مؤونة إثباته ، وهو أمر فضلاً عن صعوبته لم تنسده به ذرائع من أراد مخالفة القانون من التجار ، فأوجب في نص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الإتجار على الوجه المعتاد وضرب مثلاً لهذا العذر قيام العجز الشخصى بالتاجر أو لخسارة تصيبه من الإستمرار فى عمله . ومن البين أن ما أشار إليه الشارع بخصوصية وما أوجبه بعامة من الاعذار الجدية لا يرقى إلى مرتبة القوة القاهرة ، لأن القانون أوجب ممارسة التجارة على الوجه المعتاد لا الوجه الشاذ الذى يضحى فيه التاجر بمصلحته لخسارة تصيبه من الإستمرار

في عمل ، ولأن الشارع عبر عن إفساحه في مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة ، ومتى وجد إحداها بصورة جدية كان الامتناع عن الاتجار بعيداً عن دائرة التجريم . وإذا قدم العذر الجدى إلى وزارة التموين وإنتهت إلى سلامته تعين عليها قبوله وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى إذا صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع لأن عمله يكون قد توافر له المبرر الذى يجعله خارج نطاق التأثيم والعقاب .

(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٣١ س ٢٢ ق ١٤١ ص ٥٨٤)

٦٥ -- إذا كان الطاعن قد دفع التهمة المسندة إليه -- من توقفه عن إنتاج الخبز البلدى قبل الحصول على ترخيص -- بعدم كفاية طاقة مخبزه لإنتاج خبز المدارس -- تنفيذاً لتعهد مع مديرية التربية والتعليم -- والخبز العادى ، ولأن المحكمة المضعون فى حكمها لم تفتن إلى دلالة دفاعه ولم تقسطنه حقه وردت عليه بما لا ينفىه وكان عليها أن تتولى تحقيقه بلوغاً لفاية الأمر فيه ، إذ هو دفاع جوهري تندفع به التهمة المسندة إليه ، أما وأنها لم تفعل فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٣١ س ٢٢ ق ١٤١ ص ٥٨٤)

٦٦ -- أوجب المشرع بنص القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ --- المعدل للمادة ٣ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة إليه بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥١ -- أن يثبت التاجر قيام العذر الجدى أو المبرر المشروع لتوقفه عن الاتجار على الوجه المعتاد ، وعبر عن إفساحه فى مجال العذر بما يتسع لغير القوة القاهرة من الأعذار أو المبررات أو المواقف المشروعة . ومتى وجد إحداها بصورة جدية . كان الامتناع بعيداً عن دائرة التجريم ، وإذا قدم العذر الجدى إلى وزارة التموين وإنتهت إلى سلامته تعين عليها قبوله ، وإذا دفع به أمام محكمة الموضوع تعين عليها النظر فيه وتحقيقه حتى إذا ما صح لديها قيامه وجب عليها تبرئة الممتنع .

(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢ س ٢٣ ق ١ ص ٣)

الفصل الثالث

المسئولية والعقاب في جرائم التمويل

٦٧ -- تغيب صاحب المحل عند وقوع المخالفة لا يصلح بذاته عذراً يسبغ توقيع العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إلا إذا كان من شأنه أن يحول دون منع وقوع المخالفة .

(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ س ٨ ص ٥٦٢)

٦٨ -- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه «يجوز لوزير التمويل فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها لتنفيذ لهذا القانون» ، كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة بها -- ومن ثم فإن ما يصدره وزير التمويل من قرارات في حدود هذه السلطة التشريعية المخولة له ، إنما يرد عليها -- فيما تتضمنه من العقوبات -- نفس القيد العام الوارد في تلك المادة بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها ، وباعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التمويل إصدار تلك القرارات .

(الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٥ س ١٣ ص ١٩٨) .

٦٩ -- نصت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على توقيع عقوبات الحبس والغرامة في الحدود المبينة بها وبالقيد الواردة فيها ولم تجز الحكم بوقف تنفيذ أي من هاتين العقوبتين ، ثم رخصت لوزير التمويل في فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها لتنفيذ لهذا القانون . وقد صدر قرار وزير التمويل رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة السبز بالاستناد إلى هذا المرسوم ، ونصت المادة ٢٠ منه على إلزام أصحاب المخازن بإمسالك سجل مطابق لنموذج معين يشتمل فيه يومياً البيانات الموضحة به ، وأوجبت المادة ٣٨ فيه المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ في فقرتها الثانية معاقبة من يخالف حكمها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيهاً . ومن ثم فإن العقوبات المنصوص عليها في القرار المذكور يرد عليها القيد نفسه الوارد في المادة ٥٦

من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ من جهة عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبار هذا القيد قد ورد في أصل التشريع الذي صدر قرار وزير التموين بالاستناد إليه بناء على التفويض المحدد فيه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة .

(الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/١٨ س ١٧ ق ٨٢ ص ٤٣٥)

(والطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠ س ١٧ ق ٢ ص ٨٨١)

٧٠ -- إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ إذ نص في المادة التاسعة منه بإطلاق على معاقبة من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث إذا امتنعوا عن البيع منكرين أمر وجود السلعة أو مخفين لها حابسيتها عن التداول ، إعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبراً مادام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها البتة ، وإلا كانت النتيجة أن يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة انمسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشتريين إلا الذين يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر ، وهو ما لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه .

(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ق ٩٣ ص ٤٨٧) .

٧١ -- لا يسار إلى البحث في أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانوني لتداول السلعة ، أو إنتفاء القصد الجنائي بقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة في التزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب ، إلا إذا إنتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلاً ولم يمتنع عن البيع لذات الإمتناع قصداً . فإذا كان الحكم قد أثبت أن ما طلب إلى الطاعن بيعه من السلع قليل بالقياس إلى ما ثبت له حيازته في مخزنه الذي أخفى فيه السلعة على مشتريها ، فإنه يكون قد أثبت عليه جريمة إمتناع عن بيع سلعة مسعرة بأركانها القانونية كافة . وأما كون الطاعن تاجر تجزئة فإنه لا يكسبه حقاً في خرق محارم القانون بدعوى التدخل في أوامر الشارع بالتحديد والتقييد .

(الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ق ٩٣ ص ٤٨٧)

٧٢ -- إن لكل من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ في شأن تنظيم تجارة علف

الحيوان وصناعته وقرار وزير التموين رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم تداول علف الحيوان المصنوع مجاله وغايته . فقد عني أولهما بتنظيم تجارة علف الحيوان وصناعته ببسط رقابة على مركباته ومواصفاته وصناعته وتعبئته والإتجار فيه ؛ وعنى الآخر بالهيمنة على خاماته وعلى تداوله بين صانعيه والمتجرين فيه ومستهلكيه عملاً بحق وزير التموين بمقتضى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين في إصدار قرارات بموافقة لجنة التموين العليا بإتخاذ تدابير لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها . وإذا كان لهذا القرار أصله التشريعي وكان قد صدر في حدود السلطة التشريعية المخولة لمن أصدره فإنه يكون لازم الأعمال . وليس يحجبه عن ذلك حالة الطاعن بأن المادة السادسة من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ قد جعلت تطبيق عقوبة أشد مما قرره رهناً بالنص عليها في قانون آخر وما رتبته على ذلك من إستبعاد ما يرد من عقوبات أشد في أي قرار آخر ، ذلك لأن المراد بالقانون في هذا المجال هو كل تشريع آخر سواء أكان صادراً من السلطة التشريعية وهو ما يطلق عليه لفظ القانون بالمعنى الضيق ، أم كان تشريعاً صادراً من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض المقرر لها طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها لتقرير القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها أو إستحداث مامن شأنه مخالفة غرض الشارع وهو ما يطلق عليه لائحة أو قرار . ويزيد هذا المعنى وضوحاً أن المادة ٣٢ من دستور سنة ١٩٥٦ الذي صدر في ظله كل من القانون والقرار سالف الذكر -- حين نصت على أنه « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » لم تستلزم أن تكون كل من الجريمة والعقوبة مقررة بقانون وإنما حسبها أن تكون مقررة بناء على قانون ، وذلك إبتغاء مواجهة حالات التفويض التشريعي لتحديد بعض الجرائم وتقدير عقوبتها في النطاق سالف البيان .

(الطعن رقم ٨٥٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧ س ١٧ ق ١٦٤ ص ٨٧٤)

٧٣ -- من واجب المحكمة بنص المادتين ٢/٣٠٤ ، ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضى بمعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة في القانون متى كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى ثابتة قبله وتكون فعلاً معاقباً عليه . وهي مكلفة في سبيل ذلك بأن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وأن

تطبق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي تسبغه النيابة ، لان المحكمة هي وحدها صاحبة الولاية في الفصل فيها . ولما كان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة «سجاير بلمونت» تأسيساً على أن السلعة موضوع الجريمة لم تدرج في جدول المواد المسعرة إلا بمقتضى القرار رقم ٦٩١ لسنة ١٩٦٥ الصادر بعد وقوع الفعل المسند إلى المطعون ضده ، وكانت المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المرفوعة به الدعوى قد نصت على معاقبة من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم تقيداً منه بالوصف الذي أسبغته النيابة خطأ على الفعل ملتفتاً عن النص القانوني الواجب التطبيق ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ س ١٨ ق ٥٤ ص ٢٨١)

٧٤ -- إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ إذ نص في المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة أو محددة الربح بذلك السعر أو الربح ، قد فرض بذلك على التجار بيع تلك السلعة متى توافرت لهم حيازتها وإلا اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبراً دون أن يقبل منهم التعلل في ذلك بأية علة ، وهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء كان مقصوداً به طلب سعر يزيد عن السعر المحدد أو لم يكن .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ س ١٨ ق ١٤٧ ص ١٣٧)

٧٥ -- نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ واضح في أن ما يضبط ويحكم بمصادرته هو الأشياء موضوع الجريمة . ولما كانت السلعة موضوع جريمة الامتناع عن البيع التي دين الطاعن بها هي «أسمنت حديدى» ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمصادرة البضائع المضبوطة ومن بينها «أسمنت بورتلاندى» دون تمييز لها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالنسبة إلى عقوبة المصادرة وجعلها مقصورة على الاسمنت الحديدى المضبوط .

(الطعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ س ١٨ ق ١٤٧ ص ١٣٧)

٧٦ -- أوجبت المادة ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن التسعير الجبرى وتحديد الأرباح معاقبة كل من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح فى تجارتها وكل من طالب عميلاً بثمن أعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة بيعه سلعة لم تكن مسعرة وقت مقارفة الجريمة ، وكانت هذه التهمة تخالف تلك التى رفعت بها الدعوى -- والمؤتمة قانوناً بمقتضى المادة ١٣ من المرسوم بقانون سالف الذكر -- فإن الحكم يكون معيباً بالخطأ فى القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ق ١٥١ ص ٧٥٧)

٧٧ -- تقضى المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح «بضبط الأشياء موضوع الجريمة ومصادرتها» . ولما كانت الجريمة التى دين المطعون ضده بها (وهى عدم احتفاظه بفاتورة شراء سلعة محددة الربح) جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات فى الفواتير التى تسلم للمشتريين توصلًا لأحكام الرقابة على مراعاتهم لقوانين التسعير الجبرى ، فإنه لا يمكن القول بأن السلعة التى لم يحتفظ المطعون ضده بفاتورة شرائها هى موضوع الجريمة . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى بمصادرة تلك السلعة يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٠ س ١٨ ق ٢٣٤ ص ١١٢٠)

٧٨ -- أوجب قرار وزير التموين رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ فى المادة ٤٥ منه على مديرى المستودعات الرئيسية لشركات البترول والجمعية التعاونية للبترول ووكلائها ومديرى الفروع ومتعهدى التوزيع أن تكون البيانات المدونة بإقراراتهم المكتوبة عن كوبونات الكيروسين المتجمعة لديهم مطابقة للبيانات المدونة بالسجلات المنصوص عليها فى المادة رقم ٣ من القرار رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ . ولما كان وزير التموين قد أصدر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٧ ، وقبل الفصل فى الدعوى القرار رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ تنفيذاً لنص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فقضى فى مادته الاولى بإلغاء المواد من ٤٢ إلى ٥٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٣ فأصبح الفعل المسند إلى الطاعن فعلاً مباحاً غير مؤثم ، ومن ثم فإنه يستفيد من هذا القرار

لأنه هو القانون الأصلح للمتهم وفقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولا يؤثر في هذا النظر أن الوزير بماله من سلطة خولها له القانون قد أصدر بعد ذلك وقبل الحكم النهائي القرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٧ في ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٧ يقضى بإعادة العمل بأحكام المواد من ٤٢ إلى ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل إذ لا يضار المتهم به مدامت الواقعة كانت غير معاقب عليها في الفترة الواقعة بين تاريخ قرار الإلغاء وقرار الإعادة .

(الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٧ س ١٩ ق ١٤٩ ص ٧٤٤)
 ٧٩ -- القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والذي بدأ العمل به بعد وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم -- وهي ذبحه حيواناً معداً لحمه للاكل خارج السلخانة -- وقبل الحكم فيها نهائياً وإن عد قانوناً أصلح للمتهم لما نص عليه في المادة ١٤٣ الواردة في الباب الثالث من الكتاب الثاني من عقوبة يقل الحد الأقصى للغرامة فيها عن الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المنطبق على واقعة الدعوى ، إلا أن المادة ١٤٩ الواردة في نهاية هذا الباب من القانون قد نصت على أنه لا تخل أحكام هذا الباب بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين ، وإذا كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون المشار إليه قد نصت على وجوب الحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بمصادرة هذه اللحوم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .
 (الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٦١ ص ٨٢٠)
 ٨٠ -- تنص المادة الأولى من قرار نائب رئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على أنه : «مع عدم الإخلال بما نص عليه في القرارات أرقام ١٨٠ لسنة ٢١٩٥٠ و ١٣٩ و ١٧٦ لسنة ١٩٥٢ و ٥١ لسنة ١٩٥٢ و ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ و ١٧ لسنة ١٩٦٠ و ١٢٣ لسنة ١٩٦٠ و ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ عن نسب أخرى للربح يكون الحد الأقصى للربح في تجارة جميع المواد والسلع المستوردة عند البيع للمستهلك كالاتي . » ومن ثم فإن إلغاء القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ بقرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٥ يقتصر أثره على المواد والسلع المستوردة التي كان يحكمها القرار الملغى أما المواد والسلع المدرجة بالقرارات التي حرص القرار الملغى على النص على أن إصداره لا يخل بها فتبقى خاضعة لأحكام تلك القرارات .

(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق جلسته ١٩٧٠/١/٤ س ٢١ ق ١ ص ٧)

٨١ -- تنص المادة ٢٥ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ على أنه تسرى أحكام المواد من ٢٦ إلى ٣٠ على السلع المسعرة والمحددة الربح في تجارتها بالاستناد إلى المادتين ٢ ، ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ . كما تنص المادة ١/٣٠ من القرار المذكور المعدلة بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٢ على أنه : «على صاحب المصنع والمستورد وتاجر الجملة ونصف الجملة وتاجر التجزئة بالنسبة لفواتير شراء السلع المحددة الربح في تجارتها الاحتفاظ بالفواتير والسجلات والدفاتر المنصوص عليها في هذا القرار لمدة خمس سنوات من تاريخ آخر قيد فيها» . ولما كان الثابت من الأوراق أن الموقد موضوع الجريمة (فرن أمريكي R.C.A.) فإنه يكون من السلع المحددة الربح بالقرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ وهو من القرارات التي نص القرار رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٥ على عدم الإخلال بها . ومن ثم فإن عدم احتفاظ الطاعن بفاتورة شراء هذا الموقد يكون عملاً مؤثماً ، ويصبح النقص على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لأنه لم يعمل حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات على واقعة الدعوى غير سديد .

(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٤ س ٢١ ق ١ ص ٧)

٨٢ -- إن عقوبة الغرامة التي يقضى بها وفقاً لقرار وزير التموين رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ ، يرد عليها القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها ، باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها ، مما لازمه إتباعها وعدم الخروج عليها في حالة فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في تلك المادة ، على اعتبار أن وقف التنفيذ ليس بذاته عقوبة مما يصدق عليها التبعض المصرح به في التفويض التشريعي المخول لوزير التموين ، بل هو قيد للعقوبات يجب دائماً أن توقع على أساسه تحقيقاً لمراد الشارع وما تغياه من ردع عام في نطاق الجرائم التموينية ، سواء كانت مؤثمة طبقاً للقانون ذاته أو للقرارات التنفيذية له .

(الطعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٢ س ٢١ ق ١٧ ص ٧١)

٨٣ -- تنص المادة ١٤ من قرار وزير التجارة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد الاسعار في بعض المحال العمومية المعدل على أن كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بحسب الأحكام بالعقوبات الواردة في المواد ٩ ، ١٠ ، ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ويجرى نص المادة ١٣ من المرسوم بقانون المذكور على أنه : «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة

لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين : (١) من خالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار والأجور ومقابل الدخول» ... ولما كانت جريمة عدم الإعلان عن الأسعار بقوائم مختومة من مصلحة السياحة وعدم إخطار تلك المصلحة بالاصناف وبأسعارها المقررة قانوناً ينطبق عليهما نصوص المواد ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من قرار وزير التجارة رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ سالف الذكر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغرامة قدرها مائة جنيه يكون قد جاوز الحد الأقصى المقرر لعقوبة الغرامة في المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ مما يتعين معه نقض الحكم وتصحيحه بتفريم كل من المطعون ضدهما خمسة وعشرين جنيهاً .

(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨ س ٢٣ ق ٥٨ ص ٢٤٢)

٨٤ -- أوجبت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة إذا كان عرضها للبيع يعد جريمة في ذاته . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة عرضه للبيع لحوماً مذبوحة خارج السلخانة ، فإن نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ سالف الذكر كان يقتضيه الحكم بالمصادرة وجوباً على اعتبار أن العرض للبيع يعتبر جريمة في ذاته ، وأن المصادرة عقوبة تكميلية وردت في قانون العقوبات دون قانون الزراعة الذي يقضى في المادة ١٤٩ منه بعدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها غيره . وإذا كان الحكم قد خالف هذا النظر وقضى بإلغاء عقوبة المصادرة لمجرد أن اللحوم المضبوطة صالحة للإستهلاك فإنه يكون قد أخطأ صحيح القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بمصادرة اللحوم المضبوطة بالإضافة إلى العقوبة الأخرى المقضى بها .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ق ١٨٥ ص ٨١٦)

٨٥ -- نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على ثلاثين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف إحدى المادتين ١٣٦ ، ١٣٨ أو القرارات الصادرة تنفيذاً لأحد البنود (في شأن تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها للبيع والرسوم التي تفرض على الذبح) و ب : ج : هـ من المادة ١٣٧ . كما نصت المادة ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٧ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم ، الصادر نفاذاً للقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ على أن يحظر أن تعرض للبيع أو تباع لحوم الحيوان في البلاد التي تدخل في دائرة المجزر أو نقطة الذبح ما لم يكن قد ذبح في

سلخانة عامة . كما قضت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين بمصادرة اللحوم موضوع مخالفة الذبح خارج السلخانات العامة أو الأماكن التي تقوم مقامها . ولما كانت إدانة الطاعن ليست عن الذبح خارج المجزر أو نقط الذبح وإنما عن عرض لحوم مذبوحة خارجه فإنه لاوجه لإقامة القضاء بالمصادرة على حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ق ١٨٥ ص ٨١٦) ٨٦ -- من المقرر أن إحرار الكسب بقصد الإتجار إنما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها مادام أنه يقيمها على ما ينتجها . ولما كان الحكم قد محص واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الإتجار في الكسب بغير ترخيص وأورد على ثبوتها في حق الطاعنين أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق واستظهرت توافر قصد الإتجار لديهما من إقرار الطاعن الأول في محضر ضبط الواقعة ببيعه الكسب المصرح بصرفه للجمعية التي يرأسها إلى الطاعن الثاني مقابل ربح وقيام الأخير بتوزيعه إلى عدة جهات وأنه إعتاد شراء تصاريح صرف الكسب من أصحابها لهذا الغرض مطرحاً دفاع الطاعن الأول في تحقيق النيابة وإنكار الطاعن الثاني صلته به التي قام الدليل عليها من الورقة المحررة بخطه -- فإن النعى على الحكم بالقصور في التسبيب في هذا الصدد يتكون في غير محته .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/١ س ٢٥ ق ٧٨ ص ٣٦١) ٨٧ -- متى كان الحكم المطعون فيه قد استظهر عناصر جريمة الإتجار في الكسب بغير ترخيص في حق الطاعنين ، وأعمل في حقهما أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٧ ، وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ هو القانون الاصلاح للمتهمين بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف فيكون هو الواجب التطبيق عملاً بنص المادة ٢/٥ من قانون العقوبات وذلك لصدوره قبل الحكم نهائياً في الدعوى .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/١ س ٢٥ ق ٧٨ ص ٣٦١) ٨٨ -- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استظهر أن الشاى المضبوط مخلوط بمواد أخرى إلا أنه قصر عن بيان نوع الشاى المضبوط وما إذا كان من الشاى الاسود - الذى إقتصر التأثيم بالنسبة إليه - أم لا ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى له وجه الصدارة على وجوه الطعن بمخالفة القانون .

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/١٨ س ٢٧ ق ١٧٥ ص ٧٧٢)

(والطعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ س ٣٠ ق ١٧٣ ص ٨١٠)

الفصل الرابع

مسئولية صاحب المحل مع مديره عن المخالفات التموينية

٨٩ -- إن المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن صاحب المحل « يكون مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة إقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون » . وإذن فإذا كانت العقوبة الموقعة على صاحب المخبز الذي وجد فيه خبز أقل من الوزن القانوني لا تتعدى الغرامة المقررة بالمادة ٥٦ للمخالفة فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها لم تأبه لما دفع به من أنه كان مريضاً ولم يكن يباشر إدارة المخبز في وقت ضبط المخالفة . ولا يجدى في رفع المسئولية عنه أن المخالفة إنما وقعت من شريك له في أثناء غيابه . فإن شريكه في المحل يكون إذ أداره في هذه الأثناء قائماً على إدارته بإعتباره مالكاً لحصة فيه ونائباً عن شريكه فيما يتعلق بحصة هذا الشريك .

(جلسة ١٩٤٧/١/٦ طعن رقم ٢٨١ سنة ١٧ ق)

٩٠ -- إن القانون يحمل صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بالحبس والغرامة معاً ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ففي هذه الحالة الوحيدة تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس . فإذا كانت المحكمة قد حكمت على صاحب المحل بالغرامة فقط فلا مصلحة له من الطعن على الحكم بفرض صحة ما تمسك به في دفاعه من أنه لم يشترك بالفعل في إدارة المحل .

(والطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢ س ١٨ ق ١ ص ١٢)

٦١ -- من المقرر وفقاً للمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن مجرد غياب صاحب المحل وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سبباً للإعفاء من عقوبة الحبس إلا إذا أثبت أن ذلك الغياب كان سبباً في تعذر المراقبة ومنع المخالفة . فإذا كان الحكم الذي أدان المتهم (صاحب مصنع نشا) في حيازة ذرة لاستخدامه في مصنعه بغير ترخيص من الوزارة لم يعتد بما دفع به من أنه كان غائبا عن المحل وقت وقوع المخالفة إذ كان وقتئذ بوزارة التموين وذلك لما استنتجته المحكمة من وجود مصنعه ومكتب الإدارة في مدينة القاهرة من أنه كان على إطلاع دائم على ما يجرى بمصنعه وأنه لم يكن غائبا عن المصنع غيبة تقطع

صلته به -- أو تجعل إشرافه عليه متعذراً ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في الرد على ذلك الدفاع .

(جلسة ١٩٥٠/٤/٥/١ طعن رقم ٤٠٠ سنة ٢٠ ق)

٩٢ -- إن الشارع إذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يكون «صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة إقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون» فقد دل بذلك على أن الأصل هو معاقبة صاحب المحل بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون لمدير المحل الذي وقعت فيه المخالفة . فإذا كانت المخالفة عقوبتها الحبس والغرامة معاً فإنه مالم يثبت صاحب المحل أنه كان متعذراً عليه منع وقوع المخالفة إنطبقت الفقرة الأولى من المادة ٥٨ المذكورة . وإذا طبقت المحكمة على صاحب المحل هذه الفقرة معتمدة في ذلك على أقواله في التفتيشات التي يستفاد منها أنه كان المهيمن الفعلي على ما يدور في مصنعه الذي وقعت فيه المخالفة وعلى مصنعه الأخرى ولم تعبأ بما ذكره من تعدد مصنعه وإتساع أملاكه ، مما لا يعتبر دليلاً على استحالة المراقبة ، فإنها تكون قد استعملت سلطتها التقديرية في أمر متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها .

(جلسة ١٩٥١/٥/٧ طعن رقم ٣٤٨ سنة ٢١ ق)

٩٣ -- إن المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن صاحب المحل يكون مسئولاً مع مديره عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه ، ويعاقب بالعقوبات المقررة لها إلا إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة فعندئذ تقتصر العقوبة على الغرامة المبينة بالمواد ٥٠ -- ٥٦ .

(جلسة ١٩٥٢/٦/٩ طعن رقم ٥١٩ سنة ٢٢ ق)

٩٤ -- إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إنما أجاز تخفيف العقوبة بالإقتصار على الغرامة دون الحبس لمن يثبت أنه بسبب غيابه أو استحالة مراقبته لمحله لم يتمكن من منع المخالفة . وإذن فمجرد إنشغال المتهم بمحاله

الآخري ليس من شأنه أن يصلح سنداً لهذا التخفيف .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٧ طعن رقم ٨٥٦ سنة ٢٢ ق)

٩٥ -- إن المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نصت على أن تقتصر العقوبة على الغرامة إذا أثبت صاحب المخبز أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة -- قد جعلت العذر الذي من أجله أجاز القانون تخفيف العقاب ، هو عدم التمكن من منع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة ، فالغياب وحده لا ينهض عذراً لتخفيف المسؤولية . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أنه «لم يثبت من أوراق الدعوى أن المتهم قد دفع الجريمة بعدم استطاعته منعها لغيابه أو لإعذار أخرى مقبولة بل هو قد تواجد في المخبز عند الضبط -- فإن القضاء بمعاقبة الطاعن بالحبس والغرامة يكون صحيحاً في القانون .

(جلسة ١٩٥٢/١١/٢٤ طعن رقم ٩٨٨ سنة ٢٢ ق)

٩٦ -- إن العذر المخفف المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لا يتحقق إلا بعدم تمكن صاحب المحل من منع وقوع المخالفة بسبب الغياب أو استحالة المراقبة ، أما الغياب في ذاته فلا يصلح عذراً . وإن فمتى كان يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن لم يشر أمام محكمة أول أو ثاني درجة أن مراقبته مخبره قد استحالت عليه لسبب من الأسباب ، فإن الحكم إذ قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبتي الحبس والغرامة معاً يكون صحيحاً في القانون .

(جلسة ١٩٥٣/١٩/١٩ رقم ٦٢٤ سنة ٢٣ ق)

٩٧ -- إذا كان التاجر لجهله القراءة والكتابة قد عهد إلى كاتب بتقديم كشوف المطلوبة لمراقبة التموين ، فتأخر الكاتب عن تقديمها في الميعاد المحدد لذلك بسبب مرضه ، فهذا لا يخلو التاجر من المسؤولية .

(جلسة ١٩٤٨/١/٢٧ طعن رقم ٢٥٨٠ سنة ١٧ ق)

٩٨ -- للمحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن تستخلص أن التوكيل الذي يتمسك به المتهم في أن الوكيل هو القائم بإدارة المخبز لم يقصد به إلا الإفلات من العقاب على ما يقع في المخبز من جرائم فلا تعذر به .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طعن رقم ١٩٦٠ سنة ١٨ ق)

٩٩ - إن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى لايزوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية المدير له بل تجرى نصوصه على أن مسئولية كل منهما قائمة بذاتها لا تستند إحداهما إلى الأخرى فالقول بانعدام مسئولية صاحب المحل عن المخالفة إذا انعدمت مسئولية المدير غير صحيح فى القانون .

(جلسة ١٤/٣/١٩٥٠ طعن رقم ٢٨ سنة ٢٠ ق)

١٠٠ - إن غياب صاحب المخبز عن محله وقت خبز العيش أو وقت الوزن قبل الخبز لا أثر له فى مسئوليته عن خيائته خبز أقل من الوزن المقرر إلا إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة .

(جلسة ٢٤/٣/١٩٥٢ طعن رقم ١٦٥١ سنة ٢١ ق)

١٠١ - إن مجرد تعيين مدير للمحل لا يعفى صاحبه من المسئولية عما يقع فيه من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، فقد فرضت المادة الخامسة عشرة منه هذه المسئولية عليه وأوجبت عقابه بعقوبتى الحبس والغرامة معاً ، ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة وفى هذه الحالة الأخيرة وحدها لا يعفى من العقاب كله وإنما تخفف مسئوليته طبقاً للفقرة الثانية من المادة المشار إليها فيقضى عليه بالغرامة دون الحبس .

(جلسة ٢٤/٣/١٩٥٢ طعن رقم ٢١٨ سنة ٢٢ ق)

١٠٢ - متى كان الحكم قد دان الطاعنين بأنهما أنتجا وعرضاً للبيع خبزاً ينقص عن الوزن المقرر قانوناً تطبيقاً للمادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وذلك بإعتبار أولهما صاحب المخبز والثانى مديره المسئول ، وقضى فى الوقت نفسه بتبرئة العامل الذى ينولى تقطيع الخبز بمقولة إن القانون إنما نص على مساءلة صاحب المحل دون مساءلة عماله ، فإنه لا يكون هناك تعارض بينها وبين إدانة الطاعنين لامن حيث الواقع ولا من حيث القانون ، ذلك لأن مسئوليتهم إنما تقوم على افتراض قانونى هو إشرافهما على المحل الذى وقعت فيه المخالفة وهى قائمة سواء عرف المتسبب فى نقص الوزن أم لم يعرف وسواء عوقب أو قضى ببراءته ، وقد تقررت مسئوليتهم فى ذلك بنص صريح فى القانون .

(جلسة ١٥/١٢/١٩٥٢ طعن رقم ١١٠٦٦ سنة ٢٢ ق)

١٠٣ - مؤدى نصوص المواد ٥٦ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شئون التمويل والقوانين المعدلة له والفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ - أن صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة معاً متى وقعت فى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون ، أما مسئولية المدير فهي مسئولية فعلية مقررة طبقاً للقواعد العامة ، وأما مسئولية صاحب المحل فهي مسئولية فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة بإسعه ولحسابه وهي قائمة على الدوام وإنما تقبل التحقيق بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائباً أو استحالته عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . والمراد بالغيب ذلك الذى يقطعه بالكلية عن الإشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين استحالة المراقبة .

(الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ق ٥٤ ص ٢٧٢)

١٠٤ - مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح أن القانون يحمل صاحب المحل مسئولية كل ما يقع فيه من مخالفات ويعاقبه بعقوبتي الحبس والغرامة معاً أو بإحدهما ما لم يثبت هو أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة . وفى هذه الحالة لا تسقط عنه المسئولية وإنما تقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوباً لا تخيير فيه .

(الطعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/١٤ س ١٧ ق ٥٧ ص ٢٩٢)

١٠٥ - الشارع إذ نص فى المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التمويل على أن « يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة إقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة فى المواد ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون . وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف » . قد دل على أنه لا يزاوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية المدير بل تجرى نصوصه على استقلال كليهما فى المسئولية فلا ترفع عن صاحب المحل

إذا عين له مدير . لأن مسؤولية كليهما تقوم على افتراض قانوني مبناه الإشراف على المحل .

(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ س ١٧ ق ١٣٤ ص ٧٢٦)

١٠٦ - مؤدى نص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن صاحب المحل يكون مسئولاً مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة معاً - متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ، ومسئوليته هذه فرضية تقوم على أساس افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه ، وإنما تقبل هذه العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائباً أو إستحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة

(الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٨ س ١٨ ق ٢٥٣ ص ١٢٠٣)

(نفس المبدأ مقرر في الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٣ س ١٧

ص ٧٣٢)

١٠٧ - إستقر قضاء محكمة النقض على أن تقدير توافر عذر الغياب أو عدم توافره والدلائل التي تؤدي إلى ذلك هو من صميم اختصاص قاضي محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٨ س ١٨ ق ٢٥٣ ص ١٢٠٣)

١٠٨ - إذ نص المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين في المادة ٥٨ منه على مسؤولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكامه فقد جعل مناط المسؤولية تحقق الملك أو ثبوت الإدارة للشخص حتى تصح مساءلته بصرف النظر عن الأساس القانوني لهذه المسؤولية من الواقع أو الافتراض مما لازمه أن الشخص لا يسأل - بصفته مديراً - متى إنتهى في جانبه القيام بإدارة المحل في الوقت المعين الذي وقعت فيه المخالفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إتخذ من إعتراف الطاعن بمسئوليته عن إدارة المحل دليلاً على إدارته الفعلية له في جميع الاوقات ، وهو ممتنع إلا إذا ثبت ذلك بالفعل ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٣٣ ص ٦٥٧)

١٠٩ - مؤدى نص المادة ١/٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن

صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة معاً متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون المشار إليه ، ومسئوليته هذه فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة بإسمه وحسابه ، وهي قائمة على الدوام - ما لم يدحضها سبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب، والمسئولية - وإنما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت صاحب المحل أنه كان غائباً أو استحال عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٧ س ١٩ ق ١٥٧ ص ٨٠٣)
١١٠ - المراد بالغياب في حكم المادة ١/٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو ذلك الذي يقطع بالكلية بين صاحب المحل وبين الإشراف عليه حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين إستحالة المراقبة .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٧ س ١٩ ق ١٥٧ ص ٨٠٣)
١١١ - متى كانت المحكمة بما لها من سلطة تقدير عناصر الدعوى وأدلتها - لم تر في غياب المتهم عن المخبز بدعوى إحضار من يصلح آله ما يدفع عن كاهله عبء الإشراف والرقابة ودانته بالعقوبة غير المخففة ، فإنها لا تكون قد جانبت صحيح القانون .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٧ س ١٩ ق ١٥٧ ص ٨٠٣)
١١٢ - لا تتحقق مسئولية المدير عما يقع من جرائم في المخبز إدارته بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إلا إذا ثبت في حقه أولاً فعل الإدارة حتى يعتبر إشرافه على المخبز مستمراً تبعاً لما يعطيه من أوامر ولو كان غائباً متى كان غيابه بإختياره ورضاه . أما إذا كان غيابه بسبب المرض وهو من الأعذار القهرية التي تحول دون مباشرة فعل الإدارة وإستمرار الإشراف على المخبز فإن صلته بإدارة المخبز تكون منقطعة وبالتالي تنتفى أصلاً مسئوليته بصفته مديراً . ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين الواقعة وساق أدلة الثبوت المستمدة من محضر ضبط الواقعة انتهى إلى إدانة الطاعن بصفته مديراً للمخبز دون أن يورد دفاعه القائم على إنتفاء فعل الإدارة في حقه وبغير أن يمحس هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه مما يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١١ س ١٩ ق ١٩٢ ص ٩٥٨)

١١٣ - يكفى فى قيام مسئولية صاحب المحل عن جرائم التموين طبقاً للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؛ أن يثبت ملكيته له ، يستوى فى ذلك أن تكون كاملة أو مشتركة (الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ق ٢٣ ص ٦٥٦)

١١٤ - مؤدى نص المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن صاحب المحل يكون مسئولاً مستحقاً لعقوبتى الحبس والغرامة معاً متى وقعت فى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون ، ومسئوليته فرضية تقوم على أساس افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة بإسمه وحسابه وإنما يقيلاً التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائباً وإستحالته عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة .

(الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ق ٣٣ ص ٦٥٦)

١١٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين إذ نصت على أن «يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل مايقع فى المحل من مخالفات لأحكامه» . فقد دلت على أن مناط مسئولية متولى الإدارة هو ثبوت إدارته للمحل وقت وقوع المخالفة مما لازمه أن الشخص لايسأل - بصفته مديراً - متى إنتفى فى جانبه القيام بإدارة المحل فى الوقت الذى وقعت فيه المخالفة ، كما لايسأل بإعتباره قائماً على إدارة المحل إلا إذا ثبتت له الإدارة الفعلية فى ذلك الوقت . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على أساس أنه وكيل المخبز وقت الضبط دون أن يستظهر ما إذا كانت الإدارة الفعلية للمخبز فى ذلك الوقت وقت الضبط له أو لغيره ، وكان مجرد إعتباره وكيلًا للمخبز لايفيد بذاته قيامه بالإدارة الفعلية ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ١٦٨ ص ٨٤٢)

١١٦ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التموين إذ نص فى المادة ٥٨ منه على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل مايقع فى المحل من مخالفات لأحكامه ، فقد جعل مناط المسئولية تحقق الملك أو ثبوت الإدارة للشخص حتى تصح مساءلته بصرف النظر عن الأساس القانونى لهذه المسئولية من الواقع أو الافتراض ، مما لازمه أن الشخص لايسأل - بصفته مديراً - متى إنتفى فى جانبه القيام بإدارة المحل فى الوقت المعين الذى وقعت فيه المخالفة . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن المطعون

ضده - وقد كان مديراً للمحل لأملاكه - قد إنقطع بالكلية عن الإشراف عليه قبل الواقعة بأربعة أشهر ، ولم تعد له صلة بإدارته ، وبذا ينتفى قيامه بإدارة المحل أو الإشراف عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءته يكون متفقاً وصحيح القانون .

(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ ق ٤٦ ص ١٨٧)

١١٧ - يكفي في قيام مسؤولية صاحب المحل في جرائم التمويل ، طبقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، أن تثبت ملكيته له .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ س ٢١ ق ٢١٩ ص ١١١٠)

١١٨ - مؤدى نصوص المواد ٥٦ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شئون التمويل والقوانين المعدلة له والفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار ١٠٩ لسنة ١٩٩٥ ، أن صاحب المحل يكون مسئولاً مسؤولية مديره مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة ، متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ، ومسئوليته فرضية تقوم على إفتراض إشرافه على المحل ، ووقوع الجريمة بإسمه ولحسابه .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ س ٢١ ق ٢١٩ ص ١١١٠)

١١٩ - متى كان الحكم لم يعول على عقد الإيجار المقدم من الطاعن إستناداً إلى أن هذا العقد ، وإن أعطى تاريخاً سابقاً على واقعة الضبط ، إلا أنه لم يثبت تاريخه رسمياً إلا بعد تلك الواقعة ، كما لم يقرر المتهم الأول وهو ابن الطاعن عند سؤاله غقب التفتيش ، أن والده قام بتأجير المخبز للمتهم الثاني - الخراط - وإنتهى الحكم بذلك إلى أن هذا العقد إصطنع لخدمة الطاعن ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويؤدى إلى مارتبه عليه .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ س ٢١ ق ٢١٩ ص ١١١٠)

١٢٠ - من المقرر أنه يكفي في قيام مسؤولية صاحب المحل عن جرائم التمويل طبقاً للمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ أن تثبت ملكيته له ، يستوى في ذلك أن تكون الملكية كاملة أو مشتركة ، وهي مسؤولية فرضية تقوم

على أساس افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة بإسمه ولحسابه .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٤ س ٢٤ ق ٦٠ ص ٢٧٢)

١٢١ - إن صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة معاً ، متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومسئوليته هذه فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ووقوع الجريمة بإسمه ولحسابه وهي قائمة على الدوام - ما لم يدحضها سبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب والمسئولية - وإنما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت صاحب المحل أنه كان غائباً أو إستحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . ولما كان الحكم المطعون قد دان الطاعن بمقولة إن مسئوليته مفترضة وأن المرض والغياب لم يمنعا من تشغيل المخبز لحسابه ، دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز لانقطاع صلته بالمخبز لمرضه وإقامته في مكان بعيد عنه ، وهو دفاع يعد ، في هذه الدعوى ، هاماً ومؤثراً في مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته بلوغاً إلى غاية الامر فيه ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبيب ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١ س ٢٦ ق ١١١ ص ٤٧٨)

الفصل الخامس

السكر

١٢٢ - يجب لإدانة المتهم بنقل سكر من مكان إلى آخر بدون ترخيص - تطبيقاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ - أن يثبت علمه بعدم وجود هذا الترخيص . وإذن فقول المحكمة - إن مجرد نقل السكر بدون ترخيص يكفي للعقاب - ذلك لا يصلح أساساً اللهم إلا لإدانة صاحب السكر ، ولكنه لا يصلح أساساً لمعاقبة من كلف من قبله بمباشرة عملية النقل إذ هو لا يفيد أن هذا المكلف كان لابد يعلم بعدم وجود هذا الترخيص .

(جلسة ١٩٤٩/٤/٢٦ طعن رقم ١٥٠ سنة ١٩ ق)

١٢٣ - إن المباح بمقتضى القرار الوزاري رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ للمستهلك هو

أن ينقل من مقرراته المدونة ببطاقة التمويل وما يصرف له بإذن من الوزارة أو من مراقبة التمويل ما يتبقى لديه من الاصناف لاستعماله الشخصي في جهة إنتقل إليها . وإذن فإذا ضبط شخص ينقل سكرأ من جهة إلى جهة دون ترخيص في ذلك وكان دفاعه أن هذا السكر مهدى إليه من آخر فنقله فلم تعتد المحكمة بهذا الدفاع وأدانتها فحكمها صحيح ، وإذا كان هذا المتهم لم يتمسك بأن المهدى كان قد إستصدر بالفعل ترخيصاً في نقل هذا السكر فإنه لا يكون له أن ينمى على المحكمة أنها قصرت إذ لم تتحقق هي من إستصدار هذا الترخيص .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢ طعن رقم ٨٠ سنة ٢٠ ق)

١٢٤ - متى كان الحكم قد أثبت أن الطاعن (أقر بورود رسالة السكر إليه وأنه لم يرسل إلى مراقبة التمويل أو مكتب التمويل الفرعى بياناً عن مقدارها وتاريخ ورودها في خلال الأجل الذي حدده القانون) لم يقيد بالسجل الخاص تاريخ إستلام تجار التجزئة لمقرراتهم من السكر ، ذلك القيد الذي يجب أن يكون باليوم كيما تتحقق رقابة السلطات القائمة على التمويل من تنفيذ القانون فإنه لا يكون ثمة وجه للطعن فيه .

(جلسة ١٩٥٢/٥/٢٦ طعن رقم ٤٥٦ سنة ٢٢ ق)

١٢٥ - السكر بجميع أنواعه من المواد المستولى عليها طبقاً للمادة ١٦ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التى يشمل نصها السكر بجميع أنواعه ، وقد حظر القرار الوزارى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٩ إنتاج السكر البودرة بغير ترخيص كتابى من وزارة التمويل ، والمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقبان بصفة مطلقة كل من باع سلعة مسعرة بسعر يزيد على السعر المحدد لها دون تفريق في إستحقاق العقاب بين من يكون مأذوناً له أصلاً بالإتجار فى السلعة ومن يكون غير مأذون له أصلاً ولا بين من كان مرخصاً له فى الحصول عليها أو ممنوعاً منها . وإذن فمن باع سكرأ بودرة بسعر يزيد على السعر المحدد له يكون مستحقاً للعقاب مهما كانت الطريقة التى حصل بها عليه ومهما تكن صفة الشخص الذى تصرف إليه فيه .

جلسة ١٩٥٢/٣/١٨ طعن رقم ١١٥١ سنة ٢١ ق)

١٢٦ - إن القرار الوزارى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ الذى يقضى بإلزام أصحاب المصانع التوت، تستخدم السكر فى صناعتها أن يتخذ سجلاً خاصاً مختوماً بخاتم

مراقبة التموين التي تقع مصانعهم في دائرتها قد مد أجل تنفيذه وجعل آخر موعد لتقديم السجلات يوم ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وكتب النائب العام إلى النيابة يدعوها إلى إرجاء التصرف في القضايا الخاصة بتنفيذ ذلك القرار إلى ما بعد يوم ١٥ من نوفمبر المذكور . وإذن فإذا كانت الواقعة التي أدين فيها المتهم هي عدم تنفيذ أحكام ذلك القرار في خلال شهر أغسطس سنة ١٩٥١ فإن هذه الواقعة لا يكون معاقباً عليها .

(جلسة ١٩٥٢/٦/١٤ رقم ٤٧٨ سنة ٢٢ ق)

١٢٧ - مادام الحكم قد أثبت على الطاعن أنه تصرف في جانب من كمية السكر المنصرف لمصنعه بإستعماله في مصنع آخر غير المبين ببطاقة التموين فهذا يكفي لعقابه ؛ إذ أن هذه الجريمة يكفي فيها أن يقارن المتهم الفعل المكون لها ولا يتطلب فيها القانون قصداً جنائياً خاصاً .

(جلسة ١٩٥٢/١١/١١ طعن رقم ٥٠٠ سنة ٢٢ ق)

١٢٨ - إن القرار الوزاري رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والمنشور في العدد رقم ١٢٧ من الوقائع الرسمية الصادرة في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ قد ألغى بالمادة الثانية من القرارات الوزارية رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ ورقم ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ وقصر بالمادة الأولى سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية مع تخصيصه للإستهلاك العائلي ؛ وبذا أصبح السكر المعد للمصانع والمحال العامة مباحاً وغير خاضع لأحكام القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . وإذن فإذا كانت الواقعة التي عوقب الطاعن عليها هي أنه تصرف في كمية من السكر المقرر للمصنع الذي يملكه بدون ترخيص سابق من مكتب التموين فيتعين نقض هذا الحكم وبراءة الطاعن ، إذ هذا الفعل أصبح بموجب القرار ١١٣ لسنة ١٩٥٢ غير معاقب عليه .

(جلسة ١٩٥٢/١١/٢٤ طعن رقم ٩٨٢ سنة ٢٢ ق)

١٢٩ - إنه بعد صدور قرار وزارة التموين رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الذي نص في المادة الأولى منه على أن يخصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية للإستهلاك العائلي ويقصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ، ونص في المادة الثانية منه على أن تلغى القرارات ٥٦٨

سنة ١٩٤٥ و ١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و ٦٧ و ١٠٠ لسنة ١٩٥١ و ٢٠ لسنة ١٩٥٢ ،
بعد صدور هذا القرار وتطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات بتعين القضاء
ببراءة صاحب المحل الذى لم يخطر مراقبة التموين فى الميعاد عما تسلمه من
السكر وتاريخ تسلمه ومقدار ما استخدمه فى صناعته والكمية المتبقية لديه .
(جلسة ١٥٥٢/١١/٢٥ طعن رقم ٩٥٤ سنة ٢٢ ق)

١٣٠ - إنه بعد صدور القرار رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الذى نشر بالجريدة
الرسمية فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ الذى نص فى مادته الاولى على أن
«يخصص السكر الذى تنتجه الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية
للاستهلاك العائلى ويقصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥» -
بعد صدور هذا القرار لا يكون ما وقع من صاحب مصنع حلوى من عدم إخطاره
مراقبة التموين عن إصلاحات أجراها فى محله من شأنها عدم إستهلاك السكر
لتوقف مصنعه عن العمل ، معاقباً عليه ، وذلك تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون
العقوبات .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢ طعن رقم ١١٠٠ سنة ٢٢ ق)

١٣١ - إنه بعد صدور قرار وزارة التموين رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء
التدابير التموينية الخاصة بالسكر فيما عدا الإستهلاك العائلى الذى نشر بالعدد
رقم ١٢٧ من الوقائع المصرية الصادر فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ الذى نص فيه
على إلغاء القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالحلوى المعروفه بالفندان ،
وعلى قصر أحكام القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على السكر المخصص
للاستهلاك العائلى ، بعد صدور هذا القرار وبناء على المادة ٥ من قانون
العقوبات والمادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية يصبح لوجه لعقاب صاحب
مصنع الحلوى بموجب القرار رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٤٥ أو القرار رقم ٥٠٤ لسنة
١٩٤٥ .

(جلسة ١٩٥٣/١/٦ طعن رقم ١١٥٧ سنة ٢٢ ق)

الفصل السادس

أثر صدور منشور بحفظ قضايا التموين

١٣٢ - متى كان الحكم قد دان المتهم فى جريمة رغف خبز على ردة غير

مطابقة للمواصفات القانونية لاحتوائها على ردة خشنة ، طبقاً للمادتين الأولى والثانية من القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ فإنه يكون صحيحاً . ولا يؤثر في ذلك صدور كتاب دورى من وزارة التموين ومنشور من النائب العام بحفظ القضايا المحررة ضد أصحاب المخازن وتأجيل ما تقدم منها إلى الجلسات لاجل غير مسمى إذ أن ذلك لا يترتب عليه إلغاء القرار الوزاري سالف الذكر .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١١ طعن رقم ١٦٠٥ سنة ٢١ ق)

١٣٣ - إن عدم قيام تاجر الجملة بتسليم مقطوعيته من مادة التموين من الجهة المحددة له فى الميعاد القانونى أمر معاقب عليه ، لا يمنع من ذلك المنشورات الصادرة من وزارة التجارة بإجازة تسلم المقطوعية على دفعات ، ولا كتاب النائب العمومى إلى النيابة بدعوتها إلى حفظ مثل هذه القضايا لعدم الأهمية إن كانت الدعوى عنها لم ترفع وإلى طلب تأجيلها إلى أجل غير مسمى إن كانت قد رفعت إذ تلك المنشورات لا يمكن أن ترقى إلى مرتبة القانون ، وكتاب النائب العمومى لا يخرج عن كونه توجيهاً عاماً لمعاونيه فى خصوص عملهم ولا إتصال له بقضية معينة ، فهو لا يعتبر أمراً بالحفظ .

(جلسة ١٩٤٩/٣/٢ طعن رقم ٢٣٧٤ سنة ١٨ ق)

١٣٤ - متى كان المتهم قد قدم للمحاكمة قبل صدور القرار رقم ٦٤ سنة ١٩٥٤ - وقضى ببراءته لصدور تشريعات أطالت أمد التوريد - فإنه لا مانع من إعادة تقديمه للمحاكمة بعد صدور القرار المذكور إذا كان لم يقم بالتوريد حتى حلول الميعاد المحدد فيه .

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٨ س ٨ ص ٦٩)

١٣٥ - إن تعليمات وزارة التموين إلى موظفيها بالتغاضى عن بعض المخالفات - بفرض صدورها - لا تلزم النيابة العامة وهى الهيئة التى تقوم وحدها دون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية فى الاخذ بها ولا تؤثر فى صحة رفع الدعوى الجنائية .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ س ٩ ص ٣١٨)

١٣٦ - إن القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٦ نص فى مادته الأولى على أنه «يعفى من العقاب كل خائن يسلم مقادير القمح المستولى عليها لصالح الحكومة بموجب القرارات رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ و ٩٤ لسنة ١٩٥٠ و ٩٢ لسنة ١٩٥١

و ٣٦ لسنة ١٩٥٢ و ٧٩ لسنة ١٩٥٣ إذا قام حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ بأداء مبلغ جنيهاين لوزارة التموين عن كل أردب من القمح لم يقدّم بتسليمه . فإذا كان المحصول الذي لم يقدّم المتهم بتوريده هو محصول سنة ١٩٥٢ الذي تشمله هذه القرارات فإن مؤدى ذلك أن ترفع عن الفعل المنسوب للمتهم صفة الجريمة حتى يوم ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٦ وتبدأ مسئوليته الجنائية إذا لم يقدّم فى هذا التاريخ بالتوريد أو بدفع البديل النقدي وتصح محاكمته عليها . فإذا كانت النيابة العامة قد اتهمت المتهم بأنه حتى يوم ١٩٥٦/٧/٣١ لم يورد نصيب الحكومة من محصول قمح سنة ١٩٥٢ وهو التاريخ الذى تبدأ فيه مسئوليته الجنائية فإن الحكم إذ قضى ببراءته استناداً إلى أن القانون قد أسقط عن الفعل وصف الجريمة يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨٢٨)

١٣٧ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٢٠ يناير سنة ١٩٧٠ ودان المتهم بالتطبيق لاحكام قرار وزير التموين رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٨ الذى كان يحظر نقل العدس خارج المحافظات خلال الفترتين من ٢٥ مارس سنة ١٩٦٨ حتى نهاية أغسطس من ذات السنة بغير ترخيص من الجهة المختصة . ولما كان قد صدر قرار آخر فى ١٩ مايو سنة ١٩٦٨ من وزير التموين رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٨ نص فى مادته الاولى على إلغاء القرار السابق ، وبهذا الإلغاء أصبح نقل العدس خارج المحافظات دون موافقة الجهة المختصة فعلاً غير مؤثم ، مما كان يتعين معه على المحكمة - طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات - إعمال أحكام القرار الجديد الذى يعتبر قانوناً أصح إذ صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً فهو الذى يتبع دون غيره ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها المطعون فيه يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بإلغاء الحكم فيما قضى به من عقوبة وبراءة المطعون ضدهما .

(الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٨ س ٢١ ق ٣٠٦ ص ١٢٧٣)

الفصل السابع

مسائل متنوعة

١٣٨ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يسبغ على موظفى التموين صفة رجال الضبطية القضائية بصدد الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكامه .

فالتفتيش والضبط اللذان يجريهما أحد من أولئك الموظفين في مطحن وجد صاحبه متلبساً بجنحة تموين هي ضبط دقيق صاف في مطحنه مخالفاً في ذلك المادة الرابعة من المرسوم بقانون المذكور يقعان صحيحين . ولا يصح الاستناد في إدانة صاحب المطحن إلى الدليل المستمد من مقارنة السجلات والدفاتر التي وجدت بالمطحن عند تفتيشه سواء منها ما أوجب انقرار الوزاري رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ إمساكه وما هو من الدفاتر الخاصة .

(جلسة ١٩٤٩/٥/٣١ طعن رقم ٦٠٥ سنة ١٩ ق)

١٣٩ - إذا كانت الجريمة التي أدين بها المتهم هي أنه في يوم ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ لم يسلم مراقبة التموين الشعير المستولي عليه في ١٨ مايو سنة ١٩٤٧ فإنه إذا كان لا يلزم للإستيلاء ، بحكم الأمر الصادر به . أن يحرر به محضر ؛ وكان ما ارتكبه المتهم قد وقع بعد نشر القرار الصادر من وزير التجارة بخصوص الإستيلاء بعدة شهور ، يكون قول المتهم إن محضر الإستيلاء على الشعير قد وقع باطلاً لأنه حرر في يوم ١٨ من مايو وقرار وزير التجارة المرخص في الإستيلاء لم ينشر في الجريدة إلا في نفس يوم ١٨ مايو فلم يكن قد وصل إلى علمه يكون هذا القول لا محل له ما دام هو لا يدعى أن شعيراً لم يكن لديه وقت صدور الأمر بالإستيلاء .

(جلسة ١٩٤٩/٦/٧ طعن رقم ٤٧٠ سنة ١٩ ق)

١٤٠ - إن معاوني البوليس وهم أصلاً من مأموري الضبطية القضائية بمقتضى المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات ، قد خولوا بمقتضى المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ حق إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه وجعل لهم بموجب تلك المادة في جميع الأحوال حق دخول المصانع والمحال وفحص الدفاتر والمستندات على الوجه المبين بتلك المادة .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٣ طعن رقم ١٤٣٩ سنة ٢١ ق)

١٤١ - إن القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ الصادر من وزير التموين والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٩ قد أشار في نيباجته إلى القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرارات رقم ٤١٢ و ٧٠٠ و ٧١٨ لسنة ١٩٤٨ ويبين من الإطلاع على المواد ١٣ - ١٦ من القرار رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٤٧ (الذي وقعت الجريمة في ظله) أنها تنص على أحكام مماثلة للمواد ١٢ - ١٥ من القرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٩ كما تنص المادة ٣٦ من القرار المذكور على أن مخالفة لأحكام المواد من ١ - ١٩ يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين

جنيها . وقد عدلت العقوبة بموجب القرار رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ فزيدت في بعض الجرائم ولكنها بقيت كما هي عن الجرائم الاخرى ومنها المستخرجات من واقع السجل الإجمالي لحركة الغزل مشملة على حساب الرسوم المستحقة .

(جلسة ١٩٥٢/١/٢٨ طعن رقم ١٦٤٠ سنة ٢١ ق)

١٤٢ - أوجبت المادة الثانية من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة كالمواد المعدنية والحصى والطين والزلط والرمل ، أما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة كالقصفة والرجوع والحبوب الاخرى فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح المقرر طحنها على ٢٪ وحظرت إضافة الزوائد (الردة بنوعيتها) إلى حبوب القمح الجاري طحنها بالقواديس . ولما كان الحكم لم يفصح في مدوناته عن ماهية هذه الشوائب الضارة التي كشف عنها التحليل - وهو بيان جوهري - حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ س ١٧ ق ٢٣ ص ١٢١١)

١٤٣ - مؤدى نص المادتين الاولى والثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير التجري وتحدد الارباح أن تعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون المذكور بالحذف أو بالإضافة إنما يكون بقرار يصدر من وزير التموين ، ولا يغني عن ذلك مجرد إغفال لجنة التسعير تعيين أقصى السعر لصنف معين أو عدم إدراجه في الجدول الاسبوعي الذي تصدره إذ يظل هذا الصنف سلعة مسعرة تخضع لاحكام ذلك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار في شأنها من الوزير المختص .

(الطعن رقم ١٧٥١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢ س ١٨ ق ١ ص ٢٢)

١٤٤ - متى كان قرار وزير التموين والتجارة الداخلية الرقيم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ قد ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة ، وبالتالي فهو القانون الاصلح للمتهم من القرار رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٦٦ الذي ينص على عقوبتي الحبس والغرامة معاً وهو القانون الواجب التطبيق إعمالاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، مادام أن الثابت أن هذا القرار صدر وتقرر العمل به قبل الحكم نهائياً في الدعوى . ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة

المقضى بها تدخل في حدود العقوبة المقررة في القانون الجديد إذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة في القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ وهي الحبس ستة أشهر وغرامة مائة جنيه وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد . الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني وأنها لو فطنت إلى صدور القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ - الذي خلا حكمها من الإشارة إليه - لما وقفت بالعقوبة عند الحد الذي قضت به . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ إنما يخضع شئ تصحيحه لتقدير محكمة الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ١٢١٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ق ١٩٤ ص ٩٦٦)

١٤٥ - إن وجود السلعة في محل التجارة ولو لم يكن في مكان ظاهر للعيان يصح إعتباره عرضاً للبيع ، وإنكار وجودها من جانب البائع يصح عده إمتناعاً عن البيع .

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٣/٨ س ٢٢ ق ٥٦ ص ٢٣٠)

١٤٦ - إن نص المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ في المادة التاسعة منه بإطلاق على معاقبة من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فقد فرض بذلك على التجار عرض هذه السلع للبيع متى توافرت لهم حيازتها بحيث إذا إمتنعوا عن البيع منكرين أمر وجود السلعة أو مخفين لها حابسيتها عن التداول إعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبراً مادام تحديد السعر لا يعرض بداهة عند إخفاء السلعة أو إنكار وجودها البتة وإلا كانت النتيجة أن يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو إمتنعوا عن بيعها لمن يقصد في طلبها من المشتريين إلا الذين يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو ما لا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه .

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣ س ٢١ ق ١٥١ ص ٦٤٠)

١٤٧ - إن القانون لا يعاقب على مجرد الحيازة المادية للكسب أو مواد العلف المصنوع ، وإنما يتعين للإدانة أن يثبت أن الحيازة كانت بقصد الإتجار أو البيع ،

أو طرح هذه المواد للبيع فعلا ، وإذا كان ذلك وكان الطاعن قد دفع أمام محكمة أول درجة بأن الكسب المضبوط خاص لغذاء مواشيه ، وكان هذا الدفاع من شأنه لو ثبت ، إنتفاء الركن المكنوي لجريمة الإتجار في الكسب بدون ترخيص ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى هذا الدفاع الجوهرى ، فلم يعن بتحقيقه أو الرد عليه ، رغم أنه متعلق بركن أساسى من أركان الجريمة ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

، الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٣/٨ س ٢٢ ق ٥٦ ص ٢٣٠)

١٤٨ - ان نص المادة الاولى من قرار وزير التموين والتجارة رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ - الذى يلزم أصحاب محال الجملة والتجزئة بأن يعرضوا للبيع بمحالهم كميات مناسبة من السلع باختلاف أنواعها الموجودة بمخازنهم أو المودعة لحسابهم بمخازن آخرين - قد جاء عاما نون أن يستلزم لتحقيق الجريمة فترة معينة أو يعلق تنفيذ أحكامه على شروط خاصة ، ومن ثم فإن تعطيل الطاعن فى شأن عدم عرضه تقاوى البرسيم بمقولة ان موعد زراعته لم يكن قد حل وقت ضبط الواقعة لا يعدو أن يكون فى واقع الدعوى دفاعا قانونياً ظاهر البطلان فلا يعيب الحكم إلغائه عن الرد عليه .

(الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٣٠ س ٢٣ ق ٢٤٦ ص ١٠٩٤)

تنظيم

الفصل الاول : الامر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس ١٨٨٩	١ - ٥
الفصل الثانى : القانون رقم ٥١ سنة ١٩٤٠	٦ - ١٧
الفصل الثالث : القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠	١٨ - ٢١
الفصل الرابع : القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٤٨	٢٢ - ٢٧
الفصل الخامس : مسائل متنوعة	٢٨ - ٣٣

موجز القواعد :

الفصل الاول

الامر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩

- إقامه بناء خارج خط التنظيم هى جريمة وقتية تبدأ مدة السقوط فيها من وقت إقامة البناء

- عدم جواز إقامة بناء على الأرض اللازم نزع ملكيتها بمجرد صدور المرسوم بإعتماد خط التنظيم ٢
- أنر صدور مرسوم بإعتماد خط التنظيم على المباني الواقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل و على طريق غير موجود ومزعم إنشاؤه ٣ و ٤
- القانون رقم ١١٨ سنة ٤٨ الصادر بتعديل المادتين ١٠ و ١٤ من الأمر العالي الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٨٩ لم ينقل عبء الإلتزام بإصلاح المباني الآيلة للسقوط عن أصحابها ويفرضه على الحكومة ٥

الفصل الثاني

القانون رقم ٥١ سنة ١٩٤٠

- إصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥١ سنة ١٩٤٠ ليس من شأنه أن يعطل أحكامه الممكن إعمالها ٦ - ٨
- عدم إنطباق أحكام القانون ٥١ سنة ١٩٤٠ على صاحب البناء الذي أتم بناءه بالفعل قبل العمل به ٩
- إنطباق أحكام القانون ٥١ سنة ١٩٤٠ على المباني التي إنشئت على أرض خالية مجاورة لمنزل قديم وأضيفت إليه ١٠
- مخالفة المادة الأولى من القانون ٥١ سنة ١٩٤٠ لا يعاقب عليها إلا بالخرامة فقط دون الإزالة ١١ - ١٣
- إنطباق حكم المادة ٣ من القانون ٥١ سنة ١٩٤٠ على غرف السطوح ١٤
- إدانة المتهم لمخالفته أحكام المادة ٣ من القانون ٥١ سنة ١٩٤٠ يقتضى من المحكمة بيان عرض الشارع الذي أقيم البناء على جانبه والإرتفاع الذي بلنه البناء ١٥
- إنطباق المادة ٧ من القانون ٥١ سنة ١٩٤٠ على عمل قُطوع مستعرض بين أرضية الدور وسقفه على مسافة تقل عن الحد المقرر للإرتفاع ١٦
- معاقبة المتهم بمقتضى المادة المنطبقة على فعلته التي إقتنعت المحكمة بثبوتها قبله تكون صحيحة بنقض النظر عما تضمنته ورقة التكليف بالحضور ١٧

الفصل الثالث

القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠

- عدم إصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ ليس من شأنه أن يعطل

- أحكامه الممكن إعمالها ١٨ و ١٩
- إدانة المتهم لمخالفته أحكام المادتين ١ و ٢ من القانون ٥٢ سنة ١٩٤٠ دون بيان ما إذا كانت الشروط المشار إليها في المادتين المذكورتين قد توافرت . قصور ... ٢٠
- صدور مرسوم ملكي بتقسيم الأرض المعدة للبناء لا يعفى صاحبها من القيام بالتزامات التي تفرضها م ١٢ من القانون ٥٢ سنة ١٩٤٠ ٢١

الفصل الرابع

القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٤٨

- ترتب آثار القانون رقم ٩٣ سنة ٤٨ على البناء الواقع على حافة الطريق العام بمجرد اعتماد خط التنظيم دون توقف نرايب هذه الآثار على صدور مرسوم بنزع الملكية ٢٢
- عدم سريان أحكام القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٤٨ على الفري ولو كانت خاصة لذاتة التنظيم ٢٣
- العقوبة الواجبة التطبيق في جريمة إقامة بناء دون الحصول على رخصة .. ١٤ - ٢٦
- الرخصة التي يتطلبها القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٤٨ خلاف الرخصة المقررة في لائحة التنظيم ٢٧

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

- نص الحكم على تصحيح المباني الواقعة فيها المخالفة لا يعفيه مادام المقصود الظاهر من ذلك هو إزالة ما زاد من المباني على الإرتفاع المسموح به ٢٨
- إدانة المتهم بإنشاء بناء على غير الإبعاد القانونية دون إجابته إلى ما تمسك به من ضرورة سماع مهندس التنظيم الذي عاين المخالفة أو رد على هذا الطلب . قصور ٢٩
- إدانة المتهم بجريمة إقامة بناء مخالف لشروط الرخصة دون بيان حالة البناء الذي أقامه المتهم ووجه المخالفة التي وقعت . قصور ٣٠
- إدانة المتهم بإجراء تعلية بناء قبل الحصول على رخصة وتجاوزه الإرتفاع القانوني رغم تمسك المتهم بأن العقار مملوك لابنه . قصور ٣١
- جواز إحالة الحكم في تحديد تصحيح الاعمال المخالفة على محضر ضبط

الواقعة ٣٢

٣٢ - مخالفة البناء أحكام القانون ليست واقعة مسفلة عن إقامة البناء بدون ترخيص

راجع أيضا : بناء

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الامر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩

١ - الفيصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي يعاقب عليه القانون فإذا كان الفعل مما تتم وتنتهي به الجريمة بمجرد ارتكابه كانت وقتية . أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعاً متجدداً . فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم قد أقام بدون ترخيص بناء خارجاً عن خط التنظيم ، فإن الفعل المسند إليه يكون قد تم وإنتهى من جهته بإقامة هذا البناء ، مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التي تكونها هذه الواقعة وقتية ، ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً . وإن كان قد انقضى على تاريخ وقوع تلك الواقعة قبل رفع الدعوى بها ثلاث سنوات فيكون الحق في إقامة الدعوى قد سقط .

(جلسة ١٤/٣/١٩٥٠ طعن رقم ١٩٩٤ سنة ١٩ ق)

٢ - إن صدور مرسوم ينزع ملكية جزء من الأملاك الخارجية عن خط التنظيم المعتمد ليس معناه العدول عن هذا المرسوم الخاص به وتعديله بل يظل هذا المرسوم باعتماد خط التنظيم قائماً إلى أن يعدل بآخر ، أما صدور المرسوم ينزع الملكية فليس إلا نفاذاً له . إذ أن الامر العالي الخاص بأحكام التنظيم الصادر في ٨ أغسطس سنة ١٨٨٩ واللائحة الصادرة تنفيذاً له بقرار من وزير الأشغال في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ صريحان في أنه بمجرد الإقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الأشغال العمومية وصدر أمر عال (مرسوم) بإعتماده يسوغ للحكومة أن تنزع شيئاً فشيئاً وبالطرق القانونية الأراضي المبينة بالرسم ، ومن تاريخ صدور الامر العالي المشار إليه لا يجوز إقامة بناء على الأرض اللازم نزع ملكيتها .

(جلسة ٦/١/١٩٥٣ طعن رقم ١١٤٤ سنة ٢٢ ق)

٣ - إن صدور مرسوم بإعتماد خط التنظيم تترتب عليه - طبقاً لما استقر عليه قضاء محكمة النقض - آثاره المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ فلا يجوز للمالك إجراء تقوية أو ترميم في المبنى البارزة عن خط التنظيم إذا كانت هذه المبنى واقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل ، أما إذا كان خط التنظيم معتمداً لإنشاء طريق غير موجود من قبل ، فإن صدور مرسوم بخط التنظيم في هذه الحالة لا يقيد حرية ملاك المبنى المقرر إدخالها في الطريق المزمع إنشاؤه إلى أن يصدر مرسوم بنزع ملكيتهم . وإن فمتى كان الحكم قد قضى بالبراءة تأسيساً على أنه لم يصدر مرسوم بنزع الملكية دون أن يمحض الواقعة أو يبين ما إذا كان البناء موضوع المخالفة يقع على جانب طريق عام ، فإن الحكم يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٥٣/٥/٢٥ رقم ٦٢٨ سنة ٢٣ ق)

٤ - إن صدور مرسوم بإعتماد خط التنظيم تترتب عليه - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - آثاره المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ فلا يجوز للمالك إجراء تقوية أو ترميم في المبنى البارزة عن خط التنظيم إذا كانت هذه المبنى واقعة على جانب طريق عام موجود بالفعل ، إلا بعد الحصول على رخصة . أما إذا كان خط التنظيم معتمداً لإنشاء طريق غير موجود من قبل فإن صدور مرسوم بخط التنظيم في هذه الحالة لا يقيد حرية ملاك المبنى المقرر إدخالها في الطريق المزمع إنشاؤه إلى أن يصدر مرسوم بنزع ملكيتها .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٦ طعن رقم ١١٦٢ سنة ٢٤ ق)

٥ - إن القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٤٨ الصادر بتعديل المادتين العاشرة والرابعة عشر من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من أغسطس سنة ١٨٨٩ لم ينقل عبء الالتزام بإصلاح المبنى الآيلة للسقوط عن أصحابها ويفرضه على الحكومة وإنما خول لهذه الأخيرة أن تلفت أصحاب هذه المبنى إلى ما بها من خلل وأن تقوم هي عنهم بالإصلاحات المطلوبة في أحوال الخطر الداهم إذا هم تقاعسوا عن إجرائها ، وتقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فإذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ولكن

لا يمكن مساءلتها بهذا الوصف جنائياً .

(جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ طعن رقم ٦٠٤ س ٢٤ ق)

الفصل الثانى

القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠

٦ - إن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني قد إصدر ونشر طبقاً للاوضاع التى رسمها الدستور فهو نافذ المفعول وأحكامه واجبة التطبيق . ولا يصح تعطيل هذه الاحكام لعدم إصدار اللوائح أو القرارات التنفيذية التى نص فيه على إصدارها مادام إجراؤها ممكناً بغير هذه اللوائح والقرارات .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طعن رقم ١٥٠٩ سنة ١٤ ق)

٧ - إن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ قد أصدر ونشر طبقاً للاوضاع التى رسمها الدستور . فهو نافذ المفعول وأحكامه واجبة التطبيق ولا يمكن أن يعطل هذه الاحكام عدم إصدار اللوائح أو القرارات التنفيذية التى نص فيه على إصدارها مادام تنفيذه ممكناً بغير هذه اللوائح والقرارات . فإذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهم أجرى بناء منزله بغير الحصول على رخصة من التنظيم كما تقضى به المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ، فلا تصح تبرئته على أساس أن اللوائح والقرارات المشار إليها فى هذا القانون لم تصدر مادام القانون ذاته قد بين شروطاً أساسية واجبة مراعاتها فى الابنية التى تنطبق عليها أحكامه ، مما يستوجب سبق الحصول على الرخصة بعد أن تتبين السلطة القائمة على أعمال التنظيم من الرسم الذى يقدم إليها عن البناء المزمع إنشاؤه مطابقته لتلك الشروط .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/٣١ طعن رقم ١١٠ سنة ١٦ ق)

٨ - إن عدم إصدار لائحة تنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني ليس من شأنه أن يعطل أحكامه الممكنة أعمالها ، فإن القوانين يجب - طبقاً لاحكام الدستور - العمل بها عند صدورهم ونشرها .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/١٠ طعن رقم ١٤ سنة ١٧ ق)

٩ - إن المادة الثالثة والعشرين من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني التى تنص على أن يحدد بمرسوم ما يمكن تطبيقه من أحكامه على

الابنية الجارى إنشاؤها فى تاريخ العمل به وإنما تشير إلى المباني الجارى إنشاؤها فى تاريخ بدء العمل بهذا القانون . فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم تدل على أن صاحب البناء كان قد أتم بالفعل بناءه من قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور ثم إستحدث بعد ذلك فى سنة ١٩٤٣ البناء الذى رفعت عليه الدعوى من أجله ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت فى أخذه بهذا القانون ، بل هى تكون قد طبقته على الواقعة تطبيقاً صحيحاً .

(جلسة ١٩٤٥/٣/٢٦ طعن رقم ٧٠٠ سنة ١٥ ق)

١٠ - إنه متى ثبت أن المباني المرفوعة بشأنها الدعوى قد أنشئت إنشاءً على قطعة أرض كانت خالية من البناء مجاورة للمنزل القديم . فإن هذه المباني لا تخرج عن أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ لمجرد إضافتها لمباني ذلك المنزل .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طعن رقم ١٥٠٩ سنة ١٤ ق)

١١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم عدل فى بناء منزله دون الحصول على رخصة فذلك ليس فيه إلا مخالفة للمادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ، ولا مخالفة فيه للمواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ منه . فإن هذه المواد لم تنص إلا على الامور الخاصة بتحديد ارتفاعات المباني . وتلك المخالفة لا يعاقب عليها إلا بالغرامة فقط طبقاً للفقرة الاولى من المادة ١٨ من هذا القانون ، فالحكم فيها بالإزالة يكون خاطئاً .

(جلسة ١٩٤٣/١١/٢٢ طعن رقم ٤ سنة ١٤ ق)

١٢ - إنه لما كانت المادتان الاولى والثانية من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني تنصان على ضرورة الحصول على رخصة بالبناء والتعديل وعلى كيفية إعطاء الرخصة ، وكانت مخالفة هاتين المادتين لا يعاقب عليها طبقاً للمادة ١٨ من ذلك القانون بالإزالة ، فإنه إذا قدم للمحكمة متهم بإجراء تعديلات فى مباني منزله دون ترخيص مخالفاً بذلك المواد ١ و ٢ و ٨ و ١٨ من القانون المذكور فقضت المحكمة عليه بتصحيح و هدم الاعمال المخالفة لنص المادة ٨ من هذا القانون دون أن تبين وجه مخالفة هذه المادة فإن حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه .

(جلسة ١٩٤٥/٤/١٦ طعن رقم ٦٣١ سنة ١٥ ق)

١٣ - إن مخالفة عدم الحصول على رخصة الوارد ذكرها في المادة الاولى من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني معاقب عليها ، بمقتضى الشق الاول من المادة ١٨ ، بالغرامة فقط . أما الحكم بتصحيح الاعمال المخالفة أو هدمها فلا يصح ، بمقتضى الشق الثانى من المادة المذكورة ، إلا فى حالة مخالفة أحكام المواد من ٣ إلى ١٠ من القانون المذكور وإن فإذا كان الحكم قد قضى بتصحيح الاعمال المخالفة دون أن يبين عناصر المخالفة المستوجبة لذلك ، فإنه يكون معيباً واجباً نقضه .

(الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٧/١/١٦)

١٤ - (إن المادة الثالثة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني إذ نصت على أنه «يشترط فيما يقام من الابنية على جانبى الطريق ألا يزيد ارتفاعها بما فى ذلك غرف السطوح والجمالون والدورة على مثل ونصف مثل من مسافة ما بين حدى الطريق .. الخ» فقد أفادت أن حكمها هذا يجرى على غرف السطوح إطلاقاً ولو كانت غير واقعة على الطريق مادام المنزل قائماً على جانبيه .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طعن رقم ١٩ سنة ١٥ ق)

١٥ - إن المادة ٣ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالمباني قد نصت على أنه «يشترط فيما يقام من الابنية على جانبى الطريق ، عاماً كان أم خاصاً ، مفتوحاً للمارة أم غير مفتوح ، ألا يزيد ارتفاعها - بما فى ذلك غرف السطوح والجمالون والدورة - على مثل ونصف مثل من مسافة ما بين حدى الطريق دون أن يتجاوز ٣٥ متراً . وإذا كان حدا الطريق غير متوازيين كان الارتفاع مثلاً ونصف مثل من المسافة الأدنى (الدنيا) بين الحدين . ويحسب هذا الارتفاع ابتداء من أعلى نقطة لمنسوب سطح الإفريز إن وجد وإلا فمن منسوب محور الشارع أمام وسط واجهة البناء» . وهذا النص يقتضى من المحكمة أن تذكر فى حكمها بالإدانة ، بياناً للواقعة الجنائية المكونة للمخالفة المشار إليها بهذه المادة ، عرض الشارع الذى أقيم البناء على جانبيه والارتفاع الذى بلغه البناء بعد التعليق التى أجراها المخالف ، ليتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . وخلو الحكم من هذا البيان يستوجب نقضه لقصوره فى بيان الواقعة المستوجبة للعقاب .

(جلسة ١٩٤٣/٤/١٢ طعن رقم ٦٩٠ سنة ١٣ ق)

١٦ - إن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني ينص في المادة السابعة على أنه «يجب في جميع المنشآت ألا يقل الارتفاع بين الأرضية والسقف عن ٢,٧٠ متر للبدروم على ألا يقل ارتفاع سقفه عن متر من منسوب الأرض الخارجية و ٣,٦٠ متراً للدور الأرضي و ٣,٤٠ متراً لكل دور من الأدوار العلوية». ولما كانت هذه المادة قد نصت على الحد الأدنى لارتفاع كل دور ، وكان الغرض من هذا النص - على ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون هو تحقيق الشروط الصحية في مصلحة ساكني المباني وكان عمل «قاطوع» مستعرض بين أرضية الدور وسقفه على مسافة تقل عن الحد المقرر للارتفاع فيه تفويت لهذا الغرض مهما كان جزء البناء الذي حصل فيه ذلك فإنه يتعين في عمل هذا القاطوع مراعاة الارتفاع الذي حدده القانون في جميع المنشآت .

(جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٣ طعن رقم ١٣٩٢ سنة ١٥ ق)

١٧ - إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه أقام بناء منزل لم يستوف الشروط القانونية ، وطلب عقابه بالمواد ١ و ٨ و ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ ثم تبين من أوراق المحاكمة أن موضوع التهمة التي وجهت إليه وتناولها بدفاعه وحكم عليه من أجلها هي أنه تجاوز بالبناء الذي إستحدثه وأضافه إلى منزله القديم الحد الأقصى المسموح به بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ فإن معاقبته بمقتضى هذه المادة المنطبقة على فعلته التي أقتنعت المحكمة بثبوتها قبله تكون صحيحة بغض النظر عما تضمنه التكليف بالحضور .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طعن رقم ١٥٠٩ سنة ١٤ ق)

الفصل الثالث

القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠

١٨ - إذا رفعت الدعوى على المتهم بأنه أجرى بناء ثلاث فيلات على أرض غير مقسمة مخالفاً في ذلك أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فقضت المحكمة ببراءته بمقولة إن القانون المشار إليه ، وإن نهى عن بعض الاعمال ، لم يبين شروط هذا النهى بل أرجأها إلى لائحة خاصة تصدر بتنفيذه ، فإنها تكون قد أخطأت . إذ أن أحكام القانون التي أسند إلى المتهم مخالفتها والمنصوص عنها بالمواد ٢ و ٣ و ٦ و ١٢ و ١٤ و ٢٠ يمكن إعمالها بغض النظر عن اللائحة أو القرارات الوزارية المشار إليها ، ولا يصح تعطيل أى نص مادام أعماله لا يتوقف على شرط .

(جلسة ١٩٤٧/٢/١١ طعن رقم ١٤٦٤ سنة ١٧ ق)

١٩ - إن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قد صدر ونشر بالجريدة الرسمية وفقاً للاوضاع الدستورية فأصبح بذلك نافذاً ، وتنص المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ١٠ منه على أوامر ونواه صريحة غير معلقة على شرط يحتم القانون مراعاتها في كل تقسيم يراد إنشاؤه في المدن والقرى التي يسرى عليها ، وتنص المادة ٢٥ على تكليف وزراء الاشغال العمومية والداخلية والصحة العمومية والعدل بتنفيذه كل فيما يخصه ، وإذ خولتهم إصدار قرارات باللوائح التنفيذية له وأجازت فيها إضافة شروط على الشروط الواردة فيه (المادتان ٢ و ١٢) أو تعديل بعض هذه الشروط بالنسبة لبعض المدن والقرى أو لبعض الاحياء من المدن فيما يتعلق بعرض الطرق (المادة ٤) لم ترتب على التراخي في إصدار اللوائح التنفيذية تعطيل النصوص الناجزة التي أوجب القانون مراعاتها كما أن المادة السابعة من القانون إذ نصت على وجوب تقديم الطلب الخاص بالموافقة على التقسيم طبقاً للشروط والالوضاع المقررة باللائحة التنفيذية إنما أجازت أن تضمن تلك اللائحة من الشروط والأوضاع لتنظيم الطلبات شروطاً أخرى غير ما أوجبه القانون دون أن يفيد ذلك أنه إذا لم تصدر لائحة تنفيذية إمتنع تنفيذ القانون . وإذن فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى ببراءة المتهمين تأسيساً على أن القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لم تصدر بعد لائحته التنفيذية مما يجعل أحكامه مبهمة وغير واضحة - يكون مبنياً على خطأ في تفسير القانون .

(جلسة ١٩٥٤/٦/١٠ طعن رقم ١٨٦ سنة ٢٤ ق)

(وجلسة ١٩٥٥/١/١١ طعن رقم ٢٥٨ سنة ٢٤ ق)

٢٠ - إن المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ تنص على أنه في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة «تقسيم» على كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم . وتنص المادة الثانية على أنه لايجوز إنشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . فإذا كان الحكم إذ دان الطاعن بهاتين المادتين قد إقتصر على القول بأنه أجرى تسوير قطعة الارض موضوع الدعوى في منطقة غير مقسمة دون أن يبين ما إذا كانت باقى الشروط المشار إليها في المادتين المذكورتين قد توافرت فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٥/٧ طعن رقم ٣٤٩ سنة ٢١ ق)

٢١ - إن صدور مرسوم ملكي بتقسيم الارض المعدة للبناء لا يعفى صاحبها من القيام بالالتزامات التي تفرضها عليه المادة ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٠.

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٢١ طعن رقم ١٢٠٩ لسنة ٢٤ ق)

الفصل الرابع

القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨

٢٢ - إن المادة الاولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ إنما تمنع إنشاء البناء إلا بعد الحصول على رخصة به من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وهذا عدا الرخص الواجبة بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الشامل لاحكام التنظيم . وإذن فمتى كان الواضح من واقعة الدعوى أن البناء الذى أقامه المتهم لم يكن على أحد جانبي الطريق العمومية التى صدر المرسوم بشأنها ولكنه فى مقابل الإمتداد المزمع لتلك الطريق ، فإن المتهم لا يكون قد خالف الامر العالى الخاص بالتنظيم مادامت ملكيته لم تنزع وذلك بخلاف الحال فيما يقع على حافة الطريق العام فإنه بمجرد إعتقاد خط التنظيم تترتب آثاره التى نصت عليها المادتان ١ ، ١١ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ولا يتوقف ترتيب هذه الآثار على صدور مرسوم بنزع الملكية .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١١ طعن رقم ٩٤٢ لسنة ٢٠ ق)

٢٣ - إن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ إذ نص فى المادة ٢١ منه على أنه «لا يطبق هذا القانون ولا تسرى أحكامه إلا فى المدن التى تطبق فيها أحكام التنظيم» فإنه قد أفاد بذلك أن أحكامه لا تسرى على القرى ولو كانت خاضعة للائحة التنظيم . ولما كان القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمجالس البلدية والقروية قد عرف القرية فى المادة ٢١ منه بقوله «تعتبر قرية فى حكم هذا القانون كل بلدة فيها عمدة بما يتبعها من نجوع وكفور وعزب عدا العزب الزراعية» ، كما نص فى المادة ٦٢ على أن يكون العمدة بحكم وظيفته عضواً فى المجلس القروى . ثم نص فى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ فى المادة الاولى منه على أن «يكون لكل قرية عمدة وعلى أن تعتبر قرية فى أحكام هذا القانون كل مجموعة من المساكن ذات كيان مستقل لا تكون مقراً لمحافظة أو قاعدة لمركز أو لبندر ذى نظام إداري خاص» . لما كان ذلك ،

وكانت بهجوره - التي دين المتهم لإقامته بناء بها دون الحصول على رخصة - ليست مقرأ لمحافظة ولاقاعدة لمركز أو بندر ، فإنها بحسب أحكام القوانين السالفة الإشارة إليها لاتعدو أن تكون قرية ، وليس فيما قاله الحكم المطعون فيه من أن لها مجلساً قروياً وأن بها نقطة بوليس ، مما يغير تلك الصفة ويجعلها خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ .

(جلسة ١٩٥٣/٢/١٠ طعن رقم ٤٣٦ سنة ٢٢ ق)

٢٤ - إن المادة ١٠ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ تنص على أنه لايجوز إقامة بناء على حافة طريق عام أو خاص أو داخل الأرض أو تعليته أو توسيعه أو تعديله إلا بعد الحصول على رخصة من سلطة التنظيم كما تقضى المادة ١٨ من القانون المذكور على أن كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية يعاقب عليها بالغرامة من مائة إلى ألف قرش مع وجوب الحكم بتصحيح أو إستكمال أو هدم الاعمال المخالفة حسب الاحوال . وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بالغرامة والإزالة فى جريمة إقامة بناء دون الحصول على رخصة من مصلحة التنظيم ، وكان الثابت منه أن المتهم لم يخالف أحكام القانون سالف الذكر من ناحية المسافات أو الابعاد أو غيرها ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، إذ القانون لايجيز الحكم بالإزالة متى كانت المخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة .

(جلسة ١٩٥١/١١/١٢ طعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٢١ ق)

٢٥ - (إن القانون لايجيز الحكم بالإزالة متى كانت المخالفة مقصورة على إقامة بناء بدون رخصة ، وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بالغرامة والإزالة فى جريمة إقامة بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وكان الثابت أن المتهم لم يخالف أحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ من ناحية المسافات والابعاد أو غيرها ، فهذا الحكم يكون مخطئاً فى تطبيق القانون ويتعين نقضه فيما قضى به من إزالة أسباب المخالفة .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٢١ طعن رقم ٨٣٩ سنة ٢٢ ق)

٢٦ - إن الشارع إذ نص فى المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ على أن «كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية يعاقب عليها بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش ويجب الحكم فيها فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو

إستكمال أو هدم الاعمال المخالفة حسب الاحوال» قد دل بذلك على أن الاصل هو أن يحكم بالغرامة في حدود مانصت عليه تلك المادة على كل مخالفة للقانون أما تصحيح أو إستكمال أو هدم الأعمال فلا يقضى به بمجرد وقوع المخالفة في ذاتها بل يقتضى هذا شيئاً آخر هو أن يكون البناء قد أقيم بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو أحكام الامر العالى الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الشامل لاحكام التنظيم من حيث الخروج به عن خط التنظيم أو إقامته على إرتفاع أو أبعاد أو مقاسات بالمخالفة لما أمر به أو نهى عنه القانون - أما إذا كانت المخالفة تنحصر في إقامة البناء قبل الحصول على الرخصة التى يقضى القانون بالحصول عليها من القائمين على التنظيم قبل الشروع في البناء وكان البناء قد روعى في إقامته التزام خط التنظيم وليس فيه في ذاته مخالفة للإرتفاعات أو الابعاد أو المواقع التى فرضها القانون وجب أن يقتصر الحكم القاضى بالإدانة على الغرامة وحدها إذ لا يوجد عندئذ من الاعمال ما يستوجب التصحيح أو الإستكمال أو الهدم تنفيذاً لما يقضى به القانون ، وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ماهية الاعمال التى قضى بتصحيحها على نفقة المخالف فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٥/٢٩ طعن رقم ٩٩ سنة ٢١ ق)

٢٧ - إن القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ يتطلب رخصة خاصة خلاف الرخصة المقررة فى لائحة التنظيم .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٢١ طعن رقم ١٢٠٩ سنة ٢٤ ق)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة

٢٨ - إن كون الحكم قد نص على تصحيح المباني الواقعة فيها المخالفة لا يكون له تأثير فى صحته مادام المقصود الظاهر من ذلك هو إزالة مازاد من المباني على الإرتفاع المسوح به قانوناً .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٩ طعن رقم ١٥٠٩ سنة ١٤ ق)

٢٩ - إذا كان المتهم بإنشاء بناء على غير الابعاد القانونية قد تمسك بضرورة سماع مهندس التنظيم الذى عاين وقوع المخالفة فأجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت الدعوى لإعلان المهندس ، ولكنه لم يحضر الجلسة التى حددت لسماعه ،

فأصر الدفاع على وجوب سماعه ومناقشته لعمله محضرين مختلفين عن العين نفسها ، فنظرت المحكمة الدعوى وفصلت فيها بإدانة المتهم ولم ترد على هذا الطلب بما يبرر رفضه ، فهذا يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤٧/٢/١٠ طعن رقم ٤٧٢ سنة ١٧ ق)

٣٠ - إذا كانت الواقعة التي أدين المتهم بها هي أنه أقام بناء يخالف الشروط المبينة بالرخصة وكان الحكم الذي أدانته قد اكتفى في ذلك بقوله «إن التهمة ثابتة قبله من محضر التحقيق وهو معترف بها» فهذا الحكم يكون قاصراً واجباً نقضه لعدم بيانه حالة البناء الذي أقامه المتهم ولاوجه المخالفة التي وقعت .

(جلسة ١٩٤٧/١٠/٢٠ طعن رقم ١٤١٧ سنة ١٧ ق)

٣١ - إذا كان المتهم بإجراء تعليية بناء قبل الحصول على رخصة في ذلك وتجاوزه الإرتفاع المسوح به قانوناً قد تمسك بأن المنزل محل المخالفة غير مملوك له ، فأدانته المحكمة قولاً منها بأنه وإن ثبت من عقد البيع المقدم منه أن العقار مملوك لابنه إلا أنها مع ذلك تدينه لأن العمل المخالف المعاقب عليه قد وقع منه هو ، فإن حكمها بذلك يكون معيباً متعيناً نقضه ، إذ أن ما قالته في صدد ملكية الغير للمنزل يتجافى مع قضائها في مواجهة هذا المتهم وحده بتصحيح الاعمال المخالفة مما قد يقتضى هدماً في البناء .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢ طعن رقم ٢١٢٩ سنة ١٧ ق)

٣٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه حين قضى بتصحيح الاعمال المخالفة فيما أقامه الطاعن من بناء قد أحال في تحديد هذه الاعمال على محضر ضبط الواقعة فذلك لا يعيبه . إذ هذا المحضر جزء من أوراق الدعوى فهو يكون مكملاً للحكم الصادر فيها فيما يختص بتنفيذ التصحيح الذي قضى به .

(جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤ طعن رقم ٥١٠ سنة ٢١ ق)

٣٣ - إذا رفعت الدعوى الجنائية بوصف أن المتهم أجرى بناء بدون ترخيص وكان الثابت أن أعمال البناء مخالفة للقانون وقضت المحكمة بالغرامة دون تصحيح الاعمال المخالفة ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك أن مخالفة البناء لإحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء بدون ترخيص بل هي وصف له لازم إقامته .

(جلسة ١٩٥٤/١١/١ طعن رقم ١٠٧٧ سنة ٢٤ ق)

تنفيذ

موجز القاعدة :

- الغرامة النسبية . وجوب الحكم بها على المتهمين متضامنين . عدم التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم . م ٤٤ ع

القاعدة القانونية :

- أعمال نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات يوجب الحكم على المتهمين معاً بالغرامة النسبية متضامنين ولايستطاع التنفيذ عليهم جميعاً بأكثر من مقدارها المحدد في الحكم سواء في ذلك أن يلزمهم الحكم بهذا المقدار متضامنين أو يخص كلأ منهم بنصيب منه .

(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٥ س ٧ ص ٨٥٣)

تهديد

الفصل الاول : جريمة التهديد

الفرع الاول : أركان الجريمة ١ - ١٥

الفرع الثاني : تسبيب الاحكام بالنسبة إلى جريمة التهديد ١٦ - ٢٠

الفصل الثاني : جريمة إبتزاز المال بالتهديد

الفرع الاول : أركان الجريمة ٢١ - ٣١

الفرع الثاني : الجريمة التامة والشروع فيها ٣٢ - ٣٥

موجز القواعد :

الفصل الاول

جريمة التهديد

الفرع الاول : أركان الجريمة

- توفر الجريمة بمجرد صدور التهديد بإفشاء أمور خادشة للشرف بطريقة نشرها

سواء حصل الافشاء بالنشر أم لم يحصل ١

- مايعتبر تهديدا بإفشاء أمور خادشة لشرف مصرف ٢

- عدم اشتراط إرسال رسالة التهديد إلى المراد تهديده مباشرة ٣ و ٤

- توفر الجريمة ولو لم يكلف المتهم الوسيط صراحة تبليغ عبارات التهديد إلى

الشخص المقصود تهديده ٥

- لا عقاب على التهديد الشفهي بإيذاء المجنى عليه في أمنه ومعاشه ٦
- متى يتوفر القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب ٧ و ٨
- المقصود بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف في نص م ٣٢٧ ١ ع . هي الأمور التي أشير إليها في جريمة القذف . التهديد في هذا المعنى يشمل التبليغ عن جريمة سواء كانت صحيحة أو مختلفة ٩
- يتحقق القصد الجنائي في جريمة التهديد بإدراك الجاني أن أقواله أو كتابته من شأن أيهما إزعاج المجنى عليه بما قد يكرهه على أداء ملهو مطلوب منه . لا أهمية لقصد الجاني إلى تنفيذ التهديد فعلاً ولا إلى معرفة أثر التهديد في نفس المجنى عليه ١٠
- لا يلزم التحدث عن القصد الجنائي في جريمة التهديد إستقلالاً في الحكم . يكفي أن يكون مفهوماً من عبارات الحكم وظروف الواقعة ١١
- القصد الجاني في جريمة التهديد . توافره : متى ثبت للمحكمة أن الجاني إرتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغماً إلى إجابة الطلب . لا يلزم أن يكون المتهم قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً . ولا حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه ١٢
- التحدث إستقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التهديد . لا يلزم . يكفي أن يكون مفهوماً من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة التهديد في نفس المجنى عليه . إغفال التحدث عن أثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يثار من أن المتهم لم يكن جاداً في تهديده . لا يعيب الحكم ١٣
- توافر القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب . متى ثبت أن الجاني إرتكب التهديد مدركاً أثره من حيث إيقاع الرعب . في نفس المجنى عليه ١٤
- جريمة التهديد المنصوص عليها بالمادة ٣٢٧ عقوبات . قيامها ولو لم تكن عبارة التهديد داله بذاتها على اعتزام الجاني ارتكاب الجريمة بنفسه . متى كان من شأنها إيقاع لرعب في نفس المجنى عليه . مثال :

الفرع الثاني : تسبيب الاحكام بالنسبة إلى جريمة التهديد

- وجوب بيان الحكم العبارات التي تفيد التهديد ١٦
- كفاية إقتباس "الحكم" فحوى عبارات التهديد من الورقة المكتوبة بخط المتهم

- والمودعة ملف الدعوى ١٧ و ١٨
- عدم بيان غرفة الإنهام وجه إستنادها فى العدول عن ظاهر مدلول عبارات التهديد إلى القول بعدم جديتها . قصور ١٩
- بيان المحكمة وافعة الدعوى بما تتوافر به أركان جريمة التهديد كفايته . إشارة الحكم إلى العبارات النى هدد الطاعن بها . المجنى عليه . لاقصور ٢٠

الفصل الثانى

إبتزاز المال بالتهديد

الفرع الاول : أركان الجريمة

- متى تتوفر جريمة إبتزاز المال بالتهديد ٢١ و ٢٢
- ماهية التهديد المذكور فى المادة ٣٢٦ عقوبات ٢٣ و ٢٤
- متى يتحقق القصد الجنائى فى جريمة الحصول على مال بطريق التهديد ٢٥ و ٢٦
- جريمة الشروع فى إغتصاب المال بطريق التهديد . م ٢/٣٢٦ ع . بيانات أحكام الإدانة فيها . البيان الكافى . مثال ٢٧
- ماهية التهديد . التخويف الذى يدفع المجنى عليه إلى تسليم المال مهما كانت وسيلته . القصد الجنائى متى يتوافر به علم الجانى بإغتصابه ما لاحق له فيه ٢٨
- طلب المتهم فدية من والد المخطوف . بدعوى أنه تفاوض بشأنها مع الجناة وقبضه . إياها بالفعل تنحقق به أركان جريمة الخطف . ولاتدل على توافر القصد الجنائى فى جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود ٢٩
- ركن التهديد . فى جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . ليس له شكل خاص . نوافره بحصول التهديد كتابة أو شفاهة أو بشكل رمزى ٣٠
- السرقة والحصول على الشيك بطريق التهديد أو النصب تأخذ جميعاً حكم الضياع . من حيث المعارضة فى الوفاء بقيمة الشيك . وجود عيب فى صفقة حرر بتمنأ شيك لا يبيح إصدار أمر بعدم صرف هذا الشيك . أساس ذلك ٣١

راجع أيضا : إبتزاز

الفرع الثانى : الجريمة التامة والشروع فيها

- صور لجريمة إبتزاز المال بطريق التهديد ٣٢ - ٣٤
- متى تتكون جريمة الشروع فى التهديد بقصد الحصول على مال من المجنى عليه ٣٥

القواعد القانونية :

الفصل الاول

جريمة التهديد

الفرع الاول : أركان الجريمة

١ - ليس للمتهم أن يتذرع بأن نشره عبارات التهديد لا يعاقب عليه إذا هو مكن من إثبات وقائعها . ذلك لأن التهديد بإفشاء الأمور الخادشة للشرف بطريقة نشرها إنما هو جريمة مستقلة بذاتها تتم بمجرد صدور التهديد سواء الإفشاء بذاتها بالنشر فعلا أم لم يحصل .

(جلسة ١٩٢٢/٢/٢٢ طعن رقم ١٤٢٥ سنة ٢ ق)

٢ - يعتبر تهديدا بإفشاء أمور خادشة لشرف مصرف توجيه عبارات إلى بعض موظفي هذا المصرف فيها إشارة إلى حصول خسائر في أعماله وإلى فضائح إرتكبتها إدارته وإشارة إلى أن مديرين للمصارف في البلاد الأجنبية قد أودعوا السجن وتلميح إلى أن مديري هذا المصرف ليسوا خيرا من أولئك المديرين ، إذ أن في هذه العبارات أشد ما يمس سمعة البنك ويهز ثقة الجمهور في كفايته لأن المصارف المالية بطبيعتها حساسة وقد تضار بأقل تعريض بسمعتها مهما كان شأن المهاجم ضئيلا وحجته واهية .

(جلسة ١٩٣٢/٢/٢٢ طعن رقم ١٤٢٥ سنة ٢ ق)

٣ - إن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات إذ نصت على عقاب «كل من هدد غيره بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال» لم توجب بصيغتها العامة هذه أن تكون عبارة التهديد قد وجهت مباشرة إلى ذات الشخص الذي قصد تهديده في نفسه أو في ماله . فيكفي للعقاب بموجبها أن يكون الجاني قد أعد رسالة التهديد لتصل إلى علم المراد تهديده ، سواء أرسلها إليه فتلقاها مباشرة أم بعث بها إلى شخص آخر فتلقاها هذا الآخر ثم بلغها إياه أو لم يبلغها ثم إنه لا يشترط أن يكون الجاني الذي يختار هذا الطريق الأخير في توجيه نذيره قد قصد أن يقوم من أرسلت إليه بتبليغها إلى المعنى بها بل يكفي أن يثبت في حقه أنه لا يجهل أن الطريق الذي اختاره يتوقع معه حتما إن المرسل إليه بحكم وظيفته أو بسبب

علاقته أو صلته بالشخص المقصود بالتهديد سيبلغه الرسالة .

(جلسة ١٩٤٢/١٢/٧ طعن رقم ٤٨ سنة ١٣ ق)

٤ - لا يشترط لقيام جريمة التهديد أن تبعث رسالة التهديد إلى المراد تهديده مباشرة بل يكفي أن يكون المتهم قد أعدها وأرسلها إلى زوج المجنى عليه مما يتوقع معه أنه بحكم صلته بالمجنى عليها سوف يبلغها الرسالة .

(جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ طعن رقم ٣٥ سنة ٢٥ ق)

٥ - لا يشترط قانوناً لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٤ ع «قديم» أن يكلف المتهم الوسيط صراحة تبليغ عبارات التهديد إلى الشخص المقصود تهديده بل يكفي لذلك أن يثبت أن المتهم كان يقصد إيصال التهديد إلى علم من أراد تهديده بطريق هذا الوسيط .

(جلسة ١٩٣٥/١/٢٨ طعن رقم ٤٠٥ سنة ٥ ق)

٦ - إن المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات لاتعاقب إلا على التهديد بإرتكاب جريمة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخرشة بالشرف ، وإذن فمتى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هي أن المتهم هدد المجنى عليه شفهاً بواسطة شخص ثالث بالفاظ يفهم منها إيذاؤه في أمنه ومعاشه ، فإن الجريمة لاتكون متوافرة الأركان .

(جلسة ١٩٥٢/٢/١٩ طعن رقم ٥١٤ سنة ٢١ ق)

٧ - القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت لدى المحكمة أن الجاني إرتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه أن يذعن المجنى عليه راعماً إلى إجابة الطلب . وذلك بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه .

(جلسة ١٩٥١/٣/٢١ طعن رقم ١٦١٦ سنة ٢٠ ق)

٨ - إن القصد الجنائي في جريمة التهديد المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت لمحكمة الموضوع أن الجاني إرتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع

الرعب فى نفس المجنى عليها مما قد يكرهها هو على أداء ما هو مطلوب .

(جلسة ١٩٤٥/٤/٢٦ طعن رقم ٣٥ سنة ٢٥.ق)

٩ - المقصود بالتهديد بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف والمنصوص عليها بالفقرة الاولى من المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات ، هو إفشاء أمور أو نسبة أمور لو كانت صادقة لاوجب عقاب من أسندت إليه أو أوجب إحتقاره عند أهل وطنه ، وهى الامور التى أشير إليها فى جريمة القذف المنصوص عليها فى المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . والتهديد فى هذا المعنى يشمل التبليغ عن جريمة سواء أكانت صحيحة وقعت بالفعل أو كانت مختلفة .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ س ٧ ص ٧٥٨)

١٠ - القصد الجنائى فى جريمة التهديد يتحقق متى كان الجانى مدركاً وقت مقارفته الجريمة أن أقواله أو كتابته من شأن أيهما أن يزعج المجنى عليه وقد تكرهه فى صورة التهديد المصحوب بطلب أو تكليف بأمر على أداء ما هو مطلوب منه أو فعل ما هو مأمور به بغض النظر عما إذا كان الجانى قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ومن غير حاجة إلى معرفة الاثر الفعلى الذى أحدثه التهديد فى نفس المجنى عليه .

(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ س ٧ ص ٣٧٩)

١١ - لا يلزم التحدث إستقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة التهديد بل يكفى أن يكون مفهوماً من عبارات الحكم وظروف الواقعة كما أوردها .

(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/١٩ س ٧ ص ٣٧٩)

١٢ - ركن القصد الجنائى فى جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت أن الجانى ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب فى نفس المجنى عليه ، بغض النظر عما إذا كان الجانى قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ، ومن غير حاجة إلى تعرف الاثر الفعلى الذى أحدثه التهديد فى نفس المجنى عليه . فإذا كان القرار المطعون فيه قد خلط بين القصد والباعث بأن جعل الباعث معياراً لثبوت القصد أو نفيه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦٢/١١/١٦ س ١٣ ص ٦٣٧)

١٣ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التهديد يتوافر متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغماً إلى إجابة الطلب ، وذلك بغض النظر عما إذا كان قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه . ولا يلزم التحدث إستقلاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون مفهوماً من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردها ، كما لا يعيب الحكم إغفال التحدث عن أثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يقال من أن المتهم لم يكن جاداً في تهديده .

(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/٦/١١ . س ١٤ ص ٥٢١) .

(والطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ص ٥٠٩) .

١٤ - القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم إستناداً إلى أنه لم يثبت أنه قصد تنفيذ التهديد ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١٨ س ١٨ ق ٢٦٨ ص ١٢٦٤)

١٥ - أن المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات إذ نصت على عقاب كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال - إذا كان التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر - لم توجب بصيغتها العامة أن تكون عبارة التهديد دالة بذاتها على أن الجاني سوف يقوم بنفسه بارتكاب الجريمة إذا لم يجب إلى طلبه ، بل يكفي أن يكون الجاني قد وجه التهديد كتابة إلى المجنى عليه وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفسه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه أن يذعن المجنى عليه راغماً إلى إجابة الطلب بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلاً ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه ولا عبرة بعد ذلك بالأسلوب أو القالب الذي تصاغ فيه عبارات التهديد متى كان المفهوم منها أن الجاني قصد ترويع المجنى عليه

وحمله على أداء ما هو مطلوب ، فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من عبارات التهديد ومن ظروف الواقعة وملابساتها أن الطاعن رمى إلى إثارة الرعب والفرع في نفس المجنى عليهما بإرتكاب جريمة خطف ثلاث من الطائرات التابعة لشركتيهما وتدمير اثنتين منها وأنه هو المهدد فعلا بإرتكاب هذه الجريمة رغم أن عبارات التهديد قد صيغت صياغة غامضة وأفرغت في قالب يوهم بأن الطاعن مجرد وسيط ومحذر من جرائم سوف يرتكبها آخرون ، فلا يصح مصادرتها فيما استنبطته طالما كان استخلاصها سائغا لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، ومادامت قد أقامت قضاءها على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها - لما كان ماتقدم - فإن الطعن يكون على غير أساس متعيا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١٧ س ٢٥ ق ١٦١ ص ٧٤٦)

الفرع الثاني : تسبيب الاحكام بالنسبة إلى جريمة التهديد

١٦ - الحكم الذي يعاقب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٤ عقوبات فقرة أولى « قديم » يجب أن يبين به العبارات التي تفيد التهديد حتى يتسنى لمحكمة النقض التحقق من أن ماورد بتلك العبارات تتوافر معه الاركان التي يستلزمها القانون في الجريمة المذكورة . أما أن يكتفى الحكم بسرد وقائع الدعوى المثبتة لصدور خطاب التهديد من المتهم أو يحيل إلى وصف التهمة المبين بصدر الحكم من غير ذكر لنصوص عبارات التهديد فذلك قصور في بيان الواقعة يبطل الحكم ويوجب نقضه

(جلسة ١٩٣٣/١٢/١١ طعن رقم ٥٩ سنة ٤ ق)

١٧ - يكفي في بيان ماهية الامور المهدد بها أن يكون الحكم قد أشار إلى العبارات التي هدد بها المتهم مصرفاً من المصارف وأقتبس فحواها من الورقة المكتوبة بخطه والتي هدد شفهاياً بعض موظفي المصرف بنشرها إن لم يعطه المصرف ما يطلب ، ومادامت هذه الورقة مودعة ملف الدعوى فقد أصبحت بهذا الإيداع جزءاً من الحكم يمكن الرجوع إليه عند تحرى التفصيلات .

(جلسة ١٩٣٢/٢/٢٢ طعن رقم ١٤٢٥ سنة ٢ ق)

١٨ - يكفي في بيان التهديد أن يكون الحكم قد أشار إلى العبارات التي هدد المتهم بها المجنى عليها وأقتبس فحواها مما أعترف المتهم بكتابته من خطاب

التهديد مادام هذا الخطاب مودعاً بملف الدعوى ويعد بذلك جزءاً من الحكم يرجع إليه عند تحرى التفصيلات .
(جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ طعن رقم ٣٥ سنة ٢٥ ق)

١٩ - إذا كان يبين من الإطلاع على خطاب التهديد كما أورده قرار غرفة الإتهام فيه المطعون فيه أن ظاهر عباراته تحمل طابع الجد لأن الدافع إلى توجيهه - كما ورد به - هو النزاع على أطيان وأن عبارات التهديد التى تكررت فى غير موضع من الخطاب المذكور صريحة فى مدلولها دالة بذاتها على التهديد بالقتل المصحوب بطلب مما من شأنه أن يمس بطمأنينة من توجه إليه وتتحقق به أركان جريمة التهديد بالكتابة المصحوب بطلب المنصوص عليها فى المادة ٢٨٤ فقرة أولى من قانون العقوبات ، فإن القرار المطعون فيه إذ قضى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية لمجرد القول بأن « عبارات التهديد غير جدية وأنها قريبة بأن تحمل محمل لعب الأطفال وعيبتهم لامحل الجد مما لا تتحقق به جريمة عمدية » دون أن تبين غرفة الإتهام وجه استنادها فى العدول عن ظاهر مدلول العبارات موضوع التهمة إلى القول بعدم جديتها . هذا القرار يكون منطوياً على القصور مما لا تستبين معه محكمة النقض إن كانت نصوص القانون قد طبقت على الواقعة كما هى مثبتة به تطبيقاً صحيحاً أم لا . ولذا فإن هذا القرار يكون معيباً متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٨ طعن رقم ٢٠٩٣ سنة ٢٣ ق)

٢٠ - متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة أركان جريمة التهديد التى دان الطاعن بها وأورد عليها أدلة تؤدى إلى مارتبه عليها وأشار إلى عبارات التهديد فقال : « وحيث إن وقائع الدعوى تتحصل على ما جاء بأقوال المجنى عليه من أنه تلقى خطاب التهديد المؤرخ ... والذى ورد فيه أنه إذا لم يقم بإبرام الصلح بينه وبين المتهم بقتل ولديه فإنه سيتسبب فى أن يجنى على ولديه الآخرين » ، فإن مفاد هذا الذى أورده الحكم أن الجريمة المهدد بها هى قتل ولديه الآخرين - وهو ما قرره المجنى عليه فى التحقيق على ما يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن . لما كان ذلك ، وكان يكفى فى بيان التهديد أن يكون الحكم قد أشار إلى العبارات التى هدد الطاعن بها المجنى عليه ، فإنه تنحسر عن الحكم حالة القصور فى التسبب فى هذا الصدد .

(الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٥ س ٢٩ ق ١٠٧ ص ٥٦٦)

الفصل الثانى

جريمة إبتزاز المال بالتهديد

الفرع الأول : أركان الجريمة

٢١ - يشترط لتطبيق المادة ٢٨٣ من قانون العقوبات أن يقع من الجانى على المجنى عليه تهديد أى فعل من شأنه إكراهه بطريق التخويف والوعيد ، وأن يكون التهديد بقصد الحصول بدون حق على مال أو شيء آخر . فمجرد إمتناع المتهم عن دفع ثمن ما تناوله فى مقهى من المشروب دون أن يبدو منه بأية طريقة أى تخويف أو وعيد لا يمكن عده جريمة فى حكم هذه المادة ، إذ التهديد لا يتوافر بمجرد شعور المجنى عليه فى داخلية نفسه بالرهبة أو الخوف من المتهم لبطشه وسطوته وما إشتهر عنه من التعدى على الأنفس .

(جلسة ١٩٣٣/١٢/١٣ طعن رقم ٥٩ سنة ٤ ق)

٢٢ - مادام لم يصدر من المتهم على أية صورة من الصور أى وعيد أو إرهاب للمجنى عليه من شأنه تخويفه وحمله على تسليم المبلغ الذى طلبه منه ، وإنما كان تسليم المبلغ مبنياً على سعى المجنى عليه نفسه فى الحصول على الرسائل التى كان المتهم محتفظاً بها تحت يده (والمرسلة إليه من زوجة المجنى عليه) فإن الواقعة على هذا النحو لا تتحقق بها جريمة الشروع فى الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود .

(جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ طعن رقم ١٣٣ سنة ٢٥ ق)

٢٣ - يكفى فى التهديد المذكور فى المادة ٣٢٥ ع أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه وحمله على تسليم ماله الذى طلب منه . ولأهمية للطريقة التى إستعملها الجانى للوصول إلى غرضه متى كانت فى ذاتها كافية للتأثير فى المجنى عليه إلى ذلك الحد . وكان الجانى لا يقصد منها إلا الحصول على مال لاحق له فيه .

(جلسة ١٩٤١/١٢/١٥ طعن رقم ١٠٩ سنة ١٢ ق)

٢٤ - المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات تعاقب على إغتصاب المال بالتهديد . والتهديد بهذا الإطلاق لا يشترط فيه أن يكون مصحوباً بفعل مادى أو ان يكون

متضمناً إيقاع الأمر المهدد به فى الحال ، بل يكفى مهما كانت وسيلته ، أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذى طلب منه . فإذا كانت المحكمة قد رأت أن المجنى عليه لم يدفع المبلغ للمتهم إلا تحت تأثير التهديد الذى وقع عليه ، وكان ما يصدر من المتهم يعد فى حد ذاته من ضروب التهديد ، فإن حكمها بالعقاب يكون صحيحاً . ولا يغير من ذلك أن التهديد كان بالتبليغ عن جريمة لم تقع بالفعل لأن صحة الواقعة المهدد بالتبليغ عنها ليست شرطاً لتحقيق جريمة إغتصاب المال بالتهديد .

(جلسة ١٩٤٥/١١/٢٦ طعن رقم ١ سنة ١٦ ق)

٢٥ - يكفى لتوافر ركن القصد الجنائى فى جريمة الحصول على مال بطريق التهديد أن يكون الجانى وهو يقارف فعلته عالماً بأنه يغتصب مالا حق له فيه . ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث التى تكون قد دفعت الجانى إلى ارتكاب الجريمة . فهو يستحق العقاب ولو كان لم يرتكبها إلا لمجرد الرغبة فى الانتقام والثأر لنفسه للإهانة التى لحقت به من المجنى عليه .

(جلسة ١٩٤١/١٢/١٥ طعن رقم ١٣٣ سنة ١٢ ق)

٢٦ - القصد الجنائى فى جريمة الحصول على مال بطريق التهديد المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات يتحقق متى أقدم الجانى على ارتكاب الفعل عالماً بأنه يغتصب مالا لاحق له فيه قانوناً ومتوخياً فى ذلك تعطيل إرادة المجنى عليه بطريق التهديد الذى يكفى فيه أن يكون من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذى طلب منه وإذن فإذا كان الواضح مما أورده الحكم أن المتهمين حصلوا على جميع ماكانت تنحلى به المجنى عليها من المصوغات عوضاً عن تلك التى قالوا بسرقتها من متجر أحدهم مقابل عدم التبليغ عن السرقة وذلك بدافع الطمع والشره فى الحصول على مال لاحق لهم فيه قانوناً وأنهم أساءوا إستعمال الوسيلة فى التبليغ عن الحادث للحصول على ذلك المال فإن هذا الذى أورده الحكم يتحقق به القصد الجنائى

(جلسة ١٩٥٥/١١/١٩ طعن رقم ٥٧٩ سنة ٢٥ ق)

٢٧ - إذا أثبت الحكم فى حق المتهمين أن كلا منهما تسلم من يد المجنى عليها مبلغ خمسة جنيهات عالماً أن لاحق له فيها وقد ضبط رجال البوليس المبلغ على أثر استلامهما إياه وأنهما قد توسلا إلى ذلك بتهديد المجنى عليها بالإساءة إليها

والنيل من سمعتها وسمعة شقيقتها وسمعة المحل الذي تزاوّل عملها فيه ، وكانت هذه الوسيلة كافية للتأثير عليها على النحو الذي إستخلصته المحكمة ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم من حضورهما معاً إلى محل المجنى عليها فى أول الأمر ثم إلى محل « الأميريكين » الذى إتفقا مع المجنى عليها على اللقاء فيه لقبض المال هو إنصراف نيتهما إلى أخذ هذا المال ، فإن الحكم يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع فى الحصول على المال بالتهديد التى دان المتهمين بها .

(الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩٤/٢/١٦ س ١٠ ص ١٨٣)

٢٨ - يكفى لتوفر التهديد المنصوص عليه فى المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذى طلب منه مهما كانت وسيلته ، كما أنه يكفى لتوافر ركن القصد الجنائى فى هذه الجريمة أن يكون الجانى وهو يقارف فعلته - عالماً بأنه يغتصب مالا لا حق له فيه - فإذا كان الحكم قد أثبت فى حق المتهم إتصاله بسكرتير عام الشركة تليفونياً وتردده على مكتبه مهدداً بنشر صورة خطاب كتائب التحرير المرسل للشركة متضمناً تحذيرها لتعاونها مع الإنجليز بالقنال بإمدادهم بمشروب البيرة الذى تنتجه ومنذراً بما سيلحق الشركة من أضرار من جراء النشر الذى أصر عليه - رغم تكذيب الشركة - مالم تدفع له مبلغ المائتى جنيه ، وأنه لم يمتنع عن النشر إلا بعد تحرير الشيك الذى ظنه مستوفياً شرائطه القانونية ، وكان لا يؤثر فى قيام الجريمة كون الشيك غير مستوف للشرائط القانونية فإن ذلك كان بفعل محرر الشيك فى غفلة من المتهم - وهو سبب خارج عن إرادته - فىكون صحيحاً ما ذهب إليه الحكم من إعتبار ما وقع من المتهم شروعا فى الإستيلاء على شيك بمبلغ مائتى جنيه منطبقاً على الفقرة الثانية من المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات والمادتين ٤٥ و ٤٧ من ذلك القانون .

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ س ١٠ ص ٧٧٤)

٢٩ - لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنين وآخرين إتفقوا فيما بينهم على خطف طفل وإكراه أهله أن يدفعوا لهم مبلغاً من النقود لقاء إطلاق سراحه ونفاذاً لهذا الإتفاق إستدرجه أحدهم إلى منزل الطاعن الأول ثم قام الطاعنان الأول والثانى بإصطحابه إلى زراعة أخفياها فيها ، وفى اليوم السادس توجه الطاعن الثالث إلى والد الطفل المخطوف وأخبره أنه إستدل

على مكانه وجاء متطوعاً لإخلاء سبيله بعدما إتفق مع خاطفيه على الإكتفاء بفدية مقدارها خمسمائة جنيه لقاء ذلك - إذ كانوا قد طلبوا ألفاً - وسأله عن رأيه فوافق نظراً لثقلته فيه وأعطاه الفدية ، وفي المساء عاد الطفل بمفرده إلى منزله . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم قد خلت تماماً من أى دليل تتوافر به الرابطة التى تصل الطاعن الثالث بمرتكبى جريمة الخطف بما يساند قول الحكم بإتفاقه معهم على ارتكاب هذه الجريمة وجريمة الحصول بالتهديد على مبلغ النقود اللتين دانه بهما ، وكانت الأفعال التى باشرها هذا الطاعن - على النحو الوارد بالحكم - لإطلاق سراح الطفل المخطوف ، من إفهام والده بتفاوضه مع الجناة على مبلغ الفدية وقبضه إياها منه ، إنما هى أفعال لاحقة لجريمة الخطف ويصح فى العقل أن تكون منفصلة عنها فلا تتحقق بها - مستقلة - أركان هذه الجريمة ، كما أنها لاتصلح بذاتها - فى الوقت ذاته - دليلاً على توافر القصد الجنائى فى جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ النقود أو على إرادة الاشتراك فيها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور يوجب نقضه والإحالة بالنسبة لهذا الطاعن .

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٧ س ٢٧ ق ١٩١ ص ٨٣٩)

٣٠ - لما كان الحكم قد دان الطاعنين عن الواقعة التى وردت بأمر الإحالة بعينها - بما تضمنته من جنابة الخطف وجنحة الحصول بالتهديد على مبلغ النقود المرفوعة بهما الدعوى - خلافاً لما يدعيه الطاعنان فى هذا الخصوص وكان ما يثيرانه بشأن وسيلة التهديد فى الجنحة المذكورة - المنصوص عليها فى المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات - مربوداً بأز حسب الحكم أنه كشف عن أن الحصول على مبلغ النقود إنما كان بطريق الإكراه الألبى الذى حمل والد الطفل المخطوف على دفعه لقاء إطلاق سراحه - وهو ما يتحقق به ركن التهديد فى تلك الجنحة - إذ أن هذا الركن ليس له من شكل معين ، فيستوى حصول التهديد كتابة أو شفوية أو بشكل رمزى طالما أن عبارة المادة سالفة الذكر قد وردت بصيغة عامة بحيث تشمل كل وسائل التهديد .

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٧ س ٢٧ ق ١٩١ ص ٨٣٩)

٣١ - من المسلم به أنه يدخل فى حكم الضياع السرقة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحالتى تبديد الشيك والحصول عليه بطريق النصب ، من حيث حق المعارضة فى الوفاء بقيمته فهى بها أشبه على تقدير أنها جميعاً من جرائم

سلب المال وأن الفرقة فيها متحصلة من جريمة . وهذا القيد لا يمس الأصل الذي جرى عليه قضاء هذه المحكمة في تطبيق أحكام المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات وإنما يضع إستثناء يقوم على سبب الإباحة فمجال الأخذ بهذا الإستثناء أن يكون الشيك قد وجد في التداول عن طريق جريمة من جرائم سلب المال سالفه الذكر . ومن ثم فلا قيام له في حالة إصدار الشيك مقابل ثمن لصفقة حقيقية مهما وجد بها من عيوب تجارية لأن الأمر لا يرقى إلى جريمة النصب ، بل هو لا يعدو إخلالاً من المستفيد بالالتزام الذي سحب الشيك بناء عليه .

(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ق ٨١ ص ٣٧٨)

الفرع الثاني : الجريمة التامة والشروع فيها

٣٢ - من يهدد بالتبليغ عن جريمة لم تقع عليه شخصياً ويحصل بذلك على مبلغ من المال مقابل سكوته عن التبليغ يعد مغتصباً لهذا المال عن طريق التهديد الذي وقع منه . وبناء على ذلك إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم هدد أحد من يقبلون المراهنة خفية على سباق الخيل بأن يبلغ البوليس عنه لضبطه ما لم يدفع له مبلغاً من المال وحصل منه فعلاً على مبلغ فطبقت المحكمة عليه المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات فإنها لا تكون قد أخطأت .

(جلسة ١٩٤١/١٠/٢٧ طعن رقم ١٩٢١ سنة ١١ ق)

٣٣ - إذا كان المتهم قد قصد من جريمته أن يقطع علاقة الزوجية القائمة بينه وبين المجنى عليها وتحقق له ذلك فعلاً بتطليقه إياها مقابل ما إستولى عليه منها بطريق التهديد ؛ فلا يجوز في هذه الحالة إعفاؤه ، إذ الحكمة من الإعفاء تكون عندئذ منتفية .

(جلسة ١٩٤١/١٢/١٥ طعن رقم ١٠٩ سنة ١٢ ق)

٣٤ - التهديد بالتبليغ عن جرائم تتضمن نسبة أمور خادشة للشرف في سبيل الحصول على حق لاتحميه المادة ٦٠ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٥١/٣/٢١ طعن رقم ١٦١٦ سنة ٢٠ ق)

٣٥ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم إتصل بالمجنى عليه ، لامباشرة بل بالواسطة ، طالبا إليه أن يعطيه مالا في مقابل أن يكف عنه أذاه فلم

يقبل المجنى عليه بادیء الأمر ، ولكن الوسيط أقنعه بضرورة دفع شيء إليه ليأمن شره ، فقدم المجنى عليه بلاغاً للجهات المختصة ذكر فيه ماوقع من المتهم وتخوفه منه ، وطلب سماع شهوده ، فما كان من البوليس بعد أن سمع أقوال المجنى عليه والوسيط الذى أقره على أقواله إلا أن وضع خطة انتهت بضبط المتهم بعد أن أخذ من المجنى عليه خمسة جنيهاً - فهذه الواقعة تتكون منها جريمة الشروع فى التهديد بقصد الحصول على مال من المجنى عليه . مادام التهديد الذى صدر عن المتهم من شأنه فى ذاته أن يخوف المجنى عليه ويحمله على تسليم ماله الذى طلب إليه تسليمه ، ولو كان تسليم المال لم يتم أصلاً . وإذا كان الواقع أن الضبط قد حصل بعد أن أخذ المتهم من المجنى عليه المال ، فإن المجادلة فى رابطة السببية بين أخذ المال وبين التهديد ، على أساس أن التسليم إنما كان تنفيذاً للخطة التى رسمها البوليس ولم يكن بناءً على التهديد ، لا يكون لها محل مادامت الأدلة لم تؤسس إلا على مجرد الشروع .

(جلسة ١٩٤٥/٤/٢ طعن رقم ٣٥١ سنة ١٥ ق)

تهريب جمركى

- الفصل الأول : مسائل عامة : ١ - ٢٦
 الفصل الثانى : تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب الجمركى .. ٢٧ - ٣٨
 الفصل الثالث : تسبيب الأحكام فى جرائم التهريب الجمركى ٣٩ - ٤٧
 الفصل الرابع : الجزاء فى جرائم التهريب الجمركى ٤٨ - ٥٨
 الفصل الخامس : التصالح فى جرائم التهريب الجمركى ٥٩
 الفصل السادس : تهريب الدخان ٦٠ - ٦٥
 الفصل السابع : التفتيش داخل الدائرة الجمركية ٦٦ - ٧١

موجز القواعد :

الفصل الأول : مسائل عامة :

- ١ - إستقلال جريمة السرقة عن جريمة التهريب الجمركى . لكل منهما أركانها التى تميزها عن الأخرى ١
 - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعى ثبوت أن وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما إنتهى إليه من عدم توافر الارتباط بين جريمتى السرقة

والتهريب الجمركى . اعتباره خطأ قانونياً فى تكييف علاقة الارتباط ، يقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح . ثبوت أن جريمة السرقة - وهى الجريمة الأشد - سبق الحكم فيها . وجوب مراعاة ذلك عند الحكم فى جريمة التهريب الجمركى المرتبطة بها والإقنصار على توقيع العقوبات النكيلية من رد ومصادرة . مجانية الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه ٢

- الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية ، وأن مدعى خلاف ذلك المكلف قانوناً بإثباته . إعفاء القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ مصلحة الجمارك من إثبات عدم سداد الرسوم الجمركية على الدخان الليبى المعروف بالطربلس ٣

- عدم منازعة المنهم فى أن ماضبط معه هو من الذهب . ليس له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة عدم إجراء تحليل كيماوى للمادة المذكورة ، مادام لم يطلب منها ذلك ٤

- التهريب الجمركى . ماهية كل من التهريب الفعلى والتهريب الحكمى ؟ المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ٥

عدم اعتبار أفعال التهريب الحكمى التى تقع فيما وراء الدائرة الجمركية تهريباً عدم اعتبار حيازة البضاعة - من غير المهرب لها فاعلاً أو شريكاً - وراء الدائرة الجمركية تهريباً إلا إذا توافر ، فيما يختص بتهريب التبغ ، إحدى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . عدم إنطباق المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات على هذه الحيازة ٦

- جواز اثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة من فعل لاحق لوقوعها ٧

- الترخيض باستيراد سبائك الذهب إلى مصر . محظور على آحاد الناس . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ . وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ . اتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع سبائك الذهب التى يجلبها هذا الأخير إلى مصر اعتبار الطاعن شريكاً فى تهريبها صحيح . علة ذلك ؟ إسناد الحكم لفظ التهريب للمتهم مع خلو إقراره منه . لا يعيب الحكم . مادام أن التهريب كان موضوع الاتفاق بحسب المعنى المقصود ٨

- لا محل لأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة عند القضاء فى إحداها بالبراءة أو السقوط أو الإنقضاء . أساس ذلك . مثال فى إستيراد

- ونقد ونهريب جمركي . إنقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في إحدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها . عقوبة إستيراد سبائك الذهب بنير ترخيص والتعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه . أشد عقوبة من التهريب الجمركي ٩
- حيازة السلعة وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب لها فاعلاً أو شريكاً . لا تهريب إلا إذا توافرت إحدى حالات التهريب الحكمي المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ١٠
- البضائع الموجودة وراء الدائرة الجمركية . الأصل أنها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية . على مدعى خلاف ذلك إثباته . قيام الحكم على هذا النظر . صحته . ١١
- إتحاد الحق المعتدى عليه . شرط القول بوحدة النرض والسبب . إختلاف هذا الحق . إختلاف السبب . ولو كان النرض واحد . إختلاف الحق المعتدى عليه في السرقة عنه في التهريب الجمركي . عدم إنطباق المادة ٢/٣٢ عقوبات . وجوب توقيع عقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين ١٢
- تحديد القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ الأحوال التي تعتبر فيها المادة مهربة . ليس من بين هذه الأحوال غش الكحول . إتهام الشخص بتهمة إنتاج مواد كحولية لا تتوافر بها الحدود المقررة في عناصر تركيبها . عدم إنطباق المادة ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ عليه ١٣
- شمول الرقابة على عمليات النقد أية عملية مهما كان نوعها أو تسميتها ، موضوعها نقد أجنبي . مادام من شأنها أن تؤدي مباشرة أو بطريق غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي من حق الدولة الحصول عليه . فرض المشرع نوعاً من الحجز أو الإستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبي كله . وضعه هذا النقد تحت تصرف الدولة . عدم إباحة التصرف إلا بإذنها ، وإلا وقع المخالف في دائرة التأثيم . المقاصة المحظورة في تشريع الرقابة على النقد الأجنبي . معناها ؟ الفرق بينها وبين المقاصة المنصوص عليها في المادة ٣٦٢ مدني وما بعدها ؟ ١٤
- معنى المحاولة في تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبي : الأعمال التي يقصد بها إلى التهريب وإن لم تصل إلى البدء في التنفيذ . المادة ٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدلة ١٥
- المراد بالتهريب الجمركي ؟ إدخال سيارة في إقليم الجمهورية عن طريق الجمارك طبقاً لنظام الإفراج المؤقت وإبقاؤها بعد الفترة المرخص بها ، لا يعد تهريباً جمركياً ، وإنما يعتبر مخالفة لأحكام المواد ١٠١ و ١١٨ ، ١١٩ من قانون الجمارك وقرار

- وزير الخزانة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ يختص بأمرها مدير الجمارك دون المحاكم : ١٦
- الشروع في تهريب مخدر بمحاولة إدخاله إلى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص من أداء الرسوم الجمركية . من جرائم التهريب الجمركي ١٧
- المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسببه النيابة العامة على الفعل . لها أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية وبنائها القانوني والإستعانة بعناصر أخرى تضاف إلى التي أقيمت بها الدعوى يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً للدفاع إذا طلب . إقامة الدعوى على الطاعن بوصف الشروع في تهريب بضائع طبقاً للقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . إدانته بجريمة الشروع في تهريب نقود طبقاً للقانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون ١١١ لسنة ١٩٥٣ . تعديل في التهمة ذاتها لاتملك المحكمة إجراؤه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم ويقتضى لفت نظر الدفاع طبقاً للمادة ٣٠٨ إجراءات . قعودها عن ذلك بطلان في الإجراءات يعيب الحكم ١٨
- التهريب الجمركي . تعريفه . المراد بكل من التهريب الفعلي والتهريب الحكمي ؟ المقصود بالبضائع الممنوعة وفق المادة ١٥ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . سبائك الذهب . من البضائع المحظورة الترخيص للأفراد باستيرادها . إخفاء قبطان الباخرة . سبائك الذهب . داخل الدائرة الجمركية في الخزانة المخصصة له بالباخرة الراسية بالميناء . يتوافر به التهريب الحكمي ١٩
- مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب . لامحل لأعماله عند القضاء بالبراءة في إحدى التهم أو سقوطها أو إنقضائها . مثال ٢٠
- إستيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الإتجار أو التصنيع . قصره على شركات وهيئات القطاع العام . المادة الأولى من القانون ٩٥ لسنة ١٩٦٣ . قصد الإنجار لا يعنى إحتراف التجارة ٢١
- منازعة الطاعنة في ثبوت جريمة إستيراد الذهب على خلاف القانون وبقصد الإتجار فيه عدم جدواه . طالما ثبت في جانبها إستيراده على خلاف الأحكام المقررة في شأن السلع الممنوعة ، وهى الجريمة ذات العقوبة الأشد والمرتبطة بهما إرتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات ٢٢
- المراد بالتهريب : هو إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون . إنقسام التهريب - من جهة محله - إلى نوعين : نوع يرد على

الضريبة الجمركية بقصد التخلص من أدائها . ونوع يرد على السلع التي لا يجوز إستيرادها أو تصديرها بقصد مخالفة ذلك . التهريب أما أن يقع فعلاً بتمام إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه ، أو حكماً إذا صاحب جلبها أو إخراجها إفعال نص عليها الشارع إعتباراً بأن من شأنها أن تجعل تهريبها قريب الوقوع في الأعم الأهم . فأجرى عليها حكم الجريمة التامة ومنها إخفاء البضائع عند اجتيازها الدائرة الجمركية ولو لم يتم للمهرب ما أراد .

البضائع الممنوعة . هي التي لا يسمح بإستيرادها أو تصديرها كلية . أو التي تخضع في ذلك لقيود أية جهة كانت . سبائك الذهب من البضائع التي يشملها حظر الترخيص بإستيرادها لأحد الناس عموماً بحسب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الإستيراد وقرار وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٤ ٢٣ - معنى الشبهة في توافر التهريب الجمركي . تقدير توافرها . موضوعي ٢٤ تبرئة المتهم على أساس عدم وجود التهريب . يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية ٢٥

- إباحة حمل المنابر للبلاد لنقد أجنبي . مناطها . أن يكون هذا النقد مثبتاً بإقراره الجمركي عند وصوله البلاد أو أن يكون مؤشراً به في جواز سفره بمعرفة أحد المصارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي . المادتان الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ و ٤٣ من لائحته التنفيذية ٢٦

الفصل الثاني : تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي :

- الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي لايجوز تحريكها أو مباشرة أي إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . المادة ٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . إتخاذ إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب . أثر ذلك : بطلان تلك الإجراءات . الطلب اللاحق ، لا يصححها . ذلك البطلان متعلق بالنظام العام . لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة . على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . مثال ٢٧

- عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أي إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من مدير مصلحة الجمارك أو من

ينبيه كتابه بذلك . هذا الطلب من البيانات الجوهرية . على الحكم أن يتضمنه لإتصاله
بسلامة تحريك الدعوى الجنائية . أغفاله يترتب عليه البطلان . لا يننى عن النص
عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .
مثال ٢٨

- ولاية مدير عام مصلحة الجمارك - فيما يتعلق بطلب إتخاذ الإجراءات فى جريمة
التهريب أو رفع الدعوى الجنائية - ولاية عامة بإعتباره هو وحده الأصل ومن عداه
ممن ينبههم وكلاء عنه فى الطلب . عموم ولايته هذه تجيز له عموم تفويضه لغيره
فيما له من حق الطلب ، أما الطلب نفسه فالشأن فيه كالشأن فى الإذن أو الشكوى يجب
أن يكون فى كل قضية على حدة ٢٩

- صياغة المادة الرابعة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ فى شأن أحكام التهريب
الجمركى على غرار المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية . توجيه الخطاب
فيها من الشارع إلى النيابة العامة - بإعتبارها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق
بالدعوى الجنائية - دون غيرها من جهات الإستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة
أصلاً بتنفيذ قانون التهريب الجمركى والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة
العامة بالبدء فى إجراءات الدعوى الجنائية . هذه الإجراءات لا تبدأ إلا بالتحقيق الذى
نجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا
النرض من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . أى إجراء
آخر تقوم به جهات الإستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة لا تبدأ به الدعوى ،
ولا يرد عليه قيد الشارع فى توقفه على الطلب ٣٠

- خطاب الشارع فى المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب
التبغ . موجه إلى النيابة العامة . بوصفها السلطة صاحبة الولاية فى رفع الدعوى
الجنائية . دون غيرها من جهات الإستدلال . قيود حرية النيابة العامة فى تحريك
الدعوى الجنائية . إستثناء يؤخذ فى تفسيره بالتضييق . بدء الدعوى الجنائية بما تتخذه
النيابة من أعمال التحقيق ٣١

- متى تنعقد الخصومة فى الدعوى الجنائية وتتحرك ؟ ٣٢
- إجراءات الإستدلال من الإجراءات السابقة على رفع الدعوى الجنائية . عدم ورود
قيد من الشارع على مباشرة هذه الإجراءات ٣٣

- التفويض الصادر من وزير الخزانة برفع الدعوى وإتخاذ الإجراءات فى جرائم
التبغ قاصر على من يملكونه ومن بينهم مدير جمرك القاهرة فى دائرة اختصاصه .

ليس للأخير أن ينيب غيره في تقديم الطلب . المادة ١ من قرار وزير الخزانة رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ٣٤

- عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينيبه في ذلك . الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بيان ذلك من البيانات الجوهرية الواجب تضمينها بالحكم . جزاء إغفاله بطلان الحكم . ثبوت صدور هذا الطلب بالأوراق لا يبنى عن النص عليه بالحكم ٣٥

- عدم جواز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أى إجراء فيها بالنسبة لجرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينيبه . له حق التصالح مع المتهمين في تلك الجرائم في جميع الأحوال . ويترتب على التصالح إنقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال . المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ... ٣٦

- الإجراء المنصوص عليه في المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الإستيراد هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو جهة رفع الدعوى . إخصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها بحسب الأصل . مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع . أحوال الطلب هي من تلك القيود . صدور الطلب . أثره : رفع القيد رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق وصدور الطلب ممن يملكه قانوناً في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد . للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها بكافة ما تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها إجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى كشفت عرضاً أثناء التحقيق أساس ذلك ؟ ٣٧

- مباشرة إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى في جرائم النقد والتهريب والإستيراد . رهن بصدور طلب ممن يملكه قانوناً . صدور طلب في جريمة يستوجب القانون فيها صدوره لتحريك الدعوى الجنائية . تخويله النيابة إتخاذ إجراءات التحقيق فيها بكافة أوصافها . وما يرتبط بها إجرائياً من وقائع لم تكن معلومة . متى كشفت عرضاً أثناء التحقيق . أساس ذلك ؟ ٣٨

الفصل الثالث : تسبيب الأحكام في جرائم التهريب الجمركي :

- على المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو

جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون . المادة ٣ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ ٣٩

- إشارة الحكم إلى دفاع الطاعن المؤسس على حسن نيته في إحراز الدخان المعبأ المضبوط الذي إشتراه من مصنع أرشد عنه . دفاع جوهرى . قعود المحكمة عن تحقيقه أو الرد عليه يجعل حكمها معيباً بما يستوجب نقضه ٤٠

- كفاية إثبات علم المتهم بكنه المادة المضبوطة من الأسباب السائنة التي أوردها الحكم ٤١

- مثال لتسبيب معيب في جريمة تهريب تبغ . إحالة الحكم في بيانه للدليل ، إلى مذكرة مدير عام شئون الإنتاج دون بيان مضمونها . عدم كفايته ٤٢ - ٤٣

- نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور في الدليل على إرتكابه جريمة الشروع في التهريب . لا جدوى منه . مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ عقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة جلب المواد المخدرة التي أثبتتها الحكم في حقه ٤٤

- مجرد وجود الشخص داخل منطقة الرقابة الجمركية . حائزاً بضائع محرم تصديرها إلى الخارج . لا يعتبر في ذاته تهريباً أو شروعا فيه . وجوب إستظهار نية التهريب . مثال لتسبيب معيب في هذا الخصوص ٤٥

- عدم إلزام المحكمة بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان أو غير منتج في الدعوى . مثال في تمسك بالتصالح في جريمة إرتببت بأخرى لايجوز التصالح فيها ٤٦

- حق موظفى الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الأشياء والأشخاص في حدود نطاق الرقابة الجمركية . متى توافرت شبهة التهريب الجمركى . عدم تقيدهم في ذلك - بالنسبة للأشخاص - بقيود القبض والتفتيش المبينة بقانون الإجراءات . عثورهم أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . يصح الإستدلال به في هذه الجريمة ٤٧

الفصل الرابع : الجزاء فى جرائم التهريب الجمركى :

- الجزاء الذى ربطه الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ١٨٩١/٦/٢٢ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبيعته : هو بمثابة تعويض مدنى للخزانة عن الضرر الذى يصيبها من إدخال أو إصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط

باعتبارها تهريباً جمركياً . ما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات ٤٨

- الغرامة التى ربطها الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبيعتها : عقوبة يخالطها التعويض . لمصلحة الجمارك الإدعاء مدنياً بها ٤٩

- الغرامة والمصادرة التى كانت تقضى بهما اللجان الجمركية فى مواد التهريب . طبيعتهما : تعويضات مدنية لصالح الخزانة العامة . لمصلحة الجمارك الإدعاء مدنياً بها ٥٠

- إلغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الإستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك . نسخ الإلزام بالتعويض المنصوص عليه فى القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الإستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد إلغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض فى تصحيحه جزئياً دون تحديد جلسة ولو كان الطعن لثانى مرة . أساس ذلك ؟ ٥١

- التعويضات المنصوص عليها فى قوانين الضرائب والرسوم . عقوبة تنطوى على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم بها إلا من محكمة جنائية . الحكم بها حتمى نقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . دون توقف على حصول ضرر للخزانة العامة ٥٢

- النرض من المصادرة . تمليك الدولة قهراً وبغير مقابل أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة . وهى عقوبة تكميلية فى الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك . مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وحيوية يقتضيها النظام العام . فى مواجهة كافة كتدبير وقائى . متى تكون المصادرة تعويضاً ؟ . وأثر ذلك ؟ ٥٣

- توقيع العقوبة المقررة لأشد الجرائم ، لا يجب إلا العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة . عدم إمتداده إلى العقوبات التكميلية أو التعويض المدنى . أساس ذلك ؟ وجوب القضاء بالتعويض المدنى عن جريمة تهريب المخدر المجلوب . إلى جانب عقوبة جلبيه . المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ٥٤

- المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . إيجابها القضاء . إلى جانب الحبس والغرامة . الحكم بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة . أو بتعويض يعادل مثلى قيمة البضائع أو قيمة الضرائب الجمركية أيهما أكثر إذا كانت البضائع

موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة ٥٥

- التعويضات المنصوص عليها في قوانين الضرائب والرسوم عقوبة تنطوي على عنصر التعويض . القضاء بها لا يكون إلا من المحاكم الجنائية . الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها دون توقف على دخول الخزانة العامة أو وقوع ضرر عليها ٥٦

- وجوب الحكم فضلا عن العقوبة بنعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة على السلع المهربة أو التى شرع فى تهريبها . وقوع التهريب أو الشروع فيه على إحدى السلع الممنوعة . وجوب أن يكون التعويض معادلا لمثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر . وذلك مع مصادرة البضائع فى جميع الأحوال . المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ٥٧

- العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة إرنباطا لايقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم . دون العقوبات التكميلية . العقوبات التكميلية . فى واقع أمرها عقوبات نوعية . يجب توقيها مهما تكن العقوبة المقررة . والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . مثال فى جريمة جلب وتهريب بضائع ... ٥٨

الفصل الخامس : التصالح فى جرائم التهريب الجمركى :

- لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب فى جميع الأحوال . سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات . إتمام الصلح فى أثناء نظر الدعوى . أثره : إنقضاء الدعوى الجنائية . تمامه بعد الفصل فى الدعوى يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها ٥٩

الفصل السادس : تهريب الدخان :

- المقصود بالدخان المخلوط : الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت . المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ١٨٩١/٦/٢٢ المعدلة بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٣٣ . إعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريباً . وجوب القضاء بمصادرته وبمصادرة مقدارها عشرة جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه . المادة الثانية من الأمر العالى المذكور المعدلة بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . ثبوت أن الدخان المضبوط مخلوط بالعسل والرمل معاً . إعتباره خلطاً مؤثماً . لايقدر فى ذلك أن يكون خلطه بالعسل فى حدود النسب القانونية . علة ذلك : العبرة هى مجموع الدخان المخلوط كوحدة يصدق عليها هذا الوصف . القول بإسبعاد كمية العسل المضاف فى حدود

- القانون والقضاء بالنزاع منسوبة إلى كمية الدخان وحده . لا سند له من القانون . ٦٠
- كفاية كشف مدونات الحكم عن توافر القصد الجنائي . مثال في تهريب تبغ .. ٦١
- حالات تهريب التبغ . إقتصارها على الأحوال التي عدتها حصراً المادة ٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . نفى المحكمة أن الدخان المضبوط من النوع المزروع محلياً . النعى عليها بأنه قد إستقر في ذهنها أن حيازة الدخان المزروع محلياً لا جريمة فيه . نعى خاطيء . أساس ذلك ؟ ٦٢
- قيام الطعن في الحكم على أساس ماهية الدخان المضبوط وهل هو من المنزرع محلياً فتعد حيازته تهريباً ، أو هو من النوع المستورد فلا جريمة في حيازته . قطع الحكم في هذه المسألة بالإستناد إلى دليل فني يحمله وليس بعلم القاضي . عدم جواز المنازعة في كفاية هذا الدليل أمام النقض ٦٣
- المقصود بالدخان المنشوش في حكم القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ جميع المواد المعدة للبيع أو الإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . أما الدخان المخلوط فهو الذي نخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة . عدم إفصاح الشارع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالنش أو الخلط وجوب الرجوع في ذلك إلى القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذي أورده الشارع في ديباجة القانون الأول وأبقى عليه دون إلغاء . تقديم المطعون ضده بوصف عرضه دخاناً (نشوق) للبيع يحتوى على رمال . هو في حقيقته خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وليس غشاً حقيقياً أو حكماً . الخلط المؤثم الذي يستتر تهريباً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبناً مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر . دخان النشوق لا يندرج في أى نوع منها . حيازته لا تشكل تهريباً وفق المادة المذكورة وبالتالي فلا حق لمصلحة الجمارك في المطالبة بالتعويض ٦٤
- حيازة التبغ فيما وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب له . عدم إعتباره تهريباً ما لم تتوافر فيه إحدى حالات التهريب الحكمي طبقاً للمادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ٦٥

الفصل السابع : التفتيش داخل الدائرة الجمركية

- ماورد في المادتين ٦ ، ٧ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن أحكام التهريب الجمركي لا يفيد إلغاء مانصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣

من إسباغ صفة مأموري الضبط الفضائي على ضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام والجهات الخاضعة لإختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد ٦٦

- خط الجمارك ودائرة المراقبة الجمركية . ماهية كل منهما ؟ مأمور الضبط القضائي . من لهم هذه الصفة ؟ القوانين أرقام ٩ لسنة ١٩٠٥ و ١١٤ لسنة ١٩٥٣ و ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . سلطتهم . ماهية تفتيش الأمتعة والأشخاص داخل دائرة المراقبة الجمركية : هو من وسائل الرقابة للكشف عن الجرائم . لا إعتداد بالرضاء بالتفتيش . مناط القيام به . توافر شبهة قيام جريمة تهريب جمركي بالمعنى الوارد في القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . دون تقيد بقواعد القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية . أسباب ذلك . زوال الصفة المدنية لأفعال التهريب وإلحاقها بجرائم القانون العام . غير مؤثر : علة ذلك . الطبيعة الخاصة لجرائم التهريب الجمركي وما تقتضيه . إلغاء أحكام التهريب المنصوص عليها في اللائحة الجمركية وكل ما يخالف نصوص القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يشمل الأحكام الإجرائية الخاصة بالكشف عنها . مظنة التهريب الجمركي . ماهيتها وتقديرها ٦٧ - ٧١

القواعد القانونية :

١ - من المقرر أن لكل من جريمتي السرقة والتهريب الجمركي ذاتية متميزة تقوم على مغايرة الفعل المادي في كل منهما عن الأخرى بما يجعل منهما جريمتين مستقلتين تماماً لكل أركانها التي تميزها عن الأخرى .

(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ . س ١٤ . ص ٩٤٠)

٢ - من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه لا تتفق قانوناً مع ما إنتهت إليه من عدم توافر الارتباط فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط والتي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح . ولما كانت عبارة الحكم تفيد أن جريمتي السرقة والتهريب الجمركي قد انتظمهما فكر جنائي واحد وجمعت بينهما وحدة الغرض فجعلت منهما وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة لها أثرها في توقيع العقاب على مرتكبها مما كان يقتضى اعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وإعتبار الجريمتين جريمة واحدة والإكتفاء

بالعقوبة المقررة لأشدهما . وكانت جريمة السرقة وهى الجريمة الأشد قد سبق الحكم فيها فقد كان ينبغى مراعاة ذلك عند الحكم فى جريمة التهريب الجمركى المرتبطة بها والإقتصار على توقيع العقوبات التكميلية من رد ومصادرة إذ هى عقوبات نوعية لازمة عن طبيعة الجريمة التى تقتضيها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ عاقب الطاعن فى جريمة التهريب الجمركى بعقوبة الغرامة - وهى عقوبة أصلية تخيرية مع عقوبة الحبس - إلى جانب العقوبات التكميلية الأخرى المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ مما يستوجب نقض الحكم نقضا جزئيا وإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها .

(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ . س ١٤ . ص ٩٤٠)

٣ - متى كانت الطاعنة «مصلحة الجمارك» لا تدعى أنها أقامت الدليل على عدم تسديد الرسوم الجمركية على الأذخنة المضبوطة ، بل جاء نعيها قاصرا على القول بأن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ يعفيها من هذا الإثبات ، وهو ماتكفل الحكم بالرد عليه ردا صريحا ، حين بين أن هذا القانون وهو الذى يحظر إستيراد أو تداول أو إحراز أو بيع أو خلط أو نقل الدخان الليبى المعروف بالطرابلسى ويعتبر مخالفة هذا الحظر عملا من أعمال التهريب الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ قد صدر فى تاريخ لاحق لواقعة الدعوى فلا يجرى عليه حكمه وتظل خاضعة للأصل المقرر وهو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانونا بإثباته . ومن ثم فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون غير سديد متعينا رفضه .

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١١/٩ س ١٥ ص ٦٤٩)

٤ - تنص المادة ٥٠ من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أن «يتولى الجمرك بعد تسجيل البيان الجمركى معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به» . كما تنص المادة ٥٧ من ذات القانون على الإجراءات التى تتبع فى حالة قيام نزاع بين الجمارك وصاحب البضاعة حول نوعها أو منشئها أو قيمتها ، ولما كان الحكم قد أثبت بما نقله عن كتاب مدير جمرك القاهرة المتضمن طلب رفع الدعوى الجنائية على المتهم ، أن الأسياخ المضبوطة معه من الذهب ،

وكان لا يبين من الإطلاع على الأوراق أن المذكور أثار منازعة مافى المادة المضبوطة ، كما لا يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه أو المدافع عنه قد طلب إجراء تحليل كيمائى لتلك المادة ، فإنه لا يقبل منه من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه منها .

(الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ س ١٩ ق ٣٤ ص ١٩٨)

٥ - جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، على أن المراد بالتهريب الجمركى هو إدخال البضاعة فى إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وينقسم التهريب الجمركى من جهة محله إلى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ونوع يرد على بعض السلع التى لا يجوز إستيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن . وفى كلا النوعين إما أن يتم التهريب فعلا بتمام إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه ، وإما أن يقع حكما إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التى فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها أو إخراجها أفعال نص عليها الشارع إعتبارا بأن من شأن هذه الأفعال المؤثمة أن تجعل إدخال البضائع أو إخراجها قريبا للوقوع فى الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداء وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد . وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال - أيا كانت - عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية خدعا للموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء الرسم أو مباشرة المنع . يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من مادة التعريف الخاصة بالتهريب الحكيمى معطوفة على الفقرة الأولى المتعلقة بالتهريب الفعلى تالية لها فى الحكم مرتبطة بها فى المعنى بحيث لا يصح أن ترتبط كل فقرة منها بحكمها دون معيار مشترك .

(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٥ س ٢٠ ق ٦٢ ص ١٩٠)

٦ - إن وقوع أفعال التهريب الحكيمى أيا كانت فيما وراء الدائرة الجمركية لا يعد فى القانون تهريبا ، كما لا تعد حيازة البضاعة - من غير المهرب لها فاعلا أو شريكا - وراء هذه الدائرة تهريبا إلا إذا توافر - فيما يختص بتهريب التبغ - إحدى حالات التهريب الحكيمى المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ ، ولا يعتبر كذلك إخفاء لأشياء متحصلة

من جريمة في حكم المادة ٤٤ مكرراً من نون العقوبات ، لأن البين من نص المادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعي أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه ، فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة . ولاكذلك في جريمة التهريب .

(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٠ ق ٦٢ ص ٢٩٠)

٧ - لا حرج على المحكمة من أن تستنتج الاتفاق السابق من فعل لاحق على الجريمة يشهد به . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت اتفاق المتهم الأول وآخرين مع المتهم الثانى على تهريب الذهب ، واتفاق الطاعن الأول مع المتهم الثانى نفسه على ذلك ، فقد انعقد بهذا الاتفاق المزدوج بين أطرافه على جريمة التهريب ، وهو ما يكفي لتأثيمه .

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٢ ص ٥٩١)

٨ - متى كان الطاعن الأول يسلم فى طعنه أن الاتفاق قد انعقد بينه وبين المتهم الثانى على بيع الذهب الذى يجلبه من الخارج إلى مصر ، وكانت سبائك الذهب من البضائع التى يشملها حظر الترخيص باستيرادها لأحاد الناس عموماً بحسب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد ، والقرار رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر من وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية ، فإن هذا الاتفاق يتضمن بداهة وبطريق اللزوم الاتفاق على التهريب ، ومن ثم فإن إجراء لفظ التهريب على لسان الطاعن المذكور بإعتباره موضوع الاتفاق بحسب المعنى الذى قصده ولو لم تشمله عبارة الاعتراف الذى صدر عنه - بفرض وقوعه - لا يعتبر خطأ فى الإسناد مفسداً للتسبيب .

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٢ ص ٥٩١)

٩ - إن دعوى قيام الارتباط أيا كان وصفه بين جرائم التعامل فى النقد الأجنبى وإستيراد السبائك الذهبية بغير ترخيص وعدم عرض النقد الأجنبى وهى ذات العقوبة الأشد وبين جريمة التهريب الجمركى ذات العقوبة الأخف ، لا توجب البتة الحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية عن تلك الجرائم الثلاث تبعاً للحكم بإنقضائها فى جريمة التهريب الجمركى للتصالح ، ولا تقتضى بداهة إنسحاب أثر الصلح فى الجريمة الأخيرة على تلك الجرائم ، لما هو مقرر من أن مناط الارتباط فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على

إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب ، لأن تناسك الجريمة المرتبطة وإنضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونفيّاً ، فلا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة في إحدى التهم أو سقوطها أو إنقضائها .

(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٩ ص ٦٨٥)

١٠ - جرى قضاء محكمة النقض في تفسير قوانين التهريب الجمركي بعمامة والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بخاصة على أنه لا تعد حيازة السلع من غير المهرب لها فاعلاً كان أو شريكاً وراء الدائرة الجمركية ، تهريباً إلا إذا توافر فيما يختص بتهريب التبغ إحدى حالات التهريب الحكمي المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون المذكور .

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٤ ص ١٠٩٠)

١١ - لما كان الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانوناً بإثباته ، وكان الحكم المطعون فيه قد ردد هذا النظر القانوني ، ورتب عليه قضاءه ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٤ ص ١٠٩٠)

١٢ - لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بالأفعال المسندة إلى المتهمين ، إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه ، فإذا اختلف فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الغرض . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحق المعتدى عليه في واقعة السرقة هو حق المجنى عليه في ماله المستولى عليه ، وهو يختلف اختلافاً بيناً ، عن حق الدولة المعتدى عليه في واقعة التهريب الجمركي وهو إقتضاء الرسوم المستحقة على البضائع المهربة ، ومن ثم فإن القول بتوافر شرطي الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات يكون غير سديد ، ويكون من المتعين إيقاع عقوبة مستقلة عن جريمة التهريب على حدة .

(الطعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢ س ٢١ ق ٨٢ ص ٣٣٠)

١٣ - القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج والإستهلاك على الكحول قد حدد في المادة ١٨ منه الأحوال التي تعتبر فيها المادة مهربة ،

وليس من بينها غش الكحول ، وقد نصت المادة ٢١ من القانون المذكور على أنه يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخزانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة ، وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم ، قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه ، ولما كانت المطعون ضدها مقدمة بتهمة إنتاج مواد كحولية دون أن تتوافر فيها الحدود المقررة من عناصر تركيبها ، فإن الجزاء الذى نصت عليه المادة الأخيرة لا ينطبق على واقعة الدعوى :

(الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ س ٢١ ق ١٠٠ ص ٤٠٩)

١٤ - البين من تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبى عموماً ، ومن مذكرته التفسيرية وأعماله التحضيرية ، ومن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ الذى نسخت أحكامه بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ومن أصله التاريخى والمصدر الذى إستمد منه فى التشريع الفرنسى أن الرقابة على عمليات النقد تنصب على كل عملية من أى نوع أيا كان الاسم الذى يصدق عليها فى القانون ، يكون موضوعها نقداً أجنبياً ، مادام من شأنها أن تؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبى ، كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، إذ أن الشارع فرض نوعاً من الحجز أو الاستيلاء أو التجميد على النقد الأجنبى كله ، ووضعه تحت تصرف الدولة المهيمنة على الإقتصاد القومى ، لا يباح لأى شخص أن يتصرف فى مبلغ منه إلا بإذنها ، وكل إخلال بالتجميد الذى فرضه الشارع فى هذا الشأن يقع حتماً فى نطاق التأثيم والعقاب ، فحاصل تشريع الرقابة على النقد الأجنبى أمران : حظر مطلق ، وتنظيم إدارى يسمح بالاستثناء ، فالمقاصة بمعناها العام داخلة بالضرورة فى نطاق هذا الحظر ، وقد عرفها الشارع بموضوعها والغاية منها ، والمستفاد من تعريفها لها ، أنها كل إتفاق يتم بين أطرافه على تحقيق تقابل ملحوظ فيه أن يكون أحد المقابلين بنقد أجنبى ، مما ينطوى على إجراء تحويل ، أو القيام بتسوية للديون بين مصر والخارج ، ولا شأن للمقاصة بهذا المعنى فى تشريع الرقابة على عمليات النقد الأجنبى بالمقاصة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٢ وما بعدها من القانون المدنى باعتبارها سبباً من أسباب إنقضاء الإلتزامات يقع على نحو بقوة القانون ولو بغير علم المتعاملين ، إذ هى تساقط بين دينين متقابلين : دين واجب الأداء ودين مستحق الوفاء ، بل المقصود هو المقاصة الاختيارية التى تتجه فيها إرادة أطرافها إلى إحداث أثرها ، يجعل دين فى مقابلة دين تهريباً للنقد الأجنبى وإحتيالا على أحكام القانون ، وعلى ذلك يدخل فى عموم المقاصة بالمعنى المقصود ، كل أداء لأى مبلغ فى مصر بالعملة

المصرية نظير مبلغ يدفع في الخارج ، مادام ملحوظاً في الأداء والاستثناء
إنطواء أي منهما على تعامل مقنع بنقد أجنبي * .

(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/١٤ س ٢٢ ق ٥٨ ص ٢٣٩)

١٥ - إن ترديد نص المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدلة
بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، للجريمة التامة والشروع فيها ومحاولة ذلك ،
يفهم منه أن العقاب يمتد حتماً إلى مادون الشروع من الأعمال التي يقصد بها
الوصول إلى التهريب ، وإن لم يصل إلى البدء في التنفيذ .

(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/١٤ س ٢٢ ق ٥٨ ص ٢٣٩)

١٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المراد بالتهريب الجمركي هو إدخال
البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر
عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وأنه ينقسم من جهة محله - وهو الحق
المعتدى عليه - إلى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على
البضاعة بقصد التخلص من أدائها ، ونوع يرد على منع بعض السلع التي
لا يجوز إستيرادها أو تصديرها ، وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه
الشارع في هذا الشأن . ولما كان الثابت مما أورده الحكم في مدوناته أن الطاعن
قد أدخل السيارة موضوع الإتهام عن طريق جمرك العريش ، طبقاً لنظام الإفراج
المؤقت وبترخيص ينتهي أجله في ١٩ يونيو سنة ١٩٦٧ فإن إدخالها على تلك
الصورة يكون قد تم في حدود القانون ، وبالطريق المشروع وينتفي في الواقعة
وصف التهريب الجمركي ، وتضحى بذلك بمنأى عن التأثيم الجنائي المنصوص
عليه في المادة ١٢١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ولما كانت الفقرة الأولى من
المادة ١٠١ من هذا القانون قد نصت على أنه «يجوز الإفراج مؤقتاً عن البضائع
دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها
وزير الخزانة» . وقد أصدر وزير الخزانة القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ ، ويبين
من استقراء نصوصه أن البضائع المنوه عنها فيه يتم الإفراج عنها في الحالات
وبالشروط التي حددها دون تحصيل الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب
والرسوم المقررة عليها ، وتوجب تلك الأحكام إعادة تصدير تلك البضائع خلال
المدد المنصوص عليها وإلا كانت هذه الضرائب والرسوم واجبة التحصيل فضلاً
عن توقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون الجمارك
وبالطريق الذي بينته المادة ١١٩ من هذا القانون ، فإن الواقعة المسندة إلى

الطاعن بإبقائه السيارة في البلاد بعد الفترة المرخص له بها لا تعدو أن تكون في حقيقتها مخالفة لأحكام المواد ١٠١ و ١١٨ و ١١٩ من قانون الجمارك والقرار الوزاري رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ يختص بأمرها مدير الجمارك دون المحاكم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون مخطئاً في القانون بما يعيبه ويوجب نقضه والحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/١٣ س ٢٢ ق ١١٣ ص ٤٦٢)
(والطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٥ س ٢٤ ق ١٨٩ ص ٩١٦)

١٧ - الشروع في تهريب مخدر بمحاولة إدخاله إلى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص من أداء الرسوم الجمركية جريمة من جرائم التهريب الجمركي .

(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ق ١٧٢ ص ٧٧١)

١٨ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى إنطباقه على واقعة الدعوى ، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنياتها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى ، فإن هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك . وإذا كان الثابت أن الدعوى الجنائية - بالنسبة إلى التهمة الثانية - قد رفعت على الطاعن بوصف أنه شرع في تهريب البضائع المبينة بالتحقيقات بأن أحضرها معه عند قدومه من الخارج وحاول إدخالها إلى جمهورية مصر العربية بطريق غير مشروع وبالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة وكان ذلك بقصد التخلص من أداء الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة عليها ، وطلبت النيابة العامة عقابه طبقاً لمواد القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وكان الحكم قد دان الطاعن بجريمة الشروع في تهريب نقود بأن حاول إدخالها إلى الجمهورية بالمخالفة للنظم المعمول بها دون أن يوضحها بالإقرار المقدم منه إلى السلطات الجمركية وعاقبه طبقاً لمواد القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، فإن هذا الذي أجراه الحكم لا يعد تعديلاً في وصف التهمة ، وإنما هو

تعديل فى التهمة ذاتها لا تملك المحكمة إجراءه إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى مما كان يقتضى لفت نظر الدفاع عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون قد بنى على إجراء باطل مما يعيبه .

(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ س ٢٣ ق ٢٣٦ ص ١٠٥٨)

١٩ - عرفت المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك التهريب بنصها على أن يعتبر تهريباً إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة . ويعتبر فى حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو ارتكاب أى فعل آخر بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة . ولا يمنع من إثبات التهريب عدم ضبط البضائع وقد جرى قضاء هذه المحكمة فى تفسير هذه المادة على أن المراد بالتهريب الجمركى هو إدخال البضاعة فى إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وأن التهريب الجمركى ينقسم من جهة محله إلى نوعين : أحدهما يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها والآخر يرد على بعض السلع التى لا يجوز إستيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن وفى كلا النوعين أما أن يتم التهريب فعلاً بتمام إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه وأما أن يقع حكماً إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التى فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية بيد أن جلبها أو إخراجها قد سحب بأفعال نص عليها الشارع إعتباراً بأن من شأن هذه الأفعال المؤثمة أن تجعل إدخال البضائع أو إخراجها قريب الوقوع فى الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداءً وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد . ولما كانت المادة ١٢٢ من ذلك القانون تنص فى فقرتها الأولى على أنه «مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهريب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . ويحكم على

الفاعلين والشركاء متضامنين بتعويض يعادل مثل الضرائب الجمركية المستحقة . فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلاً لمثل قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة عليها أيهما أكثر » لما كان ذلك وكانت المادة ١٥ من القانون نفسه قد بينت المقصود بالبضائع الممنوعة ينصها على أن تعتبر ممنوعة كل بضاعة لا يسمح بإستيرادها أو تصديرها ، وإذا كان إستيراد البضائع أو تصديرها خاضعاً لقيود من أية جهة كانت فلا يسمح بإدخالها أو إخراجها مالم تكن مستوفية للشروط المطلوبة وإذا كانت سبائك الذهب من البضائع التي يشملها حظر الترخيض بإستيرادها لأحد الناس عموماً بحسب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الإستيراد والقرار رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أنه « وقد ثبت للمحكمة على النحو الذي سلف بيانه أن كمية الذهب المضبوط تخص المتهم وفي خيازته وكان الثابت من محضر الضبط والتحقيق أن المتهم كان قادماً بالباخرة من الخارج وأنه ضبط بالمياه الإقليمية للجمهورية وأن الذهب المضبوط مستورد من الخارج ولما كان المتهم لم يقدم دليلاً على أنه حصل على ترخيص بإستيراد الذهب المضبوط الذي يبلغ وزنه حوالي ثمانية كيلو جرامات ومن ثم تكون التهمة الثانية ثابتة في حق المتهم ثبوتاً كافياً ويكون الحكم المستأنف إذ قضى ببراءته منها على غير أساس من الواقع أو القانون » وبعد أن بين ثبوت إقتراف الطاعن جريمة الإستيراد بغير ترخيص أورد أن محكمة أول درجة أسست قضاءها ببراءة المتهم من التهمة الأولى على عدم توافر نية التهريب لديه ، وأنه وقد ثبت أن المتهم استورد كمية الذهب المضبوط دون إذن إستيراد على خلاف القانون - ومن غير المتصور عقلاً أن تنصرف نية المتهم إلى تقديم هذا الذهب إلى رجال الجمارك لدفع الرسوم الجمركية عليه عند خروجه من الدائرة الجمركية - إذ أن مجرد إظهاره لرجال الجمارك كفيل بمصادرته طالما أنه غير مأذون له بإستيراده ومن ثم يكون الواضح أن المتهم قصد تهريب الذهب المضبوط معه ومجرد حيازة المتهم لهذا الذهب وهو بداخل الدائرة الجمركية دون أن يكون مصرحاً له بإدخاله يعد محاولة منه للتهريب وبالتالي يكون الحكم المستأنف في غير محله فيما قضى به من براءة المتهم من التهمة الأولى . لما كان ذلك فإنه يعتبر في حكم التهريب ما صاحب جلب سبائك الذهب المضبوطة من إخفائها داخل الدائرة الجمركية في الخزانة الخاصة بالطاعن الموجودة في المكان المخصص له على السفينة التي

يتولى قيادتها والتي تراكى بها على أحد أرصفة ميناء الاسكندرية بالمخالفة للنظم المعمول بها فى شأن البضائع الممنوعة طبقاً لما نص عليه الشارع إعتباراً لأن من شأن ذلك أن يجعل إدخالها قريب الوقوع ولو لم يتم له ما أراد ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢١ س ٢١ ق ٨١ ص ٣٤٥)

٢٠ - من المقرر أن مناط الارتباط فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانونى إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونفياً . لما كان ذلك ، فإنه لا محل لأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة فى إحدى التهم أو سقوطها أو إنقضائها كما هو الشأن فى خصوص واقعة الدعوى المطروحة ومن ثم فلا محل للقول بإنقضاء الدعوى بالنسبة إلى جريمة الاستيراد موضوع التهمة الثانية ترتباً على إنقضاء الدعوى فى جريمة الشروع فى التهريب الجمركى موضوع التهمة الأولى ذات العقوبة الأخف المرتبطة بها ، لأن مجال البحث فى الارتباط إنما يكون عند قيام المسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتبطة .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٧ س ٢٦ ق ٨٣ ص ٣٥٨)

٢١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع الدعوى استخلاصاً سائفاً ثبوت مقارفة الطاعة لجريمتى استيراد الذهب على خلاف القانون وبقصد الإتجار فيه مستدلاً على ذلك بإعترافها بإحضار السبائك الذهبية المضبوطة إلى أراضي الجمهورية على خلاف القانون بقصد بيعها فضلاً عن كبر كمية تلك السبائك ووزنها وهو ما يكفى لثبوت استيرادها بقصد الإتجار فى معنى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ ، فإن ما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه من أنه لم يثبت إحتراف الطاعة لتجارة الذهب يكون غير سديد . ذلك أن نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الاستيراد قد جرى بالآتى « يكون استيراد السلع من خارج الجمهورية بقصد الإتجار أو التصنيع مقصوراً على شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التى يساهم فيها القطاع العام » ومن ثم فإنه

يكفى لتوافر الجريمة المنصوص عليها في هذه الم : نير شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التي يساهم فيها مجرد مافر د الإتجار لدى الجاني ، ولو لم يتخذ من الإتجار في هذه السلع حرفة له ، إذ لم يجعل القانون الإحتراف ركناً من أركان هذه الجريمة .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٦ س ١٦ ص ١٤١ ص ٦٣٠)

٢٢ - لامصلحة للطاعة من النعى على الحكم في خصوص إدانتها عن جريمة إستيراد الذهب على خلاف القانون بقصد الإتجار فيه مادام الحكم قد إعتبر الجرائم المسندة إليها مرتبطة إرتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، وأوقع عليها عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة قانوناً لأشد تلك الجرائم وهي جنحة إستيراد الذهب من الخارج على خلاف الأحكام المقررة في شأن السلع الممنوعة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ والقرار الوزاري رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ موضوع التهمة الأولى ، والتي يكفى لتوافرها خرق الحظر المفروض على إستيراد الذهب في ذاته بغض النظر عن توافر قصد الإتجار فيه أو عدم توافره .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٦ س ٢٦ ص ١٤١ ص ٦٣٠)

٢٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لجريمة التهريب الجمركي موضوع التهمة الأخيرة المسندة إلى الطاعة ، وإنتهى إلى ثبوتها في حقها مستدلاً على ذلك بأدلة سائغة تمثلت فيما ثبت بمحضر ضبط الواقعة من ضبط السبائك الذهبية موضوع هذه الجريمة موزعة في حقائبها وإحداها مخفاة أسفل ثوب من ثيابها بداخل الحقيبة الأولى ومن خلو الإقرار الجمركي المحرر بمعرفتها من أية إشارة إلى وجود هذه السبائك في حوزتها بالإضافة إلى ما ضمنته هذا الإقرار من أنها لاتحمل معها ما يستحق عليه رسوم جمركية - وهو ما تتوافر به أركان هذه الجريمة كما هي معرفة به قانوناً ، ذلك أن المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قد عرفت التهريب الجمركي بنصها على أن «يعتبر تهريباً إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة . ويعتبر في حكم

التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع الممنوعة ولا يمنع من إثبات التهريب عدم ضبط البضائع . وقد جرى قضاء هذه المحكمة في تفسير هذه المادة على أن المراد بالتهريب الجمركي هو إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ماعبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة ، وأن التهريب الجمركي ينقسم من جهة محله إلى نوعين : أحدهما يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ، ونوع يرد على بعض السلع التي لايجوز إستيرادها أو تصديرها ، وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن . وفي كلا النوعين أما أن يتم التهريب فعلاً بإتمام إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخاله فيه ، وإما أن يقع حكماً إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التي فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ، بيد أن جلبها أو إخراجها قد ضحى بأفعال نص عليها الشارع إعتباراً بأن من شأن هذه الأفعال المؤثمة أن تجعل إدخال البضائع أو إخراجها قريب الوقوع في الأغلب الأعم من الأحوال ، فحظرها الشارع ابتداءً وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ، ولو لم يتم للمهرب ما أراد . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٥ من ذات القانون قد بينت المقصود بالبضائع الممنوعة إذ نصت «تعتبر ممنوعة كل بضاعة لايسمح بإستيرادها أو تصديرها ، وإذا كان إستيراد البضائع أو تصديرها خاضعاً لقيود من أية جهة كانت فلا يسمح بإدخالها أو إخراجها مالم تكن مستوفية للشروط المطلوبة» . وإذا كانت سبائك الذهب موضوع الجريمة من البضائع التي يشملها حظر الترخيص بإستيرادها لأحد الناس عموماً بحسب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الإستيراد والقرار رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر من وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية فإنه يعتبر في حكم التهريب ما صاحب تلك السبائك من جانب الطاعة من إخفائها عن أعين رجال الجمارك وعدم تضمينها إقرارها الجمركي ثمة إشارة إليها إلى جانب تعويلها في الإفلات من التفتيش على جواز سفر زوجها الدبلوماسي .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٦ ق ١٤١ ص ٦٣٠)

٢٤ - من المقرر أن الشبهة في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في دائرة المراقبة الجمركية ، ومتى أقرت محكمة

الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من إعتبارات أدت إلى الإشتباه في الشخص محل التفتيش - في حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ س ٢٧ ق ١١٦ ص ٥١٩)

٢٥ - القضاء ببراءة المطعون ضده على أساس أن الواقعة غير قائمة في حقه ولا أساس لها من الواقع ، إنما ينطوى ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة في صدد هذه الدعوى وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع فعل التهريب من المطعون ضده إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ، ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه - على ما تقدم البيان معيباً بما يبطله ، فإنه بتعين القضاء بنقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/١٤ س ٢٨ ق ٧٧ ص ٣٥٧)

٢٦ - لما كان المشرع طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي والمادة ٤٢ من لائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير الإقتصاد والتعاون الإقتصادي رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ يشترط لإباحة حمل المغادر من البلاد لنقد أجنبي توافر أحد أمرين (الأول) أن يكون هذا النقد مثبتاً بإقراره الجمركي عند وصوله إلى البلاد (والثاني) أن يكون مؤشراً به في جواز سفره بمعرفة أحد المصارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي وكان ما يدعيه الطاعن من أن لديه شهادة تثبت صرفه النقد الأجنبي المضبوط من أحد مصارف دمشق قبل قدومه للقاهرة - بفرض صحته - لا يؤثر في قيام الجريمة مادام أنه لم يقدم الدليل على أنه أدخله للبلاد عند قدومه إليها . لما كان ذلك وكانت جريمة إخراج النقد الأجنبي على غير الشروط والأوضاع المقررة قانوناً - طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٤٣ من لائحته التنفيذية - تتحقق بحمل المسافر إلى الخارج للنقد الأجنبي دون أن يكون مثبتاً بإقراره الجمركي عند وصوله للبلاد أو غير مؤشر به على جواز سفره من أحد المصارف المعتمدة أو الجهات المرخص لها بالتعامل

فى النقد الأجنبى ولم يستلزم القانون لهذه الجريمة قصداً خاصاً وكان ما أثبتته الحكم عن واقعة الدعوى كافياً فى الدلالة على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن فإن منعه فى هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٣١ س ٣١ ق ٣١ ص ١٥٨)

الفصل الثانى : تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب الجمركى :

٢٧ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - فى شأن أحكام التهريب الجمركى - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة فإذا إتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور ذلك الطلب وقعت تلك الإجراءات باطلة . ولا يصححها الطلب اللاحق . وهو بطلان متعلق بالنظام العام لإتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ، ولصحة إتصال المحكمة بالواقعة ، ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ولما كانت الدعوى مما يتوقف رفعها على طلب يصدر من مدير مصلحة الجمارك ، وكانت إجراءات القبض والتفتيش التى إتخذها مأمور الضبط القضائى والتى أسفرت عن ضبط السبائك قد إتخذت قبل صدور هذا الطلب ، فإن هذه الإجراءات تكون قد وقعت باطلة ، ويمتد هذا البطلان إلى كل ما ترتب عليها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى القضاء ببراءة المتهم «المطعون ضده» إستناداً إلى قبول الدفع ببطلان الإجراءات فإنه يكون سديداً فى القانون .

(الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٣/١/٢٢ س ١٤ . ص ٣٥) .

(الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٨ س ١١ ص ٧٢٨)

٢٨ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن أحكام التهريب الجمركى هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى

من مدير مصلحة الجمارك أو من ينوبه كتابة بذلك ، وهذا القيد مستمر العمل به بموجب نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى ألغى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . وإذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم . ولا يفى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى أن الدعوى الجنائية أقيمت بطلب كتابى من مدير جمارك القاهرة بناء على تفويضه بذلك من مدير عام مصلحة الجمارك فإنه يكون مشوباً بالبطلان مما يتعين نقضه .

(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٦/٢٢ س ١٥ ص ٥٠٣) .

٢٩ - المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركى والذى حل محله القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - إذ نصت على أنه : « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ إجراءات فى جرائم التهريب إلا بناء على طلب من مدير مصلحة الجمارك أو من ينوبه كتابة فى ذلك » . فقد دلت على أن ولاية مدير عام مصلحة الجمارك فيما يتعلق بطلب إتخاذ الإجراء فى الدعوى الجنائية أو رفعها ولاية عامة بإعتباره هو وحده الاصيل ومن عداه ممن ينوبهم كلام عنه فى الطلب ، وأن عموم ولايته هذه تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب ، أما الطلب نفسه ، فالشأن فيه كالشأن فى الإذن أو الشكوى يجب أن يكون فى كل قضية على حدة ، والقول بغير ذلك يؤدى إلى التسوية بين الإنابة والطلب وهو ممتنع ، كما أنه لاوجه لقياس الإنابة المنصوص عليها فى المادة الرابعة سالفه البيان على النذب فى حكم قانون الإجراءات لاختلاف النصوص التى تحكم موضوع كل منهما مما يقتضى المغايرة بينهما فى الحكم .

(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ س ١٧ ق ص ٤١٥)

٣٠ - المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٩٥ بأحكام التهريب الجمركى صيغت على غرار المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية التى نصت الفقرة الأولى منها على أنه : « لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو إتخاذ إجراءات فيها فى

الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها . والبيان من ذلك أن الخطاب فيها موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية بإعتبار أن أحوال الشكوى والإذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الإستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ قانون التهريب الجمركي والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدء في إجراءات الدعوى الجنائية ، وهي لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقباً لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ، ولا تتعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الإستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ، إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الإستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها والتي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق وتحرياً للمقصود في خطاب الشارع بالإستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشونها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها . يزيد هذا المعنى وضوحاً أن الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ قد حددت الإجراءات في الدعوى الجنائية التي لا تتخذ إلا بالطلب بأنها إجراءات التحقيق التي تباشرها النيابة العامة وذلك بما نصت عليه من أنه : « وفي جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو الحصول على إذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره لا يجوز إتخاذ إجراءات التحقيق إلا بعد تقديم هذه الشكوى أو الحصول على الإذن أو الطلب » . وقد كشفت الأعمال التشريعية لهذا النص عن أن الإجراء المقصود هو إجراء التحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها . وقانون الإجراءات هو القانون العام الذي يتعين

الإحتكام إليه مالم يوجد نص خاص يخالفه . ويؤكد هذا المعنى أن المادة ٣٩ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت على أنه : « فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٩ فقرة ثانية من هذا القانون فإنه إذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها ، ويجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة » . فقد دل ذلك على أنه في الأحوال الأخرى إذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية فيها على إذن أو طلب فإنه يجوز لرجال الضبط القبض على المتهم وإتخاذ كافة إجراءات التحقيق هذه قبل تقديم الإذن أو الطلب .

(الطعن رقم ١١٦٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ س ١٧ ق ١ ص ٤١٥)

٣١ - إن خطاب الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - موجه إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق برفع الدعوى الجنائية ، باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن ، إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية ، إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلاً من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبدا في إجراءات الدعوى الجنائية التي لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقباً لمرتكبي الجرائم بإستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب .

(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦)

٣٢ - لا تنعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها ، بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها ، أو بمن تنديه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم .

(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦)

٣٣ - من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها ، لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية ، بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها ولا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق وتحريماً للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديداً لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشونها ، إذ لا يملك تلك الدعوى أصلاً غير النيابة العامة وحدها .

(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦)

٣٤ - إن التفويض برفع الدعوى وإتخاذ الإجراءات في جرائم تهريب التبغ المنصوص عليه في المادة الأولى من القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ - الصادر من وزير الخزانة إستناداً إلى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ - قاصر على من يملكه ومن بينهم مدير جمر ك القاهرة - في دائرة إختصاصه - وليس للأخير أن ينيب غيره في تقديم الطلب . ولما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة أثار فيها الدفع بعدم قبول الدعوى لأن من طلب إقامتها هو وكيل جمر ك القاهرة وهو غير مختص بإصدار الطلب ، وكان يبين من مطالعة أصل الطلب الصادر من مصلحة الجمارك أنه لا يحمل توقيعاً لمصدره تحت عبارة «مدير جمر ك القاهرة» المطبوعة وإنما إلى جوار تلك العبارة توقيع غير مقروء ، وكان الحكم قد دان الطاعن دون أن يفى بتحقيق ما أثاره من منازعة في إسم وصفة مصدر الطلب وإقتصر على القول «بأنه صدر من مدير جمر ك القاهرة رغم ظروف التوقيع وغموضه ومنازعة الطاعن فيها» مما يعد في خصوص الدعوى المطروحة دفاعاً جوهرياً ومؤثراً في مصيرها ، إذ ينبنى على صحته أو عدم صحته قبول أو عدم قبول الدعوى الجنائية ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه على سبيل القطع واليقين ، أما وهى لم تفعل مكتفية بالعبارة القاصرة السالف الإشارة إليها ، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور بما يتعين معه نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/١٦ س ٢١ ق ٢٦٥ ص ١٠٩٥)

٣٥ - مؤدى مانصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك من أنه «لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه» ، هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه فى ذلك . وإذ كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لإتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتاً بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

(الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ق ١٧٢ ص ٧٧١)

٣٦ - تنص المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك على أن «لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو إتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه ، وللمدير العام للجمارك أن يجرى التصالح أثناء نظر الدعوى أو بعد الحكم فيها حسب الحال مقابل التعويض كاملاً أو مالا يقل عن نصفه ... ويترتب على التصالح إنقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية وجميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الحال» ومؤدى هذا النص أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى هذا النوع من الجرائم فى جميع الأحوال سواء تم الصلح فى أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - فى حدود تطبيق هذا القانون - بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذى قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ماتم التصالح فى أثناء نظر الدعوى أن تحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية أما إذا ماتراخى إلى ما بعد الفصل فى الدعوى فإنه يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها - لما كان ماتقدم - فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فى خصوص ما قضى به فى جريمة الشروع فى تهريب البضائع من أداء الرسوم الجمركية موضوع التهمة الأولى . والحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٧ س ٢٦ ق ٨٣ ص ٣٥٨)

٣٧ - إستقر قضاء هذه المحكمة على أن الإجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٢٣١ لسنة ١٩٥٩ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ والإجراء المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والإجراء المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد كل منها في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى ، وأن الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون ، وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء بنص الشارع ، وأن أحوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر ، مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق ، وأثر الطلب متى صدر ، رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق ، وأذن فمتى صدر الطلب ممن يمكنه قانوناً في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد ، حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها ، وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أى جهة كانت ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى زوال القيد وبقائه معاً مع وروده على محل واحد دائراً مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها ، وهو مالا مساغ له من وحدة النظام القانوني الذي يجمع أشتات القوانين المالية بما تضمنته من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، إذ أن الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية تمس إئتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها ، وبالتالي فإن الطلب من أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيوفها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها إجرائياً من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضاً أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للإرتباط مادام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلاً في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصوراً على الوقائع المحددة التي كانت معلومة وقت صدوره دون ما قد يكشف التحقيق عنها عرضاً فتخصيص بغير مخصص وإلزام بما لا يلزم ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد

حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلباً آخر ، الأمر الذى تتأذى منه العدالة الجنائية حتماً خصوصاً إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع جنائى واحد كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - لما كان ذلك ، وكان الثابت بالحكم أن الطاعنة ضبطت أثناء قيامها بمحاولة تهريب سبائك الذهب عند اجتيازها الدائرة الجمركية مساء يوم ١٩٧٠/٤/٢٩ ، وطلب مدير جمرك القاهرة بكتابه المؤرخ ١٩٧٠/٤/٣٠ رفع الدعوى الجنائية قبلها عن جريمة التهريب الجمركى ، فباشرت النيابة العامة التحقيق أثر صدور ذلك الطلب - وهو مالاتمارى فيه الطاعنة ، فإن ذلك التحقيق يكون صحيحاً فى القانون ، وإذا كان ذلك التحقيق قد تكشف عن جريمة إستيراد الذهب على خلاف الأحكام المقررة فى شأن السلع الممنوعة وجريمة إستيراده بقصد الإتجار فيه حالة أن ذلك مقصوراً على شركات وهيئات القطاع العام أو تلك التى يساهم فيها القطاع العام . فصدر من بعد طلب مدير عام الإستيراد فى ١٩٧٠/٨/٢٤ برفع الدعوى الجنائية تطبيقاً للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بناء على ماظهر من أمر هاتين الجريمتين اللتين دينت بهما الطاعنة أيضاً بالإضافة إلى إدانتها بجريمة التهريب الجمركى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية عن هاتين الجريمتين يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٦ س ٢٦ ق ١٤١ ص ٦٣٠)

٣٨ - متى صدر الطلب ممن يملكه قانوناً فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الإستيراد حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ماقد تتصف به من أوصاف قانونية يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أى جهة كانت ، والقول بغير ذلك يودى إلى زوال القيد وبقائه معاً مع وروده على كل واحد دائراً مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها ، وهو مالا مساغ له مع وحدة النظام القانونى الذى يجمع أشتات القوانين المالية بما تضمنته من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، إذ أن الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعاً أنها جرائم مالية تمس إنتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها ، وبالتالي فإن الطلب عن أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيوفها القانونية الممكنة كما ينبسط على مايرتبط بها إجرائياً من

وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضاً أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للإرتباط مادام مايجرى تحقيقه من الوقائع داخلاً في مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده . أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصوراً على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره دون مايكشف التحقيق عنها عرضاً فتخصيص بغير مخصص وإلزام بما لايلزم والقول بغير ذلك يؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلباً آخر ، الأمر الذى تتأذى منه العدالة الجنائية حتماً خصوصاً إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع جنائى واحد .

(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٣ س ٢٩ ق ٦٧ ص ٣٥٣)

الفصل الثالث

تسبيب الأحكام فى جرائم التهريب الجمركى

٣٩ - نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ على أنه «يحكم بتعويض قدره عشرة جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه ، ويضاعف التعويض فى حالة العود» وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون .

(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ص ٣٩٣) .

٤٠ - إذا كان الحكم قد أشار إلى دفاع الطاعن الخاص بحسن نيته فى إحراز الدخان المعبأ المضبوط والذى اشتراه من مصنع أرشد عنه إلا أن المحكمة لم تعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهري ولم ترد عليه مع أنه لو صح - قد يترتب عليه تأثير فى مدى مساءلة الطاعن بالتعويض . فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ص ٣٩٣) .

٤١ - إذا كان ما أورده الحكم - في رده على الدفع المبدى من المتهم بعدم علمه بوجود الذهب في الحقيبتين اللتين كانتا معه - سائغاً وكافياً لحمل قضائه فيما إنتهى إليه من إثبات علمه بكنه المادة المضبوطة ، فإن ما يثيره المتهم في هذا الخصوص لا يكون له محل ، وهو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى . مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ س ١٩ ق ٣٤ ص ١٩٨)

٤٢ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يبين ماهية الأفعال التي قارفها الطاعن مما يعد تهريباً بالمعنى المتقدم ، ولم يبين إن كانت تلك الأفعال تندرج تحت حكم المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسييب .

(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٠ ق ٦٢ ص ٢٩٠)

٤٣ - من المقرر أنه لا يكفي في بيان الدليل إحالة الحكم إلى مذكرة مدير عام شئون الإنتاج مادام هو لم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ووجه إندفاع مادفع به الطاعن نفياً لها .

(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٠ ق ٦٢ ص ٢٩٠) ٦

٤٤ - لاجدوى للطاعن من نعيه على الحكم بالقصور في التدليل على ارتكابه جريمة الشروع في التهريب مادامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة جلب الجواهر المخدرة التي أثبتتها الحكم في حقه .

(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/٢١ س ٢٢ ق ٣٩ ص ١٦٤)

٤٥ - إن مجرد وجود شخص داخل منطقة الرقابة الجمركية يحمل بضائع محرم تصديرها إلى الخارج لا يعتبر في ذاته تهريباً أو شروعا فيه إلا إذا قام الدليل على

توافر نية التهريب ، وإن الحكم الذى يعاقب على مجرد هذا الفعل دون أن يستظهر نية التهريب يكون مشوباً بالقصور . فمتى كان الحكم لم يبين ماهية الأفعال التى قارفها المتهم مما يعد تهريباً بالمعنى الذى عناه الشارع ، ولم يوضح ما إذا كانت البضائع المضبوطة مما يحظر القانون تصديرها إلى الخارج وتعتبر بالتالى من البضائع الممنوعة التى يعاقب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على تهريبها وعلى الشروع فى ذلك ، أم أنها من الأصناف المفروض قيود على تصديرها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ ، كما لم يورد الظروف التى استخلص منها قيام نية التهريب أو يدل على ذلك تدليلاً سائغاً - فإنه يكون قد تعيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ق ٩٠ ص ٤١٣)

٤٦ - لما كان الظاهر من طلب الطاعنة ضم مذكرة إدارة التشريع بوزارة الاقتصاد أنه إنما يستهدف تدعيم ماذهب إليه من أن السبائك الذهبية المضبوطة ليست من السلع المحظور استيرادها على موجب أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ وهو ما تصادره نصوص ذلك القانون فإن هذا الدفاع يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان ولا تلتزم المحكمة بالرد عليه وكذلك الحال بالنسبة لما ذهبت إليه الطاعنة من أنها كانت قد أبدت الرغبة فى التصالح مع مصلحة الجمارك أثناء التحقيق وطوال مراحل المحاكمة طالما أنها لم تزعم أو تدع أن هذا التصالح قد تم بالفعل ، وأن المحكمة قد فاتها ما يقتضيه ذلك من أثر قانونى لأن هذا الدفاع بدوره يكون غير منتج فى الدعوى ، إذ ليس من شأنه بفرض صحته - نفى مسئوليتها عن الجرائم التى قارفتها . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعاً مع مصادرة الكفالة طبقاً لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٦ س ٢٦ ق ١٤١ ص ٦٣٠)

٤٧ - البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق

تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع - بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها وبمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للإستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل أنه يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام ، فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٢٣ س ٢٧ ص ١١٦ ص ٥١٩)

الفصل الرابع

الجزاء في جرائم التهريب الجمركي

٤٨ - من المقرر أن الجزاء الذي ربطه الشارع في الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ - المنطبق على واقعة الدعوى والتي أقيمت على أساسه - هو بمثابة تعويض مدني للخزانة العامة عن الضرر الذي أصابها من إدخال أو إسطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط بإعتبارها تهريباً جمركياً وما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفعين بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أصاب .

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ . ص ٧٩٩) .

٤٩ - من المقرر أن الغرامة التي ربطها الشارع في الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ المنطبق على واقعة الدعوى والتي أقيمت على أساسه - لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم التي إن غلبت عليها صفة العقوبة فإن التعويض يخالطها وهو تعويض الضرر الذي يصيب الخزانة العامة من إدخال أو إصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط بإعتباره تهريباً جمركياً . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية المرفوعة من مصلحة الجمارك بدعوى أن لفظ الغرامة مقصود به العقوبة دون التعويض يكون مخطئاً .

(الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق : جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ س ١٦ ص ١٩٣٧) .

٥٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الغرامة والمصادرة التي كانت تقضى بهما اللجان الجمركية في مواد التهريب لا تعتبران من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود في قانون العقوبات بل هما من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة العامة ، وأن أفعال التهريب لا تخرج عن كونها من الأفعال التي ترتب المساءلة المدنية في الحدود التي رسمها القانون ، وأن النص الوارد بالمادة ٣٣ من اللائحة الجمركية من حق صاحب البضائع في تعويض الضرر الذي لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من تلك اللائحة من أن العقوبات في مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن - كل ذلك يدل على قصد المشرع في إقتضاء المبلغ المطالب به بإعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذي لحق بالخزانة العامة - ومن ثم إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك تأسيساً على أن التعويض الذي تطالب به هو في حقيقته عقوبة جنائية - فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه في خصوص الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٣٧ ق : جلسة ١٩٦٧/١١/٦ س ١٨ ق ٢٢٤ ص ١٠٨٤)

٥١ - القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو الذي تكفلت نصوصه ببيان قيمة رسوم

الإستيراد وكيفية تقديرها وتحصيلها على السلع المستوردة ، ثم صدر بعده القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٦١ ونص في مادته الأولى على إلغاء القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسوم الإستيراد ، وإذ ما كان الشارع قد ربط تقدير التعويض المنصوص عليه في المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الإستيراد ، بمثل الرسوم المقررة للإستيراد والرسوم الأخرى المتصلة بها ، فإن إلغاء هذه الرسوم بمقتضى القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ يكون ناسخاً لوجود التعويض طالما أنه من المتعين الرجوع في تقديره إلى مقدار رسوم الإستيراد التي ألغيت . لما كان ذلك ؛ وكانت واقعة الدعوى قد جرت بعد إلغاء تلك الرسوم بالقانون المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه بالتعويض يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعويض وذلك عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، دون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من القانون سالف الذكر بتحديد جلسة لنظر الموضوع ، بإعتبار أن الطعن هو طعن لثنائي مرة ، مادام أن العوار لم يزد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٩ ص ٦٨٥)

٥٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ، هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، ويترتب على ذلك ، أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم بها حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزائن في الدعوى ، ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها .

(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦)

٥٣ - إن المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بجريمة ، قهراً عن صاحبها ، وبغير مقابل ، وهي عقوبة إختيارية تكميلية في الجنايات والجنح ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، فلا يجوز الحكم بها إلا

على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لامفر من إتخاذه في مواجهة الكافة ، كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية ، إذ نص على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار ، وهي بوضعها الأول تكون تدبيرا وقائيا على المحكمة أن تحكم به مادامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي بوضعها الثاني توفر للمجنى عليه صفة المطالبة بها كتعويض وفي أن يتتبع حقه في ذلك أمام درجات القضاء المختلفة ، حتى في حالة الحكم بالبراءة .

(الطعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ س ٢١ ق ١٠٠ ص ٤٠٩)
 ٥٤ - الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية ، التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخزانة ، أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس ، والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعهما مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وهو على ما يبين من المفردات المضمومة مبلغ ثلاثمائة جنيه . فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، بما يوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بذلك التعويض بالإضافة إلى العقوبات المقررة بها .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢١ س ٢٢ ق ٦٣ ص ٢٥٩)

(راجع أيضا الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٤/٥) .

(والطعن رقم ١٩٥٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٩ س ٢٢ ق ٧٥ ص ٣٢٥)

(والطعن رقم ٥١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ س ٢٤ ق ٧٠ ص ٣٢٥)

٥٥ - أوجبت المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، إلى جانب الحكم بالحبس والغرامة القضاء بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة ، فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلاً لمثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر .

(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٢ من ٢٤ ق ٧٠ ص ٣٢٥)

٥٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، مما مؤاده أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزائن في الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على وقوع ضرر عليها .

(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٢ من ٢٤ ق ٧٠ ص ٣٢٥)

٥٧ - لما كانت المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك تنص على أنه : « مع عدم الإخلا بأى عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر يعاقب على التهريب أو على الشروع فيه بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . ويحكم على الفاعلين والشركاء متضامنين بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة . فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلاً لمثلى قيمتها أو مثلى الضرائب المستحقة أيهما أكثر ، وفى جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة البضائع موضوع التهريب .. » وكانت الطاعنة لاتدعى أن قيمة التعويض المحكوم به يجاوز مثلى قيمة السبائك الذهبية التى حاولت تهريبها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على أساس هذه القيمة يكون صحيحاً فى القانون .

(الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٦ من ٢٦ ق ٦٤١ ص ٦٣٠)

٥٨ - لما كان الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة يجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون

أن يمتد هذا الجلب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية يراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أعمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٣٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وهو - وعلى ما يبين من مدونات الحكم - ستة وتسعين جنيها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالقضاء بذلك التعويض بالإضافة إلى العقوبات المقررة بها .

(الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ س ٣١ ق ١٣٢ ص ٦٨٠)

الفصل الخامس

التصالح في جرائم التهريب الجمركي

٥٩ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب في جميع الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه إنقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - في حدود تطبيق هذا القانون ، بمثابة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في الدعوى الجنائية مقابل الجعل الذي قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون مما يقتضى من المحكمة إذا ماتم التصالح في أثناء نظر الدعوى أن تحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية ، أما إذا تراخى إلى ما بعد الفصل في الدعوى فإنه يترتب عليه وجوباً وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقررة بها ، وقد كشف المشرع عن هذا النظر في القانون رقم ٦٦ لسنة ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك والذي ألغى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتوقيع العقوبة على المطعون ضده وأمر بإيقاف تنفيذها على الرغم من أن الصلح قد تم قبل صدور الحكم ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون بالقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وإنقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح .

(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٣٣ ق . جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ س ١٤ ص ٩٢٧) .

الفصل السادس

تهريب الدخان

٦٠ - بينت المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ - أن المقصود بعبارة «الدخان المخلوط» الدخان الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدخان المضبوط لدى الطاعن قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه وهو مادة غريبة عن الدخان يصدق عليه وصفه بالدخان المخلوط . وكانت المادة الثانية من هذا الأمر العالى المعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ تقضى بإعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريباً وبمصادرة هذا الدخان فضلاً عن توقيع غرامة قدرها عشرة جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء من الكيلو جرام ، وكان الدخان المضبوط - مخلوطاً بالرمل وبالعسل معاً - يعتبر من وجهة نظر القانون دخاناً مخلوطاً مؤثماً ولا يقدر فى ذلك أن يكون خلطه بالعسل فى حدود النسبة المقررة بالقانون ، إذا العبرة بالدخان المخلوط هى مجموعه كوحدة يصدق عليها هذا الوصف ، ومن ثم يكون القول بإستبعاد كمية العسل المضاف فى حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة إلى كمية الدخان وحده لاسند له من القانون .

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٧٩٩) .

٦١ - لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائى فى جريمة تهريب التبغ إستقلالاً مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن ، وترتب جريمة التهريب عليه ، وهو ما دلل عليه الحكم تدليلاً سائفاً فى معرض إستخلاصه لظروف الواقعة .

(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١١ س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦)

٦٢ - حصر الشارع حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال التى عددها فى المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ التى تنص على أنه «يعد تهريباً (١) استنبات التبغ أو زراعته محلياً (٢) ادخال التبغ السودانى أو التبغ الليبى المعروف بالطرابلىسى أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد (٣)

غش التبغ أو إستيراده مغشوشاً (٤) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها . وإذا كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى في غير لبس أن يكون الدخان المضبوط من النوع المستنبت أو المزروع محلياً - وهو مدار الاتهام - فلا محل لما أثارت الطاعنة من أن المحكمة وقر في خاطرها أن حيازة الدخان المزروع محلياً لا جريمة فيه ، لأن العبرة أولاً هي بنوع الدخان الذي ترد عليه الحيازة أو الإحراز وأنه ليس من تلك الأدخنة التي حظر الشارع حيازتها أو إحرازها بإطلاق .

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٤ ص ١٠٩٠)

٦٣ - إذا كانت المحكمة قد إطمأنت إلى شهادة المحلل الكيماوى الذى سمعته محكمة أول درجة ورأت فيها كفاء وغناء ، وكانت شهادته نصاً صريحاً فى نفى أن الدخان المضبوط من النوع المزروع محلياً بغير إضطراب فى مساق شهادته أو خطأ ، وكان الطعن فى حقيقته يقوم على مسألة أساسية هى ماهية الدخان المضبوط وهل هو من النوع المزروع محلياً فتعد حيازته تهريباً ، أو هو من النوع المستورد ومن ثم فلا جريمة فى حيازته وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب له ، وكان قاضى الموضوع قد قطع فى أصل هذه المسألة بالإستناد إلى دليل فى يحملة ، ولم يقض فيها بعلمه كما قالت الطاعنة ، وكانت الطاعنة إنما تنازع فى كفاية هذا الدليل ، فإن ذلك مما لا يثار لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٤ ص ١٠٩٠)

٦٤ - يبين من إستقراء نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقمى ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ - إن الشارع قد أبان فى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المغشوش بأنه جميع المواد المعدة للبيع أو الإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . وأبان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة ، بيد أن المشرع لم يفصح فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش ، واجتزأ فى مجال بيان ما يعتبر من الغش على

إعداد التبغ من الفضلات ، كما لم يفصح عن مقصوده بالخلط . ولما كان الشارع وقد أثار في ديباجة القانون الأخير إلى القانون الأول ولم يلغه كما ألغى غيره من قوانين أخر ألمع إليها في الديباجة نفسها فإنه يلزم الرجوع في تعريف مقصوده بكل من الغش والخلط إلى ذلك القانون الذى أشار إليه وأبقى عليه . وكانت الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده عرض للبيع دخاناً (نشوقاً) يحتوى على مادة غريبة (رمل) فإنه على النظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها أنها خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر - وليست غشا بإعداد مواد للبيع أو الإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، ولاهى فى حكم الغش بعرض دخان بإسم غير صحيح ، أو بإعداده من الفضلات . وكان الخلط المؤثم الذى يعتبر تهريباً وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذى يكون موضوعه تبغاً مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستنبت أو المزروع محلياً والتبغ السودانى أو التبغ اللبى المعروف بالطرابلسى والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشاً بإعداده من الفضلات ولما كان الدخان مثار الطعن لا يندرج فى أى نوع منها وإنما هو دخان مسحوق لصناعة العطوس (نشوق) فإن جنوح الطاعنة (مصلحة الجمارك) إلى تخطئة الحكم المطعون فيه فيما إنتهى إليه من رفض دعاواها بالتعويض قولاً بأنها بآن الواقعة تعتبر تهريباً وفق المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، يكون قولاً غير أسديد ، ويكون طعنهما متعين الرفض .

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ س ٢٥ ق ٦٦ ص ٣٠٠)

٦٥ - جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير قوانين التهريب الجمركى بعامه ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ بخاصة على أنه لا تعد حيازة السلعة من غير المهرب لها - فاعلاً كان أو شريكاً - وراء الدائرة الجمركية تهريباً إلا إذا توافر فيما يختص بتهريب التبغ إحدى حالات التهريب الحكى المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون المذكور .

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ س ٢٥ ق ٦٦ ص ٣٠٠)

الفصل السابع

التفتيش داخل الدائرة الجمركية

٦٦ - ماورد فى المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركى لايفيد إلغاء مانصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ من إسباغ صفة مأمورى الضبط القضائى على ضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها فى الأقسام والجهات الخاضعة لإختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد ، وذلك لعدم وجود أى تعارض بين القوانين فى هذا الخصوص - بل أن صياغة المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تفيد بجلاء أن ذكر الفئتين المنصوص عليهما فيها لم يرد على سبيل الحصر وإنما قصد الشارع أن تثبت هذه الصفة لفئات أخرى من الموظفين نصت عليهم قوانين أخرى فى شأن جرائم التهريب أيضاً - الأمر الذى ينتهى معه التفسير الصحيح إلى أن المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تكمل نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ .

(الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/١/١٠ س ١٢ ص ٧٣) .

٦٧ - يبين من إستقراء نصوص اللائحة الجمركية والقوانين المعدلة لها ومما أصدرته مصلحة الجمارك من تعليمات فى خصوص تطبيق أحكام هذه اللائحة أن سواحل «البحر المالح» والحدود الفاصلة بين القطر المصرى والبلاد المجاورة له تعتبر خطأ للجمارك . أما منطقة المراقبة فهى دائرة مغلقة وأكد إغلاقها القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالمطارات والموانى الذى حظر دخولها بغير إذن من وزير الحربية أو من ينيبه أو بمقتضى جواز سفر مستوف .

(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٨١) .

٦٨ - أسبغ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ فى شأن منع تهريب البضائع صفة الضبط القضائى على موظفى الجمارك وعمالها أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، وبقيت لهم هذه الصفة إعمالاً لنص المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ ، كما أيد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥

بأحكام التهريب الجمركى هذه الصفة بالنسبة إلى موظفى الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من «وزير المالية والإقتصاد» ، وأضيفها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على الضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها فى الأقسام والجهات الخاضعة لإختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد .

(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٨١) .

٦٩ - أخضع الشارع الدائرة الجمركية - نظراً إلى طبيعة التهريب الجمركى - لإجراءات وقيود معلومة - منها تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إليها أو يخرجون منها أو يمرون بها بصرف النظر عن رضا هؤلاء الأشخاص بهذا التفتيش أو عدم رضائهم به .

(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٨١) .

٧٠ - تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب إستهدف الشارع به صالح الخزائنة ويجريه عمال الجمارك وحراسه - الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم - لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجودون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية وإشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبررة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى هذا القانون . وقد أفصح الشارع عن مراده بما نص عليه فى المادة الثانية من اللائحة الجمركية المعدلة أخيراً بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ٧ و ٣٥ فى بنودها الرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والمادة ٤١ من اللائحة المذكورة المعدلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٣ . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة هو أن حق عمال الجمارك وحراسه فى الكشف والتفتيش فى حدود دائرة المراقبة الجمركية أمر يقره القانون - على أن هذا الحق فى خصوص تفتيش الأشخاص ليس مطلقاً بل يجب أن يمارسه المخاطبون به فى

نطاق ما يصادفهم من حالات تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها قانوناً طبقاً لما نص عليه أخيراً القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي - ولا يقدح في هذا النظر زوال الصفة المدنية لأفعال التهريب في ظل خضوعها لأحكام اللائحة الجمركية حين ألحقت بجرائم القانون العام عملاً بالقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ وما يترتب على ذلك من إخضاع هذه الجرائم للأحكام المقررة في قانون الإجراءات الجنائية من حيث التحقيق وما يندرج تحته من قبض وتفتيش ، ذلك بأن أفعال التهريب الجمركي وإن أدخلت في زمرة الجرائم إلا أنها لا تزال تحمل في طياتها طابعاً خاصاً مميزاً لها عن سائر الجرائم - وهو ما أشار إليه الشارع في المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ، وتمشياً مع هذا الاتجاه إختط الشارع خطة التوسع في تجريم أفعال التهريب الجمركي إلى ما يسبق نطاق الشروع في الجريمة ، وهذا الاتجاه من الشارع من تناول مجرد محاولة التهريب بالعقاب - وهي مرحلة دون الشروع تقع بين الأعمال التحضيرية والبدء في التنفيذ - يدل بذاته على الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم ، ويؤكد خضوعها لحالات مغايرة للمفاهيم المتواضع عليها بالنسبة إلى باقي الجرائم . ومن الواضح أن إلغاء أحكام التهريب المنصوص عليها في اللائحة الجمركية وكل ما يخالف نصوص القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ لا يشمل الأحكام الإجرائية الخاصة بالكشف عنها .

(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٨١) .

٧١ - شبهة في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية بصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية ، متى أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت إلى الاشتباه في الشخص محل التفتيش - في حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر التهريب فلا معقب عليها في ذلك .

(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٨١) .

تواجد في منطقة ممنوعة

موجز القاعدتين :

- حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة دون التقيد بالوصف المحالة به حده ؟
 الفعل المادى في جريمة منادرة البلاد دون تصريح إختلافه عن ذلك المكون لجريمة
 التواجد في منطقة ممنوعة ١
- حق محكمة الموضوع في تكييف الواقعة دون التقيد بالوصف المحالة به . حده .
 الفعل المادى في جريمة منادرة البلاد دون تصريح . إختلافه عن ذلك المكون
 لجريمة التواجد في منطقة ممنوعة ٢

القاعدتان القانونيتان :

- ١ - لنن كان الأصل أن محكمه الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه
 النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها أن تمحص الواقعة
 المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً
 صحيحاً لأنها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق
 المرسوم فى وصف التهمة المحال عليها بل إنها مطالبة بالنظر فى الواقعة
 الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن
 التحقيق الذى تجريه بالجلسة - إلا أنه يجب أن تلتزم فى هذا النطاق بالألا تعاقب
 المتهم عن واقعة مادية غير التى وردت فى أمر الإحالة أو طلب التكليف
 بالحضور دون أن تضيف إليها شيئاً . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن
 الدعوى رفعت على المطعون ضده بوصف أنه وهو متمتع بجنسية الجمهورية
 العربية المتحدة غادر أراضيها دون أن يكون حاصلأ على إذن من الجهة
 المختصة ، وقضى الحكم ببراءته وأقام قضاؤه على ما ثبت من محضر الضبط من
 أنه ضبط داخل الأراضى المصرية ولم يغادرها ، وكان الفعل المادى المكون لهذه
 الجريمة يختلف عن الفعل المادى المكون لجريمة التواجد بمنطقة ممنوعة
 بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فهى واقعة مغايرة

للوّاقعة الواردة بطلب التّكليف بالحضور فإنّ الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ س ٢٥ ق ١٦٦ ص ٧٦٩)

٢ - من حيث إن النيابة العامة قدمت المطعون ضده لمحاكمته بوصف أنه غادر البلاد بدون جواز سفر ومن غير الأماكن المخصصة لذلك ، وقضى الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ببراءته مما أسند إليه وأقام قضاءه على ما ثبت من محضر الضبط أنه وجد في منبقة عسكرية بدون تصريح وهي واقعة منبقة الصلة بما تضمنه طلب التّكليف بالحضور ، لما كان ذلك فإنه وإن كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم وأن من واجبها إن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع أوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً لأنها وهي تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحال عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجربته بالجلسة ، إلا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق بالألا تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التي وردت في أمر الإحالة أو طلب التّكليف بالحضور دون أن تضيف إليها شيئاً . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بصفته مصرياً خرج من البلاد خلصة من غير أن يكون حاملاً لجواز سفر ساري المفعول يبيح له ذلك ، وبأنه خرج من غير الأماكن التي حددها وزير الداخلية ، وكان الفعل المادي المكون لهاتين الجريمتين يختلف عن الفعل المادي المكون لجريمة التواجد في منطقة ممنوعة بمقتضى قرار وزير الحربية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٩ ومن ثم فهي واقعة مغايرة للواقعة الواردة بطلب التّكليف بالحضور ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٦ س ٣١ ق ١٦ ص ٨٠)

توافق

موجز القواعد :

- التوافق . هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل منهم في نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم إتفاق سابق . التوافق لا يفيد الإتفاق كطريق من طرق الإشتراك . عدم مساءلة من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم ألا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر . وفي غير تلك الأحوال يلزم لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلاً أو شريكاً . أمثلة ١ - ٣
- التوافق . ماهيته ؟ إتجاد إرادات الجناة على ارتكاب الجريمة . غير لازم لقيامه ٤
- التوافق على التعدي لا يرتب تضامناً في المسؤولية الجنائية بين المتهمين ٥

القواعد القانونية :

- ١ - من المقرر أنه متى دان الحكم المتهمين في جريمة الإشتراك في القتل بطريقى الإتفاق والمساعدة فإن عليه أن يستظهر عناصر هذا الإشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بياناً يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها . فإذا كان ما أورده الحكم وإن كان يدل على التوافق بين المتهمين لا يفيد الإتفاق كطريق من طرق الإشتراك لأنه لا يكفي لقيامه مجرد توارد الخواطر بل يشترط في ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، الأمر الذى لم يدلل الحكم على توافره بل نفاه في صراحة كما لم يثبت في حق الطاعنين توافر الإشتراك بأى طريق آخر حدده القانون . وكان مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامناً بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كل منهم مسئولاً عن نتيجة فعله الذى ارتكبه . وكان الحكم من جهة أخرى لم يثبت في حق المتهمين أنهم ساهموا في قتل جميع المجنى عليهم ، فإنه بذلك يكون مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

٢ - الاتفاق يتطلب تقابل الإرادات تقابلاً صريحاً على أركان الواقعة الجنائية التي تكون محلاً له . أما التوافق فهو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم على حدة قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه . وهو لا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات . أما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلاً فيه أو شريكاً بالمعنى المحدد في القانون :

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ س ١٦ ص ٧١٨) .

٣ - لما كان الحكم قد أورد في تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعنين ذهبوا إلى السوق وقد إنطوت نفوسهم على القتل لتنفيذ ما إتفقوا عليه وتلاقت إرادتهم عنده ، ثم قال في التدليل على ثبوت التهمة في حقهم أنهم عادوا إدراجهم إلى السوق وإستحضر كل منهم بندقية تسليح بها بعد أن إتفقوا فيما بينهم على العودة لقتل فريق المجنى عليهم وأن الاتفاق يتحقق من إتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه وأنه لا يتطلب إلا مجرد إتحاد وتوافق إرادة دون أن يتطلب مرور فترة زمنية أو هدوء أو روية . وأن الطاعنين نفذوا هذا الاتفاق فعلاً بقصد التداخل في الجريمة وتحقيق الرابطة الذهنية بينهم ، فإن الحكم يكون قد أورد واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين وأخذ بهما معاً - مما يدل على إختلال فكرته عن عناصرها وعدم إستقرارها في عقيدة المحكمة الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها ، وذكر الحكم لكل هذا الذي ذكره في أقوال مرسلة يجعله متخاذلاً في أسبابه متناقضاً بعضه مع بعض - بحيث لا يمكن أن تعرف منه إن كانت محكمة الموضوع قد كونت عقيدتها على أساس توافر الاتفاق في حق الطاعنين أو مجرد التوافق مع ما في ذلك من أثر في قيام المسؤولية الجنائية بينهم أو عدم قيامها . وهو ما يعجز محكمة النقض عن تفهم مزاميه والإستيثاق من أن القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ س ١٦ ص ٧١٨) .

٤ - الأصل أن التوافق هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين وإتجاه كل منهم بذاته إلى ما إتجهت إليه خواطر الباقيين دون أن يكون هناك ثمة إتحاد بين إراداتهم .

(الطعن رقم ٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٨ س ١٨ ق ١٠٦ ص ٥٤٤)

٥ - مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامناً بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهما مسئولاً عن نتيجة فعله الذي ارتكبه .

(الطعن رقم ١٥٥٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٦ س ١٨ ق ٢٢٣ ص ١٠٨٢)

توقف عن الاتجار والانتاج

راجع : تموين :

توقيع على سند بالإكراه

موجز القاعدة :

- ركن القوة أو التهديد في جريمة الإكراه على إمضاء سند . تحققه : بكافة صور . إنعدام الرضا لدى المجنى عليه . تمامه بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص من شأنها تعطيل الاختيار أو إعدام قوة المقاومة عندهم تسهياً لإرتكاب الجريمة . الإكراه كما يكون مادياً باستعمال القوة ، قد يكون أدبياً بطريق التهديد . دخول التهديد بخطر جسيم على النفس أو المال أو بنشر فضيحة أو بإفشاء أمور ماسة بالشرف في هذا المعنى

القاعدة القانونية :

من المقرر أن ركن القوة أو التهديد في جريمة الإكراه على إمضاء المستندات يتحقق بكافة صور إنعدام الرضا لدى المجنى عليه . فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص يكون من شأنها تعطيل الاختيار أو إعدام قوة المقاومة عندهم تسهياً لإرتكاب الجريمة ، فكما يصح أن يكون الإكراه مادياً باستعمال القوة فإنه يصح أيضاً أن يكون أدبياً بطريق التهديد ويدخل في هذا المعنى التهديد بخطر

جسيم على النفس أو المال ، كما يدخل فيه التهديد بنشر فضيحة أو بإفشاء أمور
ماسة بالشرف .

(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ س ١٦ ص ٤٩٥) .

ج

جبانات . جب العقوبة . جبن . جرائم النشر . جرح عمد . جريمة .
جسور . جلب . جمارك . جمعيات وأندية . جمعيات تعاونية .
جنسية . جنون .

جبانات

موجز القاعدة :

- مجرد إقامة مدفن خاص . فى غير الجبانات العامة . بغير ترخيص . مؤثم بالمادتين ٣ ، ١١ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ .

القاعدة القانونية :

إن إقامة مدفن خاص - فى غير الجبانات العامة - بغير ترخيص هو فعل معاقب عليه تطبيقاً للمادتين ٣ و ١١ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ ، ولو لم يتم الدفن فيه بالفعل . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه خلص إلى هذا النظر ودان الطاعن عملاً بأحكام هاتين المادتين ، فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة فى القانون ، ولا يضيره - من بعد - كونه قد أسبغ على البناء الذى أقامه الطاعن وصف الجبانة ، فى حين أنه - فى حقيقته - مدفن خاص أقيم فى غير الجبانات العامة ، ومن ثم يتعين رفض الطعن ومصادرة الكفالة .

(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ س ٢٧ ق ١٥٠ ص ٦٧١)

جب العقوبة

موجز القاعدة :

- عقوبة الجريمة الأشد . تجب العقوبات الأصلية لما عداها من الجرائم المرتبطة . دون العقوبات التكميلية . أساس ذلك ؟ إغفال الحكم القضاء بالتعويض المنصوص عليه فى المادة ١٦١ عقوبات ، مع عقوبة الجريمة الأشد . مخالفة للقانون .

القاعدة القانونية :

الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التى تحمل فى طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدنى للخرانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة

ومراقبة البوليس التى هى من واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما ترتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد ، لما كان ذلك ، وكان مما يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض عن الخسارة المنصوص عليها فى المادة ١٦٤ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بالزام المطعون ضده بالتعويض عن الخسارة إعمالاً لنص المادة سالفه البيان يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٦ س ٢٥ ق ١٨٧ ص ٨٦٣)

جـ بـ ن

موجز القواعد :

- شرط الادانة فى جريمة صنع وعرض جبن مغشوش للبيع : أن يثبت أن المتهم ارتكب فعل الغش بنفسه أو أن يكون الجبن قد صنع مع علمه بغشه وفساده ١
- مثال لدفاع جوهري يتعين الرد عليه فى جريمة صنع وعرض جبن مغشوش للبيع ٢
- عدم بيان الحكم النسب المقررة قانوناً للعناصر الداخلة فى تركيب الجبن وتلك التى وجدت بالفعل فى الجبن المضبوط . قصور . علة ذلك ؟ قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ ٣
- صنع الجبن فى معمل المتهم لا يكفى لإدانته فى جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه . لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه . تمسك الطاعن بانتفاء علمه بالغش . عدم تناول الحكم هذا الدفاع الجوهري بالرد يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة ٤

القواعد القانونية :

- ١ - من المقرر أنه لا يكفى لإدانة المتهم فى جريمة صنع وعرض جبن مغشوش للبيع أن يثبت أن الجبن قد صنع أو عرض فى معمل المتهم ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه وفساده .

(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٥ س ٢٢ ق ١٦٧ ص ٦٨٧)

٢ - مبنى كان يبين من مرافعة الدفاع أن المتهم يناع في قيامه بغش الجبن وعرضه للبيع إذ جرى دفاعه بأن هذا الجبن كان بالفعل في دور الاعداد والتحضير وتحت المراقبة ولم يكن قد نضج بعد مما سبب نقص المواد الصلبة به كما أنه لم يكن معروضا للبيع بالمعمل لأنه لا يباع فيه وإنما يرسل إلى مقر الشركة لبيعه بعد مضي حوالى الشهرين . وكان يبين مما أثبتته الحكم أنه عرض لهذا الدفاع في شقه الخاص بغش الجبن وأطرحه إستنادا إلى أن الثابت من شهادة محرر المحضر التى أدلى بها أمام محكمة أول درجة أن سبب انخفاض نسبة المواد الصلبة فى الجبن المضبوط يرجع إلى نقص فى الدسم أو إضافة مادة أخرى إليه ولم يعرض للشق الثانى الخاص بواقعة عدم عرض الجبن المضبوط للبيع وقت ضبطه بمعمل الطاعن . ولما كان دفاع الطاعن فى خصوص واقعة العرض للبيع أو قصد البيع يعد دفاعا جوهريا فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعمل على تحقيقه أو أن ترد عليه بما يفنده أما وهى لم تفعل واقتصرت فى حكمها على القول بأن الجبن كان معروضا للبيع دون أن تورد الاعتبارات التى استخلصت منها ذلك فإن حكمها يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٥ س ٢٢ ق ١٦٧ ص ٦٨٧)

٣ - متى كان الحكم لم يستظهر نوع الجبن المضبوط من بين الخمسة الأنواع المبينة فى المادة ١٢ من قرار وزير الصحة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ كما لم يوضح النسب المقررة قانونا للعناصر الداخلة فى تركيبه والنسب التى وجدت بالفعل فى الجبن المضبوط من واقع تقرير معامل التحليل مع ضرورة إيراد هذا البيان فى الحكم حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها به ولذا فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور الذى يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٩٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٥ س ٢٢ ق ١٦٧ ص ٦٨٧)

٤ - لا يكفى لادانة المتهم فى جريمة صنع جبن مغشوش مع علمه بغشه أن يثبت أن الجبن قد صنع فى معمله ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش وأن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه ، ولما كان الطاعن قد تمسك بانتفاء علمه بالغش وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن لهذا الدفاع أصلا وبالتالي لم يتناوله بالرد عليه على الرغم من جوهريته إذ لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ،

فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بما يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٥٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٥ س ٢٣ ق ٢٥٦ ص ١١٣٥)

جرائم النشر

- ١ الفصل الأول : حق نشر الاجراءات القضائية
- ٢ الفصل الثانى : حرية الصحافة
- ٤ ، ٣ الفصل الثالث : القصد الجنائى فى جريمة القذف
- ٦ ، ٥ الفصل الرابع : القذف فى حق الموظف العام

موجز القواعد : الفصل الأول

- حق نشر الاجراءات القضائية :

- حق نشر الاجراءات القضائية مقصور على الاجراءات العلنية والأحكام التى تصدر علنا . عدم امتداده إلى التحقيق الابتدائى والتحقيقات الأولية أو الادارية . نشر مجريات التحقيقات الأخيرة . هو على مسئولية من نشرها ١

الفصل الثانى

حرية الصحافة

- حرية الصحفى هى جزء من حرية الفرد العادى لا يمكن تجاوزها إلا بتشريع خاص ٢

الفصل الثالث

القصد الجنائى فى جريمة القذف بطريق النشر

- كفاية القصد العام . افتراضه عندما تكون العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها . لا ينفى القصد اعتقاد القاذف صحة وقائع القذف ٣
- إعادة النشر . هى فى حكم القانون كالنشر الجديد . م ١٩٧ ع . أثر ذلك ٤

الفصل الرابع

- القذف فى حق الموظف العام :

- البحث فى سلامة نية القاذف محله : أن يكون الطعن موجها إلى الموظف العمومى أو من فى حكمه . عدم قبول الدليل على صحة وقائع القذف فى غير هذه الحالة ... ٥

- حسن النية المبيح لاثبات صحة وقائع القذف في حق الموظف العام هو اعتقاد القاذف بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة ٦

القواعد القانونية

الفصل الأول

حق نشر الاجراءات القضائية

١ - دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ ، ١٩٠ من قانون العقوبات أن حصانة النشر مقصورة على الاجراءات القضائية العلنية والأحكام التي تصدر علنا ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجرى في الجلسات غير العلنية ، ولا إلى ما يجرى في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيتهما ، كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ، ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية ، لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهدا غير الخصوم ووكلائهم - فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة فإنما ينشر ذلك على مسؤوليته ، ويجوز محاسبته جنائياً عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .

(الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٣٤ س ١٠ ص ٣٤٨)

الفصل الثاني

حرية الصحافة

٢ - حرية الصحفي هي جزء من حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص .

(الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٢٤ س ١٠ ص ٣٤٨)

الفصل الثالث

القصد الجنائي في جريمة القذف

٣ - لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت

صادقة لأوجبت عقاب المقدوف أو احتقاره ، ولا يؤثر فى توافر هذا القصد أن يكون القاذف حسن النية ، أى معتقدا صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف ، وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف - شائنة بذاتها ومقذعة .

(الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٢٤ س ١٠ ص ٣٤٨)

٤ - يستوى أن تكون عبارات القذف أو السب التى أذاعها الجانى منقولة عن الغير أو من انشائه هو ، ذلك أن نقل الكتابة التى تتضمن جريمة ونشرها يعتبر فى حكم القانون كالنشر الجديد سواء بسواء ، ولا يقبل من أحد للافلات من المسؤولية الجنائية أن يتذرع بأن تلك الكتابة إنما نقلت عن صحيفة أخرى - إذ الواجب يقضى على من ينقل كتابة سبق نشرها بأن يتحقق قبل اقدامه على النشر من أن تلك الكتابة لا تنطوى على أية مخالفة للقانون كمفهوم نص المادة ١٩٧ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ س ١١ ص ٩٢٩)

الفصل الرابع

القذف فى حق الموظف العام

٥ - متى تحقق القصد فى جريمة القذف لا يكون هناك محل للخوض فى مسألة سلامة النية إلا فى حدود ما يكون الطعن موجها إلى موظف عمومى أو من فى حكمه - فإذا لم يكن المدعيان بالحق المدنى كذلك فلا يقبل من الطاعن الأول أى دليل يتقدم به لإثبات صحة ما قذف ، وفى هذا ما يكفى لرفض إجابة طلب ضم الأوراق من الوجهة القانونية .

(الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٢٤ س ١٠ ص ٣٤٨)

٦ - استقر قضاء محكمة النقض على أن كنه حسن النية فى جريمة قذف الموظفين هو أن يكون الطعن عليهم صادرا عن حسن نية ، أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة - لا عن قصد التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو دوافع شخصية ، ولا يقبل من موجه الطعن فى هذه الحال إثبات صحة

الوقائع التي أسندها إلى الموظف ، بل تجب إدانته حتى ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به .

(الطعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسته ١٩٥٩/١٢/٢٢ من ١٠ ص ١٠٥٥)

جرح عمد

راجع : ضرب

جريمة

الفصل الأول : أركان الجريمة

الفرع الأول : الركن المادى ٥٦ - ١

الفرع الثانى : محل الجريمة ٥٨ - ٥٧

الفرع الثالث : القصد الجنائى والباعث ٩٩ - ٥٩

الفصل الثانى : تعدد الجرائم ١٠٥ - ١٠٠

الفصل الثالث : أنواع الجرائم

الفرع الأول : الجريمة المستمرة ١٣٥ - ١٠٦

الفرع الثانى : الجريمة المتتابعة ١٣٧ - ١٣٦

الفرع الثالث : الجريمة الوقتية ١٤٥ - ١٣٨

الفرع الرابع : جرائم العادة ١٤٧ - ١٤٦

الفرع الخامس : الجرائم العسكرية ١٤٩ - ١٤٨

الفرع السادس : جرائم من نوع خاص ١٥١ - ١٥٠

الفصل الرابع : الجريمة المستحيلة ١٦١ - ١٥٢

الفصل الخامس : الاثبات فى بعض الجرائم ١٦٧ - ١٦٢

الفصل السادس : مالا ينفى وقوع الجريمة ١٦٨ - ١٧٢

الفصل السابع : مسائل متنوعة ١٧٣ - ١٧٦

موجز القواعد : الفصل الأول أركان الجريمة :

الفرع الأول : الركن المادى :

- جريمة طيب المخدر . استحضار المخدر من الخارج ودخوله المباد الاقليمية بإرادته المتهمة وتربيتهم . اتفاق احد رجال البوليس مع المتهمة على نفل المخدر من المركب الى خارج المساء . لا أثر له فى قيام الجريمة ١

- ظرف الاكراه فى السرقة من الظروف العينية المتعلقة بالركن المادى للجريمة . سرقة فى حق كل من ساهم فى الجريمة ٢

- الاشتراك فى جريمة بالاتفاق والمساعد لا يحقق الا اذا تما قبل وقوع تلك الجريمة ٣

- اتحاد الركن المادى فى صورتي جريمة السعى على الموظفين واختلاف الركن الاتمى فى كل منهما ٤

- فعل إحقاء الأتساء المروقة . يكفى فى توافره قيام الدليل على حيازة التىء المرووق على سبيل التملك والاحتصاص . مثال . تراء المرووق من سارقه وضبطه وهو فى طريقه الى محر محبته ولو لم يصل اليه ٥

- طرق التزوير المادى : تغيير الحقيقة فى بيانات المحرر تغييرا ماديا . مثل فى تزوير قسمة دفع رسوم مستخرج رسمى عن شهادة ميلاد . التزوير فى المحرر الرسمى متى بنوافر ؟ كفايه صدور الورقة من موظف عمومى مخصص حيزها وحصول تسيير الحقيقة فى بيانها . عدم اتصال هذا التسيير بالتعرض التىء حررت القسمة من أجله . غير مؤثر ٦

- الضرر فى التزوير . مالا ينفى توافره : وضوح التزوير مادام أن تغيير الحقيقة يجوز أن يتخذ به بعض الأفراد ٧

- تحقق جريمة التزوير بحصول العتبت بملكيته التىء التمد الى التامى سخص تمد

- من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ عقوبات ومن بينها عقد الوديعة ٨
- توافر عنصر الاخفاء بمجرد استلام الجاني للشيء المسروق مع علمه بسرقة . لا
تتطلب نية التملك ٩
- الاحراز هو مجرد الاستيلاء على السلاح ولو كان لأمر عارض . يكفي في ذلك
القصد الجنائي العام ١٠
- التجمهر . متى يتوافر ؟ جواز توافره ولو عارضا من غير اتفاق سابق . مناط
مسئولية المشتركين في التجمهر غير المشروع عن الجرائم التي وقعت حال حصوله
تنفيذا للغرض منه إذا كانت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم يستقل بها أحد
المتهمين لحسابه ، ويؤدي إليها السير الطبيعي للأمور بصرف النظر عن إسنادها إلى
شخص بعينه . لازم ذلك ١١ - ١٢
- توافر جريمة الرشوة : سواء كان العطاء سابقا أو معاصرا أو لاحقا ما دام الامتناع
عن أداء واجبات الوظيفة أو الإخلال به كان بناء على اتفاق سابق . مثال ١٣
- الفعل المادي في جريمة الاخفاء . ما يوفره . حيازة الشيء مهما كان سببها . لا
يشترط أن تكون الحيازة بنية التملك ١٤
- جريمة المادة ٤٨ عقوبات . أركانها . العقاب عليها ١٥
- جريمة إدارة منزل للدعارة أو التحريض على ارتكابها . تقاضى الأجر : ليس ركنا
من أركانها . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ١٦
- القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال . ماهيته ١٧
- جريمة الرشوة . أركانها : لا يؤثر في قيامها أن تقع نتيجة تدبير سابق ، أو أن
يكون الراشي غير جاد في عرضه - متى كان الموظف قد قبل العرض منتويا العبث
بمقتضبات وظيفته ١٨
- تمام جريمة الرشوة . بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب
الراشي . تسليم مبلغ الرشوة بعد ذلك ليس إلا نتيجة للاتفاق ١٩
- هتك عرض . الركن المادي . كل فعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليه
ويستطيل إلى جسمه على عورة من عوراته . لا يشترط أن يترك الفعل أثرا على
جسم المجنى عليه . مثال . وضع الأصبع في دبر المجنى عليه ٢٠

- جريمة المادة ١٥٥ عقوبات . مثال تتحقق به أركانها ٢١
- أركان الشروع في جريمة الرشوة لا تختلف عن أركان الجريمة التامة ٢٢
- جريمة استعمال محرر مزور . عنصرها المادى . يتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله . لا عبء بتحقق النتيجة المرجوة . مثال ٢٣
- خلو القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ - فى شأن الأحوال المدنية - من النص على إلزام صاحب البطاقة بحملها معه . إيجابه تقديمها إلى من عينهم كلما طلبوا ذلك . مؤدى ذلك : أن الجريمة لا تقع لمجرد ، عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمندوبى السلطات العامة عند طلبها أو بعد ذلك بفترة مناسبة . مثال ٢٤
- جريمة عدم ثبوت اللوحة المعدنية فى رقبة الكلب عدم قيامها إلا إذا كان الكلب مقيدا فى السجل الخاص برقم مسلسل . المادة (١) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ ٢٥
- الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٥٢ عقوبات المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ . لا يشترط فى العقاب عليها أن يكون المحل قد اعد خصيصا لألعاب القمار ، أو أن يكون الغرض الأسمى من فتحه هو استغلاله فى هذه الألعاب . يكفى أن يكون مفتوحا للاعبين يدخلونه فى الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار ، ولو كان مخصصا لغرض آخر . مثال ٢٦
- جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص . قيامها : بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده فى الموعد المقرر . إتخاذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة . لا يؤثر فى قيامها ٢٧
- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تتم : بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق . تقديم الشيك إلى البنك لا شأن له فى توافر أركان الجريمة . هو إجراء مالى يتجه إلى مقابل الشيك . إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إجراء كاشف للجريمة ٢٨
- جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص . تحققها : بمجرد الحيازة المادية طالت أم قصرت ، وأيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ . عدم تطلبها سوى القصد الجنائى العام ٢٩
- إدانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه لمجرد أنه الملتزم بتوريده . لا يكفى . وجوب ثبوت ارتكابه فعل الغش أو أن يكون قد ورد اللبن مع

علمه بنشئه . لا يؤثر في ذلك : القرينة القانونية التي أنشأها المشرع بالتعديل المدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - من افتراض العلم بالنش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجانلين . محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت صلة المتهم بفعل النش موضوع الجريمة . مثال ٣٠

- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : تقديم المستفيد الشيك للبنك في تاريخ إصداره . غير لازم لتحقيقها . قيامها ولو تقدم به في تاريخ لاحق . ما دام الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجرى مجرى النقود . مثال ٣١

- جريمة خلط الدخان . توافر الركن المادى لها سواء أكان الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المنشوش جريمة معاقب عليها . افتراض توافر القصد الجنائى لدى الفاعل إذا كان صانعا . عدم استطاعته دفع مسئوليته فى حالة ثبوت النش أو الخلط ٣٢ - ٣٣

- الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم . الحكم بالأذانة فى جريمة القتل الخطأ : وجوب تبيانه فضلا عن مودى الأدلة التى اعتمد عليها عنصرى الخطأ المرتكب و الدليل عليه مردود إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق ٣٤

- إدانة المتهم فى جريمة بيعه جبنا منشوشا مع علمه بنشئها لمجرد أنه الملتزم بتوريدها . لا تصح . وجوب ثبوت ارتكابه فعل النش أو توريده السلعة مع علمه بنشئها . القرينة القانونية المنشأة بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ - من افتراض العلم بالنش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجانلين . قابليتها لاثبات العكس بنير اشتراط نوع معين من الأدلة . عدم مساسها بالركن المعنوى فى جنحة النش الذى يلزم توافره حتما للعقاب ٣٥

- الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/٣٣٩ عقوبات . أركانها : انتهاز المقرض ضعف أو هوى نفس المقرض . الحاجة إلى الاقتراض لا توفر هذا الركن . استخلاص الحكم عدم توافر ذلك الركن ، اعتبار الفعل مجرد تعامل مدنى . خروج التقاضى فى شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم الجنائية ٣٦

✓ - جريمة النصب . توافرها : وجوب أن تكون الطرق الاحتيالية من شأنها تسليم المال الذى أراد الجانى الحصول عليه ، مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقا لاسنعمال

الطرق الاحتيالية . مثال ٣٧

- جريمة إحراز الجواهر المخدر . ركنها المادى . توافره : وجوب ثبوت اتصال المتهم بالجواهر اتصالا ماديا أو أن يكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن فى حيازته المادية . مثال ٣٨

- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها : متى أعطى الساحب شيكا لا يقابله رصيد أو أعطى شيكا له مقابل ثم أمر بعدم السحب أو سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك ٣٩

- جريمة التزوير فى المحررات الرسمية . صدورها فعلا عن الموظف العمومى المختص بتحرير الورقة غير لازم . يكفى إعطاء الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للايهام برسميتها ... ٤٠

- جريمة العود للاشتباه . تحققها : بوقوع فعل من المشتبه فيه - بعد الحكم عليه بالمراقبة - من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامى . بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائى بالإدانة أو كان قائما على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجاهتها . تحديد مدة هذا العود : الرجوع فيها إلى قواعد العود العامة الواردة فى قانون العقوبات . مثال ٤١

- جريمة إحراز سلاح نارى بنير ترخيص . تحققها : بمجرد الحيازة العرضية طالبت أو قصرت . وأيا كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض أو طارئ . علة ذلك : قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد إحراز وحيازة السلاح النارى بنير ترخيص عن علم وإدراك . مثال ٤٢

- ظرف الاكراه فى السرقة . طبيعته . ظرف عينى . تعلقه بالأركان المادية المكونة للجريمة . سريانه على كل من أسهم فى الجريمة المقترنة به . ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقيين ٤٣

- التزوير المعاقب عليه . تمامه خفية أو استلزام دراية خاصة لكشفه . غير لازم . يستوى أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا فى كشفه أو أنه متقن . ما دام أن تمييز الحقيقة فى كلا الخالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس . مثال ٤٤

- جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك . تحقق عنصرها المادى بمجرد انتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية ٤٥

- وجوب أن تكون المياه المستعملة فى تحضير المياه الغازية والصودا نقية كيمياويا وبكتريولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية فى مناطق الانتاج وإلا اعتبرت غير صالحة للاستهلاك الامنى . المجادلة فى مصدر المياه المستعملة . غير مقبولة . المرسوم الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها ٤٦

- تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل فى إعداد العملة الزائفة التى لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج فى المعاملة . اعتباره من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا ٤٧

- شروط إنزال العقاب أعمالا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فى شأن العلامات والبيانات التجارية المعدل بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ - فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين : (الأول) التزوير أو التقليد (والثانى) سوء النية ٤٨

- ركن القوة أو التهديد فى جريمة الاكراه على إمضاء سند . تحققه : بكافة صور إنعدام الرضا لدى المجنى عليه . تمامه بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص من شأنها تعطيل الاختيار أو إعدام قوة المقاومة عندهم تسهila لارتكاب الجريمة . الإكراه كما يكون ماديا بإستعمال القوة ، قد يكون أدبيا بطريق التهديد . دخول التهديد بخطر جسيم على النفس أو المال أو بنشر فضيحة أو بإفشاء أمور ماسة بالشرف فى هذا المعنى ٤٩

- الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات : هو إحكام الرقابة عليها ضمانا لرواجها فى الأسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادراتنا فى تلك الأسواق . الخروج على مقتضى الواجبات التى فرضت تحقيقا لهذا الهدف تتوافر به الجريمة التى يكفى لقيامها علم الجانى بالفعل المؤثم قانونا أو قعوده عن التحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة ٥٠

- جريمة الشروع فى تقليد الأوراق المالية . تحققها : بقيام الجانى بطبع هذه الأوراق بما إستعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى . ولو كان

هناك نقص أو عيوب فى التقليد ٥١ .

- جريمة حيازة الأدوات والمعدات التى تستعمل فى تقليد العملة وترويجها . يكفى لقيامها أن تكون الحيازة بخير مسوغ . إستعمال تلك الأدوات أو الآلات غير لازم لقيام الجريمة ٥٢

- جريمة العود للاشتباه . متى تتحقق : بوقوع فعل من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة - من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته بغض النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل . سواء انتهى بحكم نهائى بالإدانة أو كان قائما على أساس جدى يركز على أدلة لها وجاهتها . قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطعن ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام ٥٣

- المقصود بعبارة الدخان المخلوط : الدخان الذى يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت إلا إذا كانت هذه المواد مما يسمح القانون بخلط الدخان بها وفى الحدود والنسب والمواصفات التى يصرح بها ٥٤

- مجرد البدء فى إستعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه . يتحقق به جريمة الشروع فى النصب ٥٥

- إعتبار مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل شروعا . كشف المجنى عليه إحتيال الجانى وامتناعه عن تسليمه المال أو تسليمه له لسبب آخر فى نفسه . لا أثر له فى قيام الجريمة ٥٦

الفرع الثانى : محل الجريمة :

- المنقول فى جريمة السرقة . ماهيته : هو كل ما له قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله . بصرف النظر عن ضالة قيمته . ما دام ليس مجردا من كل قيمة . تفاهة الشيء المسروق لا تأثير لها . مادام هو فى نظر القانون مال . طوابع الدمغة المستعملة . جواز أن تكون محلا للسرقة ٥٧

- مفاد المادة الأولى من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر أن جميع الأراضى التى تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات التى نصت عليها تعتبر فى حكم هذا القانون محاجر . جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها . طبيعتها : جريمة من نوع خاص خواصها العبث بتلك المحاجر واستغلالها

الفرع الثالث : القصد الجنائي والباعث :

- البواعث على الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة ٥٩ - ٦٦
- كفاية الحيازة المادية للسلاح والذخيرة لقيام جريمة إحراز السلاح الناري وذخائره بغير ترخيص بصرف النظر عن الباعث ٦٧
- الباعث على الجريمة والدافع على ارتكابها ليسا من عناصرها القانونية ٦٨
- سبب الجريمة ليس ركنا فيها . عدم توفيق الحكم إلى نكر السبب الصحيح للواقعة لا يضيره مادام قد اشتمل على البيان الكافي لها ودلل على الادانة تدليلا سليما . . ٦٩
- القصد الجنائي : في جريمة اتلاف الأوراق الحكومية أو اختلاسها . ما لا ينفي قيامه . جهل الجاني بشخص حافظ الأوراق وأنه مأمور بحفظها . علة ذلك ٧٠
- استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها . جريمة من نوع خاص . القصد الجنائي فيها . مجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص . ٧١
- هتك عرض . القصد الجنائي . نية الاعتداء على عورة سواء أكان إرضاء لشهوة أم بقصد الانتقام ٧٢
- القصد الجنائي : في جريمة الرشوة . نية الارشاء : شراء ذمة الموظف . لمحكمة الموضوع أن تستدل على توافره بكافة طرق الأثبات ٧٣
- الباعث : لا أهمية له في توفر أركان الجريمة . مثال : إضافة سائل معين إلى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع لتحسين الصنف إرضاء للعملاء . توافر الجريمة ٧٤
- جريمة الزنا . ركن العلم بأن المرأة متزوجة . ذلك مفترض في حق شريكها . ينفية : إثبات الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو أستقصى عنه ٧٥
- الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنا من أركانها . الخطأ فيه لا يعيب الحكم . ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة ، وأورد على ثبوتها أدلة سائغة . وما دام سبب الجريمة لم يكن عنصرا من العناصر التي استند إليها في ذلك ٧٦

- شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ، بغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها الأقطان المماثلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها ، جريمة معاقب عليها طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ - في شأن شراء محصول القطن المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ . قيامها : مناطه ؟ .
مثال ٧٧

- جريمة عدم مطابقة البيان التجاري . عدم استلزامها قصداً جنائياً خاصاً . تحققها بمجرد عدم صحة البيان واقترائه بالقصد الجنائي العام . ثبوت انصراف النية إلى الغش . لا يلزم . وإلا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ٧٨

- مراد الشارع من استعمال ألفاظ السرقة واختلاس والاتلاف في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ عقوبات : هو بيان وجوب العقاب على كل سلب للحيازة يقع على الأوراق المبينة بهمامها كان الباعث عليه . مثال ٧٩

- المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ عقوبات : عدم تأثرها بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك . تحقق القصد الجنائي : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب ٨٠

- القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . شروط توافره : اقدام المبلغ على التبليغ مع علمه بكنب الوقائع المبلغ عنها وبراءة المبلغ ضده مما ينسب إليه ، وأن يكون ذلك بنية الاضرار به . تقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع ٨١

- نهى المادة ١٩ من القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن لعب القمار في المحلات العامة . ورود نصها عاماً . انطباقه على الكافة . سواء أكانوا من القانمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . مسؤولية مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه : مقامة على قصد جنائي مفترض قانوناً . مسؤولية لاعب القمار : تطلبها قيام المتهم بعمل إيجابي ، هو فعل اللعب في ذاته ٨٢

- جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى . جريمة عمدية . عدم تحققها إلا بقيام القصد الجنائي لدى الجاني ، وهو علمه بأنه يبيع نموذجاً مقلداً . مثال ٨٣

- مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على المتهم - من إيداع الثمن خزانة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبييد . لابد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاها عليه سوء القصد ونجم عنها ضرر بالمجني عليه ، مثال ٨٤

- استخراج مواد المناجم والمحاجر : متى يكون مؤثما ؟ إذا كان بقصد إستعمالها إستعمالا مغايرا لمجرد بقائها فى الأرض . مجرد نقلها من مكانها لا يحتاج إلى ترخيص ٨٥

- جريمة التبيد . ركنها العادى : التأخير فى رد الشئء المسلم أو الامتناع عن رده . لا يكفى لتحقيقه . ضرورة اقترانه بأنصراف نية الجانى إلى اضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضرارا بصاحبه . مثال ٨٦

- جريمة القذف : ركن العلانية فيها : لا يكفى لتوافره أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم . وجوب إتجاه قصد الجانى إلى أذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . مثال ٨٧

- اثبات الحكم أن الطاعنة جهرت بألفاظ السب وهى تقف فى «بئر السلم» بجوار المصعد بحيث يسمع سكان العمارة جميعهم تلك الألفاظ . كفاية ذلك لأثبات توفر العلانية . المادة ١٧١ عقوبات ٨٨

- المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة . الباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير . عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وإيراد الأدلة على توافره ٨٩

- القصد الجنائى فى جريمة السرقة : هو قيام العلم عند الجانى وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه . تحدث الحكم استقلالاً عن نية السرقة . ليس شرطاً لصحة الحكم بالأدانة فى جريمة السرقة . الا إذا كانت هذه النية محل شك . مثال ٩٠

- سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ولا عنصراً من عناصرها . الخطأ فيه لا يؤثر فى سلامة الحكم ٩١

- سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . توفره : بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذى أصدره . دفع المتهم الجريمة بأنه أوفى قيمة الشيك إلى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق . لا يجديه . مادام لم يسترد الشيك من المجنى عليه ٩٢

- القصد الجنائى فى جريمة إصدار شيك بدون رصيد : توافره بمجرد إصدار الساحب الأمر بعدم الدفع . لا عبرة بالأسباب التى دفعته إلى إصداره ، لأنها من قبيل

البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية . عدم استلزام الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة ٩٣

- القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف . توفره : إذا كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار . افتراض علمه في هذه الحالة . النقد المباح : هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته . تجاوزه هذا الحد . وجوب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف ٩٤

- جريمة إصدار شيك بدون رصيد . سوء النية فيها : توفره بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره . إعطاء شيك نه مقابل ثم سحب مبلغ من الرصيد بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك . لا يعفى من المسؤولية الجنائية . على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . محاسبة الساحب مع المستفيد في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة . لا يؤثر في مسؤوليته الجنائية ٩٥

- جنح التعدى على الموظفين . ركنها الأدبي : توافره بمجرد قيام القصد الجنائي العام . الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ (١) ، (٢) عقوبات . ركنها الأدبي : ضرورة أن يتوافر لدى الجاني بالاضافة إلى القصد الجنائي العام نية خاصة تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل يكلف بأدائه . اطلاق الشارع حكم المادة المذكورة لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة . متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به . وقوع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل . سواء . طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد ٩٦

- جريمة التزيف : استلزامها - فضلا عن القصد الجنائي العام - قصدا خاصا هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول - على المحكمة استظهار القصد الخاص . عدم التزامها بإثباته في حكمها على استقلال ما لم يكن محل منازعة من الجاني ٩٧

- تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها ٩٨
- مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع ٩٩

الفصل الثاني تعدد الجرائم

- الأصل في تعدد الجرائم التي يستوجب تطبيق أحكام ٣٢ ع ألا يكون قد حكم في واحدة منها ١٠٠
- عود للاشتباه . تعدد الجرائم . وجوب توقيع الجزاء على حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه ١٠١
- جرائم متعددة . فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها إلى محكمة الجنح . لا يجوز لمحكمة الجنايات التصدي للفصل في الجنحة التي لم تعرض عليها . ذلك سلب لاختصاص محكمة الجنح ١٠٢
- إدانة المتهم أمام محكمة الجنايات . حقه في إثارة مسألة الارتباط أمام محكمة الجنح . وعند ثبوت هذا الارتباط : لا يجوز أن توقع عليه إلا عقوبة واحدة ١٠٣
- استقلال جريمة السرقة عن جريمة التهريب الجمركي . لكل منهما أركانها التي تميزها عن الأخرى ١٠٤
- جريمة إعداد المحل وتهيئته لتعاطي الجواهر المخدرة . استقلالها عن جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي . اختلافها عنها في مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية ١٠٥

الفصل الثالث أنواع الجرائم

الفرع الأول : الجريمة المستمرة :

- الفصيل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة ١٠٦-١٠٩
- جريمة السماح ببيع البوظة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص من الجرائم المستمرة المتجددة بتدخل إرادة المتهم . قيام المسؤولية الجنائية كلما تجدد هذا التدخل ١١٠

- جريمة عدم تقديم إقرار الأرباح . جريمة مستمرة لا تبدأ مدة سقوطها إلا من تاريخ إنتهاء حالة الاستمرار ١١١
- جريمة التعدى على أرض أثرية . هي جريمة مستمرة ومتجددة ١١٢
- وجوب تحرير عقود العمل بالكتابة ولو تمت فى الفترة السابقة على سريان القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، تجدد النشاط الاجرامى فى ظل هذا القانون . سريانه على هذا النشاط ١١٣
- إستعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة لا تبدأ مدة سقوط الدعوى العمومية فيها إلا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ١١٤
- جريمة عدم الابلاغ على الميلاد والوفاة فى الميعاد المحدد . هى من الجرائم المستمرة استمرارا تجديدا بإرادة الجانى . لا تبدأ مدة التقادم ما دام الامتناع عن التبليغ قائما . سريان القانون الجديد طالما لم يحاكم المتهم فى ظل القانون السابق ١١٥
- جريمة المادة ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . طبيعتها . جريمة سلبية مستمرة استمرارا تجديدا . قيامها حتى بلوغ الفرد الثانية والأربعين من سنيه ما دامت حالة استمرارها قائمة لم تنته ١١٦
- سريان التشريع الجديد على الجريمة المستمرة ولو كان أشد مما سبقه . لا وجه للاحتجاج بقاعدة القانون الأصلح . القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ . تقريره حكما وقتيا أصلح للمتهم . نقض الحكم وبراءة المتهم - عند استيفاء شرطى الاعفاء المنصوص عليهما فيه . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ١١٧
- مواد مخدرة . إحرازها . جريمة مستمرة ١١٨
- جريمة إستعمال المحرر المزور . طبيعتها : جريمة مستمرة . تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها . استمرارها ما دام مقدم الورقة متمسكا بها . القضاء ابتدائيا برد وبطلان الورقة المطعون عليها . استئناف التمسك بها هذا الحكم طالبا إلغائه والحكم بصحتها . مدة انقضاء الدعوى لا تبدأ إلا من تاريخ التنازل عن التمسك بالورقة أو القضاء نهائيا بتزويرها . إغفال الحكم ببيان تاريخ الحكم النهائى القاضى برد وبطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من أثر هام فى تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية . إغفاله أيضا ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التى

انقضت بين الحكم النهائي وبدء تلك المحاكمة . يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة . قصور الحكم فى إستظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به . اكتفاؤه بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة . عدم عنايته ببحث الموضوع من وجهته الجنائية . مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت هذا العلم . ضرورة إقامته الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو اشترك فى ارتكابه . التفات الحكم عن تحقيق ما أثاره الطاعن فى صدد تحويل المحرر إليه من الخير . وهو دفاع جوهري . هذا العوار الذى أصاب الحكم يكفى لنقضه ١١٩

- الجريمة الوقتية : هى التى تتم وتنتهى بمجرد إثبات الفعل . الجريمة المستمرة : هى التى تستمر فيها الحالة الجنائية فترة من الزمن . العبرة فى الاستمرار هى بتدخل إرادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعاً متجدداً . لا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل فى التهيؤ لارتكابه والإسلاس لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر فيه أثاره الجنائية فى أعقابه . جريمة إقامة عربة بدون ترخيص : جريمة وقتية . جريمة إدارة محل عمومي بدون ترخيص : جريمة مستمرة ١٢٠

- جريمة إحراز أو حيازة المخدر . طبيعتها : جريمة مستمرة ١٢١

- جريمة إدارة محل عام سبق غلقه . طبيعتها : جريمة مستمرة ١٢٢

- محاكمة الجانى عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . مثال ١٢٣

- جريمة إحراز السلاح النارى والذخيرة . طبيعتها : مستمرة . بدء المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها من تاريخ إنتهاء حالة الاستمرار ١٢٤

- جريمة إستعمال ورقة مزورة . مستمرة . متى تبدأ هذه الجريمة ومتى تنتهى ؟ . بدء مدة سقوط الدعوى الجنائية فى جريمة إستعمال ورقة مزورة . من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها . أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ١٢٥

- جريمة إدارة محل عام سبق غلقه : جريمة مستمرة محاكمة الجانى عن الجريمة المستمرة . تشمل جميع الأفعال والحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . وجوب القضاء بعقوبة واحدة عنها ١٢٦

- معيار التفرقة بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة ١٢٧

- إلتزام كل صاحب منشأة صناعية يعمل بها من ٥٠ إلى ١٩٠ عاملاً بأن يعهد إلى أحدهم الإشراف على الأمن الصناعي ، والالتزام بتشكيل لجنة للأمن الصناعي .
التخلف عن تنفيذ أيهما . جريمة مستمرة ١٢٨

- محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة . شمولها جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات . إستمرار الحالة الجنائية عن ذلك بتدخل إرادة الجاني . إعتباره جريمة جديدة يجب محاكمته عنها . مثال ١٢٩

- جريمة إدارة محل سبق غلقه . من الجرائم المستمرة . محاكمة الجاني عنها تشمل الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات . إقامة الدعوى على المتهم فى قضيتين لإدارته محلاً عاماً سبق غلقه . وثبوت أن المحل العام واحد فى الدعويين وأنه لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف أمام هيئة واحدة وفى الجلسة ذاتها . كان على المحكمة ضم الدعويين والحكم فيهما بعقوبة واحدة . الحكم بعقوبة فى كل منهما خطأ فى تطبيق القانون يوجب التصحيح .. ١٣٠

- جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة . وقوعها بدائرة محافظة واستمرارها إلى المحافظة الأخرى التى أصدرت نيابتها الآن لا يخرج الواقعة عن اختصاصها ١٣١

- جريمة إدارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة استمراراً متتابعاً متجدداً . محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . على المحكمة الاستئنافية ضم الدعوى المقامة على المحكوم عليه لإدارته محل واحد على الرغم من سبق غلقه وأن تصدر فيها حكماً واحداً بعقوبة واحدة ما دام لم يصدر فيها بعد حكم بات . مخالفتها ذلك . خطأ فى تطبيق القانون يستوجب النقض الجزئى والتصحيح بضم القضايا وجعل الغرامة عنها جميعاً بالإضافة لعقوبة الخلق المقضى بها ١٣٢

- جريمة التخلف عن التجنيد حتى بلوغ سن الثلاثين . من الجرائم المستمرة . المدة المسقطه للدعوى الجنائية عنها . بدؤها عند بلوغ المتخلف السابعة والأربعين . المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانونين ٩ لسنة ١٩٥٨ و ١٢ لسنة ١٩٧١ . مثال . احتساب الحكم مدة تقادم الدعوى من تاريخ بلوغ المتهم سن الثلاثين . رغم سريان هذين التعديلين فى حقه . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب النقض والإحالة . ما دام الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى .. ١٣٣

- الجريمة الوقتية هي التي تتم وتنتهي بمجرد اتيان الفعل المكون لها الجريمة المستمرة هي التي تستمر فيها الحالة الجنائية فترة من الزمن نتيجة تدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعاً متجدداً . لا عبء بالزمن الذي يسبق ذلك في التمهيد لارتكاب الفعل الجنائي أو بالزمن الذي يليه وتستمر آثاره الجنائية فيه . جريمة إقامة محل صناعي بدون ترخيص على خلاف أحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . جريمة وقتية تتم وتنتهي بمجرد إتمام إقامة المحل . عدم الترخيص بإقامة المحل شرط لتحقيق الجريمة وليس هو الفعل المادي المكون لها . جريمة إدارة المحل بدون ترخيص مستمرة استمراراً متتابعاً متجدداً يتوقف على تدخل جديد متتابع من جانب الجاني . محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . دون ما يلي ذلك . الترخيص بإقامة جهاز بحركة الغاز لا يغني عن الترخيص بإقامته المحل الصناعي المركب به على موجب القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ ١٣٤

- جريمة البناء بدون ترخيص من الجرائم المتتابعة الأفعال . متى كانت أعمال البناء متوالية متعاقبة . تقع تنفيذاً لمشروع إجرامي واحد طالما تكررت ضده الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون فاصل زمني يوحى بانفصام هذا الاتصال ١٣٥

الفرع الثاني : الجريمة المتتابعة :

- الجريمة المتتابعة الأفعال . معيارها : وحدة المشروع الإجرامي ووحدة الحق المعتدى عليه مثال : جريمة البناء بدون ترخيص . هي جريمة أفعال متتابعة : متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، ولو لم يكشف عن بعضها إلا بعد الحكم في بعضها الآخر ١٣٦

- بناء متعدد الأدوار . إقامته - بدون ترخيص - دوراً بعد دور . إدانة المتهم عن تهمة بناء الأدوار الأولى بدون ترخيص . رفع الدعوى عليه بعد ذلك عن بناء دور جديد . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى عن هذا الدور . العبء فيه : هي بتاريخ إقامة البناء الجديد وهل كان قبل الحكم الصادر في شأن الأدوار القديمة فيصح الدفع وتمتنع محاكمته . أم بعده فلا يصح هذا الدفع سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وسائر عناصره : قصور ١٣٧

الفرع الثالث : الجريمة الوقتية :

- جريمة الاختلاس بواجب تقديم شهادة الجمرك القيمة فى الميعاد . طبيعتها : هى جريمة وقتية . قيامها من تاريخ إنتهاء الستة شهور محتسبة من تاريخ إستعمال الاعتماد أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ١٣٨
- الجريمة الوقتية المتتابعة . متى تكون كذلك ؟ عند توافر وحدة المشروع الاجرامى ووحدة الحق المعتدى عليه وتعاقب الأفعال دون أن يقطع بينها فارق زمنى يفصم اتصالها . جريمة البناء بغير ترخيص ١٣٩
- اثار صدور الحكم فى جريمة وقتية متتابعة يمنع من إعادة رفع الدعوى بسبب أى عمل من الأعمال المتكررة السابقة على الحكم ولو لم تشملها الدعوى . ولكنه لا يحول دون رفع دعوى جديدة عند عودة الجانى بعد الحكم إلى ارتكاب فعل جديد ولو كان مماثلا للفعل السابق ١٤٠
- الجريمة متلاحقة الأفعال . ماهيتها ؟ ١٤١
- جريمة العود للاشتباه . جريمة وقتية . العبرة فى ذلك بتاريخ وقوع الجريمة بعد سبق الحكم بالمراقبة ١٤٢
- وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيمة فى موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ إستعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة . المادة (١) من القرار الوزارى ٧٥ لسنة ١٩٤٨ . الاختلال بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبقة على المادتين ١ و ٩ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزارى سالف الذكر . هذه الجريمة من الجرائم المؤقتة . وقيامها قانونا بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التى حددها القرار الوزارى السالف الإشارة إليه . سقوطها بمضى ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انقضاء ستة شهور على تاريخ إستعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضاعة المستوردة ١٤٣
- جريمة التزوير . طبيعتها : جريمة وقتية ١٤٤
- اختلاس الأشياء المحجوزة . جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الاختلاس الذى تبدأ من يوم وقوعه مدة سقوط الدعوى العمومية . اعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة محله : ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها فى تاريخ سابق . الدفع لدى محكمة الموضوع بأن الاختلاس حصل فى تاريخ معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت . على المحكمة تحقيق هذا الدفع وإلا كان حكمها قاصر البيان مخلا بحق الدفاع ١٤٥

الفرع الرابع : جرائم العادة :

- جريمة إدارة منزل للدعارة . من جرائم العادة ١٤٦
- تشرد الحدث ببياته عادة في الطرقات . من جرائم العادة . يلزم لتوافرها ثبوت تكرار فعل مبيت الحدث في الطرقات . فعود الحكم عن إستظهار توافر ركن العادة . قصور ١٤٧

الفرع الخامس : الجرائم العسكرية :

- الجرائم العسكرية هي الأفعال المؤثرة في قانون الأحكام العسكرية ومنها ما يدخل في جرائم القانون العام . حكم المحكمة العسكرية - نهائيا - في إحدى هذه الجرائم . يحوز قوة الشيء المقضى . أثر ذلك : إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز . الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة ١٤٨
- الدفع أمام المحكمة العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية . هو مانع - أن صح - من إعادة المحاكمة . إغفال تحقيقه أو الرد عليه . قصور ١٤٩

الفرع السادس : جرائم من نوع خاص :

- جرائم استخراج مواد المناجم والمحاجر دون ترخيص أو الشروع فيها . طبيعتها : جريمة من نوع خاص . قوامها . العبث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية ١٥٠
- استخراج مواد المناجم والمحاجر . متى يكون مؤثما ؟ إذا كان بقصد إستعمالها إستعمالا مغائرا لمجرد بقائها في الأرض . مجرد نقلها من مكانها لا يحتاج إلى ترخيص ١٥١

الفصل الرابع الجريمة المستحيلة

- الشروع في السرقة . أركانها : لا يشترط لتوافرها أن يكون المال المراد سرقته موجودا بالفعل متى كانت نية الجاني قد اتجهت للسرقة ١٥٢

- الجريمة المستحيلة : ماهيتها . هي التي لا يمكن تحقيقها مطلقا : كأن تكون الوسيلة غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود . الاستحالة النسبية : ماهيتها . متى كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها لتحقيق الغرض . وحال دون ذلك ظرف خارج عن إرادة الجاني . ذلك شروع في الجريمة . المادة ٤٥ عقوبات . مثال . قتل عمد . فساد كبسولة الطلقة وعدم انطلاقها من البندقية . القول بأنها جريمة مستحيلة إستحالة مطلقة . خطأ . هي شروع في قتل ١٥٣

- متى تعتبر الجريمة مستحيلة ؟ إذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي إستخدمت في إرتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل . مثال ١٥٤

- عدم بلوغ المتهمين غايتهم من إتقان التزييف لا يجعل جناية التزييف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من إتحاد إرادتهم على أرتكاب تلك الجناية . كفاية ذلك لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي . سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي أمر لا حق على قيام الجريمة وليس ركنا من أركانها ١٥٥

- توافر جريمة الاتفاق الجنائي سواء أكانت الجريمة المقصودة من الاتفاق معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لها سواء وقعت الجريمة المقصودة أم لم تقع ١٥٦

- كون المجنى عليه أحد رجال الشرطة السريين لا يجعل الجريمة مستحيلة . شرط ذلك ؟ ١٥٧

- متى تعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستحيلة ؟ مثال في جريمة شروع في قتل عمد ١٥٨

- ما يثيره الطاعن من أن جريمة الشروع في القتل المسندة إليه مستحيلة . لا جدوى منه . طالما أن المحكمة قد دانتة في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد ١٥٩

- تحضير أدوات التزييف وإستعمالها في إعداد العملة . شروع في جريمة تقليدها . متى كانت هذه الأدوات صالحة لصنع ورقة تشبه الورقة الصحيحة . عدم صلاحية الأدوات لتحقيق الغرض المقصود منها . اعتبار الجريمة والشروع فيها مستحيلين ١٦٠

- الجريمة المستحيلة . ماهيتها ؟ الدفع باستحالة جريمة اغتصاب سند بالقوة . لقابلية السند للإبطال . دفاع قانوني ظاهر البطلان . التفات الحكم عن الرد عليه . لا عيب ١٦١

الفصل الخامس

الاثبات في بعض الجرائم

- خلط الدخان : عدم خضوع هذه الجريمة لوسائل إثبات خاصة . لا يلزم أن يكون الدليل مستمدا من نتيجة التحليل وإمكان عزل المادة الغريبة المضافة . تفاعل تلك المادة مع مكونات الدخان أو تشابهها معها : لا أهمية له ١٦٢
- أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات . لا يشترط أن تكون مؤدية بذاتها ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . الاستعانة في تكملة الدليل بالعقل والمنطق . لاستخلاص ما يؤدي إليه . من وظيفة المحكمة ١٦٣
- أدلة الزنا . في حكم المادة ٢٧٦ عقوبات . قاصرة على الشريك المتهم بالزنا . الأدلة قبل الزوجة . يرجع فيها إلى القواعد العامة في الإثبات ١٦٤
- الصور الفوتوغرافية . لا تقاس على المكاتيب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات . علة ذلك : المكاتيب تستمد دلالتها من كونها محررة من المتهم نفسه ١٦٥
- عدم تقديم أصل الشيك لا ينفي وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات . للمحكمة تكوين عقيدتها بكل طرق الإثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . مثال ١٦٦
- عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير . الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم . للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . مثال ١٦٧

الفصل السادس

ما لا ينفي وقوع الجريمة

- لا أثر للصلح في قيام الجريمة متى توافرت أركانها ١٦٨
- جريمة إعطاء شيك بدون رصيد : لا تأثير للسداد على قيامها . ما دام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها ١٦٩

- جريمة اعطاء شيك بدون رصيد : تقديم المستفيد الشيك للبنك فى تاريخ اصداره . غير لازم لتحقيقها . قيامها ولو نقدم به فى تاريخ لاحق . مادام الشيك قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لكى يجرى مجرى النقود . مثال ١٧٠
- جريمة اخلاس الأشياء المحجوزة عليها ، لا يؤثر فى قيامها السداد اللاحق لوقوعها ١٧١
- الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ استحقاقه ، لا ينفى توافر أركان جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد . مادام الساحب لم يسترده من المجنى عليه . الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة ١٧٢

الفصل السابع

مسائل متنوعة

- واجب التبليغ عن الجرائم ١٧٣
- مقياس تفريع الجرائم إلى جنایات وجنح ١٧٤
- تعيين تاريخ الجرائم . أمر موضوعى ١٧٥
- جريمة عدم تقديم الكشف والبيانات والاضطرابات والاستثمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التى يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية . طبيعة كل منها : جنحة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها ١٧٦

القواعد القانونية :

الفصل الأول

أركان الجريمة

الفرع الأول - الركن المادى

- ١ - متى وقعت جريمة جلب المخدر بارادة الطاعنين وبالترتيب الذى وضعوه لها وتمت فعلا باستحضار المخدرات من الخارج ودخولها المياه الاقليمية فإن ما اتخذه رجال البوليس وخفر السواحل من الاجراءات لضبط المتهمين - من اتفاق أحدهم مع المتهمين على نقل المخدر من المركب إلى خارج الميناء - لم يكن يقصد به

التحريض على ارتكابها بل كان لاكتشافها وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

(الطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤ ص ٧ ص ١٢٢٨)

٢ - ظرف الاكراه في السرقة من الظروف العينية المتعلقة بالأركان المادية للجريمة ، فهو بهذا الوصف لاصق بنفس الفعل وسار في حق كل من ساهموا فيه .

(الطعن رقم ٨٥٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٢٩ ص ٨ ص ٩٢١)

٣ - لا يتحقق الاشتراك في الجريمة إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/١٤ ص ٩ ص ٣٩)

٤ - تتحد صورتا جريمة الاعتداء على الموظفين في الركن المادي وتفترقان في الركن الأدبي .

(الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ ص ١٠ ص ٧٢٢)

٥ - يكفي أن يقوم الدليل - في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة - على أن الجاني قد وضع يده على الأشياء المسروقة على سبيل التملك والاختصاص - فإذا دلل الحكم في منطق شديد على أن المتهم قد اشترى القطن المضبوط من الفاعلين الأصليين في جريمة السرقة وأن هذا القطن قد ضبط وهو في طريقة إلى متجر المتهم محملا على عربة نقل يلاحظها ابن المتهم وبتكليف منه ، فتكون هذه الأقطان المسروقة قد دخلت في حيازة المتهم ووضع يده - ولو لم تصل إلى متجره فعلا - ويكون الركن المادي للجريمة قد ثبت في حقه ، ولا محل للقول بعدم توافره .

(الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٨ ص ١١ ص ١٥)

٦ - يكفي لتوافر جريمة تزوير المحرر الرسمي أن تكون الورقة صادرة من موظف -
عمومي مختص بتحريرها ، ولا يغير من هذا النظر أن القسيمة كانت عن دفع

مستخرج رسمي من مديرية معينة والتزوير الذي طرأ عليها يتصل بنشاط المنطقة التعليمية بها ، أو أن هذا المحرر يختلف عن القسانم التي تحصل بها المصروفات المدرسية مادام الحكم قد أثبت أن القسيمة محل التزوير قد غيرت الحقيقة في بياناتها تغييرا ماديا شمل تاريخها والامضاء المنسوب إلى الصراف والمبلغ الذي كان مدرجا بها أصلا .

(الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٩ س ١٢ ص ٦٤)

٧ - لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة - بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه ، أو أنه متقن - ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد .

(الطعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٩ س ١٢ ص ٦٤)

٨ - تتحقق جريمة التبيد بحصول العبث بملكية الشيء المسلم إلى الجاني بمقتضى عقد من عقود الائتمان الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومن بين هذه العقود عقد الوكالة سواء كانت بأجر أو مجانا . فناظر الوقف الذي يتسلم أعيانه وغلته إنما يتسلم ذلك بأمر من الواقف الذي عينه ناظرا أو بأذن القاضي الذي ولاه وهو أمين على ما يتسلمه من مال ، ويعتبر شرعا وكيلا عن الواقف في حياته وفي منصب الوصى بعد موته . وفي الحالين هو محاسب عن ذلك المال الذي يقبضه فإذا بدده ففعله خيانة يستوى أن يكون الخلاف بشأن التكليف القانوني لنظارة الوقف بما ينص عليه في المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوقف من أن الناظر يعتبر أمينا على مال الوقف ووكيلا عن المستحقين ، كما نص في المادة ٥٦ منه على سريان أحكامه - فيما عدا ما استثنى منها - على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به وليس حكم المادة ٥٠ المذكورة من بين ما استثناه الشارع .

(الطعن رقم ١٣٠٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٠ س ١٢ ص ٦٩)

٩ - فعل الاختفاء كما هو معرف به في القانون إنما يتحقق بكل اتصال فعلى بالمال المسروق مهما كان سببه أو الغرض منه ومهما كانت ظروف زمانه أو مكانه أو سائر أحواله ، فمجرد استلام (الجاني للشيء المسروق مع علمه

بسرقة يكتفى لتوفر عنصر الاخفاء ولا يشترط في ذلك أن تكون الحيازة بنية التملك .

(الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٧ س ١٢ ص ٩٨)

١٠ - المقصود بالاحراز في جريمة احراز السلاح بدون ترخيص ، مجرد الاستيلاء على السلاح أيا كان الباعث عليه ولو كان لأمر عارض ، لأن الاحراز في هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراك .

(الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٧ س ١٢ ص ٩٨)

١١ - لا يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين ، ذلك أن التجمع وإن كان بريئاً في بدء تكوينه إلا أنه قد يطرأ عليه ما يجعله معاقباً عليه عندما تتجه نية المشتركين فيه إلى تحقيق الغرض الإجرامي الذي يهدفون إليه مع علمهم بذلك .

(الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ص ١٤٨)

١٢ - إذا دلل الحكم تدليلاً سليماً على اشتراك المتهمين في التجمهر غير المشروع الذي يزيد أفراداً على خمسة أشخاص واتجاه غرضهم إلى مفارقة الجرائم التي وقعت تنفيذاً لهذا الغرض ، وقد جمعتهم نية الاعتداء وظلت تصاحبهم حتى تغذوا غرضهم المذكور ، وكانت تلك الجرائم نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة - ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعها حال التجمهر ، فإن هذا البيان يتوافق به جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ .

(الطعن رقم ١٧٩١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ص ١٤٨)

١٣ - نصت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على عقاب الموظف إذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجبها أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك . يستوى الحال أن يكون

العطاء سابقا أو معاصرا للامتناع أو الاخلال أو أن يكون لاحقا عليه ، مادام الامتناع أو الاخلال كان تنفيذا لاتفاق سابق ، إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الاخلال بواجباتها ، فإذا كان الحكم قد ربط بعلاقة السببية بين تحرير السند وبين الاخلال بواجب التبليغ عن السرقة مما يفيد أن عرض الرشوة إنما كان متفقا عليه من قبل ، فإن ما يثيره المتهم من أن تحرير السند بمبلغ الرشوة لاحق على الاخلال بواجبات الوظيفة الموجب لعرض الرشوة يكون عديم الجدوى .

(الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ س ١٢ ص ٢٤١)

١٤ - يكفي للعقاب على اخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة أن تثبت الحيازة مهما كان سببها ولا يشترط فيها توافر نية التملك .

(الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٧ س ١٢ ص ٢٨٤)

١٥ - لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد إرادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع - ويعاقب المشتركون في الاتفاق الجنائي بمقتضى المادة المذكورة سواء اتفقوا على أن يقوم واحد منهم بتنفيذ الجناية أو الجنحة المقصودة من الاتفاق أو على أن يكون التنفيذ بواسطة شخص آخر يختار لذلك فيما بعد ، ولا يشترط للعقاب أن يظهر المشتركون في الاتفاق الجنائي على مسرح الجريمة المقصودة منه في حال تنفيذها .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧ س ١٢ ص ٤٥٤)

١٦ - لا يستوجب القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ تقاضى أجر لتجريم فعل إدارة منزل للدعارة أو التحريض على ارتكابها ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة ان لم تتحدث استقلالا عن الأجر أو المقابل وهو ما لا يعد ركنا من أركان الجريمة المستوجبة للعقوبة .

(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٨ س ١٢ ص ٥٤٦)

١٧ - القصد الجنائي في جريمة خطف الاطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني انتزاع المخطوف من أيدي تويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك .

(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ س ١٢ ص ٦١١)

١٨ - لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ، وأن لا يكون الراشي جادا فيما عرضه على المرتشي ، متى كان عرضه الرشوة جديا في ظاهره ، وكان الموظف (المتهم) قد قبله على أنه جدى منتويا العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي وغيره من المساجين .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٣ س ١٢ ص ٦٩٨)

١٩ - تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشي ، وما تسليم المبلغ بعد ذلك إلا نتيجة لما تم الاتفاق عليه بينهما .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٣ س ١٢ ص ٦٩٨)

٢٠ - يتحقق الركن المادي في جريمة هتك العرض بوقوع أي فعل مخل بالحياء العرضي للمجنى عليه ويستطيل إلى جسمه ويقع على عورة من عوراتهِ ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه - ووضع الأصبع في دبر المجنى عليه هو مساس بعورة من جسمه وفيه نوع من الفحش لا يترك مجالا للشك في اخلاله بحيائه العرضي .

(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ س ١٢ ص ٧٤٧)

٢١ - إذا كان الثابت من الحكم أن المجنى عليه رجل قروي من الريف متقدم في السن وأن المتهم اعترض سبيله وانحرف به إلى طريق فرعي وزعم له أنه مخبر ثم امره بإبراز بطاقته الشخصية واخراج ما يحمله في جيوبه من نقود وأوراق فانصاع المجنى عليه لهذا الأمر اعتقادا منه بأن المتهم من رجال البوليس الذين لهم اتخاذ هذا الاجراء قانونا - فإن هذه الأفعال والمظاهر مما تتحقق بها جريمة التداخل في الوظيفة المنصوص عليها في المادة ١٥٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ص ٨١٥)

٢٢ - لا صحة لما تضمنه الطعن من انه لا يشترط للعقاب اختصاص الموظف بالعمل موضوع المساومة في حالة الشروع في الرشوة ، لأن الشروع هو بدء في تنفيذ الجريمة بأركانها المعروفة بها في القانون ، وما دام الاختصاص أو الزعم به شرطاً في الجريمة التامة فالأمر لا يختلف في حالة الشروع . وهذا المعنى مستفاد من احالة المادة ١٠٩ مكرراً من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على المادة ١٠٣ منه بما تضمنته من شرط الاختصاص .

(الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/٦ س ١٢ ص ٢٩٧)

٢٣ - العنصر المادى لجريمة استعمال المحرر المزور يقوم ويتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله بغض النظر عن النتيجة المرجوة . فإذا كانت الواقعة التى استخلصها الحكم المطعون فيه واطمأن إليها في خصوص جريمة الاستعمال أن الطاعن قدم لموظفى مكتب البريد التوكيل المزور لكنهم اشتبهوا في أمره ولم يصرفوا له المبلغ موضوع التوكيل ، فإن العنصر المادى للجريمة يكون قد تم بالفعل . أما الحصول على المبلغ فهو أثر من اثار الاستعمال لا يلزم تحققه لتمام الجريمة وإنما قد يشكل جريمة أخرى هي جريمة النصب المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ عقوبات .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥ س ١٣ ص ٥٥٩)

٢٤ - جاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن الاحوال المدنية - خالياً من النص على الزام صاحب البطاقة بحملها معه - وإنما أوجب تقديمها إلى من عينهم كلما طلبوا ذلك ، مما مقتضاه أن الجريمة لا تقع لمجرد عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمندوبى السلطات العامة عند طلبها أو بعد ذلك بفترة مناسبة . ولما كان الثابت أن المطعون ضده لم يقدم بطاقته عندما طالبه مندوب السلطة العامة ، وتقاعس عن تقديمها زهاء خمسة شهور ونصف من تاريخ مطالبتة ، فإن الجريمة تقع في حقه ويكون الحكم المطعون فيه إذ دانه بها قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطعن رقم ٢٦١١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ س ١٤ ص ٥١٨)

٢٥ - مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أن جريمة عدم

تثبتت اللوحة المعدنية في رقبة الكلب لا تقوم إلا إذا كان مقيدا فعلا في السجل الخاص برقم مسلسل .

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥ س ١٤ ص ٥٧١)

٢٦ - لا يشترط في العقاب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات المدونة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ أن يكون المحل قد أعد خصيصا لألعاب القمار أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب بل يكفي أن يكون مفتوحا - للاعبين يدخلونه في الأوقات المقررة بينهم يزاولون فيه ألعاب القمار حتى لو كان مخصصا لغرض آخر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص فيما أورده في منطق سائغ أن الطاعن فتح مسكنه لألعاب القمار وأعده ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط ، فإن ما ذكره الحكم يكفي في صحيح القانون لتطبيق المادة سالفه الذكر .

(الطعن رقم ٧٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ س ١٤ ص ٦٢١)

٢٧ - مفاد نصوص المواد الثانية والعاشرة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - والثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٤ نفاذا للمادة ٣٧ من القانون المذكور - أن جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص تتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

(الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٨ س ١٤ ص ٦٩٦)

٢٨ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك ، وما أفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ س ١٤ ص ٩٣٥)

٢٩ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتحقيق جريمة إحراز سلاح

نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة المادية طالت أو قصرت وأيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذى يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح النارى بغير ترخيص - عن علم وإدراك .

(الطعن رقم ٩٢٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ س ١٤ ص ٩٥٠)

(والطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١٨ لم ينشر)

٣٠ - لا يكفى لادانة المتهم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه . ولا يقدح فى ذلك أن الشارع قد أنشأ قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - بشأن قمع الغش والتدليس - حين افترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . إذ أن محل الأخذ بتلك القرينة أن يثبت بادية ذى بديه صلة المتهم بفعل الغش موضوع الجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن الجريمة المسندة إليه لمجرد أنه هو الملتزم بتوريد اللبن للمستشفى دون أن يقيم الدليل على أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أنه كان عالماً بغشه قبل توريده فإنه يكون قد انطوى على قصور يعيبه مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٩٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٣٠ س ١٤ ص ١٠٢٤)

٣١ - من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك - متى استوفى مقوماته - إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق . أما تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له فى توافر أركان الجريمة بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى التدليل على عدم توافر أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات إلى إفادة البنك التى يطلب فيها ايضاح الرقم الصحيح لحساب الطاعن ، وكانت هذه الافادة لا تكفى بذاتها لأن يستخلص منها أن الساحب كان له رصيد قائم وقابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق - مما كان يقتضى من المحكمة أن تجرى تحقيقاً تستجلى به حقيقة

الأمر . فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل ذلك يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه بما يبطله ويعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به ، مما يتعين معه نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٣٤ فى جلسة ١٢/٢٨/١٩٦٤ س ١٥ ص ٨٦٦)

٣٢ - لم يحدد قرار وزير المالية الرقيم ٩١ لسنة ١٩٣٣ - بشأن وضع نظام لخلط الدخان - نسبة للخلط وسوى فى توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها كما هو مستفاد من أحكام المواد ١ ، ٦ ، ٦ مكرر ، ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان - المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ - فأنشأ بذلك نوعا من المسئولية المفروضة مبنية على افتراض توفر القصد الجنائى لدى الفاعل - إذا كان صانعا . ومن ثم لا يستطيع دفع مسئوليته فى حالة ثبوت الغش أو الخطأ .

(الطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٤ س ١٥ ص ٣٥)

٣٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها ، وسوى فى توافر الركن المادى للجريمة بين أن يكون الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة . فأنشأ بذلك نوعا من المسئولية الفرضية المبنية على افتراض قانونى بتوافر القصد الجنائى لدى الفاعل - إذا كان صانعا - الذى لا يستطيع دفع مسئوليته فى حالة ثبوت الغش أو الخلط وقعوده عن واجب الاشراف الفعلى على ما يصنعه والتزام أحكام القانون فى هذا الصدد يعد قرينة قاطعة على توافر العلم بذلك الغش أو الخلط وأن إرادته اتجهت إلى هذا الفعل المؤثم قانونا ما لم تقم به حالة من حالات الاعفاء من المسئولية الجنائية ، وبذلك يكون نعى الطاعن على الحكم إقامة قضائه على أساس المسئولية الفرضية فى غير محله .

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٣ ق جلسة ٨/١٢/١٩٦٤ س ١٥ ص ٧٩٩)

٣٤ - الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالأدانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلا عن

مؤدى الأيلة التى اعتمد عليها فى ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن
يورد الدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

(الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ س ١٥ ص ٩٢)

٣٥ - الأصل أنه لا يكفى لأدانة المتهم فى جريمة بيعه جبنا مفسوشا مع علمه
بغشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريده بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل
الغش أو ورد السلعة مع علمه بغشها ، وأما القرينة القانونية المنشأة بالتعديل
المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤١ والتى افترض بها الشارع العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف
من المشتغلين بالتجارة أو من الباعه الجائلين فقد رفع عبء اثبات العلم عن
كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لاثبات العكس وبغير اشتراط نوع
معين من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوى فى جنحة الغش المؤتممة
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والذى يلزم توافره حتما للعقاب .

(الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ س ١٥ ص ١٤٩)

٣٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى عدم وجود جريمة فيما نسب الى
المطعون ضدها بالتهمة الاولى تأسيسا على توفر احد الاركان التى استلزماتها
الفقرة الاولى من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات - وهو انتهاز المقرض ضعف
أو هوى نفس المقرض - وكان ما ذهب اليه الحكم من أن الحاجة الى الاقتراض
لا توفر ذلك الركن الفاقد - صحيحا فى القانون . ذلك بأن وراء كل قرض حاجة
تدفع المقرض اليه ، ولم ينصرف قصد الشارع فى تأثيم الفعل الا فى حالة معينة
هى التى يستغل فيها المقرض شهوة المقرض أو ضعفه العقلى أو الخلقى .
وكان الفعل بعد إذ انحسر عنه التأثيم لا يعدو أن يكون على ما دل عليه الحكم .
مجرد تعامل مدنى يخرج التقاضى فى شأن التعويض عنه من اختصاص المحاكم
الجنائية .

(الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢ س ١٥ ص ١٦٦)

٣٧ - يجب لتوافر جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتيالية من شأنها تسليم
المال الذى أراد الجانى الحصول عليه . مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقا

لاستعمال الطرق الاحتيالية . ولما كان الحكم قد استخلص من أقوال المجنى عليه أنه سلم الطاعن الأول مبلغ النقود على سبيل القرض قبل أن يعتمد الطاعنان إلى استعمال الطرق الاحتيالية بتزوير سند الدين وكان ما استخلصه الحكم له صداه من أقوال المجنى عليه بجلسة المحاكمة فإن قضاءه ببراءة الطاعنين من تهمة النصب لا يتعارض مع إدانتهم عن جريمة التزوير .

(الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ س ١٥ ص ٢٠٦)

٣٨ - من المقرر قانوناً أنه يتعين لقيام الركن المادى فى جريمة إحراز الجواهر المخدر أن يثبت اتصال المتهم به اتصالاً مادياً أو أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه ولو لم يكن فى حيازته المادية . ومن ثم فإن مجرد دفع الطاعن للمخدر الذى كان أمامه وأمام الشخص الآخر الذى كان يجالسه وقت الضبط لا يفيد حتماً وبطريق اللزوم اتصال الطاعن به مادياً أو أن سلطانه كان مبسوطاً عليه قبل واقعة دفعه .

(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ص ٢٩٨)

٣٩ - تتحقق جريمة إعطاء شيك بدون رصيد متى أعطى الساحب شيكاً لا يقابله رصيد أو أعطى شيكاً له مقابل ثم أمر بعدم السحب ، أو سحب من الرصيد مبلغاً بحيث يصبح الباقي غير كاف لسداد قيمة الشيك .

(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ س ١٥ ص ٦٠٥)

٤٠ - لا يشترط فى جريمة التزوير فى المحررات الرسمية أن تصدر فعلاً عن الموظف العمومى المختص بتحرير الورقة ، بل يكفى أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميتها ولو أنها لم تصدر فى الحقيقة عنه .

(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ ص ٦٩٧)

٤١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة العود للاشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف

عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الاجرامى الذى أوجب الشارع مخاسبته عنه وعقابه عليه احتياطيا لمصلحة المجتمع وصونا للامن بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائى بالإدانة أو كان قائما على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجاهاتها . وهذا العود إنما يرجع فى تحديد مدته إلى قواعد العود العامة الواردة فى الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات إذ سوى القانون فى تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات فإن مدة العود بالنسبة إلى المطعون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنة تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة .

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٢ س ١٥ ص ٧٠٨)

٤٢ - يكفى لتحقيق جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص مجرد الحيازة العرضية طالت أو قصرت وأيا ما كان الدباغث عليها ولو كانت لأمر عارض طارئ لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح النارى بغير ترخيص عن علم وإدراك . وإذا ما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن حصل على البندقية موضوع التهمة من أحد الأشخاص وأطلق منها عيارا فى حفل العرس دون أن يكون مرخصا له بحيازتها فإن جريمة إحراز هذا السلاح النارى بغير ترخيص تكون قائمة قانونا مستوجبة مساءلته عنها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن عن هذه الجريمة يكون صحيحا فى القانون .

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ س ١٥ ص ٧٠٨)

٤٣ - من المقرر أن ظرف الإكراه فى السرقة ظرف عينى متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة ، ولذلك فهو يسرى على كل من أسهم فى الجريمة المقترنة به ولو كان وقوعه من أحدهم فقط دون الباقيين .

(الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ س ١٥ ص ٧٤٧)

٤٤ - لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم خفية أو أن يستلزم لكشفه دعاية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو أنه متقن مادام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس . ولما كان يبين من الأوراق أن التزوير الذي ارتكبه المطعون ضده في رخصة القيادة قد انخدع به صاحب السيارة التي كان المطعون ضده يعمل سائقا لها إذ قرر أنه اطلع على هذه الرخصة فلم يلحظ ما بها من تزوير ، كما أن الضابط الذي ضبط الواقعة لم يقطع بحصول تزوير في الرخصة بل اشتبه فقط في أمرها فأرسلها إلى قلم المرور للتأكد من صحة البيانات المدونة فيها - فإن القرار المطعون فيه إذ انتهى إلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المتهم استنادا إلى افتضاح التزوير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الاحالة لاحالتها إلى محكمة الجنايات .

(الطعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢٨ س ١٥ ص ٨٧٣)

٤٥ - جريمة عرض مياه غازية للبيع غير مطابقة للمواصفات القانونية وغير نقية مع العلم بذلك يتحقق عنصرها المادي بمجرد انتاج مياه غازية للبيع وجدت محتوية على مياه غير نقية بالمخالفة لأحكام المادتين ٢ ، ٧ من مرسوم المياه الغازية دون أن يقتضى ذلك تدخلا إيجابيا لإحداث هذا الأثر المؤثم .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٣ س ١٦ ص ٤٠٧)

٤٦ - توجب المادة الثانية والفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ بشأن المياه الغازية ومواصفاتها بالتطبيق للمادة الخامسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ - أن تكون المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية والصودا نقية كيمياويا وبكتريولوجيا ومطابقة لمعايير المياه النقية من موارد المياه العمومية في مناطق الانتاج . وإلا اعتبرت المياه الغازية المنتجة غير صالحة للاستهلاك الأدمى - ولا يقبل الجدل في مصدر المياه المستعملة في الانتاج وبأنها تخضع لعوامل الفساد الطبيعية باحتوائها على قدر من الرواسب والشوائب - إذ يستوى في حكم تطبيق هذا المرسوم أن يكون مرجع عدم الصلاحية تفاعلا طبيعيا أو

تلوثا بالمياه المستعملة في التحضير طالما قد ثبت من تحليلها كيمائيا أو بكتريولوجيا عدم نقاوتها وأنها لا تطابق معايير المياه النقية .

(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٣ س ١٦ ص ٤٠٧)

٤٧ - من المقرر أن تحضير الأدوات والسبائك اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في إعداد العملة الزائفة التي لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الزواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليه قانونا . إذ أن الجاني بهذا يكون قد تعدى مرحلة التفكير والتحضير وانتقل إلى دور التنفيذ بحيث لو ترك وشأنه لامت الجريمة في أعقاب ذلك مباشرة .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ س ١٦ ص ٤٤١)

(والطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٣٢)

٤٨ - يشترط للعقاب اعمالا للمادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شأن العلامات والبيانات التجارية المعدلة بالقانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٤ - فضلا عن البيع أو العرض للبيع أو للتداول توافر ركنين الأول التزوير أو التقليد والثاني سوء النية .

(الطعن رقم ١٩٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ س ١٦ ص ٤٨٨)

٤٩ - من المقرر أن ركن القوة أن التهديد في جريمة الاكراه على إمضاء المستندات يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه . فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص يكون من شأنها تعطيل الاختيار أو إعدام قوة المقاومة عندهم تسهيلا لارتكاب الجريمة ، فكما يصح أن يكون الاكراه ماديا باستعمال القوة فإنه يصح أيضا أن يكون أدبيا بطريق التهديد ويدخل في هذا المعنى التهديد بخطر جسيم على النفس أو المال ، كما يدخل فيه التهديد بنشر فضيحة أو بإفشاء أمور ماسة بالشرف .

(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ س ١٦ ص ٤٩٥)

٥٠ - يبين من مطالعة المذكرة الايضاحية المصاحبة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة

١٩٥٩ فى شأن التصدير أن الغرض من وضع القيود على تصدير بعض المنتجات هو أحكام الرقابة عليها ضمانا لرواجها فى الأسواق الخارجية والمحافظة على سمعة صادراتنا فى تلك الأسواق بحيث لا يصدر منها إلا ما يطابق الشروط والمواصفات التى تضعها الجهات المختلفة وتحقيقا لهذا الهدف أصدر وزير الاقتصاد القرار رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٥٩ بالرقابة على تصدير البطاطس متضمنا الشروط والمواصفات التى رأى اخضاع محصول البطاطس لها عند تصديره . ومن ثم يكون الخروج على مقتضى الواجبات التى فرضت تحقيقا للهدف المشار إليه تتوافر به جريمة - محاولة تصدير بطاطس محظور تصديرها لمخالفتها للمواصفات القانونية - التى دين الطاعن بها ، والتى يكفى لقيامها علم الجانى بالفعل المؤتم قانونا أو قعوده عن التحقق من مطابقة المنتجات للمواصفات المقررة .

(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٨ س ١٦ ص ٥٦٦)

٥١ - من المقرر أن جريمة الشروع فى تقليد الأوراق المالية تتحقق بقيام الجانى بطبع هذه الأوراق بما استعمله من آلة للطباعة وبما استخدمه من أدوات ومداد ومواد أخرى ولو كان هناك نقص أو عيوب فى التقليد .

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٣٢)

٥٢ - لا تشترط المادة ٢٠٤ مكرر (٢) من قانون العقوبات للعقاب على جريمة حيازة الأدوات والآلات والمعدات التى تستعمل فى تقليد العملة وترويجها ضرورة استعمال تلك الأدوات وإنما تكفى بأن تكون حيازتها بغير مسوغ .

(والطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٥٦٦)

٥٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن جريمة العود للإشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الاجرامى الذى أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطا لمصلحة المجتمع واصطيانا للأمن وذلك بغض النظر

عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء أنهى بحكم نهائى بالإدانة أو كان قائما على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجهتها . ولما كانت قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطعن ليس من شأنها أن تمنع المحكمة من تقدير جدية الاتهام بعد تمحيص الواقعة التى اتخذت أساسا لاتهامه بالعود للإشتباه ومبلغ صلاحيته للكشف عن الحالة التى يتوفر بها هذا الاتهام ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده لمجرد أن الحكم الصادر فى قضية السرقة كان غيابيا ولم تثبت نهائيته ، دون تمحيص الواقعة التى تناولها التحقيق لتبين مبلغ الاتهام وأثره فى تأييد حالة الاشتباه يكون قد شابته خطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/١ س ١٦ ص ٧٨٣)

٥٤ - جريمة خلط الدخان أساسها أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه بما لا تجوز اضافته إليه أو خلطه به ، وهذا المعنى ملحوظ فى المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذى حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بنصها فى فقرتها الأخيرة على أن المقصود بعبارة « الدخان المخلوط » الدخان الذى يخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت إلا إذا كانت هذه المواد مما يسمح القانون بخلط الدخان بها وفى الحدود والنسب والمواصفات التى يصرح بها . ومن ثم فإن ما قالته المحكمة من أن مطابقة العسل الذى يخلط به الدخان للمواصفات التى حددها قرار مجلس الوزراء فى ١١ مايو سنة ١٩٥٥ بتنظيم صناعة العسل الأسود لا شأن له بجريمة غش الدخان الذى يخلط بعسل لا تتوافر فيه هذه المواصفات ، غير صحيح .

(الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق جلته ١٩٦٥/١٢/٢٠ س ١٦ ص ٩٣٧)

٥٥ - يتحقق الشروع فى النصب بمجرد البدء فى استعمال وسيلة الاحتيال قبل المجنى عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين أعدوا شيكا مزورا بمبلغ عشرة آلاف دولار مسحوبا على بنك أمريكا فرع سويسرا واشتركوا فى عرضه للبيع على الشاهد الذى تظاهر بقبول هذا العرض وسارع إلى إبلاغ رجال مكتب مكافحة تهريب النقد بوزارة الداخلية الذين طلبوا منه مساندة المتهمين وتقديم أحد المرشدين السريين

لهم على أنه المشتري للشيك وأعدوا كميناً بأحد الفنادق لضبطهم . وبعد أن زودوا المرشد السرى بمبلغ من النقد المصرى بما يقابل قيمة الشيك وتم اللقاء بينه وبين المحكوم عليهما الاخرين فى الفندق ، قاموا بضبط أولهما وهو يسلم الشيك إلى المرشد السرى ، ثم بان لرجال الشرطة بعد الضبط أن الشيك مزور ، فإن ما حصله الحكم على الصورة السالفة البيان تتحقق به جريمة الشروع فى النصب كما هى معرفة فى القانون .

(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ١٤ ص ٦٩)

٥٦ - الأصل أن مباشرة وسيلة الاحتيال بالفعل تعد شروعا معاقبا عليه حتى ولو فطن المجنى عليه إلى احتيال الجانى فكشفه وامتنع عن تسليمه المال أو سلمه بالفعل ولكن لسبب آخر فى نفسه . ولما كان المجنى عليه فى هذه الدعوى حسبما وقفت وقائعها عنده هو المرشد السرى الذى لم يكشف أن الشيك مزور إلا بعد ضبطه وقد كان الغرض من عمل الكمين أصلا هو ضبط الطاعن وزميليه متلبسين بجريمة التعامل فى نقد أجنبى ، فلا تثريب على المحكمة إن هى لم تحدد شخصية المجنى عليه الذى كان مقصودا أصلا بهذا الاحتيال للتحقق من مدى تأثير الطرق الاحتيالية فيه وإنخداعه بها ما دام أن الجريمة قد وقفت عند حد الشروع وما دامت الطرق الاحتيالية التى استعملها الجانى من شأنه أن تخدع الشخص المعتاد فى مثل ظروف المجنى عليه ، وما دام أن الجريمة قد خاب أثرها لسبب لا دخل لارادة الجانى فيه .

(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ١٤ ص ٦٩)

الفرع الثانى : محل الجريمة :

٥٧ - نصت المادة ٣١١ من قانون العقوبات على أن كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق . والمنقول فى هذا المقام هو كل ما له قيمة مالية ويمكن تملكه وحيازته ونقله بصرف النظر عن ضالة قيمته ما دام ليس مجردا من كل قيمة لأن تفاهة الشيء المسروق لا تأثير لها ما دام هو فى نظر القانون مالا . ومن ثم فإن طوابع الدفعة المستعملة يصح أن تكون محلا للسرقة ، ذلك لأن لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ويمكن استعمالها وبيعها والانتفاع بها بعد إزالة ما عليها من اثار . وقد اعتبرها المشرع أوراقا جدية وأثم العبث

بحرمتها فنص في المادة ٣/٣٧ من القانون ٢٢٤ ١٩٥١ بتقرير رسم للدمغة على عقاب «كل من استعمل أو باع أو شرع في بيع طوابع دمغة سبق إستعمالها مع علمه بذلك كما نص في المادة ٢٨ من هذا القانون على أنه «لا يجوز لمصلحة الضرائب التصالح مع المخالفين لأحكام المادة ٢٧ منه». وذلك تقديرا بأن هذه الطوابع المستعملة ليست مجردة من كل قيمة وأن في إستعمالها وبيعها من الخطورة على الصالح العام مما لا ينبغي معه لمصلحة الضرائب التغاضي عنه أو التصالح بشأنه .

(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ س ١٥ ص ٧٥٤)

٥٨ - نص القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمناجم والمحاجر في مادته الأولى على أن تطلق عبارة «خامات المحاجر» على مواد البناء وغيرها مما ورد ذكره فيها ، ومن هذه المواد الرمال .. وتطلق كلمة «المحاجر على الأمكنة التي تحتوى على مادة أو أكثر من خامات المحاجر - كما نصت في المادة ٤٣ منه على أنه : «يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخرج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص ويحكم بمصادرة أدوات والآلات التشغيل» . ومفاد المادة الأولى أن جميع الأراضي التي تحتوى على مادة أو أكثر من الخامات التي نصت عليها تعتبر في حكم هذا القانون محاجر ، وقصد الشارع من هذا القانون أن يحقق اشراف الدولة على استخراج تلك الخامات واستغلالها ، كما أنه دل بما جاء في نصوص القانون المشار إليه على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المحاجر واستغلالها خفية . ولم يفرق القانون في المادة ٣٢ منه - بالنسبة إلى الحصول على الترخيص للاستغلال - بين مالك الأرض وغيره . مما كان يتعين معه معاقبة المطعون ضده بعقوبة السرقة وفقا لما تقضى به المادة ٤٣ من القانون . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغرامة طبقا للمادة ٤٤ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٤ س ١٥ ص ٨٢٠)

الفرع الثالث : القصد الجنائي والباعث :

٥٩ - إذا أخطأت المحكمة في ذكر العلاقة بين متهمين فلا أهمية لذلك مع قيام أدلة الادانة المبينة في حكمها لأن ذكر تلك العلاقة في الحكم ليس إلا بيانا للباعث على ارتكاب الجريمة . ومهما يكن من الخطأ في بيان هذا الباعث فإن ذلك لا ينقص من قيمة أدلة وقوع الجريمة فعلا من المتهمين .

(جلسة ١٩٣٣/٥/٢٢ طعن رقم ١٦٥٤ سنة ٣ ق)

٦٠ - إن البواعث على الجرائم ليست من أركانها الواجب تبيانها في الحكم الصادر بالعقوبة . فمتى جزم الحكم بإدانة المتهم إعتماذا على ما أورده من أدلة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها فذلك يكفي لسلامته .

(جلسة ١٩٤٤/١/٣١ طعن رقم ١٧٢ سنة ١٤ ق)

٦١ - ان البواعث على ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة . فإذا لم يتوخ الحكم الدقة في بيان البواعث فذلك لا يستوجب نقضه مادام هو من جهة ثبوت الجريمة وتوافر أركانها قد قام على أساس صحيح .

(جلسة ١٩٤٤/٥/١٥ طعن رقم ٦٩٩ سنة ١٤ ق)

٦٢ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس عنصرا من عناصر تكوينها .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/١١ طعن رقم ١٣١٨ سنة ٢٠ ق)

٦٣ - البواعث على ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة .

(جلسة ١٩٥١/١٠/٢٢ طعن رقم ٨٦٥ سنة ٢١ ق)

٦٤ - إن الباعث في الجرائم ليس من بين أركانها ، فلا يعيب الحكم أنه لم يبين الباعث أو أنه أخطأ فيه ، ومهما يكن من هذا الخطأ أو الاغفال فإنه لا ينقص من

قيمة أدلة الادانة المبينة فى الحكم .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١٣ طعن رقم ١٩٣ سنة ٢١ ق)

٦٥ - الباعث على الجريمة ليس ركنا من أركانها . فلا يؤثر على سلامة الحكم إغفال بيانه ، أو الخطأ فيه .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١٧ طعن رقم ١٩٣ سنة ٢٢ ق)

(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٢ ص ٩٧٠)

٦٦ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس عنصرا من عناصرها والمحكمة ليست مكلفة باستظهاره .

(جلسة ١٩٥٤/٦/٢٢ طعن رقم ٥٦٥ سنة ٢٤ ق)

٦٧ - يكفى لتحقيق - جريمة إحراز سلاح نارى بغير ترخيص وجريمة إحراز ذخيرة مما يستعمل فى السلاح النارى - مجرد الحيازة المادية لهما ، أيا كان الباعث على حيازتهما ، ولو كان لأمر عارض أو طارىء .

(الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١٦ س ٩ ص ١٠٩٨)

(والطعان رقما ١٢٨٥ و ١٢٨٧ لسنة ٢٨ ق . بنفس الجلسة)

٦٨ - لا يعيب الحكم ما استورد فيه من أمور تتصل فى جملتها بالباعث على الجريمة والدافع للمتهم على ارتكابها وهما ليسا من عناصرها القانونية .

(الطعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ س ١٠ ص ٨٩٦)

٦٩ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ولا عنصرا من عناصرها الواجب إثباتها فى الحكم ، فلا يضيره ألا يكون قد وفق إلى ذكر السبب الصحيح ، ما دام قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان المتهم بها وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها .

(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/١١ س ١١ ص ٣٣)

٧٠ - لا يشترط القانون لقيام جريمة اتلاف الأوراق الحكومية أو اختلاسها أن يكون الجاني عالماً بشخص الحافظ وأنه مأمور بحفظها ، لأن مراد الشارع من العقاب على هذه الجريمة هو حماية هذه الأوراق في ذاتها وهي مودعة في المخازن العمومية أو بين يدي الأمين المأمور بحفظها .

(الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٤ س ١٢ ص ٢١٨)

٧١ - دل الشارع بما جاء في نصوص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٦ على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج خامات المحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص ، قوامها العبث بتلك المحاجر واستغلالها خفية ، ويتحقق القصد الجنائي فيها بمجرد علم الجاني بأنه لم يحصل على الترخيص وقت استخراج الرمال ، كما أن القانون لم يفرق في المادة ٣٢ منه بالنسبة للحصول على الترخيص للاستغلال بين مالك الأرض وغيره .

(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٨ س ١٢ ص ٤٨٥)

٧٢ - القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع يعد عورة ، سواء أكان ذلك ارضاء للشهوة أم بقصد الانتقام .

(الطعن رقم ٥٠٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ س ١٢ ص ٧٤٧)

٧٣ - لا يشترط قانوناً لقيام جنائية عرض الرشوة أن يصرح الراشئ للموظف بقصده من هذا العرض وبأنه يريد شراء ذمته ، بل يكفي أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد - ذلك بأن الركن المعنوي لهذه الجنائية شأنه شأن الركن المعنوي لأي جريمة أخرى ، قد يقوم في نفس الجاني وغالباً ما يتكتمه ، ولقاضي الموضوع - إذا لم يفصح الراشئ عن قصده بالقول أو الكتابة - أن يستدل على توافره بكافة طرق الأثبات وبظروف العطاء وملابساته .

(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ س ١٢ ص ٩٨٠)

٧٤ - المادة الغريبة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ هي كل مادة تضاف إلى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع ، لا اعتداداً بالبائع الذي يحمل المتهم على إيقاع هذا الخلط ما دام يعلم

أن ما أضافه هو إضافة أخرى ، ومن ثم فإنه يعد من أعمال الخلط التي حرمها القانون رش الدخان بسائل يحتوى على الماء والعسل والنظرون ولو كان ذلك بقصد تحسينه وارضاء العملاء .

(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٣ س ١٣ ص ٢٣٦)

٧٥ - كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت فى جرائم الزنا أن المرأة التى زنى بها متزوجة ، وليس عليها أن تثبت علم شريكها بأنها كذلك ، إذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفروض وعليه هو لكى ينفى هذا العلم أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩ س ١٣ ص ٥١٠)

٧٦ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها فالخطأ فيه - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دام قد بين واقعة الدعوى التى دان الطاعن بها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، وما دام سبب الجريمة لم يكن عنصرا من العناصر التى استند عليها فى ذلك .

(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ س ١٤ ص ٢٢٥)

٧٧ - متى كانت الخطة التى وضعها القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ - فى شأن شراء محصول القطن - المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ - بتكليف لجنة القطن المصرية بشراء ما يعرض عليها من أقطان موسم ١٩٥٣/٥٢ بالسعر الذى حددت على أن تقوم اللجنة ببيع ما لديها من أقطان التصدير والاستهلاك المحلى على أساس الأسعار العالمية - إنما تتغى الحفاظ على مصلحة الدولة وتأمين التعامل فى محصول القطن ، فإن الخروج عن مقتضى الواجبات التى أملت بها ذلك بشراء الأقطان للاستهلاك المحلى عن غير طريق اللجنة المذكورة المنوط بها وحدها التعامل فيها وبغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها للأقطان المتماثلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها ، تتوافر به الجريمة التى دين الطاعن بها ، والتى يكفى لقيامها علم الجانى بالفعل المؤثم قانونا أو قعوده عن التحقق من سلامة عملية الشراء وهو ما دلل الحكم المطعون فيه على إتمامها

لحساب الطاعن وتهاونه في التحري عن مصدر تلك الأقطان ومن ثم فإن الحكم قد أصاب صحيح القانون حين دان الطاعن بتلك الجريمة .

(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١ من ١٤ ص ٢٨٥)

٧٨ - جريمة عدم مطابقة البيان التجاري لا تستلزم قصدا جنائيا خاصا ، بل تتحقق بمجرد عدم صحة البيان واقتترانه بالقصد الجنائي العام ، دون أن يلزم ثبوت انصراف النية إلى الغش ، وإلا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

(الطعن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/١٤ من ١٤ ص ٤١٣)

٧٩ - مراد الشارع من استعمال الفاظ السرقة والاختلاس والاتلاف في المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من قانون العقوبات هو بيان وجوب العقاب على كل سلب للحيازة يقع على الأوراق المبينة بهما مهما كان الباعث عليه . ومن ثم فإنه يستوى أن يكون الطاعن قصد باستيلائه على الأوراق عرقلة التنفيذ أو امتلاكها ذلك أن القصد الذي رمى إليه المشرع من تجريم الأفعال الواردة بالمادتين المذكورتين هو المحافظة على مستندات الدولة وأوراق المرافعة القضائية .

(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٤ من ١٤ ص ٧٥٤)

٨٠ - من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدر المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك - وأن القصد الجنائي في تلك الجريمة إنما يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١١ من ١٤ ص ٧٦٨)

٨١ - يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ قد أقدم على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي أبلغ عنها مكدوبة وأن الشخص المبلغ في حقه برىء مما نسب إليه وأن يكون ذلك بنية الإضرار به ، وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق المطلق في استظهاره من

الوقائع المعروضة عليها .

(الضمر رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٣١ من ١٤ ص ١٠٣٣)

٨٢ - نهت المادة ١٩ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة عن لعب القمار فى المحلات العامة بقولها : « لا يجوز فى المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهى التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية - وفى حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التى استعملت فى ارتكاب الجريمة » . وقد جاء هذا النص عاما لم يختص المشرع به طائفة بالخطاب دون الأخرى ومن ثم فإنه ينطبق على كافة سواء أكانوا من القانمين على أمر هذه المحال أم ممن يرتادونها ويزاولون فيها لعب القمار . فالمعنى المتبادر فهمه من عبارة النص يدور مع علته التى املته وهى دفع مفسدة القمار التى قصد الشارع عليها بجعلها عملا مؤثما فى ذاته وتناول مقارفيها بالعقاب - وهذا النظر لا يتعارض مع القول بمسائلة مستغل المحل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه تلك المسئولية التى أوجبها المشرع بنص المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ وأقامها على قصد جنائى مفترض قانونا . خلافا لمسئولية لاعب القمار التى تتطلب لتوافرها قيام المتهم بعمل إيجابى هو فعل اللعب فى ذاته .

(الضمر رقم ١٠٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٣ من ١٥ ص ٤٢)

٨٣ - جريمة تقليد نماذج ورقية مطبوعة لأخرى مسجلة والتى حددت المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بحماية حق المؤلف - عناصرها - هى جريمة عمدية لا تتحقق إلا بقيام الركن المعنوى المتمثلا فى القصد الجنائى لدى الجانى وهو علمه بأنه يبيع نموذجا مقلدا . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد اكتفى بالتدليل على ثبوت الفعل المادى وحده وهو تعامل الطاعن بالبيع فى نسخ المصحف المقلدة . وأغفل التحدث عن علم الطاعن بهذا التقليد وهو الركن المعنوى الذى لا تقوم الجريمة بدونه فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الضمر رقم ٧٩٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ من ١٥ ص ٨٤)

٨٤ - مجرد الاخلال بما فرضه حكم الحراسة على الطاعن - من ايداع الثمن خزانة المحكمة - لا يفيد بذاته ارتكاب جريمة التبديد ، بل لابد أن يثبت أن مخالفته لهذا الأمر قد أملاها عليه سوء القصد ونجم عنها ضرر بالمجنى عليه فإذا كان الطاعن قد تمسك بأنه صرف جزءا من ثمن القصب المحجوز عليه في وجوه لا مفر منها وسدد لشريكي المجنى عليه نصيبهما وفقا لحكم الاحقية وأودع الباقي من الثمن خزانة المحكمة على ذمة المجنى عليه بعد عرضه عليه عرضا قانونيا ، وهو دفاع جوهري قد يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الراى فى الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تحققه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهى لم تفعل وقصرت ردها على القول بأن المستندات المقدمة ليست لها طابع الجدية واصطنعت لخدمة الدعوى فى حين أن تقدير مدى جدية هذه المستندات إنما يكون بعد تحقيق مضمونها ، فإن حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور .

(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٤ من ١٥ ص ١١٨)

٨٥ - تنص المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه «يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخرج أو شرع فى استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص» . والمستفاد مما ورد فى نصوص المواد ٣/١ و ٣ و ٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ من القانون المذكور أن المشرع لا يعنى بالتأثيم مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهنا بالحصول على ترخيص وإنما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يودى إليه لفظ الاستخراج من معنى لغوى ومدلول اصطلاحى - هو استنباط ما فى المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها فى الأرض ، يشهد على هذا النظر ما أورده القانون من أحكام لاستغلال المناجم والمحاجر وما وضعه من تنظيم لهذا الاستغلال بناء على ما يوجد فيها من هذه المواد - فيما عدا مواد البناء ومنها الرمال التى توجد فى المحاجر التى تثبت ملكيتها للغير والتى يجوز الترخيص لمالكها أن يستخرجها بقصد استعماله الخاص دون استغلالها - هو من أموال الدولة يجرى استغلاله تحت رقابتها وإشرافها وبترخيص منها بمنح متى توافرت الشروط والأوضاع التى نص عليها القانون . وقد دل المشرع بمسلكه هذا على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج المواد أو الخامات من المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو

الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية .

(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ س ١٥ ص ١٣٦)

٨٦ - التأخر في رد الشيء أو الامتناع عن رده إلى حين ، لا يتحقق به الركن المادى لجريمة التبييد ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجانى إلى إضافة المال الذى تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه . ولما كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن الطاعن برر امتناعه عن رد المنقولات منذ البداية بما تمسك به من حقه فى حبسها إلى أن يفصل فى دعوى فسخ الخطبة - المسلم برفعها ضده - لما يتوقف على الفصل فيها من تحديد للعلاقة بين الطرفين بصدد استرداد ما قدمه من شبكة وهدايا - فضلاً عما أنفقه من مصروفات أخرى، وكان هذا الذى قام عليه اعتقاد الطاعن سائفاً ودالاً على انتفاء القصد الجنائى لديه وأنه ما هدف بعوده عن الرد فترة - قام بعدها بتسليم المنقولات - (لا حفظ حق له ما يبرره قانوناً - فإن الحكم إذا دانه بجريمة التبييد يكون قد أخطأ صحيح القانون مما يتعين معه نقضه وتبزيته الطاعن مما أسند إليه .

(الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ س ١٥ ص ٢٠٢)

٨٧ - لا يكفى لتوافر ركن العلانية فى جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنتها شكاوى تداولت بين أيدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجانى قد قصد إلى إذاعة ما أسنده إلى المجنى عليه . ولما كان الحكم المظعون فيه حين تحدث عن ركن العلانية قد اقتصر على القول بأن ركن العلانية مستفاد من تقديم الطاعن لشكواه بما احتوته من وقائع القذف ووصول محتواها إلى علم عدد من الناس دون أن يبين كيف انتهى إلى ذلك أو أن يتحدث عن دفاع الطاعن المؤسس على عدم توافر ركن العلانية فى الدعوى ، ويستظهر الدليل على أنه قصد ما أسنده إلى المجنى عليه فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠ س ١٥ ص ٢١٨)

٨٨ - إذا كان الحكم المظعون فيه قد أثبت أن الطاعنة جهرت بألفاظ السب وهى تحف فى «بئر السلم» بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك

الألفاظ فإن ذلك كاف لإثبات توفر العلائية طبقا للمادة ١٧١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٤/١٣ س ١٥ ص ٢٩٨)

٨٩ - المصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة والباعث ليس ركنا من أركان جريمة التزوير حتى تلتزم المحكمة بالتحدث عنه استقلالا وإيراد الأدلة على توافره .

(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/٢٥ س ١٥ ص ٤٣٤)

٩٠ - القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاه مملكه بنية امتلاكه . وأنه وإن كان تحدث الحكم استقلالا عن نية السرقة ليس شرطا لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة ، إلا أنه إذا كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة فإنه يتعين على المحكمة أن تبين هذه النية صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافرها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعن بجريمة السرقة على حيازته للسيارة المسروقة ، وكان الدفاع عن الطاعن قد نازع في قيام نية السرقة وأوضح أن الطاعن استعار هذه السيارة من صديقه المتهم الثاني فإنه كان يقتضى من المحكمة في هذه الصورة التي تختلط فيها نية السرقة بغيرها - أن تعنى باستجلاء هذه النية بإيراد الدليل عليها كما هي معرفة به في القانون ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في البيان ، ولا يغير من الأمر ما أضافه الحكم المطعون فيه من قرائن على نفى حسن نية الطاعن في حيازة السيارة طالما أن المحكمة لم تعن بالتدليل على قيام القصد الجنائي للسرقة . ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ١٧١٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٣ س ١٥ ص ٥٠٦)

٩١ - سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها ، والخطأ فيه بفرض حصوله لا يؤثر في سلامة الحكم .

(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٣ س ١٥ ص ٥٤٢)

(والطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٣ س ١٥ ص ٦٣٧)

٩٢ - سوء النية في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك الذي أصدره . ولا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه قد أوفى بقيمة الشيك إلى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق مادام هو - بفرض صحة هذا الدفاع - لم يسترد الشيك من المجنى عليه . .

(الطعن رقم ٤٦٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٦ س ١٥ ص ٦٠٥)

٩٣ - إن مجرد إصدار الأمر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام - في جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد - والذي يكفي فيه علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع الشيك الذي سحبه من قبل . ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب التي دفعته إلى إصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع تية خاصة لقيام هذه الجريمة .

(الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢ س ١٥ ص ٦٢٧)

٩٤ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السب أو القذف يتوفر إذا كانت المطاعن الصادرة من الساب أو القاذف محشوة بالعبارات الخادشة للشرف والألفاظ الماسة بالاعتبار فيكون علمه عندئذ مفترضا - ومتى تحقق القصد فلا يكون هناك ثمة محل للتحدث عن النقد المباح الذي هو مجرد إبداء الرأي في أمر أو عمل دون أن يكون فيه مساس بشخص صاحب الأمر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته ، فإذا ما تجاوز النقد هذا الحد وجب العقاب عليه باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف .

(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٧ س ١٥ ص ٦٨٧)

٩٥ - من المقرر أن سوء النية في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ إصداره ، ولا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك إذ على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه . ولا يعفيه من ذلك الالتزام ما أشار إليه الحكم من كثرة معاملات المطاعم ضده وتغير رصيده بين الصعود والهبوط . كما أن محاسبة المطاعم ضده مع المستفيد لا تؤثر في

مستوليته الجنائية ما دام أن ذلك قد تم في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة .

(الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ ص ٧١٧)

٩٦ - من المقرر أن جناح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ مكررا من قانون العقوبات والجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكررا (١) من هذا القانون يجمعها ركن مادي واحد ويفصل بينها الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو ادراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فإنه لا يتحقق في المادة ١٣٧ مكرر (١) ، (٢) إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أدائه وأن الشارع قد اطلق حكم المادة ١٣٧ مكررا (١) و (٢) من قانون العقوبات المضافة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينال العقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العمومي أو الشخص المكلف بخدمة عامة متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل طالما أن أداء الموظف للعمل غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

(الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ س ١٦ ص ٥٩٠)

٩٧ - جريمة التزيف وإن استلزمت - فضلا عن القصد الجنائي العام - قصدا خاصا ، هو نية دفع العملة الزائفة إلى التداول مما يتعين على الحكم استظهاره إلا أن المحكمة لا تلتزم باثباته في حكمها على استقلال متى كان ما أوردته عن تحقق الفعل المادي يكشف بذاته عن توافر تلك النية الخاصة التي يتطلبها القانون وذلك ما لم تكن محل منازعة من الجاني فإنه يكون متعينا حينئذ على الحكم ببيانها صراحة وإيراد الدليل على توافرها .

(الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٨ س ١٦ ص ٧١٠)

٩٨ - القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها - وقد استقر القضاء على أنه في جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها ، فإذا ما اشتمل المقال على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة وأخرى يكون القصد منها التشهير ، للمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ س ١٦ ص ٧٨٧)

٩٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها في حق الصانع وأنشأ نوعا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعا فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلي على ما يصنعه .

(الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٠ س ١٦ ص ٩٣٧)

الفصل الثاني

تعداد الجرائم

١٠٠ - الأصل في تعدد الجرائم الذي يستوجب تطبيق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون هذه الجرائم قد ارتكبت دون أن يحكم في واحدة منها .

(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢٣ س ٧ ص ٦٢٢)

١٠١ - جرى قضاء هذه المحكمة في أحكامها الأخيرة على تقرير أن حالة الاشتباه تقتضى دائما توقيع جزائها مع جزاء الجريمة الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه وذلك أخذا بعموم القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من قانون العقوبات ، يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى الجنائية عن جريمة الاشتباه في قرار واحد مع الجريمة الجديدة أو بقرار على حدة ، وأن لا محل لسريان حكم

المادة ٣٢ من قانون العقوبات فى هذه الحالة .

(الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٣ س ٩ ص ١٢٢)

١٠٢ - متى كانت النيابة قد فصلت جريمتى عرض الرشوة والسرقه عن جنحة التهريب وأقامت الدعوى عن الجريمتين الأوليين أمام محكمة الجنابات وعن الجريمة الثالثة أمام محكمة الجنج ، فإن ذلك لا يجوز لمحكمة الجنابات أن تتصدى للقضاء فى تلك الجنحة التى لم تعرض عليها وأن تسلب محكمة الجنج حقه فى الفصل فيها .

(الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ س ١٣ ص ٢٧٣)

١٠٣ - رفع الدعوى عن جريمة الجنحة أمام محكمة الجنج لا يسلب المتهم فيها حقه فى ابداء دفاعه عند نظر الدعوى أمامها فى شأن الارتباط الذى يدعيه بينها وبين الجنابة التى سبقت محاكمته وإدائته من أجلها أمام محكمة الجنابات ، كما يكون من حقه - إذا تبين لمحكمة الجنج من التحقيق الذى تجريه أن الجنحة مرتبطة بالفعل المكون لتلك الجنابة ارتباطا لا يقبل التجزئة - الا توقع عليه إلا عقوبة واحدة .

(الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ س ١٣ ص ٢٧٣)

١٠٤ - من المقرر أن لكل من جريمتى السرقه والتهريب الجمركى ذاتية متميزة تقوم على مغايرة الفعل المادى فى كل منهما عن الأخرى بما يجعل منهما جريمتين مستقلتين تماما لكل أركانها التى تميزها عن الأخرى .

(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٧ س ١٤ ص ٩٤٠)

١٠٥ - جريمة إعداد المحل وتهيته لتعاطى الجواهر المخدرة جريمة مستقلة عن جريمة إحراز المخدر بقصد التعاطى وتختلف كل منهما عن الأخرى فى مقوماتها وعناصرها الواقعية والقانونية بحيث يمكن أن تنهار إحداها بتخلف كل أو بعض أركانها القانونية دون أن يؤثر ذلك حتما فى قيام الثانية .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٤/١٩ س ١٦ ص ٣٨٤)

الفصل الثالث أنواع الجرائم

الفرع الأول : الجريمة المستمرة :

١٠٦ - انه لمعرفة ان كانت الجريمة وقتية أو مستمرة يجب أن يرجع الى طبيعة الفعل المعاقب عليه . فإذا كان مما يقع وينتهي بمجرد ارتكابه كانت الجريمة وقتية أما إذا كان حالة مستمرة فتكون الجريمة مستمرة طوال فترة الاستمرار . والعبرة في الاستمرار هنا هي بما يكون - حصوله بناء على تدخل متتابع متجدد من المتهم ومقصود منه . فإذا كانت الواقعة المطلوبة محاكمة المتهم عنها هي - حسب الثابت بالحكم - أنه (وهو عمدة) اسقط أسم شخص من كشف العائلة بقصد تخليص أخ له من الخدمة العسكرية فإن الجريمة التي تكونها هذه الواقعة لا تكون مستمرة لانتهاء الفعل المكون لها بمجرد مقارفة المتهم له . ويجب إذن أن يكون بدء المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية من هذا التاريخ .

(جلسة ١٩٤٠/١١/١١ طعن رقم ١٨١٣ سنة ١٠ ف)

١٠٧ - إنه للتمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة يجب الرجوع الى الفعل الذي يعاقب عليه القانون . فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد ارتكاب الفعل كانت وقتية ، أما إن استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخل متتابع متجدد . فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم (وهو شيخ بلد) قد وقع على كشف لعائلة نفر القرعة أثبت فيه على غير الحقيقة أنه وحيد والده في حين أن له اخا شقيقا أسقط أسمه من الكشف بقصد تخليص نفر القرعة المذكور من الخدمة العسكرية . فإن الفعل المسند الى المتهم يكون قد تم وانتهى بالتوقيع على كشف عائلة النفر المقصود إعفاؤه من الاقتراع على صورة تؤدي الى تحقيق الغرض المنشود إذ المتهم بعد ذلك لم يتدخل في عمل من شأنه إعفاء النفر من القرعة ، أما ما يقال من أن المتهم بعد أن وقع على الكشف كان عليه أن يبلغ عن نفر القرعة الذي قصد تخليصه من الاقتراع ، وأنه لذلك يكون ما وقع منه جريمة مستمرة معاقبا عليها بالمادة ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية . فمردود بأن هذه المادة لا تعاقب إلا على التستر أو اخفاء الأشخاص المطلوبين للكشف الطبي لأجل التجنيد أو الذين يكونون تحت الطلب

للتجنيد كما هو صريح نصها ، أما والثابت أن نفر القرعة لم يكن مطلوباً للتجنيد أو للكشف الطبى تمهيدا للتجنيد ، بل كان المقصود إسقاط اسمه من كشوف القرعة والاقتراع بلا حق ، فالمادة التى يصح تطبيقها على هذا الفعل هى المادة ١٢١ . على أن سكوت المتهم عن التبليغ عن نفر القرعة بعد أن وقع على كشف العائلة المزور بقصد إعفائه من الاقتراع لا يمكن تفسيره إلا بعدم رغبته فى التبليغ ضد نفسه عن الجريمة التى وقعت منه - الأمر الذى لا يصح فى القانون مطالبة الانسان به . فلا يسوغ بحال أن يحمل مثل هذا السكوت على أنه كان مقصودا به تخليص نفر القرعة من الاقتراع كما يتطلب نص المادة ١٢١ من قانون القرعة ، ومع ذلك فإن توقيع المتهم على كشف عائلة نفر القرعة بأنه وحيد أبيه بقصد تخليصه من الاقتراع بلا حق من شأنه أن يسقط عنه كل واجب من الواجبات التى تقضى عليه بتبليغ جهات الاختصاص عن هذا النفر لأن كل تبليغ يمكن أن يطالب به يكشف حتما عن فعلته التى يعتبرها القانون جريمة . فهو بذلك داخل بطبيعة الحال فى الفعل الجنائى المكون لهذه الجريمة كما هو الشأن فيمن يقتل شخصا ثم يخفى جثته كيلا تظهر جنايته .

(جلسة ١٩٤٣/٢/١ طعن رقم ٢٨٥ سنة ١٣ ق)

١٠٨ - الفصل فى التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذى يعاقب عليه القانون فإذا كان الفعل مما تتم وتنتهى الجريمة بمجرد ارتكابه كانت وقتية . أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة فى الاستمرار هنا هى بتدخل إرادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعاً متجدداً ، فإذا كانت الواقعة هى أن المتهم قد أقام بدون ترخيص بناء خارجاً عن خط التنظيم ، فإن الفعل المسند إليه يكون قد تم وانتهى من جهته بإقامة هذا البناء ، مما لا يمكن معه تصور حصول تدخل جديد من جانبه فى هذا الفعل ذاته فتكون الجريمة التى تكونها هذه الواقعة وقتية ، ولا يؤثر فى هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل فى تكييفه قانوناً ، وإذن فإذا كان انقضى على تاريخ وقوع تلك الواقعة قبل رفع الدعوى بها ثلاث سنوات فيكون الحق فى إقامة الدعوى قد سقط .

(جلسة ١٩٥٠/٣/١٤ طعن رقم ١٩٩٤ سنة ١٩ ق)

١٠٩ - إن الفیصل فی التمییز بین الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذى يعاقب علیه القانون فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد ارتكاب الفعل كانت الجريمة وقتية أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والعبرة فى الاستمرار هنا هى بتدخل إرادة الجانى فى الفعل المعاقب علیه تدخلًا متتابعًا متجددًا . فإذا كانت الواقعة أن المتهم أقام بناء بدون ترخيص خارجًا عن خط التنظيم فإن الفعل المسند إليه يكون قد تم وانتهى من جهة بإجراء هذا البناء بما لا يمكن معه تكرار حصول تدخل جديد من جانبه فى هذا الفعل ذاته . ولا يؤثر فى هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل فى تكييفه قانونًا .

(جلسة ١٩٥١/٤/٢٣ طعن رقم ٣١٩ سنة ٢١ ق)

١١٠ - جريمة السماح ببيع البوطة فى محل عمومى دون الحصول على ترخيص هى من الجرائم المستمرة التى يستند الأمر المعاقب عليها فيه على تدخل إرادة المتهم وتقوم المسئولية الجنائية عنها كلما تجدد هذا التدخل ، وفى هذا النوع من الجرائم لا تشمل المحاكمة إلا الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى أما ما يتجدد بعد ذلك فإن تدخل إرادة الجانى فى استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها دون اعتبار للحكم السابق الذى لا تكون له أى حجية فى صدد هذه الجريمة الجديدة .

(الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٦ س ٧ ص ٤٦)

١١١ - عدم تقديم أقرار الأرباح جريمة مستمرة تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التى تنشئها إرادة المتهم أو تتدخل فى تجديدها وما بقى حق الخزانة فى المطالبة بالضريبة المستحقة قائما . ولا تبدأ مدة سقوطها إلا من التاريخ الذى تنتهى فيه حالة الاستمرار .

(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٥ س ٧ ص ٨٤٨)

١١٢ - جريمة التعدى على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التى لا يبدأ حق الدعوى العمومية فيها فى السقوط إلا عند انتهاء حالة الاستمرار .

(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ س ٧ ص ١٠٣٠)

١١٣ - متى كانت العقود المبرمة بين رب العمل وبين العمال قد تمت في الفترة السابقة على سريان المرسوم بخاصة رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي ، فإنه يتعين على رب العمل اتباع ما نصت عليه المادة الثانية من ذلك القانون من وجوب تحرير عقد العمل بالكتابة باعتبارها من القواعد التنظيمية المتعلقة بالنظام العام ، وتنتج أثرها القانوني من حيث الشكل حالا ومباشرة دون أن ينطوي هذا على معنى الأثر الرجعي ، إذ أنه في هذه الصورة لا يسرى على ما سبق نفاذه ولكن تجدد النشاط الاجراسي في ظل هذا القانون يجعله ساريا عليه باعتبار هذا النشاط مكونا في ذاته جريمة .

(الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٥ س ٨ ص ١١٤)

١١٤ - من المقرر أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة المتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، ومن ثم فإذا ظل المتهم متمسكا بالسند المزور إلى أن حكم نهائيا بتزويره في أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، فإن الحكم إذ قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى العمومية بمضي أربع سنوات ونصف سنة يكون صحيحا ، ولا يغير من ذلك أن وصف التهمة الذي رفعت به الدعوى على المتهم أن جريمة الاستعمال بدأت في ١٦ من يناير سنة ١٩٤٧ .

(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٢٤ س ٩ ص ٣٢٢)

١١٥ - جريمة التخلف عن الابلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمرارا تجديدا ، وذلك أخذا من جهة بمقومات الجريمة السلبية - وهي حالة تتجدد بتداخل ارادة الجاني ، وإيجابيا من جهة أخرى لصريح نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، ويظل المتهم مرتكبا للجريمة في كل وقت ، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام الامتناع عن التبليغ قائما ، ومتى كان المتهم لم يحاكم في ظل القانون السابق فإن القانون الجديد يكون هو الواجب التطبيق .

(الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٩ س ١١ ص ٨٥٧)

١١٦ - دلالة عبارات نصوص المواد ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية و ٧١ في فقرتها الأولى والثالثة و ٧٤ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض مواد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، وما جاء بالمذكرة الايضاحية تعليقا على تعديل المادة ٧٤ في فقرتها الأولى - هي أن جريمة عدم التقدم للجهة الادارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد لتفريز معاملته ، هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا تجديدا يبقى حتى رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين ، وذلك أخذا من جهة بمقومات هذه الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتدخل ارادة الجاني ، وإيجابا من جهة أخرى للتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع الدعوى عنها الذي أطال الشارع مداه وللحكمة التشريعية التي وردت في المذكرة الايضاحية - ويظل الفرد مرتكبا للجريمة في كل وقت حتى يبلغ الثانية والأربعين من سنه ، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته .

(الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٤ س ١٢ ص ٤٣٣)

١١٧ - من المقرر قانونا أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كان أشد مما سبقه لاستمرار الجريمة في ظل الأحكام الجديدة ، ولا وجه للاحتجاج بقاعدة القانون الأصلح لأن لازم تطبيقها بحسب نص المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يكون القانون الجديد أهون في أحكامه مما سبقه وباعتبار القانون الجديد أكثر تحقيقا للعدالة . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ قد أصدره الشارع وشدد العقوبة فيه واعتبر بنص المادة ٥٥ وبخطابه في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ الجريمة مستمرة وكان الثابت من الحكم أن المتهم ظل فارا من الخدمة العسكرية وممتنعا عن تقديم نفسه للجهة المختصة حتى أرسلته الجهة الادارية إلى منطقة التجنيد التابع لها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ كان يتعين أن لا تنزّل الغرامة عن خمسين جنيها طبقا لما نصت عليه المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ إلا أنه لما كان قد صدر - بعد صدور الحكم المطعون فيه - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ مقرررا حكما وقتيا على المادة ٧١ ، وكان هذا القانون لا ريب أصلح للمطعون ضده ما دام قد ثبت أنه قد توافر في حقه الشرطان

اللذان نص عليهما هذا القانون الأخير ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم الملعون بـ هذه عملا بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٤ من ١٢ ص ٤٣٣)

١١٨ - جريمة إحراز المخدرات من الجرائم المستمرة التي تتوافر في حق المتهم عند ضبطها معه بغض النظر عن المدة التي ظل فيها محرزا لها .

(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٤ من ١٢ ص ٤٩٥)

١١٩ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، بعكس جريمة استعمال الورقة المزورة فإنها مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها . وتظل قائمة ما دام مقدم الورقة متمسكا بها . فإذا كان المتمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها طالبا الغاءه والحكم بصحتها - كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه - فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من هذا التاريخ . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائي القاضي برد وبطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من أثر هام في تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية ، كما فات الحكم ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التي انقضت بين الحكم النهائي وبدء تلك المحاكمة ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، هذا بالإضافة إلى قصوره في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به واكتفائه في هذا الخصوص بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المطعون عليها بالتزوير ، دون العناية ببحث الموضوع من وجهته الجنائية ، إذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم ، ما دام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه ، فضلا عما انطوى عليه الحكم من إخلال بحق الطاعن في الدفاع بالتفاتته عن تحقيق ما أثاره في صدد تحويل المحرر إليه من الغير وهو دفاع له أهميته لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية ، فإن هذا العوار الذي أصاب

الحكم يكفى لنقضه .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ س ١٤ ص ٥٠١)

١٢٠ - الفیصل فی التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادی المكون للجريمة كما عرفه القانون سواء كان هذا الفعل إيجابيا أو سلبيا ، ارتكابا أو تركا ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد إتيان الفعل كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة فى الاستمرار هنا هى بتدخل إرادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعًا متجددا ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل فى التهيؤ لارتكابه والاسلاس لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر فيه اثاره الجنائية فى أعقابه - ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ - بفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضى الزراعية - قد نصت فى فقرتها الأولى على أنه : « لا يجوز إنشاء عربة من العزب إلا بعد الترخيص بذلك من مجلس المديرية الواقعة فى دائرتها الأرض الزراعية الملحقة بها مبانى العربة » . فإن مفاد ذلك أن الفعل المادی المؤثم هو إنشاء البناء قبل الترخيص به وهو فعل يتم وينتهى بمجرد إتمام البناء مما لا يتصور تدخل جديد لإرادة المتهم فيه بعد تمامه . ولا عبرة ببقاء البناء بعد إنشائه لأن ذلك أثر من آثار تشييده وليس امتدادا لإرادة الانشاء ، وأما عدم الترخيص فشرط لتحقيق الجريمة وليس هو الفعل المادی المكون لها ولا مقايضة - طبقا للمناط المتقدم بيانه - بين توقيت فعل البناء وبين استمرار صاحب المحل العمومى الذى لم يرخص به فى إدارته لأن هذا الفعل المعاقب عليه وهو عدم إدارة المحل العمومى بغير ترخيص يكون جريمة مستمرة استمرارا متتابعًا متجددا يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على إرادة صاحب ذلك المحل العمومى .

(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ س ١٧ ق ٣٧ ص ٢٠٣)

(والطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٨ س ١٧ ق ٣٨ ص ٢٠٧)

١٢١ - جريمة إحراز أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة .

(الطعن رقم ١١٨٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ س ١٧ ق ١٦٩ ص ٩١٨)

١٢٢ - جريمة إدارة محل عام سبق غلقه هي من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجاني تدخلا متتابعًا متجددًا .

(الطعن رقم ١٢٥١ ، ١٢٥٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦٦ س ١٧ ق ٢٠٥ ص ١٠٩٤)

١٢٣ - محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . فإذا كان الثابت أن الدعويين المقامتين على الطاعة لم يصدر فيهم بعد حكم بات بل نظر الاستئناف المرفوع فيهما أمام هيئة واحدة في تاريخ واحد ، فإنه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم الدعويين وأن تصدر فيهما حكما واحدا بعقوبة واحدة ، أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يقتضى من محكمة النقض إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تتدخل لتصلح ما وقعت فيه محكمة الموضوع من خطأ فى تطبيق القانون فتأمر بضم الطعنين المرفوعين من الطاعة وتقضى بنقض الحكمين المطعون فيهما نقضا جزئيا ليحكم فيهما بعقوبة واحدة .

(الطعن رقم ١٢٥١ ، ١٢٥٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦٦ س ١٧ ق ٢٠٥ ص ١٠٩٤)

١٢٤ - جريمة إحراز السلاح الناري المشحن والذخيرة بغير ترخيص من الجرائم المستمرة فلا تبدأ المدة المسقطه المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة إلا من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار .

(الطعن رقم ١٩٩١ لسنة ٣٨ ق جلسة ٣١/٣/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٨٧ ص ٤٠١)

١٢٥ - إن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقى مقبها متمسكا بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى فيها إلا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها ، أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

(الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٤/١١/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ١٣٢١)

١٢٦ - من المقرر أن جريمة إدارة محل عام سبق غلقه هي من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليها فيها على تدخل إرادة الجاني تدخلا متتابعًا متجددًا ، ولما كانت محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، وكان الثابت أن المحل العام الذي دين المطعون ضده - في كل من القضايا المشار إليها - بإدارته على الرغم من سبق غلقه هو محل واحد ، وأن الدعوى المشار إليها لم يكن قد صدر فيها حكم بات ، بل نظر الاستئناف المرفوع عنها أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد فإنه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم تلك الدعوى معا وأن تصدر فيها حكما واحدا بعقوبة واحدة . أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون

(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٣٠ س ٢٢ ق ١٠٤ ص ٤٢٤)
(والطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١ ٦١٦ و ١٦٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٣)

١٢٧ - من المقرر أن الفیصل فی التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون ، سواء كان الفعل إيجابيا أو سلبيا ارتكابا أو تركا ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد إتيان الفعل كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة فى الاستمرار هنا هى بتدخل إرادة الجاني فى الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعًا متجددًا ، ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل للتهيؤ لارتكابه والاسلاس لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر فيه آثاره الجنائية فى أعقابه .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢ س ٢٣ ق ٢ ص ٨)

١٢٨ - أوجبت المادة ١٠٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل على كل صاحب عمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار الصحية وأخطار العمل والآلات ، وفوضت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل فى إصدار القرارات اللازمة لتنظيم هذه الاحتياطات ، وأصدر وزير العمل القرار رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ فى شأن تنظيم أجهزة الأمن الصناعى - المعدل لقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ وقرارى وزير العمل رقمى ٩٧ ، ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ - ونصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية منه على (أن يلتزم كل صاحب منشأة صناعية أو فرع لها يعمل به من ٥٠ إلى

١٩٩ عاملا بأن يعهد إلى أحد العاملين بها بالاشراف على الأمن الصناعي ، كما أوجبت المادة الخامسة منه تشكيل لجنة للأمن الصناعي ، فإن مفاد هذين النصين أن الفعل المادى المؤثم فى كل منهما يكون جريمة مستمرة استمرارا متتابعاً متجدداً يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل متتابع بناء على إرادة صاحب المنشأة الصناعية .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢ س ٢٣ ق ٢ ص ٨)

١٢٩ - تشمل محاكمة الجانى عن جريمة مستمرة جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، فإذا استمرت الحالة الجنائية بعد ذلك بتدخل إرادته ، فإن ذلك يكون جريمة جديدة يجب محاكمته عنها .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢ س ٢٣ ق ٢ ص ٨)

١٣٠ - من المقرر أن جريمة إدارة محل عام سبق غلقه هى من الجرائم المستمرة التى يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجانى تدخلا متتابعاً متجدداً ، وأن محاكمة الجانى عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . ولما كانت الدعوى قد رفعت على المطعون ضده فى قضيتين لأنه أدار محلاً على الرغم من سبق غلقه ، وقضت محكمة أول درجة غيابياً فى كل منهما بتغريمه عشرة جنيهاً وإعادة الغلق ، فاستأنف وقضى فى كل منهما حضورياً اعتبارياً بتأييد الحكم المستأنف ، وكان الثابت أن الدعويين لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف المرفوع عنهما أمام هيئة واحدة وفى تاريخ واحد ، كان لزاماً على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم الدعويين وأن تصدر فيهما حكماً واحداً بعقوبة واحدة . أما وهى لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكمين المطعون فيهما نقضاً جزئياً وتصحيحهما بتسليم القضيتين والحكم فيهما بعقوبة واحدة .

(الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/١٨ س ٢٣ ق ٣١٦ ص ٨٤٠٦)

١٣١ - لما كانت جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة فإن وقوع الجريمة

وإن كان قد بدأ بدائرة محافظة كفر الشيخ إلا أن ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص نيابة بمنهور التي أصدرت إذن التفتيش مادام تنفيذ هذا الاذن كان معلقا على استمرار تلك الجريمة إلى دائرة اختصاصها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتنق هذا النظر ، فإنه يكون بمنأى عن الخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١١ س ٢٤ ق ٦٧ ص ٣١٠)

١٣٢ - لما كانت جريمة إدارة محل عام سبق غلقه هي من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرار الفعل المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجاني تدخلا متتابعاً متجدداً ، وكانت محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، ولما كان الثابت أن الدعوى المقامة على المطعون ضده - لإدارته محل عام واحد على الرغم من سبق غلقه لم يكن قد صدر فيها بعد حكم بات ، بل نظر الاستئناف المرفوع فيها أمام هيئة واحدة وفي تاريخ واحد ، فإنه كان لزاماً على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم تلك الدعوى معاً وأن تصدر فيها حكماً واحداً بعقوبة واحدة ، أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الأحكام المطعون فيها موضوع هذا الطعن نقضاً جزئياً وتصحيحاً بضم قضاياها وجعل الغرامة المحكوم بها وهي عشرة جنيهاً عنها جميعاً ، وذلك بالإضافة إلى عقوبة إعادة الغلق المقضى بها فيها .

(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤ ق ١٢٣ ص ٦٠٧)

١٣٣ - من المقرر أن جريمة عدم التقدم للجهة الإدارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمراراً متجدداً وتقع تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته . وقد كان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية بنص في الفقرة الثانية من المادة ٧٤ على أن المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية في جرائم التخلف عن التجنيد لا تبدأ إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثلاثين إلا أن الشارع أصدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن تعديل بعض مواد القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وأصبح النص المعدل للفقرة الثانية من المادة ٧٤ كالآتي : « لا تبدأ المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية على الملزمين بالخدمة الإلزامية

إلا من تاريخ بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين» . ولما كان الثابت - على ما حصله الحكم المطعون فيه - أن بلوغ المطعون ضده سن الثلاثين واكتمال الثلاث سنوات المسقطة للدعوى الجنائية في الجرح - وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٤ قبل تعديلها بعد - صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه ومن ثم فإنه يسرى في شأنه التعديل الذي أدخله هذا القانون ولا تبدأ المدة المسقطة للدعوى الجنائية إلا منذ بلوغه سن الثانية والأربعين . ولما كان القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧١ قد رفع السن التي يبدأ منها احتساب المدة المسقطة للدعوى إلى السابعة والأربعين وكان صدوره قبل أن يبدأ سريان المدة المسقطة للدعوى الجنائية قبل المطعون ضده وقبل اكتمال هذه المدة فإنه يسرى بالتالي في حقه . ومن ثم لا تبدأ المدة المسقطة للدعوى الجنائية إلا من تاريخ بلوغه سن السابعة والأربعين الذي لم يحل بعد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد احتسب مدة الثلاث سنوات المسقطة للدعوى الجنائية من تاريخ بلوغ المطعون ضده سن الثلاثين خلافا للأحكام المتقدمة ، فإنه يكون قد جانب التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٧ س ٢٤ ق ١٢٤ ص ٦١٠)

١٣٤ - الفاصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون ، سواء كان الفعل إيجابيا أو سلبيا ارتكابا أو تركا ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعًا متجددا ، ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل فى التهيؤ لارتكابه والاستعداد لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر آثاره الجنائية فى أعقابه ، ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية تنص على أنه « لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك .. » فإن مفاد ذلك أن الفعل المادى المؤتم هو إقامة المحل قبل الترخيص به ، وهو فعل يتم وينتهى بمجرد إتمام إقامة المحل ، وأما عدم الترخيص فهو شرط لتحقيق الجريمة وليس هو الفعل المكون لها ولا قياس - طبقا للمناط المتقدم بيانه - بين توقيت فعل إقامة

المحل وبين استمرار صاحب المحل الذى لم يرخص به فى إدارته لأن هذا الفعل الأخير المعاقب عليه أيضا - وهو عدم الحصول على ترخيص بإدارة المحل - يكون جريمة مستمرة استمرارا متتابعاً متجدداً يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد متتابع بناء على إرادة صاحب ذلك المحل . لما كان ذلك ، وكانت محاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، إذا استمرت الحالة الجنائية بعد ذلك بتدخل إرادته ، فإن ذلك يكون جريمة جديدة يجب محاكمته عنها ، ولما كان الحكم الصادر فى الجثة رقم ٣٥٥٦ لسنة ١٩٧٠ زفتى قد أصبح باتاً قبل ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٣ وهو اليوم الذى وقعت فيه الجريمتان موضوع هذا الطعن ، فإن هذا الحكم تكون له حجته بالنسبة للجريمة الأولى - وهى إقامة المحل الصناعى بدون ترخيص - بينما لا يكون لذلك الحكم ثمة حجية بالنسبة للجريمة الثانية - وهى إدارة المحل بدون ترخيص - ولما كانت الرخصة التى يحصل عليها صاحب المحل من مصلحة الميكانيكا والكهرباء عن إقامة جهاز يحركه الغاز لا تغنى عن الترخيص الخاص بإدارة المحل والمنصوص عليه فى المادة الثانية من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الدعوى بالنسبة للجريمة الثانية - لسابقة الفصل فيها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع تعيين أن يكون مع النقض الاحالة .

(الطعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢ س ٢٦ ق ١٤٥ ص ٦٦٧)
 ١٣٥ - من المقرر قانوناً أن جريمة البناء بغير ترخيص إن هى إلا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة إذ هى حينئذ تقوم على نشاط - وإن اقترب فى أزمنة متوالية - إلا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى واحد - والاعتداء فيها مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانفصام هذا الاتصال الذى جعل منها وحدة إجرامية فى نظر القانون ، بمعنى إنه إذا صدر الحكم عن أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التى وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم يتكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٤ س ٢٨ ق ١٩٧ ص ٩٥٨)
 (والطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/٢٣ س ٢٩ ق ١٤٣ ص ٧١٨)

الفرع الثانى : الجريمة المتتابة :

١٣٦ - من المقرر قانونا أن جريمة البناء بغير ترخيص ان هى إلا جريمة متتابة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، إذ هى حينئذ تقوم على نشاط - وإن اقترب فى أزمنة متوالية - إلا أنه يقع تنفيذا لمشروع إجرامى واحد والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانفصام هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة إجرامية فى نظر القانون ، بمعنى أنه إذا صدر الحكم فى أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التى وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ س ١٣ ص ١٥٨)

١٣٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة المتهم عن تهمة إقامة بناء الدورين «الرابع والخامس» بدون ترخيص ، على أساس أنهما غير الدور الذى سبق أن حكم عليه من أجله ، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن إقامة الأدوار جميعها كانت نتيجة قصد جنائى واحد ونشاط إجرامى متصل من قبل صدور الحكم فى الدعوى الأولى عن إقامة الدور السابع فإنه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠ س ١٣ ص ١٥٨)

الفرع الثالث - الجريمة الوقتية :

١٣٨ - جريمة الاختلال بواجب تقديم شهادة الجمرك القيمية فى خلال الأجل المحدد هى بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التى يستتم وجودها قانوناً من أول يوم يتلو الستة الشهور التى حددها القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وقد اعتبر المشرع بدء ميعاد الستة شهور هو تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات إلى مصر ، أو من تاريخ دفع قيمة البضاعة المستوردة ، وتبدأ مدة سقوط هذه الجريمة من تاريخ انتهاء الستة الشهور المذكورة .

(الطعن رقم ١١٨٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٩ س ١٠ ص ١٠٧٨)

١٣٩ - جريمة البناء بغير ترخيص تعتبر جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، إذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وان اقترب في أزمته متواليه - إلا أنه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي واحد ، والاعتداء فيه مسلط على حق واحد ، وأن تكرر هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بانفصام هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، ومتى تقرر ذلك فإن كل فترة من الفترات الزمنية المشار اليها تستقل بنفسها ويستحق فاعل الجريمة عقوبة تستغرق كل ما تم فيها من أفعال ومتى صدر الحكم عن أي منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت فيها - حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٢ س ١١ ص ٤٠)

١٤٠ - إذا كانت جريمة إقامة البناء بغير ترخيص - التي حكم من أجلها بعقوبة الغرامة في القضية الأولى - قد ارتكبتها المتهم في ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ وصدر الحكم فيها بتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦ ، ثم ثبت أن المتهم عاد يستأنف البناء بعد ذلك فحرر له المحضر المؤرخ أول فبراير سنة ١٩٥٦ - وهو فعل جديد وليد ارادة إجرامية انبعثت لمناسبة الفعل الإجرامي الجديد - فإنه لا يجوز قانونا ادماج هذا الفعل فيما سبقه - وان تحقق التماثل بينهما - فيكون قضاء الحكم المطعون فيه بالادانة عن الجريمة اللاحقة هو قضاء سليم من ناحية القانون .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٠/١/١٢ س ١١ ص ٤٠)

١٤١ - الجريمة متلاحقة الأفعال التي تعتبر وحدة في باب المسؤولية الجنائية هي التي تقع ثمرة لتصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادئ الأمر - على أن يجزىء نشاطه على أزمته مختلفة وبصورة منظمة - بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على فعل من تلك الأفعال متشابهة أو كالمتشابهة مع ما سبقه من جهة ظروفه ، وأن يكون بين الأزمنة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يناسب حملها على أنها جميعا تكون جريمة واحدة .

(الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠ س ١١ ص ٦٥٨)

(والطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٠/١٠)

١٤٢ - جريمة العود للاشتباه هي جريمة وقتية ، والعبرة في تحققها بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة ، ولا محل للتحدى بما جرى عليه قضاء محكمة النقض في خصوص توقيع جزاء حالة الاشتباه مع جزاء الجريمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها المشتبه فيه - لأن هذا القضاء الذى استندت إليه النيابة العامة إنما يتعلق بتطبيق العقوبة ، فى حين أن الطعن المقدم منها قد عرضت فيه إلى طبيعة الجريمة .

(الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢١ س ١١ ص ٨٠٧)

(والطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٣٠)

(والطعن رقم ١٥٣٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٥)

١٤٣ - تنص المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ على وجوب تقديم الشهادة الجمركية القيمة فى موعد لا يتجاوز ستة شهور من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة لتغطية قيمة الواردات إلى مصر أو من تاريخ دفع قيمتها ، ولما كان المشرع قد اعتبر بدء ميعاد الستة شهور هو تاريخ استعمال الاعتماد أو تاريخ دفع قيمة البضائع المستوردة ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الإخلال بهذا الواجب يعتبر جنحة منطبقة على المادتين الأولى والتاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزارى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٨ ، وأن هذه الجريمة بطبيعتها من الجرائم المؤقتة التى يتم وجودها قانونا بحلول أول يوم يتلو مدة الستة شهور التى حددها القرار الوزارى سالف الذكر فهى تسقط وفقا للمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية بمضى ثلاث سنوات وتبدأ مدة سقوطها من تاريخ انقضاء ستة شهور على تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع قيمة البضائع المستوردة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى رفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بالتقادم إلى أن هذه الجريمة من الجرائم المستمرة وهى فى حقيقتها جريمة وقتية ، وكان الواضح مما أثبتته الحكم وما تبين من الاطلاع على المفردات أن الجريمة سقطت بمضى المدة لمضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الستة شهور التى كان الواجب يقتضيه تقديم الشهادة الجمركية خلالها وبين أول اجراء اتخذ فى الدعوى لقطع التقادم الأمر الذى يجعل الحكم مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون ويتعين من أجل ذلك نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى

المدة وبراءة المتهم مما إسند إليه .

(الطعن رقم ٢٠٥٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/١٩ س ١٤ ص ١٣٥)

١٤٤ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، بعكس جريمة إستعمال الورقة المزورة فإنها مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكا بها . فإذا كان المتمسك بالورقة قد أستأنف الحكم الابتدائي الذى قضى بردها وبطلانها طالبا الغاءه والحكم بصحتها - كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه - فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من هذا التاريخ .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ س ١٤ ص ٥٠١)

١٤٥ - من المقرر أن اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل الاختلاس ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها فى تاريخ سابق ، وأنه إذادفع لدى محكمة الموضوع بأن اختلاس المحجوزات حصل فى تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما ظهر لها النتيجة التى تقتضيها . وإن كانت المحكمة المطعون فى حكمها لم تجر تحقيقا فى هذا الشأن حتى يتبين لها وجه الحقيقة من عدمه على الرغم من أن ظروف الحال ونوع المحجوزات من أنها حاصلات زراعية من محصول سنة ١٩٦٢ التى وقع فيها الحجز يشهد بجدية هذا الدفع - فى خصوصية هذه الدعوى - فإن حكمها يكون قاصر البيان مخلا بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٤ س ٢٢ ق ٥ ص ٢٠)

الفرع الرابع : جرائم العادة :

١٤٦ - جريمة إدارة منزل للدعارة من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

(الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ س ١٤ ص ٨٧٣)

١٤٧ - تنص الفقرة (و) من المادة الأولى من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٤٩ في شأن الأحداث المشردين على أنه : «يعتبر الحدث مشردا إذا كان يبيت عادة في الطرقات» . ومقتضى ذلك أن الجريمة التي تقع بالمخالفة لهذا النص هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، بمعنى أنه يجب لتوافرها أن يثبت تكرار فعل مبيت الحدث في الطرقات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بالجريمة المذكورة دون أن يستظهر توافر ركن العادة فيها ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ س ١٧ ق ١٠٩ ص ٦١١)

الفرع الخامس : الجرائم العسكرية :

١٤٨ - الجرائم العسكرية هي أفعال وردت نصوصها في قانون الأحكام العسكرية رأى الشارع فيها اخلالا بالواجبات المفروضة على الأشخاص الخاضعين للنظم العسكرية . ومن بين هذه الجرائم ما يحرمه القانون العام فهي جرائم معاقب عليها في كل من القانونين . وقد قصد الشارع بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية من أن «المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في قراراتها أو أحكامها أمام أى هيئة قضائية أو إدارية خلاف ما نص عليه في هذا القانون» - قصد الشارع من ذلك تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، ويترتب على ذلك أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح نهائيا فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بإصداره يحوز قوة الشيء المقضى في نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن ازدواج في المسؤولية جنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .

(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٢ س ١٣ ص ٢٠٦)

١٤٩ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - أن صح - يمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام

المحاكم العادية ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا النقص أو الرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٢ س ١٣ ص ٢٠٦)

الفرع السادس : جرائم من نوع خاص :

١٥٠ - تنص المادة ٤٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ على أنه «يعاقب بعقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من استخرج أو شرع في استخراج مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص» . والمستفاد مما ورد في نصوص المواد ٣/١ و ٣ و ٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ من القانون المذكور أن المشرع لا يعنى بالتأثيم مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهنا بالحصول على ترخيص وإنما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدي إليه لفظ الاستخراج من معنى لغوي ومطلوب اصطلاحى - هو إستتباط ما فى المناجم والمحاجر من مواد بقصد إستعمالها إستعمالا مغايرا لمجرد بقائها فى الأرض ، يشهد على هذا النظر ما أورده القانون من أحكام لاستغلال المناجم والمحاجر وما وضعه من تنظيم لهذا الاستغلال بناء على أن ما يوجد فيها من هذه المواد - فيما عدا مواد البناء ومنها الرمال التى توجد فى المحاجر التى تثبت ملكيتها للغير والتى يجوز الترخيص لمالكها أن يستخرجها بقصد إستعماله الخاص دون إستغلالها - هو من أموال الدولة يجرى إستغلاله تحت رقابتها وإشرافها وبترخيص منها يمنح متى توافرت الشروط والأوضاع التى نص عليها القانون . وقد دل المشرع بمسلكه هذا على أنه قصد من العقاب على جريمة استخراج المواد أو الخامات من المناجم والمحاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها إلى أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المناجم والمحاجر واستغلالها خفية .

(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/١٠ س ١٥ ص ١٣٦)

(والطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٤ س ١٥ ص ٨٢٠)

١٥١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المستفاد مما ورد فى نصوص المواد ٣/١ ، ٣ ، ٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦

الخاص بالمناجم والمحاجر أن المشرع لا يعنى بالتأثيم مجرد نقل مواد المناجم والمحاجر من مكانها بحيث يكون هذا النقل رهنا بالحصول على ترخيص - وإنما يعنى استخراج تلك المواد من مكانها بما يؤدي إليه لفظ الاستخراج من معنى لغوى ومدلول اصطلاحى هو استنباط ما فى المناجم والمحاجر من مواد بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها فى الأرض ولما كانت مدونات الحكم لا يبين منها أن كان المطعون ضده (المتهم) قد اقتصر فعله على مجرد نقل الرمال من مكانها مع بقائها فى حيز الأرض أو أنه استخرجها بقصد استعمالها استعمالا مغايرا لمجرد بقائها فى الأرض بغية إستغلالها وهل استكملت الجريمة عناصرها أو أنها كانت فى مرحلة الشروع أو دون هذه المرحلة مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها فى الحكم مما يتعين معه أن يكون مع النقض الاحالة

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/١٤ س ١٥ ص ٨٢٠)

الفصل الرابع : الجريمة المستحيلة :

١٥٢ - ليس بشرط فى جريمة الشروع فى السرقة أن يوجد المال فعلا ما دام أن نية الجانى قد اتجهت إلى ارتكاب السرقة .

(الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢٣ س ١٢ ص ٨٣٧)

١٥٣ - لا تعتبر الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن فى الامكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التى إستخدمت فى ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها . أما إذا كانت تلك الوسيلة تصلح بطبيعتها لذلك ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف خارج عن إرادة الجانى ، فإن ما اقترفه يعد شروعا منطبقا على المادة ٤٥ من قانون العقوبات . فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المتهم انتوى قتل المجنى عليه وإستعمل لهذا الغرض بندقية ثبت صلاحيتها إلا أن المقتوف لم ينطلق منها لفساد كبسولته وقد ضبطت معه طلقة أخرى كبسولتها سليمة ولكن الفرصة لم تتح له لاستعمالها ، فإن قول الحكم بإستحالة الجريمة إستحالة مطلقة إستنادا إلى فساد كبسولة الطلقة التى إستعملها المتهم هو قول لا يتفق وصحيح القانون .

(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ س ١٣ ص ١٠)

١٥٤ - لا تعتبر الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن في الامكان تحققها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل ، أما إذا كانت تلك الوسيلة بطبيعتها تصلح لما أعدت له ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة . ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه قدم الأوراق المزورة إلى موظفي مؤسسة مديرية التحرير تأييدا لزعمة الكاذب بتوريد أجهزة استقبال اذاعة لاسلكية للاستيلاء على قيمتها ، إلا أن الجريمة لم تتحقق لسبب لا دخل لارادته فيه هو فطنة هؤلاء الموظفين مما يعتبر شروعا في جريمة نصب وليس جريمة مستحيلة .

(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٢٩ س ١٦ ص ٣٠٨)

١٥٥ - عدم بلوغ المتهمين - وقت الضبط غايتهم من اتقان التزييف - لا يجعل جناية التزييف مستحيلة ولا يهدر ما قام عليه الاتهام من أن ارادة المطعون ضدهم قد اتحدت على ارتكاب تلك الجناية وهو ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي - أما سوء تنفيذ موضوع الاتفاق الجنائي وتعرّضه لأمر ما فهو لاحق على قيام الاتفاق الجنائي وليس ركنا من أركانه أو شرطا لانعقاده .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ س ١٦ ص ٤٤١)

١٥٦ - لا يشترط لتكوين جريمة الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من قانون العقوبات أكثر من اتحاد ارادة شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية أو جنحة سواء أكانت معينة أم غير معينة أو على الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها سواء وقعت الجريمة المقصودة من الاتفاق أو لم تقع ، فإن الحكم المطعون فيه بتبرئته المطعون ضدهم في جريمة الاتفاق الجنائي بقالة أنها - بسبب أن التزييف كان مفضوحا - جريمة مستحيلة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٥/١٠ س ١٦ ص ٤٤١)

١٥٧ - إن كون المجنى عليه أحد رجال الشرطة السريين لا يجعل الجريمة مستحيلة مادام لم يثبت أنه كانت لديه معلومات خاصة عن نشاط الجاني المريب

فى هذه الجريمة وأنه استعان بهذه المعلومات لى يقبض عليه فيها مما يعتبر مؤثرا فى تقدير معيار الاحتمال .

(الطعن رقم ١٦٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ١٤ ص ٦٩)

١٥٨ - لا تعتبر الجريمة فى عداد الجرائم المستحيلة إلا إذا لم يكن فى الامكان تحققها مطلقا كأن تكون الوسيلة التى استخدمت فى ارتكابها غير صالحة البتة لذلك . أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن لم تتحقق بسبب ظرف اخر خارج عن إرادة الجانى ، فإنه لا يصح القول بالاستحالة . فإذا كان الثابت أن الطاعن الأول أطلق النار على المجنى عليه من بندقية خرطوش عيار ١٦ قاصدا قتله فأصابه فى أذنه اليسرى ، ودل التقرير الطبى الشرعى أنه أصيب بجرح سطحى بأعلى صوان الأذن اليسرى يحدث من عيار نارى أطلق من مثل أى البندقيتين الخرطوش المضبوطتين عيار ١٦ وعيار ١٢ وأن كلا من البندقيتين صالحة للاستعمال وأطلقت فى وقت يتفق وتاريخ الحادث فهذا يكفى لتحقيق جريمة الشروع فى القتل ، أما كون المجنى عليه لم يصب إلا برشة واحدة فلا يفيد استحالة ارتكاب الجريمة بها لأنه ظرف خارج عن إرادة الجانى قد يحول دون إتمامها .

(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ س ٢١ ق ١٧٩ ص ٧٦٠)

١٥٩ - لا جدوى مما يثيره الطاعن ، من أن جريمة الشروع فى القتل تعتبر مستحيلة ما دامت المحكمة قد دانتة فى جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد :

(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ س ٢١ ق ١٧٩ ص ٧٦٠)

١٦٠ - من المقرر أن مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزييف وإستعمالها بالفعل فى إعداد العملة الورقية الزائفة التى لم تصل إلى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج فى المعاملة هى فى نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليها قانونا إلا أن شرط ذلك بداهة أن تكون الوسائل المستعملة فى التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة ، أما إذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها ولا تؤدى مهما أتقن

إستعمالها - إلى إنتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة ، فإن جريمة التقليد في هذه الحالة تكون مستحيلة إستحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤثم .

(الطعن رقم ١٥٢٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٤/٤ س ٢٧ ق ٨٢ ص ٣٨٦)

١٦١ - إن الجريمة لا تعد مستحيلة إلا إذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي إستخدمت في ارتكابها غير صالحة البتة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل ، أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف اخر خارج عن إرادة الجاني فإنه لا يصح القول بالاستحالة . ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن - بما لا يمارى في أن له أصله في الأوراق - أنه توسل بالقوة والتهديد إلى اغتصاب عقد البيع مثبتا به بيع امجنى عليها السيارة والتزامها بتسليمها إليه ، فإن الوسيلة تكون قد حققت الغرض الذي قصده الطاعن وهو الحصول على السند بما تكون معه جريمة اغتصابه بالقوة والتهديد التي دانه الحكم لها قد تحققت ، الأمر الذي يغدو معه دفاع الطاعن على هذه الصورة دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه .

(الطعن رقم ١٣٨٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/١٠ س ٣١ ق ٢١٠ ص ١٠٩٣)

الفصل الخامس : الاثبات في بعض الجرائم :

١٦٢ - ليس بلازم للحكم بأن مادة ما قد خلطت بالدخان ، أن يكون الدليل عليها مستمدا حتما من نتيجة التحليل وإمكان عزلها وتحديد نسبتها ، إذ أن التحليل جزء من أوجه البحث - فمتى اطمأنت المحكمة إلى الأدلة المستقاة من اعترافات بعض من سئلوا برش الدخان بسائل معين ومن ضبط هذا السائل وأداة إستعماله ، فإن ذلك يكون كافيا للاستدلال على وقوع الجريمة ، ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة التي خلط بها الدخان قد تفاعلت مع بعض مكوناته أو أنها تشابهت مع البعض الآخر مما يصعب معه تحديد نسبتها .

(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٣ س ١٣ ص ٢٣٦)

١٦٣ - لم تشترط المادة ٢٧٦ عقوبات ، وقد حددت الأدلة التي لا يقبل (الاثبات) بغيرها على الرجل الذي يزنى مع المرأة المتزوجة ، أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فورا ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . وإن فعند توافر قيام دليل من هذه

الأدلة المعينة كالتلبس والمكاتيب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حصوله ، وذلك متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلا . وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها . ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشرا ، بل للمحاكم - وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها - أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/١٩ س ١٣ ص ٥١٠)

١٦٤ - من المقرر أن المادة ٢٧٦ عقوبات إنما تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا . أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة بحيث إذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها .

(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/١٩ س ١٣ ص ٥١٠)

١٦٥ - الصحيح في القانون أن الصور الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكاتيب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه .

(الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٥/١٩ س ١٣ ص ٥١٠)

١٦٦ - من المقرر أن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفى وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الأثبات ، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . ولما كانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتى التقاضى من طلب للطاعن بضم أصل الشيك ، وكان الحكم قد أثبت أن الشيك الذي حرره الطاعن يحمل تاريخا واحدا ومسحوبا على بنك مصر وقد توافرت فيه الشروط الشكلية التي يتطلبها القانون . فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في

التسبب يكون على غير أساس متعينا رفضه .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١١ س ١٤ ص ٧٦٨)

١٦٧ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها . فإذا كان الحكم قد انتهى في استخلاص سائغ إلى سابقة وجود أصل الخطاب المزور وإلى أن الطاعن قد اصطنعه وأرسله إلى المجنى عليها بطريق البريد على أنه وارد لها من هيئة قناة السويس ثم عمد إلى الاستيلاء عليه بعد أن استنفذ الغرض الذي أعده من أجله إخفاء لجسم جريمة التزوير التي قارفها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو المجادلة في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ ص ٦٩٧)

١٦٨ - ما دامت أركان الجريمة قد توافرت فلا تأثير في قيامها لصلح تم بين المتهم والمجنى عليه .

(جلسة ١٩٥١/١٠/١٥ طعن رقم ٨٤٦ سنة ٢١ ق)

الفصل السادس : ما لا ينفي وقوع الجريمة :

١٦٩ - لا تأثير للسداد على قيام جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، مادام قد تم في تاريخ لاحق على وقوعها وتوافر أركانها .

(الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ س ١٥ ص ١٥)

١٧٠ - لا يشترط قانونا لوقوع جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب أن يقوم المستفيد بتقديم الشيك للبنك في تاريخ إصداره ، بل تتحقق الجريمة ولو تقدم المستفيد في تاريخ لاحق مادام الشيك قد استوفى الشكل الذى يتطلبه القانون لى يجرى مجرى النقود ويكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع

دائما . فلا يعفى من المسؤولية من يعطى شيكا له مقابل فى تاريخ السحب ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف للوفاء بقيمة الشيك عند تقديمه - بعد تاريخ الاستحقاق لصرف قيمته - إذ أن على الساحب أن يرقب تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفي بقيمة الشيك حتى يتم صرفه .

(الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ س ١٥ ص ١٥)

١٧١ - من المقرر أن السداد الذى يحصل فى تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر فى قيامها .

(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ س ١٥ ص ٤٢١)

١٧٢ - من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ إستحقاقه لا ينفى توافر أركان جريمة إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مادام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه . كما أن الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة .

(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢ س ١٦ ص ٧٩٥)

الفصل السابع : مسائل متنوعة

١٧٣ - التبليغ عن الجرائم ليس حقا مقصورا على من تقع عليه الجريمة ، وإنما هو تكليف واجب على الأفراد كافة القيام به فى مصلحة الجماعة .

(جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤ طعن رقم ٢٠٤٤ سنة ١٧ ق)

١٧٤ - المقياس الوحيد لتوزيع الجرائم إلى جنايات وجنح إنما يرجع فيه إلى الأفعال المكونة لها وإلى العقوبة التى قررها القانون لهذه الأفعال .

(جلسة ١٩٥٥/٥/١٧ طعن رقم ٣٠٧ سنة ٢٥ ق)

١٧٥ - تاريخ وقوع الجرائم عموما من الأمور الداخلة فى اختصاص قاضى الموضوع وله مطلق الحرية فى بحث كل ظروف الواقع الفعلى واستخلاص هذا

التاريخ منه .

(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١ س ١٧ ق ١٩٤ ص ١٠٣١)
(والطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٧ ص
(١٤٨٨

١٧٦ - إن كلا من تهمتى عدم تقديم الكشوف والبيانات والاختبارات والاستمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية ، تعد جنحة طبقا للمادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على مقتضى التعريف الذى أورده قانون العقوبات لأنواع الجرائم ويجوز استئناف الحكم الصادر فيهما وفقا للمادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة .

(الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٥ س ٢٠ ق ١٢٧ ص ٦٢٧)

جسور

راجع : اتلاف

جلب

راجع : جمارك ومواد مخدرة

جمارك

- الفصل الأول : جرائم التهريب الجمركى ١ - ٣٠
- الفصل الثانى : الدائرة الجمركية ٣١ - ٣٣
- الفصل الثالث : اختصاص اللجان الجمركية ٣٤ - ٣٥
- الفصل الرابع : مأمورو الضبط القضائى ٣٦ - ٤٣
- الفصل الخامس : الجزاءات الجمركية ٤٤ - ٤٧
- الفصل السادس . التفتيش فى الدائرة الجمركية ٤٨ - ٦٧

جرائم التهريب الجمركي

- اختصاص المحاكم الجنائية - بمجرد سريان القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - بالفصل في مسائل التهريب الجمركي التي تمت في ظل اللائحة الجمركية الصادرة في ١٩٠٩/٣/١٣ ١
- إخفاء الدخان عن أعين رجال الجمارك . توفر جريمة التهريب . لا يلزم قيام العلم بنوع الدخان المهرب مادامت الرسوم الجمركية لم تسدد عنه ٢
- التهريب أو الشروع فيه أو محاولة ذلك . كلها صور تعاقب عليها المادة ٢ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . مفاد ذلك : امتداد العقاب إلى ما دون الشروع من أعمال قصد بها الوصول إلى التهريب وإن لم تصل إلى البدء في التنفيذ ٣
- السرقة من الدائرة الجمركية . استقلالها عن جريمة التهريب الجمركي . لكل من الجريمتين أركانها التي تميزها عن الأخرى ٤
- ✓ - الدعوى الجنائية عن جرائم التهريب الجمركي . توقف تحريكها أو اتخاذ إجراءات فيها على طلب كتابي من الجهة المختصة . المادة ٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . مخالفة ذلك . أثره : بطلان إجراءات بدء تسيير الدعوى الجنائية أمام جهة التحقيق أو الحكم وبطلان الحكم المترتب عليها . ذلك بطلان من النظام العام ٥
- أفعال التهريب هي مما يرتب المساءلة المدنية في حدود القانون سريان قواعد التقادم في القانون المدني ٦
- ✓ - الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا . امتداده إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور . تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون سالف الذكر والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه يعد جلبا محظورا ٧
- الاجراء المنصوص عليه في كل من المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في

شأن الجمارك والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد - هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره ، سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى ٨

- اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع . أحوال الطلب من تلك القيود . صدور الطلب . أثره : رفع القيد رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق . صدور الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد . للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وتصح الاجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها اجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده ٩

- المراد بالتهريب : هو إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون ١٠

- إنقسام التهريب - من جهة محله - إلى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ، ونوع يرد على منع بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها بقصد خرق الحظر المطلق الذي يفرضه الشارع في هذا الشأن ١١

- التهريب إما أن يقع فعلا بتمام اخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه ، أو حكما إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التي فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها أو إخراجها أفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه الأفعال المؤتممة أن تجعل احتمال إدخال البضاعة أو إخراجها قريب الوقوع في الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداء وجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد . افتراض الشارع وقوع هذه الأفعال ومنها إخفاء البضائع عند اجتيازها للدائرة الجمركية . تجريم إخفاء البضائع بوصفه تهريبا لا يتصور إلا عند إدخالها أو إخراجها من تلك الدائرة الجمركية ١٢

- المراد بإخفاء البضاعة في معنى التهريب هو حجبها من المهرب لها - فاعلا كان أو شريكا - عن أعين الموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك اقتضاء الرسم أو

مباشرة المنع ١٣

- عدم انطباق المادة ٤٤ مكررا عقوبات على اخفاء البضائع المهربة. أو حيازتها .
الشارع في الجرائم الضريبية بعامة وفي جرائم التهريب الجمركي بخاصة لا يخاطب
إلا المكلف بأداء الضريبة . ثبوت أن ما نسب إلى المتهم هو أنه أخفى السبائك الذهبية
بطريق حيازتها لبيعها لحساب المهرب دون أن يشترك معه فيما نسب إليه من
تهريب . خروج فعله عن نطاق التأثيم والعقاب ١٤

- عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي أو مباشرة أى
إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب بذلك
من مدير عام الجمارك أو من ينوبه ، وإلا وقعت تلك الاجراءات باطلة بطلانا مطلقا
متعلقا بالنظام العام ١٥

- الخطاب في المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك
موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق دون غيرها من جهات
الاستدلال التي يصح لها اتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه
قانونا ١٦

- التهريب الجمركي في حكم المادة ١٢١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ : هو إدخال
البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون . عدم وقوعه فعلا
كان أو حكما إلا عند اجتياز البضاعة الجمركية . حيازة السلعة فيما وراء هذه
الدائرة - من غير المهرب لها فاعلا كان أو شريكا - لا جريمة فيه ولا عقاب عليه
سواء بوصفه تهريبيا أو بوصفه إخفاء ١٧

- مفاد نص المادتين ١ ، ٢ من القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٨ أن البضاعة الأجنبية
المصدر تصبح سورية المنشأ وتتمتع بالاعفاءات الجمركية إذا كان قد جرى تصنيعها
في سوريا بشرط ألا يقل ما دخل في تصنيعها . من مواد عربية ويد عاملة محلية عن
٢٥٪ من التكلفة الكلية للانتاج ١٨

- بيانات حكم الأدانة ؟ مثال لتسبيب معيب ١٩

- إقامة الدعوى عن تهمة التهريب الجمركي بناء على طلب مدير الجمارك دون
الجريمة الاستيرادية التي كونتها الواقعة ذاتها إستجابة لقرار مدير عام الاستيراد في
شأنها بالاكْتفاء بمصادرة المضبوطات إداريا . إعتبار هذا القرار سحبا للأن برفع
الدعوى والقضاء بعدم جواز رفعها عن الجريمة الجمركية . خطأ في تطبيق القانون

حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى . وجوب النقض والاحالة ٢٠

- مناط الارتباط . رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على أحدها حكم من الأحكام المعفية من العقاب أو المسؤولية . قيام الارتباط بين جريمتي التهريب الجمركي والاستيراد . لا يوجب انقضاء الدعوى الجنائية عن أى منهما تبعا لانقضائها بالنسبة للآخرى . ولا يقتضى انسحاب أثر التصالح فى واحدة منهما إلى الأخرى ٢١

- القانون ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا . ألغى صناعتها ولم ينص فى بيان العقوبة على أداء رسم أو تعويض عنها . منكرته الايضاحية فى هذا الشأن . الادعاء مدنيا المترتب على التعامل فى مشروب الطافيا يكون على غير أساس .. ٢٢

- التعويضات المنصوص عليها فى قانون رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول . عقوبة . تنطوى على عنصر التعويض . القضاء بها لا يكون إلا من المحاكم الجنائية دون توقف على دخول الخزانة فى الدعوى أو حصول ضرر . عدم مثول مصلحة الجمارك أمام محكمة ثانى درجة . لا يوجب الحكم باعتبارها تاركة دعواها المدنية ٢٣

- الأحكام الجنائية الأصل عدم تنفيذها إلا بعد صيرورتها نهائية . المادة ٤٦٠ إجراءات . خلو قانون رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول من نص يخالف ذلك . مثال فى عقوبة غلق . عدم تحديد الحكم رسم الانتاج على الكحول المضبوط . لا يعيبه . ما دام قانون رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول قد تكفل بذلك ٢٤

- إباحة استيراد السلع للأفراد . ما لم يكن استيرادها مقصورا على القطاع العام . اعتبار هذه الاباحة قانونا أصح للمتهم/..... ٢٥

- إباحة إستيراد سلعة قبل الحكم النهائى فى جريمة إستيرادها . أثره : اعتبار الفعل غير مؤثم . مما يوجب القضاء بالبراءة . مثال ٢٦

- ترجيح المحكمة دفاع المتهم القائم على مسئولية المصنع المنتج للسائل الكحولى المضبوط لديه . عن عدم سداد رسوم الانتاج . كفايته لتبرئته . أساس ذلك : وجوب إستفادة المتهم من كل شك ٢٧

- انعقاد الخصومة فى الدعوى الجنائية بأى من إجراءات التحقيق . أو رفع الدعوى إلى المحكمة . إجراءات الاستدلال . أيا كان من يباشرها . لا تتحرك بها ولا تنعقد الخصومة الجنائية . مثال . مجرد التأشير من النيابة بتقديم الدعوى إلى المحكمة .

أمر إدارى . لا تعد الدعوى مرفوعة به . إعلان وزقة التكليف بالحضور . إجراء
إتهام . يقطع التقادم : مضى ثلاث سنوات بين مواجهة المتهم . بتقرير المعامل .
وإعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة . الحكم بانقضاء دعوى الجنحة بالتقاوم . دون
اعتداد بطلب الجمارك رفع الدعوى ولا بتأشير النيابة بتقديمها للمحكمة . صحيح .
أساس ذلك ؟ ٢٨

- متى لا يكون هناك محل للنعى على الحكم إغفاله القضاء بالتعويض استنادا إلى
أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ؟ ٢٩

- الدعوى المدنية التابعة . ترفع استثناء للمحكمة الجنائية . شرط الحكم بالتعويض
عن الضرر المادى . مثال لتدخل مصلحة الجمارك على غير سند من القانون ... ٣٠

الفصل الثانى الدائرة الجمركية

- خط الجمارك ودائرة المراقبة الجمركية . ماهية كل منهما ؟ ٣١
- القاضى الجنائى غير مقيد فى الاثبات بدليل معين إلا فيما نص عليه صراحة .. ٣٢
- الميناء المؤقت للسد العالى على ضفتى النيل شرقا وغربا يدخل ضمن نطاق الرقابة
الجمركية ٣٣

الفصل الثالث اختصاص اللجان الجمركية

- اللجان الجمركية ليست محاكم جنائية ولكنها لجان إدارية ذات اختصاص خاص .
إختصاص المحاكم المدنية والتجارية بنظر المعارضة فى قرارات تلك اللجان ... ٣٤
- إختصاص المحاكم الجنائية - بمجرد سريان ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - بالفصل فى
مسائل التهريب الجمركى التى تمت فى ظل لائحة ١٩٠٩٣/١٣ ٣٥

الفصل الرابع

مأمورو الضبط القضائى :

- مأمورو الضبط القضائى . من لهم هذه الصفة . القوانين رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ و
١١٤ لسنة ١٩٥٣ و ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ٣٦ - ٣٧

- اعتبار القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ - فى شأن منع تهريب البضائع - كافة موظفى
الجمارك وعمالها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظيفتهم . تأكيد

الشارع هذه الصفة لهم في المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة وفي القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي . القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قضى في المادة ٢٥ منه باعتبار موظفي الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي في حدود اختصاصهم . هذا القانون لم يلغ القانون ٩ لسنة ١٩٠٥ فظلت أحكامه نافذة وسارية المفعول . بقاء صفة الضبط القضائي التي أسبغها على موظفي وعمال الجمارك أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم إلى أن يصدر قرار وزير الخزانة إستنادا إلى القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فينحسر عن لم ترد وظيفته به صفة مأمور الضبط القضائي بينما تستمر هذه الصفة بالنسبة إلى كل موظف أدرج عمله في ذلك القرار باعتباره قرارا كاشفا ومحددا للوظائف التي يعتبر العاملون فيها من مأموري الضبط القضائي ٣٨

- مخبر الجمارك من مأموري الضبط القضائي بوصف كونه موظفا في مدلول المادة ٦ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ ٣٩

- لرجال خفر السواحل صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل . استمرار هذه الصفة لصيقة بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ ٤٠

- المادة ٢٣ من القانون ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ . تحديدها مأموري الضبط المنوط بهم تطبيق أحكامه ورسمها إجراءات التفتيش لضبط أية عملية خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ من ذلك القانون ٤١

- مأمور الجمارك من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٥ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة ٧١ سنة ١٩٦٣ ٤٢

- إثبات الحكم أن المساعد الإداري بالجمرك قام بتفتيش الطاعن داخل الدائرة الجمركية تحت إشراف مأمور الجمرك . الذي له صفة الضبط القضائي . بعد ظهور امارات أثارت الشبهة لديهما . كفايته ردا على الدفع ببطلان التفتيش ٤٣

الفصل الخامس

الجزاءات الجمركية

- الجزاء المقرر في الأمر العالي الرقيم ٢٢ ١٨٩١/٦ التي تختص لجنة الجمارك

بتوقيعه عن أعمال التهريب هو بمثابة تعويض مدنى للخزانة العامة ٤٤

- أحكام ق ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالتهريب الجمركى ليست أصلح للمتهم من أحكام اللائحة الجمركية ٤٥

- ما كانت تقضى به اللجان الجمركية فى مسائل التهريب لا يعتبر من قبيل العقوبات الجنائية . أثر ذلك : جواز إدعاء مصلحة الجمارك بحقوق مدنية لاقتضاء مبلغ يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذى لحق بالخزانة العامة ٤٦

- تقدير إبرام التصالح مع مصلحة الجمارك . من المسائل الواقعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع ٤٧

الفصل السادس

التفتيش فى الدائرة الجمركية

- تخويل رجال السواحل وحرس الجمارك والمصايد فى حدود الدائرة الجمركية صفة مأمورى الضبطية القضائية ق ١١٤ لسنة ١٩٥٣ ٤٨

- صحة تفتيش الأمتعة من موظفى الجمارك وعمالها داخل حدود الدائرة الجمركية بصرف النظر عن رضا المتهم بهذا التفتيش أو عدم رضائه به ٤٩

- قناة السويس داخله فى نطاق الدائرة الجمركية . حق موظفى الجمارك فى تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية التى يعملون بها . م ٣١ من اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٣/٣/١٩٠٩ ٥٠

- ماهية تفتيش الأمتعة والأشخاص داخل دائرة المراقبة الجمركية .. هو من وسائل الرقابة للكشف عن الجرائم . لا اعتداد بالرضاء بالتفتيش . مناط القيام به . توافر شبهة قيام جريمة تهريب جمركى بالمعنى الوارد فى القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ . دون تقيد بقواعد القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية . أسباب ذلك .. زوال الصفة المدنية لأفعال التهريب وإحاقها بجرائم القانون العام غير مؤثر . علة ذلك . الطبيعة الخاصة لجرائم التهريب الجمركى وما يقتضيه الغاء أحكام التهريب المنصوص عليها فى اللائحة الجمركية وكل ما يخالف نصوص القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٥ لا يشمل الأحكام الاجرائية الخاصة بالكشف عنها ٥١ - ٥٢

- مظنة التهريب الجمركى . ماهيتها وتقديرها ٥٣

- لموظفى الجمارك - الذين منحوا صفة الضبط القضائى طبقا لأحكام القانون ٦٦

لسنة ١٩٦٣ - فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية ، أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك المناطق . عدم تطلب الشارع بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية . يكفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تنم عن شبهة فى توافر التهريب الجمركى فيها . الشبهة المقصودة ؟ تقديرها موضوعى ٥٤

- لموظفى الجمارك تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود منطقة المراقبة الجمركية . عثورهم أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام . جواز الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجرائم ٥٥

- لموظفى الجمارك الذين أسبخت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك المناطق ٥٦

- حق موظفى الجمارك فى تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية . طبيعته ومداه ؟ ٥٧

- شمول هذا الحق الدائرة الجمركية وليس أسوارها فحسب ٥٨

- حق موظفى الجمارك . الذين لهم صفة الضبط القضائى . فى التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود دائرة الرقابة الجمركية . نطاقه . عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات بالنسبة للأشخاص . العثور أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية . صحيح . مثال فى مواد مخدرة . حق مأمور الضبط فى الاستعانة بمن يرى . ولو لم تكن للأخير صفة الضبط . مادام يعمل تحت إشرافه ٥٩

- تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن التهريب بهدف صالح الخزائنة يجريه رجال الجمارك ممن لهم صفة مأمورى الضبط فى أثناء تأدية وظائفهم بمجرد قيام مظنة التهريب دون توافر قيود القبض والتفتيش المنظم بقانون الاجراءات الجنائية ٦٠

- حق موظفى الجمارك . الذين منحهم القانون صفة الضبط القضائى . تفتيش

الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية . شرطه : قيام الشك لدى المأمور في البضائع أو الامتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجد بتلك المناطق ٦١

- كفاية أن تقوم لدى موظف الجمرك . الذى له صفة الضبط القضائي . حالة تنم عن شبهة تهريب جمركي . ليكون له حق التفتيش . توافر قيود القبض والتفتيش المنصوص عليها في قانون الاجراءات غير لازم . الشبهة المقصودة . تعريفها ؟ تقدير توافرها منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع ٦٢

- حق موظفي الجمارك في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية . مناطه ٦٣

- حق موظفي الجمارك ممن لهم صفة الضبط القضائي . تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل . داخل الدائرة الجمركية . أو نطاق الرقابة الجمركية . عند قيام شبهة . الشبهة في معنى القانون ٦١ لسنة ١٩٦٣ . معناها . تقديرها ؟ ظهور أمارات الاضطراب على المتهم أثر مطالبته بإبراز جواز سفره وأوراقه الجمركية . تفتيش رجال الجمرك في هذه الحالة . صحيح . بطلان التفتيش . لا يحول دون الأخذ بعناصر الاثبات المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها ٦٤

- الدفع ببطلان التفتيش . ماهيته ؟ عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره . إعادة تفتيش امتعة سبق تفتيشها . حق لمأموري الجمارك . متى قامت لديهم دواعي الشك أو مظنة التهريب . وكان ذلك في نطاق الدائرة الجمركية ٦٥

- تفتيش الأمتعة والأشخاص داخل الدائرة الجمركية . ماهيته . حق مأموري الضبط القضائي . من موظفي الجمارك ، بإجرائه لمجرد قيام مظنة التهريب ٦٦

- القضاء ببطلان تفتيش المتهم . داخل الدائرة الجمركية . لانتفاء ما يجيزه طبقاً لأحكام قانون الاجراءات . دون أن يعرض الحكم لحق لمأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك . من التفتيش لقيام مظنة التهريب . خطأ في تطبيق القانون ٦٨

راجع أيضا : تبغ وتهريب جمركي ودخان ..

القواعد القانونية :

الفصل الأول

جرائم التهريب الجمركي

١ - نقل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ اختصاص الفصل في مسائل التهريب من اللجنة الجمركية - المنصوص عليها في اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٥٩ - إلى القضاء صاحب الولاية العامة ، وبذلك أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التي تختص بالفصل فيها المحاكم الجنائية ، ولم يعد للجان الجمركية اختصاص قضائي في مسألة التهريب بمجرد سريان القانون المذكور من تاريخ نشره في الوقائع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٥ ، فيكون صحيحا اتصال محكمة الموضوع بالواقعة التي تمت بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٥ .

(الطعن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/١٢٨ س ١٠ ص ٤٤٩)

٢ - إذا أثبت الحكم - بأسباب سائغة - أن المتهم كان يخفي الدخان بعيدا عن أعين رجال الجمارك ، وأن دفاعه الموضوعي غير صحيح ، وكان لا يلزم قيام العلم بنوع الدخان المهرب ، ما دامت الرسوم الجمركية لم تسدد عنه ، فإن الفعل المسند إلى المتهم يكون مندرجا تحت نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

(الطعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥٠٣)

٣ - تعاقب المادة الثانية من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ على التهريب أو الشروع فيه أو محاولة ذلك ، وترديد نص هذه المادة للجريمة التامة والشروع فيها ومحاولة ذلك يفهم منه أن العقاب يمتد حتما إلى ما دون الشروع من الأعمال التي يقصد بها الوصول إلى التهريب وإن لم يصل إلى البدء في التنفيذ .

(الطعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ١٠٢٩)

٤ - جريمة السرقة التي تقع داخل الدائرة الجمركية مستقلة تماما عن جريمة التهريب الجمركي ، فكل أركانها القانونية التي تميزها عن الأخرى ، ولا أثر لما انتهت إليه المحكمة من براءة المتهم في واقعة السرقة على جريمة التهريب

الجمركى التى توافرت شرائطها قبله .

(الطعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ من ١٠ ص ١٠٢٩)

٥ ✓ مودى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - بأحكام التهريب الجمركى - هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية ومباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم - فإذا اتخذت فيها إجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التى ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق - وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها - فإذا كان الحكم قد أطرح الدفع ببطلان التفتيش المأذون به قبل صدور طلب مدير مصلحة الجمارك برفع الدعوى الجنائية ، ودون أن يورد الحكم وهو فى معرض رفضه ذلك الدفع أسبابه تصلح لتبرير ما انتهى إليه ، وأقام الحكم قضاءه بالادانة على عناصر التحقيق القائمة بالدعوى قبل صدور الأذن المذكور ودون أن تجرى المحكمة تحقيقا أو تستظهر أدلة تالية على صدور هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بنى على هذه الإجراءات الباطلة يكون مشوباً بالبطلان ، مما يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لاعادة نظرها من جديد .

(الطعن رقم ٢٤١١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٨ من ١١ ص ٧٨٧)

٦ - الأفعال التى عبرت عنها اللائحة الجمركية - والقوانين الملحقة بها - بتهريب البضائع ووسائل النقل أو تصديرها أو محاولة إخراجها بغير ترخيص سابق من جهات الاختصاص - كل هذه الأفعال تنطبق عليها أحكام تقادم الالتزام المقرر بالقانون المدنى ويستهدف المشرع من مجموع الأحكام المتعلقة بالأفعال المشار إليها الحصول على الرسوم المقررة وتعويض مجز يستحث به الأفراد على دفع الرسم ومباشرة حقوقهم فى الحدود التى نظمت لهم بغير اضرار بالخزانة العامة - فلا تخرج أفعال التهريب عن كونها من الأفعال التى ترتب المساءلة المدنية فى الحدود التى رسمها القانون .

٠ (الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٨ من ١١ ص ٨٣٠)

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٦ من ٧ ص ٩٣٥)

(والطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١١ س ٩ ص ٧٢٥)

(والطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٩ س ١٠ ص ٦٢٩)

٧ - الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا ، بل إنه يمتد أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد ٣ إلى ٦ ، إذ يبين من استقراء هذه النصوص أن الشارع اشترط لجلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنح إلا للفئات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل الى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله . وأوجب على مصلحة الجمارك في حالتى الجلب أو التصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته إلى الجهة الادارية المختصة . كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالاقليم الجمركى الاراضى والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة » وأن « الخط الجمركى هو الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة » وأنه « يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرى من الخط الجمركى إلى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا فى البحار المحيطة به . أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التي تحدد بقرار منه » . ومعاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه يعد جلبا محظورا .

(الطعن رقم ١٧٢٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٢ س ١٧ ق ٢١٥ ص ١١٤٠)

(والطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٥ س ١٩ ق ١٠ ص ٤٧)

٨ - إن الاجراء المنصوص عليه فى الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ ، والاجراء المنصوص عليه فى المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد كل منها فى حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ص ٣٣٤)

(والطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١١٧ ص ٥٦٥)

٩ - الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون وأن اختصاصها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع ، وأحوال الطلب هى من تلك القيود التى ترد على حقها استثناء من الأصل المقرر مما يتعين الأخذ فى تفسيره بالتضييق . وأثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعا الى حكم الاصل فى الاطلاق . واذن فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانونا فى جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد حق للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها وصحت الاجراءات بالنسبة الى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنها من أية جهة كانت . والقول بغير ذلك يودى الى زوال القيد وبقائه معا مع وروده على محل واحد دائرا مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانونى الذى يجمع أشتات القوانين المالية بما يتضمنه من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، إذ أن الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعا أنها جرائم مالية تمس ائتمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها ، وبالتالي فإن أى طلب عن أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيوفها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها إجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العينى للطلب ، وقوة الأثر القانونى للارتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده ، أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصورا على الوقائع المحددة التى كانت معلومة وقت صدوره

دون ما قد يكشف التحقيق منها عرضاً فتخصيص بغير مخصص والإزام بما لا يلزم ، ويؤدى إلى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلبا آخر ، الأمر الذى تتأذى منه العدالة الجنائية حتما ، خصوصا إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة فى مشروع جنائى واحد .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١١٧ ص ٥٦٥)

١٠ - يبين من استقراء نصوص المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك الذى حل محل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ كما يدل أصلها التاريخى فى لائحة الجمارك الصادرة فى ٢ من أبريل سنة ١٨٨٤ والمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات الصادر فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ والتى صارت المادة ١٩٢ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ ثم حلت محلها المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات الحالى ، وكذلك من الأعمال التحضيرية والمذكرات الايضاحية لهذه النصوص أن المراد بالتهريب الجمركى هو إدخال البضاعة فى إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو ما عبر عنه الشارع بالطرق غير المشروعة .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

١١ - ينقسم التهريب الجمركى من جهة محله - وهو الحق المعتدى عليه - إلى نوعين : نوع يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضاعة بقصد التخلص من أدائها ، ونوع يرد على منع بعض السلع التى لا يجوز إستيرادها أو تصديرها وذلك بقصد خرق الحظر المطلق الذى يفرضه الشارع فى هذا الشأن . وفى كلا النوعين ، إما إن يتم التهريب فعلا بتمام إخراج السلعة من إقليم الجمهورية أو إدخالها فيه ، وإما أن يقع حكما إذا لم تكن السلعة الخاضعة للرسم أو التى فرض عليها المنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن صاحب جلبها أو إخراجها أفعال نص عليها الشارع اعتبارا بأن من شأن هذه الأفعال المؤثمة أن تجعل احتمال إدخال البضاعة أو إخراجها قريب الوقوع فى الأغلب الأعم من الأحوال فحظرها الشارع ابتداء وأجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد . وقد افترض الشارع وقوع هذه الأفعال ومنها إخفاء البضاعة عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية . يدل على ذلك أن الفقرة الثانية من مادة

التعريف والخاصة بالتهريب الحكمى معطوفة على الفقرة الأولى المتعلقة بالتهريب الفعلى تالية لها فى الحكم مرتبطة بها فى المعنى بحيث لا يصح أن تستقل كل فقرة منها بحكمها دون أن يجمع بينهما معيار مشترك . ولو صح أن التهريب الحكمى هو ما يقع فى أى مكان ولو بعد اجتياز الخط الجمركى لما كان بالشارع حاجة إلى النص على التهريب الفعلى . ومن ثم فإن تجريم إخفاء البضائع بوصفه تهريباً لا يتصور إلا عند إدخالها أو إخراجها من تلك الدائرة الجمركية ، ولو أراد الشارع تجريم فعل الإخفاء فى أى مكان لما فاته النص على ذلك صراحة كما فعل مثلاً بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ وكذلك فى القوانين الأخرى المشار إليها فى ديباجته بشأن الأدخنة الممنوعة .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

١٢ - المراد بإخفاء البضاعة فى معنى التهريب الجمركى هو حجبها من المهرب لها - فاعلا كان أو شريكا - عن أعين الموظفين الذين ناط بهم قانون الجمارك إقتضاء الرسم أو مباشرة المنع . يزيد هذا المعنى وضوحاً أن المادة الثانية من لائحة الجمارك كانت قد أتت بقاعدة عامة هى أنه يجوز فيما وراء حدود الرقابة الجمركية نقل البضائع بحرية وذلك إفتراضاً من الشارع أن البضائع الموجودة خارج هذه الدائرة تعتبر حيازتها ممن لا صلة له بتهريبها أمراً مباحاً . وإذا كان القانون قد أقام هذه القرينة فى حق من قد يكون هو المهرب للبضاعة حتى يثبت العكس فذلك على تقدير أنه لا يؤثم فعل الحائز أو المخفى للبضاعة وراء الدائرة الجمركية ولا يخاطبه بأحكامه . ولما كان ما نسب إلى المطعون ضده أنه أخفى السبائك الذهبية بطريق حيازتها لبيعها لحساب المهرب دون أن يشترك معه فيما نسب إليه من تهريب ، فإن فعله يخرج حتماً من نطاق التأثيم والعقاب .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

١٣ - لا يخاطب الشارع فى الجرائم الضريبية بعامة وفى جرائم التهريب الجمركى بخاصة إلا المكلف بأداء الضريبة ، وإذا شاء أن يبسط نطاق التجريم إلى غيره فإنه ينص على ذلك صراحة ، يدل على ذلك ما تقضى به المادة ٣٤ من لائحة الجمارك من أن تكون العقوبات فى مواد التهريب مستوجبة بطريق التضامن على الفاعلين والمشاركين فى الاحتيال أياً كانوا وعلى أصحاب

البضائع . ولا يوجد ما يدل على أن الشارع فى قانون الجمارك الجديد قد أراد الخروج على هذا الأصل .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

١٤ - البين من نص المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات ومن منكرتها التفسيرية وأصلها التشريعى أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على موضوع معين هو المال بانتزاع حيازته من يد مالكه أو صاحب الحق فى حيازته شرعا بحيث يكون المال ثمرة للجريمة وحصيلة لها ثم تتصل يد الشخص بحصيلة تلك الجريمة سواء نتجت عنها مباشرة كالأشياء المسروقة ذاتها أو المختلسة فى التبيد أو المستولى عليها فى النصب أو الأشياء التى حلت محلها كثرمن المسروقات ، يدل على ذلك أن جريمة الاخفاء قبل التعديل الذى أجراه المشرع سنة ١٩٤٧ على المادة المذكورة كانت قاصرة على المال الذى ينتزع بالسرقة وكان موضعها المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات فى الباب الخاص بجرائم الأموال . كما أن نص المادة ٤٤ مكررا صدر بما يدل على أصله التشريعى وعلى المنحى الذى اتجه إليه الشارع من قصره على الأشياء التى يفقد صاحبها حيازتها بالجريمة والتى تعد من قبيل السرقة كما أنها صيغت لتحل محل المادة ٦٩ من قانون ١٨٨٣ والتى جرى نصها بمعاقبة «كل من أخفى كل أو بعض الأشياء المسلوقة أو المختلسة أو المأخوذة بواسطة ارتكاب جنابة أو جنحة» . وبتطبيق المبادئ المتقدمة على اخفاء البضائع المهربة أو حيازتها يبين أن المادة ٤٤ مكررا لا تنطبق عليها لأن جريمة التهريب السابقة على الاخفاء ليس موضعها انتزاع المال من يد صاحبه الذى تظل يده مبسوطة عليه ، وإنما موضوعها هو الضريبة الجمركية المستحقة على هذا المال الذى يعد حينئذ موضوعا للرسم المهرب أو لمخالفة الحظر فى شأن المادة المهربة . ومن ثم فإن البضاعة لا تكون حصيلة لجريمة التهريب ولا ناتجا من نواتجها - وإن كان حيازة المطعون ضده للسبائك الذهبية التى لم يشارك فى تهريبها لا يعتبر إخفاء بالمعنى الضيق فى حكم قانون التهريب الجمركى فلا يصح من بعد أن تعتبر هذه الحيازة نفسها إخفاء لشيء متحصل من جريمة بالمعنى الواسع للاخفاء وهو مطلق الاتصال بالمال المخفى وإلا توارد التأثيم والإباحة على محل واحد وهو ممتنع عقلا .

(الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

✓ ١٥ - مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك من أنه : « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه » هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب بذلك من مدير عام الجمارك أو من ينيبه ، وأنه إذا ما اتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقعت تلك الاجراءات باطلة بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/١٨ س ١٨ ق ١٠٧ ص ٥٤٩)

✓ ١٦ - جرى قضاء محكمة النقض - بهيئتها العامة - على أن المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك إذ نصت على أنه : « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات فى جرائم التهريب إلا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينيبه » فقد دلت على أن الخطاب موجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التى لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه السلطة من أعمال التحقيق ، ولا ينصرف فيها الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال التى يصح لها اتخاذ إجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا .

(الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٣ ص ١٠٤٣)

١٧ - جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك على أن المراد بالتهريب الجمركى هو إدخال البضاعة فى إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون وهو لا يقع فعلا أو حكما إلا عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية ، وعلى ذلك فإن حيازة السلعة فيما وراء هذه الدائرة - من غير المهرب لها فاعلا كان أو شريكا - لا يعد فى القانون تهريبا ، كما لا يعد اخفاء لأشياء متحصلة من جريمة فى حكم المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات ، لأن البين من نص المادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعى أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال

تنتزع حيازته من صاحبه ، فيكون المال المنتزع حصيلة للجريمة ، ولا كذلك جريمة التهريب . ومن ثم فإن حيازة البضاعة مجردة وراء الدائرة الجمركية لا جريمة فيه ولا عقاب عليه .^٤

(الطعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٣ ص ١٠٤٣)

١٨ - نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٨ على أنه : «يعفى من المنتجات الحيوانية والزراعية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية التي يكون منشؤها الأقليم الشمالى أو الاقليم الجنوبى من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الأجنبية فى كل من الاقليمين» . ونصت المادة الثانية منه على أنه : «يجب أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء الجمركى بموجب هذا القانون بشهادة منشأ صادرة من السلطات المختصة فى كل من الاقليمين ، ولا تعتبر المنتجات الصناعية ذات منشأ سورى أو مصرى إلا إذا كانت المواد الأولية العربية واليد العاملة المحلية الداخلة فى الصنع لا تقل عن ٢٥٪ من الانتاج الكلى» . ومفاد هذين النصين أن البضاعة الأجنبية المصدر تصبح سورية المنشأ وتتمتع بالاعفاءات الجمركية إذا كان قد جرى تصنيعها فى سوريا بشرط أن لا يقل ما دخل فى تصنيعها من مواد عربية ويد عاملة محلية عن خمسة وعشرين فى المائة من التكلفة الكلية للانتاج .

(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ س ٢٠ ق ٢٤٦ ص ١٢٢٩)

١٩ - يجب فى كل حكم بالادانة وطبقا لمفهوم المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل على فحوى كل دليل من الأدلة المثبتة للجريمة حتى يتضح وجه الاستدلال به وسلامة مأخذه وإلا كان قاصرا . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى فحوى دفاع الطاعنين المؤسس على أن الأقمشة المستوردة وإن كانت فى الأصل يابانية إلا أنه تم تصنيعها وتجهيزها فى سوريا بما يجاوز ٢٥٪ من التكلفة الكلية للانتاج وهى بهذه المثابة تعتبر سورية المنشأ مما يستتبع وجوب إعفائها من الرسوم الجمركية والترخيص باستيرادها فى الوقت الذى استوردت فيه إلى مصر طبقا للقوانين المعمول بها - ورد على هذا الدفاع بأن البضاعة من أصل يابانى مما لم يجحده أحد ولم ينازع فيه الطاعنان ولا يتخلف به شرط الاعفاء من الرسوم ، وكان يتعين على المحكمة أن تثبت بالأدلة المعتبرة

وبالأخص الدليل الفنى أن هذه الأقمشة لم يجر تجهيزها فى سوريا أصلا ، أو أن نسبة المواد العربية واليد العاملة المحلية التى دخلت فى تكلفتها الكلية دون النسبة المحددة فى القانون ، فتظل على حكم منشئها الأجنبى غير معفاة من الرسوم ، ولا يكلف الطاعنان مؤونة إثبات دفاعهما فوق تقديم شهادات المنشأ التى قدماها بحسب ما نصت عليه المادة الثانية من القانون ١٣١ لسنة ١٩٥٨ . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ س ٢٠ ق ٢٤٦ ص ١٢٢٩)

٢٠ - اختصت المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مدير الجمارك أو من ينيبه بطلب رفع الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب الجمركى وخولته وحده التصالح بشأنها ، كما أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد الذى حكم الجرائم الاستيرادية أناط بوزير الاقتصاد أو من ينيبه بطلب رفع الدعوى الجنائية وخوله الاكتفاء بمصادرة السلع المستوردة إداريا أو التصالح عن هذه الجرائم . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتبرت قرار مدير عام الاستيراد بالاكتفاء بمصادرة المضبوطات إداريا بمثابة سحب للآذن برفع الدعوى الجنائية ، دون أن تتفطن إلى أن الدعوى قد رفعت عن جريمة شروع فى تهريب جمركى بناء على طلب مدير جمرك ميناء القاهرة الجوى نانبا عن مدير الجمارك الذى يملك وحده التصالح بشأنها طبقا لنص المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ سنة ١٩٦٣ المتقدم ذكره ، وإلى أن قرار مدير عام الاستيراد لا ينصب إلا على الجريمة الاستيرادية التى لم ترفع بها الدعوى أصلا استجابة لهذا القرار . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى يكون قد انبنى على خطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه . ولما كان الخطأ فى تطبيق القانون الذى تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ س ٢٤ ق ٤٣ ص ٢٠١)

٢١ - من المقرر أن مناط الارتباط فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم تجر على أحدها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط

القانونى إلى الجريمة الأخرى لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونفياً - ومن ثم فإن دعوى قيام الارتباط بين كل من جريمة الشروع فى التهريب الجمركى (موضوع الدعوى المطروحة) وبين الجريمة الاستيرادية (التي لم ترفع بها الدعوى لتصلح مدير عام الاستيراد عنها) لا توجب البتة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عن أى منهما تبعاً لانقضائها بالنسبة للجريمة الأخرى للتصالح ولا تقتضى بدهاءة انسحاب أثر الصلح فى الجريمة الثانية إلى هذه الجريمة .

(الطعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٢ س ٢٤ ق ٤٣ ص ٢٠١)

٢٣ - ألغى القانون رقم ٣٤٦ سنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا صناعة هذا المشروب وأخرجه عن دائرة التعامل ، ولم ينص فى بيان العقوبة التى استوجبها مخالفة أحكامه - خلافاً للقانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول - على أداء الرسم الذى يكون مستحقاً أو التعويض الذى يستحق عند تعذر معرفة مقدار الرسم بل أوردت مذكرته الايضاحية فى هذا الشأن ما نصه «وقد رأت مصلحة الانتاج أن إلغاء هذه الصناعة يؤثر فى حصيلتها من الناحية المالية فرأت اللجنة - التى شكلها مجلس الوزراء - هذه الاعتبارات المالية لا يصح أن تقف عثرة فى سبيل خدمة الصالح العام ، إذ أن انتشار هذا النوع من المشروبات الكحولية بين الطبقات الفقيرة التى تضم العمال ومن إليهم وهم الأيدى العاملة ، من شأنه أن يؤدى بأفرادها إلى التدهور الخلقى وضياح أجورهم فيما لايجدى وتفكك أسرهم وتشرذم أبنائهم وانزلاقهم إلى مهاوى الفساد خصوصاً وأن ماتجنبه مصلحة الانتاج من هذا النوع قليل إذا ما قورن بمجموع الرسوم التى تدخل خزينتها ، كما أن وزارة المالية والاقتصاد لم تشاطر مصلحة الانتاج رأيها ، وطلبت السير فى استصدار القانون» . لما كان ذلك ، فقد باتت الدعوى المدنية فى شقها (الثانى) المترتب على التعامل فى مشروب الطافيا هى الأخرى على غير أساس .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨ س ٢٤ ق ٩٩ ص ٤٨٢)

(والطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢١ . لم ينشر)

٢٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المشار إليها فى القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - ومن بينها المرسوم الصادر فى ٧ من يوليو سنة

١٩٤٧ - برسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول ، الذى ألغى وحل محله القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ - هى عقوبة تنطوى على عنصر التعويض ، ولما كان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها بلا ضرورة لدخول الخزانة فى الدعوى ودون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ، فإن ما ينعاه الطاعن بأنه كان يتعين الحكم باعتبار المدعية بالحقوق المدنية تاركة لدعواها المدنية لتخلفها عن المثول أمام محكمة ثانى درجة - بفرض صحة ذلك - يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ س ٢٥ ق ١٦٠ ص ٧٤٠)

٢٥ - تنص المادة ٤٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « لا تنفذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية إلا متى صارت نهائية ما لم يكن فى القانون نص على خلاف ذلك » . ولما كان قانون رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول الذى عوقب الطاعن بمقتضاه قد جاء خلوا من النص على خلاف هذه القاعدة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بالنفاذ على خلاف القانون وكان هذا القانون قد تكفل بتقدير رسم الانتاج - فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المستأنف فيما قضى به من تحديد مدة عقوبة الغلق ومن عدم تقدير مقدار الرسوم المستحقة يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ س ٢٥ ق ١٦٠ ص ٧٤٠)

٢٦ - لما كان من المقرر أنه متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد أصلح للمتهم فإنه يكون هو الواجب التطبيق ، وكان قد صدر فى ١٣/٩/١٩٧٥ القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الذى ألغى فى مادته التاسعة عشرة القانونين رقمى ٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاستيراد و ٩٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم الاستيراد وأباح فى المادة الأولى منه استيراد احتياجات البلاد السلعية عن طريق القطاعين العام والخاص ، وذلك وفق أحكام الخطة العامة للدولة وفى حدود الموازنة النقدية السارية ، وكانت الفقرة الأخيرة من هذه المادة وإن أجازت لوزير التجارة أن يقصر استيراد بعض السلع الأساسية على جهات القطاع العام ، وكان قرار وزير التجارة رقم ١٣٣٦ الصادر فى ٣١/١٢/١٩٧٥ قد نص فى المادة الثالثة منه على قصر استيراد سلع معينة عددها على القطاع العام ، إلا أنه لما كانت السلع محل الجريمة المسندة للمطعون ضده - وهى على ما يبين

من مراجعة المفردات المضمومة «كميات تجارية» من البند الصناعية التي تستخدم في الخراطة ومسامير ونحاس وبرونز» ليست من السلع التي قصر القرار الوزاري المذكور استيرادها على جهات القطاع العام ، ومن ثم فقط أضحي فعل الاستيراد المسند إلى المطعون ضده غير مؤثم أخذا بأحكام القانون الجديد الأصح للمتهم .

(الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٥ س ٢٧ ق ١٧٧ ص ٧٨٠)

٢٧ - يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان دفاع المطعون ضده الذي أخذ به الحكم المطعون فيه قام أساسا على نفي التهمة عن عاتقه والقائها على عاتق المصنع المنتج للسائل الكحولي المضبوط مستندا في ذلك إلى وجهة نظر موضوعية صرفه قوامها أن الزجاجات التي وجدت لديه مغايرة للزجاجات موضوع الفاتورة المقدمة في الدعوى والصادرة عن نفس المصنع المنتج متبقية من رسالات سابقة مشتراه من ذلك المصنع ، وهو احتمال ترجح لدى محكمة الموضوع ولم تجد في ظروف الدعوى ما ينفيه ، لما تبين لها من أن الزجاجات المضبوطة خاصة بنفس المصنع وليس بها أي عبث مما لا تتازع الطاعنة في صحة مأخذ الحكم بشأنه ، ولما كان مجرد قيام هذا الاحتمال هو مما يصح معه القضاء بالبراءة عن تقدير بأن المتهم يجب أن يستفيد من كل شك في مصلحته ، وأنه لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضيه وما يطمئن إليه ، ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب تحمله ، لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١ س ٣٠ ق ٣٨ ص ١٩٢)

٢٨ - مفاد ما نصت عليه المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن كل إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة يقطع مدة التقادم حتى في غيبة

المتهم أما بالنسبة لإجراءات الاستدلال التي يباشرها مأمورو الضبط القضائي للتهينة للخصومة الجنائية فلا تقطع التقادم إلا إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو أخطر بها بوجه رسمي - لما كان ذلك - وكانت إجراءات الدعوى الجنائية لا تبدأ إلا بما تتخذه النيابة العامة من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقبا لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب ، ولا تتعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق أو برفع الدعوى أمام جهات القضاء ، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال - ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ إذ أنه من المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية حتى تقطع بذاتها التقادم بل هى من الاجراءات الأولية التى تسلس لها سابقة على تركها إذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها ، وكان من المقرر أيضا أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمرا إداريا إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور حتى إذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقا للقانون وترتب عليها كافة الآثار القانونية بما فى ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات الاتهام - لما كان ما تقدم - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى الجنائية لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين تاريخ مواجهة المطعون ضده بتقرير المعامل وإعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة دون أن يعتد فى هذا الخصوص بطلب مصلحة الجمارك بتحريك الدعوى العمومية ضده ولا بتأشيرة النيابة العامة بتقديم الدعوى للمحكمة يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٥ س ٣٠ ق ١٦٦ ص ٧٨٤)

٢٩ - لما كانت الواقعة - كما أوردها الحكم المطعون فيه - أن المطعون ضده خلط دخانا بعسل بنسبة تزيد عن المسموح به طبقا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ والقرارات الوزارية المنفذة له وكان المدعى بالحق المدنى - بصفته قد أسس دعواه على أن التعويض المطالب به مقرر فى المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى حين أن الخلط المؤثم الذى يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من

المادة الثانية من هذا القانون الأخير وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك الذى يكون موضوعه تبعا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستنبت أو المزروع محليا والتبغ السودانى والتبغ الليبى المعروف بالطرابلسى والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشا بإعداده من الفضلات وكان الطاعن لا يدعى أن الدخان موضوع الدعوى يندرج فى أى نوع منها فإن نعيه على الحكم أنه أغفل القضاء له بالتعويض استنادا إلى أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ س ٣١ ق ١٥١ ص ٧٨٤)

٣٠ - الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور . وإذ كان الدين من استقراء نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ - المنطبق وحده على الواقعة - أنه ليس فيها ما يعطى لمصلحة الجمارك الحق فى الحصول على تعويض ما كما أن الطاعن لم يسند إلى المطعون ضده عدم سداد الرسوم الجمركية على الأذخنة المضبوطة واقتصر فى نعيه على ما جاء بتقرير التحليل من أنها خلطت بنسبة من العسل تزيد عما حدده القرار الوزارى رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المنفذ للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ فإن تدخله فى الدعوى ومطالبة المطعون ضده بتعويض عن الواقعة موضوع الاتهام يكون على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ س ٣١ ق ١٥١ ص ٧٨٤)

الفصل الثانى الدائرة الجمركية

٣١ - يبين من استقراء نصوص اللائحة الجمركية والقوانين المعدلة لها وما أصدرته مصلحة الجمارك من تعليمات فى خصوص تطبيق أحكام هذه اللائحة أن سواحل « البحر المالح » والحدود الفاصلة بين القطر المصرى والبلاد المجاورة له تعتبر خطا للجمارك ، أما منطقة المراقبة فهى دائرة معينة حددها القانون لاجراء الكشف والتفتيش والمراجعة ، وهى دائرة مغلقة وأكد إغلاقها القانون

رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالمطارات والموانئ الذى حظر دخولها بغير إذن من وزير الحربية أو من ينيبه أو بمقتضى جواز سفر مستوف .

(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٨١)

٣٢ - لم يقيد القانون القاضى الجنائى بأدلة معينة - إلا فيما نص عليه صراحة بل خوله أن يكون عقيدته من أى دليل يطمئن إليه ويقتنع به ، فلا على المحكمة إن هى استوفت دليلها فى اعتبار نقطة «العوايد» داخلة فى نطاق المراقبة الجمركية ، وفى اعتبار مخبر الجمرك من موظفيه الذين أسبغ عليهم القانون صفة الضبط القضائى أخذاً بأقوال رئيس مباحث الجمرك وما نصت عليه القوانين الجمركية فى هذا الشأن ، ولا تثريب عليها إذا ما عدلت عن قرار لها سبق أن أصدرته لتحقيق كلا الأمرين بطريق معين ما دامت قد حققت ما صدر القرار من أجل تحقيقه بطريق آخر ، وهى من بعد ليست ملزمة ببيان علة هذا العدول .

(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١ س ١٧ ق ١٩٥ ص ١٠٣٧)

٣٣ - الميناء المؤقت للسد العالى على ضفتى النيل شرقاً وغرباً وإن لم يعين صراحة دائرة جمركية إلا بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ الصادر من مدير الخزائنة المعمول به اعتباراً من ٢٨ مارس سنة ١٩٦٦ إلا أن وزير الخزائنة حدد بقراره رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣ من نطاق الرقابة الجمركية البرى جميع المنطقة الواقعة جنوبى مدينة الشلال وعلى امتداد خط عرض ٢٤ وبين الحدود السياسية الفاصلة بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان . ولما كان الميناء المؤقت للسد العالى يقع جنوبى خط العرض الذى تقع عليه مدينة الشلال ، فإنه يدخل ضمن نطاق الرقابة الجمركية .

(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ س ١٨ ق ٤٨ ص ٢٥١)

الفصل الثالث

اختصاص اللجان الجمركية

٣٤ - اللجان الجمركية ليست محاكم جنائية وإنما هي لجان إدارية ذات اختصاص خاص والمعارضة في قراراتها من اختصاص المحكمة المدنية والتجارية .

(الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ س ٧ ص ٩٧٢)

٣٥ - نقل القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ اختصاص الفصل في مسائل التهريب من اللجنة الجمركية - المنصوص عليها في اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ - إلى القضاء صاحب الولاية العامة ، وبذلك أصبحت جرائم التهريب من الجرائم العامة التي تختص بالفصل فيها المحاكم الجنائية ، ولم يعد للجان الجمركية اختصاص قضائي في مسألة التهريب بمجرد سريان القانون المذكور من تاريخ نشره في الوقائع المصرية في ١٩٥٥/١٢/٢٥ ، فيكون صحيحاً اتصال محكمة الموضوع بالواقعة التي تمت بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٥ .

(الطعن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٤٩٩)

(والطعن رقم ٢٢٧٨ إلى ٢٢٨٣ و ٢٢٨٦ و ٢٢٨٧ لسنة ٢٨ ق بنفس الجلسة)

الفصل الرابع

مأمورو الضبط القضائي

٣٦ - ما ورد في المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي لا يفيد إلغاء ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ من أسباب صفة مأموري الضبط القضائي على ضبط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الأقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد وذلك لعدم وجود أي تعارض بين القانونين في هذا الخصوص - بل إن صياغة المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تفيد بجلاء أن ذكر الفئتين المنصوص عليهما فيها لم يرد على سبيل الحصر وإنما قصد الشارع أن تثبت هذه الصفة

لفئات أخرى من الموظفين نصت عليهم قوانين أخرى فى شأن جرائم التهريب أيضا - الأمر الذى ينتهى معه التفسير الصحيح إلى أن المادة السادسة من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ تكمل نص المادة الأولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ .

(الطعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٠ س ١٢ ص ٧٣)

٣٧ - أسبغ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ فى شأن منع تهريب البضائع صفة الضبط القضائى على موظفى الجمارك وعمالها أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، وبقيت لهم هذه الصفة إعمالا لنص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ ، كما أيد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركى هذه الصفة بالنسبة إلى موظفى الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من «وزير المالية» ، وأضافها القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على الضباط وضباط الصف بمصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها فى الأقسام والجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل وحرس الجمارك والمصائد .

(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٨١)

٣٨ - يبين من الرجوع إلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ فى شأن منع تهريب البضائع والذى تضمن على استقلال بعض الأحكام الاجرائية الواجب اتباعها فى سبيل تنظيم إجراءات القبض والتفتيش وغيرها ، أنه نص فى المادة السابعة منه على اعتبار كافة موظفى الجمارك وعمالها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، ثم جاء الشارع فى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٣ يؤكد هذه الصفة لهم بما نص عليه من اعتبار النصوص الواردة فى القوانين والمراسيم الأخرى فى شأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأمورى الضبط القضائى بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص ، ثم ردد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركى ذلك الحكم حين أضف صفة الضبط القضائى على موظفى الجمارك وكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد وإذ صدر القرار الجمهورى نص فى المادة ٢٥ منه على أنه يعتبر

موظفو الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصهم . والقانون المشار إليه حين حدد في مادته الثانية القوانين التي رأى إبطال العمل بأحكامها لم ينص على إلغاء القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ باعتباره قانونا إجرائيا بحتا ولا يمت بصلة إلى تلك القوانين الموضوعية التي ألغيت ومن بينها اللائحة الجمركية الصادرة في ٢ أبريل سنة ١٨٨٤ والقوانين المعدلة لها وعلى أساس أنه لا يدخل في نطاق تلك القوانين الموضوعية المعدلة اللائحة الجمركية إذ هو قانون يتميز بطابع إجرائي خاص عالج قواعد وأحكام التهريب من الوجهة الاجرائية على استقلال ودون الأخذ بقواعد قانون تحقيق الجنايات على إطلاقها بالنظر إلى الصفة المدنية التي كانت بارزة حين إصداره في أفعال وجرائم التهريب ، ومن شأن ما تقدم أن تظل أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ نافذة وسارية المفعول ، بما مؤداه أن تبقى صفة الضبط القضائي التي أسبغها على موظفي وعمال الجمارك أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم قائمة ولاحقة بهم جميعا بما يعطيهم الحق في مزاولة واجبات ووظائفهم في ضوءها . وليس من شأن أحكام المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن تخلع عنهم كلهم أو بعضهم تلك الصفة قبل أن يصدر القرار الوزاري المحدد للوظائف التي يتمتع بها شاغلوها ، فإذا صدر ذلك القرار الوزاري القائم على أساس تفويض تشريعي ينحسر عن لم ترد وظيفته به صفة مأمور الضبط بينما تستمر هذه الصفة بالنسبة إلى كل موظف أدرج عمله في ذلك القرار باعتباره قرارا كاشفا ومحددا للوظائف التي يعتبر العاملون فيها من مأموري الضبط القضائي ومقيدا من وقت نفاذه لأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣ س ١٧ ق ١٠١ ص ٥٦٣)

٣٩ - يبين من استقراء القوانين الجمركية - في تواليها - أنها لم تغير شيئا من الأحكام الاجرائية التي تضمنتها نصوص اللائحة الجمركية وخاصة ما تعلق منها بحقوق رجال الجمارك في الضبط والتفتيش فقد نصت المادة ٦/٣٤ من اللائحة : «لموظفي مصلحة الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد صفة مأموري الضبط القضائي لاثبات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون» . ونصت المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٥ : «لموظفي وعمال الجمارك القبض على كل من يجدونه متلبسا بفعل التهريب» . ونصت المادة السابعة منه : «يعتبر موظفو وعمال الجمارك من رجال الضبطية

القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم» . كما نصت المادة السادسة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ : «لموظفي مصلحة الجمارك ولكل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد صفة مأموري الضبط القضائي لاثبات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون» . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مخبر الجمارك الذي قام بضبط الطاعن من مأموري الضبط القضائي بوصف كونه موظفا في مدلول المادة السادسة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله .

(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١ س ١٧ ق ١٩٥ ص ١٠٣٧)

٤٠ - أضاف القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على رجال خفر السواحل صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل . وهذه الصفة ما زالت قائمة ولصيقة بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي بالتطبيق لنص المادة ٢٥ من القانون المشار إليه لأن هذا القانون لم يلغ اختصاص مصلحة خفر السواحل في مراقبة جرائم التهريب في الجهات الخاضعة بها ولم يسلب من رجالها صفة الضبط القضائي المخولة لهم قانونا وليس من شأن المادة ٢٥ منه والقرار الوزاري الصادر إعمالا لها ما يخلع عن رجال خفر السواحل تلك الصفة في دوائر عملهم لأن هذا القرار صادر في شأن موظفي مصلحة الجمارك فحسب باعتباره كاشفا ومحددا للوظائف التي يعتبر العاملون فيها من مأموري الضبط القضائي .

(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ س ١٨ ق ٤٨ ص ٢٥١)

٤١ - تنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول على أن «يكون لموظفي مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرار منه صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له - وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الاشتباه تفتيش أى معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية

عملية تجرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الانتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز أو نقطة البوليس حسب الأحوال - وللموظفين المذكورين في جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لأجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات . وإذا كان يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن رئيس مكتب الانتاج المختص قد أورد في محضر الضبط ما يبرر قيام حالة الاشتباه لديه وأنه هو الذي باشر بنفسه تفتيش مسكن المطعون ضدها ومن ثم فإن الاجراءات التي اتخذها تكون صحيحة إستنادا إلى المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ المشار إليها ويكون ما ذكره الحكم عن بطلان تلك الاجراءات وعدم جواز التعويل على الدليل المستمد منها غير سديد مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(الطعن رقم ٧٠١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ س ٢٤ ق ٢٤٧ ص ١٢٢٠)

٤٢ - مأمور الجمر ك هو من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٥ من القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٦٣ التي جرى نصها باعتبار موظفي الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي في حدود اختصاصهم ، وقد حدد وزير الخزانة في قراره ٧١ سنة ١٩٦٣ هؤلاء الموظفين ومن بينهم مأموري الجمارك .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩)

٤٣ - متى كان الحكم قد أثبت أن التفتيش الذي وقع على الطاعن إنما تم في نطاق الدائرة الجمركية وبعد ظهور أمارات أثارت الشبهة لدى مأمور الجمارك ومساعدته مما دعاهما إلى الاعتقاد بأن الطاعن يحاول تهريب بضاعة بطريقة غير مشروعة فقام الثاني بتفتيشه ذاتيا تحت إشراف الأول وهو من رجال الضبطية القضائية ، فإنه يكون على صواب فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ س ٢٥ ق ٣٤ ص ١٥١)

الفصل الخامس الجزاءات الجمركية

٤٤ - الجزاء الذى ربطه الشارع فى الأمر العالى الرقيم ٢٣ من يونيه سنة ١٨٩١ وخص لجنة الجمارك بتوقيعه هو بمثابة تعويض مدنى للخزانة العامة من الضرر الذى أصابها من إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش بإعتبارها تهريبا جمركيا .

(الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ س ٧ ص ٩٧٢)

٤٥ - القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أشد فى عقوباته من اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٣/٣/١٩٠٩ ، فلا يكون هو القانون الأصلح للمتهم ، وتكون اللائحة الجمركية - التى خلت من النص على عقوبة الحبس - هى الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التى تمت فى ظلها .

(الطعن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٤٩٩)

٤٦ - ما كانت تقضى به اللجان الجمركية فى مواد التهريب من الغرامة والمصادرة لا يعتبر من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات - بل هو من قبيل التعويضات المدنية لصالح الخزانة ، والنسب الوارد بالمادة ٣٣ بشأن حق صاحب البضائع فى تعويض الضرر الذى لحق به فيما لو قضى بإلغاء القرار الصادر من اللجنة الجمركية ، وكذلك ما جاء بالمادة ٣٤ من أن العقوبات فى مواد التهريب يلتزم بها الفاعلون والشركاء وأصحاب البضائع بطريق التضامن - كل ذلك يدل على قصد المشرع فى اقتضاء المبلغ المطالب به بإعتباره يمثل الرسوم المستحقة وتعويض الضرر الذى لحق بالخزانة العامة ، أما ما نص عليه من جواز التنفيذ بطريق الإكراه البدنى وكذلك ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية من جواز الحكم بمصادرة البضائع وجميع وسائل النقل وأدوات التهريب ، فإن ذلك لا يغير من طبيعة الأفعال المشار إليها باللائحة بإعتبارها أفعالا ذات صبغة مدنية - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية تأسيسا على أن التعويض الذى تطالب به هو فى حقيقته عقوبة جنائية ليس لغير

النيابة العامة طلب توقيعها ، فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٨ س ١١ ص ٨٣٠)

٤٧ - إن تقدير التصالح من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقومات التي أسست عليها قولها فيه تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى في تدليل سائغ - له سنده من الأوراق - إبرام صلح بين الطاعن ومصلحة الجمارك فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ س ٢٤ ق ٢٤٥ ص ١٢٠٨)

الفصل السادس

التفتيش في الدائرة الجمركية

٤٨ - إن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريح في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك والمصايد من ضباط وضباط صف صفة مأموري الضبطية القضائية وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يتولون عملهم فيها ، فإذا عثر أومباشى وهو من ضباط الصف أثناء تفتيش من اشتبه فيه على مواد مخدرة فإن الضبط والتفتيش يكونان صحيحين في القانون .

(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٢٩ س ٩ ص ٤٤٦)

٤٩ - أحكام اللائحة الجمركية الصادرة في ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ وأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ صريحة في تخويل رجال خفر السواحل وحرس الجمارك من ضباط أو ضباط صف وموظفي الجمارك وعمالها على وجه العموم صفة مأموري الضبطية القضائية ، وحق تفتيش الأمتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يباشرون أعمالهم فيها بصرف النظر عن رضاء المتهم بهذا التفتيش أو عدم رضائه به .

(الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ س ١٠ ص ٤٤١)

٥٠ - تعتبر قناة السويس بمقتضى المادة ٣١ من اللائحة الجمركية الصادرة فى ١٣ من مارس سنة ١٩٠٩ داخلية فى نطاق الدائرة الجمركية ، وهى صريحة فى تخويل موظفيها حق تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية التى يعملون فيها - فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذى يجرونه اعتمادا على هذه اللائحة على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقبا عليها بمقتضى القانون العام ، فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

(الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٠ س ١٠ ص ٧٣٦)

٥١ - أخضع الشارع الدائرة الجمركية - نظرا إلى طبيعة التهريب الجمركى لاجراءات وقيود معلومة - منها تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إليها أو يخرجون منها أو يمرون بها بصرف النظر عن رضا هؤلاء الأشخاص بهذا التفتيش أو عدم رضائهم به .

(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٨١)

٥٢ - تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف الشارع به صالح الخزائنة ويجريه عمال الجمارك وحراسه - الذين أسبغت عليهم القوانين صفة مأمورى الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم - لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة دون ان يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبررة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى هذا القانون . وقد أفصح الشارع عن مراده بما نص عليه فى المادة الثانية من اللائحة الجمركية المعدلة أخيرا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ٧ و ٣٥ فى بنودها الرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والمادة ٤١ من اللائحة المذكورة المعدلة بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٣٣ . ومؤدى هذه النصوص مجتمعة هو أن حق عمال الجمارك وحراسه فى الكشف والتفتيش فى حدود دائرة المراقبة الجمركية أمر يقره القانون - على أن هذا الحق فى

خصوص تفتيش الأشخاص ليس مطلقا بل يجب أن يمارسه المخاطبون به في نطاق ما يصادفهم من حالات تتم عن شبهة في توفر التهريب الجمركي فيها إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزائنة العامة ومواردها وبعدي الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل إنه تكفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المنطقة حالة تتم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣ س ١٧ ق ١٠١ ص ٥٦٣)

٥٣ - الشبهة في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية ، ومتى أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت إلى الاشتباه في الشخص محل التفتيش - في حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها في ذلك .

(الطعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٨١)

٥٤ - يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية ، أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب

فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها وبمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل إنه تكفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المنطقة حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣ س ١٧ ق ١٠١ ص ٥٦٣)

٥٥ - لموظفي الجمارك تفتيش الامتعة والأشخاص في حدود منطقة المراقبة الجمركية ، فإذا هم عثروا أثناء التفتيش الذي يجرونه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجرائم لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١ س ١٧ ق ١٩٥ ص ١٠٣٧)

٥٦ - البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والامتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، باعتبار أنها دوائر معينة ومغلقة حددها القانون سلفاً لإجراء الكشف والتفتيش والمراجعة فيها ، أما خارج نطاق

الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية فليس لموظفى الجمارك حق ما فى تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثاً عن مهربات .

(الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢١ س ١٨ ق ٤٨ ص ٢٥١)

٥٧ - يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية ، بل أنه يكفى أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تنم عن شبهة فى توافر التهريب الجمركى فيها فى الحدود المعروفة بها فى القانون ، حيث يثبت له حق الكشف عنها . والشبهة المقصودة فى هذا المقام هى حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب عند شخص موجود فى حدود دائرة المراقبة الجمركية وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٨ ق جلسته ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٥ ص ٦٢٧)

٥٨ - لا محل للقول بأن حق موظفى الجمارك فى مباشرة الضبط والتفتيش لا يكون إلا عند محاولة مغادرة الأسوار الجمركية لأن فى ذلك تخصيص بلا مخصص ، فهذا الحق يشمل الدائرة الجمركية بأكملها وليس أسوارها فقط .

(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٥ ص ٦٢٧)

٥٩ - البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع

والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع - بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها وبمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل أنه يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام ، فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة . ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن تفتيش سيارة الطاعن الذي أسفر عن ضبط الجوهر المخدر في مخابىء سرية بها أعدت لذلك ، تم داخل الدائرة الجمركية وبعد إبلاغ رجال الجمارك بما دلت عليه التحريات السرية لرئيس وحدة مكافحة المخدرات بالميناء من أنه يحوز جواهر مخدرة وأشياء مهربة أخرى يخفيها بجسمه وأمتعته وسيارته ، وكانت اللجنة التي شكلت لأجراء هذا التفتيش برئاسة وكيل جمرك الركاب وعضوية بعض مأموري الجمارك وضباط الشرطة وميكانيكي بالجمرك ، وأنه على فرض صحة ما يثيره الطاعن من أن بعض أعضاء اللجنة لم يكونوا من مأموري الضبط القضائي فإن لوكيل جمرك الركاب أن يستعين في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ما داموا يعملون تحت إشرافه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - وإذ نتج عن التفتيش الذي جرى دليلا يكشف عن جريمة جلب جوهر مخدر ، فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة إجراء مشروع قانونا ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون في رفضه للدفع .

(الطعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٥ من ٢٤ ق ٣٠ من ١٣٠)

٦٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين

يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف به الشارع صالح الخزانة ويجريه عمال الجمارك وحراسه الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم لمجرد قيام قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية واشترط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا القانون .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩)

٦١ - يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائية في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك النطاق .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ س ٢٥ ق ٣٤ ص ١٥١)

٦٢ - لم يتطلب قانون الجمارك بالنسبة إلى تفتيش الأشخاص داخل الدائرة الجمركية وفي حدود نطاق الرقابة الجمركية توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية بل أنه يكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط به المراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها في الحدود المعرف بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها - كما أن الشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية . وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١٨ س ٢٥ ق ٣٤ ص ١٥١)

٦٣ - المستفاد من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦

لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية بل يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها في الحدود المعروفة بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها .

(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٧ من ٢٥ ق ٨٢ ص ٣٧٨)

٦٤ - يؤخذ من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية . إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع أو الأمتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، ولم يتطلب بالنسبة إلى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية ، بل يكفي أن تقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش بتلك المناطق حالة تنم عن شبهة توافر التهريب الجمركي في الحدود المعروفة بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها ، والشبهة المقصودة في هذا المقام هي حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام مظنة التهريب عند شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية ، وتقدير ذلك منوط بالقائم بالتفتيش تحت إشراف محكمة الموضوع . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن التفتيش الذي وقع على الطاعن إنما تم في نطاق الدائرة الجمركية وبعد أن ظهرت عليه أمارات الاضطراب فور مطالبته بإبراز جواز سفره وأوراقه الجمركية ، مما أثار شبهة رجال الجمارك ودعاهم إلى الاعتقاد بأنه يحاول تهريب بضائع غير مشروعة ، فإنه يكون على صواب فيما انتهى إليه

من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

(الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١ س ٢٥ ق ١٦٩ ص ٧٨٢)

٦٥ - إن الدفع ببطلان التفتيش هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان نظرا لأنها تقتضى تحقيقا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة لم تثر الدفع ببطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم - قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان حيث أثبت أن مأمور الجمر ك لحق بالطاعنة داخل الدائرة الجمركية وأعادها إلى صالة التفتيش حيث قام بتفتيش أمتعتها وهو حق مقرر لمأمور الجمر ك طبقا لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الذى يستفاد من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ منه أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والامتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق ، وكان الحكم قد اطمأن إلى دواعى الشك التى اقتضت استدعاء الطاعنة قبل خروجها من نطاق الدائرة الجمركية وإعادة تفتيش أمتعتها فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا الخصوص لا محل له .

(الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ س ٢٨ ق ١٣٢ ص ٦٢٦)

٦٦ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب ، استهدف به الشارع صالح الخزائنة ويجريه موظفو الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة ، دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية واشترائط وجود الشخص المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المقررة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى هذا القانون .

(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/١٦ س ٢٩ ق ١٦١ ص ٧٨٥)

٦٧ - متى كان البين من الحكم المطعون فيه أنه فيما انتهى إليه من بطلان القبض وما ترتب عليه من إجراءات ، قد التزم في تقديره بقيود القبض والتفتيش المقررة بقانون الاجراءات الجنائية حيث لا يلزمه القانون في واقعة الدعوى هذا القيد ، ودون أن يعرض للحق المخول لمأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك وحراسها في التصدي للأشخاص الذين يدخلون الدائرة الجمركية أو يغادرونها وتفتيشهم عند قيام مظنة التهريب في حقهم ، فإن الحكم بما أورده من تقرير قانوني دون أن يفتن لذلك الحق وحدوده يكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/١٦ س ٢٩ ق ١٦١ ص ٧٨٥)

جميعات وأندية

موجز القواعد :

- الناء الأمر رقم ٦٣ سنة ١٩٤٨ بصدور القانون رقم ٥٩ سنة ١٩٤٩ فيما استثنى من أحكامه ١

- سريان قانون عقد العمل الفردى على الجمعية الخيرية الاسلامية . علة ذلك : هي ليست من المؤسسات ذات الدخل الضئيل ، وتجمع عددا كبيرا من العمال ، عدم خضوعها للضرائب ، لا يعنى إعفاءها من أعباء قانون عقد العمل الفردى ٢

- تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو الجهات الملحقة بها حكما . جنائية . المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ، ٢٠٨ عقوبات . المراد بالعلامة في هذا المقام ؟ شارات الأندية الرياضية لا تعتبر من تلك العلامات . علة ذلك ؟ تقليد علامة النادى الأولمبى لا تعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة فى قانون العقوبات . تنيير الحقيقة فى تذاكر الدخول فى النادى الأولمبى أو أى محرر صادر من هذا النادى جنحة معاقب عليها بالمادة ٢١٥ عقوبات . صفة النفع العام لا تنسب على الجمعية الخاصة إلا بقرار جمهورى ولا تزول إلا به . تقليد علامات الجمعيات الخاصة ذات النفع العام أو تزوير محرراتها . جنائية . الأندية الرياضية لا تعتبر من قبيل الجمعيات ٣

القواعد القانونية :

١ - إن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ قد منع السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية من إتخاذ التدابير الخاصة بمنع الأندية والجمعيات وحلها بالقوة ، وهو إذا كان لم ينص على إلغاء التدابير التي سبق لهذه السلطة إتخاذها فى هذا الشأن فذلك لا يعنى استمرار العمل بأحكام الأمر العسكرى رقم ٦٣ اسنة ١٩٤٨ فيما استثنى من أحكامه بالقانون المذكور لأن هذا الأمر لم ينه عن ارتكاب الأفعال التي نهى عنها فى فترة محددة حتى يكون انتهاء هذه الفترة غير مانع من السير فى الدعوى طبقا للفقرة ٣ من المادة ٥ من قانون العقوبات وقد صدر من بعد هذا الأمر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذى نص فيه على استمرار العمل به إلى أن يصدر القانون الخاص بالجمعيات ولمدة أقصاها سنة ثم صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ قاضيا بالعمل ببعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذى نص فيه على استمرار العمل ببعض الأوامر العسكرية ، إلا أن الأمر رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ لم يكن من بين هذه الأوامر الباقية فانتهى بذلك ما كان له من قوة القانون . ثم إن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالجمعيات لم يتعرض للجمعيات التي حلت قبل صدوره . وإذن فلا عقاب بعد صدور القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٩ على عضو جماعة الإخوان المسلمين المنحلة الذى لم يقدم الأوراق فى خلال الخمسة أيام التالية ليوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ عملا بالأمر العسكرى رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١٣ طعن رقم ١٧٤ سنة ٢٢ ق)

٢ - مؤدى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ٥٢ بشأن عقد العمل الفردى وما ورد بالملذكرة الايضاحية أنه فوق سريان هذا القانون على أصحاب المهن التجارية فهو يسرى على أصحاب المهن غير التجارية بمعناها المعروفة به فى تشريع الضرائب ، وعلى ذلك فإنه وإن كانت إرادات الجمعية الخيرية الاسلامية غير خاضعة لأية ضريبة وفقا للقانون رقم ١٧٤ سنة ١٩٥١ إلا أنه لا يمكن القول باعفاء مثل هذه الجمعية من اعباء قانون عقد العمل الفردى إذ أنها ليست من المؤسسات ذات الدخل الضئيل وهى تجمع عددا كبيرا من العمال لا

يتصور أن المشرع قد قصد إلى حرمانهم من مزايا هذا القانون .

(الطعن رقم ٦٩٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ س ٧ ص ٨٩٩)

٣ - البين من استقراء نصوص المواد ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا ، ٢٠٨ من قانون العقوبات أن هذا القانون إنما عاقب بعقوبة الجنائية على تقليد علامة إحدى جهات الحكومة أو إحدى الجهات الملحقة بها حكما والواردة على سبيل الحصر على تدرج ملحوظ فيه جسامة الجريمة ، وأن العقوبة تقدر بقدرها فلا تنطبق المادتان ٢٠٦ ، ٢٠٦ مكررا من القانون المنكور إلا إذا كان التقليد منصبا على رمز مخصوص مما يصدق عليه كونه علامة دالة على جهة معينة دلالة مخصوصة وأن تكون العلامة لأحدى الجهات المحددة على وجه لا يقبل القياس مهما توافرت حكمته ، لأن الأحكام تدور مع مناطها لا مع الحكمة منها ، ولأن النصوص المبينة للجرائم والمرتبة للعقوبات من القانون الضيق . والمراد بالعلامة في هذا المقام سواء كانت الآلة الطابعة أو أثرها المنطبق ما دل بحسب السياق على الجهة مالكة العلامة لا دلالة أفراد وتمييز فحسب ، بل دلالة توثيق أيضا ، الأمر المستفاد من ورود حكمها في باب التزوير - وهو يتعلق بالحجية في الإثبات وفي النصوص الخاصة بالتزوير في الأحكام والأوراق الرسمية بالذات - وكذا أخذا من دلالة العلامة في اللغة عموما على الأمانة أو الشاهد أو الدليل ، فضلا عن سياق النصوص وترادفها في مجموعها على تحديد المعنى المقصود . ولا كذلك شارات الأندية الرياضية - ومنها النادي الأولمبي - التي تعتبر حلية أو زينة يتميز بها كل ناد عن غيره في حلبة المنافسة والمباهاة أسوة بأعلامه وملابسه المخصصة . وإنما أطلق عليها لفظ العلامة لغة من قبيل الاشتراك في الاسم فقط دون المعنى الاصطلاحي المنضبط في القانون ، هذا إلى أن الأندية الرياضية ليست من الجهات المبينة على سبيل الحصر في المادتين سالفتي الذكر ، ولا وجه لاعتبارها من قبيل الجمعيات ، لأن القانون أفرد الأندية بعامة بالقانون رقم ١٥٢ سنة ١٩٤٩ ، في شأن الأندية والأندية الرياضية بخاصة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ في شأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب ، ولا تسرى عليها قوانين الجمعيات أيا كانت ومنها القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، ولا تنسب صفة النفع العام على الجمعيات إلا بقرار جمهوري ولا تزول إلا به ، على غير ما استنته الشارع بالنسبة إلى الأندية

الرياضية التي تكتسب تلك الصفة بمجرد الشهر . وهذا الفارق يدل على أن المشرع أراد المغايرة بينهما في الأحكام واعتبر الجمعيات ذات النفع العام وحدها هيئات لها من الأهمية ما يقتضى إفرادها بوضع مستقل وحياطة علاماتها ومحرراتها بقدر أكبر من الحماية يجعل تقليدها أو تزويرها من الجنايات . ولا يصح اعتبار الأندية منظمات تسهم الحكومة في مالها بنصيب عن طريق ما تمنحه لها من معونات ، وما تضيفه عليها من ميزات لأن تلك الأندية ليست منظمات مالية لها رأس مال يقبل المشاطرة والاسهام ، بل هي بنص الشارع وبحكم طبيعتها التي لا تنفك عنها نشاط خالص لا يسعى إلى التربح ولا ينحو نحو الاستثمار وتوظيف الأموال ، على النقيض من شركات المساهمة أو المؤسسات مثلا مما عدته المادة ٢٠٦ مكررا من قانون العقوبات وعلى ذلك فإن تقليد علامة النادي الأولمبي لا يعتبر من قبيل تزوير العلامات الواردة في قانون العقوبات والتي ربط لها الشارع عقوبة الجناية ، فإذا وضعت على المحررات الصادرة منه كانت العبرة بفحوى المحرر ، فإذا غير فيما هو من جوهره بإسناد إليه كان تغيير الحقيقة في المحرر تزويرا عرفيا معاقبا عليه بعقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات لا جنائية طبقا للمادة ٢١٤ مكررا منه . لما سلف ، ولأن الشارع إنما اعتبر مال الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب - ومنها الأندية الرياضية - مالا عاما في حكم قانون العقوبات ، ولم يعتبرها من الهيئات ذات النفع العام في أحكام التزوير ، ولا هو جعل القائمين بالعمل فيها موظفين عموميين في هذا الباب ، وعبرة الشارع واضحة المعنى لا غموض فيها ، ومراده لا يحتمل التأويل ، ولا تصح مصادرته فيما أراد . وعلى ذلك فإن تذاكر الدخول في النادي الأولمبي محررات عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٩٥٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٣ ص ١٤٦٧)

جمعيات تعاونية

موجز القواعد :

- الجمعية التعاونية ليست إلا منشأة تنطبق على العاملين بها الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ عقوبات ١

- مساواة المشرع بين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال تلك الأشخاص وأموال الدولة . سريان حكم المادة ١١٣/١ مكرر عقوبات على العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد - ولو كانت تخضع لاشراف الدولة ٢
- رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية . يعد صاحب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . تعيين مدير أو مشرف له سلطة الاشراف والادارة . إعتباره المسئول عن تنفيذ القانون المذكور . إختصاص المشرف الزراعي وفقا لقرار وزير الزراعة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ هو التوجيه والارشاد والمراقبة ٣
- تحقق جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقوبات . متى تسلم المتهمون المال بسبب وظيفتهم ثم اختلسوه . لا ينير من ذلك كون أحدهم قد دفع ثمنه عند شرائه . مادام أنه اشتراه نائبا مفوضا عن الجمعية التي يعمل بها ٤
- ما يكفي لأعتبار الورقة من محررات الجمعية التعاونية في حكم المادة ٣١٤ مكررا عقوبات : احتواء الورقة على ما يفيد تدخل الموظف المختص في تحريرها ووقوع تغيير فيما أعدت الورقة لاثباته . كونها لا تتعلق بمال الجمعية أو حساباتها لا يقدح في ذلك ٥

القواعد القانونية :

- ١ - لا يقدح في انطباق الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات على المتهم ، أنها لم تتضمن النص صراحة على موظفي الجمعيات التعاونية ، ذلك بأنه فضلا عن أن الجمعية التعاونية إن هي إلا منشأة وقد نص القانون على موظفي المنشآت ، فإن النصوص تكمل بعضها بعضا .

(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٣ س ١٩ ق ١٨ ص ١٠٠).

- ٢ - استهدف الشارع من تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الحفاظ على أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة وسوى بين أموالها وأموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها ما دامت تملك أموالها بمفردها أو تساهم في مالها بنصيب ما - أما الجمعيات التعاونية المملوكة

جميعها للأفراد - فهي وحدها التي يسرى عليها حكم المادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات ولو كانت تخضع لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة مادام الإشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يمتد إلى حد المساهمة في رأس مالها .

(الطعن رقم ١/٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٣ س ١٩ ق ١٨ ص ١٠٠)

٣ - مؤدى نص المادتين ٢٦ ، ٧٢ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية ، أن رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية هو بحسب الأصل رب العمل المسئول عن تنفيذ أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يرفع عنه هذا الوصف إلا إذا عين مجلس الإدارة - بعد موافقة الجمعية العمومية - مديرا أو مشرفا يمنحه سلطة الإشراف الإداري ويكون من اختصاصه - طبقا لنظام الجمعية - مراعاة تنفيذ أحكام القوانين واللوائح . ولا يغير من ذلك أن يكون للمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة مشرف بكل جمعية تعاونية زراعية . ذلك بأن اختصاص المشرف - وفقا للمادة الأولى من القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ - هو مجرد التوجيه والإرشاد والمراقبة دون الإدارة التي يختص بها مجلس إدارة الجمعية التعاونية ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٠ س ٢٠ ق ٢٨ ص ١٣٣)

٤ - إذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الجناة الثلاثة الأول قد استلموا المال المختلس - الذرة الصفراء - بسبب وظيفتهم وبصفتهم موظفين في المشروع «الجمعية التعاونية» وذلك بناء على التفويض الصادر لأولهم من مجلس إدارة الجمعية باستلام كمية الذرة - وهو ما لم يجادلوا فيه بأسباب الطعن - فإنه يتحقق بتسلمهم لها بسبب الوظيفة جنائية الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات كما هي معرفة به في القانون ، ولا ينال من ذلك أن يكون الطاعن الأول قد دفع الثمن من ماله - بفرض صحة زعمه - ما دام أنه أبرم عقد الشراء لا بصفته أصيلا وإنما نائبا عن الجمعية التعاونية المجنى عليها ، مما يترتب عليه أن تنصرف آثار عقد البيع بما فيه نقل

ملكية المبيع لها ، أما أمر الثمن فإنه يسوى فيما بعد بين دافعه والمشتري الأصل طبقا لطبيعة العلاقة بينهما .

(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٦ س ٢١ ق ٩٩ ص ٤٠٣)

٥ - يكفي لاعتبار المحرر لاحدى الجمعيات التعاونية فى حكم المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف المختص فى تحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لاثباته . وإذا كان الحكم قد أثبت أن التزوير قد تم فى بيان يتعلق بمركز الطاعن الوظيفى لدى الجمعية بما يلزم تدخل الموظف لاثباته وإقراره ومن ثم فلا بدح فى اعتبار هذا المحرر من محررات الجمعية التعاونية كونه لا يتعلق بمال الجمعية أو بعض حساباتها .

(الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ق ٢٠٠ ص ٨٣٣)

جنسية

موجز القواعد :

- الفصل فى الجنسية من اختصاص المحاكم ١ - ٢
- مراد الشارع من القرينة التى تضمنتها المادة ٢٢ من قانون الجنسية الصادر فى سنة ١٩٢٩ ٤
- مدى حجية شهادة الجنسية الصادرة من وزارة الداخلية لدى المحاكم ٥

القواعد القانونية :

١ - إذا كانت محكمة الموضوع قد تحدثت عن بعض المستندات التى تمسك بها المتهم فى إثبات رعايته الأجنبية ولم تر الأخذ بها ، ولكن كان ظاهرا من سياق حكمها أنها كانت متأثرة فى ردها عليه بالنظر للخطأ الذى نهبت إليه ، وهو أن وزارة الخارجية هى وحدها صاحبة القول للفصل فى مسائل الجنسية ، فجاء بحثها للمستندات المذكورة بحثا سطحيا ، فإن حكمها يكون مشويا بالقصور فى هذه الناحية .

(جلسة ١٩٤٤/٢/١٤ الطعن رقم ١١٥ و ٤٩٢ سنة ١٤ ق)

٢ - الفصل فى الجنسية من اختصاص المحاكم تقضى فيها على أساس ما يقدم لها من أدلة ومتى أقامت حكمها فى ذلك على ما يؤدى إليه فلا تجوز مجاللتها أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٥/٥/١٤ طعن رقم ٩١٣ سنة ١٤ ق)

٣ - الجنسية المصرية إنما تثبت بحكم القاتون لمن تتوفر فيه إحدى الحالات التى نص عليها قانون الجنسية ، والمحكمة هى المختصة أخيراً بالفصل فى توافرها دون أن تتقيد بشهادة وزارة الداخلية . وإن كان الحكم إذ جعل اعتماده فى نفي الجنسية المصرية عن الطاعن على أنه لم يقدم دليلاً عليها وأن الملف الخاص به فى تلك الوزارة ليس فيه ما يدل على منحه إياها ، من غير أن يبين أن الطاعن لم تتوافر له أسباب هذه الجنسية قانوناً - فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٥٢/١٠/١٨ طعن رقم ٨٧٣ سنة ١٤ ق)

٤ - إن ما جاء بالمادة ٢٢ من قانون الجنسية الصادر فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ من أن «كل شخص يسكن الأراضى المصرية يعتبر مصرياً ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح» - ذلك إنما أراد به الشارع المصرى وضع قرينة تساعد وزير الداخلية ، ثم جهة القضاء ، على الفصل فى مسائل الجنسية ولكنها قرينة قوامها مجرد الافتراض فتسقط بثبوت الجنسية الأجنبية على وجه قانونى ظاهر .

(جلسة ١٩٤٤/٢/١٤ الطعن رقم ١١٥ و ٤٩٢ سنة ١٤ ق)

٥ - إن المادة ٢١ من قانون الجنسية الصادر فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ إذ نصت على أن «يعطى وزير الداخلية كل ذى شأن شهادة الجنسية المصرية مقابل دفع الرسوم التى تفرض بمقتضى قرار منه وبعد تقديم جميع الأدلة التى يرى لزومها - وهذه الشهادة يؤخذ بها لدى القضاء حتى يثبت عكس ما فيها» - إذ نصت على ذلك قد أفادت أنه بعد صدور هذا القانون ، لم يعد لوزارة الخارجية اختصاص بالفصل فى مسائل الجنسية ، وأن الشهادة الصادرة من وزارة الداخلية ليست حجة قاطعة فى ثبوت الجنسية المصرية وإنما هى دليل قابل لإثبات عكسه لدى القضاء ، بحيث أن المحكمة هى التى لها فى النهاية حق

الفصل فى قيمة هذه الشهادة فتأخذ بها إذا اقتضت بصحتها وتطرحها إذا ثبت لها عكس ما فيها من الأدلة التى تراها مؤيدة لذلك .

(جلسة ١٤/٢/١٩٤٤ الطعن رقم ١١٥ و ٤٩٢ سنة ١٤ ق)

جنون

موجز القواعد :

- الجنون والعاهة العقلية وحدهما . هما مناط الاعفاء من العقاب وفق المادة ٦٢ عقوبات ١
- تقدير حالة المتهم العقلية . موضوعى ما لم ينبنى على مسائل فنية بحتة ٢
- المرض العقلى الذى تنعدم به المسؤولية . هو الذى يفقد الشعور والادراك . ما عدا ذلك من أمراض وأحوال نفسية لا تنعدم به المسؤولية . المادة ٦٢ عقوبات . مثال ؟ ٣
- استقلال محكمة الموضوع بتقدير حالة المتهم العقلية . مادام تقديرها سائغا . عدم التزامها باللجوء إلى أهل الخبرة . إلا إذا تعذر عليها أن تشق طريقها فى هذا الأمر ٤
- تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم . مرده إلى محكمة الموضوع . عدم التزامها فى هذا بنسب خبر آخر أو بإعادة المأمورية إلى ذات الخبير ٥
- ركن القوة أو التهديد فى جناية هتك العرض المنصوص عليها بالمادة ٢٦٨ عقوبات . تحققه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ومنها عاهة العقل... إنتهاء الحكم إلى إنتفاء ركن القوة أو التهديد فى حق الطاعن رغم تسليمه بمرض المجنى عليه بمرض عقلى خلقى دون بحث لخصائص ذلك المرض وأثره فى أرائته . قصور ٦
- الاعفاء من العقاب لفقدان الجانى شعوره واختياره . مناطه ؟ ٧
- المرض العقلى الذى تنعدم به المسؤولية الجنائية . تعريفه ؟ ٨
- حق محكمة الموضوع . فى تقدير حالة المتهم العقلية . حده ؟ ٩
- انتهاء مستشار الاحالة إلى امتناع عقاب المطعون ضده . دون استظهار أن مرضه

العقلي . جنون أو عاهة عقلية يعدم شعوره وإدراكه وقت ارتكاب الجريمة . اكتفاء بشهادة طبية من مستشفى الأمراض العقلية تفيد مرض المطعون ضده باضطراب عقلي كان يعالج منه قبل الحادث . وتذكرة علاج في تاريخ لا حق له قصور ١٠

راجع أيضا : أسباب الإباحة وموانع العقاب «موانع العقاب»

القواعد القانونية :

١ - مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل ، هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائغة ، سلامة إدراك الطاعن وقت ارتكابه للجرائم التي دين بها ووقت اعترافه بارتكابها في التحقيقات ، فإن النعي عليه في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٩١٢)

٢ - من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في منطق سليم وبأدلة سائغة سلامة إدراك الطاعن وقت اقترافه الجريمة ووقت اعترافه بارتكابها ورد على ما تمسك به الدفاع بشأن حالة الطاعن العقلية ، ولم ير الأخذ به وإجابته بناء على ما تحققه المحكمة من أن الطاعن وقت ارتكابه الحادث كان حافظا لشعوره واختياره وهي غير ملزمة بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(الطعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٢ س ٢٦ ق ٦ ص ٢٣)

٣ - من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية قانونا على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور . أما سائر الأمراض والأحوال

النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه ، فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣ س ٢٦ ق ٤٦ ص ٢٠٧)

٤ - الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وهى لا تلتزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣ س ٢٦ ق ٤٦ ص ٢٠٧)

٥ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بنقد خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير ، ما دام إستنادها إلى رأى الذى انتهت إليه هو إستناد سليم لا يجافى المنطق والقانون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض فيما أثبتته تقرير أساتذة الطب من أن مرض البول السكرى لا يصيب صاحبه إلا باضطراب فى تكوين الشخصية بحيث تغدو غير سوية أو متزنة وما إنتهى إليه ختام التقرير من كمال قوى المتهم العقلية يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٩١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣ س ٢٦ ق ٤٦ ص ٢٠٧)

٦ - من المقرر أن ركن القوة أو التهديد - الذى يميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها فى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون لا يقتصر على إستعمال القوة المادية فحسب ، بل انه يتحقق كذلك بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ومن بين هذه الصور عاهة العقل التى تعدم الرضا الصحيح . ولما كان الحكم رغم تسليمه بأن المجنى عليه مريض بمرض عقلى خلقى - قد خلا من بحث خصائص ذلك المرض وأثره فى إرادة المجنى عليه ، توصلا للكشف عن توافر رضاه الصحيح - الذى يجب تحققه لانتفاء ركن القوة أو التهديد الذى استبعدته الحكم - أو عدم توافره . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوبا

بقصور فى التسبب يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٢١ س ٢٩ ق ٩٧ ص ٥٢٤)

٧ - إن مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجانى شعوره واختياره فى عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا - على ما تنص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرهما .

(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨٤ ص ٨٨٨)

٨ - من المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعلم به المسئولية قانونا هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والادراك ، أما سائر الأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لاتعدام المسئولية .

(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨٤ ص ٨٨٨)

٩ - إن تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان فى الأصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنها يتعين أن تبنى قضاءها على أساس سليم .

(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨٤ ص ٨٨٨)

١٠ - متى كان الأمر المطعون فيه قد أسس قراره بامتناع عقاب المطعون ضده على ما تضمنته الشهادة الطبية الصادرة من مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية من أن المطعون ضده مريض باضطراب عقلى وأنه كان يعالج من هذا المرض قبل الحادث بأربعة أشهر ، وعلى تذكرة علاج للمتهم بمستشفى الأمراض العقلية فى تاريخ لاحق على تاريخ الواقعة المسندة إليه ، وكان الأمر لم يستظهر أن المرض العقلى الذى أصيب به المطعون ضده يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وأن من شأنه أن يعدم الشعور والادراك وقت ارتكاب الجريمة المسندة إليه ، فإنه يكون مشوبا بقصور يوجب نقضه والاعادة .

(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨٤ ص ٨٨٨)

ح

حالة مدنية . حبس بدون وجه حق . حجز . حراسة . حرب . حريق
بإهمال . حريق عمد . حضانة . حق المؤلف . حيازة .

حالة مدنية

موجز القاعدة :

خلو القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ - في شأن الأحوال المدنية - من النص على الزام صاحب البطاقة بحملها معه . إيجابه تقديمها إلى من عينهم كلما طلبوا ذلك . مؤدى ذلك . أن الجريمة لا تقع لمجرد عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمندوبى السلطات العامة عند طلبها أو بعد ذلك بفترة مناسبة . مثال .
راجع أيضا : بطاقات شخصية .

القاعدة القانونية :

جاء القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ - في شأن الأحوال المدنية - خاليا من النص على الزام صاحب البطاقة بحملها معه ، وإنما أوجب تقديمها إلى من عينهم كلما طلبوا ذلك ، مما مقتضاه أن الجريمة لا تقع لمجرد عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمندوبى السلطات العامة عند طلبها أو بعد ذلك بفترة مناسبة . ولما كان الثابت أن المطعون ضده لم يقدم بطاقته عندما طالبه مندوب السلطة العامة ، وتقاعس عن تقديمها زهاء خمسة شهور ونصف من تاريخ مطالبتة ، فإن الجريمة تقع فى حقه ويكون الحكم المطعون فيه إذ دانه بها قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(الطعن رقم ٢٦١١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ س ١٤ ص ٥١٨)

حبس بدون وجه حق

(راجع وقبض وحبس بدون وجه حق)

حجز

- الفصل الأول : الحجز الإدارى ١ - ١٧
الفصل الثانى : الحجز القضائى ١٨ - ٢٢
الفصل الثالث : مسائل متنوعة ٢٣ - ٤٢

الفصل الأول - الحجز الإداري

- مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ مرافعات مقصور على الحجز القضائي .
- الحجز الإداري نظمه الشارع بتشريعات خاصة . عدم تعيين حارس على الأشياء المحجوزة إدارياً يبطل الحجز . عدم جواز تطبيق أى من المادتين ٣٢٣ و ٣٤١ ع ١
- عدم سريان حكم المادة ٥١٩ مرافعات على الحجز الإداري ٢
- لا محل للأخذ بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليه في المادة ٥١٢ مرافعات بالنسبة للحجز الإداري ٣
- نص م ٢٠ من قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ نص إجراني لا يسرى حكمه إلا بأثر مباشر على إجراءات الحجز والبيع التي تمت قبل صدوره ٤
- القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الذي أورد حكم المادة ١/٥١٩ مرافعات ليس قانوناً أصحح للمبهم . لا يسرى على الوقائع السابقة على صدوره ٥
- إدانة المتهم عن تبديد أشياء حجز عليها إدارياً وحدد لبيعها في ظل قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ يوم تال لانقضاء الفترة المحددة في المادة ٢٠ منه خطأ ٦
- حجز إداري . في ظل قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ قبل تعديله بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . وجوب تعيين حارس على المحجوزات . جزاء المخالفة . عدم قيام الحجز قانوناً . تصرف المتهم في الأشياء المحجوزة . لا جريمة . مبدأ الحراسة المفترضة في قانون المرافعات . لا يسوغ الأخذ به . لا يسرى هذا المبدأ على الحجز الإداري إلا من تاريخ العمل بالقانون ١٨١ سنة ١٩٥٩ ٧
- الحجز الإداري في ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المفترضة . لمندوب الحجز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه . الحائز . من هو ؟ مثال : مستأجر العين محل الحجز . رفضه قبول الحراسة بعد تكليفه إياها لا يعند به . الحكم ببراءته بمقولة أنه ليس مديناً وأنه رفض الحراسة . خطأ في القانون ٨ - ٩
- توقيع الحجز يقتضى احترامه . بفاؤه منتجاً لاثاره ولو كان منشوباً بالبطلان : ما لم

يصدر حكم بطلانه من جهة الاختصاص ١٠

- جواز تعيين المدين أو الحائز حارسا في الحجز الادارى . إذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها . اما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الادارة المحليين . المادة ١١ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الحجز الادارى .. ١١

- لمصلحة الضرائب حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لها بطريق الحجز

الادارى ١٢

- حق مندوب الحجز الادارى تعيين المدين أو الحائز للأشياء المراد حجزها حارسا . إذا لم يوجد من يقبل الحراسة . دون اعتداد برفض أى من المدين أو الحائز إياها . مخالفة الحكم لهذا النظر . قصور وخطأ فى تطبيق القانون ١٣

- مثال للتزيد الذى لا يعيب الحكم ١٤

- تعيين حارس على الأشياء المحجوزة . شرط لانعقاد الحجز . حضور المدين أو الحائز وقت الحجز . تكليف أيهما بحراسة الأشياء المحجوزة . عدم الاعتداد برفضه الحراسة . خلو الحكم من سند يفيد إعتبار المتهم حارسا رغم عدم قبوله الجراسة . قصور ١٥

- عدم قبول رفض الحراسة . من المدين أو الحائز . إدانة من رفض قبول الحراسة . دون استظهار كونه حائزا أو مدينا . قصور ١٦

- عدم الاعتداد برفض الحراسة . شرطه . أن يكون المكلف بالحراسة مدينا أو حائزا للحجوزات . وأن يكون حاضرا وقت توقيع الحجز . استدلال الحكم على حيازة الطاعن للحجوزات . من كونه شريكا للمدين فى المحل الذى وقع فيه الحجز . سائغ ١٧

الفصل الثانى : الحجز القضائى :

- البطلان المشار إليه فى الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ مرافعات وان كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين . عدم تعلقه بالنظام العام . سقوط حق المدين فى الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه . إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبولة ١٨

- توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها يكون مجرد هذه المنقولات . هو بمثابة طلب بإيقاف الحجز الأول ليشارك فيه سائر الدائنين الحاجزين . اعلان محضر الجرد إلى الحارس يعتبر معارضة في رفع الحجز وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه لمصلحة المعارض والحاجز الأول على السواء . المادة ٥١٧ مرافعات . ليس للحارس التصرف في المحجوزات لأي سبب يغير الطريق الذي رسمه القانون . ثبوت أن معارضة الحاجز الثاني كانت في مواجهة المتهم الذي عين حارسا في كلا الحجزين . تسليم الحارس المحجوزات إلى وكيل الحائزة . اخلال بواجب الحراسة المفروضة عليه . توافر القصد الجنائي لديه في جريمة التبيد ١٩

- الحراسة في الحجز لا تنتهي إلا بانتهاء الحجز لأي سبب من الأسباب القانونية . نقل المحجوزات من مكان حجزها - ولو كان بأمر من المحكمة - لا يترتب عليه انتهاء الحراسة : امتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبددا ٢٠

- توقيع الحجز بقضى احترامه قانونا ولو كان مشوبا بالبطلان . ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص ٢١

-- البطلان المقرر في المادة ٥١٩ مرافعات . وفوقه بقوة القانون . عدم نعلقه بالنظام العام . تعزيزه لمصلحة المدين . سقوط حقه في التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه ٢٢

الفصل الثالث : مسائل متنوعة :

- إسناد جريمة اختلاس المحجوزات . تحرير محضر لاثبات واقعة الاختلاس في يوم حصولها . عبر لأزم . كفاية اقتناع المحكمة بثبوت الواقعة من أي دليل أو قرينة بعدم اليقين ٢٣

- ما هي الاجراءات التي تبين ائباها عند تعدد الحجوز الفضائية والارارية ؟ بالنسبة للحارس في الحجز الأول : عليه اخطار المحضر أو مندوب الحجز في الحجز الثاني بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورته محضره وبهم له الانباء المحجوزة كاملة بالنسبة للمحضر أو مندوب الحجز في الحجز الثاني : عليه جرد المحجوزات وإنشائها في محضره ، تعيين حارس الحجز الأول حارسا عليها واعطاء صورته من محضره لكل من الحاجر الأول والمدين والحارس فيه اذا لم يكن حاضرا

والمحضر أو المندوب الذى أوقعه . علة ذلك ؟ ما هى الاجراءات التى يتعين اتباعها عند رفع أحد الحجزين ؟ يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولاً عنها حتى يقرر اعفاؤه أو رفع الحجز الآخر وإعلانه به ، أو تمام بيع المحجوزات المعين حارساً عليها ٢٤

- إنتهاء الحجز بإبراء ذمة المحجوز عليه من الالتزام ، بالوفاء بالمبلغ المنفذ من أجله قبل ثبوت التبديد . إثارة المتهم هذا الدفاع فى جلسات المحاكمة أمام محكمتى الدرجتين الأولى والثانية دون أن يعرض له أى من الحكمين الابتدائى أو المطعون فيه . قصور ٢٥

- توقيع الحجز يقتضى إحترامه ولو كان مشوباً بالبطلان . ما دام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص ٢٦

- كفاية ثبوت علم المتهم بالحجز بأية طريقة ٢٧

- الدفع بعدم العلم بيوم البيع . موضوعى ٢٨

- محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع ان تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد . ٢٩

- الدفع بإعتبار الحجز كان لم يكن لعدم إجراء البيع خلال ستة شهور من تاريخ توقيعه . دفع جوهرى . على المحكمة تحقيقه أو الرد عليه بأسباب سانخة . وإلا كان حكمها معيباً . وجوب بناء الأحكام على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بإدانة المتهم أو ببراءته صادراً فى ذلك عن عقيدة حصلها هو بنفسه لا يشاركه فيها غيره ٣٠

- توقيع الحجز يقتضى إحترامه قانوناً ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان . مادام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص . مجرد معارضة الطاعن فى الحكم الغيابى الذى وقع الحجز تنفيذاً له لا تبرر الاعتداء على الحجز بالتصرف فى المحجوزات أو العمل على عرقلة التنفيذ عليها ٣١

- جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها . أركانها ؟ ٣٢

- توقيع الحجز . يوجب إحترامه . ولو كان مشوباً بالبطلان . مادام لم يصدر حكم ببطلانه . إدعاء الحارس بأنه غير مدِين . لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التى أوقعت الحجز أو عرقلة التنفيذ . مثال ٣٣

- كفاية إحالة الحكم - فى شأن التاريخ المحدد للبيع - على أوراق الحجز والتبديد . مادامت قد اشتملت فعلاً عليه . مثال ٣٤

- تحرير محضر بواقعة تبديد الأشياء المحجوز عليها يوم حصولها . غير لازم . اقتناع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم إليها . كفايته . مثال ٣٥
- توقيع الحجز يقتضى احترامه ويظل منتجا لاثاره . ولو شابه البطلان . ما لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه . صدورا حكم . بعد وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . بإلغاء الحجز وبأحقية المحجوز عليه المحجوزات . لا أثر له على الجريمة ٣٦
- جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . تمامها بمجرد عدم تقديم الحارس المحجوزات إلى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد لذلك بقصد عرقلة التنفيذ . أساس ذلك ؟ ٣٧
- القصد الجنائى فى جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة . يكفى لتوافره امتناع الحارس عن تقديم المحجوزات أو الارشاد عنها يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ إضرارا بالدائن الحاجز . عدم اشتراط تبديد الحارس للمحجوزات أو تصرفه فيها ٣٨
- توقيع عدة حجوزات على شىء واحد . يوجب تقديمه للمحضر لبيعه تنفيذ لأى منها ٣٩
- القصد الجنائى فى جريمة التبديد . توافره بنقل المحجوزات بنية . اخفائها عن الدائن الحاجز ٤٠
- نقل المحجوزات بأمر من المحكمة . عدم رفعه عن الحارس مسئولية احضارها إلى مكان الحجز يوم البيع ، أو إرشاد المحضر عن مكانها ٤١
- خضوع الشخص لحراسة الطوارئ . لا يتنقص من أهليته . هو بمثابة حجز يغل يده فى إدارة أمواله والتصرف فيها . حق الخاضع للحراسة . التقاضى بشخصه . إذا ما لحقه ضرر من جريمة وقعت على نفسه . أو مست شرفه واعتباره ٤٢

القواعد القانونية :

الفصل الأول

الحجز الإدارى

- ١ - مجال الأخذ بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائى الذى يوقع بالشروط التى نص عليها هذا القانون وبهذا الحجز القضائى يصبح الشئ بمجرد أمر القاضى بحجزه محتبسا على نمة السلطة

القضائية خاضعا لتصرفها طبقا لأحكام القانون ، ولا يتعدى حكم هذه القاعدة الى الحجز الادارى الذى نظمه الشارع بتشريعات خاصة وحدد له شروطا نص عليها فأوجب دائما لانعقاد الحجز الادارى تعيين حارس على الاشياء المحجوزة لتنتقل لعهدته بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ويصبح أمينا مسنولا عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز ، أما إذا لم يعين الحارس ولم تسلم إليه الاشياء المحجوزة اداريا تسليما فعليا أو حكما بعدم قبوله الحراسة فإن الحجز الادارى لا ينعقد ويكون العيب الذى يلحق محضره فى هذه الصورة هو عيب جوهري يبطله ، مما لا محل معه لتطبيق أى المادتين ٣٢٣ أو ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٠/٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٥٣٢)

٢ - إن مجال الأخذ بحكم المادة ٥١٩ من قانون المرافعات من اعتبار الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه مقصور على الحجز القضائى الذى يوقع بالشروط التى نص عليها القانون ولا يتعدى حكم هذه القاعدة إلى الحجز الادارى الذى نظمه الشارع بتشريعات خاصة .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢١/٥/١٩٥٧ س ٨ ص ٥٣٥)

(و الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٥٦ س ٧ ص ١٣١٧)

٣ - أوجب الشارع دائما لانفاذ الحجز الادارى تعيين حارس على الاشياء المحجوزة لتنتقل الى عهدته بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز ومن ثم يصبح أمينا مسنولا عن كل ما يقتضيه تنفيذ هذا الحجز ، ولا يسوغ فى تقرير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التى تقضى باعتبار الاشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها فى المادة ٥١٢ من هذا القانون ما دام المشرع قد أوجب لانعقاد الحجز الادارى عناصر وشروطا مخصوصة منها وجوب تعيين حارس لحراسة الاشياء المحجوزة .

(الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٠/١/١٩٥٨ س ٩ ص ٦٠)

(و الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨/٣/١٩٥٨)

٤ - إن المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والصادر في ٢٢ من يونيه سنة ١٩٥٥ والتي اعتبرت الحجز الإداري كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص إجرائي لا شأن له بقواعد التجريم فلا يسرى حكمه إلا بأثر مباشر على إجراءات الحجز والبيع التي تمت بعد صدوره .

(الطعن رقم ١٠٢٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ص ١٣١٧)

٥ - لا يعتبر القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ الذي أورد حكم المادة ١/٥١٩ من قانون المرافعات قانوناً أصلاً للمتهم إذ لا شأن له بقواعد التجريم والعقاب وإنما هو نص جزائي أورد حكماً خاصاً باعتبار الحجز كأن لم يكن إذا مضت ستة شهور من تاريخ توقيعه قبل أن تتم إجراءات البيع ولم يدر بخلد المشرع حين وضعه أن يسرى على الحجز الماضي والوقائع السابقة على صدوره .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢١ س ٨ ص ٥٣٥)

٦ - جرى نص المادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على اعتبار الحجز كأن لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه - فإذا كان الثابت من الأوراق أن اليوم الذي حدد للبيع كان بعد صدور القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وبعد انقضاء الفترة المحدد بالمادة ٢٠ منه مما يجعل الحجز الذي توقع كأن لم يكن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة المتهم عن جريمة التبديد يكون مخطئاً في القانون لعدم قيام هذه الجريمة قانوناً بسبب تخلف أركانها ، مما يتعين معه نقضه والقضاء ببراءة المتهم .

(الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/١٤ س ١٠ ص ٤٢٧)

٧ - لا يسوغ في تقرير المسؤولية الجنائية الأخذ بنصوص قانون المرافعات التي تقضى باعتبار الأشياء محجوزة بمجرد ذكرها بمحضر الحجز ، أو بمبدأ الحراسة المفترضة المشار إليها في المادة ٥١٢ من هذا القانون ، والتي لم يأخذ بها الشارع بشأن الحجز الإداري إلا في تاريخ لاحق لتاريخ التهمة بمقتضى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - مادام القانون الذي وقعت الجريمة في ظله قد أوجب لانعقاد الحجز الإداري عناصر وشروطاً مخصوصة منها وجوب تعيين حارس

لحراسة الأشياء المحجوزة . فإذا كانت الاجراءات فى الحجز قد وقفت عند ترك الأشياء المحجوزة فى حراسة المتهم على الرغم من رفضه الحراسة ، ولم يعين عليها حارس اخر أو يعهد بها إلى أحد رجال الادارة ، فإن الحجز لا يكون قائما قانونا ، ولا يمكن والحالة هذه مساءلة المتهم عن تصرفه فى الأشياء المحجوزة .

(الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٩ س ١٢ ص ٥٦١)

٨ - يجوز لمندوب الحجز - عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى - إذا لم يجد فى مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه إياها . فإذا كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن المتهم مستأجرة للعين محل الحجز من المدين فإنها تكون حائزة لها قانونا بطريق الاجارة ، وإذا كانت قد كلفت الحراسة فرفضتها فإنه لا يعتد برفضها ، ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم من تبرئتها من تهمة اختلاس الأشياء المحجوزة بمقولة أنها مستأجرة وليست مدينة وأنها رفضت قبول الحراسة - ما انتهى إليه الحكم من ذلك يكون معيبا بالخطأ فى القانون متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٥ س ١٣ ص ٤٤)

٩ - يجوز لمندوب الحجز - عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ - إذا لم يجد فى مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه إياها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم - وهو المدين المحجوز عليه - كان حاضرا وقت توقيع الحجز وأن مندوب الحجز عينه حارسا بعد أن خاطبه شخصا فامتنع ، غير أنه لم يعتد برفضه وترك المحجوزات فى حراسته - كما أثبت الحكم فى حقه أنه امتنع عن تقديم تلك المحجوزات فى اليوم المحدد لبيعها مع علمه به ويقصد عرقلة التنفيذ ، فإنه يكون صحيحا فيما انتهى إليه من إدانته بجريمة التبيد .

(الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ س ١٣ ص ٢٨٣)

١٠ - من المقرر قانونا أن توقيع الحجز يقتضى إحترامه ويظل منتجا لاثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه - ولهذا فإن كون الطاعن ليس مدينا للجهة الحاجزة لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التى أصدرته أو العمل على عرقلة التنفيذ .

(الطعن رقم ٢٧٨٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٨ س ١٤ ص ١٦)

(والطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ س ١٦ ص ٦٥٧)

١١ - نصت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى على أنه «يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوز عليها . ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين » . ولما كان الثابت من محضر الحجز أن الطاعن كان حاضرا وقت توقيع الحجز وقد أقامه الصراف حارسا بوصفه حائز للمحجوزات . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون إذ عول فى قضائه على محضر الحجز مع خلوه من إقامته أو غيره حارسا على المحجوزات - يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠ س ١٦ ص ٣٢٩)

١٢ - لمصلحة الضرائب بموجب القوانين الضرائبية ومنها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل - حق تحصيل الضرائب والمبالغ المستحقة لها بطريق الحجز الإدارى طبقا للقانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ والقرار رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر من وزير المالية تنفيذا له . وجعلت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف الذكر فى المادة ٤٩ منها لمأمور الضرائب المختص حق اقتضاء الضريبة من الممول نظير إيصال .

(الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٦ ص ٢٤٢)

١٣ - إن مفاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز

الادارى المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أن القانون قد خول مندوب الحجز حق تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة ، فإن نه أن يكلف احدهما بها دون الاعتداد برفضه إياها ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ولم يناقش ما أثبت في محضر الحجز على ما بين من الاطلاع على المفردات المضمومة من أن المطعون ضده كان حاضرا قت توقيع الحجز وأنه الحائز للزراعة المحجوز عليها وأثر ذلك في توافر أركان لجريمة المسندة إليه فإنه يكون مشوبا بالقصور فضلا عن خطئه في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٥٣ ص ١٢٥٦)

١٤ - إن ما أورده الحكم من أن مجرد تعليق نسخة من محضر الحجز الادارى على باب المركز أو دار العمدة أو الشيخ إنما يقوم قانونا مقام الاعلان ما هو إلا تزيد سيق بعد استيفاء الدليل على علم الطاعن بالحجز مما لا يعيب الحكم .

(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ س ٢٢ ق ١٢٣ ص ٥٠٧)

١٥ - إن مودى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه يشترط لانعقاد الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة ، إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحراسة ، فلا يعتد برفضه إياها . وإذا كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن المحجوز عليها غير المتهم ، وقد خلا الحكم من بيان سنده فى اعتبار هذا المتهم حارسا رغم عدم قبوله الحراسة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٢ س ٢١ ق ١٠٤ ص ٥٢٤)

١٦ - إن نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الحجز الادارى قد جرى نصها بأن «يعين مندوب الحجز عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوزة . ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا ، وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز

حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها . أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين » . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات أنه قد اثبت في محضر الحجز حضور الطاعن وتعيينه حاسا وامتناعه عن التوقيع ، وكان الحكم قد أقام مسئولية الطاعن عن الحراسة دون اعتداد برفضه إياها بالاستناد إلى نص المادة سالفه الذكر بعد أن دلل تدليلا سائغا على أنه كان حائزا للأشياء التي تم الحجز عليها (لكونه شريكا لشقيقه المدين في المحل الذي وقع فيه الحجز) وكان حاضرا عند توقيع الحجز وعينه مندوب الحجز حارسا بما يدل على علمه اليقيني بالحجز ، وكان ما أورده الحكم سنداً لقضائه في هذا الشأن صحيحا في القانون ، فإن منعى الطاعن بدعوى قصور الحكم في هذا الخصوص وخطئه في تطبيق القانون لا يكون سديدا .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٠ س ٢٦ ق ٣٠ ص ١٣٦)

١٧ - أوجب الشارع لاتخاذ الحجز الإداري عناصر وشروطا مخصوصة منها وجوب أن يكون الحارس الذي ينصبه مندوب الحجز مدينا أو حائزا حتى لا يعتد برفضه قبول الحراسة وتسوغ بالتالي مساءلته جنائيا عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند حد تعيين الطالب حارسا وترك المحجوزات المدينية تعلم الزعم من رفضه الحراسة وأنه ليس المدين ، دون أن يستظهر أنه تمين حارسا بوصفه « حائزا » للمحجوزات والأدلة التي يستخلص منها ذلك ، ودون أن تفحص دلالة ما قالت محكمة أول درجة من أنها لا تطمئن إلى سلامة إجراءات الحجز التي اتخذت . فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٢٦/٤/٥ س ٢٧ ق ٨٦ ص ٤٠٠)

الفصل الثاني

الحجز القضائي :

١٨ - من المقرر أن البطلان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات ، وإن كان يقع بقوة القانون إلا أنه مقرر لمصلحة المدين ولا

يتعلق بالنظام العام ، ولذلك يسقط حق المدين في الدفع به إذا نزل عنه صراحة أو ضمنا بعد اكتسابه ، ولما كان الطاعن لم يدفع بسقوط الحجز واعتباره كأن لم يكن استنادا إلى حكم تلك الفقرة فلا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٢١٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٣/١٢ س ١٤ ص ١٣١)

١٩ - تقضى المادة ٥١٧ من قانون المرافعات بأن توقيع الحجز على منقولات سبق حجزها لا يجرى بالاجراءات المعتادة في الحجز وإنما يكون بمجرد الأشياء السابق حجزها . فهو بهذه المثابة طلب بإيقاف الحجز الأول ليشترك فيه سائر الدائنين الحاجزين ، ويكون إعلان محضر الجرد إلى الحارس معارضة في رفع الحجز وتثبيت عبء الحراسة على عاتقه ، فلا ترفع عنه ويظل مكلفا بالمحافظة على المحجوزات لمصلحة المعارض والحاجز الأول على السواء ، ويمتنع عليه التصرف في المحجوزات لأي سبب من الأسباب بغير الطريق الذي رسمه القانون . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن معارضة الحاجز الثاني كانت في مواجهة المطعون ضده حيث عين حارسا في كلا الحجزين ، وهو إذ تصرف في المحجوزات بتسليمها إلى وكيل الحاجز الأول يكون قد أخل بواجب الحراسة المفروضة عليه مما يتوافر معه القصد الجنائي لديه في جريمة التبيد .

(الطعن رقم ٢٦٣٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٣/١٨ س ١٤ ص ١٩١)

٢٠ - الحراسة في الحجز إنما تنتهي بانتهاء الحجز لأي سبب من الأسباب كبيع الأشياء المحجوزة أو الحكم في دعوى الاسترداد بملكية الأشياء المحجوزة للمسترد ، أو بحكم قاضي محكمة المواد الجزئية بناء على طلب الحارس أو الحاجز أو المدين لأسباب توجب ذلك طبقا للمادة ٥١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . أما نقل المحجوزات من مكان حجزها لأي سبب من الأسباب - ولو كان بموجب أمر من المحكمة - فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس ارشاد المحضر في يوم البيع إلى مكان وجود المحجوزات إذا لم يستطع احضارها إلى المكان الذي توقع فيه الحجز عليها ، وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك ، فامتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو

الارشاد عنه يكفي لاعتباره مبددا .

(الطعن رقم ١٦٩٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٤ س ١٥ ص ١٢٢)

٢١ - توقيع الحجز يقتضى احترامه قانونا ويظل منتجا لاثاره ولو كان مشوبا بالبطلان ، ما دام لم يثبت صدور حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .

(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ س ١٥ ص ٤٢١)

٢٢ - البطلان طبقا للفقرة الأولى من المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وان كان يقع بقوة القانون إلا أنه لا يتعلق بالنظام العام ، فهو مقرر لمصلحة المدين ويسقط حقه فى التمسك به إذا نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه .

(الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٩ س ٨٥ ص ٤٢١)

الفصل الثالث

مسائل متنوعة :

٢٣ - من المقرر أنه لا يشترط فى اثبات جريمة اختلاس المحجوزات أن يحرر المحضر أو الصراف محضرا يثبت فيه واقعة الاختلاس فى يوم حصولها بل يكفي أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم إليها .

(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠ س ١٦ ص ٣٢٩)

٢٤ - يؤخذ من نصوص المادتين ٥١٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ٢٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى اللتين نظمتهما الاجراءات التى يتعين اتباعها عند تعدد الحجوز القضائية والإدارية أن القانون فرض على الحارس فى الحجز الأول إخطار المحضر أو مندوب الحاجز فى الحجز الثانى بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة كاملة ثم ناط بالمحضر أو مندوب الحجز فى الحجز الثانى أن يجرده تلك الأشياء وأن يثبتها فى محضره ويعين حارس الحجز الأول حارسا عليه . وأن يعرض صورة من محضره لكل من الحاجز الأول والمدين والحارس فيه إذا تم بيعه حاضرا والمحضر أو المندوب الذى أوقعه ليكون هذا بمثابة معارضة فى ركن الحجز الأول وحجز تحت يد ذلك المحضر أو المندوب على المبالغ المتحصنة من

البيع الذى يتعين توحيد إجراءاته وميعاده فى الحجزين والذى يتم طبقاً لأحكام القوانين التى تحكم الحجز الأول . وبأنه فى حالة رفع أحد الحجزين يستمر الحارس المعين على المحجوزات مسئولاً عنها حتى يقرر إعفاؤه أو حتى يقرر رفع الحجز الآخر ويعلن به أو حتى يتم بيع المحجوزات المعين حارساً عليها . ولما كان مفاد كل ما تقدم أن الواجبات المفروضة على حارس الحجز الأول تنحصر فى اخبار القائم بالحجز الثانى بالحجز الأول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الأشياء المحجوزة التى يظل مكلفاً بالمحافظة عليها إلى أن يتم رفع الحجزين وإلى أن تباع بمعرفة مندوب أيهما وأن واجباته تقف عند تلك الحدود فلا تتعداها ومن ثم فلا يجوز له أن يمتنع عن تقديم الأشياء المحجوزة لمندوب الحاجز تنفيذاً لأى حجز من الحجوز الموقعة عليه ، بل أن واجبه يقتضى تقديم المحجوز عليه يوم البيع للمأمور المكلف ببيعه ثم تركه يتصرف بما يراه تحت مسئوليته وحده .

(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٣٠ س ١٦ ص ٣٢٩)

٢٥ - ينتهى الحجز بإبراء ذمة المحجوز عليه من الالتزام بالوفاء بالمبلغ المنفذ من أجله قبل ثبوت التبديد . ولما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أثار أمام محكمة أولى وثانى درجة أنه سدد قبل تاريخ التبديد ما يربو على قيمة المحجوزات ، غير أن أياً من الحكمين الابتدائى أو المطعون فيه لم يعرض لذلك الدفاع . فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن الدفاع المشار إليه دون أن يغنى بالرد عليه - مع أنه لو ثبتت صحته تغير وجه الفصل فى الدعوى - يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه بما يبطله ويتعين لذلك نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٣ س ١٨ ق ٧٢ ص ٣٩٠)

٢٦ - توقيع الحجز يقتضى إحترامه ولو كان مشوباً بالبطلان ، مادام لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص .

(الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/٣٠ س ١٨ ق ٧٢ ص ٣٩٠)

(والطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ق ٢٩٣ ص ١٤٣٩)

(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٠ س ٢٦ ق ٣٠ ص ١٣٦)

٢٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه غير لازم فى القانون أن يكون علم المحجوز ضده بقيام الحجز قد حصل باعلان رسمى ، بل يكفى ثبوت هذا العلم بأية طريقة كانت . ولما كان الحكم قد انتهى إلى علم الطاعن بقيام الحجز مثبتا أنه حصل فى مواجهته ، فإنه يكون قد ساق بذلك دليلا سائغا من شأنه أن يؤدى عقلا ومنطقا إلى النتيجة التى إنتهى إليها ، وله أصله الثابت فى الأوراق ، ومن ثم فلا محل لما يدعيه الطاعن من عدم العلم بالحجز .

(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ س ٢٢ ق ١٢٣ ص ٥٠٧)

٢٨ - متى كان البين من الرجوع إلى محضر الحجز الذى خلصت المحكمة إلى حصوله فى مواجهة الطاعن واستدلت بذلك بطريق اللزوم العقلى على علمه بكافة بياناته أنه قد حوى بيان المحجوزات ، واليوم المحدد للبيع وهو ذات اليوم الذى توجه فيه المندوب مطالبيا الطاعن بتقديم تلك المحجوزات ، فإن مفاد ذلك أن الطاعن كان يعلم ببيانات الحجز الذى تم فى مواجهته وكذلك باليوم المحدد للبيع ، ولا يعدو ما يثيره من عدم علمه بيوم البيع أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وتكوينها عقيدتها وما استقر فى بقينها مما لا تجوز مصادرتها فيه .

(الطعن رقم ٥١٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ س ٢٢ ق ١٢٣ ص ٥٠٧)

٢٩ - الأصل أن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وهو ما لم يثره الطاعن أمام المحكمة التى اطمأنت لما أوردته من عناصر سائغة إلى عدم وجودها فلا يقبل مصادرتها فى عقيدتها فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ق ٢٩٧ ص ١٤٣٩)

(والطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

(والطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٠ س ٢٦ ق ٣٠ ص ١٣٦)

٣٠ - متى كان دفاع الطاعن باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم إجراء البيع خلال ستة شهور من تاريخ توقيعه يعد من الدفوع الجوهرية التى كان يتعين على

تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

٣٣ - إن توقيع الحجز يقتضى إحترامه قانونا ، ويظل منتجا لاثاره ولو كان مشوبا بالبطلان مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه . ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة أو لبيع المحجوزات ، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

٣٤ - لأن كان ذكر التاريخ المحدد لبيع الأشياء المحجوز عليها من البيانات الجوهرية إلا أنه متى كان الحكم قد أحال في شأنه إلى أوراق الحجز والتبديد التي اشتملت فعلا عليه - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - فلا يعيب الحكم إن هو جاء خلوا من بيان هذا التاريخ .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

٣٥ - لا يشترط في إثبات جريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها أن يحرر مندوب انحجز محضرا يثبت فيه واقعة التبديد يوم حصولها بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم إليها . فمتى أثبتت على المتهم مقارفته جريمة التبديد وذكرت الأدلة التي استخلصت منها ذلك وكانت ادلة سائغة تؤدي إلى ما إنتهت إليه ، كما هو الشأن في الدعوى الماثلة ، فإن عدم تحرير محضر بالتبديد لا يجدى الطاعن ولا يقدر في سلامة الحكم .

(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٧٦١)

٣٦ - من المقرر ان الحجز قضائيا أو إداريا مادام قد وقع فإنه يكون مستحقا للاحترام ويظل منتجا لاثاره وليس لأحد الاعتداء عليه ولو كان مشوبا بالبطلان

طالما لم يصدر حكم ببطلانه من جهة الاختصاص . ولما كانت الطاعنة لا تنازع فيما أثبت في محضرى الحجز والتبديد اللذين عول الحكم فى إدانتها على ما ورد بهما ، وكان دفاعها قد تأسس على أنها أقامت دعوى استرداد للمنقولات المحجوزة قضى فيها لصالحها ، وكان الثابت أن الحكم فى دعوى الاسترداد المشار إليها بإلغاء الحجز الموقع قد صدر بعد وقوع الجريمة التى دىنت الطاعنة بها ، فإنه لا يجرى الطاعنة منازعتها فى أحقية الجهة الحاجزة فى توقيع الحجز على منقولاتها إستنادا إلى أنها ليست مدينة لها ، ولا يشفع لها أنه حكم ، من بعد وقوع الجريمة ، بأحقيتها للأشياء المحجوزة .

(الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٢٩ ص ١٩٢)

٣٧ - تتم جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هى فى عهده إلى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وذلك لما ينطوى عليه هذا الفعل من الأضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الاحترام لأوامر السلطة التى أوقعته .

(الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٢٩ ص ١٩٢)

٣٨ - لا يشترط القانون لقيام جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة وتوافر القصد الجنائى فيها أن يبدها الحارس أو يتصرف فيها بل يكفى أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ إضراراً بالدائن الحاجز .

(الطعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٢٩ ص ١٩٢)

٣٩ - من المقرر أن توقيع عدة حجوزات على شيء واحد يوجب تقديمه للمحضر لبيعه تنفيذاً لأمر حجز .

(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ق ٣٥ ص ١٥٨)

٤٠ - يتوافر ركن القصد الجنائى فى جريمة التبديد متى نقل الشيء المحجوز عليه من مكانه بنية إطفائه عن تعلق حقهم به من الدائنين .

(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ق ٣٥ ص ١٥٨)

٤١ - إن نقل المحجوزات ولو كان بموجب أمر من المحكمة ، فلا يترتب عليه إنتهاء الحراسة بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس إرشاد المحضر في يوم البيع إلى مكان وجود المحجوزات إذا لم يستطع إحضارها إلى المكان الذي توقع فيه الحجز عليها وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لأن وقته لا يتسع لمثل ذلك .

(الطعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ق ٣٥ ص ١٥٨)

٤٢ - أنه عن الدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لخضوع المدعى بالحق المدني لأحكام حراسة الطوارئ ، فإن المشرع إذ خول لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سلطة إتخاذ تدابير من بينها إصدار الأمر بفرض الحراسة ، إنما قصد وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة يغل يدهم عن إدارتها أو التصرف فيها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضي بشأنها ، وليس في ذلك نقص في أهلية الخاضع للحراسة وإنما هو بمثابة حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها فيباشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقاً للقانون . بيد أن هذا القيد لا يتعدى إلى حق الخاضع للحراسة في التقاضي بشخصه إذا ما لحقه ضرر من جريمة وقعت على نفسه أو مست شرفه وإعتباره ، ومن ثم فإن ما يثيره المستأنف في هذا المنحى يكون غير قوي .

(الطعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩ س ٢٧ ق ٧٩ ص)

راجع أيضاً : اختلاس أشياء محجوزة

حراسة

راجع حجز :

حرب

موجز القواعد :

- حق محكمة الموضوع في تحديد معنى حالة الحرب على ضوء ما قصده المشرع

- الجنائى ١
- ٢ - إعتبار الحالة القائمة بين مصر وإسرائيل من حالات الحرب
- ٣ - الهدنة . ماهيتها ؟ أثرها : وقف القتال دون إنهائه . أثر ذلك ؟
- ٤ - حقوق الدولة المحاربة . الاستيلاء فى عرف القانون الدولى . ماهيته : وجوب تعويض صاحب الشئ المستولى عليه
- ٥ - اثار قيام حالة الحرب : انقطاع العلاقات السلمية وانقضاء معاهدات الصداقة بين الدول المتحاربة . حق الدولة المحاربة فى مصادرة أموال دولة العدو الموجودة فى إقليمها
- ٦ - إعتبار الحالة القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل فى مفهوم القانون الجنائى حالة حرب . جريمة دخول معسكر للقوات المسلحة معاقب عليها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٨٠ هـ) عقوبات باعتبار أن الحالة القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل هى حالة حرب

القواعد القانونية :

- ١ - للمحكمة الجنائية فى تحديد معنى حالة الحرب وزمن الحرب أن تهتدى بقصد المشرع الجنائى تحقيقا للهدف الذى هدف إليه وهو حماية المصالح الجوهرية للجماعة متى كان ذلك مستندا إلى أساس من الواقع الذى رآته فى الدعوى وأقامت الدليل عليه .

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٣/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٥٠٥)

- ٣ - الهدنة لا تجيء إلا فى أثناء حرب قائمة فعلا وهى اتفاق بين متحاربين على وقف القتال مع تقدير استمرار حالة الحرب بينهم مهما طالت فترة الحرب ولا تتأثر بالهدنة حقوق وواجبات الفريقين المتحاربين فيما بينهما ولا بين المتحاربين وبين المحايدين أما الحرب فلا تنتهى إلا بإنتهاء النزاع بين الفريقين المتصارعين أو بإبرام صلح بينهما يحسم أسباب هذا النزاع نهائيا وإذن فلا يمس ما إستدل الحكم به على قيام حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ما اعترض به المتهمان من عقد اتفاقية الهدنة التى توقف بها القتال أو أن دولة «بريطانيا»

التي سلمت الأسرار الى عملاتها لم تكن تحارب مصر حين كان المتهمان يباشران نشاطهما .

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ س ٩ ص ٥٠٥)

٤ - الاستيلاء الذي تنظمه قواعد القانون الدولي العام إنما هو الذي تلجأ اليه دولة محاربة عند قيام ضرورة ملجئة لتسد حاجاتها عند توفر هذه الضرورة وتوجب عليها تعويض صاحب الشيء الذي استولت عليه .

(الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٢/٩ س ١٠ ص ١٦٩)

٥ - يترتب على قيام حالة الحرب انقطاع العلاقات السلمية بين الدول المتحاربة وإنقضاء معاهدات الصداقة والتحالف التي تكون مبرمة بينها ، ونشوء حق الدولة المحاربة في مصادرة أموال دولة العدو الموجودة في إقليمها .

(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٠ س ١١ ص ٥٩١)

٦ - إن الحالة القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل هي حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها في الأمر الواقع ، ومن ثم تعد في مفهوم القانون الجنائي حالة حرب . ولما كانت المادة ٨٠ هـ من قانون العقوبات تنص في فقرتها الأولى على عقاب من يدخل معسكرا للقوات المسلحة بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ ج أو بإحدى هاتين العقوبتين . كما تنص في فقرتها الثانية على أنه إذا وقعت الجريمة المذكورة في زمن الحرب كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ١٠٠ ج ولا تجاوز ٥٠٠ ج أو إحدى هاتين العقوبتين . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ صحيح القانون حين قضى بمعاقبة كل من المطعون ضدهما بالحبس لمدة شهر واحد ، مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

(الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/١٦ س ١٨ ق ١٢ ص ٧٧)

حريق بإهمال

موجز القواعد :

- مثال لنوفر جريمة الحريق بإهمال . دخول المتهمين ومعهما فانوس إلى المخزن بالقرب من البنزين ، واتصال رذاذ البنزين أثناء تفريغهم مما نتج عنه اشتعال النار في المخزن . ذلك يوفر ركن الخطأ ١

- العقاب في جريمة الحريق بإهمال . مناطه . شخصية الخطأ . مسئولية الجاني عن أعماله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانوناً : التي يتسبب عنها الضرر . عدم مسئوليته عن فعل غيره ، إلا إذا ثبت ارتكابه خطأ شخصياً مرتبطاً بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب . مثال ٢
- سلامة الحكم بالأدانة في الجرائم غير العمدية . مشروط ببيان ركن الخطأ والتدليل عليه . مثال . لتسبب معيب ٣

القواعد القانونية :

- ١ - إذا كان الحكم قد أثبت توافر عنصر الإهمال وعدم الاحتياط في حق المتهمين - من دخولهما المخزن ومعهما «الفانونس» ووجوده على مقربة من «البنزين» فاتصل رذاذ البنزين أثناء التفريغ بالفانونس واشتعلت النار في المخزن ، فإن هذا يكفي لإدانتهم بجريمة الحريق بإهمال ولو لم يقع منهما أي خطأ آخر .

(الطعن رقم ١٧١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/٢١ س ١١ ص ٢٧٣)

- ٢ - مناط العقاب في جريمة الحريق بالإهمال هو شخصية الخطأ ، فلا يسأل الجاني إلا عن أعماله الشخصية التي تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانوناً والتي يتسبب عنها الضرر ، ولا يسأل الشخص عن فعل غيره إذا لم يثبت أنه ارتكب خطأ شخصياً مرتبطاً بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب . وإذا ما كان الحكم قد انتهى إلى عدم ثبوت مقارفة المطعون ضده لهذه الجريمة بنفسه ولم ينسب إليه خطأ شخصياً مما يجعله محلاً للمساءلة الجنائية عن فعل غيره . واستبعد المسئولية الافتراضية التي أساسها سوء اختيار المتبوع لتابعه وتقصيره في رقابته بوصفها لا تمت بصلة إلى الفعل الضار محل الجريمة ، فإن قضاءه بتبرئته منها يكون صحيحاً .

(الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٥ س ١٤ ص ١٦٩)

- ٣ - من المقرر أن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ويجب لسلامة الحكم بالأدانة في جريمة الحريق بإهمال أن يبين فضلاً عن مؤدى الألة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وأن

يورد الدليل عليه مردودا إلى أصل ثابت في الأوراق ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين فيه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن وكيف أنه كان سببا في حدوث الحريق فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٤ س ٣١ ق ٣٦ ص ١٧٩)

حريق عمد

موجز القواعد :

- أركان جريمة الاحراق المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات ١
- متى تتم الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ ع ٢
- متى تعتبر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٢/١ ع جنحة ٣
- متى تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٥٦ ع ٤
- متى يتحقق القصد الجنائي في جريمة الاحراق ٥ - ٧
- مجال تطبيق المادة ٢٥٢ عقوبات ؟ توفر جريمة الحريق العمد ولو كان الجاني مقيما وحده في المكان الذي وضع النار فيه ٨
- الشروع في جريمة الحريق العمد . توفره متى كان الجاني قد سكب البترول على نافذة المكان المراد إحراقه وهو يحمل أعواد الثقاب بقصد إشعال النار فيها . تلك أفعال مرتبطة بالجريمة ارتباط السبب بالمسبب ٩
- حرية محكمة الموضوع في أخذها باعتراف المتهم دون أن تلتزم نصه وظاهره . لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقة بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، لا تقبل مناقشة دليل بعينه على حدة لتساند الأدلة في المواد الجنائية . يكفي أن تكون في مجموعها مؤدية إلى ما رتبته الحكم عليها ومنتجة كوحدة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه . مثال لتسبيب سائغ في التدليل على حريق عمد من اعتراف بالسرقة مع أدلة أخرى ١٠
- دفاع الطاعن باعتبار الواقعة جنحة لأن مكان الحريق ليس مسكونا أو معدا للسكنى . التفات الحكم عن ذلك واعتباره محل الحريق معدا للسكنى طبقا للمادة

١/٢٥٢ عقوبات لا يعيبه ما دام الثابت من المفردات المضمومة أن المعاينة أثبتت أن مكان الحريق حجرة مسقوفة من منزل ١١

- تحقق القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ عقوبات . متى وضع الجاني النار عمدا في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به . كفاية وضع النار عمدا في كومة من القش ملاصقة لمنزل الغير المسكون ، لقيام المسؤولية الجنائية وفق المادة ٢٥٣ عقوبات مادام الجاني موقفا بأن النار لا بد متصلة بمنزل المجنى عليها ١٢

القواعد القانونية :

١ - يكفي لتوافر أركان جريمة الاحراق المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع «قديم» أن يكون الجاني وضع النار عمدا في محل مسكون أو معد للسكنى بصرف النظر عن مقدار ما تلتهمه النار من المكان الذي علقت به أو من محتوياته وبصرف النظر عن علم أصحاب المكان أو عدم علمهم بخطر الحريق الذي أشعل عمدا بمحلهم فإن هذا كله من الملابسات المحيطة بالفعل المقترف ولا تأثير له في توافر أركان جريمة الحريق وفق ما نص عليه القانون فإذا رش شخص بنزينا على مفروشات منزل وأشعل فيها النار فأطفأها الجيران الذين بادروا بالحضور على الاستغاثة فهو إذن قد وضع النار عمدا في محل مسكون ويكون تطبيق المادة ٢١٧ ع على فعلته سليما لا عيب فيه .

(جلسة ١٩٣٤/٤/١٦ طعن رقم ٩٩٩ سنة ٤ ق)

٢ - إن الجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢١٨ من قانون العقوبات «قديم» تعتبر تامة بمجرد وضع النار عمدا في أحد الأماكن الواردة في هذه المادة سواء اشتعلت النار أم لم تشتعل . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قذف كرة مشتعلة في مخزن (مشغل حصر) لاحتراقه ، ولم يتحقق الغرض الذي رمى إليه من فعلته ، فيصح عقابه بالمادة ٢١٨ المذكورة ولو لم تلتهم النار شيئا من محتويات المخزن .

(جلسة ١٩٣٩/٣/٢٠ طعن رقم ٦٦٠ سنة ٩ ق)

٣ - إن وضع النار عمدا في الأشياء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٥ من قانون العقوبات تكون جنحة إذا لم تستعمل مادة مفرقة في ارتكاب الجريمة ، وكانت الأشياء المحروقة لا تزيد على خمسة جنيهات مصرية ، ولم يكن من وضع النار خطر على الأشخاص أو الأموال . وفيما عدا ذلك تكون الواقعة جنائية . ومحكمة الموضوع هي التي تقدر الظروف الواقعية التي تكون فيها الواقعة جنحة .

(جلسة ١٩٤١/٦/١٦ طعن رقم ١٦٣٥ سنة ١١ ق)

٤ - إذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن المتهم أشعل النار في لفافة وضعها باحتياط تحت باب منزله ثم أطفأها في الحال قبل أن تمتد إلى الباب . فتكييف هذه الواقعة أنها وضع النار عمدا بالواسطة ، الأمر المنصوص عليه في المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات . وإذا كانت هذه المادة صريحة في أنه يجب لتمام الجريمة المنصوص عليها فيها أن يكون قصد المتهم توصيل النار من الشيء الذي وضعها فيه إلى الشيء المراد إحراقه وأن تصل النار بالفعل إلى هذا الشيء . فإنه إذا لم يتوافر هذا القصد فلا تتحقق الجريمة ولو كانت النار قد وصلت بالفعل . وإذا توافر ولكن لم تصل النار ، فإن الواقعة لا تكون جنائية تامة ، وإنما تكون شروعا فقط ، بحيث إذا عدل المتهم بإرادته فلا تصح معاقبته . وإذا كان تلك الواقعة الثابتة بالحكم لا تكون معاقبا عليها .

(جلسة ١٩٤٥/١٠/١٥ طعن رقم ١٣٢٠ سنة ١٥ ق)

٥ - القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢١٧ ع «قديم» يتحقق بمجرد وضع الجاني للنار عمدا في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به فمتى ثبت للقاضي أن وضع النار كان على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة والعمد هنا معناه مجرد توجه الإرادة اختيارا إلى وضع النار في المكان أيا كانت نتيجته أو الباعث عليه أي سواء أكان القصد الأول من ذلك هو مجرد إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار في المكان وسيلة لتحقيق أي قصد آخر . على أنه إذا صح أن رجلا يريد إعدام منقول له فيحتاط لذلك ويتخذ له من طرق الوقاية ما يقضى به العقل كأن يحرق خرقة أو متاعا باليا في مكانه أو في منزله محتاطا لذلك الاحتياط الواجب إذا صح أن مثل هذا الفعل قد لا يعاقب عليه مطلقا أو قد يعاقب عليه على اعتبار أنه جنحة إحراق بالاهمال فيما لو

امتدت نتائج الفعل وأحدثت حريقا فى بقية الدكان إلا أنه إذا كان الثابت هو أن الجانى وضع النار لاحتراق المنقول وهو موقن أن النار لا بد متصلة بباقي البناء فإيقانه هذا هو دليل الاختيار الذى ينحصر فيه معنى العمد فى جناية الحريق وبه يتحقق القصد الجنائى .

(جلسة ١٩٣٣/١١/٢٧ طعن رقم ١٦ سنة ٤ ق)

٦ - إن القصد الجنائى فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢١٧ ع «قديم» يتحقق بمجرد وضع الجانى النار عمدا فى المكان المسكون أو المعد للسكنى أو فى أحد ملحقاته المتصلة به . فمتى ثبت للقاضى أن الجانى تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة . والعمد هنا توجه الارادة اختيارا إلى وضع النار أيا كان الباعث عليه أى سواء أكان الغرض من ذلك هو مجرد إحراق المكان ذاته أم كان وضع النار وسيلة لتحقيق غرض آخر كالحصول على قيمة الأشياء المؤمن عليها ، على أنه مهما يكن قصد الجانى الأول من وضع النار فى المكان المسكون فهو مأخوذ أيضا فى هذه الجريمة بقصده الاحتمالى ومسئول عن كافة النتائج الناشئة عن فعله لأنه كان يجب أن يتوقع حصولها .

(جلسة ١٩٣٥/٢/٢١ طعن رقم ٩ سنة ٥ ق)

٧ - القصد الجنائى فى جريمة الاحتراق يتحقق متى تعمد الجانى وضع النار فى الشيء وكان عالما أن هذا الشيء مملوك لغيره بقطع النظر عما يكون لديه من باعث ، إذ لا تؤثر البواعث على قيام الجريمة .

(جلسة ١٩٥٢/١/١ طعن رقم ٤٨٧ سنة ٢١ ق)

٨ - لا يمنع من تطبيق المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات أن يكون الجانى قد تحقق من خلو المكان من ساكنيه أو أن تكون النار لم تشتعل أو لم يكن من شأنها تعريض حياة السكان للخطر بل ان النص ينطبق ولو كان مرتكب الحريق مقيما وحده فى المكان الذى وضع النار فيه .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٧ س ٩ ص ٣٥٥)

٩ - إذا كان الثابت أن المتهم سكب سائل البترول على نافذة ماكينة طحن الغلال وهو يحمل أعواد الثقاب بقصد اشعال النار فيها ، فيكون بذلك قد أتى فعلا من الأفعال المرتبطة بهذه الجريمة ارتباط السبب بالمسبب ، ويعد هذا الفعل شروعا لا مجرد أعمال تحضيرية .

(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٣/٣٠ س ١٠ ص ٣٦٠)

١٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بإدانة الطاعن الأول بجريمة الحريق العمد على تناقض أقواله عن سبب الحريق وعلى اعترافه بارتكاب جريمة سرقة أجولة الفول التي أودعها المجنى عليه لديه في منزله وعلى ما نقله من تقرير المعمل الكيميائي من أنه تبين من معاينة مكان الحادث أن الحريق ابتداء في جملة مواضع بالحجرة في وقت واحد ، كما عثر تحت الأتقاض على علبة جاز من الصفيح وجد بها آثار تعرض للحرارة وانصهار لبعض أجزائها وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من ارتكاب الطاعن الأول لجريمة الحريق العمد إخفاء لجريمة السرقة التي اعترف بارتكابها ، لما هو مقرر من أن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى سالفه الذكر الحقيقة كما كشف عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية مادام سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ومن ثم فلا يقبل من الطاعن الأول الاكتفاء بمناقشة دليل بعينه على حدة دون باقى الأدلة لأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها مؤدية إلى ما رتبته الحكم عليها ومنتجة كوحدة فى إثبات اقتناع القاضى واطمئنانه الى ما إنتهى إليه - وهو ما لم تخطيء المحكمة فى تقديره - ومن ثم فلا تقبل مجادلة المحكمة فى تقديرها أو مصادرتها فى عقيدتها وتكون منازعة الطاعن فى هذا الخصوص فى غير محلها .

(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ق ٢٧١ ص ١٢٠١)

١١ - لما كان منعى الطاعن أن المدافع عنه أثار فى مرافعته أن المكان الذى شب فيه الحريق ليس مسكونا أو معدا للسكنى الأمر الذى كان يتعين معه اعتبار

الواقعة جنحة وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن المعاينة التي أجريت بمحل الحادث أثبتت أن الحريق شب في المنزل رقم ... وفي حجرة مسقوفة فإن الحكم إذ انتهى إلى اعتبار محل الحريق معدا للسكنى وأنزل على الواقعة حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ومن ثم فلا يعيبه التفاته عما أثاره الطاعن من أن الواقعة جنحة .

(الطعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ق ٢٧١ ص ١٢٠١)

١٢ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات والتي دين الطاعنان بها يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمدا في المكان المسكون أو المعد للسكن أو في أحد ملحقاته المتصلة به فمتى ثبت للقاضي أن الجاني تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق تلك المادة . ولما كان الحكم المطعون قد أثبت في حق الطاعنين أنهما - وآخر محكوم عليه - وضعوا النار عمدا في كومة من القش ملاصقة لمنزل المجنى عليها المسكون وذلك بأن سكبا فوقها مادة الكيروسين ثم أشعلا فيها النار موقنين بأن النار لابد متصلة بمنزل المجنى عليها انتقاما منها لنزاع بينها وبينهم ودانها بالمادة ١/٢٥٢ عقوبات فإن النعي على الحكم بعدم إستظهار القصد الجنائي يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٩ س ٣١ ق ١٥٥ ص ٨٠٤)

حضانة

موجز القواعد :

- جريمة الفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ عقوبات . مناط تحققها . صدور قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه وامتناع أى من الوالدين أو الجدين عن تسليمه إلى من له الحق في طلبه ١

- اختلاف حق الحضانة أو الحفظ عن حق الرؤية سواء رؤية الأب لولده وهو في حضانة النساء أو رؤية الأم ولدها إذا كان مع أبيه أو غيره من العصابات ٢

- إدانة الحكم المتهم بأنه لم يسلم إبنته لوالدتها لرؤيتها تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ عقوبات . خطأ في تطبيق القانون . نص المادة مقصور على صدور قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه . لا يصح التفسير بشمول حالة الرؤية ٣
- إمتناع الوالد عن تسليم الصغير لوالدته المحكوم لها نهائياً بضمه . كفايته لادانته بالمادة ٢٩٢ ع . مجادلته من بعد في أحقيتها في الحضانة . دفاع ظاهر البطلان .. ٤

القواعد القانونية :

١- جرى نص الفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات بأن «يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً مصرياً أي الوالدين أو الجدين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضانته أو حفظه» فمناط تطبيق هذا النص أن يكون قد صدر قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه وامتنع أي من الوالدين أو الجدين عن تسليمه إلى من له الحق في طلبه بناء على هذا القرار .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧ س ٢٣ ق ١٠٧ ص ٤٨٣)

٢ - يختلف كل من حق الحضانة أو الحفظ عن حق الرؤية سواء أكان رؤية الأب ولده وهو في حضانة النساء أم رؤية الأم ولدها إذا كان مع أبيه أو مع غيره من العصابات .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧ س ٢٣ ق ١٠٧ ص ٤٨٣)

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بتهمة أنه لم يسلم إبنته لوالدتها لرؤيتها تطبيقاً منه للفقرة الأولى من المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات مع صراحة نصها ووضوح عبارتها في كونها مقصورة على حالة صدور قرار من القضاء بشأن حضانة الصغير أو حفظه بما لا يصح معه الانحراف عنها بطريق التفسير والتأويل إلى شمول حالة الرؤية ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه والحكم ببراءة المطعون ضده مما أسند إليه .

(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧ س ٢٣ ق ١٠٧ ص ٤٨٣)

٤ - من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفاع ظاهر البطلان والبعيد عن محجة الصواب كما أنها لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أخذ بها ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه نقل عن مستندات المجنى عليها - التي لا يجادل الطاعن في صحتها - أن حكم ضم الصغيرين ... و ... الصادر لصالح المجنى عليها في الدعوى رقم أحوال شخصية بندر المنصورة قد تأيد استئنافيا بالحكم الصادر في الدعوى رقم أحوال شخصية مستأنف المنصورة ، وكان باقى ما أثاره الطاعن من منازعة حول أحقية المجنى عليها في حضانة ولديها الصغيرين ... و ... لا يكون له محل بعد أن صدر في هذا الشأن حكم نهائى من جهة القضاء المختص حسم هذا الأمر لصالحها ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إن هو سكت عن هذا الدفاع - إيرادا له وردا عليه - مما يفيد أن المحكمة لم تر فيه ما يغير من اقتناعها بما قضت به وما اطمأنت إليه مما أورثته من أدلة الثبوت في الدعوى ، ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٤ س ٣٠ ق ١٨٣ ص ٨٥١)

حق المؤلف

موجز القواعد :

- حق المؤلف فى إستغلال مصنفه . يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريق غير مباشر . حق المؤلف فى نقل حق إستغلال مصنفه إلى الغير . منازعة المتهم بجريمة تقليد مصنف . فى توافر القصد الجنائى لديه . توجب على المحكمة إستظهار هذا القصد . مخالفة ذلك . قصور يوجب نقض الحكم ١
- حق تقرير نشر المصنف واستغلاله . ثبوته للمؤلف وحده . لا يجوز لغيره مباشرة دون إذن كتابى سابق منه حال حياته أو ممن يخلفه بعد وفاته . الاعتداء على حق المؤلف فى استغلال مصنفه ماليا يعد عملا غير مشروع مكون لجريمة التقليد المعاقب عليها بالمادة ٤٧ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف . ٢
- حسب الحكم إيراد الأدلة المنتجة التى تحمل قضاؤه . تعقب المتهم فى كل جزئية

من دفاعه . غير لازم . عدم إثارة تعذر الحصول على إذن كتابي من المؤلف بسبب فقد بصره . أثره . عدم قبول النعى فى هذا الخصوص أمام النقض ٣

القواعد القانونية :

١ - لما كان قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر بمقتضى مادته الأولى الحماية لصالح مؤلفى « المصنفات المبتكرة فى الآداب والفنون والعلوم » ويبين من البند ثانيا من المادة السادسة أن حق المؤلف فى إستغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون فى متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافى أو الصب فى قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافى أو السينمائى ويجيز بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه « للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق فى مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها فى المواد ٥ (فقرة ١) و ٦ و ٧ (فقرة ١) . وكان القصد الجنائى فى جريمة تقليد مصنف منشور بالخارج التى دين الطاعن بها ، يقتضى علم الجانى وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر أركانها ، فإذا ما نازع المتهم فى توافر هذا القصد ، كان لزاما على المحكمة إستظهاره إستظهارا كافيا ، وإذا كان القانون يجيز للمؤلف نقل حقه فى الاستغلال إلى الغير ، وكان الطاعن قد جادل فى قيام ذلك القصد ، قائلا باعتقاده صحة ما قرره له المتهم السادس أن مؤسسته هى ممثلة لدار النشر المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه طلب إليه مباشرة العمل على مسئولية ذلك المتهم ، فإن قول الحكم للتدليل على توافر القصد الجنائى لدى الطاعن « أن القصد الجنائى متوافر مما قرره المتهمون الأول - الطاعن وباقى المتهمين - من علمهم بأن تلك الكتب خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وإن عللوا أقوالهم بطبعها على القول بأنهم اعتقدوا فى صحة ما قرره المتهم السادس من أن مؤسسة الوطن العربى السعودى تمثل دار النشر التى تحتكر تلك المؤلفات من جانبهم هو من قبيل دفع الاتهام عنهم إذ لا يتأتى من القائمين بعمليات الطبع وهى مهمتهم الاستناد إلى مجرد قول لا يعززه دليل للقيام بطبع كتب ثابت على النسخ التى قاموا بطبع مثيلها أنها خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وبأنها طبعت فى هونج كونج » . لا يكفى لتوافره وقد كان على المحكمة تحقيق ذلك الدفاع بلوغا لغاية الأمر فيه ، هذا إلى أن ما أورده الحكم من أنه ثابت على المصنف

طبعه في هونج كونج ، لا يجدى في توافر القصد ، إزاء ما هو ثابت بالحكم نفسه من أن الفعل مثار الاتهام قد تم بطريق التصوير وليس بطريق الطباعة .

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ س ٢٨ ق ٣١ ص ١٤٤)

٢ - لما كانت المادة الخامسة من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ قد نصت على أنه للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر . وله وحده الحق في استغلال مصنفه ماليا بأية طريقة من طرق الاستغلال ولا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق دون إذن كتابي سابق منه أو ممن يخلفه . كما نصت المادة ٣٧ من ذات القانون على أنه «للمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق في مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها في المواد ٥ (فقرة ١) ، ٦ ، ٧ (فقرة ١) من هذا القانون على أن نقل أحد الحقوق لا يترتب عليه مباشرة حق آخر - ويشترط لتمام التصرف أن يكون مكتوبا وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف مع بيان مداه والغرض منه ومدة الاستغلال ومكانه» . فإن مفاد ذلك أن المشرع قد حرص على أن يكون للمؤلف وحده الحق في تقرير نشر مصنفه واستغلاله بأية طريقة ، وعلى ألا يكون مباشرة حقه في الاستغلال على أية صورة دون الحصول على إذن كتابي سابق منه حال حياته أو ممن يخلفه بعد وفاته ، وتعاقب المادة ٤٧ من ذات القانون على مخالفة ذلك بما نصت عليه من أن «يعتبر مكوفا لجريمة التقليد ويعاقب عليه بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية : (أولا) من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد ٥ ، ٦ ، ٧ فقرة أولى وثالثة من هذا القانون . (ثانيا) من باع مصنف مقلد .. إلخ (ثالثا) من قلد في مصر مصنفات .. إلخ .

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦ س ٣١ ق ١٧٤ ص ٨٩٩)

٣ - بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه ان يتتبعه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، وكان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه أثار امام محكمة الموضوع أنه لم يتيسر له الحصول على إذن كتابي من المؤلف بسبب فقد بصره فإن منعاه في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٧٦٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٦ س ٣١ ق ١٧٤ ص ٨٩٩)

حيازة

موجز القاعدة :

- حماية القانون حيازة العقار ولو كانت لا تستند إلى حق ما دامت معتبرة قانونا .
نقل حيازة العقار بناء على حكم . واجب الاحترام قبل الكافة .

القاعدة القانونية :

١ - إن قانون العقوبات إذ نص في المادة ٣٦٩ على معاقبة كل من دخل عقارا في حيازة اخر بقصد منع حيازته بالقوة .. إنما قصد أن يحمى حائز العقار من اعتداء الغير على هذه الحيازة ولو كانت لا تستند إلى حق ما دامت معتبرة قانونا . ولفظ الحيازة إذا كان يدل على وجوب كون وضع اليد فعليا ، فإن محضر التسليم واجب إحترامه بوصف كونه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الأحكام والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم والتسلم من نقل الحيازة في المال الذي حصل تسليمه نقلا فعليا ولو حصل التسليم بناء على حكم صدر في غير مواجهة مدعى الحيازة . ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه - وقد اثبت أن المطعون ضدهم قد تسلموا العين بموجب محضر تسليم على يد محضر تنفيذ لحكم قضائي قائم - قد خالف القانون في شيء إذ انتهى إلى انتفاء جريمته اغتصاب الحيازة والسرقة في حق المطعون ضدهم .

(الطعن رقم ١٢٨٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٨٠ د ٩٠٨)

خ

خبز . خدمة عسكرية . خطأ . خطأ في شخصية المجنى
 عليه . خطف . خلط . خلو رجل . خمور ، خيانة ، خيانة
 الائتمان على التوقيع . خيانة الأمانة .

خبز

موجز القواعد :

- إدانة المتهم بجريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر من بيان زنة كل رغيف من الخبز محل الدعوى . قصور ١ و ٢
- التزام أصحاب المخازن التي تقوم بصناعته الخبز الافرنكي أو الشامي بعدم صنع خبز أو بيعه أو حيازته ما لم يكن من دقيق الفمخ الفاخر ٣ - ٤
- مخالفة ما أوجبه قرار وزير التموين من وزن عدد معين من الارغفة لا يفيد القاصي ٥ - ١٠
- صنع الارغفة ناقصة الوزن في المخازن يكفي لتكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر ١١ - ١٤
- تطبيق الحكم المادني ١٢ و ١٣ من القرار ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الذي ألغى لا يؤثر في صحته ما دامت الواقعة التي دانه فيها ما زالت معاقبة عليه ١٥
- مسئولية مدير المحبز عما يقع فيه من نقص وزن الخبز حاضرا كان أو غائبا . ١٦
- تحديد وزن الرغيف إنما عني به الرغيف الذي تدخل النار وأصبح معدا للبيع .. ١٧
- مساءلة صاحب المطحن عن عدم رفع العجين على الردة الناعمة النظيفة لا يغني عن مساءلة أمه ١٨
- مجرد عدم رفع العجين على ردة ناعمة ونظيفة كاف للعقاب دون استلزام قصد حياي حاصل ١٩ - ٢٠
- انتظار الضابط حتى يتم الخبز بوسطه لا يعتبر خلفا للجريمة ٢١
- حنارة المتهم وهو صاحب محبز افرنكي دقيقا صافيا ومطابقا في صفاته للمعايير ولكنه من نوع غير دقيق الفمخ الفاخر مرة ١ . مخالفة ذلك للقرار الوزاري ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ والمرموم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ٢٢
- القرار الصادر من وزير التسيير ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ١٢٥ لسنة

- ١٩٥٤ صدوره ممن يملكه ٢٣
- سريان حكم المادتين ٥٦ و ٥٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى حق مرتكب مخالفة أحكام القرار ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ ٢٤
- جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأربعة التى وجدت ناقصة الوزن ٢٥ و ٣٥
- القرار الصادر من وزير التموين بتخفيض وزن الرغيف لا ينشئ لأصحاب المخازن مركزا أو وضعاً أصح من القانون القديم ٢٦
- الحكم الصادر بالادانة فى جريمة صنع خبز يقل وزنه عن الحد المقرر تأنونا .
يكفى لسلامته إثبات أن المتهم صنع فى مخبزه أربعة ناقصة الوزن ووزنها به وأحرزها بأى صفة ٢٧
- على المتعهد بصنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين وإلا حق عليه العقاب . ليس له دفع الاتهام بأن الجهة المتعاقد معها هى المسئولة عن الحصول على الترخيص المطلوب المادة ٢٥ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل ٢٨
- جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة . قيامها لا يتطلب نوافر قصد جنائى خاص ٢٩
- عدم التسامح فى وزن الخبز الشامى بسبب الجفاف فى جميع الأحوال ٣٠
- جريمة صنع خبز أقل من الوزن القانونى . قيامها بصنع الأربعة ناقصة الوزن ٣١
- معاقبة الشارع على بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد عن السعر المقرر من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مدير له أو عامل فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب ٣٢
- قرارات وزير التموين ببيان وزن الرغيف فى كل محافظة والتى يحدد فيها نسبة التسامح بسبب الجفاف لا تفيد القاضى فى تكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه فى الدعوى ٣٣
- تناير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة به لا يحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم . ما دامت جميعها منقذة على تحديد وزن الرغيف وأنتم

إنقاذ

—

إِنَّا

—

الأ

لحمه

— 2 —

المادة

خبیز

100

وہ

10

—

3

—

1. 1

44

1
2

24

1

،

4

- إجراء وزن الخبز عند ضبطه على ميزان الخبز . غير لازم قانونا ٤٨ و ٩٧
- وجوب وضع ميزان فى كل مخبز وفى كل محل معد لبيع الخبز سواء وجد بها خبز معد للرفع أو البيع أو لم يوجد ٤٩
- مثال لاخلال المحكمة بدفاع جوهرى فى جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر ٥٠
- اختلاف الأحكام التى استنتها الشارع لكل من نوعى الخبز الأفرنكى والشامى سواء من جهة الترخيص بانتاجه أو بيان المواصفات اللازمة فيه ٥١
- مسئولية صاحب المحل ومديره فى مجال تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قيام مسئولية المدير سواء أكان متوليا لإدارة بنصر العقد أو بالتفعل . ٥٣
- تأثيم الشارع واقعة بيع الخبز ناقص الوزن سواء وقعت من صاحب المخبز أو مديره أو عامل فيه أو أى شخص خلافهم . تسويته بين المسئولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمسئولين عن إدارتها وبين المسئولية الفعلية لمن يفارق الفعل المنهى عنه ٥٤
- إستقلال مواصفات الخبز عما أوجبه القانون من أوزان لا ينقص عنها . مطابقة وزن الخبز للمقرر لا تدحض مخالفته للمواصفات ٥٥
- الحواس الطبيعية لمن قام بالضبط ، هى المرجع فى معرفة مطابقة الخبز للمواصفات ٥٦
- جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات . متى تتم ؟ ٥٧
- مسئولية مدير المخبز عما يقع فيه من جرائم . نطاقها ؟ ٥٨
- ملكية صاحب المحل ، كاملة أو مشتركة . كفايتها لمساءلته عما يقع فى المحل من جرائم التموين ٦٠
- مسئولية صاحب المحل عما يقع فيه من جرائم القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ . مسئولية فرضية . إستحقاقه عقوبتى الحبس والغرامة معا . إثبات صاحب المحل غيابه أو إستحالة مراقبته للمحل . جواز إسقاط عقوبة الحبس دون الغرامة فى هذه الحالة ٦١
- تقدير المحكمة أن عملية نقل وتفريغ الخبز ليس من شأنها انقاص وزنه إلى الحد الذى وجد عليه . موضوعى ٦٢

- قرار تخفيض وزن رغيف الخبز عن الوزن المقرر له وقت انتاجه . لا يتحقق به معنى القانون الأصلح ٦٣
- بيانات حكم الإدانة في جريمة إنتاج خبز أقل من الوزن ؟ نسبة التسامح في وزن الخبز البلدى بسبب الجفاف . نطاقها ؟ خصم نسبة الجفاف للخبز البلدى مرتين . غير جائز ٦٤
- مجرد إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر . جريمة . تحققها بالعلم بأن الفعل مخالف للقانون أو القعود عن تنفيذ أحكامه .
- الدفاع بأن الخبز لم يكن معروضا للبيع . دفاع ظاهر البطلان . عدم التزام المحكمة بالرد عليه ٦٥
- إقامة الحكم قضاءه إستنادا على إقرار المتهم . لا . خطأ فى الاسناد ٦٦
- تعدد المديرين للمخبز الواحد . جائز ٦٧
- تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة دون لفت نظر المتهم . لا يؤثر فى صحة الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام المتهم - عند استئنافه حكم محكمة أول درجة - كان على علم بهذا التعديل . مثال ٦٨
- مثال لتسبيب سليم فى الرد على الدفاع الموضوعى ٦٩
- التسامح فى وزن الخبز بسبب الجفاف من الرخص المخولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه بغير معقب . المادة ٨ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . إصدار وزير التموين القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الذى نص فيه على عدم التسامح فى وزن الخبز الشامى بسبب الجفاف فى حدود التفويض التشريعى المخول له بمقتضى المادة سائلة الذكر ٧٠
- جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . تمامها بمجرد إنتاجه كذلك . يكفى لقيامها فى حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه ٧١
- إثبات وزن الخبز فى محضر مستقل . غير لازم ٧٢
- انطباق قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ على جميع المخابز سواء أكانت تحصل على دقيق من التموين أم لا ٧٣
- معاقبة الشلاع على إنتاج الخبز ناقص الوزن أو بيعه بسعر يزيد على السعر

- المقرر سواء وقع من صاحب المخبز أو مديره أو العامل فيه ٧٤
- ما يثيره الطاعن من أن الواقعة التي يمكن أن تنسب إليه هي بيعه خبزا بأكثر من السعر المحدد . لا جدوى منه . طالما أن العقوبة المقضى بها مقرررة لهذه الجريمة ٧٥
- مناط التأثيم في جريمة عدم الاحتفاظ بالمنخل رقم ٢٠ بالمخبز . كون الجاني من أصحاب المخابز أو المسؤولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافي استخراج ٨٢٪ . وجوب استظهار الحكم ذلك وإلا كان قاصرا ٧٦
- مجرد عدم وجود المنخل ٢٠ بالمخبز . تتحقق به جريمة المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ٧٧
- إثبات الحكم خطأ في صدره أن النيابة أسندت إلى المتهم تهمنى عدم نخل الردة وعدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ في حين أن التهمة الأخيرة وحدها هي المسندة إليه . لا يؤثر في صحته . مادام أنه أخذ المتهم عن التهمة الأخيرة وحدها ٧٨
- المرجع في تحرى وصف الخبز . هو الحواس الطبيعية لمن قام بالضبط . وزن عناصر الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز مجادلتها في ذلك أمام النقض . مادام أنها لم تخرج عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطق ٧٩
- جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا . قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن . لا تسامى في وزن الخبز الأفرنكى بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف ٨٠
- المرجع في تحرى أوصاف الخبز هو الحواس الطبيعية لمن يقوم بالضبط كالنظر واللمس . لا يوجب القانون أو الواقع عليه اتخاذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة .. ٨١
- المنازعة في بوج الخبز موضوع الجريمة . دفاع موضوعى لا يستأهل ردا خاصا . كفاية التزم الضمضى ٨٢
- جريمة إساح خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما شان عدد الأرغفة التى وجدت ناقصة . ما نص عليه قرار وزير النوبن من ضرورية وزن عدد معين من الأرغفة المتأوزن على سبيل التظيم لا الإلزام . للفاضى استمداد عينه من عناصر الأثبات استمداد وحدة أمامه فى الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين ٨٣ و ٨٤
- العبرة فى إدان المسؤولين عن المخابز الأفرنجية عامة والبلدية فى دائرى محافظات القاهرة والإسكندرية وضواحيهما بامسالك الدفاتر المقررة قانونا . هى بوج

- الدقيق المصرح لهذه المخايز بإستخدامه . كون الدقيق المستخدم من النوع الفاخر
 - نمرة/ ١ إستخراج ٧٢٪ يوجب على من تقدم ذكرهم إمساك الدفاتر المشار إليها . عدم
 إستظهار الحكم نوع الخبز المسئول عن إدارته المتهم ونوع الدقيق المصرح له
 بإستخدامه . قصور ٨٥
- لا عبء باعتراف المتهم فى شأن وزن الخبز . العبء فى هذا الخصوص
 بالميزان . إشارة الحكم إلى الاعتراف على غير صحة . لا يقدر فى سلامة
 الحكم ٨٦
- مجرد إنتاج خبز أقل وزنا من المقرر . تتحقق به جريمة إنتاجه كذلك ٨٧
- دفاع المتهم بعدم مسئوليته عن العجز فى وزن الخبز لانقطاع صلته بالمخبز
 بتأجيله للغير . دفاع يؤثر فى مسئولية المتهم . وجوب تمحيصه أو الرد عليه بما
 يدحضه . مخالفة هذا النظر . إخلال بحق الدفاع وقصور فى التسبيب ٨٩
- مثال لتسبيب معيب وإخلال بحق الدفاع حول إجراءات تحليل الخبز موضوع
 الجريمة ٩٠
- قيام مسئولية صاحب المحل فى جرائم التمويل . رهن بثبوت ملكية هذا
 المحل ٩١
- مسئولية صاحب المحل ومديره . عن الجرائم التموينية . فرضية . افتراض
 القانون إشراف صاحب المحل عليه . وقوع الجريمة التموينية بإسمه ولحسابه .. ٩٢
- إلغاء التشريع أو تعديله . عدم جوازه إلا بتشريع لا حق مماثل له أو أقوى منه ينص
 صراحة على ذلك صراحة أو ضمنا . قرار التمويل رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ لم يتناول
 بالإنهاء الصريح أو الضمنى أوزان الخبز البلدى التى حددتها المادة ٢٤ من القرار ٩٠
 لسنة ١٩٥٧ . بقاء تلك الأوزان سارية المفعول فى شأن الخبز المصنوع من دقيق
 القمح الصافى إستخراج ٣ و ٩٣٪ حتى بعد العمل بالقرار ١١٦ لسنة ١٩٦٧ ... ٩٣
- بيانات حكم الإدانة ؟ مثال لتسبيب معيب فى جريمة إنتاج خبز لحساب الأفراد بغير
 ترخيص . الخبز لحساب الأفراد بغير ترخيص محظور على المخايز التى تعمل
 للتمويل دون غيرها ٩٤
- عدم تطلب جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن قصدا جنائيا خاصا . تمام الجريمة
 بمجرد إنتاجه ناقصا ٩٥

- العبرة في تحديد وزن الرغيف تكون بعد دخوله النار وصيرورته معدا للبيع وليس وقت كونه عجينا ٩٦

- إدانة الحكم الطاعنة في جريمة إنتاج خبز من دقيق غير مطابق للمواصفات المقررة وعرضها للبيع خبزا مغشوشا مستندا في ذلك إلى نتيجة التحليل دون أن يبين مضمون هذا التحليل ونسبة الرماد التي أثبتتها التقرير . قصور في البيان موجب لنقض الحكم ٩٩

- دفع الطاعن - في جريمة توقف عن إنتاج خبز - بعدم كفاية طاقة مخبزه لإنتاج خبز المدارس - المتعاقد على إنتاجه مع مديرية التربية والتعليم - والخبز العادي . دفاع جوهرى تندفع به التهمة . على المحكمة تحقيقه . عدم تفتننها لدلالته وردها عليه بما لا ينفبه . عيب ١٠٠

- الردة المعدة لرغف العجين . خضوعها لمواصفات معينة . إلزام أصحاب المخابر العربية والمسئولين عن إدارتها برغف العجين على الردة المطابقة لتلك المواصفات . جزاء مخالفة ذلك . القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ١٠١

- عدم تحقيق الدفاع غير المنتج والرد عليه . لا يعيب الحكم . مثال في جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر ١٠٢

- جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر . قيامها مهما كان عدد الأرفعة النوى وجدت ناقصه ومهما ضؤل مقدار النقص فيها ١٠٣

- النعى بعدم معقولية إنتاج خبز ناقص الوزن أمام مفتش التموين وأن يبلغ العجز حدا لا يبصور معه إقبال أحد على شرائه . جدل موضوعي ١٠٤

- جريمة إقامة مخبز دون الحصول على ترخيص . لا صلة لها بواقع ملكية صاحب المخبز لمخبره ومسئولييه عما يفرقه من جرائم تموينية بإعتباره مالكا له . المادة ١/١٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل . معاقبتها مالك المخبز على صناعه الخبز الأفرنجي بدون ترخيص من وزارة التموين . بغض النظر عن كون المخبر مرخصا بإقامته أم غير مرخص ١٠٥

- المادة ٥٨ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مسئولية صاحب المحل عن جرائم التموين مسئولية فرضية أساسها افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه . يكفي لقيامها أن ثبت ملكيته للمحل كاملة أو مشتركة ١٠٦

- القرارات الوزارية المنظمة لوزن الرغيف لا أثر لها على حرية القاضي في الاقتناع ١٠٧

- المادة ٢٣ من قرار التموين ٩٠ سنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ٢٨٢ سنة ١٩٦٥ بما حددته من نسبة الرطوبة لا شأن لها بما أوجبه المادة ٢٤ من أوزان للرغيف لا ينقص عنها . التفات الحكم عن طلب تحليل عينات من الخبز المضبوط لبيان نسبة الرطوبة لا يعيبه ١٠٨

- نقص وزن الخبز الساخن عن المقرر . أو نقص وزنه بعد التهوية المقدرة مع خصم نسبة التسامح القانونية . توافر أى من الصورتين . تتحقق به جريمة صنع خبز ناقص الوزن ١١٠

- جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن . عدم تطلبها قصدا خاصا . علم المنتج أو الصانع بمخالفة فعله للقانون . أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه . كفايته لتحقيق الجريمة ١١١

- مسئولية صاحب المحل عن جرائم القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . فرضية . قيامها على الدوام . واستحقاقه عقوبتي الحبس والغرامة معا . إلا إذا اندفعت بسبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب والمسئولية . إثبات صاحب المحل غيابه أو استحالة المراقبة عليه . بما يتعذر معه منع وقوع المخالفة . يسقط عنه عقوبة الحبس . دون الغرامة . معاقبة صاحب المحل بالحبس والغرامة . دون تحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته لانقطاع صلته بالمخبز لمرضه وإقامته بعيدا عنه . قصور . موجب النقض ... ١١٢

راجع أيضا : امتناع عن الاتجار ، وتموين ، وتوقف عن الانتاج ودقيق وردة .

القواعد القانونية :

١ - إذا أدانت المحكمة متهما في جريمة صنع خبز وزنه أقل من الوزن المقرر دون أن تبين في حكمها زنة كل رغيف من الخبز محل الدعوى ، فإن حكمها يكون قاصرا واجبا نقضه ، إذ هذا البيان مهم لتعرف حقيقة الواقعة وصحة تطبيق القانون عليها .

(جلسة ١٠/٣/١٩٤٧ طعن رقم ٧٥٢ سنة ١٧ ق)

٢ - إذا كان الحكم الذى أدان المتهم في جريمة عرضه للبيع خبزا وزنه أقل من

الوزن المقرر قد خلا عن بيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤ طعن رقم ١٦٤٣ سنة ١٧ ق)

٣ - إن المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٣٠ الصادر في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٦ المعدلة بالقرار الوزاري رقم ٩٨ الصادر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٤٦ قد نصت مطلقة على أنه «يحظر بغير ترخيص سابق من وزير التموين على أصحاب المخايز أو المسئولين عن إدارتها التي تقوم بصناعة الخبز الأفرنجي أو الخبز الشامي أن يصنعوا أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت غير الخبز المصنوع من دقيق القمح الفاخر نمرة ١ المحددة مواصفاته بالكشف المرافق للقرار الوزاري رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٤٥» . ومفاد هذا أن أصحاب المخايز المذكورة ممنوعون من صنع أي خبز أو بيعه أو حيازته مهما كان الاسم الذي يطلق عليه ما لم يكن من دقيق القمح الفاخر المشار إليه . وإذن فالعقاب على مخالفة هذا النص يتناول صنع الكعك غير المطابق للمواصفات المشار إليها فيه .

(جلسة ١٩٤٨/٤/٦ طعن رقم ٣١٧ سنة ١٨ ق)

٤ - إن المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ تحظر بغير ترخيص سابق من وزارة التجارة على أصحاب مصانع الفطائر والكنافة والمخايز التي تقوم بالخبز الأفرنجي أو الشامي وأصحاب محال بيع الدقيق المرخص لهم ببيع الدقيق الفاخر والمسئولين عن إدارتها ألا يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير الدقيق الفاخر .

(جلسة ١٩٥١/٣/٦ طعن رقم ١٣٦٢ سنة ٢٠ ق)

٥ - إن المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ حين نصت على أنه «يصدر من وزير التموين القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف» لم تخول الوزير خلق الدليل الذي لا يصح إثبات الجريمة إلا به . فإذا هو نص على وجوب وزن عدد معين من الأرغفة وأخذ

المتوسط فذلك منه لا يكون إلا بمثابة إرشاد للموظفين المنوط بهم المراقبة فلا يترتب على مخالفته تقييد الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون العام من الحكم فى الجرائم بكامل الحرية من واقع الأدلة المقدمة إليه غير مقيد بدليل معين . وبدهى أن ما قصد إليه القرار الوزارى من التحرى فى تعرف الحقيقة لا يفوت القاضى أثناء تحقيق الدعوى ، لكن ذلك بطبيعة الحال يجب أن يكون تبعاً لظروف كل دعوى وملابساتها وسائر الأدلة فيها كأقوال الشهود والاعترافات وقرائن الأحوال .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طعن رقم ١٩٦٠ سنة ١٨ ق)

٦ - إن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إنما خول وزير التموين أن يصدر القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف فى كل مديرية أو محافظة ويحدد فى تلك القرارات النسبة التى يجوز التسامح فيها بسبب الجفاف ولم يمنحه من السلطة فى هذا الصدد أكثر من هذا ، والقرارات التى يصدرها فى هذا الشأن لا تخرج عن كونها أوامر لموظفى التموين لتنظيم العمل بينهم ولكى يتثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة ويقنعوا القاضى بحصول المخالفة ، فهى لا تفيد - ولا يمكن أن تفيد - أن الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الأرغفة ، كما أنها لا تفيد القاضى فى تكوين عقيدته بحيث إنه إذا ما اطمأن إلى وقوع المخالفة فلا يصح أن ينعى عليه أن الوزير رسم له طريقة إثبات خاصة لم يتبعها .

(جلسة ١٩٤٩/٥/٢٣ طعن رقم ٦٦٤ سنة ١٩ ق)

٧ - إن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لم يخول وزير التموين سوى أن يصدر القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف ولم يمنحه من السلطة فى هذا الصدد أكثر من ذلك . وإن قرار رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٩ الذى أوجب أن يكون الاعتماد فى ثبوت المخالفة على وزن عدد من الأرغفة لا يقل عن مائتى رغيف لا يعدو أن يكون أمراً لموظفى التموين بتنظيم العمل حتى يتثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة . وعلى ذلك فالقول بأن الجريمة لا تنشأ ولا يكون لها وجود إلا إذا تناول الوزن عدداً معيناً من الأرغفة هو قول لا يتفق والقانون ثم إن الأصل فى المواد الجنائية أن القاضى يكون عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه فى الدعوى ، فمتى اطمأن إلى ثبوت المخالفة وقع عقوبتها . فالقول باستلزام وجود

عدد معين من الأرغفة لقيام الجريمة يؤدي إلى عدم معاقبة من لا يوجد لديه وقت التفتيش هذا العدد المعين بالقرار ولو كانت المخالفة ثابتة عليه بطريق لا يقبل الشك وهذا لا يمكن قبوله .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٨ طعن رقم ٩٠٧ لسنة ١٩ ق)

٨ - إن المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خولت وزير التموين أن يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة وتحديد النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز لسبب الجفاف ولكنها لم تخوله الحق في خلق الدليل الذي يجب اتباعه في إثبات هذا العجز . وإذا كان قرار وزير التموين رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرارين رقمي ٢١٥ لسنة ١٩٤٧ و ٤٧ لسنة ١٩٤٩ قد نص على ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة فإن ذلك ليس إلا من قبيل الأوامر المقصود بها الارشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات كما يكون عملهم سليما دقيقا ، ولا يمكن أن يترتب عليه تقييد القاضي بطريق معين من طريق الإثبات في استظهار وجود العجز من جميع الأدلة التي يرى أنها تؤدي إلى ذلك .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٠ طعن رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩ ق)

٩ - إن المادة الثامنة من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خولت وزير التموين أن يصدر القرارات اللازمة ببيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة وتحديد النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز لسبب الجفاف ، ولكنها لم تخوله الحق في تعيين الدليل الذي يجب اتباعه في إثبات هذا العجز ، فإذا كان قرار وزير التموين الذي يشير إليه الطاعنان قد نص على ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة ، فإن ذلك يكون من قبيل الأوامر المقصود بها الارشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات كما يكون عملهم سليما دقيقا ولا يترتب عليه تقييد القاضي بطريق معين من طرق الإثبات في استظهار وجود العجز من جميع الأدلة التي يطمئن إليها ويرى أنها تؤدي إلى ذلك .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طعن رقم ٩١ لسنة ٢٢ ق)

١٠ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن المقصود بالنص في قرار وزير التموين على ضرورة وزن عدد من الأربعة لا يقل عن مائة هو مجرد الارشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم دقيق ، ولا يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في إستمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين .

(جلسة ١٩٥٣/١٠/١٩ طعن رقم ٦٣٤ سنة ٢٣ ق)

١١ - إن مجرد صنع الأربعة ناقصة الوزن في المخابز يكفي لتكوين جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر للبيع .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طعن رقم ١٩٦٠ سنة ١٨ ق)

١٢ - إن القانون لم يشترط لقيام جريمة عرض خبز ينقص عن الوزن المقرر للبيع قصدا جنائيا خاصا ، فمجرد صنع الأربعة ناقصة الوزن عن علم لبيعها للجمهور يكفي لتكوين تلك الجريمة .

(جلسة ١٩٥١/١/١٦ طعن رقم ١٣٦١ سنة ٢٠ ق)

١٣ - إن جريمة صنع خبز يقل عن الوزن المحدد يتحقق قيامها بصنع الأربعة ناقصة الوزن ووضعها في المخابز أو إحرازها بأية صفة كانت . فمتى أثبت الحكم أن الطاعن قد صنع في مخبزه خبزا يقل عن الوزن المحدد قانونا فهذا يكفي لسلامته .

(جلسة ١٩٥١/١٠/٢٢ طعن رقم ٨٦٩ سنة ٢١ ق)

١٤ - إن قيام المتهم بصنع الأربعة ناقصة الوزن في مخبزه يكفي لتكوين هذه الجريمة كما هي معرفة في القانون إذ لا يشترط لقيامها توفر قصد جنائي خاص .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طعن رقم ١٤٥٩ سنة ٢١ ق)

١٥ - إذا كانت المحكمة حين عاقبت المتهم - بصفته صاحب مخبز بتقريص عجينة الخبز على ردة غير ناعمة - قد طبقت عليه المادتين ١٢ و ١٣ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الذى ألغى ، فهذا لا يؤثر فى صحة الحكم ما دامت الواقعة التى ادانه فيها ما زالت معاقبا عليها والقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ الذى حل محل القرار الملغى لم يمسه بما يحوها أو يخففها .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٢٢ طعن رقم ١٢١٤ سنة ١٩ ق)

١٦ - مدير المخبز هو المسئول عما يقع فيه من نقص فى وزن الخبز حاضرا كان أو غائبا متى كان غيابه باختياره ورضاه . وإن فليس له أن يدعى أنه كان نائما فى منزله فى الوقت الذى وقعت فيه المخالفة إذ أن اشرافه على المخبز يعتبر مستمرا تبعا لما يعطيه من أوامر .

(جلسة ١٩٥١/٣/٦ طعن رقم ١٠١ سنة ٢١ ق)

١٧ - إن القانون فى تحديده وزن الرغيف إنما عنى الرغيف الذى دخل النار وأصبح معدا للبيع لا الرغيف وقت أن يكون عجينا . والقول بأن منشورا من وزارة التموين أرسل لمراقبة التموين بالتجاوز عن بعض الوزن - ذلك لا يعتد به ما دام أن قرارا وزاريا لم يصدر من وزير التموين فى صدد ذلك .

(جلسة ١٩٥١/٣/٦ طعن رقم ١٠١ سنة ٢١ ق)

١٨ - إن المادة ١٣ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ توجب على أصحاب المخازن والمسئولين عن إدارتها رغب العجين على الردة الناعمة النظيفة الخالية من المواد الغريبة والمنصوص عنها فى المادة ١٢ من القرار . ولا يغنى عن مساءلتهم أن صاحب المظن مسئول هو الآخر .

(جلسة ١٩٥١/٣/١٩ طعن رقم ١٧٨٦ سنة ٢٠ ق)

١٩ - إن المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ قد أوجبت بصفة عامة مطلقة على أصحاب المخازن العربية والمسئولين عن إدارتها رغب العجين على ردة ناعمة ونظيفة وخالية من المواد الغريبة ولا يتخلف منها شيء على

المنخل ٢٥ ومن ثم فإن العقاب يكون واجبا لمجرد المخالفة بغير استلزام قصد جنائي خاص .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١١ طعن رقم ١٩٠٥ سنة ٢١ ق)

٢٠ - إن القانون لم يفرض دليلا معينا لاثبات جريمة رغف الخبز على ردة خشنة . وإذن فمادام الحكم قد أثبت على المتهم ما شاهده ضابط مباحث وزارة التموين بمخبره من أن الخبز يرغف به على ردة بها مواد غريبة وأنها لا تتفد جميعها من المنخل رقم ٢٥ ، كما أثبت عليه ما يفيد اعترافه بذلك في المحضر ، فإن ما يثيره الطاعن من وجوب ضبط عينة من الردة لتحليلها لا يكون له محل .

(جلسة ١٩٥٣/٣/٣ طعن رقم ١٢٦٩ سنة ٢٢ ق)

٢١ - إذا دانت المحكمة متهما في جريمة عرضه بمخبره خبزا بقل وزنه عن الوزن المحدد قانونا ، ثم طعن في هذا الحكم ببطلان عملية ضبط الخبز بمقولة إن المفتش الذي باشر الضبط هو الذي خلق الجريمة ، إذ هو قرر أنه لم يجد خبزا عند دخوله فانتظر حتى تم الخبز وضبط الخبز ، وهذا يخالف ما تقضى به القرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن من أن التفتيش يكون على الخبز الموجود فعلا ، فهذا الطعن لا يكون له وجه ، لأنه لو صح أن الخبز الذي ضبطه المفتش قد خبز أثناء وجوده فذلك لا يمكن اعتباره خلقا للجريمة إذ المفتش لم يتدخل في الخبز ، بل إن حضوره عملية مما يؤكد صحة إجراءاته فلا يصح أن يتضرر منه المتهم .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٨ طعن رقم ٩٠٧ سنة ١٩ ق)

٢٢ - متى ثبت أن المتهم صاحب مخبز أفرنكي ، وقد ضبط في محله دقيق ثبت من التحليل أنه من نوع غير دقيق القمح الفاخر نمرة ١ ، فإن حيازته لهذا الدقيق بغير ترخيص خاص ، ولو كان صافيا ومطابقا في صفاته للمواصفات ، يعد في نظر القانون جريمة معاقبا عليها بمقتضى المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ والمرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ .

(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/١٦ س ٧ ص ١٠٣٧)

٢٣ - أراد الشارع من نص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن يخول وزير التموين سلطة تحديد وزن الرغيف بعد انضاجه بكل ما يناسب الغرض من هذا التحديد ، ولا ريب أن تحديد الوزن يدخل فيه بطريق اللزوم نسبة الرطوبة ، كما يدخل فيه نسبة الجفاف ، لأن كلتا النسبتين تؤثر حتما في هذا الوزن ، وبالتالي فإن القرار الصادر من وزير التموين رقم ٢٥٩ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ١٢٥ سنة ١٩٥٤ قد صدر ممن يملكه .

(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢ س ٨ ص ٥٥٦)

٢٤ - صدور القرار الوزاري رقم ٥١٦ سنة ١٩٤٥ بتحديد وزن الرغيف إنما كان تنفيذا للمادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومن ثم فتعتبر مخالفة ما ورد بأحكامه مخالفة لها وتسرى في حق مرتكبيها المادتان ٥٦ ، ٥٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر .

(الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٨ س ٨ ص ٥٦٢)

٢٥ - ان جريمة انتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة الوزن إذ أن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام .

(الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣ س ٨ ص ٩٥٢)

٢٦ - إن تخفيض وزن الرغيف لم يقصد به رعاية جانب أصحاب المخازن ولا يترتب عليه التيسير عليهم أو التخفيف من أعبائهم المادية أو زيادة أرباحهم ، إنما الهدف من إصداره تحقيق إعتبارات اقتصادية بحتة تتصل بسياسة الحكومة فلا تتأثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة لأصحاب المخازن ولا تنشئ للمتهم مركزا أو وضعا يكون أصلح له من القانون القديم ، وبذلك يكون القرار القديم هو الذي يسرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقا للفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ س ١٧ ق ١٣٥ ص ٧٣٢)

٢٧ - يكفى لسلامة الحكم فى جريمة صنع خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا أن يثبت أن الطاعن صنع فى مخبزه أرغفة ناقصة الوزن ووضعها فى المخبز وأحزها بأى صفة .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ س ١٧ ق ١٣٥ ص ٧٣٢)

٢٨ - البين من نص المادة ٢٥ من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز المعطلة بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ فى صريح لفظها وواضح دلالتها أن الشارع ألزم المتعهد دون غيره بالامتناع عن صنع الخبز المخالف للمواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزارة التموين ، فإن خالف هذا الحظر حق عليه العقاب ، وإعطاء الترخيص المطلوب إنما يكون للمتعهد بناء على طلبه هو نفسه أو طلب الجهة المتعاقد معها ، وهو المخاطب أصالة فى جميع الأحوال بالحظر الوارد فى النص ، فلا يجوز له أن يدفع التهمة المسندة إليه بالاحالة إلى غيره فيما هو المخاطب به .

(الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ س ١٧ ق ١٣٥ ص ٧٣٢)

٢٩ - لم يتطلب القانون لتحقيق جريمة - صنع خبز مخالف للمواصفات المعتادة قبل الحصول على ترخيص - قصدا جنائيا خاصا ، إذ تتم بمجرد مقارفة الفعل المؤثم مع العلم بماهيته وكونه مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ س ١٧ ق ١٥٩ ص ٨٤٢)

٣٠ - مفد نص المادة ٣١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعطلة بالقرار رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٣ أنه لا يتسامح فى وزن الخبز الشامى بسبب الجفاف فى جميع الأحوال .

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧ س ١٧ ق ١٦٣ ص ٨٧٠)

٣١ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن .

(الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/٢٧ س ١٧ ق ١٦٣ ص ٨٧٠)

٣٢ - مفاد نصوص المواد ٢٤ ، ٢٨ ، ٢٩ من قرار وزير التموين الرقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ - مجتمعة أن الشارع يعاقب على بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب . ومسئولية البائع هي مسئولية فعلية تستند في تقريرها إلى القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات ، وإلى النصوص الخاصة في القرار بما صرح به في المادتين ٢٨ ، ٢٩ منه من عدم إخلاء البائع - أيا كان - من المسئولية بما ألزمه به من تسليم الخبز بالوزن إذا طلب المشتري ذلك وبوضع ميزان حينما يباع الخبز مما لا يتصور معه غير تقرير مسئولية البائع الفعلية عن كل مخالفة للقانون وبذلك يكون القانون . قد نحا نحو التسوية بين المسئولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمسئولين عن إدارتها ، وبين المسئولية الفعلية لكل من يقارف الفعل المنهى عنه حتى لا يخلو الأخير من تبعه فعلة إعتماذا على مساءلة من لا يقع الفعل منه على اعتبار أنه أراد افتراضا مما قد يفتح بابا من الفرائع يتعذر معه تنفيذ القانون حسبما أراد الشارع وما توخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن ، محدد السعر . ومن ثم فإن القول بقصر خطاب الشارع على أصحاب المخازن والمسئولين عن إدارتها دون سواهم يكون على غير سند من القانون ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن بصفته متعهدا عن بيعه الخبز ناقص الوزن قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٣٠٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٩ س ١٧ ق ٢٢٢ ص ١١٨٧)

٣٣ - من المقرر في قضاء النقض أن القرارات التي يصدرها وزير التموين لبيان وزن الرغيف في كل محافظة ويحدد فيها النسبة التي يجوز التسامح فيها بسبب الجفاف - طبقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ - لا تخرج عن كونها أوامر لموظفي التموين لتنظيم العمل بينهم ولكي يتثبتوا من وقوع المخالفة قبل طلب المحاكمة . فهي لا تقيد القاضي في تكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى بحيث أنه إذا ما اطمأن إلى وقوع المخالفة وقع عقوبتها . وإستناد الحكم بالبراءة على مجرد القول بأن القرار الوزاري رسم طريقة معينة للثبات لم تتبع يكون مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/٣١ س ١٨ ق ٢٩ ص ١٥٧)

٣٤ - إن مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه . وهذا هو ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . وما أوردته المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه : « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » إنما هو استثناء من الأصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التى دعت إلى تقريره ، لأن المرجع فى فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه . ولما كان التأثيم فى جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن يكمن أساسا فى مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة فى إنتاج الرغيف ، وكانت القرارات التموينية التى تحدد تلك الأوزان إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحث لا تتصل بمصلحة منتجى الخبز فى شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التى تملئها تلك الظروف فى غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة . ومن ثم فإن تغاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديدده لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم مادامت جميعها متفقة على تحديد وزن للرغيف وتأثيم انقاصه عن الوزن المقرر ، ويكون المرجع فى تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت إنتاجه ناقصا دون أن يدفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بإنقاص وزنه .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ق ٦٩ ص ٣٨٠)

٣٥ - إن جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن تتوافر قانونا بمجرد إنتاجه كذلك مهما ضوئل مقدار النقص فيه ، ولا تتطلب قصدا جنائيا خاصا .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ق ٦٩ ص ٣٨٠)

٣٦ - إن صريح نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ مكررا من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المضافة بالقرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ والمعدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ - أنه لا يتسامح فى وزن الخبز الأفرنجى بأنواعه بسبب الجفاف فى جميع الأحوال .

(الطعن رقم ٢٧١٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٣ س ١٨ ق ٧٦ ص ٤٠٨)

٣٧ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الأرغفة ناقصة الوزن .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٣ س ١٨ ق ٧٦ ص ٤٠٨)

٣٨ - إن مسئولية كل من صاحب المخبز ومديره مفترضة طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، إلا إذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة فتقتصر العقوبة على الغرامة في هذه الحالة .

(الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٣ س ١٨ ق ٧٦ ص ٤٠٨)

٣٩ - لا تستلزم المادتان ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ للعقاب على جريمة إنتاج الخبز البلدى ناقص الوزن أن يثبت النقص عند وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا .

(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٦٩ ص ٨٤٢)

٤٠ - المدة التي حددتها المادة ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ لوزن الخبز البارد بعد تمام تهويته بثلاث ساعات هي حد أدنى لاتمام عملية التهوية - ولم تحدد لها حد أقصى .

(الطعن رقم ٧٥٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٦٩ ص ٨٤٢)

٤١ - تتم جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا بمجرد إنتاجه كذلك على اعتبار أن التأثيم في هذه الجريمة يكمن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتآها . ومن ثم فإنه يكفي لقيام الجريمة المشار إليها في حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه .

(الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٣ س ١٨ ق ٢٣٠ ص ١١٠٥)

٤٢ - القرارات التموينية التي تحدد أوزان الخبز إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحت لا تتصل بمصلحة منتجى الخبز فى شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي تملئها تلك الظروف فى غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة . ومن ثم فإن تغاير أوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديدده لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد وزن الرغيف وتأثيم انقاصه عن الوزن المقرر ، ويكون المرجع فى تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت إنتاجه ناقصا دون أن يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بانقاص وزنه :

(الطعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٣ س ١٨ ق ٢٣٠ ص ١١٠٥)

٤٣ - إن التأثيم فى جريمة عدم تنظيف أدوات العجن والرغف والخبز مما يتخلف عليها من عجين سابق أو ما يعلق بها من أتربة ومواد غريبة رهن بتوافر شرطين : (الأول) أن يكون الجانى من أصحاب المخابز والمسئولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافى إستخراج ٨٢٪ فى صناعتهم (والثانى) أن يكون عدم نظافة الأدوات راجعا إلى ما تخلف عليها من عجين سابق أو ما علق بها من أتربة ومواد غريبة ، ومن ثم فإنه يتعين على الحكم أن يستظهر هذين الشرطين ، وإلا كان قاصرا .

(الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٣٨ ص ١١٣٦)

٤٤ - مناط التأثيم فى جريمة صنع خبز ناقص الوزن يكمن أساسا فى مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة فى إنتاج الرغيف ، ولا يغير من ذلك تعاقب القرارات التموينية التي تحدد الأوزان ، لخضوعها لاعتبارات إقتصادية بحت لا تتصل بمصلحة منتجى الخبز فى شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي تملئها تلك الظروف بغير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ، الأمر الذى لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ما دامت تلك القرارات متفقة جميعها على تحديد وزن الرغيف وتأثيم إنقاصه عن الوزن المقرر . ومن ثم يكون المرجع فى تحديد وزن الرغيف إلى القرار السارى وقت صنعه ناقصا ، دون أن يرفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات الوزن .

(الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٨ ص ٣٩)

٤٥ - إذا كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى لا يظهر فيه بالتحديد الكمية التي جرى وزنها من الخبز وهل تشمل جميع ما ضبطه محرر المحضر أم تقتصر على ما كلف الخباز بانتاجه ، فإن الحكم يكون قد جاء خلوا من تحديد وبيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا ، رغم ما لهذا البيان من أهمية في تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها ، الأمر الذي يصم الحكم بالقصور في البيان ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ق ١٦ ص ٩٢)

٤٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن النص في القرارات الوزارية على إجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله هي من قبيل الارشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفة ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في إستمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين .

(الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ س ١٩ ق ٤١ ص ٢٢٨)

٤٧ - العجز في وزن الخبز البلدى الذى يؤتمه القانون ، يتحقق بعد أن تكون قد مرت على تهويته ثلاث ساعات وهو ما كشف الحكم عن ثبوته - وليس بذى بال بعد ذلك ما يطرأ من الزيادة في نسبة العجز ، فإنه لا على الحكم إن هو أعرض عما أثاره الطاعنان في هذا الشأن ولم يرد عليه ، مادام أنه دفاع ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ س ١٩ ق ٤١ ص ٢٢٨)

٤٨ - لم يستلزم المشرع أن يجرى وزن الخبز عند ضبطه على ميزان المخبز .

(الطعن رقم ٢١٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ س ١٩ ق ٤١ ص ٢٢٨)

٤٩ - إذ نصت المادة ٢٩ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز على أنه : «يجب أن يوضع ميزان في كل مخبز

وفى كل محل معد لبيع الخبز» فإنها تكون قد دلت بما جاء عليه من عبارة عامة مطلقة من أى قيد على أن الشارع قد قصد إلى تحقق الفعل المؤثم لمجرد عدم وضع الميزان فى الأماكن التى أشار إليها ، سواء وجد بها خبز معد للرفع أو البيع أو لم يوجد .

(الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩ س ١٩ ق ٩٣ ص ٤٩٠)

٥٠ - متى كان الثابت أن الطاعن دفع بعدم مسئوليته عن العجز فى وزن الخبز إذ كان فى فترة راحته وقت الضبط وأن شخصا آخر هو المسئول عن إدارة المخبز فى تلك الفترة ، وقدم للمحكمة أمرا إداريا صادرا من رئيس مجلس الإدارة يفيد أن عمله فى إدارة المخبز يبدأ فى فترة تالية على فترة الضبط ، وكان الحكم قد دان الطاعن دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز لأن المخبز لم يكن تحت إشرافه أثناء الضبط وفقا للأمر الصادر إليه من رئيس مجلس الإدارة ، وهو دفاع يعد - فى خصوصية الدعوى المطروحة حيث تمتلك المخبز إحدى شركات القطاع العام - هاما ومؤثرا فى مصيرها ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٥٥٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠١ ص ٥٢٣)

٥١ - لكل من نوعى الخبز الأفرنجى والشامى حكمه فيما استته الشارع وأوجبه سواء من جهة الترخيص بإنتاجه أو بيان المواصفات اللازمة فيه ، وذلك حسبما يبين من استقراء نصوص القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ الطاعنين بأنهما أنتجا خبزا شاميا مما يدل على اضطراب الواقعة فى تصور المحكمة وعدم إستقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، ومن ناحية أخرى فإن الحكم لم يبين ماهية المواصفات وحقيقة الأوزان التى خالف فيها الخبز المنتج نصوص القرار سالف الذكر حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون فوق تخاذه قاصر البيان واجب النقض والاحالة .

(الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠٣ ص ٥٢٩)

٥٢ - من المقرر أن جريمة إنتاج الخبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الأرغفة التي وجدت ناقصة الوزن ، ذلك بأن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن عدد معين من الأرغفة إنما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام إذ لم يقصد به سوى مجرد الارشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن يؤثر هذا النص على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون فى استمداد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه فى الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون .

(الطعن رقم ٦٥٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٣٢ ص ٦٥٤)

٥٣ - إذ نص المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين على مسئولية صاحب المحل مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لأحكامه ، فقد سوى فى نطاق المسئولية بين أن يكون متولى المحل مديرا بنص العقد أو قائما بإدارته بالفعل . ومن ثم فلا جدوى مما يثيره الطاعن فى طعنه من إنحسار الإدارة عنه بنص العقد مادامت ثابتة له بحكم الواقع الذى لم يجحده .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ق ١٥٥ ص ٧٧٧)

٥٤ - يعاقب القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ على بيع الخبز ناقص الوزن من أى شخص يقع منه البيع سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه ، أو كان غير واحد من هؤلاء ما دام قد وقع منه الفعل المؤثم الموجب للعقاب ، ومسئولية البائع هى مسئولية فعلية تستند فى تقريرها إلى القواعد العامة فى قانون العقوبات ، إلى النصوص الخاصة فى القرار . وبذلك يكون القانون قد نحا نحو التسوية بين المسئولية الافتراضية لأصحاب المخازن والمسئولين عن إدارتها وبين المسئولية الفعلية لمن يقارف الفعل المنهى عنه حتى لا يخلى الأخير من تبعه فعلة اعتمادا على مساءلة من لا يقع الفعل منه على إعتبار أنه أرادته افتراضا مما قد يفتح بابا من الذرائع يتعذر به تنفيذ القانون حسبما أرادته الشارع

وما توخاه من تيسير الحصول على الرغيف تام الوزن .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ق ١٥٥ ص ٧٧٧)

٥٥ - المادة ٢٢ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والصائر نفاذا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ في شأن التموين قد حددت مواصفات معينة للخبز هي أن يكون الرغيف «مستوى الخدع ، مكتمل الاختمار بغير نقص أو زيادة ، محتفظا عند نضجه بمظهره الطبيعي دون التصاق شطريه أو احتراقهما ومستديرا لا يقل قطره عن ١٧ سم» ولا شأن لهذه المواصفات بما أوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان للخبز لا ينقص عنها ، ولا تنهض مطابقة الخبز للوزن المقرر دليلا يدحض مخالفته لتلك المواصفات .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١ س ١٩ ق ١٦٧ ص ٨٤٦)

٥٦ - المرجع في مطابقة أوصاف الخبز للمقرر وفقا لقرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل من عدمه ، هو الحواس الطبيعية لمن يقوم بالضبط ، ولا يوجب القانون أو الواقع عليه أن يتخذ طريقة خاصة لاثبات المخالفة مثل الاستعانة بالمقاييس الطولية .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١ س ١٩ ق ١٦٧ ص ٨٤٦)

٥٧ - لا يتطلب القانون لتحقيق جريمة صنع خبز مخالف للمواصفات قصدا جنائيا خاصا ، وتتم الجريمة بمجرد مقارفة الفعل المؤثم مع العلم بماهيته وكونه مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢١ س ١٩ ق ١٦٧ ص ٨٤٦)

٥٨ - لا تتحقق مسئولية المدير عما يقع من جرائم في المخبز إدارته بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إلا إذا ثبت في حقه أولا فعل الإدارة حتى يعتبر إشرافه على المخبز مستمرا تبعا لما يعطيه من أوامر ولو كان غائبا متى

كان غيابه باختياره ورضاه ، أما إذا كان غيابه بسبب المرض وهو من الأعذار القهرية التي تحول دون مباشرة فعل الإدارة واستمرار الاشراف على المخبز فإن صلته بإدارة المخبز تكون منقطعة وبالتالي تنتفى أصلا مسئوليته بصفته مديرا . ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين الواقعة وساق أدلة الثبوت المستمدة من محضر ضبط الواقعة إنتهى إلى إدانة الطاعن بصفته مديرا للمخبز دون أن يورد دفاعه القائم على انتفاء فعل الإدارة في حقه وبغير أن يمحس هذا الدفاع الجوهرى ويقول كلمته فيه مما يعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١١ س ١٩ ق ١٩٢ ص ٩٥٨)

٥٩ - إن المادتين ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لا تستلزمان للعقاب على جريمة إنتاج الخبز البلدى ناقص الوزن أن يثبت النقص في وزن الخبز مرتين قبل التهوية وبعدها معا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت ان مفتش التموين اكتشف عجزا في وزن الخبز وهو ساخن ، ثم قام بوزنه بعد إنتهاء المدة القانونية للتهوية وأثبت مقدار العجز في متوسط الرغيف بعد للتهوية بما لم ينازع الطاعن في تجاوزه النسبة المسموح بها ، فإنه لا جناح على المحكمة أن اكتفت بذلك بدون بيان مقدار العجز في الخبز وهو ساخن أو عدد الأرغفة التي قام بوزنها وهي ساخنة .

(الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ق ٣٣ ص ١٥٦)

٦٠ - يكفي في قيام مسئولية صاحب المحل عن جرائم التموين طبقا للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ؛ أن تثبت ملكيته له ، يستوى في ذلك أن تكون كاملة أو مشتركة .

(الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ق ٣٣ ص ١٥٦)

٦١ - مؤدى نص المادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن صاحب المحل يكون مسئولا مستحقا لعقوبتى الحبس والغرامة معا متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون ، ومسئوليته فرضية تقوم على أساس

افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه وإنما تقبل التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت أنه كان غائبا أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه متعيق وقوع المخالفة .

(الطعن رقم ٢٠٣١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ق ٣٣ ص ١٥٦)

٦٢ - إذا كانت محكمة الموضوع قد قدرت في حدود سلطتها الموضوعية أن عملية نقل وتفريغ الخبز ليس من شأنها انقاص وزنه إلى الحد الذي وجد عليه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا .

(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٣ س ٢٠ ق ٦٧ ص ٣١٢)

٦٣ - قرار وزير التموين رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمعمول به من تاريخ نشره في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ الذي خفض وزن الرغيف من الخبز البلدي لا يتحقق به وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - معنى القانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٣ س ٢٠ ق ٦٧ ص ٣١٢)

٦٤ - المادة ٢٤ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - المعدل بالقرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦١ الذي كان ساريا وقت وقوع الجريمة - قد حدد وزن الرغيف من الخبز البلدي في محافظة القليوبية - مكان الحادث - ١٦٢ جراما ، وقد نصت المادة ٢٦ من ذات القرار على أن يكون التسامح في الوزن بسبب الجفاف الطبيعي للخبز هو على الأكثر ٥٪ للخبز البارد ، ومفاد ذلك أن وزن الرغيف البلدي بعد استئزال النسبة المسموح بها بسبب الجفاف الطبيعي للخبز بعد التهوية قد صار ١٥٣.٩ جراما وهو نفس القدر الذي أورده الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإن منعى الطاعن بأن نقص الوزن يدخل في الحد المسموح به ، يكون على غير أساس إذ لا يجوز إجراء هذا الخصم بسبب الجفاف مرتين .

(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٣ س ٢٠ ق ٦٧ ص ٣١٢)

٦٥ - جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا تتم بمجرد إنتاجه كذلك على اعتبار أن التأثيم في هذه الجريمة يكمن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتأها ، ومن ثم فإنه يكفي لقيام الجريمة المشار إليها العلم بأن الفعل مخالف للقانون ، أو القعود عن مراعاة تنفيذ أحكامه ، وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى القصور في التسبب لعدم رده على دفاعه بأن الخبز لم يكن معروضا للبيع ، يكون غير سديد لأن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧٦ ص ٨٨٢)

٦٦ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بوصفه مديرا للمخبز إنما عول في ذلك على إقرار الطاعن في محضر ضبط الواقعة بأنه هو مدير المحل ، فإن النعى عليه بالخطأ في الاسناد يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧٦ ص ٨٨٢)

٦٧ - ليس ثمة ما يمنع من تعدد المديرين للمخبز الواحد ، ومن ثم فإن إقرار الطاعن في محضر ضبط الواقعة بأنه هو مدير المخبز ، لا يتناقض مع ما أسبغه حكم آخر خلاف الحكم المطعون فيه على شخص آخر من صفة الإدارة لهذا المخبز .

(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧٦ ص ٨٨٢)

٦٨ - متى كان البين من الأوراق أن الدعوى رفعت على الطاعنين بوصف أنهما انتجا خبزا مخالفا للمواصفات القانونية وقد دأبتهما الحكم الابتدائي عن جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن الوزن المقرر ، فإن تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة على هذا النحو دون أن تلفت نظر الدفاع عن المتهمين لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية مادام المتهمان حين استأنفا هذا الحكم كانا على علم بهذا التعديل .

(الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢١ ص ١١٢٤)

٦٩ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين من أنهما أنتجا الخبز المضبوط لحساب أحد العملاء وأنه نوع من الحلوى ويضاف إليه السكر والسمن وسمح بإنتاجه داخل المخازن الأفرنجية في حدود ٢٥٪ من كمية الدقيق المنصرف لها ، فإن رد الحكم على هذا الدفاع بقوله إن المتهم الثاني لم يثر فور الضبط أى نزاع حول نوع الخبز وأنه من الحلوى وأن هذا الخبز يبلغ وزن الرغيف منه ١٦٧,٧ جراما ومن غير المعقول أن يدخل في تكوينه السمن والسكر ويبيع بنصف قرش وأن مفتش التموين قد شهد بأن هذا الخبز هو خبز أفرنجى عادى وليس من نوع الشوريك المعروف للكافة ، يكون سائغا ويكفى في إطار هذا الدفاع .

(الطعن رقم ١٣٢٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢١ ص ١١٢٤)

٧٠ - تنص المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أنه : «يصدر وزير التموين القرارات اللازمة لبيان وزن الرغيف في كل مديرية أو محافظة ، ويحدد في تلك القرارات النسبة التي يجوز التسامح فيها من وزن الخبز بسبب الجفاف» . ومقتضى هذا النص أن التسامح في وزن الخبز بسبب الجفاف هو من الرخص المخولة لوزير التموين يستعملها حسبما يراه غير معقب ، وقد إستعمل وزير التموين هذه الرخصة بصدد الخبز البلدى فأجاز التجاوز عن نسبة معينة من وزنه ، أما الخبز الشامى الذى يباع بسعر مضاعف فقد رأى عدم التسامح في وزنه بسبب الجفاف وهو فى هذا إنما يعمل فى حدود التفويض التشريعى الذى نصت عليه المادة سالفه الذكر . ومن ثم فإن دفاع الطاعن بأن وزير التموين بإصداره القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - الذى نص فيه على عدم التسامح فى أوزان الخبز الشامى بسبب الجفاف - قد خرج على حدود التفويض التشريعى يكون على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٠ س ٢٠ ق ٢٥٠ ص ١٢٤٥)

٧١ - تتم جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا بمجرد إنتاجه كذلك ، على اعتبار أن التأثيم فى هذه الجريمة يكمن أساسا فى مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة فى إنتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتاها . ومن ثم فإنه يكفى لقيام الجريمة المشار إليها فى حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه ، وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم

بدعوى الخطأ فى القانون أو القصور فى التسبب لعدم استظهار ركن القصد الجنائى يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٥٤ ص ١٢٥٩)

٧٢ - لم يوجب المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التموين إثبات وزن الخبز فى محضر مستقل .

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٥٤ ص ١٢٥٩)

٧٣ - يوجب قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى المادة ٢٤ منه على أصحاب المخازن العربية والمسئولين عن إدارتها بجميع أنحاء الاقليم المصرى بيع الرغيف من الخبز البلدى وفقا للوزن المقرر وبالسعر المحدد . ومن ثم فإن القول بقصر خطاب الشارع على المخازن التى تحصل على دقيق من التموين يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣١٣ ص ١٥١١)

٧٤ - مفاد نصوص المواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٨ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أن الشارع يعاقب على إنتاج أو بيع الخبز ناقص الوزن أو بسعر يزيد على السعر المقرر من أى شخص يقع منه ذلك سواء كان صاحب مخبز أو مديرا له أو عاملا فيه .

(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣١٣ ص ١٥١١)

٧٥ - لا جوى مما يثيره الطاعن من أن الواقعة التى يمكن أن تنسب إليه هى أنه باع خبزا بأكثر من السعر المحدد طالما أن العقوبة المقضى بها مقرررة لهذه الجريمة .

(الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣١٣ ص ١٥١١)

٧٦ - إن مفاد نص المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل بالقرار ٧٩ لسنة ١٩٦١ ، أن التأثيم

فى جريمة عدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ فى المخبز ، رهن بأن يكون الجانى من أصحاب المخازن والمسئولين عن إدارتها الذين يستخدمون دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢٪ فى صناعتهم . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن الطاعن من أصحاب المخازن الذين يستخدمون دقيق القمح الصافى استخراج ٨٢٪ فى صناعتهم ، حتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، فإنه يكون قاصر البيان فى هذا الخصوص ، مما يعيبه ويستجيب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ من ٢١ ق ٦٨ ص ٢٨١)

٧٧ - دلت المادة ٢١ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز بما جاءت عليه من عبارة عامة مطلقة من أى قيد ، على أن الشارع قد قصد الى تحقيق الفعل المؤثم بمجرد عدم وجود المنخل ٢٠ بالمخبز ، ومن ثم يكون دفاع الطاعن بأن المنخل موجود فى المنزل هو دفاع ظاهر البطلان لا يستأهل ردا .

(الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٥ من ٢١ ق ٩٠ ص ٣٦١)

٧٨ - متى كانت مدونات الحكم قاطعة فى أن الواقعة التى دين بها الطاعن ، هى عدم احتفاظه بالمنخل ٢٠ فى المخبز ، فإنه لا يؤثر فى صحة الحكم أن يكون قد ثبت فى صدره خطأ أن النيابة أسندت إليه تهمته عدم نخل الردة وعدم الاحتفاظ بالمنخل ٢٠ .

(الطعن رقم ١٨٤٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٥ من ٢١ ق ٩٠ ص ٣٦١)

٧٩ - إن مرجع الأمر فى تحرى وصف الخبز هو الحواس الطبيعية لمن يقوم بالضبط ولا يوجب القانون أو الواقع عليه أن يتخذ طريقة خاصة لذلك مثل الاستعانة بالمقاييس الطولية ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعى فى سلطة المحكمة فى وزن عناصر الدعوى مما تستقل بتقديره دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، ما دامت أنها لم تخرج فى ذلك عن موجب الاقتضاء العقلى والمنطقى .

(الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٥ من ٢١ ق ١٢٧ ص ٥٢٨)

٨٠ - نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ مكرر (١) من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المضافة بالقرار الوزاري رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ والمعدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٧ على أنه لا يتسامح في وزن الخبز الافرنجى بأنواعه المختلفة بسبب الجفاف . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين النقص في الخبز الافرنجى المضبوط عن الوزن المقرر قانونا ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن جريمة صنع خبز أقل من الوزن المقرر قانونا يتحقق قيامها بصنع الارغفة ناقصة الوزن ، فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم من إلتفاته عن بحث أثر نسبة الرطوبة على الوزن يكون في غير محله .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ س ٢١ ق ١٨٢ ص ٧٨٤)

٨١ - من المقرر أن مرجع الأمر في تحرى أوصاف الخبز هو الحواس الطبيعية لمن يقوم بالضبط كالنظر واللمس ولا يوجب القانون أو الواقع عليه أن يتخذ طريقة خاصة لإثبات المخالفة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في إثبات إنتاج الطاعنين خبز «جمهورية» على أقوال مفتش التموين وعلى اعتراف الطاعنين ، فإن ذلك - متى صح إسناد الاعتراف إليهما - يعد تدليلا كافيا على توافر هذه الجريمة .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ س ٢١ ق ١٨٢ ص ٧٨٤)

٨٢ - المنازعة في كون الخبز موضوع الجريمة هو « جمهورية » ليست إلا دفاعا موضوعيا لا يستأهل ردا خاصا إذ يستفاد الرد عليه من أدلة الإثبات التي أخذ بها الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ س ٢١ ق ١٨٢ ص ٧٨٤)

٨٣ - جريمة إنتاج خبز دون الوزن المقرر معاقب عليها كيفما كان عدد الارغفة التي وجدت ناقصة ، ذلك بأن ما نص عليه قرار وزير التموين من ضرورة وزن معين من الارغفة انما ورد على سبيل التنظيم لا الإلزام ، ولم يقصد به سوى مجرد الارشاد والتوجيه للموظفين التابعين له المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن يؤثر هذا النص على الحق

المقرر للقاضي بمقتضى القانون فى إستمداد عقيدته من عناصر الاثبات المطروحة أمامه فى الدعوى بغير أن يتقيد بدليل معين .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ س ٢١ ق ١٨٢ ص ٧٨٤)

٨٤ - تتوافر جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن بمجرد إنتاجه كذلك مهما ضوئل مقدار النقص فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى وطبقا للثابت بمدوناته إطمئنانا منه إلى أقوال محرر المحضر - وفى حدود سلطته الموضوعية - إلى أن كمية الخبز التى ضبطت ووزنت وتبين أنها ناقصة الوزن كانت كلها من الخبز البلدى «الطرى» الخارج من بيت النار بعد تركه للتهوية المدة القانونية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد رد على دفاع الطاعن - القائل بأن بعض الخبز الذى وزن كان جافا «ملدنا» مما كان له أثر فى نقص الوزن - بما يفنده ويضحي ما يثيره فى شأنه مجرد جدل موضوعى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١ س ٢١ ق ١٨٧ ص ٨٠٢)

٨٥ - إن المناط فى إلزام صاحب المخبز والمسئول عن إدارته سواء أكان المخبز أفرنجيا بعامة أم بلديا فى دائرتى محافظتى القاهرة والاسكندرية وضواحيهما ، بإمساك الدفاتر التى نص عليها القانون فى المادة ٢٠ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ وفى المادة الأولى من القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، إنما هو بنوع الدقيق المصرح لهذه المخابز باستخدامه ، فإذا كان هذا الدقيق من النوع الفاخر استخراج ٧٢٪ تعين على أصحاب المخابز المذكورة والمسئولين عن إدارتها ، امسالك هذه الدفاتر ترنيبا على التصريح لها باستخدام دقيق القمح الفاخر نمرة ١/ استخراج ٧٢٪ المستورد المشار إليه بنص المادة الثانية من القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، وهو ما لم يكن مصرحا للمخابز البلدية باستخدامه من قبل بمقتضى المادة الرابعة من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٤ والقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ . وإذا كان ما تقدم ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يستظهر فى مدوناته نوع المخبز المسند الى المطعون ضد إدارته وهل هو من المخابز الافرنجية أم من المخابز البلدية ، كما لم يستظهر نوع الدقيق المصرح له فى استخدامه وهل هو من الدقيق الفاخر ٧٢٪ أم لا ، فإن هذا الحكم يكون قاصرا .

(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٧ س ٢١ ق ١٩٧ ص ١٣٦)

٨٦ - متى كان يبين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه ، أنه في معرض الاستناد الى أدلة الادانة بجريمة صنع خبز بلدى أقل من الوزن المقرر ، عول على المحضر الذى قام به مفتش التموين وما ورد فيه من أوزان للخبز بناء على قيامه بوزنه ، فإن هذا استدلال كاف وحده ، ولا وجه لغيره ، ذلك بأن الوزن لا يعول فيه إلا على الميزان ، أما الاعتراف فليس من الأدلة التى يمكن أن يؤخذ بها فى هذا الشأن حتى تعتبر الإشارة إليه على غير صحة ، قادحا فى الحكم بدعوى الخطأ فى الاسناد ، إذ هو يكون حينئذ ارسالا للقول لا يبنى عليه حكم ولا يقوم به قضاء .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٨ س ٢١ ق ١٩٩ ص ٨٤٤)

٨٧ - إن جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر ، تتم قانونا بمجرد إنتاجه كذلك ، على اعتبار أن التأثيم فى هذه الجريمة يكمن أساسا فى مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة فى إنتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتاها ، ومن ثم فإنه يكفى لقيام تلك الجريمة فى حق الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه دون انتظار لتمامه .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٨ س ٢١ ق ١٩٩ ص ٨٤٤)

٨٨ - المدة التى حددتها المادة ٢٦ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٠ لوزن الخبز البلدى البارد بعد تمام تهويته ، بثلاث ساعات ، هى حد أدنى لاتمام التهوية ، ولم تحدد لها حد أقصى ، ومن ثم فإن الركون إلى شهود النفى أو محرر المحضر لتحديد المدة بأكثر من ثلاث ساعات ، يكون غير منتج فى الدعوى .

(الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٨ س ٢١ ق ١٩٩ ص ٨٤٤)

٨٩ - متى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن الطاعن الثانى طلب براءته من التهمة المسندة إليه على أساس أنه ليس مديرا مسئولا ، وقدم عقد إيجار صادر من الطاعن الثانى إلى الطاعن الأول ، وكان الثابت من تحصيل الحكم لواقعة الدعوى أن اجراءات الضبط قد تمت فى غيبة الطاعن الثانى الذى دفع بعدم مسئوليته عن العجز لانقطاع صلته بالمخبز بسبب تأجيله للطاعن

الأول ، ومن ثم فهو المسئول عن إدارته وقت الضبط ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثانى بقوله إنه صاحب المخبز ولم يدفع التهمة بأى دفاع وذلك خلافا للواقع ، ودون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز لتأجيله المخبز إلى الطاعن الأول طبقا لعقد الإيجار المقدم منه ، وهو دفاع يعد فى هذه الدعوى هاما ومؤثرا فى مصيرها ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مدى صحته ، أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب مما يعيبه بما يتعين معه نقضه بالنسبة للطاعن الثانى .

(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢١ س ٢١ ق ٢١٣ ص ٩٠٢)

٩٠ - متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات محكمة أول درجة أن الطاعن دفع بإحدى الجلسات بعدم صحة النتيجة التى انتهى إليها تقرير التحليل وطلب تحليل العينة الثانية فأجابته المحكمة إلى طلبه وأصدرت قرارا بتحليل العينة الثانية التى تحتفظ بها مديرية التموين ، بيد أن تنفيذ هذا القرار لم يتم للعبث بأختام العينة الثانية على ما يسلم به بأسباب طعنه . كما يبين من منكرة الطاعن المصرح له بتقديمها لمحكمة الدرجة الثانية أنه ضمنها ذات المنازعة فى نتيجة التحليل وهو ما يتسع لما يثيره بوجه النعى من أن العينة التى جرى تحليلها ليست هى ذات العينة التى أخذت من خبزه . وكان الذى أثاره الطاعن حول إجراءات التحليل يقتضى من المحكمة أن تعرض له فى حكمها وتبدى رأيها فيه باعتبارها دفاعا جوهريا فى خصوصية هذه الدعوى ، لما يترتب عليه من تغيير وجه الرأى فيها ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع فلم يورده أو يرد عليه الأمر الذى ينبىء عن أن المحكمة حين أصدرت حكمها لم تحط بأوجه الدفاع الجوهرية فى الدعوى مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢٩ س ٢١ ق ٢١٩ ص ٩٣٢)

٩١ - يكفى فى قيام مسئولية صاحب المحل فى جرائم التموين ، طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، أن تثبت ملكيته له .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ س ٢١ ق ٢٦٩ ص ١١١٠)

٩٢ - مؤدى نصوص المواد ٥٦ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شئون التموين والقوانين المعدلة له والفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ ، أن صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبتى الحبس والغرامة ، متى وقعت فى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى القانون ، ومسئوليته فرضية تقوم على افتراض إشرافه على المحل ، ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه .

(الطعن رقم ١١٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ س ٢١ ق ٢٦٩ ص ١١١٠)

٩٣ - التشريع لا يلغى أو يعدل إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه ينص صراحة على ذلك أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . ولما كان يبين من المادة ٢٤ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة أنها حددت وزن الرغيف من الخبز البلدى بأوزان معينة بالنسبة إلى كل جهة من الجهات الواردة بها ، كما أنه يبين من قرار التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ أنه رفع نسبة استخراج دقيق القمح الصافى المنصوص عليها بالقرارين رقمي ٨٩ لسنة ١٩٥٧ ، ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من ٩٠٪ إلى ٩٣.٣٪ بالنسبة لجميع أنواع القمح ولم يتعرض إلى ثمة أوزان للخبز المصنوع منه ، وكان القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ سالف البيان لم يتناول بالالغاء الصريح أو الضمنى أوزان الخبز البلدى التى حددتها المادة ٢٤ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر ، فإن هذه الأوزان تكون باقية وسارية المفعول فى شأن الخبز المصنوع من دقيق القمح الصافى استخراج ٩٣.٣٪ حتى تاريخ العمل بالقرار ١١٦ لسنة ١٩٦٧ .

(الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٤ س ٢٢ ق ٩ ص ٣٥)

٩٤ - يشترط فى الحكم الصادر بالادانة أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ولا يكفى فى ذلك أن يشير الحكم إلى الأدلة التى اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهاد به على إدانة المتهم ، فإذا اقتصر الحكم على القول بأن التهمة ثابتة

مما جاء بمحضر الضبط من أن السيد مفتش التموين ضبط بمخبز المتهم وهو القائم على إدارته خبزا خاصا يخبز لصالح الأفراد فضلا عن اعتراف المتهم بالمحضر دون أن يذكر نوع الخبز الذى كان الطاعن قائما بخبزه وهل هو من النوع البلدى أو الأفرنجى أو الشامى لاختلاف الأحكام التى سنّها الشارع لكل نوع منها سواء من جهة الترخيص بإنتاجه أو من جهة بيان المواصفات اللازمة به ، كما لم يورد الحكم مضمون الاعتراف المنسوب للطاعن واكتفى بالإشارة إلى ما جاء بمحضر الضبط ، ولم يبين ما إذا كان المخبز الذى يديره الطاعن يعمل للتموين أم لا إذ أن حظر الخبز لحساب الأفراد بغير ترخيص مقرر على المخازن التى تعمل للتموين دون غيرها عملا بنص المادة ٢٩ من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ مما يجعل الحكم المطعون فيه قاصر البيان بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/١٤ س ٢٢ ق ٣٣ ص ١٣٦)

٩٥ - إن جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن ، تتوافر قانونا بمجرد إنتاجه كذلك مهما ضؤل مقدار النقص فيه ، ولا تتطلب قصدا جنائيا خاصا .

(الطعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٩ س ٢٢ ق ٧٦ ص ٣٣٠)

٩٦ - إن القانون فى تحديد وزن الرغيف ، إنما عنى الرغيف الذى دخل النار وأصبح معدا للبيع ، لا الرغيف وقت أن يكون عجينا .

(الطعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٩ س ٢٢ ق ٧٦ ص ٣٣٠)

٩٧ - لا يستلزم المشرع أن يجرى وزن الخبز عند ضبطه على ميزان المخبز .

(الطعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٩ س ٢٢ ق ٧٦ ص ٣٣٠)

٩٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن النص فى القرارات الوزارية على إجراءات الوزن وكيفية حصوله هو من قبيل الارشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفات ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق ، دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للقاضى بمقتضى القانون فى إستعداد عقيدته من

عناصر الاثبات المطروحة أمامه فى الدعوى ، دون أن يقيد بدليل معين .

(الطعن رقم ١٩٦٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٩ س ٢٢ ق ٧٦ ص ٣٣٠)

٩٩ - تحظر المادة الرابعة من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ بغير ترخيص على أصحاب المخازن العربية ومحال بيع الدقيق والمسئولين عن إدارتها أن يستخدموا فى صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير القمح الصافى بالمواصفات الموضحة بالمادة الأولى من هذا القرار . وتوجب تلك المادة الأخيرة المعدلة بالقرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٨ على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها إنتاج القمح الصافى طبقا لمواصفات معينة منها ألا تزيد نسبة الرماد مسحوبا على المادة الجافة على ٢ و ١٪ لإنتاج مطاحن الحجارة ، ١ و ١٪ لإنتاج مطاحن السلندرات . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة فى جريمته إنتاج خبز من دقيق غير مطابق للمواصفات المقررة وعرضها للبيع خبزا مغشوشا مستندا فى ذلك إلى نتيجة التحليل دون أن يبين مضمون هذا التحليل ونسبة الرماد التى أثبتتها التقرير لتتمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون ، فإن هذا الحكم يكون مشوبا بالقصور فى البيان مما يتعين معه النقض والاحالة .

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٤/١٢ س ٢٢ ق ٨٨ ص ٣٥٩)

١٠٠ - إذا كان الطاعن قد دفع التهمة المسندة إليه - من توقيفه عن إنتاج الخبز البلدى قبل الحصول على ترخيص - بعدم كفاية طاقة مخبزه لإنتاج خبز المدارس - تنفيذا لتعهدده مع مديرية التربية والتعليم - والخبز العادى ، ولكن المحكمة المطعون فى حكمها لم تفتن إلى دلالة دفاعه ولم تقسطة حقه وردت عليه بما لا ينفيه وكان عليها أن تتولى تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه ، إذ هو دفاع جوهري تندفع به التهمة المسندة إليه ، أما أنها لم تفعل فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٣١ س ٢٢ ق ١٤١ ص ٥٨٤)

١٠١ - توجب المادة الثالثة من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص باستخراج الدقيق وصناعة الخبز أن تكون الردة المعدة لرغف العجين ناعمة

ومطابقة لمواصفات معينة حددتها المادة المذكورة . وتنص المادة الخامسة منه على إلزام أصحاب المخابز العربية والمسئولين عن إدارتها برغف العجين على الردة المبينة مواصفاتها في المادة الثالثة ، ونصت المادة ٣٨ على معاقبة من يخالف أحكام المادة الخامسة بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

(الطعن رقم ١٤٩٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/٦ س ٢٣ ق ٢٢ ص ١١٧)

١٠٢ - لا يعيب الحكم عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد حصلت دفاع الطاعن الوارد بمذكرته المقدمة لمحكمة أول درجة بشأن طلب التصريح له بإعلان شهود نفى ليشهدوا بأن مفتش التموين أجبره على إنتاج الخبز المضبوط والفرن باردا وانتهت إلى عدم جدواه فيما قررت من أن العجز في وزن الرغيف كبير لا يبرره ما يقوله الطاعن من أن الفرن كان باردا فإن معنى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠ س ٢٣ ق ٩٢ ص ٤٢٣)

١٠٣ - تقوم جريمة إنتاج خبز يقل عن الوزن المقرر مهما كان عدد الأربعة التي وجدت ناقصة ومهما ضؤل مقدار النقص فيها .

(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠ س ٢٣ ق ٩٢ ص ٤٢٣)

١٠٤ - النعى بأنه من غير المعقول إنتاج خبز ناقص الوزن أمام مفتش التموين وأن العجز في وزن الرغيف بلغ حدا لا يتصور معه إقبال أحد على شرائه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في أدلة الدعوى التي استتبعت منها المحكمة عقيدتها في حدود سلطتها الموضوعية .

(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠ س ٢٣ ق ٩٢ ص ٤٢٣)

١٠٥ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦١ ، أن الشارع يعاقب مالك المخبز على صناعة الخبز الأفرنجي بمختلف أنواعه ومواصفاته طالما كانت هذه

الصناعة بغير ترخيص من وزارة التموين بغض النظر عن كون المخبز مرخصا بإقامته من الجهة المختصة أو غير مرخص مادام الفعل المؤثم قد وقع ، ذلك بأن استلزام وجود ترخيص بإقامة المخبز هو شرط لمزاولة نشاطه وعدم الحصول على هذا الترخيص وإن كان يشكل في حق صاحبه جريمة مستقلة ومؤثمة طبقا لقانون المحلات التجارية والصناعية إلا أنه لا صلة له بواقع ملكية صاحب المخبز لمخبره . ومسئوليته عما يقترفه من جرائم تموينية باعتباره مالكا للمخبز . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن انحسار صفة ملكيته للمخبز في مدلول القرار رقم ٩٠ سنة ١٩٥٧ لمجرد تخلفه عن الحصول على ذلك الترخيص يكون غير سليم .

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ س ٢٣ ق ٢١٤ ص ٩٦٥)

١٠٦ - من المقرر أنه يكفي في قيام مسؤولية صاحب المحل عن جرائم التموين طبقا للمادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٤ أن تثبت ملكيته له ، يستوى في ذلك أن تكون الملكية كاملة أو مشتركة ، وهي مسؤولية فرضية تقوم على أساس افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولحسابه .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٤ س ٢٤ ق ٦٠ ص ٢٧٢)

١٠٧ - من المقرر - في قضاء النقض - أن النص في القرارات الوزارية على إجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله هو من قبيل الارشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة وإثبات المخالفة ليتم عملهم على وجه سليم ودقيق دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للقاضي بمقتضى القانون في استمداد عقيدته من عناصر الاثبات المطروحة أمامه ودون أن يتقيد بدليل معين . وإذ رد الحكم على ما أبداه الطاعن من دفاع في هذا الصدد بما يتفق وهذا النظر ، فإن النعي عليه بقالة القصور في التسبب ومخالفة القانون ، يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٤ س ٢٤ ق ٦٠ ص ٢٧٢)

١٠٨ - لما كان العجز في وزن الرغيف البلدى الذى يؤثمه القانون يتحقق بعد أن تكون قد مرت على تهويته ثلاث ساعات وهو ما كشف الحكم عن ثبوته ، وكانت نسبة الرطوبة التى حددتها المادة ٢٣ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ سنة ١٩٥٧

المعدل بالقرار رقم ٢٨٢ سنة ١٩٦٥ لا شأن لها بما أوجبه المادة ٢٤ من ذات القرار من أوزان للخبز لا ينقص عنها فإنه لا جناح على المحكمة إن هي التفتت عن طلب تحليل عينات من الخبز المضبوط لبيان نسبة الرطوبة فيه .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٤ س ٢٤ ق ٦٠ ص ٢٧٢)

١٠٩ - جريمة إنتاج خبز ناقص الوزن تتوافر قانونا بمجرد إنتاجه مهما ضوئل مقدار النقص فيه ولا تتطلب قصدا جنائيا خاصا .

(الطعن رقم ٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٤ س ٢٤ ق ٦٠ ص ٢٧٢)

١١٠ - البين من المادتين ٢٦ و ٢٧ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ أنه إذا كان الخبز المضبوط ساخنا فإنه يكون مخالفا للقانون إذا نقص وزنه عن الوزن المقرر في المادة ٢٤ دون تسامح في أية نسبة . أما إذا كان بارداً أي مضت عليه مدة ثلاث ساعات على الأقل بعد عملية (الخبز) وتهويته تهوية كاملة فإنه يكون مخالفاً للقانون إذا نقص وزنه عن الوزن المقرر بعد خصم نسبة ٥٪ على الأكثر بسبب الجفاف الطبيعي دون أن يكون لازماً اجتماع الحالتين معا .

(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ س ٢٥ ق ١٥٩ ص ٧٣٦)

١١١ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانوناً تتم بمجرد إنتاجه كذلك ولا تتطلب قصداً جنائياً خاصاً على اعتبار أن التأثيم في هذه الجريمة يكمن أساساً في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة تحقيقاً لاعتبارات ارتأها ، ومن ثم فإنه يكفي لقيام الجريمة المشر إلىها في حق المنتج أو الصانع علمه بأن فعله مخالف للقانون أو قعوده عن مراعاة تنفيذ أحكامه .

(الطعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ س ٢٥ ق ١٥٩ ص ٧٣٦)

١١٢ - إن صاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة معا ، متى وقعت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومسئوليته هذه فرضية تقوم على افتراض

إشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه ولجسابه وهي قائمة على الدوام - ما لم يدحضها سبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب والمسئولية - وإنما تقبل تلك العقوبة التخفيف بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة إذا أثبت صاحب المحل أنه كان غائبا أو استحالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة . ولما كان الحكم المطعون قد دان الطاعن بمقولة إن مسئوليته مفترضة وأن المرض والغياب لم يمنعا من تشغيل المخبز لحسابه ، دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز لانقطاع صلته بالمخبز لمرضه وإقامته في مكان بعيد عنه ، وهو دفاع يعد في هذه الدعوى هاما ومؤثرا في مصيرها مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته بنوعا إلى غاية الأمر فيه ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور في التسبيب ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/١ س ٢٦ ق ١١١ ص ٤٧٨)

خدمة عسكرية

موجز القواعد :

- جريمة التخلّف عن الحضور للكشف الطبي بدون عذر شرعى فى ظل قانون القرعة القديم ١
- وجوب تقديم نفر القرعة بما لديه من أوجه للمعافاة لمجلس الاقتراع قبل إجراء الاقتراع وإلا سقط حقه فى المعافاة ٢
- مناط تطبيق أحكام المادتين ١٢١ و ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية القديم وطبيعة الجريمة فى كل منهما ٣ - ٤
- بداية مدة سقوط الدعوى الجنائية فى جريمة الإهمال عن التبليغ ٥
- بداية مدة سقوط الدعوى الجنائية فى جريمة تخليص نفر من الخدمة العسكرية . ٦
- بداية مدة سقوط الدعوى الجنائية فى الجرائم المبينة بالمادتين ١٢٨ و ١٢٩ من قانون القرعة العسكرية ٧

إلى الجيش بمقتضى قانون الجيش وحده ٨

- جريمة المادة ٥٥ من القانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ . هي جريمة سلبية مستمرة استمرارا تجديدا . قيامها حتى بلوغ الفرد سن الثانية والأربعين . مادامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ٩

- القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ «بنقرير حكم وقى على المادة ٧١ من قانون الخدمة العسكرية والوطنية» تقريره حكما وقتيا أصلح للمتهم . وجوب الحكم ببراءته ... ١٠

- كشف العائلة الذى يحرر للاعفاء من الخدمة العسكرية - ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور القسم ويختتم بخاتم الجمهورية يكتسب صفة الأوراق الرسمية ويخرج عن نطاق ما جرّمته المادة ٦٦ من قانون الخدمة العسكرية وينحصر عنه تطبيق المادة ٢٢٤ عقوبات . التزوير فيه تزوير فى ورقة رسمية تطبق عليه أحكام التزوير العامة . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبار تزوير هذا الكشف جنحة وترتيبه على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضى المدة . خطأ فى تطبيق القانون حجب المحكمة عن فحص موضوع الدعوى . وجوب أن يكون مع النقص الاحالة ١١

راجع أيضا : تجنيد .

القواعد القانونية :

١ - إن المادة ١٣١ من قانون القرعة العسكرية نصت على عقاب كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية وارتكب إحدى الجرائم المذكورة فى المادتين ١٢٩ و ١٣٠ من ذلك القانون ، ومن هذه الجرائم جريمة التخلف عن الحضور للكشف الطبى بدون عذر شرعى . ولم تستثن هذه المادة من حكمها إلا الأشخاص الذين عوملوا بمقتضى أحكام المادتين ١٢٩ و ١٣٠ أى الأشخاص الذين أمر بتجنيدهم مجلس التحقيق المعين من قبل وزارة الحربية . وإذن فمن يتخلف عن الحضور للكشف الطبى بدون عذر شرعى ، ولم ير مجلس التحقيق السالف الذكر تجنيده ، يجب عقابه طبقا للمادة ١٣١ ، سواء أكان ممن تتوافر فيهم شروط اللياقة للخدمة العسكرية أم لا تتوافر .

٢ - إن المفهوم من نصوص المواد المتعلقة بالمعافاة (خصوصا المادة ٤٨) من قانون القرعة العسكرية الصادر به الأمر العالى الرقيم ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ أن نفر القرعة الذى يكون لديه وجه للمعافاة يجب على أن يتقدم به لمجلس الاقتراع قبل إجراء الاقتراع وإلا سقط حقه فى المعافاة . فإلى أن يفصل مجلس الاقتراع فى وجه المعافاة يكون نفر القرعة ملزما كسائر أنفار القرعة بالخضوع لكل ما يفرضه عليه القانون من أوامر ونواه . وليس له ، ولو كانت معافاته مقطوعا بها ، أن يعتمد من تلقاء نفسه على ذلك ويخالف ما يفرضه القانون من واجبات . وإذن فإذا طلب شخص للفرز فتخلف ولم يتقدم لمجلس الاقتراع بطلب معافاته بناء على ما لديه من الأسباب ثم عند محاكمته جنائيا عن تهمة تخلفه عن الفرز بغير عذر مقبول قدم شهادة دالة على أن أصله من العربان فهو معفى من الخدمة العسكرية ، فذلك لا يعتبر عذرا شرعيا بالمعنى الوارد بالمادة ١٢٩ يصلح سببا لبراءته من الجريمة المنصوص عليها فى المادتين ١٢٩ و ١٣١ من قانون القرعة .

(جلسة ١٩٤٢/٢/٩ طعن رقم ٥١٤ سنة ١٢ ق)

٣ - إن المادة ١٢١ من قانون القرعة قد أفرغ نصها فى عبارة عامة تشمل تخليص أنفار القرعة إطلاقا سواء أكان ذلك فى أثناء عملية الاقتراع أم بعدها وهم تحت الطلب للتجنيد أو للكشف الطبى للتجنيد . ولا يرد على ذلك بما جاء فى المادة ١٢٤ الخاصة بالتستر على أنفار القرعة من صراحة نصها فى اقتضاء أن يكون التستر المعاقب عليه بها واقعا على نفر القرعة المطلوب للكشف الطبى لأجل التجنيد أو الذى تحت الطلب للتجنيد ، فإن الأشخاص الذين يعاقبون بمقتضى هذا النص - وهم من غير الموظفين المكلفين بتنفيذ قانون القرعة - ليس عليهم أى واجب خاص بعملية الاقتراع . وهذه هى علة اختلاف النصين حتى تكون معاقبة الموظفين مستحقة عن محاولة تخليص الأنفار من الاقتراع أو من التجنيد على السواء ، ومعاقبة الأفراد مقصورة فقط على التستر على الأنفار بالطريقة المبينة بالقانون بعد مرحلة الاقتراع . وإذن فإن سكوت شيخ البلد عمدا عن تبليغ جهة الاختصاص عن وجود نفر القرعة المطلوب للتجنيد يستوجب معاقبته بمقتضى المادة ١٢١ سابقة الذكر .

(جلسة ١٩٤٢/٢/٩ طعن رقم ٥٢٢ سنة ١٢ ق)

٤ - إذا كانت الواقعة هي أن المتهم (وهو شيخ بلد) قد وقع على كشف لعائلة نفر القرعة أثبت فيه على غير الحقيقة أنه وحيد والده في حين أن له أخا شقيقا أسقط اسمه من الكشف بقصد تخليص نفر القرعة المذكور من الخدمة العسكرية ، فإن الفعل المسند إلى المتهم يكون قد تم وانتهى بالتوقيع على كشف عائلة النفر المقصود إعفاؤه من الاقتراع على صورة تؤدي إلى تحقيق الغرض المنشود إذ المتهم بعد ذلك لم يتدخل في عمل من شأنه إعفاء النفر من القرعة . أما ما يقال من أن المتهم بعد أن وقع على الكشف كان عليه أن يبلغ عن نفر القرعة الذي قصد تخليصه من الاقتراع وأنه لذلك يكون ما وقع منه جريمة مستمرة معاقبا عليها بالمادة ١٢٤ من قانون القرعة العسكرية ، فمردود بأن هذه المادة لا تعاقب إلا على التستر أو إخفاء الأشخاص المطلوبين للكشف الطبي لأجل التجنيد أو الذين يكونون تحت الطلب للتجنيد كما هو صريح نصها أما والثابت أن نفر القرعة لم يكن مطلوبا للتجنيد أو للكشف الطبي تمهيدا للتجنيد ، بل كان المقصود إسقاط اسمه من كشوف القرعة والاقتراع بلا حق ، فالمادة التي يصح تطبيقها على هذا الفعل هي المادة ١٢١ . على أن سكوت المتهم عن التبليغ عن نفر القرعة بعد أن وقع على كشف العائلة المزور بقصد إعفائه من الاقتراع لا يمكن تفسيره إلا بعدم رغبته في التبليغ ضد نفسه عن الجريمة التي وقعت منه - الأمر الذي لا يصح في القانون مطالبة الإنسان به ، فلا يسوغ بحال أن يحمل مثل هذا السكوت على أنه كان المقصود به تخليص نفر القرعة من الاقتراع كما يتطلب نص المادة ١٢١ من قانون القرعة . ومع ذلك فإن توقيع المتهم على كشف عائلة نفر القرعة بأنه وحيد أبيه بقصد تخليصه من الاقتراع بلا حق من شأنه أن يسقط عنه كل واجب من الواجبات التي تقضى عليه بتبليغ جهات الاختصاص عن هذا النفر ، لأن كل تبليغ يمكن أن يطالب به يكشف حتما عن فعلته التي يعتبرها القانون جريمة . فهو بذلك داخل بطبيعة الحال في الفعل الجنائي المكون لهذه الجريمة كما هو الشأن فيمن يقتل شخصا ثم يخفي جثته كيلا تظهر جنايته .

٥ - إن القول بأن جريمة الإهمال في التبليغ المنصوص عليها في المادة ١٢١ من قانون القرعة العسكرية تستمر قائمة ولا تنقطع إلا عند بلوغ نفر القرعة سن السابعة والعشرين ليس صحيحا على إطلاقه ، فإن الاستمرار فيها ينقطع لأي سبب من الأسباب التي يرتفع معها واجب التبليغ عن من هو مكلف به كموت نفر القرعة أو تقدمه إلى مجلس القرعة قبل بلوغه هذه السن إذ في هذه الأحوال وأمثالها يسقط واجب التبليغ بسقوط وجبه .

(جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣ طعن رقم ٨٥٩ سنة ١٢ ق)

٦ - إذا كانت الواقعة المطلوبة محاكمة المتهم عنها هي - حسب الثابت بالحكم - أنه وهو عمدة أسقط أسم شخص من كشف العائلة بقصد تخليص أخ له من الخدمة العسكرية فإن الجريمة التي تكونها هذه الواقعة لا تكون مستمرة لانتهاء الفعل المكون لها بمجرد مقارفة المتهم له ، ويجب إذن أن يكون بدء المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية من هذا التاريخ .

(جلسة ١٩٤٠/١١/١١ طعن رقم ١٨١٣ سنة ١٠ ق)

٧ - إن نص المادة ١٣١ من قانون القرعة صريح في أن حق الحكومة في محاكمة المتهم الذي يرتكب الجرائم المبينة بالمادتين ١٢٨ و ١٢٩ من ذلك القانون أمام المحاكم الأهلية باق إلى أن يبلغ المتهم سن الأربعين والدعوى العمومية في هذه الجرائم لا تسقط بمضي ثلاث سنوات على ارتكابها أو على آخر تحقيق حصل فيها بل ابتداء سقوطها متوقف على بلوغ المتهم سن الأربعين .

(جلسة ١٩٣٤/٤/٣٠ طعن رقم ١٠١٥ سنة ٤ ق)

٨ - فرار الجندي من الخدمة العسكرية وهربه بعد القبض عليه لفراره يكونان في الواقع جريمة واحدة مادام الجندي المتهم لم يكن سلم إلى الجيش . ولا يؤثر في ذلك إمكان تصور استقلال الفعل الثاني عن الفعل الأول مادام هو بطبيعته استمرارا للفعل الأول المعاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، مما يقتضاه وفقا لأحكام قانون العقوبات ألا يعاقب المتهم إلا بعقوبة واحدة . ولما كان الفرار من الخدمة العسكرية معاقبا عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، وكان هرب

الجندي الفار بعد القبض عليه وقبل تسليمه للجيش هو - كما مر القول - استمرارا لفعل الفرار الأول فيسرى عليه نفس الحكم ، فإن القضاء ببراءة المتهم بهذا على أساس أنه لم يكن وقت هربه مقبوضا عليه قانونا بالمعنى المقصود في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات يكون صحيحا في القانون .

(جلسة ١٩٤٨/٦/١٥ طعن رقم ٢٠٧٧ لسنة ١٧ ق)

٩ - دلالة عبارات نصوص المواد ٥٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية و ٧١ في فقرتيها الأولى والثالثة و ٧٤ في فقرتها الثانية من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض مواد القانون المذكور ، وما جاء بالمذكرة الايضاحية تعليقا على المادة ٧٤ في فقرتها الثانية - هو أن جريمة عدم التقدم للجهة الادارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد لتقرير معاملته ، هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا تجديدا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى بلوغ الفرد الملزم بالخدمة سن الثانية والأربعين ، وذلك أخذا من جهة بمقومات هذه الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتدخل ارادة الجاني ، وإيجابا من جهة أخرى للتلازم بين قيام الجريمة وحق رفع . نـ عنها الذي أطال الشارع مداه ، وللحكمة التشريعية التي وردت في المذكرة الايضاحية - ويظل الفرد مرتكبا للجريمة في كل وقت حتى يبلغ الثانية والأربعين من سنيه ، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب مادامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته .

(الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٤ س ١٢ ص ٤٣٣)

١٠ - من المقرر قانونا أن التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى ولو كان أشد مما سبقه لاستمرار الجريمة في ظل الأحكام الجديدة ، ولاوجه للاحتجاج بقاعدة القانون الأصلح لأن لازم تطبيقها بحسب نص المادة الخامسة من قانون العقوبات أن يكون القانون الجديد أهون في أحكامه مما سبقه وباعتبار القانون الجديد أكثر تحقيقا للعدالة . ولما كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ قد أصدره الشارع وشدد العقوبة فيه واعتبر بنص المادة ٥٥ وبخطابه في الفقرة

الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨

فارا من الخدمة العسكرية وممتنعا عن تقديم نفسه للجهة المختصة حتى ارسلته الجهة الإدارية إلى منطقة التجنيد التابع لها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهاً يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون إذ كان يتعين أن لا تنزل الغرامة عن خمسين جنيهاً طبقاً لما نصت عليه المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ . إلا أنه لما كان قد صدر - بعد صدور الحكم المطعون فيه - القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ مقررًا حكماً وقتياً على المادة ٧١ ، وكان هذا القانون لا يرب أصلح للمطعون ضده مادام قد ثبت أنه قد توافر فى حقه الشرطان اللذان نص عليهما هذا القانون الأخير ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة المتهم المطعون ضده عملاً بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التى تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٤/٤ س ١٢ ص ٤٣٣)

(والطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٨ س ١٢ ص ٩٩٠)

١١ - مفاد نصوص المواد ٧ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل للقانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية - والذى وقع فى ظله الفعل موضوع الدعوى - أن كشف العائلة الذى يحرر للاعفاء من الخدمة العسكرية ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور المركز أو البندر أو القسم ويختتم بخاتم الجمهورية يكتسب صفة الأوراق الرسمية ، وإذ كانت المادة ٦٦ من القانون المذكور قد نصت على أنه «يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من جنب أو حاول عمدا تجنيد فرد الخدمة الإلزامية أو تأجيل تجنيده بغير حق سواء بإغفال إدراج اسمه فى الكشوف أو حذفه منها أو إضافته إليها بغير حق أو بإحداث إصابة به أو المساعدة على ذلك أو بالادلاء ببيانات كاذبة أو بالتسمى أمام أحد المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون باسم شخص آخر أو بغير ذلك من الطرق» ، وكان مانسب إلى المطعون ضدهما من تزوير أولهما كشف العائلة الخاص بالثانى واشتراك هذا الأخير معه فى هذا التزوير واستعمال المحرر

المزور - يخرج عن نطاق هذه المادة ومن ثم ينحسر عنه تطبيق المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات فإن الحكم إذ انتهى - تطبيقاً لهذه المادة - إلى اعتبار واقعة التزوير مكونة لجريمة جنحة ورتب على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة يكون قد خالف صحيح القانون ، إذ أن ما وقع من تغيير للحقيقة في كشف العائلة بمحو بياناته وإثبات بيانات أخرى مخالفة للحقيقة إنما كان من بعد صدوره واكتساب الصفة الرسمية ، ومن ثم يعد تزويراً في ورقة رسمية يطبق عليه أحكام التزوير العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات بما يجعل من الواقعة جنائية تنقضي الدعوى الجنائية فيها بالمدة المقررة لاتقضاءها في مواد الجنايات وهي عشر سنوات ، أما وقد خالف الحكم هذا النظر واعتبر الواقعة جنحة وقضى بانقضاء الدعوى الجنائية فيها بمضي المدة ، فإنه يكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠ ص ٢٣ ق ٩٦ ص ٤٤٠)

خطأ

رقم القاعدة

الفصل الأول : صور الخطأ	٢٧ - ١
الفصل الثاني : تقدير الخطأ	٥٥ - ٢٨
الفصل الثالث : تعدد الخطأ	٦١ - ٥٦
الفصل الرابع : الخطأ المهني	٦٧ - ٦٢
الفصل الخامس : الخطأ في المسؤولية المدنية	٧٦ - ٦٨
الفصل السادس : الخطأ بصدد المسؤولية الجنائية عن النتائج المحتملة	٧٨ - ٧٧
الفصل السابع : انتفاء الخطأ	٧٩ - ٧٨
الفرع الأول : خطأ المضرور	٩٢ - ٧٩
الفرع الثاني : الحادث القهري	٩٧ - ٩٣
الفصل الثامن : تسبيب الأحكام بالنسبة لركن الخطأ	١٢٢ - ٩٨

موجز القواعد :

الفصل الأول : صور الخطأ

- صورة واقعة يتحقق بها ركن الخطأ في جريمة القتل الخطأ : قدوم المتهم بسيارته مسرعاً على يسار الطريق في مواجهة المجنى عليها . إنحرافهما بدراجتيهما يساراً لمفاداة أن يدهمهما المتهم بسيارته . عدم تمكن المتهم من إيقاف السيارة لسرعتها وإنحرافه هو الآخر يميناً حيث صدم المجنى عليها ١
- ✓ - السرعة المعتبرة خطراً على حياة الجمهور وتصلح أساساً للمسؤولية الجنائية في جرائم القتل والاصابة الخطأ ، إختلاف تقديرها بحسب ظروف الحادث . الفصل في ذلك موضوعي ٢
- إقدام المتهم على قيادة سيارة بسرعة زائدة مع علمه بأن فرملة القدم يطرأ عليها

الخلل بنفثة من وقت لآخر فلا تستجيب له في الوقت المناسب . مسئوليته عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ ٣

- قيادة المتهم لسيارة في شارع مزدحم وبسرعة كبيرة ودون أن ينبه المارة ، فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ٤

- دخول المتهم المخزن ومعه فانوس ، ووجوده على مقربة من البنزين ، فاتصل رذاذ البنزين أثناء التفريغ بالفانوس واشتعلت النار في المخزن ٥

- الإهمال في صيانة المنزل رغم التنبيه على المتهم بقيام خطر سقوطه ، وإقدامه على تأجيله قبيل حادث السقوط . خطأ مؤثم ٦ /

- صور الخطأ الواردة بالمادة ٢٣٨ عقوبات . لا يشترط توفرها جميعاً . يكفي لتحقيق الجريمة توفر صورة واحدة منها ٧

- تحقق خطأ حارس مجاز السكة الحديد بعدم تحذيره المارة في الوقت المناسب وتنبيههم إلى قرب مرور القطار وتراخيه في إغلاق المجاز من ضلفته . وتركه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة مع إستطاعته إقفالها . تحقق الخطأ في جانبه ٨

- تجاوز السرعة الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور . خطأ . ولو كانت داخلة في حدود السرعة المسموح بها قانوناً . تقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطأ . موضوعي ٩

✓ - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة . إمكان إعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ . شرط ذلك ؟ أن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها ١٠ و ٢٢

- السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جرمي القتل والاصابة الخطأ ؟ ١١

✓ - مسئولية المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الخير من جراء تقصيره في تعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم . إلزام المستأجر قبل المالك بأعمال الترميم والصيانة لا يعفى الأخير من المسؤولية ١٢

- الخطأ المستوجب لمسئولية قائد السيارة . متى يتحقق ؟ ١٣
- المسئولية الجنائية لصاحب العمل والمقاول عن أعمال الحفر . حدودها ؟ ١٤
- مجرد إعتراض السيارة ليلاً للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ ١٥
- قوام الخطأ في جريمة الإهمال المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً (ب) عقوبات ؟ ١٦

- ✓ - الإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة . من صور الخطأ . معناه ؟ السلطة التقديرية للموظف . نطاقها : مجاوزة هذا النطاق . إنحراف في إستعمالها ١٧
- الخطأ الجسيم والغش . كلاهما يمثل وجهاً للجرام . يختلف عن الآخر . عدم الخلط بينهما في مجال المسئولية الجنائية ١٨
- الانحراف إلى اليسار بالسيارة بقصد مجاوزة أخرى . وجوب أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كي لا يحدث تصادم يودي بحياة الغير . عدم مراعاة ذلك توجب مؤاخذة قائد السيارة . قرار وزير الداخلية بتنفيذ القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ ١٩

- ✓ - شرط إعتبار عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأً مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ أن تكون المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . إتخاذ الحكم من مجرد ضيق المسافة بين الطاعن وبين السيارة التي أمامه ما يوفر الخطأ في جانبه وإغفاله بحث باقى الظروف وسكوته عن الرد على ما أثاره الدفاع في شأنها . قصور يعيب الحكم بما يبطله . مثال في قتل خطأ ٢٠

- كفاية توافر صورة واحدة من صور الخطأ الواردة في المادة ٢٤٤ عقوبات للعقاب على جريمة الإصابة الخطأ ٢١

- ✓ - تقصير المالك في موالاة صيانة ملكه وترميمه . خطأ ، يرتب مسئوليته عن الضرر الذى ينشأ عنه ٢٣

- إنزال المتهم . الأسلاك الكهربائية - حتى قرب الأرض . إنصرافه دون فصل التيار عنها . اصطدام شخص بها . وصعقه . يتوافر به ركنا الخطأ ورابطة السببية . في جريمة القتل الخطأ ٢٤

- ✓ - السرعة الموجبة للمسئولية الجنائية في جريمتي القتل والإصابة الخطأ . هي التي تجاوز الحد الذى تقتضيه ملاسبات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه . متى يجوز لقائد مركبة خلفية أن يتجاوز مركبة أمامه ؟ ٢٥

- قيام خطأ في جانب المجنى عليه أو الغير . لا يمنع مساءلة المتهم ما لم ينف ركناً في الجريمة . رجوع قائد السيارة بها للخلف . يجب أن يكون بعد التحقق من خلو الطريق استعانت به بآخر لا يجزىء عن هذا الواجب ٢٦

- السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ . مجاوزة الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه . تقدير توافر ذلك . موضوعي . تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي ٢٧

الفصل الثاني : تقدير الخطأ

- تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية أو المدنية . موضوعي . إستظهاره بأدلة سائغة . لا يقبل الجدل فيه أمام محكمة النقض ٢٨

- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً . موضوعي . مثال في إصابتها خطأ ٢٩

- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً . موضوعي .. ٣٠ و ٣٢ و ٣٥ و ٤٦ و ٤٩

- السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ . ماهيتها ؟ تقديرها موضوعي ٣١ و ٤٣ و ٤٧

- تقدير السرعة . أمر موضوعي ٣٣ و ٤٨

- لا يصح قياس السرعة بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحادث ٣٤

- تحقق جريمة القتل خطأ . بحدوث القتل نتيجة توافر صورة من صور الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقوبات . عدم جدوى النعي بأن الخطأ لا يتوافر في حق المتهم إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفاً للقواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار أو مخالفة لائحة الميناء ٣٦

✓ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً ومدنياً . موضوعي . متى تتحقق جريمتا القتل والاصابة الخطأ في حق مالك البناء ؟ نطاق مسئولية جهة الادارة عن التراخي في إخلاء المساكن المعرضة للانهدام ؟ ٣٧

- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه من المسائل الموضوعية . لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق . مثال ٣٨
- تقدير الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية والمدنية يتعلق بموضوع الدعوى . إثبات الحكم في حق الطاعن خطأه بمخالفة إشارة شرطى المرور وعدم توقفه عند مقترق الطرق مما أدى إلى وقوع الحادث على الصورة التى رواها الشهود . ما يثيره الطاعن عن جدوى إجراء المعاينة جدل موضوعى لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ... ٣٩
- س - سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية . مثال فى إجراء جراحة فى العينين معاً فى وقت واحد إنتهت بفقد الابصار ٤٠
- تقدير الخطأ وتوافر السببية بين الخطأ والاصابة . موضوعى . مثال لتسبيب سائغ لتوافر السببية بين خطأ الطاعن وصعق المجنى عليه بتيار كهربائى ٤١
- تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية الجنائية والمدنية . موضوعى . مثال لتسبيب سائغ على توافره ٤٢
- الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية أو المدنية وتوافر رابطة السببية بينه وبين الضرر . تقدرها محكمة الموضوع ٤٤
- استخلاص المحكمة أنه لو لا خطأ المتهم لما وقع الضرر . كفايته لتوافر السببية .
- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه . جنائياً أو مدنياً . موضوعى . مثال ٤٥
- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً . موضوعى . الحكم بالبراءة عدم اشتراط تضمينه بيانات معينة على خلاف الحكم بالادانة . المادة ٣١٠ إجراءات . عدم إلزام المحكمة بالرد على كل دليل من الأدلة . عند القضاء بالبراءة للشك . المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . غير مقبولة ٥٠
- تقدير الخطأ . ورابطة السببية بينه وبين الوفاة . موضوعى . إهمال الطاعن . فى وضع السلك العازل للكهرباء . فى موقع العمل . رغم التعليمات الكتابية الصادرة إليه . وتأدية ذلك إلى صعق المجنى عليه بالتيار الكهربائى . صحة مساءلة الطاعن عن القتل الخطأ ٥١

- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً . موضوعي . إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر عناصرها . موضوعي . قول الحكم إن الطاعن وهو يقود عربة كارو أخطأ إذ خرج بها فجأة من طريق جانبي وعبر بها عرض الطريق الرئيسي دون أن يتحقق من خلوه من السيارات بما رتب إصطدام سيارة المجنى عليهم بها . سائق ٥٢

- تقدير توافر الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير قيام رابطة السببية بينه وبين النتيجة الضارة . موضوعي . مثال . تجربة ماكينة - أشرف الطاعن على تصنيعها - دون إتخاذ الحيطة الكافية لعدم وقوع حادث ٥٣

- حق محكمة الموضوع في إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى مادام سائناً . تقدير الخطأ المستوجب للمسئولية المدنية والجنائية . موضوعي . تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر . موضوعي . الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسئولية ٥٤

الفصل الثالث : تعدد الخطأ .

- جواز وقوع حادث القتل بناء على خطأين من شخصين مختلفين . خطأ أيهما لا ينفي مسئولية الآخر يستوى في ذلك أن يكون أحد الخطأين سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصول الحادث ٥٥ ، ٥٦

- يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم وآخر . لا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر . مثال ٥٧

- تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها ، أيا كان قدر الخطأ ، وسواء كان سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصوله ٥٨ و ٦٠

- الخطأ المشترك لا يخلو المتهم من المسئولية الجنائية ٥٩

- جواز أن يكون الخطأ مشتركاً بين المتهم وغيره . مساءلة المتهم في هذه الحالة . صحيحة ٦١

الفصل الرابع : الخطأ المهني .

- مسئولية الصيدلي عما يقع منه من خطأ في تحضير عقار مخدر ، ولو كان يجهل كنه المخدر قبل تحضيره ، واجبه في الرجوع إلى الكتب الفنية أو الاتصال بذوى

الشان فى المصلحة التى يتبعها . هذا الخطأ يكفى لحمل مسئوليته جنائياً ومدنياً .. ٦٢

- مسئولية الطبيب عن استعمال مخدر دون التأكد من نوعه قبل إجراء جراحة تستغرق وقتاً طويلاً ودون الاستعانة بأخصائى فى التخدير . ذلك خطأ وتقصير يوجب المسؤولية الجنائية . القول بأن موظفاً فنياً هو الذى أعد المخدر مما يجعله فى حل من استعماله دون أى بحث . دفاع موضوعى لا يستأهل رداً ٦٣

- إباحة عمل الطبيب . شرطه : أن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة . تفريطه فى إتباع هذه الأصول أو مخالفتها . تحقق مسئوليته الجنائية بحسب تعمله ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه فى أداء عمله إثبات الحكم عناصر الخطأ التى وقعت من الطاعن أثناء إجرائه عملية جراحية للمجنى عليها . كفايتها لحمل مسئوليته جنائياً ومدنياً ٦٤

- شرط إباحة عمل الطبيب أن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة .. ٦٥

- جريمة القتل والاصابة الخطأ . أركانها . خطأ . ضرر . رابطة سببية . مثال لتسبب معيب فى قطع علاقة السببية بين الخطأ والضرر . التعجيل بالموت مرادف لاحتوائه فى توافر علاقة السببية وإستيجاب المسؤولية . الخطأ المشترك لا يجب مسؤولية أى من المشاركين فيه . متى يعد الطبيب مخالفاً لقواعد مهنته وتعاليمها مستحقاً للمساءلة جنائياً ؟ ٦٦

- إستظهار الحكم خطأ الطبيب ورابطة السببية بينه وبين النتيجة بإفقاد المجنى عليه إبصار كلتا عينيه من واقع التقارير الفنية . يسوغ . به التدليل على توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر ٦٧

الفصل الخامس : الخطأ فى المسؤولية المدنية .

- وقوع الضرر ممن أشملهم الرقابة يقيم ضد متولى الرقابة قرينة قانونية غير قاطعة فى تقصيره . مثال ٦٨

- مسئولية المتبوع عن التابع . علاقة السببية بين الخطأ والوظيفة . متى تتوافر ؟ عند ثبوت أنه لولا الوظيفة لما إستطاع التابع أن يرتكب الخطأ أو يفكر فى ارتكابه ٦٩

- ثبوت براءة المبلغ على إنتفاء ركن من أركان جريمة البلاغ الكاذب . وجوب بحث

مدى توافر الخطأ المدني المستوجب التعويض من عدمه فى واقعة التبليغ ذاتها وإلا كان الحكم معيباً . مثال ٧٠

- نشوء الضرر عن خطأين . يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطأين ولو كان أحد هذين الخطأين صادراً من المضرور . مخالفة الحكم هذا النظر وإلزام المتهم والمسئول بالحقوق المدنية عنه بكامل التعويض دون إنقاصه بمقدار ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب خطئه الذى ساهم فى إحداث الضرر . مخالف للقانون ٧١

- الخطأ الشخصى أساس المسؤولية . عدم مسؤولية صاحب المركب جنائياً أو مدنياً عن خطأ الملتزم بتسييره إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ٧٢

- حق الالتجاء للقضاء من الحقوق العامة . لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به وإستعماله كيدياً للاضرار بالغير . ثبوت أن قصد العدوى كان الاضرار بخصمه والنكاية به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب إساءة إستعمال الحق ٧٣

- المادة ١٧٤ مدنى . مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه متى كان الضرر واقعاً منه حال تأدية وظيفته وبسببها . أساسها . قدرة المتبوع على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية . لا يشترط كفاية الرقابة والتوجيه من الناحية الادارية . علاقة التبعية لا تقتضى أن يكون المتبوع مأجوراً على نحو دائم ، يكفى إعتقاد المضرور بصحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب المتبوع ٧٤

- مناط مسؤولية المتبوع عما يحدثه تابعه من ضرر ونطاقها ؟ ٧٥

- لا يشترط فى الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض . وقوع خطأ واحد منهم . يكفى وقوع خطأ من كل منهم ولو كان غير الذى وقع من زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضرور ضرراً واحداً ولو كانت مختلفة أو لم تقع فى وقت واحد ٧٦

الفصل السادس : الخطأ بصدد المسؤولية الجنائية . عن النتائج المحتملة

- مسؤولية المتهم جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التى أحدثها

عن خطأ أو عمد ، ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو الإهمال فيه . مرض المجنى عليه وتقدمه في السن لا يقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي إنتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته ٧٧

- مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه . مالم تنقطع رابطة السببية بعوامل أجنبية غير مألوفة . تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة . موضوعي ٧٨

الفصل السابع : إنتفاء الخطأ .

الفرع الأول : خطأ المضرور .

- الأصل ان خطأ المضرور لا يرفع مسئولية الجاني ، وإنما يخففها : مالم يثبت أنه إستغرق خطأ المسئول ، وكان العامل الأول في إحداث الضرر ٧٩ - ٨٠

- إنتهاء الحكم إلى القطع بأن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده . قضاؤه بالبراءة دون أن يتحدث بعد ذلك عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم أو يتعرض لباقي صور الخطأ المشار إليها في المادة ٢٣٨ عقوبات. لا عيب ٨١

- ثبوت أن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده . ذلك يكفي للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . مناط مسئولية هذا الأخير هو ألا يكون الضرر راجعاً لسبب أجنبي . المادة ١٧٨ مدني ٨٢

- الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسئولية . خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه إنتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ ٨٣ و ٨٤ و ٨٩

- خطأ المجنى عليه بقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة . تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها . موضوعي ٨٥ و ٨٧ و ٨٨

- خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم بجريمة القتل الخطأ . مادام لم يترتب عليه إنتفاء الأركان القانونية للجريمة ٨٦

- خطأ المضرور . عدم رفعه مسئولية المتهم . وإن جاز أن يخففها . عدم إستظهار

- الحكم مبلغ تداخل كل من الخطأين في وقوع الضرر . قصور ٩٠
- تقدير توافر رابطة السببية بين الاصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى إلى الموت . موضوعي . متى كان سائناً . إسهام المجنى عليه بخطئه في إحداث الوفاة . لا ينفي مسئولية المتهم . مادامت فعلته هي العامل الأساسي في وقوعها . مثال وفاة نتيجة صعق تيار كهربائي ٩٢

الفرع الثاني : الحادث القهرى .

- الحادث القهرى . شرطه : ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه ٩٣ و ٩٧
- القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى . رهن ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو بالأ يكون في قدرته منعه . مثال ٩٤ و ٩٦
- إنقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة . إمتناع مسئولية المخطيء إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة ٩٥

الفصل الثامن : تسبيب الأحكام بالنسبة لركن الخطأ .

- وجوب بيان توفر ركن الخطأ بأدلة قاطعة : إدانة المتهم في جريمة قتل وإصابة خطأ إستناداً إلى أقوال مرسله لا تقوم على فحص فنى ، وعدم تضمين الحكم بيانات يمكن مراقبة سلامتها . قصور يعيب الحكم . مثال ٩٨
- العقاب في جريمة الحريق بإهمال . مناطه : شخصية الخطأ . مسئولية الجاني عن أعماله الشخصية التى تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانوناً ، والتى يتسبب عنها الضرر . عدم مسئوليته عن فعل غيره ، إلا إذا ثبت ارتكابه خطأ شخصياً مرتبطاً بالنتيجة إرتباط السبب بالمسبب . مثال ٩٩
- مخالفة اللوائح وإن أمكن إعتبارها خطأ مستقلاً بذاته في قضايا القتل والاصابة الخطأ إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . عدم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والاصابة غير متوافرة . مثال في انفجار ماسورة بندقية لعيب في صنعها ١٠٠
- إطمئنان المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم ، وتعدادها صور هذا الخطأ .

- ثبوت أن كل صورة منها تكفى لترتيب مسؤوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر . لا جدوى للمتهم من المجادلة فى باقى صور الخطأ التى أسندها الحكم إليه ١٠١
- الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم الحكم بالادانة فى جريمة القتل الخطأ . وجوب تبيانه فضلاً عن مؤدى الأدلة التى إعتد عليها عنصر الخطأ المرتكب والدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق ١٠٢
- رابطة السببية : ركن من أركان جريمة القتل الخطأ . تطلبها إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور . خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجانى وكان كافياً بذاته لحدوث النتيجة . مثال ١٠٣
- متى يعد ما أورده الحكم سائناً فى التدليل على توافر ركن الخطأ ؟ ١٠٤
- عدم كشف الحكم عن نوع الخطأ ومداه . قصور فى التسبيب ١٠٥
- جريمة القتل الخطأ . أركانها ؟ خطأ وضرر ورابطة سببية . وجوب تبيان الحكم هذه الأركان وإلا كان معيباً ١٠٦
- مثال لتسبيب معيب فى جريمة قتل خطأ ١٠٧
- إستخلاص الحكم فى حدود سلطة التقدير لكيدية إجراءات التقاضى وقصد الإضرار منها يكفى فى إثبات الخطأ التقصيرى الذى يؤدى إلى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ ١٠٨
- الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لها . وجوب بيان عنصر الخطأ وإيراد الدليل عليه . تمسك الطاعن بمستندات فى نفي ركن الخطأ يعد دفاعاً هاماً . سكوت الحكم عنها . قصور . مثال ١٠٩
- صحة الحكم قانوناً فى جريمة القتل الخطأ تستوجب فيه بيان وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقفه وموقف المجنى عليه حين وقوع الحادث ١١٠
- قول الحكم أن السرعة الزائدة التى أدت إلى وقوع الحادث . لا يغنى عن وجوب بيان الحكم وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ وموقف المتهم والمجنى عليه . مثال لتسبيب معيب ١١١

- سلامة الحكم بالادانة في الجرائم غير العمدية ، مشروطة ببيان ركن الخطأ ،
والتدليل عليه ١١٢

- وجوب أن يبين الحكم القاضي بالادانة في جريمة القتل الخطأ أركان هذه الجريمة
من خطأ وضرر ورابطة سببية بينهما . رابطة السببية مؤداها إسناد للنتيجة إلى خطأ
الجاني . متى يقطع خطأ الغير ومنهم المجنى عليه رابطة السببية ؟ إطراح الحكم
دفاع الطاعن القائم عن نفي رابطة السببية جملة دون تفنيده بما ينفيه . قصور . ١١٣

- إدعاء المتهم بإنتفاء رابطة السببية بين مايمكن نسبته إليه من خطأ وبين وفاة
المجنى عليه بمقولة تسلله إلى حمام السباحة بملابس السباحة وسط السباحين وتوجهه
إلى الجزء العميق من الحمام . رغم سبق تحذيره وكونه لايجيد السباحة . ورغم بذل
المتهم غاية جهده لانقاذه . دفاع جوهرى . يوجب على المحكمة أن تعرض له وتدلى
برأيها فيه . لما قد يترتب على ثبوته من إنتفاء المسئوليتين الجنائية والمدنية . متى
تتحقق رابطة السببية كركن في جريمة القتل الخطأ ؟ كون خطأ المجنى عليه كافيا
بذاته لاحداث النتيجة . إستغراقه خطأ الجاني ونفيه رابطة السببية بين خطأ الأخير
والحادث ١١٤

- مسئولية قائد السيارة عن قيادتها . مسئولية مباشرة . تزويده السيارة بمراة
عاكسة . واجب . السير بالسيارة على الافريز . أو إلى الخلف يوجب على قائدها
الاحترار والتبصر إستعانتته في ذلك بآخر . لايفنى عن هذا الواجب . مثال لتسبب
معيب للقضاء بالبراءة ١١٥

- الدفاع بأن خطأ المجنى عليه هو سبب الحادث . جوهرى . عدم تمحيصه والرد
عليه . قصور ١١٦

- حسب الحكم تدليلاً على تحقق جريمة القتل الخطأ . ثبوت توافر صورة من صور
الخطأ المبينة بالمادة ٢٣٨ عقوبات . ولو إنتفت صورة أخرى . مثال ؟ ١١٧

- نعى الطاعن . بوجوب ثبوت الخطأ في حقه . وفق لائحة السكك الحديدية . لكونه
سائق قطار . عدم قبوله . مادام الحكم قد أثبت توافر إحدى صور الخطأ المبينة بالمادة
٢٤٤ عقوبات . مثال ١١٨

- بيانات حكم الادانة . في جريمة القتل أو الاصابة الخطأ ؟ رابطة السببية .
إقتضاؤها إسناد النتيجة إلى خطأ المتهم . إنتفاؤها . متى إستغرق خطأ المجنى عليه

خطأ الجانى . وكان كافياً بذاته لاجداث النتيجة . إدانة الطاعن بالقتل والاصابة الخطأ . لمجرد إحتكاك سيارته وعلى سلمها ركاب بسلم متحرك بالطريق . دون إستظهار كيفية حصول الاحتكاك وسببه . قصور ١١٩

- جواز أن يكون الخطأ المسبب للحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه . خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المنهم . مالم يترتب عليه نفي أركان الجريمة ... ١٢٠

- إغفال الحكم إستظهار سلوك المتهم وقت الحادث وما إذ كانت الظروف والملابسات تسمح له بالسرعة التى كان يقود بها أم لا . وهى حيطته وحذره وإمكانية نلافه للحادث وأثر ذلك على قيام ركن الاهمال ورابطة السببية وإكتفاؤه تدليلاً على الخطأ بقوله إن سرعة ونوع السيارة قيادة المتهم يتلازم معه إنقلابها فى المنحنيات . دون سند . ومع أن ذلك ليس من العلم العام . يعيب الحكم ١٢١

- إستخلاص الحكم عدم يقظة قائد السيارة . وعدم إتخاذة الحيطه الكافية وأنه كان يسير بسرعة غير عادية . وأثر ذلك فى إلحاق الاصابة بالمجنى عليهم . تتوافر به أركان المسئولية الجنائية ١٢٢

راجع أيضا : اصابة خطأ وقتل خطأ .

القواعد القانونية :

الفصل الأول

صور الخطأ

١ - متى كان مفاد ما أثبتته الحكم مستخلصاً من أقوال شاهدهى الرؤية ومن المعاينة أن المجنى عليه وزميله - وكل منهما يركب دراجته - كانا ملتزمين الجانب الأيمن من الطريق بالنسبة لاتجاههما فلما أبصرا بالمتهم مقبلاً نحوهما بسرعة بالسيارة التى يقودها من الاتجاه المضاد ولكن فى ذات الجانب تاركاً الجانب الأيمن لاتجاهه هو خشياً أن يدهمهما فإنحرفا إلى يسارهما لمفاداة ذلك ، غير أن المتهم لم يتمكن من إيقاف السيارة نظراً ل سرعتها فإنحرف هو الآخر إلى جانبه الأيمن حيث إصطدم بالمجنى عليه بالعجلة الخلفية اليمنى للسيارة فإن الواقعة على هذه الصورة التى إستخلصها الحكم يتحقق بها ركن الخطأ فى

جريمة القتل الخطأ كما هو معرف به فى القانون .

(الطعن رقم ٧٨ سنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٤ س ٧ ص ٥٠٤)

٢ - السرعة التى تصلح أساساً للمسئولية الجنائية عن جريمة القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث ، وهو أمر طبيعى بحث تقديره محكمة الموضوع فى حدود سلطتها دون معقب .

(الطعن رقم ١٣٤٠ سنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٧ س ٨ ص ١٥)

(والطعن رقم ١٠٣٣ سنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ س ٨ ص ١٧٦)

(والطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٦ س ٨ ص ٩٨٨)

٣ - متى كان الثابت أن المتهم كان يقود السيارة بسرعة زائدة ، وأنه كان يعلم من قبل بحقيقة حالة فرملة القدم بها ، وبأن الخلل يطرأ عليها بغتة من وقت لآخر فلا تستجيب له فى الوقت المناسب عند العمل على وقف السيارة ، ولكنه على الرغم من علمه بهذه الظروف اقدم على قيادتها والسير بها ، فإنه يكون مسئولاً عما ينجم نتيجة لهذا الخطأ ، ولا تجدى فى هذا المقام المحاجة بأن الخلل الذى طرأ على فرملة السيارة كان فجائياً .

(الطعن رقم ١٠٣٣ سنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ س ٨ ص ١٧٦)

٤ - إذا كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها أن المتهم هو الذى صدم المجنى عليها بالسيارة التى يقودها فتسبب فى قتلها من غير قصد ولا تعمد بأن سار بسيارته فى شارع مزدحم بالمارة والسيارات بسرعة كبيرة دون أن ينبه المارة فصدم المجنى عليها رغم رؤيته لها على مسافة كان يمكنه الوقوف بها لو أنه كان يسير بسرعة عادية ، فهذا يكفى لبيان الخطأ الذى وقع من المتهم وتسبب عنه وفاة المجنى عليها والذى لولاه لما وقع الحادث مما يبرر إدانته فى جريمة القتل الخطأ .

(الطعن رقم ٥٨٠ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/١٠ س ٩ ص ٦٥٥)

٥ - إذا كان الحكم قد أثبت توافر عنصر الإهمال وعدم الاحتياط في حق المتهمين - من دخولهما المخزن ومعهما «الفانوس» ووجوده على مقربة من «البنزين» فإتصل رذاذ البنزين أثناء التفريغ بالفانوس واشتعلت النار في المخزن ، فإن هذا يكفي لادانتهم بجريمة حريق بإهمال - ولو لم يقع منهما أى خطأ آخر .

(الطعن رقم ١٧١٢ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٣/٢١ س ١١ ص ٢٧٣)

٦ - إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم مسئوليته عن حادث القتل والاصابة الخطأ بأدلة سائغة تقوم أساساً على إهماله في صيانة المنزل المنوط به حراسته والمستول عنه وحده حسب إقراره على رغم التنبيه عليه بقيام خطر سقوط المنزل ، وتقصيره في الحفاظ على سكان المنزل ودرء الخطر عنهم ، وإقدامه على تأجيله قبيل الحادث ، فإن صور الخطأ المؤثم قانوناً تكون متوافرة .

(الطعن رقم ١٥٣٧ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٣/٢٢ س ١١ ص ٢٩٦)

٧ - لاتستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الاصابة بجميع صورته التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ولهذا لاجدوى للمتهم من المجادلة بشأن وجود معاينة سابقة على تلك التي استند إليها الحكم ولم يثبت فيها أثر للفرامل - مما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - مادام الحكم قد استند - إلى جانب الأدلة التي أوردتها إلى أن المتهم قد أخطأ بسيره على يسار الطريق ، ولم يكن محتاطاً وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .

(الطعن رقم ٤٨٨ سنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/٦/٢٨ س ١١ ص ٦٣٨)

٨ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة مما أوضحت من الأدلة السائغة التي أوردتها أن الخفير المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على المجاز ، قد أخطأ إذ لم يبادر إلى تحذير المارة في الوقت المناسب وتنبيههم إلى قرب مرور القطار وتراخيه في إغلاق المجاز من ضلوفتيه ، ولم يستعمل

المصباح الأحمر في التحذير وفقاً لما تفرضه عليه التعليمات - وذلك في الوقت الذي ترك فيه بوابة المجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة قيادة المجنى عليه مع استطاعته إقفالها وأن هذا الأخير كان معنوراً في اعتقاده خلو المجاز وعبوره ، فوقع الحادث نتيجة لهذا خطأ ، فلا تقبل المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ص ١٣١) .

(والطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ ص ٧٢٣)

٩ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ ، هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، ولايغير من ذلك أن تكون السرعة داخلية في الحدود المسموح بها طبقاً للقرارات واللوائح المنظمة لقواعد المرور - وتقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد ، هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها إلى محكمة الموضوع وحدها .

(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ س ١٢ ص ٧٤٣)

١٠ - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن اعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لايتصور وقوعه لولاها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائغة على أن خطأ المطعون ضده في مخالفة قرار وزير الداخلية في شأن سرعة السيارات داخل المدن لم يكن في حد ذاته سبباً في قتل المجنى عليه ، فإن رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة تكون غير متوافرة ، ويكون الحكم صحيحاً فيما إنتهى إليه في هذا الخصوص والنعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ق ٩٠ ص ٤٧٥)

١١ - السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح .

(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٨ س ١٩ ق ٢ ص ١٢)

١٢ - المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فإذا قصر في ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير . ولا يعفيه من المسؤولية أن يكون المستأجر قد إلتمز قبله بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة إذ على المالك إخلاء لمسئوليته إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستأجر بما إلتمز به في هذا الشأن . ✓

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/١٣ س ١٩ ق ١٠٩ ص ٥٥٤)

(والطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٣ س ٢٠ ق ١٤٠ ص ٦٩٦)

١٣ - إن مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته ما كان أمامه في الطريق من عربات نقل لا يصح في العقل عده لذاته خطأ مستوجباً لمسئوليته مادام لم يقع في ظروف وملائسات تحتم عدم الاقدام عليه ، إذ منع الاجتياز على الاطلاق وعده دائماً من حالات الخطأ من شأنه أن يشل حركة المرور في الطريق دون مقتض وهذا مما تتأذى به مصالح الناس فضلاً عن مخالفته للمألوف نزولاً على حكم الضرورة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إتخذ من مجرد اجتياز الطاعن بسيارته لما أمامه من عربات نقل ما يوقر الخطأ في جانبه على الرغم من ظهور المجنى عليه أمامه فجأة من بين هذه العربات التي تحجب عنه الرؤية بقصد عبور الطريق ، دون أن يستظهر مدى الحيطة الكافية التي ساءله عن قعوده عن إتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها وأغفل بحث موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وظهوره فجأة أمام الطاعن وتحديد المسافة التي كانت تفصله عنه ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في هذه الظروف وتلك المسافة على تلافي الحادث وأثر ذلك كله على قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن -

وعلى ما تقدم من شأنه أن يثبت للمسافة التي كانت تفصله عن المجنى عليه في لحظة وقوع الحادث أثر في قيام ركني الخطأ ورابطة السببية التي دفع الطاعن -

إذ سكت عن بحث كل ما تقدم فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٩ س ١٩ ق ٢١٨ ص ١٠٦٩)

١٤ - الأصل أن من يشترك في أعمال الحفر لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي ، فصاحب العمل لا يعتبر مسئولاً جنائياً عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم إتخاذ الاحتياطات المعقولة التي تقى الأنفس مما قد يصيبها من الأضرار إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فهو الذى يسأل عن نتائج خطئه . وإذا كان ذلك ، وكان ما تساند إليه الحكم فى قضائه بإدانة الطاعن الأول من أنه كان يتردد على مكان الحفر ولم يمنع العمال من وضع الأتربة بجوار السور ، لا يكفى - ترتيباً على هذا النظر - لمساءلته ، ذلك بأن هذا الذى ساقه الحكم ليس يدل فى فحواه على مجرد إطمئنان الطاعن الأول على مجريات سير العمل بوصفه ربالة غير مسئول عن إتخاذ احتياطات بشأنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعنين نظراً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٠ س ٢٠ ق ٤٩ ص ٢٣١)

١٥ - إن مجرد إعتراض السيارة ليلاً للطريق الصحراوى الذى وقع فيه الحادث خطأ يستوجب مسئولية صاحبه .

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ١٦٣ ص ٨١٧)

١٦ - الخطأ فى جريمة الإهمال المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً (ب) قوامه ، تصرف إرادى خاطئ يودى إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل ، أو كان عليه أن يتوقعها ، ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها .

(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٢٩ ص ١٥٥٧)

١٧ - الإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة ، من صور الخطأ ، وينصرف معناه إلى الاستهانة والتفريط بمقتضيات الحرص على المال أو المصلحة وإساءة استعمال

السلطة ، إذ أن المشرع وإن كان قد ترك للموظف بعضاً من الحرية في ممارسة سلطاته يقرره بمحض إختياره في حدود الصالح العام ووفقاً لظروف الحال ، ما يراه محققاً لهذه الغاية ، وهو ما يسمى بالسلطة التقديرية ، إلا أنه إذا انحرف عن غاية المصلحة العامة التي يجب عليه أن يتغياها في تصرفه وسلك سبيلاً يحقق باعاً لا يمت لتلك المصلحة ، فإن تصرفه يكون مشوباً بعيب الانحراف في استعمال السلطة .

(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٢٩ ص ١٥٥٧)

١٨ - يتعين عدم الخلط بين الخطأ الجسيم وبين الغش ، إذا أن كلا منهما يمثل وجهاً للجرام يختلف عن الآخر إختلافاً تاماً ويناقضه ، فالخطأ هو جوهر الإهمال ، والغش هو محور العمد ، وإن جاز إعتبارهما صنوين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية إلا أن التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية ، يؤكد ذلك أن المشرع أدخل بالمادة ١١٦ مكرراً عقوبات جريمة الإضرار العمد في ذات التعديل الذي إستحدث به جريمة الإهمال الجسيم ، فإستلزم الغش ركناً معنوياً في الجريمة الأولى ، وإكتفى بالخطأ الجسيم ركناً في الجريمة الثانية .

(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٢٩ ص ١٥٥٧)

١٩ - من المقرر أنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلاً يحدث من ورائه تصادم يودي بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع مائواخذ عليه القانون ، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد السيارة إن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجياً ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك .

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ س ٢٣ ق ٢٠٦ ص ٩٢١)

٢٠ - من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة وإن أمكن إعتباره خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . ولما كان الحكم قد اتخذ من مجرد ضيق المسافة بين الطاعن وبين السيارة التي أمامه مايوفر الخطأ في جانبه دون أن يستظهر مدى الحيطة الكافية التي ساءله عن قعوده عن إتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها وأغفل بحث موقف المجنى عليه وسلوكه برجوعه مسرعاً إلى الخلف بظهره عندما لم يتمكن من اللحاق بالأتوبيس ليتسنى من بعد بيان قدرة الطاعن في هذه الظروف وفي تلك المسافة على تلافي الحادث وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ، وسكت عن الرد على كل ما أثاره الدفاع في هذا الشأن فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبب بما يبطله .

(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٣١ س ٢٣ ق ٣٣٢ ص ١٤٨٠)

٢١ - يكفي للعقاب على جريمة الاصابة الخطأ أن تتوافر صورة واحدة من صور الخطأ التي أوردتها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠)

٢٢ - إنه وإن أمكن إعتبار (مخالفة) عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة خطأ مستقلاً بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .

(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٩ س ٢٤ ق ٢٣٧ ص ١١٦٢)

٢٣ - من المقرر أن المالك مطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فإذا هو قصر في ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير عن هذا التقصير ، وهو مالم يخطيء الحكم في تقريره - بما أثبتته في حق الطاعن من أنه قد أهمل في إلتزامه بمداومة صيانة منزله القديم من وقت لآخر مع حاجته إلى التنكيس الشامل وقت الحادث ، ومن أنه لا يدرأ عنه إلتزامه هذا سبق قيامه بإجراء تنكيس من قبل .

(الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ س ٢٨ ق ٩٩ ص ٤٧٦)

٢٤ - إنزال الطاعن الأسلاك الكهربائية القديمة حتى أصبحت قريبة من الأرض وإنصرافه دون أن يفصل التيار الكهربائي عنها فاصطدم بها المجنى عليه أثناء محاولته العبور وصعقه التيار الكهربائي خلفا به آثار حرق كهربائي يتوافر به الخطأ في حقه وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٧ س ٢٨ ق ١٠٦ ص ٥٠٠)

٢٥ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وأن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أولا تعد هو ما يتعلق بموضوع الدعوى كما جرى قضاء هذه المحكمة بأنه وإن جاز لقائد عربة خلفية أن ينحرف إلى اليسار رغبة منه في أن يتقدم عربة أمامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها أن تحصل مع التبصر والاحتياط وتدبر العواقب كيلا يحدث من ورائه تصادم يودي بحياة شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوبا بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون ، وهو ما أكدته المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية بتنفيذ أحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ أوجبت على قائد السيارة أن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجيا ومن يسارها وبعد التأكد من أن حالة الطريق تسمح بذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد استظهر خطأ الطاعن فيما يجمل من أن شهود الواقعة قد أجمعوا على أنه كان مسرعا في قيادته وأراد أن يتجاوز السيارة التي تتقدمه دون أن تفسح له الطريق لوجود عربة نقل أمامها وعلى مرأى من الطاعن فلم يتمكن من إيقاف سيارته أو تهدئتها وهو ما حدا به إلى الانحراف يسارا نحو الجزيرة التي تتوسط الطريق ، رغبة في تجاوز السيارة التي أمامه أو لتفادي الاصطدام بها غير أنه لم يستطع واندفع نحو الاتجاه العكسي حيث اصطدم بالسيارة القادمة فيه والتي كانت تقل المجنى عليهم ، كما استورد الحكم إلى قوله « أن المتهم كان يستطيع دفع هذا الحادث بأن يسير في طريقه سيرا عاديا بعيدا عن التهور في القيادة .. ولا يحاول سباق سيارة أمامه أو يحاول المرور منها إلا إذا كانت حالة الطريق أمامه تسمح بذلك ،

وهو إذ لم يفعل ذلك يكون هو المخطئ ولا يحتاج هنا بانفصال الوصلة المفصلية لعجلة القيادة - التي أشار إليها المهندس الفني - كقوة قاهرة أو حادث فجائي لأن هذا الانفصال لم يحدث إلا بعد محاولته المرور من السيارة التي أمامه ونزوله في الجزيرة الوسطى تاركاً طريقه وسيره بسرعه .. » وإذ إعتنق الحكم المطعون فيه أسباب هذا الحكم وكمليها بأن المحكمة لا تظمن لأقوال مهندس المرور التي ردها أمامها . لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وهو ما إستظهره الحكم ودلل على ثبوته في حق الطاعن بما ينتج من وجوه الأدلة السائغة الواردة في المساق المتقدم ، وكان لا ينال منه ما تذرعه به الطاعن من مناقضة الحكم الثابت بالأوراق إذ تبين من الرجوع إلى المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها - أن مقرر الطاعن والشاهد من أن السيارة التي كانت تتقدمه ما كادت تفسح له الطريق حتى ارتدت أمامه - وهو ما لم يغفل الحكم الإشارة إليه - إنما يتفق في مبناه ومعناه مع ما إستخلصه الحكم من أن تلك السيارة لم تكن قد أفسحت له الطريق بما يسمح له بتجاوزها ، وأن تهوره وسرعته هي التي حدثت به إلى الانحراف يساراً ومن ثم إلى الاتجاه العكسي حيث اصطدمت بالسيارة التي كانت تقل المجنى عليهم ، وإذ كان يبين من مطالعة المفردات أن ما حصله الحكم من أقوال سائر الشهود واستظهر به خطأ الطاعن له في الأوراق صداه ولم يحد في ذلك عن نص ما انبأت به أو فحواه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي إرتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح من أوراق الدعوى ، ومن ثم فإن دعوى فساد التدليل وخطأ التحصيل تكون ولا محل لها .

(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧ س ٢٩ ق ٦٠ ص ٣٢٢)

٢٦ - من المقرر وفق قواعد المرور أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للخطر ومفروض عليه تزويدها بمرآة عاكسة متحركة لتمكنه من كشف الطريق خلفه . ومن المقرر كذلك أن الخطأ المشترك في مجال المسئولية الجنائية - بفرض قيامه في جانب المجنى عليه أو الغير لا يمنع من مسئولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لا يترتب عليه عدم توافر أحد أركان الجريمة - لما كان ذلك - فإن الرجوع إلى ...

خلو الطريق مستعيناً بالمرآة العاكسة ومن ثم فلا يرفع عنه ذلك الواجب إستعانتة بآخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام الحجة قبل الطاعن على أنه عند رجوعه بسيارته إلى الخلف في طريق متسع لم يستمع آلة التنبيه ولم يتخذ أى قدر من الحيطة لمن عساه يكون خلف السيارة من المارة فصدم المجنى عليه فأحدث به الاصابات التى أودت بحياته ، فإنه لا يجدى الطاعن من بعد ما بثيره من أنه قد إعتد فى تراجعہ على توجيه شخص آخر لم يستطع الارشاد عنه على ما يبين من المفردات المنضمة تحقيقاً لوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٧ س ٣٠ ق ١٣٨ ص ٦٤٥)

٢٧ - من المقرر أن السرعة التى تصلح أساساً للمساءلة الجنائية فى جريمتى القتل والاصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وإنما هى التى تجاوز الحد الذى تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وكان تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً ومدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق ، وإنه يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، فإن ماساقه الحكم المطعون فيه من خطأ الطاعن وتوافر رابطة السببية بينه وبين وفاة المجنى عليه من إنطلاقه بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة وبين عدم إستعماله آلة التنبيه وعدم صلاحية الفرامل للاستعمال فضلاً عن عدم ملاحظته للطريق الأمر الذى أدى إلى مdahمة المجنى عليه وقذفه على مسافة من السيارة ثم المرور على رأسه وأن الطاعن لو كان يسير بسرعة مقبولة لأمكنه الوقوف فى الوقت المناسب وقبل المرور على رأسه ، يتوافر به الخطأ فى حق الطاعن وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهى وفاة المجنى عليه ، ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص

(الطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ س ٣٠ ق ٢١١ ص ٩٨٠)

الفصل الثانى

تقدير الخطأ

٢٨ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبيه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى - فمتى إستظهرت المحكمة بأدلة سائغة أن المتهم أخطأ بأن سار بسيارته رغم عدم إمامه بالقيادة فوق وقع منه الحادث الذى نشأ عنه إصابة المجنى عليه بالاصابات التى أوردها التقرير الطبى الشرعى - فلا يقبل منه أن يجادل فى ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٢٢ سنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ص ٨٢٧)

٢٩ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى . ومتى إستخلصت المحكمة مما أوضحتها من الأدلة السائغة التى أوردها أن المجنى عليها عبرت الطريق قبل التحقق من خلوه فإصطدمت بالجزء الخلفى الأيسر للسيارة مما نجم عنه إصابتها وأنه لم يقع خطأ من المتهمة تتحقق به مسئوليتها عن الحادث ولم تأخذ بتصوير المجنى عليها من أن السيارة صدمتها بمقدمتها بعد أن إستبانت من المعاينة ما يناقض هذا التصوير فلا يقبل المجادلة فى ذلك لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٣٠ س ١٢ ص ١٣١)

(والطعن رقم ٨١٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٢٢ س ١٤ ص ٧٧٨) .

(والطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٣ س ١٥ ص ١١٠)

(والطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ ص ٧٣٣)

(والطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٤ س ١٦ ص ٤) .

٣٠ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً ، هو مما يتعلق بموضوع الدعوى .

(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ س ١٧ ق ١١١ ص ٦١٩)
 (والطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٢ س ١٨ ق ١٧ ص ٩٤)
 (والطعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٦ س ١٨ ق ٦٦ ص ٣٢٥)
 (والطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ ق ٢٠٢ ص ٩٩٤)
 (والطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ ق ٢٤٨ ص ١١٧٩)

(والطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٢ ص ١٢)
 (والطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/١٨ س ١٩ ق ٤ ص ٢١)
 (والطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ س ١٩ ق ٣٦ ص ٢٠٧)
 (والطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/١٣ س ١٩ ق ١٠٩ ص ٥٥٤)
 (والطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٢ س ٢٠ ق ١٦٣ ص ٨١٧)
 (والطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٣ س ٢١ ق ٢٧٧ ص ١١٤٩)

(والطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢٨ س ٢٢ ق ٦٩ ص ٢٩٤)
 (والطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٤ س ٢٢ ق ١٠٣ ص ٤٢٠)
 (والطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/١٩ س ٢٤ ق ١٠٤ ص ٥٠٢)
 (والطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ س ٢٤ ق ١٨٠ ص ٨٦٩)
 (والطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧ س ٢٨ ق ١٧٩ ص ٨٦٥)
 (والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٧ س ٢٨ ق ١٩٢ ص ٩٢١)

- (والطعن رقم ٨٦٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢ س ٢٩ ق ٣ ص ٢٤)
- (والطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ق ١١ ص ٧١)
- (والطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٧ س ٣٠ ق ١٣٨ ص ٦٤٥)
- (والطعن رقم ١٩٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ س ٣٠ ق ١٤٨ ص ٧٠٠)
- (والطعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٦ س ٣١ ق ١٠ ص ٥٤)
- (والطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٧ س ٣١ ق ١٨ ص ٨٨)

٣١ - من المقرر أن السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمتي الموت والاصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وتقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطأ مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها إلى قاضي الموضوع .

(الطعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٦ س ١٨ ق ٦٦ ص ٣٢٥)

٣٢ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى فإذا كان الحكم قد دلل تدليلا سائغا على خطأ الطاعن في قيادته السيارة واستظهر في بيان مفصل عناصر الخطأ الذي وقع منه ، فإنه لايقبل من الطاعن ما يثيره من جدل في هذا الشأن .

(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ ق ٢٠٢ ص ٩٩٤)

٣٣ - تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٢ ص ١٢)

٣٤ - السرعة لا يصح أن تقاس بالنظريات والمعادلات الحسابية لاختلاف

تقديرها بحسب الزمان والمكان والظروف الملازمة للحادث .

(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٢ ص ١٢)

٣٥ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ، فإذا كانت المحكمة في حدود ما هو مقرر لها من حق في وزن عناصر الدعوى وأدلتها - قد بينت الواقعة ودلت تدليلاً سائغاً على ثبوت نسبة الخطأ إلى المتهم ووفاء المجنى عليها نتيجة لهذا الخطأ ، فإنه لا يقبل من المتهم مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر إطمئنانها .

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٤ ص ٢١)

٣٦ - لا يلزم للعقاب على جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الاصابة بجميع صورته التي أوردتها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه إلا إذا كان ماصداً عنه مخالفاً للقواعد الدولية لمنع المصادمات بالبحار أو مخالفاً للائحة الميناء فحسب ولا من المجادلة في ثبوت أو عدم ثبوت خطأ المجنى عليه بالتطبيق لتلك القواعد واللوائح مادام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه إستناداً إلى الصور التي أوردتها والتي منها عدم الاحتياط والتوقي وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .

(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٤ ص ٢٠١)

٣٧ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً ومدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن بأبلة سائغة أنه أهمل في ترميم المنزل على الرغم من إخطاره بقرار الترميم ، مما يتوافر به الخطأ في حقه ، وإستظهر في منطق سائغ رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذي أصاب المجنى عليهم ، وأحاط بعناصر جريمتي القتل والاصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما ، وكان لامصلحة للطاعن فيما يثيره في شأن عدم إتخاذ جهة الادارة إجراءات إخلاء المنزل فوراً من سكانه ذلك بأن تقدير وجوب هذا التدخل

أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم ، فإذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام ، فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ، كما أنه بفرض قيام هذه المسئولية فإن هذا لا ينفي مسئولية الطاعن طالما أن الحكم قد أثبت قيامها في حقه ، ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن يكون سديداً في القانون .

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٤٠ ص ٦٩٦)

٣٨ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على فساد ما ارتآه الحكم المستأنف من إنتفاء الخطأ من جانب الطاعن وأثبت قيام الجريمة المسندة إليه بكامل عناصرها في قوله : « وحيث إن محكمة الدرجة الأولى أسست قضاءها بالبراءة على أن مجرد قيام المتهم بإصلاح السيارة التي تعطلت في الطريق ومحاولة الكشف عما بها من عيوب وإدارته لمحركها من الخارج لا يصح عده لذاته خطأ مادام لم يقع في ظروف وملابسات تحتم الاقدام عليه إذ فوجيء بالسيارة تتحرك بسرعة وهو يحاول إصلاحها بسبب أنها من نوع الهدراماتيك تنقل ذاتياً وقد بذل جهده لمحاولة السيطرة عليها دون أن يتمكن في حين أن هذه المحكمة ترى أن خطأ المتهم الذي يستوجب المسئولية ثابت في حقه إذ وقع في ظروف وملابسات تحتم عدم إقدامه على إصلاح السيارة بالطريقة التي أقدم عليها ، ذلك لأنه بإقراره يعلم مقدماً أنها من النوع الذي ينقل ذاتياً فكان يتعين عليه أن يتخذ الحيطة الكافية عند إقدامه على إصلاحها من الخارج كما أنه سبق أن قام بإصلاحها بإقراره بما كان يتعين عليه أثناء تجربتها أن يتخذ ما يحول دون سيرها أو إندفاعها أثناء تدخله لإصلاحها وهو خارجها كما أنه بإقراره يعمل ميكانيكي سيارات وليس مجرد شخص عادي أو مجرد قائد سيارة مما كان عليه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة التي توجبها عليه مهنته عند إقدامه على إصلاح السيارة وهو خارجها ومن ثم فإن المتهم وهو يعمل ميكانيكي سيارات وقد سبق له أن قام بإصلاح السيارة التي قام بتجربتها ، ولما أن وقفت منه في الطريق أقدم على إصلاحها من الخارج دون أن يتخذ الحيطة اللازمة التي

يوجبها عليه عمله لمنع سيرها تلقانيا وفاته بذل عناية من يعملون في مثل مهنته خصوصا وقد ثبت من التقرير الفني أن فرامل السيارة وعجلة قيادتها بحالة صالحة للاستعمال فيكون قد ثبت لهذه المحكمة أن عناصر الخطأ قد توافرت في جانب المتهم» . وكان الحكم في هذا الذي قرره قد واجه عناصر الدعوى وألم بها ووازن بينها ورأى ثبوت خطأ الطاعن في عدم أخذه الحيطة الكافية الواجبة على مثله أخذا بأقوال الطاعن نفسه ولا يكون الحكم في ذلك قد بت في مسائل فنية بحثة مما توجب عليه أن يلجأ في مناقشتها إلى رأى أهل الخبرة .

(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢ س ٢٣ ق ١١١ ص ٥٠٦)

٣٩ - لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً ومدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن وبأدلة سائغة أنه أخطأ بمخالفته إشارة شرطى المرور وعدم توقفه عند مفترق الطرق ، مما أدى إلى وقوع الحادث على الصورة التي رواها الشهود والتي إطمأنت إليها المحكمة فإن ما يثيره الطاعن في شأن جدوى إجراء المعاينة لا يعدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى ومصادرة للمحكمة في عقيدتها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ ق ٢٢٢ ص ١٠٠٤)

٤٠ - إذا كانت محكمة الموضوع - بما لها من سلطة في تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً - قد قدرت أن الطاعن قد أخطأ بقيامه بإجراء الجراحة في العينين معاً وفي وقت واحد مع عدم الحاجة إلى الإسراع في إجراء الجراحة وفي ظل الظروف والملابسات المشار إليها في التقارير الفنية - وهو أخصائي - ودون اتخاذ كافة الاحتياطات التامة لتأمين نتائجها والتزام الحيطة الواجبة التي تتناسب وطبيعة الأسلوب الذي إختاره فعرض المريض بذلك لحادث المضاعفات السيئة في العينين معاً في وقت واحد الأمر الذي إنتهى إلى فقد إبصارهما بصفة كلية ، فإن هذا القدر الثابت من الخطأ يكفي وحده لحمل مسئولية الطاعن جنائياً ومدنياً .

(الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠)

٤١ - لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والاصابة التي أدت إلى الوفاة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق . وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلص في منطق سائغ وتدلil مقبول إلى توافر السببية بين خطأ الطاعن وصعق التيار الكهربائي للمجنى عليه الذي أدى لوفاته بقوله : « وبما أنه يبين مما تقدم أن المتهم قاد السيارة متجولا بها في أراضى المعسكر بغير ضرورة ولم ينتبه للعمود الحامل للأسلاك فاصدمت به السيارة صدمة أدت إلى زحزحة قاعدته وتغير إتجاه الخواصل الحاملة لسلكى الكهرباء عليه ، وذلك خطأ من المتهم وقيادته السيارة بحالة ينجم عنها الخطر وليس في دفاع المتهم ما يصلح نفيا لخطئه - كما أن وفاة المجنى عليه نتيجة مس الكهرباء بعد إذ سرى التيار فى السلك الشائك بوقوع الاسلاك حاملة التيار عليه فهو ضرر واقع ، ومن ثم توافر فى التهمة المسندة للمتهم قيام الخطأ ووقوع الضرر وبقي أن تعرض المحكمة بالبيان لعلاقة السببية بينهما .. ولما كانت وفاة المجنى عليه قد نشأت عن صعق التيار الكهربائي بعد أن سرى إلى السلك الشائك بنتيجة قطع الاسلاك وسقوطها على هذا السلك الشائك وهو بطبيعته وبحكم إستخدامه معزول عن التيار غير معد لسريانه ، وكان إنقطاع أسلاك الكهرباء فى خطوط الشبكة قد نتج عن التماس أسلاك الكهرباء داخل أرض المشروع وهى موصولة به ، فإن الأسباب وإن بدت الوقائع المادية بعيدة فى التداعى إلا أن خطأ المتهم فى صدمه العمود مما أدى إلى زحزحة وتماس أسلاكه يصلح لأن يكون سببا ملائما للنتيجة الأخيرة بوفاة المجنى عليه وفقا للمجرى العادى للأمور ، وكانت هذه النتيجة ممكنة وعادية بالنظر إلى العوامل والظروف التى حدثت ، ومن ثم تتوافر رابطة السببية .. » فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٤ ص ٢٤ ق ٦٤ ص ٢٩٣)

٤٢ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، تفضل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا ومستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق ، ولما كان الحكم

المطعون فيه قد دلت على توافر الخطأ في حق الطاعن بقوله : « أنه يتمثل في قيادته السيارة الرميس بحالة ينجم عنها الخطر إذ أخذاً بأقوال الشاهدين سالفى الذكر وأقوال هذا المتهم نفسه ، فإنه كان يتعين على الأخير عند مواجهته بسيارة أخرى تبادلته الاشارات الضوئية ليلا أن يضع في حسبانته ظروف الطريق وملابساته من الجانب الذى يلتزمه ولو أدى الأمر ان يتوقف عن السير أو تهدئة السرعة إلى الحد الذى يضمن معه الأمان .. أما وأنه ظل سائراً بذات السرعة رغم الاشارات الضوئية العاكسة وما تسببه من إبهار للبصر للشخص العادى حالة كونه عليم بمثل هذه الظروف بحكم خبرته فهذا هو الخطأ بعينه » . فإن هذا الذى أورده الحكم سائغ فى العقل والمنطق ويكفى لحمله ، وما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص من منازعة فى سلامة ما إستخلصته المحكمة من أوراق التحقيق وأقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١١٤ ص ٥٥٢)

٤٣ - إن السرعة التى تصلح أساساً للمساءلة الجنائية فى جريمة القتل والاصابة الخطأ ليست لها حدود ثابتة ، وإنما هى التى تتجاوز الحد الذى تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وتقدير ما إذا كانت سرعة السيارة فى ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣)

٤٤ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، ولما كان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سانفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق ، وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من

وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر . وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافق به الخطأ في حق الطاعن وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليها فيكون ما خلاص إليه الحكم في هذا الشأن سديدا ويكون ما يثيره الطاعن غير ذي محل .

(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ من ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣)

٤٥ - إذا كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد استخلصت من الأدلة السائغة التي أوردتها أن الحادث يرجع إلى خطأ المجنى عليه وحده بنزوله من السيارة قبل وقوفها ، وأن المتهم لم يرتكب ثمة خطأ يستوجب مساءلته ، إذ كان يقود السيارة ولم ير المجنى عليه عند مغادرته لها لانشغاله بقيادتها ، ولم يأخذ بتصوير محكمة أول درجة من أن المتهم أخطأ بتمكينه المجنى عليه من أن يقوم بفتح الباب أثناء سير السيارة ، لما إستبانته من صحة أقوال المتهم ومفتش التذاكر من أن نزول المجنى عليه كان بغير إذن المتهم ودون أن يكون في استطاعته منعه لانشغاله بالقيادة فإنه لا يقبل من الطاعن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢ من ٢٥ ق ١٧١ ص ٧٩٢)

٤٦ - لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان الواضح من مدونات الحكم أن المحكمة - في حدود ما هو مقرر لها من حق وزن عناصر الدعوى وأدلتها قد بينت الواقعة على حقيقتها كما إرتسمت في وجدانها وردت الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ، ودلت تدليلا سائغا على ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن ووقوع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها في عناصر إطمئنانها .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ من ٢٨ ق ٦٨ ص ٣٢٠)

٤٧ - إن السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة الموت

والإصابة الخطأ هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، وإذا ما كان الحكم قد إستخلص في تدليل سائق أن سرعة السيارة قيادة الطاعن قد تجاوزت الحد الذي يقتضيه السير في الطريق بسيارة محملة هي ومقطورتها بالأسمنت في ليل ساءت فيه الأحوال الجوية وهطلت الأمطار وعلى مرأى منه وعلى بعد خمسين متراً على حد قوله - حادث تصادم آخر - فلا تعقيب عليه .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٦٨ ص ٣٢٠)

و(الطعن رقم ٢٠٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/١٦ س ٣٠ ق ١٠٢ ص ٤٨٦)

٤٨ - إن تقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطأ هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها إلى قاضي الموضوع .

(الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٦٨ ص ٣٢٠)

٤٩ - حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إنتهى إلى توافر ركن الخطأ في حق الطاعن بقوله : «ومما يؤيد توافر الخطأ أيضاً أنه قاد السيارة وهي غير صالحة فنياً في بعض أجزائها من حيث ضعف فرامل اليد وعدم صلاحية عجلة القيادة على نحو ما جاء بتقرير المهندس الفني» . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب إلا أن ذلك مشروط بأن يكون تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .

(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢ س ٢٨ ق ١١٥ ص ٥٤٢)

٥٠ - لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - أن المحكمة بعد أن أوردت أقوال المتهم وشاهدي الواقعة وكذا أقوال ... الذي سمعته المحكمة بناء على طلب المدعى بالحق المدني أسست قضاءها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على عدم إطمئنانها إلى أقوال هذا الشاهد الأخير إطمئناناً منها إلى أقوال شاهدي الواقعة وصحة دفاع المتهم الذي رجحته إستناداً إلى أن عبور المجنى عليه الطريق - من اليمين إلى اليسار دون

أن يتأكد من خلوه من السيارات هو وحده الذى تسبب فى وقوع الحادث وكان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى . وكان الأصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة وأنه يكفى لسلامة الحكم بالبراءة أن تتشكك المحكمة فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، وهى غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن فى إغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها أطرحته ولم تر فيه ما تطمئن معه إلى الحكم بالادانة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم تصديه لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير إلى ثبوت الاتهام مادامت المحكمة قد قطعت فى أصل الواقعة وتشككت فى إسناد التهمة إلى المتهم - المطعون ضده - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ س ٢٨ ق ٢٠٨ ص ١٠١٦)

٥١ - متى كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والاصابة التى أدت إلى الوفاة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق ، فإن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وقد خلص مما له معينه الصحيح فى الأوراق إلى أن ركن الخطأ الذى نسبته إلى الطاعن يتمثل فى أنه رغم التعليمات الكتابية الصادرة إليه بضرورة وضع السلك الأرضى الموقت بموقع العمل - قبل البدء فيه - للتأكد من عدم سريان التيار الكهربائى فى الأسلاك ، أهمل فى إتخاذ هذا الاجراء مما أدى إلى عدم إكتشاف عودة سريان التيار الكهربائى وبالتالي إلى وقوع الحادث ، يكون سائغا فى العقل والمنطق وهو ما يوفر قيام الخطأ فى جانب الطاعن وتتوافر به السببية بين هذا الخطأ وصعق المجنى عليه وإصابة الآخرين .

(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨١ ص ٨٧١)

٥٢ - لما كان من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو

مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وإذ ما كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص في تدليل سائغ من أقوال شهود الحادث وما دلت عليه المعاينة أن الطاعن كان يقود عربة كارو يعبر بها عرض الطريق السريع بين القاهرة والاسكندرية دون أن يتحقق من خلوه من السيارات رغم قدومه من طريق زراعى جانبى بها يوفر قيام ركن الخطأ في جانبه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى شأن تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢١٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢٢ س ٣٠ ق ١٠٤ ص ٤٩٥)

٥٣ - لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها فى حق الطاعن أدلة سائغة خلص فى منطق سليم إلى أن ركن الخطأ الذى نسب إلى الطاعن ونجم عنه الحادث يتمثل فى أنه قام بالاشراف على تصنيع ماكينة لتشغيلها فى مصنعه دون إتباعه المواصفات الفنية لتصنيعها ، وقام بتجربتها دون إتخاذ الحيطة الكافية فأنفجرت مما أدى إلى وقوع الحادث الذى نشأ عنه قتل وإصابة المجنى عليهم فإن الحكم يكون قد بين الخطأ الذى وقع من الطاعن كما أثبت أن قتل وإصابة المجنى عليهم كان نتيجة هذا الخطأ ويتصل به إتصال السبب بالمسبب مستنداً فى ذلك إلى ماله أصله الثابت بالأوراق ومدللأ عليه تدليلاً سائغاً فى العقل وسديداً فى القانون ويؤدى إلى مارتبه الحكم عليه .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٧ س ٣١ ق ٢٠ ص ١٠٥)

٥٤ - لما كان الحكم الابتدائى قد أورد أقوال شهود الحادث متضمنة أن الطاعن كان يقود السيارة بسرعة شديدة ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن ما أورده الحكم

من أقوال هؤلاء الشهود له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد تضمن الاحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي على ماسلف بيانه ، فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - فى نطاق سلطته التقديرية وفى منطق سائع وتدليل مقبول - قد إستخلص من ظروف الواقعة وعناصرها - ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن وإستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع من إنطلاق الطاعن بالسيارة قيادته بسرعة كبيرة قادما من طريق فرعى مخترقا طريقاً رئيسياً دون أن يتحقق من خلو هذا الطريق الأخير من المركبات وإذ تصادف مرور سيارة أتوبيس به فوق الاصطدام بينهما مما سبب الحادث كما أورد الحكم - بناء على الكشف الطبى - إصابات المجنى عليهما وأنها أدت إلى وفاتهما ، وكان هذا الذى إستخلصه مستمداً مما له أصل ثابت من الأوراق وليس محل جدل من الطاعن وهى أقوال الشهود سالفى الذكر ومما دلت عليه المعاينة ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق ، وكان يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من واقعات الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر ، ومن ثم فإن ما أورده الحكم المطعون فيه يتوافر به الخطأ فى حق الطاعن وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة ، فيكون ماخلص إليه الحكم فى هذا الشأن سديداً ويكون ما يثيره الطاعن فى غير محله . أما ما يثيره الطاعن من أن خطأ الغير « السائق الآخر المقضى ببراءته » كان السبب فى وقوع الحادث ، فإنه لا جدوى له فيه لأنه - بفرض قيامه - لا ينفى مسئوليته الجنائية عن الحادث التى أثبت الحكم قيامها فى حقه ، ذلك بأن الخطأ المشترك - فى نطاق المسئولية - الجنائية لا يخلو المتهم من المسئولية ومادام الحكم - فى هذه الدعوى - قد دلت على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دان الطاعن بها من ثبوت نسبة الخطأ إليه ومن نتيجة مادية وهى وقوع الضرر ومن رابطة سببية بينهما ، فإن النعى على الحكم فى خصوص ماسلف يضحى ولا محل به .

الفصل الثالث

تعدد الخطأ

٥٥ - يصح في القانون أن يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين ولا يسوغ القول بأن أحد الخطأين ينفي المسؤولية عن مرتكب الآخر .

(الطعن رقم ١١٨٦ سنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ س ٨ ص ٨٨)

٥٦ ✓ - إن الشارع إذ عبر في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بعبارة «التسبب في القتل بغير قصد» قد أراد أن يمد نطاق المسؤولية لتشمل من كان له نصيب في الخطأ ، ومادام يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين أو أكثر لا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهم يستغرق خطأ الآخر أو ينفي مسؤوليته ، ويستوى في ذلك أن يكون أحد هذه الأخطاء سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصول الحادث - فإذا كان المتهم الأول - على ما أثبتته الحكم - هو الذي حضر المادة المخدرة مخطئاً في تحضيرها ، فإنه يكون مسئولاً عن خطئه مستقلاً عن خطأ غيره الذي استعمل هذا المحلول .

(الطعن رقم ١٣٣٢ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١)

٥٧ - يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم وآخر ، فلا ينفي خطأ أحدهما مسؤولية الآخر . ومن ثم فإن عدم إدعان سكان المنزل لطلب الاخلاء الموجه إليهم لا ينفي عن الطاعن الخطأ الموجب لمسؤوليته عن الحادث .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ س ١٤ ص ٦٠٣) .

٥٨ ✓ - تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أياً كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك أن يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصوله .

(الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١/٢٢ س ١٨ ق ١٧ ص ٩٤)

٥٩ - الخطأ المشترك لا يخلو المتهم من المسؤولية الجنائية ، ومن ثم إذا كان الحكم قد دلل على ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن ووقوع الحادث نتيجة لهذا الخطأ ، فإن ما يثيره بوجه طعنه من وقوع خطأ من المتهم الثانى الذى قضى ببراءته يكون غير منتج ولا جدوى له منه ، إذ هو فى حقيقته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الأدلة التى اقتنعت بها محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٢ س ١٩ ق ٣٦ ص ٢٠٧)
 (والطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٣ س ١٩ ق ١٠٩ ص ٥٥٤)
 (والطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/٢١ س ٢٤ ق ١٨٠ ص ٨٦٩)
 (والطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣)

(والطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٣ س ٢٦ ق ٢٧ ص ١١٧)
 (والطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ق ٤١ ص ١٨٤)

٦٠ ✓ - تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أياً كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى فى ذلك أن يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر فى حصوله .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٢ ص ١٩٢)
 (والطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠ س ٢١ ق ١٤٨ ص ٦٢٦)
 (والطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨١ ص ٨٧١)
 (والطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩)
 (والطعن رقم ١٣٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٧ س ٣١ ق ١٨ ص ٨٨)

٦١ - إن عدم إزعان المجنى عليهم لطلب الاخلاء الموجه إليهم أو تراخى باقى ملاك العقار عن إجراء الترميم لا ينفى عن الطاعن الخطأ المستوجب لمسئوليته إذ يصح فى القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم وغيره ، فلا ينفى أحدهما مسئولية الآخر

(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٤٠ ص ٦٩٦)

الفصل الرابع

الخطأ المهني

٦٢ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم - في جريمة القتل الخطأ - قد أثبت خطأ المتهم الأول (صيدلى) فيما قاله : من أنه حضر محلول «البونتوكايين» كمخدر موضعي بنسبة ١٪ وهي تزيد على النسبة المسموح بها طبياً وهي ٨٠٠/١ ومن أنه طلب إليه تحضير «نودوكايين» بنسبة ١٪ فكان يجب عليه أن يحضر «البونتوكايين» بما يوازي في قوته هذه النسبة وهي ١٪ أو ٨٠٠/١ ولا يعفيه من المسؤولية قوله أن رئيسه طلب منه تحضيره بنسبة ١٪ طالما أنه ثبت له من مناقشته هذا الرئيس في التليفون أنه لا يدري شيئاً عن كنه هذا المخدر ومدى سميته ، هذا إلى جانب أنه موظف مختص بتحضير الأدوية ومنها المخدر ، ومسئول عن كل خطأ يصدر منه ، ومن أنه لجأ في الاستفسار عن نسبة تحضير هذا المخدر إلى زميل له قد يخطئ وقد يصيب ، وكان لزاماً عليه أن يتصل بنوى الشأن في المصلحة التي يتبعها أو الاستعانة في ذلك بالرجوع إلى الكتب الفنية الموثوق بها «كالفارماكوبيا» ومن إقراره صراحة بأنه ما كان يعرف شيئاً عن هذا المخدر قبل تحضيره فكان حسن التصرف يقتضيه أن يتأكد من النسب الصحيحة التي يحضر بها ، فلا ينساق في ذلك وراء نصيحة زميل له ، ومن أنه لم ينبه المتهم الثانى وغيره من الأطباء ممن قد يستعملون هذا المحلول بأنه إستعاض به عن «النوفوكايين» - فإن ما أثبتته الحكم من أخطاء وقع فيها المتهم يكفى لحمل مسئوليته جنائياً ومدنياً .

(الطعن رقم ١٣٣٢ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١)

٦٣ - إذا عرض الحكم لبيان ركن الخطأ المسند إلى المتهم الثانى (طبيب) بقوله «أنه طلب إلى الممرضة والتومرجى أن يقدم له بنجا موضعياً بنسبة ١٪ دون أن يعين هذا المخدر ودون أن يطلع على الزجاجة التى وضع فيها ليتحقق مما إذا كان هو المخدر الذى يريده أم غيره ، ومن أن الكمية التى حقنت بها المجنى عليها تفوق إلى أكثر من ضعف الكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل أن يجرى عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون أن يستعين بطبيب خاص بالتخدير ليتفرغ هو إلى مباشرة العملية ، ومن أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لاهماله

وعدم تحرزه بأن حقن المجنى عليها بمحلول «البونتوكابين» بنسبة ١٪ وهي تزيد عشر مرات عن النسبة المسموح بها فتسمت وماتت فإن ما أورده الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطاعن من شأنه أن يؤدي إلى مارتبه عليها - أما ما يقوله المتهم من أن عمله في مستشفى عام قائم على نظام التقسيم والتخصيص يعفيه من أن يستوثق من نوع المخدر وصلاحيته وأنه مادام ذلك المخدر قد أعد من موظف فني مختص وأودع غرفة العمليات ، فإنه في حل من استعماله دون أي بحث - هذا الدفاع من جانب المتهم هو دفاع موضوعي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ، بل أن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها المحكمة على خطأ المتهم وأسست عليها إدانته ، وهو ما أولته المحكمة - بحق - على أنه خطأ طبي وتقصير من جانب المتهم لا يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسئول بما يفيد أنه وقد حل محل أخصائي التخدير ، فإنه يتحمل التزاماته ومنها الاستيثاق من نوع المخدر .

(الطعن رقم ١٣٣٢ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١)

٦٤ - من المقرر أن إباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط في إتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمدته نتيجه أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله . ولما كان ما أثبتته الحكم من عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن أثناء إجرائه العملية الجراحية للمجنى عليها ، تكفي لحمل مسؤوليته جنائياً ومدنياً ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ س ١٤ ص ٥٠٦) .

٦٥ - من المقرر أن إباحة عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط في إتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمدته الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله .

(الطعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٤ ص ٢١)

(والطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠)

٦٦ - متى كان الحكم وقد إنتهى إلى تبرئة المطعون ضده من جريمة القتل والاصابة الخطأ وإلتماس العذر له وإسقاط الخطأ عنه نظرا لزحمة العمل ، ولأنه لا يوجد بالوحدة الطبية سوى إناء واحد يقطر فيه الماء أو يحضر فيه الطرطير مما أوقعه في الغلط ، وإلى أن من مات من الأطفال في حالة مرضية متقدمة تكفى وحدها للوفاة إلا أن الحق عجل بوفاتهم مما يقطع رابطة السببية بين الخطأ بفرض ثبوته في حقه وبين الموت الذي حدث ، وما نكره الحكم من ذلك سواء في الخطأ أو في القول بإنقطاع رابطة السببية خطأ في القانون ، ذلك بأنه مادام أن المطعون ضده وهو طبيب مزج الدواء بمحلول الطرطير بدلاً من الماء المقطر الذي كان يتعين مزجه فقد أخطأ سواء كان قد وقع في هذا الخطأ وحده أو إشتراك معه الممرض فيه وبالتالي وجبت مساءلته في الحالين لأن الخطأ المشترك لا يجب مسئولية أى من المشاركين فيه ولأن إستيثاق الطبيب من كنه الدواء الذي يناوله المريض أو في ما يطلب منه في مقام بذل العناية في شفائه ، وبالتالي فإن التقاعس عن تحريره والتحرز فيه والاحتياط له إهمال يخالف كل قواعد المهنة وتعاليمها وعليه أن يتحمل وزره . كما أن التعجيل بالموت مرادف لاحتدائه في توافر علاقة السببية وإستيجاب المسئولية ، ولا يصلح ما إستندت إليه المحكمة من إرهاب الطبيب بكثرة العمل مبرراً لإعفائه من العقوبة ، وإن صلح ظرفاً لتخفيفها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠ س ٢١ ق ١٤٨ ص ٦٢٦)

٦٧ - لما كان الحكم الابتدائي - في حدود ما هو مقرر لمحكمة الموضوع من حق في وزن عناصر الدعوى وأدلتها - قد إستظهر رابطة السببية بين الضرر الثابت من خطأ الطاعن وبين ما إنتهت إليه حال المجنى عليه من إصابته بالعاهة المستديمة بما أورده من أنه «لو أجرى الفحوص الطبية قبل إجراء الجراحة وتبين منها أن المريض مصاب ببؤرة قححية لا تمتنع عن إجراء الجراحة ولو أنه أجرى الجراحة في عين واحدة - لتمكن من تلافي أى مضاعفات قد تحدث له ولما تسبب في إفقاده إبصار كلتا عينيه» . كما رد على دفاع الطاعن في شأن إنتفاء رابطة السببية بقوله : «وحيث أن المحكمة لا تظن إلى دفاع المتهم من أن ما حدث للمدعى بالحق المدنى إنما جاء نتيجة حساسية إصابته في عينيه ، وهو أمر يخرج عن إرادة الطبيب المعالج ذلك أنه حتى على فرض أن المريض قد فاجأته الحساسية بعد الجراحة - فإن ذلك يكون ناشئاً من عدم التأكد من خلو

جسده من البور الفاسدة قبل إجراء العملية ولو كانت العملية أجريت على عين واحدة لتبين الطبيب ما يمكن تلافيه من حساسية أو مضاعفات حدثت في العين الأولى» ، كما أن الحكم المطعون فيه أورد من تقرير الطبيب الشرعي الأخير أن خطأ الطاعن على نحو ما سلف بيانه نقلا عن هذا التقرير - قد عرض مورث المطعون ضدهم للمضاعفات السيئة في العينين معا في وقت واحد وأن الطاعن يحمل مسؤولية النتيجة التي إنتهت إليها حالة المريض - وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقل الحكم المطعون فيه من ذلك التقرير - فإن مودى ما أثبتته الحكم من ذلك أنه إستظهر خطأ الطاعن ورابطة السببية وبين النتيجة التي حدثت بمورث المطعون ضدهم من واقع التقارير الفنية بما مفاده ان الحالة المرضية لهذا الأخير لم تكن تستدعي الاسراع في إجراء الجراحة وإن الطاعن - وهو استاذ - بماله من مكانه علمية وطول خبرة فنية كان يتعين عليه أن يتوقع حدوث المضاعفات بعين المريض عقب الجراحة التي أجراها له وقد كان من مقتضى حسن التبصر والتحرز الا يغيب هذا عنه خاصة في ظل الظروف والملابسات التي أجريت فيها الجراحة ، وهو ما يكفي ويسوغ به تدليل الحكم على توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالقصور في هذا الصدد

(الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠)

الفصل الخامس

الخطأ في المسؤولية المدنية

٦٨١ - وقوع الضرر ممن تشمله الرقابة قرينة على تقصير متولى الرقابة ، وإلى هذا يشير الشارع في مذكرته الإيضاحية عن المادة « ٢٤١ » المقابلة للمادة « ١٧٣ » من القانون المدني الجديد من أن مسؤولية المكلف بالرقابة هي مسؤولية أصلية أساسها خطأ مفترض ولا تنتفى المسؤولية إلا إذا أثبت متولى الرقابة أنه قام بما عليه من واجب الرقابة أو أن الحادث ما كان يمكن تلافيه مهما كانت شدة الرقابة ، فليس للطاعنة ، أو لناظر المدرسة التي يتبعها التمسك بأن الحادثة - التي هي محل المساءلة - كانت نتيجة ظرف فجائي للخلاف من المسؤولية مادام أن القيام بواجب الرقابة المفروضة عليه لم يحم عليه دليل من الحكم الذي أثبت أن

لحادث وقع في فترة تغيير الحصص ، وأنه لم يكن بالفصل أحد لمراقبة الطلبة في ذلك الوقت .

(الطعن رقم ١٦٨ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥٠٦)

٦٩ - مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ من القانون المدني أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى وقع الخطأ من التابع وهو يقوم بأعمال وظيفته ، أو أن يقع الخطأ منه بسبب هذه الوظيفة ، وأنه يكفي أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع بحيث يثبت أن التابع ما كان يستطيع ارتكاب الخطأ أو ما كان يفكر فيه لولا الوظيفة . ويستوى أن يتحقق ذلك عن طريق مجاوزة التابع لحدود وظيفته ، أو عن طريق الاساءة في استعمال هذه الوظيفة ، أو عن طريق إستغلالها ، ويستوى كذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، كما يستوى أن يكون التابع - في ارتكابه الخطأ المستوجب للمسئولية - قد قصد خدمة متبوعه ، أو جر نفع لنفسه - يستوى كل ذلك مادام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة .

(الطعن رقم ١٠٩٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/١/١٢ س ١١ ص ٤٥)

٧٠ - من المقرر أنه إذا بنيت براءة المبلغ على إنتفاء أى ركن من أركان البلاغ الكاذب ، فينبغي بحث مدى توافر الخطأ المدني المستوجب للتعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها ، فالتبليغ خطأ مدني يستوجب التعويض ، إذا كان صادرا من قبيل التسرع في الاتهام أو بقصد التعريض للمبلغ والاساءة إلى سمعته ، أو في القليل عن رعونة أو عدم تبصر ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما إذا كان هناك خطأ مدني ضار يستوجب مساءلة المطعون ضدهم بالتعويض عنه أولاً ، فإنه يكون معيباً بما يتعين معه نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٦٠١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١١ س ١٦ ص ٤٥) .

٧١ - إن الحكم المطعون فيه إذ أسند وقوع الحادث إلى خطأ المتهم والمجنى عليه معاً ثم ألزم المتهم والمسئول المدني عنه بكامل التعويض المقضى به إبتدائياً على الرغم من أن الحكم الأخير قد حصر الخطأ في جانب المتهم وحده ، يكون

معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن المادة ١٦٣ من القانون المدنى وإن نصت على أن «كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من إرتكبه بالتعويض» إلا أنه إذا كان المضرور قد أخطأ أيضاً وساهم هو الآخر بخطئه فى الضرر الذى أصابه ، فإن ذلك يجب أن يراعى فى تقدير التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير ، لأن كون الضرر الذى لحق المضرور ناشئاً عن خطأتين : خطؤه وخطأ غيره ، يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما ، وبناء على عملية تشبه عملية المقاصة ولا يكون الغير ملزماً إلا بمقدار التعويض عن كل الضرر منقوصاً منه ما يجب أن يتحملة المضرور بسبب الخطأ الذى وقع منه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإلتفت عن إستظهار ما قرره فى أسبابه من خطأ المجنى عليه وبيان أثره فى مقدار التعويض وقضى بإلزام المسئول المدنى به كاملاً دون أن ينقص منه ما يوازى نصيب المجنى عليه فى هذا الخطأ ، فإنه يكون فضلاً عن قصوره قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١١ س ٢٠ ق ٥٤ ص ٢٤٨)

٧٢ - الأصل المقرر فى القانون أن الانسان لايسأل إلا عن خطئه الشخصى ، فصاحب المركب لايعتبر مسئولاً جنائياً أو مدنياً عما يصيب الناس من أضرار عن خطأ الملتزم بتسييره ، إلا إذا كان العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإذا كان هو قد سلم المركب إلى غيره على مقتضى الالتزام الذى حصل عليه من الجهة الادارية المختصة لتسييره فى الغرض المعين بوثيقته ، فإن مساءلته هو تكون ممتنعة إلا أن تكون يده لازالت مبسوطة عليه وعلى سير العمل فيه ، أما إذا كانت قد غلت أو إرتفعت فلا وجه لمساءلته ، والظاهر من مدونات الحكم أنه قال ببقاء يد المالك إفادة من الملك ذاته مع إختلاف الأمرين .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٤ ص ٩٩٣)

٧٣ - من المقرر أن حق الالتجاء إلى القضاء وإن كان من الحقوق العامة التى تثبت للكافة إلا أنه لايسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما شرع له له إستعمالاً كيدياً ابتغاء مضارة الغير ، فإذا ماتبين أن المدعى كان مبطلاً فى دعواه ولم يقصد إلا مضارة خصمه والنكاية به فإنه لا يكون قد باشر حقاً مقرراً

فى القانون بل يكون عمله خطأ وتحق مساءلته عن تعويض الاضرار التى تلحق الغير بسبب إساءة استعمال هذا الحق

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ س ٢٣ ق ٢١٣ ص ٩٥٣)

٧٤ - إذ نص الشارع فى المادة ١٧٤ من القانون المدنى على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته وبسببها فهو إنما أقام المسئولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع يرجع إلى سوء إختياره تابعه وتقصيره فى رقابته ولا يشترط فى ذلك أن يكون المتبوع قادراً على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية ، بل يكفى أن يكون من الناحية الادارية هو صاحب الرقابة والتوجيه ، كما إن علاقة التبعية لا تقتضى أن يكون التابع مأجوراً من المتبوع على نحو دائم ، وبحسب الضرور أن يكون حين تعامل مع التابع معتقدا صحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب متبوعه .

(الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠)

٧٥ - من المقرر أن القانون المدنى إذ نص فى الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ منه على إن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها إنما أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض فى جانب المتبوع لا يقبل إثبات العكس يرجع إلى سوء إختيار تابعه وتقصيره فى رقابته ، وإذ حدد القانون نطاق هذه المسئولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقعاً من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على عمل التابع وهو يودى عملاً داخل فى طبيعة وظيفته أو أن تكون الوظيفة هى السبب المباشر لهذا الخطأ أو أن تكون ضرورية لا مكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان الفعل الضار غير المشروع أو هيات له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء أكان الباعث الذى دفعه متصلاً بالوظيفة أو لا علاقة لها بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام المسئول عن الحقوق المدنية متضامناً مع المتهم بالتعويض تأسيساً على مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه الغير مشروعة إعمالاً لنص المادة ١٧٤ من القانون المدنى ، وكان الطاعن لا ينازع فى وقوع

الحادث من تابعه المتهم أثناء عمله بالشركة ، فإن منعى الطاعن يضحى غير سديد .

(الطعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٦ س ٣١ ق ٩ ص ٥١)
٧٦ - لا يشترط قانونا فى الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذى وقع منهم واحدا بل يكفى أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذى وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم قد سببت للمضرور ضرراً واحداً ولو كانت مختلفة أو لم تقع فى وقت واحد .

(الطعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢ س ٣١ ق ١٥٩ ص ٨٢٦)

الفصل السادس

الخطأ بصدد المسئولية الجنائية عن النتائج المحتملة

٧٧

٧٧ - يكون المتهم مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التى أحدثها عن خطأ أو عمد ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسئولية ، كما أن مرض المجنى عليه وتقدمه فى السن هى من الأمور الثانوية التى لا تقطع رابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التى إنتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته .

(الطعن رقم ٣١٤ سنة ٢٧ ق : جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ ص ٤٤٨)

٧٨ - الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الإجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة ، ولما كان تقدير توافر السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق ، وكان من المقرر أيضا أن تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى فى ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر فى حصوله ، وكانت المحكمة قد عرضت إلى مادفع به

يكون معيبا بالقصور وبالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ ص ٢٥ ق ١٠٤ ص ٤٨٦)

٩١ - الأصل أن خطأ المضرور ذاته لا يرفع مسئولية المسئول ولا يعفى المسئول إستثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصاب المجنى عليه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول ، ولما كان البين مما أورده الحكم بياناً لواقعة الدعوى أن «... قد أصيبت بالاصابة الموصوفة بالتقارير الطبية نتيجة سقوط أحد العمال المجنى عليهم فوقها» . وكان هذا الذي أورده الحكم ثابتاً في بلاغ الحادث وفي أقوال المجنى عليها في التحقيقات ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد إقتناعها من أى دليل تظمن إليه وأن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة متى إطمأنت إليها دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها ، فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في هذا الشأن لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٣ ص ٢٦ ق ٢٧ ص ١١٧)

٩٢ - قيام رابطة السببية بين الاصابات والوفاة في جريمة الضرب المفضى إلى الموت من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع . ومتى فصلت في شأنها - إثباتاً أو نفياً - فلا رقابة لمحكمة النقض عليها مادامت قد إقامت قضاءها في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما إنتهت إليه - كما هي الحال في الدعوى الماثلة - ولا يؤثر في ذلك خطأ المجنى عليه - بفرض وجوده - مادامت فعلة الطاعن كانت هي العامل الأول الذي لولاه لما حصلت الوفاة .

(الطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٣ ص ٣١ ق ٣ ص ٢١)

الفرع الثاني - الحادث القهرى

٩٣ - يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه - فإذا إطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم

وعددت صور هذا الخطأ التي تكفى كل صورة منها لعددها خطأ قائما بذاته أتاح المتهم وترتب عليه مسئولية فاعله - ولو لم يقع منه خطأ آخر - فإن فى ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى .

(الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢٠ من ١٠ ص ٤٥١)

(والطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧ من ٢٩ ق ٦٠ ص ٣٢٢)

٨٩
٩٤ - من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ولما كان الحكم بعد أن دلت على خطأ الطاعن المتمثل فى محاولته اجتياز سيارة أمامه بإنحرافه إلى حافة الجسر فى أقصى اليسار وفى طريق ضيق سبق أن مر منه ولا يسمح بمرور سيارتين بغير حذر بالغ ، مما أدى إلى إنقلاب السيارة - إستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التى حدثت ورد على ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعى بما يفنده . وكان ما أورده الحكم من تدليل سائغ على ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعن وحصول الحادث نتيجة لهذا الخطأ ينتفى به فى حد ذاته القول بحصول الحادث نتيجة حادث قهرى وهو إنهيار جزء من الجسر فجأة ، ذلك أنه يشترط لتوافر هذه الحالة ألا يكون للجانى يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منعه . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول واقعة الدعوى والتصوير الذى أطمأنت المحكمة إليه ومناقشة أدلة الثبوت ومبلغ إقتناع المحكمة بها مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/٤ من ١٦ ص ٤)

٨٩
٩٥ - متى وجدت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها فى القانون ، كانت النتيجة محمولة عليها وإنقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ ، وإمتنعت المسئولية عن أخطأ إلا إذا كون خطوه بذاته جريمة .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ من ٢٠ ق ١٩٤ ص ٩٩٣)

٨٩
٩٦ - لما كان الحكم الابتدائى قد إستظهر خطأ الطاعن فى قوله بما مؤداه أنه كان يتعين على المتهم وقد إستشعر الخطر ولم يتأكد من حالة الطريق أمامه

الطاعن نفياً للتهمة المسندة إليه من إلزامه بإشارة مساعد الكمسارى وأن خطأ المجنى عليها هو السبب المباشر للحادث ثم أقامت قضاها على ما إقتنعت به من أدلة تترد إلى أصل صحيح فى الأوراق وإستخلصت فى منطق سائغ خطأ الطاعن والمتهم الآخر وإتصال خطأ كل منهما بالنتيجة إتصال السبب بالمسبب ، فإن الحكم بذلك يكون قد أصاب الحق فى تقرير مسئولية الطاعن وما يثيره فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩)

الفصل السابع

إنتفاء الخطأ

الفرع الأول - خطأ المضرور

٧٩ - الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها إن كان ثمة خطأ مشترك بمعناه الصحيح ، ولا يعفى المسئول إستثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول فى إحداث الضرر الذى أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/١٥ س ٧ ص ٣٦١)

(والطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٣ س ١٥ ص ١١٠)

(والطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ س ١٥ ص ٥٦٨)

٨٠ - يصح فى القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع حادث القتل الخطأ مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفى خطأ أحدهما مسئولية الآخر .

(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٠/١٥ س ٧ ص ١٠٢٤)

(والطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٣/٢٢ س ١١ ص ٢٩٦)

٨٧ - متى كان الحكم قد قطع أن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده

وانتهى إلى أن خطأ المتهم - بفرض حدوثه - لم يكن له شأن في وقوع الحادث لانتفاء رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذي لحق المجنى عليه ، فإن الحكم لا يكون قاصراً ولا مشوباً بالخطأ في القانون أن هو لم يتحدث عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم ولم يتعرض لباقي صور الخطأ المشار إليها في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٧٦٩ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٢/٣ من ٩ ص ١٢٩)

٨٢ - متى كان الحكم قد إنتهى في منطق سليم إلى أن المتهم لم يرتكب خطأ ما وأن الخطأ من جانب المجنى عليه وحده ، فإن ذلك يكفي بذاته للقضاء ببرائة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله وقبل المسئول عن الحقوق المدنية ، ذلك لأن مناط المسؤولية المدنية قبل الأخير كما أتى به نص المادة ١٧٨ من القانون المدني هو ألا يكون الضرر راجعاً لسبب أجنبي لايد «للحارس» فيه .

(الطعن رقم ٢٠٣٢ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٣/١٠ من ٩ ص ٢٦٧)

٨٣ - الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية - بفرض قيامه لا يخلو المتهم من المسؤولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم مادام أن هذا الخطأ لم يترتب عليه إنتفاء أحد الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ من ١٤ ص ٩٨٣)

(والطعن رقم ١٧١٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٣ من ١٥ ص ١١٠)

(والطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ من ١٥ ص ٥٦٨)

(رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٢ من ٢٣ ق ٢٠٦ ص ٩٢١)

٨٤ - من المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسؤولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه إنتفاء الأركان القانونية لجريمتي القتل والاصابة الخطأ المنسوبتين إلى المتهم .

(الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ق ٤٩ ص ٢٤٧)
 (والطعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٦ س ١٨ ق ٦٦ ص ٣٢٥)
 (والطعن رقم ١٧٣٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧ س ١٨ ق ٢٤٨ ص ١١٧٩)

(والطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠ س ٢٩ ق ٢٩ ص ١٦٧)
 (والطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ س ٣٠ ق ٢١١ ص ٩٨٠)

٨٥ - من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لحدوث النتيجة . وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أقوال شاهدة الرؤية الوحيدة أن المجنى عليه كان أثناء عدوه عابراً الطريق على مسافة قريبة جداً من السيارة وأن أقوالها تتفق ودفاع المطعون ضده بأنه رأى المجنى عليه على مسافة ثلاثة أمتار ، وكانت المعاينة لا تنفي وقوع الحادث على هذه المسافة ، فإن ماثيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

(الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ق ٩٠ ص ٤٧٥)

٨٦ - الخطأ المشترك في نطاق المسؤولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسؤولية ، بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسؤولية المتهم ، مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه إنتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ .

(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٢ ص ١٢)

٨٧ - من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لحدوث النتيجة . ولما كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت توافر الخطأ في حق الطاعن إلا أنه أغفل كلية التصدي إلى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وإلى دفاع الطاعن الذي بناه على أن المجنى عليه اندفع فجأة تجاه

السيارة فاصطدم بها . ليتسنى من بعد بيان قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي إصابة المجنى عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية أو إنتفانها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ سكت عن بحث كل ما تقدم يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٨ من ٢١ ق ٢٥٧ ص ١٠٦٩)

٨٨ - من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة .

(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ من ٢٤ ق ٢٣٧ ص ١١٦٢)

٨٩ - إن الخطأ المشترك - في نطاق المسؤولية الجنائية - لا يخلو المتهم من المسؤولية ومادام الحكم - في صورة الدعوى - قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها من ثبوت نسبة الخطأ إليه ومن نتيجة مادية وهي وقوع الضرر بوفاة المجنى عليها ومن رابطة سببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع ، فإن ما يثيره الطاعن من أن خطأ المجنى عليها كان السبب في وقوع الحادث لا جدوى له منه لأنه - بفرض قيامه - لا ينفي مسنوليته الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقه .

(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ من ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣)

(والطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠ من ٢٩ ق ٢٩ ص ١٦٧)

٩٦ - يصح في القانون وقوع خطأ من شخصين أو خطأ مشترك . كما أن خطأ المضرور ، بفرض ثبوته ، لا يرفع مسؤولية غيره الذي يقع خطأ من جانبه وإنما قد يخففها إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور كان العامل الأول في إحداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ درجة من الجسامة بحيث يستغرق خطأ غيره - لما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد نفى مسؤولية المطعون ضده لمجرد تركه سيارته مضطراً أثر انفجار إطاراتها وفي حيازة الحمال ولم يناقش باقي عناصر مسنوليته في ترك السيارة بالطريق العام المرصوف في وقت يدخل فيه الليل ودون إضاءة النور الخلفي للمقطورة عند تركها وهي مسؤولية لا يدفعها حالة الحكم بأن إتخاذ الاحتياطات كان لزاماً على الحمال فإن الحكم المطعون فيه

نتيجة عدم وضوح الرؤية بسبب استعمال السيارة النقل القائمة في مواجهته للنور المبهر أن يهدىء من سرعة سيارته وإذ لم يفعل ذلك وفوجيء بعربة النقل أمامه واصطدم بها فان ذلك مما يوفر الخطأ في جانبه . ثم أضاف الحكم المطعون فيه ، ردا على مادفع به الطاعن من توافر القوة القاهرة ، قوله « أن الثابت من التحقيقات ومن المعاينة عدم وجود آثار فرامل للسيارة على الطريق مما يقطع بأن المتهم لم يتخذ أى إجراء لتفادى الاصطدام بعربة الكارو ولا يعفيه من ذلك قوله أن هذه العربة لم تكن تحمل مصباحاً خلفياً إذ أن أنوار السيارة التى يقودها كفيلة برؤية العربة الكارو على مسافة بعيدة يستطيع معها السيطرة على سيارته ، كما أن الطريق يسمح بمرور سيارتين فى إتجاهين مضادين رغم وجود عربة الكارو .. » ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه ، فى هذا الشأن كاف وسانغ فى إستظهار ركن الخطأ فى جانب الطاعن ، وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ألا يكون للجانى يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منعه فإذا إطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ فى حق الطاعن وأوردت صورة الخطأ الذى وقع منه ورتبت عليه مسئوليته فإن فى ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى .

(الطعن ١٠٠٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/١٣ من ٢٨ ق ٥٣ ص ٢٣٧)

٩٧ - يشترط لتوافر حالة الحادث القهرى ألا يكون للجانى يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منعه . وإذ كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أطمأنت الى توافر الخطأ فى حق الطاعن وأوردت صورة الخطأ الذى وقع منه ورتبت عليه مسئوليته فإن فى ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهرى . ومن ثم فإن ما ينعاه على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢ من ٣٠ ق ١٧٦ ص ٨٢١)

الفصل الثامن

تسبيب الأحكام بالنسبة لركن الخطأ

٩٨ - إذا كان الحكم قد أخذ فى مساءلة المتهم - بجريمة القتل والاصابة الخطأ - بأقوال مرسلة لا تستند إلى فحص فنى ، وهو حين أوردها لم يدعمها ببيانات يمكن مراقبة سلامتها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور ، فإذا خلص الحكم إلى أن

ركن الخطأ ثابت في حق المتهم من قيامه ببناء الشرفة بناء غير فني من ضالة الحديد وعدم تركيبه تركيباً فنياً وضالة الأسمنت مما أدى إلى عدم تحملها ثقل السقالة فسقطت وأصاب المجرى عليه . وكانت أقوال مهندس التنظيم التي رجع إليها الحكم في تحديد مسؤولية المتهم وإن تضمنت بياناً لما يجب أن يكون عليه تسليح البناء تسليحاً فنياً ، فهي لم تشر إلى مقدار العجز في مواد تسليح الشرفة المنهارة ولا إلى مبلغ ثقل الحمل الذي إنهارت تحته وقد رجع الشاهد في القول ببراءة التسليح إلى افتراض ضعفه لمجرد إنهياره تحت هذا الحمل فإن الحكم يكون قاصراً متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/١٦ ص ٩ ص ١٠٨٤)

٩٩ - مناط العقاب في جريمة الحريق بالاهمال هو شخصية الخطأ المؤثم قانوناً والتي يتسبب عنها الضرر . ولا يسأل الشخص عن فعل غيره إذا لم يثبت أنه ارتكب خطأ شخصياً مرتبطاً بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب . وإذا ما كان الحكم قد انتهى إلى عدم ثبوت مقارفة المظعون ضده لهذه الجريمة بنفسه ولم ينسب إليه خطأ شخصياً مما يجعله محلاً للمساءلة الجنائية عن فعل غيره . واستبعد المسؤولية الافتراضية التي أساسها سوء اختيار المتبوع لتابعه وتقصيره في رقابته بوصفها لا تمت بصلة إلى الفعل الضار محل الجريمة . فإن قضاءه بتبرئته منها يكون صحيحاً .

(الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق حله ١٩٦٣/٣/٥ ص ١٤ ص ١٦٩)

١٠٠ - لما كانت الوقائع كما أوردها الحكم تدل على أن العيار الذي انطلق لم يكن ليصيب أحداً لولا انفجار ماسورة السلاح . وأن إصابة المجرى عليه حدثت من شظايا الماسورة المتفجرة بسبب عيب في صناععتها . لم يكن للمتهم يد فيه ولم يكن في استطاعته أن يتوقعه . وكانت مخالفة اللوائح وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلاً بذاته في قضايا الإصابات والقتل الخطأ . إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى . ومن ثم يكون الحكم صحيحاً فيما انتهى إليه من إعتبار رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجرى عليه غير قائمة . والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ . ويصبح النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق

(الطعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ ص ١٤ ص ٥٣٠) .

١٠١ - من المقرر أنه متى أطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم وعددت صور هذا الخطأ ، وكانت كل صورة منها تكفي لترتيب مسئوليته ولو لم يقع منه خطأ آخر فإنه لا جدوى للمتهم من المجادلة في باقى صور الخطأ التى أسندها الحكم إليه .

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٠/١٤ ص ١٤ ص ٦٠٣) .

١٠٢ - الخطأ فى الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالادانة فى جريمة القتل الخطأ أن يبين - فضلا عن مؤدى الأدلة التى إعتد عليها فى ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا إلى أصل صحيح ثابت فى الأوراق .

(الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٧ ص ١٥ ص ٩٢)

١٠٣ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ ، تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للامور ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجانى ، وكان كافيا بذاته لحدوث النتيجة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت توافر الخطأ فى حق الطاعن ، قد أغفل التصدى إلى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفائها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع بإنقطاع رابطة السببية بين الخطأ ومالحق المجنى عليه من ضرر ، وبأن الحادث إنما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده بظهوره فجأة أمام السيارة على مسافة تقل عن المتر ، وهو دفاع جوهرى قد يترتب على ثبوت صحته إنتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ، فإنه كان لزاما على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تبين كيف كان فى استطاعة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة تلافى إصابة المجنى عليه . أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ ص ١٥ ص ٥٦٨) .

١٠٤ - إذا كان مؤدى ما قاله الحكم أن المتهم لم يتخذ الحيطة في خروج القاطرة التي كان يقودها من مكانها لتفادى الصدام ، وأنه لم يطلق آلة التنبيه ، وقاد القاطرة بمؤخرتها دون أن يتبين خلو الطريق خلفه ، كما قادها بسرعة وقت خروجها من المرسى مع أنه كان من المتعين وهو يسير بها بمؤخرتها أن يسير ببطء حتى يستقيم خط السير ويكون الطريق مرئياً ، فإن ما تقدم يسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ .

(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٤ ص ٢٠١)

١٠٥ - إذا كان الحكم الابتدائي - الذى إعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - قد حصر الخطأ فى المتهم وحده ، فإن إستطراد الحكم المطعون فيه إلى القول بإسهام المجنى عليه فى الخطأ بغير أن يكشف عن نوع هذا الخطأ ومداه ، يكون معيباً بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١١ س ٢٠ ق ٥٤ ص ٢٤٨)

١٠٦ - تقتضى جريمة القتل الخطأ - حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - لادانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذى قارفه ورابطة السببية بين الخطأ وبين القتل ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ . ولما كان الحكم لم يبين أوجه الخطأ التى نسبت إلى الطاعنين بما ينحسم به أمرها ، ولم يحققها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، كما لم يبين علاقة السببية أيضاً بالاستناد إلى الدليل الفنى المثبت لسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحت ، فإنه يكون واجب النقض والاحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث ، وكذلك بالنسبة إلى الطاعن الثانى ولو أنه لم يقرر بالطعن وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٤ ص ٩٩٣)

١٠٧ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهمين حملوا المركب فوق طاقته دون أن يبين هذه الطاقة من واقع عقد الالتزام ذاته - إن أمكن - أو بغيره من الأدلة ، خصوصاً أنه لم يحدد العدد الذى يحمله على وجه حاسم ، وإنما قال فيه بالتراوح بين العشرين والثلاثين ، علاوة على أنه أثبت نقلاً عن بعض الركاب أنه كان يسع

عددا أكثر مما حمل ، هذا إلى أنه أثبت نقلا عن شهادة المهندس المختص بهينة النقل المائي أن القائمين على المركب لو كانوا على دراية كافية بتشغيله في الجو العاصف الذي وقع به الحادث لأمكنهم العبور به سالمين ، ونقل في الوقت عينه نقيضه حين أثبت من تقرير المهندس نفسه أن العاصفة ، التي إقتلعت أعواد الأشجار وأعمدة التليفونات بالمنطقة هي السبب المباشر في الحادث ، ولم يذكر الحكم سنداً لترجيحه لما أخذ به من هذين الدليلين المتعارضين أو ما أطرحة . وفوق ذلك فإنه إعتبر تسيير المركب في نقل الركاب خطأً أضافه إلى مجموعة الأخطاء المكونة للحادث مع تقريره في الوقت ذاته بنص الالتزام على التصريح به وأطلق القول بأن تسليم المركب إلى قائد غير مرخص له في القيادة خطأً مع أن ذلك لا يصح إلا بدلالته على نقص كفايته وقلة درايته . كل هذا ينبىء عن اضطراب صورة الدعوى في ذهن المحكمة وعدم إستقرارها على النحو الذي يجعلها في حكم الوقائع المسلمة ، مما يجعل الحكم معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٤ ص ٩٩٣)

١٠٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص في حدود سلطة المحكمة التقديرية وبالأدلة السائغة التي أوردها أن الاجراءات القضائية التي إتخذها الطاعن قبل المطعون ضدهما كانت إجراءات كيدية مشوبة بسوء القصد وقصد منها الاضرار بهما والنيل منهما وكان هذا الذي أورده الحكم كافياً في إثبات الخطأ التقصيري في جانب الطاعن ومن شأنه أن يؤدي إلى ما إنتهى إليه الحكم من مساءلة الطاعن عن الضرر الذي لحق المطعون ضدهما بسبب هذا الخطأ فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٢٦ س ٢٣ ق ٢١٣ ص ٩٥٣)

١٠٩ - من المقرر أن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ويجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة القتل الخطأ أن يبين فضلاً عن مؤدى الأدلة التي إعتد عليها في ثبوت الواقعة - عنصر الخطأ وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق . ولما كان البين من الحكم ومن الاطلاع على المفردات المضمومة أن دفاع الطاعن الذي أبداه بصدد نفى ركن الخطأ عنه يرتكز على أنه يشغل وظيفة إدارية هي مدير إدارة شئون الديوان الذي

يشمل مبانى محافظة القاهرة ، وأنه ليس من عمله القيام بتنفيذ أعمال الصيانة وإنما يتلقى الاخطارات فى شأنها من المسؤولين بكل مبنى ويبلغها إلى الادارات الفنية المختصة التابعة للمحافظة حسب كل نوع من أعمال الصيانات لاجراء اللازم فى حدود الميزانية وأنه فى شأن المبنى محل الحادث قد أخطر مدير إدارة المشروعات بالمحافظة فى تاريخ سابق على الحادث بأن أبواب المصعد غير مركبة فى أماكنها وأنه يخشى سقوط أحد منها أو حصول حادث نتيجة لذلك ، وقدم لمحكمة ثانى درجة حافظة حوت المستندات المؤيدة لدفاعه ومنها كتاب السيد وكيل الوزارة بالمحافظة ببيان إختصاصه الوظيفى والكتب المتبادلة بينه وبين مدير إدارة المشروعات ، وتمسك بدلالة هذه المستندات فى نفي ركن الخطأ عنه ، فإن هذا الدفاع المبدى من الطاعن يعد دفاعاً هاماً فى الدعوى ومؤثراً فى مصيره ، وإذ لم تلق المحكمة بالا إلى هذا الدفاع فى جوهره ، ولم تواجهه على حقيقته ولم تفتن إلى فحواه ولم تقسطه حقه وتعنى بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بل سكتت عنه إيراداً له ورداً عليه ولم تتحدث عن تلك المستندات مع ما يكون لها من دلالة فى نفي عنصر الخطأ ، ولو أنها عنيت ببحثها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، وإذ إتخذ الحكم من مجرد كون الطاعن مديراً لشئون الديوان مبرراً لمساءلته - وهو مالايجوز أن يصح فى العقل عده لذاته خطأ مستوجباً للمسئولية - دون أن يستظهر مدى الحيلة الكافية التى ساءله عن قصوره عن إتخاذها والاجراءات التى كان يتعين عليه القيام بها مما يدخل فى إختصاصه الوظيفى كما تحدده القوانين واللوائح ، فإنه يكون معيباً بالقصور المبطل له .

(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٣١ ص ١٤٦)

١١٠ - من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة القتل الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم ، وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث .

(الطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٩ س ٢٤ ق ٢٣٧ ص ١١٦٢)

١١١ - من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم فى جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكنه الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث . ولما كان الثابت

من تحصيل الحكم لأقوال الشاهد - التي إعتد عليها في إدانة الطاعن أنه لم ير الحادث وقت وقوعه ولا كيف أصيب المجنى عليه ، فقد بات الحكم قاصراً قصوراً لا يدفعه ما تنتهى إليه من أن السرعة الزائدة وما خلقت من أثر للفرامل على الطريق هي التي أدت إلى وقوع الحادث لأن ذلك لا يعدو أن يكون استدلالاً على كنه الخطأ الذي يتراخى إلى ما بعد أن يكشف الحكم عن ظروف الواقعة وموقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادث ، وهو ما خلا الحكم من بيانه .

(الطعن رقم ١١٩٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١١ س ٢٥ ق ٥٦ ص ٢٥١)

١١٢ - إن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فضلاً عن مؤدى الأدلة التي إعتد عليها في ثبوت الواقعة ، عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق ، وإذا كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته لا يبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لا يعتبر دليلاً على الخطأ ، فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادة السيارة ولم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي إصابة المجنى عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية وانتفاؤها ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢ س ٢٥ ق ١١٥ ص ٥٣٦)

١١٣ - جريمة القتل الخطأ تقتضى - حسبما هي معرفة به في القانون - لادانة المتهم أن يبين الحكم الخطأ الذي قارفه المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، كما تتطلب رابطة السببية إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادي للأمر . ومن المقرر أن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع تلك الرابطة متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لحدوث النتيجة - لما كان ذلك - وكان البين من الاطلاع على الأوراق أن المحكوم عليه قد أثار دفاعاً مؤداه أن المصعد عاملاً مختصاً بتشغيله ومسئولاً عن أى خلل أو عطل يكتشف في المصعد وعليه -

أن يوقفه عن العمل حتى يتم إصلاحه ، وقد عزى هذا العامل الحادث إلى عطل مفاجيء بكالون باب المصعد أدى إلى امكان فتحه رغم عدم وجود الصاعدة ، وأن الحادث وقع بخطأ المجنى عليه الذى يوفر سلوكاً شاذاً لا يتفق مع السير العادى للأمور ، وما كان للطاعنين أن يتوقعاه حالة كونهما لم يقصرا فى صيانة المصعد وأن المهندس الخبير ليس مختصاً فى شئون المصاعد وقد أثبت ذلك بنفسه فى تقريره وهو دفاع جوهري لما يستهدفه من نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة من شأنه لو صح أن تندفع به التهمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتفهم مرماه ولم يقسطه حقه بما ينحسم به أمره ولم يعن بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه - بل أطرحه جملة ورد عليه بما لا ينفيه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٣ س ٢٥ ق ١٥٣ ص ٧٠٨)

١١٤ - متى كان يبين من المفردات المنضمة أن الطاعنين كانا قد دفعا - لدى المحكمة الاستئنافية - بإنتفاء رابطة السببية بين ما قد يمكن نسبته للطاعن الأول من خطأ وبين وقوع الحادث ، إذ أن خطأ المجنى عليه وحده هو الذى أدى إلى وقوع الحادث مما من شأنه أن يقطع هذه الرابطة ، ذلك أنه تسلل إلى حمام النادى خلصة دون أن يكون معه تصريح بدخوله وكان مرتدياً ملابس الاستحمام ونزل إلى المياه وسط السباحين وتوجه إلى الجزء العميق من الحمام على الرغم من أن الطاعن الأول كان قد حذره من ذلك فى اليوم السابق ، وبرغم أنه لايجيد السباحة وأن الطاعن الأول قد بذل أقصى ما فى استطاعته بأن سارع إلى النزول خلفه بمجرد أن لاحظ أنه غطس ولم يظهر وأخرجه من المياه وأجرى له التنفس الصناعى ، ولما لاحظ سوء حالته قام بنقله إلى المستشفى إلا أنه توفى ، وما كان بوسع أى شخص آخر فى مكانه وظروفه أن يمنع وقوع الحادث ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه سجل بعض هذا الدفاع بقوله أن الطاعنين دفعا بإنتفاء الخطأ فى جانب المتهم وأنه إذا وجد خطأ فيرجع إلى المجنى عليه لتسلله إلى الحمام وإلقائه بنفسه فى الماء وسط زحام من السباحين ، وقد أطرح الحكم هذا الدفاع بقوله : إن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه رداً كافياً تأخذ المحكمة به أسباباً لها ، ولما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل خطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومسئولته عنها ظالماً كانت تتفق والسير العادى للأمور ، وأن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة

السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لحدوث النتيجة فقد كان يتعين على المحكمة أن تحيط بدفاع الطاعنين كاملاً وتلم به إماماً شاملاً بجميع عناصره وتدلى برأيها فيه وتبين مدى أثره على توفر رابطة السببية ، لأنه كان دفاعاً جوهرياً لما قد يترتب على ثبوت صحته من إنتفاء مسؤولية الطاعن الأول جنائياً ومدنياً مما يستتبع عدم مسؤولية الطاعن الثاني ، ولا يكفي في الرد على ذلك الدفاع مجرد التعقيب عليه بأن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه ، طالما أن ذلك الحكم بدوره ، وإن كان قد استظهر خطأ الطاعن الأول ، إلا أنه لم يكن قد عرض لذلك الدفاع ولم يبد رأيه فيه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصراً بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢ س ٢٥ ق ١٧٠ ص ٧٨٧)

١١٥ - من المقرر - وفق قواعد المرور - أن قائد السيارة هو المسئول عن قيادتها مسؤولية مباشرة ، ومحظور عليه قيادتها بحالة تعرض حياة الأشخاص أو الأموال للحظر ، ومفروض عليه تزويدها بمرآة عاكسة متحركة تمكنه من كشف الطريق خلفه ، لما كان ذلك فإن السير بالسيارة على إفريز الطريق أو إلى الخلف يوجب على القائد الاحتراز والتبصر للاستيثاق من خلو الطريق مستعيناً بالمرآة العاكسة ، ومن ثم فليس يرفع عنه ذلك الواجب إستعانته بآخر . لما كان ذلك وكان الحمال الذي عول عليه المطعون ضده ، إنما كان أمام السيارة وإلى يمينها في حين كان الطاعن يرتد إلى الخلف واليسار فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر ذلك الذي أسفرت عنه المفردات المضمومة من أن شاهد الرؤية قرر أن المطعون ضده كان يقود تلك السيارة فوق الإفريز بإرشاد حمال السيارة وأنها رجعت إلى الخلف أكثر من اللازم في الوقت الذي خرج فيه المجنى عليه من مصنع بمكان الحادث فإنحصر بين حائطه والسيارة ، كما قرر الشاهد .. أنه شاهد المجنى عليه منحصرأ بين الحائط والسيارة وهي تقف على قيد عشرة سنتيمترات من الحائط ، كما أبانت المعاينة أن السيارة كانت تسير فوق الإفريز وعلى مسافة ٢٠ سم من حائط المصنع حيث وجد كسر بالباب الذي يقع بمبنى المصنع) وسلوك المطعون ضده أثناء قيادته السيارة للخلف فوق الإفريز وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بذلك ليتبين مدى الحيطة الكافية التي كان عليه إتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كان عليه بذلها لتلافي الحادث وأثر ذلك على قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً

(الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ق ٤١ ص ١٨٤)

١١٦ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإدانة الطاعن على أنه استعمل فرامل قوية في إيقاف السيارة النقل قيادته المحملة بالزلط مما أدى لسقوط المجنى عليه تحت العجلات الخلفية للسيارة ، دون أن يعرض البتة لدفاع الطاعن القائم على أن خطأ المجنى عليه بجلوسه في مكان غير مأمون إرتضاه لنفسه هو الذي أدى إلى إختلال توازنه وسقوطه من فوق السيارة أبان وقوفها وذلك على نحو يكشف عن أنه قد أطرحه وهو على بينة من أمره مع أنه يعد - في صورة الدعوى الماثلة - دفاعاً جوهرياً كان لزاماً على الحكم أن يمحسه ويرد عليه بما يفنده لما ينبني على ثبوت صحته من تغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور في التسبيب يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٨ س ٢٧ ق ٩٥ ص ٤٤٠)

١١٧ - لما كان الحكم قد خلص مما أورده من أدلة سائغة على ثبوت خطأ الطاعن المتمثل في قيادته السيارة بسرعة شديدة وعدم احتياطة حال سيره في منحني وإنحرافه عن يمين إتجاهه ، وكان من المقرر أنه لا يلزم للعقاب عن جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن العطل بفرامل السيارة كان نتيجة الحادث وليس سابقاً عليه مادام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه إستناداً إلى الصور التي أوردها والتي منها السرعة الشديدة وعدم الاحتياط على الوجه بادی الذكر وهو مايكفي وحده لإقامة الحكم وبالتالي فلا تثريب على المحكمة إذا هي لم تحقق هذا الدفاع غير المنتج في الدعوى أو أغفلت الرد عليه ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/١ س ٢٩ ق ١٢٥ ص ٦٤٥)

١١٨ - من المقرر أنه لا يلزم للعقاب أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات بل يكفي لتحقيق

الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم تبرير لقضائه بإدانة الطاعن مؤداة أنه لم يكن يقظاً وحذراً عند قيامه بالقطار فتحرك به قبل إتمام غلق الأبواب ولم يتوقف فور سماعه الاستغاثة وأنه لو كان يقظاً وتنبه للحادث لتوقف في الحال وهو في بدء حركته وتفادى الحادث الذي وقع بجوار مقدم القطار حيث كان وجود السائق ، يسوغ به القول بتوافر ركن الخطأ - ومن ثم فلا جدوى للطاعن من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفاً للائحة السكة الحديد فحسب مادام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه إستناداً إلى الصور التي أوردتها والتي منها عدم الاحتراز وعدم الانتباه على الوجه بادی الذكر وهو مايكفي وحده لإقامة الحكم .

(الطعن رقم ١٥٤٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩)

١١٩ - من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والمجنى عليه حين وقوع الحادث . لما كان ذلك ، وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمور ، كما أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين مؤدى الأدلة التي إعتد عليها في ثبوت عنصر الخطأ المرتكب مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق كما أن ما أورده في مدوناته لا يبين منه عناصر هذا الخطأ إذ لا يوفره مجرد إحتكاك السيارة قيادة الطاعن بالسلم المتحرك دون إستظهار كيفية حدوث هذا الإحتكاك وبحث موقف المجنى عليهم الراكبين على سلم السيارة وكيفية سلوكهم ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركني الخطأ ورابطة السببية ، فإنه لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

(الطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ س ٣٠ ق ١٨٥ ص ٨٦٥)

١٢٠ - من المقرر أنه يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه . فلا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر كما أن الأصل أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم مادام هذا الخطأ لم يترتب عليه إنتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ المنسوبة إلى المتهم .

(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩ س ٣٠ ق ٢٠٤ ص ٩٥٤)

١٢١ - إذ كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفية سلوك المطعون ضده أثناء قيادته السيارة . وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بالسرعة التي كان يقود بها السيارة ليستبين مدى الحيطة الكافية التي كان في مقدوره اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كانا في مكنته بذلهما والقدرة على تلافي الحادث من عدمه وأثر ذلك على قيام ركن الإهمال ورابطة السببية وإنما إتخذ الحكم دليله من أن سرعة هذا النوع من السيارات يتلزم معه إنقلابها في المنحنيات وهو مالا سند له من الأوراق ولا تعتبر من المعلومات العامة التي تنفي قضاء القاضي بعلمه «من ثم يكون الحكم المطعون فيه معيباً» .

(الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩ س ٣٠ ق ٢٠٤ ص ٩٥٤)

١٢٢ - متى كانت المحكمة قد خلصت من أدلة الثبوت التي إطمأنت إليها أن قائد السيارة (الطاعن) لم يكن يقظاً ولم يتخذ الحيطة الكافية لمفاداة الحادث كما فعل من سبقه من قائدى السيارات ورتبت المحكمة على ذلك أنه كان يسير بسرعة غير عادية وإلا كان في مكنته التحكم فى قيادة السيارة وإيقافها فى الوقت المناسب مما أدى إلى إصطدامه بالمجنى عليهم وإصابتهم بالاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياة بعضهم نتيجة خطأ المتهم وعدم تبصره بما تتوافر به أركان المسئولية الجنائية فى حقه من الخطأ والضرر ورابطة السببية بينهما .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥ س ٣١ ق ٥٤ ص ٢٧٨)

خطأ فى شخصية المجنى عليه

راجع : قتل عمد .

خطف

الفصل الأول :

جرائم الخطف ١ - ٣٦

الفصل الثانى :

الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٣ ع ٣٧

موجز القواعد :

الفصل الأول

جرائم الخطف

- ماهية التحيل الذى قصده المشرع فى جريمة الخطف ١ و ٢
- كفاية قيام ركن التحيل ولو وقع على من يكون المجنى عليه فى كفالتة ٣
- متى يتوفر ركن الاكراه فى جريمة الخطف ٤
- تحقق عنصر الاكراه أو التحيل إذا كان المخطوف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه ٥
- العبرة فى تقدير سن المجنى عليه فى جريمة الخطف هى بالتقويم الهجرى ٦
- متى يتوفر القصد الجنائى فى جريمة الخطف - ٧ - ٩
- خلط الحكم بين القصد الجنائى وبين الباعث لايحييه مادام المفهوم من مجموع عبارته أن مراده التدليل على إنتفاء القصد الجنائى ١٠
- إنطباق المادة ٢٨٨ عقوبات على الخاطف سواء باشر الخطف بنفسه أم بواسطة غيره ١١ و ١٢
- عدم إلزام الحكم ببيان طريقة الاشتراك فى جريمة الخطف ١٣
- إستناد الحكم فى إدانة المتهم بجريمة الخطف إلى الوساطة فى إعادة المجنى عليه وقبض الفدية ، دون بيان الرابطة التى تصله بفاعلى الجريمة . قصور ١٤

- واقعة الخطف التي تتحقق بها الجريمة . يكفى لتحقيقها : إنتزاع الطفل المخطوف من بيئته وقطع صلته بأهله . مثال ١٥ ، ١٦
- جريمة المادة ٢٨٨ عقوبات . تسوية القانون فيها بين الفاعل المادى والمحرض على ارتكاب الجريمة . إعتبار كل منهما فاعلاً أصلياً ١٧
- القصد الجنائى فى جريمة خطف الأطفال . ماهيته ١٨
- مالا يستلزم لفت نظر الدفاع . تصحيح بيان كيفية إرتكاب الجريمة ، مثال فى إستبعاد ظرف التحيل من وصف التهمة وإدانة المتهم بالمادة ١/٢٩٨ عقوبات بدلا من المادة ٢٨٨ عقوبات ١٩
- ركن التحيل أو الاكراه . تقديره موضوعى ٣٥
- ما يثيره الطاعنان من أن الوقائع التى أوردتها الحكم تودى إلى ثبوت جناية الخطف بالاكراه دون جناية القتل . لاجدوى منه . مادامت العقوبة المقضى بها عليهما مقرررة فى القانون لجناية الخطف بالاكراه ٢١
- إستدلال الحكم بأقوال الشاهدة فى التحقيقات الابتدائية وبالجلسة على أنها رأت المتهمه تحمل الطفل المجنى عليه عند منادرتها عنبر المستشفى فى حين خلت أقوالها بمحضر الجلسة من تقرير رؤيتها للمتهمه تحمل الطفل المجنى عليه . يعيبه . لاقامة قضائه على مالا أصل له فى الأوراق . لا ينير من ذلك أخذه بأقوال الشاهدة فى التحقيقات الابتدائية مادام أنه إستدل على جديتها بأقوالها بجلسة المحاكمة والتى لأصل لها فى الأوراق ٢٢
- التنوير فى التهمة المحظور على المحكمة هو الذى يقع فى الأفعال المؤسسية عليها . التفصيلات التى يكون النرض من ذكرها إمام المتهم بموضوع الاتهام وكيفية إرتكاب الجريمة . للمحكمة ردها إلى صورتها الصحيحة . مادامت فيما تجريه لاتخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الاحالة والتى كانت مطروحة على بساط البحث . مثال فى جريمة خطف ٢٣
- جريمة خطف أنثى يزيد عمرها عن ست عشرة سنة بالتحيل أو الاكراه . تحقيقها بإبعادها عن مكان خطفها . أيا كان . بقصد العبث بها . بإسئعمال طرق احتيالية من شأنها التخريب بها وحملها على مواقع الجانى لها . أو أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . المادة ٢٩٠ عقوبات . مثال لتسبيب سانغ على توافر الجريمة ٢٤

- ركن التحيل أو الاكراه فى جريمة الخطف . تقدير توافره . موضوعى ٢٥
- قصد الشارع من العقاب على جريمة خطف الأنثى التى يزيد عمرها عن ست عشرة سنة . هو حماية الأنثى ذاتها من عبث الخاطف . مكان الخطف . لا أثر له على الجريمة ٢٦
- طلب المتهم فدية من والد المخطوف . بدعى أنه تفاوض بشأنها مع الجناة وقبضه إياها بالفعل تتحقق به أركان جريمة الخطف . ولا تدل على توافر القصد الجنائى فى جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود ٢٧
- ركن التهديد . فى جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود . ليس له شكل خاص . توافره بحصول التهديد كتابة أو شفاهة أو بشكل رمزى ٢٨
- متى يتحقق القصد الجنائى فى جريمة خطف الأطفال ؟ ٢٩
- تقدير ركن التحيل أو الاكراه فى جريمة الخطف . موضوعى ٣٠
- مساواة القانون بين الفاعل والشريك فى جريمة الخطف . إعتبار المتهم فاعلاً أصلياً فيها سواء إرتكبها بنفسه أو بواسطة غيره . مادام قد ثبت مساهمته فيها ٣١
- متى تتحقق جريمة خطف طفل بالتحيل أو الاكراه المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ عقوبات ؟ من هو الفاعل الأصلى فى الجريمة المذكورة ٣٢
- قول الحكم إن الطاعنين إنتزعوا المجنى عليه . حال أنه أخرس ودون الخامسة من عمره . كفايته لتوافر ركن التحيل فى الخطف ٣٣
- إبعاد الأنثى التى تجاوزت السادسة عشرة عن مكان خطفها . بإستعمال طرق إحتيالية . أو أية وسيلة من شأنها سلب إرادتها . وحملها على موافقة الجانى . كفايته لتحقيق جريمة المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات ٣٤
- ركن التحيل أو الإكراه . تقديره موضوعى ٣٥
- جريمة خطف أنثى يزيد عمرها على ست عشرة سنة . بالتحيل والاكراه . تحققها بإبعادها عن مكان خطفها . أيا كان . بقصد العبث بها . بإستعمال طرق إحتيالية . من شأنها التنوير بها . وحملها على مرافقة الجانى لها . أو بأية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . المادة ٢٩٠ عقوبات . تقدير توافر ركن التحيل والاكراه . موضوعى . مادام سائناً . الركن المادى فى جريمة هتك العرض . بحفقه بأى فعل مخل بالحياء العرضى للمجنى عليها . ويستطيل إلى جسمها . ويخدش عاطفة الحياء عندها . لا يلزم لتوافره أن يترك أثراً بجسمها . تحقق القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض . بإنصراف إرادة الجانى إلى الفعل ونتيجته لا عبرة بما دفع الجانى إلى الفعل

أو بالعرض من ذلك . ركن القوة في جريمة هتك العرض . توافره . بإرتكاب الفعل ضد إرادة المجنى عليها . وبنير رضاها . تحدث الحكم إستقلالاً عن ركن القوة في جريمة هتك العرض غير لازم . مادام ما أورده من وقائع وظروف . كافياً للدلالة على قيامه ٣٦

الفصل الثانى

الجريمة المنصوص عليها فى المادة/٢٨٣ ع .

- توافر جريمة عزو الطفل زوراً إلى غير والدته ولو لم توصل التحقيقات إلى معرفة ذوى الطفل - ٣٧

القواعد القانونية :

الفصل الأول

جرائم الخطف

١ - إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم طلب من أم المجنى عليها أن تسلمه إبنتها لتذهب معه إلى منزل والدها ليراها وتتعشى عنده ، فسلمتها إياه فأخفاها فى جهة غير معلومة ، وكان الثابت كذلك أن البنت اعتادت أن تذهب مع أمها إلى ذلك المنزل وأنها ذهبت إليه مرة وحدها ثم عادت ، فإن هذه الواقعة تكون جنائية خطف من غير تحيل أو إكراه . إذ أن ما قاله المتهم لأم المجنى عليها لا يعدو أن يكون مجرد قول كاذب خال عن إستعمال طرق الغش والايهام . والقانون إذ غلظ العقاب بالمادة ٢٨٨ ع على الخطف الذى يحصل بالتحيل أو الإكراه . وجعله أشد من العقاب على الخطف الحاصل دون تحيل أو إكراه ، وهو المنصوص عليه فى المادة ٢٨٩ ع ، إنما قصد بالتحيل الذى سواء بالإكراه إلى أكثر من الأقوال المجردة التى لا ترتفع إلى حد الغش والتدليس أو إلى صف الطرق الاحتيالية المنصوص عليها فى مادة النصب . خصوصاً وأن كلمة «تحيل» يقابلها فى الترجمة الفرنسية للقانون الفرنسى الذى أخذت عنه المادة ٢٨٨ ع كلمة (Fraude) أى الغش والتدليس اللذين لا يكفى فيهما القول المجرد عن وسائل الخداع التى من شأنها التأثير فى إرادة من وجهت إليه

٢ - إن القانون في المادة ٢٨٨ ع إذ غلظ العقاب إذا وقع الخطف بالاكراه أو التحيل فجعله أزيد من ضعف عقاب الجريمة التي لا يتوافر فيها أي من هذين الطرفين ، وإذا سوى بين الطرفين المذكورين في الأثر من حيث تغليظ العقاب فقد دل بذلك على أن التحيل الذي قصده لا يكفي فيه الكلام الخالي عن استعمال طرق الغش والايهام بل يجب فيه إصطناع الخدع الذي من شأنه أن يؤثر في إرادة من وقع عليه . فإذا كان ما استعمله الخاطف من الوسائل لا يعدو الأقوال المجردة التي لا تبلغ حد التدليس ولا ترتفع إلى صف الطرق الاحتيالية المنصوص عليها في مادة النصب فإن ما وقع منه لا ينطبق على المادة ٢٨٨ المذكورة بل ينطبق على المادة ٢٨٩ .

(جلسة ١٩٤٢/٦/١٥ طعن رقم ١١٥٤ سنة ١٢ ق)

٣ - يكفي لقيام ركن التحيل - في جريمة خطف الأطفال - أن يقع على من يكون المجنى عليه في كفالته وليس من الضروري أن يقع على المجنى عليه نفسه متى كان هذا التحايل قد مكن الجاني من خطف المجنى عليه . وإن فمتى كان الحكم قد استظهر أن التحيل وقع على إدارة المدرسة الخاصة التي كان يتلقى فيها المجنى عليه دروسه وأنه حصل من شخص إنتحل شخصية والد المجنى عليه وإتصل أولاً بكاتب المدرسة وأخبره بوفاة جدة المجنى عليه ، وطلب إليه أن يأذن له بالخروج للسفر مع عائلته للبلدة ، ولما استبطأ خروج المجنى عليه إتصل بناظر المدرسة وكرر نفس الرواية مبدياً التأثير والألم من عدم خروج المجنى عليه فخدع الناظر بتلك الحيلة وأذن للمجنى عليه بالخروج الذي وجد الطاعن ينتظره أمام باب المدرسة بسيارة أقله بها إلى البلدة التي أخفاه فيها ، متى كان ذلك فإن ركن التحيل يكون متوافراً .

(جلسة ١٩٥٣/٦/٢٢ طعن رقم ٨٧٠ سنة ٢٣ ق)

٤ - إذا كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليها (في جناية خطف بالاكراه) كانت متمسكة ببقائها في منزل والدتها ، وأن المتهم الأول جذبها من يدها إلى خارج الغرفة وإنصرف بها إلى الطريق ومعه المتهم الثاني فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوفر به ركن الاكراه كما هو معرف به في القانون .

(جلسة ١٩٥٥/١/١١ طعن رقم ١٩٦٠ سنة ٢٤ ق)

٥ - إن الخطف يعد متحققاً فيه عنصر الإكراه أو التحيل إذا كان المخطوف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه .

(جلسة ١٩٤٥/٤/٢ طعن رقم ٣٥٢ سنة ١٥ ق)

٦ - إن القانون لا يعاقب على الخطف الذي لا تحيل فيه ولا إكراه إلا إذا كانت سن المجنى عليه لم تبلغ وقت ارتكاب الجريمة ست عشرة سنة . والعبرة في تقدير السن في هذا الخصوص هي بالتقويم الهجري لكونه أصلح للمتهم . فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المجنى عليها كانت بحسب هذا التقويم قد بلغت تلك السن قبل وقوع الواقعة فلا عقاب .

(جلسة ١٩٤٥/٤/٣ طعن رقم ٣١٠ سنة ١٥ ق)

٧ - يجب لتوفر القصد الجنائي في جريمة الخطف أن يكون الجاني قد تعمد قطع صلة المجنى عليه بأهله قطعاً جدياً . ولا إعتداد بالباعث في الحكم على الجريمة من حيث الوجود أو العدم ، إذ لا مانع من توفر جريمة الخطف متى استكملت أركانها القانونية ولو كان غرض الجاني الاعتداء على عرض الطفل المخطوف .

(جلسة ١٩٣١/١١/١٦ طعن رقم ٦ سنة ٢ ق)

٨ - القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال يتحقق بتعمد الجاني إنتزاع المخطوف من بيئته وقطع صلته بأهله مهما كان غرضه من ذلك .

(جلسة ١٩٥٢/٣/٣١ طعن رقم ٢٣٥ سنة ٢٢ ق)

٩ - يكفي لتحقيق جريمة الخطف أن يكون المتهم قد تعمد إبعاد المخطوف عن رؤية الذين لهم حق رعايته . ولا ينفي المسؤولية عنه أن يكون قد ارتكب فعلته على مرأى من الناس ، أو أودع المخطوف عند أشخاص معلومين أو مدفوعاً إليها بغرض معين .

(جلسة ١٩٤٢/٦/١٥ طعن رقم ١١٥٤ سنة ١٢ ق)

١٠ - إذا قرر قاضي الإحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى على شخص متهم بخطف طفل وأراد في قراره أن ينفي عن المتهم توفر القصد الجنائي لديه فأتى بما يصح

أن يستفاد منه أنه خلط بين القصد الجنائي وبين الباعث ولكن كان المفهوم من مجموع عبارة القرار أو مراده إنما هو التدليل على إنتفاء القصد الجنائي وإن كان قد ألم بالباعث الذي دفع الجاني إلى ارتكاب فعلته على سبيل تأكيد هذا الانتفاء الذي هو كل مرماه ، فلا وجه للاعتراض على هذا القول .

(جلسة ١٩٣١/١١/١٦ طعن رقم ٦ سنة ٢ ق)

١١ - إن المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات تعاقب الخاطف سواء أباشر الخطف بنفسه أم بواسطة غيره . فإذا طبقت محكمة الموضوع هذه المادة على الشريك في الخطف ولم تشر إلى مواد الاشتراك فلا يكون حكمها معيباً .

(جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٧ طعن رقم ١٩١١ سنة ٧ ق)

١٢ - إن القانون حين نص في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات على عقاب «كل من خطف بالتحيل والاكراه طفلاً لم تبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره» قد سوى بين الفاعل المادي والفاعل الأدبي (المحرض) للجريمة وإعتبر كليهما . فاعلاً أصلياً . وإذن فمتى استظهرت المحكمة في حكمها أن الطاعن هو المدبر لتلك الجريمة للأدلة والاعتبارات التي أوردتها والتي لها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى فلا قصور بعد في حكمها .

(جلسة ١٩٥١/٥/١٤ طعن رقم ١٤٨ سنة ٢١ ق)

١٣ - إن القانون في جريمة خطف الطفل يسوى بين الفاعل والشريك إذ هو يعتبر فاعلاً في هذه الجريمة من ارتكبتها بنفسه أو بواسطة غيره ، وإذن فإن المحكمة في هذه الحالة لا تكون بحاجة إلى بيان طريقة الاشتراك .

(جلسة ١٩٤٠/٤/٢٢ طعن رقم ٨٧٩ سنة ١٠ ق)

١٤ - متى كان الحكم بإدانة المتهم في جريمة الخطف قد استند إلى الوساطة في إعادة المجنى عليه و قبض الفدية وهي أفعال لاحقة للجريمة ويصح أن تكون منفصلة عنها ولا تتحقق بها مستقلة أركان الجريمة كما أنها لا تصلح بذاتها دليلاً على الاشتراك فيها ، كما خلا الحكم من بيان الرابطة التي تصل المتهم بفاعلي الجريمة ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٥/٧ من ٨ ص ٤٧٧)

١٥ - يكفى لقيام واقعة الخطف التى تتحقق بها هذه الجريمة إنتزاع الطفل المخطوف من بيئته وقطع صلته بأهله .

(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٩ س ٩ ص ٥٤٦)

١٦ - إذا أثبت الحكم فى حق المتهم أنه توجه إلى مكان المجنى عليه الذى يبلغ من العمر خمس سنوات وكان يلهو فى الطريق العام مع الشاهد وكلف الأخير بشراء حاجة له ولما أراد الشاهد أن يصحب المجنى عليه معه أشار عليه المتهم بتركه وما كاد الشاهد يبتعد حتى أركب المتهم المجنى عليه على الدراجة معه موهما إياه بأنه سيصحبه إلى جدته ثم أخفاه بعد ذلك عن أهله قاصداً قطع صلته بهم وستره عمن لهم حق ضمه ورعايته ، فإن ذلك مما يدخل فى نطاق المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات وتتوافر به جريمة الخطف بالتحايل التى عوقب المتهم بها .

(الطعن رقم ١١٣٩ سنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١١/١٨ س ٩ ص ٩٧٣)

١٧ - سوى القانون فى جريمة الخطف المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات بين الفاعل المادى والفاعل الأدبى «المحرض على ارتكاب الجريمة» إعتبر كلا منهما فاعلاً أصلياً ، فلا تكون المحكمة - فى هذه الحالة - بحاجة إلى بيان طريقة الاشتراك .

(الطعن رقم ١٧٨٧ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/١١ س ١١ ص ٣٤٦)

١٨ - القصد الجنائى فى جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجانى إنتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك .

(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ س ١٢ ص ٦١١)

١٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى تعديل وصف التهمة المسندة إلى الطاعن بإستبعاد ظرف التحيل من جريمة الخطف المسندة إليه ودانته بمقتضى المادة ١/٢٨٩ من قانون العقوبات بدلاء من المادة ٢٨٨ التى طلبت النيابة تطبيقها ، وكان التعديل على هذه الصورة لا يخرج عن الواقعة ذاتها التى تضمنها

أمر الاحالة وهي التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييراً لوصف التهمة المحال بها الطاعن ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه في الجلسة ليتراجع على أساسه ، فإن النعى على الحكم لاخلاله بحق الدفاع يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ س ١٢ ص ٦١١) .

٢٠ - متى كان الحكم المطعون فيه قد إستند في إدانة المتهم بإرتكاب جناية الخطف إلى «ما أقدم عليه هذا الأخير من إتصاله من تلقاء نفسه بعميد عائلة المجنى عليه للمفاوضة في إعادته لقاء جعل معين ومساومته في قيمة الجعل دون الرجوع إلى أحد آخر وإلى تسلمه الجعل ثم إحضاره الطفل المخطوف من المكان الذي أخفى فيه بعيداً عن لهم حق المحافظة على شخصه ، وأن ذلك مما يجعله مقترفاً لجريمة الخطف سواء أكان هو الذي قام بنفسه بإنتزاع المجنى عليه وإخراجه من بيئته وإخفائه بعيداً عن ذويه أو كان هناك من تعاون معه بفعل من هذه الأفعال» - فإن ما إنتهى إليه الحكم من ذلك إنما تتحقق به جناية الخطف ويصلح بذاته تدليلاً على مقارفة المتهم هذه الجريمة .

(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٩ س ١٣ ص ٣١٢) .

٢١ - لا جدوى مما يثيره الطاعنان من نعى على الحكم بدعوى أن الوقائع التي أوردها تؤدي إلى ثبوت جناية الخطف بالإكراه دون جناية القتل ما دامت العقوبة المقررة عليهما مقررة في القانون لجناية خطف أنشئ بالإكراه المعاقب عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٣ س ١٨ ق ٣٨ ص ١٨٩)

٢٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في إدانة الطاعنة (بجريمة خطف طفل حديث العهد بالولادة) على ما شهدت به الشاهدة بالتحقيقات وبالجلسة من أنها كانت من نزيلات المستشفى وفي يوم الحادث سمعت صوت الطاعنة الأولى تردد عبارة (أنا نازلة) وأنها في فجر ذلك اليوم رأتها تحمل الطفل المجنى عليه

وتخرج به. من أحد عنابر المستشفى وتهبط به إلى الطابق الثانى ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن تلك الشاهدة قد إقتصرت شهادتها على القول بأنها سمعت صوت الطاعنة وهى تردد عبادة (أنها نازلة) وخلت تلك الشهادة من تقرير رؤيتها لها وهى تحمل الطفل المجنى عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا إستخلص مقارفة الطاعنة للجريمة مستدلا على ذلك بأقوال الشاهدة بجلسة المحاكمة يكون قد أقام قضاءه على مالا أصل له فى الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بأقوال تلك الشاهدة بالتحقيقات الابتدائية مادام أنه قد إستدل على جديتها بأقوالها بجلسة المحاكمة بما لأصل له فى الأوراق

(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ ق ٢٢٤ ص ١٠١٢)

٢٣ - إنه وإن كان لايجوز للمحكمة أن تغير فى التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التى رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغير المحظور هو الذى يقع فى الأفعال المؤسسة عليها التهمة . أما التفصيلات التى يكون الغرض من ذكرها فى بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة ، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الاحالة والتى كانت مطروحة على بساط البحث ، فلا يعيب الحكم أن ينسب إلى الطاعن ارتكابه فعل الخطف بنفسه خلافا لما جاء بأمر الاحالة من ارتكابه الفعل بواسطة غيره مادام الحكم لا يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل وهى تهمة الخطف بالتحويل ، ومادام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التى وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتى دارت عليها المرافعة إذ أن الطاعن لم يسأل فى النتيجة وبغض النظر عن الوسيلة إلا عن جريمة الخطف بالتحويل التى كانت معروضة على بساط البحث وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١/٢٨٨ من قانون العقوبات التى يستوى فيها أن يرتكب الجانى الخطف بنفسه أو بواسطة غيره . ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذى تم فى الدعوى .

(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ س ٢٤ ق ٢٦٥ ص ١٣٠١)

٢٤ - تتحقق جريمة خطف الأنثى التى يبلغ سنّها أكثر من ست عشرة سنة كاملة

بالتحليل أو الاكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها التغرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجاني لها ، أو بإستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الاكراه والقصد الجنائي في هذه الجريمة وتساند في قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه ، وكان ما أورده الحكم بياناً لواقعة الدعوى تتحقق به كافة العناصر القانونية لسائر الجرائم التي دان الطاعن بإرتكابها كما هي معرفة به في القانون ، فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٥ ق ٩٤ ص ٤٣٨)

٢٥ - من المقرر أن تقدير توفر ركن التحليل أو الاكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام إستدلالتها سليماً .

(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٥ ق ٩٤ ص ٤٣٨)

٢٦ - أن المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تعاقب على الخطف أيا كان المكان الذي خطفت منه الأنثى إذ الغرض من العقاب بمقتضى هذه المادة حماية الأنثى نفسها من عبث الخاطف لها وليس الغرض حماية سلطة العائلة كما هو الشأن في جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ سنهم ستة عشرة سنة كاملة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن الثاني عقد العزم هو وزميله الطاعن الأول والمتهم الثالث - على إختطاف المجنى عليها عنوة بقصد مواقعتها وإعترضوا طريقها وأمسك هذا الطاعن بها من يدها مهدداً أياها بمطواة طالباً منها أن تصحبه مع زميليه وإنها سارت معه مكرهة وأنه والمتهم الثالث هددوا رواد المقهى الذين حاولوا تخليصها وإقتادها ثلاثتهم تحت تأثير التهديد بالمدى إلى مسكن المتهم الرابع ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك تتحقق به جريمة خطف الأنثى بالاكراه كما هي معرفة به في القانون .

(الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٥ ق ٩٤ ص ٤٣٨)

٢٧ - لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنين وآخرين إتفقوا فيما بينهم على خطف طفل وإكراه أهله أن يدفعوا لهم مبلغاً من النقود لقاء إطلاق سراحه ونفاذاً لهذا الاتفاق إستدرجه أحدهم إلى منزل الطاعن الأول ثم قام الطاعنان الأول والثاني بإصطحابه إلى زراعة أخفياه فيها ، وفى اليوم السادس توجه الطاعن الثالث إلى والد الطفل المخطوف وأخبره أنه إستدل على مكانه وجاء متطوعاً لاخلأ سبيله بعدما إتفق مع خاطفيه على الاكتفاء بفدية مقدارها خمسمائة جنيه لقاء ذلك - إذ كانوا قد طلبوا ألفاً - وسأله عن رأيه فوافق نظراً لثقتة فيه وأعطاه الفدية ، وفى المساء عاد الطفل بمفرده إلى منزله . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم قد خلت تماماً من أى دليل تتوافر به الرابطة التى تصل الطاعن الثالث بمرتكبي جريمة الخطف بما يساند قول الحكم بإتفاقه معهم على ارتكاب هذه الجريمة وجريمة الحصول بالتهديد على مبلغ النقود اللتين دانه بهما ، وكانت الأفعال التى باشرها هذا الطاعن - على النحو الوارد بالحكم - لإطلاق سراح الطفل المخطوف ، من إفهام والده بتفاوضه مع الجناة على مبلغ الفدية وقبضه إياها منه ، إنما هى أفعال لاحقة لجريمة الخطف ويصح فى العقل أن تكون منفصلة عنها فلا تتحقق بها - مستقلة - أركان هذه الجريمة ، كما أنها لاتصلح بذاتها - فى الوقت ذاته - دليلاً على توافر القصد الجنائى فى جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ النقود أو على إرادة الاشتراك فيها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور يوجب نقضه والاحالة بالنسبة لهذا الطاعن .

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٧ س ٢٧ ق ١٩١ ص ٨٣٩)

٢٨ - لما كان الحكم قد دان الطاعنين عن الواقعة التى وردت بأمر الاحالة بعينها - بما تتضمنته من جناية الخطف وجنحة الحصول بالتهديد على مبلغ النقود المرفوعة بهما الدعوى - خلافاً لما يدعيه الطاعنان فى هذا الخصوص وكان ما يثيرانه بشأن وسيلة التهديد فى الجنحة المذكورة - المنصوص عليها فى المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات - مردوداً بأن حسب الحكم أنه كشف عن أن الحصول على مبلغ النقود إنما كان بطريق الإكراه الأذى الذى حمل والد الطفل المخطوف على دفعه لقاء إطلاق سراحه - وهو ما يتحقق به ركن التهديد فى تلك الجنحة - إذ أن هذا الركن ليس له من شكل معين ، فيستوى حصول التهديد كتابة

أو شفويًا أو بشكل رمزي طالما أن عبارة المادة سالفة الذكر قد وردت بصيغة عامة بحيث تشمل كل وسائل التهديد .

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١/٧ س ٢٧ ق ١٩١ ص ٨٣٩)

٢٩ - القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني إنتزاع المخطوف من أيدي ذويهم الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم بإبعاده عن المكان الذي خطف منه وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليه وحمله على مرافقة الجاني أو بإستعمال أية وسائل مادية أو أدبية لسلب إرادته ، مهما كان غرض الجاني من ذلك .

(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ س ٢٨ ق ٣٧ ص ١٦٩)

٣٠ - تقدير ركن التحيل أو الاكراه في جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام استدلالها سليماً ، وإذا كان الحكم قد دلل على قيام ركن التحيل من قيام الطاعن الأول بالمبيت في دار المجنى عليه وإيهامه إياه رغبته في لقاء والده ثم إصطحابه معه على دابته إلى بلدة بعيدة عن بلدته حيث سلمه إلى الطاعن الثاني الذي أوهمه بدوره أنها في طريقهما إلى والده وأخذ يجوب به وسط الحقول زهاء ساعتين إلى أن وصلا إلى قرية تابعة لمدينة الفيوم ظلا بها حتى الغروب ثم عاد أدراجه به إلى منزل الطاعن الأول فإن هذا الذي أورده الحكم يسوغ به الاستدلال على توافر ركن التحيل في حق الطاعنين .

(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ س ٢٨ ق ٣٧ ص ١٦٩)

٣١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن الثاني ساهم أيضاً مع الطاعن الأول في الفعل المادي للخطف وأتى فعل التحيل على ما سلف بيانه وتوافر فيه حكمة القصد الجنائي للجريمة - بوصفه فاعلاً أصلياً - للأدلة والاعتبارات السائغة التي أوردها . وكان القانون يسوى بين الفاعل والشريك في جريمة الخطف ويعتبر مرتكبها فاعلاً أصلياً سواء ارتكبها بنفسه أو بواسطة غيره ، فإنه لا جدوى ولا وجه لما يثيره الطاعن الثاني نعيًا على الحكم بقالة القصور في إستظهار إتفاق الطاعنين على ارتكاب الجريمة أو علمه بخطف

المجنى عليه .

(الطعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣١ س ٢٨ ق ٣٧ ص ١٦٩)

٣٢ - لما كانت جريمة خطف طفل بالتحيل أو الاكراه المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات تقوم على عنصرين أساسيين أولهما إنتزاع الطفل المخطوف من بيئته قسراً عنه أو بالغش والخداع بقصد نقله إلى محل آخر وإخفائه فيه عمن لهم الحق في المحافظة على شخصه ، والثاني نقله إلى ذلك المحل الآخر وإحتجازه فيه تحقيقاً لهذا القصد فكل من قارف هذين الفعلين أو شيئاً منهما اعتبر فاعلاً أصلياً في الجريمة . ولما كان الطاعن الأول لا يجادل فيما نقله الحكم المطعون فيه من إعتراقه بإحتجاز المجنى عليه في مسكنه وإخفائه فيه ، فإن في ذلك ما يكفي لتوافر جريمة خطف الصغير التي دين بها ، ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣ س ٢٩ ق ٢٩ ص ٣٩٩)

٣٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد تناول ركن التحيل في الجريمة التي دان بها الطاعنين بقوله «وكان الثابت أن الجناة الثلاثة الأول - ومن بينهم الطاعنين - عملوا على إنتزاع المجنى عليه والحال كما هو ثابت من أقوال والديه وأقوال المتهم الثاني والرابع أنه كان أخرس لم يبلغ الخمس سنوات ومن ثم يكون عديم التمييز الأمر الذي يتوافر معه ركن التحايل في الدعوى .. » فإن فيما أورده الحكم ما يكفي به توافر هذا الركن للجريمة إذ أن صغر سن المجنى عليه وحالته الصحية أو الذهنية هي من الأمور التي يسوغ لقاضي الموضوع أن يستتبط منها خضوع المجنى عليه لتأثير التحيل أو الاكراه في جريمة الخطف .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣ س ٢٩ ق ٧٦ ص ٣٩٩)

٣٤ - جريمة خطف الأتني التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها الفرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجاني لها أو بإستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٧ س ٣٠ ق ١١٥ ص ٥٣٨)

(والطعن رقم ١٩٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٥ س ٣١ ق ١٢٠ ص ٦٢١)

٣٥ - من المقرر أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الاكراه والقصد الجنائى فى هذه الجريمة وتساند فى قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدى إلى ما إنتهى إليه وكان تقدير توافر ركن التحيل أو الاكراه فى جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام إستدلالتها سليما ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٧ س ٣٠ ق ١١٥ ص ٥٣٨)

٣٦ - جريمة خطف الأنثى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل والاكراه المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذى خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التغيرير بالمجنى عليها وحملها على مرافقة الجانى لها أو بإستعمال أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركنى التحيل والاكراه والقصد الجنائى فى هذه الجريمة ، وكان تقدير توفر ركن التحيل أو الاكراه فى هذه الجريمة مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، مادام إستدلالتها سليما ، وكان من المقرر أن الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بأى فعل مخل بالحياء العرضى للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية ولا يشترط لتوافره قانوناً أن يترك أثراً بجسمها كما أن القصد الجنائى يتحقق فى هذه الجريمة بإنصراف إرادة الجانى إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بما يكون قد دفع الجانى إلى فعلته أو بالغرض الذى توخاه منه ، ويكفى لتوافر ركن القوة فى جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليها وبغير رضائها ولا يلزم أن يتحدث عنه الحكم متى كان مأورده من وقائع

٢٠٩٣

وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . وهو الحال في الدعوى المطروحة - على
ماسلف بيانه

(الطعن رقم ١٤٠٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٦ من ٣١ ق ١٥ ص ٧١)

الفصل الثاني

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٣ عقوبات

٣٧ - يكفي لادانة المتهم في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٣ من
قانون العقوبات أن يعزو المتهم الطفل زوراً إلى غير والديه ولو لم توصل
التحقيقات إلى معرفة ذوى الطفل ممن لهم الحق في رعايته وكفالته .

(جلسة ١٩٥٢/٤/٨ طعن رقم ٧٧ سنة ٢٢ ق)

خ ل ط

راجع : تبغ ودخان .

خ ل و ر ج ل

موجز القاعدة :

- الاقرار المأخوذ على المجنى عليهم بعدم دفع مبالغ خلو رجل . طبيعته . إقرار
غير قضائي . خضوعه من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع

القاعدة القانونية :

٧ - لا ينال من سلامة الحكم إطراحه الاقرارات المأخوذة على المجنى عليهم بعدم
تقاضي الطاعن منهم مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار والتي تساند إليها الطاعن
للتدليل على نفي التهمة إطمئناناً منه لأقوال شهود الاثبات ذلك أن هذه الاقرارات
تعتبر إقرارات غير قضائية تخضع من حيث قوتها التدليلية لتقدير قاضي
الموضوع الذي له أن يتخذ منها حجة في الاثبات إذا إطمأن إليها ، كما أن له أن
يجردها من تلك الحجية ويلتفت عنها دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة
محكمة النقض متى كان تقديره سائغاً كما هو الحال في الدعوى المطروحة .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠ ١١ ٢٠ من ٣١ ق ١٩٧ ص ١٠١٨)

راجع أيضاً : إيجار أماكن .

خـمـسـة

موجز القاعدتين :

- السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات الروحية قابلة للزيادة والنقص تبعاً لظروف التخزين ومدته . مثال ١

- القانون ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا . ألغى صناعتها ولم ينص في بيان العقوبة على أداء رسم أو تعويض عنها . مذكرته الايضاحية في هذا الشأن . الادعاء مدنياً المترتب على التعامل في مشروب الطافيا يكون على غير أساس ٢

القاعدتان القانونيتان :

١ - لما كان المدعى عليه الأول قد اعترف بحيازته السائل الأول (روم زوتوس) الذي بلغت نسبته الكحولية ٣٨,٩ ٪ وكانت عند خروجها من المصنع ٤٠,٦ ٪ ، وكان الثابت من مناقشة أهل الخبرة (في الدعويين المقدم صورتين من حكميهما) أن السوائل الكحولية عامة ومنها المشروبات الروحية قابلة للزيادة والنقص تبعاً لظروف التخزين ومدته من ناحية نوع البرميل ومادته وحالته والتغيرات الجوية من حيث الرطوبة والحرارة والتهوية ومقدار ما كان فيه من المشروب عند بدء التخزين وكذلك درجته الكحولية ، ومن ثم ترى المحكمة أن المدعى عليه الأول قد لا يكون له يد فيما ظهر من فرق بسيط في الدرجة الكحولية وبالتالي تكون التهمة الأولى المنسوبة إليه (حيازة كحول دون سداد رسم الانتاج) محل شك كبير .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨ س ٢٤ ق ٩٩ ص ٤٨٢)

٢ - ألغى القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا صناعة هذا المشروب وأخرجه عن دائرة التعامل ، ولم ينص في بيان العقوبة التي إستوجبها على مخالفة أحكامه - خلافاً للقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول - على أداء الرسم الذي يكون مستحقاً أو التعويض الذي يستحق عند تعذر معرفة مقدار الرسم بل أوردت مذكرته الايضاحية في هذا الشأن مانصه «وقد رأت مصلحة الانتاج أن إلغاء هذه الصناعة يؤثر في حصيلتها من الناحية المالية فرأت اللجنة - التي شكلها مجلس

الوزراء - هذه الاعتبارات المالية لا يصح أن تقف عثرة في سبيل خدمة الصالح العام ، إذ أن إنتشار هذا النوع من المشروبات الكحولية بين الطبقات الفقيرة التي تضم العمال ومن إليهم وهم الأيدي العاملة ، من شأنه أن يؤدي بأفرادها إلى التدهور الخلقي وضياع أجورهم فيما لا يجدى وتفكك أسرهم وتشتريد أبنائهم وإنزلاقهم إلى مهاوى الفساد خصوصاً وأن ماتجنيه مصلحة الانتاج من هذا النوع قليل إذا ما قورن بمجموع الرسوم التي تدخل خزينتها ، كما أن وزارة المالية والاقتصاد لم تشاطر مصلحة الانتاج رأيها ، وطلبت السير في إستصدار القانون » . لما كان ذلك ، فقد باتت الدعوى المدنية في شقها (الثاني) المترتب على التعامل في مشروب الطافيا هي الأخرى على خير أساس .

(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٣/٤/٨ س ٢٤ ق ٩٩ ص ٤٨٢)
خيانه

موجز القواعد :

- جناية التخابر مع دولة أجنبية . نية الاضرار بالمصالح القومية ليست شرطاً فيها .
المادة ٧٨ مكرراً (أ) من القانون ٤٠ لسنة ١٩٤٠ ١
- جريمة تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد . المادة ٨٠ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٤٠ . شرطاً تطبيقها : كون الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر غير لازم . شمول النص السر المادى والمعنوى . عدم تفريقه بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية . إنطباق النص ولو لم يفش من السر إلا بعضه ، أو كان السر قد أفشى على وجه خاطيء أو ناقص . سكوت السلطات عن المتهمين مدة زمنية ، أو ترامي أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس لا أثر له في قيام الجريمة ٢ - ٨
- مثال للتسبب الكافى في جريمة إشترك في جناية تخابر مع دولة أجنبية ٩

القواعد القانونية :

- ١ - إن نية الاضرار بالمصالح القومية ليست شرطاً في جريمة التخابر مع دولة أجنبية المنصوص عنها في المادة ٧٨ مكرراً من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ س ٩ ص ٥٠٥)

٢ - يشترط لتطبيق المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ المتعلقة بجناية تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد إلى دولة أجنبية أو الحصول على السر بهذا القصد توافر شرطين أساسيين أولهما أن يكون الشيء ذا طبيعة سرية وثانيهما أن يكون متعلقاً بالدفاع عن البلاد وتقدير ذلك موكل إلى محكمة الموضوع في كلا الأمرين ولها في سبيل ذلك أن تستعين بمن ترى الاستعانة به كما أن لها أن تأخذ برأيه أولاً تأخذ به دون معقب عليها مادامت المحكمة أبانت في حكمها الأسانيد التي استندت إليها في استخلاص النتيجة التي إنتهت إليها في طبيعة السر وفي علاقته بالدفاع عن البلاد وكان استخلاصها لهذه النتيجة استخلاصاً سائغاً يؤدي إليها .

(الطعن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ س ٩ ص ٥٠٥)

٣ - يعاقب القانون على مجرد الحصول على أسرار الدفاع بقصد تسليمها وعلى تسليمها لدولة أجنبية أو لأحد ممن يعملون لمصلحتها ولو لم تكن تلك الدولة الأجنبية في حالة حرب مع مصر وكل ما إشتراطه النص أن تكون مصر نفسها في حالة حرب تباشرها قواتها النظامية .

(الطعن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ س ٩ ص ٥٠٥)

٤ - إن مفهوم نص المادة ٨٠ أن السر قد يكون مادياً وقد يكون معنوياً وأن مسئولية ناقل السر قائمة إذا ما حصل على سر معنوى وأبلغه إلى دولة أجنبية أو لمن يعمل لمصلحتها كما تكون قائمة إذا كان قد حصل على سر مادي وسلمه .

(الطعن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ س ٩ ص ٥٠٥)

٥ - إن المادة ٨٠ لم تفرق في استحقاق العقاب بين من حصل على السر ومن توسط في توصيله إلى الدولة الأجنبية أو من يعمل لمصلحتها وجاء نصها عاماً حين ذكرت تسليم سر من أسرار الدفاع عن البلاد بأية صورة وعلى أى وجه وبأية وسيلة لدولة أجنبية أو لأحد مأموريها أو لشخص آخر يعمل لمصلحتها .

(الطعن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ س ٩ ص ٥٠٥)

٦ - إن المادة ٨٠ قصدت إلى التعميم والاطلاق يدل على ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون إذ جاء بها «أن المهم في أمر هذه الجريمة هو الغرض الذي يرمى إليه الجاني فغير ذي بال الصورة التي يجرى بها تحقيق هذا الغرض أو الوسائل التي تستعمل في ذلك . كما أنه ليس من المهم أن يكون السر قد علم بأكمله فإن عبارة «بأى وجه من الوجوه» يراد بها أن تطبق العقوبة ولو لم يفش من السر إلا بعضه وكذلك لو كان السر أفشى على وجه خاطيء أو ناقص .

(الطعن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ س ٩ ص ٥٠٥)

٧ - إن سكوت السلطات عن المتهمين فترة زمنية لايعنى فى شيء أن الأسرار التي أفشوها لا تتعلق بالدفاع عن البلاد .

(الطعن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ س ٩ ص ٥٠٥)

٨ - إن ترمى أسرار الدفاع إلى طائفة من الناس لايرفع عنها صفة السرية ولا يهدر ما يجب لها من الحفظ والكتمان .

(الطعن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ س ٩ ص ٥٠٥)

٩ - إذا قرر الحكم بالنسبة للمتهم الرابع أنه كان يعلم بأن المتهمين الأول والثانى إنما يتسلمان منه فى زمن حرب أسرار الدفاع عن البلاد لحساب دولة «بريطانيا» وأن هذا العمل فى ذاته يكشف عن قصد ذينك المتهمين الأخيرين من الاضرار بمركز مصر الحربى وأن المستندات التي تعامل بها المتهم الرابع مع المتهمين الأول والثانى ناطقة فى إثبات قيام المخابرة بينهما وبين دولتهما بما اشتملت عليه من تعليق على المعلومات المسلمة لتلك الدولة أو توجيه نحو إستيفاء بعض جوانبها . كما قرر الحكم بالنسبة للمتهم السابع أنه كان يعلم بتخابر المتهم الأول وهو من مأمورى الدولة الأجنبية التي يعمل لمصلحتها بما يدل عليه من تلقيه التعليمات والاستيضاحات فى شأن ما يقدمه من معلومات وأن تبليغ هذه الأسرار ينطوى بطبيعته على الاضرار بمركز مصر الحربى فإن هذا التقرير يكفى فى توافر القصد الجنائى لدى كل من المتهمين الرابع والسابع فى جريمة الاشتراك فى جنابة التخابر المنصوص عليها فى المادة ٧٨ مكرراً (١٦)

التي دانتها بها المحكمة .

(الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ س ٩ ص ٥٠٥)

خيانة الائتمان على التوقيع

موجز القاعدتين :

- تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن إستؤمن عليها . خيانة أمانة .
- وقوع التخيير ممن حصل عليها بأى طريق خلاف التسليم الاختيارى . يعد تزويراً ١٠٠
- تسلم الورقة الممضاة على بياض . واقعة مادية . عدم الالتزام فى إثباتها بقواعد
- الإثبات المدنية . تزوير هذه الأوراق . إثباته بكافة الطرق ٢

القاعدتان القانونيتان :

- ١ - الأصل فى الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن إستؤمن
- عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات
- ويخرج عن هذا الأصل حالة ما إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها
- خلسة . أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم
- الاختيارى فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويراً .

(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٥ س ٢٧ ق ٢٢ ص ١٠٠)

- ٢ - تسليم الورقة الممضاة على بياض هو واقعة مادية لا تتقيد المحكمة فى إثباتها
- بقواعد الإثبات فى المواد المدنية كما أن تغيير الحقيقة فى تلك الورقة ممن استؤمن
- عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ومن
- ثم يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات ،

(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٢ س ٣٠ ق ١٦٤ ص ٧٧٧)

خيانة الأمانة

الفصل الأول : أركان الجريمة

رقم القاعدة

الفرع الأول : حصول إختلاس أو تبديد ١ - ١٣

الفرع الثانى : المال موضوع التبديد ١٤ - ٢٤

الفرع الثالث : التسليم بمقتضى عقد من العقود المبينة بالمادة ٣٤١ ع :

(أ) التسليم ٢٥ - ٣٤

(ب) بمقتضى عقد من العقود المبينة بالمادة ٣٤١ ع ٣٥ - ٨٠

الفرع الرابع : الضرر ٨١ - ٨٧

الفرع الخامس : القصد الجنائي : ٨٨ - ١٠٧

- الفصل الثانى : تسبب الأحكام بالنسبة لجريمة خيانة الأمانة . ١٠٨ -
١٢٩

الفصل الثالث : طبيعة الجريمة وبدء سقوط الدعوى الجنائية فيها ١٣٠ -
١٣٨

الفصل الرابع : إثبات الجريمة ١٣٩ - ١٧٥

الفصل الخامس : تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة ١٧٦ - ١٨٠

الفصل السادس : مسائل متنوعة : ١٨١ - ١٨٠

الفصل السابع : خيانة الائتمان على التوقيع ١٩٧ - ١٩٨

موجز القواعد :

الفصل الأول

أركان الجريمة

الفرع الأول : حصول إختلاس أو تبديد

- تحقق ركن الاختلاس بتسليم الوكيل الشيء الذى فى عهده للغير لبيعته ١

/ - تحقق الاختلاس بإمتناع المتهم عز، رد المبلغ الذى تعهد برده على أقساط بعد
تصفية الحساب بينه وبين المجنى عليه ٢

- تحقق الجريمة متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة ولو لم يخرج المال
بالفعل من حيازة الأمين ٣ و ٤

/ - متى يتم الاختلاس فى جريمة التبديد ؟ إذا غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة
كاملة بنية التملك ٥ و ١٠

- عقد الشركة يتضمن وكالة الشركاء بعضهم عن بعض فى أداء أعمال الشركة
المنعقدة بينهم بمال خاص بها . المادة ٥٢٠ مدنى . أثر ذلك : توافر جريمة خيانة

الأمانة عند إختلاس أحد الشركاء ما تسلمه من مال لأداء عمل في مصلحة الشركة ٦٠٠٠

- جريمة خيانة الأمانة . وقوعها على مال منقول له قيمة مادية أو إعتبارية عند صاحبه . تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك ٧

- تسليم المجنى عليه أوراق النقد إلى المتهم لبدالها بأوراق مالية بقيمتها . طبيعته : تسليم بسيط تنتقل به الحيازة إلى المتهم ناقصة . إختلاسه المال المسلم إليه . إنطباق المادة ٣٤١ عقوبات في حقه ٨

- العبث بملكية الشئ المسلم بمقتضى عقد الائتمان هو مناط العقاب في جريمة خيانة الأمانة ٩

✓ - جريمة خيانة الأمانة . تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك ١١

- تسلم المتهم منقولات لبيعها لحساب المجنى عليه ودفع ثمنها له أوردتها عند عدم بيعها . إختلاس المتهم لها . خيانة أمانة عدم جدوى النعى على الحكم خطؤه في وصف جريمة خيانة الأمانة بأنها نصب . مادام أنه قد عاقب المتهم بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة خيانة الأمانة ١٢

- إستلام شخص مبلغاً من المال . من آخر لشراء بضاعة شركة بينهما . إعتباره وكيلاً لاستعمال المبلغ في الغرض المتفق عليه . عدم شراء البضاعة والتصرف في المبلغ تصرف المالك في ملكه . تبديد . مخالفة هذا النظر . خطأ في القانون ١٣

الفرع الثاني : المال موضوع الجريمة

- ورود الوديعة على نقود تتعين بالقيمة دون العين لا يمنع من توفر جريمة التبديد ١٤

- تحقق جريمة التبديد بحصول عبث بملكية الشئ المسلم مادام لهذا الشئ قيمة عند صاحبه ١٥

- إختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان ثبت عدم جديته لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة ١٦

- جريمة خيانة الأمانة . محلها : كل مال منقول له قيمة مادية أو معنوية بالنسبة لصاحبه تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين أعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكاً له .
مثال ١٧
- التسليم الحقيقي في الوديعة . غير لازم كفاية التسليم الاعتباري . مثال ١٨
- جريمة خيانة الأمانة . أركانها ؟ ١٩
- خطأ الحكم في تحديد المبالغ المبددة . لا أثر له في ثبوت الجريمة ، ولا حجية له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين ٢٠
- جهاز الزوجية من القيميات . إشتراط رد قيمته عند هلاكه . عدم كفايته للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة . تصرف الزوج في هذا الجهاز . خيانة أمانة ٢١
- إقامة الحكم قضاءه على أن إلزام الزوج برد منقولات الزوجية ليس تخييراً إستناداً إلى قائمة قدمت في الدعوى وليس على أساس حكم محكمة الأحوال الشخصية .
سديد ٢٢
- تسليم العامل أخشاباً لتصنيعها لحساب مالكاها . إمتناعه عن رد ما تبقى منها .
تبييد ٢٣
- شمول عقد الوكالة المنصوص عليه في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات التكليف بعمل مادي لمنفعة مالك الشيء أو غيره . أساس ذلك ؟ ٢٤

الفرع الثالث : التسليم بمقتضى عقد من العقود المبينة بالمادة ٣٤١ عقوبات (أ) التسليم :

- وجوب إنتقال حيازة الشيء إلى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ٢٥
- الحيازة العارضة لا تكفى ٢٦
- ترك المجنى عليه المتهم يذهب بمفرده ومعه الشيء الذي سلمه إليه يتم به إنتقال الحيازة ٢٧ و ٢٨

- بطلان عقد التسليم أو عدم مشروعيته لا يؤثر في العقاب على إختلاس الشيء المسلم ٢٩ و ٣٠
- إستبقاء المتهم المبلغ الذى تسلمه من المجنى عليه لتأثيث منزل الزوجية نيابة عنه وعدم رده عند مطالبته بذلك . تكليف العقد بأنه تبرع لحساب الزوجة أو أنه عقد من نوع خاص فى غير محله ٣١
- إستلام المتهم مبلغاً من المجنى عليه ليحضر له مقابلة ورقة صحيحة بقيمته من مكان بعيد . قيام المتهم بإختلاس المبلغ لنفسه . توفر جريمة خيانة الأمانة فى حقه ٣٢
- إعتبار الحكم إستيلاء الخادمة على نقود مخدومتها . سرقة . صحيح . مادام الحكم قد أثبت أن المسروقات لم تخرج من حيازة المجنى عليها وإن إتصال الطاعنة بها لم يكن إلا بصفة عرضية بحكم عملها . القول بأن الواقعة خيانة أمانة لا أساس له .. ٣٣
- تسليم سوارين للمتهمة لوزنهما خارج محل المجنى عليه . عدم عودتها وإختلاسها لهما . خيانة أمانة . تنطبق عليها المادة ٣٤١ عقوبات . أساس ذلك ؟ ٣٤

(ب) بمقتضى عقد من العقود المبينة بالمادة .

- الأجرة ٣٥
- الوديعة ٣٦ - ٤٣
- الوكالة ٤٤ - ٦١
- ✓ - حق محكمة الموضوع فى تفسير العقد القائم بين المتهم والمجنى عليه فى جريمة التبديد . مثال ٦٢
- اليد العارضة على الشيء موضوع الاختلاس . لاتوفر جريمة خيانة الأمانة وإنما قد تكون جريمة سرقة أو شروع فيها . مثال ٦٣
- إشتراط الموكل فى عقد الوكالة ضمان الوكيل للصفقة التى يعقدها من مخاطر الضياع والتلف . عدم تأثير هذا الاتفاق على طبيعة العقد وما يرتكبه الوكيل من إختلاس ثمن ما يبيعه لحساب الموكل . مثال ٦٤

- يستترى ذى لوكالة - كسبب من الأسباب الواردة فى المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم - أن تكون وليدة عقد أو أن يكون مصدرها القانون . تعدد الأسانيد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكيلًا . تخلف أحدها لانهض لاسقاط الوكالة . مادام قد بقى تحت يده بموجب أى سند منها ، ومادام هو لم يقم من جانبه بما توجب الوكالة الثابتة فى حقه بتسليم المال المعهود إليه ٦٥

- المنازعة فى شأن حقيقة العلاقة بين المتهم والمجنى عليه فى خيانة الأمانة . من الأمور الموضوعية التى تتطلب تحقيقاً خاصاً تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض . ٦٦

- جريمة خيانة الأمانة لاتقوم إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ عقوبات . العبرة فى ثبوت قيام عقد من هذه العقود هى بحقيقة الواقع . مثال ٦٧

- تحصيل المتهم لمبالغ نيابة عن المجنى عليه وعلى ذمة توصيلها إليه تتوافر به أركان عقد الوكالة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ عقوبات ٦٨

- جريمة خيانة الأمانة . أركانها ؟ تسليم المال المبدد إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الأمانة المبينة بالمادة ٣٤١ عقوبات ٦٩

- كون الشئ المبدد قد سلم للمتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ عقوبات . شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة . وجوب إستظهار الحكم قيام عقد الائتمان

بين الطرفين عند الدفع بأن العلاقة علاقة مديونية ٧٠

- إعتبار الحكم أن المال المختلس سلم للطاعن على سبيل عارية الاستعمال لاعلى سبيل الإيجار لا يؤثر فى صحته . علة ذلك ٧١

- قول الطاعن بأن عدم بيان المنقولات بياناً كافياً يجعلها من المثليات التى يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها فى نهاية مدة العقد . غير مقبول . مادام لاينازع فى أن العقد يلزمه برد المنقولات إلى المؤجرة فى نهاية مدته وأنه لايتضمن نصاً يعطيه حق التصرف فيها ٧٢

- إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة . رهن بإقتناع القاضى بتسلمه المال المختلس بعقد.

من عقود الأمانة الواردة حصراً في المادة ٣٤١ عقوبات . العبرة في قيام عقد الأمانة . بحقيقة الواقع . تأثيم إنسان بناء على إقراره شفاهة أو كتابة . غير جائز إذا كان يخالف الحقيقة ٧٣

- جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال قد تم بمقتضى عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها حصراً في المادة ٣٤١ عقوبات . مثال ٧٤

- جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون تسليم المال قد تم بمقتضى عقد من عقود الأمانة الواردة حصراً في المادة ٣٤١ عقوبات . العبرة في تحديد ماهية العقد بحقيقة الواقع ٧٥ و ٧٧

- جريمة خيانة الأمانة . أركانها : وجوب أن يكون الشيء قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ عقوبات . جحد المتهم إستلام المبلغ موضوع الجريمة إستناداً إلى تزوير السند المقدم من المجنى عليه لاثبات ذلك . دفاع جوهرى . على المحكمة أن تعرض له في حكمها الصادر بالادانة بما يفنده وإلا كان مشوباً بالقصور ٧٦

- أركان جريمة خيانة الأمانة . عدم تدليل الحكم على توافرها . يصمه بالقصور . المناط في اعتبار العقد وديعة . هو إلزام المودع لديه برد الوديعة عيناً ٧٨

- عقد الاستصناع من عقود الأمانة التي حددتها المادة ٣٤١ عقوبات على سبيل الحصر . الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . المادة ٤٥٧ إجراءات جنائية . إختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك . المادة ٢٢١ إجراءات جنائية . مطالبة المدعى بالحقوق المدنية برد كمية الذهب المسلمة منه للطاعن أمام المحاكم المدنية لايحول دون حقه في مداعاته بعد ذلك بالطريق المباشر أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض عن تبديدها . أساس ذلك ٧٩

- تسليم الشيء بموجب عقد من عقود الائتمان المبينة في المادة ٣٤١ عقوبات شرط لقيام جريمة خيانة الأمانة . إدانة المتهم في تبديد . إستناداً إلى أنه تاجر يتسلم مقررات مواد البناء لحساب المصرح له بها من الحكومة . دون التعرض لدفاعه بأن العلاقة بينه وبين المصرح له . علاقة بيع . قصور ٨٠

الفرع الرابع : الضرر

- كفاية احتمال وقوع الضرر ٨١
- توفر ركن الضرر موضوعي ٨٢
- توفر الجريمة باختلاس المتهم العقد الذى أودع لديه والموقع عليه من جميع المتعاقدين بما فيهم مورث المدعية بالحق المدنى مادام يرتب حقوقاً لهذا المورث ولو طعن فى حقيقة وصف هذا العقد ٨٣
- توفر الجريمة ولو لحق الضرر آخر خلاف المجنى عليه ٨٤
- توفر الجريمة ولو كان السند موضوع التبديد تحرر بإسم المتهم إلا أنه لم يكن لمصلحة وإنه تحرر بإسمه وأودع لديه بقصد تحويله لصاحب الحق فيه ٨٥
- احتمال حصول الضرر يكفى لتكوين جريمة خيانة الأمانة . البحث فى حصول الضرر من عدمه . مسألة موضوعية ٨٦
- كفاية أن يكون الضرر محتمل الوقوع للمجنى عليه لتحقيق جريمة خيانة الأمانة ٨٧

الفرع الخامس : القصد الجنائى

- متى يتحقق القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة ٨٨ - ٩٢
- القصد الجنائى فى جريمة التبديد . لا يلزم التحدث عنه إستقلالاً فى الحكم . مادام أن ما أورده من وقائع الدعوى يكفى لاستظهاره ٩٣
- دفع المتهم ثمن الناقص من الأشياء التى بعدهته بعد وقوع جريمة التبديد . لا تأثير له على إنتفاء القصد الجنائى ٩٤
- إدانة المتهم بجريمة التبديد دون إثبات قيام القصد الجنائى لديه . قصور ٩٥
- إمتناع المتهم عن رد المنقولات التى تسلمها لأصلها وإستعداده لردّها عند إستلام ما يستحقه من الأجر المتنازع عليه . عدم كفايته لإثبات سوء النية ٩٦
- إلزام المحكمة بفحص الحساب وتصفيته متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعاً إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين . مجرد الامتناع عن رد

المال المختلس لهذا السبب لا يتحقق به جريمة الاختلاس . مجرد قيام المتهم بتسليم الشيء المؤتمن عليه إلى غيره ، لا يكفي لاعتباره مبدداً مالم يثبت أنه قصد من وراء ذلك التصرف فيه ٩٨

- مجرد خروج المتهم عن حدود التفويض الصادر إليه ببيع محصول قطن المجنى عليه برهن القطن بإسمه دون إسم المجنى عليه في محلج بعيد عن مزرعته بقصد تحقيق النرض من التفويض . عدم كفايته لتوافر جريمة التبيد ٩٩

- القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم تحققه بمجرد التأخر في الوفاء أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم إليه . وجوب إقتران ذلك بإنصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه ١٠٠

- خلو الحكم من إستظهار ركن القصد الجنائي . قصوره ١٠١

- جريمة خيانة الأمانة . القصد الجنائي فيها . توافره : بتصرف الحائز في المال المسلم إليه على وجه الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده ١٠٢

- القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . تحدث الحكم عنه صراحة وإستقلالاً . غير لازم . كفاية إستخلاصه ضمناً ١٠٣

- مجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله ، لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . نية تملك الشيء المسلم وحرمان صاحبه منه ركن أساسي في جريمة خيانة الأمانة وجوب إستظهار هذا الركن والرد على دفاع المتهم حوله بما يفنده ١٠٤

- الدفاع بوجود حساب بين المدعى بالحقوق المدنية والمتهم . متى يكون جوهرياً يوجب على المحكمة تصفية الحساب حتى يمكنها القضاء في الموضوع ؟ مجرد الامتناع عن رد المال المدعى إختلاسه . لا يكفي لتحقيق جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين . القصد الجنائي في جريمة التبيد . ماهيته ؟ ١٠٥

- مجرد الامتناع عن رد المال المختلس أو التأخير في الوفاء به . لا يتحقق به جريمة خيانة الأمانة . إلا إذا كانت نية الجاني قد إنصرفت إلى إضافته إلى ملكه إضراراً

بصاحبه . دفاع المتهم بملكيتة لبعض المنقولات المختلسة وإنتفاء القصد الجنائي لديه بالنسبة للبعض الآخر . متى يكون جوهرياً . إذا كانت الأوراق تشهد له . خلو الورقة العرفية من التوقيع . صيرورتها ولاقيمة لها فى الاثبات ١٠٦

- تحقق جريمة خيانة الأمانة . رهن بإرتكاب الفعل المكون لها إضراراً بالمجنى عليه . بقصد حرمانه منه . ثبوت عدم إستلام الوكيل . لثمن الشئ الذى باعه . لحساب الموكل . عدم قيام جريمة التبيد فى حقه ١٠٧

الفصل الثانى

تسبب الأحكام بالنسبة لجريمة خيانة الأمانة

- وجوب إستظهار صلة المتهم بفعل الغش أو التبيد وذكر الأدلة عليهما فى الحكم بالادانة ١٠٨ - ١٠٩

- وجوب إستظهار الحكم بالادانة العلاقة المدنية بين المجنى عليه والمتهم وأن تسلم الاشياء المبددة كان حاصلأ بناء على تلك العلاقة ١١٠ - ١١٢

- إعتبار المحكمة الاستئنافية العقد محل الدعوى شركة لاقرضاً كما عدته محكمة أول درجة دون ذكر الاعتبارات التى إستندت إليها فى ذلك . قصور ١١٣

- عدم أخذ المحكمة بتقرير الخبير الذى ندبته لتصفية الحساب وأظهر براءة المتهم دون أن تبين وجه الخطأ فى تصفية الحساب الذى إستبعدته ودون أن تجرى هى الحساب . قصور ١١٤

- وجوب إستظهار الحكم القصد الجنائي فى جريمة التبيد ١١٥

- كفاية إستظهار توفر القصد الجنائي من ظروف الواقعة المبينة بالحكم .. ١١٦ - ١١٧

- عدم تحدث الحكم عن توفر نية الاختلاس لدى المتهم . قصور ١١٨ و ١١٩

- إعتداد الحكم بالادانة على مجرد إمتناع المتهم عن رد الشئ دون ثبوت سوء نيته . قصور ١٢٠ - ١٢٢

- عظام تعرض الحكم بالادانة لدفاع المتهم بالتبيد بما يفنده . قصور .. ١٢٣ - ١٢٤

- إيراد المحكمة الأدلة التى اطمأنت بها على وقوع الجريمة فى التاريخ الوارد

بوصف التهمة . عدم تحديد تاريخ وقوع الجريمة . لا يؤثر في ثبوت الواقعة .. ١٢٥

- إعتداد المجلس الحسبى الحساب لا يمنع المحكمة الجنائية التى تنظر تهمة التبديد من فحص هذا الحساب بنفسها وتحقيق ملاحظات المتهم عليه ١٢٦

- بيانات أحكام الادانة فى جريمة خيانة الأمانة . وجوب الرد على أوجه الدفاع الهامة رداً سائغاً. مثال . فى الرد على تمسك المتهم بحقه فى حبس السيارة حتى يقبض أجر إصلاحها ١٢٧

- سداد المبلغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد . تنتفى به المسؤولية الجنائية . إغفال الحكم الاشارة إلى مخالصة قدمها المتهم تتضمن إستلام المجنى عليه المبلغ موضوع إيصال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد الشئ يعيب الحكم بالقصور ويبطله ١٢٨

- وجوب بناء الحكم الصادر بالادانة على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين . مثال فى جريمة تبديد ١٢٩

الفصل الثالث

طبيعة الجريمة وبدء سقوط الدعوى الجنائية فيها

- خيانة الأمانة جريمة وقتية ١٣٠

- المناطق فى تحديد تاريخ الجريمة هو بحقيقة الوقت الذى وقعت فيه بالفعل ... ١٣١

- ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشئ فى المجلس بل من تاريخ طلبه وظهور عجز المودع لديه عن رده ١٣٢

- إعتبار عجز الأمين عن رد الأمانة مبدأ لسقوط الدعوى لا يرجع إليه إلا إذا لم يقد دليل على حصول التبديد من قبل ١٣٣

- بداية ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة من تاريخ طلب الشئ المختلس والامتناع عن رده أو العجز عن رده مالم يقد الدليل على خلاف ذلك ١٣٤

- ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة . متى يبدأ ؟ من تاريخ طلب الشئ المختلس والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده ١٣٥

- ماهية كل من جريمتى النصب وخيانة الأمانة ؟ ١٣٦
- ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية فى جريمة خيانة الأمانة . بدؤه من تاريخ طلب الشئء المختلس والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه . إلا إذا قام الدليل على خلافه . مثال ١٣٧
- تعيين تاريخ وقوع الجرائم . موضوعى . متى تبدأ مدة سريان التقادم . فى جريمة خيانة الأمانة ؟ ١٣٨

الفصل الرابع

إثبات الجريمة

- جريمة الاختلاس فى حد ذاتها يجوز إثباتها بكافة الطرق ١٣٩ و ١٤٠
- إلزام المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة فى المادة ٣٤١ عقوبات بأحكام القانون المدنى ١٤١ و ١٤٢
- جواز إثبات العقود المدنية بالبينة فى حالة وجود مانع مادى أو أدبى ١٤٣ - ١٤٦
- تقدير وجود المانع أو عدم وجوده موضوعى ١٤٧ - ١٥٠
- قواعد الاثبات فى العقود المدنية ليست من النظام العام ١٥١ - ١٦٤
- ثبوت عقد من عقود الائتمان بالنسبة لواحد ممن إشتراكوا فى إختلاس المال المسلم كاف لاعتباره ثابتاً فى حق جميع من ساهموا معه فى الاختلاس فاعلين كانوا أو شركاء ١٦٥
- الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة . سقوطه إذا لم يتمسك به المتهم قبل سماع الشهود . سكوته يفيد تنازله عن هذا الحق المستمد من قواعد الاثبات المقررة لمصلحة الخصوم وهى ليست من النظام العام ١٦٦
- المطالبة برد الأمانة ليست شرطاً لتوفر جريمة التبيد . للمحكمة مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى ١٦٧
- حق محكمة الموضوع فى إستمداد عقيدتها فى حصول التبيد من أى عنصر من عناصر الدعوى ١٦٨

- الاثبات في المواد الجنائية . العبرة فيه بإقتناع القاضي . إلا إذا قيده القانون بدليل معين . كالشأن في إثبات عقد الأمانة . إثبات الاخلاس أو نفيه في جريمة خيانة الأمانة . بجميع طرق الاثبات ١٦٩
- رد الشيء المختلس . واقعة مادية . إثباتها . بطرق الاثبات كافة . مخالفة الحكم هذا النظر . خطأ في القانون ١٧٠
- الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة في جريمة التبديد لا يقيد النيابة العامة في التحقيق أو تحريك الدعوى الجنائية وإنما يقيد محكمة الموضوع في إثبات تلك الجريمة ... ١٧١
- تقدير قيام المانع المادي أو الأدبي من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل . أمر موضوعي ١٧٢
- مثال لتسبب سائق في نفي المانع المادي والأدبي بصدد ودیعة ١٧٣ و ١٧٤
- الدفع بعدم جواز إثبات عقود المادة ٣٤١ عقوبات بالبينة . وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية . يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه مادام الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود . عرض الدفع دون العناية بالرد عليه . قصور وخطأ في تطبيق القانون ١٧٥

الفصل الخامس

تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة

- جريمة خيانة الأمانة . تحديد تاريخ ارتكابها ؟ جواز إعتبار تاريخ إمتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد مطالبته بذلك تاريخاً لارتكاب الجريمة .. ١٧٦
- تاريخ وقوع الجرائم عموماً من الأمور الداخلة في إختصاص قاضي الموضوع ١٧٧
- تحديد تاريخ وقوع جريمة التبديد . لا يؤثر في ثبوت الواقعة . شرط ذلك ؟ . ١٧٨
- تعيين تاريخ وقوع الجريمة . من إطلاقات محكمة الموضوع ١٧٩
- متى يتم الاختلاس . في جريمة خيانة الأمانة ؟ ١٨٠

الفصل السادس

مسائل متنوعة

- جريمة خيانة الأمانة مماثلة لجريمة السرقة في حكم الاعفاء المنصوص عليه في م ٣١٢ ع ١٨١
- إستبدال الأمانة لا يكون مانعاً من توفر الجريمة إلا إذا كان قد إتفق عليه قبل وقوع الجريمة ١٨٢
- مجرد عدم إيداع الحارس الثمن المتحصل من بيع الشيء المحجوز بالخزانة لا يفيد بذاته إرتكاب جريمة التبيد ١٨٣
- وجود حساب بين الوكيل و الموكل لا يستلزم حتماً إنتفاء جريمة التبيد ١٨٤ و ١٨٥
- حق الوصى المتهم بالتبيد في مناقشة الحساب الذى إعتمده المجلس الحسبى .. ١٨٦
- العبرة فى القول بثبوت عقد من عقود الائتمان فى صدد توقيع العقاب إنما هى بحقيقة الواقع إذ لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على إعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان مخالفاً للحقيقة ١٨٧
- سلطة محكمة الموضوع وهى بصدد البحث فى تهمة التبيد فى تفسير العقود ١٨٨
- الاتفاق على اعفاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة التبيد التى إقترفها تابعها . بطلانه . م ٣/٢١٧ مدنى ١٨٩
- توقف حق النيابة فى تحريك الدعوى الجنائية على شكوى المجنى عليه المنصوص عنه فى المادة ٣١٢ عقوبات . علته : المحافظة على كيان الأسرة إمتداد سريانه على جرائم النصب وخيانة الأمانة . التنازل عن الشكوى أثره : وجوب القضاء بالبراءة ١٩٠
- شروط تطبيق المادة ١/١١٢ عقوبات المعدلة ؟ ١٩١
- عدم تطلب القانون لقيام جريمة التبيد . حصول المطالبة برد الأمانة المدعى

- بشديدها ١٩٢
- الوفاء، اللاحق لارتكاب جريمة الأمانة^٩، لا يؤثر عليها . عدم دلالة بذاته على إنتفاء القصد الجنائي ١٩٣
- قيام الطاعن بايداع قيمة المنقولات . لا يؤثر على وقوع الجريمة ١٩٤
- حق الحبس طبقا للمادة ٢٤٦ مدني يبيح الامتناع عن رد الشيء حتى إستيفاء ما هو مستحق من أجر إصلاحه . الدفع به من شأنه إن صح وحسنت النية إنعدام المسؤولية الجنائية طبقا للمادة ٦٠ عقوبات . دفاع جوهرى إغفاله وعدم الرد عليه بما يدفعه . قصور . مثال فى تبديد ١٩٥
- مبر بان حكد المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد أحد الزوجين مال الآخر . تنازل الزوجة المجنى عليها فى جريمة التبديد عن دعواها . أثره إنقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم ١٩٦

الفصل السابع

خيانة الائتمان على التوقيع

- شرط تحقق الجريمة ١٩٧ و ١٩٨

راجع أيضا : تبديد

القواعد القانونية :

الفصل الأول

أركان الجريمة

الفرع الأول حصول إختلاس أو تبديد

- ١ - إذا سلم الوكيل بالأجرة الشيء الذى فى عهده للغير لبيعه وشراء شيء آخر بئمنه فهذا التصرف يعتبر بمثابة تصرف المالك فى ملكه وبه تتحقق جريمة الاختلاس .

٢ - إنه ان صح أنه لا يترتب على مجرد الامتناع عن الرد تحقق وقوع جريمة الاختلاس متى كان سبب الامتناع راجعا إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فمحل ذلك أن يكون هناك حساب حقيقى مطلوب تصفيته توصلا لاثبات وقوع مقاصة تبرأ بها الذمة . أما إذا كان الثابت أن الحساب بين المتهم وبين المجنى عليه قد صفى بما يفيد مديونية المتهم بمبلغ تعهد برده على أقساط ، فامتناع المتهم عن الرد يعتبر اختلاسا .

(جلسه ١٩٣٨/٣/٢٨ طعن رقم ١٠٠٣ سنة ٨ ق)

٣ - ان جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذى أوتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك ، ولا يشترط لتحقيقها خروج المال بالفعل من حيازة الأمين بناء على التصرف الذى أوقعه . فأمين شونة بنك التسليف الزراعى وخفيره إذا باعوا شيئا من الارز المودع بالشونة لحساب وزارة الزراعة الى شخص وتسلموا منه بعض الثمن وأحضروا عربة لنقله ، وضبط الارز قبل اتمام نقله من الشونة ، فإن جريمة خيانة الأمانة تكون متحققة بالنسبة اليهما . وهذه الفعلة يتوافر فيها أيضا أركان جريمة النصب بتصرف المتهمين بالبيع فى مال غير مملوك لهما ولالهما حق التصرف فيه وحصولهما بذلك من المشتري الحسنة النية على الثمن ؛ فإن التصرف على هذا النحو تتحقق به هذه الجريمة ولو لم يقترن بطرق احتيالية .

(جلسه ١٩٤٥/٢/١٩ طعن رقم ٤٩ سنة ١٥ ق)

٤ - الاختلاس يتم متى أضاف المختلس إلى ملكه الشيء الذى سلم إليه وتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له . ولا يمنع من تحقق جريمة الاختلاس أن يكون بعض الشيء المختلس قد ضبط فى الشارع قبل الوصول به إلى منزل المتهم .

(جلسه ١٩٤٦/٤/٢٩ طعن رقم ٩١٣ سنة ١٦ ق)

٥ - إن الاختلاس فى جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .

(الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٥/١ س ٧ ص ٦٥٤)

٦ - يتضمن عقد الشركة وكالة الشركاء بعضهم عن بعض فى أداء أعمال

الشركة المنعقدة بينهم بـمال خاص بها هو غير مال الشركاء الخارج عن حصصهم فيها ، وتلك الوكالة مستفادة من المادة ٥٢٠ من القانون المدني ، وبناء عليه فالشريك في شركة محاصة الذي يسلم إليه مال بصفته هذه لأداء عمل في مصلحة الشركة فيختلسه ولا يصرفه فيما خصص له يعد مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٠٠٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ س ١٠ ص ٧١١)

(والطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١١/٧ س ١١ ص ٧٦٤)

٧ - جريمة خيانة الأمانة إنما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية عند صاحبه ، وهي تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذي أؤتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك . ومن ثم فإنه إذا كان الطاعن قد احتجز عقدي الوديعة لنفسه بغير مقتض ولم يزعم لنفسه حقاً في احتباسهما فإن ذلك مما يتوافر به سوء القصد في حقه .

(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١ س ١٧ ق ١٩٤ ص ١٠٣١)

٨ - إن تسليم المجنى عليهما أوراق النقد إلى المتهم لإبدالها بأوراق مالية بقيمتها ، إنما هو تسليم بسيط لم ينقل إليه حيازة تلك الأوراق بل وضعت فقط بين يديه لغرض وقتي هو إبدالها بأوراق مالية بقيمتها ، وبقيت الحيازة بركنيها المادي والمعنوي للمجنى عليهما كل بمقدار ماسلمه ، ويصبح المتهم في هذه الحالة وكيلاً عن كل منهما في قضاء الغرض الذي تم التسليم من أجله ، وتكون يده يد أمين إنتقلت إليه الحيازة ناقصة ، فإذا ما إختلس المال المسلم إليه طبقت في حقه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٥ س ١٧ ق ٢٢٨ ص ١٢٠٣)

٩ - مناط العقاب في جريمة خيانة الأمانة ليس الاخلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق جلسته ١٩٦٨/٣/١٨ س ١٩ ق ٦٤ ص ٣٤٤)

١٠ - يتم الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/١٨ س ١٩ ق ٦٤ ص ٣٤٤)

١١ - تتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذي أؤتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

١٢ - إذا كان الحكم الابتدائي الغيابي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أن المجنى عليه سلمه منقولاته لبيعها لحسابه ويوفى ثمنها له أو يردها عيناً إذا لم يتم البيع ، ولكنه لم يف بالتزامه وإختلس تلك المنقولات ، وكانت الواقعة على هذا النحو تكون جريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإنه وإن كانت محكمة الموضوع قد أخطأت إذ وصفتها بأنها جريمة نصب . إلا أن الطاعن لا مصلحة له في الطعن مادامت العقوبة المقررة لها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة .

(الطعن رقم ١٥٦٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٧ ص ١٣٦٤)

١٣ - من المقرر أنه إذا إتفق شخص مع آخر على شراء بضاعة شركة بينهما للتجار فيها وتسلم منه مبلغاً من المال لهذا الغرض ولم يشتر هذه البضاعة ولم يرد المبلغ إلى صاحبه عند طلبه عد مبدداً لأن تسلمه المبلغ من شريكه إنما كان بصفته وكيلاً عنه لاستعماله في الغرض الذي إتفق كلاهما عليه فيده تعتبر يد أمين فإذا تصرف في المبلغ المسلم إليه بهذه الصفة وأضافه إلى ملكه فهو مبدد خائن للأمانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، إذ أقام قضاءه - بالبراءة ورفض الدعوى المدنية - على أن إستلام المطعون ضده المبلغ الذي أسهمت به الطاعنة في الشركة لم يكن على وجه من أوجه الائتمان التي عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون بما يعيبه ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ ق ١٤٠ ص ٦٣٢٠)

الفرع الثانى المال موضوع التبديد :

١٤ - إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم فى جريمة تبديد مبلغ سلم إليه على سبيل الوديعة معتمدة فى ذلك على ورقة وقعها المتهم جاء بها أنه تسلم هذا المبلغ من المجنى عليه بصفة أمانة يردها عند طلبه ، وعلى ماقرره المجنى عليه فى هذا الصدد ، فإنها لا تكون قد أخطأت . ولا يؤثر فى ذلك مجرد ورود الوديعة على نقود تتعين بالقيمة دون العين مادام أنه لا يبين من الحكم أن المجنى عليه قد قصد بالعقد (الورقة) إعطاء المودع لديه حق التصرف فيها .

(جلسة ١٩٥٠/١/٢ طعن رقم ١١٥٥ سنة ١٩ ق)

١٥ - يكفى لقيام جريمة التبديد قانوناً حصول عبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى عقد الائتمان ، وأن يكون لهذا الشيء قيمة عند صاحبه .

(جلسة ١٩٥٥/٣/٢٩ طعن رقم ١١٣٣ سنة ٢٤ ق)

١٦ - لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة إختلاس تقرير - ثبت عدم جديته - مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان إذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جدية ذات حرمة ولا يمكن اعتبارها متاعاً للحزب يحرص عليه وأنها أنشئت لغرض خاص لا إرتباط له بأعمال الحزب وإنما هى أثر خدعة وأداة غش ألبيست ثوب ورقة لها شأن .

(جلسة ١٩٣٢/٣/٣١ طعن رقم ١٤٤٤ سنة ٢ ق)

١٧ - جريمة خيانة الأمانة إنما تقع على مال منقول له قيمة مادية أو اعتبارية بالنسبة لصاحبه ، وتتحقق الجريمة بكل فعل يدل على أن الأمين إعتبر المال الذى أوتمن عليه مملوكاً له يتصرف فيه تصرف المالك - فإذا سلم الوكيل بأجر الورقة التى فى عهده للغير لبيعها والحصول على ثمنها ، فهذا الفعل يعتبر بمثابة تصرف المالك فى ملكه تتحقق به جريمة الاختلاس ، ولا يعتبر شروعاً غير معاقب عليه .

(الطعن رقم ٩٦٣ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٩ س ١٠ ص ١٠٧٢)

١٨ - لا يلزم فى الوديعة أن يكون التسليم حقيقياً بل يكفى التسليم الاعتبارى إذا كان المودع لديه حائزاً للشيء من قبل . ولما كان ما أثبتته الحكم من أن المجنى

عليها تستحق في ذمة الطاعن كمية من الحديد لا يؤدي بذاته إلى مساءلته عن جريمة خيانة الأمانة بل يتعين أن يثبت أن بيع الحديد المذكور قد تم وتعين المبيع وانتقلت ملكيته إلى المجنى عليها ولكنه بقي في حيازة البائع - الطاعن - على سبيل الوديعة لحين إستلامها له ، الأمر الذي أغفل الحكم المطعون فيه استظهاره . ومن ثم يكون معيبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم مما يتعين معه نقضه والأحالة .

(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٢٦٢ ص ١٢٣٩)

★ هذا المبدأ مقرر أيضا في الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ ولم ينشر

١٩ - تقع جريمة خيانة الأمانة على كل مال منقول أيا كان نوعه وقيمه قل أو كثر .

(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٢٠ - خطأ الحكم المطعون فيه في تحديد المبالغ المبددة لأثر له في ثبوت جريمة خيانة الأمانة ولا حجية له على القضاء المدني عند المطالبة بالدين .

(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠ س ١٩ ق ٤٧ ص ١٦٠)

٢١ - متى كان جهاز الزوجية من القيميات وليس من المثليات التي يقوم بعضها مقام بعض ، فإن اشتراط رد قيمته عند استحالة الرد العيني بسبب الهلاك ، لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة ، ويكون ماخلص إليه الحكم من أن تصرف الطاعن في جهاز زوجته الذي سلم إليه بمقتضى قائمة ، ينطوي على جريمة خيانة أمانة صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ق ٢٩٦ ص ١٤٣٤)

٢٢ - إذا كانت المحكمة قد إنتهت إلى أن إلزام الطاعن برد المنقولات إلى المطعون ضدها ، لم يكن إلزاما تخييريا إستناداً إلى قائمة الجهاز التي إطلعت عليها ، ولم تستند في ذلك إلى حكم محكمة الأحوال الشخصية ، فإن ماينعاه الطاعن على الحكم بالفساد في الاستدلال لأنه إستدل بحكم محكمة الأحوال الشخصية على أن إلزام الطاعن برد منقولات زوجته هو إجباري وليس

إختياريا ، يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ق ٢٩٦ ص ١٤٣٤)

٢٣ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن المتهم تسلم الأخشاب من المدعية بالحق المدني بموجب عقد إتفاق مؤرخ فى الخامس من نوفمبر سنة ١٩٧١ لتصنيعها وتركيبها فى عمارتها إلا أنه لم يتم بتصنيعها كلها وإمتنع عن رد ما تبقى منها ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن فى شأن تكييف العقد ورد عليه بقوله « وحيث أنه لما كان لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود على الوجه الذى تراه مفهوما منها فإن عقد الاتفاق المبرم بين المدعية والمتهم هو عقد من عقود الأمانة التى حصرتها المادة ٣٤١ ع . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ نصت على تجريم إختلاس أو تبديد الأشياء التى تسلم على وجه الوديعة أو الإجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن وذكرت فى نهاية عقود الأمانة حالة من « .. كانت (الأشياء) سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو لغيره .. » فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لا ينصرف إلى حالة عقد الوكالة - حسبما هو معرف فى المادة ٦٩٩ من القانون المدنى - الذى بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل فحسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضا حالة الشخص الذى يكلف بعمل مادي لمنفعة مالك الشئ أو غيره . يؤكد ذلك أنه فى النص الفرنسى للمادة ٣٤١ وضعت كلمة « عامل » بعد كلمة « وكيل » بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانونى أو بعمل مادي لمنفعة المالك أو غيره ومن ثم فإن إختلاس أو تبديد العامل للأشياء المسلمة إليه لتصنيعها أو إصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثما فى حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع فى أنه قد تسلم الأخشاب من المدعية بالحق المدنى لتصنيعها لحسابها مقابل أجر ، فإن إمتناعه عن رد ما تبقى منها يكون مؤثما وفق نص المادة ٣٤١ سالفه الذكر . ولا مصلحة للطاعن من تعيب الحكم فيما أخطأ فيه - فى موضع منه - من تكييفه عقد الاتفاق المبرم بين الطاعن والمدعية بالحق المدنى بأنه عقد وديعة طالما أن الوصف القانونى الصحيح للواقعة حسبما تقدم - تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات التى

عامل الحكم الطاعن بها وأوقع عليه العقوبة المنصوص عليها فيها ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير منتج .

(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/٥/١ س ٢٨ ق ١١٣ ص ٥٣٢)

٢٤ - حيث أن المادة ٣٤١ من قانون العقوبات إذ نصت على تجريم إختلاس أو تبديد الأشياء التى تسلم على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن وذكرت فى نهاية عقود الأمانة حالة من « كانت (الأشياء) سلمت له بصفته وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو إستعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره ... » فإن مفاد هذه العبارة من النص أن حكم هذه المادة لاينصرف إلى حالة عقد الوكالة - حسبما هو معروف فى المادة ٦٩٩ من القانون المدنى - الذى بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانونى لحساب الموكل فحسب ، بل يندرج تحت حكمها أيضا حالة الشخص الذى يكلف بعمل مادى لمنفعة مالك الشئ أو غيره ، يؤكد ذلك أنه فى النص الفرنسى للمادة ٣٤١ وضعت كلمة « عامل » بعد كلمة وكيل بما يقطع أن حكمها يشمل الأشخاص الذين يكلفون بعمل قانونى أو بعمل مادى لمنفعة المالك أو غيره . ومن ثم فإن إختلاس أو تبديد العامل للأشياء المسلمة إليه لتصنيعها أو إصلاحها لمنفعة مالكها أو غيره يكون مؤثما فى حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة تبديد الأخشاب التى سلمت إليه لتصنيعها لمنفعة مالكها - الطاعن - ورفض الدعوى المدنية قبله إستناداً إلى العقد الذى تسلم بموجبه تلك الأخشاب لايعد من عقود الأمانة الواردة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، خطأ حجبته عن بحث موضوع الدعوى وتقدير أدلتها مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه - فيما قضى به فى الدعوى المدنية - والإحالة .

(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٥ س ٣١ ق ١٦١ ص ٨٣٥)

الفرع الثالث التسليم بمقتضى عقد من العقود المبينة فى المادة ٣٤١ عقوبات

أ - التسليم

٢٥ - الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديداً معاقباً عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات إلا إذا كانت حيازة الشيء قد إنتقلت إلى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذى أوتمن عليه أما إذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت على ذمة صاحب الشيء كما هو الحال فى التسليم الحاصل إلى الخادم أو العامل وكان الغرض منه مجرد القيام بعمل مادي «Qete Materiel» مما يدخل فى نطاق عمل المستلم بإعتباره خادماً أو عاملاً كتنظيف الشيء أو نقله من مكان إلى آخر فإن الاختلاس الذى يقع من الخادم أو العامل فى الشيء المسلم إليه يعد سرقة لا تبديداً .

(جلسة ١٩٣١/١٢/٢١ طعن رقم ٥٣٠ سنة ٢ ق)

٢٦ - الخادم الذى يختلس مال مخدمه يعد مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة إذا كان المال قد سلم إليه على سبيل الأمانة أما إذا كانت يده على المال لا تكون إلا مجرد حيازة عارضة غير مقصود فيها إنتقال الحيازة إليه فإنه يكون مرتكباً لجريمة السرقة ، وإذن فإذا وصفت محكمة الدرجة الأولى واقعة الدعوى بأنها خيانة أمانة وخالفها محكمة الدرجة الثانية فإعتبرتها سرقة ولم يكن فى الحكم ما يفيد أن حيازة المتهم للمال المختلس لم تكن إلا مجرد حيازة عارضة فهذا يكون قصوراً فى الحكم يعيبه ويبطله .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٢ طعن رقم ١٤٦٠ سنة ١١ ق)

٢٧ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المتهم طلب إلى المجنى عليه أثناء سيرهما معا فى الطريق أن يسلمه السوارين اللذين معه مخافة أن يسقطا منه فأجابه إلى طلبه ولما وصلا إلى محطة السكة الحديد أخبره المتهم أنه يريد التكلم بالتليفون فاطمان إليه وتركه يدخل المحطة بمفرده وانتظر هو خارجها ، ولما ينس من حضوره عاد لمنزله وأبلغ الحادثة لأبيه . فالوصف الصحيح لهذه

الواقعة هو أن تسلم المتهم السوارين كان على سبيل الوديعة ، وإن إختلاسه لهما هو خيانة للأمانة تنطبق عليه المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات « ٣٤١ من القانون الجديد » ومن الخطأ اعتبار ما وقع من المتهم سرقة لأن ترك المجنى عليه المتهم يذهب بمفرده ومعه السواران إلى داخل المحطة يتم به إنتقال الحيازة فيهما للمتهم لانقطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مما ينتفى معه الاختلاس في معنى السرقة .

(جلسة ١٩٤٠/٢/١٩ طعن رقم ٦٧٨ سنة ١٠ ق)

٢٨ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن المجنى عليه والمتهم إتفقا على أن الثانى يعطى الأول خمسة وسبعين جنيهاً ليكون شريكاً معه فى التجارة فحرر له سنداً بالمبلغ أودع بإتفاقهما أمانة لدى شخص ثالث حتى يدفع المبلغ فيستولى المتهم على السند فما كان من المتهم إلا أن طلب السند من المودع لديه ليعرضه على أحد الناس لجهله القراءة والكتابة ، ثم تسلمه فعلاً وذهب به ولكنه لم يرده قاصداً الاضرار بالمجنى عليه حتى قدم أثناء التحقيق معه شخص أراد المتهم أن يحوله إليه فأبى فهذه الواقعة لا تكون جريمة سرقة بل هى جريمة خيانة أمانة ، لأن تسليم السند للمتهم كان ملحوظا فيه نقل حيازته إليه على سبيل الأمانة ولم يكن لضرورة وقتية إقتضته للاطلاع عليه ورده فى الحال إلا أن الخطأ لا يستوجب نقض الحكم مادامت الوقائع التى أوردتها والتى تناولتها المرافعة واحدة ومادامت مصلحة المتهم من وراء نقضه منتفية لدخول العقوبة المقضى بها فى نطاق المادة الواجب تطبيقها ولانقطاع السبيل على المتهم فى الاعتراض على إثبات واقعة التسليم بالبينة بعدم معارضته لدى محكمة الموضوع فى جواز إثباتها بشهادة الشهود مما يعتبر معه أنه قد تنازل عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة .

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طعن رقم ١٤٦١ سنة ١١ ق)

٢٩ - إن القانون فى مادة خيانة الأمانة لا يعاقب على الاختلال بتنفيذ عقد الائتمان فى ذاته وإنما يعاقب على العبث بملكية الشئ المسلم بمقتضاه ، فبطلان عقد التسليم لا يؤثر فى العقاب على إختلاس الشئ المسلم . وإن كان كانت نية الجانى وقت التسلم غير متفقة مع ما قصد المجنى عليه من التسليم ، فلا تأثير لذلك فى قيام جريمة خيانة الأمانة متى ثبت أن الجانى إختلاس الشئ الذى سلم له

ولم يستعمله فى الأمر المعين الذى أراده المجنى عليه بالتسليم .

(جلسة ١٩٣٨/٣/٢١ طعن رقم ٩٨٧ سنة ٨ ق)

٣٠ - إن مناط العقاب فى المادة ٢٩٦ عقوبات ليس الإخلال بتنفيذ العقد وإنما هو العبث بملكية الشئ المسلم بمقتضى العقد . وإذن فعدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعفى المؤتمن من رد ما تسلمه من المال بمقتضاه . فإذا أرادت امرأة أن تتخذ منزلاً للدعارة السرية ، ولعلمها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيرها لهذا الغرض لجأت إلى شخص وكاشفته بحقيقة أمرها ليستأجر المسكن باسمه لتتخذه هى لتنفيذ غرضها ، ودفعت له مبلغاً من المال على ذمة الأجرة فلم يستأجر المسكن واختلس المبلغ لنفسه ، ففعلته هذه خيانة للأمانة . والقول بأن المتهم فى هذه الصورة لم يستلم المبلغ بصفته وكيلًا عن المجنى عليها بل بصفته مؤجراً لها هو قول خاطئ لأن قبوله إستئجار المسكن باسمه ، ومسئوليته قبل المالكة ، لا ينفيان أنه وكيل عن المجنى عليها يعمل نيابة عنها . وإستجاره المسكن فى الظاهر لتسكنه المجنى عليها فى الواقع إنما هو إعاره لاسمه ، وإعارة الاسم نوع من الوكالة .

(جلسة ١٩٣٧/٥/٢٤ طعن رقم ١٤٢٣ سنة ٧ ق)

٣١ - إذا كانت الواقعة - التى أورد الحكم أدلة ثبوتها قبل المتهم - هى أنه تسلم نقوداً من المجنى عليه ليقوم نيابة عنه بشراء منقولات منزل الزوجية فلم يفعل وإستبقى المبلغ فى ذمته ولم يرده حين طالبه به من سلمه إليه ، فإن هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، أما ما ذهب إليه المتهم من نفي صفة الوكالة وقوله « إن أقصى ما يتصور فى تكييف هذا العقد أنه تبرع لحساب الزوجة أو أنه عقد من نوع خاص » فجدل بعيد عن حقيقة العقد الذى تم بين الطرفين وعن تكييفه القانونى الصحيح الذى إنتهى إليه الحكم .

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/١ س ١٠ ص ٥٩٥)

٣٢ - إذا كانت الواقعة على الصورة التى أثبتتها القرار المطعون فيه أن المجنى

عليه سلم مبلغ الخمسة الجنيهاً للمتهم لاستعماله في أمر لمصلحته - إذ كلفه بإحضار مقابله ورقة صحيحة من مكان بعيد فذهب ولم يعد وإختلس هذا المبلغ لنفسه ، فإن هذه الواقعة تكون جريمة خيانة أمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٠ ق . جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ س ١١ ص ٧٠٣)

٣٣ - متى كان مؤدى ما أثبتته الحكم في بيانه لواقعة الدعوى أن المسروقات لم تخرج من حيازة المجنى عليها ، وأن إتصال الطاعنة بها - بوصف كونها خادمة بالأجرة عند المجنى عليها - لم يكن إلا بصفة عرضية بحكم عملها في دارها ، مما ليس من شأنه نقل الحيازة إلى الطاعنة ، فإنه لا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ، ويكون الحكم إذ دان الطاعنة بجريمة السرقة لم يخطئ القانون في شيء .

(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١١ س ٢٥ ق ٣٠ ص ١٣٦)

٣٤ - متى كانت الواقعة على الصورة التي أثبتتها الحكم من أن المجنى عليه سلم المتهم المجهولة السوارين لاستعمالهما في أمر لمصلحته إذ كلفها بوزنهما خارج محله فذهبت ولم تعد وإختلستهما لنفسها ، فإن إختلاسها لهما هو خيانة للأمانة تنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، لأن ترك المجنى عليه المتهم تذهب بمفردها ومعها السواران إلى خارج محله لوزنهما يتم به إنتقال الحيازة فيهما للمتهم لانقطاع صلة المجنى عليه بهما من الناحيتين المادية والمعنوية مما ينتفى معه الاختلاس في معنى السرقة .

(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٣٢٦ س ٣١ ق ٢٠٠ ص ١٠٣٧)

ب - بمقتضى عقد من العقود المبينة في المادة ٣٤١ ع

٣٥ - إذا كان ثمة عقد إيجار مشاركة بين إثنين فأضاف أحدهما المحصول الناتج من الأرض المؤجرة بهذا العقد إلى ملكه وتصرف فيه بالبيع واستولى على كامل ثمنه لنفسه دون الآخر فذلك يعتبر تبديداً يعاقب عليه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٥١/١/١٦ طعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٢٠ ق)

٣٦ - إلزام المودع لديه برد الشيء بعينه للمودع عند طلبه شرط أساسي في وجود عقد الوديعة طبقاً لأحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدني ؛ فإذا إنتفى هذا الشرط إنتفى معه معنى الوديعة . فإذا سلم قطن لمحلج بموجب إيصالات ذكر بها أنه لايجوز لحاملها طلب القطن عيناً ثم تصرف صاحب المحلج في القطن بدون إذن صاحبه فلايعتبر ذلك تبديداً معاقباً عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

(جلسة ١٩٣٢/٣/٢١ طعن رقم ١٤٥٧ سنة ٢ ق)

٣٧ - الشرط الأساسي في عقد الوديعة كما هو معرف به في القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع . وإن فمتى كان الثابت في الحكم أن المتهم والمجنى عليه قد إتفقا على أن يتبادلا ساعتيهما وأن تسلم أولهما ساعة الثاني كان تنفيذاً لهذا الاتفاق فإن التسليم على هذه الصورة يكون مبنياً على عقد معاوضة ، وهو ليس من العقود المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ويكون الحكم إزدان المتهم بجريمة التبديد قد خالف القانون .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طعن رقم ٢٤١٣ سنة ٢٣ ق)

٣٨ - إذا اشترط في عقد البيع أن الملكية في المبيع تبقى للبائع حتى يجربه المشتري فإن وجود المبيع عند المشتري في فترة التجربة إنما يكون على سبيل الوديعة . فإذا هو تصرف فيه فإنه يكون قد خان الأمانة ويحق عقابه بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٤٠/١١/٢٥ طعن رقم ٣ سنة ١١ ق)

٣٩ - إذا كان المتهم يعلم أن الأشياء المحجوزة ليست ملكه وأنها سلمت إليه لحراستها بناء على حجز وقع عليها من زوجته بدعوى أنها مملوكة له ، فإن تصرفه فيها يعد خيانة أمانة معاقباً عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولايمنع من ذلك أن الحجز كان صورياً بطريق الطواطؤ بين الحاجزة وبينه . وأن الحاجزة قد تخالفت بدينها عليه وتنازلت له عن الحجز ، فإن ذلك وإن كان يرفع المسؤولية الجنائية عن جريمة الاعتداء على الحجز على أساس أن التصرف في المحجوز كان بعد إنقضاء الحجز بالتنازل عنه إلا أنه لا يؤثر في جريمة خيانة

الامانة لتوافر جميع عناصرها القانونية . وخطأ الحكم فى وصف الواقعة بأنها اعتداء على حيز مع أنها فى حقيقتها خيانة امانة لاتأثير له فى سلامته لأن العقوبة المحكوم بها تدخل فى العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

(جلسة ١٩٤٣/١/٤ طعن رقم ١٤٩ سنة ١٣ ق)

٤٠ - الوارث الذى يتسلم العقود التى كانت مسلمة على سبيل الوديعة لأبيه قبل وفاته ، وهو عالم بذلك يعتبر وجود هذه العقود لديه على سبيل الوديعة كذلك ، مادامت يده عليها ، بمقتضى حكم القانون ، يد امانة تتطلب منه أن يتعهدا بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحبها . أو بعبارة أخرى تتطلب منه القيام بجميع الواجبات التى فرضها القانون فى باب الوديعة على المودع . ولا يقلل من صدق هذا النظر أنه لم يباشر مع المجنى عليه عقد وديعة وأن العقد الذى أنشأها إنما كان مع ابنه فينتهى بموته . وذلك لأن القانون حين عرف جريمة خيانة الامانة فى المادة ٣٤١ ع لم ينص على أن تكون الزديعة ، باعتبارها سببا من الأسباب التى أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم ، وليدة عقد ، بل إكتفى فى ذلك بعبارة عامة ، وهى أن يكون تسلم المال قد حصل على «وجه الوديعة» مما يستوى فيه بداهة ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون .

(جلسة ١٩٤٣/٢/٨ طعن رقم ١٦٩ سنة ١٣ ق)

٤١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالمعنى أن المدعى بالحقوق المدنية سلم المتهم عند زفاف إبنته إليه منقولات منزلية لتأثيث منزل الزوجية فتصرف فى بعضها بالبيع وأخفى بعضها فى منزل آخر ، وقضت المحكمة بتبرئته بمقولة إن هذه الواقعة لا جريمة فيها إذ المنقولات قد سلمت إليه (الزوج) والتسليم ينفى الاختلاس وهى لم تسلم على سبيل الوديعة إذ هو إلترم برده قيمتها إذا فقدت ويجب فى الوديعة رد الشئ بعينه ، وعقد التسليم لايعتبر عارية إستعمال بل حصل التسليم على سبيل عارية الاستهلاك ، فهذا من المحكمة غير سديد إذ أن ما إستطردت إليه فى شأن عارية الاستهلاك غير صحيح من ناحية اعتبارها جهاز الزوجية من المثليات التى يقوم بعضها مقام بعض وأن العارية فيه لا تكون إلا للاستهلاك ، والصحيح أن الجهاز من القيميات . وما قالت بصدد نفى الوديعة

غير كاف ، لأن اشتراط رد قيمة الشيء لا يكفي وحده للقول بأن تسليمه لم يكن على سبيل الوديعة متى كان النص على رد القيمة يكون عند العقد مما يرشح إلى أن الرد يكون عينا مادام الشيء موجودا ، وما ذكرته بصدد التسليم الذي ينفي ركن الاختلاس في السرقة غير كاف » إذ هي لم تبين أن الزوجة عندما نقلت جهازها إلى منزل الزوجية قد تخلت عن حيازته للزوج أو أنه هو أصبح صاحب اليد فعلا عليه .

(جلسة ١٩٤٩/٦/٧ طعن رقم ٦٥٢ سنة ١٩ ق)

٤٢ - إن عناصر جريمة تبديد نقود مسلمة على سبيل الوديعة تتحقق بالاستناع عن ردها عند طلبها .

(جلسة ١٩٥٠/١/٢ طعن رقم ١١٥٥ سنة ١٩ ق)

٤٣ - لا يشترط في الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفي التسليم الاعتباري إذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل . فإذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن بيع المنقولات محل الدعوى قد تم وتعين المبيع وانتقلت ملكيته إلى المشتري ولكنه بقي في حيازة البائع على سبيل الوديعة لاتمام بعض الأعمال فيه ، فإنه إذا ماتصرف البائع فيه بطريق الغش كان مستحقا للعقاب .

(جلسة ١٩٥٠/٣/١٤ طعن رقم ١٢ سنة ٢٠ ق)

٤٤ - من إتفق مع آخر على شراء مواش شركة بينهما ، وتسلم منه مبلغا من المال لهذا الغرض ، ولم يشتر مواشى ولم يرد المبلغ إلى صاحبه عند طلبه ، عد مبددا لأن تسلمه المبلغ من شريكه إنما كان بوصفه وكيلا عنه لاستعماله في الغرض الذي إتفق كلاهما عليه ، فيده تعتبر يد أمين ، فإذا ماتصرف في المبلغ المسلم إليه بهذه الصفة وأضافه إلى ملكه فهو مبدد خائن للأمانة ، تنطبق عليه المادة ٢٩٦ عقوبات .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٢١ طعن رقم ٢٦٣ سنة ٣ ق)

٤٥ - إذا توجه شخص إلى آخر في دكان يشتغل به ، وأعطاه ورقة مالية بخمسة جنيهات ، ليصرفها له ، فخرج ، ثم عاد وأخبره أنه بحث عن نقود

يستبدلها بالورقة فلم يوفق ، ورد له ورقة بجنيه واحد على اعتبار أنها هي التي سلمت إليه ، فليس في هذه الواقعة معنى الاختلاس الذي أراده القانون في جريمة السرقة ، لأن المتسلم لم يأخذ الورقة ذات الخمسة جنيهات في غفلة من المسلم وبدون علمه أو رضاه ، كما أن تسليم الورقة إياه لم يكن تسليماً اضطرارياً جرت إليه ضرورة المعاملة ولكن إذا كان المسلم أعطى الورقة للمتسلم ليصرفها له ، وتركه يخرج ليبحث عن أوراق أو نقود صغيرة لبادلها بها ، فظاهره المفهوم من هذا أن المسلم إنتمن المتسلم على الورقة ليبحث له في الخارج عن مقابلها نقداً صغيراً على شرط رد هذا المقابل له أو إعادة الورقة بذاتها إليه ، فهذا المعنى تتحقق به جريمة خيانة الأمانة إذا لم يقم المتهم بأحد الأمرين ، وذلك على اعتبار أنه إختلس مالا سلم إليه بصفته وكيلًا مجاناً بقصد إستعماله في أمر معين لمنفعة المالك .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٢١ طعن رقم ٢٤٢٣ سنة ٢ ق)

٤٦ - الشريك الذي يأخذ نصيب شركانه في مال مع نصيبه ، ثم ينكره عليهم ، ويأبى رده إليهم ، يعتبر مبدداً ، ويحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٢١ طعن رقم ٢٦٨ سنة ٣ ق)

٤٧ - إذا كان الثابت بالحكم ان المبلغ المختلس إنما أرسله صاحبه إلى المتهم بصفته وكيلًا لبنك كذا فرع كذا بقصد توصيله إلى البنك العام بمصر وكان المتهم وقت هذا الإرسال قد خرج من خدمه البنك فهذا الخروج لا يمنع من أن صاحب المبلغ أرسله إليه على اعتقاد منه أنه لازال في خدمة البنك وأنه طلب إليه فعلاً أن يستعمل المبلغ في أمر معين هو إرساله للبنك بمصر والمتهم في ذلك الوقت كان في هذا الصدد وكيلًا للمجنى عليه بلا أجر كما كان في اعتقاد هذا المجنى عليه وكيلًا للبنك ولاشك أن إختلاسه للمبلغ سواء اعتبر وكيلًا عن المرسل أو عن البنك فيه خيانة أمانة مما يعاقب عليه بالمادة ٢٩٦ ع .

(جلسة ١٩٤٣/١٢/٢٤ طعن رقم ٦٨ سنة ٥ ق)

٤٨ - إذا تسلم أحد الورثة بإعتباره نائباً عن باقي الورثة سنداً بمبلغ مامحراً

باسمه لاستعماله فى أمر معين فرفع بهذا السند دعوى باسمه هو شخصياً مدعياً أن هذا السند كان تحت يده هو وأنه لم يستلمه نيابة عن الورثة بل هو إنما تسلم صورة منه كانت بخزانة المتوفى فإن هذا الشخص يكون بذلك قد غير حيازته الناقصة لهذا السند إلى حيازة كاملة بنية التملك ويكون مختلساً لهذا العقد .

(جلسة ١٩٣٦/١٠/٢٦ طعن رقم ٢٠٧٩ سنة ٦ ق)

٤٩ - إذا لم يكن التأمين المودع من المتهم لدى الشركة المستخدم فيها (شركة سنجر) مستحق الوفاء طبقاً لشروط الاستخدام فليس للمتهم أن يتمسك بحصول المقاصة بينه وبين ما عليه للشركة ، بل يجب عليه أن يرد لها كل ما يحصله من مالها بصفته وكيلها عنها . فإن لم يفعل رغم مطالبته عد مختلساً لما حصله وحق عليه العقاب طبقاً للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٣٧/٦/١٤ طعن رقم ١٤٨٠ سنة ٧ ق)

٥٠ - إن العبرة فيما تشهد عليه الأوراق الصادرة من المتهمين فى جريمة اختلاس هى بحقيقة الواقع لا بعبارة الأوراق وألفاظها . ولكن متى كانت الأوراق المقدمة فى الدعوى صريحة فى ثبوت علاقة المتهم بالمجنى عليه كوكيل بالعمولة وتأيدت هذه العلاقة بقرائن الدعوى فمثل هذه الأوراق تعتبر أساساً لجريمة الاختلاس .

(جلسة ١٩٣٨/٣/٢٨ طعن رقم ١٠٠٣ سنة ٨ ق)

٥١ - إذا كانت الحوالة بالدين حوالة تحصيل فإن المحتال لا يملك بها المبلغ الذى حول به بل إنه يكون وكيلأ يسأل عن تبديد ما يتسلمه بصفته .

(جلسة ١٩٣٩/١١/٢٧ طعن رقم ١٧١٠ سنة ٩ ق)

٥٢ - الشريك إذا إختلس شيئاً من رأس مال الشركة أو من موجوداتها المسلمة إليه بصفته يعتبر مختلساً لأن مال الشركة إنما سلم إليه بصفته وكيلأ . ولا يمنع من هذا أن الشركة وقت الاختلاس لم تكن قد إتخذت بشأنها إجراءات التصفية . فإذا تسلم شخص من آخر مالا ليشتري بضائع للتجار فيها شركة بينهما فلم

يشتتر إلا ببعض المال وإختلس الباقي فإنه يكون طبقاً للمادة ٢٩٦ ع مختلساً
لنصيب شريكه .

(جلسة ١٩٤٠/٥/٢٠ طعن رقم ١٠ سنة ١٠ ق)

٥٣ - إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه إختلس مبلغ كذا قيمة الإيصال المسلم إليه لتحصيله على سبيل الوكالة لشركة ما إضراراً بها ، فتمسك المتهم أثناء المحاكمة بأنه لم يتصرف في هذا المبلغ إلا بناء على ما جرى به العرف في علاقاته هو وزملائه بالشركة من أنهم في أثناء شهور الصيف حيث يكون العمل قليلاً يحتجزون ما يحصلونه على أن يدفعوا قيمته مما يستحق لهم من عمولة بعد ذلك في الشهور الباقية من السنة ، وأنه لم يحرر السندات الإذنية للشركة إلا بناء على طلب باشكاتها لغياب مديرها ، وأنه قد تجمد له فعلاً عند حلول مواعيد الوفاء عمولة تكفي لوفاء ماسبق أن احتجزه ، وأنه لذلك إمتنع عن الدفع للمقاصة ، ثم ثبت أن دفاع المتهم في صدد العرف الجاري صحيح ، فإن إحتجازه لنفسه المبلغ الذي حصله يكون قد تم برضاء الشركة ولا يصح إذن إعتباره أختلساً . وتحرير المتهم السندات بالمبلغ المذكور لا يؤدي إلى إدانته مادام تصرفه فيه كان قبل تحريرها .

(جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣ طعن رقم ٩٦٦ سنة ١٢ ق)

٥٤ - الشريك الذي يختلس شيئاً من مال الشركة المسلم إليه بصفته ليستخدمه في شئونها يعاقب بخيانة الأمانة ، لأن تسلمه مال الشركة في هذه الحالة يعتبر بمقتضى القانون حاصلاً بصفته وكيلاً عن شركائه ، والوكالة من عقود الائتمان الوارد ذكرها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٤٨/١/١٩ طعن رقم ٢٢٩٧ سنة ١٧ ق)

٥٥ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم تسلم مبلغ جنيهين من أحد الناس لايداعه أمانة الخبير في دعوى مدنية فلم يرقم بذلك ، ولم يرد المبلغ إلى صاحبه بعد طلبه ، فإنه يكون مختلساً له ، ويحق عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولا يجدى المتهم في دفع المسؤولية الجنائية عنه إدعاؤه أن صاحب المبلغ لم يكن مكلفاً بدفع أمانة الخبير ، لأن تسلمه المبلغ كان على ذمة دفعه إلى

الخبير ، فإذا هو كان قد تبين له فيما بعد عدم إمكانه القيام بذلك فقد كان واجباً عليه أن يرد المبلغ بمجرد طلبه . لأن يده عليه لم تكن إلا يد وكيل مكلف برده إذا لم يقدّم بدفعه فيما وكل إليه .

(جلسة ١٩٤٣/٣/٢٢ طعن رقم ٧١٠ سنة ١٣ ق)

٥٦ - إذا كانت الواقعة التي أورد الحكم الأدلة على ثبوتها هي أن المتهم تسلم مبلغ عشرة جنيهاً من المجنى عليه لشراء بضاعة له ، فلما لم يفعل هم المجنى عليه بشكواه فرد له ثلاثة جنيهاً وكتب على نفسه إيصالاً بمبلغ ستة جنيهاً وتعهد شخص آخر بأن يدفع عنه الجنيه الباقي ، فإن هذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس .

(جلسة ١٩٤٤/١٠/٣٠ طعن رقم ١٢٥٣ سنة ١٤ ق)

٥٧ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وهو شريك المجنى عليه في مطحن كان يستولى على أجره الطحن من بعض عملاء المطحن ويصطنع أوراقاً بالوزن والأجرة ذات أرقام مكررة ولا يثبت المكرر منها بدفتر الحساب وتوصل بهذه الوسيلة إلى إختلاس نصيب شريكه في هذه الأجرة ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة الاختلاس .

(جلسة ١٩٤٩/١١/٢٢ طعن رقم ١٣٠٥ سنة ١٩ ق)

٥٨ - يد الشريك على مال شريكه تعتبر يد وكيل . فهو مسئول على هذا الاعتبار إذا تصرف فيه على وجه يخالف الغرض الذي قامت الشركة من أجله .

(جلسة ١٩٥١/٢/١٢ طعن رقم ١٩٠٧ سنة ٢٠ ق)

٥٩ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم مع آخر اتفقا على الحصول على سندانين من المدعى بالحق المدني لاختلاسهما إضراراً بموكلته المحرر لصالحها هذان السندان والمدعية معه أيضاً بالحق المدني فادعى الشخص الآخر لدى الوكيل أن السندانين لازمان في إجراء صلح بين موكلته وأخرى ، وبذلك تسلمهما منه ثم سلمهما بدوره إلى المتهم ، ولم يرداهما بعد ذلك فهذه الواقعة

لا تتحقق فيها جريمة النصب لخلوها من الطرق الاحتيالية إذ الحصول على السندين لم يكن بناء على طريقة من تلك الطرق بل كان نتيجة لمجرد الكذب من الشخص الآخر ، وإنما هي تتحقق فيها جريمة خيانة الأمانة لأن المدعى المدنى سلم السندين للشخص الآخر لاستعمالهما لمصلحة موكلته فى أمر معين فإختلسهما .

(جلسة ١٩٣٨/٣/٢١ طعن ٩٨٧ رقم سنة ٨ ق)

٦٠ - إذا كان الموظف (بلوكامين تحقيق شخصية) المتهم بإختلاس طوابع تمغة ، بأن كان يتسلمها من أصحابها ويلصق بدلا منها على الأوراق طوابع أخرى مستعملة غير مختص أصلا بتسلم هذه الطوابع ولصقها ، فإنه فى تسلمة إياها كان ينوب عن أصحابها لاستعمالها فى أمر معين لمنفعتهم فهو بهذا وكيل عنهم ، فيعاقب إذا ما إختلسها إضراراً بهم

(جلسة ١٩٤٨/٢/٢ طعن رقم ٦ سنة ١٨ ق)

٦١ - تسليم الزوجة قائمة منقولات لزوجها لتوصيلها إلى المحامى لرفع دعوى إسترداد لصالحها يعد توكيلاً منها له لاستعمالها فى أمر معين لمنفعتها .

(جلسة ١٩٥٥/١١/١٤ طعن رقم ٦٧٧ سنة ٢٥ ق)

٦٢ - لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد . فإذا كانت المحكمة قد إنتهت إلى أن العقد القائم بين المتهم (الطاعنة) والمجنى عليها عقد وديعة بإستخلاص سانغ . فإن قضاءها بإدانة الطاعنة عن جريمة التبديد يكون صحيحاً فى القانون . ولايجدى الطاعنة قولها أن العقد فى حقيقته عقد شركة لايلحق بعقود الأمانة التى أوردتها المادة ٣٤١ عقوبات .

(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٣/١٥ ص ٧ ص ٣٥٤)

٦٣ - متى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملاً عندها إلا إذا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة إليه فلا محل للقول بأن الجريمة فى حقيقة تكييفها القانونى لا تعدو أن تكون جريمة خيانة أمانة ويكون الحكم إذ دان الطاعن بجريمة

الشروع فى السرقة لم يخطئ القانون فى شىء .

(الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ص ١٣٢٠)

٦٤ - متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم تتضمن أن الطاعن تسلم الأسمدة من المدعى بالحق المدنى بإعتباره وكيلًا عنه بالعمولة لبيعها لحسابه ورد ثمنها إليه فباعها ودفع جزءا من الثمن ولم يدفع الباقي وإختلسه لنفسه إضرار به ، فإنها تكون جريمة خيانة أمانة فى حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ولا يقدح فى ذلك أن يكون الموكل قد إشتراط لحماية نفسه ضمان الوكيل للصفقة التى يعقدها من مخاطر الضياع والتلف إذ هو إتفاق لا يؤثر فى طبيعة العقد كما حددها القانون .

(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٤ س ٨ ص ٦١٥)

٦٥ - القانون حين عرف جريمة خيانة الأمانة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لم ينص على أن تكون الوكالة - بإعتبارها سببا من الأسباب التى أوردتها على سبيل الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم - وليدة عقد ، بل إكتفى فى ذلك بعبارة عامة هى أن يكون تسليم المال قد حصل إلى الوكيل بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانا ، مما يستوى فيه بالبداية ما يكون منشؤه التعاقد وما يكون مصدره القانون ، وأنه إذا تعددت الأسانيد القانونية لوجود المال المختلس تحت يد المتهم بصفته وكيلًا ، فإن تخلف أحدها لا ينهض لاسقاط الوكالة مادام المال قد بقى تحت يده بموجب أى سند منها ، ومادام هو لم يقم من جانبه بما توجببه الوكالة الثابتة فى حقه بتسليم المال المعهود إليه .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١ س ١٧ ق ١٩٨ ص ١٠٥٣)

٦٦ - منازعة المتهم بجريمة خيانة الأمانة فى شأن حقيقة العلاقة بينه والمجنى عليه هى من الأمور الموضوعية التى تتطلب تحقيقا خاصا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠ س ١٧ ق ٢٤٥ ص ١٢٧٩)

٦٧ - لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من ✓

عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .
والعبرة فى ثبوت قيام عقد من هذه العقود هى بحقيقة الواقع . ولما كان الطاعن
قد تمسك فى دفاعه بأن العلاقة التى تربطه بمشروع حماية إنتاج الثروة
الحيوانية التابع للمحافظة هى علاقة مدنية على مايبين من العقد المحرر
بينهما ، وكان ثبوت صحة هذا الدفاع القانونى يتغير به وجه الفصل فى الدعوى
لما ينبى عليه من إنتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة ، فإنه كان يتعين
على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تعنى بإستظهار حقيقة الواقعة ونوع
العقد الذى تم التسليم بمقتضاه وذلك بالرجوع إلى أصل العقد المحرر بين
الطرفين ، أما وهى لم تفعل وخلت مدونات حكمها مما يفيد إطلاعها على العقد
وتحققها من نوع الاتفاق المبرم بين المتعاقدين على الرغم من أن محضر
التسليم - الذى إستند إليه الحكم فى إدانة الطاعن - قد أحال فى بيان كنه العلاقة
بين الطرفين إلى ذلك العقد ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فى
التسبيب بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢ س ١٨ ق ١٧٩ ص ٨٩٥)

٦٨ - إذا كان المستفاد من أقوال شاهدى الإثبات أن المتهم حصل المبالغ الواردة
بالفواتير نيابة عن المجنى عليه وعلى ذمة توصيلها إليه - فإنه بذلك تتوافر
أركان عقد الوكالة كما هى معرفة فى القانون وهى من عقود الائتمان الواردة
بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٧ س ١٨ ق ٢٢٦ ص ١٠٩٢) .

٦٩ ✓ - يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشئء المبدد قد سلم إلى المتهم
بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ق ٢٦٢ ص ١٢٣٩)

٧٠ ✓ - لما كان يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشئء المبدد قد
سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون
العقوبات ، وكان المتهم على مايبين من مدونات الحكم قد دفع التهمة بأن العلاقة
بينه وبين الشركة المجنى عليها ليست علاقة وكالة ولكنها علاقة مديونية ، فإن

الحكم المطعون إذ لم يستظهر قيام عقد الوكالة بين الطرفين يكون قاصر البيان .
(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٦ ص ٦٣٢)

٧١ - متى كان الحكم قد استظهر إستلام الطاعن للمنقولات بمقتضى عقد إيجار وقائمة تخوله إستعمالها مقابل الأجرة المتفق عليها ، فإنه لا يؤثر فى صحته أن يكون قد إعتبر المال المختلس قد سلم للطاعن على سبيل عارية الاستعمال لا على سبيل الإيجار لأن كلا من هذين العقدين هو من عقود الأمانة ويتوافر به ركن الانتماء .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)
٧٢ - متى كان الطاعن لا ينازع فى أن العقد يلزمه برد المنقولات إلى المؤجرة فى نهاية مدته وأنه لا يتضمن نصا يعطيه حق التصرف فيها فلا يقبل منه القول بأن عدم بيان المنقولات بيانا كافيا يجعلها من المثليات التى يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها فى نهاية مدة العقد .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٧٣ - من المقرر أنه لا يصح إدانة المتهم بجريمة خيانة الأمانة . إلا إذا إقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود الأمانة الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، والعبرة فى القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود ، فى صدد توقيع العقاب ، إنما هى بالواقع ، إذ لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على إقراره بلسانه أو كتابته ، متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .

(الطعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٣٢ ص ١١٧٦)

٧٤ - متى كان الثابت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه أن جمعية تكونت من ثلاثة عشر شخصا يدفع كل منهم خمسين قرشا يوميا على أن يحصل على مائة وخمسين جنيها كل عشرين يوما وقد عهد إلى المتهم (المطعون ضده) بأمانة صندوقها ، إلا أنه لم يقم بسداد ما يستحقه أحد الأعضاء عند حلول ميعاده ، وكانت الوقائع على النحو السالف بيانه دالة على قيام علاقة وكالة بالاجريين أعضاء الجمعية وبين المطعون ضده يقوم بموجبها بالتحصيل والتوزيع ، هذا فضلا عن أنه يعتبر بهذه المثابة مودعا لديه يحتفظ بالمال

المتحصل خلال الفترة المقررة لحساب من يستحقه من أعضاء الجمعية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى ببراءته تأسيساً على أن المال لم يسلم إليه بمقتضى عقد من عقود الأمانة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠٢٢ س ٢٠ ق ٢٩٩ ص ١٤٤٤)

٧٥ - لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة في تحديد ماهية العقد هي بحقيقة الواقع . ولما كان الثابت من الأوراق أن حقيقة العلاقة بين الطاعن والمدعى المدنى علاقة مدنية بحت ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة خيانة الأمانة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والحكم ببراءة الطاعن مما أسند إليه .

(الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢ س ٢١ ق ٨١ ص ٣٢٥)

٧٦ - يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ولما كان الطاعن قد جحد إستلام المبلغ موضوع الجريمة دافعاً التهمة بتزوير السند المقدم من المطعون ضده كدليل على ذلك ، ولما كان الحكم قد نقل عن تقرير أبحاث التزييف والتزوير أن ورقة السند المشار إليه كانت موقعة من الطاعن على بياض ، ورغم ذلك قد إعتد في إدانة الطاعن على ما تضمنته تلك الورقة من أن إستلام الطاعن للمبلغ المنسوب إليه تبديده كان على سبيل الوكالة لتوصيله إلى آخر دون أن يرد على ما أثير حول تزوير أو صحة هذا السند الذى إنتهى تقرير المضاهاة إلى أنه موقع على بياض ، وكان دفاع الطاعن هذا جوهرياً لاتصاله بتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة المسندة إليه ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له بما يفنده ، أما وهى لم تفعل وقصرت ردها على القول بإطمئنانها إلى قول المطعون ضده على نحو ما تقدم ، فإن حكمها المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور ، متعيناً نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١ س ٢٢ ق ١٤٣ ص ٥٩٧)

٧٧ - لا تقوم جريمة خيانة الأمانة إلا إذا كان تسليم المال قد تم بناء على عقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والعبرة في ثبوت قيام عقد من هذه العقود هي بحقيقة الواقع . فمتى كان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأنه تسلم السيارة بصفته مالكا لها - لا حارساً قَضائياً عليها - وكان ثبوت صحة هذا الدفاع القانوني يتغير به وجه الفصل في الدعوى لما ينبني عليه من انتفاء ركن من أركان جريمة خيانة الأمانة ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تعنى بإستظهار حقيقة الواقعة وذلك بالرجوع إلى أصل قرار رئيس محكمة الجنايات الخاص بتسليم السيارة ، أما وهي لم تفعل وخلت مدونات حكمها مما يفيد إطلاعها على هذا القرار - الذي خلّت أوراق الدعوى منه - وتحققها من الأساس القانوني لواقعة التسليم على الرغم من أن مذكرة النيابة العامة التي إستند إليها الحكم في إدانة الطاعن قد أحالت في بيان وصف التسليم إلى ذلك القرار ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ١٣/٢/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٣٥ ص ١٣٠)

٧٨ - من المقرر أن الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه إلا إذا كانت حيازة الشيء قد إنتقلت إلى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذي أؤتمن عليه وأن الشرط الأساسي في عقد الوديعة كما هو معرف في القانون المدني هو أن يلتزم المودع لديه برد الوديعة بعينها للمودع وأنه إذا إنتفى هذا الشرط إنتفى معه معنى الوديعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل على توافر أركان الجريمة في حق الطاعنة بما أثبتته من إقرارها بوجود منقولات المدعية بالحق المدني في الحجرة التي تقطنها وزوجها والملحقة بمنزلها ، ومن أنها لم تمكن المدعية من دخول الحجرة ولا من جرد محتوياتها ومما أبدته من إستعدادها لحراسة ما بها من منقولات وذلك دون أن يدلل على ثبوت قيام عقد الوديعة بالمعنى المعروف به قانونا وإنتقال حيازة المنقولات إلى الطاعنة على نحو يجعل يدها عليها يد أمانة ويستظهر ثبوت نية تملكها إياها وحرمان صاحبها منها بما يتوافر به ركن القصد الجنائي في حقها ، فإنه يكون معيبا بالقصور في البيان بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٥ س ٢٧ ق ٢١ ص ٩٧)

٧٩ - من المقرر أن عقد الاستصناع يدخل فى عداد عقود الأمانة التى عدتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على سبيل الحصر ، ولا محل لما يتحدى به الطاعن فى هذا الصدد من صدور حكم فى دعوى تجارية حانز لقوة الشئ المحكوم به بتكليف العلاقة بين الطرفين بأنها علاقة مدنية بحت - وذلك لما هو مقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهى فى محاكمة المتهمين عن الجرائم التى يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن ان تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستند فى رفضه دفعى الطاعن الأولين المشار إليهما فى أوجه النعى الى قوله . « وحيث انه بالنسبة للدفعين الأول والثانى المبدئين من المتهم - الطاعن - وهما عدم قبول الدعوى المدنية لسابقة اختيار الطريق المدنى ولسابقة الفصل فيها فمردود عليهما بأن الدعوى ٥٨٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة لم ترفع بطلب تعويض عما أصاب المدعى المدنى من ضرر وإنما رفعت بطلب أحقية المدعى إلى كمية الذهب المملوكة له وفسخ الاقرار المؤرخ ١٩٦٧/٣/١٣ وقد قضى الحكم الصادر فى الدعوى المذكورة بفسخ الاقرار المذكور وإلزام المدعى عليه فيها - بأن يرد كمية الذهب عيار ٢١ وقدرها ٢٨٨٤ جراماً وبالتالى فتكون الدعويان مختلفين سبباً وموضوعاً. وإذ كان هذا الذى رد به الحكم على الدفعين صحيحاً فى القانون ، ذلك بأنه متى كان البين من الحكم أن المدعى بالحقوق المدنية قد أقام دعواه التجارية من قبل بطلب رد كمية الذهب المسلمة منه للطاعن ، بينما أسس دعواه الماثلة المرفوعة بطريق الادعاء المباشر على التبديد مطالباً - بعد توقيع العقوبة على الطاعن - إلزامه بتعويض الضرر الفعلى الناشئ عن هذه الجريمة ، فى خصوص مالم يقم الطاعن برده من تلك الكمية تنفيذاً لحكم الرد الصادر فى الدعوى التجارية المشار إليها ، فإن الدعويين - والحال كذلك - تختلفان سبباً وموضوعاً ، ولا يكون ثمة محل للدفع بعدم قبول الدعوى الماثلة ، إستناداً إلى سقوط حق المدعى بالحقوق المدنية فى المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائى لسبق اختياره الطريق المدنى ، أو إلى عدم جواز نظر الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها .

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٩ س ٢٨ ق ١٧٠ ص ٨١٨)

٨٠ - من المقرر أنه يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد عن عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أثبت واقعة الدعوى نقلاً عن بلاغ المدعى بالحق المدنى وأقواله بمحضر جمع الاستدلالات بما مؤداه أنه تصرّح له بصرف ١٧ طناً و ١٠٠ كيلو حديد وقد سلم إذن الصرف إلى الطاعن بوصفه صاحب محل تجارة حديد ومبلغ ألف جنيه خصماً من ثمن الحديد إلا أن الطاعن أخذ يماطله فى التسليم فبادر بشكواه متهما إياه باختلاس كمية الحديد وقدم إقراراً منسوباً إلى الطاعن يفيد أن هناك كمية من الحديد مقدارها ١١٠ طناً و ١٠٠ كيلو تصرّح بصرفها للمدعى بالحق المدنى ، وأشار الحكم إلى أن الطاعن نفى - عند سؤاله - أنه استلم أى نقود من المدعى بالحق المدنى . وإنتهى إلى ثبوت جريمة التبديد فى حق الطاعن تأسيساً على أن تسليم مقررات مواد البناء إلى التجارى يتم لحساب المستهلكين الذين يصرّح لهم بصرف هذه المقررات من الجهة الحكومية فتظل المقررات مودعة لدى التجار لحين طلبها من نوى الشأن مما مفاده أن العلاقة بين الطاعن والمدعى بالحق المدنى كانت على سبيل الوديعة بالنسبة لكمية الحديد المأذون له بصرفها مما يضحى معه الطاعن خائناً للأمانة لامتناعه عن تسليمه إياها . وكان البين من الأوراق أن المتهم دفع تهمة التبديد بأن الواقعة ليست وديعة وأن كمية الحديد المدونة بالايصال قد استلمت ودفع ثمنها إلى المحافظة وأصبح مالكاً لها وأن العلاقة بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية علاقة بيع وشراء تسرى عليه القيود التموينية فى كيفية توزيع الحديد بالسعر الرسمى مما يتنافى مع كون الحديد سلم إليه كوديعة لمصلحة المجنى عليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يعن بإستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التى جعلت المجنى عليه يطالب المتهم بالحديد المصرّح له به مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة من أن المجنى عليه لم يثبت قيامه بدفع ثمن الحديد وأن الأذن المسلم له كان خالياً من اسم المتهم فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار بيانها مما يتعين معه نقضه والاحالة

(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٠/١ س ٣٠ ق ١٥٦ ص ٧٤٢)

الفرع الرابع : الضرر :

٨١ - لا يشترط في جريمة خيانة الأمانة أن يلحق المجنى عليه ضرر بالفعل بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع ، فإذا وقع الاختلاس ثم حصل المجنى عليه على ماله عن طريق المتهم أو غيره فإن العقاب يكون واجباً .

(جلسة ١٩٤٢/١٠/٢٦ طعن رقم ١٨٠٠ سنة ١٢ ق)

٨٢ - لا يشترط في جريمة التبيد أن يكون قد وقع ضرر بالفعل بل يكفي أن يكون الضرر محتملاً . وتوافر هذا الركن هو والقصد الجنائي من المسائل التي تقدرها محكمة الموضوع في كل دعوى بناء على الوقائع المطروحة أمامها . ولا يكون لمحكمة النقض شأن متى كانت الوقائع غير متعارضة مع مآرائه المحكمة فيها .

(جلسة ١٩٤٠/٥/١٣ طعن رقم ٩٢٣ سنة ١٠ ق)

٨٣ - متى كان الحكم قد بين بالأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مآربه عليها أن العقد المدعى إختلاسه كان وقت أن أودع لدى المتهم موقعا عليه من جميع المتعاقدين بما فيهم مورث المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه لذلك يرتب حقوقا لهذا المورث فإن إختلاسه يكون جريمة خيانة الأمانة ، بغض النظر عن حقيقة وصف هذا العقد بأنه بيع ، وعن الثمن الوارد فيه وعدم دفعه كله أو بعضه ، فإن هذه الجريمة لا يشترط فيها أن تكون الكتابات التي يعاقب على إختلاسها خاصة بعقود دون عقود .

(جلسة ١٩٤٣/٥/٣ طعن رقم ١٩٥٣ سنة ١٣ ق)

٨٤ متى كان الحكم قد أثبت وجود عجز في أكياس السماد التي سلمت إلى مشتريها من الجمعية الزراعية ثم أدان أمين الشونة ومساعدته في تبديد السماد فلا يجدى في دفع التهمة عنهما القول بأن ركن الضرر غير متوفر في الجريمة إذ الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقها ، إذ هذا القول مردود بأنه يكفي لتحقيق الجريمة أن يلحق بالمشتريين من الجمعية ضرر حتى يتعدى الضرر إليها أيضا .

(جلسه ١٩٥٢/١/١٥ طعن رقم ١٦٢٢ سنة ٢١ ق)

٨٥ - متى كان الحكم قد استظهر من عناصر الدعوى أن السند موضوع جريمة التبديد وان تحرر باسم المتهم إلا أنه لم يكن لمصلحته وأنه تحرر باسمه وأودع أمانة لديه تأميناً لتنفيذ إتفاق تم بين المدعى المدني من جهة وبين أخويه من جهة أخرى يتأدى في أن المدعى بالحق المدني يصادق لأخويه على صحة عقد صادر لهما من والدهما ببيع منزل وحرر بذلك اقراراً سلمه للمتهم على أن يقوم الأخوان الآخران بدفع عشرين جنيهاً للمدعى المدني عن طريق المتهم عند تسلمهما الاقرار منه وأن يحررا له عقداً ببيع ربع المنزل عند التصديق على صحة العقد أو أن يدفعوا له مبلغ مائة جنية زيادة عن العشرين الأولى وهي التي كتب بها السند باسم المتهم وإتفق على أن يقوم المتهم بتحويلها للمدعى المدني إذا نفذ الأخير ما التزم به وحكم بصحة التعاقد وإمتنع أخواه عن تحرير عقد ببيع ربع المنزل له ، وكان الحكم قد استظهر أيضاً أن المدعى المدني قد وفى بالتزامه ، وأنه قد حكم لأخويه بصحة التعاقد الصادر لهما من والدهما ببيع المنزل وأنهما أمتنعا بعد ذلك عن تحرير عقد ببيع ربع المنزل للمدعى بالحق المدني وأن المتهم تواطأ معهما وسلم لهما السند المودع عنده على سبيل الأمانة إضراراً بالمدعى المدني ، كما استظهر أن تسليم السند للمدينين وإن تم في الظاهر بناء على شكوى منهما للبوليس في حق المتهم بشأن السند المذكور إلا أنه حصل في واقع الأمر بإتفاق بينهما وبين المتهم بقصد التحايل على الإفلات من الالتزامات التي رتبها عقد البوديعة في ذمة المتهم للاضرار بالدائن الحقيقي بمقتضى هذا العقد - متى كان ذلك فإن إدانة الطاعن بجريمة التبديد تكون صحيحة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون السند قد حرر باسم الطاعن مادام أن تحرير السند على المدين وإيداعه لدى الطاعن كان على وجه الأمانة بقصد تحويله لصاحب الحق فيه .

(جلسة ١٩٥٣/٤/٢٧ طعن رقم ١٧ سنة ٢٣ ق)

٨٦ - يكفي لتكوين جريمة التبيد احتمال حصول الضرر ، ومسألة البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضى الموضوع ، ولا يدخل حكمه فى ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ س ١٠ ص ٦٦٤)
(والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

٨٧ - من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة وقوع الضرر فعلاً للمجنى عليه ، بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

الفرع الخامس : القصد الجنائى

٨٨ - تعتبر جريمة التبيد تامة بمجرد طروء التغيير على نية الحيازة وتحولها إلى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازة وقتية لحساب الغير .

(جلسة ١٩٣٥/٥/٢٠ طعن رقم ١٢٨٥ سنة ٥ ق)

٨٩ - إن احتفاظ المتهمين بالآلات بحالها وعدم استعمالهما لها لا يعفيهما من المسؤولية الجنائية إذ يكفي لتتمام جريمة إختلاس الأشياء المودعة أن يطرأ تغيير على نية الحيازة فتحول إلى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت نية حيازة وقتية لحساب الغير .

(جلسة ١٩٤٤/٥/٢٩ طعن رقم ١٢٤٩ سنة ١٤ ق)

٩٠ - القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم فى الشئ المسلم إليه أو خلطه بماله ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه . فإذا كانت المحكمة لم تستظهر هذا الركن الأساسى فى حكمها فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/١٨ طعن رقم ١٣٤٨ سنة ٢٠ ق)

٩١ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا ثبت أن الجاني تصرف في الشيء المسلم إليه كما لو كان مالكا له مع تعمد ذلك التصرف وأن هذا التصرف قد حصل منه إضراراً بحقوق المالك لهذا الشيء فإذا كان الحكم لم يستظهر قيام هذا الركن ولم يرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد بما يفنده فإنه يكون قاصرا مما يعيبه ويوجب نقضه .

(جلسة ١٦/٤/١٩٥١ طعن رقم ٣٣٨ سنة ٢١ ق)

٩٢ - إن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا إذا إنصرفت نية الجاني إلى التصرف في الشيء المسلم إليه بناء على عقد من العقود المبينة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات كما لو كان مالكا له إضرارا بالمجنى عليه .

(جلسة ٢٧/١٢/١٩٥٠ طعن رقم ١٥٠٧ سنة ٢٤ ق)

٩٣ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث إستقلا عن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة مادام أن فيما أوردته من وقائع الدعوى ما يكفي لاستظهاره كما هو معرف به في القانون .

(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩/١١/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٦٤)

٩٤ - قيام الطاعن بدفع ثمن الناقص من الأشياء التي بعهدته بعد وقوع جريمة التبيد لا يمحو الجريمة ولا يدل بذاته على إنتفاء القصد الجنائي .

(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩/١١/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٦٤)

٩٥ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة التبيد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديه وهو إنصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بمالكة فإنه يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٢٦ ق . جلسة ٢٨/١/١٩٥٧ س ٨ ص ٧٤)

٩٦ - لا يكفي لاعتبار المتهم مبددا مجرد إمتناعه عن رد المنقولات التي تسلمها لصلاحها مع وجود نزاع على مقدار الأجر وعدم الوفاء بباقيه ومع ما أبداه

المتهم من إستعداده لردّها عند إستلام ما يستحقّه من الأجر ، بل لابد من ثبوت سوء نيته بما ينتجّه .

(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/٢ س ٨ ص ٣٥٠)

٩٧ - متى كان سبب الامتناع عن رد المال المختلس راجعاً إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم هى بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالادانة أو البراءة إذ أن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس لهذا السبب لا يتحقق به جريمة الاختلاس .

(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٤/٨ س ٨ ص ٣٧٤)

٩٨ - ان مجرد تسليم الأمين الشيء المؤتمن عليه إلى غيره لا يكفى لاعتباره مبدداً ما لم يثبت أنه قد قصد من وراء ذلك التصرف فيه .

(الطعن رقم ٥١٩ لسنة ٢٧ ق . جلة ١٩٥٧/١٠/٨ س ٨ ص ٧٧٣)

٩٩ - الأصل هو عدم التوسع فى تفسير التوكيل الخاص ، ووجوب إلزام الوكيل فى تصرفاته الحدود المرسومة له فى عقد الوكالة ، إلا إذا كشفت ظروف الواقعة عن قصد المتعاقدين ، فلا يلزم التقيد بحرفية التوكيل فى تفسير سلطة الوكيل بل يجب إعماله فيما يتمشى مع هذا القصد وتخويل الوكيل كافة السلطات التى تدخل فى حدوده ، فقيام المتهم برهن القطن المفوض ببيعه بقصد تحقيق الغرض من التوكيل الذى كان يهدف إليه المدعى بالحق المدنى - وهو تسديد المطلوب منه لبنك التسليف الزراعى وللأموال الأميرية - لا يعد فى صحيح القانون تبديداً معاقباً عليه جنائياً ، ويكون إستخلاص الحكم لنية التبديد من مجرد خروج المتهم عن نطاق التفويض الصادر إليه بالبيع وقيامه برهن القطن بإسمه دون إسم المدعى بالحق المدنى فى محطج بعيد عن مزرعته قاصراً عن التدليل على ثبوت نية المتهم فى الاستحواز على القطن المدعى تبديده وحرمان صاحبه منه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢ س ١٠ ص ١٠٣٥)

١٠٠ - القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد التأخر فى الوفاء

أو بتصرف المتهم في الشيء المسلم إليه ، بل يتعين أن يقترب ذلك بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه .

(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ س ١٧ ق ١٨٣ ص ٩٨٥)
١٠١ - أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة . ولما كان الحكم الابتدائي الذي إعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد خلا من إستظهار ركن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ، فإنه يكون قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ س ١٧ ق ١٨٣ ص ٩٨٥)

١٠٢ - القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة كما هي معرفة في القانون يتوفر بتصرف الحائز في المال المسلم إليه على وجه الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده .

(الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١ س ١٧ ق ١٩٨ ص ١٠٥٣)

(والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

١٠٣ - لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبينة به أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم إضراراً به .

(الطعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٠ س ١٧ ق ٢٤٥ ص ١٢٧٩)

(والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

١٠٤ - لا يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يستظهر هذا الركن الأساسي ولم يرد على دفاع المتهم بما يفنده ، يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

(الطعن رقم ٦٢٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٦ ص ١٦٣٢)

١٠٥ - متى كان دفاع الطاعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه إنما يقوم على وجود حساب لم يصف بعد بينه وبين المدعيات بالحقوق المدنية وهو دفاع جدى تشهد به الأوراق ويظهره تقرير الخبير المنتدب حسبما أورد الحكم ، وكان مجرد الامتناع عن رد المال المختلس فى هذه الحالة لا تتحقق به جريمة الاختلاس مادام أن سبب الامتناع راجع إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين ، إذ لا يكفى فى جريمة التبديد مجرد التأخير فى الوفاء بل يجب أن يقترب ذلك بإنصرف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تقوم هى بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة بالادانة أو البراءة أو تعيد المأمورية للخبير وتكلفه بمباشرة تصفية الحساب فى جميع سنى النزاع المتداخلة وتقديم تقرير لها يخضع رأيه لتقديرها ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢٠ ق ١٨٤ ص ٩٣٣)

١٠٦ - إن مجرد الامتناع عن رد المال المختلس ، لا تتحقق به جريمة الاختلاس ، مادام أن سبب الامتناع راجع إلى منازعة الطاعن فى ملكية المطعون ضدها لبعض المنقولات ، ولا يكفى فى تلك الجريمة مجرد التأخير فى الوفاء ، بل يجب أن يقترب ذلك بإنصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه . وإذا كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن تشهد به الأوراق التى قدمها والتى تمسك بدلالاتها على ملكيته لبعض المنقولات المتنازع عليها ، وعلى إنتفاء القصد الجنائى لديه للبعض الآخر منها ، وقد إنتفت الحكم عن هذا الدفاع ، كما لم يتحدث عن خلو قائمة المنقولات أو عدم خلوها من توقيع الطاعن ، مع ما قد يكون لذلك من أثر فى إثبات عقد الأمانة ، ذلك أن المحرر العرفى لا تكون له قيمة فى الإثبات إلا بعد التوقيع عليه ، كما لم يعن ببحث وتمحيص الاقرار المقدم من المدعية بالحق المدنى والتى تقر فيه بملكية الطاعن لكافة المنقولات الموجودة بمنزل الزوجية وأنه اشتراها من ماله الخاص ، وأن المدعية تملك فقط بعض المنقولات التى قام بعرضها عليها رسمياً بمقتضى إنذارين وكذلك الانذارات الموجهة إليها بعرض بعض تلك المنقولات عليها ، مع ما قد يكون لها من الدلالة فى إنتفاء القصد الجنائى لدى الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد ذلك الدفاع - وهو دفاع يعد هاماً ومؤثراً فى مصير

الدعوى - ولم يرد عليه بما يفنده ، وقصر في إستظهار القصد الجنائي وهو ركن أساسى من أركان الجريمة التى دان الطاعن بها ، يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٧ س ٢٢ ق ١٢٢ ص ٥٠٣)

١٠٧ - إن جريمة خيانة الأمانة لا تتحقق إلا إذا كان الجانى قد ارتكب الفعل المكون لها إضراراً بالمجنى عليه وبنية حرمانه من الشيء المسلم ، وهذه العناصر لا يوجد ثمة دليل فى الأوراق على توافرها فى حق المتهم . ذلك بأن البضائع موضوع التهمة قد بيعت وسلمت بالفعل إلى المشتري الذى لم يثبت أنه سدد للمتهم شيئاً ، إذ رغم أن الثمن يدفع عادة فور إستلام البضاعة فى حين تبين - على نقيض ذلك - من شهادة والددة المجنى عليه أن الثمن لم يدفع للمتهم يوم الاستلام وإلا لما وعدت زوجة المشتري المتهم أمام هذا الشاهد - بعد خمسة أو ستة أيام من ذلك الاستلام - بسداد الثمن بعد يومين ، وهو ما يظاهر دفاع المتهم بأن المقابلة التى تمت بينه وبين زوجة المشتري فى المحل العام - قبل مضى أسبوعين على إستلام البضاعة - إنما إتفق عليها لاتجاز ذلك الوعد بل إن سلامة طوية المتهم قد تكشف مما تبين من شهادة شاهد الإيصال من أنه بالرغم من أن هذا الإيصال لم يكن قد حرر وقت إستلام البضائع ، فإن المتهم هو الذى أبدى إستعداده للتوقيع عليه كى يضمن المجنى عليه حقه معتذراً بتخلف المشتري عن سداد الثمن . وحيث إنه لما تقدم ، تكون التهمة المسندة إلى المعارض على غير سند بما يوجب القضاء فى الموضوع بإلغاء الحكم الغيابى الاستثنافى المعارض فيه وبرائة المتهم ورفض الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٠ س ٢٧ ق ١٤٦ ص ٦٥٣)

الفصل الثانى

تسبب الأحكام بالنسبة إلى جريمة خيانة الأمانة

١٠٨ - إنه لكى تمكن مساءلة المتهم عن الغش أو التبديد الذى يقع بصدد تنفيذ التعاقد الحاصل مع شركة يمثلها هذا المتهم يجب أن يبين الحكم صلة المتهم ذاته بفعل الغش أو التبديد وأن يذكر الأدلة عليهما . ولا يغنى من ذلك القول بأن المتهم

كان فى هذا التعاقد ممثلاً للشركة لأن هذا لا يدل بذاته على أن له دخلاً فى الفعل الذى وقع .

(جلسة ١٤/٦/١٩٤٨ طعن رقم ٣١٨ سنة ١٨ ق)

١٠٩ - إذا كانت المحكمة قد أثبتت فى حكمها أن المدعى عليه تسلم من المدعى بالحقوق المدنية ومن آخرين مبالغ على إعتبار أنها حصص فى شركة للاتجار فى الجوارب ، وأنه كلف القيام بعملية الشراء . فدفع هذه المبالغ إلى آخر لتوريد الجوارب فلم يفعل وهرب ، فإن ضياع هذه المبالغ خسارة أصابت الشركة على يد المكلف بالادارة فيها . فمسألتة عنها يجب أن تبحث على هذا الأساس ، ويكون على المحكمة قبل أن تقضى عليه بردها أن تبحث نوع الشركة ومصير حصص الشركاء فيها ودوره فى إدارتها والأساس القانونى لمسألتة عن الخسارة الحاصلة على يده أثناء قيامه بما عهد إليه فيها . فإذا هى ساءلتة بناء على إقراره بقبض المبالغ وعدم حصوله بالفعل على المشتريات التى تسلمها من أجلها ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجباً نقضه .

(جلسة ١٠/٢/١٩٤٧ طعن رقم ٢٥٦ سنة ١٧ ق)

١١٠ - إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم فى جريمة التبيد المسندة إليه لم تقل فى حكمها إلا أنه «تبين من الاطلاع على تقرير الخبير الذى ندبته المحكمة لأداء المأمورية المبينة بالحكم التمهيدى الصادر بتاريخ كذا أن المتهم بدد مبلغ كذا حصلها من بيع الساعات وأجور التصليحات . وذلك أضراراً بالمجنى عليه الذى سلمه محله على أن تكون له عمولة مقدارها عشرة فى المائة من ثمن الساعات التى يبيعها لحسابه وعلى أن يأخذ النصف من صافى الأيراد من تصليح الساعات» فإن حكمها هذا يكون قاصراً ، إذ أنها إستندت إلى تقرير الخبير دون أن تتعرض للاسانيد التى أقيم عليها هذا التقرير ، كما أنها لم تبين فى حكمها الأدلة التى إعتمدت عليها فى القول بقيام العلاقة المدنية التى ذكرتها بين المجنى عليه والمتهم وأن تسليم الأشياء التى قالت بتبيدها كان حاصلاً بناء على تلك العلاقة .

(جلسة ١٨/١/١٩٤٥ طعن رقم ١٠٦ سنة ١٥ ق)

١١١ - مادام الحكم الصادر فى جريمة خيانة الأمانة قد أثبت بما أورده من الأدلة أن المتهم كان يقبض مبالغ الشركة التى هو موكل عنها تحصيلاً من العملاء لحسابها ثم يختلسها لنفسه إضراراً بالشركة فهذا يكون بياناً كافياً لعقد الائتمان الذى تسلم المبالغ بموجبه .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/١ طعن رقم ١٤٩١ سنة ١٧ ق)

١١٢ - متى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المتهم دفع تهمة التبديد بأن الواقعة ليست وكالة بل أن المبلغ المدون بالايصال هو عن معاملة مدنية بين الطرفين ، وأنه إستدل على ذلك بأن الايصال حسبما هو واضح من الحكم مؤرخ فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ على أن يدفع المبلغ يوم ٢٥ منه مما يتنافى مع كون الواقعة وكالة كلف الطاعن فيها بتوصيل المبلغ إلى صاحبه ، متى كان ذلك وكان الحكم لم يعن بإستظهار حقيقة الواقعة والعلاقة التى جعلت المجنى عليه يكلف المتهم بتوصيل المبلغ لشخص آخر مع ما هو ظاهر من بيان الحكم للواقعة من أن هذا المبلغ نتيجة معاملة بينهما ، ولماذا يؤجل توصيل المبلغ من يوم ٨ نوفمبر إلى ٢٥ منه ، فإنه يكون قاصراً متعياً نقضه .

(جلسة ١٩٥٣/٢/١٠ طعن رقم ١١٥١ سنة ٢٢ ق)

١١٣ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد عدت العقد محل الدعوى قرضاً لاشركة ، ثم إعتبرته المحكمة الاستئنافية شركة وأدانت المتهم على أساس أنه وكيل عن المدعى بالحقوق المدنية فى إدارة أموال الشركة ، دون أن تذكر الاعتبارات التى إستندت إليها فى ذلك . فإن حكمها يكون قاصراً .

(جلسة ١٩٣٨/١٠/١١ طعن رقم ١٥٨٦ سنة ١٨ ق)

١١٤ - إذا كانت المحكمة قد ندبت خبيراً لتصفية حساب الجمعية التى إتهم رئيسها بتبديد أموالها فأظهر الخبير ما يفيد براءة المتهم مما أسند إليه فلا يكفى لإدانتة أن تستبعد المحكمة عملية الحساب التى تضمنها تقرير الخبير ، بل يجب عليها أن تبين وجه الخطأ فى تصفية الحساب الذى إستبعدته . وأن تجرى هى

الحساب .. وتبين المبلغ الذى تعتبر ذمة المتهم مشغولة به ، وإلا كان حكمها قاصر البيان متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٣٨/٢/٢١ طعن رقم ٧٥٤ سنة ٨ ق)

١١٥ - إذا أثبت الحكم على المتهم أنه بوصف كونه شريكاً معهوداً إليه بإدارة الشركة ووكيلاً عن باقى الشركاء ، تصرف فى العروض المملوكة للشركة وقبض ثمنها وأضافه لملكه إضراراً بشركائه الذين ادعى لهم أنها سرقت من المتجر ، فإن الحكم يكون قد استظهر القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة كما هو معرف به فى القانون .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٧ طعن رقم ١٥٠٦ سنة ٢٤ ق)

١١٦ - لا يشترط لبيان القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة أن ينص عليه فى الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفى أن يكون مستفاداً من ظروف الواقعة المبينة به أن الجانى ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم إضراراً به .

(جلسة ١٩٥٠/٣/١٤ طعن رقم ١٢ سنة ٢٠ ق)

١١٧ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث إستقلالاً عن ركن القصد الجنائى فى جريمة خيانة الأمانة إذا كان ما أوردته فى حكمها كافياً لاستظهاره كما هو معرف به فى القانون .

(جلسة ١٩٥٥/١٢/١٢ طعن رقم ٧٧٩ سنة ٢٥ ق)

١١٨ - إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بإختلاس مستندات تسلمها على سبيل الوكالة لتسجيلها ، فحكم غيابياً بإدانتة فى هذه التهمة . فعارض ، فأيدت المحكمة هذا الحكم لأسبابه وأضافت إليها قولها إنها « لاتعول على رد تلك المستندات غير مسجلة بعد إنقضاء خمس سنين على تسلمها فضلاً

عن أن المتهم مبدد أيضاً لمبلغ كذا» ثم قالت : «إنه عن تقدير التعويض فإن أساسه هو تبديد المستندات وعدم تسجيلها وهي كيت وكيت رغم إنقضاء نحو خمس سنوات ، فضلاً عن تبديده المبلغ الذي قبضه بمقتضى الإيصال المؤرخ في كذا وهو كذا» . ثم لما استأنف هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتأييده لأسبابه مضيئة إليها قولها «إنه بالنظر لما ثبت من صريح قول المجنى عليه بالجلسة إنه تسلم النقود والأوراق موضوع التهمة وأنه تنازل عن دعواه المدنية قبل المتهم ترى المحكمة وقف تنفيذ العقوبة» ، فإن هذا الحكم يكون معيباً واجباً نقضه إذ هو لا يفهم منه هل كانت إدانة المتهم من أجل الواقعة كما رفعت بها الدعوى عليه ، وهي إختلاس المستندات ، أم من أجل واقعة أخرى هي إختلاسه النقود التي تسلمها لدفعها في التسجيل . ولأنه ، فوق ذلك ، لم يتخذ عن توفر نية الإختلاس لدى المتهم مع ذكره أنه رد المستندات المسلمة إليه وأنه أبدى إستعداده منذ التحقيق الأول لردها .

(جلسة ١٩٤٨/١٠/١٨ طعن رقم ١٦١٥ سنة ١٨ ق)

١١٩ - إذا كان الحكم إذ دان المتهم بجريمة التبديد المسندة إليه قد إقتصر على قوله «إن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليهم والإيصالات المقدمة منهم ومن أقوال المتهم نفسه إذ إستلم من كل منهم مبالغ على سبيل الوديعة لحفظها حتى تاريخ إلحاقهم بالعمل فإختلسها إضراراً بهم» . فإن هذا الذي قاله الحكم لا يكفي في بيان القصد الجنائي في جريمة التبديد كما هو معرف به في القانون ومن ثم يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٧ طعن رقم ١٥٠٧ سنة ٢٤ ق)

١٢٠ - إذا كان الحكم بإدانة المتهم في جريمة تبديد راديو قد أقيم على أن المتهم إستبقى لديه جهاز الراديو المسلم إليه لأصلحه وأنه رفض رده إلى صاحبه ولم يرد على مادفع به المتهم من أنه حجز الراديو عنده حتى يؤدي إليه صاحبه أجر إصلاحه ويعيد إليه الجهاز الذي كان قد تسلمه منه لاستعماله حتى يتم إصلاح جهازه إلا بقوله إنه لم يقد دليل على أن المجنى عليه قد تسلم منه جهازاً آخر لاستعماله ، فإن هذا الحكم يكون قاصراً لأن مجرد إمتناع المتهم عن رد الجهاز

مع الظروف التي أوردتها المحكمة عنه لا يكفي لاعتباره مبدداً إذ لابد من ثبوت سوء نيته .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١٣ طعن رقم ١٨٥ سنة ٢٢ ق)

١٢١ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم في تبديد أشياء تسلمها من المجنى عليه بناء على مجرد قوله إن المتهم تسلم هذه الأشياء ثم لم يردّها . ولم يثبت قيام القصد الجنائي لدى المتهم وهو إنصراف نيته إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه وإختلاسه لنفسه إضراراً بصاحبه - فذلك قصور يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٣/١/٦ طعن رقم ١١٦٠ سنة ٢٢ ق)

١٢٢ - إذا كان الحكم قد إقتصر على القول بأن المتهمين تسلموا من المجنى عليهم الأموال التي إتهما بتبديدها ثم لم يردّاها ، وبنى على ذلك إدانتهم بجريمة التبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديهما وهو إنصراف نيتهما إلى إضافة المال الذي تسلماه إلى ملكهما وإختلاسه لفسيهما إضراراً بالمجنى عليهم فإن ما أورده الحكم على ما سلف ذكره ، لا تتحقق به أركان جريمة التبديد كما هي معرفة به في القانون وبالتالي يكون الحكم قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٤/١٠/١١ طعن رقم ٩٩٧ سنة ٢٤ ق)

١٢٣ - إذا كانت المحكمة أدانت المتهم في جريمة خيانة الأمانة وقالت في حكمها عن دفاعه بأن الماشية المنسوب إليه تبديدها قد سرقت منه إنه دفاع لم يسفر التحقيق عما يقطع بصحته ، كان حكمها قاصر التسبيب واجباً نقضه ، لأنه لم يقطع بأن هذا الدفاع غير صحيح ، والحكم بالادانة يجب أن يبنى على اليقين .

(جلسة ١٩٤٦/١١/١٨ طعن رقم ١٨٩٦ سنة ١٦ ق)

١٢٤ - يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم إلى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

فإذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوب إليه تبديدها لم تدخل ذمته بصفته أميناً لصندوق جمعية التعاون بل إن الأمين كان أخاه الذى توفى فقام هو مقامه وأعطى على نفسه إقراراً بقبوله سداد ما عساه يكون بذمة أخيه الذى توفى ، ولكن المحكمة أدانته دون أن تعرض لهذا الدفاع بما يفنده فحكمها يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

جلسة ١٩٥١/١٢/٤ طعن رقم ٤٣٨ سنة ٢١ ق

١٢٥ - تحديد التاريخ الذى تمت فيه جريمة التبديد لا تأثير له فى ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التى أوردتها على حصول الحادث فى التاريخ الذى ورد فى وصف التهمة دون ما إعتراض من الطاعن بالجلسة .

(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ص ١٩٥)

١٢٦ - إن ماتختص به المجالس الحسبية قبل إلغائها أو المحاكم الحسبية من مسائل الولاية على المال ، وإعتماد الحساب من هاتين الجهتين ليس من بين حالات الأحوال الشخصية وهى المتعلقة بالصفات الطبيعية أو العائلية للصيقة بشخص الانسان والتى رتب القانون عليها أثراً فى حياته الاجتماعية ونص عليها فى المادتين ٢٢٣ ، ٤٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية والتى يحوز الحكم فيها قوة الشئ المقضى به أمام المحاكم الجنائية وهى تحاكم المتهمين عن الجرائم المعروضة عليها ومن ثم فإنه يجب على المحكمة فى حكمها أن تفحص بنفسها ملاحظات المتهم بالتبديد على الحساب غير متقيدة فى ذلك بقرار المجلس الحسبى الذى صدر فى غيبته فإذا هى لم تفعل وأنكرت على المتهم حقه فى مناقشة الحساب بعد إعتماده من المجلس الحسبى ، فإن حكمها يكون قاصراً .

(الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧٣٣)

١٢٧ - إذا تناول الحكم ما عرض له المتهم فى دفاعه بشأن حق حبس السيارة حتى يقبض أجر إصلاحها ورد عليه فى قوله : «أنه لا يقبل منه هذا الدفاع إلا إذا كانت السيارة قد أصلحت فعلاً ولم يبدد أى جزء منها» فإنه بذلك يكون قد رد على

دفاع المتهم بما يدحضه للأسباب السائغة التي أوردها .

(الطعن رقم ٧١٢ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٥/١٨ س ١٠ ص ٥٤٢)

١٢٨ - حصول السداد للمبلغ المدعى بتبديده قبل الميعاد المحدد للتوريد من شأنه أن يسقط عن المتهم المسؤولية الجنائية - فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم قد أشار في مذكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية إلى مخالصة قدمها موقع عليها من المجنى عليه تفيد إستلامه المبلغ موضوع إيصال الأمانة قبل حلول التاريخ المتفق عليه لتوريد المسلى إلا أنها لم تشر إليها في حكمها ، فإن المحكمة الاستئنافية بعدم تعرضها لهذه المخالصة ولحقيقة ما جاء بها تكون قد حالت دون تمكين محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون ويكون اتحكم معيباً بالقصور الذي يبطله .

(الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٣/١ س ١١ ص ١٩٧)

✓ ١٢٩ - يجب ألا يبنى الحكم الصادر بالادانة إلا على حجج قطعية الثبوت تفيد الجرم واليقين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستدل على عدم صحة إيصال الأمانة وتزويره على المتهمه من عجز المدعى المدنى الطاعن عن بيان مصادر النقود الذهبية موضوع الايصال المذكور وعدم مبادرته بإبلاغ الشرطة والنيابة بحصول الاختلاس وعدم تعليقه ما يدعو المتهمه وولديها إلى إقتراف الجريمة بعد أن كانت تربطه بهم علاقات طيبة وكانت لهم أياد بيضاء عليه فى تربيته وتنشئته وترشيخ قدمه فى ميدان الأعمال ، ومن عدم تصور أن تقبل المتهمه وإبنها الوديعة مع ماقد يترتب عليها من مسئولية ضياعها أو سرقتها ، وكانت هذه القرائن جميعها لا تصلح بذاتها أساساً يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم ، فإنه يكون إستدلالاً فاسداً وتدليلاً غير سائغ لا تسانده الماديات الثابتة فى الدعوى ولا يحمل قضاء الحكم بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٤٤٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ س ٢١ ق ١٦١ ص ٦٨٣)

الفصل الثالث

طبيعة الجريمة وبدء سقوط الدعوى الجنائية فيها

١٣٠ - إن خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد اختلاس المال المسلم أو تبديده . فمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون مبدؤها من هذا الوقت . ولئن ساغ القول بأن إمتناع الأمين عن رد الأمانة بعد مطالبته بذلك يعد مبدءاً لمدة سقوط الدعوى العمومية فإن هذا لا يكون إلا إذا كان حصول التبديد قبل ذلك لم يقم عليه دليل ، أما إذا ثبت لدى القاضى من ظروف الدعوى وقرانها أن الاختلاس قد وقع بالفعل من تاريخ معين فإن الجريمة تكون قد وقعت فى هذا التاريخ ، ويجب إعتباره مبدءاً لمدة السقوط بغض النظر عن المطالبة . وإذن فإذا إعتبر الحكم تاريخ تقديم الوصى كشف الحساب إلى المجلس الحسبى مبدءاً لمدة سقوط الدعوى العمومية فى جريمة تبديد أموال القصر المسندة اليه على أساس أن إسقاطه بعض المبالغ التى فى ذمته للقصر من هذا الكشف يعد دليلاً على أنه إختلسها لنفسه فإن هذا يكون صحيحاً ولا غبار عليه ، لأن جريمة خيانة الأمانة تتم كلما أظهر الأمين نيته فى تملك الشئ المودع لديه .

(جلسة ١٩٤٢/٦/٨ طعن رقم ١٤٤٧ سنة ١٢ ف)

١٣١ - إن سن القاصر إزاء وصيه إذا إختلس ماله ليس له أى تأثير فى التاريخ الذى تقع فيه جريمة الاختلاس إذ المناط فى تحديد تاريخ الجريمة هو بحقيقة الوقت الذى وقعت فيه بالفعل . فإذا وجدت أمارات تدل على حصول الاختلاس فإن تاريخ الجريمة يعتبر من وقت وجود هذه الأمارات ، فإن لم توجد فإن الجريمة لا يعتبر لها وجود إلا من اليوم الذى يمتنع فيه المتهم عن رد المال أو يثبت عجزه عن ذلك بعد تكليفه به بأية طريقة من الطرق . فإذا كان الثابت بالحكم أن القاصر بعد إنتهاء الوصاية قد تحاسب مع الوصى وحررا ورقة بذلك ، وتعهد الوصى بأن يؤدى للقاصر فى تاريخ معين المبلغ الذى أظهره الحساب ثم لم يوف بتعهده ، وحكمت المحكمة بالعقاب على أساس ما رآته من أن الدعوى لم يسقط الحق فى إقامتها لأن المحاسبة وما تلاها ليس فيها ما يدل على عجز المتهم عن الرد ، بل إن العجز إنما ظهر فى وقت إمتناع المتهم عن الوفاء بتعهده حتى قدمت الشكوى ضده مما يتعين مع إعتبار هذا الوقت مبدءاً لحساب مدة السقوط .

فإن هذا الحكم لا يقبل الطعن عليه من ناحية مبدأ سريان المدة .

(جلسة ١٩٣٩/١٢/٤ طعن رقم ١٧١٢ سنة ٩ ق)

١٣٢ - إن ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس بل من تاريخ طلبه وظهور عجز المودع لديه عن رده .

(جلسة ١٩٤٢/٢/١٦ طعن رقم ٦٩٦ سنة ١٢ ق)

١٣٣ - إن القاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها . وليست جريمة خيانة الأمانة مستثناة من هذه القاعدة . وإذا ساغ القول بأن عجز الأمين عن رد الأمانة يعد مبدأ لسقوط الدعوى فذلك لا يرجع إليه إلا إذا لم يقدّم دليل على حصول التبديد من قبل . فإذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تبديد الأمانة حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية عنه قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها . أما إغفال تحقيق هذا الدفع بحجة أن المجنى عليه لم يكن يعلم بوقوع التبديد في ذلك التاريخ فموجب لنقض الحكم .

(جلسة ١٩٢٦/٥/٤ طعن رقم ١٤٢٩ سنة ٦ ق)

١٣٤ - ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس ، بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده ، إلا إذا قام الدليل على خلاف ذلك .

(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/٢٩ س ١٠ ص ٦٩٤)

(والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦)

١٣٥ - ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده إلا إذا أقام الدليل على خلاف ذلك ، إذ يغلب في جريمة التبديد أن يغير الجاني حيازته دون أن

يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك . فلا تثريب على الحكم في اعتبار تاريخ إمتناع الطاعن عن رد عقدي الوديعة بعد مطالبتة بهما تاريخاً لارتكاب الجريمة .

(الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١ س ١٧ ق ١٩٤ ص ١٠٣١)

١٣٦ - جريمة النصب وخيانة الأمانة وإن كان يجمعهما أنهما من صور جرائم الاعتداء على المال ، إلا أن الفارق بينهما أن تسليم المال في جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يرتكبه الجاني من طرق إحتيالية ، أما في جريمة خيانة الأمانة فإن المال يكون مسلماً إلى الجاني على سبيل الأمانة بعقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فيغير الجاني حيازته من حيازة مؤقتة أو ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .

(الطعن رقم ٦٩٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ق ١٢٢ ص ٦١١)

١٣٧ - لا يبدأ ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة من تاريخ إيداع الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه ، إلا إذا قام الدليل على خلافه . ومن ثم فإنه لا تثريب على المحكمة أن هي إعتبرت تاريخ إعلان عريضة الدعوى من جانب المدعى بالحق المدني مبدأ لسريان المدة المقررة في القانون لانقضاء الحق في إقامة الدعوى الجنائية طالما أن الطاعن لم يثبت أسبقية الحادث عن ذلك التاريخ كما لم يتبين القاضي من تلقاء نفسه هذه الأسبقية .

(الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٧ ص ١٤٨٨)

١٣٨ - من المقرر أن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الأمانة مما يستقل به قاضي الموضوع ولارقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض وكان ميعاد إنقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا يبدأ من تاريخ إيداع الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه إلا إذا قام الدليل على خلافه .

(الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٧ س ٣٠ ق ١٣٧ ص ٦٤٠)

الفصل الرابع

إثبات الجريمة

١٣٩ - إن جريمة الاختلاس في حد ذاتها يجوز إثباتها بكافة الطرق القانونية بما في ذلك البيئة والقرائن فالمحكمة أن تستند في إثباتها إلى ما ظهر من التحقيق ومن مناقشة المتهمين بالجلسة ومن ظروف الدعوى ووقائعها .

(جلسة ١٩٣٥/٤/٨ طعن رقم ٤١٦ سنة ٥ ق)

١٤٠ - الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى منها بنص خاص كالحالة الواردة في المادة ٢٣٨ ع جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال . فواقعة الاختلاس أو التبديد التي تتكون منها الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٩٦ ع يجوز إثباتها دوماً بكافة الطرق القانونية .

(جلسة ١٩٣٦/٣/١٦ طعن رقم ٦٨٩ سنة ٦ ق)

١٤١ ✓ - إذا كان عقد الائتمان الذي تفرعت عنه واقعة الاختلاس أو التبديد غير ثابت مبدئياً فلا يجوز بطبيعة الحال إثباته أمام المحكمة الجنائية إلا بنفس الطريقة التي يجوز إثباته بها أمام المحكمة المدنية . لأن واقعة الائتمان هي في ذاتها واقعة مدنية صرف فضلاً عن أنها واقعة الاختلاس أو التبديد بل وسابقة عليها في الترتيب .

(جلسة ١٩٣٦/٣/١٦ طعن رقم ٩٨٩ سنة ٩ ق)

١٤٢ ✓ - إن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدني .

(جلسة ١٩٤٥/٦/٤ طعن رقم ١٠٥٢ سنة ١٥ ق)

١٤٣ - إذا سلم شخص إلى شخص آخر له به صلة عمل عند مبيتهما معا في غرفة واحدة باحدى القرى ما معه من النقود ليحفظه لديه إلى الصباح فأخذها

المستلم وفر فعله هذا يعتبر خيانة أمانة . ومتى ثبت أن إيداع المجنى عليه نقوده لدى الجاني كان إيداعاً اضطرارياً ألجأته إليه ظروف طارئة فمن الجائز إثبات حصوله بالبينة .

(جلسة ١٩٣٥/٥/٢٠ طعن رقم ١٢٩٨ سنة ٥ ق)

١٤٤ - إن المادة ٢١٥ من القانون المدنى تبيح إثبات عقد الوديعة بالبينة فى حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند بالكتابة من غريمه والمانع كما يكون مادياً يجوز أن يكون أدبياً . وتقدير وجود المانع أو عدم وجوده من شأن قاضى الموضوع فإذا رأى القاضى - لعلاقة الأخوة بين المودع والمودع لديه ولاعتبارات أخرى أوردتها بالحكم - قيام هذا المانع وقبل إثبات الوديعة بالبينة فلا معقب على رأيه فى ذلك .

(جلسة ١٩٣٥/٦/٣ طعن رقم ١٣٢٦ سنة ٥ ق)

١٤٥ - إن المادة ٢١٥ من القانون المدنى تبيح إثبات العقود المدنية فى حالة وجود مانع لدى صاحب الحق من الحصول على سند كتابى ممن تعاقد معه . وهذا المانع كما يكون مادياً يجوز أن يكون أدبياً ، وتقدير الظروف المانعة فى جميع الأحوال يدخل فى سلطة قاضى الموضوع .

(جلسة ١٩٤٢/٥/١١ طعن رقم ١٢١٦ سنة ١٢ ق)

١٤٦ - من المتفق عليه أن الودائع الاضطرارية وكل تصرف حصل فى ظروف اضطرارية ، والودائع التى يودعها النزلاء فى الفنادق يجوز إثباتها بالبينة والقرائن مهما كانت قيمة الأشياء المودعة لوجود مانع مادى من الحصول على دليل كتابى .

(جلسة ١٩٥٥/٦/١٤ طعن رقم ٤٥٣ سنة ٢٥ ق)

١٤٧ - إن قيام المانع الأدبى الذى من شأنه أن يحول دون الحصول على كتابة عند وجوبها فى الإثبات يجيز الإثبات بالبينة ، وقيام هذا المانع يدخل فى نطاق الوقائع فتقديره متروك لقاضى الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض .

وإن رأيت المحكمة من ظروف الدعوى أن علاقة القرابة بين الخصمين هي التي منعت أحدهما من أخذ سند من الآخر بالوديعة التي إئتمنه عليها فأجازت له الإثبات بالبينة فلا تصح مناقشتها في ذلك .

(جلسة ١٩٤٠/٥/٢٧ طعن رقم ١٢٩١ سنة ١٠ ق)

١٤٨ - إن تقدير قيام المانع من الحصول على سند بالكتابة هو من المسائل التي يفصل فيها قاضي الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد قضت بجواز إثبات الوديعة بالبينة بناء على ما رآته من أن في صلة الأخوة بين المدعية بالحق المدني والمدعى عليه ، وفي إلتجائها إلى منزله عند حصول خلاف بينها وبين زوجها ، وقيامه لنصرتها - في ذلك ما يمنعها من أخذ سند كتابي عليه بالمصوغات التي إستودعتها إياه ، فلا معقب من محكمة النقض عليها فيما أرتأته .

(جلسة ١٩٤٢/١١/١٢ طعن رقم ١٧٩٣ سنة ١٢ ق)

١٤٩ - إن تقدير المانع من الحصول على الكتابة من أمور الموضوع التي تفصل فيها المحكمة وجودا أو عدما تبعا لوقائع كل دعوى وملابساتها ، ومتى قالت المحكمة بقيام هذا المانع بناء على ما تذكره في حكمها من أسباب فلا تقبل المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٣/٢/٨ طعن رقم ٥١٩ سنة ١٣ ق)

(والطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٣ س ١٧ ق ١٩٤ ص ١٠٣١)

١٥٠ - إن تقدير قيام المانع من الاستحصال على كتابة مثبتة للحق من شأن قاضي الموضوع فمتى أقام قضاءه بذلك على أسباب مؤدية إليه فلا تجوز المجادلة في ذلك لدى محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥٠/١/٣٠ طعن رقم ١٣٩٥ سنة ١٩ ق)

١٥١ - إذا لم يعارض المتهم لدى محكمة الدرجة الأولى في جواز إثبات واقعة تبديد مصوغات سلمت إليه على سبيل الوديعة ، بشهادة الشهود ، فإن ذلك يعتبر قبولا منه لهذا الطريق في الإثبات ، وتنازلا عن طريق الإثبات الكتابي وذلك

القبول والتنازل جائزان لأن الاثبات الكتابي في مثل هذه الصورة ليس من النظام العام ، فلا يجوز لهذا المتهم بعدئذ أن يطعن في الحكم الصادر عليه لعدم ذكره السبب المانع للمجنى عليه من أخذ سند كتابي بهذه الوديسة . على أن ذكر هذا السبب ليس من البيانات التي يجب ذكرها في الحكم ، لأنه لا يتعلق بواقعة من وقائع الدعوى . وإنما هو خاص بإجراء من إجراءات الاثبات . وليس على المحكمة أن تعطل إجراءات الدعوى في الحكم إلا إذا قام بشأنها نزاع بين الأخصام .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٢١ طعن رقم ٢٦٨ سنة ٣ ق)

١٥٢ - إن سكوت المتهم بالتبديد عن التمسك قبل البدء في سماع شهادة الشهود بعدم جواز إثبات تسلمه المال المدعى تبديده بالبينة مسقط لحقه في الدفع بذلك ، إذ الأصل أن المدعى عليه بحق مادام له أن يعترف بالحق المدعى به فيعفى المدعى من أن يقدم أى دليل عليه فإنه يكون له أن يتنازل ولو ضمنا عن حقه في مطالبة المدعى بالاثبات بالطريق المعين في القانون إكتفاء بغيره ، ومراعاة قواعد الاثبات في المواد المدنية لا شأن لها بالنظام العام . وإذن فإذا كان المتهم لم يوجه أى اعتراض على سماع شهادة الشهود قبل البدء في إدلائهم بالشهادة ، ولا حتى بعد الانتهاء من سماعهم ، فإن ذلك منه يعد تنازلا عن حقه في مطالبة المجنى عليه بالاثبات بالكتابة إذا كان الحق المطالب به مما يجب إثباته بالكتابة ، ويمنعه من أن يتمسك بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية فيما بعد .

(جلسة ١٩٣٦/١/٥ طعن رقم ٤٨٦ سنة ١٢ ق)

١٥٣ - إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن قواعد الاثبات لا تتعلق بالنظام العام . وإذن فيصح إثبات العقود التي تزيد قيمتها على عشرة جنيهات بالبينة بقبول المدعى عليه ذلك صراحة أو ضمنا . فإذا كانت المحكمة قد سارت في إثبات الدعوى بالشهود ، ولم يبد من المتهم اعتراض على ذلك إلا بعد سماع شاهدين ، ففي ذلك ما يفيد قبوله الاثبات بالبينة ولا يجوز له بعده أن يحتج بعدم جواز ذلك .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/١٩ طعن رقم ٦٧٨ سنة ١٠ ق)

١٥٤ - الدفع بخطأ المحكمة في أخذها بشهادة الشهود في إثبات ما تزيد قيمته على الألف قرش ليس من النظام العام فلا يجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/٢ طعن رقم ٢١ سنة ١١ ق)

١٥٥ - إن قواعد الإثبات في العقود المدنية لا تعلق لها بالنظام العام . فيجب على من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به عليه بالبينة أن يتقدم بذلك إلى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود . فإذا ما سكت فلا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك به ، ولا للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها إذ هذا السكوت يعتبر تنازلاً منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ، ولا يكون له بعد أن سقط حقه في هذا الدفع بتنازله عنه أن يعود فيتمسك به أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٢/٤/٢٧ طعن رقم ١١٨١ سنة ١٢ ق)

١٥٦ - إن القيود التي جاء بها القانون المدني في مواد الإثبات لم توضع للمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد . فالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبينة يجب على من يريد التمسك به إلى محكمة الموضوع فإذا هو لم يثر شيئاً من ذلك أمامها بل ناقش أقوال الشهود الذين سمعوا في مواجهته فإنه يعتبر متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ، ولا يكون له من بعد أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٢/١٠/٢٦ طعن رقم ١٨٠٠ سنة ١٢ ق)

١٥٧ - إن قواعد الإثبات المقررة في القانون المدني ليست من النظام العام . فإذا كان المتهم لم يعترض على سماع شاهد الإثبات وقت سؤاله أمام محكمة الدرجة الأولى ، ولم يتمسك بأن قيمة الشيء المختلس لا يجوز إثباتها بالبينة لأنها تزيد على عشرة جنيهاً إلا بعد أن سمع الشاهد ، وعلى لسان محاميه أثناء مرافعته ، فإن هذا يعد تنازلاً منه عن التمسك بضرورة الإثبات بالكتابة .

(جلسة ١٩٤٣/٤/١٩ طعن رقم ١٠٥٠ سنة ١٣ ق)

١٥٨ - ان وجوب الاثبات بالكتابة فى المواد المدنية ليس من النظام العام فيجوز التنازل عنه وقبول الاثبات بالبينة والقرائن . ولذلك فان المتهم اذا لم يتمسك لدى محكمة الموضوع . قبل سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالبينة . فهذا يعتبر قبولاً منه للاثبات بهذا الطريق . اذ الاصل ان المدعى عليه بحق ما كما يملك الاعتراف به لصاحبه فيعفيه من إقامة الحجة عليه به يملك التنازل صراحة أو دلالة عن حقه فى مطالبة المدعى بالاثبات بطريقه الخاص قانعا منه بغيره . فإذا كان الثابت بالحكم وبمحضر جلسة المحاكمة الابتدائية أن المتهم لم يدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة إلا فى المذكرة التى قدمها بعد سماع شهادة الشهود وبعد أن حازت القضية للحكم ، فإن سكوته عن إبداء هذا الدفع إلى ذلك الوقت يعد قبولاً من جانبه للاثبات بالبينة ، ولا يجوز له بعد ذلك أن يتمسك به .

(جلسة ١٩٤٣/٥/١٧ ص ١٢٤٥ رقم ١٣ سنة ١٣ ق)

١٥٩ - إن قواعد الاثبات فى المواد المدنية ليست متعلقة بالنظام العام . فيجب على من يتمسك بعدم جواز الاثبات بالبينة أن يدفع بذلك لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود . فإذا هو لم يفعل فإن ذلك منه يعتبر تنازلاً عن تمسكه بهذا الحق . ولا يصح له بعد ذلك أن يتخذ منه سبباً للطعن على الحكم . على أنه إذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتبرت أقوال المتهم فى التحقيق ، وورقة محررة بخطه لم يوقع بإمضائه عليها تتضمن أنه تسلم الأوراق والعقود المتهم باختلاسها من المجنى عليه - اعتبرت ذلك مبدءاً ثبوت بالكتابة وقبليت الاثبات بالبينة بناء عليه ، فإنه إذا كان قضاء محكمة الموضوع بوجود مبدءاً ثبوت بالكتابة قد يكون مستفاداً من الوقائع والادلة المذكورة فى الحكم ولا يشترط أن تكون قد وردت به عبارات صريحة مادامت عناصره كلها متوافرة ورأى المحكمة فى الأوراق الصادرة من المدعى عليه أنها من شأنها أن تجعل الحق المدعى به قريب الاحتمال - إذ كان ذلك كذلك فإن الاثبات بالبينة يكون صحيحاً حتى لو كان المتهم قد اعترض عليه .

(جلسة ١٩٤٣/٦/٢١ طعن رقم ١٥٠٦ سنة ١٣ ق)

١٦٠ - إن أحكام الاثبات فى المواد المدنية ليست من النظام العام بل هى مقررّة لمصلحة الخصوم فقط . فإذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة قبل سماع

الشهود بعدم جواز الاثبات بالبينة في واقعة تسلمه مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل الوكالة لايداعه البنك على ذمة صاحبه ، فذلك منه يعد تنازلا عن حقه في المطالبة بالاثبات بالكتابة يمنعه فيما بعد من التمسك بمخالفة الحكم الذي قضى بإدائه في اختلاس هذا المبلغ للقواعد المقررة لاثبات الحقوق .

(جلسة ١٩٥٥/٢/٥ طعن رقم ٤٥ سنة ١٥ ق)

١٦١ - إذا كان المتهم لم يدفع أمام المحكمة بعدم جواز سماع الشهود لاثبات تسلم مبلغ يتجاوز النصاب الجائز إثباته بالشهود ، بل سكت وصدر الحكم في مواجهته ، ولم يستأنفه ، فليس له أن ينعى على الحكم من بعد بدعوى المخالفة لقواعد الاثبات .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/١٢١ طعن رقم ١٣٢٥ سنة ٢٠ ق)

١٦٢ - إن الدفع بعدم جواز إثبات المبلغ المدعى تبديده بالبينة لزيادته على النصاب الجائز إثباته بها هو من الدفوع الواجب إبدائها قبل التكلم في موضوع الدعوى . وإذن فلا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥١/١٢/٢٠ طعن رقم ٤٦٤ سنة ٢١ ق)

١٦٣ - إن قواعد الاثبات ليست من النظام العام ، فكما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه فيعفيه بذلك من إقامة الدليل عليه فإنه يجوز له أن يتنازل صراحة أو ضمنا عن حقه في التمسك بالاثبات بالطريق الذي رسمه القانون ويقبل منه أى دليل سواه . وإذن فإذا كان المتهم قد ناقش الشهود ولم يدفع قبل سماعهم بعدم جواز الاثبات بغير الكتابة فلا يقبل منه من بعد أن ينعى على الحكم أنه أجاز إثبات عقد الوكالة الذي تزيد قيمته على عشرة جنيهات بشهادة الشهود .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٤ طعن رقم ١١٣٥ سنة ٢١ ق)

١٦٤ - إذا كان الحكم قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود على أن الطاعن لم يتمسك به قبل سماع الشهود وعلى قيام مانع أدبى حال دون الحصول على كتابة ، وكان يبين من محضر الجلسة أن الطاعن دفع بعدم

جواز الاثبات بالبينّة قبل سماع أى شاهد فى الدعوى ولكن الحكم المطعون فيه إذ تعرض للدفع من ناحية موضوعه قد أقام تقديره قيام المانع الأدبى من الحصول على الكتابة على أسباب مقبولة مؤدية إليه فإنه لا يكون قد أخطأ إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود .

(جلسة ١٩٥٢/٤/١٥ طعن رقم ١٤٦ سنة ٢٢ ق)

— ١٦٥ — متى ثبت عقد من عقود الائتمان بالنسبة لواحد ممن إشتراكوا فى إختلاس المال المسلم بناء عليه فذلك يكفى لاعتباره ثابتاً فى حق جميع من ساهموا معه فى الاختلاس فاعلين كانوا أو شركاء إذ بعد وجود العقد موضوع الجريمة لا يكون باقياً إلا إثبات مساهمة كل متهم فى واقعة الاختلاس فقط .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/٣٠ طعن رقم ٢٥٩ سنة ١١ ق)

١٦٦ - إذا كان المتهم لم يعترض على سماع شهود الاثبات ، ولم يتمسك قبل سماعهم بعدم جواز إثبات عقد الائتمان بالبينّة ، فقد سقط حقه فى التمسك بهذا الدفع على إعتبار أن سكوته عن الاعتراض يفيد تنازله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للاثبات فى المواد المدنية وهى قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام .

(الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ س ٨ ص ٩١٤)

١٦٧ - لا يشترط فى القانون لقيام جريمة التبيد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبيدها ، إذ للمحكمة مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها وفى أن تستدل على حصول التبيد من أى عنصر من عناصر الدعوى .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٤/٨ س ٩ ص ٣٧٢)

١٦٨ - لمحكمة الموضوع مطلق الحرية فى تكوين عقيدتها فى حصول التبيد وأن تستدل على ذلك بأى عنصر من عناصر الدعوى .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١١)

✓ ١٦٩ - إن الأصل في المحاكمات الجنائية أن العبرة في الإثبات ، هي بإقتناع القاضى بناء على التحقيقات التى يجريها بنفسه وإطمئنانه إلى الأثلة التى عول عليها فى قضائه بإدانة المتهم أو براءته ، فقد جعل القانون من سلطته أن يأخذ من أية بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلاً لحكمه ، إلا إذا قيد القانون بدليل معين ينص عليه ، كما هو الشأن بالنسبة لإثبات عقد الأمانة فى جريمة خيانة الأمانة حيث يتعين التزام قواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى ، أما واقعة الاختلاس ، أى التصرف الذى يأتیه الجانى ويشهد أنه حول حيازته إلى حيازة كاملة ، أو نفى هذا الاختلاس ويدخل فيه رد الشئ موضوع عقد الأمانة ، فإنها واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة رجوعاً إلى الأصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضى الجنائى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد إستلزم تطبيق قواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى على واقعة رد منقولات المدعية بالحق المدنى ، ورتب على ذلك قبول الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة لتجاوز قيمة هذه المنقولات لنصاب الإثبات بها ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٨ س ٢١ ق ٢٥ ص ١٠١)

١٧٠ - إذا كان خطأ الحكم قد حجب عنه تحقيق أدلة الدعوى وعن بحث دفاع الطاعن بشأن تسليم المنقولات للمدعية بالحق المدنى ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(الطعن رقم ١٥٩٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٨ س ٢١ ق ٢٥ ص ١٠١)

١٧١ - لم يقيد القانون حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة إلى جريمة التبديد حتى ولو دفع أمامها بعدم جواز الإثبات بالبينة فيها . بل إن الدفع يقيد محكمة الموضوع فقط فى إثبات تلك الجريمة . ومن ثم فإن مناسبة إبداء هذا الدفع هى وقت نظر الدعوى الجنائية لدى المحكمة وليس لدى تحقيق النيابة العامة لتلك الدعوى مادام أنه لا يقيد حريتها فى هذا الصدد . ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بالسقوط لعدم إيداعه أمام النيابة العامة يكون قد طابق صحيح القانون ويصحى النعى على الحكم فى هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق . جليلة ١٩٧٠/٢/٢٢ س ٢١ ق ٦٧ ص ٢٧٢)

١٧٢ - إن تقدير قيام المانع المادى أو الأدبى من الحصول على دليل كتابى فى الأحوال التى يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور الذى يستقل بها قاضى الموضوع بغير معقب متى كان مبنياً على أسباب سائغة ، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه يسوغ به إطراح قالة الطاعن قيام موانع مادية ومن بينها الوديعة الاضطرارية أو موانع أدبية حالت دون الحصول على دليل كتابى ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الصدد يكون غير سديد وينحل فى حقيقته إلى جدل موضوعى حول سلطة المحكمة فى تقدير عدم قيام أى من المانعين المادى والأدبى مما لا يقبل معاودة التصدى له أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ من ٢١ ق ٦٧ ص ٢٧٢)

١٧٣ - متى كان البين من مساق الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين أن إثبات عقود الائتمان المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات يخضع لقواعد الإثبات العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى التى تشترط فى خصوصية الدعوى الدليل الكتابى عرض إلى إعتصام الطاعنة بالمانعين المادى والأدبى فناقش أقوال شهود واقعة تسليم النقود المدعى بتبديدها وهو أمر لازم للفصل فى قيام الوديعة الاضطرارية وهى من الموانع المادية التى يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية ثم أبدى الحكم عدم إطمئنانه إلى أقوال هؤلاء الشهود فى شأن ماذكروه عن ظروف وملابسات هذه الواقعة وتصدى لتلك الظروف وهذه الملابسات بإفتراض صحتها ونفى أنها تودى إلى الاضطرار الذى كان من شأنه أن يحول دون الحصول على دليل كتابى ثم إنتهى إلى عدم قيام أى من المانعين المادى والأدبى بأسباب سائغة فى حدود سلطة المحكمة التقديرية ، وإذ كان النهج الذى سلكه الحكم المطعون فيه فيما تقدم لاتناقض فيه فإن ما تنعاه الطاعنة عليه من دعوى التناقض فى التسبيب لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ من ٢١ ق ٦٧ ص ٢٧٢)

١٧٤ - متى كانت أقوال الفريق الآخر من الشهود الذين لم يعرض لهم الحكم المطعون فيه ولا يتصلون بصلة القربى للطاعنة لاتنصب على واقعة تسليم المبلغ المدعى بتبديده على ما يبين من أسباب الطعن ، فإن هذه الأقوال لاتعد دليلاً مستقلاً على قيام المانع من الحصول على دليل كتابى ولاتلتزم المحكمة بالتالى بإبداء رأيها

فيها . ومن ثم فتنتفى عن الحكم دعوى القصور في هذا الشأن .

(الطعن رقم ١٨٠٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٢٢ س ٢١ ق ٦٧ ص ٢٧٢)

١٧٥ - من المقرر أن المحكمة الجنائية فيما يتعلق بإثبات العقود المذكورة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدني ، ولما كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن قيمة عقد الائتمان الذي خلص الحكم إلى أن المال قد سلم إلى الطاعن بمقتضاه يجاوز النصاب القانوني لإثبات بالبينة ، وقد دفع محامي الطاعن - قبل سماع الشهود - بعدم جواز إثبات عقد الائتمان بالبينة ولم يعن أي من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه بالرد عليه وقد تساند الحكم الابتدائي إلى أقوال الشهود في إثبات عقد الائتمان الذي يجب في الدعوى المطروحة نظراً لقيمته أن يثبت بالكتابة مادام قد تمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه مادام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء في سماع أقوال الشهود - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن عرض للدفع المشار إليه إلا أنه لم يعن بالرد عليه ، كما أغفل ذلك أيضاً الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون قد تعيب بالقصور في البيان والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٨ س ٢٤ ق ١٠٣ ص ٤٩٩)

الفصل الخامس

تحديد تاريخ ارتكاب الجريمة

١٧٦ - يغلب في جريمة التبديد أن يغير الجاني نية حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرة ما يدل على ذلك ، فلا تثريب على الحكم في اعتبار تاريخ امتناع « الوكيل » - وهو الطاعن - عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد مطالبته

بذلك ، تاريخاً لارتكاب الجريمة .

(الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٨ ق . ١٩٥٨/١٢/٢٠ س ٩ ص ١١٤٨)

١٧٧ - تاريخ وقوع الجرائم عموماً من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقع الفعلي وإستخلاص هذا التاريخ منه .

الطعن رقم ١٢١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٣١ س ١٧ ق ١٩٤ ص ١٠٣١
(والطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٧ ص ١٤٨٨)

١٧٨ - إن تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبيد لا تأثير له في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التي أوردتها إلى حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

١٧٩ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ، هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ، ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٩ س ٢٧ ق ٢١٦ ص ٩٥٢)

١٨٠ - الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك ، يغلب في هذه الجريمة أن يغير الحائز نية حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية أو المظاهر ما يدل على ذلك فلا تثريب على الحكم في اعتبار تاريخ إمتناع الوكيل عن رد الأمانة أو عجزه عن ردها بعد المطالبة بذلك تاريخاً لارتكاب الجريمة .

(الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٩ س ٢٧ ق ٢١٦ ص ٩٥٢)

الفصل السادس

مسائل متنوعة

١٨١ - المحكمة فى الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ عقوبات فى باب السرقة هى أن الشارع رأى أن يغتفر مايقع بين أفراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم على مال البعض الآخر وذلك حرصا على سمعة الأسرة وإستبقاء لصلات الود القائمة بين أفرادها . وجريمتا النصب وخيانة الأمانة جريمتان مماثلتان لجريمة السرقة ، وحكمة الاعفاء واحدة فى كل الأحوال فيجب أن يمتد حكم الاعفاء المنصوص عنه فى المادة ٢٦٩ عقوبات فى باب السرقة إلى تينك الجريمتين (النصب وخيانة الأمانة) وإذن فالتبديد الذى يقع من الابن فى مال أبيه إضرارا بهذا الأخير لأعقاب عليه . ولايمنع من ذلك أن يكون إستلامه المال حاصلأ بناء على أمر من سلطة عامة مختصة كالمجلس الحسبى بأن كان الأب محجوزا عليه مشمولأ بقوامة إبنه الذى كان مسلما له مال أبيه بهذه الصفة ، إذ توسط تلك السلطة لا يغير صفة المال ولا ملكية صاحبه له ولا علاقة النسب التى بين الابن وأبيه ولا يرتب حقا مالمغير على هذا المال

(جلسة ١٩٣٢/٦/٢٧ طعن رقم ١٦٧٢ سنة ٢ ق)

١٨٢ - إستبدال الأمانة لا يكون مانعا من تطبيق حكم المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات إلا إذا كان قد إتفق عليه قبل وقوع الجريمة . أما إذا لم يلجأ الأمين إلى الاستبدال إلا بعد وقوع التبديد منه وبقصد الهرب من المسئولية الجنائية أو كان الدائن لم يقبل الاستبدال إلا كطريقة لإثبات حقه أو على أمل تعويض ماضع عليه بسبب التبديد فإن الاستبدال لا يمنع عندئذ من المسئولية الجنائية .

(جلسة ١٩٣٤/٢/١٢ طعن رقم ٥٥٩ سنة ٤ ق)

١٨٣ - إذا إستصدر الحارس أمرا من القاضى ببيع الشئ المحجوز وإيداع ثمنه بخزانة المحكمة فإن مجرد مخالفة هذا الأمر من جهة إيداع الثمن بالخزانة لا يفيد بذاته إرتكاب جريمة التبديد بل لابد أن يثبت أن هذه المخالفة قد أملاها عليه سوء القصد ونجم عنها الضرر بمستحق المبلغ فإذا تمسك الحارس بأنه صرف المبلغ فى وجوه لامفر منها فمن الواجب على المحكمة أن تحقق دفاعه لكن تستوثق

من توفر سوء القصد عنده فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصر الأسباب وتعين نقضه .

(جلسة ١٩٣٤/١٠/٢٣ ص ١٦٠٨ س ٣ ق)

١٨٤ - ان مجرد وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتماً إنتفاء جريمة التبديد ولانية الاختلاس عند الوكيل . فيجب على المحكمة في هذه الصورة أن تقوم بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع بناء على ما يظهر لها أن تحكم في موضوع تهمة التبديد المرفوعة أمامها. بالادانة أو بالبراءة لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع أما أن تبريء المتهم بالتبديد لمجرد أن هناك حساباً بينه وبين المجنى عليه وأن هذا الحساب لم يصف بعد بينهما فهذا مخالف للقانون والحكم بذلك يتعين نقضه .

(جلسة ١٩٣٦/١٠/٢٦ ص ٢٠٦٨ س ٦ ق)

١٨٥ - إذا كان الظاهر مما أورده الحكم المطعون فيه أن دفاع المدعى عليه في شأن الديون المطالب بها كان مداره ان الدائن حصل على دينه الثابت بالسندات خصماً من الأموال التي حصلها بصفته وكيلاً عنه . فرأت المحكمة أن هذا الدفاع مؤداه الادعاء بالوفاء بطريق المقاصة . وأن المقاصة غير جائزة لما تبينته من وجود نزاع في حساب الوكالة ، وذلك بعد أن ناقشت أدلة المدعى عليه التي تقدم بها في الدعوى ورأت أنها لا تصلح للدلالة القاطعة على الوفاء ثم حفظت للمدعى عليه الحق في محاسبة الوكيل عما دخل في ذمته من ماله مدة وكالته عنه ، فإنها لا تكون قد أخطأت .

(جلسة ١٩٤٤/٦/١٥ ص ١٢٢ س ١٣ و)

١٨٦ - للوصى أن يتقدم الى المحكمة الجنائية بكل ملاحظاته على الحساب الذي أنتج المبلغ المتهم بتبديده من مال القاصر حسبما قرره المجلس الحسبي متى كان لم يتفق من قبل مع المجلس بشأنه ، فان هذا الاتفاق هو وحده الذي يمكن أن يحتج به كل من الطرفين على الآخرين . وإن فيجب على المحكمة أن تفحص بنفسها تلك الملاحظات غير متقيدة في ذلك بقرار المجلس الحسبي ، فإذا هي لم

تفعل وأتكرت على الوصى حقه فى مناقشة الحساب بعد إعتماده من المجلس ،
فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

(جلسة ١٩٤٢/١/٢٦ طعن رقم ٥٢٦ سنة ١٢ ق)

١٨٧ - صحيح أنه لاتصح إدانة متهم بجناية خيانة الأمانة إلا إذا إقتنع القاضى أنه تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى النص الخاص بهذه الجريمة ، وصحيح كذلك أن العبرة فى القول بثبوت هذه العقود فى صدد توقيع العقاب إنما هى بالواقع بحيث لا يصح تأثيم إنسان ولو بناء على إعترافه بلسانه أو بكتابه متى كان ذلك مخالفا للحقيقة ، إلا أنه إذا أدانت المحكمة المتهم فى جريمة خيانة الأمانة وبينت أن الوصول الذى تسلم بموجبه المبلغ الذى إختلسه لم يدون فيه ما يخالف الحقيقة ، وأن المتهم نفسه قد إترف فى التحقيق بصحة ما تضمنه هذا الوصول ، فإن المجادلة فى هذا الحكم لا يكون لها من معنى سوى محاولة فتح باب المناقشة فى وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها . مما لا شأن لمحكمة النقض به .

(جلسة ١٩٤٦/٦/٣ طعن رقم ١٤٣٣ سنة ١٦ ق)

١٨٨ - لمحكمة الموضوع وهى بصدد البحث فى تهمة تبديد الأقطان المنسوبة إلى المتهم سلطة تفسير العقود التى بموجبها سلمت هذه الأقطان للوصول إلى مقصود المتعاقدين منها مستعينة فى ذلك بظروف الدعوى وملابساتها إلى جانب نصوص تلك العقود . فإذا هى فسرت هذه العقود بأنها لاتندرج تحت عقد الرهن الواردة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات بل هى من عقود التمويل على القطن وكان إستخلاصها لما إنتهت إليه عن وصف العقود سائغا ، فإن الطعن يكون غير مقبول .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٧ طعن رقم ٥٩ سنة ٢٤ ق)

١٨٩ - متى كان الحكم قد إنتهى إلى صحة الاتفاق على إعفاء الشركة من مسئوليتها عن جريمة التبديد التى إقترفها تابعها فإنه يكون قد أخطأ فى القانون وفقا لحكم المادة ٣/٢١٧ من القانون المدنى .

(الطعن رقم لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/٤/٢ ص ٧ ص ٤٥٩)

١٩٠ - تضع المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قيوداً على حق النيابة في تحريك الدعوى العمومية يجعله متوقفاً على شكوى المجنى عليه - وإذا كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علقته المحافظة على كيان الأسرة ، فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة في غير إسراف في التوسع - فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها المتهم تبديد منقولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائياً عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر ، فإنه يتعين عملاً بالمادة ٣١٢ سالف الذكر أن يقضى ببراءته من التهمة .

(الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٨/١١/١٠ س ٩ ص ٨٩١)

١٩١ - إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على أنه : « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف أو مستخدم عمومي إختلس أموالاً أو أوراقاً أو أمتعة أو غيرها مسلمة إليه بسبب وظيفته » . فقد دلت على أن تطبيقها يقتضي أن يكون الجاني موظفاً أو من في حكمه وأن يكون المال قد وجد بين يديه بمقتضى وظيفته لا بمناسبة فحسب . ولا يؤدي بالضرورة إنتفاء صفة الجاني كمأمور للتحصيل أو أمين على الودائع إلى ثبوت تسلمه للمال بسبب وظيفته . ومن ثم فقد كان يتعين على الحكم المطعون فيه إستيفاء لبيان أن يبين مقتضيات وظيفة المتهم وكونها طوعت له تسلم الغرامة التي نسب إليه إختلاسها ، ولا يعتبر وجود الشرط في المركز عاملاً بغير التحصيل من تلك المقتضيات وإنما هي مناسبة لأشأن لها في ذاتها بإقتضاء الغرامة - ويكون ما وقع من الطاعن - إذا إنتفى مقتضى الوظيفة - خيانة أمانة معاقباً عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات لا إختلاساً في حكم المادة ١١٢ من القانون المذكور .

(الطعن رقم ١٣١١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١١ س ١٩ ق ١٩٠ ص ٩٥٠)

١٩٢ - لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبديدها .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

١٩٣ - إن الوفاء اللاحق لارتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يمحوها ولا يدل بذاته على إنتفاء القصد الجنائي .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ في جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

١٩٤ - من المقرر أنه لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة قيام الطاعن بإيداع قيمة المنقولات ، لأنه ملزم أصلا بردها بعينها .

(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٦ ص ٦١٦)

١٩٥ - إذا قام دفاع الطاعن على أن الآلة المسلمة إليه موجودة ولم تبدد وأنه طلب أولا مهلة لاستكمال إصلاحها ثم أبدى بعد ذلك إستعداده لتسليمها للشركة المجنى عليها بعد أن يتقاضى باقى أجره المتفق عليه لإصلاحها ، وإذ كان حق الحبس المقرر بمقتضى المادة ٢٤٦ من القانون المدنى يبيح للطاعن الامتناع عن رد الشئ (الآلة موضوع الجريمة) حتى يستوفى ما هو مستحق له من أجر إصلاحه وهو ما من شأنه - إن صح وحسنت نيته - إنعدام مسئوليته الجنائية بالتطبيق لأحكام المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق دفاع الطاعن فى هذا الصدد وهو دفاع جوهرى من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى - ولم يستظهر مدى جديته ولم يرد عليه بما يدفعه واجتزأ فى إدانته بمجرد القول بأنه تسلم الآلة لإصلاحها ثم لم يرد لها ، يكون معيبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/١٥ س ٢٣ ق ٢٣٨ ص ١٠٦٧)

١٩٦ - لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه « لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه فى أية حالة كانت عليها . كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى فى أى وقت شاء . وكانت هذه المادة تضع قيда على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية يجعله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها بالحكم النهائى على الجانى بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم فى أى وقت شاء ، وإذ كانت الغاية من هذا الحد وذلك القيد الواردين فى باب السرقة هى الحفاظ على الأواصر

العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني فلزم أن ينبسط أثرهما إلى جريمة التبديد مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة إضراراً بمال من ورد ذكرهم بالنص ، ولما كانت الزوجة المجنى عليها قد نسبت إلى زوجها الطاعن تبديد منقولاتها حتى صدر الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم قد أوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن وكان هذا النزول قد ترتب عليه أثر قانوني هو إنقضاء الدعوى الجنائية عملاً بحكم المادة ٣١٢ السالفة الذكر فإنه تعين نقض الحكم المطعون فيه وإنقضاء الدعوى الجنائية لتنازل المجنى عليها عن دعواها .

(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٢ س ٣١ ق ١١٨ ص ٦١٥)

الفصل السابع

خيانة الائتمان على التوقيع

١٩٧ - لا يلزم لتحقيق جريمة خيانة الأمانة بالنسبة للورقة الممضاة على بياض أن تكون الورقة خالية بالمرة من كل كتابة فوق التوقيع ، بل تتحقق الجريمة أيضاً بملء بعض الفراغ - الذي ترك قصداً لمثله فيما بعد - بكتابة يترتب عليها حصول ضرر لصاحب التوقيع . فإذا تسلم شخص سنداً بمبلغ معين ترك فيه اسم الدائن على بياض للبحث عن يقرض الموقعين عليه المبلغ الوارد به لسداده لبنك معين حتى إذا وجد من يقبل الإقراض وضع اسمه في الفراغ المتروك بالسند ، فبدلاً من أن يفعل الأمين ذلك وضع اسمه هو في الفراغ مع أنه لم يسدد الدين للبنك تنفيذاً للاتفاق ، ثم طالب الموقعين بقيمة السند ، فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة خيانة الأمانة المنطبقة على المادة ٢٩٥ ع .

(جلسة ١٩٣٧/٢/١٥ طعن رقم ٧٤١ سنة ٧ ق)

١٩٨ - إن المادة ٣٤٠ عقوبات. إذ نصت على معاقبة «كل من أوتمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض فخان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله» قد دلت بوضوح

على أنها تتناول بالعقاب كل من يكتب فوق التوقيع كتابة يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع أو لماله أو يكون من شأنها الإضرار به كأننا ما كان هذا الضرر ماديا أو أدبيا ، محققا أو محتملا فقط ، كما هي الحال تماما بالنسبة إلى ركن الضرر في جريمة التزوير ، مع فارق واحد هو أن الضرر أو احتماله هذا يجب أن يكون واقعا على صاحب التوقيع ذاته لا على غيره .

(جلسة ١٩٤٣/٦/٢١ طعن رقم ١٤٧٦ سنة ١٣ ق)

خطأ ٦١

د

دخان . دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . دخول معسكر للقوات
المسلحة . دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . دستور . دعارة .
دعوى مدنية . دقيق . دمغة .

دخان

موجز القواعد :

- إختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فى مخالفة أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان ١
- إخفاء الدخان عن أعين رجال الجمارك يوفر جريمة التهريب . عدم استلزام قيام العلم بنوع الدخان المهرب ما دامت الرسوم الجمركية لم تسدد عنه ٢
- الأصل عدم جواز خلط الدخان . متى يجوز خلطه ؟ لا يكون ذلك إلا بقرارات وزارية . المادة ٦ مكررا من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المضافة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ دخان المضغة . عدم صدور قرار وزارى يجيز خلطه . أثر ذلك : خضوعه لحكم المادتين ١ و ٦ من القانون المذكور ٣
- الدخان المخلوط . المادة الغريبة المشار إليها بالمادة ١ فقرة أخيرة من القانون . ماهيتها . هى كل مادة تضاف إلى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال فى المصنع أركان الجريمة : ما يوفرها : علم المتهم بأن ما يضيفه مادة غريبة الباعث : لا أهمية له . مثال . إضافة سائل معين لتحسين الصنف ارضاء للعملاء . توافر الجريمة ٤
- خلط الدخان . عدم خضوع هذه الجريمة لوسائل اثبات خاصة . لا يلزم أن يكون الدليل مستمدا من نتيجة التحليل وإمكان عزل المادة الغريبة المضافة . تفاعل تلك المادة مع مكونات الدخان أو تشابهها معها . لا أهمية له ٥
- دخان مخلوط . لا تقع المصادرة إلا على القدر الذى تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان ٦
- جريمة إحراز دخان مخلوط . أركانها . أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ الركن المادى . توافره : سواء أكانت نسبة الخلط كبيرة أم ضئيلة ، مثال الرمل : مادة غريبة عن الدخان . وجود نسبة عالية فيه . فمقتضى ذلك : هو دخان مخلوط . الركن المعنوى . التفرقة بين الصانع وغير الصانع . المادة ٧ من القانون المذكور . الصانع : افتراض القصد الجنائى لديه بقريضة قانونية قاطعة . دفعه المسؤولية بمقولة عدم علمه بالغش أو الخلط . لا يجوز غير الصانع : اعفاؤه من العقاب إذا أثبت حسن نيته ٧

- سلب المشرع ولاية المحاكم بالحكم فى الدعاوى الخاصة بجرائم زراعه الدخان .
اناطته سلطة الحكم فيها إلى المديرين والمحافظه . جعله قراراتهم نهائية وغير قابلة
للطعن فيها أمام أية محكمة ٨

- مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المنشوش جريمة معاقب عليها فى حق
الصانع ٩

- على المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو
جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون . المادة ٣ من القانون ١٦٠
لسنة ١٩٥٩ ١٠

- إشارة الحكم إلى دفاع الطاعن المؤسس على حسن نيته فى إحراز الدخان المعبأ
المضبوط الذى اشتراه من مصنع ارشد عنه . دفاع جوهرى . قعود المحكمة عن
تحقيقه أو الرد عليه يجعل حكمها معيبا بما يستوجب نقضه ١١

- المقصود بعبارة الدخان المنشوش : جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف
أنها دخان وليست منه . المقصود بالدخان المخلوط : الدخان الذى تخلط به أو تدس
فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . اختلاف كل من النوعين فى ماهيته ومقوماته عن
الآخر . المادة (١) من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . استلزام الحكم للعقاب على الدخان
المنشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى . مخالف
للنانون ١٢

- الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة
الرسوم الجمركية ، وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته . اعفاء القانون
١٦٠ لسنة ١٩٥٩ مصلحة الجمارك من إثبات عدم سداد الرسوم الجمركية على
الدخان الليبى المعروف بالطرابلسى ١٣

- الجزاء الذى ربطه الشارع فى الأمر العالى الصادر فى ١١/٦/١٨٩١ المعدل
بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ . طبيعته : هو بمثابة تعويض مدنى للخزانة عن الضرر
الذى يصيبها من إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المنشوش أو المخلوط
باعتبارها تهريبا جمركيا . ما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر من العقوبات
الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات ١٤

- اعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريبا . وجوب القضاء بمصادرته وبغرامة مقدارها
عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه . المادة الثانية من الأمر العالى

المذكور المعدلة بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨، ثبوت أن الدخان المضبوط مخلوط بالعسل والرمل معا . اعتباره خلطا مؤثما . لا يقدح في ذلك أن يكون خلطه بالعسل في حدود النسب القانونية . علة ذلك : العبرة هي بمجموع الدخان المخلوط كوحدة يصدق عليها هذا الوصف . القول باستبعاد كمية العسل المضاف في حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة إلى كمية الدخان وحده . لا سند له من القانون ١٥

- المراد بالصانع أو الناجر أو صاحب الحانوت أو المخزن المخاطبين بأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ : هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للمنشأة في الاشراف الفعلي والمنوط به الاختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون ١٦

- مجرد حيازة الدخان المنشوش أو المخلوط جريمة في ذاته ، والمصادرة فيها وجوبية ١٧

- جعل المشرع الحكم بقيمة الدخان المهرب بديلا عن المصادرة في حالة عدم ضبطه في حكم المادة الرابعة من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذي حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . هي بهذه المثابة عقوبة تنطوى على عنصر التعويض . على المحكمة القضاء بها مادامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل . للمجنى عليه صفة في المطالبة بها كتعويض أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة ١٨

- الأدخنة العادية لا تخرج عن دائرة التعامل إلا إذا كون خلطها غشا . ثبوت أن الدخان المضبوط من الأدخنة العادية . إبطال الحكم دليل غشه بإبطاله محضر الضبط المثبت له . عدم جواز الحكم بالمصادرة ١٩

- الغرامة التي ربطها الشارع في الأمر العالي الصادر في ١٨٩١/٦/٢٢ المعدل بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٤٨ . طبيعتها : عقوبة يخالطها عنصر التعويض . أثر ذلك : عدم جواز الحكم بها إلا من محكمة جنائية . قضاء الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . اعتباره منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره ٢٠

- حالات تهريب التبغ . قصرها على الأحوال التي عدتها المادة ٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ٢١

- مجرد كون الدخان المضبوط أخضر ، لا يتوفر به وحده إعتباره مهربا وفق

القانون . مثال لتسبب معيب ٢٢

خطاب الشارع فى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب الدخان موجه إلى النيابة العامة بصفتها السلطة صاحبة الولاية فى الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات الاستدلال . الأصل أن حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية . مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ٢٣

- عدم استلزام القانونين رقمى ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ، ٩٢ لسنة ١٩٦٤ إجراء التحليل وأخطار صاحب الشأن بنتيجته فى ميعاد معين ٢٤

- جريمة خلط الدخان . أركانها : خلط مؤثم بفعل إيجابى . وقصد مفترض . لا غناء فى أحد الركنين عن الآخر ٢٥

- حالات تهريب التبغ . اقتصارها على الأحوال التى عدتها حصرا المادة ٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . نفى المحكمة أن الدخان المضبوط من النوع المزروع محليا . النعى عليها بأنه قد استقر فى ذهنها أن حيازة الدخان المزروع محليا لا جريمة فيه . نعى خاطيء . أساس ذلك ؟ ٢٦

- حيازة السلعة وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب لها فاعلا أو شريكا . لا تهريب . إلا إذا توافرت إحدى حالات التهريب الحكى المنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ٢٧ و ٥١

- قيام الطعن فى الحكم على أساس ماهية الدخان المضبوط وهل هو من المنزرع محليا فتعد حيازته تهريبا ، أو هو من النوع المستورد فلا جريمة فى حيازته . قطع الحكم فى هذه المسألة بالاستناد إلى دليل فنى يحمله وليس بعلم القاضى . عدم جواز المنازعة فى كفاية هذا الدليل أمام النقض ٢٨

- حصر المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ حالات تهريب التبغ ٢٩

- ثبوت أن نسبة خلط الدخان فى الحدود المقررة ، وخلو الأوراق مما يفيد إستنبات الدخان المضبوط أو زراعته محليا . القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله . صحيح . لا ينال منه كون الدخان أخضر إذ كونه كذلك لا يفيد أنه مستنبت أو مزروع محليا قضاء القاضى بأن كون الدخان أخضر لا يفيد أنه مزروع أو مستنبت محليا . ليس قضاء فى مسألة فنية بحث ٣٠

- كفاية كشف مدونات الحكم على توافر القصد الجنائي . مثال في تهريب التبغ . ٣١
- دخول رجل الضبط المحال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح . شرطه أن يكون الدخول في الأوقات التي تباشر فيها تلك المحال نشاطها . علة ذلك ؟ حق مأمور الضبط في تفتيش مصانع الدخان ليلا أو نهارا . مشروط بأن يكون المصنع مدارا في الواقع . بصرف النظر عن فتح الأبواب أو غلقها نطاق حق دخول المحال المفتوحة للجمهور . من حيث الزمان والمكان والغرض من الدخول ؟ ٣٢
- عدم صحة القول بالمسئولية المفترضة . إلا إذا نص عليها الشارع صراحة . أو كان استخلاصها سائنا من نصوص القانون . إذ الأصل ثبوت القصد ثبوتا فعليا ٣٣
- عدم مساءلة الشخص . شريكا كان أو فاعلا . إلا بقيامه بالفعل أو الامتناع المحرم قانونا . ففراض المسئولية . إستثناء . قصره في الحدود التي نص عليها القانون فحسب ٣٤
- إحراز الدخان المخلوط أو المنشوش جريمة في حق الصانع له . أساسها المسئولية المفترضة ، لا يستطيع دفعها في حالة ثبوت الغش . عدم إمتداد هذه المسئولية على حالة إستنبات التبغ أو زراعته محليا المعتبرة تهريبا في حكم القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . مساءلة من يستنبت التبغ أو يزرعه محليا وفق القواعد العامة في المسئولية الجنائية إفتراض مساءلة صانع الدخان المخلوط أو المنشوش . أساسه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ٣٥
- جريمة استنبات التبغ أو زراعته . عمدية . يتحقق القصد فيها من تعمد ارتكاب الفعل المؤثم ٣٦
- على المحكمة عند قضائها بالتعويض إعمالا للمادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلو جرامات وإلا كان حكمها معيبا ٣٧
- إشتراك المتهمين في تهريب الدخان . القضاء عليهما بالتضامن . صحيح ... ٣٨
- حق محكمة الموضوع في استخلاص ركن العلم من ظروف الدعوى وملابساتها دون التحدث صراحة عن هذا الركن . مادام استخلاصها سائنا ٣٩
- سلطة محكمة الموضوع في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . هي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها . تعرضها لرأى الخبير الفني في

مسألة فنية بحث يوجب عليها أن تستند في تفنيده إلى أسباب فنية عن طريق المختص فنيا . إذ لا تستطيع في ذلك أن تحل محل الخبير فيها . مثال . إطراحها تقرير التحليل المقدم في الدعوى بحجة أن عينات أخرى من دخان المطعون ضده أخذت في تواريخ مختلفة وظروف منايرة ثبتت سلامتها لا يكفي بذاته لاهدار تقرير التحليل وما حواه من أسانيد فنية ٤٠

- وجوب إشتمال كل حكم بالادانة على أدلة الثبوت في الدعوى حتى يتضح وجه إستدلالة بها . عدم تبيان الحكم لدليل اتصال الطاعن بالدخان المضبوط ومدى سلطانه عليه قصور ٤١

- التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل عقوبة الجرائم الخاصة بهذا القانون . يحكم بها بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة . جواز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة . شرط ذلك : ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم صحة إسنادها للمتهم أو على عدم كفاية الأدلة على ثبوتها . علة ذلك ؟ إن المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . براءة المتهم تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه وإحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائيا في أرضه هو شك في أن يكون قد قام بزراعتها يفقد الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه . المحكمة لا تملك الحكم بالتعويض عنها ٤٢

- إغفال الحكم ببيان وزن عبوات الدخان المعسل في جريمة إنتاج وعرض دخان معسل للبيع أقل من الوزن المقرر - وعدم إيراد نتيجة التحليل وبيان مدى مخالفتها للقرار الوزاري ٧٥ مكرر لسنة ١٩٦٨ الذي استند إليه في الادانة . وعدم تعرضه لدفاع الطاعنين بتأثر وزن الدخان بالجفاف وبيان نسبته . قصور يوجب النقض والاحالة ٤٣

- حيازة التبغ أو زراعته مؤثمة . الاحراز المادي . ليس شرطا لاعتبار الشخص حائزا للدخان المكون لجسم الجريمة . كفاية أن يكون سلطانه مبسوطا عليه بأية صورة عن علم وإرادة ولو كان المحرز شخصا آخر نيابة عنه . مثال لتدليل سائق على انتفاء حيازة المتهم شجيرات التبغ المزروعة في ملكه ٤٤

- جرائم المادة ٢ من القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ جرائم عمدية .
توفر القصد الجنائي فيها بالعلم بنوع التبغ الذى انصب عليه فعل الجاني ٤٥
- القصد الجنائي من أركان الجريمة . ثبوته يجب أن يكون فعليا . المسؤولية الافتراضية لا يصح القول بها إلا إذا نص عليها صراحة أو كان استخلاصها بالاستقراء والتفسير الصحيح لنصوص القانون . القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ لم يخرج عن الأحكام العامة للمسؤولية الجنائية . اعتباره فى المادة الثانية منه خلط التبغ على غير ما يسمح به القانون من حالات التهريب . المسؤولية الافتراضية بالنسبة للصانع فى هذه الحالة هى استثناء تستند إلى المادة ٧ من القانون ٢٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان ٤٦
- تقدير إبرام التصالح مع مصلحة الجمارك . من المسائل الواقعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع ٤٧
- تعيب الحكم إدانته للطاعن بجريمة تهريب التبغ عملا بالمواد الثلاث الأولى من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، لا يجدى . مادامت العقوبة المقررة لها هى بذاتها المقررة لجريمة غش التبغ طبقا لأحكام القانون ٧٤ لسنة ١٩٧٣ والقرار الوزارى ٩١ لسنة ١٩٣٣ المنطبقة على الواقعة نفسها ٤٨
- تعبير المشرع فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن نوع التبغ اللبى أو الطرابلسى . ينصرف إلى نوع واحد هو المحظور إدخاله إلى البلاد أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه ٤٩
- المقصود بالدخان المغشوش فى حكم القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . أما الدخان المخلوط فهو الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة . عدم إفصاح الشارع فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش أو الخلط . وجوب الرجوع فى ذلك إلى القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذى أورده الشارع فى ديباجة القانون الأول وأبقى عليه دون إلغاء تقديم المطعون ضده بوصف عرضه دخانا (نشوق) للبيع يحتوى على رمال . هو فى حقيقته خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ وليس غشا حقيقيا أو حكما
- الخلط المؤثم الذى يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذى يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر . دخان النشوق لا يندرج فى أى نوع منها . حيازته لا تشكل

تهريباً وفق المادة المذكورة وبالتالي فلاحق لمصلحة الجمارك في المطالبة بالتعويض ٥٠

- الأصل اعتبار البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية خالصة الرسوم الجمركية . مدعى خلاف ذلك هو المكلف بإثباته ٥٢

- جريمة خلط الدخان . تعريفها . المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ . القصد الجنائي في هذه الجريمة . مفترض في حق الصانع . المادة السابعة من القانون ٥٣

- استنبات التبغ أو زراعته جريمة عمدية . مثال ٥٤

- مسئولية صانع الدخان في صدد خلطه أو غشه . مفترضة ٥٥

- جريمة حيازة بذور التبغ . تميزها عن جريمة زراعته ٥٦

- تفرقة وزير الخزانة بقراره رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ بين تفويض غيره في الإذن برفع الدعوى في جرائم تهريب التبغ وتفويضه في التصالح عن هذه الجرائم ٥٧

- الطلب المنصوص عليه في المادة ٤ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . قيد على حرية النيابة في تحريك الدعوى . عدم سريانه على إجراءات الاستدلال . مثال ٥٨

- المنازعة لأول مرة أمام النقض . في تحديد المساحة المزروع فيها التبغ لا تقبل ٥٩

- التعويض في جريمة زراعة التبغ . العبرة في تحديده بالمساحة المزروعة فيها شجيراته وبوزنها في حالة ضبطها منزوعة . الفقرتان أ و د من المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ٦٠

- مخالفة الحكم في تحديده المساحة المزروعة تبناً . لاحتساب التعويض . تلك التي حددها الضابط والمشرع الزراعي . خطأ في الاسناد . استيجابه نقض الحكم والاعادة بالنسبة إلى الدعوى المدنية ٦١

- خلد الدخان . المعتبر جريمة . وفقاً للمادة ٤/٢ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . هو

ما كان موضوعه تبنا لما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من المادة المذكورة
فحسب، عدم بيان الحكم نوع التبغ المخلوط . يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق
القانون . على النحو الصحيح . أثر ذلك ! وجوب نقض الحكم ٦٢

- القصد الجنائي المفترض . والخلط دون مراعاة النسب المقررة . شرطا تحقق
جريمة خلط الدخان ٦٣

- إدانة الطاعن في جريمة زراعة دخان . لمجرد أنه الحائز للأرض المزروعة .
عدم كفايته . أساس ذلك ٦٤

راجع أيضا : تبغ وتهريب جمركي وجمارك .

القواعد القانونية :

١ - المحاكم الجنائية هي المختصة بالفصل في مخالفة أحكام القانون رقم ٧٤
سنة ١٩٣٣ بشأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان .

(الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ س ٧ ص ٩٧٢)

٢ - إذا أثبت الحكم - بأسباب سائغة - أن المتهم كان يخفي الدخان بعيدا عن
أعين رجال الجمارك ، وأن دفاعه الموضوعي غير صحيح ، وكان لا يلزم قيام
العلم بنوع الدخان المهرب ، ما دامت الرسوم الجمركية لم تسدد عنه ، فإن الفعل
المسند إلى المتهم يكون مندرجا تحت نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٣
لسنة ١٩٥٥ .

(الطعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥٠٣)

٣ - متى كان لم يصدر قرار وزاري يجيز إضافة مادة ما إلى دخان المضغة ، فإن
الأمر بشأنه يظل خاضعا لحكم المادتين الأولى والسادسة من القانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة
١٩٤٤ .

(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٣ س ١٣ ص ٢٣٦)

٤ - المادة الغريبة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ هي كل مادة تضاف إلى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع ، ولا اعتداد بالبائع الذي يحمل المتهم على إيقاع هذا الخلط مادام يعلم أن ما أضافه هو مادة أخرى . ومن ثم فإنه يعد من أعمال الخلط التي حرمها القانون كرش الدخان بسائل يحتوى على الماء والعسل والنظرون ولو كان ذلك بقصد تحسينه وارضاء العملاء .

(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٣ س ١٣ ص ٢٣٦)

٥ - ليس بلازم للحكم بأن مادة ما قد خلطت بالدخان ، أن يكون الدليل عليها مستمدا حتما من نتيجة التحليل وإمكان عزلها وتحديد نسبتها ، إذ أن التحليل جزء من أوجه البحث - فمتى اطمأنت المحكمة إلى الأدلة المستقاة من اعترافات بعض من سنلوا برش الدخان بسائل معين ومن ضبط هذا السائل وأداة استعماله ، فإن ذلك يكون كافيا للاستدلال على وقوع الجريمة ، ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة التي خلط بها الدخان قد تفاعلت مع بعض مكوناته أو أنها تشابهت مع البعض الآخر مما يصعب معه تحديد نسبتها .

(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٣ س ١٣ ص ٢٣٦)

٦ - متى كان الثابت من وقائع الدعوى وما اطمأنت إليه المحكمة من الأدلة أن قدرا معيناً من الدخان هو الذى تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان ، فإنه يتعين أن يقتصر الحكم بعقوبة المصادرة على هذه الكمية المخلوطة وحدها .

(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٣ س ١٣ ص ٢٣٦)

٧ - يبين من استعراض نصوص المواد ١ و ٦ و ٦ مكررة و ٧ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان والمعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ وقرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتحديد النسب التي يجوز خلط أنواع الدخان المعسل بها - أن الشارع فيما عدا تلك النسب التي فوض وزير المالية تحديدها ، لم يحدد نسبة لخلط الدخان وسوى في توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد إحراز الدخان

المخلوط جريمة معاقبا عليها فأنشأ بذلك نوعا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانونى لتوافر القصد الجنائى لدى الفاعل - إذا كان صانعا - بحيث لا يستطيع دفع مسئوليته فى حالة ثبوت الغش أو الخلط ، تأسيسا على أن من واجباته الاشراف الفعلى على ما يصنعه والتزام أحكام القانون فى هذا الصدد ، فقعوده عن هذا الواجب يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك الغش أو الخلط وأن إرادته اتجهت إلى هذا الفعل المؤثم قانونا ما لم تقم به حالة من حالات الاعفاء من المسؤولية الجنائية . أما من لم يكن صانعا فقد أعفاه القانون من العقاب إذا أثبت حسن نيته . فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده «المتهم المدعى عليه مدنيا» صانع وأن الدخان المضبوط لديه قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه ، وهو مادة غريبة عنه يصدق عليه معها وصفه بالدخان المخلوط ، فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك «الطاعنة» تأسيسا على عدم ثبوت توافر العلم بخلط الدخان لدى المطعون ضده أو قيامه بفعل الخلط يكون مخطئا فى تطبيق القانون متعينا نقضه والاحالة بالنسبة لما قضى به فى الدعوى المدنية .

(الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦ س ١٣ ص ٢٦٣)

(والطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/١٣ س ١٥ ص ٣٥)

(والطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٧٩٩)

(والطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٥ س ١٦ ص ٩٣٧)

٨ - المستفاد من نصوص الأمر العالى الصادر فى ٢٥ يونية سنة ١٨٩٠ المعدل بالأمر العالى الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ أن المشرع قد سلب ولاية المحاكم الأصلية بالحكم فى الدعوى الخاصة بجريمة زراعة الدخان ، وأناط سلطة الحكم فيها إلى المديرين والمحافظين وجعل قراراتهم فى هذا الصدد نهائية وغير قابلة للطعن فيها أمام أية محكمة كانت ، مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى وإذ هى لم تفعل وقضت فى موضوع الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف الذى قضى بإدانة المطعون ضده فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون على وجهه الصحيح مما يعيب

الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى .

(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٤ س ١٤ ص ٩٨٠)

٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقباً عليها في حق الصانع وأنشأ نوعاً من المسؤولية الفرضية مبنية على إفتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً فلا يستطيع هذا دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلى على ما يصنعه .

(الطعن رقم ١٣٤٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٥ س ١٦ ص ٩٣٧)

(والطعن رقم ٩٩٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٤/١/٣ س ١٥ ص ٣٥)

(والطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٧٩٩)

١٠ - نصت المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ على أنه « يحكم بتعويض قدره عشرة جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه ، ويضاعف التعويض في حالة العود » . وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهرب مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون .

(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ص ٣٩٣)

١١ - إذا كان الحكم قد أشار إلى دفاع الطاعن الخاص بحسن نيته في إحراز الدخان المعبأ المضبوط والذي اشتراه من مصنع أرشد عنه إلا أن المحكمة لم تعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى ولم ترد عليه مع أنه - لو صح - قد يترتب عليه تأثير في مدى مساءلة الطاعن بالتعويض . فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ص ٣٩٣)

١٢ - تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أنه يقصد بعبارة الدخان المغشوش جميع المواد المعدة للبيع أو للاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، كما تنص الفقرة الأخيرة من تلك المادة على أنه يقصد بالدخان المخلوط الدخان الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . ومفاد هذين النصين أن كلا النوعين يفترق في ماهيته ومقوماته عن الآخر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه حين استلزم للعقاب على إحراز الدخان المغشوش أن تكون المادة المضبوطة دخان جرى غشه أو خلطه بمواد أخرى يكون قد استعار تعريف المشرع للدخان المخلوط وأجراه على الدخان المغشوش ، فخالف بذلك حكم القانون .

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤٠ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٩ س ١٥ ص ٦٤٩)

١٣ - متى كانت الطاعنة «مصلحة الجمارك» لا تدعى أنها أقامت الدليل على عدم تسديد الرسوم الجمركية على الأذخنة المضبوطة ، بل جاء نعيها قاصرا على القول بأن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ يعفيها من هذا الإثبات ، وهو ما تكفل الحكم بالرد عليه ردا صريحا ، حين بين أن هذا القانون وهو الذي يحظر استيراد أو تداول أو إحراز أو بيع أو خلط أو نقل الدخان الليبي المعروف بالطرابلسي ويعتبر مخالفة هذا الحظر عملا من أعمال التهريب الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ قد صدر في تاريخ لاحق لواقعة الدعوى فلا يجرى عليه حكمه وتظل خاضعة للأصل المقرر وهو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانونا بإثباته . ومن ثم فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون غير سديد متعينا رفضه .

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤٠ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٩ س ١٥ ص ٦٤٩)

١٤ - من المقرر أن الجزاء الذي ربطه الشارع في الأمر العالي الصادر في ٢٢ يونية سنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٤٨ - المنطبق على واقعة الدعوى والتي أقيمت على أساسه - هو بمثابة تعويض مدني للخزانة العامة عن الضرر الذي أصابها من إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتبارها تهريبا جمركيا وما يقضى به من غرامة ومصادرة لا يعتبر

من العقوبات الجنائية بالمعنى المقصود فى قانون العقوبات . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفعين بعدم قبول تدخل مصلحة الجمارك بصفتها مدعية بالحقوق المدنية وبعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها قد أصاب .

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٧٩٩)

١٥ - بينت المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المعدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ - أن المقصود بعبارة «الدخان المخلوط» الدخان الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأى نسبة كانت . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدخان المضبوط لدى الطاعن قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه وهو مادة غريبة عن الدخان يصدق عليه وصفه بالدخان المخلوط وكانت المادة الثانية من هذا الأمر العالى المعدلة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ تقضى باعتبار حيازة الدخان المخلوط تهريبا وبمصادرة هذا الدخان فضلا عن توقيع غرامة قدرها عشرة جنيهاات عن كل كيلو جرام أو جزء من الكيلو جرام ، وكان الدخان المضبوط - مخلوطا بالرمل وبالعسل معا - يعتبر من وجهة نظر القانون دخانا مخلوطا خلطا مؤثما ولا يقدر فى ذلك أن يكون خلطه بالعسل فى حدود النسبة المقررة بالقانون ، إذ العبرة بالدخان المخلوط هى بمجموعه كوحدة يصدق عليها هذا الوصف ، ومن ثم يكون القول باستبعاد كمية العسل المضاف فى حدود القانون والقضاء بالغرامة منسوبة إلى كمية الدخان وحده لا سند له من القانون .

(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ص ٧٩٩)

١٦ - البين من نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٤ - أن المراد بالصانع أو التاجر أو صاحب الحانوت أو المخزن المخاطبين بأحكام هذا القانون هو صاحب الأمر بحسب النظام الموضوع للمنشأة فى الاشراف الفعلى على المصنع أو محل التجارة أو الحانوت أو المخزن والمنوط به الاختصاص بتنفيذ ما فرضه القانون .

(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٣٦/٥/١٦ س ١٧ ق ١١٢ ص ٦٢٨)

١٧ - الواضح من نص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة الدخان المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ أن المشرع جعل مجرد حيازة الدخان المغشوش أو المخلوط جريمة في ذاته وأن المصادرة فيها وجوبية فهي من قبيل مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار إجراء «بوليسى» لامفر من اتخاذه في مواجهة الكافة . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ فاته القضاء بمصادرة الدخان المضبوط على الرغم من ثبوت غشه ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بمصادرة الدخان المضبوط .

(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٦ س ١٧ ق ١١٢ ص ٦٢٨)

١٨ - المادة الرابعة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٩ الذى حل محله القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ إذ نصت على أنه «يضبط الدخان المهرب ويصادر فإذا لم يضبط يضاف إلى التعويض الواجب الحكم به قيمة هذا الدخان» فقد دلت على أن المشرع جعل الحكم بقيمة الدخان المهرب بديلا عن المصادرة فى حالة عدم ضبطه ، وبذلك تكون بهذه المثابة عقوبة تنطوى على عنصر التعويض ، فهي بوصفها الأولى تكون تدبيرا وقائيا يجب على المحكمة أن تحكم بها مادامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهي بوصفها الثانى توفر للمجنى عليه صفة فى المطالبة بها كتعويض وفى أن يتتبع حقه فى ذلك أمام درجات القضاء المختلفة حتى فى حالة الحكم بالبراءة . ولما كان للطاعة (مصلحة الجمارك) مصلحة مؤكدة فى المطالبة بمصادرة الدخان الليبى موضوع الاتهام ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بها سواء باعتبارها إجراء وقائيا يجب اتخاذه أو بوصفها من قبيل التعويضات المدنية ، فإنه يكون قد جانب صحيح القانون بما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه والقضاء بمصادرة الدخان المضبوط .

(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٧ س ١٧ ق ١١٥ ص ٦٣٩)

١٩ - متى كان الدخان المضبوط هو من الأدخنة العادية التى لا تخرج بذاتها عن دائرة التعامل إلا إذا كون خلطها غشيا ، وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل دليل

الغش - بفرض وقوعه - حين أبطل محضر الضبط المثبت له ، فإن القضاء بالمصادرة سواء بصفتها تدبيراً وقائياً أو بصفتها تعويضاً مدنياً يكون ممتنعاً .

(الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٤ س ١٨ ق ٩٣ ص ٤٩٢)

٢٠ - الغرامة التي ربطها الشارع في الأمر العالى الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٨ تغلب عليها صفة العقوبة ويخالطها عنصر التعويض عن الضرر الذي يصيب الخزانة العامة من إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتباره تهريباً جمركياً . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية . ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة يعد منهيّاً للخصومة على خلاف ظاهره ، مادام أن المحكمة المدنية المحالة إليها الدعوى غير مختصة بنظر الدعوى ومآل طرح الدعوى المدنية عليها هو الحكم بعدم اختصاصها بنظرها .

(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/١٥ س ١٨ ق ١٢٤ ص ٦٤٢)

٢١ - حصر الشارع حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال التي عددها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ .

(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٤ ص ١٤٠)

٢٢ - إن مجرد كون الدخان المضبوط أخضر لا يتوفر به وحده إعتباره مهرباً وفق القانون . ولما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن تقرير التحليل قد اقتصر على أن العينة عبارة عن دخان أخضر وأن المدافع عن الطاعن تمسك - بمذكرتيه المصرح له بتقديمهما أمام درجتى التقاضى - بإعادة تحليل العينة المضبوطة أو استدعاء الفنيين بمعامل التحليل لبيان ما إذا كانت العينة مخالفة للقانون من عدمه ، وكانت المحكمة لم تفتن إلى هذا الدفاع الجوهرى ، فلم تعن بتحقيقه أو تورده ضمن حكمها وترد عليه بما يسوغ اطراحه رغم جوهريته ، إذ ينبى عليه لو صح تغيير وجه الرأى في الدعوى بتوافر أو عدم توافر إحدى

حالات تهريب التبغ كما هي معرفة به فى القانون . فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٤ ص ١٤٠)

٢٣ - تدل صياغة المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب الدخان على أن الخطاب موجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية ، باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن ، إنما هى قيود على حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيها الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال - ومنها وزارة الخزانة - المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ القانون المذكور والمنوط بها من بعد توجيه الطلب إلى النيابة العامة بالبده فى إجراءات الدعوى الجنائية التى لا تبدأ إلا بما تتخذه من أعمال التحقيق .

(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٨ س ١٩ ق ٧٥ ص ٣٩٨)

(والطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦)

٢٤ - ليس فى نصوص القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ فى شأن صناعة وتجارة الدخان والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ ما يوجب إجراء التحليل وأخطار صاحب الشأن بنتيجته فى ميعاد معين .

(الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ق ٢٠٠ ص ٩٨٧)

٢٥ - جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان هى أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تصح إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالعسل والجلسرين وفى حدود النسب والمواصفات التى يصرح بها فإذا ثبت الخلط المؤثم ، صح -

على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور - افتراض علم المتهم به وبالتالي توافر القصد الجنائي لديه إذا كان صانعا ، فلا يستطيع دفع مسئوليته بدعوى الجهل بعناصر المخلوط أو نسبه إذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلى على ما يصنعه . فالجريمة تقتضى بالضرورة توافر عنصرين : الخلط المؤثم بفعل إيجابى دون مراعاة النسب المقررة . والقصد الجنائى المفترض ، ولا يغنى توافر أحدهما عن وجوب توافر الآخر . ولما كان دفاع الطاعن قام أساسا على نفى الركن المادى للجريمة لا القصد الجنائى فيها مستندا إلى رأى علمى بين شواهد ، وطلب تحقيق أسانيده بسؤال أهل الخبرة ، إلا أن المحكمة ردت على مادفع به من ذلك بثبوت مسئوليته المفترضة عما يصنعه ، فلم تفتن إلى حقيقة دفاعه الجوهري الذى من شأنه - إذا صح - أن تدفع به الجريمة المسندة إليه ، وكانت المحكمة قد خلطت بين المسئولية المفترضة والقصد الجنائى المفترض وكلاهما لا يقوم متى توافر السبب الاجنبى ، ومن ثم فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ١٦٥ ص ٨٢٨)

٢٦ - حصر الشارع حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال التى عددها فى المادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ التى تنص على أنه «يعد تهريبا (١) استنبأت التبغ أو زراعته محليا (٢) إدخال التبغ السودانى أو التبغ الليبى المعروف بالطرابلسى أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد (٣) غش التبغ أو استيراده مغشوشا (٤) تداول التبغ المنصوص عليه فى الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها» . وإذا كان ما تقدم . وكان الحكم المطعون فيه قد نفى فى غير لبس أن يكون الدخان المضبوط من النوع المستتبت أو المزروع محليا - وهو مدار الاتهام - فلا محل إلى ما أثارته الطاعنة من أن المحكمة وقر فى خاطرها أن حيازة الدخان المزروع محليا لا جريمة فيه ، لأن العبرة أولا هى بنوع الدخان الذى ترد عليه الحيازة أو الاحراز وأنه ليس من تلك الأدخنة التى حظر الشارع حيازتها أو إحرازها بإطلاق .

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٤ ص ١٠٩٠)

٢٧ - جرى قضاء محكمة النقض في تفسير قوانين التهريب الجمركي بعمامة والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بخاصة على أنه لا تعد حيازة السلع من غير المهرب لها فاعلا كان أو شريكا وراء الدائرة الجمركية ، تهريبا إلا إذا توافر فيما يختص بتهريب التبغ إحدى حالات التهريب الحكمي المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون المذكور .

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٤ ص ١٠٩٠)

٢٨ - إذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى شهادة المحلل الكيماوى الذى سمعته محكمة أول درجة ورأت فيها كفاء وغناء ، وكانت شهادته نصا صريحا فى نفى أن الدخان المضبوط من النوع المزروع محليا بغير اضطراب فى مساق شهادته أو خطأ ، وكان الطعن فى حقيقته يقوم على مسألة أساسية هى ماهية الدخان المضبوط وهل هو من النوع المزروع محليا فتعد حيازته تهريبا ، أو هو من النوع المستورد ومن ثم فلا جريمة فى حيازته وراء الدائرة الجمركية من غير المهرب له ، وكان قاضى الموضوع قد قطع فى أصل هذه المسألة بالاستناد إلى دليل فنى يحمله ، ولم يقض فيها بعلمه كما قالت الطاعنة ، وكانت الطاعنة إنما تنازع فى كفاية هذا الدليل ، فإن ذلك مما لا يثار لدى محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٤ ص ١٠٩٠)

٢٩ - إن نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ يدل على أن الشارع قد حصر حالات تهريب التبغ وقصرها على الأحوال التى عددها فى هذه المادة .

(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٥ ص ١٠٩٧)

٣٠ - إذا كان الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه فى بيان واقعة الدعوى ، قد أورد أن نتيجة تحليل عينات الدخان التى أخذت من مصنع المطعون ضده أثبتت أن نسب الخلط بها فى حدود ما نص عليه القرار الوزارى وإن كانت تحتوى على دخان أخضر ، وهو ما لا ينافى فيه الطاعن ، وكانت المحكمة قد خلصت بعد تمحيصها لواقعة الدعوى إلى أن الأوراق قد خلت مما يفيد إستنتاجات

الدخان المضبوط أو زراعته محليا ، وأن اللون الأخضر لا يفيد بذاته أنه مستتبت أو زرع محليا ، وهو تدليل سائغ يستقيم به قضاء الحكم ولا ينطوى على قضاء من القاضى فى مسألة فنية يتعين الرجوع فيها إلى أهل الخبرة ولا يتعارض مع تقرير التحليل المقدم فى الدعوى .

(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٥ ص ١٠٩٧)

٣١ - لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن القصد الجنائى فى جريمة تهريب التبغ استقلالا مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن ، وترتب جريمة التهريب عليه ، وهو ما دلل عليه الحكم تدليلا سائغا فى معرض استخلاصه لظروف الواقعة .

(الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦)

٣٢ - لئن كان لمأمور الضبطية القضائية دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فى الأوقات التى تباشر فيها تلك المحال نشاطها عادة ، إلا أن هذه المحال تأخذ حكما المساكن فى الأوقات التى لا يباح فيها للجمهور أن يدخلها ، وليس فى عبارة المادة الثالثة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ من النص على أن لمأمور الضبطية القضائية الحق فى تفتيش مصانع الدخان فى أى وقت - خروج على هذه القاعدة - إذ قصد الشارع بها أن يكون له حق الدخول للتفتيش الإدارى ليلا أو نهارا طالما كان المصنع مدارا ، والعبرة فى ذلك بالواقع بصرف النظر عن فتح الأبواب أو إغلاقها ، ذلك بأن الشارع إذ أجاز لمأمور الضبط دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، إنما أباح لهم الاستطلاع بالقدر الذى يحقق الغرض المقصود من بسط هذه الرقابة ، ولا يتعداه بالاجازة إلى غيره ، فلا يتناول من حيث المكان ما كان منها سكنا ، ولا يشمل من حيث الزمان إلا أوقات العمل دون الأوقات التى تغلق فيها ، ولا من حيث الغرض إلا بالقدر الذى يمكنه من التحقق من تنفيذ تلك القوانين واللوائح دون التعرض للأشياء والأماكن الأخرى التى تخرج عن هذا النطاق ، وعلة الاجازة أن المحال فى الوقت الذى تكون فيه مفتوحة للجمهور لا يعقل أن تغلق فى وجه مأمور الضبط المكلف بمراقبة تنفيذ القوانين لمحض كونه كذلك وليس من احاد الناس .

(الطعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٩ س ٢١ ق ٦٤ ص ٢٦٠)

٣٣ - الأصل أن القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح القول بالمسئولية الفرضية إلا إذا نص عليها الشارع صراحة ، أو كان استخلاصها سائغا عن طريق إستقراء نصوص القانون وتفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة في هذا الشأن .

(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٤٠ ص ٥٨٦)

٣٤ - من المقرر في التشريعات الجنائية الحديثة ، أن الانسان لايسأل بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما يكون لنشاطه دخل في وقوعه من الأعمال التي نص القانون على تجريمها سواء أكان ذلك بالقيام بالفعل أو الامتناع الذي يحرمه القانون ، ولا مجال للمسئولية المفترضة في العقاب إلا استثناء وفي الحدود التي نص عليها القانون ، ويجب التحرز في تفسير القوانين الجزائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عبارتها فوق ماتحتمل .

(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٤٠ ص ٥٨٦)

٣٥ - لئن كان المشرع قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع فانشأ في حقه نوعا من المسئولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لديه ، فلا يستطيع هذا دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط ، إذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلى على ما يصنعه ، إلا أن القول بهذه المسئولية لاينسحب على حالة استنبات التبغ أو زراعته محليا التي عدها الشارع تهريبا بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك لأن نصوص هذا القانون لم يرد فيها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة في المسئولية الجنائية باعتناق نظرية المسئولية المفترضة في حق من يستنبت التبغ أو يزرعه محليا ، ولو شاء أن يقيمها لنص على ذلك كما هو الحال في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم زراعة الدخان وتجارته ، ولا يقدح في ذلك ورود حالة إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش ضمن أحوال التهريب في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ذلك لأن القول بالمسئولية الفرضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة لا تستند إلى هذا القانون الأخير إنما يجد أساسه في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ، يؤكد هذا النظر نص عبارة الشارع

التي وردت في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤
إذ اعتبر تهريبا استنبات التبغ أو زراعته محليا ، والمفهوم اللغوي لهذه العبارة
أن تتجه الارادة إلى إحداث الزرع .

(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ س ٢١ ق ١٤٠ ص ٥٨٦)

٣٦ - إن جريمة استنبات التبغ أو زراعته جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي
فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون
واتجاه ارادته إلى استنبات التبغ أو زراعته ، وعلمه أنه يحدثه بغير حق .

(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ س ٢١ ق ١٤٠ ص ٥٨٦)

٣٧ - نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه : « يحكم
بتعويض قدره عشرون جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو
منتجاته ، ويجوز مضاعفة التعويض في حالة العود » وهو ما يقتضى من
المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلو
جرامات حتى يبين مطابقة التعويض لأحكام القانون وإلا كان حكمها معيبا بما
يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ س ٢١ ق ١٤١ ص ٥٩٣)

٣٨ - تنص المادة ٣٤ من اللائحة الجمركية المنطبقة على واقعة الدعوى على
أنه « تكون العقوبات في مواد التهريب مستوجبة بطريق التضامن على الفاعلين
والمشاركين في الاحتيال ايا كانوا وعلى أصحاب البضائع » ولما كان الحكم قد
انتهى في استخلاص سائغ إلى أن الطاعنين كانا على علم بأمر الدخان المضبوط
بالسيارة وبمسكن المتهم الرابع وبما يجرى في شأنه ، على نحو يكشف عن
مساھمتھما في واقعة تهريبه بالاتفاق والمساعدة ، فإن النعى على الحكم في هذا
الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ س ٢١ ق ١٧٣ ص ٧٣٢)

٣٩ - لمحكمة الموضوع أن تتبين ركن العلم من ظروف الدعوى وما توحى به

ملايساتها ولا يشترط أن تتحدث عنه صراحة وعلى استقلال ، ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد بذاتها توافره ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بقصوره فى التدليل على توافر هذا العلم يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ س ٢١ ق ١٧٣ ص ٧٣٢)

٤٠ - الأصل أن لمحكمة الموضوع كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المعروضة على بساط البحث وهى الخبر الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها إلا أنه من المقرر أنه متى تعرضت المحكمة لرأى الخبير الفنى فى مسألة فنية بحث فإنه يتعين عليها أن تستند فى تفنيده إلى أسباب فنية تحمله وهى لا تستطيع فى ذلك أن تحل محل الخبير فيها ، وإذ كان الحكم فى قضائه ببراءة المتهم أورد تبريرا لاطراحه نتيجة تقرير التحليل المقدم فى الدعوى أن عينات أخرى من دخان المطعون ضده أخذت فى تواريخ مختلفة وظروف مغايرة ثبتت سلامتها ، مما لا يكفى بذاته لإهدار تقرير التحليل وما حواه من أسانيد فنية . وكان خليقا بالمحكمة وقد داخلها الشك فى صحة النتيجة التى انتهى إليها ذلك التقرير أن تستجلى الأمر عن طريق المختص فنيا . أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٢٣ س ٢٣ ق ٢٦ ص ٩٧)

٤١ - من المقرر أنه يجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على أدلة الثبوت فى الدعوى حتى يتضح وجه استدلاله بها . وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يبين الدليل على اتصال الطاعن بالدخان المضبوط ومدى سلطانه عليه وكان لا يكفى فى ذلك ما قاله الحكم من أن السيارة التى وجد بها الدخان كانت مؤجرة إلى الطاعن إذ أن استنجاره للسيارة لا يودى بطريق اللزوم إلى أن له اتصالا بالدخان المضبوط أو أن له سلطانا مبسوطا عليه وخاصة أن التحريات على ما أثبتتها الحكم من أن أحد المرشدين أبلغ بأن إحدى السيارات ستقوم بنقل كمية من الدخان الليبى - صارت على ذلك النحو من التجهيل فإن الحكم يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٥ س ٢٣ ق ٦٦ ص ٢٨٣)

٤٢ - إنه وإن كان قضاء النقض قد جرى على أن التعويضات المنصوص عليها في القانون ٩٢ سنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ تضمنيات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبة المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى وأن الأصل أن الحكم بالتعويض وإن كان غير مرتبط حتما بالحكم بالعقوبة فيجوز الحكم به في حالة القضاء بالبراءة ، إلا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو على عدم صحة إسنادها إلى المتهم لأن المسئوليتين الجنائية والمدنية تتطلبان معا إثبات حصول الواقعة من جهة وإثبات صحة إسنادها إلى صاحبها من جهة أخرى . ولما كان مؤدى ما قضى به الحكم المطعون فيه من براءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية قبله تأسيسا على عدم توافر الدليل على قيام القصد الجنائي لديه واحتمال أن تكون أشجار التبغ المضبوطة قد نبتت تلقائيا في أرضه ، هو الشك في أن يكون المطعون ضده قد قام بزراعتها ، فتكون الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها قد فقدت دليل إسنادها وصحة نسبتها إليه ، فلا تملك المحكمة الحكم بالتعويض عنها .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣ ق ١٢٢ ص ٥٥٤)

٤٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه - في إدانته للطاعنين بجريمة إنتاج وعرض دخان معسل للبيع أقل من الوزن المقرر - قد أغفل بيان وزن عبوات الدخان المعسل التي أخذت كعينات وأرسلت للتحليل ولم يورد نتيجة التحليل ويبين مدى مخالفتها للقرار الوزاري رقم ٧٥ مكرر سنة ١٩٦٨ الذي استند إليه الحكم في الإدانة ، كما أنه أغفل الإشارة إلى رد المعمل الكيميائي الذي كان تحت بصره ، ولم يتعرض لدفاع الطاعنين المؤسس على تأثر وزن الدخان بالجفاف وبيان نسبته ، وكلها أمور جوهرية قد يتغير وجه الرأي بمناقشتها ولها أهمية في تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها ، الأمر الذي يصم الحكم بالقصور في البيان مما يوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ق ١٧٥ ص ٧٧٩)

٤٤ - لئن كان من المقرر أن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ يؤثم حيازة التبغ شأنها في ذلك شأن زراعته ، كما أنه لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا للدخان

المكون لجسم الجريمة أن يكون محرزا له ماديا ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليه بأية صورة عن علم وإرادة ولو كان المحرز له شخصا آخر بالنيابة عنه ، إلا أنه لما كان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية وأخذا بالشواهد والبيّنات التي أوردها - قررت أن المطعون ضده وقد أجر ثمار حديقته لآخر انحسر سلطانه عن الحديقة وثمارها فلا عليها من بعد أن ترتب على ذلك انتفاء حيازته لشجيرات التبغ المضبوطة وانتقال تلك الحيازة إلى المستاجر .

(الطعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٨ من ٢٤ ق ١٦ ص ٦٧)

٤٥ - الجرائم المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - ومنها جريمة حيازة التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي مثار الطعن - هي جرائم عمدية مما يتعين لتوفر القصد الجنائي فيها العلم بالوقائع التي تدخل في تكوين الجريمة ، وهو في صورة الدعوى العلم بنوع التبغ الذي انصب عليه فعل الجاني .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ من ٢٤ ق ٢٠٤ ص ٩٧٨)

٤٦ - لما كان القصد الجنائي من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعليا ، ولا يصح القول بالمسئولية الافتراضية إلا إذا نص الشارع عليها صراحة أو كان استخلاصها سائغا عن طريق استقراء نصوص القانون أو تفسيرها بما يتفق وصحيح القواعد والأصول المقررة في هذا الشأن . وإذا كانت نصوص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ لم يرد فيها ما يفيد الخروج على الأحكام العامة في المسئولية الجنائية باعتراف نظرية المسئولية الافتراضية ، فإن القول بأن ذلك القانون قد أنشأ نوعا من هذه المسئولية يكون غير سديد ، إذ لو أراد الشارع إنشاء نص على ذلك على سنته في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان . ولا يقدح في ذلك اعتبار الشارع حيازة التبغ أو خلطه - على غير ما يسمح به القانون - من حالات التهريب عملا بالمادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك لأن المسئولية الافتراضية بالنسبة للصانع في هذه الحالة إنما هي استثناء تستند إلى المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٣ من ٢٤ ق ٢٠٤ ص ٩٧٨)

٤٧ - إن تقدير التصالح من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقومات التي أسست عليها قولها فيه تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد نفى في تدليل سائغ - له سنده من الأوراق - إبرام صلح بين الطاعنين ومصلحة الجمارك فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ س ٢٤ ق ٢٤٥ ص ١٢٠٨)

٤٨ - أفصحت المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ عن المقصود بالتبغ في تطبيق أحكامه ، ونصت المادة الثانية منه على أنه : «يعتبر تهريباً (أولاً) استتبات التبغ أو زراعته محلياً . (ثانياً) إدخال التبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد . (ثالثاً) غش التبغ أو استيراده مغشوشاً ، ويعتبر من الغش إعداد التبغ من أعقاب السجائر أو السيجار أو ما يتخلف من استعمال التبناك (رابعاً) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها» . ولما كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تكون الجريمة المنصوص عليها في هاتين المادتين والمعاقب عليها وفق المادة الثالثة من القانون نفسه ، والتي طبقها جميعاً الحكم المطعون فيه على الواقعة التي دان الطاعن من أجلها والتي تعتبر تهريب تبغ وفق أحكام هذه المواد ، فضلاً عن كونها تشكل جريمة خلط دخان بمواد غريبة أو دسها فيه بأية نسبة طبقاً لأحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان والقرار الوزاري رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ فلا جدوى للطاعن من خطأ محكمة الموضوع في هذا الوصف الأخير ما دامت العقوبة المقررة للجريمة الأخيرة هي بذاتها المقررة لجريمة غش الدخان وفقاً لأحكام هذا القانون ذاته .

(الطعن رقم ١٠٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ س ٢٤ ق ٢٤٥ ص ١٢٠٨)

٤٩ - مؤدى نص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ أن التعبير عن نوع التبغ «الليبي أو الطرابلسي» يدل على نوع واحد وينصرف إلى النوع

المحظور إدخاله إلى البلاد أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه .

(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٢ س ٢٥ ق ٦١ ص ٢٧٦)

٥٠ - يبين من استقراء نصوص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانونين رقمي ٧٩ لسنة ١٩٤٤ و ٨٦ لسنة ١٩٤٨ والمادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - إن الشارع قد أبان في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ عن مقصوده بالدخان المغشوش بأنه جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه . وأبان عما يعنيه بالدخان المخلوط بأنه الذي تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة ، بيد أن المشرع لم يفصح في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن المقصود بالغش ، واجتزأ في مجال بيان ما يعتبر من الغش على إعداد التبغ من الفضلات ، كما لم يفصح عن مقصوده بالخلط . ولما كان الشارع قد أشار في ديباجة القانون الأخير إلى القانون الأول ولم يلغ كما ألغى غيره من قوانين آخر ألمع إليها في الديباجة نفسها فإنه يلزم الرجوع في تعريف مقصوده بكل من الغش والخلط إلى ذلك القانون الذي أشار إليه وأبقى عليه . وكانت الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده عرض للبيع دخانا (نشوقا) يحتوى على مادة غريبة (رمل) فإنه على النظر المتقدم يكون الوصف الصحيح لها أنها خلط دخان بمواد غريبة مما يؤثمه القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ سالف الذكر - وليست غشا بإعداد مواد للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه ، ولا هي في حكم الغش بعرض دخان باسم غير صحيح ، أو بإعداده من الفضلات . وكان الخلط المؤثم الذي يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو الذي يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستنبت أو المزروع محليا والتبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشا بإعداده من الفضلات ولما كان الدخان مثار الطعن لا يندرج في أى نوع منها وإنما هو دخان مسحوق لصناعة العطوس (نشوق) فإن جنوح الطاعنة (مصلحة الجمارك) إلى تخطئه الحكم المطعون فيه فيما إنتهى إليه من رفض دعواها بالتعويض قولا منها بأن الواقعة تعتبر تهريبا وفق المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ، يكون قولا

غير سديد ، ويكون طعنها متعين الرفض .

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ س ٢٥ ق ٦٦ ص ٣٠٠)

٥١ - جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير قوانين التهريب الجمركى بعامه ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ بخاصة على أنه لاتعد حيازة السلعة من غير المهرب لها - فاعلا كان أو شريكا - وراء الدائرة الجمركية تهريبا إلا إذا توافر فيما يختص بتهريب التبغ إحدى حالات التهريب الحكى المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون المذكور .

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ س ٢٥ ق ٦٦ ص ٣٠٠)

٥٢ - الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته .

(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ س ٢٥ ق ٦٦ ص ٣٠٠)

٥٣ - جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان هى أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لاتصح إضافته أو خلطه به بأية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالعسل والجلسرين وفى حدود النسبة والمواصفات التى يصرح بها ، فإذا ثبت الخلط المؤثم صح - على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور - افتراض علم المتهم به ، وبالتالي توافر القصد الجنائى لديه إذا كان صانعا . فلا يستطيع دفع مسئوليته بدعوى الجهل بعناصر المخلوط أو نسبته إذ القانون يلزمه بواجب الاشراف الفعلى على ما يصنعه .

(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ س ٢٥ ق ٦٧ ص ٣٠٧)

٥٤ - من المقرر أن جريمة استتبات التبغ أو زراعته جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائى فيها متى تعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى

حددها القانون واتجهت إرادته إلى استنبات التبغ أو زراعته مع علمه بأنه يحدثه بغير حق .

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٧ س ٢٥ ق ٨٣ ص ٣٨٥)

٥٥ - لنن كان المشرع قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع فانشأ في حقه نوعا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لديه . إلا أن القول بهذه المسؤولية لا ينسحب على حالة استنبات التبغ أو زراعته محليا التي عدها الشارع تهريبا بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ذلك لأن نصوص هذا القانون لم يرد فيها ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة في المسؤولية الجنائية باعتناق نظرية المسؤولية المفترضة في حق من يستنبت التبغ أو يزرعه محليا ولو شاء أن يقيمها لنص على ذلك كما هو الحال في المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم زراعة الدخان وتجارته .

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٧ س ٢٥ ق ٨٣ ص ٣٨٥)

٥٦ - جريمة حيازة بذور التبغ هي جريمة متميزة عن جريمة زراعة التبغ ولها أركانها المستقلة - لما كان ذلك - وكانت هذه الجريمة لم يرد لها ذكر في وصف التهمة الأخيرة التي كانت مطروحة على المحكمة فإن الحكم يكون قد صادف صحيح القانون إذ لم يعرض لها أو يخوض في مدى توافر أركانها .

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٨ س ٢٥ ق ٦٧ ص ٣٠٧)

٥٧ - نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ على أنه «لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أى إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه ولوزير الخزانة أو من ينيبه التصالح في جميع الأحوال مقابل تحصيل ما لا يقل عن نصف التعويض المنصوص عليه في هذا القانون» . ونفاذا لهذا أصدر وزير الخزانة القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ جامعا فيه بين الاختصاص في الاذن برفع الدعوى الجنائية وإتخاذ الإجراءات فيها وبين الاختصاص بالتصالح وناط بهذين

الاختصاصين معا من فوضهم فى ذلك على التفصيل الوارد فيه ، بيد أنه من بعد ذلك أصدر القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٥ مفرقا بين هذين الاختصاصين فى مادته الأولى على أنه « يفوض وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك (المدير العام للجمارك) ووكيلا المدير العام للمصلحة وكذلك المديرون العامون بها ومدير إدارة القضايا ومدير الجمارك ومراقب جمرك أسوان كل فى دائرة اختصاصه فى الاذن فى رفع الدعوى العمومية وإتخاذ الاجراءات فى جرائم تهريب التبغ المنصوص عليها فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ » بينما نص المادة الثانية على أنه « يفوض وكيل وزارة الخزانة لشئون الجمارك (المدير العام للجمارك) فى التصالح فى الجرائم المشار إليها كما يفوض فى ذلك العاملون المذكورون فيما بعد على النحو الاتى ... » وذلك حسب النصاب الذى حدده قرين كل منهم . وإذا كان الاذن الصادر من مدير جمرك بورسعيد برفع الدعوى الجنائية الماثلة قد صدر فى ظل هذا القرار الأخير فإن معنى الطاعن من أن من يملك التصالح - وهما وكيلا المدير العام - هو الذى يملك طلب تحريك الدعوى الجنائية دون مدير الجمرك ، يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ق ٤٢ ص ١٨٨)

٥٨ - من المقرر أن الخطاب الوارد فى المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة الأصلية صاحبة الولاية فى الدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والاذن هى قيود على حريتها فى رفع الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها فى هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ فى تفسيره بالتضييق فلا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ، وإذا كانت الدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذى تجريه سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأمورى الضبط القضائى أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة ذلك بأن المقرر فى صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الدعوى الجنائية بل هى من الإجراءات السابقة عليها الممهدة لها ، مما لا يرد عليه قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الاذن رجوعا إلى حكم الأصل فى الاطلاق تحريا

للمقصود في خطاب الشارع بالاستثناء وتحديداً لمعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح والتي لا يملكها في الأصل غير النيابة العامة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد إستند إلى ما أثبتته رئيس وحدة المباحث في محضره وماتيين من التحليل وإقرار المشرف الزراعى وهى جميعا لا تعدو أن تكون من إجراءات الاستدلال السابقة على الدعوى الجنائية ، فإن ما يثيره الطاعن من بطلان هذه الاجراءات (لحصولها قبل صدور طلب رفع الدعوى العمومية) يكون غير صحيح فى القانون .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ق ٤٢ ص ١٨٨)

٥٩ - من المقرر أن القاضى الجنائى حر فى استمداد اقتناعه من أى دليل يطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذة الصحيح من الأوراق . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما أثبتته رئيس وحدة المباحث فى محضره من أنه انتقل إلى أرض الطاعن فوجدها مزروعة بطماطم وببازنجان ويتخلل الزراعتين شجيرات تبغ ، واقتنعت المحكمة بما قرره المشرف الزراعى فى هذا الشأن ، وكان الطاعن لم ينازع أمام محكمة الموضوع فى مساحة تلك الأرض ولم يطلب منها إجراء تحقيق معين فى شأن تحديد تلك المساحة فلا يجوز له أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك الذى يقتضى تحقيقاً موضوعياً .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ق ٤٢ ص ١٨٨)

٦٠ - فرق المشرع فى التعويض بين زراعة التبغ القائمة فعلاً والتي جعل المناطق فى تقدير التعويض عنها بالمساحة المزروعة فيها التبغ ذاتها دون أى اعتبار للكمية المزروعة فيها منه ومدى كثافتها ، وبين شجيرات التبغ التى تضبط منزوعة من الأرض والتي قدر التعويض فيها بحسب وزنها . وإذا كان الحكم قد أثبت من واقع الأدلة التى اطمأن إليها أن شجيرات التبغ كانت مزروعة وقضى بالتعويض على أساس المساحة لا الوزن فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ق ٤٢ ص ١٨٨)

٦١ - من المقرر أن على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات . لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المضمومة تحقيقا لهذا الطعن ، أن رئيس وحدة المباحث قد ضمن محضره أنه حينما انتقل إلى الأرض الخاصة بالمطعون ضده وجدها على قطعتين الأولى مساحتها أربعة قراريط مزروعة بالباذنجان والثانية ستة قراريط منزرعة بالطماطم وأن هاتين الزراعتين تتخلهما شجيرات التبغ وإذا قام الضابط المذكور بسؤال المطعون ضده عن مساحتهما فأقر بكل منهما على ذلك النحو وقدم المشرف الزراعي إقرارا في ذلك التاريخ ببيان مساحة هاتين القطعتين على هذا الوجه - وكان هذا الذي أسس الحكم عليه قضاءه بالتعويض من أن مساحة الأرض المنزرعة تبغا مقصورة على ستة قراريط إنما يخالف ما جاء بمحضر رئيس وحدة المباحث والاقرار الصادر من المشرف الزراعي سالف الذكر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ في الاسناد ، بما يوجب نقضه بالنسبة للدعوى المدنية ، ولما كان الفصل في تحديد مساحة تلك الأرض المنزرعة تبغا يحتاج إلى تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالاعادة .

(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢٤ ص ٢٦ ق ٤٢ ص ١٨٨)

٦٢ - أن المادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ - في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه « يقصد بالتبغ في تطبيق أحكام هذا القانون جميع أنواعه وأشكاله في السجاير والسيجار وأوراق التبغ بالساق أو مجردة منه ، والتبغ المسحوق والمكبوس والمقطوع والمفروم والتبناك بجميع أشكاله سواء كان التبغ خالصا أو مخلوطا بمواد أخرى وفقا لما ترخص فيه القوانين » كما نصت المادة الثانية منه على أنه يعتبر تهريبا (أولا) استنبات التبغ أو زراعته محليا (ثانيا) إدخال التبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد (ثالثا) غش التبغ أو استيراده مغشوشا ، ويعتبر من الغش إعداد التبغ من أعقاب السجاير أو السيجار أو ما يتخلف عن استعمال التبناك (رابعا) تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول الجذور أو حيازتها أو نقلها . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة - كما أوردها الحكم المطعون فيه - أن الطاعن خلط دخانا بعسل بنسبة تزيد عن المسموح به قانونا ، وكان الخلط الموثم

الذى يعتبر تهريبا وفق الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ هو ذلك الذى يكون موضوعه تبغا مما نصت عليه الفقرات الأولى من هذه المادة على سبيل الحصر وهو التبغ المستنبت أو المزروع محليا والتبغ السودانى أو التبغ الليبى المعروف بالطرابلسى والتبغ المغشوش والمعتبر مغشوشا بإعداده من الفضلات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين نوع التبغ المخلوط - مدار الاتهام - وهل يندرج فى أى نوع مما نصت عليه الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة أو أنه ليس منها - الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٣٤٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٩ س ٢٦ ق ١٩٧ ص ٨٩٦)

٦٣ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة خلط الدخان تقتضى بالضرورة توافر عنصرين الخلط المؤثم بفعل الجانى دون مراعاة النسب المقررة والقصد الجنائى المفترض ولا يغنى توافر أحدهما عن وجوب توافر الآخر .

(الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢ س ٢٧ ق ٣٣ ص ١٦٨)

٦٤ - لما كان من المقرر أنه يجب فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على أدلة الثبوت فى الدعوى حتى يفصح عن وجه استدلاله بها ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين الدليل على اتصال الطاعن بالدخان المضبوط ومدى سلطانه عليه ، وكان لا يكفى فى ذلك ما أضافه الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائى من عدم اطمئنانه للشهادة المقدمة من الجمعية التعاونية الزراعية بأن المتهم الآخر هو الحائز للأرض ، إذ أن ذلك لا يودى بطريق اللزوم إلى أن الطاعن هو الذى زرع الدخان المضبوط أو أن له سلطانا مبسوطا عليه خاصة وأن ما جاء بمحضر ضبط الواقعة كما أثبتته الحكم لا يفيد اتصال الطاعن بهذه الزراعة مما يعيب الحكم بالقصور .

(الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٥ س ٢٧ ق ٢٠٦ ص ٩١٢)

دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة

موجز القواعد :

- ١ - جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . أركانها ؟ مثال لنسبب معيب
- محضر التسليم واحب احرامه بوصفه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الأحكام . التسليم الحاصل بمفوضاه ينقل الحيازة نفلا فعليا . تعرض الطاعن في أرض سلمت للمجنى عليه بمفوضى محضر تسليم رسمى واستيلاؤه على الزراعة القائمة على الأرض التى كانت فى حيازة المجنى عليه الفعلية يوفر جريمة دخول أرض بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة ٢
- مناط النأثيم فى جريمة دخول عقار بفصد منع حيازته . رهن بثبوت التعرض المادى للتغير فى حيازته الفعلية بقصد منعها بالقوة . المادة ٣٦٩ عفو بات. شراء المتهم للعقار مما يصح معه اعتقاده بحقه فى دخوله . نفى القصد الجنائى استنادا إلى ذلك . سائغ ٣
- جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ ع . القوة فيها هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء، لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعامانه معيبة . مادام قد أقيم على دعامات أخرى تكفى - وحدها - لحمله . ٤

القواعد القانونية :

- ١ - متى كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه عول فى إدانة الطاعن بجريمة دخول عقار فى حيازة الغير بقصد منع حيازته بالقوة وإلزامه بالتعويض الذى قدره على سند من إصرار الطاعن على عدم إزالة البناء الذى أقامه بأرض النزاع رغم علمه بملكية الغير لها ودون الرجوع إليه ورغم صدور أمر من النيابة العامة بالإزالة ، وكان ما أورده الحكم تبريرا لقضائه لا يبين عما وقع من الطاعن من أفعال عند دخول العقار محل النزاع مما يعدها القانون استعمالا للقوة أو تنم بذاتها على أنه قصد استعمالها حين ذلك الدخول ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه

والاحالة .

(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٥ س ٢١ ق ٢٣٦ ص ٩٩٣)
 ٢ - لما كان محضر التسليم واجب إحترامه بوصف كونه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الأحكام والتسليم الذى يحصل بمقتضاه لا يصح وصفه بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل ، إذ القول بذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم والتسلم من نقل الحيازة فى المال الذى حصل تسليمه نقلا فعليا . ولما كان الثابت بالحكم أن الأرض التى تعرض فيها الطاعن بالقوة فى ١٤/٤/١٩٦٩ كانت قد سلمت للمجنى عليه بمحضر تسليم رسمى فى ٢٦/٤/١٩٦٦ نفاذا للحكم الصادر بطرد الطاعن منها رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى أسوان ثم أعيد تسليمها بمعرفة رئيس النقطة فى ١٦/٣/١٩٦٩ بناء على قرار من النيابة العامة تنفيذا للحكم المذكور كذلك نظرا لاستمرار تعرض الطاعن ، وأن الطاعن استولى على الزراعة القائمة على الأرض بالقوة فى ١٤/٤/١٩٦٩ - حيث كانت الأرض فى حيازة المجنى عليه الفعلية ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ فى القانون إذ إنتهى إلى توافر جريمة دخول الطاعن الأرض موضوع النزاع بقصد منع حيازة المجنى عليه بالقوة .

(الطعن رقم ٩٣١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ق ٢٧٨ ص ١٢٤٥)

٣ - إن مناط التأثيم فى جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقا للمادة ٣٦٩ عقوبات هو ثبوت التعرض المادى للغير فى حيازته لعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها ومنع حيازته بالقوة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض ظروف الدعوى وملابساتها أسس براءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه ورفضه الدعوى المدنية قبله على عدم اطمئنان المحكمة إلى توافر سوء القصد لديه لثبوت شرائه أرض النزاع بعقد بيع عرفى مما يصح معه أن يكون قد دخلها اعتقادا منه بأنه أصبح مالكا لها ، فإنه يكون سائغا .

(الطعن رقم ٢٠١٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٨ س ٣٠ ق ٩٥ ص ٤٥٠)

٤ - لما كان يجب فى جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع

اليد بالقوة من الحيازة ، وأن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده على أنه لم يقع منه ما يعد استعمالاً للقوة ضد الأشخاص وأورد على ذلك تدليلاً سائغاً مستقيماً من أوراق الدعوى ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه الحكم في هذا الصدد فإنه لا يجدى الطاعن تخطئة الحكم في دعامته الأخرى بالنسبة لما قضى به في تلك التهمة من أنه أخطأ في نفي توفر الحيازة الفعلية لأن تعيب الحكم في ذلك على فرض صحته يكون غير منتج طالما أنه قد تساند إلى دعامة أخرى صحيحة تكفي لحمله إذ من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته معيبة مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعامات أخرى متعددة تكفي وحدها لحمله .

(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ س ٣١ ق ١٢٦ ص ٦٤٧)

دخول معسكر للقوات المسلحة

موجز القاعدة :

- اعتبار الحالة القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل في مفهوم القانون الجنائي حالة حرب . جريمة دخول معسكر للقوات المسلحة معاقب عليها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٨٠ (هـ) عقوبات باعتبار أن الحالة القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل هي حالة حرب

القاعدة القانونية :

١ - إن الحالة القائمة بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل هي حالة لها كل مظاهر الحرب ومقوماتها في الأمر الواقع ، ومن ثم تعد في مفهوم القانون الجنائي حالة حرب . ولما كانت المادة ٨٠ هـ من قانون العقوبات تنص في فقرتها الأولى على عقاب من يدخل معسكراً للقوات المسلحة بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز ٥٠٠ ج أو بإحدى هاتين العقوبتين . كما تنص في فقرتها الثانية على أنه إذا وقعت الجريمة المذكورة في زمن الحرب كانت العقوبة

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ١٠٠ ج ولا تجاوز ٥٠٠ ج أو إحدى هاتين العقوبتين . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ صحيح القانون حين قضى بمعاقبة كل من المطعون ضدهما بالحبس لمدة شهر واحد ، مما يتعين معه نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون .

(الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/١/١٦ س ١٨ ق ١٢ ص ٧٧)

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة

موجز القواعد :

- تحقق جريمة المادة ٣٧٠ عقوبات . ولو نعينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها ثبوت أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا . لم تقع . عدم تطلب شكوى لرفع الدعوى عن جريمة الدخول إلى المنزل ١

- تعديل المحكمة التهمة من جريمة هتك عرض بالقوة إلى جريمة دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه . إخلال بحق الدفاع ٢

- معاقبة كل من دخل منزلاً بوجه قانوني وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فيه . سواء تعينت تلك الجريمة أم لم تتعين . مادام الثابت أنه كانت لديه نية أكيدة لارتكاب جريمة كأنه ما كانت . عدم جدوى البحث فيما إذا كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بصير رضائهم ٣

- مثال لنموض وتناقض في التسبيب في جريمتي دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة وهدم بناء، حجب الخطأ القانوني المحكمة عن تمحيص أدلة الدعوى . وجوب أن يكون النقض مقروناً بالأحالة ٤

- شروط إعمال المادتين ٣٧٠ ، ٢٧١ عقوبات ؟ عدم اشتراط تقديم شكوى من الزوج لتحريك الدعوى في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة أو الاختفاء فيه عن أعين من لهم الحق في إخراجهم . إلا في حالة تمام الزنا ٥

- عدم توقف تحريك الدعوى في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . على شكوى . إلا في حالة دخوله لارتكاب زنا وقع فعلاً ، تقدير تمام الزنا من عدمه . موضوعي ٦

القواعد القانونية :

١ - تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ولو عينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها . فإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد - وهو شكوى الزوج - إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

(الطعن رقم ٢٣٣٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/١٣ س ١٢ ص ٢٠٦) .

٢ - تختلف جريمة هتك العرض بالقوة المنصوص عليها في المادة ١/٢٦٨ ، ٢ من قانون العقوبات في أركانها وعناصرها عن جريمة دخول بيت مسكون ليلا بقصد ارتكاب جريمة فيه المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٣٧٠ ، ٣٧٢ من القانون المذكور . ولما كان التغيير الذي أجرته محكمة الجنايات في التهمة - من الجريمة الأولى التي رفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن وجرت المحاكمة على أساسها إلى الجريمة الثانية التي أدين بها - ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الاحالة مما تملك المحكمة إجراؤه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجراؤه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، وبشرط تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد إذا طلب ذلك عملا بالمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن مرافعة الدفاع عن الطاعن دارت حول الوصف الذي رفعت به الدعوى الجنائية بداءة دون أن تعدل المحكمة التهمة في مواجهته أو تلفت نظر الدفاع كي يعد دفاعه على أساسه ، فإنها تكون قد أخلفت بحق الدفاع ويكون حكمها معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢٠٨ ص ١٠٢٧)

٣ - إن نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات عام يعاقب كل من دخل منزلا بوجه قانوني وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فيه فلا يجدى البحث فيما إذا كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم مادام أن الحكم قد أثبت في منطق سانع أنه يؤخذ من الظروف المحيطة بالطاعن أنه كانت لديه نية أكيدة لارتكاب جريمة كائنة ما كانت . ثم أن عقابه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - واجب سواء تعينت الجريمة التي استهدفها من دخول المنزل أم لم تتعين لأن النص عام يشملهما معا .

(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٤ ص ٧١٦)

٤ - متى كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهم من جريمة دخول المسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه والاشتراك فيها على أن دخولهم كان بناء على اتفاق بينهم وبين المتهم الثالث - المالك - لاقامة بناء الدور الثاني ولم يقصدوا ارتكاب جريمة فيه ، إلا أنه عاد بعد ذلك وناقض نفسه وأثبت في حق المتهمين الأول والثالث أنهما ارتكبا جريمة هدم السور والحوائط الموجودة بالدور الثاني توطئة لاقامة مبانيه وعاقبهم عن تلك الجريمة - وهو ما يكفي لتحقيق وقيام جريمة دخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه ، مما لازمه - إن توافرت الأدلة - أن يعاقب الجناة بعقابها وعقاب الجريمة التي ارتكبت معا بعد تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إن توافرت شروطها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وran عليه الغموض والتناقض مما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجه عن تمحيص الأدلة القائمة في الدعوى بالنسبة لجريمة دخول المسكن بقصد ارتكاب جريمة فيه ومدى ارتباطها بجريمة الهدم التي ارتكبت ، وبالتالي بحث توافر أو عدم توافر انطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة الجريمة الأشد ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة بالنسبة للمطعون ضدهم جميعا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣/٤/١٩٧٠ س ٢١ ق ١٣٨ ص ٥٧٧)

٥ - نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات عام يعاقب كل من دخل منزلا بوجه قانوني وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فيه كأنه ما كانت ، سواء تعينت الجريمة التي استهدفها من الدخول أم لم تتعين ، وسواء كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم فإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد وهو شكوى الزوج . إلا في حالة تمام جريمة الزنا .

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧١ من قانون العقوبات تتحقق كلما كان وجود الشخص بالمنزل غير مرغوب فيه ممن يملك الاذن بالدخول فيه أو الأمر بالخروج منه ، فمجرد وجود شخص بالدار مختفيا عن صاحبها يكفي لعاقبه ولو كان وجوده فيها بناء على طلب زوجة صاحبها .

(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ٣١/١٢/١٩٧٨ س ٢٩ ق ٢٠٤ ص ٩٨٦)

٦ - من المقرر أن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو عينت الجريمة التي كان الدخول إلى المنزل بقصد ارتكابها فإذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد إلا في حالة تمام الزنا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد استدل من أقوال الشهود وما قرره الطاعن وما دلت عليه معاينة محل الحادث على ثبوت نسبة وقوع جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه إلى الطاعن ودلل تدليلاً سانعاً على أن جريمة الزنا لما تقع فإنه لا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة أو مجادلته في عناصر اطمئنانها ويكون الحكم بإدانته عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه متفقاً وصحيح القانون وتنازل الزوج - بفرض صحته - قبل زوجته عن جريمة الزنا التي لم تتم لا أثر له ومنع الطاعن بشقيه غير سديد .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٤ ص ٣٠ ق ١٣٤ ص ٦٣٠)

دستور

موجز القواعد :

- كفالة الحرية الشخصية المنصوص عليها في م ٤ من الدستور لا تمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيمها لمصلحة الجماعة ١
- عدم تفرقة المادة ٤١ من الدستور بين المواد الجنائية وغيرها من التدابير المستعجلة ٢
- احتفاظ كل من إقليمي الجمهورية العربية طبقاً للمادة ٦٨ من دستور مارس سنة ١٩٥٨ بنوع من الذاتية التشريعية ٣
- صدور قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ نفاذاً للأوضاع الدستورية المستقر عليها وفي حدود التفويض المخول له بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ٤
- لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون . عدم نفاذ القانون - قبل نشره .. ٥

- صدور الحكم باسم الأمة بدلا من إسم الشعب . لا ينال من مقومات وجوده قانونا ٦

- المادة ٤٤ من الدستور لا توجب تسبیب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن . إقتصار الاذن على تفتيش شخص الطاعن وتنفيذه عند ضبطه في مقهى . التفات الحكم عن الدفع ببطلان الاذن لعدم تسببيه . صحيح ٧

- كل إجراء نم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . صدور إذن تفتيش مسكن من النيابة العامة دون تسببيه على مقتضى المادة ٩١ أ ١ . قبل العمل بالدستور وقبل تعديلها بالقانون ٣٧ سنة ١٩٧٢ يكون صحيحا . الدفع ببطلان هذا الاذن لعدم التسبیب دفع قانونى ظاهر البطلان ٨

- التزام التشريعات بالنزول على أحكام الدستور . بوصفه التشريع الأسمى . صاحب الصدارة . وإلا تعين إهدارها . ولو كانت سابقة عليه . النص في المادة ١٩١ من الدستور على بقاء كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدوره . لا ينصرف إلا إلى التشريع الذى لا يعتبر ملنيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته . نص الدستور على حظر دخول المسكن أو تفتيشه إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانونى . نص صالح بذاته للإعمال دون حاجة إلى سن تشريع أدنى - المادة ٤٤ من الدستور ٩

- تسبیب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه . ليس له شكل خاص . تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش ، موكول إلى سلطة التحقيق ، تحت إشراف محكمة الموضوع . إصدار إذن التفتيش بعد الاطلاع على محضر التحريات وما تضمنه من أسباب مسوغة للتفتيش إعتبار الاذن مسببا . مخالفة هذا النظر خطأ فى القانون .. ١٠

- حق السلطة التنفيذية . دستوريا . إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين . دون زيادة أو تعديل أو تعطيل لها . أو إعفاء من تنفيذها ليس معناه نزول السلطة التشريعية عن سلطتها فى سن القوانين للسلطة التنفيذية . اللائحة . لا تلغى أو تنسخ نصا فى القانون ١١

- الدستور هو القانون الوضعى الأسمى . نسخه . أحكام أى تشريع يتعارض معه ١٢

القواعد القانونية :

١ - إن النص في المادة ٤ من الدستور على أن الحرية الشخصية مكفولة - ذلك لا يمنع المشرع من وضع قوانين لتنظيمها في مصلحة الجماعة ، فإن هذه الحرية ، كغيرها من سائر الحريات ، لا تقوم بالنسبة إلى الفرد إلا في حدود إحترامه حريات غيره . فحين يكون من وراء استعمالها الاضرار بالغير فإنها لا تكون في حقيقة أمرها حرية ، ولا تكون بالتبع مكفولة .

(جلسة ١٩٤٧/٥/١٢ طعن رقم ٧٨٨ - ١٧ ق)

٢ - إن المادة ٤١ من الدستور حين أجازت للملك إصدار المراسيم التي نوهت عنها قد نصت في الوقت ذاته على أن هذه المراسيم تكون لها قوة القانون وهي لم تفرق في هذا الشأن بين المواد الجنائية وغيرها من التدابير المستعجلة التي يرى وجوب اتخاذها بين أدوار انعقاد البرلمان .

(جلسة ١٩٤٧/٥/١٢ طعن رقم ٧٨٨ سنة ١٧ ق)

٣ - إنه طبقا لنص المادة ٦٨ من دستور الجمهورية العربية المتحدة الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ احتفظ كل من إقليمى الجمهورية بنوع من الذاتية التشريعية وبقي له نظامه النقدي وميزانيته المستقلة وحدوده الجمركية واستمرت التشريعات تصدر قاصرة النطاق على إقليم دون آخر إلى أن يشملها معا تقنين موحد .

(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٦ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧)

٤ - قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٦٠ فيما حدد به معنى المقيم قد صدر في حدود التفويض التشريعى الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ والتي أجازت له تعيين الشروط والاضاع التي يتم على أساسها تعامل غير المقيم بالنقد المصرى ولا يوجد أدنى تضاد بين الحظر الوارد في نص القانون وبين الشروط والاضاع المحددة في القرار ، وهو الحال هذه امتداد لنص القانون ومكمل له وليس فيه خروج عنه أو تعطيل له أو اعفاء من تنفيذه

وإنما صدر نفاذاً للأوضاع الدستورية المستقر عليها في حدود التفويض المخول لوزير الاقتصاد ، ومن ثم يتعين أعمال المعايير الواردة به تبياناً لتوافر الإقامة أو انتفائها .

(الطعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٦ س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧)

٥ - من المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذي ينص عليها والذي لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره في الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه ، وليس للقانون الجنائي أثر رجعي ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه . وهي قاعدة أساسية أقتضتها شرعية الجريمة والعقاب . ولما كان قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن إلزام التجار بعرض السلع المخزونة لديهم أو لدى آخرين - الذي دين الطاعن بمقتضاه عن التهمة الأولى - وإن صدر في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٦ إلا أنه لم ينشر في الوقائع المصرية إلا في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ أي بعد الواقعة المنسوبة إلى الطاعن ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه عن هذه التهمة يكون قد أخطأ .

(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ق ٥٩ ص ٢٧١)

٦ - من المقرر أن صدور الحكم باسم الأمة ، لا باسم الشعب ، لا ينال من مقومات وجوده قانوناً - ذلك أن الأمة أشمل مضمونها من الشعب وأن الهدف الاسمي من النص على صدور الأحكام باسم الأمة أو باسم الشعب يكمن في حرص الشارع الدستوري على الإفصاح عن صدورها باسم الجماعة صاحبة السيادة ومصدر السيادة في البلاد ومن ثم فإن عبارتي «باسم الأمة» و «باسم الشعب» تلتقيان عند معنى واحد في المقصود في هذا المناط وتدلان عليه وهو السلطة العليا صاحبة السيادة في البلاد ومصدر كل السلطات فيها .

(الطعن رقم ١١٠٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ س ٢٣ ق ٢٨٤ ص ١٢٦٥)

٧ - لا توجب المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية تسبيب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن . وإذا كان الثابت من

الأوراق أن الأذن قاصر على تفتيش شخص الطاعن وتم تنفيذه بتفتيش شخصه عند ضبطه بالمقهى ، فإن الحكم إذ التفت عن الدفع ببطلان إذن التفتيش لمخالفته لأحكام الدستور لخلوه من الأسباب التي دعت لإصداره يكون قد التزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ س ٢٤ ق ١١٢ ص ٥٤٣)

٨ - إنه وإن كان دستور جمهورية مصر العربية قد حظر بالمادة ٤٤ دخول المساكن وتفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون إلا أنه نص في المادة ١٩٣ منه على أن يعمل به من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء ، وكان هذا الاستفتاء قد تم في ١٩٧١/٩/١١ ثم صدر في ١٩٧٢/٩/٢٣ القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض نصوص قانون الإجراءات الجنائية منها ، ومن بينها المادة ٩١ التي أوجبت أن يكون أمر التفتيش مسببا ، ولما كان الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون ، وليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقضى بإبطال إجراء تم صحيحا وفقا للتشريع الذي حصل الإجراء في ظله . وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن إذن التفتيش قد صدر من النيابة العامة في ١٩٧١/٨/٣١ على مقتضى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية قبل العمل بالدستور وقبل تعديلها بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فإنه يكون صحيحا ومنتجا لآثاره ، ولا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد على الدفع المبدى من الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم تسببيه طبقا للمادة ٤٤ من الدستور ، مادام أنه - بهذه المثابة - يعتبر دفاعا قانونيا ظاهر بالبطلان .

(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢)

٩ - أنه لما كان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى ، صاحب الصدارة فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ، ويستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور ، فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للإعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدنى ، لزم إعمال هذا النص من يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحال قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه .

لما كان ذلك ، وكان ما قضى الدستور فى المادة ٤٤ من صون حرمة المسكن وحظر دخوله أو تفتيشه إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون ، إنما هو حكم قابل للإعمال بذاته فيما أوجب فى هذا الشأن من أمر قضائى مسبب ، ذلك بأنه ليس يجوز البتة للمشرع من بعد أن يهدر أيا من هذين الضمانين - الأمر القضائى والمسبب - اللذين قررهما الدستور لصون حرمة المسكن ، فيسن قانونا يتجاهل أحد هذين الضمانين أو كليهما ، وإلا كان هذا القانون على غير سند من الشرعية الدستورية ، أما عبارة «وفقا لأحكام القانون» الواردة فى عجز هذا النص فإنما تعنى أن دخول المساكن ، أو تفتيشها لايجوز إلا فى الأحوال المبينة فى القانون ، من ذلك ما أفصح عنه المشرع فى المادة ٤٥ من قانون الاجراءات الجنائية سالفه البيان من حظر دخول المسكن إلا فى الأحوال المبينة فى القانون أو فى حالة طلب المساعدة من الداخل أو ما شابه ذلك وأما ما نصت عليه المادة ١٩ من الدستور من أن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا نافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور فإن حكمها لا ينصرف بداهة إلا إلى التشريع الذى لم يعتبر ملغيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته ، بغير حاجة إلى تدخل من المشرع ، ومن ثم يكون تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه ، إجراء لا مندوحة عنه ، منذ العمل بأحكام الدستور دون تربص صدور قانون أدنى ، ويكون ما ذهبت إليه النيابة العامة من نظر مخالف غير سديد .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ ق ٦٠ ص ٢٥٨)

١٠ - لما كانت المادة ٤٤ من الدستور فيما استحدثت من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبيب ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الأمر بالتفتيش إنما هو من المسائل الموضوعية التى توكل إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فإذا كانت هذه السلطة قد أصدرت أمرها بالتفتيش من بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من طالب الأمر بالتفتيش فإن الاستجابة لهذا الطلب يعنى أن تلك السلطة لم تصدر أمرها إلا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التى أفصح عنها طالب الأمر فى محضره ، على إتخاذها بداهة هذه الأسباب أسبابا لأمرها هى ، دون حاجة إلى تصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم

وإذ كانت الحال في الدعوى الماثلة على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - أن النيابة العامة حين أصدرت في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ أمرها بالتفتيش مثار الطعن - في ظل العمل بالدستور إنما أصدرته من بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من رئيس المباحث طالب الأمر - وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغا لإصداره - الممع إليها الحكم المطعون فيه - فإن بحسب أمرها ذلك كى يكون محمولا على هذه الأسباب بمثابقتها جزءا منه وبغير حاجة إلى إيراد تلك الأسباب في الأمر نفسه ومن ثم يكون هذا الأمر مسببا في حكم المادة ٤٤ من الدستور ويكون ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه - من بطلان الأمر وما أسفر عنه لخلوه من الأسباب المبررة لإصداره - قد ابتنى على خطأ في تأويل القانون ، فيتعين نقضه ، وإذ كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وقول كلمتها فيه فيتعين أن يكون النقض مقرونا بالاعادة .

(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ ق ٦٠ ص ٢٥٨)

١١ - إن من حق السلطة التنفيذية - طبقا للمبادئ الدستورية المتواضع عليها - أن تتولى أعمالا تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وليس معنى هذا الحق نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين إلى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئا جديدا أو تعدل فيها أو تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، ومن ثم فإن اللائحة التنفيذية لا يصح أن تلغى أو تنسخ نصا أمرا في القانون .

(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٢ س ٢٦ ق ١٢٣ ص ٥٢٩)

١٢ - جرى قضاء محكمة النقض بأن الدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة فكان على مادونه من التشريعات النزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ويعتبر الحكم المخالف في هذه الحالة قد نسخ حتما بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان يبين مما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ من أنه : «إذا قدم اقتراح باتهام وزير وكانت خدمته قد انتهت» يتعارض مع ما نصت عليه

المادة ١٥٩ من الدستور من أنه : « لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة » .. الأمر الذي يقطع بأن من يحال إلى المحاكمة أمام المحكمة المبينة في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ هو الوزير الذي يشغل منصبه لا الوزير السابق فإنه يتعين الالتفات عن المادة ٢٠ سالفه الذكر .

(الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٦/٢١ س ٣٠ ق ١٥٣ ص ٧٢٢)

دعارة

الفصل الأول : جريمة التحريض على الفسق والفجور ١ - ٤٢

الفصل الثاني : جريمة التعويل على ما تكسبه المرأة من الدعارة ٤٣ - ٥٢

الفصل الثالث : الدعارة ٥٣ - ١٠٩

موجز القواعد :

الفصل الأول

جريمة التحريض على الفسق والفجور

- جريمة التحريض على الفسق والفجور من جرائم العادة ١

- تعدد أفعال التعرض لإفساد الأخلاق الواقعة قبل المحاكمة النهائية ، لا تكون إلا

جريمة واحدة ٢

- مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية

هي السن الحقيقية للمجنى عليهم ٣ و ٤

- علم الجاني بصنن سن من وقعت عليه الجريمة مفترض ٥

- تحقق جريمة التحريض بحصول المساعدة أو تسهيل ارتكاب أفعال الفحش .. ٦ -

و ٧

- عدم اشتراط وقوع جريمة التحريض في مكان لة وُصف خاص ٨

- تحقق جريمة الاعتیاد على التحريض على الفسق والفجور بوقوع أى فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق ٩
- عدم توفر الجريمة بالكلام المجرد ولو فحش وفحشت مرامیه ١٠ و ١١
- إثبات الحكم أن المتهمه كانت تحرض بنتین قاصرین على الدعارة ردحا من الزمن بتقديمهما لرجال مختلفین كاف لبيان توافر ركن العادة ١٢
- عدم إثبات الحكم توفر ركن الاعتیاد فى جريمة التحريض على الفسق . قصور ١٣
- التحريض على الدعارة . مثال لاستخلاص بما يؤدى إليه . اصطحاب الأنثى إلى المكان المعد لالتقاء الجنسين ، ثم تقديمها إلى شخص ومرافقتها إلى السيارة التى ركبها بقصد ارتكاب الفحشاء مع تنبيهها إلى العودة فى موعد معين . ذلك مما تتحقق به جريمة الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ١٤
- التحريض على الفجور والدعارة المنصوص عنه فى المادة الأولى من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، لا يشترط فيه توفر ركن الاعتیاد . تسهيل الفجور أو الدعارة المنصوص عنه فى المادة ٢/٩ من القانون المذكور يشترط توفر هذا الركن ١٥
- ادارة منزل للدعارة أو التحريض على ارتكابها . تقاضى الأجر : ليس ركنا من أركانها . القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ١٦
- اطلاق الشارع حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - فى شأن مكافحة الدعارة - بحيث تتناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على السواء . قصره تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون المذكور على الانثى التى تمارس الدعارة ، والتى تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل . هى المعاونة التى تكون وسيلتها الانفاق المالى بشتى سبله أكان كليا أو جزئيا . سماح الطاعنة لمتهمه أخرى بممارسة الدعارة فى مسكنها الخاص ، لا يوفر فى حقها صورة المعاونة التى تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة . اعتباره تسهيلا للبناء بصورته العامة . خضوعه لحكم المادة الأولى . اعمال الحكم الفقرة الأولى من المادة السادسة . خطأ فى تطبيق القانون وتأويله ١٧
- المعاونة التى عنها الشارع فى المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ : عدم تحققها

إلا بالاشتراك الفعلي في هبة المحل المعد للدعارة بقصد استغلاله ١٨

- القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة : عدم اشتراطه للعقاب على الحريض أو المساعدة أو السهيل ارتكاب الفحشاء بالفعل . المادنان ١ و ٧ من القانون المذكور ١٩

- دلالة عبارة المفرد (ب) من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن المشرع قصد من وضعها امداد العقاب إلى طائفة المستغلين للبناء والفجور بأية وسيلة دون قيد بأن يكون الاستغلال مصحوبا بأي فعل يدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة . تناولها بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشر وغير المباشر دون اعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومرتكب البناء ودون أهمية لما إذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات . لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة إدارة محل للدعارة وحريض المنهمة على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية وبين ما انتهى إليه من ثبوت جريمة استغلال بناء المنهمة المذكورة ٢٠

- شمول المفرد الأولي من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله للذكر والأنثى على السواء . تحقق التحريض على البناء بأي فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق ولو كان عرضا ما دام جديا في ظاهره وفيه ما يكفي للناثير على المجنى عليه المخاطب به وإغوانه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة ٢١

- بغير شأن الحريض على البناء . موضوعي ٢٢

- بيانات سبب الأحكام في جريمة الحريض على الفجور ؟ ٢٣

- عدم جدوى النعي على الحكم معاقبه المتهم بعقوبة الجريمة النامة ما دام أن القانون يعاقب على الشروع فيها بذات العقوبة ٢٤

- إقتراف الفحشاء فعلا غير لازم للعقاب على جريمة التحريض على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو المساعدة فيها أو تسهيلها أو استغلالها . معاقبة الطاعة عن جريمة الشروع في تسهيل الدعارة . رغم براءة المنهمة بارتكاب الدعارة . صحيح . متى ثبت أن الطاعة توسطت بينها وبين طلاب المتعة بقصد البناء لقاء أجر . علة ذلك : إختلاف العناصر القانونية لكل من الجريمتين ولأن عدم وقوع جريمة الدعارة . لا يحول دون ثبوت جريمة الشروع في تسهيلها ٢٥

- عدم اشتراط القانون وقوع جريمة تسهيل البغاء بطريقة معينة. تحقق جريمة الشروع في تسهيل الدعارة يتوسط الطاعنة بين المتهم بالدعارة وطلاب المتعة . لقاء أجر . وإن ضبطت المتهم بالدعارة قبل ارتكاب الفحشاء بالفعل ٢٦

- المادة ١/٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بمكافحة الدعارة . تضمنها نوعين من جرائم القواعد الدولية : الأول : تحريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء أو استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها . إمكان توافر عناصر هاتين الجريمتين دونما نظر لمغادرة المجنى عليه البلاد أو عدم منادرتها النوع الثاني : جريمة إصطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها بقصد البغاء لا تتم إلا بمغادرة المجنى عليه البلاد ولا تتطلب إلا إصطحاب المتهم له إلى الخارج لهذا القصد . إثبات الحكم في حق الطاعنة إرتكابها جريمة النوع الثاني من اصطحابها المتهم الثانية معها خارج الجمهورية للاشتغال بالدعارة . لا محل للنعي بأن ما قارفته لا يعد من ضروب التحريض على ارتكاب الفحشاء الذي يدخل في عداد النوع الأول من جرائم القواعد الدولية ٢٧

- جريمة المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . لا تقوم إلا في حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه . عدم توافرها في حق من تقدم نفسها للنير . مجانبة الحكم ذلك . خطأ في تطبيق القانون، كون خطأ الحكم في التكييف القانوني لواقعة الدعوى قد حجب المحكمة عن بحث مدى توافر أركان الجريمة التي ترشح لها الواقعة مما يندرج تحت نصوص ذلك القانون . يوجب أن يكون النقص مقرونا بالاحالة ٢٨

- عدم اشتراط القانون ارتكاب الفحشاء بالفعل للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال ٢٩

- اقتراف الفحشاء في الخارج بالفعل . ليس شرطاً للعقاب على جريمة التحريض أو المساعدة على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة . المادة ١/٣ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦١ . مثال ٣٠

- تقدير توافر القصد الجنائي . تستقل به محكمة الموضوع ٣١

- ركن الاعتياد ، ليس شرطاً لتحقيق جريمة التحريض على الدعارة المؤثمة بالمادة الأولى من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ : شمول التأثيم صور التسهيل كافة ٣٢

- التحريض على الدعارة . تقدير قيامه أو عدم قيامه ، تفصل فيه محكمة الموضوع بلا معقب . كفاية إثبات الحكم تحقق التحريض . بيانه الأركان المكونة له غير لازم ٣٣٠٠

- لاجدوى للطاعن من النعى على الحكم بإدانته بجريمة التحريض على الدعارة . مادام الحكم قد دانه كذلك بجريمتي تحريض الاناث على المغادرة للاشتغال بالدعارة والشروع فيها وأوقع عليه عقوبة أشد تلك الجرائم التي تدخل في نطاقها عقوبة التحريض على الدعارة ٣٤

- القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستئصال اقتراف الفحشاء بالفعل ٣٥

- اتفاق الطاعنة خارج القطر مع مصريتين على تحريض بعض الفتيات المصريات على مناداة البلاد وتسهيل سفرهن للاشتغال بالدعارة تحت ستار العمل بالملاهي الليلية التي تمتلكها الأولى في دولة أخرى يكفي لتوافر جريمة الاشتراك في ممارسة الدعارة على موجب حكم المادة ١/٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ٣٦

- العبرة في جرائم القواعد الدولية بقصد الجاني نفسه لا بقصد المجنى عليه . تحقق الجريمة ولو كان النرض الذي أدركته المجنى عليها من نقلها غرضاً مشروعاً مادام الجاني يضمّر غرضاً آخر هو البناء . استخدام المجنى عليها لمباشرة الدعارة عقب وصولها مباشرة لا يلزم ، بل يكفي أن يكون الجاني قد انصرف قصده إلى استخدامها في عمل من شأنه أن يؤدي بها في النهاية إلى ممارسة البناء ٣٧

- تحقق جريمة تسهيل عادة الفجور أو الدعارة في المحال المفتوحة للجمهور بعلم المالك أو المدير بأن من قبلهم في محله اعتادوا ممارسة الدعارة أو الفجور أو التحريض عليها المادة ٢/٩ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ ٣٨

- تقدير قيام القصد الجنائي من عدمه - من ظروف الدعوى . موضوعي . مثال في تسهيل دعارة ٣٩

- تقديم منزل أو مكان لإدارته للفجور أو الدعارة مع علم المؤجر أو مقدم المكان بأنه سيجوز للفجور أو الدعارة . وأن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الاعتقاد . عمل مؤتم قانوناً تأجير أو تقديم منزل أو مكان للسكنى لممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك . عمل مؤتم . تحقق ممارسة البغاء ولو ارتكب الفعل مرة واحدة . المادة ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠ ٤٠

- مباشرة الفحشاء مع الناس بنير تمييز . بناء . إعتباره فجورا إذا مارسه الرجل ودعارة إذا مارسه الأنثى ٤١

- ركن العادة . فى جريمة استعمال محل الدعارة . جواز إثباته بكافة الطرق . أركان جريمة التحريض على الدعارة . التحدث عنها استقلالاً . غير لازم ٤٢

الفصل الثانى

جريمة التعويل على ما تكسبه المرأة من الدعارة

- عدم توفر أركان الجريمة إذا كان حصول المتهم على المال كأجر عن عمل معين ولم يكن مرجعه الظهور بالحماية ٤٣ و ٤٤

- انطباق المادة ٢٧٢ عقوبات على الرجال والنساء على السواء ٤٥

- عدم توفر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٧٢ ع على مجرد الوساطة بين الرجال والنساء ٤٦

- النقود المسروقة لا تعتبر كسبا من الدعارة ٤٧

- عدم بيان الحكم مقدار النقود النى حصل عليها المتهم من كسب المرأة من الدعارة لا يعيب الحكم ٤٨

- اكتفاء الحكم بإدانة المتهم فى جريمة تعويله على ما تكسبه زوجته من الدعارة على اثبات واقعة الدعارة وحدها . قصور ٤٩ و ٥٠

- جريمة إستغلال بناء الأنثى . لا تسلتزم توفر ركن العادة ٥١

- ارتكاب الطاعة جرائم تسهيل الدعارة لأخرى ومعاونتها عليها واستغلال بغاء تلك المتهمه وإدارة محل لممارسة الدعارة يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ عقوبات . وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها ٥٢

الفصل الثالث

الدعارة

- ✓ - جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة من جرائم العادة ٥٣ و ٥٤
- سريان أحكام القانون رقم ٦٨ سنة ٥١ على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائياً ٥٥
- ✓ - وجود امرأة في محل معد للدعارة وضبطها فيه لا تتحقق به المعاونة على إدارة منزل للدعارة ٥٦ و ٥٧
- ✓ - المقصود ببيت الدعارة ٥٨
- متى تتوفر جريمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة ٥٩ - ٦٠
- اثبات العادة في استعمال مكان لممارسة الدعارة جانز بطرق الاثبات كافة ٦١
- معاشرة رجل لامرأة في منزله معاشرة الأزواج لا يعد من أعمال الفسق والدعارة المؤثمة في القانون ٦٢
- ✓ - عدم استظهار الحكم ركن العادة في جريمة إدارة بيت للعاهرات . قصور ٦٣
- عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ٥ من الأمر العسكري رقم ٧٦ سنة ١٩٤٩ ٦٤
- ✓ - جريمة إدارة منزل للدعارة وممارسة الفجور والدعارة . هما من جرائم العادة . أمثلة ٦٥
- ✓ - جريمة إدارة منزل للدعارة . عدم توفر أركانها القانونية . ذلك يستتبع عدم قيام جريمة المعاونة في إدارته . علة ذلك : الجريمة الاخيرة نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي . لا قيام لها بدونه ٦٦
- إعداد المنهمة المنزل لاستقبال نساء ورجال عديدين لارتكاب الفحشاء فيه نظير اجر تنقاضه مع اقامة المتهمه فيه محترفة مهنة الحياكة . اعتباره محلاً للدعارة في

حكم المادة ٢/٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ٦٧

✓ - المنازل التي يستأجرها الناس مفروشة لسكنها على سبيل الاختصاص مدة غير محدودة . هي ليست من قبيل المحال المفروشة المشار إليها في المادة ٩ من القانون

٦٨ لسنة ١٩٥١ ٦٨

- عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، لا

يجوز أن تتناول غير المحكوم عليه ٦٩

✓ - جريمة إدارة منزل للدعارة من جرائم العادة ٧٠

✓ - مناط اعتبار المحل مدارا للدعارة في حكم المادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة

١٩٥١ ٧١

✓ - وجود امرأة في منزل معد للدعارة . لا يعتبر بذاته معاونة في ادارته أو استغلاله ،

ولا تتحقق به جريمة المعاونة المعاقب عليها بالمادة ٨ من القانون ٦٨ لسنة

١٩٥١ ٧٢

- الغير في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ؟ اعتبار الفرع غيرا ٧٣

- اعتبار الزوجة غيرا في حكم القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ٧٤

- مسكن الزوجية . ليس ما يمنع من اعتباره محلا للدعارة . متى كان قد أعد

لذلك ٧٥

- الاعتبار على الدعارة . تحقق ثبوته . يخضع لتقدير محكمة الموضوع . شرط

ذلك : أن يكون تقديرها سائخا الاعتقاد . ما يميزه : تكرار المناسبة أو الظروف .

تكرار الفعل ممن تأتى الدعارة في مسرح واحد للأثم . لا يكفي وحده لتكوين العادة ،

ولو ضم أكثر من رجل . تخلف ركن الاعتقاد . لا تقوم به جريمة ممارسة الدعارة ٧٦

- جريمة إدارة منزل للدعارة ، من جرائم العادة ٧٧

✓ - الاماكن المفروشة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩ من القانون رقم ١٠

لسنة ١٩٦١ هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بنير تمييز للاقامة

مؤقتا بها . عدم تحقق هذا المعنى في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل

الاختصاص بسكنها مدة غير محددة ولها نوع من الاستمرار ٧٨

- إقامة الحكم الدجة بأسباب سائغة على مقارفة الطاعة الفحشاء مع الرجل الذى كان معها وقت الضبط . استظهاره ركن العادة بالنسبة الى جريمتى ادارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة ترده عدة مرات لارتكاب الفحشاء مع الطاعة . لا تثريب على المحكمة أن هي عولت فى اثبات هذا الركن على شهادة الشهود . القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الاثبات ٧٩
- توافر ثبوت ركن الاعتياذ فى ادارة محل للدعارة . من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع . متى كان تقديرها سائغا . مثال ٨٠ ✓
- عدم تقيد المحكمة بندب خبير . متى رأت فى الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها . مثال فى دعارة ٨١
- قيد حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية . امر استثنائى . وجوب قصره على أضيق نطاق وعدم التوسع فى تفسيره ، سواء بالنسبة إلى الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة لشخص المتهم . دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتى لا تلزم فيها الشكوى . مثال فى جريمتى اعتياذ على ممارسة الدعارة وزنا ٨٢
- ✓ - جريمة فتح وإدارة منزل للدعارة . من جرائم العادة . مثال لنسبيب كاف على استظهار ركن العادة ٨٣
- عدم استلزام القانون لثبوت العادة فى استعمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الاثبات . لا تثريب على المحكمة إذا ما عولت فى ذلك على شهادة الشهود ٨٤
- المرجع فى إثبات العناصر الواقعية والقانونية للجريمة إلى محكمة الموضوع . ٨٥
- إطلاق الشارع عقوبة النلق المنصوص عليها فى المادة ٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ من التوقيت ٨٦
- ✓ - إدارة منزل معد للدعارة . من جرائم العادة عدم استظهار الحكم توافر ركن الاعتياذ فى جريمة إدارة منزل معد للدعارة . قصور ٨٧
- دفاع المتهم بممارسة الدعارة بعدم توافر الاعتياذ والبناء قبلها . جوهرى . وجوب الرد عليه . ممارسة الفحشاء مع الناس بنير تمييز . بناء . الدفع بانقضاء العلم

- فى جريمة تأجير مسكن يُدار للدعارة مع العلم بذلك . وجوب تحقيقه والرد عليه ٨٨
- متى يتوافر ركن الاعتياى فى جرائم العادة ؟ ٨٩
- وضع المحكوم عليه فى جريمة الاعتياى على ممارسة الفجور والدعارة تحت مراقبة الشرطة . لا يكون إلا فى حالة الحكم عليه بعقوبة الحبس . المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ٩٠
- القضاء بالادانة فى أى من جرائم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . يستتبع وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة . المادة ١٥ من هذا القانون إغفال الحكم تحديد مبدأ المراقبة ومدتها . وجوب نقضه جزئيا وتصحيحه عملا بالمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ٩١
- جريمة تسهيل البناء لا يشترط وقوعها بطريقة معينة إنما بتناول شتى صور التسهيل . مثال لتدليل سانع على جريمتى تسهيل الدعارة واستغلالها ٩٢
- جريمة تسهيل الدعارة . صورها ؟ إفصاح الحكم المطعون فيه عن وقوع تسهيل الدعارة حين اصدار القاضى الاذن بالمراقبة التليفونية . تعييه بالخطأ فى الرد على الدفع ببطلان هذه المراقبة فى غير محله ٩٣
- ركن الاعتياى فى جريمة الاعتياى على ممارسة الدعارة . جواز إثباته بشهادة الشهود ٩٤
- ركن الاعتياى فى ادارة محل للدعارة على موجب حكم المادة العاشرة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . لا تثريب على المحكمة إن هى عولت فى إثباته على اعتراف المتهمين . علة ذلك . إن القانون لم يستلزم طريقا معيناً لإثباته . مثال لتسبيب غير معيب ٩٥
- الاعتياى على ممارسة الفجور أو الدعارة مع الناس بدون تمييز . تتحقق به أركان الجريمة . ولو كان ذلك بنير مقابل . مثال جواز إتخاذ المقابل . قرينة على عدم التمييز بين الناس ٩٦
- استقلال قاضى الموضوع فى اثبات العناصر الواقعية وركن الاعتياى فى ممارسة

الدعارة . ما دام لذلك ما يسوغه ٩٧

- ركن العادة في استعمال مكان للدعارة . إثباته . بطرق الاثبات كافة ٩٨

- الاعتياد على الدعارة . تميزه بتكرار المناسبة أو الظرف، تقدير توافر الاعتياد على

الدعارة . موضوعي . مادام سائنا . مثال لتسبب معيب ٩٩

- تقدير توافر ركن الاعتياد في إدارة محل للدعارة . موضوعي . جواز التعويل في

إثباته على اعتراف المتهم . علة ذلك ؟ مثال لتسبب غير معيب ١٠٠

- نطاق التأثيم في حكم الفقرة الأولى من المادة التاسعة . ق . ١٠ لسنة ١٩٦١ .

البناء . والفجور . والدعارة انطباق النص . سواء مارس البناء بالشقة المؤجرة .

رجل أو أنثى . متى علم المؤجر بذلك ١٠١

- كفاية استخلاص توافر العلم بالنقض من تأجير الشقة بأدلة سائنة عدم تطلب

افتضاء أجر أو أية منفعة أخرى ١٠٢

- جريمة تسهيل البناء . لا يشترط القانون وقوعها بطريقة معينة إنما ينناول شتى

صور التسهيل . مثال لتدليل سائق على جريمته تسهيل الدعارة واستئصالها .. ١٠٣

- ركن العادة في استعمال مكان للدعارة . إثباته . بكافة طرق الاثبات . كفاية الحكم

بالادانة ردا على أوجه الدفاع الموضوعية . أساس ذلك ؟ ١٠٤

- ارتكاب الطاعن جرائم تسهيل الدعارة لأخرى ومعاونتها عليها واستئصال بنائها

وإدارة محل لممارسة الدعارة . يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢

عقوبات . وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها ١٠٥

✓ - توافر ثبوت ركن الاعتياد في إدارة محل للدعارة . موضوعي . متى كان

سائنا ١٠٦

- جريمة إدارة منزل للدعارة أو التحريض على ارتكابها . تقاضى أجر عنها . ليس

ركنا من أركانها . القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . أثر ذلك ؟ إثبات الحكم اعتياد

الطاعنة ارتكاب الفحشاء مع الناس بنير تمييز لقاء أجر . كفايته إثباتا لتوافر أركان

الجريمة لا معقب على محكمة الموضوع في إثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن

الاعتياد على ممارسة الدعارة ١٠٧

- ركن العادة في استعمال مكان للدعارة . ليس له طريق خاص في الاثبات ... ١٠٨
- مثال لتسبيب سائق في التدليل على نوافر جريمة إدارة مسكن للدعارة ونسبها واستئلال البناء وتوافر ركن الاعنياد ١٠٩

القواعد القانونية :

الفصل الأول

جريمة التحريض على الفسق والفجور

١ - إن جريمة التحريض على الفسق والفجور من الجرائم ذات العادة التي تتكون من تكرار الأفعال التي نهى القانون عن متابعة ارتكابها . وجميع هذه الأفعال تكون جريمة واحدة متى كان وقوعها قبل المحاكمة النهائية عنها كلها أو عن بعضها ، أى سواء أكانت محل نظر في تلك المحاكمة أم لم تكن فإذا رفعت دعوى على امرأة لاتهامها بأنها في المدة بين ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ و ٣ يناير سنة ١٩٣٦ تعرضت لافساد أخلاق الشبان بتقديمها قاصرتين لرواد منزلها الذي أعدته للدعارة السرية وقبل الفصل في تلك الدعوى ضبطت لهذه المتهممة واقعة أخرى في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ وهي التعرض لافساد أخلاق القاصرتين المذكورتين بتحريضهما على الفسق في يوم ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٦ وما سبقه ، ونظرت الدعويان في جلسة واحدة ، فمن الواجب على محكمة الموضوع أن تقرر - ولو من تلقاء نفسها - ضم وقائع الدعويين وتحكم في الموضوع على اعتبار أنه جريمة واحدة . فإذا هي لم تفعل وحكمت في كل من الدعويين بالادانة فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . ولكن نقض أحد اثنين المتكسرين لا يمكن محكمة النقض من أن تتدارك الخطأ الذي وقعت فيه محكمة الموضوع بأن تضم الدعويين إلا إذا كان الحكم الآخر مستحق النقض أيضا . وذلك لامكان محاكمة المتهممة عن الأفعال الصادرة منها في الدعويين معا على اعتبار أنها في مجموعها لا تكون إلا جريمة واحدة وأما إذا كان هذا الحكم الآخر غير مستحق النقض فكل ما تستطيع محكمة النقض عمله في القضية التي قبل فيها الطعن هو الحكم بعدم جواز محاكمة المتهممة استقلالا عن الأفعال المكونة للتهمة التي هي موضوعها .

٢ - إن جريمة التعرض لافساد أخلاق الفتيات القاصرات من جرائم الاعتياد التي تتكون من تكرار أفعال الافساد . فمهما تعددت هذه الأفعال فإنها متى كان وقوعها قبل المحاكمة النهائية لا تكون إلا جريمة واحدة . فإذا أصدرت المحكمة الابتدائية على المتهمه حكمين عن واقعتين على أن كلا منهما وقعت في تاريخ معين ثم رأت المحكمة الاستئنافية ثبوت الواقعتين فإنه يكون من المتعين عليها ألا تحكم على المتهمه إلا بعقوبة واحدة عن جميع الوقائع على أساس أنها لم ترتكب إلا جريمة واحدة .

(جلسة ١٩٤١/١/٢٧ طعن رقم ٦٥٤ سنة ١١ ق)

٣ - إن مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا سن الثماني عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق الخ هي السن الحقيقية للمجنى عليه فمتى كانت هذه السن معروفة لدى الجاني أو كان علمه بها ميسورا اعتبر القصد الجنائي متوفرا لديه ولايسوغ له في هذه الحالة أن يستند في تقدير تلك السن إلى عناصر أخرى إذ أن علمه بالسن الحقيقية للمجنى عليه مفترض ولا يسقط هذا الافتراض إلا بثبوت قيام ظروف استثنائية منعه من إمكان معرفة السن الحقيقية . وإذن فلا يجوز لامرأة أن تقبل في منزلها المعد للدعارة فتاة لم تبلغ السن المنصوص عليها في المادة ٢٣٣ ع اعتمادا على أن شكلها يدل على أنها تبلغ من العمر أزيد من تلك السن ما دامت الفتاة المذكورة لها شهادة ميلاد ثابت وجودها وكان في الاستطاعة الاطلاع عليها للتثبت من سنها الحقيقية . كذلك لا يجوز لها أن تتحدى بتقدير الطبيب الشرعي لسن الفتاة المجنى عليها بعشرين سنة لأن هذا التقدير ليس سوى وسيلة احتياطية لا يلتجأ إليها إلا عند انعدام الدليل القاطع .

(جلسة ١٩٣٤/١١/٢٦ طعن رقم ٢٠٤٧ سنة ٤ ق)

٤ - إن مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية على الفسق والفجور هي السن الحقيقية للمجنى عليهم . والأصل أن علم الجاني بهذه السن مفترض ولا ينتفى هذا الافتراض إلا إذا لم يكن في إمكان الجاني معرفة حقيقة السن بسبب قيام ظروف قهرية أو استثنائية منعه من

ذلك . ومن ثم لا يقبل من الجانى اعتماده على أن مظهر المجنى عليها يدل على تجاوزها السن القانونية لأن هذا المظهر ليس من شأنه أن يمنعه من التحقق من سنّها ، وكذلك لا يقبل منه أن يعتمد فى تقدير السن على الشهادات الطبية ، لأن تقدير السن بمعرفة رجال الفن لا يدل فى الواقع على حقيقة هذه السن ، ولا يلجأ إليه إلا عند الضرورة حين ينعدم الدليل الأصيل وهو دفتر المواليد . أو على الأقل إذا قامت موانع قهرية تحول دون الوصول إلى هذا الدليل .

(جلسة ١٩٣٨/١٠/٣١ طعن رقم ١٦٠٦ سنة ٨ ق)

٥ - فى جريمة التعرض لافساد أخلاق صغار السن يفرض القانون علم الجانى بصغر سن من وقعت عليه الجريمة ، ولا يجدى الجانى نفى علمه بحقيقة هذه السن إلا إذا هو أثبت أنه قد تحرى عنها وأنه إنما وقع فى الخطأ لأسباب قهرية أو ظروف استثنائية . ولمحكمة الموضوع حق تقدير ذلك من وقائع كل دعوى وظروفها .

(جلسة ١٩٣٦/١١/١٦ طعن رقم ٢٢١٣ سنة ٦ ق)

٦ - إن المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات تنص صراحة على معاقبة كل من يساعد الشبان الذيم لم يبلغوا سن الثمانى عشرة على الفسق والفجور أو يسهل لهم ذلك فمتى أثبت الحكم حصول المساعدة فلا يجدى المتهم قوله إن المجنى عليه هو الذى حضر من تلقاء نفسه إلى المنزل المعد للدعارة .

(جلسة ١٩٣٦/١١/١٦ طعن رقم ٢٢١٣ سنة ٦ ق)

٧ - متى أثبت الحكم بالأدلة التى أوردها أن المجنى عليها حضرت لمنزل المتهم عدة مرات لارتكاب الفحشاء فيه وأن ذلك منها كان بناء على طلب المتهم فإن هذه الواقعة يكون فيها ما يفيد توافر ركن الاعتياد لدى المتهم . كما أن فيها ما يفيد تسهيله ارتكاب أفعال الفحش وهذا يكفى لعقابه ولو كان لم يقع منه أى تحريض للمجنى عليها .

(جلسة ١٩٤٠/١١/١٨ طعن رقم ١٨٦١ سنة ٢٠ ق)

٨ - إن القانون لم يشترط في الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٧٠ ع أن يكون وقوعها في مكان له وصف خاص ، فلا يشترط إذن أن يذكر في وصف التهمة الذي أسست عليه الادانة أن الجريمة وقعت في منزل يدار للدعارة . وإذا كان المنزل قد وصف بهذا الوصف خطأ في الحكم فإن ذلك لا يعيبه لأن هذا الوصف تزيد لايهم الخطأ فيه .

(جلسة ١٨/١١/١٩٤٠ طعن رقم ١٨٦١ سنة ١٠ ق)

٩ - لا يشترط في جريمة الاعتياذ على التحريض على الفسق والفجور أن يكون قد وقع من الشبان بناء على التحريض ، أفعال إتصال جنسى أو لذات جسمانية بل يكفي أن يكون قد وقع منهم أى فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق . وإذن فإعداد المتهم محلا للدعارة وتكليفه ابنته وهى عذراء قاصر بالاشتراك فى مباشرة ادارته والاشراف عليه ومجالسة رواده من الرجال والنساء والتحدث معهم فى ذلك الشأن الذى أعد المحل له - ذلك تتوافر به العناصر القانونية لهذه الجريمة .

(جلسة ٢٣/١٢/١٩٤٠ طعن رقم ١١٢ سنة ١١ ق)

١٠ - إن المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات إذ نصت على عقاب «كل من تعرض لافساد الأخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة على الفسق والفجور ، فقد دلت على أن هذه الجريمة لا يمكن أن تتوافر بالكلام المجرد ولو فحش أو فحشت مراميه . لأن كلمة «تعرض» هنا معناها الاعتداء بالفعل ، كما هو الظاهر من مدلول الكلمة الفرنسية المقابلة لها والتي استعملها القانون فى المادتين ٢٦٨ و ٢٦٩ السابقتين عليها فى تحديد معنى هتك العرض . هذا فضلا عن استعمالها فى عنوان الباب الوارد به هذه الجرائم وغيرها مما انعقد الاجماع على أنه لا يقع بمجرد القول . فإذا كان الحكم القاضى بالادانة فى هذه الجريمة قد بنى على أن المتهم زين للمجنى عليها بالقول طريق الدعارة مرة ، ثم دعاها للخلو بالرجال مرة ثانية ، فإنه يكون واجبا نقضه إذ أن ما حدث فى المرة الأولى هو مجرد قول غير مصحوب بأى فعل فلا يصح اعتباره تحريضا ، على ما سبق بيانه ، وما حدث فى المرة الثانية لا يكفي وحده لتكوين ركن الاعتياذ المطلوب قانونا .

(جلسة ١٤/١/١٩٤٧ طعن رقم ٢٦٥ سنة ١٧ ق)

١١ - إذا كان الثابت من الحكم أن ما صدر من المتهم من قولها لأحد اإماراة فى الطريق العام «الليلة دى لطيفة تعال نمضيها سوى» لم تجهر به ولم تقله بقصد الاذاعة أو على سبيل النشر أو الاعلان عن نفسها أو عن سلعتها الممقوتة ، وإنما قصدت أن تتصيد من تأنس منه قبولاً لدعوتها التى صدرت عنها فى هذه الحدود ، فإن هذا الفعل لا تتوافر به العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات ولا تتحقق به الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ من ذلك القانون ولا الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ولا يبقى بعد ذلك محلاً للتطبيق على واقعة الدعوى إلا الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات التى تنص على عقاب «من وجد فى الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرض المارين على الفسق بإشارات أو أقوال» .

(جلسة ١٩٥٤/٧/١ طعن رقم ٢١١٦ سنة ٨ ق)

١٢ - متى كانت واقعة الدعوى الثابتة بالحكم المطعون فيه هى أن الطاعنة كانت تحرض بنتين قاصرتين على الدعارة ردحا من الزمن تكرر فيه فعل التحريض بتقديمهما لرجال مختلفين ففى ذلك ما يكفى لبيان توافر ركن العادة فى جريمة التحريض على الفجور .

(جلسة ١٩٣٨/٤/١١ طعن رقم ١٢٧٣ سنة ٨ ق)

١٣ - إنه لما كان يجب فى جريمة التحريض على الفسق والفجور المعاقب عليها بالمادة ٢٧٠ من قانون العقوبات توفر ركن الاعتیاد فى حق المتهم ، فإنه إذا كان الحكم قد أدان متهما فى هذه الجريمة دون أن يثبت قيام هذا الركن بصورة واضحة جلية ، كان أشار إلى إحدى الوقائع إشارة عابرة ليس فيها بيان لظروف الواقعة ولا الأدلة المثبتة لها ، وذكر الواقعة الأخرى ذكراً مجهلاً لا يمكن معه الوقوف على كنهها ولا معرفة حقيقة أمرها وزمان وقوعها ومكانه بالنسبة إلى الواقعة الأخرى ، بما لا تستطيع معه محكمة النقض إقرار صحة وصف كل واقعة من الواقعتين بأنها من أفعال الفسق والفجور أو القول بتعدد الأفعال التى وقعت من هذا القبيل بارتكاب فعلين على الأقل كل منهما متميز عن الآخر ومستقل عنه

تسام الاستقلال ، كما هو مقتضى القانون - إذا كان ذلك فإن هذا الحكم يكون معيبا واجبا نقضه لقصوره في بيان الواقعة التي عاقب المتهم من أجلها .

(جلسة ١١/٣/١٩٤٦ طعن رقم ٦٢١ سنة ١٦ ق)

١٤ - إذا كان الحكم قد استفاد تحريض المتهمه للأنثى على الدعارة من كونها صحبتها إلى الشخص الذي اتخذ محله مكانا لالتقاء الجنسين وأنها قدمتها لشخص آخر ورافقتهم إلى السيارة التي ركبها معا ليركب معها فعل الفحشاء وأوصته بأن يعود بها في موعد معين ، فإن هذا الاستخلاص يكون سائغا ومقبولا وتتحقق به الجريمة المبينة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٩ س ٧ ص ٩)

١٥ - نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - بشأن مكافحة الدعارة - على تجريم كل من حرض ذكرا أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له بصيغة عامة تفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتياد ، غير أن المادة التاسعة تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب «كل من يمتلك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشا أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحة في محله بالتحريض على الفجور والدعارة» - وهذا التخصيص بعد التعميم ابتداء يفيد أن مراد الشارع استثناء من ورد ذكرهم في النص الخاص من الحكم العام .

(الطعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/١٦ س ٩ ص ١٠٩٠)

١٦ - لا يستوجب القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ تقاضى أجر لتجريم فعل ادارة منزل للدعارة أو التحريض على ارتكابها ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة أن لم تتحدث استقلالا عن الأجر أو المقابل وهو ما لا يعد ركنا من أركان الجريمة المستوجبة للعقوبة .

(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٨ س ١٢ ص ٥٤٦)

١٧ - دل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - فى شأن مكافحة الدعارة - بالصيغة العامة التى تضمنتها مادته الأولى على اطلاق حكمها بحيث تتناول شتى صور التحريض على تسهيله البغاء وبالنسبة للذكر والأنثى على السواء ، بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من مادته السادسة بعد هذا التعميم على الأنثى التى تمارس الدعارة والتى تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هى المعاونة التى تكون وسيلتها الاتفاق المالى بشتى سبله سواء أكان كليا أو جزئيا . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الطاعنة سمحت لمتهمة أخرى بممارسة الدعارة فى مسكنها الخاص لا يوفر فى حقها صورة المعاونة التى تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة ، وإنما يعتبر تسهила للبغاء بصورته العامة مما يخضع لحكم المادة الأولى من القانون المذكور التى تناولت بالتحريم شتى صور المساعدة . ومن ثم فإن الحكم إذ أعمل الفقرة الأولى من المادة السادسة يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، إلا أنه وقد عاقب الطاعنة بعقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة الأولى فلا وجه لنقض الحكم .

(الطعن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣ س ١٤ ص ٣٤٨)

١٨ - المعاونة التى عناها الشارع فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ فى مادته الثامنة لا تتحقق إلا بالاشتراك الفعلى فى تهينة المحل المعد للدعارة بقصد استغلاله .

(الطعن رقم ٩٧١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٦ س ١٥ ص ١٠)

١٩ - القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة إذ نص فى مادته الأولى على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه كل من حرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له ، ونص فى المادة السابعة على أن يعاقب على الشروع فى الجرائم المبينة فى المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة - لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل ارتكاب الفحشاء بالفعل .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٤ س ١٥ ص ١٥٣)

(والطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩)

٢٠ - نصت المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات «كل من استغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره» وهذا النص هو بذاته النص الذى تضمنته المادة السادسة فقرة (ب) من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الملغى وكان قد وضع بدلا من المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات التى كانت تعاقب بالحبس «كل من يعول فى معيشتة نثها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة» ويبين من عبارة الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ أن المشرع قصد من وضعها أن يمتد العقاب إلى طائفة المستغلين للبغياء والفجور بأية وسيلة دون قيد بأن يكون الاستغلال مصحوبا بأى فعل يدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة . وإذ كان ورود عبارة «التعويل فى المعيشة على كسب المرأة» بالمادة ٢٧٢ عقوبات الملغاة قد ترتب عليه جعل النص قاصرا على عقاب كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويعول فى معيشتة كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة فقد روى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة .

ومن ثم فقد أبدلت بعبارة «كل من استغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره» لتتناول بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشرة وغير المباشرة دون اعتداد بقيام أية صلة بين المستغل ومرتكب البغاء ودون أهمية لما إذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه حصل على جزء من كسب البغاء الذى دفعه العميل لقاء ارتكابه الفحشاء مع البغى مما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة استغلال البغاء المنصوص عليها فى الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وكان لاتعارض بين نفي الحكم وقوع جريمتى إدارة محل للدعارة وتحريض المتهم الثانية على ارتكاب الدعارة لعدم توافر أركانها القانونية - وبين ما إنتهى إليه من ثبوت جريمة استغلال بغاء المتهم المذكورة فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بقولة التناقض فى التسبيب أو الخطأ فى تطبيق القانون لا يكون سديدا .

٢١ - دل المشرع بما نص عليه من صيغة عامة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على إطلاق حكمها بحيث يتناول شتى صور التحريض على البغاء و تسهيله بالنسبة للذكر و الأنثى على السواء ، وذلك يدخل فيه أى فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق كما يدخل فيه مجرد القول ولو كان عرضاً ما دام هذا العرض جدياً في ظاهره وفيه بذاته ما يكفي للتأثير على المجنى عليه المخاطب به و إغوائه بقصد ارتكاب الفجور والدعارة .

(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ س ١٩ ق ٥٥ ص ٢٩٥)

٢٢ - متى كان القانون لم يبين ما هو المراد من كلمة التحريض ، فإن تقدير قيام التحريض أو عدم قيامه من الظروف التي وقع فيها يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، ويكفى أن يثبت الحكم تحقق التحريض ولا عليه أن يبين الأركان المكونة له .

(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ س ١٩ ق ٥٥ ص ٢٩٥)

٢٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم اصطحب المجنى عليه إلى منزله ثم عرض عليه إحضاره نسوة أو رجال لارتكاب الفحشاء معهم فلما رفض أخرج المتهم قضيبيته وعرض عليه ارتكاب الفحشاء معه ، وكان ما انتهى إليه الحكم من أن ما اقترفه المتهم هو ضرب من ضروب التحريض على ارتكاب الفجور وإرضاء شهوات الغير وليس إرضاء مزاجه الخاص كما ذهب المتهم إلى ذلك ، فإن ما يثيره المذكور في شأن العناصر المكونة للتحريض لا يعدو أن يكون مجادلة في موضوع الدعوى لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ س ١٩ ق ٥٥ ص ٢٩٥)

٢٤ - لا جدوى مما ينهيه المتهم على الحكم من أنه اعتبر الجريمة تامة ما دام الشروع في التحريض معاقباً عليه أيضاً بذات العقوبة المقررة للجريمة في حالة تمامها .

(الطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٧ س ١٩ ق ٥٥ ص ٢٩٥)

٢٥ - دل الشارع بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة وبما نص عليه في المادة السابعة منه ، أنه لا يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو استغلال ارتكاب الفجور أو الدعارة ، اقتراف الفحشاء بالفعل ، ومن ثم فلا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة ممارسة الدعارة من المتهمتين الثانية والثالثة لعدم اقترافهما الفحشاء وعدم توافر أركان جريمة ممارسة الدعارة في حقهما ، وبين ما إنتهى إليه من إدانة الطاعنة بجريمة الشروع في تسهيل دعارة الغير ، وإزاء ما ثبت لديه من أن الطاعنة قد توسطت بين هاتين المرأتين وطلاب المتعة بقصد البغاء لقاء أجر تقاضته ، إذ القضاء ببراءة هاتين المرأتين من تهمة ممارسة الدعارة لعدم توافر عناصرها القانونية في حقهما ، لا يستتبع براءة الطاعنة من تهمة الشروع في تسهيل الدعارة وذلك لاختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين ، ولأن انتفاء الجريمة الأولى ، لا يحول دون ثبوت الجريمة الثانية .

(الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ س ٢١ ق ٣٠٤ ص ١٢٦٣)

٢٦ - من المقرر أن القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء ، أن يكون بطريقة معينة ، إنما جاء النص بصفة عامة ، يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق ، بحيث يتناول شتى صور التسهيل . وإذا كان ما تقدم ، وكانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه ، يبين منها أن الطاعنة قد استقبلت بعض الرجال من طلاب المتعة في سكنها بإرشاد من قواد ، وتوسطت بينهم وبين امرأتين قدمتهما إليهم بقصد البغاء لقاء أجر تقاضته ، إلا أن المرأتين ضبطتا مع مرافقيهما قبل ارتكاب الفحشاء بالفعل ، فإن هذا الذي أثبتته الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الشروع في تسهيل الدعارة التي دان الطاعنة بها .

(الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ س ٢١ ق ٣٠٤ ص ١٢٦٣)

٢٧ - تنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على «أن من حرص ذكره لم يتم من العمر الحادية و العشرين سنة ميلادية أو أنثى أيا كان سنها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل له ذلك أو استخدمه أو صاحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة

ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة ...» ومفاد ذلك أن هذه المادة تضمن حكمها نوعين متميزين من جرائم القواعد الدولية أولهما جريمة تحريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء أو استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها . وقد تتوافر عناصر هاتين الجريمتين في إقليم الدولة بصرف النظر عن مغادرة المجنى عليه البلاد أو عدم مغادرتها . (وثانيهما) جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد إلى خارجها بقصد البغاء وهي جريمة لا تتم عناصرها إلا بمغادرة المجنى عليه البلاد فعلا ولا تتطلب أكثر من اصطحاب المتهم إلى الخارج لهذا القصد . لما كان ذلك ، وإذ كان الحكم المطعون قد أثبت في حق الطاعنة بما ينتج من وجوه الأدلة على ارتكابها للجريمة المنطوية تحت النوع الثاني من جرائم القواعد الدولية التي عدتها المادة ١/٣ من قانون مكافحة الدعارة وهي اصطحابها للمتهمة الثانية معها خارج الجمهورية للاشتغال بالدعارة فلا محل لما تحتاج به من أن ما قارفته لا يعد ضربا من ضروب التحريض على ارتكاب الفحشاء مما يدخل في عداد النوع الأول من جرائم القواعد الدولية على التفصيل المقدم ذكره ولم يكن موضوع اتهام الطاعنة .

(الطعن رقم ١٧٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ق ١٩٤ ص ٨٦١)

٢٨ - من المقرر أن الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ - الذي حدثت الواقعة في ظله - لا تقوم إلا في حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس أو يسهل له هذا الفعل أو يساعده عليه وهي لا تقع من الأنثى التي تقدم نفسها للغير إنما تقع ممن يحرضها على ذلك أو يسهل لها هذا الفعل . ولما كان يبين من واقعة الدعوى - كما أثبتتها المحكمة - أن شخصا آخر قدم الطاعنة لشابين لتمارس معهما الفحشاء لقاء مبلغ من المال ، وصورة الدعوى على هذا النحو لا تتوفر بها في حق الطاعنة أركان جريمة التحريض على الدعارة أو الفجور أو تسهيلها أو المساعدة عليها . ولما كان الحكم قد أخطأ التكييف القانوني لواقعة الدعوى ، وقد حجب هذا الخطأ المحكمة عن بحث مدى توافر أركان الجريمة التي ترشح لها واقعة الدعوى مما يندرج تحت نصوص القانون سالف البيان ، فإنه يتعين نقض الحكم والاحالة .

(الطعن رقم ٨٢٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٩ س ٢٣ ق ٢٢٩ ص ١٠٣٢)

٢٩ - متى كانت واقعة الدعوى حسبما حصلها الحكم ثابتا فيها أن الطاعنة الأولى دأبت على تقديم بعض النسوة لعمالها من الرجال ليباشروا الفحشاء معهن وأن الطاعنة الثانية من بين ما اعتادت الطاعنة الأولى تقديمهن لعمالها وأن الأخيرة اعتادت ممارسة الفحشاء مع من ترى الأولى إرسالها لهم دون تمييز ، وكان لا يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال اقتراف الفحشاء بالفعل ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين بها الطاعنتان وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة مما جاء بمحضر ضبط الواقعة وأقوال شهود الإثبات واعتراف كل منهما في محضر الشرطة وتحقيق النيابة في حق نفسها وعلى الأخرى وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، فإن ما تثيره الطاعنتان في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٨ ص ٢٤ ق ١٤ ص ٥٤)

٣٠ - دلت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة على أنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة ، إقتراف الفحشاء في الخارج بالفعل ، ومن ثم فلا تعارض بين ما إنتهى إليه الحكم من تبرئة بعض المتهمات من تهمة ممارسة الدعارة لعدم ثبوت اقترافهن الفحشاء وإدانة الطاعن في جريمة مساعدته وتحريضه لهن على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة ، وذلك لاختلاف العناصر القانونية لكل من هاتين الجريمتين ولأن انتفاء الجريمة الأولى لا يحول دون ثبوت الجريمة الثانية .

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ ص ٢٤ ق ٥٧ ص ٢٥٦)

٣١ - من المقرر أن تقدير القصد الجنائي أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى - يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب . ولما كان ما أثبتته الحكم كافيا لاستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطاعن في الجريمة التي دانه فيها (تحريض ومساعدة باقى المتهمات على مغادرة البلاد للاشتغال

بالدعارة) وسائغ فى التدليل على توافره فى حقه ، ومن ثم فإن المجادلة فى هذا الخصوص لا تكون مقبولة .

(الطعن رقم ١١١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٦ س ٢٤ ق ٥٧ ص ٢٥٦)

٣٢ - نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على تجريم كل من حرض ذكرا أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله بصفة عامة يفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتياد . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن جريمة التحريض على الدعارة التى دانه الحكم بها من جرائم العادة يكون على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١/١٣ س ٢٤ ق ٢٠٣ ص ٩٧٢)

٣٣ - لم يبين القانون ما هو المراد من كلمة (التحريض على الدعارة) ومن ثم فإن تقدير قيام التحريض أو عدم قيامه فى الظروف التى وقع فيها يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، ويكفى أن يثبت الحكم تحقق التحريض ولا عليه أن يبين الأركان المكونة له .

(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١/١٣ س ٢٤ ق ٢٠٣ ص ٩٧٢)

٣٤ - متى كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن مقارفته جريمة تحريض الاناث على مغادرة البلاد للاستغال بالدعارة والشروع فيها - إستنادا إلى الأدلة السانغة التى أوردها - فإنه لا يجدى الطاعن ما ينعاه فى شأن إدانته بجريمة التحريض على الدعارة طالما أن الحكم المطعون فيه قد طبق فى حقه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة أشد تلك الجرائم التى تدخل فى نطاقها عقوبة التحريض على الدعارة .

(الطعن رقم ٦٣٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١/١٣ س ٢٤ ق ٢٠٣ ص ٩٧٢)

٣٥ - إذ نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى الفقرة الأولى من المادة الأولى

على عقاب كل من حرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة . ونص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على عقاب كل من أستغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره . ثم نص في المادة السابعة على العقاب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة في حالة قيامها . فإنه لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال اقتراف الفحشاء بالفعل .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣)

٣٦ - تنص المادة الثامنة من قانون العقوبات على أن «تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين و اللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك» كما جرى نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة في الجمهورية العربية المتحدة بأن «كل من حرض ذكرا لم يتم الحادية و العشرين سنة ميلادية أو أنثى أيا كان سنها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة وكل من ساعد على ذلك مع علمه به يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه» لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنة اتفاقها في الخارج مع المحكوم عليهم الأول والرابع والخامسة على تحريض بعض الفتيات المصريات على مغادرة البلاد وتسهيل سفرهن للاشتغال بالدعارة تحت ستار العمل بالملاهي الليلية التي تمتلكها الطاعنة في منروfia بدولة ليبيا وقد مارسنها بالفعل ، وأن عناصر تلك الجرائم قد توافرت في إقليم الدولة المصرية ، وأورد الحكم من الاعتبارات السائغة ما يبرر بها قضاءه بما ينم عن فهم سليم للواقع فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣ س ٢٥ ق ٣٨ ص ١٦٩)

٣٧ - العبرة في جرائم القواعد الدولية بقصد الجاني نفسه لا بقصد المجنى عليها

فتقع الجريمة ولو كان الغرض الذى أدركته المجنى عليها من نقلها غرضاً مشروعاً ما دام الجانى يضمن غرضاً آخر هو البغاء . كما أنه ليس بلامر لوقوعها أن يكون الجانى قاصداً استخدام المجنى عليها لمباشرة الدعارة عقب نقلها أو تسفيرها وإنما يكفي أن يكون قصده منصرفاً إلى استخدامها فى عمل من شأنه أن يودى بها فى النهاية إلى ممارسة البغاء - لما كان ذلك - فإن ما تثيره الطاعنة من أن سفر هؤلاء الفتيات كان لغرض مشروع بدلالة تحريرهن عقود عمل فى مصر وحصولهن على تصاريح بالسفر طبقاً للقانون لا محل له .

(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٢٣ ص ٢٥ ق ٣٨ ص ١٦٩)

٣٨ - إن القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة قد نص فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة على عقاب كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفة مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بسماحه فى محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة ، فقد دل ذلك على أنه لا يشترط للعقاب أن يكون المالك أو المدير قد قصد تسهيل الدعارة بل يكفي مجرد علمه بأن من قبلهم فى محله ممن اعتادوا ممارسة الدعارة أو الفجور أو التحريض عليها .

(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٤ ص ٢٨ ق ٩٦ ص ٤٦٣)

٣٩ - لما كانت الطاعنة لا تجادل فى علمها بممارسة الفتيات المقيمات بمسكنها الدعارة وإنما تقتصر مجادلتها على انتفاء القصد الجنائى لديها ، وكان تقدير قيام القصد الجنائى أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، وكان ما أثبتته المحكمة على ما تقدم ذكره من أن ممارسة الفتيات السالف ذكرهن الدعارة كان معلوماً للطاعنة مما قررت من أنها كانت تعلم بذلك ، فإن هذا الذى أورده الحكم يعد سائغاً لاستظهار تحقق القصد الجنائى لدى الطاعنة فى الجريمة التى دأبها .

(الطعن رقم ١٥٠٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٤ ص ٢٨ ق ٩٦ ص ٤٦٣)

٤٠ - يبين من نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة

١٩٦١ . أنه يؤثم حالتين أولاهما تأجير أو تقديم منزل أو مكان لإدارته للفجور أو الدعارة مع العلم بذلك وهي ما يلزم لقيامها علم الموجد أو مقدم المكان بأنه سيدار للفجور أو الدعارة وأن يدار بالفعل لهذا الغرض على وجه الاعتقاد . وثانيهما تأجير أو تقديم منزل أو مكان لسكنى شخص أو أكثر لممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك وهو مالا يتطلب تكرار الفجور أو الدعارة فيه بالفعل ، ذلك أن الممارسة لا تعنى سوى ارتكاب الفعل ولو لمرة واحدة .

(الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٩ س ٢٩ ق ١٩ ص ١٠٨)

٤١ - البغاء كما هو معرف به فى القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز فإن ارتكبه الرجل فهو فجور وإن قارفته الأنثى فهو دعارة ، ومن ثم فإن النص ينطبق سواء مارس البغاء بالشقة الموجهة رجل أو أنثى متى علم الموجد بذلك .

(الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٩ س ٢٩ ق ١٩ ص ١٠٨)

٤٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لم يرسم لثبوت ركن العادة - فى استعمال محل لممارسة دعارة الغير - طريقاً معيناً من طرق الإثبات ولم يستلزم بيان الأركان المكونة للتحريض على ارتكاب الدعارة بل يكفى أن يثبت الحكم تحققه باعتباره مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعنة بها - مطبقاً فى حقها لحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتوقيعه عليها العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم - وأورد على ثبوتها أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها ، فإن ما تثيره الطاعنة من أنه لم يسبق الحكم عليها فى جريمة فتح أو إدارة محل للدعارة ومن أن الحكم لم يدل على توافر التحريض على ارتكاب الدعارة يكون حسب الحكم لأطراح شهادة المستشفى - المقدمة من الطاعنة - ما أثبتته من وجود تصلح ظاهر للعين المجردة بتاريخ الخروج المثبت بها ، هذا إلى أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح فى العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى وصلت إليها . لما كان ذلك ، وكان قول الطاعنة أنها شريكة فى إحدى أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير الدليل فى دعوى لا ينسحب أثره إلى دعوى أخرى ، ومن ثم فلا تثير

على المحكمة إذا هي اطمأنت إلى ما ارتكبه الضابط محرر المحضر ولم تأب به بما هو ثابت في مدونات حكم سابق صادر ببراءة الطاعنة - من أن هذا الضابط لفق لها تهمة مماثلة .

(الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٢ س ٣٠ ق ٥٧ ص ٢٨٥)

الفصل الثاني

جريمة التعويل على ما تكسبه المرأة من الدعارة

٤٣ - إن الشارع إذ وضع المادة ٢٧٢ عقوبات في باب هتك العرض وإفساد الأخلاق إنما أراد حماية النسوة الساقطات ولو كن بالغات ممن يستغلونهن في الدعارة مع الظهور بحمايتهن والدفاع عنهن فقضى بمعاقبة هؤلاء لما لهم من خطر متى ثبت أنهم يعولون في معيشتهم كلها أو بعضها على ما تكسبه أولئك النسوة من طريق الدعارة .

(جلسة ١٩٣٩/١٢/٢٥ طعن رقم ٦٢ سنة ١٠ ق)

٤٤ - إن النص الوارد في المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات لا يتناول بالعقاب إلا كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويعول في معيسته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة . فالحصول على المال إذا كان أجرا عن عمل معين قام به المتهم ولم يكن مرجعه تلك الحماية لا تتوافر به الجريمة المذكورة . ومن ثم فلا عقاب بهذا النص على من يحصل على جزء من كسب الدعارة إذا كان ذلك لم يكن إلا مقابل اعداده منزلا لقبول النساء الساقطات لارتكاب الدعارة فيه .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/١١ طعن رقم ١٨١٧ سنة ١٠ ق)

٤٥ - لا يوجد في نص المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات ولا في المذكرة الإيضاحية الخاصة بها ما يفيد أن المشرع إنما قصد بها معاقبة الرجال دون النساء ، بل إن في إطلاقه النص وتعميمه بقوله «كل من» ما يدل على أنه يتناول

بالعقاب المتهم رجلا كان أو امرأة . فإذا عولت امرأة في معيشتها على ما تكسبه امرأة من الدعارة حق عليها العقاب .

(جلسة ١٩٤١/٣/٢٤ طعن رقم ١٠٥٣ سنة ١١ ق)

٤٦ - إن الشارع إذ وضع المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات في باب هتك العرض وإفساد الأخلاق قد أراد حماية النساء الساقطات ، ولو كن بالغات ، ممن يسيطرون عليهن ويستغلوهن فيما يكسبهن من طريق الدعارة مع الظهور بحمايتهن والدفاع عنهن ، فنص على معاقبة هؤلاء متى ثبت أنهم يعولون في معيشتهم كلها أو بعضها على ما تكسبه تلك النسوة من طريق الدعارة . وإذن فلا عقاب بمقتضى هذه المادة على مجرد الوساطة بين الرجال والنساء . فإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه قاد امرأتين إلى أحد الفنادق حيث قدمهما لرجلين ، وقبض منهما نقودا سلم منها إحدى المرأتين خمسين قرشا والأخرى مائة قرش ، فهذا ، مؤداه أن المتهم لم يكن إلا مجرد وسيط بين الرجلين والمرأتين وليس فيه ما يدل على أنه يستغل المرأتين أو يتظاهر بحمايتهما وبأن له سلطة عليهما مما يقصد القانون العقاب عليه بتلك المادة .

(جلسة ١٩٤٢/٤/٢٠ طعن رقم ١١٤٠ سنة ١٢ ق)

٤٧ - إذا كان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم في جريمة التعويل في بعض معيشتة على ما تكسبه امرأة من الدعارة على ما ثبت لدى المحكمة من أنه تسلم من هذه المرأة حافظة بها نقود ، وكان الثابت أن هذه الحافظة مسروقة ، فهذا يكون خطأ ، إذ ما دامت الحافظة المذكورة مسروقة فلا يصح اعتبارها مما كسبته هذه المرأة من الدعارة ، ولا يصح بالتبع اعتبار المتهم قد عول في معيشتة على كسب من الدعارة .

(جلسة ١٩٤٨/١١/٢٩ طعن رقم ١٨٩٧ سنة ١٨ ق)

٤٨ - يكفي في جريمة التعويل على ما تكسبه امرأة من الدعارة أن يكون المتهم قد حصل من هذا الكسب على نقود كائنا ما كان مقدارها . ثم أنه لا يشترط فيها أن يكون قد وقع من المتهم أى تهديد . وإذن فإذا كان الحكم لم يبين مقدار النقود

التي حصل عليها المتهم من هذا الطريق ، ولم يعرض لأمر التهديد المدعى ،
فذلك لا يعيبه .

(جلسة ١٩٤٤/١١/٢٠ طعن رقم ١٤٩٨ سنة ١٤ ق)

٤٩ - إذا كان الحكم الذى أدان المتهم فى جريمة تعويله على ما تكسبه زوجته
من الدعارة لم يعن باستظهار أركان هذه الجريمة من ناحية ثبوت استغلاله
لزوجه والتعويل فى معيشتها كلها أو بعضها على ما تكسبه من الدعارة ، بل
اقتصر على إثبات واقعة الدعارة وحدها ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه .

(جلسة ١٩٤٨/٦/١ طعن رقم ٧٦١ سنة ١٨ ق)

٥٠ - لا يكفى فى بيان واقعة التعويل على ما تكسبه النساء من الدعارة أن يقول
الحكم إن النسوة اللاتي ضبطن بمنزل المتهم كن يمارسن الفحشاء ، دون أن
يبين أن هؤلاء النسوة قد كسبن مالا من الدعارة وأن ما كسبنه قد آل كله أو
بعضه إلى المتهم وأنها تعول فى معيشتها على ما تحصله من ذلك وأنه ليس
مقابل أجره الغرف التي نزل النسوة فيها .

(جلسة ١٩٤٨/١٠/٤ طعن رقم ٧٤٥ سنة ١٨ ق)

٥١ - لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة إدارة بيت للدعارة وممارستها -
وهما من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بثبوت ركن الاعتداء - وبين ما إنتهى إليه
الحكم من ثبوت جريمة استغلال الطاعنة بغاء المتهم الثانية ، وهى جريمة لم
يستلزم الشارع فيها توافر هذا الركن .

(الطعن رقم ٧٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/٦/٢٢ س ١٠ ص ٦٤٤)

٥٢ - متى كان ما أورده الحكم فى بيان واقعة الدعوى التي أثبتتها فى حق
الطاعنة من أنها سهلت للمتهم الثانية ارتكاب الدعارة وعاونتها عليها واستغلت
بغاء تلك المتهم وأدارت محلا لممارسة الدعارة - يتحقق به معنى الارتباط
الوارد بالمادة ٢/٢٣ من قانون العقوبات ، لأن الجرائم الأربعة المسندة إلى
الطاعنة وقعت جميعها لغرض واحد كما أنها مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل

التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن التهمة الرابعة الخاصة بإدارة المنزل للدعارة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يقتضى نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون .

(الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ س ١٨ ق ٤٥ ص ٢٤٠)

الفصل الثالث

دعارة

٥٣ - إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة الذى صدر ونشر فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ لا يعاقب على مجرد ضبط المتهمه فى منزل يدار للدعارة بل هو يشترط للعقاب الاعتياد على ممارسة الفجور أو اندعارة . وهذا القانون هو الواجب التطبيق على الفعل الواقع قبله والذى لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره عملا بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولا يغير من هذا ما ورد بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ من النص على استمرار العمل بأحكام الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤١ لمدة سنة إذ ذلك لا يجعل منه قانونا ينهى عن ارتكاب فعل فى فترة محددة لا يحول انتهاؤها دون السير فى الدعوى مما يدخل فى حكم الفقرة ٣ من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٥١/١١/٢٧ طعن رقم ١١٠٤ سنة ٢١ ق)

٥٤ ✓ - إن جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

(جلسة ١٩٥٥/٥/١٦ طعن رقم ٣١٨ سنة ٢٥ ق)

٥٥ - إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذى صدر ونشر فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ يسرى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائيا قبل صدوره عملا بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذا كان هذا القانون يشترط للعقاب الاعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة ، فإنه - وفقا لأحكامه - لا

يصح عقاب المتهم لمجرد ضبطها في منزل يدار للدعارة لارتكاب الفحشاء .
وإذا كانت المحكمة قد استندت في الحكم على المتهم إلى أنها تتردد على المنزل
الذي ضبطت فيه ولم تبين الدليل المؤدى إلى ثبوت ذلك فإن حكمها يكون قاصرا
إذ أن ما قالته من ذلك لا يكفي لاثبات الاعتقاد على ممارسة الدعارة في حكم هذا
القانون .

(جلسة ١٩٥١/١١/٢٧ طعن رقم ٤١٠ سنة ٢١ ق)

٥٦ - إن المساهمة أو المعاونة في إدارة منزل للعاهرات تقتضي الاشتراك في
تهيئة وإعداد المحل ذاته للغرض الذي خصص له أو تنظيم العمل فيه أو نحو
ذلك ، فإذا كان ما أثبتته الحكم في حق المتهمين إنما هو ترددهما على المنزل
لمجرد ممارسة الدعارة فيه مما لا يمكن أن يعتبر مساهمة أو معاونة في إدارة
المحل ، فإنه حين قضي بإدانتهم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٥٢/٣/١٣ طعن رقم ١٨١ سنة ٢٢ ق)

٥٧ - إن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقب في المادة الثامنة منه على فعل
المعاونة في إدارة منزل للدعارة ، إنما عني المعاونة في إعداد المحل واستغلاله
كمشروع ، وإذن فوجود امرأة في محل معد للدعارة وضبطها فيه ، مهما بلغ من
علمها بإدارته للدعارة ، لا يعتبر بذاته عونا على استغلاله أو مساعدة في إدارته
ولا تتحقق به جريمة المعاونة على إدارة منزل للدعارة .

(جلسة ١٩٥٥/٥/١٠ طعن رقم ١٨٨ سنة ٢٥ ق)

٥٨ - إن المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ قد عرفت بيت الدعارة
بأنه كل محل يستعمل لممارسة دعارة الغير أو فجوره . ولو كان من يمارس فيه
الدعارة شخصا واحدا . وإذن فمتى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعنة
ضبطت في منزلها ترتكب الفحشاء مع شخص أجنبي عنها وأنه لم يضبط بالمنزل
امرأة أخرى سواها ، وكانت المحكمة لم تقم دليلا آخر على أنها أدارت منزلها
لممارسة الغير للدعارة فيه ، فإن جريمة إدارة منزل للدعارة لا تكون متوافرة
الأركان .

(جلسة ١٩٥٣/١/٢٧ طعن رقم ١٢٣٤ سنة ٢٢ ق)

٥٩ - متى كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنهما اعتادت ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم ، فإن جريمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة تكون متوافرة الأركان ولو كانت المحكمة قد استخلصت ذلك من شهادة شخص واحد قال إنه اعتاد التردد عليها لهذا الغرض مقابل ذلك الأجر .

(جلسة ١٩٥٣/٦/٣٠ طعن رقم ٧٩٢ سنة ٢٣ ق)

(والطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢١ س ٢٥ ق ١١ ص ٤٨)

٦٠ - متى كان الحكم إذ دان المتهم بأنها عاونت زوجها الذى كان متهما معها فى إدارة منزل للدعارة والفجور بممارسة الدعارة فيه قد أثبت عليها أن شخصا ارتكب الفحشاء معها فى منزل زوجها المتهم الأول الذى يديره للدعارة كما أثبت عليها اعتياد بعض الرجال على الحضور إلى ذلك المنزل والتردد عليه لارتكاب الفحشاء مع المتهمه نظير أجر قدره ثلاثون قرشا للمرة الواحدة ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك تتحقق به جريمة ممارسة الدعارة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بجميع عناصرها القانونية .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طعن رقم ٤١٧ سنة ٢٤ ق)

٦١ - لما كان القانون لا يستلزم لثبوت العادة فى استعمال مكان لممارسة الدعارة فيه طريقة معينة من طرق الاثبات فلا تثريب على المحكمة إذ هى عولت فى هذا الاثبات على شهادة الشهود .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٠ طعن رقم ٤٣٣ سنة ٢٤ ق)

٦٢ - إن معاشرة رجل لامرأة فى منزله معاشرة الأزواج لا يعد من أعمال الفسق والدعارة المؤثمة فى القانون إذ أن المقصود بالتحريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز .

(جلسة ١٩٥٤/١٠/١٨ طعن رقم ٧٣٦ سنة ٢٤ ق)

٦٣ - إن المادة الأولى من الأمر العسكرى رقم ٧٦ الذى ظل مفعوله ساريا

بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ تنص على أنه «يعتبر في تطبيق هذا الأمر بيتا للعاهرات كل محل يتخذ أو يدار للبغاء عادة ولو اقتصر استعماله على بغى واحدة» كما تنص المادة الخامسة منه على أن «كل امرأة مريضة بأحد الأمراض التناسلية المعدية تضبط في بيت من بيوت العاهرات التي تدار بالمخالفة لأحكام هذا الأمر تعاقب ..» مما مفاده أن جريمة إدارة بيت للعاهرات هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها فإذا كان الحكم لم يستظهر هذا الركن من أركان تلك الجريمة فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٢/٥ طعن رقم ١٨٧٥ سنة ٢٠ ق)

٦٤ - أنه لما كانت المادة ٥ من الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ تقضى بعقوبتي الحبس والغرامة معا فإن إدانة امرأة لاتخاذها هي وزوجها بيتا للعاهرات اداراه وتعاطت هذه المرأة فيه الفحشاء حالة كونها مصابة بمرض الزهري والحكم عليها بمقتضى المادة المذكورة بالحبس وحده دون الغرامة - ذلك يكون مخالفا للقانون .

(جلسة ١٩٥١/٥/٢٨ طعن رقم ٤٥٨ سنة ٢١ ق)

✓ ٦٥ - جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة ممارسة الفجور والدعارة هما من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٠ س ٧ ص ٤٠٩)

٦٦ - إذا كانت جريمة ادارة منزل للدعارة غير متوافرة الأركان فإن جريمة المعاونة في إدارته للدعارة تكون غير قائمة قانونا لأنها نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي لا قيام لها بدونه .

(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٠ س ٧ ص ٢٧)

٦٧ - إذا كان منزل المتهمه - على ما أثبتته الحكم - هو مكان خاص تقيم فيه محترفة مهنة الحياكة إلا أنها أعدته في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال

عديدين لارتكاب الفحشاء فيه نظير أجر تنقاضه . فهو بهذا الوصف مما يدخل في التعريف الذي أورده الشارع لمحل الدعارة في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ من ٧ ص ٤٠٩)

٦٨ - المحال المفروشة المشار إليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للإقامة مؤقتاً بها . وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص لسكنائها مدة غير محدودة ولها نوع من الاستمرار .

(الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ من ٧ ص ٤٠٩)

٦٩ - النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بمكافحة الدعارة وجعلها وجوبية لا جوازية كما يقضى بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها وهي بحسب الشروط الموضوعية لها فيها لا يجوز أن تتناول غير المحكوم عليه .

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ من ٧ ص ٤٢٢)

٧٠ - متى أثبت الحكم أن أحد الرجال اعتاد التردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء مع من تحضره له المرأة التي تدير هذا المنزل وأنه ارتكب الفحشاء عدة مرات مع المتهمه وهي ممن يستخدم في إدارة هذا المنزل للدعارة فإن ذلك تتوافر به في حق المتهمه عناصر جريمة الاعتياذ على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة ٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(الطعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٣ من ٧ ص ٤٨٩)

٧١ - متى كان الحكم قد أثبت بأدلة سانغة أن المتهمه تدير منزلها للدعارة كما أورد مضمون ما جاء بمحضر التفتيش من أن نسوة عديدات ورجالا قد ضبطوا بالمنزل واعترف النسوة بأنهن يمارسن الدعارة في المنزل كما أقر الرجال بأنهم

يترددون عليه في أوقات متباعدة لارتكاب الفحشاء نظير أجر تستوفيه منهم
المتهمة فإن ما أثبتته الحكم تتوافر به في حق المتهم عناصر جريمة الاعتياد
على إدارة منزلها للدعارة طبقاً للمادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(الطعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٣ من ٧ ص ٤٨٩)

٧٢ - إن المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ إذ عاقبت على فعل المعاونة
في إدارة منزل للدعارة إنما عنت المعاونة في إعداد المحل واستغلاله كمشروع .
وإذن فوجود امرأة في منزل معد للدعارة لا يعتبر بذاته معاونة في إدارته أو
استغلاله ولا تتحقق به تلك الجريمة .

(الطعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٣ من ٧ ص ٤٨٩)

٧٣ - الفرع يعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بمكافحة
الدعارة .

(الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٩ من ٧ ص ٥١٩)

٧٤ - الزوجة تعتبر من الغير في حكم القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ يؤيد ذلك
أن الشارع يشدد العقاب في المادة الثامنة منه على من يدير منزلاً للدعارة إذا ما
كانت له سلطة على من يمارسون الفجور أو الدعارة فيه .

(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦ من ١١ ص ٩٥٤)

٧٥ - لا يقدح في اعتبار المنزل الذي أجرى تفتيشه محلاً للدعارة - أنه مسكن
خاص للزوجية ، مادام أن الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن المتهمه أعدت
هذا المسكن في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال لارتكاب الفحشاء فيه .

(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٨ من ١٢ ص ٥٤٦)

٧٦ - تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة وأن يكن من الأمور التي تخضع للسلطة
التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائغاً . فإذا

كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه هي أن كل ما توفر على الطاعنة الثانية من أدلة هو وجودها في منزل الطاعنة الأولى التي اعتادت إدارة منزلها للدعارة ووجود شخصين دفع كل منهما مبلغا من النقود للطاعنة الأولى لمواقعة الطاعنة الثانية وقد أتم أحدهما ما أراد وكان الثاني يباشر الفعل ، على ما يقوله الحكم ، عندما داهم رجال البوليس المنزل ، ولما كان اعتياد الطاعنة الأولى إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعنة الثانية على ممارسة الدعارة ، وكان تكرار الفعل ممن تأتى الدعارة في مسرح واحد للآثم لا يكفي لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل ، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تكرار الفعل مرتين مع الطاعنة الثانية في مجلس واحد دليلا على ثبوت الاعتياد في حقها مضافا إليه ثبوت الاعتياد في حق الطاعنة الأولى صاحبة المنزل ، وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يكفي بهذا القدر لاثبات توفر هذا الركن الذي لا تقوم الجريمة عند تخلفه فإنه يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعنة مما أسند إليها .

(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ س ١٣ ص ٤٣٧)

✓ ٧٧ - جريمة إدارة منزل للدعارة من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

(الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/٢ س ١٤ ص ٨٧٣)

✓ ٧٨ - تعاقب الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ «كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة» . والأماكن المفروشة المشار إليها في تلك الفقرة إنما هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للإقامة مؤقتا بها ، وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص بسكنائها مدة غير محددة ، ولها نوع من الاستمرار .

(الطعن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣ س ١٤ ص ٣٤٨)

٧٩ - لما كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائغة على مقارفة الطاعنة الفحشاء مع الرجل الذى كان معها وقت الضبط ووجودهما معا فى حالة تنبىء بذاتها على وقوع هذه الجريمة ، واستظهر ركن العادة بالنسبة إلى جريمتى إدارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة ترده عدة مرات لارتكاب الفحشاء معها ، فلا تثريب على المحكمة أن هى عولت فى اثبات هذا الركن على شهادة الشهود ، طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٣ س ١٤ ص ٤٨٠)

٨٠ - توافر ثبوت ركن الاعتياذ فى إدارة المحل للدعارة من الأمور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها فى ذلك سائغا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر هذا الركن بما استخلصه من شهادة الشاهد من سبق ترده على مسكن الطاعن لارتكاب الفحشاء ، وكان تقديره فى ذلك سليما . ولا تثريب على المحكمة إن هى عولت فى اثبات هذا الركن على شهادة هذا الشاهد التى اطمأنت إليها طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات . ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بعدم استظهاره ركن الاعتياذ يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١١ س ١٦ ص ٥٠)

٨١ - المحكمة بحسب الأصل غير مقيدة بنسب خبر إذا هى رأت فى الأدلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها . ولما كانت الأدلة التى أوردها الحكم بما له من سلطة موضوعية تنبىء بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك فى إن الطاعن أعد مسكنه للدعارة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى شأن رفض طلب نذب الطبيب الشرعى لاثبات العجز الجنسى لدى الشاهد لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/١/١١ س ١٦ ص ٥٠)

٨٢ - الأصل بأن قيد حرية النياية العامة فى تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائى ينبغى عدم التوسع فى تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة إلى

شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها الشكوى . ولما كانت جريمة الاعتداء على ممارسة الدعارة وإدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بهما - مستقلتين في أركانهما وكافة عناصرهما القانونية عن جريمة الزنا ، فلاضير على النيابة العامة إن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النعي على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث جريمة الزنا - التي لم تكن موضع بحث أمام المحكمة لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال الأخرى التي أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة . والحكمة التي تغياها الشارع من غل يد النيابة العامة عن تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الزنا - وهي الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها - لا تقوم إذا ما وضح للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب المنكر مع الزوجة كان بعلم زوجها ورضاه مما يسقط حقه فيما فرضه الشارع لحمايته وعائلته .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ س ١٦ ص ١٢٤)

٨٣ - متى كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائغة على مقارفة الطاعنة الجريمتين المستندتين إليها (فتح وإدارة منزلها للدعارة ، وتحريضها واستغلال فجور وبغاء امرأة أخرى) واستظهر ركن العادة بالنسبة إلى الجريمة الأولى مما استخلصه من شهادة الشهود وما دلت عليه التحريات وما كشفت عنه المراقبة المستمرة لمسكنها ومن ضبط المتهمّة الثانية فيه ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم من دعوى فساد في الاستدلال على توافر ركن الاعتداء يكون غير سديد . ولا ينال من سلامة تدليل الحكم على توافر ذلك الركن قضاؤه ببراءة المتهمّة الثانية لا ابتناء حكم البراءة على سبب قانوني متصل بحالة هذه المتهمّة وجو عدم ثبوت اعتيادها هي على ارتكاب الجريمة المسندة إليها (الاعتداء على ممارسة الفجور والدعارة) دون أن ينفي واقعة ضبطها بمسكن الطاعنة وهي ترتكب الفحشاء مع آخر قدمته الطاعنة إليها مقابل ما تقاضته من أجر وهي الواقعة التي استند إليها الحكم - ضمن ما استند - على التدليل على توافر ركن العادة لدى الطاعنة . ولم يكن حكم البراءة بمؤثر في عقيدتها في هذا الشأن .

(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٦ س ١٨ ق ٣٢ ص ١٦٧)

٨٤ - من المقرر أن القانون لا يستلزم لثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الاثبات ، وأنه لا تثريب على المحكمة إذا ما عولت في ذلك على شهادة الشهود .

(الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ س ١٨ ق ٤٥ ص ٢٤٠)

(والطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٨ س ١٩ ق ٧٨ ص ٤١٢)

٨٥ - إثبات العناصر الواقعية للجريمة ، وكذلك ركن الاعتیاد على ممارسة الدعارة ، مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب ، مادام تدليل الحكم على ذلك سائفاً .

(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٨ س ١٩ ق ٧٨ ص ٤١٢)

✓ ٨٦ - تنص المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة في فقرتها الأولى على أن «كل من فتح أو أدار محلاً للدعارة أو عاون بأية طريقة كانت في إدارته يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه ، ويحكم بإغلاق المحل ، ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به» . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بإدارة محل للدعارة قد وقت عقوبة الغلق بجعلها لمدة ثلاثة أشهر في حين أن القانون أطلقها من التوقيف ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٨٤ ص ٩٢٥)

✓ ٨٧ - مقتضى نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة أن جريمة إدارة منزل معد للدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من استظهار توافر ركن الاعتیاد في جريمة إدارة محل للدعارة المسندة إلى الطاعنة ولم يبين الدليل المؤدى إلى ثبوته في حقها بعد أن أصرح الدليل الوحيد الذي أورده الحكم الابتدائي

لأثباته والمستمد من إقرار المتهم الثانية بأنها اعتادت ممارسة الدعارة بمنزل الطاعنة لقاء أجر كانت الطاعنة تقوم بنفسها بتحصيله من الرجال ، وقضى ببراءتها من هذه التهمة لعدم ثبوت اعتيادها ممارسة الدعارة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا بما يعيبه .

(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٥ ص ٢١)

٨٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنتين دون أن يعنى بتحقيق ما أثارته الطاعنة الثانية من عدم توافر ركن الاعتیاد على ممارسة الدعارة لعدم تجريم الفعل الأول الخاص بفض بكارتها من خطيبتها السابق ومضى أكثر من ثلاث سنوات عليه ، وما أثارته الطاعنة الثالثة من عدم علمها بإدارة المسكن المؤجر منها للطاعنة الأولى للدعارة ، وهو دفاع يعد هاما ومؤثرا في مصير الدعوى المطروحة بالنسبة لهاتين الطاعنتين ، ذلك بأن البغاء كما هو معرف به في القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، كما أن جريمة ممارسة الدعارة من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، وكان دفاع الطاعنة الثالثة قد قصد به نفي الركن المعنوي للجريمة المسندة إليها ، فإن ما تقدم يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها أن تعمل على تحقيق دفاع الطاعنتين بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، وأن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٨ س ٢١ ق ٢٧ ص ١١٠)

٨٩ - جرى قضاء محكمة النقض في جرائم الاعتیاد ، على وجوب الاعتداد في توافر ركن الاعتیاد بجميع الوقائع التي لم يمض بين كل واحدة منها والتي تليها وكذلك بين اخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى أو رفعها ، مدة ثلاث سنوات .

(الطعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٨ س ٢١ ق ٢٧ ص ١١٠)

٩٠ - تنص المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة على معاقبة كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة (الفقرة ج) بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ٢٥ ج ولا تزيد على ٣٠٠ ج أو بإحدى هاتين العقوبتين وأجازت وضع المحكوم عليه عند إنقضاء مدة العقوبة فى إصلاحية خاصة إلى أن تأمر الجهة الإدارية بإخراجه ونصت المادة ١٥ من ذات القانون على أنه : «يستتبع الحكم بالادانة فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة ..» ودلالة هذا النص فى صريح عبارته أنه لا يقضى بوضع الجانى تحت مراقبة الشرطة إلا إذا قضى بحبسه ذلك أنه حدد مدة المراقبة بجعلها مساوية لمدة العقوبة ولا يمكن بداهة إجراء تحديد هذه المدة إلا فى حالة القضاء بعقوبة الحبس ، ولو أراد المشرع أن يقضى بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة فى حالة الحكم عليه بالغرامة لنص على ذلك صراحة وبالتحديد لمدتها .

(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٣ من ٢٢ ف ٩٥ ص ٣٩٠)

٩١ - تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن «يستتبع الحكم بالادانة فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك دون إخلال بالأحكام الخاصة بالمتشردين» . ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يحدد مبدأ المراقبة ومدتها ، فإنه طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ يتعين نقض الحكم نقضاً جزئياً وجعل مدة المراقبة المحكوم بها مساوية لعقوبة الحبس على أن يبدأ تنفيذها من تاريخ إنتهاء عقوبة الحبس .

(الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٨ من ٢٤ ف ١٥ ص ٥٥)

٩٢ - لما كان القانون لا يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء أن تكون بطريقة معينة إنما جاء النص بصفة عامة ، يفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث يتناول شتى صور التسهيل ، وكان يبين من الحكم أنه أثبت فى حق الطاعن بأدلة لها

معينها الصحيح ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها - أنه في خلال أربعة أشهر سابقة دأب على تحريض المتهم الثانية على ارتكاب الدعارة وقدمها إلى طالبى المتعة لارتكاب الفحشاء معهم لقاء أجر تقاضاه وأنه منذ أسبوع سابق على سؤالها قدمها لهذا الغرض إلى ثلاثة رجال لقاء مبلغ معين قبضة منهم ، فإن ما أورده الحكم كاف في بيان الواقعة وظروفها بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتى تسهيل الدعارة واستغلالها اللتين دان الطاعن بهما .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٤ س ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤)

٩٣ - تتوافر جريمة تسهيل الدعارة بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن يبسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهينة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة . ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أبانت في غير لبس أن جريمة تسهيل الدعارة التي دان الطاعنة الأولى بها كانت قد وقعت حين أصدر القاضي الإنن بالمراقبة - وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بخطئه في الرد على الدفع ببطلان الإنن بمراقبة تليفون الطاعنة الأولى لصدوره عن جريمة مستقبلية في غير محله .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣)

٩٤ - لا تثريب على المحكمة إن هي عولت في إثبات ركن الاعتیاد في جريمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - على شهادة الشهود ، طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات .

(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣)

(والطعن رقم ١٢٢٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢١ س ٢٥ ق ١١ ص ٤٨)

٩٥ - من المقرر أن القول يتوافر ثبوت ركن الاعتیاد فی إدارة محل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد مؤدى أدلة الثبوت استظهر ركن الاعتیاد على إدارة الطاعن مسكنه للدعارة بقوله «ولاشك فی أن ركن الاعتیاد فی جريمة إدارة مكان للدعارة المسندة إلى المتهم متوافر فی حقه من ذات أقوال كل من زوجته و .. بمحضر ضبط الواقعة والتي جاء بها أن المتهم قد دأب على إحضار الرجال والنساء بمسكنه لارتكاب الفحشاء مقابل أجر وأن إحداهما وهى .. دأبت على الحضور إلى مسكن المتهم كل يوم أو كل يومين لترتكب الفحشاء مع من يحضرهم المتهم من الرجال إلى مسكنه لقاء ثلاثين قرشا عن كل مرة» فهذه الأقوال - والتي اطمأنت إليها المحكمة - تقطع بأن مسكن المتهم يعتبر محلا للدعارة فی حكم المادة العاشرة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ فی شأن مكافحة الدعارة لأنه يستعمل عادة لممارسة دعارة الغير ، وما أورده الحكم فيما تقدم كاف وسانغ فی استظهار هذا الركن ، ولا تثريب على المحكمة إن هى عولت فی إثباته على اعتراف المتهمين الذى اطمأنت إليه طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة فی الاثبات ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بعدم استظهار ركن الاعتیاد فی غير محله .

(الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١٧ من ٢٥ ق ٦٥ ص ٢٩٥)

٩٦ - نصت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فی شأن مكافحة الدعارة ، على عقاب «كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة» . وقد دل المشرع بصريح هذا النص ومفهوم دلالاته أن هذه الجريمة تتحقق بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، وأن يكون ذلك على وجه الاعتیاد ، ولم يستلزم لتوافرها أن تكون ممارسة الفجور أو الدعارة مقابل أجر ، وإن كان الحصول على مقابل نظير ذلك قد يقوم قرينة على عدم التمييز بين الناس من قبول ارتكاب الفحشاء معهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده بجريمة اعتیاده على ممارسة الفجور وحصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن رئيس وحدة مكافحة الآداب أثبت فی محضره أن تحرياته قد دلت على أن المطعون ضده يمارس الفحشاء فی منزله مع آخرين لقاء أجر . فاستصدر ادنا من النيابة وانتقل إلى المسكن المنكور ، وإذا اقتحمه

ضبط .. يواقع المطعون ضده ، ولما سأل الأول قرر أنه يرتكب الفحشاء مع المطعون ضده بغير مقابل وقد سبق أن مارس معه هذا الفعل مرارا ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق المطعون ضده أدلة سانغة مستمدة مما أثبتته رئيس وحدة مكافحة جرائم الآداب في محضره وما شهد به ذلك الشاهد - فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة أن تلك الجريمة تستلزم لتوافرها أن يكون ارتكاب الفجور مقابل أجر ، يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٦٨٣ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٢ س ٢٦ ق ٩٧ ص ٢٠ :)

٩٧ - إن إثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتیاد على ممارسة الدعارة هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه مادام يقيمه على أسباب سانغة فإن ما تثيره الطاعة فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٧ س ٢٧ ق ٦١ ص ٢٨٨ :)

٩٨ - لما كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عول فى إثبات ركن الاعتیاد على إدارة الطاعة الثانية مسكنها للدعارة على ما دلت عليه التحريات ، وعلى أقوال الشاهد الذى ضبط فى حالة اتصال جنسى بالطاعة الأولى فى إحدى حجرات المسكن وعلى ما قرره هذه الأخيرة والشاهد المذكور من سبق تردها على مسكن الطاعة الثانية لممارسة هذا الفعل فيه مقابل أجر وعلى إقرار الأخيرة بذلك فى محضر الضبط ، ولما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يستلزم لثبوت العادة فى استعمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات فإنه لا تثير على المحكمة إذا ما عولت فى ذلك على شهادة الشاهد وأقوال المتهمين .

(الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٩ س ٢٩ ق ٧١ ص ٣٦٩ :)

(والطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ق ٧ ص ٤٩ :)

٩٩ - إن تحقيق ثبوت الاعتیاد على الدعارة ، وإن يكن من الأمور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها فى ذلك سانغا . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعة الثانية بجريمة الاعتیاد

على ممارسة الدعارة دون أن يستظهر ركن الاعتیاد إلا بقوله : « ولا يقدح في ذلك ما ثبت من التقرير الطبي الشرعي من أن المتهم الثانية لا تزال بكرا فإن ذلك لا ينال من رواية الشاهد ذلك أنه قرر بمحضر ضبط الواقعة وبالتحقيقات أنه لم يولج قضيبه بالمتهمة الثانية وإنما أعمله في جسمها إلى أن أمنى يضاف إلى ذلك ما ألمح إليه بالمحضر رقم إداري ذلك الذي ينبغي عن سوء سلوك المتهم الثانية ويبين بصدق عن النبت الذي ارتوت منه » . وهذا الذي أورد الحكم لا ينبغي على إطلاقه عن اعتیاد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة سيما وأن شاهد الواقعة قرر بالتحقيقات أنه لم يسبق له أن التقى بالطاعة الثانية قبل تلك المرة . لما كان ذلك ، وكان اعتیاد الطاعة الأولى إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم اعتیاد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة ، حتى ولو كانت ابنتها ، ذلك أن الاعتیاد إنما يتميز بتكرار المناسبة والظرف ، وكان الحكم بما أورده لا يكفي لإثبات ركن الاعتیاد الذي لا تقوم الجريمة عند تخلفه ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعة الثانية والاحالة .

(الطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ق ٧ ص ٤٩)

١٠٠ - ثبوت ركن الاعتیاد في إدارة محل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم كافيا وسامغا في استظهار هذا الركن . ولا تثريب على المحكمة ان هي عولت في إثباته على اعترافات المتهمين التي اطمأنت إليها طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة في الإثبات فإن النعي على الحكم في هذا الشأن غير مقبول .

(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٥/١٤ س ٣٠ ق ١٢٠ ص ٥٦٣)

١٠١ - متى كان البين من نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة - أنه يؤثم حالتين أو لاهما تاجير أو تقديم منزل أو مكان لإدارته للفجور أو الدعارة مع العلم بذلك وهي ما يلزم لقيامها علم المؤجر أو مقدم المكان بأنه سيدار للفجور أو الدعارة وإن يدار بالفعل لهذا ✓

الغرض على وجه الاعتیاد . وثانيهما تأجير أو تقديم منزل أو مكان لسكنى شخص أو أكثر لممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك . وكان البغاء كما هو معرف به فى القانون هو ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز فإن ارتكبه الرجل فهو فجور وأن قارفته الأنثى فهو دعارة . ومن ثم فإن النص ينطبق سواء مارس البغاء بالشقة الموجرة رجل أو أنثى متى علم المؤجر بذلك .

(الطعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٤ من ٣١ ق ٣٧ ص ١٨٢)

١٠٢ ✓ متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص بأدلة سانغة لها معينها الصحيح من الأوراق توافر علم الطاعن بأن الغرض من تأجيره الشقة هو ممارسة المستأجرين الفجور فيها ، وكان القانون لا يتطلب اقتضاء اجر أو أية منفعة أخرى فى مقابل ذلك فإن منعى الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٤ من ٣١ ق ٣٧ ص ١٨٢)

١٠٣ متى كانت جريمة تسهيل الدعارة تتوافر بقيام الجانى بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد أو قيام الجانى بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهينة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أبانت فى غير لبس توافر جريمة تسهيل الدعارة التى دين بها كما هى معرفة به فى القانون وكان الحكم قد أورد على ثبوتها فى حقه أدلة سانغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها الأمر الذى ينأى بالحكم عن حالة الخطأ فى القانون والفساد فى الاستدلال .

(الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٧ من ٣١ ق ٤٩ ص ٢٥٠)

١٠٤ متى كان القانون لا يستلزم لثبوت العادة فى إدارة مكان للدعارة طريقة

معينة من طرق الاثبات ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عول في قضائه بادانة الطاعن على اعتراف المتهم الثانية من أنه دأب على تسهيل دعارتها واستغلال بغائها بأن كان يقدمها في الكشك الذي يملكه للزجال نظير مبالغ يتقاضاها ، فإنه بحسب الحكم ذلك في الرد على دفاع الطاعن بعدم توافر ركن الاعتیاد ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أخذ بها .

(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ س ٣١ ق ٥٨ ص ٣٠١)

١٠٥ - من المقرر قانونا طبقا للمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله وكان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى التي أثبتها في حق الطاعن أنه سهل للمتهم الثانية ارتكاب الدعارة وعاونها عليها واستغل بغاء تلك المتهم وأدار محلا لممارسة الدعارة يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لأن الجرائم الأربعة المسندة إلى الطاعن وقعت جميعها لغرض واحد كما أنها مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقوبة مستقلة عن التهمة الأولى الخاصة بإدارة المحل للدعارة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون .

(الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٧ س ٣١ ق ٥٨ ص ٣٠١)

١٠٦ - من المقرر أن توافر ثبوت ركن الاعتیاد في إدارة المحل للدعارة من الأمور التي تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع متى كان تقديرها في ذلك سائغا .

(الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/١٧ س ٣١ ق ٩٦ ص ٥١٠)

١٠٧ - إن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة لا يستوجب تقاضى أجر لتجريم فعل إدارة المنزل للدعارة . من ثم فلا جناح على المحكمة أن لم تعرض للوقائع التى أشار إليها الطاعن فى أسباب طعنه بشأن المقابل مادام أن المقابل لا يعد ركنا من أركان الجريمة المستوجبة للعقوبة .

(الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٤٩ فى جلسته ١٧/٤/١٩٨٠ س ٣١ ق ٩٦ ص ٥١٠)

١٠٨ - لما كان القانون لا يستلزم لثبوت العادة فى جريمة ممارسة الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته يكفى فى إثبات أن الطاعنة قد اعتادت ارتكاب الفحشاء مع الناس بغير تمييز مقابل أجر بما تتوافر به أركان الجريمة المسندة إليها . وكان إثبات العناصر الواقعية للجريمة وركن الاعتياد على ممارسة الدعارة مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب مادام تدليل الحكم على ذلك سائغا - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - فإن منعى الطاعنة فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ٨/٥/١٩٨٠ س ٣١ ق ١١٤ ص ٥٩٣)

١٠٩ - إذ كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائغة على مقارفة الطاعنة للجرائم المسندة إليها بما استخلصه من شهادة كل من .. و .. و .. من أنهم ترددوا أكثر من مرة على سكن الطاعنة لارتكاب الفحشاء مع النسوة الساقطات فى مقابل أجر يدفعونه لها ومن اعتراف نجليها .. و .. (المتهمين الثانى والثالث) بأن الطاعنة تدير مسكنها للدعارة مقابل أجر تحصل عليه وإنهما يعاونانها فى ذلك ويتوليان إدارة المسكن لحسابها فى حالة غيابها وبما أقرت به .. و .. (المتهمتان الخامسة والسادسة) من أنهما اعتادتتا ممارسة الدعارة فى مسكن الطاعنة التى دأبت منذ عدة أشهر سابقة على تحريضهما على الدعارة وتقديمهما إلى طالبي المتعة الجنسية لارتكاب الفحشاء معهما لقاء أجر تتقاضاه فإن ما أثبتته الحكم على النحو الذى تقدم ذكره مما استخلصه من هذه العناصر مجتمعة كاف فى بيان واقعة الدعوى وظروفها بما

تتوافر به العناصر القانونية لجرائم فتح مسكن للدعارة وتسهيلها لباقي المتهمات واستغلال بغائهن التي دان الطاعن بها ، ويعد سائغا في التدليل على توافر ركن الاعتياذ في جريمة إدارة الطاعنة مسكنها للدعارة ، هذا وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يستلزم لثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق الإثبات وأنه لا تثريب على المحكمة إذا عولت في ذلك على شهادة واعتراف المتهمين ، وإذا كانت الطاعنة لا تمارى في أن ما أورده الحكم في هذا الشأن له أصله الثابت في الأوراق فإن ما تثبته في هذا الصدد يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٤ س ٣١ ق ١٩٩ ص ١٠٢٩)

دعوى مدنية

موجز القاعدتين :

- إقامة الدعوى المدنية على أساس المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج عن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ، دون المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك . توافر أركان الدعوى من خطأ وضرر ورابطة سببية وقبولها ١
- إثبات الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله . كفايته في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض ٢

راجع أيضا : تعويض

القاعدتان القانونيتان :

- ١ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية لم يؤسس دعواه المدنية على المطالبة بقيمة الدين المثبت بالشيك موضوع الدعوى ، وإنما أسسها على المطالبة بتعويض الضرر الفعلي الناتج من عدم قابلية الشيك للصرف ، وقد إنتهى الحكم إلى القضاء بهذا التعويض باعتباره ناشئا عن الجريمة التي دان الطاعن بها . فإن ما يثيره الطاعن في طعنه من منازعة حول انتفاء الضرر الذي قضى به الحكم استنادا إلى اتفاق لاحق باستبدال الدين الذي أعد الشيك للوفاء به وتقسيطه على اجال مختلفة بموجب سندات إذنية

لا يكون له محل طالما أن هذه المنازعة لا تدل بذاتها على انتفاء الضرر المترتب على عدم الوفاء بالشيك في ميعاد استحقاقه ، ويكون بذلك قد توافر للدعوى المدنية كافة أركانها القانونية من خطأ وضرر ورابطة سببية .

(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ س ١٧ ق ١٨٦ ص ٩٩٧)

٢ - من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم إدانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله .

(الطعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١٨ س ١٧ ق ١٨٦ ص ٩٩٧)

دقيق

موجز القواعد :

- عدم جواز تطبيق القرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ٤٦ على الوقائع السابقة على صدوره ١

- شرط العقاب على مخالفة المادة ١٧ من قرار وزير التجارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ٢ و ٣

- شرط العقاب على مخالفة المادة ١٠ من قرار وزير التجارة رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٤٦ ٤

- إدانة متهم باستخراج دقيق غير مطابق للمواصفات دون بيان مضمون التحليل وهل روعي في فحص العينة ما تقضى به المادة ١٠ من القرار رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ . قصور ٥

- قرار وزير التموين رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ ببطلان إجراءات أخذ العينة واعتبارها كأن لم تكن إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل فيه تجاوز للسلطة المخولة لمن أصدره ٦

- القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ٤٧ الخاص ببطلان إجراءات التحليل لعدم اخطار

- صاحب المخبر بنتيجة التحليل فيه تجاوز لحدود التفويض الصادر للوزير ٨
- صحة الحكم بإدانة المتهم لخلطه دقيق قمح بدقيق ذرة إذا كان الخلاف بين نتيجتي تحليل العينتين قاصر على اختلاف درجة الحموضة ٩
- عدم اشتراط توفر قصد جنائي خاص في جريمة حيازة صاحب المخبر ومديره رده غير ناعمة وغير نظيفة ١٠
- لا تلازم بين نص المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ٤٧ والمادة ٣ من القرار رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ ١١
- وجوب الحكم يشهر ملخص الحكم الذي يصدر على صاحب المطحن الذي يستخدم أجولة بها رقع لتعبئة الدقيق ١٢
- تطبيق أحكام المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥ على صاحب مصنع مكرونة ١٣
- تسلم المتهم الدقيق المأذون له بصرفه باذن خاص ولغرض معين يمنعه من التصرف فيه على خلاف ذلك ١٤
- تحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٧ من المرسوم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بتسليم المتهم الى اخر دقيقا مما سلم إليه لصناعته خبزا بمخبزه ١٥
- متى تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ ١٦
- العقوبة الواجبة التطبيق على مخالفة توريد مالكي محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ حصة الحكومة فيه ١٧
- عدم اشتراط القرارات الصادرة بعد أجل التوريد تعهد الزارع كتابة بالتوريد وقيامه به في ميعاد غايته المهلة المحددة ١٨
- شرط معاقبة تابع المتهم الذي كلف من قبله بنقل قمح بدون ترخيص ١٩
- توريد المتهم قيمة ثمن القمح المطلوب منه من محصول لسنة ٥٠ لا يجديه عملا بأحكام المرسوم ٩٥ لسنة ٤٥ والقرار رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ ٢٠

- عدم بدء مسئولية المتهم الذى أعفى من التوريد وفقا لأحكام المرسوم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ إلا بعد انقضاء المهلة المحددة فيه ٢١
- الحيازة الفعلية هى أساس ما أوجبه القانون من زراعة القمح بالنسبة التى حددها ٢٢ - ٢٣
- إلزام أصحاب المطاحن ومديرىها وخدمهم بقبول أجولة الدقيق الفارغة المنصرفة من مطاحنهم . لا إلزام على المشتري بردها ٢٤
- متى يعتبر بيع الدقيق بالجملة ؟ كلما بلغ وزنه ٧٩ أفة فأكثر كوحدة قائمة بذاتها ٢٥
- المقصود بالتجريم فى حكم المادة الأولى من القرار ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق الفاخر هو قيام أصحاب محال البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار الذى يتعين لمزاولته الحصول على ترخيص سابق . القيام بعملية بيع فردية عرضية إساءة لخدمة دون ممارسة لحرفة بعيدة عن أن تكون محلا للتأثيم والعقاب ٢٦
- بيع الدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ ممن يتجر فيه من أصحاب محال البقالة بغير ترخيص . عمل مؤثم قانونا ٢٧
- عدم قبول التذرع بالجهل بالقانون ٢٨
- المرجع فى تحديد مواصفات الدقيق والردة المعدة لرغف العجين الى القرار السارى وقت إنتاجها ٢٩
- عدم اشتراط القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل وجوب فحص العينة بطريق النخل والتحليل الكيماى معا وأن تكون المخالفة فى نسبتين على الأقل من النسب المقررة للمواصفات ٣٠
- محظور بغير ترخيص على محال البقالة بيع الدقيق بكافة أنواعه عادى وفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ سواء المنتج محليا أو المستورد . المادة ١/١ من قرار التموين ٦٢ لسنة ١٩٦٠، قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ لم يجز إلا استخراج الدقيق الصافى (العادى) ودقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪، عدم التزام المحكمة بالرد على ما أثاره المتهم من أنه ليس بالأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع . مادام أنه لم يحدد أنه من النوع الفاخر ٣١

- خلو قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ من نص يلزم أصحاب محال بيع الدقيق الفاخر نمرة (١) إستخراج ٧٢٪ بالاحتفاظ بالسجل المنصوص عليه فى المادة ٢٠ منه . فى مكان معين . إيجاب الحكم الاحتفاظ بالسجل فى المحل . خطأ فى تفسير القانون ٣٢

- العبرة فى إلزام المسئولين عن المخازن الأفرنجية عامة والبلدية فى دائرتى محافظتى القاهرة والاسكندرية وضواحيهما بامساك الدفاتر المقررة قانونا ، هى بنوع الدقيق المصرح لهذه المخازن باستخدامه . كون الدقيق المستخدم من النوع الفاخر نمرة (١) إستخراج ٧٢٪ يوجب على من تقدم ذكرهم إمساك الدفاتر المشار إليها. عدم إستظهار الحكم نوع الخبز المسئول عن إدارته المتهم ونوع الدقيق المصرح له . باستخدامه . قصور ٣٣

- إدانة الحكم الطاعنة فى جريمة إنتاج خبز من دقيق غير مطابق للمواصفات المقررة وعرضها للبيع خبزا منشوشا مستندا فى ذلك الى نتيجة التحليل دون أن يبين مضمون هذا التحليل ونسبة الرماد التى أثبتتها التقرير . قصور فى البيان موجب لنقض الحكم ٣٤

راجع أيضا : تسعير جبرى وتموين وردة.

القواعد القانونية :

١ - إذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هى أنه بتاريخ كذا (قبل ٥ أغسطس سنة ١٩٤٦) استخرج دقيق ذرة يحتوى على حوالى ٢٪ من الردة ، فلا يجوز تطبيق القرار الوزارى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ الصادر بتاريخ ٥ من أغسطس سنة ١٩٤٦ على هذه الواقعة .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢ طعن رقم ٩٦٩ سنة ١٧ ق)

٢ - إن المادة ١٧ من قرار وزير التجارة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ تنص بصفة عامة مرسلة على أن فحص عينات الدقيق يكون بطريق النخل والتحليل الكيماوى معا وأن نتائج التحليل لا تعتبر مخالفة فى نسبة الردة أو الألياف أو المتخلف على

المنخل إلا إذا تضمن الخلاف نسبتين على الأقل من النسب الثلاث - وهذا صريح في أنه يجب للعقاب أن تكون المخالفة حاصلة في نسبتين على الأقل من النسب المشار إليها . وإذن فإذا كان الحكم قد عاقب المتهم على أساس المخالفة في نسبة واحدة فقط فإنه يكون قد خالف القانون .

(جلسه ١٩٤٨/٣/١ طعن رقم ٢٢٩ سنة ١٨ ق)

٣ - إن المادة ٤ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدلة بالقرار رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥١ ثم بالقرار ٣٢ لسنة ١٩٥٣ قد أوجبت على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها والمرخص لهم في استخراج دقيق القمح الصافي أن ينتجوا الدقيق مطابقا لمواصفات معينة . كما نصت المادة ١٧ من القرار المذكور على أن يكون فحص عينات الدقيق والردة بطريق النخل والتحليل الكيماوي معا ، ولا تعتبر نتيجة التحليل إلا إذا كانت المخالفة في نسبتين على الأقل من النسب الثلاث المذكورة في المادة الرابعة . وإذن فالحكم الذي يدين صاحب مطحن ومديره في جريمة استخراج دقيق صاف غير مطابق للمواصفات المقررة مستندا في ذلك الى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطحنها غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ . دون أن يبين مضمون هذا التحليل وهل روعي في عينات الدقيق ما تقضى به المادة ١٧ من القرار الوزاري انف الذكر من وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل الكيماوي معا - فإنه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

(جلسه ١٩٥٥/٣/٢٨ طعن رقم ١٠٥ سنة ٢٥ ق)

٤ - إن المادة ١٠ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ توجب أن يكون فحص الدقيق بطريقتي النخل والتحليل الكيماوي . فإذا كانت المحكمة في حكمها القاضي بإدانة المتهم باستخراج دقيق غير مطابق للمواصفات لم تشر إلا الى نتيجة الفحص على المنخل . ولم تستظهر حصول الفحص بطريق التحليل أيضا . فإن الحكم يكون معيبا متعيينا نقضه .

(جلسه ١٩٤٨/٣/١ طعن رقم ٢٩٩ سنة ١٨ ق)

٥ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم بتهمة أنه بوصفه صاحب مطحن إستخرج دقيقاً غير مطابق للمواصفات المقررة مستنداً في ذلك إلى ما ثبت من نتيجة التحليل من أن عينات الدقيق المأخوذة من مطحنه غير مطابقة للقرار الوزاري رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٤٦ دون أن يبين مضمون هذا التحليل وهل روعى في فحص عينات الدقيق ما تقضى به المادة العاشرة من القرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ من وجوب حصوله بطريق النخل والتحليل معاً أو لم يراع ذلك ، فهذا الحكم يكون قاصراً ، إذ ذلك البيان واجب كيما تستطيع محكمة النقض الوقوف على حقيقة البحث الذي أجرى وتعرف مداه وأثره في الادانة .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢ طعن رقم ١٨٤ لسنة ١٧ ق)

٦ - إنه لما كان القرار الوزاري رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٤٦ قد صدر من وزير التموين تنفيذاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وكان هذا المرسوم لم يرد فيه أية إشارة عن تخويل الوزير تحديد أدلة معينة لاثبت الجريمة المعاقب عليها فيه إلا بها ، فهذا القرار بنصه على بطلان إجراءات أخذ العينة وإعتبارها كأنها لم تكن إذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل يكون قد تجاوز السلطة المخولة لمن أصدره فلا يصح للمحاكم أن تعتبره وتبنى عليه قضاءها .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨ طعن رقم ١٩٢٥ لسنة ١٨ ق)

٧ - متى كانت المحكمة حين أدانت المتهم ببيعه دقيقاً بالجملة بغير ترخيص من وزارة التموين عملاً بالمواد ١ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ١ و ٢ من القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥ قد إستخلصت في منطق سليم من الأدلة التي أوردتها أنه إنما كان يبيع بالجملة ، فلا يجدى هذا المتهم قوله بأن الدقيق المبيع لم يبلغ خمسين أقة على الأقل ، إذ أن ما جاء بالقانون بصدد وزن معين للدقيق لم يقصد به بداهة إلا إعتبار بيع الدقيق بكمية بهذا الوزن بيعاً بالجملة لا بالتجزئة وليس من المقصود أن البيع بالجملة لا يعتبر إلا حيث يكون المبيع بهذا القدر فقط .

(جلسة ١٩٤٩/١/١٠ طعن رقم ٢١٥٢ لسنة ١٨ ق)

٨ - أن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين لم يرد فيه أى نص على اجراءات معينة فى إثبات مخالفات ما جاء به من أحكام خاصة بإستخراج الدقيق وصناعة الخبز ولكنه خول وزير التموين أن يحدد بقرار منه الطريقة التى يجب على أصحاب المخازن أو المسئولين عن إدارتها إتباعها فى رغيف العجين (تقريره) . ومقتضى هذا التحويل ألا يتجاوز وزير التموين فيما يصدره من قرارات فى هذا الصدد حدود تفويضه . وإذن فالقرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٤٩ فيما نص عليه من بطلان إجراءات التحليل لعدم إخطار صاحب المخبز بنتيجة التحليل فى مدى خمسة وأربعين يوماً من تاريخ أخذ عينة الردة من مخبزه يكون قد تجاوز حدود التفويض الصادر للوزير ويبقى الأمر فى ثبوت الجريمة التى أظهرها هذا التحليل خاضعاً للقواعد العامة . من حيث الثبوت والاقتناع أى أن مرده يكون إلى عقيدة المحكمة المستمدة من جملة وقائع الدعوى .

(جلسة ١٩٥٠/٥/١٥ طعن رقم ٤٥٠ سنة ٢٠)

٩ - إذا كانت التهمة التى أدين المتهم فيها تقوم على أنه خلط دقيق قمح بدقيق ذرة وكان الثابت فى الحكم أنه لا اختلاف بين نتيجتى تحليل العينتين اللتين أخذتا من المخلوط فى صدد حصول الخلط ، فلا يؤثر فى صحة الحكم بالإدانة أن يكون بين نتيجتى تحليل العينتين اختلاف فى درجة الحموضة .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٣ طعن رقم ١٠١٥ سنة ٢٠ ق)

١٠ - إن القانون لا يوجب توفر قصد جنائى خاص فى جريمة حيازة صاحب المخبز ومديره ردة غير ناعمة وغير نظيفة ، وإذا كان المتهم قد دفع التهمة عن نفسه بأن الفترة التى انقضت من وقت انتاج الردة من المطحن لحين تحليلها فى المعمل الكيمائى من شأنها أن تؤثر فى الردة بتغير خواصها وجعلها خشنة ولم يطلب من المحكمة ان تدب خبيراً لتحقيق هذا الدفاع - فلا يقبل منه أن ينعى على المحكمة عدم تحقيق هذا الدفاع على يد خبير فنى .

(جلسة ١٩٥١/٢/٦ طعن رقم ١٣٩١ سنة ٢٠ ق)

١١ - إنه بمقارنة نص المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ بنص المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٤٣١ لسنة ١٩٤٦ يظهر أنه لا تلازم بينهما . ذلك لان المادة الأولى تنظم تداول وصنع الدقيق الفاخر وهي أوامر ونواه لأصحاب محال بيع هذا الدقيق وصناعته ، في حين أن الثانية توجب على فئة أخرى - هم أصحاب المطاحن - إخطار وزارة التموين عن مقدار الحبوب وما ينتج منها من دقيق متداول في مطاحنهم شهريا . ولما كان نص المادة ١٦ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ سابقة الذكر عاما غير مقيد بمدة أو زمن معين فإن الحكم متى أثبت في حق المتهم أنه استخدم دقيقا فاخرا يزيد على الكميات المرخص له بها من الوزارة وأدانه بهذه الجريمة لا يكون مخطئا .

(جلسة ١٩٥١/٣/٦ طعن رقم ١٠٦ سنة ٢١ ق)

١٢ - إنه بحكم المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ يجب القضاء بشهر ملخصات الأحكام في كل الجرائم التي ترتكب في ظل هذا المرسوم بقانون سواء في ذلك ما نص عليه منها فيه أو في القرارات الوزارية المرخص بإصدارها لتنفيذ أحكامه . فصاحب المطحن الذي يستخدم أجولة بها رقع لتعبئة الدقيق يجب أن يقضى عليه بشهر ملخص الحكم الذي يصدر عليه .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٠ طعن رقم ١٣٠ سنة ٢١ ق)

١٣ - إن المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥ تحظر على أصحاب المصانع .. وأصحاب محال بيع الدقيق .. أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير الدقيق الفاخر رقم ١ المحددة مواصفاته بالقرار المذكور . فتطبيق هذه المادة على صاحب مصنع مكرونة لا مخالفة فيه للقانون .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٣ طعن رقم ١٠١٥ سنة ٢٠ ق)

١٤ - إذا كان الواضح من الحكم أن الدقيق الذي تسلمه الطاعن إنما سلم إليه لاستعماله في الخبز الذي تعهد بتوريده للمدارس فإن هذا التسليم يكون خاضعا

لحكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بفرض قيود على تداول المواد الغذائية واستهلاكها وتوزيعها ومنها القيود الخاصة باستخراج الدقيق وبيعه وتسليمه وصناعة الخبز . ومتى كانت صفة الطاعن في تسلم الدقيق المأذون له بصرفه بإذن خاص ولغرض معين طبقا لهذه القيود يمتنع عليه معها أن يتصرف فيه على خلاف ما نقضى به ، بصرف النظر عما إذا كان الدقيق مستولى عليه أو لم يكن مستولى عليه - فإنه يكون مستحقا للعقاب المنصوص عليه في المادة ٥٦ من ذلك المرسوم بقانون .

(جلسة ١٩٥٢/١١/٤ طعن رقم ٤٥٤ سنة ٢٢ ق)

١٥ - إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه «يحظر على أصحاب المخازن ومديريها المسئولين والعمال أن يعرضوا للبيع أو يبيعوا أو يسلموا على أى وجه كان الدقيق المنصرف إليهم من السلطات المختصة لصنعه خبزا» . ومقتضى هذا النص أن يمتنع التصرف في الدقيق على أية صورة . وإذن فمتى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه سلم الى اخر دقيقا مما كان قد سلم إليه من مراقبة التموين لصناعته خبزا بمخبره فإن ذلك يكفي لتحقيق الجريمة ولا يؤثر في ذلك ما يثيره الطاعن من أنه لم يثبت في حقه أنه باع دقيقا .

(جلسة ١٩٥١/٥/١١ طعن رقم ٤٣٤ سنة ٢٣ ق)

١٦ - إن الشارع إذ نص في المادة ١١ من القرار رقم ٢٥٩ الصادر في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز والمعدلة بالقرار رقم ٣٦٦ الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٨ على أنه «يحظر على أصحاب المطاحن المخصصة للتموين ومديريها المسئولين أن يتصرفوا على أى وجه كان في الدقيق الناتج من الحبوب المسلمة إليهم بغير الأذونات التي تصدرها لهذا الغرض وزارة التجارة والصناعة (شئون التموين) أو فروعها إذ نص الشارع على ذلك فقد أراد أن يكفل لتصرف الدقيق نظاما من مقتضاه أن يكون توزيعه بأذن يعين فيه إسم صاحبه واسم المطحن المأذون له والكمية المأذون بصرفها ، وقد

فرض الشارع عقاباً في المادة ١٩ من القرار رقم ٢٥٩ المذكور على التصرف في الدقيق على أي وجه دون صدور هذا الإذن مباشرة إلى المطحن المكلف بالصرف .

(جلسة ١٩٥٤/١١/١٦ طعن رقم ١٠٨١ سنة ٢٤ ق)

١٧ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ إذ نص في المادة ٥٦ على أنه «يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا المرسوم بقانون بالحبس من ستة شهور إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه .. ويجوز لوزير التعمين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذاً لهذا المرسوم بقانون» فقد دل بذلك على أن للوزير أن يفرض لمخالفة القرارات التي يصدرها عقوبتي الحبس والغرامة معا أو إحداهما فقط بشرط ألا يتجاوز الحد الأقصى المحدد في النص دون أن يكون مقيدا بالحد الأدنى . ومتى كان ذلك كذلك، وكان القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذاً للمرسوم بقانون المذكور قد ذكر مخالفة عدم توريد مالكي محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ الكمية المطلوبة للحكومة في الميعاد ضمن ما ذكره من المخالفات وجاء القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ في المادة الأولى بالعقوبة التي فرضها الوزير عليها فنص على أنه «يعاقب على كل مخالفة لأحكام القرار رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٦ بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر وبغرامة قدرها ستة جنيهات عن كل أردب من القمح موضوع الجريمة» فإنه يكون من الخطأ معاقبة مرتكب تلك المخالفة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٥ بدلا من العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من القرار رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٦ .

(جلسة ١٩٤٧/٣/١٠ طعن رقم ٧٥٠ سنة ١٧ ق)

١٨ - إن القرارات الوزارية التالية لقرار وزير التجارة رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٤٦ قد أجازت للمزارعين أن يقدموا المطلوب منهم من محصول القمح عن سنة ١٩٤٦ في ميعاد غايته ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ، وإذن فإذا كانت الدعوى العمومية

قد رفعت قبل هذا التاريخ على المتهم بعدم توريده المطلوب منه حتى يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ وقضى فيها بالبراءة فهذا الحكم لا يكون قد خالف القانون فى شيء . ولا يصح الطعن فيه بمقولة إن التأجيل الذى سمحت به تلك القرارات لم يكن مطلقا بل هو مقيد بشرط تعهد الزارع كتابة بالتوريد وقيامه به فى ميعاد غايته ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٧ .

(جلسة ١٩٤٨/٢/٩ طعن رقم ٣١ سنة ١٨ ق)

١٩ - إن مجرد نقل القمح بدون ترخيص إنما يصلح أساسا لإدانة صاحب القمح لكنه لا يصلح أساسا لمعاقبة تابعه الذى كلف من قبله بالنقل ، إذ ذلك لا يفيد أن التابع كان لابد يعلم . بعدم وجود هذا الترخيص . وإذن فالحكم الذى يدين التابع فى هذه الجريمة دون أن يثبت علمه بعدم وجود الترخيص يكون قاصرا . ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المتهم الآخر معه ولو أنه لم يقدم طعنا . وذلك لوحدة الواقعة .

(جلسة ١٩٥٢/١/٨ طعن رقم ١١١٨ سنة ٢١ ق)

٢٠ - مادام الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعن أنه لم يسلم إلى الحكومة المقدار المستحق لها من محصول القمح الناتج فى سنة ١٩٥٠ حتى يوم ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥١ وهو نهاية الميعاد المحدد لتوريده فإنه لا يجديده أن يكون قد ورد إلى الصراف قيمة ثمن القمح المطلوب منه إذ القمح الواجب توريده مطلوب بذاته للحكومة وفقا للقانون رقم ٤٥ لسنة ٤٥ ، والقرار الوزارى رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ .

(جلسة ١٩٥٢/٥/٢٧ طعن رقم ٤٨٠ سنة ٢٢ ق)

٢١ - إذا كان القمح الواجب على الطاعن توريده للحكومة هو عن إحدى السنوات المشار إليها فى المرسوم بقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢ الذى أعفى من التوريد كل حائز يقوم بدفع جنيهين لوزارة التموين عن كل إرب كان ملزما

بتوريده في خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ، فإنه لا تبدأ المسئولية الجنائية عن عدم توريد هذا القمح إلا بعد انقضاء الشهرين في حالة عدم الوفاء بالالتزام عينا وعدم دفع البديل النقدي .

(جلسة ١٨/٥/١٩٥٣ طعن رقم ٦١٣ سنة ٢٣ ق)

٢٢ - إن القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ قد نص في المادة الثانية منه على أنه : «يجب على كل حائز أرض زراعية مهما كانت صفة حيازتها أن يزرع من القمح والشعير في سنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ الزراعية مساحة لا تقل عن (١) ٣٠٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته في المنطقة الشمالية من الوجه البحري ، على ألا تقل نسبة ما يزرع قمحا عن ٢٠٪ من المجموع المذكور . (ب) ٤٠٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته في باقي جهات المملكة بشرط أن تزرع قمحا» ووضح من هذا النص أن الحيازة الفعلية هي أساس ما أوجبه القانون من زراعة القمح بالنسب التي حددها . وإذن فإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد استئنافيا لأسبابه قد دان الطاعن على أساس أنه حائز رغم ما قرره في دفاعه من أنه لا يحوز أرضا يزرعها ، بل إنه يوجرها لآخرين بمقتضى عقود إيجار ، واكتفت المحكمة بقولها إنه لم يعترض على تقدير المساحة طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ دون أن تعنى ببيان أن الطاعن حائز حقيقة للأطيان موضوع التهمة ولا بالرد على ما أبداه من دفاع في هذا الشأن ، وذلك في حين أن الاعتراض المذكور في تلك المادة مقصور على النزاع في تقدير المساحة المزروعة بما لا يكون بطبيعة الحال إلا بعد ثبوت أن المنازع حائز وهو ما ينكره الطاعن - فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور مستوجبا نقضه .

(جلسة ١/٦/١٩٥٣ طعن رقم ٧٨٣ سنة ٢٣ ق)

٢٣ - إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن الحيازة الفعلية هي أساس ما أوجبه القانون من زراعة القمح بالنسب التي حددها ، فإذا كان الحكم قد دان الطاعن على أساس أنه مالك لجزء من الأرض موضوع المخالفة وأنه هو الذي يدير الأرض المملوكة له ولشركائه لأن عقود الإيجار الخاصة بها صدرت منه وحده ، وأنه يعتبر حائزا سواء أكان يحوز الأرض بنفسه أم بواسطة الغير فإنه

يكون قد أخطأ في تأويل نص المادة الثانية من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ إذ المقصود بالحائز في معنى هذه المادة هو الحائز حقيقة وفعلاً للأرض موضوع التهمة .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٦ طعن رقم ١١٧٦ لسنة ٢٤ ق)

٢٤ - لا الزام على المشتري برد جوال دقيق بعد تفريغه من عبوته ولا الزام على البائع بقبوله وإنما نظم الشارع رد أجولة الدقيق بالمادة التاسعة من القرار رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٤٤ سنة ١٩٥٥ فأوجب على أصحاب المطاحن ومديرية وحدهم قبول الجوال الفارغة المنصرفة من مطاحنهم على أن تكون سليمة من التلف .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٤ س ٨ ص ٦١١)

٢٥ - متى كان الاتفاق الذي تم بين المتهم والمشتري قد انصب على شراء جوال دقيق مغلق مما عبوته قائماً ثمانون أقة وكان تعريف الشارع لبيع الجملة في واقعة الدعوى ينزل على ما حدده بالنص ويصدق مسماء على كل ما بلغ وزنه ٧٩ أقة من الدقيق فأكثر كوحدة قائمة بذاتها ، فلا محل للتمسك بخضم وزن الجوال فارغاً .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٤ س ٨ ص ٦١١)

٢٦ - نصت المادة الأولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ على أنه «يحظر على محال البقالة في جميع أنحاء القطر المصرى بيع الدقيق العادى والدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المنتج محلياً أو المستورد ما لم يكن مرخصاً لها في ذلك بمقتضى الرخصة الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه . ويكون بيعه بنصف الجملة مقصوراً على المحال المخصصة للتجار فيه بالتجزئة والمخابز البلدية والأفرنجية ومحال البقالة المشار إليها بالفقرة

الأولى» . ومن ثم فإن الشارع يكون قد أفصح بجلاء عن أن المقصود بالتجريم هو قيام أصحاب محال البقالة ببيع الدقيق على وجه الاتجار الذى يتعين لمزاويلته الحصول على ترخيص سابق به ، أما القيام بعملية بيع فردية عرضية اسداء لخدمة دون ممارسة لحرفة ، فبعيد عن أن يكون محلا للتأثيم والعقاب .

(الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٢٢ س ١٦ ص ٨٨٢)

٢٧ - البين من نص المادة الأولى من القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ فى صريح لفظه وواضح دلالته أن القانون يؤثم بيع الدقيق ممن يتجر فيه من أصحاب محال البقالة قبل الحصول على ترخيص بذلك بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ .

(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ س ١٩ ق ٣٩ ص ٢٢٠)

٢٨ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن أنه يبيع الدقيق الذى حاز منه قدرا ضخما - على وجه الاعتیاد - وأن ما باعه يوم الضبط كان جزءا مما حازه بقصد الاتجار وأنه أقر بذلك متذعرا بجهله القانون - مما لا يقبل التذرع به - وكان لما حصله الحكم من اعتراف الطاعن أصله الثابت فى الأوراق على ما يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ، فإن الحكم إذ دان الطاعن بجريمة بيعه الدقيق الفاخر فى محل البقالة المملوك له قبل الحصول على ترخيص بذلك ، يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ س ١٩ ق ٣٩ ص ٢٢٠)

٢٩ - إن القرارات التموينية التى تحدد مواصفات إنتاج الدقيق والردة إنما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحث لا تتصل بمصلحة أصحاب المطاحن أو القانمين على إدارتها أو العاملين فيها فى شىء ، ومن ثم فإن تغاير تلك المواصفات على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديثها لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لإنتاجها وتأثيم عدم

مطابقتها إياها ، ويكون المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغف العجين إلى القرار السارى وقت إنتاجها مخالفة للمواصفات المشار إليها دون أن يرفع صفة التجريم ما يصدر بعده من قرارات بتغييرها . لما كان ما تقدم ، فإن تغيير مواصفات إنتاج الردة وزيادة نسبة الرماد إلى ٦٪ وتعديل رقم «المنخل» المستعمل في إعدادها بصدور قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ لا يتحقق فيه معنى القانون الأصلح في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى ما يخالف هذا النظر قد جانب صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٢ س ١٩ ق ٢١٢ ص ١٠٤٧)

٣٠ - إذ نصت المادة ٣٥ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرارين رقمى ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - على أنه : «ترسل عينات الدقيق والردة والخبز وغيرها التى تؤخذ من المطاحن والمخابز ومحال بيع الدقيق والخبز والمحال العامة إلى إدارة منتجات الحبوب بوزارة التموين لتعطى رقما سريا ثم ترسل إلى قسم الكيمياء بوزارة الزراعة أو إلى مصلحة المعامل بوزارة الصحة لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف وتعتبر العينة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة إذا كانت مخالفة لنسبة واحدة من النسب المقررة لتلك المواصفات» فقد دلت فى صريح عبارتها وواضح دلالتها على انها لا تعتد فى فحص عينات الدقيق والردة بما كانت تقضى به المادة ١٧ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الملغى به بقضى المادة ٣٩ من القرار رقم ٣٩ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - من وجوب فحص العينة بطريقى النخل والتحليل الكيمائى معا وأن تكون المخالفة فى نسبتيين على الأقل من النسب المقررة للمواصفات .

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ٢٥ ص ١١٨)

٣١ - إن الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار التموين رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم بيع الدقيق العادى والفاخر نمرة ١ استخراج ٧٢٪ تنص على أنه «يحظر على محال البقالة فى جميع أنحاء الاقليم المصرى ، بيع الدقيق العادى والدقيق

الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ المنتج محليا أو المستورد ما لم يكن مرخصا لها في ذلك بمقتضى الرخصة الصادرة لها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . وإذ كان ذلك ، وكان القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز لم يجز إلا استخراج نوعين من الدقيق فقط هما الدقيق الصافى (العادى) ودقيق القمح الفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ ، فإن مؤدى ذلك أن القرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٠ حظر الاتجار فى الدقيق بكافة أنواعه من عادى وفاخر نمرة (١) استخراج ٧٢٪ ومستورد إلا بترخيص ، وكان الطاعن لا يحجد ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الدقيق الذى باعه هو من النوع الفاخر ، فإن ما أورده الحكم يكفى لسلامته وينأى به عن القصور فى التسبيب ، ولا عليه إن لم يرد على ما أثاره الطاعن من أنه ليس فى الأوراق ما يقطع بنوع الدقيق المباع وهل هو من المحظور بيعة أم لا ، لأنه دفاع ظاهر البطلان .

(والطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ ق ٢٠٢ ص ١٠٣٤)

٣٢ - إن قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ إذ أوجب فى المادة ٢٠ منه على أصحاب محال بيع الدقيق الفاخر أن يكون لديهم سجل مطابق للنموذج (ج) يثبتون فيه يوميا البيانات الموضحة بهذا النموذج ، إنما جاء خاليا من النص على إلزامهم بالاحتفاظ بهذا السجل فى مكان معين ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب فى تفسيره لنص المادة المذكورة إلى ضرورة الاحتفاظ بالسجل فى المحل يكون قد أخطأ فى القانون ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ق ٤٨ ص ١٩٧)

٣٣ - إن المناط فى إلزام صاحب المخبز والمسئول عن إدارته سواء أكان المخبز أفرنجيا بعامية أم بلديا فى دائرتى محافظتى القاهرة والاسكندرية وضواحيهما ، بإمساك الدفاتر التى نص عليها القانون فى المادة ٢٠ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ وفى المادة الأولى من القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، إنما هو بنوع الدقيق المصرح لهذه المخابز باستخدامه ، فإذا كان هذا الدقيق من النوع الفاخر استخراج ٧٢٪ تعين على أصحاب المخابز المذكورة والمسئولين عن إدارتها ، إمساك هذه الدفاتر ترتيبا على التصريح لها باستخدام القمح الفاخر نمرة ١/

استخراج ٧٢٪ المستورد المشار إليه بنص المادة الثانية من القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٩ ، وهو ما لم يكن مصرحا للمخابز البلدية باستخدامه من قبل بمقتضى المادة الرابعة من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرار رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٤ والقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ . وإذا كان ما تقدم ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يستظهر في مدوناته نوع المخبز المسند إلى المطعون ضده إدارته وهل هو من المخابز الأفرنجية أم من المخابز البلدية ، كما لم يستظهر نوع الدقيق المصرح له في استخدامه وهل هو من الدقيق الفاخر ٧٢٪ أم لا ، فإن هذا الحكم يكون قاصراً .

(الطعن رقم ٧٣٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٧ س ٢١ ق ١٩٧ ص ٨٣٦)

٣٤ - تحظر المادة الرابعة من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بالقرار رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ بغير ترخيص على أصحاب المخابز العربية ومحال بيع الدقيق والمسئولين عن إدارتها أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير القمح الصافي بالمواصفات الموضحة بالمادة الأولى من هذا القرار . وتوجب تلك المادة الأخيرة المعدلة بالقرار رقم ٢١٤ لسنة ١٩٦٨ على أصحاب المطاحن والمسئولين عن إدارتها إنتاج دقيق القمح الصافي طبقاً لمواصفات معينة منها ألا تزيد نسبة الرماد مسحوباً على المادة الجافة على ٢ و ١٪ لإنتاج مطاحن الحجارة ، ١ و ١٪ لإنتاج مطاحن السلندرات . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة في جريمتي إنتاج خبز من دقيق غير مطابق للمواصفات المقررة وعرضها للبيع خبزاً مغشوشاً مستنداً في ذلك إلى نتيجة التحليل دون أن يبين مضمون هذا التحليل ونسبة الرماد التي أثبتها التقرير لتتمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون ، فإن هذا الحكم يكون مشوباً بالقصور في البيان مما يتعين معه النقض والإحالة .

(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٤/١٢ س ٢٢ ق ٨٨ ص ٣٥٩)

دمغة

موجز القواعد :

- عدم اطلاع المحكمة على المحررات المضبوطة ، وإنتهائها إلى أنها عقود مما يستحق عليه رسم دمغة اتساع دون بيان أسانيد ذلك . قصور ١

- القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٧ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة . طبيعته : قصد عام : هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون إذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية . إختلاف ذلك عن القصد الجنائي في جريمة المادة ٢٠٦ عقوبات فهو قصد خاص . علة ذلك : المادة ٢٧ من القانون سالف الذكر هي من قوانين البوليس المقصود بها توقي تداول الدمنات في ذاته ، دون أن يلبس هذا التداول نية النش أو أى باعث آخر غير مشروع ٢ و ٣

- رسوم الدمغة . فرضها المشرع على كافة الاعلانات والاضطرابات والتبليغات . سواء كانت حكومية أو خاصة بالأفراد . استثناء من ذلك : ما يصدر عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة . الاعلانات الخاصة بالمجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديرية . تخضع لرسوم الدمغة ، ولا تتمتع بالاعفاء . عبء الالتزام بأدائها إلى مصلحة الضرائب : يقع على عاتق صاحب الجريدة التي قامت بهذه الاعلانات . حقه في تحصيلها من الجهات المعلنة ٤

- عدم تقرير الشارع في القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ مصادرة المشغولات الذهبية والفضية غير المدموغة . ووضعه بشأنها نظاما خاصا في المادتين ٢٢ ، ٢٤ من القانون المذكور . أمر مصادرتها ليس منوطا بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات ٥

- عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جريمة بيع طوابع دمغة سبق اسنعمالها قبل صدور طلب كتابي من مصلحة الضرائب . اعتبار هذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم وإلا صدر باطلا . لا ينشئ عن ذلك أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من مصلحة الضرائب ٦

القواعد القانونية :

١ - متى كان الثابت أن المحكمة بدرجتها لم تطلع على المحررات المضبوطة والتي ينازع المتهم في اعتبارها عقودا مما يستحق عليه رسم دمغة الاتساع ، وكان هذا الاطلاع لازما لمعرفة نوع هذه المحررات ومقدار الضريبة المستحقة عليها بمقتضى القانون ، وكان الحكم فيما إنتهى إليه من أن تلك المحررات هي عقود مبرمة بين الشركة التي يمثلها المتهم وبين العملاء لم يورد الأسانيد التي تبرر ما إنتهى إليه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور ، ويتعذر معه على محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٩ س ٨ ص ٣٧٧)

٢ - يختلف القصد الجنائي الذي يتطلبه نص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات عن القصد الجنائي الذي تتطلبه المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، فالقصد الجنائي في المادة ٢٠٦ قصد خاص هو العلم بتحريم الفعل ونية استعمال الشيء المقلد أو المزور استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة أو بمصلحة الأفراد ، وهو مفترض من التقليد أو التزوير ، وعلى المتهم وحده اثبات عكس هذا القصد أما القصد الجنائي في المادة الأخرى الخاصة بعلامات الدمغة فقصد عام هو مجرد العلم بالتقليد أو التزوير دون إذن الجهات المختصة ، ولو كان ذلك لأغراض ثقافية أو علمية أو فنية أو صناعية ، مما لا يتوافر به القصد الجنائي المنصوص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٣ س ١٠ ص ١٥٥)

٣ - المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ هي من قوانين البوليس المقصود بها توقي تداول الدمغات في ذاته ، دون أن يلابس هذا التداول نية الغش أو أى باعث آخر غير مشروع ، يدل على ذلك المقارنة بين الألفاظ والعبارات المنصوص عليها في هذه المادة والمادة ٢٠٦ من قانون العقوبات كما يدل على ذلك أن المشرع أضاف المادة ٢٧ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ومثيلتها المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات لمواجهة حالة خاصة ، عبر عنها في

بعض المذكرات التفسيرية لهذه القوانين لم تكن تدخل في نطاق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ، وهى تداول تلك الدمغات والطوابع ، حتى ولو لم يكن صنع نماذجها مقصودا به استعمالها استعمالا ضارا بمصلحة الحكومة أو الأفراد .

(الطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٩/٢/٣ س ١٠ ص ١٥٥)

٤ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والمواد ١ و ١٣ و ١٥ من الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون ، أن المشرع فرض رسم الدمغة المقررة على كافة الاعلانات والاختارات والتبليغات وما يشاكلها مما نص عليه فى تلك المواد ، سواء كانت حكومية أو خاصة بأفراد الناس ، واستثنى من ذلك ما يصدر منها عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة ، ومن ثم فإن الاعلانات وغيرها التى تصدر من الهيئات الحكومية عن أعمال خاصة لا تتصل بأعمال السيادة تكون خاضعة لرسم الدمغة . وقد جاءت المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ منفذة لمواد القانون السالفة ومبينة نوع الاعلانات العامة المعفاة من رسم الدمغة وطبيعتها وهى الاعلانات والاختارات العلنية التى تصدر من البرلمان بمجلسيه والحكومة المركزية وفروعها بقصد اعلان أوامر السلطة العامة وما يتعلق بتنفيذ القوانين التى تمس الدولة بصفة مباشرة - أما الاعلانات والاختارات العلنية التى تصدر من ممثلى السلطة التنفيذية بصفة أخرى ، كما لو حررت بصفتهم رؤساء مجالس بلدية أو قروية أو مجالس مديريات فإنها تخضع لرسم الدمغة فى كل الأحوال . ويقع عبء الالتزام بأداء هذه الرسوم إلى مصلحة الضرائب على عاتق صاحب الجريدة التى تقوم بهذه الاعلانات ، على أن يقوم هو من جانبه بتحصيلها من الجهات المعلنة .

(الطعن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٣٠ س ١٣ ص ٦٩٤)

٥ - مفاد نص المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ أن الشارع لم يقرر مصادرة المشغولات الذهبية أو الفضية غير المدموغة . وهو اذ فعل ذلك لم يجعل أمر مصادرتها منوطا بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات بل قرر بشأنها نظاما خاصا من مقتضاه حفظها على ذمة الدعوى حتى

إذا ما صدر حكم نهائى - تقرر حق استردادها بعد دمجها إذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية ، وبعد كسرها واستيفاء الرسوم والمصاريف المستحقة إن لم تكن كذلك .

(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ س ١٤ ص ٩٢٣)

٦ - مؤدى نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمج هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية - فى جريمة بيع طوابع دمج سبى استعمالها - قبل صدور طلب كتابى من مصلحة الضرائب . وإذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فإن إغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من مصلحة الضرائب .

(الطعن رقم ٢١٢٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٢ ص ٣٧)

ذ

ذبح ماشية خارج السلخانه . ذخيرة .

ذبح ماشية خارج السلخانة موجز القواعد :

- العقوبة الواجبة التطبيق على واقعة ذبح عجل جاموس خارج السلخانة وقعت في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ١

- عقوبة المادة ١٤٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ أخف من عقوبة المادة ٢٠ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . وجوب مصادرة اللحوم المذبوحة خارج السلخانة والمعدة للأكل . المواد ١٤٣ ، ١٤٩ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ٢

- جواز مساءلة عامل المحل . والمسئول عن إدارته . معا . عن جريمتي عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة . وأغذية منشوشة للبيع ٣

- إدانة الطاعن بجريمتي عرض لحوم مذبوحة خارج السلخانة . وعرض أغذية منشوشة للبيع . وجوب توقيع عقوبة واحدة عنهما . المادة ٢/٣٢ عقوبات . توقيع عقوبة مستقلة عن كل من التهمتين . خطأ . وجوب تصحيحه بالاكْتفاء بعقوبة الجريمة الثانية الأشد ٤

القواعد القانونية :

١ - إنه لما كان الأمر العسكرى رقم ٥٠١ الذى صدر فى ١٣ يونيه سنة ١٩٤٤ قد نص فى المادة ٧ منه على أنه «استثناء» من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الجزارة يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة والأماكن التى تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهاً إلى خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، واستثناء من القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ كل من ذبح إناث البقر ، وإناث الجاموس المولود فى القطر المصرى والتى لم تستكمل نمو الستة القواطع الدائمة وكذلك كل من ذبح إناث الغنم المولودة فى القطر المصرى والتى لم تستكمل الأربعة قواطع الأولى الدائمة يعاقب بالعقوبات المبينة بالفقرة السابقة ، وفضلاً عن ذلك تضبط ، وتصادر ، وتعرض للبيع بواسطة مندوبى وزارة التموين ، الحيوانات المذبوحة واللحوم المعروضة للبيع أو المبيعة ، وكذلك اللحوم المخزونة فى المحال المشار إليها فى المادة الثالثة ، وذلك عدا اللحوم أو مستحضرات اللحوم المنصوص عليها فى المادة الثانية (فقرة ثانية) ثم لما كان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة

١٩٤٥ المعمول به بعد رفع الأحكام العرفية بالمرسوم الصادر فى ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ابتداء من ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ قد نص فى المادة ٢٠ منه على أنه «استثناء» من أحكام المادة ٣٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ السابقة الإشارة إليها يعاقب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة أو الأماكن التى تقوم مقامها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة من خمسة جنيهاً إلى خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، واستثناء ... وفضلاً عن ذلك يحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة - لما كان ذلك كذلك فإن العقوبة الواردة فى لائحة السلخانات المشار إليها لا يمكن أن تتناول واقعة ذبح عجل جاموس خارج السلخانة وقعت فى ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، بل العقوبة الواجبة التطبيق عليها هى - بمقتضى المادة ٥ من قانون العقوبات - إما العقوبة الواردة بذلك الأمر العسكرى وإما العقوبة الواردة بالمرسوم بقانون سالف الذكر أيتهما أصلح للمتهم ، ولذلك يكون من الخطأ اعتبار الواقعة - مخالفة معاقبا عليها بالعقوبة المقررة بلائحة السلخانات .

(جلسة ١٩٠٦/٦/٣ طعن رقم ١٤١٠ سنة ١٦ ق)

٢ - القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والذى بدأ العمل به بعد وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم - وهى ذبحه حيوانا معدا لحمه للأكل خارج السلخانة - وقبل الحكم فيها نهائياً وإن عد قانوناً أصلح للمتهم لما نص عليه فى المادة ١٤٣ الواردة فى الباب الثالث من الكتاب الثانى من عقوبة يقل الحد الأقصى للغرامة فيها عن الحد الأقصى للغرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المنطبق على واقعة الدعوى ، إلا أن المادة ١٤٩ الواردة فى نهاية هذا الباب من القانون قد نصت على أنه لا تخل أحكام هذا الباب بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين ، وإذا كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون المشار إليه قد نصت على وجوب الحكم بمصادرة اللحوم موضوع المخالفة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بمصادرة هذه اللحوم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٦١ ص ٨٢٠)

٣ - متى كانت النية العامة قد اتهمت الطاعن بصفته مالكا للمحل واخر بصفته عاملا به ، بأنهما (١) عرضا للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة . (٢) عرضا للبيع أغذية مغشوشة مع علمهما بذلك ، وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن ادارة المحل - ولم ينازع الطاعن في ذلك - ولما كان العرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول عن إدارة المحل معا متى تحققت باقي عناصر الجريمة بالنسبة لهما - ومن ثم فإن منعاها في هذا الشأن (من أنه لا يمكن أن يسأل عن هذه التهمة غير شخص واحد) يكون على غير سند .

(الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣ س ٢٩ ق ١٦٨ ص ٨٢١)

٤ - متى كانت التهمة الأولى المسندة إلى الطاعن - عرضه للبيع لحوما مذبوحة خارج السلخانة - معاقبا عليها طبقا لأحكام المادتين ١٣٧ فقرة (أ) ، ١٤٣ فقرة (و) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة والتي تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على ثلاثين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف إحدى المادتين ١٣٦ و ١٣٨ من ذات القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحد البنود (أ) « تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها وعرضها للبيع والرسوم التي تفرض على الذبح » ب ، ج ، د ، هـ من المادة ١٣٧ من القانون المذكور وكانت المادة ١٢ من قرار وزير الزراعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ قد قضت بأن يحظر أن تعرض للبيع أو تباع لحوم الحيوان في البلاد التي تدخل في دائرة المجزر أو نقطة الذبح ما لم يكن قد ذبح في سلخانة عامة - وليس بأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ كما وصفتها النيابة العامة وسايرها الحكم المطعون فيه - وكانت التهمة الثانية - عرض للبيع أغذية مغشوشة - معاقبا عليها طبقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن مصادرة المواد موضوع الجريمة . ولما كان ذلك وكانت الجريمتان المسندتان إلى الطاعن مرتبطين ببعضهما البعض ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يوجب اعتبارهما معا جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما - وهي الجريمة الثانية المعاقب عليها بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ - وذلك عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .. ولما كان الحكم

المطعون فيه إذ قضى بعقوبة لكل من الجريمتين اللتين دان الطاعن بهما رغم توافر شروط المادة ٣٢ عقوبات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة الغرامة والاكتفاء بعقوبة الحبس عن التهمتين والمصادرة إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٣ س ٢٩ ق ١٦٨ ص ٨٢١)

نخيرة

راجع : سلاح .

رابطۃ السببۃ . رأفة . ربا فاحش . رد . ردة . رسوم .
رشوة . رعى ماشية ، رهان على سباق الخيل . رى
وصرف .

رابطه السببية

موجز القواعد :

- رابطه السببية فى جريمة الاصابة الخطأ . هى أحد العناصر القانونية المكونة لها . انعدامها . أثره . إنعدام الجريمة ١
- رابطه السببية فى جريمة القتل خطأ . مثال على توفرها ٢
- مسئولية المتهم جنائيا عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التى أحدثها عن خطأ أو عمد . ولو كانت عن طريق غير مباشر . التراخى أو الإهمال فى علاج المجنى عليه . ومرض المجنى عليه أو كبر سنه . لا تقطع رابطه السببية ٣
- عدم استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة . قصور يعيب الحكم . أمثلة . ٤ - ٦
- خلو الحكم من بيان إصابات المجنى عليه وسببها وكيف أدت إلى وفاته . قصور . أمثله ٧ و ٨
- إنتهاء الحكم إلى أن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده وأن خطأ المتهم - بفرض حدوثه - لم يكن له شأن فى وقوع الحادث لانتهاء رابطه السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذى لحق المجنى عليه . لا قصور ولا خطأ فى القانون : ولو لم يتحدث الحكم عن جميع صور الخطأ المنسوبة للمتهم ، أو لم يتعرض لباقي صور الخطأ المشار إليها فى المادة ٢٣٨ عقوبات ٩
- العلاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمدا . أو خروجه فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصون على أن يلحق عمله ضررا بالغير . مثال ١٠
- رابطه السببية . مسألة موضوعية ، يقدرها قاضى الموضوع . لا رقابة عليه لمحكمة النقض : مادام قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب تؤدى إلى ما انتهى إليه ١١
- علاقة السببية بين الاصابة والوفاة . مالا يقطعها . إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات

تؤدي إلى الوفاة . علة ذلك : ازهاق الروح هو النتيجة المباشرة التي قصد إليها الجاني ١٢

- وجوب بيان إصابات المجنى عليه والتدليل على رابطة السببية بينها وبين وفاته .
إستنادا إلى دليل فنى . اغفال ذلك . قصور ١٣

- بيان الحكم رابطة السببية بين الاصابات التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه وبين وفاة هذا الأخير . بيان جوهري . اغفاله . قصور ١٤

- رابطة السببية في جريمة القتل العمد . بين الاصابات والوفاة . التدليل على قيامها . من البيانات الجوهرية في الحكم . اغفال ذلك . قصور ١٥

✓ - الدفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب والعاهة . دفاع جوهري . سكوت الحكم عن الرد عليه . قصور . مثال ١٦

- الحكم بالادانة في جريمة قتل خطأ . اغفال التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته استنادا إلى دليل فنى . قصور ، ولو كانت العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق عقوبة الاصابة الخطأ . مادام توقيع هذه العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل الخطأ ١٧

- علاقة السببية في المواد الجنائية . علاقة مادية . تبدأ بالفعل الضار وترتبط معنويا بما يجب على الجاني ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله العمد . مثال في ضرب افضى إلى موت اثبات قيام هذه العلاقة . مسألة موضوعية ، ينفرد بتقديرها قاضى الموضوع ١٨

- ايراد الحكم في أسبابه أن اصابة المجنى عليه حدثت من انفجار البندقية الذى أدى إليه انطلاق العيار النارى لوجود عيب في معدن الماسورة ، لادخل للمتهم فيه . قوله بأن الاصابة لم تحصل مباشرة من عيار نارى أطلقه المتهم بطريقة طبيعية . ثبوت أن لهذه الوقائع سند صحيح من أقوال الطبيب الشرعى أمام المحكمة . النعى على الحكم بالخطأ في الاسناد . لا أساس له ١٩

- مخالفة اللوائح وان أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا القتل والاصابة الخطأ . إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . عدم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والاصابة

غير متوافرة ٢٠

- رابطة السببية : ركن من أركان جريمة القتل الخطأ . تطلبها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور . خطأ المجنى عليه بقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة مثال ٢١

- مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي فى العلاج أو الإهمال فيه . ما لم يثبت أنه كان متعمداً ذلك لتجسيم المسئولية . مثال ٢٢

- خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة . تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها . موضوعى ٢٣

- رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن فى جريمة القتل الخطأ إقتضاؤها أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل إتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بخير وجود هذا الخطأ . وجوب إثبات توافره بالاستناد إلى دليل فنى ٢٤

- علاقة السببية فى المواد الجنائية . ماهيتها ؟ تقديرها . موضوعى ٢٥

١/- الدفع بإنقطاع رابطة السببية بين إعتداء المتهم على المجنى عليه وتخلف عاهة مستديمة لدى الأخير - يجب أن يكون صريحاً وإلا فلا يعد مطروحاً على المحكمة ٢٦

- إدانة الحكم المتهم بجريمة القتل الخطأ وترتيبه على ذلك مسئولية متبوعه دون التدليل على قيام رابطة السببية بين الإصابة والوفاة إستناداً إلى دليل فنى . قصور نقص الحكم بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية لهذا السبب يستوجب نقضه بالنسبة إلى المتهم أيضاً ٢٧

- مساءلة كل من أسهم فى الأخطاء التى ينشأ عنها الحادث أيا كان قدر خطئه . يستوى فى ذلك أن يكون خطؤه سبباً مباشراً أم غير مباشر فى حصول الحادث .. ٢٨

- إيراد الحكم لأوجه الخطأ التي أسهمت في وقوع الحادث . كفايته للتدليل على قيام رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة التي حوسب المتهم عليها ٢٩

- تحقق جريمة القتل خطأ . بحدوث القتل نتيجة توافر صورة من صور الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقوبات . عدم جدوى النعى بأن الخطأ لا يتوافر في حق المتهم إلا إذا كان ما صدر عنه مخالفاً للقواعد الدولية لمنع المصادمات في البحار أو مخالفة لائحة الميناء ٣٠

- نطاق مسئولية المتهم جنائياً عن النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التي أحدثها ؟ إلزام المجنى عليه بتحمل جراحة يمكن أن تؤدي إلى شفائه من العاهة التي لديه . لا يصح مادام يخشى أن تعرض العملية حياته للخطر . مجرد قابلية العاهة للشفاء بعملية جراحية . إعتبار الواقعة جنحة على هذا الأساس دون تعرض لرفض ولى المجنى عليه إجراء الجراحة وأثره على تكيف الواقعة . قصور ٣١

- جريمة القتل الخطأ . أركانها ؟ خطأ وضرر ورابطة سببية . وجوب تبيان الحكم هذه الأركان وإلا كان معيباً ٣٢

- إنقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة . إمتناع مسئولية المخطيء إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة ٣٣

- جريمة القتل والإصابة الخطأ . أركانها : خطأ . ضرر . رابطة سببية . مثال لتسبب معيب في قطع السببية بين الخطأ والضرر . التعجيل بالموت مرادف لاحتائه في توافر علاقة السببية وإستيجاب المسئولية . الخطأ المشترك لا يجب مسئولية أى من المشاركين فيه . متى يعد الطبيب مخالفاً لقواعد مهنته وتعاليمها مستحقاً للمساءلة جنائياً ٣٤

- مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة تقدير توافر رابطة السببية أو عدم توافرها . أمر موضوعى ٣٥

- إيراد الحكم نقلاً عن التقرير الطبى أن الإصابات الناتجة عن الأعيرة النارية التي أطلقها المتهمون على المجنى عليه هي التي سببت وفاته . يكفى لتوافر رابطة السببية بين فعلهم والنتيجة التي أخذهم بها ٣٦

- اثبات تقرير الصفة التشريحية لحدوث وفاة المجنى عليه من إصابته - التي أحدثها الطاعنان - مجتمعة وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت في إحداث الوفاة صحيح في تقدير مسئوليتهم ومعاقبتهم معا عن جنائية الضرب المفضى إلى الموت وفى اثبات العناصر التي تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التي حدثت بموت المجنى عليه ٣٧

- استظهار الحكم خطأ الطبيب ورابطة السببية بينه وبين النتيجة بافقاد المجنى عليه ابصار كلتا عينيه من واقع التقارير الفنية . يسوغ به التدليل على توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر ٣٨

- مسئولية المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى مالم تتدخل عوامل أجنبية تقطع رابطة السببية بين الفعل والنتيجة . مثال لتسبب معيب فى ضرب أفضى إلى موت ٣٩

- مثال لتسبب سائع على توافر رابطة السببية بين الاصابات المحدثة للوفاة وسببها ٤٠

- إثبات الأمر . قطع التقرير الطبى بأن ما يصاحب الحادث من انفعال نفسانى ومجهود جسمانى نبه العصب السمبتاوى مما مهد وعجل ظهور نوبة هبوط القلب التي انتهت بالوفاة . كفايته لاثبات توافر رابطة السببية . امكان حصول النوبة ذاتيا . لا يغير من ذلك . إذ كان من واجب المتهم أن يتوقع حصول هذه النتيجة . مجانبية الأمر هذا النظر . فساد فى الاستدلال يوجب النقض مع إعادة القضية إلى مستشار الاحالة لاحالتها إلى محكمة الجنايات ٤١

- خلو التقارير الطبية المقدمة فى الدعوى من بيان سبب الاصابة التي نشأت عنها العاهة مؤداه : عدم امكان الاستدلال بها على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابة والضرب المنسوب للمحكوم عليه مثال لتسبب معيب ٤٢

- مسئولية المتهم . فى جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا . عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى . لا يدفع المسئولية إلا ما يقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة . مثال لتسبب غير معيب فى عملية ختان ٤٣

- سلامة الحكم بالادانة فى الجرائم غير العمدية ، مشروطة ببيان ركن الخطأ ،

والتدليل عليه مجرد مصادمة الطاعن بسيارته المجنى عليه ، عدم اعتباره دليلاً على

الخطأ ٤٤

- وجوب أن يبين الحكم القاضي بالادانة في جريمة القتل الخطأ أركان هذه الجريمة من خطأ وضرر ورابطة سببية بينهما. رابطة السببية مؤداها إسناد النتيجة إلى خطأ الجاني. متى يقطع خطأ الغير ومنهم المجنى عليه رابطة السببية ؟ إطراح الحكم دفاع الطاعن القائم على نفى رابطة السببية جملة دون تفنيده بما ينفيه . قصور ٤٥

- إدعاء المتهم بانتفاء رابطة السببية بين ما يمكن نسبته إليه من خطأ وبين وفاة المجنى عليه بمقولة تسلله إلى حمام السباحة بملابس السباحة وسط السباحين وتوجهه إلى الجزء العميق من الحمام . رغم سبق تحذيره وكونه لا يجيد السباحة . ورغم بذل المتهم غاية جهده لانقاذه . دفاع جوهرى . يوجب على المحكمة أن تعرض له وتدلى برأيها فيه . لما قد يترتب على ثبوته انتفاء المسئوليتين الجنائية والمدنية. متى تتحقق رابطة السببية كركن في جريمة القتل الخطأ ؟ كون خطأ المجنى عليه كافياً بذاته لاحداث النتيجة . إستغراقه خطأ الجاني ونفيه رابطة السببية بين خطأ الأخير والحادث ٤٦

- تقدير الخطأ وتوافر رابطة السببية بينه وبين الاصابة . موضوعى ٤٧

- إنزال المتهم . الأسلاك الكهربائية - حتى قرب الأرض . انصرافه دون فصل التيار عنها . اصطدام شخص بها . وصعقه . يتوافر به ركن الخطأ ورابطة السببية . فى جريمة القتل الخطأ ٤٨

- إدانة المتهم بجريمة الضرب المفضى إلى الموت . دون التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابة المجنى عليه ووفاته . إستنادا إلى تقرير فنى . قصور . لا يصححه عرض الحكم لإصابة المجنى عليه من واقع ذلك التقرير . وقوله ان الضرب أدى إلى الوفاة . ما دام قد أغفل صلة الوفاة بالإصابة ٤٩

- استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات القتل وبين وفاته فى معرض سرده لشهادة الطبيب الشرعى بالجلسة وما تضمنته من مسائل فنية . كفايته سنداً لذلك .. ٥٠

- رابطة السببية فى المواد الجنائية . حدودها ؟ كون المجنى عليه مصاباً بحالة مرضية

سابقة . لا يقطع رابطة السببية بين فعل الضرب والوفاة ولو أسهمت فيها هذه الحالة .
مثال ٥١

- تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا . موضوعى اشتراك
المجنى عليه فى الخطأ . لا ينال من مسئولية المتهم عن القتل الخطأ . متى توافرت
عناصره فى حقه تحقق رابطة السببية متى ثبت أنه لولا الخطأ ما وقع الضرر
استخلاص سيطرة المتهم على البناء واشرافه عليه . وتقدير مسئوليته عنه .
موضوعى عدم غلق المالك فتحة باب بئر المصعد فى عقار يملك أغلبه ويتولى إدارته
عدم اضاءة سلمه . سقوط المجنى عليه وهو فى سبيله لزيارة أحد السكان ليلا من تلك
الفتحة ووفاته . مساءلة المالك عن القتل الخطأ . سائغة ٥٢

- تقدير الخطأ . ورابطة السببية بينه وبين الوفاة . موضوعى إهمال الطاعن . فى
وضع السلك العازل للكهرباء . فى موقع العمل . رغم التعليمات الكتابية الصادرة
إليه . وتأدية ذلك إلى صعق المجنى عليه بالتيار الكهربائى . صحة مساءلة الطاعن
عن القتل الخطأ ٥٣

- علاقة السببية فى المواد الجنائية . مناط تحققها ؟ سقوط المجنى عليه أرضا نتيجة
دفع المتهم له . حدوث إصابات مميتة له من أثر ارتطامه بالأرض . مساءلة المتهم
عن ضرب أفضى إلى موت . صحيحة ٥٤

- تقدير توافر الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير قيام رابطة السببية بينه وبين
النتيجة الضارة . موضوعى . مثال . تجربة ماكينة - أشرف الطاعن على
تصنيعها - دون اتخاذ الحيطة الكافية لعدم وقوع حادث ٥٥

- رابطة السببية فى المواد الجنائية . حدودها ؟ كون وفاة المجنى عليه مرجعها إلى
تلوث موضع الإصابة بمرض التيتانوس وما ضاعف ذلك من التهاب رئوى . يقطع
بتوافر رابطة السببية بين الإصابة والوفاة ٥٦

- الاصل أن من يشترك فى أعمال البناء والهدم يسأل عن نتائج خطئه . قيام مقاول
مختص بمثل هذه الأعمال عادة تحت مسئوليته . مؤداه : أنه يسأل عن نتائج خطئه
فيه تقرير الخطأ وتوافر رابطة السببية بينه والنتيجة . موضوعى . مثال لتسبيب غير
معيب ٥٧

راجع أيضا : اصابة خطأ وضرب « احدث عاهة مستديمة » وضرب « افضى إلى موت » وقل خطأ . وقتل عمد

القواعد القانونية :

١ - جريمة الاصابة الخطأ لا تقوم قانونا إلا إذا كان وقوع الجرم متصلا بحصول الخطأ من المتهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور حصول الجرح لو لم يقع الخطأ ، فإذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها .

(الطعن رقم ٧٥٩ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٧ س ٧ ص ١٤٢)

(والطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٤/١٣ س ٢٦ ق ٧٦ ص ٣٢٣)

٢ - يعتبر الحكم قد بين رابطة السببية بين خطأ المتهم الذي دانه بالقتل خطأ وبين اصابته للمجنى عليه باصابات قاتلة ، بما يكفي لاثبات قيام هذه الرابطة بقوله « وحيث ان خطأ المتهم ثابت من قيادته السيارة بسرعة ومن انحرافه للجهة اليمنى حيث كان يسير المجنى عليه وعدم استعماله لجهاز التنبيه أو الفرامل عند اقترابه منه مما أدى إلى الحادث فأصيب المجنى عليه » .

(الطعن رقم ١٨٩ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٧ س ٧ ص ٦١٠)

٣ - يكون المتهم مسئولا جنائيا عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التي أحدثها عن خطأ أو عمد ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمدا لتجسيم المسؤولية ، كما أن مرض المجنى عليه وتقدمه في السن هي من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة

السببية بين فعل المتهم والنتيجة التي إنتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته .

(الطعن رقم ٣١٤ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٦ س ٨ ص ٤٤٨)

٤ - القصور فى استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع الدليل الفنى «وهو التقرير الطبى» فى جريمة القتل الخطأ مما يعيب الحكم .

(الطعن رقم ٣٩٨ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٢٧ س ٨ ص ٥٤٨)

٥ - إذا كان الحكم عندما تعرض للتقرير الطبى التشريحي قد اقتصر على وصف الاصابات الواردة بالتقرير ، فإن ما أثبتته من ذلك يكون قاصرا فى بيان رابطة السببية بين تلك الاصابات التى حدثت بالمجنى عليه وبين الوفاة .

(الطعن رقم ١٢٦٤ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧ س ١١ ص ٧٧١)

(والطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠ /١١/٢١)

٦ - إذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم عن جريمة القتل العمد لم يبين كيف انتهى إلى أن الاصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هى التى سببت وفاة المجنى عليه . فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه ، ولا يقدح فى ذلك ما أورده الحكم فى ختامه من أن الاصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه - ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبى صلة الوفاة بالاصابات التى أشار إليها من واقع الدليل الفنى - وهو الكشف الطبى - مما يجعل بيانه هذا قاصرا قصورا لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب سلامة استخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التى اخذه بها .

(الطعن رقم ١٣٣٢ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢ س ١١ ص ٨١٥)

(والطعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١١/٧)

٧ متى كان الحكم الابتدائى المويد لأسبابه بالحكم الاستئنافى قد خلا من بيان الاصابات التى وجدت بالمجنى عليهما والتى نشأ عنها وفاة أحدهما كما لم يبين سبب هذه الاصابات وهل نشأت عن المصادمة بالسيارة التى يقودها المتهم على

الرغم مما تمسك به الدفاع عنه أمام المحكمة الاستئنافية من انقطاع رابطة السببية بين السيارة وبين الاصابات التي حدثت لأن السيارة لم تصطدم بالمجنى عليهما ولم تمسهما بسوء ولكنهما أصيبا من سقوطهما على الأرض بسبب غزارة المطر وانزلاق قدم أحدهما وهو يحمل الآخر ، وهو دفاع جوهري لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٥٧٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٠/٢١ س ٨ ص ٨٤٨)

٨ - متى كان الحكم قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ دون أن يذكر شيئاً عن الاصابات التي حدثت بالمجنى عليه ونوعها وكيف أدت إلى وفاته فإنه يكون معيباً لقصوره في استظهار علاقة السببية بين الخطأ والوفاة من واقع ما أثبتته أوراق الدعوى .

(الطعن رقم ٨٠٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٣ س ٩ ص ١٠٤)

٩ - متى كان الحكم قد قطع أن الحادث وقع بناء على خطأ المجنى عليه وحده وانتهى إلى أن خطأ المتهم - بفرض حدوثه - لم يكن له شأن في وقوع الحادث لانتفاء رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين الضرر الذي لحق المجنى عليه ، فإن الحكم لا يكون قاصراً ولا مشوباً بالخطأ في القانون ان هو لم يتحدث عن جميع صور الخطأ المنسوبة إلى المتهم ولم يتعرض لباقي صور الخطأ المشار إليها في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٧٦٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٢/٣ س ٩ ص ١٢٩)

١٠ - علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمداً ، أو خروجه فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضرراً بالغير - فإذا كان تقرير الصفة التشريحية - كما نقل عنه الحكم - قد أثبت في نتيجته ان استعمال المخدر بالنسبة التي حضر بها بالقدر الذي استعمل في تخدير المجنى عليها جاء مخالفاً للتعاليم الطبية وقد أدى إلى حصول وفاة المريض بعد فترة دقائق من حقنها بالمحلول نتيجة الأثر

السام «البونتوكايين» بالتركيز وبالكمية التي حقنت بها - فإن ما ورد بنتيجة هذا التقرير صريح كل الصراحة في أن الوفاة نتيجة التسمم وقد حدثت بعد دقائق من حقن المجنى عليها بهذا المحلول وهو ما اعتمد عليه الحكم بصفة أصلية في اثبات توافر علاقة السببية - أما ما ورد بالحكم من «أنه لا محل لمناقشة وجود الحساسية لدى المجنى عليها من عدمه طالما أن الوفاة كانت متوقعة» فإنه فضلا عن وروده في معرض الرد على دفاع المتهم وما جاء بأقوال الأطباء الذين رجح بعضهم وجود تلك الحساسية واعتقد البعض الآخر وجودها ، ولم يمنع فريق ثالث حدوث الوفاة حتى مع وجودها ، ليس فيما قاله الحكم من ذلك بشأن الحساسية ما ينقض أو يتعارض مع ما أفصحت عنه المحكمة بصورة قطعية في بيان واقعة الدعوى وعند سرد أدلتها ، وأخذت فيه بما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن الوفاة نشأت مباشرة عن التسمم بمادة «البونتوكايين» .

(الطعن رقم ١٣٣٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١)

١١ - علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمدا أو خروجه فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضررا بالغير ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية بحتة - لقاضي الموضوع تقديرها ، ومتى فصل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه - فإذا كان الحكم قد دلل بأدلة مؤدية على اتصال فعل المتهم بحصول الجرح بالمجنى عليه اتصال السبب بالمسبب ، فإنه لا يقبل من المتهم المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٣٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ٩١)

(والطعن رقم ١٢٦١ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٣ س ١١ ص ٩٠٤)

(والطعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٦ س ١٧ ق ٢٤٨ ص ١٢٨٨)

(والطعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٤ س ٢٨ ق ٢١٠ ص ١٠٢٣)

(والطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٧ س ٣١ ق ٤١ ص ٢٠٠)

١٢ - إذا كان الثابت من التقرير الطبى أن الوفاة نشأت عن الإصابة . فإن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الإصابة والوفاة وهي النتيجة المباشرة التي قصد إليها المتهم حين طعن المجنى عليه عمدا بنية قتله .

(الطعن رقم ٥٦٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ س ١٢ ص ٧٨٠)
(والطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٩ س ٣١ ق ٦٤ ص ٣٤٣)

١٣ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المتهم بجريمة قتل المجنى عليه خطأ ، ورتب على ذلك مسئولية متبوعه ، قد فاتته أن يبين إصابات المجنى عليه التي لحقته بسبب اصطدام السيارة به وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا إلى دليل فنى - فإنه يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٧٠٥ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/١٤ س ١٢ ص ٩٠٨)

١٤ - خلو الحكم من بيان رابطة السببية بين الإصابات التي أثبت على المتهم أحداثها بالمجنى عليه وبين وفاة هذا الأخير ، على الرغم من أن هذا البيان جوهري ولازم للقول بتوافر أركان جريمة الضرب المفضى إلى الموت التي دين بها ، يجعل الحكم مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

(الطعن رقم ٧٤٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٧ س ١٢ ص ٩٢٩)

١٥ - رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة القتل العمد والتدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التي يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما وإلا كان مشوبا بالقصور الموجب لنقضه . فإذا كان الحكم المطعون فيه ، فى صدد حديثه عن تهمة القتل التي دان بها الطاعن ، قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية عن الإصابات التي وجدت بالقتيل ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة من واقع الدليل الفنى فإن النعى عليه بالقصور يكون مقبولا ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ١٧٣٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ س ١٣ ص ١٨٦)

١٦ - إذا كان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قصر في بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذي دين به الطاعنون وبين العاهة التي تخلفت بالمجنى عليه ، وهي استئصال الطحال ، وكان يبين من الحكم أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى ومؤدى أقوال الشهود قد اكتفى ببيان الاصابات التي وجدت بالمجنى عليه من واقع التقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي ، ومنها تمزق بالطحال أدى إلى استئصاله ، دون أن يبين إلى أي تاريخ ترجع هذه الاصابات وما إذا كانت ترجع جميعا إلى يوم الحادث ، ولم يبين كذلك التاريخ الذي حرر فيه التقرير الابتدائي وهل توقع الكشف الطبي لأول مرة على المجنى عليه يوم الحادث أم بعد ذلك بيومين . كما قال الدفاع . ولم يقل كلمته الأخيرة في تأخر المجنى عليه عن تقديم نفسه للطبيب مدة يومين وأثر ذلك في تحديد مسئولية الطاعنين أن صحت هذه الواقعة . فإن الحكم يكون قد سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين يقوم على انتفاء رابطة السببية بين فعل الضرب والعاهة مما يعيبه بالقصور الموجب لنقضه .

(الطعن رقم ١٩٦٢ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ س ١٣ ص ٥٨٧)

١٧ - إذا كان الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - وان عرض لأصابات المجنى عليه من واقع أوراق علاجه والتقرير الطبي الموقع عليه قبل وفاته ، إلا أنه حين دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك الاصابات وبين وفاة المجنى عليه استنادا إلى دليل فنى مما يصمه بالقصور الذى يعيبه . ولا يقدح فى هذا أن تكون العقوبة المقررة بها على الطاعن ، وهى الحبس لمدة ستة أشهر ، تدخل فى نطاق عقوبة الاصابة الخطأ . ذلك بأن الواضح من مدونات الحكم أنه أوقع تلك العقوبة على أساس ثبوت مقارفة الطاعن جريمة القتل الخطأ ونزل بالعقوبة إلى هذا القدر لاعتبارات الرأفة التى ارتأها فوصل بذلك إلى الحد الأقصى لعقوبة الاصابة الخطأ المبينة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

(الطعن رقم ١١٧٨ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/١٢ س ١٣ ص ٧٢٩)

١٨ - علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قارفه الجانى . وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج

المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . وثبوت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، فمتى فصل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن اعتداء الطاعنين على المجنى عليه وإحداث إصابتين برأسه قد ساهم في وفاته بأدلة تؤدي إلى ما انتهى إليه ، فإنه لا يقبل من الطاعنين المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٦٢٧ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٣ من ١٣ ص ٨١٠)

(والطعن رقم ١١ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٣٠ من ١٥ ص ٢٢١)

(والطعن رقم ١٩٠٣ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٨ من ١٦ ص ٢١٥)

(والطعن رقم ٧٢٧ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ من ١٦ ص ٦٦٢)

(والطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٤ من ١٧ ق ١٥٢ ص ٨٠٦)

(والطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١١ من ٢٥ ق ٥٩ ص ٢٦٣)

١٩ - لما كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لقضائه ، أن إصابة المجنى عليه إنما حدثت من انفجار البندقية الذى أدى إليه انطلاق العيار الناري - لوجود عيب في معدن الماسورة لا دخل للمتهم فيه ، ولم تحصل هذه الإصابة مباشرة من عيار ناري أطلقه المتهم بطريقة طبيعية - وكان هذا الذى أثبتته الحكم له سنده الصحيح من أقوال الطبيب الشرعى أمام محكمة أول درجة . فإن نعى الطاعنة على الحكم بالخطأ فى الاسناد يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٨٢٨ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ من ١٤ ص ٥٣٠)

٢٠ - مخالفة اللوائح وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته فى قضايا الإصابات والقتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها ، وهو ما لم يتحقق فى صورة الدعوى . ومن ثم يكون الحكم صحيحا فيما انتهى إليه من اعتبار رابطة السببية بين خطأ المتهم

وبين إصابة المجنى عليه غير قائمة ، والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ ويصبح النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون غير سديد .

(والطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٩ س ٢٤ ص ٢٣٧ ص ١١٦٢)

(والطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ق ٩٠ ص ٤٧٥)

٢١ - رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور ، كما أنه من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجانى وكان كافياً بذاته لاحداث النتيجة . وإذا كان الحكم المطعون فيه وإن أثبت توافر الخطأ فى حق الطاعن قد أغفل التصدى إلى موقف المجنى عليه وكيفية سلوكه وأثر ذلك على قيام رابطة السببية أو انتفائها ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة والحكم أن الطاعن دفع بإنقطاع رابطة السببية بين الخطأ ومالحق المجنى عليه من ضرر وبأن الحادث إنما نشأ عن خطأ المجنى عليه وحده بظهوره فجأة أمام السيارة وعلى مسافة تقل عن المتر ، وهو دفاع جوهى قد يترتب على ثبوت صحته إنتفاء ، مسئولية الطاعن الجنائية وكان لزاما على المحكمة أن تعرض له وترد عليه وأن تبين كيف كان فى إستطاعة الطاعن فى الظروف التى وقع فيها الحادث وعلى هذه المسافة تلافى إصابة المجنى عليه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٣٠٥ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ س ١٥ ص ٥٦٨)

(والطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٨ س ٢١ ق ٢٥٧ ص ١٠٦٩)

(والطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٩ س ٢٤ ق ٢٣٧ ص ١١٦٢)

(والطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ س ٣٠ ق ٧٥ ص ٨٩٥)

٢٢ - الأصل أن المتهم يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الأصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو

الاهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً ذلك لتجسيم المسؤولية الأمر الذي لم يقل به الطاعن ، كما أن مرض المجنى عليه هو من الأمور الثانوية التي لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند إلى المتهم والنتيجة التي إنتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته . ولما كان ما قاله الحكم من أن الطاعن ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه فحدثت به الاصابة التي أودت بحياته يوفر في حق الطاعن ارتكابه فعلاً عمدياً يرتبط بوفاة المجنى عليه إرتباط السبب بالمسبب لأنه لولا هذه الضربة بالعصا على رأسه لما حدثت تلك الاصابة التي أودت بحياته .

(الطعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/٨ س ١٦ ص ٢١٥)

(والطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٤/٢/٣ س ٢٥ ق ١٩ ص ٨٠)

(والطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٨ س ٢٥ ق ٨٥ ص ٣٩٥)

(والطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٨ س ٢٧ ق ١٩٤ ص ٨٥٨)

٢٣ - من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لحدوث النتيجة . وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أقوال شاهدة الرؤية الوحيدة أن المجنى عليه كان أثناء عبوره عابراً الطريق على مسافة قريبة جداً من السيارة وأن أقوالها تتفق ودفاع المطعون ضده بأنه رأى المجنى عليه على مسافة ثلاثة أمتار ، وكانت المعاينة لا تنفي وقوع الحادث على هذه المسافة ، فإن ماثيره الطاعنة في هذا الصدد ينحل إلى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

(الطعن رقم ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ق ٩٠ ص ٤٧٥)

(والطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٣٧ ص ١١٦٢)

(والطعن رقم ١٠٦٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ س ٣٠ ق ١٨٥ ص ٨٩٥)

(والطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٩ س ٣٠ ق ٢٠٤ ص ٩٥٤)

(والطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ س ٣٠ ق ٢١١ ص ٩٨٠)

٢٤ - رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته ركن في جريمة القتل الخطأ كما هي معرفة في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، وهي تقتضى أن يكون الخطأ متصلاً بالقتل إتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير وجود هذا الخطأ مما يتعين إثبات توافره بالاستناد إلى دليل فنى لكونه من الأمور الفنية البحتة . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليه خطأ قد فاتته أن يبين إصابات المجنى عليه التي لحقته بسبب اصطدام السيارة به ، وأن يدلل على قيام رابطة السببية بين هذه الإصابات وبين وفاة المجنى عليه إستناداً إلى دليل فنى ، فإنه يكون قاصر البيان في خصوص الدعوى الجنائية ويتعين لذلك القضاء بنقضه .

(الطعن رقم ٧٣٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٦/١٣ س ١٧ ق ١٥١ ص ٨٠١)

(والطعن رقم ٩١١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٥٧ ص ١٢٧٠)

(والطعن رقم ١١٤٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٣ ق ٣٢٨ ص

(١٤٦٤

(والطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٣١ ص)

(والطعن رقم ١٢٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١٢/٨ س ٢٦ ق ١٨٢ ص ٨٢٤)

(والطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ س ٢٧ ق ٢٣١ ص ١٠٢٥)

(والطعن رقم ٧١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٧ س ٢٩ ق ١٧٢ ص ٨٣٦)

٢٥ - من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي إقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من نتائج مألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً . وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فيها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ، مادام قد أقام قضاؤه على أسباب تؤدي إلى ما إنتهى إليه .

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢٧ س ١٨ ق ٨٤ ص ٤٤٥)
 (والطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٤ ص ٢٠١)
 والطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ١٦٤ ص ٧٢٢)
 (والطعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٣٤ ص
 (١١٨١)

(والطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٥ س ٢١ ق ١٢٦ ص ٥٢٢)
 (والطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٤ س ٢١ ق ١٧١ ص ٧٢٤)
 (والطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٤ س ٢٢ ق ١٠٣ ص ٤٢٠)
 (والطعن رقم ١٥٧٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ ق ٣٦ ص ١٣٣)
 (والطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ س ٢٤ ق ٧٤ ص)
 (والطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٠ س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢٣)
 (والطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٨ س ٢٥ ق ٨٥ ص ٣٩٥)
 (والطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٨ س ٢٧ ق ١٩٤ ص ٨٥٨)
 (والطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/١٧ س ٢٨ ق ١٧٩ ص ٨٦٥)
 (والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٧ س ٢٨ ق ١٩٢ ص ٩٢١)
 (والطعن رقم ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٦ س ٢٩ ق ٤٣ ص ٢٣٥)
 (والطعن رقم ١٩٤٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٦ س ٣٠ ق ٧٩ ص ٣٨١)
 (والطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢١٣ س ٣١ ق ٧٠ ص ٣٧٧)
 (والطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢ س ٣٢ ق ٣١ ص ١٩٦)
 (والطعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ س ٣٢ ق ٥٥ ص ٣١٥)

٢٦ - الدفع بإنقطاع رابطة السببية بين إعتداء المتهم على المجنى عليه والعاهة التي تخلفت لديه يتعين أن يكون صريحاً وإلا فلا تلتزم المحكمة بالرد عليه - ويكون غير مطروح أمامها .

(الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢ س ١٨ ق ١٨٣ ص ٩١٥)

(والطعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٣٧ ص ١١٦٢)

٢٧ - متى كان الحكم - وإن عرض لإصابة المجنى عليه من واقع الكشف الطبي الموقع عليه ، إلا أنه حين دان المتهم بجريمة القتل الخطأ ورتب على ذلك مسئولية متبوعه . لم يدلل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابة وبين وفاة المجنى عليه إستناداً إلى دليل فنى ، مما يصمه بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه . ولما كان هذا السبب يتصل بالمتهم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والاحالة بالنسبة إلى الطاعن (المستول عن الحقوق المدنية) وإلى المتهم أيضاً .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ق ١٩٩ ص ٩٨٣)

(والطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ س ٢١ ق ٢٠٧ ص)

٢٨ - تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى فى ذلك أن يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر فى حصوله .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٢ ص ١٩٢)

٢٩ - متى كان ما أورده الحكم سديداً وكافياً لبيان أوجه الخطأ التى أتاها المتهم ، وكانت من بين الأسباب التى أدت إلى تصدع الحائط المشترك وإنهيار المنزلين على من فيهما من السكان ووفاة البعض وإصابة الآخرين ، فإن هذا مما يتوافق به قيام رابطة السببية بين ذلك الخطأ والنتيجة الضارة التى حوسب عليها المتهم بحسب ما هى معرفة به فى القانون .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٢ ص ١٩٢)

٣٠ - لا يلزم للعقاب على جريمة القتل الخطأ أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ومن ثم فلا جدوى للمتهم من التحدى بأن الخطأ لا يثبت في حقه إلا إذا كان ماصدر عنه مخالفاً للقواعد الدولية لمنع المصادمات بالبحار أو مخالفاً لللائحة الميناء فحسب ولا من المجادلة في ثبوت أو عدم ثبوت خطأ المجنى عليه بالتطبيق لتلك القواعد واللوائح مادام أن الحكم قد أثبت توافر ركن الخطأ في حقه إستناداً إلى الصور التي أوردتها والتي منها عدم الاحتياط والتوقي وهو ما يكفي وحده لإقامة الحكم .

(الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٤ ص ٢٠١)

٣١ - من المقرر أن المتهم يكون مسئولاً جنائياً عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة التي أحدثها ، وإذا كان ذلك ، وكان البين من المفردات المنضمة أن المجنى عليه يبلغ من العمر ست سنوات وقد واجهت النيابة والده وهو وليه الشرعى بما جاء بالتقرير الطبى من أن العاهة التي تخلصت بعين ابنه المجنى عليه يمكن شفاؤها بإجراء عملية جراحية له فرفض إجراء هذه العملية لخشيته تعرض ابنه المذكور للخطر ، وكان لا يصح أن يلزم المجنى عليه بتحمل عملية جراحية مادام يخشى منها تعرض حياته للخطر ، فإن المحكمة إذ اعتبرت الواقعة جنحة ضرب إستناداً إلى أن تلك العاهة قابلة للشفاء بإجراء عملية جراحية للمجنى عليه دون أن تتحدث في حكمها عن وجه تأثير عدم رضاء وليه الشرعى بإجراء هذه العملية على تكييف الواقعة فإن حكمها يكون قاصراً بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٣/١٧ س ٢٠ ق ٧٤ ص)

٣٢ - تقتضى جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - لإدانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذي قارفه ورابطة السببية بين الخطأ وبين القتل ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ . ولما كان الحكم لم يبين أوجه الخطأ التي نسبت إلى الطاعنين بما ينحسم به أمرها ، ولم يحققها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، كما لم يبين علاقة السببية أيضاً بالاستناد إلى الدليل الفنى المثبت لسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحت ،

فإنه يكون واجب النقض والاحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث ، وكذلك بالنسبة إلى الطاعن الثانى ولو أنه لم يقرر بالطعن وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٤ ص ٩٩٣)

(والطعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٣٧ ص ١١٦٢)

٣٣ - متى وجدت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها فى القانون ، كانت النتيجة محمولة عليها وإنقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ ، وإمتنعت المسؤولية عن أخطأ إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة .

(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٤ ص ٩٩٣)

٣٤ - متى كان الحكم وقد إنتهى إلى تبرئة المطعون ضده من جريمتى القتل والاصابة الخطأ وإلتماس العذر له وإسقاط الخطأ عنه نظرا لزحمة العمل ، ولأنه لا يوجد بالوحدة الطبية سوى إناء واحد يقطر فيه الماء أو يحضر فيه الطرطير مما أوقعه فى الغلط ، وإلى أن من مات من الأطفال كان فى حالة مرضية متقدمة تكفى وحدها للوفاة إلا أن الحقن عجل بوفاتهم مما يقطع رابطة السببية بين الخطأ بفرض ثبوته فى حقه وبين الموت الذى حدث ، وما ذكره الحكم من ذلك سواء فى نفيه الخطأ أو فى القول بإنقطاع رابطة السببية خطأ فى القانون ، ذلك بأنه مادام أن المطعون ضده وهو طبيب مزج الدواء بمحلول الطرطير بدلاً من الماء المقطر الذى كان يتعين مزجه فقد أخطأ سواء كان قد وقع فى هذا الخطأ وحده أو إشتراك معه الممرض فيه وبالتالي وجبت مساءلته فى الحالين لأن الخطأ المشترك لا يجب مسؤولية أى من المشاركين فيه ولأن إستيثاق الطبيب من كنه الدواء الذى يناوله المريض أو فى ما يطلب منه فى مقام بذل العناية فى شفاؤه ، وبالتالي فإن التقاعس عن تحريره والتحرز فيه والاحتياط له إهمال يخالف كل قواعد المهنة وتعاليمها وعليه أن يتحمل وزره . كما أن التعجيل بالموت مرادف لاحتدائه فى توافر علاقة السببية وإستيجاب المسؤولية ، ولا يصلح ما إستندت إليه المحكمة من إرهاق الطبيب بكثرة العمل مبرراً لاعفائه من العقوبة ، وإن صلح ظرفاً

لتخفيفها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠ س ٢١ ق ١٤٨ ص ٦٢٦)

٣٥ - الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى مالم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة ، وأن تقرير توافر السببية بين الفعل والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سانغا مستندا إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق .

(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١ س ٢١ ق ١٨٣ ص)

٣٦ - إذا كان الحكم قد أورد نقلا عن الدليل الفنى وهو التقرير الطبى الشرعى أن الاصابات التى نتجت عن الاعيرة النارية التى أطلقها المتهمون على المجنى عليه هى التى سببت وفاته ، فإن فى ذلك مايكفى لتوافر رابطة السببية بين فعل المتهمين والنتيجة التى أخذهم بها الحكم ولا يكون هناك محل لما ينعونه على الحكم فى هذا الشأن .

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٦ س ٢٣ ق ٧٤ ص ٣١٩)

٣٧ - إذا كان مفاد ماأورده الحكم أنه ثبت من تقرير الصفة التشريحية - مما لاينازع الطاعنان فى صحة إسناد الحكم بشأنه - أن وفاة المجنى عليه نشأت من الاصابات المجتمعة التى أوقعها به الطاعنان وأن كلا منهما ضربه على الأقل ضربة ساهمت فى أحداث الوفاة فإن ما إنتهى إليه من مساءلتها معا عن جناية الضرب المفضى إلى الموت يكون قد أصاب محجة الصواب فى تقدير مسئوليتهما وأثبت بما فيه الكفاية العناصر التى تستقيم بها علاقة السببية بين فعلتهما والنتيجة التى حدثت وهى موت المجنى عليه .

(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٣٠ س ٢٣ ق ١٤٣ ص ٦٣٦)

٣٨ - لما كان الحكم الابتدائى - فى حدود ما هو مقرر لمحكمة الموضوع من حق

فى وزن عناصر الدعوى وأدلتها - قد إستظهر رابطة السببية بين الضرر الثابت من خطأ الطاعن وبين ما إنتهت إليه حال المجنى عليه من إصابته بالعاهة المستديمة بما أورده من أنه «لو أجرى الفحوص الطبية قبل إجراء الجراحة وتبين منها أن المريض مصاب ببؤرة قححية لامتنع عن إجراء الجراحة ولو أنه أجرى الجراحة فى عين واحدة - لتمكن من تلافى أى مضاعفات قد تحدث له ولما تسبب فى إفقاده إبصار كلتا عينيه» . كما رد على دفاع الطاعن فى شأن إنتفاء رابطة السببية بقوله : «وحيث أن المحكمة لا تطمئن إلى دفاع المتهم من أن ما حدث للمدعى بالحق المدنى إنما جاء نتيجة حساسية إصابته فى عينيه ، وهو أمر يخرج عن إرادة الطبيب المعالج ذلك أنه حتى على فرض أن المريض قد فاجأته الحساسية بعد الجراحة - فإن ذلك يكون ناشئاً من عدم التأكد من خلو جسده من البؤر الفاسدة قبل إجراء العملية ولو كانت العملية أجريت على عين واحدة لتبين الطبيب ما يمكن تلافيه من حساسية أو مضاعفات حدثت فى العين الأولى » ، كما أن الحكم المطعون فيه أورد من تقرير الطبيب الشرعى الأخير أن خطأ الطاعن على نحو ماسلف بيانه نقلاً عن هذا التقرير - قد عرض مورث المطعون ضدهم للمضاعفات السيئة فى العينين معاً فى وقت واحد وأن الطاعن يحمل مسئولية النتيجة التى إنتهت إليها حالة المريض - وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقل الحكم المطعون فيه من ذلك التقرير - فإن مؤدى ما أثبتته الحكم من ذلك أنه قد إستظهر خطأ الطاعن ورابطة السببية بينه وبين النتيجة التى حدثت بمورث المطعون ضدهم من واقع التقارير الفنية بما مفاده أن الحالة المرضية لهذا الأخير لم تكن تستدعى الإسراع فى إجراء الجراحة وأن الطاعن - وهو أستاذ فى فنه - بما له من مكانة علمية وطول خبرة فنية كان يتعين عليه أن يتوقع حدوث المضاعفات بعينى المريض عقب الجراحة التى أجراها له وقد كان من مقتضى حسن التبصر والتحرز ألا يغيب هذا عنه خاصة فى ظل الظروف والملابسات التى أجريت فيها الجراحة ، وهو ما يكفى ويسوغ به تدليل الحكم على توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالقصور فى هذا الصدد .

(الطعن رقم ١٥٦٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠)

٣٩ - الأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ما لم تتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل

الجاني والنتيجة ، كما أنه يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المفضى إلى الموت إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات المفضية إلى الوفاة أو التى ساهمت فى ذلك . وإذا كان الثابت مما أورده الحكم عن التقرير الطبى الشرعى أن كلا الجرحين - المسند إلى المطعون ضدهما إحداثهما بالمجنى عليه - قد تضاعف بالتقيح الذى إمتد إلى داخل الجمجمة عن طريق الأوردة الثاقبة ونجم عن ذلك إلتهاب سحائى قيحى تسبب فى وفاة المجنى عليه ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تستظهر ذلك وتحققه لاستجلاء حقيقة ما إذا كان التقيح قد نشأ من إصابتي المجنى عليه معاً أم لا إذ أن من شأن حصوله نتيجة الاصابتين معاً - إن صح - أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى .

(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٨ س ٢٤ ق ٤٧ ص)

(والطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١١/١١ س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩)

٤٠ - إذا كان الحكم قد نقل عن التقرير الطبى الشرعى وصف إصابات المجنى عليها وأن وفاتها تعزى إلى إصابات النارية مجتمعة بما أحدثته من كسور وتهتك نزيف فى مواضع حددها ، فإنه يكون بذلك قد دلل على توافر رابطة السببية بين إصابات المجنى عليها وسببها بما ينفى عنه قالة القصور فى التسبب .

(الطعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ س ٢٤ ق ٤ ص ٢٤٣)

٤١ - متى كان التقرير الطبى - على ما أورده الأمر المطعون فيه - جاء قاطعاً فى أن ما صاحب الحادث من إنفعال نفسانى ومجهود جسمانى قد أدى إلى تنبيه العصب السمبتاوى مما ألقى عبئاً جسيماً على حالة القلب والدورة الدموية التى كانت متوترة بالحالة المزمنة مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التى إنتهت بالوفاة . وكان ما أورده الأمر من ذلك يكفى لبيان رابطة السببية خلافاً لما ذهب إليه فى قضائه اعتماداً على ما ذكره التقرير الطبى من أن نوبة هبوط القلب كان يمكن أن تظهر ذاتياً إذ أن ما جاء بالتقرير الطبى فى هذا الخصوص لا يؤثر على ما أبرزه وقطع به من أن ما صاحب التعدى من إنفعال نفسانى لدى المجنى عليها كان سبباً مهد وعجل بحصول نوبة هبوط القلب التى إنتهت بوفاها ، مما

جعل المتهم مسئولاً عن تلك النتيجة التي كان من واجبه أن يتوقع حصولها . لما كان ذلك ، فإن الأمر المطعون فيه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال بما يبطله ويستوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الاحالة لاحالتها إلى محكمة جنابات الجيزة .

(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ق ٨٥ ص ٤٠٨)

٤٢ - إذا كانت التقارير الطبية المقدمة في الدعوى قد خلت من بيان سبب الإصابة التي نشأت عنها العاهة ، كما خلا تقرير الطبيب الشرعي النهائي من بيان ما إذا كانت الإصابة تحدث نتيجة إصطدام يد المجنى عليه بحائط - كما جاء بدفاع الطاعن - أو نتيجة ثني الطاعن للأصبع الوسطى ليد المجنى عليه اليسرى وكان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحداث العاهة المستديمة بالمجنى عليه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن نزاعاً حدث بينهما حول حياكة ملابس الطاعن تراشفاً فيه الألفاظ فكان أن ضربه الأخير وأمسك بالأصبع الوسطى ليده اليسرى ولواه فأصيب الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هي انكيلوزتام في حالة بسط المفصل السلامي العلوي للأصبع الوسطى نتيجة الضيق بالمفصل المذكورة وتبين بالمفصل السلامي الظفري لتبين الأصبع في وضع مما يقلل من كفاءته عن العمل بنحو ١٠٪ واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال انمجنى عليه وشأهده والتقرير الطبي الشرعي الذي إقتصر على بيان الإصابة ووصف العاهة المستديمة دون أن يبين سبب إحداث هذه الإصابة فإن الحكم لا يكون قد دلل على قيام رابطة السببية بين فعل الضرب الذي دين به الطاعن والعاهة التي تخلفت بالمجنى عليه إستناداً إلى دليل فني مما يعيبه بالقصور في البيان .

(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٣ س ٢٥ ق ٤٥ ص ٢٠٥)

(والطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١٧ س ٣١ ق ٤٨ ص ٢٤٦)

(والطعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٢ س ٣١ ق ١٦٥ ص ٨٧٦)

٤٣ - إن المتهم في جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامي ، كإطالة أمد علاج المجنى عليه

أو تخلف عاهة مستديمة به أو الافضاء إلى موته ولو كانت على طريق غير مباشر كالتراخي في العلاج أو إهمال فيه . مالم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسؤولية أو كانت قد تداخلت عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة - ومن ثم فإنه لايجدى الطاعنة ماثيره من خطأ والد المجنى عليه في علاجه بعد إجراء عملية الختان لأنه فضلاً عن أن الحكم إلتفت عنه لعدم قيامه على دليل يسانده ولا تزعم الطاعنة بوجود دليل يساند قولها ، فإنه - بفرض صحته - لايقطع رابطة السببية مادامت الطاعنة لاتدعى بأن مانسبته إلى والد المجنى عليه من إهمال كان لتجسيم مسئوليتها أو بتداخل عوامل أجنبية غير مألوفة بين فعلها والنتيجة .

(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/١١ س ٢٥ ق ٥٩ ص ٢٦٣)

(والطعن رقم ١٣١٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/٣ س ٣١ ق ٣ ص ٢١)

٤٤ - إن الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، ومن ثم فإنه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة الاصابة الخطأ أن يبين فضلاً عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة ، عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردوداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق ، وإذا كان ذلك ، وكان ماأورده الحكم في مدوناته لايبين منه عناصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ذلك أن مجرد مصادمة الطاعن للمجنى عليه بالسيارة قيادته لايعتبر دليلاً على الخطأ ، فضلاً عن أن الحكم لم يستظهر سلوك الطاعن أثناء قيادة السيارة ولم يبين موقف المجنى عليه وكيفية عبوره الطريق ليتسنى بيان مدى قدرة الطاعن في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي إصابة المجنى عليه وأثر ذلك كله على قيام رابطة السببية وانتفائها ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٥٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٢ س ٢٥ ق ١١٥ ص ٥٣١)

٤٥ - جريمة القتل انشطاً تقتضي - حسبما هي معرفة به في القانون - لادانة المتهم أن يبين الحكم الخطأ الذي قارقه المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لايتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، كما تتطلب رابطة السببية إسناد

النتيجة إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادي للامور . ومن المقرر أن خطأ الغير ومنهم المجنى عليه يقطع تلك الرابطة متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لاجداث النتيجة - لما كان ذلك - وكان البين من الاطلاع على الأوراق أن المحكوم عليه قد أثار دفاعا مؤداه أن المصعد عاملا مختصا بتشغيله ومسئولا عن أى خلل أو عطل يكتشف فى المصعد وعليه أن يوقفه عن العمل حتى يتم إصلاحه ، وقد عزى هذا العامل الحادث إلى عطل مفاجيء بكالون باب المصعد أدى إلى إمكان فتحه رغم عدم وجود الصاعدة ، وأن الحادث وقع بخطأ المجنى عليه الذى يوفر سلوكا شاذا لا يتفق مع السير العادى للامور ، وما كان للطاعنين أن يتوقعاه حالة كونهما لم يقصرا فى صيانة المصعد وأن المهندس الخبير ليس مختصا فى شئون المصاعد وقد أثبت ذلك بنفسه فى تقريره وهو دفاع جوهري لما يستهدفه من نفي عنصر أساسى من عناصر الجريمة من شأنه لو صح أن تندفع به التهمة فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتفهم مرماه ولم يقسطة حقه بما ينحسم به أمره ولم يعن بتحقيقه بلوغا إلى غاية الأمر فيه - بل أطرحه جملة ورد عليه بما لا ينفيه يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يوجب نقضه -

(الطعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/٣ س ٢٥ ق ١٥٣ ص ٧٠٨)

٤٦ - متى كان يبين من المفردات المنضمة أن الطاعنين كانا قد دفعا - لدى المحكمة الاستئنافية - بإنتفاء رابطة السببية بين ما قد يمكن نسبته للطاعن الأول من خطأ وبين وقوع الحادث . إذ أن خطأ المجنى عليه وحده هو الذى أدى إلى وقوع الحادث مما من شأنه أن يقطع هذه الرابطة ، ذلك أنه تسلل إلى حمام النادى خلصة دون أن يكون معه تصريح بدخوله وكان مرتديا ملابس الاستحمام ونزل إلى المياه وسط السباحين وتوجه إلى الجزء العميق من الحمام على الرغم من أن الطاعن الأول كان آتد حذره من ذلك فى اليوم السابق ، وبرغم أنه لايجيد السباحة وأن الطاعن الأول قد بذل أقصى ما فى استطاعته بأن سارع إلى النزول خلفه بمجرد أن لاحظ أنه غطس ولم يظهر وأخرجه من المياه وأجرى له التنفس الصناعى ، ولما لاحظ سوء حالته قام بنقله إلى المستشفى إلا أنه توفى ، وما كان بوسع أى شخص آخر فى مكانه وظروفه أن يمنع وقوع الحادث ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه سجل بعض هذا الدفاع بقوله أن الطاعنين دفعا بإنتفاء الخطأ فى جانب المتهم وأنه إذا وجد خطأ فيرجع إلى المجنى عليه لتسلله إلى

الحمام وإلقائه بنفسه فى الماء وسط زحام من السباحين ، وقد أ طرح الحكم هذا الدفاع بقوله : إن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه رداً كافياً تأخذ المحكمة به أسباباً لها ، ولما كان ماتقدم ، وكان من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل خطأ تتطلب إسناد النتيجة إلى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمور ، وأن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى إستغرق خطأ الجانى وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة فقد كان يتعين على المحكمة أن تحيط بدفاع الطاعنين كاملاً وتلم به إماماً شاملاً بجميع عناصره وتدلى برأيها فيه وتبين مدى أثره على توفر رابطة السببية ، لأنه كان دفاعاً جوهرياً لما قد يترتب على ثبوت صحته من إنتفاء مسئولية الطاعن الأول جنائياً ومدنياً مما يستتبع عدم مسئولية الطاعن الثانى ، ولايكفى فى الرد على ذلك الدفاع مجرد التعقيب عليه بأن الحكم المستأنف قد تكفل بالرد عليه ، طالما أن ذلك الحكم بدوره ، وإن كان قد إستظهر خطأ الطاعن الأول ، إلا أنه لم يكن قد عرض لذلك الدفاع ولم يبد رأيه فيه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصراً بما يعيبه ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢ س ٢٥ ق ١٧٠ ص ٧٨٧)

٤٧ - إن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغاً ومستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق .

(الطعن رقم ٨١٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٣ س ٢٧ ق ٥٤ ص ٢٦٣)

(والطعن رقم ٨٣٨ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/١٣ س ٢٧ ق ٢١٤ ص ٩٤٣)

(والطعن رقم ٨١٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠ س ٢٩ ق ٢٩ ص ١٦٧)

(والطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢٧ س ٢٩ ق ٦٠ ص ٣٢٢)

(والطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ق ١١ ص ٧١)

(والطعن رقم ٢٠٠٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٥ س ٣٠ ق ٩٣ ص ٤٣٤)

(والطعن رقم ١٢٥٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦ س ٣٠ ق ٢١١ ص ٩٨٠)

(والطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٦ س ٣١ ق ٦٢ ص ٣٢٨)

(والطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/١٦ س ٣١ ق ٩٤ ص ٥٠٠)

٤٨ - إنزال الطاعن الأسلاك الكهربائية القديمة حتى أصبحت قريبة من الأرض وإنصرافه دون أن يفصل التيار الكهربائي عنها فإصطدم بها المجنى عليها أثناء محاولته العبور وصعقه التيار الكهربائي مخلفاً به آثار حرق كهربائي يتوافر به الخطأ في حقه وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه .

(الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/١٧ س ٢٨ ق ١٠٦ ص ٥٠٠)

٤٩ - لما كان الحكم وإن عرض لإصابة المجنى عليه من واقع الكشف الطبي الموقع عليه ، إلا أنه حين دان الطاعن بجريمة الضرب المفضى إلى الموت لم يدل على قيام رابطة السببية بين تلك الإصابة وبين وفاة المجنى عليه إستناداً إلى - دليل فني مما يصمه بالنقصان . ولا يقدح في ذلك ما أوردته المحكمة في ختام حكمها من أن الضرب أدى إلى وفاة المجنى عليه ذلك أن الحكم أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبي الشرعي صلة الوفاة بالإصابة التي أشار إليها من واقع الدليل الفني وهو الكشف الطبي ، مما يجعل بيانه هذا قاصراً قصوراً لا تستطيع معه هذه المحكمة أن تراقب سلامة إستخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل الطاعن والنتيجة التي أخذها بها .

(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢ س ٢٨ ق ١٣٤ ص ٦٣٩)

٥٠ - لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر قيام علاقة السببية بين إصابات القتيل - التي نقلها عن تقرير النصفة التشريحية - وبين وفاته في معرض سرده شهادة الطبيب الشرعي ، وماورد فيها من مسائل فنية - بشأن ما لوحظ من عدم وجود دماء أسفل الجثة في مكان الحادث ، وفي خصوص تجلط الدم خلال فترة تتراوح من دقيقتين إلى خمس دقائق وبقاء القتيل فترة على قيد الحياة بعد إصابته حدثت فيها بعض الجلط الدموية بالنزيف الموجود بالتجويف

البطنى - وإذا كان مانقله الحكم من شهادة الطبيب الشرعى له سنده من تقرير الصفة التشريحية الذى أثبت فيه أن وفاة القتيل تعزى إلى إصاباته النارية بما أحدثته من تهتك بالأمعاء والأوعية الدموية بالبطن ونزيف بتجويفها ، فإنه ينحسر عن الحكم ما يثير الطاعنان من قصور فى هذا الصدد .

(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٣ س ٢٨ ق ١٩٥ ص ٩٤٣)

٥١ - لما كان الطاعن لا ينازع فى أن ما أورده الحكم - نقلا عن تقرير الصفة التشريحية له معينه الصحيح من هذا التقرير ، وكان مؤداه أن إصابة المجنى عليها - على بساطتها وما صاحبها أثناء الشجار من إنفعال نفسانى ومجهود جسمانى ، كل ذلك قد أدى إلى تنبيه العصب السمبىتاوى مما ألقى عبئا جسيما على حالة القلب والدورة الدموية والتي كانت متأثرة أصلا بحالة مرضية متقدمة بالقلب مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب السريع التى إنتهت بالوفاة ، وأن الشجار وما صاحبه من إصابة على بساطتها - لا يمكن إخلاء مسئوليته من المساهمة فى التعجيل بحدوث النوبة القلبية التى إنتهت بوفاة المجنى عليها ؛ فإن فى ذلك ما يقطع بتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند إلى الطاعن وبين الوفاة ويحقق بالتالى مسئوليته عن هذه النتيجة التى كان من واجبه أن يتوقع حصولها ، لما هو مقرر من أن الجانى فى جريمة الضرب أو إحداث جرح عمدا - يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ولو كانت عن طريق غير مباشر كتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعله وبين النتيجة ، ومن أن مرض المجنى عليه إنما هو من الأمور الثانوية التى لا تقطع هذه الرابطة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٣٥٤ لس ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٢ س ٢٩ ق ٤٨ ص ٢٦٠)

٥٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليه - بعد ليلة الحادث الى الدور الثامن من البناء مكان الحادث - المملوك غالبية للطاعنة والخاضع لأشرافها - قاصدا مسكن صديق له فى هذا الدور ، ولعدم وجود إضاءة بالسلم وعدم وضع حواجز عند فتحات أبواب المصعد

الخارجية ، فقد ضل المجنى عليه طريقه لباب مسكن صديقه ودلف إلى فتحة باب المصعد الخارجى وسقط منها فى بئر المصعد مما أدى إلى إصابته بالاصابات التى أدت إلى وفاته ، وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة فى حق الطاعنة أدلة مستقاة من أقوال الشهود ومن بينهم ساكنى البناء ومن أقوال الطاعنة وزوجها ، ومما أسفرت عنه المعاينة والتقرير الطبى الشرعى وهى أدلة سائغة تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، انتهى إلى تقرير مسئولية الطاعنة فى قوله « ..والبين مما تقدم أن خطأ المتهمه وهى المالكة لثلاثة أرباع العمارة محل الحادث كما أقرت بذلك فى تحقيق النيابة ولها السيطرة الفعلية عليها وقت الحادث ومن قبله يتمثل فى أنها حررت عقود الايجار للسكان وسلمتهم مفاتيح الشقق ومكنتهم من الانتفاع كلاً بالعين المؤجرة له ومن إدخال منقولاته فيها والسكنى هم وأسرهم وأطفالهم قبل تركيب المصعد أو غلق أبوابه أو تركيب حواجز لفتحاته أو تركيب إضاءة لسلم العمارة ومدخلها وبقاء هذا الوضع رغم شغل السكان لجميع الشقق وتركيبهم عدادات إنارة بشققهم بل وتركيبها هى عداد إنارة بالشقة التى احتفظت لنفسها بها بالدور الأرضى بإسمها وعداد إنارة بالبدروم بإسمها فإن ذلك كان خطأ منها وإهمالاً وتقصيراً يوجب مساءلتها عن الضرر الذى يصيب الغير من المترددين على العقار » . وإن كان إستخلاص سيطرة الطاعنة وإشرافها على البناء محل الحادث وتقدير مسئوليتها عنه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان هذا الذى أورده الحكم إستدلالاً على ثبوت سيطرة الطاعنة على هذا العقار سائغ يؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها ، فإن ما تثيره الطاعنة فى هذا الشأن بقالة الفساد فى الاستدلال لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد إستظهر توافر رابطة السببية بين خطأ الطاعنة ووفاة المجنى عليه فى قوله .. « (ثالثاً) علاقة السببية - ثبت لدى المحكمة أنه لولا ترك المتهمه لفتحات المصعد بجميع أدوار العمارة محل الحادث دون تركيب المصعد أو غلق أبواب فتحاته أو تركيب حواجز لها كالتى تم بناؤها فى اليوم التالى لوقوع الحادث ولم تتكلف أكثر من ثمانية جنيهات ودون إضاءة لسلم العمارة ومدخلها وبقاء هذا الوضع رغم سماحها لساكنى شقق العمارة يتردد عليها زائرون وجامعى قمامة وباعة متجولون وغيرهم لولا ذلك لما وقع الحادث الذى أودى بحياة المجنى عليه بالصورة التى ثبتت لدى المحكمة وبذلك يكون قد ترتب الضرر على خطأ المتهمه مباشرة وربطت بينهما علاقة السببية ، ومن ثم تكون التهمة قد تكاملت أركانها القانونية » . وإن كان الحكم فى نطاق سلطته

التقديرية وفي منطق سائغ وتدليل مقبول - قد استخلص من ظروف الواقعة وعناصرها - ثبوت نسبة الخطأ إلى الطاعنة وإستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الواقع بوفاة المجنى عليه نتيجة ذلك الخطأ ، وكان هذا الذي إستخلصه الحكم مستمدا مما له أصل ثابت في الأوراق ، وليس محل جدل من الطاعنة ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا أو مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ولا يقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر او عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب نما وقع الضرر ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بتوافر به الخطأ في حق الطاعنة وتتحقق به رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين النتيجة وهي وفاة المجنى عليه ، فإن ما خلص إليه الحكم في هذا الشأن شديد ، وأما ما تثيره الطاعنة من أن خطأ المجنى عليه كان السبب في وقوع الحادث ، فإنه لا جدوى لها منه لأنه - بفرض قيامه - لا ينفي مسئوليتها الجنائية عن جريمة القتل الخطأ التي أثبت الحكم قيامها في حقها ، ذلك بأن الخطأ المشترك - في نطاق المسئولية الجنائية - لا يخفى المنهم من المسئولية ومادام الحكم في صورة الدعوى الماثلة - قد دلل على توافر الأركان القانونية لجريمة القتل الخطأ التي دان الطاعنة بها من ثبوت نسبة الخطأ إليها ومن نتيجة مادية وهي وقوع الضرر بوفاة المجنى عليه ومن رابطة سببية بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع ، وكان ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية ، وكان من المقرر أن المحكمة غير مازمة بالرد حراشة حتى تن جزئية من دفاع المتهم الموضوعي لأن الرد عليه مستفاد ضمنا من قضائها بالادانة إستنادا إلى أدلة الثبوت ، فإن النعي على الحكم في خصوص ما سلف يضحى ولا محل له .

(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٧ س ٢٩ ق ٨٩ ص ٤٧٩)

٥٣ - متى كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والاصابة التي أدت إلى الوفاة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع

بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق ، فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وقد خلص مما له معينه الصحيح في الأوراق إلى أن ركن الخطأ الذي نسبته إلى الطاعن يتمثل في أنه رغم التعليمات الكتابية الصادرة إليه بضرورة وضع السلك الأرضي المؤقت بموقع العمل - قبل البدء فيه - للتأكد من عدم سريان التيار الكهربائي في الأسلاك ، أهمل في إتخاذ هذا الاجراء مما أدى إلى عدم إكتشاف عودة سريان التيار الكهربائي وبالتالي إلى وقوع الحادث ، يكون سائغاً في العقل والمنطق وهو ما يوفر قيام الخطأ في جانب الطاعن وتتوافر به السببية بين هذا الخطأ وصعق المجنى عليه وإصابة الآخرين .

(الطعن رقم ٧٨١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ق ١٨١ ص ٨٧١)

٥٤ - من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي إقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتاً أو نفياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه دفع المجنى عليه فسقط على الأرض وإرتطمت رأسه بقطعة من المياني المسلحة والمرتفعة عن الأرض فأخذت الدماء تنزف منه ، ودلل على توافر رابطة السببية بين هذه الإصابة والوفاة بما أثبته تقرير الصفة التشريحية من أن الوفاة نتيجة كسر شرخي بالجمجمة ونزيف ضاغط على المخ بما يجعل الطاعن مسئولاً في صحيح القانون عن جميع النتائج المحتمل حصولها من الإصابة ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً لتجسيم المسؤولية وهو ما لم يقل به الطاعن ولا سند له في الأوراق ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الوجه يضحى غير قوي .

(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٠ س ٢٩ ق ١٨٧ ص ٩٠١)

٥٥ - لما كان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها

محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة خلص في منطق سليم إلى أن ركن الخطأ الذي نسب إلى الطاعن ونجم عنه الحادث يتمثل في أنه قام بالاشراف على تصنيع ماكينة لتشغيلها في مصنعه دون إتباعه المواصفات الفنية لتصنيعها ، وقام بتجربتها دون إتخاذ الحيطه الكافية فأنفجرت مما أدى إلى وقوع الحادث الذي نشأ عنه قتل وإصابة المجنى عليهم فإن الحكم يكون قد بين الخطأ الذي وقع من الطاعن كما أثبت أن قتل وإصابة المجنى عليهم كان نتيجة هذا الخطأ ويتصل به إتصال السبب بالمسبب مستنداً في ذلك إلى ماله أصله الثابت بالأوراق ومدللاً عليه تدليلاً سائغاً في العقل وسديداً في القانون ويؤدي إلى مارتبه الحكم عليه .

(الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٧ س ٣١ ق ٢٠ ص ١٠٥)

(والطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢٥ س ٣١ ق ٥٤ ص ٢٧٨)

٥٦ - لما كان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم نقلاً عن التقرير الطبي الشرعى - الذى حرر بعد إجراء الصفة التشريحية - له معينه الصحيح من ذلك التقرير ومؤداه أن وفاة المجنى عليه تعزى إلى تلوث موضع إصابة المجنى عليه بأسفل الساق اليمنى بمكروب التيتانوس وما ضاعف ذلك من التهاب رئوى شعبى مزدوج ، فإن فى ذلك ما يقطع بتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند إلى الطاعن وبين الوفاة .

(الطعن رقم ٩٣٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٥ س ٣١ ق ١٨٧ ص ٩٦٥)

٥٧ - لما كان الأصل المقرر فى القانون أن من يشترك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه ، فالمقاول المختص الذى يعهد إليه بهذا العمل يسأل عن نتائج خطئه ، وتقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة لها أصلها فى الأوراق ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة

السانغة التي أوردها - والتي لا يجادل الطاعن في أن لها معينها الصحيح من أوراق الدعوى - أن أعمال الحفر في مكان الحادث كانت تجرى تحت إشراف وملاحظة الطاعن وإنتهى إلى مساءلته لأنه أهمل في إتخاذ الاحتياطات المعقولة في مكان العمل وإمتنع عن رقابة عماله على نحو يكفل عدم المساس بالكوابل مما أدى إلى تلفها وترتب على ذلك إنقطاع المخابرات التليفونية ، فإن الحكم بذلك يكون قد أقام مسئولية الطاعن على أساس من الواقع والقانون .

(الطعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ س ٣٢ ق ١٧٣ ص ٩٩١)

رأفة

راجع : عضوية

ربا فاحش

موجز القواعد :

- تحقق الركن المادى فى جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا بمجرد الاقراض مقابل الفائدة الربوية ولو لم يستول المقرض فعلاً على الفائدة المذكورة ١
- العبرة فى تكوين ركن العادة هى بعقود القرض وليست بإقتضاء الفوائد ٢
- توفر ركن العادة بحصول قرضين ربويين مختلفين ولو لشخص واحد ٣ - ٥
- إعتبار تجديد الدين مع تقاضى فوائد ربوية عملية ربوية مستقلة تحسب فى ركن العادة ٦ - ٩
- وجوب الاعتداد فى توفر ركن الاعتياد بالقروض التى حصل الاتفاق عليها ولم يمض بين كل واحد منها والذى يليه وكذلك بين آخر قرض وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى مدة ثلاث سنوات ١٠ - ١٢
- جواز معاقبة المحكوم عليه فى جريمة إقراض بالربا بتهمة إستمراره على تقاضى فوائد ربوية عن نفس القرض بعد صدور الحكم الأول ١٣
- تعاقد المتهم على قرض واحد بعد الحكم بإدانته لا يكفى لتحقيق الجريمة من

جديد ١٤

- لا تأثير لتصفية الحساب الذى تجريه المحكمة المدنية بين الدائن والمدين على
جريمة الاقراض بالربا ١٥

- عدم جواز رفع المقترض جنحة الاعتياذ على الاقراض بالطريق المباشر أو
الادعاء بحقوق مدنية فى الدعوى المرفوعة من النيابة ١٦ و ١٧

- الاقراض بالربا الفاحش ليس من الجرائم المستمرة ١٨

- متى تبدأ مدة السقوط فى جريمة الاعتياذ على الاقراض بالربا ١٩

- إثبات الاعتياذ على الاقراض بطرق الاثبات كافة ولو زادت قيمة القرض على ألف
قرش ٢٠

- وجوب إستظهار الحكم تواريخ وقائع الاقراض ٢١ - ٢٣

- جريمة الاعتياذ على الاقراض بالربا الفاحش . العبرة فيها بعقود الافراض ذاتها
وليست باقتضاء الفوائد الربوية . متى لاتنقضى الدعوى الجنائية فيها ؟ إذا لم يمض
بين بدء التحقيق فيها آخر إتفاق منها ولا بين كل إتفاق وآخر أكثر من ثلاث
سنوات ٢٤

- واقعة الاقراض بالربا الفاحش والاعتياذ عليها . جواز إثباتها بكافة الطرق
القانونية ٢٥

- بيان سعر الفائدة التى حددها المتهم ومدى مخالفتها للقانون . بيان جوهرى . خلو
الحكم منه . قصور : يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . إقتصار
الحكم على بيان القروض ومقدار الديون فيها . غير كاف ... ٢٦

- عقد القرض بالربا الفاحش لاينفك عن جريمة الربا التى تنشأ منه وتلازمه .
إعتباره فى جملته واقعة واحدة يتكون منها الفعل الجنائى المعاقب عليه . جواز إثباتها
وإثبات الاعتياذ عليها بكافة طرق الاثبات ٢٧

انقواعد القانونية :

١ - الركن المادى فى جريمة الاعتياذ على الاقراض بفوائد زائدة على الحد

الاقصى الممكن قانونا يتحقق بمجرد الاقراض مقابل تلك الفائدة الربوية ولا يشترط لتوفر هذا الركن أن يستولى المقرض فعلا على الفائدة المذكورة فإذا اغفل الحكم بيان حصول الاستيلاء فلا بطلان .

(جلسة ١٩٣٥/٢/١٨ طعن رقم ٤٤٢ سنة ٥ ق)

٢ - إن مجرد دفع الفوائد عن الدين لا يعتبر قرضا آخر . ولذلك فلا يصح اعتباره في تكوين ركن العادة في جريمة الاقراض بالربا الفاحش .

(جلسة ١٩٤٢/٥/١١ طعن رقم ١٠٢٠ سنة ١٢ ق)

٣ - يكفي لتوافر ركن العادة في جريمة الاعتياذ على الاقراض بالربا الفاحش وجود قرضين ربويين مختلفين ، ولو لشخص واحد ، في وقتين مختلفين ، فلا يشترط تعدد المجنى عليهم . فإذا فصلت المحكمة في حكمها المعاملات المتعددة التي تمت بين المتهم وأحد المجنى عليهم تفصيلاً وافياً بذكر كل معاملة وتاريخها ومقدار الفائدة الربوية فيها ، ثم دلت على وجود الربا الفاحش في هذه المعاملات جميعها ، وإستنتجت من كل ذلك أن ركن العادة متوافر كان ما خلصت إليه من ذلك صحيحاً ، وكان حكمها مبين لركن العادة وللواقعة الجنائية التي أسست عليها الادانة .

(جلسة ١٩٣٦/١٢/١٧ طعن رقم ٢٤٥٢ سنة ٦ ق)

٤ - يكفي لتوافر ركن الاعتياذ في جريمة الاقراض بالربا الفاحش حصول قرضين ربويين مستقلين أى لشخصين اثنين أو لشخص واحد في وقتين مختلفين .

(جلسة ١٩٤٢/٥/١١ طعن رقم ١٠٢٠ سنة ١٢ ق)

٥ - يكفي لقيام ركن الاعتياذ في جريمة الاقراض بالربا الفاحش حصول قرضين ربويين مختلفين . فإذا كان المتهم قد أقرض شخصاً في سنة ١٩٣٦ مائة جنيهه لمدة ثلاث سنوات وأخذ عنها كمبيالة بمبلغ ٢٠٨ جنيهات أى بفائدة قدرها ٣٦ جنيهه سنوياً . ثم لما حل ميعاد الدفع في سنة ١٩٣٩ ولم يقم به المدين كتب عليه

كمبيالة أخرى بمبلغ ٧٢ جنيهاً مقابل فوائد المائة المذكورة عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، ثم في خلال سنة ١٩٣٨ أقرض شخصاً آخر بمبلغ أخرى بفوائد تزيد على الحد الأقصى المسموح به قانوناً ، فإن ركن الاعتياد يكون متوافراً في حقه .

(جلسة ١٩٤٥/٤/٢ طعن رقم ٢١ سنة ١٥ ق)

٦ - إن القرض الواحد إذا تكرر احتساب فوائد ربوية على باقيه كان هذا التجديد عملية ربوية مستقلة واجباً احتسابها في تكوين ركن العادة .

(جلسة ١٩٣٣/٥/١٥ طعن رقم ١٦٤٤ سنة ٣ ق)

٧ - إذا تكرر تجديد سند الدين بإضافة فوائد فاحشة إلى أصل المبلغ وكان كل تجديد يختلف عن سابقه أصلاً وفائدة فكل تجديد يعتبر قرضاً ربوياً مستقلاً عن الآخر ويصح أن يتكون من تعدده ركن العادة المطلوب في الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات « قديم » .

(جلسة ١٩٣٤/٢/٢٦ طعن رقم ٥٨٢ سنة ٤ ق)

٨ - إن جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا تتم بإقراض الجاني قرضين ربويين على الأقل مختلفين لم تمض بينهما ثلاث سنين . وكل تجديد للدين مع تقاضي فوائد ربوية يعتبر عملية ربوية مستقلة تحتسب في ركن العادة .

(جلسة ١٩٣٩/٥/٢٩ طعن رقم ٣١١ سنة ٩ ق)

٩ - إذا كانت الواقعة تخلص في أن شخصاً أقرض آخر مبلغ ثلاثين جنيهاً لمدة ستة أشهر بفائدة قدرها ثلاثة جنيهات ولما حل موعد السداد وعجز المدين عن الدفع حرر الدائن سنداً آخر بدل الأول بمبلغ ستة وثلاثين جنيهاً لمدة ستة أشهر أخرى ولما حل الموعد ولم يدفع جدد له الدين وكتب به سنداً آخر بمبلغ ٤٢ جنيهاً و ٥٠ مليماً لمدة ستة أشهر أخرى ولما حل الموعد ولم يدفع جدد الدين بسند آخر قيمته ٥٤ جنيهاً و ٥٧٠ مليماً لمدة ستة أشهر أخرى فإن وقائع التجديد هذه قد تغير فيها الاتفاق على قيمة الفوائد إذ يتضح من مقارنة المبالغ التي كانت تحرر بها السندات الأخيرة بمبلغ الدين الأصلي وفوائده أن قيمة الفوائد قد

ارتفعت ولا معنى لذلك إلا أن الدائن كان يقتضى فوائد مركبة أى فوائد على الفوائد التى إستحققت ولم تدفع أو أنه على الأقل كان يحتسب فوائد بسيطة أعلى من الفوائد التى كان متفقاً عليها فى أول الأمر . ومفاد هذا أو ذاك أن عنصراً جديداً قد دخل على الاتفاق الاصلى فلا يمكن والحالة هذه أن يقال أن السندات الأخيرة التى حررت بين الدائن والمدين كانت مجرد تكراراً للاتفاق الاصلى أريد به مجرد تأجيل موعد حلول الدين مع احتساب فوائد التأخير بل إن هذا القدر من التغيير كاف لاعتبار الاتفاقات الأخيرة عقود إقراض جديدة يتحقق بحصولها عقب عقد الإقراض الأول ركن العادة فى جريمة الإقراض برّبا فاحش ويكون ما وقع من هذا الدائن معاقباً عليه بالمادة ٢٩٤ فقرة ثالثة من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٢٣/١٢/١١ طعن رقم ٦١ سنة ٤ ق)

١٠ - إذا لم تتوصل محكمة الموضوع إلى معرفة اليوم والشهر الذين وقعت فيهما كل واقعة من وقائع الإقراض بالرّبا الفاحش فإكتفت فيما يتعلق بالواقعتين اللتين إتخذتهما أساساً للإدانة بذكر السنة فى كل منهما ولكنها فى إحدى الواقعتين قد ثبت لها أنها وقعت فى أواخر سنة ١٩٢٦ (مثلاً) وكان التحقيق لم يبدأ إلا فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٩ فهاتان الواقعتان بإنضمام إحداهما إلى الأخرى تصلحان لتكوين ركن الاعتياد من جهة إذا كان لم يمض بينهما ثلاث سنين وتكفيان لإقامة الدعوى العمومية على المقرض من جهة أخرى لأن إحداهما لم يمض عليها إلى يوم التحقيق ثلاث سنين

(جلسة ١٩٣٣/١٢/٢٧ طعن رقم ٢٠٨٦ سنة ٣ ق)

١١ - جرى قضاء محكمة النقض فى الجرائم ذات العادة على وجوب الاعتداد فى توفر ركن الاعتياد بجميع الوقائع التى لم يمض بين كل واحدة منها والتي تليها وكذلك بين آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى أو رفعها مدة ثلاث سنوات . وذلك سواء أكانت تلك الوقائع خاصة بمجنى عليه واحد أو أكثر

(جلسة ١٩٣٩/٥/٢٩ طعن رقم ١٠٣١ سنة ٩ ق)

١٢ - يكفى قانوناً فى جريمة الاعتياد على الإقراض بالرّبا أن تكون القروض الربوية التى حصل الاتفاق عليها لم يمض بين كل واحد منها والذى يليه وكذلك

بين آخر قرض وتاريخ بدء التحقيق فى الدعوى مدة ثلاث سنوات .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/٩ طعن رقم ١٨٣٨ سنة ١٠ ق)

١٣ - إذا صدر على شخص حكم فى جريمة إقراض بالربا الفاحش فهذا الحكم لا يمنع من معاقبة هذا الشخص نفسه مرة أخرى بتهمة إستمراره على تقاضى فوائد ربوية عن نفس القرض بعد صدور الحكم الأول . ولا يحتج على هذا بأن واقعة الإقراض واحدة وبأنه قد عوقب من أجلها مرة فلا يصح أن يعاقب عليها مرة أخرى . ذلك بأنه مادامت وقائع الفوائد الربوية متجددة فلا مانع قانوناً من تكرار العقاب على ما إستجد منها بعد الحكم الأول .

(جلسة ١٩٣٥/٢/١١ طعن رقم ٤٢٠ سنة ٥ ق)

١٤ - إن جريمة الاعتياد على الإقراض بفوائد تزيد على الحد الأقصى الممكن الاتفاق عليها قانوناً المعاقب عليها بالمادة ٣/٣٣٩ من قانون العقوبات تتطلب مقارفة الجانى قرضين أو أكثر من قبيل مانصت عليه تلك المادة ، وتنص المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه «تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائى فيها بالبراءة أو الإدانة» . وإذن فمتى كان الثابت بالحكم أن الطاعن لم يعقد سوى قرض واحد بعد أن حكم عليه بالإدانة لا اعتياده على إقراض نقود : فإذ تزايدت على الحد الأقصى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئاً فيما قضى به من إدانة الطاعن ، تأسيساً على أنه وإن لم يتعاقد بعد الحكم إلا عن قرض واحد إلا أن هذا منه يدل على أن عادة الإقراض بالفوائد الربوية لا تزال متأصلة فيه ، ذلك بأن الحكم السابق صدوره على الطاعن قد عاقبه على الوقائع السابقة عليه بإعتبارها عنصراً من عناصر الاعتياد الذى دانه به ، ومن ثم فلا يصح إتخاذها عنصراً جديداً وإلا كان ذلك تكراراً للمحاكمة على ذات الوقائع ، الأمر الذى تنص المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات صراحة على عدم جوازه .

(جلسة ١٩٥٣/١٠/١٩ طعن رقم ٤١٨ سنة ٢٣ ق)

١٥ - إذا أرتهن الدائن أرض مدينه نظير مبلغ الدين ولم يضع يده على العين المرهونة بل جرى على إقتضاء فوائد ربوية عن دينه تزيد على الحد الأقصى

المباح قانوناً تحت ستار الإيجار ثم طرح أمر هذا القرض على المحكمة المدنية وصفت هذه المحكمة الحساب على أساس تقدير ما تغله الأرض من ريع وإستتزال ذلك القدر من الفوائد الربوية التي كان يتقاضاها الدائن وخضم ما زاد على ذلك من أصل الدين فتصفية الحساب على هذا الوجه بواسطة المحكمة المدنية لا تأثير له على جريمة الإقراض بالربا الفاحش التي إرتكبها الدائن بالاتفاق عليها وبتقاضى الفوائد الربوية فعلاً .

(جلسة ١٩٣٥/٢/١١ طعن رقم ٤٢٠ سنة ٥ ق)

١٦ - إن الأمر المعاقب عليه فى جريمة إعتياد الإقراض بالربا الزائد على الحد القانونى إنما هو الإعتياد ذاته وهو وصف يقوم بذات الشخص المقرض ولا ضرر فيه بالمقترضين . فليس لهؤلاء إذن حق المطالبة بتعويض ما بل كل ما لهم هو أن يرفعوا دعوى مدنية لاسترداد ما دفعوه زائداً على الفائدة القانونية بإعتباره مدفوعاً بغير حق وهذه دعوى ليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية إلى المحكمة الجنائية .

(جلسة ١٩٣٥/١٢/٢ طعن رقم ٢٠٤٠ سنة ٥ ق)

١٧ - إن قضاء محكمة النقض قد إستقر فى تفسير القانون على أنه لا يقبل من المقرض فى جنحة الإعتياد على الإقراض بالربا الفاحش أن يرفع دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يدعى بحقوق مدنية فى الدعوى المرفوعة من النيابة ، سواء كان قرضه واحداً أو أكثر ، لأن القانون لا يعاقب على الإقراض لذاته وإنما يعاقب على الإعتياد على الإقراض ، وهو وصف معنوى قائم بذات الموصوف يستحيل عقلاً أن يضر بأحد معين ، أما الضرر الذى يصيب المقرضين فلا ينشأ إلا عن عملية الإقراض المادية ، وهو ينحصر فى قيمة ما يدفعه كل منهم زائداً على الفائدة القانونية لأكثر ولأقل ، والدعوى به إنما هى دعوى إسترداد هذا الزائد الذى أخذه المقرض بغير وجه حق ، وهى بطبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك إلا قرض واحد ، أى ولو لم يكن هناك أية جريمة ، ولا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية لعدم إختصاص تلك المحاكم بنظرها لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئاً مباشرة عن جريمة .

(جلسة ١٩٤٥/٤/٢ طعن رقم ٢١ سنة ١٥ ق)

١٨ - إن الاقراض بالرّبا الفاحش ليس من الجرائم المستمرة وإنما هو من جرائم الاعتياد فتتم الجريمة فيه متى أقرض الجاني قرضين ربويين مختلفين لم يمض بينهما ثلاث سنين ، ويسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية في هذه الجريمة بمضى ثلاث سنين على القرض الأخير قبل إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى . وتجديد الدين - سواء حصل صراحةً بتحرير سند جديد عنه أم ضمناً بمد أجل الدين - مع تقاضى فوائد ربوية عن التجديد يعتبر عملية ربوية قائمة بذاتها تحتسب في تكوين ركن العادة .

(جلسة ١٩٣٧/٣/٢٩ طعن رقم ٩٠٦ سنة ٧ ق)

١٩ - إن العبرة في جريمة الاعتياد على الاقراض بالرّبا هي بعقود الاقراض وليست بإقتضاء الفوائد الربوية . وذلك هو صريح لفظ القانون في المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات القديم المقابلة والمطابقة للمادة ٢٣٩ من القانون الحالى التى تعاقب على هذه الجريمة . فقول الحكم أن العملية الربوية واقعة مستمرة تتجدد وتتكرر كلما إستولى المقرض على الفوائد ، وأن مدة السقوط لا تبدأ فيها من تاريخ العقد بل من تاريخ آخر مرة يستولى فيها المقرض على الفوائد - هذا القول خاطيء . ولكن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم إذا كان قد تبين من وقائع الدعوى أن المتهم إتفق على عقد عدة عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر ، أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانوناً لسقوط الحق في إقامة الدعوى ، فإنه بهذا يكون قد أثبت توافر ركن الاعتياد كما عرفه القانون ، وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى عنها . أما تاريخ دفع الفوائد الربوية فلا تأثير له في هذا الخصوص إلا إذا كانت المحكمة قد إقتنعت بأنه كان في ظروف وملابسات تدل على أن العقد السابق قد حصل الاتفاق على تجديده مرة أخرى ، فحينئذ وحينئذ فقط ، يصح الاعتداد بهذا التاريخ بإعتباره تاريخ عقد قرض لا تاريخ فوائد .

(جلسة ١٩٤٢/١٢/٢٨ طعن رقم ٢٢٤٠ سنة ١٢ ق)

٢٠ - عقد الاقراض بالرّبا الفاحش يعتبر في جملته واقعة واحدة هي التى يتكون منها الفعل الجنائى المعاقب عليه بمقتضى المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات فيجرى عليها مايجرى على نظائرها من المسائل الجنائية من طرق

الاثبات ويجوز إذن إثباتها وإثبات الاعتياد عليها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة ولو زادت قيمة القرض على ألف قرش .

(جلسة ١٩٣٦/٣/١٦ طعن رقم ٦٨٩ سنة ٦ ق)

٢١ - الحكم الذى يعاقب على جريمة الاعتياد على إقراض نقود بفائدة تزيد على الحد الأقصى قانوناً يجب أن يتضمن - فيما يتضمن من بيان الوقائع المكونة للجريمة المعاقب عليها - تواريخ وقائع الإقراض ، للتحقق مما إذا كانت تلك الوقائع لها أثر قانونى باق وأنه لا يزال يصح الاعتماد عليها فى تكوين ركن الاعتياد على الإقراض بالفائدة المحظورة . فإذا قصر الحكم فى هذا البيان كان معيباً متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/١٩ طعن رقم ٦٦٨ سنة ٣ ق)

٢٢ - إذا كان ما ذكره الحكم فى بيان واقعة الدعوى وهى الاعتياد على الإقراض بفوائد تزيد على الحد الأقصى وفى صدد الرد على دفاع المتهم بسقوط الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين آخر قرض وبين بدء التحقيق معه يفيد أنه إعتبر تاريخ بدء التحقيق فى التهمة يوماً معيناً ، وكان هذا اليوم - على ما هو مستفاد من الحكم ذاته - هو الذى بوشر فيه التحقيق فى جريمة أخرى بناء على بلاغ مقدم عنها من المتهم ، وكان مما ذكرته المحكمة فى حكمها أن الشهود أجمعوا على أن المتهم عقد معهم قروضاً ربوية منها ما هو لاحق للقروض التى اعتدت بها فى إدانته دون أن تورد أسماء هؤلاء الشهود ولا مضمون شهادتهم ولا تواريخ قروضهم ، فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/١٦ طعن رقم ١٦٤٢ سنة ١٧ ق)

٢٣ - إنه لما كان الإقراض بالربا الفاحش من جرائم العادة وكانت هذه الجرائم لا يثبت فيها ركن الاعتياد إلا بوقائع لم يمض بين كل واحدة منها والتى تليها وكذلك بين آخر واحدة وتاريخ البدء فى إجراءات التحقيق أو الدعوى مدة الثلاث السنوات المقررة قانوناً لسقوط الحق فى إقامة الدعوى فى مواد الجرح فإنه يجب أن يكون الحكم الصادر بالإدانة فى هذه الجريمة صريحاً فى توافر ركن العادة على هذا الوجه . فإذا إكتفى الحكم بذكر التواريخ التى بدأت فيها القروض وكانت

هذه التواريخ ترجع إلى أكثر من ثلاث سنين قبل ما دون فيه من التواريخ الخاصة بإجراءات التحقيق والدعوى ثم بالقول بأن الديون صارت بعد هذه التواريخ تجدد بفوائد باهظة ولم يعن بذكر التاريخ الذي حصل فيه كل تجديد من التجديدات التي قال بها تاركاً هذه التجديدات مجهلة تجهيلاً لا يمكن معه الوقوف على المدة التي مضت بين كل تجديد وآخر ولا على وقت حصول آخر تجديد بالنسبة لتاريخ إجراءات التحقيق التي تمت في الدعوى ، فإن هذا الحكم يكون متعيناً نقضه لقصوره في البيانات التي تتمكن بها محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح .

(جلسة ١٩/١٢/١٨ طعن رقم ٥٤ سنة ١٠ ق)

٢٤ - العبرة في جريمة الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش هي بعقود الإقراض ذاتها وليست بإقتضاء الفوائد الربوية ، فمتى كان يبين من الحكم أن المتهم إتفق على عقد عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق فيها وآخر إتفاق منها ولا بين كل إتفاق وآخر أكثر من المدة المقررة قانوناً لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية ، فإنه بهذا يكون قد أثبت توفر ركن الإعتياد كما عرفه القانون وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى الجنائية عنها .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٣٤٠)

٢٥ - واقعة الإقراض بالربا الفاحش والاعتياد عليها يجوز إثباتهما بكافة الطرق القانونية ومنها البينة ولو زادت القروض على ألف قرش .

(الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٣٤٠)

٢٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه - حين دان المتهم «الطاعن» في جريمة الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش قد أورد - في حديثه عن ركن العادة - بياناً للقروض التي عقدها المتهم ومقدار الديون فيها ، إلا أنه لم يبين سعر الفائدة التي حددها هذا الأخير ومدى مخالفتها للقانون حتى تتمكن محكمة النقض بذلك من مراقبة صحة تطبيق القانون ، فإنه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ٣٠/١/١٩٦٢ س ١٣ ص ٩٦)

٢٧ - إن عقد القرض بالرّبا الفاحش لا ينفك عن جريمة الرّبا لأنّها تنشأ منه وتلازمه، فعقود القرض بهذه المثابة تعتبر في جملتها واقعة واحدة ومنها يتكون الفعل الجنائي المعاقب عليه بمقتضى المادة ٢٣٩/٣ من قانون العقوبات فتجرى عليها مايجرى على نظائرها من المسائل الجنائية من طرق الاثبات ويجوز إذن إثباتها وإثبات الاعتياد عليها بكافة الطرق القانونية دون ما قيد على ذلك من القيود الخاصة بالاثبات في المواد المدنية فلا يلزم من بعد توافر القرائن القوية التي تعزز الادعاء بأن الدليل الكتابي يتضمن تحايلاً على القانون أو مخالفة للنظام العام حتى يجوز الاثبات بالبينة والقرائن .

(الطعن رقم ٢٠٨٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢٧ س ١٨ ق ٨٢ ص ٤٣٦)

رله

موجز القاعدة :

- جواز إيقاف التنفيذ عملاً بالمادة ٥٥ عقوبات . قاصر على العقوبات الجنائية البحتة . عدم جواز إيقاف التنفيذ بالنسبة للتعويضات وسائر أحوال الرد . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . الرد بجميع صورهِ ليس عقوبة . إنما المقصود به إعادة الحال إلى ماكانت عليه قبل الجريمة وتعويض المجنى عليه من ماله الذي أضاعه المتهم عليه . وإن تضمن في ظاهره معنى العقوبة .

القاعدة القانونية :

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة بالحبس أو الغرامة ، إنما عنت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي ، دون الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة ، حتى ولو كان فيها معنى العقوبة ، فهو إذن لايجوز في التعويضات ولا في سائر أحوال الرد ، لأن الرد بجميع صورهِ لم يشرع للعقاب أو الزجر ، إنما قصد به إعادة الحال إلى ماكانت عليه قبل الجريمة . وإذا كان ذلك ، وكان إلزام المطعون ضده برد قيمة ما استولى عليه بغير حق من مال للدولة لا يعتبر عقوبة بالمعنى المتقدم ، إذ المقصود منه إعادة الحال إلى ماكانت عليه قبل الجريمة . وتعويض الدولة عن ماله الذي أضاعه المتهم عليها وإن كان في ظاهره يتضمن معنى العقوبة ، ومن

ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أمر بوقف التنفيذ بالنسبة لجميع العقوبات دون تمييز بين الرد وبين سائر العقوبات الجنائية المقضى بها ، يكون قد أخطأ صحيح القانون ، بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما أمر به من وقف بالنسبة لجزاء الرد .

(الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١ س ٢١ ق ٨٠ ص)

ردة

موجز القواعد :

- المرجع في تحديد مواصفات الدقيق والردة المعدة لرغف العجين إلى القرار السارى وقت إنتاجها ١
- تنابير مواصفات الردة على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديد لها لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم ، مادامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لاستخراجها وتأثيم عدم مطابقتها لهذه المواصفات ٢
- عدم اشتراط القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن إستخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدل وجوب فحص العينة بطريقى النخل والتحليل الكيمايى معاً وأن تكون المخالفة فى نسبتيين على الأقل من النسب المقررة للمواصفات ٣
- سريان قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ الذى رفع نسبة الرماد المسموح به فى الردة إعتباراً من تاريخ نشره الحاصل فى ٤ من يونيه سنة ١٩٦٧ ٤
- الردة المعدة لرغف العجين . خضوعها لمواصفات معينة . إلزام أصحاب المخابز العربية والمسئولين عن إدارتها برغف العجين على الردة المطابقة لتلك المواصفات . جزاء مخالفة ذلك . القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ ٥

القواعد القانونية :

- ١ - إن القرارات التموينية التى تحدد مواصفات إنتاج الدقيق والردة إنما تخضع لاعتبارات إقتصادية بحت لا تتصل بمصلحة أصحاب المطاحن أو القائمين على إدارتها أو العاملين فيها فى شىء ، ومن ثم فإن تغاير تلك المواصفات على توالى

القرارات الوزارية الصادرة بتحديداتها لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم مادامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لإنتاجها وتأثيم عدم مطابقتها إياها ، ويكون المرجع في تحديد مواصفات الردة المعدة لرغف العجين إلى القرار السارى وقت إنتاجها مخالفة للمواصفات المشار إليها دون أن يرفع صفة التجريم ما يصدر بعده من قرارات بتغييرها . لما كان ما تقدم ، فإن تغيير مواصفات إنتاج الردة وزيادة نسبة الرماد إلى ٦٪ وتعديل رقم « المنخل » المستعمل فى إعدادها بصور قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ لا يتحقق فيه معنى القانون الأصلح فى حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى ما يخالف هذا النظر قد جانب صحيح للقانون .

(الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٢ س ١٩ ق ٢١٢ ص ١٠٤٧)

٢ - إن مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب أن القانون الجنائى يحكم ما يقع فى ظله من جرائم إلى أن تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ أحكامه وهذا هو ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » . أما ما أورده المادة المشار إليها فى فقرتها الثانية من أنه « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » ، فإنما هو إستثناء من الأصل العام يؤخذ فى تفسيره بالتضييق ويدور وجوداً وعدمه مع العلة التى دعت إلى تقريره لأن المرجع فى فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه . ولما كان التأثيم فى جريمة إستخراج ردة معدة لرغف العجين غير مطابقة للمواصفات يكمن أساساً فى مخالفة أمر الشارع بالتزام مواصفات معينة فى إستخراج الردة ، وكانت القرارات التموينية التى تحدد تلك المواصفات إنما تخضع لاعتبارات إقتصادية بحث لا تتصل بمصلحة مستخرجى الردة فى شيء ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التى تملئها تلك الظروف فى غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة ، ومن ثم فإن تغاير مواصفات الردة على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديداتها لا يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم مادامت جميعها متفقة على تحديد مواصفات لاستخراجها وتأثيم عدم مطابقتها لهذه المواصفات ، ويكون المرجع فى تحديد مواصفات الردة المعدة لرغف العجين إلى القرار السارى وقت إستخراجها مخالفة لهذه المواصفات دون أن

يرفع عن الفعل صفة الجريمة ما يصدر من قرارات تالية بتعديل تلك المواصفات .

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ٢٥ ص ١١٨)

٣ - إذ نصت المادة ٣٥ من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرارين رقمي ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - على أنه : « ترسل عينات الدقيق والردة والخبز وغيرها التي تؤخذ من المطاحن والمخابز ومحال بيع الدقيق والخبز والمحال العامة إلى إدارة منتجات الحبوب بوزارة التموين لتعطي رقماً سرياً ثم ترسل إلى قسم الكيمياء بوزارة الزراعة أو إلى مصلحة العامل بوزارة الصحة لفحصها والتحقق من مطابقتها للمواصفات المقررة لكل صنف وتعتبر العينة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة إذا كانت مخالفة لنسبة واحدة من النسب المقررة لتلك المواصفات » فقد دلت في صريح عبارتها وواضح دلالتها على أنه لا يعتد في فحص عينات الدقيق والردة بما كانت تقضى به المادة ١٧ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ الملغى بمقتضى المادة ٣٩ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ - من وجوب فحص العينة بطريقى النخل والتحليل الكيميائى معاً وأن تكون المخالفة فى نسبتين على الأقل من النسب المقررة للمواصفات .

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ٢٥ ص ١١٨)

٤ - متى كان قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ انذى رفع نسبة الزماد المسموح به فى الردة قد صدر بتاريخ ٤ من يونيه سنة ١٩٦٧ ونص فيه على أن يعمل به من تاريخ نشرة الحاصل فى هذا التاريخ ، وكان الثابت أن المطعون ضده قد إقترف الفعل المسند إليه فى ٢ من يوليه سنة ١٩٦٧ أى بعد تاريخ العمل بالقرار سالف الذكر ، ومن ثم فإن القرار الواجب التطبيق يكون هو القرار رقم ١١٦ سنة ١٩٦٧ بإعتباره القرار السارى وقت وقوع الفعل المسند إلى المطعون ضده ويكون صحيحاً ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه من تطبيق هذا القرار .

(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٣ س ٢٠ ق ١٨٦ ص ٩٤١)

٥ - توجب المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص باستخراج الدقيق وصناعة الخبز أن تكون الردة المعدة لرغف العجين ناعمة ومطابقة لمواصفات معينة حددتها المادة المذكورة . وتنص المادة الخامسة منه على إلزام أصحاب المخابز العربية والمسئولين عن إدارتها برغف العجين على الردة المبينة مواصفاتها في المادة الثالثة ، ونصت المادة ٣٨ على معاقبة من يخالف أحكام المادة الخامسة بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز مائة وخمسين جنيها .

(الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٦ س ٢٣ ق ٣٢ ص ١١٧)

رسوم

أرقام القواعد

- الفصل الأول : رسوم إستيراد ١
- الفصل الثاني : رسوم إنتاج وإستهلاك ٢ - ١٩
- الفصل الثالث : رسوم توثيق ٢٠
- الفصل الرابع : رسوم جمركية ٢١ ، ٢٢
- الفصل الخامس : رسوم خليج الأقطان ٢٣
- الفصل السادس : رسوم دمغة ٢٤ - ٢٦

موجز القواعد :

- إلغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك . نسخ الالتزام بالتعويض المنصوص عليه في القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد إلغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض في تصحيحه جزئياً دون تحديد جلسة ولو كان الطعن لثاني مرة . أساس ذلك ؟ ١

- خلو القانونين ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم وتحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك و ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا - من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل . وجوب ثبوت مساهمته في الفعل المؤثم

- حتى يتعين عقابه ٢
- العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج : هي الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه وبأداء الرسم الذي يكون مستحقاً فضلاً عن الخلق والمصادرة . للمحكمة القضاء بتعويض للخرانة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسم المستحق إذا ما أمكن تحديده أو بتعويض لا يجاوز ألف جنيه في حالة تعذر تحديده . المواد ١ من القانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، ٢٠ ، ٢١ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ . ٣٠
- خلو الحكم من بيان مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول فيها ومقدار الرسم المستحق . قصور . مثال ٤
- التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج . طبيعتها : تضمينات مدنية فضلاً عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون . وجوب الحكم بها في جميع الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى ٥
- للخرانة العامة التدخل في الدعاوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج ٦
- إنحصار المصلحة المالية للخرانة العامة في معنى القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ في تحصيل رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول وما عسى أن يقضى به من مصادرة الأشياء محل الجريمة . بشرط أن تكون هذه الأشياء غير خارجة عن دائرة التعامل . عدم إستحقاق رسم على الشيء المضبوط وخروجه عن دائرة التعامل . لأحقية للخرانة في طلب بديل نقدي عند عدم ضبطه . دعوى الخزانة المدنية بطلب هذا البديل . غير مقبولة . خلو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ من نص يعطي الخزانة الحق في الحصول على بديل من مصادرة الشيء محل الجريمة . كون الشيء محل الجريمة منشوشاً . يخرج عن دائرة التعامل . مصادرة الشيء الخارج عن دائرة التعامل . تدبير عيني وقائي ٧
- مجال إعمال الفقرة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم بحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول هو نزع المواد المحولة التي تجعل الكحول الأبيض كحولاً ذا لون أحمر وطعم ورائحة غير سائغين بحيث لا يصلح إلا لاستعماله كوقود أو إضافة مامن شأنه التخفيف من أثر ذلك اللون أو الطعم أو الرائحة . أما مجال إعمال الفقرة الثالثة من المادة المذكورة فهو حيازة الكحول الذي نبين أن درجته تنقص عن ٩٠٪ من الحجم ٨

- التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول . عقوبة تنطوى على عنصر التعويض . القضاء بها لا يكون إلا من المحاكم الجنائية دون توقف على دخول الخزانة في الدعوى أو حصول ضرر . عدم مثل مصلحة الجمارك أمام محكمة ثانى درجة . لا يوجب الحكم بإعتبارها تاركة دعواها المدنية ٩
- المصلحة المالية لوزارة الخزانة على مقتضى القانون ٣٦٣ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول . نطاقها ؟ خلو هذا القانون من النص على القضاء بتعويض بدلاً عن المصادرة في حالة عدم ضبط الأشياء موضوع الجريمة..... ١٠
- مجرد إقرار المرء ببيعه زجاجات الخمور المضبوطة في حوزة آخر . لا يدل بذاته على المساهمة بفعل إيجابى فى جريمة غشها . أو حيازتها دون أداء رسم الانتاج والاستهلاك عنها ١١
- إستقلال نص المادة ٢١ من القانون ٣٦٣ لة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول - عن نص المادة ٢٠ من ذات القانون . والمادة الأولى من القانون ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن العقوبات التى توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج . قصد المشرع من المادة ٢١ المشار إليها . تعويض الخزانة عما ضاع عليها من الرسوم أو كان عرضة للضياع . وجوب بيان الحكم إعماله لها . وما إذا كان الرسم قد أمكن تقديره . أم تعذر ذلك . وإلا كان قاصراً ١٢
- وجوب إشتمال الحكم بالادانة على أدلة الثبوت فى الدعوى . مؤاخذه المتهم بتهمة إنتاج خمور لم يؤد عليها رسوم دون بيان الأدلة التى تفيد ذلك . قصور ١٣
- تقدير الحكم . رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول . يستوجب بيان الأساس الذى تقيم عليه المحكمة تقدير الرسم . مخالفة ذلك . قصور ١٤
- تقدير قيمة الرسوم المستحقة على الكحول . عند تحديد الكمية . وعند تعذر تحديدها . المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المعدل ؟ ١٥
- ترجيح المحكمة دفاع المتهم القائم على مسئولية المصنع المنتج للسائل الكحولى المضبوط لديه . عن عدم سداد رسوم الانتاج . كفايته لتبرئته . أساس ذلك : وجوب إسنفادة المتهم من كل شك ١٦
- قضاء المحكمة فى الدعوى . أثره . عدم جواز إعادة نظرها . إلا بالطعن فى حكمها بالطرق المقررة قانوناً . عدم جواز طرح الدعوى الجنائية من جديد بعد الحكم فيها نهائياً ، ضد ذات المتهم . ولو بناء على وصف جديد . أساس ذلك . المادتان ٤٥٤ ، ٤٥٥ إجراءات . عرض المتهم كحولاً غير مطابق للمواصفات . أنطوائه فى ذاته على حيازته له دون أداء رسوم الانتاج عنه . محاكمته عن التهمة الأولى نهائياً .

- أثره . عدم جواز محاكمته عن التهمة الثانية . المادة ١/٣٢ ع ١٧
- الجزاء المنصوص عليه في المادة الأولى من قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ بفرض رسم الانتاج والاستهلاك على بعض الأصناف المنتجة محلياً . ماهيته تعويض من نوع خاص . عدم سريان أحكام القرار الثانى بأثر رجعى . سريانها بأثر مباشر على التى تحدث بعد العمل به . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون ١٨
- عدم إستظهار الحكم المطعون فيه مقدار الخمور المضبوطة ونسبة الكحول الصافى ومقدار الرسم المستحق عليها ومقدار المبلغ المحكوم به والمقصود بالرسم المستحق قصور ١٩

الفصل الثالث : رسوم توثيق

- جريمة التوصل إلى الهرب من أداء بعض الرسوم المنصوص عليها بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر . عمدية . قوامها توافر القصد الجنائى العام بإتجاه إرادة مرتكبها إلى الإخلال بأحكام هذا القانون . إسئلاص قيام القصد الجنائى . موضوعى . مثال فى شراء عقار مجزء على صفقتين بعقدين فى تاريخين مختلفين ٢٠

الفصل الرابع : رسوم جمركية

- الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية ، وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانوناً بإثباته . إعفاء القانون ١٠٦ لسنة ١٩٥٩ مصلحة الجمارك من إثبات عدم سداد الرسوم الجمركية على الدخان الليبى المعروف بالطرابلسى ٢١
- على المحكمة عند قضائها بالتعويض إعمالاً للمادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلو جرامات وإلا كان حكمها معيباً ٢٢

الفصل الخامس : رسوم حليج الأقطان

- مفاد نص المادتين ١ ، ٢ من القانون ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الأقطان التى يتم حليجها وإلزام أصحاب المحالج ومديرىها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذى حدده القانون . أن المخاطب بهذا التكليف من أصحاب المحالج : هم من لهم شأن فى إدارتها بصفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . مثال ٢٣

الفصل السادس : رسوم الدمغة

- رسوم الدمغة . فرضها المشرع على كافة الاعلانات والاختارات والتبليغات سواء كانت حكومية أو خاصة بالافراد . إستثناء ذلك : ما يصدر عن السلطات باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة . الاعلانات الخاصة بالمجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديریات . تخضع لرسوم الدمغة . ولا تتمتع بالاعفاء . عبء الالتزام بأدائها إلى مصلحة الضرائب : يقع على عاتق صاحب الجريدة التي قامت بهذه الاعلانات . حقه في تحصيلها من الجهات المعلنة ٢٤
- عدم تقرير الشارع في القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ مصادرة المشغولات الذهبية والفضية غير المدموغة . وضعه بشأنها نظاماً خاصاً في المادتين ٢٢ ، ٢٤ من القانون المذكور . أمر مصادرتها ليس منوطاً بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات ٢٥
- مشتروات لجنة القطن . مبيعاتها . خضوعها لرسم الدمغة ٢٦

القواعد القانونية :

- ١ - القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو الذي تكفلت نصوصه ببيان رسوم الاستيراد وكيفية تقديرها وتحصيلها على السلع المستوردة ، ثم صدر القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٦١ ونص في مادته الأولى على إلغاء القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسوم الاستيراد ، وإن ما كان الشارع قد ربط تقدير التعويض المنصوص عليه في المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد ، بمثلئ الرسوم المقررة للاستيراد والرسوم الأخرى المتصلة بها ، فإن إلغاء هذه الرسوم بمقتضى القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ يكون ناسخاً لوجود التعويض طالما أنه من المتعين الرجوع في تقديره إلى مقدار رسوم الاستيراد التي ألغيت . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى قد جرت بعد إلغاء تلك الرسوم بالقانون المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه بالتعويض يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعويض وذلك عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، دون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من القانون سالف

الذكر بتحديد جلسة لنظر لموضوع ، باعتبار أن الطعن هو طعن لثاني مرة ،
مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في
الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

(الطعن رقم ١١٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٩ ص ٦٨٥)

الفصل الثانى : رسوم الانتاج والاستهلاك

٢ - يحظر القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم وتحصيل رسم الانتاج
أو الاستهلاك فى المادة ١٥ منه حيازة كحول أو سوائل كحولية لم تؤد عنها
رسوم الانتاج أو الاستهلاك كما تحظر المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٦ لسنة
١٩٥٦ صناعة مشروب الطافيا أو ملكيته أو إحرازه أو شراء أو بيع الطافيا . وقد
خلا القانون من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل مما
مفاده أنه يتعين لعقاب المالك - بالتطبيق لأحكام هذين القانونين - أن تثبت
مساهمته فى الفعل المؤثم .

(الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢ س ١٥ ص ٤٦٤)

٣ - يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ فى شأن
العقوبات التى توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج والمادتين ٢٠ و ٢١ من
القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على
الكحول أن القانون حدد عقوبة هذه الجرائم بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو
بغرامة لا تزيد عن مائة جنيه وبإلزام المخالف بأداء الرسم الذى يكون مستحقاً
فضلاً عن الغلق والمصادرة وأجاز للمحكمة أن تقضى بتعويض للخزانة لا يزيد
على ثلاثة أمثال الرسم المستحق إذا ما أمكن تحديده أو بتعويض لا يجاوز ألف
جنيه فى حالة تعذر تحديده

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ س ١٦ ص ٦٩١)

٤ - إذا كانت مدونات الحكم قد خلت من بيان مقدار الخمور المضبوطة ونسبة
الكحول الصافى فيها ومقدار الرسم المستحق عليها . ولم يفصح عما إذا كانت
المبالغ المحكوم بها هى قدر الرسم المستحق على الكحول والذى أوجبت المادة

٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ إلزام المخالف بأدائه أو أن المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١٠ من هذا القانون ، كما لم يبين الحكم إن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود القانونية المنظمة له ، وعن دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذي إقتضى من المحكمة الحكم عليه بالتضامن معهما الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم مما يعيبه بالقصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١١ س ١٦ ص ٦٩١)

٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج الصادر به مرسوم ٧ يوليه سنة ١٩٤٧ هي تضمينات مدنية فضلا عن كونها جزاءات تأديبية تكمل العقوبات المقررة للجرائم الخاصة بهذا القانون ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى .

(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ س ١٧ ق ١٣٣ ص)

هذا المبدأ مقررأ في الطعن ٣٦٩ لسنة ٣٦ القضائية جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ .

٦ - للخزنة العامة التدخل في الدعاوى أمام المحاكم الجنائية للمطالبة بالتعويضات المنصوص عليها في قانون رسم الانتاج الصادر به مرسوم ٧ يوليه سنة ١٩٤٧ . ولما كان الثابت أو وزير الخزنة تدخل مدعياً بالحقوق المدنية أمام محكمة الدرجة الأولى طالباً القضاء له على المطعون ضده بالتعويض ، ولما لم يقض له بطلباته إستأنف هذا الحكم إعمالاً للمادة ٤٠٣ إجراءات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه من غير ذى صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ س ١٧ ق ١٣٣ ص ٧٢١)

هذا المبدأ مقررأ في الطعن ٣٦٩ لسنة ٣٦ القضائية جلسة ١٩٦٦/٦/٢٠ .

٧ - إن البين من إستقراء نصوص القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم تحصيل رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول . أن المصلحة المالية لوزارة

الخزانة تنحصر في تحصيل رسوم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول ، وذلك بما نص عليه من حق الخزانة في إقتضاء التعويض عما ضاع عليها من تلك الرسوم ، أو كان عرضة للضياع عليها نتيجة مخالفة القانون ، وكذا فيما عسى أن يقضى به من مصادرة للأشياء موضع الجريمة ، التي يفترض أن تكون بطبيعتها غير خارجة عن دائرة التعامل ، وإلا كانت مصادرتها تدبيراً عينياً وقائياً ، مادام الشارع قد جعلها في نظره مصدر ضرر أو خطر عام ، فإذا لم يكن على الشيء موضوع الجريمة رسم مستحق وكان الشارع قد أخرجه في الوقت ذاته من دائرة التعامل ، فلا يحق للخزانة أن تطالب ببديل نقدي عند عدم ضبطه . وإذا كان ما تقدم . وكانت واقعة الدعوى هي إنتاج مشروب كحولي غير مطابق للمواصفات القياسية ، الأمر المنطبق على الفقرة ج من المادة ١٨ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ وقرار نائب رئيس الوزراء للصناعة الرقيم ٣٥١ لسنة ١٩٦٥ ، وكان المدعى بالحق المدني (وزير الخزانة) بصفته قد أسس دعواه المدنية على أن التعويض المطالب به هو بديل عن المصادرة ، ولم يدع أن الرسوم لم تحصل على الكحول المنتج والذي أخذت منه العينة المخالفة للمواصفات ، أو أن هناك رسوماً عرضت للضياع ، بل على النقيض من ذلك سلم بأن الرسوم قد حصلت ، وكان السائل الكحولي داخله الغش ، فإنه يكون خارجاً عن دائرة التعامل ، وكان القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ لم ينص على الحكم بتعويض معين بدلاً عن المصادرة في حالة عدم الضبط ، فإنه لامصلحة للمدعى بالحق المدني بصفته في المطالبة بالتعويض الذي أسسه على أنه بديل عن المصادرة التي لم يقض بها الحكم بالنظر إلى عدم ضبط المنتجات موضوع الجريمة ، هذا بالإضافة إلى أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المنطبق على الواقعة قد خلت نصوصه كذلك مما يعطى الخزانة الحق في الحصول على مقابل المصادرة . لما كان ما تقدم ، فإن تدخل وزير الخزانة بصفته في الدعوى ومطالبته المحكوم عليه بتعويض عن الواقعة موضوع الاتهام ، يكون على غير سند من القانون ، ويكون لاصفة له في الطعن في الحكم الصادر بإلغاء ما قضى به من تعويض ، مما يتعين معه الحكم بعدم قبول طعنه .

(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٢٥ س ٢١ ق ١٧٤ ص ٧٣٩)

٨ - تنص الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول على أنه : «يحظر

أن ينزع من الكحول المحول كل المواد المحولة أو بعضها أو أن تضاف إلى هذا الكحول مواد من شأنها أن تخفف من تأثير ذلك التحويل في الرائحة أو الطعم أو اللون». كما تنص الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أنه : «وكذلك يحظر بيع الكحول المحول للوقود أو عرضه بقصد البيع أو حيازته إذا كانت درجته الكحولية تنقص عن ٩٠٪ من الحجم». ويبين بجلاء من مقارنة النصين أن مجال أعمال الفقرة الثانية يغير كلية مجال أعمال الفقرة الثالثة إذ بينما تجرم أولاهما نزع المواد المحولة التي تجعل من الكحول الأبيض كحولا ذا لون أحمر وطعم ورائحة غير سائغين بحيث لا يصلح إلا لاستعماله كوقود أو إضافة ما من شأنه التخفيف من أثر ذلك اللون أو الطعم أو الرائحة ، وهي الأفعال التي تضمنها وصف التهمة الثانية الموجهة إلى المطعون ضده الأول والتي نفى الحكم المطعون فيه مقارفته إياها ، فإن ثانيتهما تجرم حيازة الكحول الذي يتبين أن درجته تقل عن نسبة معينة وهو فعل متميز يكون جريمة أخرى لها أركانها المستقلة لم يرد لها ذكر في وصف التهمة ولم تكن مطروحة على المحكمة وبالتالي فإن الحكم يكون قد صادف صحيح القانون إذ لم يعرض لها أو يخوض في مدى توافر أو عدم توافر أركانها بالنسبة للمطعون ضده الأول ويكون النعي في هذه الخصوصية غير سديد .

(الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/١ س ٢٤ ق ١٦٨ ص ٨٠٨)

٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرر انبى والرسوم - ومن بينها المرسوم الصادر في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ - برسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول ، الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ - هي عقوبة تنطوي على عنصر التعويض ، ولما كان يترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية وأن الحكم بها حتمى نقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزنة في الدعوى وبدون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها ، فإن ما ينعاها الطاعن بأنه كان يتعين الحكم باعتبار المدعية بالحقوق المدنية تاركة لدعواها المدنية لتخلفها عن المثول أمام محكمة ثانى درجة - بفرض صحة ذلك - يكون غير سديد .

(الطعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١١/١١ س ٢٥ ق ١٦٠ ص ٧٤٠)

(والطعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢١ س ٢٧ ق ٦٨ ص ٣٢٦)

١٠ - البين من إستقراء نصوص القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول ، أن المصلحة المالية لوزارة الخزانة تنحصر في تحصيل الرسم ، وذلك بما نص عليه من حق الخزانة في إقتضاء التعويض عما ضاع عليها منه ، أو كان عرضة للضياع نتيجة مخالفة القانون ، وكذا فيما عسى أن يقضى به من مصادرة للأشياء موضوع الجريمة التي يفترض أن تكون بطبيعتها غير خارجة عن دائرة التعامل . ولما كان هذا القانون لم ينص على الحكم بتعويض ما بديلاً عن المصادرة في حالة عدم ضبط الأشياء موضوع الجريمة فلا يكون لمصلحة الجمارك أن تطالب بتعويض تؤسسه على أنه بديل عن المصادرة التي لم يقض بها الحكم بالنظر إلى عدم ضبط المنتجات موضوع الجريمة .

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٩ س ٢٦ ق ١٠٢ ص)

١١ - إن مجرد إقرار الطاعن بصحة صدور الفاتورتين اللتين تفيدان شراء المتهم الأول منه زجاجات الخمور المضبوطة والتي أورد تقرير المعامل أنها غير مطابقة للمواصفات لأن الدرجة الكحولية بها أقل من المقرر قانوناً ، لا يدل بذاته على مساهمة الطاعن بفعل إيجابى في الأفعال المسندة إليه على أى صورة من صور المساهمة مع ما أثبت من ضبط هذه الخمور في حوزة المتهم الأول ومخالفتها لأصل العينة المأخوذة من معمل الطاعن وقت إنتاجها لاسيما وأن الحكم دان المتهم الأول لمقارفته جريمة غش هذه الخمور وعدم أداء رسم الانتاج عنها ، كما أن الحكم لم يستظهر الحالة التي كانت عليها الزجاجات المحتوية على المواد الكحولية المباعة من الطاعن للمتهم الأول وما إذا كانت محكمة الغلق بحيث يتعذر العبث بمحتواها حتى يمكن الاستدلال عليه بمخالفة المواد الكحولية المعبأة بداخلها للمواصفات القانونية وأصل العينة ، فإنه فضلاً عما شابه من فساد في الاستدلال يكون معيباً بالقصور في البيان .

(الطعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٧ س ٢٧ ق ٦٣ ص ٢٩٩)

١٢ - نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن العقوبات التي توقع على المخالفات الخاصة بالانتاج على أن «كل مخالفة للقوانين أو المراسيم الخاصة بالانتاج أو اللوائح الصادرة بتنفيذها يعاقب عليها بالحبس مدة

لاتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بتوقيع الجزاءات الأخرى المنصوص عليها . ثم صدر القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول وأوجب في المادة ٢٠ منه الحكم فضلاً عن العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ - أداء الرسم الذي يكون مستحقاً في جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات مع المصادرة وغلق المعمل أو المصنع أو المحل على التفصيل المبين في المادة المذكورة . ثم نصت المادة ٢١ من هذا القانون على أنه «مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخرانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه وفي حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض» وهو نص خاص يستقل عن العقوبات الواردة بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٣٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر ، قصد به الشارع على ما هو ظاهر من عبارته تعويض الخزانة العامة عما ضاع عليها من الرسوم أو ما كان عرضة للضياع عليها بسبب مخالفة القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد قضى بالزام الطاعن مع المتهمين الآخرين بأن يؤدي إلى وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى للجمارك مبلغ ٨١٠ ج و ٢٤٩ م ، دون أن يستظهر في مدوناته مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها ، ولم يفصح ان كان المبلغ المحكوم به هو قدر الرسم المستحق على الكحول والذي أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ إلزام المخالف بأدائه ، أو ان المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون ، وفي الحالة الأخيرة لم يبين ان كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود القانونية المنظمة له ، كما ان الحكم لم يبين دور الطاعن مع المتهمين الآخرين والذي إقتضى منها الحكم عليهم جميعاً بالمبلغ المحكوم به ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم فإن ذلك كله يعيبه بالقصور ويوجب نقضه والاحالة .

١٣ - لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ وإلا كان قاصراً ، وكان ما أجمله الحكم من مؤدى ماورد فى تقرير مراقب الانتاج ومحضر الضبط لايكفى بياناً لواقعة الدعوى على النحو الذى تطلبه القانون إذ أنه لايفصح عن الظروف التى أحاطت بضبط تلك الخمر والحالة التى ضبطت عليها وما إذا كانت معبأة فى زجاجات مغلقة أم لا ولم يورد الأدلة التى إستخلصت منها المحكمة أن تلك الخمر فى مصنع المتهم الثانى والطاعنة إستجلاء لمساءلة هذه الأخيرة عنها ولم يكشف الحكم عما جاء فى نتيجة التحليل ومدى أوجه الخلاف التى أسفر عنها عن العينات المضبوطة وبين العمليات الانتاجية التى قورنت بها مما يعيب الحكم بالقصور ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٥ س ٢٧ ق ٢٠٣ ص ٩٠٠)

١٤ - لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول قد نصت على أنه «يحصل رسم الانتاج أو الاستهلاك على أساس الكحول الصرف الموجود فى المنتجات المذكورة فى المادة السابقة سواء فصل منها الكحول أم لم يفصل ، وفى كل الأحوال يؤخذ مقياس الكحول بالحجم فى المائة وهو درجة ١٥ سنتيجرام وفيما يختص بالكحول النقى المنتج محلياً بدرجة ٩٥ ظاهرية الذى يصرف بالوزن يحصل رسم الانتاج على أساس أن كل مائة كيلو جرام تعادل ٣ : ١٢ لتراً سائلاً بصرف النظر عن درجة الحرارة» . وأوجبت المادة ٢٠ من هذا القانون الحكم - فضلاً عن العقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ - بأداء الرسم الذى يكون مستحقاً فى جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات . كما نصت المادة ٢١ منه على أنه : «مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخرانة العامة لايزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة . وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بما لايزيد على ألف جنيه . وفى حالة العود خلال سنة يضاف الحد الأقصى للتعويض» . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام الطاعن بأن يؤدى رسماً مقداره ٣٨٩٦ ج و ٨٥٥ م

وتعويضاً قدره ١٦٩٠ ج و ٥٦٥ م مكتفياً في بيان عناصر قضائه بذلك بما تضمنه تقرير التحليل من بيان عن الكميات المضبوطة من مخمر المولاس ومخمر عرقى البلح ونسبة الدرجة الكحولية من العينات الخمس التي أخذت وأخذ بمقدار الرسم والتعويض اللذين طلبتهما الجمارك دون بيان للأساس الذي أقيمت عليه هذه المطالبة وكيفية احتساب هذا الرسم وما إذا كان قد تم احتسابه على قدر السائل المخمر أم على أساس سعة الأواني التي كانت بها هذه الخمور إذ إن حجم السائل المخمر في بعض هذه الأواني كان يقل في مقداره عن قدر سعتها على ما هو ثابت من مذكرة مدير عام شئون الانتاج المؤرخة ١٩٧٠/٨/٢٤ المرفقة بالمفردات هذا فضلاً عن أن نسب الكحول الصافي الواردة بتقرير التحليل احتسبت على خمس عينات أخذت من بعض الآنية ولا يبين من الأوراق ما إذا كان قد تم احتساب نسبة الكحول في كل إناء على حدة من عدمه إذ قد تختلف هذه النسبة من إناء إلى آخر الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم مما يعيبه بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٤٦ في جلسة ١٩٧٧/٦/٥ من ٢٨ ق ١٤٢ ص ٦٧٠)

١٥ - لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الانتاج والاستهلاك على الكحول تقضى بتحصيل رسم الانتاج والاستهلاك على أساس الكحول الصرف الموجود في المنتجات المحتوية على الكحول ويؤخذ بمقاس الكحول بالحجم في المائة وهو درجة ١٥ سنتجرام وفيما يختص بالكحول النقي محلياً بدرجة ٩٥ ظاهرية الذي يصرف بالاذن يحصل رسم الانتاج على أساس أن كل مائة كيلو جرام تعادل ١٢٤,٣ لتر سائل بصرف النظر عن درجة الحرارة ، وكانت المادة الثالثة منه تنص على أن يؤدي رسم الانتاج المقرر على الكحول خلال أربعة وعشرين ساعة التالية لانتهاء عملية التخمير أو التقطير وكانت المادة ٢٠ منه تنص على أنه مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة وإذا تعذر معرفة مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه ، وإذا كان من المتعذر - على ضوء ماسلف بيانه ومن بعد إعدام المضبوطات - معرفة مقدار الرسم المستحق بطريقة دقيقة ومنضبطة ، فإنه يتعين أعمال حكم الفقرة الأخيرة من نص المادة

٢٠ سالفه الذكر . لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبتي الحبس والغلق وبتعديل التعويض المقضى به إلى مبلغ ألف جنيه وبإلغاء الحكم فيما قضى به من رسم .

(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٩ س ٢٩ ق ١٦ ص ٩٤)

١٦ - يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان دفاع المطعون ضده الذي أخذ به الحكم المطعون فيه قام أساساً على نفي التهمة عن عاتقه وإلقائها على عاتق المصنع المنتج للسائل الكحولي المضبوط مستنداً في ذلك إلى وجهة نظر موضوعية صرفة قوامها أن الزجاجات التي وجدت لديه مغايرة للزجاجات موضوع الفاتورة المقدمة في الدعوى والصادرة عن نفس المصنع المنتج متبقية من رسالات سابقة مشتراة من ذلك المصنع ، وهو احتمال ترجح لدى محكمة الموضوع ولم تجد في ظروف الدعوى ما ينفيه ، لما تبين لها من أن الزجاجات المضبوطة خاصة بنفس المصنع وليس بها أي عبث مما لا تنازع الطاعنة في صحة مأخذ الحكم بشأنه ، ولما كان مجرد قيام هذا الاحتمال هو مما يصح معه القضاء بالبراءة عن تقدير بأن المتهم يجب أن يستفيد من كل شك في مصلحته ، وأنه لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غير ١٨ : لأن هلاك الأسر قد يرجع إلى وجدان قاضيها وما يطمئن إليه ، مادام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله ، لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٧٧٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/١ س ٣٠ ق ٣٨ ص ١٩٢)

١٧ - لما كان القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ - بتنظيم تحصيل رسوم الانتاج والاستهلاك على الكحول - قد نص في البند (١) من المادة ١٨ منه على أنه

«تعتبر مادة مهربة وتضبط (١) الكحول والسوائل الكحولية المنتجة في معمل أو مصنع غير مرخص طبقاً للمادة السابعة وكذلك المواد الأولية التي توجد فيه مما يمكن إستعماله في صناعة الكحول» وكان مفاد نص هذه المادة أن مجرد كون الكحول منتجاً في معمل أو مصنع غير مرخص طبقاً للقانون يعتبر سلعة مهربة ويضبط ويشكل مخالفة لأحكام القانون انف الذكر معاقباً عليها بمقتضى أحكام المرسوم بقانون ٣٢٨ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم يسوغ القول بأن فعل عرض كحول - غير مطابق للمواصفات - للبيع ، ينطوى في ذاته - في خصوصية الدعوى المطروحة على حيازته منتجاً في معمل أو مصنع غير مرخص به وبالتالي مهرباً من أداء رسوم الانتاج ، ومن ثم فإنه يمثل فعلاً واحداً تقوم به جريمتان - لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه «إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب إعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها ويعنى ذلك أن تلتزم المحكمة في هذه الحالة بأن تقضى في الفعل على أساس وصفه الأشد وتصرف النظر عن سائر أوصافه ، مما مقتضاه أن تبحث المحكمة الفعل الذي إرتكبه الجاني بكافة أوصافه القانونية التي يحتملها ، وهي مختصة بالنظر في ذلك عملاً بالمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية وعليها أن تحكم بالعقوبة المقررة للوصف الأشد منها ، وهي متى أصدرت حكمها في الدعوى فلا تملك إعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، كما أنه لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائياً بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة ، وذلك بعد ما سجلته المادتان ٤٥٤ و ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية . فإنه لا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المتهم المحكوم عليه . لما كان ماتقدم ، وكانت الواقعة التي طلبت سلطة الاتهام محاكمة الطاعن عنها في الجُنحة رقم ٢٩٥٠ لسنة ١٩٧١ جرجا - موضوع الطعن المائل - سبق أن طرحت على المحكمة - التي خولها القانون سلطة الفصل فيها - في الجُنحة رقم ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٠ جرجاً وأصدرت فيها حكماً نهائياً ضد الطاعن ، فإن المحكمة إذ عادت إلى نظر الدعوى - بوصف آخر للفعل وفصلت في موضوعها من جديد بالنسبة للطاعن بعد أن زالت ولايتها بإصدار الحكم الأول ، يكون حكمها المطعون فيه قد أخطأ في القانون خطأ يؤذن لهذه المحكمة - عملاً بنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تصحح الحكم على مقتضى القانون بالقضاء بعدم

جواز نظرى الدعوى لسابقة الفصل فيها نهائياً فى الجنحة رقم ١٤٠٨ لسنة ١٤٠٨ لسنة ١٩٧٠ جرجاً .

(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٧ س ٣٠ ق ١٤٧ ص ٦٩٤)

١٨ - لما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ بفرض رسوم الانتاج على بعض الأصناف المنتجة محلياً قد نصت على فرض رسوم إنتاج قدرها جنيهاً ونصف على كل وحدة من موافد وأفران تعمل بالغاز ، وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣٠ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ - والمعمول به إعتباراً من تاريخ نشره فى ١٩٦٩/١٢/٣١ ونصت المادة الأولى منه على تعديل رسوم الانتاج والاستغلال على موافد وأفران الطهى التى تعمل بالغاز الواردة بالجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ بجعلها جنيهاً واحداً عن كل وحدة من موافد وأفران الطبخ التى تعمل بالغاز - موضوع التحقيقات - ولما كان الجزاء المنصوص عليه فى المادتين سالفتي الذكر هو تعويض من نوع خاص يهدف به الشارع الى الضرب على أيدي المتهربين من أداء واجب حق الخزانة بتأثيم فعلهم والعمل فى الوقت نفسه على إقتضائها تعويضاً عن الرسوم التى ضاعت عليها أو كانت عرضة للضياع بسبب مخالفة القانون ، وإذ كان الثابت أن الواقعة بالنسبة للرسوم المستحقة قد تمت وإكتملت بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٧ على ما جاء بالحكم المطعون فيه - وقبل يوم ١٩٦٩/١٢/٣١ - تاريخ سريان أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ - ومن ثم ينطبق عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ وتظل محكمة بهذا القرار الأخير الذى تمت فى ظله ولا تسره ، أحكام القرار رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ بأثر جعى بل بأثر مباشر على الوقائع التى تحدثت بعد العمل به كما هو الشأن بالنسبة لكل الرسوم التى تحددها الدولة - لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون خالف القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية وتأييد الحكم المستأنف .

(الطعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢ س ٣٢ ق ٥٣ ص ٣٠٤)

١٩ - لما كان الحكم المطعون فيه - فضلاً عن قصوره فى بيان مؤدى الأدلة التى

يستمد منها الأدلة ، ودور الطاعن مع المتهم الثانى والذي أقتضى إلزامه معه بسداد الرسوم المستحقة - لم يستظهر فى مدوناته مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافى فيها ومقدار الرسم المستحق عليها ، ومقدار المبلغ المحتوم به ، والمقصود بالرسم المستحق وهل هو الرسم المحدد الذى أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ إلزام المخالف بأدائه ، أم هو التعويض الذى يرجع إلى تقرير المحكمة عملاً بالرخصة المخولة لها بنص المادة ٢١ من القانون المشار إليه . فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم .

(الطعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ س ٣٢ ق ١٦٧ ص ٩٦٢)

الفصل الثالث : رسوم توثيق .

٢٠ - لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر تنص على عقاب كل من يتوصل عمداً إلى التهرب من أداء بعض الرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون عن طريق تجزئة الصفقة أو الإدلاء ببيانات غير صحيحة فى الإجراءات والأوراق التى تقدم تنفيذاً له أو بأية وسيلة أخرى ، وكان مفاد ذلك أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية التى يشترط لقيامها توفر القصد الجنائى بإتجاه إرادة مرتكبها إلى الإخلال بأحكام القانون المنظمة لأداء رسوم الشهر المنصوص عليها فيه ، وكان من المقرر أن القصد الجنائى من أركان الجريمة فيجب أن يكون ثبوته فعلياً ، وكان توافره مما يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتى تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها سليماً مستمداً من الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه - للأسباب السائغة التى أوردها - قد إستخلص من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها أن المطعون ضده وقد إشتري العقار على صفتين بعقدين فى تاريخين مختلفين إشتل كل منها على نصف العقار ثم تقدم عن كل من العقدين بطلب للشهر بعد عدة سنوات من تاريخ إبرامه ، لم يكن يستهدف تجزئة صفقة واحدة بقصد التهرب من الرسم المستحق عليها ورتب على ذلك قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإن ذلك حسبه ليستقيم قضاؤه لما هو مقرر من أنه يكفى فى المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة توافر إسناد التهمة

إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأخاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في عناصر الإثبات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً وإلزام الطاعن المصروفات المدنية .

(الطعن رقم ٩٧٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢٩ س ٢٩ ق ١٧ ص ١٠٠)

الفصل الرابع : رسوم جمركية

٢١ - متى كانت الطاعنة «مصلحة الجمارك» لاتدعى أنها أقامت الدليل على عدم تسديد الرسوم الجمركية على الأذخنة المضبوطة ، بل جاء نعيها قاصراً على القول بأن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٩ يعفيها من هذا الإثبات ، وهو ما تكفل الحكم بالرد عليه رداً صريحاً ، حين بين أن هذا القانون وهو الذي يحظر استيراد أو تداول أو إحراز أو بيع أو خلط أو نقل الدخان الليبي المعروف بالطرابلسي ويعتبر مخالفة هذا الحظر عملاً من أعمال التهريب الخاضعة لأحكام القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ - قد صدر في تاريخ لاحق لواقعة الدعوى فلا يجرى عليها حكمه وتظل خاضعة للأصل المقرر وهو أن البضائع الموجودة فيما وراء حدود الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانوناً بإثباته . ومن ثم فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون يكون غير سديد متعيناً رفضه .

(الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٩ س ١٥ ص ٦٤٩)

٢٢ - نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على أنه : «يحكم بتعويض قدره عشرون جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته ، ويجوز مضاعفة التعويض في حالة العود» وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان المهربة مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مطابقة التعويض لأحكام القانون وإلا كان حكمها معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٣ س ٢١ ق ١٤١ ص ٥٩١)

الفصل الخامس : رسوم حليج الأقطان

٢٣ - المستفاد من نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الأقطان التي يتم حليجها وإلزام أصحاب المحالج ومديريةا بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون ، أن المخاطب بهذا التكليف - من أصحاب المحالج هم الذين لهم شأن في إدارتها مما يخول لهم التدخل فيها بصفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته - نقلاً عن شأهدى الإثبات في الدعوى - إنقطاع صلة الطاعن الأول - وباقي الملاك - بالمحلج ونفى أى إشراف فعلى أو قانونى عليه بعد أن قاموا بتأجيرهم للطاعن الثانى الذى إنحصرت فيه الإدارة وبذلك يخرج الطاعن الأول ومن معه من الملاك من نطاق الالتزام القانونى المفروض بمقتضى المادة الثانية سالفه البيان ، وينتقل هذا العبء إلى المستأجر الذى حل محلهم بمقتضى عقد الإيجار فى مباشرة الإدارة والاستغلال . ولايقدح فى هذا مااستطرد اليه الحكم من أن عقد الإيجار لم ينص على إلزام المستأجر وحده بأداء الرسم ، ذلك بأن خلو العقد من هذا البيان لاينقل ذلك التكليف القانونى إلى صاحب المحالج بل إن إلزام المالك فى هذه الحالة لا يكون إلا بنص صريح - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن على أساس هذا الفهم الخاطيء للقانون يكون مخطئاً ويتعين نقضه .

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ س ١٤ ص ٥٣٦)

الفصل السادس : رسوم الدمغة

٢٤ - مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ والمواد ١ و ١٣ و ١٥ من الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون ، أن المشرع فرض رسم الدمغة المقررة على كافة الاعلانات والاختارات والتبليغات وما يشاكلها مما نص عليه فى تلك المواد ، سواء كانت حكومية أو خاصة بأفراد الناس . واستثنى من ذلك ما يصدر منها عن السلطات العمومية بإعتبارها صاحبة السلطة والسيادة ، ومن ثم فإن الاعلانات وغيرها التى تصدر من الهيئات الحكومية عن أعمال خاصة لا تتصل بأعمال السيادة تكون خاضعة لرسم الدمغة ، وقد جاءت المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها القرار رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ منفذة

لمواد القانون السالفة ومبينة. نوع الاعلانات العامة المعفاة من رسم الدمغة وطبيعتها وهي الإعلانات والإخطارات العلنية التي تصدر من البرلمان بمجلسيه والحكومة المركزية وفروعها بقصد إعلان أوامر السلطة العامة وما يتعلق بتنفيذ القوانين التي تمس الدولة بصفة مباشرة - أما الإعلانات والإخطارات العلنية التي تصدر من ممثلى السلطة التنفيذية بصفة أخرى ، كما لو حررت بصفتهم رؤساء مجالس بلدية أو قروية أو مجالس مديريات فإنها تخضع لرسم الدمغة فى كل الأحوال . ويقع عبء الالتزام بأداء هذه الرسوم إلى مصلحة الضرائب على عاتق صاحب الجريدة التي تقوم بهذه الاعلانات ، على أن يقوم هو من جانبه بتحصيلها من الجهات المعلنة .

(الطعن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/٣٠ س ١٣ ص ٦٩٤)

٢٥ - مفاد نص المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ أن الشارع لم يقرر مصادرة المشغولات الذهبية أو الفضية غير المدموغة ، وهو إذ فعل ذلك لم يجعل أمر مصادرتها منوطاً بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات بل قرر بشأنها نظاماً خاصاً من مقتضاه حفظها على ذمة الدعوى حتى إذا ما صدر حكم نهائى - تقرر حق إستردادها بعد دمجها إذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية . وبعد كسرها وإستيفاء الرسوم والمصاريف المستحقة إن لم تكن كذلك .

(الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١٢/١٦ س ١٤ ص ٩٢٣)

٢٦ - ماتدفعه لجنة القطن من مبالغ ثمناً لمشترياتها يخضع لرسم الدمغة المنصوص عليه فى المادة الأولى من الفصل الخامس من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ إذ واقع الحال فيها أنها مبالغ صرفت من أموال الدولة وعن صفقات تمت لحسابها أو لحساب وزارة المالية وتؤول إليها حصيلتها وفقاً للمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٢ بتمويل محصول القطن والقرار الوزارى بإنشاء لجنة القطن .

(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٦ س ١٧ ق ١٠٨ ص ٨٠٤)

رشوة

أرقام القواعد	الفصل الأول . أركان جريمة الرشوة
٤٣ - ١	الفرع الأول : إختصاص الموظف
٥٤ - ٤٤	الفرع الثاني : صفة الموظف
٨٠ - ٥٥	الفرع الثالث : الإخلال بواجبات الوظيفة
١٠٧ - ٨١	الفرع الرابع : القصد الجنائي
١١٢ - ١٠٨	الفصل الثاني : الشروع فى الجريمة
١١٨ - ١١٣	الفصل الثالث : الاعفاء من العقوبة
١٩٦٢	الفصل الرابع : جريمة المادة ١٠٩ عقوبات التى ألغيت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢
١٢٤ - ١١٩	الفصل الخامس : مسائل متنوعة
١٤٠ - ١٢٥	

موجز القواعد :

الفصل الأول : أركان جريمة الرشوة

الفرع الأول : إختصاص الموظف:

- ١ - عدم اشتراط إختصاص الموظف المرشو وحده بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفى أن يكون له منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة. ١ - ٤
- ٢ - أعمال الموظف يدخل فى متناولها كل عمل من أعمال الخدمة العمومية التى يكلفه به رؤساؤه تكليفاً صحيحاً. ٥ - ٧
- ٣ - عدم تحقق الرشوة متى كان الموظف غير مختص بأداء العمل الذى قدم الجعل من أجله ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه إجراءه. ٨
- ٤ - توفر الجريمة بالنسبة إلى الشريك الموظف مع المرتشى ولو لم يكن مختصاً بالعمل بمكان الواقعة. ٩
- ٥ - عدم إستظهار الحكم إختصاص المتهم بالعمل الذى أداه أو إمتنع عن أدائه مقابل الرشوة . قصور. ١٠ و ١١
- ٦ - إختصاص الموظف المرتشى بجميع العمل المتعلق بالرشوة . لا يلزم . يكفى أن يكون له فيه نصيب من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة. ١٢
- ٧ - جرائم الرشوة والشروع فيها . يجب لتوفرها : أن يكون الغرض منها أداء الموظف عملاً من أعمال وظيفته ، أو عملاً يزعم أنه من إختصاصه . أمثله. ١٣ - ١٥

- وجوب أن يكون الغرض من جرائم الرشوة أو الشروع فيها أداء الموظف عملاً من أعمال وظيفته أو عملاً يزعم أنه يدخل في اختصاصه ١٦
- ✓ - دخول الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها ضمن حدود وظيفته مباشرة : غير لازم . كفاية أن يكون له علاقة بها ١٧
- مناطق اختصاص الموظف بالعمل المتعلق بالرشوة . كفاية صدور أمر شفوي من رئيسه للقيام بعمل معين لا اعتباره مختصاً به . أمثلة ١٨
- يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، كما يكفي في صحة التكليف أن يصدر بأمر شفوية ١٩
- ثبوت أن العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يزعم الأخير أنه من اختصاصه . لا جريمة ٢٠
- تقديم الرشوة إلى الموظف معاقب عليه قانوناً ، ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة . مثال . دس الموظف مخدر لآخر أثناء قيامه بتفتيشه ٢١
- يشترط للتجريم أن يكون العمل داخلياً أو جزئياً في الاختصاص القانوني للوظيفة ٢٢
- ✓ - يكفي أن يكون للموظف علاقة بالعمل محل الرشوة ٢٣
- لا يلزم أن يكون الموظف مختصاً واحده بالعمل المتعلق بالرشوة . يكفي أن يكون له فيه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة مثال ٢٤
- ✓ - توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل . ونية الارتشاء لدى الراشي . تقديره لمحكمة الموضوع ٢٥
- يكفي لمساءلة الجاني عن جريمة الرشوة في حكم المادة ١٠٣ مكرراً عقوبات المعدلة الزعم بأن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته . لا يشترط في الزعم إقترانه بعناصر أو وسائل إحتيالية . كفاية مجرد صدور الزعم فعلاً دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم ٢٦
- تحقق جريمة الرشوة في جانب الموظف أو من في حكمه ولو كان العمل حقاً . خروج العمل عن دائرة الوظيفة لا يمنع من قيام الجريمة . شرط ذلك . اعتقاد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو زعمه ذلك كذباً . تسوية الشارع في نطاق تلك الجريمة بين إرتشاء الموظف وبين إحتياله بإستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها ٢٧
- توافر قيام جريمة الرشوة من جانب الموظف أو من في حكمه متى قبل أو طلب أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال الوظيفة ولو كان حقاً ، بل ولو خرج العمل من دائرة اختصاصه الوظيفي إذا ما اعتقد خطأ أنه من أعمالها أو زعم ذلك كذباً . اعتقاد الراشي فيما زعم الموظف أو اعتقد لا أثر له في قيام الجريمة ٢٨
- جريمة الرشوة . قيامها : يكفي فيه أن يكون للموظف نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض منها ٢٩
- ✳ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات لا تقوم في جانب العارض أو القابل للوساطة إلا إذا كان ثمة عمل يدخل أصلاً في اختصاص

الموظف العام الذى عرض أو قبل الجانى الوساطة فى رشوته - يستوى فى ذلك الاختصاص الحقيقى أو المزعوم أو المبني على اعتقاد خاطيء من الموظف المذكور بالذات - وذلك بصرف النظر عما يزعمه أو يعتقده الوسيط إذ لا أثر لزعمه أو اعتقاده الشخصى فى عناصر جريمة الرشوة ٣٠

- يكفى لقيام جريمة الرشوة أن يكون للموظف أو من فى حكمه علاقة أو نصيب من الاختصاص يسمح أيهما بتنفيذ الغرض من الرشوة ٣١

-- مجرد إبداء الموظف إستعداده للقيام بالعمل الذى لا يدخل فى نطاق إختصاصه . إفادته ضمناً الزعم بالاختصاص ٣٢

- صدور الزعم بالاختصاص من الموظف المتهم . تقديره : موضوعى ٣٣

- إختصاص الموظف بالعمل الذى طلبت الرشوة من أجله أو الزعم بإختصاصه به . واجب المحكمة تمحيص ذلك لتعلقه بركن من أركان الجريمة ٣٤

- تحقق الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكرر عقوبات بتذرع الجانى - فى الطلب أو القبول أو الأخذ - بنفوذ حقيقى أو مزعوم ، للحصول على مزية من سلطة عامة . كفاية إنطواء سلوك الجانى على الزعم بالنفوذ ٣٥

- يكفى لتوفر الاختصاص فى جريمة الرشوة أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . مثال ٣٦

-- إختصاص الموظف بالعمل الذى طلب إليه أدائه . ركن فى جريمة عرض الرشوة . وجوب إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه ٣٧

- جريمة الرشوة . لا يلزم فيها أن تكون الأعمال التى يطلب من الموظف أدائها داخلية فى نطاق الوظيفة مباشرة . يكفى أن يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشئ قد إتجر معه على هذا الأساس ٣٨

- مؤاخذه الجانى على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غيره متى كان مختصاً به ٣٩

- وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين . المرجع فى تحديد إختصاص

المنهم بالرشوة هو الجهة الادارية المختصة . اضطراب فكرة الحكم وإختلالها فى مسألة إختصاص المتهم بالرشوة . يعيب الحكم . دفع الجعل لعمل خارج نطاق عمل المتهم الرسمى . إنحسار وصف الرشوة عنه . عمل المجنى عليه مع المنهم فى مكان واحد . أثره . علمه بالضرورة طبيعة عمل المتهم وحدود إختصاصه بحسب المنطق الطبيعى للأمور . وجوب بحث الحكم إستقامة الزعم بالاختصاص فى هذه الحالة ... ٤٠

- إختصاص الموظف بالعمل الذى طلب إليه أداؤه سواء كان الاختصاص حقيقياً أو مزعوماً . ركن فى جريمة الرشوة . المادتان ١٠٣ و ١٠٣ مكرراً عقوبات ٤١

- إتساع مدلول المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات ليشمل حالة إسعمال نفوذ حقيقى أو مزعوم للحصول أو محاولة الحصول - مقابل الرشوة - على أبة مزية من أية سلحلة عامة . مجرد الادعاء بالنفوذ المزعوم . يتحقق به الزعم فى معنى المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات . توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ عقوبات : شرطه . أن يكون المرتشى موظفاً عاماً . وإلا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها فى عجز المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات ٤٢

- الزعم الذى تتوافر به جريمة الرشوة طبقاً للمادة ١٠٣ مكرراً عقوبات يجب أن يكون صادراً من الموظف على أساس أن العمل الذى طلب الجعل أو أخذه لأذانه أو للامتناع عنه هو من أعمال وظيفته الحقيقية . الزعم القائم على إنحال صفة وظيفة منبئة الصلة بالوظيفة التى يشغلها الجانى لا تتوافر به جريمة الرشوة بل يكون جريمة النصب . مثال ٤٣

الفرع الثانى : صفة الموظف .

- إعتبار المأمورين والمستخدمين والخبراء والمحكمين وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية كالموظفين فى جريمة الرشوة ٤٤ و ٤٥

- إنطباق أحكام الرشوة على كل شخص كلف بالعمل العام ممن بملك هذا التكليف ٤٦

- شيخ الحارة ، هو من المكلفين بخدمة عامة . توفر جريمة الرشوة فى حق أحدهم إذا أخذ عطية مقابل عدم إحضار أحد الأشخاص المطلوبين إلى مكتب الآداب ... ٤٧

- دخول رجال الجيش والشرطة وموظفى الوزارات والمصالح ومستخدميها على اختلاف طبقاتهم فى حكم الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين بمقتضى المادتين ١٠٩ مكرر ، ١١١ عقوبات ٤٨

- صفة الموظف العمومى . ندب موظف عمومى نائباً للحارس فى شركة موضوعه تحريك الحراسة الادارية : يعد تكليفاً بخدمة عامة ويعتبر كالموظفين فى حكم الرشوة . المادة ١١١/٥ عقوبات ٤٩

- الشركة العامة لاستصلاح الاراضى . إلحاقها بالمؤسسة العامة لاستصلاح الاراضى . بقاؤها متمتعة بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة . إفصاح المشرع فى المذكرة الايضاحية للقانون ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة عن إتجاهه إلى عدم إعتبار موظفى هذه الشركة من الموظفين العامين . إعتبارهم فى حكم الموظفين العامين فى صدد جريمة الرشوة . موظفو المؤسسات العامة : إخضاعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة ٥٠

- إعتبار العاملين بالمؤسسات العامة والجمعيات والشركات المنشأة من مالها المملوك للدولة فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص وأحكام الرشوة عملاً بالمادة ١١١ عقوبات ٥١

✓ ... المكلف بخدمة عمومية : هو كل شخص يقوم بخدمة عامة لصالح المجتمع ، ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين ، مادام قد كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف . عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى وإن تكن بالاختيار الشخصى ، إلا أنها تصبح لمن ينضمون إلى عضويته تكليفاً بالخدمة للقادرين على الوفاء بها . عضو اللجنة التى شكلها المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى العربى بمحافظة الاسكندرية لتصفية الاقطاع والمختص بمكتب شئون الفلاحين الموكول إليه بحث الشكاوى المتعلقة بالفلاحين ومخالفات التهريب من قوانين الاصلاح الزراعى ونحقيقها . إعتباره مكلفاً بخدمة عامة ٥٢

- إنطباق أحكام الرشوة والاختلاس عند تحققها . على جميع فئات العاملين فى الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً أو الملحق بها حكماً . مهما تنوعت أشكالها . وأياً كانت درجة الموظف أو من فى حكمه أو نوع عمله ٥٣

- إعتبار العاملين بالشركات المؤممة . فى حكم الموظفين أو المستخدمين العاميين .
فى تطبيق جرائم الباب الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات . المادتان
١١١/٦ و ١١٩ عقوبات . قيام علاقة العمل . بتوافر عنصرى التبعية والأجر .
إرتباط المتهم بعلاقة عمل فى شركة من الشركات المنصوص عليها فى المادة
١١١/عقوبات . إعتباره فى حكم الموظفين العاميين . فى تطبيق أحكام الرشوة .
سواء كان عقده محدد المدة أم غير محدد لها ٥٤

الفرع الثالث : الإخلال بواجبات الوظيفة .

- تحقق جريمة الرشوة أو الشروع فيها متى كان الغرض منها أداء الموظف عملاً من
أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل من هذه الأعمال ٥٥ و ٥٦

- تحقق جريمة الرشوة متى كان الدافع إليها عملاً من أعمال الموظف ولو لم يكن فيه
ما يتنافى مع الذمة وواجبات الوظيفة أو يتعارض مع حقيقة الواقع ٥٧

- تحقق جريمة الرشوة متى قبل المرتشى للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو
ظهر أنه غير حق ٥٨ - ٥٩

- تحقق جريمة الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة ١٠

- عبث المتهم بالأوراق المنوط به حفظها بسبب وظيفته بإنتزاعها من مكانها . إخلال
بواجبات هذه الوظيفة . حصوله مقابل ذلك على مرتب شهرى من المخابرات
البريطانية . إعتباره مرتشياً . إدانة الحكم له على هذا الأساس . إتفاقه مع صحيح
القانون ٦١

- جريمة الراشى . توافر الإخلال بواجبات الوظيفة بعرض جعل على عسكرى لحمله
على إبداء أقوال جديدة لتنجو المتهم من المسئولية . قيام جريمة الرشوة فى حق من
عرض الجعل . المادة ١٠٤ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ٦٢

- مسئولية الموظف جنائياً عن إخلاله بواجبات وظيفته مقابل جعل معين حتى ولو لم
توجد لديه نية الاتجار بها . يكفى مجرد نية إستغلال الوظيفة للحصول على فائدة غير
مشروعة من ورائها . المادة ١٠٤ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .
مثال ٦٣

- إخلال الموظفين العموميين والمكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسببه بواجب التبليغ عن الجرائم يندرج - تحت باب الرشوة المعاقب عليها متى تقاضى الموظف جعلاً فى مقابله . إعتبار من عرض الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب . المادة ٢٦ إجراءات ٦٤ ، ٦٥

- كفاية إختصاص الموظف بالعمل لا فرق بين طلب أدائه والامتناع عنه . توافر النية الإجرامية بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق . الاكراه المعنوى والضرورة عند عرض الرشوة مثال ٦٦

- تسوية الشارع فى المادة ١٠٤ عقوبات - التى عددت صور الرشوة - بين الإخلال بواجبات الوظيفة وبين الامتناع عن عمل من أعمالها . ورود تعبير «الإخلال بواجبات الوظيفة» فى النص المتقدم مطلقاً . إتساع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال ويعد واجباً من واجبات أدائها على الوجه السوى . كل إنحراف عن واجب من هذه الواجبات أو إمتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة . تعاطى الموظف مقابلاً على هذا الإخلال . إعتبار فعله رشوة مستوجبة للعقاب . من عرض عليه الجعل لهذا الغرض يعد راشياً مستحقاً للعقاب . مثال . ٦٧

- جريمة الرشوة . لا يؤثر فى قيامها وقوعها نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون الراشئ جاداً فيما عرضه على المرتشئ . متى كان عرض الرشوة جدياً فى ظاهره ، وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما إتجه إليه فى مقابل ذلك من العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشئ ٦٨

- جريمة عرض الرشوة . أركانها ؟ قيامها سواء أكان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق . مثال لتسبيب غير معيب ٦٩ ، ٧٠

إيراد الحكم من الوقائع ما يفيد أن الطاعن طلب وأخذ مبلغ الرشوة نظير إعادة الشاهد إلى عمله . انتهاؤه فى ختام أسبابه إلى أن الطاعن عرض وقبل الوساطة فى رشوة موظف عمومى بأن تقاضى من الشاهد مبلغ الرشوة بدعوى تسليمه للموظف المختص لقاء العمل على إلغاء قرار فصله وإعادته إلى عمله ، ثم قضاؤه بمعاقبة الطاعن بالمادة ١٠٦ مكرر (١) عقوبات . عيب ٧١

- واجب الموظف أو المكلف بخدمة عامة فى الإبلاغ عن الجرائم التى علم بها أثناء تأدية عمله أو بسببه المنصوص عليه فى المادة ٢٦ إجراءات ؟ إمتناع أيهما عن أداء هذا الواجب يعتبر إخلالاً خطيراً بواجبات الوظيفة أو الخدمة العامة يستوى فى القانون مع إمتناع الموظف أو المستخدم العام عن أداء عمل من أعمال وظيفته تطبيقاً لنص المادة

١٠٤ عقوبات المعدلة التي عدت صورة الرشوة . إستهذفت المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة التي عدتها المادة الأخيرة مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها التي تفرض على المستخدم في مصلحة حكومية ألا يتدخل في عمل رئيسه وأن ينأى عن السعي لديه للامتناع عن أداء واجب التبليغ الذي يلزمه به القانون مثال ٧٢

- مدلول الإخلال بواجبات الوظيفة في مجال الرشوة ؟ ٧٣

- متى تتحقق جريمة عرض رشوة ؟ ٧٤

جريمة النصب . أركانها : ركن الاحتيال . مثال لجريمة استغل فيها المتهم وظيفته العمومية مستعيناً في تأييد مزاعمه بدفتر وأوراق كان يحملها ٧٥

- مخالفة واجبات الوظيفة في معنى المادة ١٠٤ عقوبات . ذات مدلول أوسع من

أعمال الوظيفة . شمولها أمانة الوظيفة ذاتها ٧٦

- إنطباق المادة ١٠٤ عقوبات على المرتشى . إذا كان الامتناع أو الإخلال بواجبات

الوظيفة . تنفيذاً لاتفاق سابق . عدم الاتفاق مع الراشئ على أداء العمل والامتناع

عنه . مطالبة المرتشى بالمكافأة عنه بعد ذلك . انطباق المادة ١٠٥ عقوبات ٧٧

- مثال لتسبب غير معيب على إنطباق المادة ١٠٤ عقوبات ٧٨

- جريمة عرض الرشوة . كفاية القيام بفعل الاعطاء أو العرض - دون اشتراط

التحدث مع الموظف العام - لتحقيقها . مادام قصد شراء ذمة الموظف واضحاً من

ملاسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها . مثال ٧٩

- إبانة الحكم واقعة الدعوى بما يتحقق به معنى حمل الموظف على الإخلال بواجبات

وظيفته . كفايته تدليلاً على توافر جريمة الرشوة في حق الطاعن ٨٠

الفرع الرابع : القصد الجنائي .

- تحقق الركن المادي في جريمة الرشوة بأخذ المعروض أو بقبول الوعد ٨١

- وعد شخص بإعطاء موظف كل ما يملك نظير قيامه بعمل له لا يفيد أن هناك شروعا

منه جدياً في إعطاء رشوة ٨٢

- عدم تمام جريمة الرشوة إلا بإيجاب و قبول حقيقتين ٨٣

- عدم تحقق جنائية الرشوة بالنسبة للراشى إلا فى حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه ٨٤

- تحقق جنائية الرشوة بالنسبة للموظف بقبوله عرض الراشى سواء أكان جاداً فى عرضه أو غير جاد متى كان العرض جدياً فى ظاهرة ٨٥ - ٨٧

- صورة واقعة يتوافر بها إرتكاب الجانى جريمة الرشوة بإرادة حرة طليقة رغم الاجراءات التى إتخذها مأمور الضبط القضائى فى سبيل كشف الجريمة وضبط المتهمين فيها ٨٨

- عرض مبلغ من النقود على جندى المرور ليمتنع عن تحرير محضر مخالفة لسائق سيارة ، ولم يقبلها الجندى . قيام جريمة عرض الرشوة . كون المخالفة مما يجوز أولاً يجوز الصلح فيها لا يؤثر فى قيامها ٨٩

- جريمة المادة ١٠٩ مكرراً عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . توفرها بمجرد عرض رشوة لم تقبل متى كان العرض حاصلًا من موظف عمومى . إنصراف نية الموظف إلى الإخلال بواجبات وظيفته غير لازم . القول بإمكان حصول عدول إختياري بعد رفض الرشوة . لا محل له ٩٠ - ٩٢

- تحدثت الحكم الصادر بإدانة الطاعنين عن جريمة الرشوة عن الغرض الذى يهدفان إليه لحصولهما على الملف وإمتداد أيديهما على بعض محتوياته . لاتأثير له على سلامة الحكم . ولو لم يكن الملف معروضاً على المحكمة علة ذلك . لتعلقه بالسبب ولعدم توقف الفصل فى الدعوى عليه ٩٣

- رفض المحكمة دفاع المتهم المبني على أن عرضه الرشوة على الخفير النظامى بقصد التخلص من عمل ظالم نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدى إليه محصلها وإستخلاصها منها ما لا يؤدى إليه . غير سليم ٩٤

- علم الشهود بأنهم يدفعون ما لا يجب عليهم أدائه . لاينفى مسئولية المرتشى ... ٩٥

- إخلال الموظف بواجب التبليغ عن الجرائم يوفر جريمة الرشوة . كون هذا الإخلال يشكل جريمة فى ذاته : حكم القانون لا يتخير . المادة ١٠٨ عقوبات ٩٦

- توافر أركان جريمة الرشوة . ولو كان العطاء سابقاً أو معاصراً أو لاحقاً مادام الامتناع عن أداء واجبات الوظيفة أو الإخلال بها كان بناء على إتفاق سابق .
مثال ٩٧
- الغرض من الرشوة . لا فرق بين الفائدة التي يحصل عليها الموظف لنفسه أو التي يطلبها لغيره ٩٨
- ٧٠ - لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير سابق ، أو أن يكون الراشي غير جاد في عرضه . متى كان الموظف قد قبل العرض منتوباً العبث بمقتضيات وظيفته ٩٩
- ٧١ - تمام الجريمة . بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشي . تسليم مبلغ الرشوة بعد ذلك ليس إلا نتيجة للاتفاق ١٠٠
- القصد الجنائي . نية الارشاء . شراء ذمة الموظف . لمحكمة الموضوع أن تستدل على توافره بكافة طرق الاثبات ١٠١
- جريمة عرض الرشوة . قيامها : لا يشترط فيه أن يكون المجنى عليه جاداً في قبولها . مجرد عرض الرشوة ولو لم تقبل كاف لقيامها ، متى كان العرض حاصلًا لموظف عمومي أو من في حكمه ١٠٢
- عدم ضبط مبلغ الرشوة كله مع المتهم . تبريره . موضوعي ١٠٣
- عدم إيراد الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الأدلة التي إستخلص منها عدم وجود مرتشي حقيقي وأن نية المتهم إنصرفت إلى الاحتفاظ بالرشوة لنفسه . قصور . لا يرفعه مجرد القول بأن الشاهد قرر في التحقيق وفقاً لتقديره هو أنه لا يوجد مرتشي حقيقي وأن الجاني كان يقصد الحصول على الرشوة لنفسه ١٠٤
- القصد الجنائي في جريمة الرشوة . متى يتوافر ؟ ١٠٥

- إيراد الشارع لمصطلح معين فى نص ما . وجوب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه . جريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً عقوبات . جريمة مستحدثة ذات كيان خاص يباير جريمة الوسيط فى الرشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٧ مكرراً عقوبات . مايلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة : إتيان الجانى فعله فى المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على إعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أدائه أو إمتناعه عنه ، وبوجود حقيقى صاحب حاجة لهذا العمل وإن نتجه إرادة الجانى فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها . إنصراف قصد المتهم إلى الاستئثار بالمبلغ لنفسه دون أن ينصرف قصده إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع إرشائه . ينتقى معه الركن المعنوى لجريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً عقوبات ١٠٦

- جريمة الرشوة . عدم اشتراط عرض الرشوة على الموظف العام بالقول الصريح بتحقيقها . كفاية الإعطاء أو العرض دون استلزام تحدث الراشئ مع الموظف مادام قصد شراء ذمة الموظف واضحاً من ملابسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها ١٠٧

الفصل الثانى : الشروع فى الجريمة

- إختصاص الموظف بالعمل موضوع المساومة أو الزعم به شرط فى جريمة الرشوة سواء أكانت تامة أم شروعا ١٠٨
- جريمة الرشوة من الموظف . تمامها بمجرد طلب الرشوة ١٠٩
- إنعقاد جريمة الرشوة بالاتفاق الذى يتم بين الراشئ والمرتشئ ١١٠
- توافر جريمة المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات بمجرد طلب العطية ١١١
- متى تتحقق جريمة الرشوة فى حق الموظف العام ومن فى حكمه ؟ ١١٢

الفصل الثالث : الاعفاء من العقوبة

١١٣ - إعفاء الراشئ من العقاب لاعترافه لا يرنب له حق المطالبة بسعويض أو إسرداد مبلغ الرشوة الذى قدمه

١١٤ - العذر المعفى من العقوبة بنص المادة ١٠٧ مكرراً عقوبات . قصره على حاله فبول الموظف للرشوة دون حالة عدم قبولها . علة ذلك ؟

١١٥ - الاعفاء من العقوبة . المادة ١٠٧ مكرراً عقوبات . شموله كل من يصح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل لحساب الراشئ أو المرتشئ . إقتصار الاعفاء على الراشئ والوسيط دون غيرهما من أطراف الجريمة

١١٦ - إقتصاد الاعفاء الوارد فى المادة ١٠٧ مكرراً عقوبات على الراشئ والوسيط دون المرتشئ

١١٧ - شروط الاعتراف الذى يؤدى إلى إعفاء الراشئ أو الوسيط من عقوبة الرشوة : أن يكون صادقاً يغطى جميع وقائع الرشوة . وأن يكون لدى جهة الحكم . حصوله أمام جهة التحقيق والعدول عنه أمام المحكمة . لاينتج أثره . المادة ١٠٧ مكرراً عقوبات

١١٨ - عدم توافر حالة الضرورة المانعة من المسؤولية الجنائية بالمتهم بعرض الرشوة إذا كان إقتياده لمقر الشرطة له ما يبرره قانوناً . مناط توافر حالة الضرورة المانعة من المسؤولية الجنائية . ألا يكون لارادة الجانى دخل فى قيامها

الفصل الرابع -- جريمة المادة ١٠٩ عقوبات التى إلغيت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢

١١٩ - مناط تطبيق المادة ١٠٩ عقوبات : سريانها على كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومى أو المستخدم متى كانت غايته من ذلك حمل الموظف على قضاء أمر غير حق أو إجتناى أداء عمله المكلف به . يستوى فى ذلك أن يقع الاعنداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضى فى تنفيذه أو فى غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه مستقبلاً . ما يميزها عن جريمة المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ عقوبات .

- جريمة المادة ١٠٩ عقوبات . إختلافها في عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كانت تأخذ حكمها من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط دون الغرامة . علة ذلك : الغرامة في مواد الرشوة هي مقابل الاتجار في الوظيفة أو إفساد ذمة الموظف ١٢٠ - ١٢٢

- تميز الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ عن الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات . وجوب توافر قصد خاص يتمثل في إنتواء الجاني الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي له عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف الموظف بأدائه ١٢٣ - ١٢٤

الفصل الخامس : مسائل متنوعة :

- الغرامة المنصوص عليها في المادة ١٠٨ ع هي غرامة نسبية ١٢٥

- قيام جريمة الرشوة في حق الموظف العمومي بمجرد طلبها . المادة ١٠٣ عقوبات المعدلة بالفانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ١٢٦

· طلب الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره وأخذ العطية . بيان في حكم المادة ١٠٣ عقوبات ١٢٧

تعدد المرات التي برسدت المنهمة فيها على الموظف المخصص ونواريها . عدم إحصائها بأركان جريمة الرشوة . بيانها في الحكم . غير لازم ١٢٨

سحب المكان الذي دفعت فيه الرشوة . غير لازم . متى كانت جهة إرتكاب الجريمة معبئة في الحكم ١٢٩

جريمة عرض الوساطة في رشوة . بحققها : بتقديم الجاني إلى صاحب الحاجة عارضا عليه التوسط لمصلحته لدى الغير في الارتشاء ١٣٠

دفع مبلغ الرشوة مباشرة إلى المتهم أو عن طريق وسيط سيات في نكامل أركان الجريمة ١٣١

الركن المادي لجريمة عرض الرشوة . توافره : بصدور وعد من الراشي إلى الموظف أو من في حكمه بجعل أو عطاء له (ماديا كان أو يمكن تقويمه بمال) متى

كان هذا الغرض جدياً . صلاحية الشيك لأن يكون عطاء في الجريمة المذكورة ١٣٢

- تقديم العطاء إلى المجنى عليه يعتبر عرضاً للرشوة ولو تم بعد تمام العمل الذي دفعت الرشوة من أجل تجنبه ١٣٣

- قبض المرتشي جزءاً مما استولى عليه الراشي من مال للدولة ، وكون الأخير موظفاً مثله . لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة ١٣٤

- يستوى في جرائم الرشوة حصول الجاني على الفائدة لنفسه ، أو طلبها أو قبولها لغيره ١٣٥

- مدلول الرشوة في مجال تطبيق المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات ؟ شمولها حالة إستعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على مزية مامن أية سلطة عامة . المقصود بالزعم مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل إحتيالية . توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات إذا كان الجاني موظفاً عمومياً ، وإلا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات ١٣٦

- تنفيذ الغرض من الرشوة . ليس ركناً في الجريمة ١٣٧

- كفاية إيراد الحكم ما تتوافر به عناصر جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات . وإن أخطأ وطبق المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً عقوبات ١٣٨

- إستظهار الحكم قدراً من الاختصاص يسمح للمتهم بتنفيذ الغرض من الرشوة . كفايته . أمانة الوظيفة . تفرض على سائق السيارة الحكومية . وهو موظف عام ألا يستعملها إلا في الغرض المخصصة له . وأن ينأى عن السعى لاستغلالها لصالحه ١٣٩

- جريمة الرشوة المنصوص عليها بالمادة ١٠٣ مكرر عقوبات . مناط تحققها ؟

- مثال لتسبيب سائق ١٤٠

القواعد القانونية :

الفصل الأول : أركان جريمة الرشوة

الفرع الأول : اختصاص الموظف

١ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشو هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . فإذا كان الثابت بالحكم أن عاملا بمعامل الصحة ، له بحكم وظيفته علاقة بتحليل الألبان التي تضبط للاشتباه في غشها ، قدم له المتهم مبلغا من النقود لتجىء نتيجة تحليل عينة من اللبن على وجه خاص ، كان عمل المتهم شروعا في رشوة .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٣٨ طعن رقم ٦٦ سنة ٩ ق)

(والطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ق ٤٩ ص ٢٠٠)

٢ - يكفي في القانون لإدانة الموظف في جريمة الرشوة أن يكون له نصيب من العمل المطلوب . فإذا كان الطاعن يقرر بإرتباط إختصاصات وظيفته بإختصاصات رئيس الحسابات فيما يتصل بشئون العمال مما يفيد إتصال وظيفته بهذه الشئون فلا يصح منه أن ينعى على الحكم الذى أدانته في جريمة الرشوة مقابل تعيينه عمالا بالمصلحة التى يشتغل فيها بأنه لم يكن له شأن بهذا العمل ولا اختصاص له فيه .

(جلسة ١٠/١١/١٩٥٢ طعن رقم ٩٢١ سنة ٢٢ ق)

(والطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

(والطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٧٨ ص ٨٩٠)

(والطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ق ١٤٧ ص ٦١٧)

٣ - إن القانون لا يتطلب لاعتبار العمل المتعلق بالرشوة داخلا في اختصاص وظيفة المرتشى أن يكون هو وحده المختص بالقيام به . بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص به . وإذن فإذا كان الحكم أدان الطاعن بالرشوة لأنه

بصفته موظفاً عمومياً (كونستابل من رجال الضبط القضائي) قد أخذ مبلغاً من النقود من متهم في واقعة يباشر ضبطها وتحرير محضرها على سبيل الرشوة ليؤدي عملاً من أعمال وظيفته هو تنفيذ الأمر الخاص بإخلاء سبيله ولتسليمه السيارة المضبوطة وتوجيه إجراءات الضبط في الدعوى إلى غاية مرسومة - هذا الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء .

(جلسة ١٩٥٣/٢/٣ طعن رقم ١٩٥٣ سنة ٢٢ ق)

٤ - يكفي في القانون لإدانة الموظف بالرشوة أن يكون له نصيب من العمل المطلوب وأن يكون قد اتجر معه الراشي في هذا النصيب .

(جلسة ١٩٥٣/٦/١٦ طعن رقم ٢٩١ سنة ٢٣ ق)

٥ - إن أعمال وظيفة الموظف العمومي يدخل في متناولها كل عمل من أعمال الخدمة العمومية يكلفه به رؤساؤه تكليفاً صحيحاً ، فمعاون الإدارة الذي هو خاضع في وظيفته لأوامر المدير والمأمور ومن واجبه القيام بما يعهدان به إليه من عمل في حدود اختصاصهما ، إذا ندب بناء على أمر المدير للقيام بأعمال التمويل في المركز فإن هذه الأعمال تدخل في أعمال وظيفته . فإذا هو قبل من تاجر مبلغاً من النقود مقابل تسهيله له الحصول على ترخيص بصرف غلال من شونة بنك التسليف الزراعي ، فقبوله هذا المبلغ ، وهو صاحب شأن في الترخيص ، يكون مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته ويعد رشوة .

(جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥ طعن رقم ١٦٢٢ سنة ١٣ ق)

٦ - ليس في القانون ما يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين أو لوائح ، وإن فلا مانع من أن تحدد هذه الأعمال بمقتضى أوامر مكتوبة أو شفوية ، وعلى ذلك فإذا استندت المحكمة في تحديد أعمال الموظف المتهم بالرشوة إلى أقواله وأقوال الشهود وكتاب الوزارة التي يعمل فيها فلا تثريب عليها في ذلك .

(جلسة ١٩٤٧/٣/١١ طعن رقم ٢٧٧ سنة ١٧ ق)

٧ - إن القانون لا يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة ، وليس فى القانون ما يمنع أن يدخل فى أعمال الموظف العمومى كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص .

(جلسة ١٩٥٤/١١/٢ طعن رقم ١٠٦٥ سنة ٢٤ ق)

(والطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

٨ ✓ - إن المادة ١٠٣ من قانون العقوبات إذ كان نصها أنه «يعد مرتشياً كل موظف عمومى قبل وعداً من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق» فقد أفادت أن جريمة الرشوة لا تتحقق إلا إذا كان العمل الذى يراد من الموظف أدائه أو الامتناع عنه داخل فى أعمال وظيفته . وإذن فإذا كان الموظف غير مختص بإجراء عمل من الأعمال ، سواء أكان ذلك بسبب أن هذا العمل لا يدخل أصلاً فى وظيفته أم بسبب أنه هو ، بمقتضى نظام تعيينه ، ليس له أن يقوم به فى الجهة التى يباشر فيها ، فإن حصوله على المال أو تقديم المال إليه أو للامتناع عنه لا يمكن أن يعد رشوة ، ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه إجراءه . وإذن فلا رشوة ولا شروعاً فى رشوة فى تقديم نقود إلى باشجاویش مباحث مديرية الجيزة لكيلا يضبط فى القاهرة صاجاً مسروقاً من الجيش البريطانى إذ هذا العمل ليس مما يحق له بمقتضى وظيفته أن يباشره .

(جلسة ١٩٤٥/٢/٥ طعن رقم ٢٤ سنة ١٥ ق)

٩ متى كان الحكم قد أثبت فى حق المتهمين أنهما باعتهما مندوبى تحصیل ضريبة السيارات أوقعا الحجز على منقولات موجودة بمنزل المجنى عليه وفاء لقيمة الضريبة المطلوبة على سيارة نقل لابنه وأنهما بعد ذلك عرضا عليه أن يدفع لهما رشوة فى نظير إسقاط المطالبة بهذا المبلغ فاتفق معهما على دفع مبلغ ٧٥ جنيهاً وأن هذا الدفع قد تم فعلاً وأن البوليس داهمهما بعد دفع المبلغ ووصوله إلى يد واحد منهما بناء على التدبير الذى كان قد إتفق عليه المجنى عليه مع البوليس - متى كان ذلك وكان ما أثبتته الحكم لا يبين منه أن المتهمين قد قبلا الرشوة من المجنى عليه على أساس أنه هو صاحب المنقولات المحجوزة

دون إبنه المدين في الضريبة أو أنهما أدعيا كذباً بأن الأخير هو صاحبها مع علمهما بعدم صحة ذلك . بل كان الثابت أن الاتفاق تم بين المجنى عليه والمتهمين على دفع الرشوة نظير إسقاط المطالبة بمبلغ الضريبة ، فإن معاقبة المتهمين على الرشوة تكون صحيحة . ولا يقدح في صحتها ما يثيره أحدهما من عدم إختصاصه بمكان الواقعة مادام الحكم قد عاقبه على أساس ما ثبت من اشتراكه مع الآخر بطريق الاتفاق .

(جلسة ١٩٥١/٤/٢ طعن رقم ١٩١٣ سنة ٢٠ ق)

✓ ١٠ - يجب في جريمة الرشوة أن يكون الموظف مختصاً بالعمل الذي تعاقد على القيام به ، فعلى المحكمة إذا ما عاقبت موظفاً على هذه الجريمة ينكر إختصاصه بالعمل محل التعاقد أن تبين الدليل الذي استمدت منه هذه الحقيقة القانونية وتذكر مضمونة ومؤداه . وإلا فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٤٦/٥/٢٧ طعن رقم ٨٩٧ سنة ١٦ ق)

١١ - إن إختصاص الموظف بالعمل الذي أداه أو إمتنع عن أدائه مقابل رشوة هو ركن من أركان الجريمة ، فيجب بيانه في الحكم الصادر بالإدانة وإلا كان باطلاً .

(جلسة ١٩٤٦/٦/١٠ طعن رقم ١٤٩٨ سنة ١٦ ق)

(والطعن رقم ١٥٢٣ السنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٦٢ ص ١٢٨٨)

✓ ١٢ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرتشى هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(الطعن رقم ١٦٠٧ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٧ س ٩ ص ١٧)

١٣ - إستحدثت الشارع نص المادة ١٠٣ مكرراً مستهدفاً به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين ، والذين ألحقهم الشارع بهم في هذا الباب - وظيفته للحصول من

ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم .

(الطعن رقم ١٢١٧ سنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ س ١١ ص ٧٠٦)

١٤ - الزعم بأن العمل الذى يطلب الجعل لأدائه يدخل فى أعمال وظيفة المتهم هو مطلق القول دون اشتراط إقترانه بعناصر أخرى أو وسائل إحتيالية - وكل ما يطلب فى هذا الصدد هو صدور هذا الزعم فعلاً من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير فى اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص - فإذا كان الحكم قد دلت تدليلاً سانغاً على صدور هذا الزعم من المتهم فلا معقب عليه فيه .

(الطعن رقم ١٢١٧ سنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ س ١١ ص ٧٠٦)

١٥ - ما إستخلصه الحكم من تراخى المتهم - بوصفه رئيساً لقلم عمال اليومية والخدمة السائرة بمصلحة الطيران المدنى الذى يعمل بها المبلغ - فى إتخاذ الاجراءات فى الطلب الذى قدمه المبلغ المذكور لامتحانه وترقيته لاتعارض فيه مع ما إنتهى إليه بعد ذلك من أن المتهم طلب لنفسه مبلغاً من النقود ثم قبل من المبلغ ثلاثة جنيهاً على سبيل الرشوة لأداء عمل زعم أنه من أعمال وظيفته هو تسهيل الاجراءات لامتحانه وترقيته لوظيفة رئيس عمال الحدائق ومساعدته فى الترقية إليها دون من يتقدمه فى نتيجة الامتحان ، ذلك ان الواضح من مدونات الحكم أن الاجراءات التى أشار إليها المتصلة بتقديم الطلب قد تمت قبل طلب الرشوة وقبول المتهم مبلغها - وهى إجراءات لاشأن لها بما زعمه المتهم للمبلغ .

(الطعن رقم ١٢١٧ سنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٤ س ١١ ص ٧٠٦)

١٦ - يجب فى جرائم الرشوة والشروع فيها أن يكون الغرض منها أداء الموظف عملاً من أعمال وظيفته ، أو عملاً يزعم الموظف أنه يدخل فى اختصاصه .

(الطعن رقم ٢٧٦ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ س ٨ ص ٤١٦)

١٧ - ليس ضرورياً فى جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التى يطلب من الموظف أدائها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفى أن يكون له علاقة بها .

(الطعن رقم ٩٢٨ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٦ س ٩ ص ٧٥١)

١٨ - يكفي لكي يكون الموظف مختصاً بالعمل أن يصدر إليه أمر شفوي من رئيسه بالقيام به ، كما يكفي أن يكون العمل الذي دفعت الرشوة من أجله له إتصال بأعمال وظيفة المرتشي ، وإذا كان العمل قد جرى في المحاكم على أن يقوم الكتاب الأول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات حتى ينتظم العمل في دوائر المحاكم المتعددة ، وحتى توزع القضايا على الجلسات توزيعاً عادلاً ، وكان لا تعارض بين ما جرى عليه العمل وبين ما أورده نص المادة ٦٩ من قانون المرافعات فإن إدانة المتهم بجريمة عرض رشوة على كاتب أول محكمة للاخلال بواجبات وظيفته بشأن تحديد الجلسات ولم تقبل منه يكون صحيحاً في القانون .

(الطعن رقم ٩٣٨ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ س ٩ ص ٧٧٩)

١٩ - يدخل في أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، كما يكفي في صحة التكليف أن يصدر بأوامر شفوية - فإذا كان الحكم قد دلت أدليلاً سائغاً على أن عمل الساعي «المبلغ» يقتضي التردد على المكان الذي تحفظ به ملفات الممولين للمعاونة في تصفيقها وأنه يقوم بنقل الملفات بناء على طلب موظفي مأمورية الضرائب - وهم من رؤسائه - فإن التحدى ببعداء أحد أركان جريمة الرشوة يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٧٩٥ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٥٥)

٢٠ - من المقرر في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات أنه لا جريمة في الأمر إذا كان العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في إختصاص الموظف ولم يزعم هذا الأخير أنه من إختصاصه .

(الطعن رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/١ س ١٠ ص ٥٨٩)

٢١ - يعاقب القانون على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة مادامت الرشوة قدمت إلى الموظف - بقصد إفساد ذمته ليُقارَف جريمة دس مخدر في منزل آخر أثناء قيامه بتفتيشه بناء على البلاغ المقدم منه لمكتب البوليس الحربي الذي يعمل فيه من قدمت له العطية .

(الطعن رقم ١٧٥٩ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٤ س ١١ ص ٣١٦)

٢٢ - إنه مع التسليم بأنه لا يشترط لاعتبار الموظف مختصاً بالعمل أن يكون اختصاصه شاملاً للعمل كله بل يكفي أن يكون له فيه نصيب ، إلا أنه يشترط في هذا العمل أن يدخل كلياً أو جزئياً في الاختصاص القانوني للوظيفة . إما لأن القوانين أو اللوائح تخول الموظف سلطة مباشرته وإما لأنه من أعمال الخدمة العامة التي يكلف بها من رؤسائه تكليفاً صحيحاً . أما حيث لا يكون للموظف أن يقوم بالعمل أو بنصيب منه في الحدود السابقة فلا جريمة .

(الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/٦ س ١٢ ص ٢٩٧)

٢٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه ليس ضرورياً في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخله ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفي أن يكون له علاقة بها . كما لا يفرق القانون بين الفائدة التي يحصل عليها الموظف لنفسه والفائدة التي يطلبها أو يقبلها لغيره .

(الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ ص ٦٢٨)

٢٤ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشون أو الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ س ١٢ ص ٩٨٠)

(والطعن رقم ٢٠٥٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٢/٥ س ١٤ ص ٩٤)

٢٥ - توافر عنصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله ، وتوافر نية الارشاء لدى الراشي ، هو من الأمور التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ س ١٢ ص ٩٨٠)

٢٦ - استحدث الشارع نص المادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ (المعدلة أخيراً بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) مستهدفاً به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول

الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين إلحقهم الشارع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم . وىكفى لمساءلة الجانى على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذى يطلب جعل لأدائه يدخل فى أعمال وظيفته . والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط إقترانه بعناصر أو وسائل إحتيالية وكل ما يطلب فى هذا الصدد هو صدور الزعم فعلاً من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير فى اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم .

(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٩ س ١٧ ق ٨٠ ص ٤٠٦)

— ٢٧ — يستفاد من الجمع بين نص المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ من قانون العقوبات - فى ظاهر لفظهما وواضح عبارتهما أن جريمة الرشوة تتحقق فى جانب الموظف أو من فى حكمه متى قبل أو طلب أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان حقاً ، كما تتحقق الجريمة أيضاً فى شأنه ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذباً ، مما دلالتة أن الشارع سوى فى نطاق جريمة الرشوة بما استنته فى نصوصه التى استحدثها بين إرتشاء الموظف وبين إحتياله باستغلال الثقة التى تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الاتجار فيها ، وأن الشارع قدر أن الموظف لا يقل إستحقاقاً للعقاب حين يتجر فى أعمال الوظيفة على أساس موهوم عنه حين يتجر فيها على أساس من الواقع ، وبصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما زعم الموظف أو اعتقد ، إذ هو حينئذ يجمع بين إثمين هما الاحتيال والارتشاء .

(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢١ س ١٧ ق ٢١٢ ص ١١٢٨)

(والطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٥ ص ٦٠٩)

٢٨ - من المقرر بحسب المستفاد من نص المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات أن جريمة الرشوة تتحقق فى جانب الموظف ومن فى حكمه متى قبل أو طلب أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال الوظيفة ولو كان حقاً . كما تتحقق أيضاً فى شأنه ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذباً بصرف النظر عن اعتقاد

الراشئ فيما زعم الموظف أو اعتقد .

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ق ١٦٢ ص ٨٠٢)

٢٩ - لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منها . ومن ثم فإن إقرار المتهم في طعنه بأنه كان وكيلًا عن الأصل في إنفاذ العمل المطلوب يعقد له الاختصاص بما قبل الرشوة من أجله .

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ق ١٦٢ ص ٨٠٢)

(والطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٦ س ٢٠ ق ٨ ص ٣٣)

٣٠ - لا تقوم للجريمة المستحدثة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً قائمة إلا إذا كان عرض أو قبول الوساطة في جريمة من جرائم الرشوة التي انتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها باب الرشوة طالما أن مدلول النص بالاحالة بالضرورة فيه بيان المقصود من الرشوة أن يكون الموظف العام أو من حكمه أو المستخدم في المشروعات العامة أو الخاصة - مختصاً بالعمل الذي وقع الارتشاء مقابل تحقيقه أو الامتناع عنه ، إختصاصاً حقيقياً أو مزعوماً أو مبنياً على اعتقاد خاطيء منه ، فإنه يجب أن يتحقق هذا الشرط ابتداء وبالصورة المتقدمة في جانب الموظف ، المنوط به العمل الذي عرض أو قبل الجاني الوساطة في شأنه - ومن ثم فإن الجريمة المذكورة لا تقوم من جانب العارض - أو القابل للوساطة إلا إذا كان ثمة عمل يدخل أصلاً في إختصاص الموظف المعلوم الذي عرض أو قبل الجاني الوساطة في رشوته - إختصاصاً حقيقياً أو مزعوماً أو مبنياً على اعتقاد خاطيء منه بالذات وبالقدر المنصوص عليه في المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات - وذلك بصرف النظر عما يزعمه أو يعتقده الوسيط في هذا الخصوص إذ لا أثر لزعمه أو اعتقاده الشخصي على عناصر جريمة الرشوة .

(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦ س ١٨ ق ١٧٥ ص ٨٦٩)

٣١ - من المقرر أنه لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشو أو الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل

بالرشوة - بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦ س ١٨ ق ١٧٥ ص ٨٦٩)

٣٢ - الزعم بالاختصاص يتوافر ولو لم يفصح به الموظف صراحة بل يكفي مجرد ابداء الموظف استعدادة للقيام بالعمل الذي لا يدخل في نطاق اختصاصه لأن ذلك السلوك منه يفيد ضمنا زعمه بذلك الاختصاص .

(الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ق ٢٠٠ ص ٩٨٦)

٣٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائغا على صدور الزعم بالاختصاص من جانب الطاعن بما أثبتته في حقه من أنه إدعى للشاهد المبلغ أن بوسعه إلغاء الأمر الصادر بنقله وزميليته لقاء مبلغ الرشوة فإن ما يثيره الطاعن في شأن القصور في التدليل يكون مردودا .

(الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ق ٢٠٠ ص ٩٨٦)

٣٤ - تصدى المحكمة لشرط الاختصاص لبيان ما إذا كان العمل الذي طلبت الرشوة من أجله يتصل بأعمال وظيفة الطاعن بما يقع تحت طائلة المادة ١٠٣ من قانون العقوبات ، أو أن هذا العمل لا يدخل في نطاق وظيفته وإنما هو قد إدعى كذبا باختصاصه به الأمر المؤتم بالمادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات هذا التصدى هو من قبيل تمحيص الوقائع المطروحة على المحكمة بقصد استجلاء حقيقة ركن من أركان الجريمة وليس فيه إضافة لعناصر جديدة لم تكن معلومة للطاعن أو محاميه أثناء المحاكمة .

(الطعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ق ٢٠٠ ص ٩٨٦)

٣٥ - سوى الشارع في نطاق جريمة الاتجار بالنفوذ ، المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرر من قانون العقوبات ، بين تذرع الجاني - في الطلب أو القبول أو الأخذ - بنفوذ حقيقي للحصول على مزية من سلطة عامة ، وبين تذرعه في ذلك بنفوذ مزعوم ، فقد قدر الشارع أن الجاني حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يقل إستحقاقا للعقاب عنه حين يتجر به على أساس من الواقع ، إذ حينئذ يجمع بين الغش أو الاحتيال والاضرار بالثقة الواجبة في السلطات العامة

والجهات الخاضعة لإشرافها ، ولا يلزم أن يكون الزعم بالنفوذ صريحاً بل يكفي أن يكون سلوك الجاني منطقياً ضمناً على زعم منه بذلك النفوذ .

(الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٣٥ ص ١١٢٢)

(والطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٨ ص ٣٣)

٣٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتوفر الاختصاص في جريمة الرشوة أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . ولما كان الثابت مما أورده الحكم أن مفتش التأمينات هو الذي حرر المحضر الذي عرضت عليه الرشوة لتغييره وأن هذا المحضر لم يكن قد بت فيه نهائياً من جانب المصلحة التابع لها هذا الموظف وقت عرض الرشوة عليه وهو ما يتوافر به الاختصاص الذي يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهمين إستناداً إلى أن اختصاص الموظف قد إنتهى بمجرد رفع محضره إلى رئيسه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٥ ص ٧٥٧)

(والطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٥٣ ص ٧٥٨)

٣٧ - إن اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أدائه ، أيا كان نصيبه فيه ، ركن في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات . ومن ثم فإنه يتعين إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه .

(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ س ١٩ ق ٢٢ ص ١٢٠)

٣٨ - ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وأن يكون الراشئ قد أتجر معه على هذا الأساس . ولما كان الثابت في حق الطاعن أنه عرض مبلغاً من المال على ساع بالتلفزيون - وهو موظف عام - لسرقة أحد الأفلام الموجودة في أستوديو مصر ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستظهر أن من عمل الساعي نقل الأفلام بين مكتبة التلفزيون وبين الاستوديو ، وهو قدر من الاختصاص

يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة أياً ما كانت الجهة المالكة للفيلم ، ودان الطاعن على هذا الاعتبار ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١ س ١٩ ق ٧٤ ص ٣٩٤)

٣٩ - الأصل أنه متى كان الموظف مختصاً بالعمل فإن الجاني يؤاخذ على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق . ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من أن عرض مبلغ الرشوة إنما كان بقصد درء عمل ظالم قام به المخبران لضبطهما له هو وزميله في غير الأحوال المصرح بها في القانون .

(الطعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٥ ص ٦٣٧)

٤٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد تردد في وصف الطاعن ، طورا بأنه ميكانيكى ، وطورا آخر بأنه رئيس الميكانيكيين وملاحظ «الجراج» ، وقال تارة بأنه مختص بالعمل الذى طلب إليه أدائه مقابل مبلغ الرشوة ، وتارة أخرى بأنه زعم بالاختصاص ، وأخذ في إثبات اختصاصه بإقراره ، وأطرح شهادة رئيسه ، مع أن المرجع في تحديد الاختصاص هو الجهة الادارية المختصة دون المتهم ، مما يدل على اضطراب فكرة الحكم وإختلالها في مسألة الاختصاص وعدم إستقرارها على النحو الذى يجعلها في حكم الوقائع المسلمة ، والأحكام إنما تبنى على الجزم واليقين ، وكان خليقا بالمحكمة أن تتحرى حقيقة اختصاص الطاعن بسؤال الجهة الادارية التى يتبعها دون التعويل في ذلك على إقراره ، لأن توزيع الاختصاص لا يثبت بالإقرار ، بل بتكليف الجهة الادارية التى يتبعها الموظف في أقل الاقدار ، وأن تبين ما إذا كان عمله توزيع السيارات على السائقين ، وهو العمل الذى دفع الجعل مقابل له ، أو أن الجعل دفع مقابل تعهد الطاعن خارج نطاق عمله الرسمى - بإصلاح السيارة إذا تعطلت وحينئذ لا يعد ما وقع إرتشاء وإن جاز محاسبته عليه بالطريق التأديبى ، ثم تثبت بعد ذلك بالأدلة المعتبرة ما إذا كان الطاعن قد قبل الجعل مقابل الاختصاص في نطاقه المرسوم ، سواء كان حقيقياً أو مزعوماً ، وكيف يستقيم له الزعم خصوصاً إذا كان المجنى عليهما يعملان مع الطاعن في «جراج» واحد ويعلمان بالضرورة طبيعة عمله وحدود

إختصاصه بحسب المنطق الطبيعى للأمور .

(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ق ٢٢٧ ص ١١٤٩)

٤١ - إن إختصاص الموظف بالعمل الذى طلب إليه أدائه أيا كان نصيبه فيه ، وسواء كان حقيقياً أو مزعوماً أو معتقداً فيه ركن فى جريمة الارتشاء المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات . ومن ثم يتعين إثباته بما ينحسم به أمره ، وخاصة عند المنازعة فيه وإلا كان الحكم معيباً بما يبطله .

(الطعن رقم ٨٦٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ق ٢٢٧ ص ١١٤٩)

٤٢ - إستهدف الشارع بما نص عليه فى المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات ، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ، التوسع فى مدلول الرشوة حتى تشمل حالة إستعمال النفوذ الحقيقى أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول فى مقابلها على مزية مامن أية سلطة عامة ، وبذلك تتحقق المساءلة حتى ولو كان النفوذ مزعوماً ، والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط إقترانه بعناصر أخرى أو وسائل إحتيالية ، فإن كان الجانى موظفاً عمومياً وجب توقيع عقوبة الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات ، وإلا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها فى عجز المادة ١٠٦ مكرراً من القانون المذكور ، وإذ كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١١٣١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ س ٢١ ق ٢٤٤ ص ١٠٢٠)

٤٣ - نصت المادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه «يعتبر مرتشياً ويعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها فى المادة السابقة (١٠٣) كل موظف عمومى طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأً أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو للامتناع عنه» مما مفاده اشتراط الشارع أن يكون زعم الموظف بإختصاصه بالعمل الذى طلب الجعل أو أخذه لأدائه أو للامتناع عنه صادراً على أساس أن هذا العمل من أعمال وظيفته الحقيقية أما الزعم القائم على إنتحال صفة وظيفية منبئة الصلة

بالوظيفة التي يشغلها الجاني - كما هو الحال في الدعوى المطروحة إذ الوظيفة التي أنتحلها المتهم هي وظيفة ملاحظ بالبلدية للاشراف على الاشتراطات الصحية والرخص الخاصة بالمحلات العامة في حين أن وظيفته الحقيقية هي رئيس كناسين بالمحافظة - فلا تتوافر بهذا الزعم جريمة الرشوة التي نص عليها القانون بل يكون جريمة النصب المعاقب عليها طبقاً للمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بإنتحال الجاني لصفة غير صحيحة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فيما أقام عليه قضاؤه فإنه لا يكون قد خالف القانون في شيء ، ويكون النعى عليه في غير محله .

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ق ١٦٨ ص ٧٥٥)

الفرع الثاني : صفة الموظف

٤٤ - إن المادة ٩٠ ع نصت صراحة على أن المأمورين والمستخدمين أيا كانت وظيفتهم والخبيرين وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون بالنسبة لجريمة الرشوة كالموظفين . فمن شرع في إرتشاء طاه مستخدم في ملجأ تابع لمجلس المديرية كيلا يبلغ عن الأغذية الرديئة التي يقدمها له يحق عقابه بمقتضى المادة ٩٦ من قانون العقوبات ولو لم يكن هذا الطاهي عضوا في اللجنة المختصة لتسلم الأغذية لأنه بحكم وظيفته أول من يستبين حال تلك المواد من الجودة او الرداءة وعليه أن ينبه اللجنة إلى حقيقة الأمر كلما إقتضت الحال .

(جلسة ١٩٣٦/١/٦ طعن رقم ١٤٢ سنة ٦ ق)

٤٥ - إن الشارع لم يقصر العقاب على الرشوة على الموظفين العموميين . بل هو في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات قد سوى بينهم وبين المأمورين والمستخدمين والخبراء والمحكمين وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية . ولما كان مشايخ الحارات في المدن يقومون ، بمقتضى التعيينات الموضوعة لهم ، ببعض أعمال القرعة ، ومنها الشهادة أمام مجالس القرعة بأن الأشخاص ، سواء أكانوا من أنفار القرعة أم من أقاربهم الذين يطلبون للكشف عليهم لسبب من أسباب الاعفاء من القرعة ، هم بعينهم المطلوب حضورهم ، فإن من يقبل من مشايخ الحارات مبلغاً من المال مقابل إمتناعه عن إظهار شخصية من يتقدم إلى الكشف الطبى منتحلاً والد نفر القرعة طالب الاعفاء ، يحق عقابه بمقتضى المادتين

١٠٣ و ١٠٤ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٤٣/٣/١ طعن رقم ٢٩٥ سنة ١٣ ق)

٤٦ - إن الشارع لم يقصر تطبيق أحكام الرشوة على الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين أيا كانت وظيفتهم بل نص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على أن كل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبر كالموظفين في باب الرشوة . فيكفى إذن للعقاب أن يكون المقابل قدم إلى شخص يقوم بعمل من الأعمال العامة ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين . وكل ما يشترط للعقاب في هذه الحالة أن يكون هذا الشخص قد كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف . فوكيل شونة بنك التسليف وإن كان لا يعتبر من الموظفين أو المستخدمين العموميين إلا أنه لما كان الأمر العسكري رقم ٢٤٣ الصادر في ٧ إبريل سنة ١٩٤٢ بمقتضى السلطة المخولة للحاكم العسكري العام بالمرسوم الصادرة في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ رغبة في تنظيم التموين في البلاد وتوفير الغذاء للسكان ، قد أوجب على كل من يمتلك محصولا من القمح الناتج من موسم سنة ١٩٤٢ أن يسلم إلى الحكومة جزءا من هذا المحصول يودعه الشؤون التي تعينها وزارة المالية ووفقا للأوضاع التي تقررها في هذا الشأن . ولما كان قرار وزارة المالية الصادر في ٧ إبريل سنة ١٩٤٢ تنفيذا لذلك الأمر العسكري قد أوجب تسليم القمح المحجوز لحساب الحكومة إلى شون بنك التسليف على أن يقدم إلى أمين الشونة الذي يتعين عليه المبادرة إلى وزنه وتحديد درجة نظافته ولايجوز له قبول قمح تقل درجة نظافته عن ٢٢ قيراطا - لما كان ذلك ، فإن أمين الشونة والحالة هذه يكون مكلفا بخدمة عمومية بالمعنى المقصود في المادة ١٠٤ ع ، ومن يحاول إرشاءه يعاقب بالعقوبة الواردة في المادة ١١١ ع ،

(جلسة ١٩٤٤/٣/١٣ طعن رقم ٢١٠ سنة ١٤ ق)

٤٧ يقوم مشايخ الحارات في المدن - كما يبين من مطالعة الأورنيك « رقم ٢٣ » شياخات - بخدمات عامة لصالح المجتمع ، أي أنهم من المكلفين بخدمة عامة ، ومن بين هذه الخدمات إستحضار الأشخاص المطلوبين للأقسام خدمة للامن العام - فإذا أخذ أحدهم عطية مقابل عدم إحضار أحد الأشخاص المطلوبين

إلى مكتب الآداب فإن عمله هذا يعد رشوة .

(الطعن رقم ٩٣٦ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ س ٩ ص ٧٧٣)

٤٨ - نصت المادة ١١١ من قانون العقوبات على أن المأمورين والمستخدمين أيا كانت وظيفتهم يعتبرون كالموظفين وبذلك تنطبق أحكام الرشوة على كل شخص له نصيب من الاشتراك في إدارة أعمال الحكومة مهما كان نصيبه في ذلك صغيراً ، وإنما يشترط فيه بجانب ذلك أن يكون ممن تجرى عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة ، وقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أحد هذه الأنظمة ، وهناك أنظمة أخرى خاصة برجال الجيش والبوليس ، وعلى هذا يدخل في حكم الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين بمقتضى المادتين ١٠٩ مكرراً ، ١١١ من قانون العقوبات رجال الجيش والبوليس وموظفي الوزارات والمصالح ومستخدميها على اختلاف طبقاتهم .

(الطعن رقم ٢٠٥ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٣/٣٠ س ١٠ ص ٣٦٤)

٤٩ - ندب الطاعن - وهو موظف في وزارة الصناعة - نائباً للحارس على الشركة (الموضوعة تحت الحراسة الإدارية بتكليف ممن يملكه للسهر على نشاط الشركة وإخضاعها لرقابة الدولة المباشر) بعد تكليفها بخدمة عامة ويعتبر كالموظفين في حكم الرشوة عملاً بالفقرة الخامسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ .

(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/١٦ س ١٢ ص ٥٧٠)

٥٠ - يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٥ لسنة ١٩٥٩ بتأسيس الشركة العامة لاستصلاح الأراضي وقرار مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بإنشاء هذه الشركة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة أنه قد رخص للمؤسسة الاقتصادية بتأسيس شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة تدعى الشركة العامة لاستصلاح الأراضي لتحقيق غرض معين وهو القيام بعمليات إستصلاح الأراضي

الزراعية فى الجمهورية العربية المتحدة وتعميرها وإقامة المنشآت والمشروعات والقيام بالدراسات اللازمة لذلك - ثم ألحقت هذه الشركة بالمؤسسة العامة لاستصلاح الأراضى وبقيت تتمتع بشخصية معنوية وكيان مستقل عن شخصية الدولة ولا تخضع قراراتها لاعتماد المؤسسة العامة إلا فى مسائل محدودة مثل تلك التى تمس السياسة العامة والتخطيط والتسويق - وقد أفصح المشرع عن ذلك صراحة فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة كما أفصح عن إتجاهه إلى عدم اعتبار موظفى هذه الشركة من الموظفين العامين بما نص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بإصدار لائحة نظام موظفى وعمال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة من سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية على موظفى هذه الشركات وذلك على خلاف موظفى المؤسسات العامة الذين أخضعهم لأحكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة طبقاً لما نص عليه من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ - وذلك فيما عدا جريمة الرشوة إذ أضاف المشرع إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد فى حكم المرتشى «الموظف العمومى» مستخدمو الشركات التى تساهم الدولة فى مالها بنصيب ما . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى أن الطاعن وهو يعمل سائقاً بالشركة العامة لاستصلاح الأراضى لا يعد موظفاً أو مستخدماً عمومياً ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله لرفعها من غير ذى صفة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٢/٥/١١ ص ١٥ ص ٣٤٩)

٥١ - المؤسسات العامة بحسب الأصل أجهزة إدارية لها شخصية اعتبارية مستقلة تنشئها الدولة لتباشر عن طريقها بعض فروع نشاطها العام وتتبع فى إدارتها أساليب القانون العام وتتمتع فى ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها . ولما كانت المؤسسة التعاونية والاستهلاكية هى التى أسست بمفردها ومن مالها - المملوك للدولة بحكم القانون - الجمعية التعاونية الاستهلاكية المركزية وهى التى تتولى الإشراف على شئونها وإعتماد قراراتها التنظيمية فإن الجمعية بنظامها بآدى الذكر والذى خلا من أى عنصر من عناصر النظام التعاونى كنظام من أنظمة القانون الخاص تعتبر بحكم القانون جهازاً إدارياً من أجهزة المؤسسة العامة أو فرعاً من

فروعها ، وبالتالي فإن موظفى ومستخدمى تلك الجمعية يعتبرون موظفين ومستخدمين فى تلك المؤسسة وتجرى عليهم الأحكام الخاصة بهم . ومن ثم فإن العاملين فى المؤسسات العامة والجمعيات والشركات التى تنشئها بمفردها يكونون فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق نصوص وأحكام الرشوة عملاً بالمادة ١١١ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ س ١٨ ق ٤١ ص ٢٠٩)

٥٢ - من المقرر أن المكلف بالخدمة العمومية هو كل شخص يقوم بخدمة عامة لصالح المجتمع ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين مادام أن هذا الشخص قد كلف بالعمل العام ممن يملك هذا التكليف . ولما كانت منظمات الاتحاد الاشتراكى العربى ، ومن بينها المكاتب التنفيذية هى الموكول إليها تنفيذ الاختصاصات المنوطة به بما فى ذلك القضاء على آثار الاقطاع ، وهو مامن شأنه التحرى عن تهريب الأراضى الزراعية والكشف عن صور الانحرافات المختلفة ، ويتم ذلك عن طريق أعضاء هذه المكاتب ، وكانت عضوية الاتحاد الاشتراكى العربى وإن تكن بالاختيار الشخصى إلا أنها تصبح لمن ينضمون إلى عضويته تكليفاً بالخدمة للقادرين على الوفاء بها . ولما كان من عرضت عليه الرشوة عضواً باللجنة التى شكلها المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى العربى بمحافظة الاسكندرية والخاصة بتصفية الاقطاع ، متخصصاً بمكتب شئون الفلاحين ومن إختصاصه بحث كافة الشكاوى المتعلقة بالفلاحين وبحث مخالفات التهرب من قوانين الإصلاح الزراعى وتحقيقها على ما أورده الحكم المطعون فيه إستناداً إلى الكتاب الصادر من الاتحاد الاشتراكى العربى بمحافظة الاسكندرية ، فإنه بذلك يقوم بخدمة عامة يباشرها بتكليف ممن يملكه .

(الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥ س ١٨ ق ١١٤ ص ٩٨١)

٥٣ - رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات التى تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب بأية صفة كانت فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق جريمتى الرشوة والاختلاس فأورد نصاً مستحدثاً فى باب الرشوة هو المادة ١١١ وأوجب بالمادة ١١٩ من قانون العقوبات سريانه على جرائم الباب الرابع من الكتاب الثانى المتضمن المادة ١١٣ التى طبقها الحكم المطعون فيه ، وهو بذلك

إنما دل على إتجاهه إلى التوسع فى تحديد مدلول الموظف العام فى جريمة الاستيلاء بدون وجه حق ، وأراد معاقبة جميع فئات العاملين فى الحكومة والجهات التابعة لها فعلاً والملحقة بها حكماً ، مهما تنوعت أشكالها ، وأيا كانت درجة الموظف أو من فى حكمه وأيا كان نوع العمل المكلف به ، وقد اعتبر البند السادس فى هذه المادة المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ فى حكم الموظفين العموميين ، أعضاء مجالس إدارة ومديرى ومستخدمى المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت ، إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

(الطعن رقم ١٩٤٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٦ س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

٥٤ - رأى المشرع اعتبار العاملين بالشركات المؤممة ، فى حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين فى تطبيق الجرائم الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات - ومن بينها الرشوة - حين أضاف بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى المادة ١١١ من قانون العقوبات فقرة مستحدثة نصت على أنه يعد فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق الجرائم المشار إليها ، مستخدموا الشركات التى تساهم الدولة فى رأس مالها بنصيب ما بأية صفة كانت . وإذا كان ما تقدم ، وكانت العلاقة القانونية التى ربطت بين الطاعن وشركة أتوبيس شرق الدلتا فيما أورده الحكم فى شروطها ، هى علاقة عمل لتوافر خصيصة التبعية والأجر اللتين تميزان عقد العمل ، فإنه يكون فى حكم الموظفين العاملين فى مجال جريمة الرشوة ، يستوى فى هذا الخصوص أن يكون عقد العمل محدد المدة أو غير محدد لها .

(الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ق ١٤٧ ص ٦١٧)

الفرع الثالث : الإخلال بواجبات الوظيفة :

٥٥ - يجب فى الرشوة وفى الشروع فيها أن يكون الغرض منها أداء الموظف عملاً من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل من هذه الأعمال ، فإذا كان الواضح من الحكم أن دفع النقود من المتهم إنما كان ليتنازل المبلغ عن البلاغ بعد بدء التحقيق فيه بمخفر البوليس ، مما لا دخل فيه لوظيفة العسكرى الذى قدمت إليه ،

فإن إدانة المتهم فى جريمة الشروع فى الرشوة تكون خطأ إذ لا جريمة فى ذلك .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ رقم ١٦٦٥ سنة ١٧ ق)

٥٦ - يجب فى جريمة الرشوة أن يكون العمل الذى قدم الجعل إلى الموظف لأدائه أو للامتناع عنه داخلاً فى أعمال وظيفته هو ، فإن لم يكن فى إختصاصه وكان الغرض هو مجرد سعيه لدى موظف آخر لاشأن له بالجعل فلا قيام لهذه الجريمة .

(جلسة ١٩٤٧/١٠/٧ طعن رقم ٧٦٣ سنة ١٧ ق)

٥٧ - يكفى فى جريمة الرشوة أن يكون الدافع إليها عملاً من أعمال الموظف ولو لم يكن فيه ما يتنافى مع الذمة وواجبات الوظيفة أو يتعارض مع حقيقة الواقع . فمع التسليم بأن عينات اللبن المقدمة للتحليل والتي قدمت بشأنها الرشوة ليس فيها غش فذلك لا تأثير له فى قيام الجريمة .

(جلسة ١٩٣٨/١٢/١٢ طعن رقم ٦٦ سنة ٩ ق)

٥٨ - مادام الغرض الذى من أجله قبل الموظف (كونستابل) المال هو عدم تحرير محضر لمن قدم إليه المال ، ومادام تحرير مثل هذا المحضر يدخل فى إختصاص هذا الموظف ، فإنه يكون مرتشياً ولو لم يكن هناك أى موجب لتحرير المحضر الذى دفع المال لعدم تحريره .

(جلسة ١٩٤٨/١/٢٠ رقم ١٤٦١ سنة ١٧ ق)

٥٩ - إن جريمة الرشوة تتحقق متى قبل المرتشى الرشوة مقابل الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غير حق . وإذن فإذا كان الغرض الذى من أجله قدم المال إلى الموظف (مفتش بوزارة التموين) هو عدم تحرير محضر لمن قدمه وكان تحرير المحضر يدخل فى إختصاص هذا الموظف بوصف كونه مفتشاً بوزارة التموين ومن عمله التفتيش على محلات الباعة لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بالتسعير الجبرى وتحرير المحاضر لمخالفيها بصفته من رجال الضبطية القضائية فى هذا الشأن فإن جريمة الرشوة تكون متحققة ولو لم يكن هناك

موجب لتحرير المحضر الذى دفع المال للامتناع عن تحريره .

(جلسة ١٩٥١/٥/٧ طعن رقم ١٤٦ سنة ٢١ ق)

٦٠ - إن القانون يعاقب على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة مادامت الرشوة قدمت إلى الموظف كى يقارفها فى أثناء تأدية وظيفته وفى دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة .

(جلسة ١٩٥١/٥/٢١ طعن رقم ٤٠٣ سنة ٢١ ق)

٦١ - إذا قرر الحكم أنه متى ثبت فى حق المتهم عبثه بالأوراق المنوط به حفظها بسبب وظيفته بأن إنتزعها من مكانها فإن ذلك يثبت عليه إخلاله بواجبات هذه الوظيفة ومتى كان مأجوراً لفعل ذلك من المخابرات البريطانية بما يقبله ويحصل عليه من مرتب شهرى فرضته له يكون مرتشياً فإن الحكم يكون صحيحاً فى القانون خالياً من عيب القصور فى التدليل على الجريمة التى دان المتهم بها .

(الطعن رقم ١٥١٩ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٣ من ٩ ص ٥٠٥)

٦٢ - إن الشارع فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التى عدلت صور الرشوة قد نص على «الاخلال بواجبات الوظيفة» كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أسوة إمتناعه عن عمل من أعمال وظيفته أو المكافأة على ماوقع منه ، وجاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة جديداً فى التشريع عند تعديله مطلقاً من التقيد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التى يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد واجباً من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائماً أن تجرى على سنن قويم ، فكل أنحراف عن واجب من هذه الواجبات أو إمتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع فى النص ، فإذا تعاطى الموظف مقابلاً على هذا الاخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، وإذن يكون عرض الرشوة على الصورة الثابتة فى الحكم على العسكى وهو أحد أفراد سلطة الضبط وقائم بخدمة عامة فى سبيل حمله على إبداء أقوال جديدة غير ماسبق أن أبداه فى شأن كيفية ضبط المتهم وظروف هذا الضبط والميل به إلى أن يستهدف فى ذلك مصلحتها لتتجو من المسئولية وهو أمر تتأذى

منه العدالة وتسقط عنده ذمة الموظف وهو إذا وقع منه يكون إخلالاً بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن يكون أميناً في تقرير ما جرى تحت حسه من وقائع وما بوشر فيها من إجراءات تتخذ أساساً لأثر معين يرتبه القانون عليها وهذا الإخلال بالواجب يندرج بغير شك في باب الرشوة المعاقب عليها قانوناً متى تقاضى الموظف جعلاً في مقابله ، ويكون من عرض هذا الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب .

(الطعن رقم ٩٣٣ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٧ س ٩ ص ٧٦٦)

٦٣ - عدت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صور الرشوة ومنها الإخلال بواجبات الوظيفة وإعتبرته نظير الامتناع عن عمل من أعمالها ، فالموظف الذي يخل بواجبات وظيفته مسئول جنائياً حتى ولو لم توجد لديه نية الاتجار بها ، لأنه يكفي مجرد نية إستغلال الوظيفة للحصول على فائدة غير مشروعة من ورائها - فإذا كان الثابت أن المتهم توجه إلى مكتب الشخص الذي كلف بإجراء التحريات عن المنزل الذي يديره للدعارة السرية - ثم كشف له عن شخصيته وأفهمه بأن لديه شكاوى ضده محالة إليه من النيابة ويمكنه حفظها وطالبه بمبلغ عشرة جنيهاً ، فإن هذا يوفر الإخلال بواجبات وظيفة المتهم ويقع تحت حكم المادة ١٠٤ السالف الإشارة إليها ، سواء كان طلبه المبلغ له ، أو في سبيل إسترداده لقريبه نظير مادفعه أجراً لأفعال غير مشروعة .

(الطعن رقم ١٥٦٩ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٣/٨ س ١١ ص ٢٢٠)

٦٤ - مفاد نص المادة ٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن واجب التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها الموظفون العموميون أو المكلفون بخدمة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسبب تأديته هو أمر يدخل في واجبات وظيفتهم مما يعرضهم للمسئولية التأديبية إذا خالفوا هذا الواجب ، ونتيجة لما تقدم فإن عرض الرشوة على الموظف العمومي للامتناع عن أداء واجب التبليغ عن الجريمة المكلف به قانوناً هو أمر يتعلق بذمة الموظف ، فإذا وقع منه هذا الامتناع يكون إخلالاً خطيراً بواجبات وظيفته التي تفرض عليه التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها أثناء تأديته عمله أو بسبب تأديته ، وهذا الإخلال بالواجب يندرج تحت باب الرشوة المعاقب عليها قانوناً متى تقاضى الموظف جعلاً في مقابله ويكون من عرض هذا

الجعل لهذا الغرض راشيا مستحقاً للعقاب .

(الطعن رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/١ س ١٠ ص ٥٨٩)

٦٥ - يتعين على المحكمة وقد إتجهت إلى إسناد واقعة جديدة إلى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة إليه في وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقي وتدخل في الحركة الاجرامية التي أتاها المتهم - أن تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد أن تنبهه إلى التعديل الذي أجرته ليبدى دفاعه فيه طبقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإذا هي أغفلت ذلك وقضت ببراءة المتهم إستناداً إلى أن رجلى البوليس الحربى ليس من إختصاصهما إقتياد المتهم إلى قسم البوليس دون أن تبين كلمتها فيما أسندته إلى المتهم من أنه عرض الرشوة عليهما «لصرف النظر عن النزاع القائم» وهو ما ينطوى على معنى عدم التبليغ عن الجريمة التى علماً بها والتى كان يتعين عليهما القيام به بإعتبارهما من المكلفين بخدمة عامة - عملاً بنص المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية - لا مجرد عدم إقتياده إلى القسم - فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/١ س ١٠ ص ٥٨٩)

٦٦ - متى كان الموظف مختصاً بالعمل فلا فرق بين أن يطلب منه أدائه أو الامتناع عنه ، كما يؤاخذ القانون على الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق - فإذا كان الثابت أن مفتش الأسعار وقت أن ضبط الأغلفة الناقصة الوزن فى مصنع المتهم إنما كان يقوم بعمل من أعمال وظيفته ولم يكن فى الاجراء الذى قام به أية مخالفة للقانون - وقد أسفرت الواقعة عن تقديم المتهم بالفعل للمحاكمة عن جريمة أنه طرح للبيع «شاي» معبأ فى أغلفة ناقصة الوزن ، فإن قضاء المحكمة ببراءة المتهم عن هذه الواقعة إستناداً إلى أن عدم التعبئة يجعل الجريمة منعدمة لا يترتب عليه أن المتهم كان فى حالة أكراه معنوى أو حالة ضرورة عند عرض الرشوة - وإنما كان عرضها للتأثير فى مفتش الأسعار وحمله على الإخلال بواجبه بالامتناع عن ضبط الأغلفة الناقصة فى الوزن للتوجه بها إلى مراقبة الأسعار لوزنها هناك ، ومن ثم كان سليماً ما ذكره الحكم من أن براءة المتهم من واقعة عرضه للبيع

«شايا» بأغلفة ناقصة الوزن لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة على الموظف .

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٧ س ١١ ص ٧٧٤)

٦٧ - من المقرر أن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - التي عدت صور الرشوة - قد نص على الاخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة ، وجعله بالنسبة للموظف أو من في حكمه أسوة بإمتناعه عن عمل من أعمال وظيفته ، وقد جاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة في النص مطلقاً من التقييد يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال ويعذ واجباً من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائماً أن تجرى على سنن قويم فكل إنحراف عن واجب من هذه الواجبات أو إمتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع فى النص ، فإذا تعاطى الموظف مقابلاً على هذا الاخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، ويكون من عرض عليه هذا الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب ولما كان الثابت فى حق الطاعن أنه عرض مبلغاً من النقود على حاجب النيابة لسرقة إحدى القضايا ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستظهر أن من عمل حاجب النيابة نقل القضايا بين الموظفين ، وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، ودان الطاعن على هذه الأساس ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

(الطعن رقم ٢٧٨١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ س ١٤ ص ٣٣٨)

٦٨ - لا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون الراشى جاداً فيما عرضه على المرتشى متى كان عرض الرشوة جدياً فى ظاهره وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما إتجه إليه فى مقابل ذلك من العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشى .

(الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ س ١٨ ق ٤١ ص ٢٠٩)

٦٩ - متى كان ما أثبتته الحكم فى حق الطاعن من أنه عرض رشوة على الشرطى لحمله على الاخلال بواجبه بالامتناع عن الابلاغ عن واقعة رؤيته له يحوز شاياً

غير معبأ بتوافر به جريمة عرض الرشوة كما هي معرفة به فى القانون ، وكان لا يؤثر فى قيام هذه الجريمة ثبوت توافر جريمة حيازة الشئ غير المعبأ طبقاً لقرار وزير التموين أو عدم توافرها ، مادام أن القانون يؤخذ على جريمة الرشوة بغض النظر عما إذا كان العمل أو الامتناع المطلوب من الموظف حقاً أو غير حق ، فإن ما يثيره الطاعن عن قصور الحكم فى إستظهار توافر عناصر جريمة حيازة الشئ غير المعبأ وفحوى القرار الذى يحكمها يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢٨ س ١٨ ق ٨٧ ص ٤٥٧)

٧٠ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أنزل بالطاعن العقوبة المقررة فى المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات لجريمة عرض الرشوة على الموظف العمومى التى أثبتتها فى حقه بعد أن أعمل حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وكان إيراده للمادة ١٠٤ من القانون المذكور إنما قصد به بيان الغرض الذى أراد الطاعن تحقيقه من عرض الرشوة على الموظف العمومى وهو الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته وهو من بين الأغراض المشار إليها فى تلك المادة والتى يلزم توافر أحدهما لقيام جريمة الارتشاء أو عرض الرشوة . فإن النعى على الحكم بتطبيقه المادتين ١٠٤ و ١٠٩ مكرراً عقوبات مع إختلاف الجريمة والعقوبة فى كل من النصين مما لا يعرف معه أى النصين أخذت به المحكمة يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢٨ س ١٨ ق ٨٧ ص ٤٥٧)

٧١ - متى كان الحكم قد أورد واقعة الدعوى بما يفيد أن الطاعن طلب وأخذ مبلغ الرشوة نظير إعادة الشاهد إلى عمله وساق الأدلة على ثبوت هذه الواقعة فى حقه ، ولكنه إنتهى فى ختام أسبابه إلى أن الطاعن عرض وقبل الوساطة فى رشوة موظف عمومى بأن تقاضى من الشاهد مبلغ الرشوة بدعوى تسليمه للموظف المختص لقاء العمل على إلغاء قرار فصله وإعادته إلى عمله دون أن يقوم من وقائع الدعوى وأدلتها ما يوفر جريمة الوساطة فى الرشوة ، ثم قضى بمعاقبة الطاعن بالمادة ١٠٦ مكرراً (أ) من قانون العقوبات التى تنص على العقاب على جريمة الرشوة إذا وقعت من عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات

المساهمة أو إحدى الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام أو من مدير أو مستخدم في إحداها ، مما يدل على إختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث لا يستطيع استخلاص مقوماته سواء ماتعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون عليها .

(الطعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٢ س ١٨ ق ١٨٤ ص ٩٢٢)

٧٢ - أوجبت المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على كل موظف أو مكلف بخدمة عامة علم أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنياحة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النياحة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي . وإمتناع الموظف أو المكلف بخدمة عامة عن أداء واجب التبليغ عن جريمة يعتبر إخلالاً خطيراً بواجبات الوظيفة أو الخدمة العامة يستوى في القانون مع إمتناع الموظف أو المستخدم العام عن أداء عمل من أعمال وظيفته تطبيقاً لنص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي عدت صور الرشوة وجاء نصها في ذلك مطلقاً من كل قيد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذي يكفل دائماً أن تجرى على سنن قويم . وقد إستهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة التي عدتها المادة ١٠٤ معدلة من قانون العقوبات مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح أو التعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها . وإذ كانت أمانة الوظيفة تفرض على المستخدم في مصلحة حكومية ألا يتدخل في عمل رئيسه وأن ينأى عن السعى لديه للامتناع عن أداء واجب التبليغ الذي يلزمه به القانون ، لما قد يؤدي إليه تدخله من إفلات مجرم من المسؤولية الجنائية وهو أمر تتأذى منه العدالة وتسقط عنده نمة الموظف ، فإذا وقع منه فإنه يعد إخلالاً بواجبات وظيفته التي تفرض عليه أن يبادر بالتبليغ عن الجرائم فور علمه بها . ولما كان الحكم قد أثبت أن رئيس مجلس المدينة (وهو مكلف بخدمة عامة) وسائق سيارته (وهو مستخدم في الدرجة التاسعة بمحافظة الشرقية) علماً بسبب تأدية عملهما بإرتكاب الطاعن

جريمة نقل فول سودانى من محافظة الشرقية بدون ترخيص وهى جريمة تموينية يجوز للنياحة العامة رفع الدعوى الجنائية عنها بغير شكوى أو طلب ، فإن عرض جعل على أحدهما للاخلال بواجبات الوظيفة أو الخدمة العامة بالامتناع عن أداء واجب التبليغ عن تلك الجريمة التموينية بعد فى صحيح القانون عرضاً للرشوة ، وإذا كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أنه عرض جعلاً على السائق حتى يتوسط لدى رئيسه لكى يمتنع عن إبلاغ الشرطة بالمخالفة التموينية واستخلصت من هذه الواقعة أن الغرض من عرض الجعل على السائق ينطوى فضلاً عن الوساطة لدى - رئيسه أن يمتنع من جانبه عن التبليغ عن تلك الجريمة لأن قبول الوساطة يقتضى حتماً وبطريق اللزوم العقلى الامتناع عن التبليغ وهو إستخلاص شديد وسائغ ، ذلك بأن واجب التبليغ عن الجرائم يفرض على رئيس مجلس المدينة وعلى سائق سيارته على السواء بالمبادرة إلى التبليغ عن المخالفة التموينية التى علم بها كل منهما بسبب تأدية عمله .

(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٨ س ١٨ ق ٢٥٢ ص ١١٩٦)
٧٣ - نص الشارع فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات - التى عدلت صور الرشوة - على الاخلال بواجبات الوظيفة كفرض من أغراض الرشوة ، وجعله بالنسبة إلى الموظف ومن فى حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال الوظيفة . وقد جاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة مطلقاً من التقييد بحيث يتسع مدوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التى يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائماً أن تجرى على سنن قويم . وقد إستهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها . فكل إنحراف عن واجب من تلك الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع فى النص ، فإذا تعاطى الموظف جعلاً على هذا الاخلال كان فعله إرتشاء ، ويكون من عرض عليه الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب . ولا يتغير حكم القانون ولو كان الاخلال بالواجب جريمة فى ذاته وهو ما تؤكد المادة ١٠٨ من قانون العقوبات مادامت الرشوة قد قدمت إلى الموظف كى يقارف تلك الجريمة أثناء تأدية وظيفته وفى دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة .
(الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١ س ١٩ ق ٧٤ ص ٣٩٤)

٧٤ - من المقرر فى القانون أنه لا يؤثر فى قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون المرتشى جاداً فى قبوله الرشوة ، متى كان عرضها جدياً فى ظاهره ، وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشى .

(الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٥٣ ص ٧٥٨)

٧٥ - متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإدانة المتهم بجريمة النصب المؤثمة بمقتضى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على أن إستعانته بوظيفته العمومية كمأمور ضرائب عقارية من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية ، فإذا ما توصل المتهم بهذه الصفة وعززها بدفتر وأوراق يحملها للإيهام بأنه إنما يقوم بعمل رسمى وقام بحصر سكن المجنى عليهما بالفعل زيادة فى حبك ما يوهم به ، ثم طلب منهما بعد ذلك سداد رسم زعم أنه لدفع غرامة فرضت عليهما لتأخرهما فى الاخطار عن مبان مستجدة قاما بإنشائها وبعد تحصيله وقع منهما على الدفتر الذى يحمله معه وتوصل بكل هذه الطرق الاحتيالية إلى الاستيلاء لنفسه منهما على النقود سالفة الذكر . فإن ما أورده الحكم هو تقرير صحيح فى القانون .

(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٢ س ٢١ ق ٢٢ ص ٨٨)

٧٦ - إستهدف المشرع من النص فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها .

(الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١١ س ٢١ ق ٤٩ ص ٢٠٠)

٧٧ - إن مفاد نصوص المواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ من قانون العقوبات ، أنه إذا توافر إنفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على إمتناع الموظف عن أداء عمل معين أو للاخلال بواجبات وظيفته ، إنطبقت المادة ١٠٤ عقوبات ، يستوى فى ذلك أن يكون العطاء سابقاً أو معاصراً للإمتناع أو الاخلال أو أن يكون العطاء

لاحقاً عليه ، مادام الامتناع أو الاخلال كان تنفيذاً لاتفاق سابق ، إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الاخلال بواجب الوظيفة ، أما إذا أدى الموظف عمله أو امتنع عنه أو أخل بواجبات وظيفته دون أن يسبقه إتفاق مع الراشئ على أداء العمل أو الامتناع عنه أو الاخلال ، ثم طالب بمكافأته ، إنطبقت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٦ س ٢١ ق ٩٨ ص ٣٩٨)

٧٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن سرد واقعة الدعوى إستخلص منها ومن مؤدى أقوال شهود الاثبات - وهو مالا يجادل الطاعن في صحة معينه من الأوراق ، وفي حدود سلطته الموضوعية - أن الطاعن إذ توجه إلى منزل المجنى عليه ولم يجده وقبض من زوجته مبلغ جنيه بزعم أنها غرامة محكوم عليه بها ، طلب إليها التنبيه على زوجها بضرورة مقابله في منزله بعد أن ترك له ورقة بها عنوان المنزل ، وأن تفهمه «بعمل حسابه لهذه المقابلة» وأنه إذ قابله بالمنزل أوقفه على حقيقة الأمر من أنه قد حرر ضده مخالفة مبانى ، وأبدى له مساعدته بإثبات بيانات لصالحه في هذا المحضر ، وبعد أن قام بذلك طلب إليه إنتظاره في الخارج ثم لحق به وإستولى منه على مبلغ الرشوة ، وإستخلص الحكم من ذلك كله أن الطاعن قد طلب لنفسه عطاء للاخلال بواجبات وظيفته فإن الواقعة على هذا النحو تكون منطبقة على نص المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التى دين بها ، ولايؤثر على ذلك أن يكون العطاء لاحقاً ، مادام أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة كانت قائمة منذ البداية ، وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعن ، ومن ثم فلا جدوى له من بعد في شأن ما يثيره من عدم توافر هذه الجريمة بالنسبة للواقعة الأولى الخاصة بإستيلائه على مبلغ جنيه من زوجة المجنى عليه .

(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٣/١٦ س ٢١ ق ٩٨ ص ٣٩٨)

٧٩ - لايشترط القانون لتحقق جريمة عرض الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومى بالقول الصريح بل يكفى أن يكون قد قام بفعل الاعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف مادام قصده من هذا الاعطاء أو العرض - وهو شراء ذمة الموظف - واضحاً من ملابسات الدعوى

وقرائن الأحوال فيها . ومن ثم فإنه ليس من شأن ما إستطرد إليه الحكم المطعون فيه من أن التقارير الطبية التي قدمها المتهم قد أفادت بعجزه عن سماع حديث الضابط إليه - بفرض صحته - وإستقلال محكمة الموضوع بحرية التقدير فيه أن ينفي واقعة عرض الرشوة على ضابط المباحث على الصورة التي أثبتتها وكيل النيابة في محضره وجرت بها شهادة الضابط .

(الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٥ س ٢٣ ق ٦٥ ص ٢٧٨)

٨٠ - لما كان الحكم قد دلل على أن العطية عرضت من الطاعن على المبلغ وهو ساع بمأمورية الضرائب مقابل حصوله على ملف الضرائب الخاص بالطاعن وتسليمه له لاتلافه ولكنها لم تقبل منه فإن ذلك مما يتحقق معه معنى حمل الموظف على الإخلال بواجبات وظيفته وإن العطاء كان ثمناً لاستغلاله لها وهو ما يتوافر به القصد الجنائي في تلك الجريمة كما هو معرف به في القانون ولا يشترط أن يستظهر الحكم هذا الركن على إستقلال مادامت الوقائع كما أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توفره .

(الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٦ س ٢٦ ق ١٩ ص ٨٣)

الفرع الرابع : القصد الجنائي .

٨١ - إنه وإن كان ظاهر نص المادة ٩٦ من قانون العقوبات يوهم أن الركن المادي في جريمة الشروع في الرشوة لا يتحقق إلا بتقديم الشيء المرشوب به فعلاً وعدم قبوله فإنه بالرجوع إلى المادة ٨٩ ع ومدلولها أن الارتشاء كما يكون بأخذ المعروض يكون بقبول الوعد يبين أن غرض الشارع من المادة ٩٦ إنما يكون هو شمول عبارتها لكل ما تتم به جريمة الارتشاء من وعد أو عطية .

(جلسة ١٩٣٤/١/٢٩ طعن رقم ٣٣٦ سنة ٤ ق)

٨٢ - إذا وعد شخص موظفاً بإعطائه كل ما يملك في نظير قيامه بعمل له فإن هذا القول لا يفيد أن هناك شروعاً منه جدياً في إعطاء رشوة إذ هو لم يعرض فيه شيئاً على الموظف بل عرضه هو أشبه بالهزل منه بالجد

(جلسة ١٩٣٢/٤/٢٥ طعن رقم ١١٦٨ سنة ٢ ق)

٨٣ - إن جريمة الرشوة لا تتم قانوناً إلا بإيجاب من الراشئ وقبول من جانب المرتشئ إيجاباً وقبولا حقيقيين فإذا كان الشخص الذي قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الأمر القبض على الراشئ متلبساً بجريمته فإن القبول الصحيح الذي تتم به الجريمة يكون منعماً في هذه الحالة ولا يكون في المسألة أكثر من إيجاب من الراشئ لم يصادف قبولا من الموظف فهو شروع في رشوة منطبق على المادة ٩٦ ع

(جلسة ١٩٣٣/٤/٢٤ طعن رقم ١٤٣١ سنة ٣ ق)

٨٤ - إن كان موظف يقبل من آخر وعداً بشيء ما أو يأخذ هدية أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل حقاً ، أو للامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق ، يعد مرتشئاً مستحقاً للعقاب على جناية الرشوة . يستوى في هذا أن يكون الراشئ الذي تعامل معه جاد فيما عرضه عليه أو غير جاد متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدي منتوياً العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشئ . ذلك لأن العلة التي من أجلها شرع العقاب على الرشوة تتحقق بالنسبة للموظف بهذا القبول منه ، إذ إنه في الحالتين - على السواء - يكون قد أتجر بالفعل بوظيفته وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلاً بالضرر الناشئ عن العبث بالوظيفة التي ائتمن عليها الموظف ليؤدي أعمالها بناء على وحي ذمته وضميره ليس إلا . أما الراشئ فإن جناية الرشوة لا تتحقق بالنسبة له إلا في حالة قبول الموظف قبولا جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه ، إذ في هذه الحالة - كما في حالة الرفض الصريح - لا يكون هناك إتجار فعلى من جانب الموظف بالوظيفة التي أمرها بيده هو وحده ولا شأن للراشئ فيه مما يكون منتفياً معه أي عبث بها . وفي هاتين الحالتين لا يكون عرض الرشوة على الموظف إلا جنحة شروع فقط

(جلسة ١٩٤٣/٤/١٩ طعن رقم ٧٥٤ سنة ١٣ ق)

٨٥ - لا يهم لأجل أن يعد الموظف مرتشئاً أن يكون الراشئ جاداً في عرضه بل المهم أن يكون العرض جدياً في ظاهره وقبله الموظف على هذا الاعتبار منتوياً العبث بأعمال وظيفته بناء عليه . ذلك بأن العلة التي شرع العقاب من أجلها تتحقق بالنسبة إلى الموظف بهذا القبول منه ، لأنه يكون قد أتجر فعلاً بوظيفته

وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلاً بالضرر الناشئ من العبث بالوظيفة .

(جلسة ١٩٤٦/٢/٤ طعن رقم ١٤١ سنة ١٦ ق)

٨٦ - إن تقديم مبلغ لموظف لعمل من أعمال وظيفته هو رشوة ولا يؤثر في ذلك أن يكون تقديمه بناء على طلب الموظف أو أن يكون قد تم الاتفاق على ذلك من تاريخ سابق أو أن يكون الراشي غير جاد في عرضه مادام المرتشي كان جاداً في قبوله .

(جلسة ١٩٤٨/٦/١ طعن رقم ٦٩٨ سنة ١٨ ق)

٨٧ - لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ولم يكن الراشي جاداً فيما عرضه على المرتشي متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدي منتوياً العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي أو مصلحة غيره .

(جلسة ١٩٥٣/٦/١٦ طعن رقم ٢٩١ سنة ٢٣ ق)

٨٨ - يجب على مأموري الضبط القضائي - بمقتضى المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية - أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها ، وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى ، فيدخل في اختصاصهم اتخاذ مايلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها ، ولا تثريب عليهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد إكتشافها - ولو إتخذوا في سبيل ذلك التخفي وإنتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم وليتمكنوا من أداء واجبهم ، مادام أن إرادة الجاني تبقى حرة غير معدومة - فإذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد أوماً للضابط من بادئ الأمر بما كان ينبغي عليه من التقدم إليه مباشرة دون تداخل المتهم الآخر - الذي أوصله وأرشده إليه - لتذليل مايعترض مرور السيارة من عقبات ، الأمر الذي فسرتة المحكمة بحق بأنه إيماء من الطاعن بإستعدادده للتغاضي عن المخالفة الجمركية لقاء ما يبذل له من مال ، ثم المساومة بعد ذلك على مبلغ الرشوة وقبضه فعلاً وضبط بعضه في جيبه ، وأن ذلك كله حدث في وقت كانت إرادة الطاعن فيه حرة طليقة ، وكان إنزلاقه

إلى مقارفة الجريمة وليد إرادة تامة ، فيكون صحيحاً ما خلاص إليه الحكم من أن تحريضاً على ارتكاب الجريمة لم يقع من جانب رجل الضبط القضائي .

(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٥٩/١٢/١ س ١٠ ص ٩٧٠)

٨٩ - إذا بين الحكم واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة عرض رشوة على موظف عمومي «جندى المرور» ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته وهو تحرير محضر مخالفة لسائق السيارة التي كان يركبها المتهم ولم تقبل منه وهي الجريمة التي دأه الحكم بها فإنه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون هذه المخالفة التي عرض مبلغ الرشوة للامتناع عن تحريرها مما يجوز الصلح فيها أو لايجوز .

(الطعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ س ٩ ص ٨٠٤)

٩٠ - تقع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات والمعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ بمجرد عرض رشوة لم تقبل متى كان العرض حاصلًا لموظف عمومي . ✓

(الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٥٥)

٩١ - لا يشترط لوقوع جريمة تقوم من جانب الموظف على عدم قبول الرشوة أن تكون نيته قد انصرفت إلى الإخلال بواجبات وظيفته ، ومن ثم فإن ما حدث من تبليغ سابق على الضبط لا يؤثر في قيامها .

(الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٥٥)

٩٢ - التسليم بأن عرض مبلغ الرشوة قد تم من جانب الطاعنين وأن الرفض قد وقع من جانب المبلغ يمتنع به القول بإمكان حصول عدول إختياري بعد ذلك ، وليس ينقض ما تم إن حصل الضبط أثناء المهلة التي طلبها الطاعنان للتشاور بعد خلافهما مع المبلغ على مقدار الرشوة ورفض قبول المبلغ المعروض .

(الطعن رقم ٧٩٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٥٥)

٩٣ - لا يؤثر في سلامة الحكم الصادر بإدانة الطاعنين عن جريمة الرشوة تحدته عن الغرض الذي يهدف إليه الطاعنان لحصولهما على الملف وإمتداد أيديهما على بعض محتوياته ولو لم يكن الملف معروضاً على المحكمة ، لأنه حديث يتعلق بالسبب ولا يتوقف عليه الفصل في الدعوى .

(الطعن رقم ٧٩٥ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٥٥)

٩٤ - يجب أن تبنى الأحكام على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها - فإذا كانت مؤدى أقوال الخفير أنه قبض على المتهم حين رآه يسكب الماء أمام المحل إعتقاداً منه بأنه الشخص الذى دأب على إلقاء التراب والملح أمام المحل ، والذى طلب منه أصحابه ضبطه ، وأن مافعله المتهم لا يعدو أن يكون من قبيل السحر ، وأن الخفير إذ قبض على المتهم إنما فعل ذلك نزولاً على رغبة أصحاب المحل مع علمه بماهية الفعل الذى صدر من المتهم - لا إعتقاداً منه بأن المتهم ارتكب جريمة ما - كما قالت المحكمة ، فإن رفض المحكمة دفاع المتهم المبني على أن عرضه الرشوة على الخفير النظامي كان بقصد التخلص من عمل ظالم نتيجة فهم المحكمة شهادة الشاهد على غير ما يؤدى إليه محصلها وإستخلاصها منها ما لا يؤدى إليه لا يكون مستنداً إلى أساس سليم .

(الطعن رقم ١٧٦٧ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/١١/١٧ س ١٠ ص ٨٨١)

٩٥ - علم الشهود بأنهم يدفعون للمتهم أموالاً غير واجبة الأداء لا يعفيه من المسؤولية - بل هو مما تتحقق به جريمة الرشوة مادام العطاء لم يكن إلا لحمله على الإخلال بواجبات وظيفته .

(الطعن رقم ١٥٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ س ١٢ ص ٢٢٩)

٩٦ - عدت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ صور الرشوة ، وجاء نصها مطلقاً من كل قيد ليتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التى يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد واجباً من واجبات أدائها على الوجه السوى الذى يكفل دائماً أن تجرى على سنن قويم . ومتى تقرر ذلك وكان الامتناع عن أداء واجب التبليغ عن

جريمة السرقة يعتبر إخلالاً خطيراً بواجبات الوظيفة التي تفرض على المتهم بمقتضى المادة ٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها أثناء تأدية عمله أو بسبب تأديته ، ويستوى أمرها فى حكم القانون مع إمتناع الموظف أو المستخدم العام عن أى عمل من أعمال وظيفته . وكان حكم القانون لا يتغير ولو كان الإخلال بالواجب جريمة فى ذاته - وهو ما تؤكدته المادة ١٠٨ من قانون العقوبات - فإنه إذا تقاضى الموظف جعلاً مقابل هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب - ويكون من عرض الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقوبة .

(الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ س ١٢ ص ٢٤١)

٩٧ - نصت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على عقاب الموظف إذا طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للإخلال بواجباتها أو لمكافأته على ما وقع منه من ذلك . يستوى الحال أن يكون العطاء سابقاً أو معاصراً للامتناع أو الإخلال أو أن يكون لاحقاً عليه ، مادام الامتناع أو الإخلال كان تنفيذاً لاتفاق سابق ، إذ أن نية الاتجار بالوظيفة فى هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعدد الإخلال بواجباتها ، فإذا كان الحكم قد ربط بعلاقة السببية بين تحرير السند وبين الإخلال بواجب التبليغ عن السرقة مما يفيد أن عرض الرشوة إنما كان متفقاً عليه من قبل . فإن ما يثيره المتهم من أن تحريره السند بمبلغ الرشوة لاحق على الإخلال بواجبات الوظيفة الموجب لعرض الرشوة يكون عديم الجدوى .

(الطعن رقم ٢٣٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ س ١٢ ص ٢٤١)

٩٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه ليس ضرورياً فى جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة بل يكفى أن يكون له علاقة بها . كما لا يفرق القانون بين الفائدة التي يحصل عليها الموظف لنفسه والفائدة التي يطلبها أو يقبلها لغيره .

(الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ ص ٦٢٨)

✓ ٩٩ - لا يؤثر فى قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ،

وأن لا يكون الراشى جاداً فيما عرضه على المرتشى ، متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره ، وكان الموظف (المتهم) قد قبله على أنه جدي منتوياً العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشى وغيره من المساجين .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٣ س ١٢ ص ٦٩٨)

١٠٠ - تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشى ، وما تسليم المبلغ بعد ذلك إلا نتيجة لما تم الاتفاق عليه بينهما .

(الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٦/١٣ س ١٢ ص ٦٩٨)

١٠١ - لا يشترط قانوناً لقيام جنائية عرض الرشوة أن يصرح الراشى للموظف بقصده من هذا العرض وبأنه يريد شراء ذمته ، بل يكفي أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد - ذلك بأن الركن المعنوي لهذه الجنائية شأنه شأن الركن المعنوي لأية جريمة أخرى ، قد يقوم في نفس الجاني وغالباً ما يتكتمه ، ولقاضي الموضوع - إذا لم يفصح الراشى عن قصده بالقول أو الكتابة - أن يستدل على توافره بكافة طرق الإثبات . وبظروف العطاء وملابساته .

(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ س ١٢ ص ٩٨٠)

١٠٢ - لا يشترط لقيام جريمة عرض الرشوة أن يكون المجنى عليه جاداً في قبولها . إذ يكفي لقيام تلك الجريمة مجرد عرض الرشوة ولو لم تقبل متى كان العرض حاصلًا لموظف عمومي أو من في حكمه .

(الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥ س ١٨ ق ١١٤ ص ٥٨١)

١٠٣ - إن تبرير عدم ضبط مبلغ الرشوة كله مع المتهم بمظنة احتمال احتجازه له في الصباح قبل حضور المجنى عليه لصرف قيمة الآن بعد ظهر يوم الحادث إنما هو من قبيل الاستنتاج المنطقي من وقائع الدعوى وظروفها مما تملكه محكمة الموضوع بغير معقب .

(الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٩٢ ص ٩٥٠)

١٠٤ - متى كان الأمر بالأمر وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، المطعون فيه ، لم يورد مؤدى الأدلة التى إستخلص منها عدم وجود مرتشى حقيقى وإنصراف نية المطعون ضدهما إلى الاحتفاظ بمبلغ الرشوة لنفسيهما ، حتى يتضح وجه إستدلالة بها وسلامة مأخذها ، تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالأمر ، وكان لا يكفى فى بيان الدليل مجرد القول بأن الشاهد قرر فى التحقيق - وفقاً لتقديره هو - أنه لا يوجد مرتشى حقيقى فى الدعوى وأن الجانى كان يقصد الحصول على الرشوة لنفسه ، مادام أن القرار المطعون فيه لم يورد مؤدى هذه الشهادة حتى يبين وجه استدلاله بها على ما إنتهى إليه ، فإن الأمر المطعون فيه يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢ س ٢١ ق ٢٥٤ ص ١٠٥٩)

١٠٥ - من المقرر أن القصد الجنائى فى الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو لاختلال بواجباته وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو إستغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التى صاحبت العمل أو الامتناع أو الاختلال بواجبات الوظيفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد نل على أن العطية قدمت للطاعن تنفيذاً للاتفاق السابق الذى إنعقد بينه وبين المجنى عليه مما يتحقق معه معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائى كما هو معرف به فى القانون ، فإن ما يثيره الطاعن من أنه أخذ المبلغ «كوهبة» لا يكون مقبولاً ويضحي النعى على الحكم بقالة الخطأ فى تطبيق القانون فى غير محله .

(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ ق ١١٩ ص ٤٨٧)

(والطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ق ٤٩ ص ٢٠٠)

١٠٦ - الأصل فى قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحاً معيناً فى نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى فى كل نص آخر يرد فيه . ويؤخذ من وضوح عبارة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لهذه المادة ، وإيرادها مع مثيلاتها فى باب بذاته من الكتاب

الثانى - وهو الباب الثالث الخاص بالرشوة إنه وإن كانت الجريمة المستحدثة ذات كيان خاص ، يغير جريمة الوسيط فى الرشوة والمنصوص عليها فى المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة فإنه يلزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتى الجانى فعله فى المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من فى حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ، ويلزم فوق ذلك أن تكون إرادة الجانى على هذا الأساس قد إتجهت فى الحقيقية وليس بمجرد الزعم إلى إثبات فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها ، ذلك بأنه لو أراد الشارع مد التأييم فى هذه الجريمة إلى مجرد الزعم ، لعمد إلى الإفصاح عن ذلك فى صراحة - على غرار سنته فى المادة ١٠٤ مكرراً من تأييم زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته وليس يجوز القياس أو التوسع فى التفسير ، لأنه فى مجال التأييم محظور . لما كان ذلك ، وكان الأمر المطعون فيه - الصادر من مستشار الاحالة بأن لاوجه لاقامة الدعوى الجنائية قد أثبت بما أورده من أدلة سائغة أن قصد المطعون ضدهما لم ينصرف البتة إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع إرشائه وأنها إنما قصدا الاستئثار بالمبلغ لنفسيهما ، بما ينتفى معه - فى صورة الدعوى - الركن المعنوى للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات ، فإن الأمر المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١١ س ٢٤ ق ١٩٢ ص ٩٢٩)

١٠٧ - لايشترط القانون لتحقق جريمة الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومى بالقول الصريح بل يكفى أن يكون قد قام بفعل الاعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف مادام قصده من هذا الاعطاء أو العرض - وهو شراء نمة الموظف - واضحاً من ملابسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها ، ومن ثم فإنه لاجدوى للطاعن فيما يثيره فى شأن إلتفات الحكم عن الرد على دفاعه القائم على عجزه عن سماع حديث الضباط إليه وما تقدم به من مستندات تأييدا له .

(الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٦ س ٢٤ ق ٢٢٣ ص ١٠٨٥)

الفصل الثانى : الشروع فى الجريمة

١٠٨ - لاصحة لما تضمنه الطعن من أنه لا يشترط للعقاب إختصاص الموظف بالعمل موضوع المساومة فى حالة الشروع فى الرشوة ، لأن الشروع هو بدء فى تنفيذ الجريمة بأركانها المعرفة بها فى القانون ، ومادام الاختصاص أو الزعم به شرطاً فى الجريمة التامة فالأمر لا يختلف فى حالة الشروع . وهذا المعنى مستفاد من إحالة المادة ١٠٩ مكرراً من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ على المادة ١٠٣ منه بما تضمنته من شروط الاختصاص .

(الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/٦ س ١٢ ٢٩٧)

١٠٩ - جعل القانون من مجرد طلب الرشوة من الموظف جريمة تامة .

(الطعن رقم ١٩٠٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٦ س ١٨ ق ٢٢٥ ص ١٠٨٧)

١١٠ - تنعقد جريمة الرشوة بالاتفاق الذى يتم بين الراشى والمرتشى ولا يبقى بعد ذلك إلا إقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسلم المبلغ .

(الطعن رقم ١١٤٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ق ١٥٢ ص ٧٥٨)

١١ - إذ اشترطت المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات لتطبيقها أن يطلب الفاعل لنفسه أو لغيره أو يقبل أو يأخذ وعداً أو عطية تنزعاً بنفوذه الحقيقى أو المزعوم بغرض الحصول على مزية للغير من أية سلطة عامة ، فقد دل ذلك على أن المشرع قد ساوى فى هذه الجريمة بين قبول العطية وأخذها وبين طلبها . فلا يشترط لتحقيقها قبول العطية أو أخذها فحسب بل أن مجرد طلب العطية تتوافر به هذه الجريمة بتمامها ، ولا يعتبر هذا فى صحيح القانون بدءاً فى تنفيذها أو شروعا فيها .

(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٦٤ ص ٨٣٢)

١١٢ - تقع جريمة الرشوة تامة بمجرد طلب الموظف الجعل ، أو أخذه أو قبوله ، ولو كان العمل الذى يدفع الجعل لتنفيذه غير حق ، ولا يستطيعه الموظف

أو لا ينتوى القيام به لمخالفته لأحكام القانون ، مادام العمل المطلوب في ذاته وبصورة مجردة داخلاً في إختصاص الموظف .

(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٨ ص ٣٣)

الفصل الثالث : الاعفاء من العقوبة

١١٣ - إن جريمة الرشوة قد أتمها القانون لكونها صورة من صور إتجار الموظف بوظيفته وإخلاله بواجب الأمانة التي عهد بها إليه . ولما كان الراشئ هو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة إلى الموظف لكي يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فإنه لا يصح أن يترتب له حق في المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو في ارتكابها . ولا يؤثر في ذلك مانص عليه القانون من إعفاء الراشئ والمتوسط إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها وإن فالحكم للراشئ الذي أعفاه القانون من العقاب بتعويض مدنى وبمبلغ الرشوة الذي قدمه يكون مجانياً للصواب متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤ طعن رقم ٤٣٤ سنة ٢١ ق)

١١٤ - العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات ، مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشئ بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة إمتناع الموظف عن قبول الرشوة ، ذلك أن الراشئ أو الوسيط يؤدي فيها خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذي ارتكبها وتسهيل إثبات الجريمة عليه ، وهذه العلة التي أدت إلى الاعفاء من عقاب الراشئ أو الوسيط منتفية في حالة عدم قبول الموظف للرشوة .

(الطعن رقم ٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٨ س ١٢ ص ٤٧٨)

(والطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٤ ص ١٠٩٩)

(والطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/١٦ س ٢٠ ق ١٨٢ ص ٩١٢)

١١٥ - أطلق الشارع في المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات عبارة النص ولم يقيدھا ، فمُنح الاعفاء للراشئ بإعتباره طرفاً في الجريمة ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل من جانب الراشئ - وهو الغالب - أو يعمل من جانب المرتشئ - وهو ما يتصور وقوعه أحياناً وإذا كان الحكم قد ساءل المتهم بوصف كونه مرتشئاً ، فإن ما إنتهى إليه من عدم تطبيق حكم المادة ١٠٧ مكرراً المذكورة عليه - وهى بصريح نصها إنما تقصر الاعفاء على الراشئ والوسيط دون غيرهما من أطراف الجريمة - ما إنتهى إليه الحكم من إخراج المتهم من نطاق الاعفاء يكون سليماً في القانون .

(الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ ص ١٢٨)

١١٦ - أن المشرع في المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات قد منح الاعفاء الوارد بها للراشئ بإعتباره طرفاً في الجريمة ، ولكل من يصح وصفه بأنه وسيط فيها - سواء كان يعمل من جانب الراشئ وهو الطالب ، أو يعمل من جانب المرتشئ وهو ما يتصور وقوعه أحياناً - دون أن يمتد الاعفاء للمرتشئ ، وإذا كان الحكم قد دلل بما أورده من أدلة سائغة على أن ما ارتكبه الطاعن يوفر في حقه جريمة الرشوة بإعتباره مرتشئاً - وليس وسيطاً - فإن ما يثيره الطاعن من تعيب الحكم لعدم إعفائه من العقاب طبقاً للمادة ١٠٧ مكرراً عقوبات لا يكون له وجه .

(الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ س ٢٠ ق ٨٨ ص ٤١٤)

١١٧ - إنه يشترط في الاعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء الراشئ أو الوسيط من العقوبة وفقاً لنص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات ، أن يكون صادقاً كاملاً يغطي جميع وقائع الرشوة التي إرتكبها الراشئ أو الوسيط ، دون نقص أو تحريف ، وأن يكون حاصله لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته ، فإذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة ، فلا يمكن أن ينتج الاعفاء

(الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ق ٤٩ ص ٢٠٠)

(والطعن رقم ١٨٢٤ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/١ س ٣٢ ق ١٧٧ ص ١٠١٦)

١١٨ - إن إقتياد الضابط للمتهم إلى مقر الشرطة لاتمام تحقيق بلاغ ضده يتضمن شراءه حديداً مسروقاً وجد جانباً منه أمام منزله وأسفل سلمه ، مع عجزه عن إثبات مصدره ، ليس فيه ما يخالف القانون بل إن القانون يسوغ للضابط هذا الاجراء وقد توافرت الدلائل على صحة البلاغ المقدم إليه ، وليست التحقيقات أو جمع الاستدلالات بحالة الضرورة المعرفة في القانون والتي ترفع المسؤولية الجنائية عن المتهم بعرض الرشوة إذ يشترط في حالة الضرورة ألا يكون لارادة الجاني دخل في حلولها وإلا كان للمرء أن يرتكب أمراً مجرماً ثم يقارف جريمة في سبيل النجاة مما ارتكبه .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/١٣ س ٢٢ ق ١١٥ ص ٤٧٢)

الفصل الرابع

جريمة المادة ١٠٩ عقوبات

« التي ألغيت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ »

١١٩ - إن الشارع أطلق حكم المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لينال بالعقاب كل من يستعمل القوة أو التهديد مع الموظف العمومي أو المستخدم متى كانت غايته من الاكراه أو التهديد حمل الموظف على قضاء امر غير حق أو إجتنا ب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك أن يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غير فترة قيامه به لمنعه من أدائه مستقبلاً طالما أن قضاء الموظف للأمر غير الحق أو اجتنابه أداء عمله قد تحقق نتيجة لاستعمال القوة أو التهديد .

(الطعن رقم ١٤١ سنة ١٤١ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ س ٩ ص ٤٩٣)

١٢٠ - إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كان المشرع قد أعطاها حكم الرشوة إلا ان مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط وليس في عقوبة الغرامة التي راعى المشرع عند وضعها في مواد الرشوة أن تكون مقابل الاتجار في الوظيفة أو إفساد نمة الموظف ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على ان الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به وهنا لا وعود ولا عطية .

(الطعن رقم ١٤١ سنة ١٤١ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ س ٩ ص ٤٩٣)

١٢١ - إيراد الشارع لجريمة المادة ١٠٩ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ في باب الرشوة هو من قبيل التوسعة في معناها - لنوع شبه لاحظه الشارع بين

الجريمة من جهة النتيجة التي يفضى إليها التهديد أو الاعتداء لامن جهة الدلالة على حقيقة الرشوة في اصطلاح القانون وهي لا تكون إلا بوعده أو عطية .

(الطعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ س ١٠ ص ٧٢٢)

١٢٢ - لامحل لتوقيع عقوبة الغرامة في جريمة المادة ١٠٩ المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لاتفاء الحكمة من توقيعها بإنتفاء معنى الاتجار بالوظيفة ، على ما سبق به قضاء محكمة النقض .

(الطعن رقم ٦٥٥ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ س ١٠ ص ٧٢٢)

١٢٣ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ جريمة خاصة يميزها عن جريمة التعدى على الموظفين العموميين ورجال الضبط ونحوهم من المكلفين بخدمات عامة والمنصوص عليها في المادتين ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات وجوب توافر قصد خاص يتمثل في إنتواء الجاني الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي له عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف الموظف بأدائه ، وهذه النية - التي تنتسب إلى هذا الباعث الخاص - هي قوام القصد الجنائي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ المذكورة ، وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين جرائم الاعتداء وإستعمال القوة ضد الموظفين العموميين والمعتبرة جنحا وفقاً لنصوص المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ من قانون العقوبات

(الطعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ س ١٠ ص ٧٢٢)

١٢٤ - إذا كانت المحكمة قد تحدثت عن القصد الجنائي لدى المتهم بما مفاده أن المتهم إنما قصد من الاعتداء الهرب بعد أن كان مقبوضاً عليه ومودعاً في حراسة اثنين من أفراد البوليس ، والحيلولة بين المجنى عليه - وهو من رجال الضبط - وبين أدائه عملاً كلف به بمقتضى وظيفته ، فإن ما انتهت إليه محكمة الموضوع من اعتبار الواقعة تعدياً على أحد رجال الضبط في أثناء تأدية وظيفته وبسببها هو وصف خاطيء لا يلتزم مع التفسير السليم للقانون .

(الطعن رقم ٦٤٥ سنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٩/٦/٣٠ س ١٠ ص ٧٢٢)

الفصل الخامس : مسائل متنوعة :

١٢٥ - إن القانون قد نص في المادة ١٠٨ من قانون العقوبات على أن «من رشا موظفاً والموظف الذي يرتشى ومن يتوسط بين الراشي والمرتشى يعاقبون

بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به . وإذن فالغرامة الواجب الحكم بها على مقتضى صريح النص هي غرامة نسبية تحدد حسب مقدار ما استولى عليه كل من المرتشين .

(جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤ طعن رقم ٤٣٤ سنة ٢١ ق)

١٢٦ - إن جريمة الرشوة طبقاً للمادة ١٠٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تقوم في حق الموظف العمومي بمجرد طلبها وفي قول الحكم بحصول هذا الطلب من جانب المتهم وثبت ذلك في حقه ما يتحقق به حكمة معاقبته .

(الطعن رقم ١٢٠٨ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١١/٢٥ س ٨ ص ٩٣٥)

١٢٧ - ساوت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات في التجريم والعقاب بين طلب الموظف العمومي الرشوة لنفسه أو لغيره وأخذ العطية ومن ثم فلا مصلحة للمتهم من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه .

(الطعن رقم ١٩٠٧ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/١/٧ س ٩ ص ١٧)

١٢٨ - عدد المرات التي ترددت المتهمة فيها على الموظف المختص وتواريخها لا يلزم بيانها في الحكم لعدم إتصالها بأركان جريمة الرشوة .

(الطعن رقم ٢٠٣٦ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١١ س ١١ ص ٣٣)

١٢٩ - لا يلزم تحديد المكان الذي دفعت فيه الرشوة متى كانت جهة ارتكاب الجريمة معينة في الحكم .

(الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١١ س ١١ ص ٣٣)

١٣٠ - جريمة عرض الوساطة في رشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات تتحقق بتقديم الجاني إلى صاحب الحاجة عارضاً عليه التوسط

لمصلحته لدى الغير في الارتشاء ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردها أن الطاعن - وهو موظف عمومي - قد عرض على المجنى عليه أن يتوسط لدى الموظف المختص بمكتب السجل الجنائي ليرشوه في مقابل تسليمه للبطاقة المحفوظة لديه وتسلم من المجنى عليه جنيهين ليدفعهما رشوة لذلك الموظف ، وهو ما تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة بفقرتيها الأولى والثانية ، ولم تكن المحكمة بحاجة بعد ذلك للوقوف على اسم الموظف الحافظ لتلك الأوراق .

(الطعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢١ س ١٧ ق ٢١٠ ص ١١١٩)

(والطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ س ١٩ ق ٤٣ ص ٢٣٨)

١٣١ - يستوى لتكامل اركان جريمة الرشوة أن يكون دفع مبلغ الرشوة قد تم مباشرة إلى المجنى عليه أو عن طريق وسيط .

(الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥ س ١٨ ق ١١٤ ص ٥٨١)

١٣٢ - يكفي لتوافر الركن المادي لجريمة عرض الرشوة أن يصدر وعد من الراشي إلى الموظف أو من في حكمه بجعل أو عطاء له متى كان هذا العرض جدياً ، لا يهم في ذلك نوع العطاء المعروض ، وبقطع النظر عن الصورة التي قدم بها . ولما كان الشيك بطبيعته أداة دفع بمجرد الاطلاع ومن شأنه أن يرتب حقوقاً كاملة قبل الساحب ولو لم يكن له رصيد قائم وقابل للسحب ، فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الطاعن الأول قدم شيكين بمبلغ الرشوة بقصد حمله على الاخلال بواجباته في الخدمة العمومية الموكول إليه أداؤها يكفي لتحقيق الركن المادي لجريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات ، ذلك بأن وجود أو عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب للشيكين المسلمين إلى المجنى عليه على سبيل الرشوة هو ظرف خارج عن نطاق جريمة عرض الرشوة ولا مدخل له في إكتمال عناصرها القانونية .

(الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥ س ١٨ ق ١١٤ ص ٥٨١)

١٣٣ - تقديم العطاء إلى المجنى عليه يعتبر عرضاً للرشوة ولو تم بعد تمام

العمل الذي وقعت الرشوة من أجل تجنبه ، وهو إبلاغ المجنى عليه للمسئولين بمخالفة الطاعن الأول لأحكام قانون الإصلاح الزراعي ، لأن هذا الأمر خارج عن إرادة الطاعن ولا إرتباط له بجريمته .

(الطعن رقم ٢١٤٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥ س ١٨ ق ١١٤ ص ٥٨١)

١٣٤ - لا يغير من وصف فعل الموظف بأنه إرتشاء أن يكون ما قبضه من مال حرام جزءاً مما استولى عليه الراشي بغير حق من مال الدولة علم بذلك أو لم يعلم - أو أن يكون الراشي موظفاً مثله - لأنه لا ينظر في وصف الوظيفة إلا بالنسبة إلى المرتشى وحده .

(الطعن رقم ٨٧٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ق ١٦٢ ص ٨٠٢)

١٣٥ - لم يفرق الشارع في سائر جرائم الرشوة بين الفائدة التي يحصل عليها الجاني لنفسه والفائدة التي يطلبها أو يقبلها لغيره .

(الطعن رقم ١٥٩١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٣٥ ص ١١٢٢)

١٣٦ - إستهدف الشارع بما نص عليه في المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات التوسع في مدلول الرشوة حتى تشمل حالة إستعمال النفوذ الحقيقي أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول في مقابلها على مزية مامن أية سلطة عامة ، وبذلك تتحقق المساءلة حتى ولو كان النفوذ مزعوماً . والزمع هنا هو مطلق القول دون إشتراط إقتترانه بعناصر أخرى أو وسائل إحتيالية . فإن كان الجاني موظفاً عمومياً وجب توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات وإلا وقعت عقوبة الجنحة المنصوص عليها في عجز المادة ١٠٦ مكرراً عقوبات . وذلك على إعتبار أن الوظيفة العامة ليست ركناً في الجريمة وإنما ظرف مشدد للعقوبة .

(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/١٩ س ١٩ ق ٤٣ ص ٢٣٨)

١٣٧ - إن تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركناً في الجريمة .

(الطعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٨ ص ٣٣)

١٣٨ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من خلو التحقيقات من أى دليل على أنه زعم أن له إختصاصاً بالعمل الذى طلب الرشوة من أجله ، ذلك بأن ما أورده الحكم بيئاً لواقعة الدعوى تتوافر به عناصر الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات ، ولئن أخطأ الحكم فى تطبيقه المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات على واقعة الدعوى ، إلا أن العقوبة التى قضى بها تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكرراً ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما يثيره فى هذا الشأن .

(الطعن رقم ١٧٠٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/١١ س ٢١ ق ١١ ص ٤٩)

١٣٩ - إذا كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أنه وعد المتهم الأول ، السائق بوزارة السد العالى وهو موظف عام ، بمنحه مبلغاً من المال لنقل كمية من القصب بالسيارة الحكومية المخصص لقيادتها وإستظهر الحكم أن عمل المتهم الأول هو قيادة تلك السيارة ، وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، وكانت أمانة الوظيفة تفرض على سائق السيارة الحكومية ألا يستعملها إلا فى الغرض المخصصة له لقضاء مصالح الجهة التابع لها ، وأن ينأى عن السعى لاستغلالها لمصلحته الشخصية ، فإن ما وقع من هذا السائق يعد إخلالاً بواجبات وظيفته فى حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ١٧٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ق ٤٩ ص ٢٠٠)

١٤٠ - لما كان الحكم قد عرض لما تمسك به الدفاع عن الطاعن من أن طلب الرشوة لا محل أو سبب له بعد أن ألغيت المناقصة ورد عليه بقوله : «أن الثابت من الأوراق أن لجنة البت قررت بجلسته ١٩٧٦/٩/١٨ بناء على مذكرة قسم المشتريات الموقع عليها من المدير والمتهمة إلغاء المناقصة بالنسبة «.....» لقلة العطاءات وإعادة الشراء بطريق الممارسة أمام لجنة البت لاتاحة الفرصة أمام أكبر عدد ممكن ، ومن ثم يكون السبب متحققاً وهو وجود ممارسة لتوريد «الحصير» يمكن لاي من الموردين الدخول فيها وتكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٣ مكرراً عقوبات متوافرة الأركان فى حق المتهم وذلك بطلبه وأخذه مبلغ الرشوة لاداء عمل زعم أنه من إختصاصه وإتجهت إرادته إلى هذا الطلب وذلك الأخذ وهو يعلم بأن ما أخذه ليس إلا مقابل إستغلال وظيفته » . لما

كان ذلك ، وكان الشارع قد إستحدث نص المادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ (المعدلة أخيراً بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) مستهدفاً به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين ألحقهم الشارع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم ، ويكفى لمساءلة الجاني على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذي يطلب الجعل لأدائه يدخل في أعمال وظيفته ، والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط إقترانه بعناصر أو وسائل إحتيالية وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور الزعم فعلاً من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في إعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت واقعة الدعوى فيما سلف بيانه بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات التي دان الطاعن بها فإن الحكم يكون صحيحاً في القانون وخالياً من القصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٦/١ س ٣٢ ق ١٠٥ ص ٥٩٤)

رعى ماشية

موجز القاعدة :

- عدم جواز إستغلال جزر البحيرات ومراحاتها في رعى الماشية أو صيد الطيور إلا بترخيص من المؤسسة المصرية للثروة المائية . المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ . عدم بيان الحكم لأركان الجريمة على هذا الأساس والاكتفاء بأن التهمة ثابتة قصور .

القاعدة القانونية :

- البين من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن صيد الأسماك المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٦ أنه حظر - في الفقرة الأولى من المادة ١٤ منه إنشاء الجسور والسدود بالبحيرات وشواطئها أو تسوية أية مساحة مائية منها بأى ارتفاع إلا بترخيص من المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية كما أنه حظر - في الفقرة الأخيرة - إستغلال جزر البحيرات ومراحاتها في رعى الماشية أو صيد

الطيور إلا بترخيص من المؤسسة سالفه الذكر في حدود الاختصاصات المخولة لها ومؤدى ذلك أنه إقتصر على تأثيم رعى الماشية في جزر البحيرات ومراعاتها دون ترخيص . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى إستند إليها وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما إقتتعت بها المحكمة ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٠ س ٢٧ ق ٢١٩ ص ٩٧٥)

رهان على سباق الخيل

موجز القواعد :

- الأصل وفق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل أن عرض أو إعطاء أو تلقى الرهان على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرها من الألعاب الرياضية - محظور بالذات أو بالوساطة . جمعيات السباق وغيرها من الجمعيات والأفراد الذين يقومون بتنظيم ألعاب وأعمال رياضية وقت صدور القانون المذكور مستثناه من ذلك الحظر ، بشرط الحصول على إذن خاص ١
- سريان حكم العقوبة المغلظة الواردة فى المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ على كل شخص يقبل الرهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى . يستوى فى هذا أن يكون القبول لحسابه أم لحساب شخص آخر ٢
- شرط معاقبة من يراهن على نوع من الألعاب المنصوص عليها فى المادة ١/٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بالعقوبة المخففة الواردة بالفقرة الثانية - المادة المذكورة - أن يكون ذلك الرهان مع من ورد ذكرهم فى المادة الأولى من ذات القانون ٣
- جريمة تلقى المراهنات خفية . تمامها بمجرد تلقيها من الآخرين . ولم لم يتم تسليم المبلغ المراهن به إلى من يلتقاها ٤

القواعد القانونية :

١ - يبين من إستقراء نصوص المواد ١ ، ٤ ، ٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ والقانون ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن المشرع حظر أصلاً عرض أو إعطاء أو تلقى الرهان على سباق الخيل ورمى الحمام وغيرهما من الألعاب الرياضية بكافة صورها سواء أكان ذلك بالذات أم بالوساطة ولم يستثن من الحظر المذكور سوى جمعيات السباق الموجودة وقت صدور القانون وغيرها من الجمعيات والأفراد الذين يقومون بتنظيم ألعاب وأعمال رياضية فأجاز لهذه الجهات وحدها إجراء الرهان المتبادل وغيره من أنواع الرهان بمقتضى إذن خاص .

(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ق ١٩٧ ص ٩٧٣)

٢ - يفيد سياق نص المادة الأولى من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ أن المشرع قصد بالعقوبة المغلظة الواردة بها معاقبة كل شخص يقبل الرهان من آخرين على سباق الخيل أو الألعاب الأخرى سواء كان هذا القبول لحسابه الخاص أو لحساب شخص آخر .

(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ق ١٩٧ ص ٩٧٣)

٣ - يعاقب بالعقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة الثانية في فقرتها الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ من راهن على نوع من الألعاب المذكورة في الفقرة الأولى منها إذا كان ذلك مع أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة الأولى من ذات القانون .

(الطعن رقم ١٢٤٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ق ١٩٧ ص ٩٧٣)

٤ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن تلقى المراهنات من المتهم الثاني وأثبتها في «النوتة» الخاصة وأن الأخير أقر بقيامه باللعب لدى الطاعن طبقاً للمراهنات المدونة بالورة المضبوطة . وهو مالا يجادل الطاعن في صحة معينه من

الأوراق - فإن ما وقع من الطاعن بعد جريمة تامة لاشروعاً فيها . ولا يقدر في هذا أن يكون مبلغ المراهنات قد ضبط في حوزة المتهم الثانى ذلك أن جريمة تلقى المراهنات خفية تتم بمجرد تلقيها من الآخرين ولا يتوقف تمامها على تسليم المبلغ المراهن به إلى من يتلقاها .

(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/٢/٢ س ٢٦ ق ٢٣ ص ١٠١)

رى وصرف

موجز القاعدة :

- تغليظ العقاب فى حالة إحداث قطع بجسر النيل أو ترعة عمومية . حكمته : ما يترتب على ذلك الفعل من الاخلال بتوزيع مياه الرى . القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣

القاعدة القانونية :

غلظ القانون العقاب فى حالة إحداث قطع بجسر النيل أو ترعة عمومية لما يترتب على ذلك الفعل من الاخلال بتوزيع مياه الرى ، يدل على ذلك أنه خفف العقاب فى حالة إحداث القطع فى جسر مصرف فنص عليه فى المادة ٧٣ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٤ بعد النص على إحداث الحفر ولم ينص عليه فى المادة ٧٢ - كما شمل النص فى المادة ٧٣ إحداث الحفر بميل جسر الترعة أو النيل أو بقاعها مما يدل على أن غرض الشارع من العقاب على هذا الفعل هو المحافظة على سلامة هذه المرافق .

(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/١٤ س ٨ ص ٥٠٥)

فهرس الجزء الثانى
مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض
فى خمسين عاماً

(ت)

١٠٥١	تاجر
١٠٥١	تأمين
١٠٥٨	تأمينات اجتماعية
١٠٧٤	تأمين
١٠٧٤	تبيد
١١٤١	تبغ
١١٥٦	تبليغ عن الجرائم
١١٥٦	تجمهر وتظاهر
١١٦٩	تجنيد إجبارى
١١٧٥	تحريض على الطعن فى طائفة من الناس
١١٧٦	تحريض على قلب نظام الحكم
١١٨١	تحصيل رسوم زيادة عن المستحق
١١٨١	تدابير احترازية
١١٨٣	تداخل فى وظيفة عمومية
١١٨٥	ترصد
١١٩٥	ترويج
١١٩٧	تزوير
١٤٤٤	تزيف
١٤٤٩	تسبب فى حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة
١٤٤٩	تسجيل النماذج الصناعية
١٤٥٢	تسعير جبرى
١٤٥٢	تسلل
١٤٨٢	تسول
١٤٨٨	تشرد
١٤٩٦	تصدير
١٤٩٧	تصرف فى سلعة قبل سداد أقساطها
١٤٩٧	تضامن
١٤٩٧	تظاهر
١٤٩٨	تعدد الجرائم
١٥١١	تعدي على أراضى الحكومة
١٥١٢	تعدي على الموظفين
١٥٢٣	تعذيب
١٥٢٨	تعذيب متهم بقصد حمله على الاعتراف

١٥٤١	تعرض لأنثى على وجه يחדش حياءها
١٥٤٢	تعطيل المواصلات
١٥٤٥	تعليم
١٥٤٦	تعويض
١٦٠٥	تفالس
١٦٠٨	تقسيم
١٦١٢	تقليد
١٦١٢	تقليد أختام الحكومة
١٦١٢	تقليد العلامات التجارية
١٦١٢	تقليد المصنفات
١٦٤٠	تموين
✓ ١٧٠٨	تنظيم
١٧٢٢	تنفيذ
١٧٢٢	تهديد
✓ ١٧٣٦	تهريب جمركى
✓ ١٧٨٦	توافق
١٧٨٨	توقف عن الإتجار والإنتاج
١٧٨٨	توقيع على سند بالإكراه

(ج)

١٧٩١	جبانات
١٧٩١	جب العقوبة
١٧٩٢	جبن
١٧٩٤	جرائم النشر
١٧٩٤	جرح عمد
١٧٩٧	جريمة
١٧٩٧	جسور
١٧٩٧	جلب
✓ ١٨٧٦	جمارك
١٩١٧	جمعيات وأندية
١٩٢٠	جمعيات تعاونية
١٩٢٣	جنسية
١٩٢٥	جنون

(ح)

١٩٣٠	حالة مدنية
١٩٣٠	حجز
١٩٤٩	حرب
١٩٥٣	حريق عمد
١٩٥٨	حضانة
١٩٦٠	حق المؤلف

١٩٦٣ حيازة

(خ)

١٩٦٥ خبز

١٩٦٥ خدمة عسكرية

٢٠١٤ خطأ

٢٠٧٨ خطف

٢٠٩٣ خلورجل ✓

٢٠٩٤ خمور

٢٠٩٥ خيانة

٢٠٩٨ خيانة الائتمان على التوقيع

٢٠٩٨ خيانة أمانة ✓

(د)

٢١٧٧ دخان

٢٢١٠ دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة

٢٢١٢ دخول معسكر للقوات المسلحة

٢٢١٣ دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة

٢٢١٦ دستور

٢٢٢٣ دعارة

٢٢٧٢ دعوى مدنية

٢٢٧٣ دقيق

٢٢٩٠ دمغة

(ذ)

٢٢٩٥ ذبح ماشية خارج السلخانة

٢٢٩٨ ذخيرة

(ر)

٢٣٠١ رابطة السببية

٢٣٠١ رافعة

٢٣٣٥ ربا فاحش

٢٣٤٥ رد

٢٣٤٦ ردة

٢٣٤٩ رسوم

٢٣٦٩ رشوة ✓

٢٤٣٠ رعى ماشية

٢٤٣١ رهان على سباق الخيل

٢٤٣٣ رى وصرف

٢٤٣٤ فهرس الموضوعات

تجليد الف - رمای رحمتی ۱۱۶۹ تاریخ قصر اللؤلؤة بالبحرۃ - القاهرة - تلکینوت ۹۰۷۹۹۸



Bibliotheca Alexandrina



0344730